د. الياس شوفاني

٢

الجزء الثاني

إسرائيل في خمسين عاماً

المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس

في خمسين عاماً إسرائيل

المشـــروع الصهيـــوني من المجرد إلى الملموس

الجزء الثاني

د. اليـــاس شوفـــاني

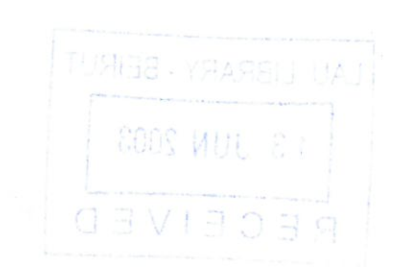
دار جفرا للدراسات والنشر

دمشق - هاتف ٦٣١٨٣٩٩
ص.ب ٣٤٣١٥
حمص - هاتف ٤١٧٥٩٣
فاكس ٤٢٨٠٦٩

تصميم الغلاف : احمد معلاً
الطبعة الأولى: ٢٠٠٢

الفصل الثالث

البلد الأم الامبريالي



لم تُحدث «صهيونية الأغيار» صدى فعلياً في أوساط الجماعات اليهودية المعنية، بل على العكس، تمخضت عن ردّات فعل سلبية. كما أخفقت «صهيونية التحرر الذاتي» (اليهودية) في الاقلاع، لأسباب ذاتية وموضوعية، ليس أقلها ضعف تلك الحركة وهامشيتها في اعتبارات القوى الدولية. وفقط عندما التقت الاثنتان في عمل مشترك، انطلق المشروع الصهيوني السياسي، الذي عبر عنه هيرتسل، فكراً وممارسة. وهذا الأخير، لم يزد كثيراً على أفكار سابقيه، سواء لناحية فكرة «القومية اليهودية» وجذورها الدينية، أو لناحية مكونات «المسألة اليهودية»، وبالتالي، شكل حلها - الدولة اليهودية. أما الجديد في صهيونية هيرتسل فهو طرح هذه المسألة كمشكلة سياسية دولية (غربية)، يتم حلها بالتعاون مع «الأمم المتحضّرة» (الإمبريالية)، من خلال مشروع استيطان يهودي، ترعاه تلك الأمم وتوفر له الحماية، في مقابل توظيفه - أرضاً وشعباً وسوقاً - في خدمة مصالحها الإمبريالية. وسريعاً، استخلص هيرتسل العبرة من نشاط سابقيه بالاعتماد على أثرياء اليهود في دعم المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، الأمر الذي لم يتمخض عن نتائج تذكر. فتوصل إلى خلاصة مفادها أن الهجرة «التسلّلية» لن تؤدي الغرض المطلوب، كما اكتشف عبر التجربة الشخصية بأن أثرياء الغرب اليهود - مثل هيرش وروتشيلد - ليسوا فقط غير جادّين في تبني مشروعه، بل معارضين له أصلاً. ومن خلال قراءته للواقع الدولي على أرضية «المسألة الشرقية»، حسم هيرتسل موقفه بأن المشروع الصهيوني سيبقى حبراً على ورق إذا لم يتلازم مع مشاريع الدول الإمبريالية إزاء مستقبل أراضي السلطنة العثمانية. فتخلى عن فكرة تأسيس المستوطَن اليهودي بالارتكاز إلى القوة اليهودية الذاتية، وتوجه إلى رؤساء الدول الاستعمارية طالباً منهم «البراءة الدولية» (Charter)، بما يترتب عليها من رعاية وحماية، في مقابل توظيف المستوطَن في خدمة مصالح دولهم في الشرق الأوسط. وظل هيرتسل حتى موته (1904) يتشبث بمبدأ الحصول على البراءة أولاً، ويعارض الهجرة التسللية والاستيطان الفردي التراكمي،

الذي كان في رأيه سيستغرق مئات السنين قبل أن يحل المشكلة، هذا إذا كتب له النجاح أصلاً، بدون البراءة الدولية.

لم يُضع هيرتسل وقتاً طويلاً في تجنيد الإمكانات اليهودية. فالتجمعات اليهودية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، والتي لم يكن يعرف الكثير عنها، كانت كمّاً مجرداً في مؤخرة تفكيره؛ أما في مقدمته، فكانت الدول الكبرى، والعمل السياسي معها، الأمر الذي اكتسب خبرته فيه من خلال عمله الصحفي[1]. وبعد أن خذله أثرياء اليهود (1895) برفضهم مشروعه الاستيطاني، حسم أنه «يجب بناء الصهيونية كعنصر أساسي ومعترف به في عالم السياسة العليا»[2]. ولذلك قرر نشر كتابه «دولة اليهود» (شباط/ فبراير 1896) وترجمته إلى عدة لغات أوروبية، فيما كان بالأصل عبارة عن رسالة موجهة إلى البارون روتشيلد. وإزاء فشله في الحصول على فرمان من السلطان العثماني بعد لقائه مع «الصدر الأعظم» في استنبول (حزيران/ يونيو 1896)، سعى هيرتسل إلى تجنيد دعم سياسي لمشروعه من الدول الأوروبية، بهدف حمل السلطان على تغيير موقفه من المشروع الصهيوني. ومن أجل ذلك، رأى من الضروري أن تبدو الصهيونية تجاه الخارج واثقة بنفسها، وممثلة لليهود الذين تنطق باسمهم، وقوية بمواردها قدر المستطاع. وهذا يتطلب توسيع قاعدة حركته و«اجتياح» التجمعات اليهودية، والتغلب على المعارضة للصهيونية في داخلها. ومهما يكن، فيجب التستر على الوضع المالي الهش للحركة الصهيونية، كي تتمكن من استغلال سمعة اليهود الاقتصادية سياسياً. وبغض النظر عن الأوضاع الذاتية لحركته، جماهيرياً واقتصادياً وسياسياً، فقد ذهب هيرتسل إلى أن «على الصهيونيين أن يحققوا بداية القبول بهم كأعضاء طبيعيين وشرعيين في الجماعة الدولية، وكرواد للمنتدى السياسي، وشركاء فعليين ذوي قوة في مشروع جاد»[3].

لقد هيمنت فكرة تأمين الحاضنة الإمبريالية على ذهن هيرتسل، وإذ كان يفضل أن تؤدي ألمانيا هذا الدور، فإنه لم يَعَف الخيارات الأخرى المتاحة. ففي غياب تأييد يهودي واسع للمشروع الصهيوني، وانعدام الثقل السياسي للمنظمة الصهيونية في تلك المرحلة، كان هيرتسل مقتنعاً بأن مشروعه سيبقى حبراً على ورق، إذا لم يستطع تسويقه في مركز إمبريالي، أو أكثر. ولعله في سلوكه راودته فكرة «الحاضنة المتعددة الجنسيات» عندما استخدم في خطابه السياسي مصطلح «الحياد»، أي عدم الانحياز إلى دولة إمبريالية ضد أخرى. وهكذا انطلق هيرتسل في حملة دبلوماسية واسعة النطاق، قادته إلى عدد من

(1) Vital, The Formative Years, (op. cit.). p. 47.
(2) Ibid, p. 61.
(3) Ibid, p. 62.

العواصم الأوروبية واستنبول، حيث عرض خدمات الحركة الصهيونية على كل منها، بالصورة التي اعتقدها تلبي حاجاتها ومصالحها في الشرق الأوسط، على الرغم من تضارب العروض. وفي الأساس، كان يطرح على رؤساء تلك الدول، أو على بؤر سياسية فاعلة فيها، تعاوناً على أساس المصالح المشتركة، مؤكداً لكل منها أن الكيان الصهيوني المزمع إقامته سيكون حارساً أميناً لمصالحها. وبداية أراد توظيف وساطة ساسة تلك الدول لدى السلطان العثماني لرفع الحظر عن هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها.

ونتيجة الصداقة المترعرعة بين ألمانيا والسلطنة العثمانيَة في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تكثفت إلى حدّ التحالف في الحرب العالمية الأولى، رأى هيرتسل أن وساطة قيصر ألمانيا لدى الباب العالي سترفع الحظر العثماني عن هجرة اليهود إلى فلسطين. وفي المقابل، خطط هيرتسل، الذي كان معجباً بالثقافة الألمانية والعسكرتارية البروسية، لاستغلال الأطماع الألمانية في فلسطين، من جهة، ورغبة القيصر ويلهلم الثاني الدفينة في التخلص من الأعداد الكبيرة من اليهود في بلاده، أو على الأقل، إبعاد العناصر المشاركة منهم في الحركات اليسارية والثورية المناوئة له، من جهة أخرى. وانتهز هيرتسل فرصة زيارة القيصر للقدس (1898)، وسافر للقائه هناك. واقترح هيرتسل على القيصر أن تتبنى ألمانيا الحركة الصهيونية، وبالتالي تتوسط لدى السلطان لمنحها «الأرض الواقعة بين الفرات والنيل للاستيطان». ولكن القيصر لم يتحمس للفكرة، وكان ردّه فاتراً، إذ لم يشأ أن يتسبب في توتير العلاقة بين بلاده والسلطنة العثمانية، بل على العكس، كان يسعى لتطوير الصداقة بينهما، في إطار المسألة الشرقية و«اندفاع الألمان إلى الشرق». [4]

ولما تبخرت الآمال التي عقدها هيرتسل على وساطة قيصر ألمانيا لدى السلطان العثماني، وبالتالي استجابة القيصر لتبني المشروع الصهيوني، اهتز موقع المنظمة الصهيونية، وتعالت داخلها الأصوات التي تساءلت عن صوابية السياسة التي ينتهجها هيرتسل في التركيز على استصدار البراءة الدولية من القوى الكبرى، وحتى بشأن صحة الموقف المعارض للهجرة إلى فلسطين قبل الحصول على تصريح من السلطان العثماني. ولإنقاذ مشروعه وتبرير سياسته، توجه هيرتسل إلى استنبول لإجراء اتصال مباشر مع الباب العالي. وعرض خدمات الحركة الصهيونية على السلطنة، وخصوصاً على صعيد سداد ديونها للدول الأوروبية. ولكنه فشل في إقناع السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909) بالاستجابة لطلبه. وفي استنبول سعى هيرتسل لاستغلال فساد جهاز

(4) Ibid, pp. 86-96.

الدولة العثمانية؛ وبمساعدة أنصار الصهيونية في العاصمة، عرض الرشاوى على كبار الموظفين، للالتفاف على موقف السلطان، الذي كان حازماً في هذه المسألة. وقد زار هيرتسل استنبول خمس مرات قبل وفاته (1904). [5]

وبعد فشل مساعيه في استنبول، توجه هيرتسل إلى بريطانيا، إذ كانت الحركة الصهيونية قد عقدت مؤتمرها الرابع (1900) في لندن، بقصد التأثير في الرأي العام البريطاني، وتعريفه بالصهيونية وأهدافها. والتقى هيرتسل (1902) وزير المستعمرات البريطاني، جوزف تشمبرلين، الذي أبدى تعاطفاً مع المشروع الصهيوني كما طرحه هيرتسل، مبيناً الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من توطين اليهود في فلسطين. لكن تشمبرلين اقترح توطينهم في سيناء والعريش، لقربهما من قناة السويس. وقبل هيرتسل الاقتراح، ولكن الدراسات أثبتت نقص المياه اللازمة للاستيطان محلياً، في حين رفضت الحكومة المصرية جرّ مياه النيل إلى تلك المنطقة. وعاد تشمبرلين (1903) وطرح على هيرتسل الاستيطان في أوغندا (كينيا). وقبل هيرتسل، لكن المؤتمر الصهيوني السادس (1903) انقسم بشأن الموضوع، وتأجل تنفيذ المشروع. ودافع هيرتسل عن قبوله المشروع على أساس أنه محطة انتقالية، تقرب اليهود من فلسطين، وتنقلهم لاحقاً إليها. وفي المؤتمر السابع (1905)، بعد موت هيرتسل، رُفض ذلك المشروع جملة وتفصيلاً، وانحصر التركيز على فلسطين كقاعدة للاستيطان الصهيوني. [6]

وعلى الرغم من قبوله المبدئي بالعرض البريطاني إقامة المشروع الصهيوني في سيناء أولاً، ومن ثم في أوغندا، لم يهجر هيرتسل فكرة البراءة الدولية على فلسطين. ومن أجل ذلك، سافر إلى روسيا، وقابل هناك وزير الداخلية بليفيه، المسؤول عن حملات مطاردة اليهود في حكومة القيصر. وتم التفاهم على صفقة بين الطرفين بسرعة: وساطة روسية لدى الباب العالي لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، في مقابل تشجيع صهيوني ليهود روسيا على النزوح منها، وبالتالي إراحة حكومة القيصر من العناصر اليهودية المشتركة في الحركات اليسارية والثورية. وفي سنة 1904، توجه هيرتسل إلى إيطاليا لمقابلة البابا بيوس العاشر، وملك إيطاليا عمانويل الثالث، للغرض نفسه، وكان استقباله فاتراً. وبينما أخبره البابا أن الكنيسة لا تستطيع دعم عودة «اليهود الكفرة» إلى الأرض المقدسة، أجابه الملك الإيطالي ببرودة شديدة، هذا يعني «البناء في منزل شخص آخر». وفي تلك السنة (1904)، مات هيرتسل من دون أن يحقق حلمه في الحصول على البراءة الدولية، وتاركاً

(5) Ibid, pp. 106-128.
(6) Ibid, pp. 129-162.

وراءه مؤتمراً صهيونياً منقسماً على نفسه بشأن المشاريع الاستيطانية المطروحة، وقضايا أيديولوجية متعارضة. [7]

أولاً: الخيار الألماني

في الواقع، كان هيرتسل قد بادر إلى إجراء اتصالات مع رجال السياسة في أوروبا، قبل أن يفكر في عقد المؤتمر الصهيوني الأول (بازل 1897). ولهذا الأمر مغزاه فيما يتعلق بأولويات هيرتسل في مرتكزات مشروعه. فبعد أن نشر كتابه «دولة اليهود»، اتصل به القس الانجليكاني، وليام هشلر، الذي سبقه إلى وضع كتاب بعنوان «إعادة اليهود إلى فلسطين» (1894). وكان هشلر مهووساً بفكرة «عودة شعب الله المختار إلى وطنه التاريخي»، ورأى بظهور هيرتسل تجسيداً لهذه «الرؤيا الألفية». وقد فتح هشلر، قسّ السفارة البريطانية في فيينا، أبواب سفارات أوروبية أخرى أمام هيرتسل. لكن أهم إسهام له في هذا المجال كان ترتيب لقاء (23 نيسان/ إبريل 1896) بين هيرتسل ودوق بادن الأعظم، فريدريك الأول، قريب القيصر ويلهلم الثاني. ورأى هيرتسل بهذا اللقاء، وما أبداه الدوق من تعاطف مع الصهيونية، السبيل إلى استقبال القيصر نفسه له، ليعرض عليه مشروعه. وقد أصبح الأمر أكثر إلحاحاً بعد فشل مهمة هيرتسل في استنبول. لكن القيصر لم يستجب لطلب هيرتسل بوساطة الدوق في بادئ الأمر (1897)، ثم عاد وعدل عن موقفه هذا، ووافق على استقباله أثناء رحلته إلى الشرق (تشرين الأول/ أكتوبر 1898)، برفقة وفد صهيوني في كل من استنبول والقدس. وقد جاء هذا الانقلاب في موقف القيصر من الصهيونية بناء على نصيحة مستشاريه، وخاصة سفير ألمانيا في فيينا، الكونت فيليب يولنبرغ، أخذاً بالاعتبار المنافع التي ستجنيها ألمانيا من المشروع الصهيوني، سواء في إطار مصالحها المتوسعة في أراضي السلطنة العثمانية، أو على صعيد موقعها بين الدول الأوروبية. وفي رسالة إلى قريبه دوق بادن، كتب القيصر يقول: «إننا نتعامل مع مسألة ذات أهمية بعيدة المدى... فاستيطان الأرض المقدسة من قبل شعب إسرائيل، القوي اقتصادياً والنشيط، سيجلب سريعاً ازدهاراً وبركة لم يكن أحد يحلم بهما... والملايين الواردة إلى الأكياس التركية ستشفي بالتدريج الرجل المريض وتسهم في حل المسألة الشرقية... ومن زاوية نظر السياسة العملية العلمانية، علينا ألا نهمل الحقيقة أنه أخذاً بالاعتبار القوة الهائلة التي يمثلها رأس المال اليهودي العالمي، بكل ما تنطوي عليه من

(7) المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ص45.

خطورة، سيكون انجازاً ضخماً لألمانيا بالتأكيد إذا تطلع العالم العبري إلى بلدنا بالعرفان... إن العائدين إلى الأرض المقدسة، سيحظون بالأمن والحماية، وأنا سأتوسّط لدى السلطان من أجلهم». وتجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير في موقف القيصر جاء بعد المؤتمر الصهيوني الثاني (آب/ أغسطس 1898)، وما تمخض عنه من برامج سياسية وتنظيمية. (8)

وبعد أن طرح يولنبرغ المسألة مرتين مع القيصر، كتب إلى هيرتسل يخبره بأن جلالته: «أبدى تفهماً عميقاً وكاملاً للحركة [الصهيونية]... وأنه على استعداد للتوسط لدى السلطان بشكل شامل جداً وبصورة ملحة قدر الإمكان». ورأى يولنبرغ أنه من غير المرغوب فيه استقبال القيصر لهيرتسل قبل سفره، ولكنه سيستقبل وفداً صهيونياً في القدس؛ «وستكون تلك الفرصة المثلى لطرح رغباتك شخصياً أمام جلالته». ثم كتب يولنبرغ رسالة أخرى إلى هيرتسل، بعد حديث آخر له مع القيصر، جاء فيها ما يلي: «إن جلالته سيبحث المسألة مع السلطان بأعلى درجة من التوكيد، وسيسعده أن يسمع منك المزيد من التفاصيل في القدس. لقد أصدر القيصر أوامره بألا يعيق شيء استقبال الوفد. وأخيراً، فإن جلالته يرغب في إبلاغك استعداده لتولي مسؤولية حماية ممكنة. وإذ يكشف عن هذا، فإن جلالته يعوّل بالطبع على حسن حفاظكم على السر. إنه من دواعي السرور أن أزوّدك بهذه المعلومات، وآمل أن تتدبر أمر الوصول إلى القدس في الوقت المحدد. إن إخفاقك في ذلك سيخيّب أمل جلالته. وأترك لك الخيار فيما إذا كنت ترغب في الوصول إلى القسطنطينية في نفس الوقت مع جلالته». إلا أن الآمال التي علقها هيرتسل على وساطة القيصر وحمايته، والتي حملته إلى القسطنطينية والقدس، ولقاء القيصر مرتين، قد تحطمت على صخرة رفض السلطان القاطع بمنح المشروع الصهيوني الفرمان المطلوب. والظاهر أن القيصر، عندما استجلى موقف السلطان من هذه القضية، تراجع عن وعوده لهيرتسل، وتخلى عن الفكرة. وفي لقائه مع الوفد الصهيوني في القدس (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1898)، لم يأت على ذكر «البراءة» أو «المحميّة»، بل جاء في البيان الرسمي عنه «أن جلالته نظر باهتمام متعاطف إلى جميع الجهود الموجهة لتحسين الزراعة في فلسطين، ما دامت تتفق مع مصلحة الإمبراطورية، وتدار بروحية الاحترام الكامل لسيادة السلطان». (9)

في حينه، وعلى خلفية المسألة الشرقية، كانت سياسة ألمانيا العليا ترى وجوب الحفاظ

(8) Vital, The Formative Years, pp. 75-85.
(9) Ibid, pp. 85-90.

على سلامة أراضي السلطنة العثمانية، وأن المصالح الألمانية فيها يمكن أن تتحقق من خلال تقوية السلطنة وإنعاش اقتصادها، وبالتالي التحالف معها. لم تكن لدى ألمانيا أطماع إقليمية في أراضي السلطنة، والمستوطنات الألمانية الإنجيلية السبع التي أُقيمت في فلسطين، لم تحظ باهتمام كبير في سياسة ألمانيا الخارجية. وأخذاً بالاعتبار العلاقات المتنامية بين ألمانيا والسلطنة، لم تجد الدبلوماسية الألمانية مصلحة كبيرة لدولتها في تبني المشروع الاستيطاني الصهيوني. «لم يكن بمقدور الصهيونيين أن يبرزوا على المسرح كعامل سياسي ملموس بقواهم الذاتية، ناهيك عن عامل عسكري. لقد امتلكوا القليل، أو المعطل، من القوة. لم يكن تحت قيادتهم إلا شظية من اليهود، ادّعوا تمثيلها. و لم يتحكموا بأي جزء ذي أهمية من الثراء اليهودي. كانت الصهيونية للفقراء اليهود؛ وتشكلت إلى حد كبير منهم. وكانت تقودها النخبة اليهودية المثقفة، وليس طبقة الأثرياء اليهود، التي ظلت متحفظة منها أو معادية لها». وعدا ذلك، ورغم تفاقم المسألة اليهودية، «فاليهود، كما هم، لم يكونوا بمعنى من المعاني في حالة ثورية، أو في موقع كهذا، فعلاً أو قوة». ولذلك، لم تكن الحركة الصهيونية تشكل عامل تهديد لأي من القوى الأوروبية الفاعلة، وبالتالي، لم تكن لها أولوية في جدول أعمال تلك القوى». وعلى أي حال، فالصهيونيون، من جانبهم، سعوا إلى التعاون مع الدول الكبرى. «وفي عملهم هذا، كان عليهم أن يدبّجوا حججهم بمصطلحات المصلحة الذاتية لأولئك الذين تقدموا منهم بطلب الدعم، كما مصلحة شعبهم بالذات. ولكن ذلك لم يكن عملاً سهلاً، وسلسلة الحجج كانت بالضرورة طويلة، الأمر الذي شكّل نقطة ضعف غير قليلة». (10)

لكن خيبة آمال هيرتسل من ألمانيا لم تحبط همته في السعي وراء غرضه في استنبول. وفيما زارها عدة مرات لاحقاً، فإنه لم يحقق نتائج تذكر، خاصة وأن المدخل الذي شجعه على المضي في محاولاته - الإسهام في تسديد ديون السلطنة العثمانية - لم يكن له ما يسنده في الواقع؛ لم يكن هيرتسل يملك الأموال اللازمة لذلك، والأثرياء اليهود أداروا ظهورهم لمبادرته. لكن هيرتسل مات (1904)، وخلفه ولفسون الذي تابع خطه السياسي، و لم يكن أوفر حظاً. «ومع ذلك، فمهما كانت الدوافع التي اضطرت الدبلوماسية الألمانية للتنصل من الصهيونية، فإن اهتمامها بالاستيطان اليهودي في فلسطين قد استمر. فمثل الفرنسيين، أدرك الألمان سريعاً أهمية نشر لغتهم كوسيلة لا غنى عنها في مسار الاختراق الاقتصادي والثقافي السلمي، واكتشفوا عاجلاً أن اليهود هم حملتها الأكثر ملاءمة. ولعل هذا هو السبب في أن الاستيطان اليهودي، الذي ظل يتوسع بثبات في براثن المعارضة التركية،

(10) Ibid, pp. 92-96.

جذب انتباه الدبلوماسيين الألمان. إلا أنه حتى عام 1912، لم تتحقق القنصلية الألمانية، ولا الاقتصاديون الألمان، من الطاقة الكامنة في الاستيطان اليهودي في فلسطين للمصالح الألمانية. وعندما تم إدراك ذلك، اتضح أيضاً أن القوة الدافعة وراء الاستيطان اليهودي هي الصهيونية». وقد نصح السفير الألماني في استنبول، فرايهر فون فاغنهايم، حكومته ببسط حمايتها على اليهود في أراضي السلطنة، استباقاً لإمكان أن يحصل الفرنسيون على هذا «الامتياز». وقد عزز تقرير كتبه قائد الأسطول الألماني في البحر المتوسط، الأدميرال تروملر، رأي السفير في استنبول. فبعد جولة استطلاعية في شرق البحر المتوسط، كتب الأدميرال يقول: «من خلال السكان اليهود في فلسطين يمكن لألمانيا امتلاك الوسائل لتطوير مصالحها، والتي من شأنها بمجملها أن تشكل عاملاً مهماً إلى درجة الحؤول دون بحث أية دعاوى فرنسية في هذا البلد الغني والواعد». ومع ذلك، لم تتمخض الاتصالات الصهيونية مع الحكومة الألمانية عن تبني هذه الأخيرة الاستيطان اليهودي في فلسطين ركيزة في سياستها الشرقية، قبل الحرب العالمية الأولى. (11)

إلا أن الحرب العالمية الأولى غيرت قدر الحركة الصهيونية. ففي سياق أسبابها ومسارها ونتائجها، تحولت نظرة الدول الكبرى التي انخرطت فيها بالنسبة إلى المشروع الصهيوني. ففيما كانت مترددة في احتضانه، ولم تحسم موقفها منه قبل الحرب، لأنها لم تكن قد حزمت أمرها تماماً بالنسبة إلى مستقبل السلطنة العثمانية، فقد جاءت الحرب لتضع حداً لهذا التردد. ففي حسابات تلك الدول، وتحت وطأة الحرب، تحول المشروع الصهيوني من عبء إلى ذخر. والأمر ينطبق على ألمانيا، وإن بدرجة أقل من خصومها، نظراً لعلاقتها الوطيدة بالسلطنة العثمانية، التي ظلت سياستها مناهضة للصهيونية، مما فرض على ألمانيا التعاطي مع هذه الحركة بحذر. «لم يكن الصهيونيون هم الذين أحدثوا التغيير، ولا، كما سنرى، كانت قيادة الحركة المنتخبة والرسمية قصدت النتيجة، أو فعلت الكثير لدفعها قدماً. فنقاط ضعف الصهيونية الأساسية في مرحلة ما قبل 1914، ظلت تطاردها خلال الفترة كلها: موقعها كأقلية في العالم اليهودي؛ مواردها السياسية والمادية المحدودة جداً؛ صغر اليیشوف [الاستيطان اليهودي] وهشاشته؛ ندرة القادة الفعالين؛ وفوق كل ذلك، عجز هؤلاء الذين في قيادتها [الصهيونية] عن صياغة سياسة ناجعة للحركة، ناهيك عن اليهود ككل، يلتف حولها الجميع. والتغيير في قدرها جاء نتيجة لتطورين أوسع نطاقاً بما لا يقاس، وهما غير متصلين مبدئياً». أما التطور الأول فهو عزم معسكر الحلفاء في الحرب الأولى على تقسيم أراضي السلطنة العثمانية؛

(11) EZI, pp. 471-472.

والثاني تغيير منظور الدول العظمى بالنسبة إلى الدول والحركات السياسية الصغيرة. وكان كلما طالت الحرب، جرّاء تناسب القوى بين المعسكرين المتجابهين فيها، كلما اكتسبت القوى الصغرى أهمية أكبر، وهذا ينطبق على الحركة الصهيونية. (12)

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى (1914)، كان مركز الحركة الصهيونية العالمية في ألمانيا، برئاسة أوتو واربرغ (انظر أعلاه). ولكن هذا الموقع المرموق في الحركة الصهيونية، الذي احتله الصهيونيون الألمان بعد موت هيرتسل (1904)، لم ينعكس تطويراً في العلاقات بين هذه الحركة والحكومة الألمانية. «فمنذ فشل محاولة هيرتسل الدخول في علاقة سياسية مع الرايخ الألماني، لم يفكر أحد جدياً في تكرارها. كما لم يكن هناك أي مؤشر إلى اهتمام سياسي بالصهيونية من جانب ألمانيا. لقد فكر البعض من أعداء ألمانيا، الأكثر تشكيكاً والأقل علماً، بأن وجود المركز الصهيوني على الأراضي الألمانية يعني أكثر مما يبدو في الظاهر. إلا أن الأمر لم يكن كذلك – وعلى أي حال، ليس قبل أن غيرت الحرب الوضع في نظر الكثيرين من الصهيونيين الألمان، وبشكل هامشي، في نظر السلطات الألمانية كذلك». وجاءت الحرب لتقلب هذا الوضع. فقد انتهزها اليهود الألمان، بمن فيهم الصهيونيون، لإبراز ولائهم الوطني لألمانيا، وتضامنهم مع الأهداف القومية الألمانية لهذه الحرب. وزاد في حماسهم لها، كون ألمانيا تحارب روسيا في أوروبا الشرقية، الأمر الذي من شأنه أن يعتق التجمعات اليهودية هناك من حكم القيصر، ويرفع القيود عن هجرتهم إلى الخارج. ورأت قيادة المنظمة الصهيونية أن تحالف بلدهم مع تركيا، قد يليّن موقف هذه الأخيرة من المشروع الصهيوني بعد الحرب. أما على الصعيد العملي المباشر، فقد رأت القيادة الصهيونية (الألمانية) أن التضامن مع بلدها في الحرب، من شأنه أن يوفر الحماية للاستيطان اليهودي في فلسطين، عبر تدخل الحكومة الألمانية لدى السلطات العثمانية. لهذه الأسباب مجتمعة، ولغيرها من الدوافع، الفردية والجماعية، وقفت قيادة المنظمة الصهيونية في برلين إلى جانب ألمانيا في الحرب، وحاولت فرض موقفها هذا على التجمعات اليهودية، أو الصهيونية، الأخرى. لكن هذه الأخيرة كانت لها حسابات أخرى. (13)

وفي الواقع، فقد أثمرت هذه العلاقة المتجددة بين القيادة الصهيونية والحكومة الألمانية، وأنتجت تعاوناً ملموساً بينهما، ظل يتطور إلى حين صدور وعد بلفور (1917). «ففي 30 آب/ أغسطس 1914، وإثر نشوب الحرب، أصدر زيمرمن [الدكتور

(12) Vital, The Crucial Phase, pp. 89-90.
(13) Ibid, pp. 124-126.

الفرد زيمرمن – نائب وزير خارجية ألمانيا] أمراً إلى واغنهايم [سفير ألمانيا في استنبول] بأن يولي عنايته، إذا لزم الأمر، ألا يلحق أي أذى باليهود في فلسطين، بغض النظر عن جنسيتهم. وفي 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، أضاف أنه «قد يكون من الحكمة جداً إذا حاولت الحكومة التركية أيضاً أن تكسب عواطف يهود العالم، خاصة في أميركا، من خلال تعامل رحب الصدر مع الصهيونية». وقد وفرت هذه السياسة حماية لا تقدر بثمن للحفاظ على الييشوف خلال الحرب، عندما تغير موقف السلطات التركية فجأة». فبعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، ألغت جميع الامتيازات التي كان رعايا الدول الأجنبية يتمتعون بها. وفي فلسطين، وصم قائد الجيش التركي الرابع، أحمد جمال باشا، الصهيونية بأنها «حركة ثورية معادية لتركيا، يجب استئصالها». ولولا تدخل سفارتي ألمانيا والولايات المتحدة في استنبول وإيقافه، «لكان ترحيله الجماعي دمر الاستيطان اليهودي كله». وعلى الرغم من حساسية الأمر بالنسبة للأتراك، خاصة بعد أحداث أرمينيا (تشرين الثاني/ نوفمبر 1915)، فقد أصدرت الحكومة الألمانية تعليمات ذات مغزى هام إلى قنصليتها في فلسطين. وقد جاء في هذه الوثيقة السرية جداً، «أنه من المستصوب سياسياً إبداء موقف ودّي تجاه الصهيونية وأهدافها». وجاء في التعليمات أن على القنصلية عند الحاجة، «أن تساعد يهود فلسطين قدر الإمكان وبجميع الوسائل العملية». [14]

لقد عززت تطورات الحرب اهتمام ألمانيا بالمشروع الصهيوني. فعلى خلفية الانقسام الذي وقع داخل الحركة الصهيونية حول الموقف من الدول المتحاربة، وبالتالي، إلى أي من المعسكرين عليها أن تنحاز (انظر أعلاه)، تحركت الحكومة الألمانية لاعتبارات سياسية عملية وجدية. ففي مسار الحرب، تنافس المعسكران على خطب ودّ يهود العالم، خاصة في الولايات المتحدة، لما لذلك من أثر على مسألة دخول أميركا الحرب أم لا، ولما له من أهمية في تمويل الحرب ودور بيوت المال اليهودية فيه. وكانت هذه البيوت تميل إلى ألمانيا في البداية، نظراً لأصول أصحابها، من جهة، ولأن ألمانيا كانت تحارب روسيا العدوة، فيما هذه الأخيرة في معسكر الحلفاء، من جهة أخرى. وتطابق هذا الميل مع موقف قيادة المنظمة الصهيونية المتمركزة في برلين. ورأت الحكومة الألمانية أن موقفاً متعاطفاً مع الصهيونية من شأنه أن يفيدها إعلامياً على هذا الصعيد. «لقد رغبت في تعزيز قوة القادة الصهيونيين الألمان داخل المنظمة الصهيونية، وجني الحد الأقصى من الفوائد الإعلامية». وعدا هذه الاعتبارات، فإن ألمانيا في اندفاعها شرقاً باتجاه روسيا، واجهت لأول مرة

(14) EZI, p. 472.

بشكل جدي «المسألة اليهودية» خارج حدودها. «لقد وضعتها الفتوحات العسكرية في تماس مباشر مع الجماهير اليهودية في أوروبا الشرقية. فخلال بضعة أشهر، وقع تحت سيطرتها مليونان من يهود روسيا، ومع نهاية العام 1915 أكثر من خمسة ملايين منهم – من مجموع ستة ملايين ونصف». وتحت هاجس هجرة هؤلاء اليهود إلى أوروبا الغربية، وإلى ألمانيا تحديداً، وما يترتب على ذلك من مشاكل، تحركت الحكومة الألمانية، «واقترح أنه إذا انتصرت دول المحور، فعلى الحكومة الألمانية أن تلح على حليفتها تركيا لإقناعها برفع جميع القيود عن حرية الهجرة إلى فلسطين. لم يفكر أحد بالطرد القسري [ترانسفير]، ولكن الصهيونية قدمت نفسها لتلبية الحاجة». [15]

وكان كلما استمرت الحرب دون حسم، وتفاقمت مشاكل الدول المنخرطة فيها، كلما احتدم التنافس بينها على التقرب من الحركة الصهيونية لاعتبارين أساسيين: التأثير في موقف الولايات المتحدة من مسألة دخول الحرب، وكسب تعاطف بيوت المال اليهودية، خاصة الأميركية منها، للحصول على قروض نقدية لتمويل الحرب. وتسابق المعسكران للعمل على الساحة الأميركية، كل يدعو إلى وجهة نظره: الحلفاء لدخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبهم؛ وألمانيا لإبقائها على الحياد (انظر أعلاه). ويؤكد أحد أبرز قادة العمل الصهيوني الألمان، فكتور جاكبسون، أن نائب وزير الخارجية، الدكتور ألفرد زيمرمن، يكنّ «تعاطفاً غير محدود» مع المشروع الصهيوني. وفي الاتصالات معه، وعد زيمرمن قادة العمل الصهيوني، «أنه ينوي طرح الموضوع في مجلس السلام العتيد، أما خلال الحرب، ولأنه ليس وارداً في اعتبار تركيا، فإنه لا مجال للبحث في أي ترابط علني مع الصهيونيين». وقال زيمرمن لجاكبسون: «الهدف الرئيسي هو الحفاظ على الاستيطان اليهودي في فلسطين دون أذى يلحق به إلى ما بعد الحرب. وكل ما تبقى هو قضايا اهتمام لاحق». وبالفعل، فإن أهم نتائج هذا التقارب بين حكومة ألمانيا والقيادة الصهيونية في برلين، هو إنقاذ الاستيطان اليهودي في فلسطين من أن تطاله يد جمال باشا بكل ثقلها. وحتى عندما اكتشف خلية التجسس الصهيونية، بقيادة أهرون أهرونسون، من عتاة اليمين الصهيوني المتطرف (انظر أعلاه)، حال وزير الحرب العثماني، أنور باشا، دون إجلاء المستوطنين اليهود من المستعمرات، كما أراد جمال باشا، عقاباً لهم على ميولهم لمعسكر الحلفاء، وتواطئهم معه، وصولاً إلى مشاركتهم في المجهود الحربي إلى جانبه. وكان ذلك بفعل التدخل الألماني، على الرغم من ثورة المستوطنين ضد تكريس الألمانية لغة

(15) EZI, p. 472.

للتدريس في معهد التخنيون (حرب اللغة)، ومعارضتهم نشر الثقافة الألمانية كوسيلة لتوسيع النفوذ الألماني في الشرق. (16)

لم تبلغ الاتصالات الصهيونية – الألمانية مداها أثناء الحرب، وواجه الطرفان عقبات جمة، حالت دون استكمال الاتفاق بينهما. وفيما كانت الحكومة الألمانية ترغب في تأجيل البت في الأمر إلى ما بعد الحرب، فإن الحركة الصهيونية كانت ترى في الحرب وتطوراتها فرصتها للحصول على «البراءة الدولية»، وبالتالي، تأمين العلاقة مع «البلد الأم». وإذ كانت الحكومة الألمانية تتحاشى الخلاف مع تركيا، التي امتنعت عن القبول بالمشروع الصهيوني، فإن القيادة الصهيونية الألمانية واجهت معارضة شديدة من المنظمات الصهيونية واليهودية في بقية دول أوروبا، ولاحقاً في أميركا. لقد التزمت هذه المنظمات سياسة بلادها، وبالتالي رفضت الانحياز إلى ألمانيا أسوة بالقيادة الصهيونية في برلين. وعندما تفاقمت المشكلة بعد دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، ضد ألمانيا دون تركيا (نيسان/ ابريل 1917)، وصار الأمر أكثر إلحاحاً على كل من ألمانيا والقيادة الصهيونية فيها، كان الأوان قد فات عليهما للملمة الأوضاع. فالصهيونيون في انكلترا وأميركا كانوا قد قطعوا شوطاً بعيداً في التمهيد لاستصدار «وعد بلفور»، بما في ذلك المساهمة في جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب. وأربكت المعلومات الواردة إلى برلين، عن عزم انكلترا الإعلان عن احتضانها المشروع الصهيوني، الحكومة الألمانية. وفيما ألحّ وزير الخارجية، زيمرمن، على الإسراع في إصدار بيان مشترك، ألماني – تركي، يتبنى المشروع الصهيوني، ويفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، فإن سفير ألمانيا في تركيا، ريتشارد كوهلمان، عارض الأمر بذريعة أن ذلك قد يدفع تركيا إلى تطوير علاقاتها مع أميركا على حساب تحالفها مع ألمانيا. وبين أخذ وردّ، وفيما الحرب تقترب من نهايتها، لم تستطع ألمانيا مجاراة إنكلترا وأميركا في اجتذاب الحركة الصهيونية إليها. أما بعد الحرب، فلم يعد لموقف كل من حكومتي ألمانيا وتركيا، اللتين وصلتا متأخرتين للقبول بالمشروع الصهيوني، أهمية تذكر، إذ لم يسمح لهما حتى الإعراب عن رأيهما في مؤتمر السلام (1919)، وضاعت جهودهما لاسترضاء الصهيونية سدىً. (17)

لقد خسرت ألمانيا الحرب، وبالتالي، فقدت آهليتها في نظر الحركة الصهيونية لأن تشكل البلد الأم الذي يحتضن مشروعها الاستيطاني. وفي الواقع، فإنه فيما عدا القيادة الصهيونية الألمانية، كانت المنظمات الاقليمية الأخرى، بما فيها الاستيطان اليهودي في

(16) EZI, pp. 472-473.
(17) EZI, p. 473.

فلسطين، تعارض الانحياز إلى ألمانيا في الحرب، الأمر الذي حسم بعد دخول الولايات المتحدة طرفاً فيها إلى جانب الحلفاء. وكما عزلت الحرب التجمعات اليهودية ومنظماتها الاقليمية جغرافياً، هكذا أيضاً قسمتها سياسياً. لقد تضاربت مصالح تلك التجمعات على أرضية أوضاعها في دولها، ومواقع تلك الدول في الحرب، أو مواقفها منها. ومهما يكن، فإن الوضع الدولي الذي ولدته الحرب الكونية، جعل المنظمة الصهيونية العالمية تقف عاجزة، من مركزها في برلين، عن السيطرة على فروعها الاقليمية المنتشرة في الدول المختلفة. والبدائل التي طرحت – نقل مركز العمل الصهيوني إلى كوبنهاغن أو نيويورك بسبب حيادهما في الحرب – لم يكن من شأنها أن تحل المشكلة. فالعمل الصهيوني على قاعدة «برنامج بازل»، لا يمكن أن يحقق أغراضه من الحرب عن طريق الحياد الدولي بين المعسكرين المتناحرين. ولأنه لا بد لهذا العمل أن يستند إلى دولة كبرى تحتضنه، وقد اعتبرت قيادته الحرب فرصة تاريخية لنيل البراءة الدولية، فقد وجب عليها أن تحسم موقفها من مسألة الاختيار بين المعسكرين، وبالتالي، الانحياز إلى أحدهما، والمراهنة على كسبه الحرب، وعلى تبنيه مشروعها الاستيطاني في الترتيبات اللاحقة. وحول هذه القضية، اختلفت الآراء، ولم تستطع قيادة المنظمة الصهيونية العالمية التي قررت الانحياز إلى ألمانيا، وراحت تنسج علاقات مع حكومتها، أن تحقق إجماعاً صهيونياً حول هذا الموقف. فلكل فرع في دولة معينة كانت حسابات خاصة، تنبع من مصالح أعضائه المحلية، كما من منظوره لمستقبل العمل الصهيوني، ولموقعه في لعبة الأمم. لقد كان من المتوقع أن تتمخض الحرب بنتائجها عن نظام عالمي جديد، وعلى الحركة الصهيونية أن تحدد موقعها فيه. وهنا انقسمت الآراء، بين مراهن على هذا المعسكر، وآخر على ذاك.

وكما كانت ألمانيا غير مؤهلة للتنافس مع انكلترا على استقطاب المنظمة الصهيونية العالمية، هكذا كانت القيادة الصهيونية في ألمانيا غير قادرة على فرض إرادتها، بعد أن انحازت إلى بلدها في الحرب، على الفروع الصهيونية في دول المعسكر الآخر، خاصة في انكلترا وفرنسا وروسيا (الحلفاء). أما المنظمة الصهيونية الأميركية، ذات الأهمية الخاصة، فقد ظلت مترددة، وتراودها رغبة في الانحياز إلى ألمانيا، بسبب أصولها القومية وعدائها لروسيا القيصرية، إلى أن حسمت واشنطن موقفها بالعدول عن الحياد ودخول الحرب إلى جانب الحلفاء. وفي الجدل الذي دار داخل الحركة الصهيونية على أرضية الوضع الدولي، في زمن الحرب، كانت حجة القيادة الصهيونية الألمانية الأقوى في مواجهة معارضيها هي أن ألمانيا تحارب روسيا، وأنها بانتصارها ستحرر يهود شرق أوروبا من

الاضطهاد. وكذلك، فهي حليفة لتركيا، وبالتالي، ستحمي الاستيطان اليهودي في فلسطين. إلا أن المعارضين، كلاً لأسبابه وأهوائه، فندوا هذه الحجج. ورأت القيادة الصهيونية الروسية أن تورط قرينتها في برلين مع الحكومة الألمانية، بذريعة حماية يهود أوروبا الشرقية، قد يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً، خاصة في ظل استمرار الحرب دون حسم سريع. أما الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والذي كان معادياً لتركيا وحليفتها ألمانيا، فقد تعاون بأشكال مختلفة، بما فيها التجسس، مع معسكر الحلفاء. وفي هذا السياق، كانت الولايات المتحدة، عبر سفيرها في استنبول، مورغنتاو، قادرة على لعب دور مواز لألمانيا لدى السلطات العثمانية، إن لم يكن أفضل، بسبب حيادها. وفي الواقع، فإنه بينما كانت القيادة الصهيونية الألمانية توغل في تعاملها مع حكومة بلادها، على أرضية برنامج بازل، ومن زاوية مصالحها المحلية، فإن منظمات أخرى، خاصة في انكلترا وفرنسا وأميركا، كانت تعمل جاهدة للدخول في معسكر الحلفاء، وأيضاً على أرضية برنامج بازل. فمن جهة، كانت هذه المنظمات تسعى إلى زج الولايات المتحدة في الحرب (انظر أعلاه)، ومن جهة أخرى، كانت تعمل لإقناع الحلفاء بتشكيل جيش يهودي، يخوض الحرب إلى جانبهم. وفي هذا الصراع الداخلي، كانت الغلبة للمنظمة الصهيونية في بريطانيا، وفي النهاية، تولت قيادة العمل الصهيوني بدلاً من المنظمة الألمانية.[18]

وعندما اجتمعت اللجنة التنفيذية الصهيونية في العاصمة الدنماركية المحايدة، كوبنهاغن (بداية كانون الأول/ ديسمبر 1914)، لأول مرة منذ اندلاع الحرب، لم يكتمل نصابها القانوني، لأن أكثرية أعضائها لم تحضر. «القيود على السفر، الخوف من (أو الحظر الصريح على) «التعامل الاستخباراتي مع العدو»، وانخراط البعض المباشر في الحرب، لعبت دوراً في ذلك: ومن أصل ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية المصغرة، وصل أربعة فقط؛ ومن أربعة وعشرين في اللجنة التنفيذية الموسعة، فقط خمسة كان بإمكانهم أو بنيتهم الحضور». وهذا العدد لم يكن يشكل نصاباً، وبالتالي، لم تكن للمجتمعين صلاحية اتخاذ قرارات خطيرة وملزمة. وفيما كان «الحياد» هو كلمة السر بين الحضور، فإن المنظمات الصهيونية الاقليمية، وخاصة في ألمانيا، كانت قد قطعت شوطاً في انحيازها، كلاً حسب مصالحها المحلية، ومدعية أن ذلك يخدم برنامج بازل على الوجه الأفضل في ظل الظروف القائمة. وبرز في الحضور موقف المندوبين الروس المندد بسلوك القيادة الصهيونية الألمانية: «فالروس كانوا ساخطين بوجه خاص على انخراط بودنهايمر، هانتكه، وغيرهما من الصهيونيين الألمان في مجموعة، شكلت بالاشتراك مع وجهاء

(18) Vital, The Crucial Phase, pp. 120-129.

يهود ألمان في بداية الحرب، للمساعدة في تحقيق الشكل الأفضل لانتقال أجزاء كبيرة من أوروبا الشرقية إلى أيد ألمانية، والقيام بدور لوبي معترف به نيابة عن يهود ألمانيا: اللجنة من أجل يهود الشرق [أوروبا الشرقية]». وفي الاجتماع، لم تتراجع القيادة الصهيونية الألمانية عن موقفها من الانحياز إلى دولتها في الحرب، ولكنها، استرضاء للمندوبين الروس، أقالت بودنهايمر من رئاسة الصندوق القومي اليهودي. «ووافق المجتمعون على قرار حازم ورسمي، يدين مشاركة قياديين صهيونيين في جهود من شأنها أن تعرض للخطر أمن اليهود في أي من الدول المتحاربة». لقد حالت التسويات المؤقتة في هذا الاجتماع دون تفجره، ولكن قراراته لم تكن على مستوى الأحداث، ولم تقدم أجوبة كافية على المسائل المطروحة. وشعار الحياد الذي رفعه المجتمعون، لم يكن ليصمد في خضم تطورات الحرب، كما أنه لم يكن ليوفر الضمانة بحصول الحركة الصهيونية على البراءة الدولية في ترتيبات ما بعد الحرب.[19]

في الحقيقة كان شعار الحياد الذي رفعته القيادة الصهيونية الألمانية من قبيل النفاق السياسي. فلا هي كانت محايدة، ولا قيادات الفروع في دولها كانت كذلك. وكان الجميع يعي أن تحقيق برنامج بازل منوط بالدول الكبرى، وهي في حرب، وكل منها يريد من الصهيونيين، واليهود عموماً، إعلان موقف صريح مؤيد لمعسكرها. وفي هذه الأجواء، كان الكلام الصهيوني عن الحياد أكذوبة فجة. وفي ظروف الحرب، ضربت مركزية العمل الصهيوني، وفقدت اللجنة التنفيذية سيطرتها على الفروع. وهذه الأخيرة بدورها، انتهزت الفرصة، وتذرعت بسلوك القيادة في ألمانيا لتتجاهل توجيهاتها، أو لتتمرد عليها صراحة. وإزاء تحرك بعض الفروع، وخاصة البريطاني، بتحريض من حاييم وايزمن، لنقل مركز العمل الصهيوني إلى الولايات المتحدة، بحجة حيادها في الحرب، عمدت القيادة في ألمانيا إلى إنشاء مكتب اتصال مع الفروع في كوبنهاغن المحايدة. وأولت إدارته إلى ليو موتسكين، من ممثلي روسيا في اللجنة التنفيذية. «وقد أخذ المجتمعون علماً بأن نوردو قد أوصى بنقله [مقر اللجنة التنفيذية] إلى الولايات المتحدة. وكانوا يعلمون أنه في نهاية شهر آب/ أغسطس [1914]، شكل الصهيونيون الأميركيون هيئة جديدة، «اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة»، برئاسة المحامي البارز لويس برانديس، وأنهم اقترحوا بجرأة أن يتولوا هم إدارة الحركة إلى حين تستطيع اللجنة التنفيذية مزاولة نشاطها بشكل صحيح». وقد رفض المجتمعون، وفي مقدمتهم

(19) Ibid, pp. 129-130.

رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، أوتو واربرغ، هذا الاقتراح، بذريعة أن نقل مركز العمل الصهيوني من برلين، وحتى إلى بلد محايد، سيفسر في ألمانيا على أنه موقف ضد ألمانيا.[20]

وبانحيازها إلى بلادها في الحرب، فقدت القيادة الصهيونية الألمانية سلطتها الأدبية على قيادات المنظمات الاقليمية لإلزامها بالامتناع عن تأييد سياسة بلادها هي الأخرى، أو الالتزام بالحياد تجاه الأطراف المتحاربة. وفي الواقع، فإن تمترس القيادة الصهيونية الألمانية في برلين لم يضرب وحدة المؤسسة الصهيونية التنظيمية فحسب، وإنما وحدة موقفها السياسي أيضاً. لقد أفلت زمام الأمور من يدها؛ وأعطى سلوكها السياسي في بلدها مبرراً للآخرين لانتهاج نفس الطريق، وكل في بلده. «فالقيادة المنتخبة تخندقت في موقع لم تعد قادرة منه أن تصوغ سياسة بحرّية، أو تروّج بحرية لسياسة كالتي انتهجتها». ففقدت هيبتها في فروع المنظمة العالمية وقواعدها، واختل الانضباط الداخلي في الحركة الصهيونية عموماً. «ففي حركة طوعية، حيث يغدو الجميع ويروح بحرية، دون وسيلة لفرض الطاعة والانسجام... كانت النتيجة الانحلال الفعلي للخيوط الدقيقة التي تحافظ على تماسك بنية معقدة، ولكنها فضفاضة، وفي الحقيقة هشة. وكان كلما انحسرت سلطة اللجنة التنفيذية المصغرة، هكذا، بطبيعة الحال، تعاظمت الطاقة التي اندفعت بها النفوس المستقلة والمتمردة داخل الحركة على عاتقها، وفي تحدٍّ وتجاهل متناميين لواربرغ وصحبه». وفي اجتماعها الثاني (1915)، واجهت اللجنة التنفيذية تمرداً صريحاً على سلطتها. «ففي هذه الأثناء، كما سنرى، كان قد تطور في أطراف المنظمة – داخل الحركة ولكن في معارضة مفتوحة لقيادتها القائمة – حركة لتشكيل «فرقة يهودية»، تنضم إلى جيوش الحلفاء في الحملة المرتقبة لانتزاع فلسطين من الأتراك. وبالنسبة إلى عقل اللجنة الجماعي، كان ذلك غير مقبول: سواء على أرضية سياسية أو دستورية». واعتبرت اللجنة التنفيذية هذه الحركة «في تعارض صارخ مع طبيعة المشروع الصهيوني»، وبالتالي، فالمنظمة الصهيونية لن تتعاطى معها أبداً.[21]

لقد تضافرت عوامل عدة خلال الحرب العالمية الأولى، جعلت «الخيار الألماني» ممتنعاً على القيادة الصهيونية المتمركزة في برلين، على الرغم من توافقها النسبي مع قيادة فرع المنظمة الصهيونية في روسيا. وبالإمكان تلخيص أسباب فشل المحاولة الصهيونية – الألمانية للتوصل إلى صياغة مشروع استيطاني مشترك بينهما في فلسطين بثلاثة عوامل

(20) Ibid, pp. 130-131.
(21) Ibid, pp. 132-133.

رئيسية: 1) التعقيدات التي واجهت حكومة ألمانيا، داخلياً ومع حليفتها تركيا، لحسم هذه المسألة مبكراً في الحرب؛ وعندما حزمت أمرها على تلبية المطلب الصهيوني، كان الأوان قد فات. وفي المحصلة، ورغم النجاحات التي حققتها في البداية، فإن الحرب أخذت تراوح لفترة طويلة، وفي النهاية خسرتها ألمانيا، ولم يعد لنواياها أية قيمة عملية. 2) عجز القيادة الصهيونية المركزية في برلين عن تشكيل إجماع يهودي – صهيوني حول موقفها المنحاز إلى ألمانيا في الحرب. لقد كانت هذه القيادة على ثقة من أن ألمانيا ستكسب الحرب، ومن هنا مصدر قوتها، وتصميمها على التشبث بسياستها. ولما بدأت الشكوك تساورها حول صحة موقفها صهيونياً، لم يكن بإمكانها التراجع الصريح عن موقفها، كما فقدت صدقيتها في دعوة الفروع الصهيونية الأخرى للانضمام إليها بالمراهنة على «الخيار الألماني». 3) الأفضلية التي تمتعت بها دول معسكر الحلفاء في اجتذاب الفروع الصهيونية إليها. وقد التقطت حكومة بريطانيا الفرصة، وبادرت إلى تعزيز قوة المنظمة الصهيونية الهشة في انكلترا، وبنائها وتوظيفها في العمل لجرّ الولايات المتحدة إلى الحرب، بالتعاون مع المنظمة الصهيونية والجماعة اليهودية في أميركا. وتوفر لحكومة لندن عدد من القيادات الصهيونية المتمردة على سياسة المركز في برلين، وعلى رأسهم حاييم وايزمن. وقام هذا الأخير، بالتعاون مع الزعيم الصهيوني في أميركا، لويس برانديس، بعقد صفقة «وعد بلفور»، وبالتالي، إنزال الضربة القاضية بـ «الخيار الألماني».

ثانياً: الحاضنة البريطانية

في الحرب العالمية الأولى، وبينما كان العرب يحاربون إلى جانب الحلفاء، ويقومون بدور فعال في تصفية الحكم العثماني بالوطن العربي، كان ساسة دول أوروبا، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، يتآمرون عليهم لحرمانهم من الاستقلال الذي تطلعوا إليه عبر هذا التحالف. وقد عبرت اتفاقية سايكس – بيكو، ومن بعدها وعد بلفور، عن عملية الخداع الكبرى التي مارستها هاتان الدولتان الامبرياليتان. فبموازاة المفاوضات التي كانت تجريها مع الشريف حسين، وتقدم له من خلالها العهود، كانت بريطانيا تتقدم في تجسيد فكرتها القديمة الرامية إلى إنشاء كيان يهودي في فلسطين تحت حمايتها. وجاء وعد بلفور بمثابة البراءة الدولية التي سعى لها هيرتسل، وعمل من أجلها، لكنه لم يحصل عليها في حياته، وإنما تحقق ذلك أيام خلفه حاييم وايزمن. فقد رأى هذا الأخير في

الحرب العالمية الأولى الفرصة لتحقيق الهدف الصهيوني، عبر العمل على محورين – بريطاني وأميركي. ومن أجل العمل على الساحة الأميركية، جند وايزمن قاضي محكمة العدل العليا في الولايات المتحدة، اليهودي الصهيوني لويس برانديس، الصديق الحميم للرئيس الأميركي آنذاك ودرو ولسون.

وإزاء المعسكر الصهيوني المنحاز إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، الذي ضم قيادة المنظمة الصهيونية المقيمة في ألمانيا، والتي، بالتالي، علقت آمالها على انتصار بلدها في الحرب لتحقيق المشروع الصهيوني، عمل تحالف وايزمن – برانديس على تجنيد كل الطاقات الصهيونية والصديقة لها، وزجها في المعركة إلى جانب الحلفاء. في مقابل ذلك، تلقى هذان وعداً بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب، وفتح أبوابها لهجرة يهودية واسعة، وتسليمها للمستوطنين الصهيونيين عندما تصبح الأوضاع ملائمة لذلك. ولعل أهم ما قام به برانديس في الولايات المتحدة هو المساهمة الفعالة في حمل الإدارة الأميركية على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان صدور وعد بلفور ثمرة للنشاط الصهيوني في أثناء الحرب، ولما أخذته الصهيونية على عاتقها من تسخير مشروعها الاستيطاني في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وبينما أدت بريطانيا الدور الأساسي في نقل الفكرة الصهيونية إلى حيز التطبيق، فإن الولايات المتحدة، في تلك المرحلة المبكرة من العمل الصهيوني، ساهمت مساهمة كبيرة على هذا الصعيد. وتفيد المصادر البريطانية نفسها (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين)، نقلاً عن رئيس حكومة جلالة الملك، لويد جورج، قوله إن زعماء الصهيونية حصلوا على وعد بلفور لأنهم برّوا بوعدهم في عمل ما بوسعهم لإيقاظ عاطفة اليهود في أنحاء العالم كافة وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء.[22]

وفي الواقع فإن وايزمن وبرانديس كانا يعملان في أجواء ملائمة. فسنة 1916 حملت الكوارث على الحلفاء في الحرب، إذ أنه إضافة إلى الهزائم التي لحقت بجيوشهم، نضبت مواردهم المالية، بعد الخسائر التي تكبدوها نتيجة نشاط الغواصات الألمانية. لقد أغرق عدد كبير من السفن المحملة بالبضائع المستوردة من الولايات المتحدة وغيرها، عن طريق الشركة المالية مورغان، التابعة لمجموعة روتشيلد. وفي هذا الجو المتلبد بغيوم الهزيمة على الحلفاء، أصبح الأمل بالخروج من المأزق معلقاً على دخول الولايات المتحدة الحرب، وبالتالي قلب موازين القوى. ولكن الأمل بذلك كان ضئيلاً، وخصوصاً أن الرئيس

(22) John & Hadawi, vol. I, pp. 77-78.

الأميركي ولسون، كان لتوه قد كسب معركة الانتخابات الرئاسية على أساس إبقاء الولايات المتحدة خارج الحرب. وكانت محاولات المعسكرين المتحاربين لجرّ أميركا، كل إلى الموقف الذي يرغبه، قد باءت بالفشل، وظلت على الحياد. ومن هنا تبرز أهمية الدور الصهيوني، الذي كان قد حسم موقفه إلى جانب الحلفاء بعد إخفاق ألمانيا في إقناع تركيا بالاستجابة للمطالب الصهيونية، بترجيح الكفة في واشنطن لمصلحة قرار دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. وقد أدى لويس برانديس دوراً أساسياً في إقناع الرئيس ولسون، بذلك مستنداً إلى مجموعات الضغط السياسي والاقتصادي، الخاضعة للتأثير الصهيوني. وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام استصدار «وعد بلفور» من قبل حكومة بريطانيا، وبتأييد قوي من الإدارة الأميركية.[23]

وبعد تهيئة الأرضية لدخول أميركا الحرب، جاءت الذريعة في آذار/ مارس 1917، حين أغرقت الغواصات الألمانية عدداً من السفن التجارية الأميركية، التي كانت تحمل البضائع إلى الحلفاء. وفي 6 نيسان/ ابريل 1917، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا، من دون تركيا، وما لبثت بريطانيا أن أصدرت بياناً بشأن أهداف الحرب في الشرق الأوسط، عبر مندوبها إلى لقاء مع بعض الزعماء الصهيونيين، سايكس، الذي صاغ اتفاق سايكس – بيكو. وكان البيان موجهاً إلى يهود الولايات المتحدة لنيل دعمهم، من جهة، وللوفاء بالتعهدات التي قطعتها الحكومة البريطانية للقيادة الصهيونية إذا أفلحت في جر الولايات المتحدة إلى الحرب، من جهة أخرى. وعلى الرغم من التعهدات التي قطعتها حكومة بريطانيا للشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون، فقد ورد في «بيان سايكس» اعتبار فلسطين «وطناً قومياً يهودياً»، ومنح المستوطنين اليهود فيها الحقوق القومية والسياسية والاجتماعية، والسماح للمهاجرين إليها بالاستيطان فيها، بغض النظر عن موطنهم الأصلي، وإعطائهم هناك حكماً إدارياً ذاتياً.[24]

وصدر «وعد بلفور» قبل نهاية الحرب، بعد أن كشفت قيادة الثورة البلشفية في روسيا أمر اتفاقية سايكس – بيكو. وتسبب ذلك في إحراج الإدارة الأميركية التي لم تكن أعلنت الحرب على تركيا، بل سعت فعلاً للتوسط وإيجاد حل سلمي معها. وفي حزيران/ يونيو 1917، أوفد ولسون الصهيونيين – مورغنتاو (السفير السابق للولايات

(23) Ibid, pp. 67-74.
(24) Ibid, pp. 77-79.

المتحدة في استنبول)، وفيلكس فرانكفورتر (صهر برانديس وذراعه اليمنى) – لإجراء مباحثات في العاصمة العثمانية بشأن إنهاء الحرب. لكن وايزمن قطع عليهما الطريق في جبل طارق، وأقنعهما بالعودة إلى واشنطن. ذلك لأن الصهيونيين أرادوا احتلال فلسطين على يد الحلفاء، الأمر الذي من دونه يبقى وعد بلفور حبراً على ورق. ومن هنا كان اعتراض قادة العمل الصهيوني على اتفاقية سايكس – بيكو، كونها لم تحدد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني المباشر، لتسليمها للحركة الصهيونية في الوقت الملائم، بل وضعتها تحت إدارة دولية. وكان وايزمن يستشعر حرج الإدارة الأميركية في تبني موقف حكومة بريطانيا بشأن فلسطين، من دون أن تكون واشنطن في حالة حرب مع تركيا، ومن دون أن تكون شريكة في الاتفاقات السرية التي تم التوصل إليها بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايكس – بيكو). [25]

وزاد في حرج الرئيس الأميركي ولسون دعمه لمضمون وعد بلفور، في حين انتشرت اصداء إعلانه مبادئه بشأن «تقرير المصير» للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. وبعد احتلال الجزء الجنوبي من فلسطين، قرر وايزمن القيام بزيارة لها، تمهيداً لإقامة هيئة صهيونية فيها، تؤمن تجسيد وعد بلفور، لكن الإدارة العسكرية البريطانية لم تستجب لطلبه. وحث وايزمن برانديس على العمل على توفير الدعم الأميركي لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، فرد برانديس مؤكداً أن الأوضاع الدولية الحالية لا تسمح بذلك. ولتمرير عملية الخداع الكبرى، التقى وايزمن فيصل بن الحسين، في العقبة (أيار/ مايو 1918) لتطمينه من أن الأهداف الصهيونية في فلسطين لا تشكل خطراً على الدولة العربية المزمع إقامتها. وفي الواقع، وبعد الحرب، ومن خلال المفاوضات على الترتيبات اللاحقة، استطاع قادة العمل الصهيوني تحقيق أغراضهم، سواء في انقلاب الحلفاء على الوعود التي قطعوها للقوى العربية التي ناصرتهم، أو في تجنيد الدعم الأميركي لمساعيهم في تمهيد الطريق أمام تجسيد وعد بلفور، عبر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

وقد صدر هذا الوعد الذي شكل محطة رئيسية في تاريخ الاستيطان الصهيوني، وبالتالي القضية الفلسطينية، في سياق الحرب العالمية الأولى، بأسبابها وأهدافها، وعندما بانت نتائجها، وبالانسجام مع المخططات البريطانية إزاء المنطقة. وكان نص الرسالة كما يلي:

(25) Ibid, p.81

وزارة الخارجية
2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917م.

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته.

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى».

وسأكون شاكراً لو تكرمتم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص
آرثر جيمس بلفور

وكان إصدار وعد بلفور يحتم على حكومة بريطانيا أن تتولى رعاية تجسيده، ولن يتم ذلك إلا ببسط سلطتها على فلسطين. ولعله صدر لهذا الغرض بالذات، أي التمهيد لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإخراجها من حلبة المنافسة الدولية. فلدى إصدار هذا الوعد، لم تكن الحركة الصهيونية في وضع يؤهلها لتحمل تبعاته، إذ توقفت المؤتمرات الصهيونية عن الانعقاد خلال الحرب، وتعرقلت أعمال اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، وانقطعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل اجتاحت المستعمرات موجة من النزوح إلى الخارج. وكانت أغلبية يهود العالم لا تزال خارج الدعوة الصهيونية، وتيارات قوية بينهم

تعارضها بشدة، ولأسباب متعددة – فكرية ودينية وسياسية واجتماعية. وأغلبية يهود أوروبا الشرقية، حيث الشعور بوطأة المسألة اليهودية، كانت تفضل الهجرة إلى الولايات المتحدة، وليس إلى فلسطين. في المقابل، كانت المقاومة العربية للمشروع الصهيوني في تصاعد، والاستيطان اليهودي في تراجع، وهو ليس في موقع يتيح له التصدي لهذه المقاومة. ولمجمل هذه الأسباب، أرادت القيادة الصهيونية من حكومة بريطانيا وضع فلسطين تحت انتدابها، لتشكل بذلك حاضنة للمشروع الصهيوني، ولترعى بناءه وتهيّئه للتحول إلى دولة يهودية عندما تنضج الظروف الذاتية والموضوعية لذلك. وفي الواقع، فإن الحركة الصهيونية رأت في الحرب العالمية الأولى فرصتها لتحقيق غاياتها في إقامة دولة يهودية، بالتنسيق مع بريطانيا، وبالاستناد إلى دعم الولايات المتحدة، فراحت تغذ الخطى نحو ذلك الهدف بعد الحرب. وإلى جانب النشاط الكبير على الصعيد الدولي، داخل مؤتمر السلام وخارجه، فقد سارعت إلى لملمة أوضاعها التنظيمية، وتشكيل المؤسسات والهيئات التي من خلالها يمكن تهيئة الوضع الصهيوني الذاتي لأداء المهمات المطلوبة منه. وإذ تبلورت الحركة الصهيونية، شكلاً ومضموناً، في أعوام الانتداب الأولى، إلا أنه كان عليها أن تنتظر حرباً عالمية ثانية لتصل إلى إقامة دولتها اليهودية – إسرائيل.

خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، توقفت الحركة الصهيونية عن عقد مؤتمراتها الدورية. وفي هذه الفترة، فرضت قيادة الأمر الواقع نفسها على العمل الصهيوني، فبرز حاييم وايزمن في بريطانيا، ولويس برانديس في الولايات المتحدة، وناحوم سوكولوف في فرنسا. وإزاء المهمات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب، وعلى أرضية وعد بلفور، دعت القيادة الصهيونية إلى عقد مؤتمر استثنائي موسع في لندن (تموز/ يوليو 1920) تقديراً لحكومة بريطانيا على دعمها للمشروع، وجهودها في تأمين الانتداب على فلسطين. كما أرادت المنظمة الصهيونية أن يكون انعقاد المؤتمر مناسبة لحملة إعلامية في أوساط الرأي العام البريطاني، تقوي موقف المؤيدين للصهيونية ضد معارضيها، في المؤسسة البريطانية الحاكمة وخارجها. وكان من أهم المؤتمرات الصهيونية على الإطلاق، رغم أنه لا يدخل في عداد المؤتمرات الرسمية. ومع ذلك، فقد كان هذا المؤتمر الاستثنائي معلماً بارزاً في العمل الصهيوني، سواء لناحية تبلور فكرة المشروع الصهيوني، أو المضمون السياسي له، أو الصيغ التنظيمية التي يتجسد من خلالها، في فلسطين والخارج. فبعد تأمين الشق الامبريالي من مشروعها في وعد بلفور، تقدمت المنظمة الصهيونية إلى بناء الشق اليهودي الاستيطاني. فعمدت إلى تشكيل الهيئات والمؤسسات الضرورية لتهويد فلسطين، وتحويلها إلى «وطن

قومي يهودي»، وذلك على الصعد الثلاثة – السلطة والشعب والأرض. ولأن الحركة الصهيونية كانت مفبركة ومصطنعة، فقد انطلقت من تشكيل السلطة، خلافاً لتبلور الكيانات السياسية في عصر القوميات. وقد بدأ ذلك في المؤتمر الصهيوني الأول، إلا أن الأوضاع بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت تتطلب تطويراً للهيئات الصهيونية السلطوية. وكان من أولويات هذه السلطة تكوين قاعدة شعبية لها، إذ أنها لم تنشأ في أوساط التجمعات اليهودية، بل هبطت عليها من أعلى. وكذلك، كان على تلك السلطة أن تغتصب رقعة الأرض التي تنوي إقامة كيانها السياسي عليها، إذ تبلورت في كواليس المراكز الامبريالية، وليس في فلسطين.

في مؤتمر لندن (1920)، طرحت فكرة تنصيب برانديس رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. لكنه اعتذر، مشدداً أنه يستطيع خدمة المشروع الصهيوني من موقعه في المؤسسة الأميركية أكثر. ولذلك استبدلت الفكرة بانتخابه رئيساً فخرياً، وقبل المنصب، إلا أنه عاد وتراجع بعد يومين من المداولات الساخنة بين قادة العمل الصهيوني. وأكد برانديس علناً أنه لا يستطيع بعد أن يتحمل مسؤولية في المنظمة الصهيونية العالمية، بسبب الأساليب الملتوية التي يعتمدها وايزمن. والواضح أن خلافاً اندلع بين الاثنين بشأن طبيعة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والصيغة التي يجب أن يأخذها، وشكل ارتباطه باليهود في العالم، وتحديداً دور رأس المال اليهودي الأميركي، الذي لم يعتنق أصحابه الصهيونية عقيدة، لاعتبارات موقعهم في المؤسسة الاقتصادية الأميركية. وقد تمحور الخلاف بين برانديس ومؤيديه، من جهة، وبين وايزمن وأنصاره، من جهة أخرى، حول طبيعة الصندوق التأسيسي (كيرن هيسود)، الذي تقررت إقامته في هذا المؤتمر، ليكون الذراع المالية للمنظمة الصهيونية العالمية. وكان الخلاف بين برانديس ووايزمن، يعبر عن وجهتي نظر متباينتين بشأن طبيعة العلاقة بين الاستيطان الصهيوني ويهود العالم، من جهة، وبينه وبين المراكز الامبريالية، من جهة أخرى. ومن هنا، دار جدل بشأن طبيعة الصندوق التأسيسي، ومقدار تركيز نشاطاته في فلسطين، والعلاقة التي يجب أن تقوم بين الصندوق والمنظمة الصهيونية. وأصرت مجموعة وايزمن على الطابع «القومي» للصندوق، وبالتالي وضعه تحت سلطة المنظمة. في المقابل، رأت جماعة برانديس أن يقوم الصندوق بتمويل مشاريع الاستيطان بصورة محددة، وعلى أساس علاقة رأسمالية، ويخضع لسلطة المنظمة الصهيونية الأميركية، الممول الرئيسي للصندوق. وقد نجح وايزمن في تثبيت رأيه، على الرغم من أن معظم الأموال الواردة إليه جاءت من الولايات المتحدة. واعتزل برانديس مهماته في المنظمة، وانتخب وايزمن رئيساً

لها، وناحوم سوكولوف رئيساً للجنتها التنفيذية. وبذلك هيمنت سياسة وايزمن على عمل المنظمة الصهيونية العالمية.[26]

كان وصول حاييم وايزمن إلى قيادة المنظمة الصهيونية العالمية، أولاً فعلياً ولاحقاً رسمياً، وذلك خلال الحرب العالمية الأولى، تعبيراً عن التحولات الجذرية التي أصابت المنظمة في تلك الفترة الحاسمة. فالرجل الذي لم يتجاوز عضوية «المجلس العام» قبل الحرب، أصبح قائد الأمر الواقع للمنظمة خلالها، وكُرّس رئيساً رسمياً لها في نهايتها. لقد كان وايزمن نشيطاً في العمل الصهيوني في روسيا، وأصبح مندوباً في المؤتمر الثاني، إلا أنه أخذ يبرز من خلال مشاركته في إنشاء «الجناح الديمقراطي»، لكن اسمه ارتبط بطرح «الصهيونية التوفيقية»، التي تمزج بين العمل السياسي على الصعيد الدولي، والعمل الاستيطاني في فلسطين. ولدى نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مقتنعاً بأن بريطانيا ستكسبها، فعلق عليها آماله في تجسيد المشروع الصهيوني، وراح يبتعد عن مركز المنظمة في برلين، ويعزز علاقاته البريطانية، من الموقع الذي تولاه (1917)، رئيساً للاتحاد الصهيوني الانكليزي. وبجهوده في بريطانيا، وبالتحالف مع الاتحاد الصهيوني الأميركي، ساهم في استصدار وعد بلفور، ومن ثم تأمين وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في ترتيبات ما بعد الحرب. وفي «مؤتمر لندن» (1920) انتخب رئيساً فعلياً للمنظمة الصهيونية العالمية، الأمر الذي اتخذ طابعه الرسمي في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (1921).[27]

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتعزل بعض المنظمات الصهيونية الاقليمية عن بعضها الآخر، وتقسمها جغرافياً، وحتى سياسياً، وفقاً للمعسكرات المتحاربة. ولما انقطع الاتصال بالمركز في برلين، جرت محاولة لإقامة مركز اتصال في كوبنهاغن، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً. كما أن اقتراح وايزمن نقل المركز إلى الولايات المتحدة، بذريعة حيادها في الحرب، لم يلق ترحيباً في الأوساط الصهيونية الأوروبية. وانقسم زعماء المنظمة بين مؤيد لألمانيا، ولا سيما أولئك المقيمين فيها، وبين منحاز إلى معسكر الحلفاء، وفي طليعتهم نشطاء العمل الصهيوني في انكلترا، وعلى رأسهم حاييم وايزمن. كما دعا تيار إلى الوقوف على الحياد، انتظاراً لما ستؤول نتائج الحرب إليه. وكان قادة العمل الصهيوني في ألمانيا واثقين بأنها ستكسب الحرب، وستدعم مشروعهم الاستيطاني في فلسطين، وتحمي المستوطنين هناك، عبر توسطها مع حليفتها تركيا، التي تحكم فلسطين. وفي المقابل، علق صهيونيو انكلترا آمالهم عليها. وكلا الجانبين وعد الدولة التي يقيم

(26) John & Hadawi,(op. cit.), vol. I, pp. 162-163.
(27) Vital, The Crucial Phase, (op. cit.). pp. 311-312.

فيها بالاستعداد لتوظيف يهود أميركا في دفع حكومتهم إلى الانحياز إلى معسكر تلك الدولة في الحرب. وكان كلما طالت الحرب وتعاظمت كلفتها المادية، كلما أولى المعسكران المشتبكان أهمية أكبر لكسب يهود العالم، كل إلى جانبه، مستفيداً من وعود يقدمها للحركة الصهيونية. وكان يهود الولايات المتحدة محط أنظار الجانبين، إذ طمع كل منهما في انحيازهم إليه. وتنافست بريطانيا وفرنسا وألمانيا على خطب ود اليهود، وخصوصاً على صداقة بيوت المال التي يسيطرون عليها، نظراً إلى حاجة حكوماتها للأموال والقروض. وكانت المؤسسات المالية اليهودية - لازار، ماير، سليغمان، سباير، واربرغ، وروتشيلد - تدير عمليات كبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أراد المعسكران استغلال تأثير اليهود في السياسة الداخلية الأميركية، وبالتالي، حسم موقف أميركا من مسألة الدخول في الحرب، أو عدمه. وكان طبيعياً أن تستغل الصهيونية هذا التنافس بين الأطراف المتحاربة لمصلحة مشروعها. واستطاعت قيادة العمل الصهيوني في برلين حمل الحكومة الألمانية على ممارسة نفوذها في استنبول لحماية المستعمرات اليهودية في فلسطين، كما عملت على الساحة الأميركية بتوظيف المنظمات الصهيونية هناك في إبعاد أميركا عن دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. في المقابل، سعت كل من فرنسا وبريطانيا لكسب الموقف الصهيوني إلى جانب الحلفاء، وتوظيفه في تشجيع أميركا على دخول الحرب في معسكرهم. لكن نقطة الضعف في تحركهما كان تحالفهما مع روسيا، التي كان جمهور يهود الولايات المتحدة يكنّ لها العداء، الأمر الذي دعاهما إلى تقديم العروض المغرية للصهيونية تعويضاً عن ذلك.[28]

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، تبلورت ملامح المرتكزات الاستراتيجية للمشروع الصهيوني بشقيه - الامبريالي واليهودي. فقد تبنت بريطانيا هذا المشروع لأغراضها الاستعمارية، وأصبحت البلد الأم بالنسبة إليه. وبعد تكريس وعد بلفور في ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب ومعاهدة لوزان، ومن ثم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإتباعها لوزارة المستعمرات، قامت بريطانيا بكل ما هو مطلوب منها في تلك المرحلة. وقد أقرّ بذلك ناحوم سوكولوف في مؤتمر لندن (1920)، حين أكد أن الإنجازات التي تحققت للصهيونية كانت بفعل القوة التي تملك زمام الأمور. وبناء عليه، تقرر أن يكون مركز المنظمة الصهيونية العالمية في لندن، وله فروع في فلسطين والولايات المتحدة ودول أخرى. وإذ توفرت للحركة الصهيونية الظروف الموضوعية المواتية جداً على الصعيد الدولي، فإنها ذاتياً لم تكن مهيأة لنقل مشروعها من الإطار النظري إلى

(28) Ibid, pp 89-119.

الصعيد العملي. ولعل الإجماع الذي تمتع به المشروع الصهيوني في المراكز الامبريالية بعد الحرب العالمية الأولى، لا يوازيه إلا استنكاف اليهود عنه، ورفضهم الانجرار وراء دعاته، الأمر الذي راح يثير الشكوك حول جدوى المشروع وصدقية القائمين عليه، حتى داخل الحكومة البريطانية. وقد شكلت هذه الثغرة خطراً على المشروع الصهيوني، تحركت لتلافيه بسد الثغرة يهودياً وتنظيمياً.

إلا أنه بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإقرار ذلك في عصبة الأمم، وبالتالي، تصاعد وتيرة النشاط الصهيوني في فلسطين، تغلبت المنظمة الصهيونية العالمية على المعارضة اليهودية لها، وأصبحت تنطق باسم اليهود أينما كانوا، بغض النظر عن رأيهم في الموضوع. وراحت هذه المنظمة تقدم نفسها على الصعيد الدولي ممثلة ليهود العالم، وجرى الاعتراف بها على هذا الأساس على نطاق دولي واسع ومؤثر. وبرزت المنظمة الصهيونية البريطانية، بزعامة وايزمن، متحالفة مع التيار الصهيوني العملي، الذي راح يتولى قيادة الاستيطان الفعلي في فلسطين. وبنى وايزمن استراتيجية عمله على محور لندن – واشنطن، إذ استغل موقعه على رأس المنظمة الصهيونية في لندن، لتوسيع نطاق تأثيره وشبكة علاقاته على الساحة الأميركية، مجيّراً هذه العلاقات لتطوير موقعه وتقويته في لندن، وتوظيف ذلك كله في خدمة توطيد أركان الاستيطان في فلسطين. ومع ذلك، فإن النجاح السياسي الذي حققه وايزمن، وحتى على الساحة الأميركية، متجاوزاً برانديس هناك، ظلت تنقصه الترجمة العملية على الأرض، بما يعطي الصدقية للمشروع الصهيوني، ويبرر الدعم الإمبريالي له.

وانسجاماً مع سياسة «الهجوم من أعلى» التي انتهجتها المنظمة الصهيونية، فقد سارعت إلى تشكيل المؤسسات التي اعتقدت أنه من خلالها يمكن تجسيد مشروعها الاستيطاني. فبدأت بتنظيم جهاز السلطة – الوكالة اليهودية بأطرها التنفيذية والتشريعية. ومن ثم أقامت مؤسسات تهويد فلسطين وتمويله، وكذلك، وبالتعاون مع سلطات الانتداب شكلت إدارة ذاتية لشؤون المستوطنين، كانت بمثابة حكومة خاصة داخل الحكومة العامة. لكن الملفت للنظر هو بداية تشكيل منظمات مسلحة لتدعيم سياستها الاستيطانية بالقوة العسكرية. إلا أن إنجازات المنظمة الصهيونية في إثبات جدارتها للسيطرة على فلسطين بعد وعد بلفور ظلت متواضعة جداً. فقد كانت تعاني نقصاً بالطاقة البشرية، وعجزاً بالموارد المالية، وهشاشة بالقوة العسكرية، الأمر الذي وضع أحياناً علامة استفهام على صدقيتها وفاعليتها، حتى في نظر القريبين منها. وعدا استنكاف الجماعات اليهودية عن المشروع الصهيوني، فقد اصطدم هذا المشروع، وبسرعة،

بالمقاومة العربية العنيفة، بشكل لم تكن قيادة المنظمة الصهيونية تتوقعه، ولم تعد له العدة. وفي البداية، حاولت المنظمة توظيف سلطات الانتداب في قمع المقاومة العربية، وبصورة فظة، أملتها عليها تطلعاتها المفرطة في غلوائها، من جهة، وعدم آهليتها الذاتية لتجسيد تلك التطلعات، من جهة أخرى. وإذ لم يكن في قدرتها تهويد فلسطين باليهود، فقد ارتأت تحقيق ذلك الغرض بتغييب شعبها عنها. فمارست الأوساط الصهيونية ضغوطاً على حكومة الانتداب للتضييق على العرب الفلسطينيين لتهجيرهم. وكان كلما زاد تواطؤ سلطات الانتداب مع الأهداف الصهيونية، وتحرك الطرفان لتجسيد وعد بلفور، ولّد ذلك ردة فعل مضادة من جانب الفلسطينيين، وزاد في احتدام التناقض بين الطرفين في حركة لولبية متصاعدة، الأمر الذي رفع حدة المواجهة بينهما، وصولاً إلى العنف المسلح.

وبالفعل، فإنه بعد مؤتمر لندن، الذي لم يكن مؤتمراً عادياً، تولت المنظمة الصهيونية البريطانية قيادة العمل الصهيوني اليومي، بما في ذلك الإشراف على الاستيطان وإدارة مؤسساته في فلسطين، تحت الانتداب البريطاني. وتراجع في الظاهر دور المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة، الأمر الذي عبر عن تراجع دور الاحتكارات الأميركية في الشرق الأوسط لمصلحة الاحتكارات الأوروبية، وتحديداً البريطانية. وكان من أهم إنجازات المؤتمر إنشاء الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرن هيسود)، ليشكل الذراع المالية للحركة الصهيونية، وخصوصاً في عملية الاستيطان. كما أعاد هذا المؤتمر تنظيم الإدارة المركزية في المنظمة، وشكل خمس دوائر هي: السياسية، التنظيمية، المال، الهجرة، الدعاية. وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد توقيع معاهدة سان ريمو (1920)، فأعلن برانديس، الرئيس الفخري للمؤتمر، في كلمة الافتتاح: «لقد تم في سان ريمو إنجاز العمل العظيم الذي بدأه هيرتسل، وتكللت بالنجاح الجهود الرامية إلى الحصول على اعتراف بالوطن اليهودي في فلسطين». وفي غمرة الحماسة، قال ناحوم سوكولوف: «إن صفحة السياسة قد انطوت عملياً، وبدأت صفحة جديدة الآن هي صفحة تحقيق أمانينا. فالصفحة الأولى لم نكتبها نحن بل أولئك الذين في يدهم زمام الأمر لفتح أبواب البلد، أما الصفحة التالية فلن يكتبها أحد سوانا».[29]

في مؤتمر لندن انقسمت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية إلى فرعين: أ) لجنة لندن، وحقل اختصاصها العمل السياسي؛ ب) لجنة فلسطين، لمتابعة النشاط الاستيطاني. وتحت الانتداب البريطاني، راحت أهمية لجنة فلسطين تتعاظم بسبب المهمات الملقاة على عاتقها؛ إذ سرعان ما أصبحت تمثل المستوطنين سياسياً، سواء إزاء حكومة الانتداب، أو

(29) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص 76–77.

لها، وناحوم سوكولوف رئيساً للجنتها التنفيذية. وبذلك هيمنت سياسة وايزمن على عمل المنظمة الصهيونية العالمية.[26]

كان وصول حاييم وايزمن إلى قيادة المنظمة الصهيونية العالمية، أولاً فعلياً ولاحقاً رسمياً، وذلك خلال الحرب العالمية الأولى، تعبيراً عن التحولات الجذرية التي أصابت المنظمة في تلك الفترة الحاسمة. فالرجل الذي لم يتجاوز عضوية «المجلس العام» قبل الحرب، أصبح قائد الأمر الواقع للمنظمة خلالها، وكُرّس رئيساً رسمياً لها في نهايتها. لقد كان وايزمن نشيطاً في العمل الصهيوني في روسيا، وأصبح مندوباً في المؤتمر الثاني، إلا أنه أخذ يبرز من خلال مشاركته في إنشاء «الجناح الديمقراطي»، لكن اسمه ارتبط بطرح «الصهيونية التوفيقية»، التي تمزج بين العمل السياسي على الصعيد الدولي، والعمل الاستيطاني في فلسطين. ولدى نشوب الحرب العالمية الأولى، كان مقتنعاً بأن بريطانيا ستكسبها، فعلق عليها آماله في تجسيد المشروع الصهيوني، وراح يبتعد عن مركز المنظمة في برلين، ويعزز علاقاته البريطانية، من الموقع الذي تولاه (1917)، رئيساً للاتحاد الصهيوني الانكليزي. وبجهوده في بريطانيا، وبالتحالف مع الاتحاد الصهيوني الأميركي، ساهم في استصدار وعد بلفور، ومن ثم تأمين وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في ترتيبات ما بعد الحرب. وفي «مؤتمر لندن» (1920) انتخب رئيساً فعلياً للمنظمة الصهيونية العالمية، الأمر الذي اتخذ طابعه الرسمي في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (1921).[27]

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتعزل بعض المنظمات الصهيونية الاقليمية عن بعضها الآخر، وتقسمها جغرافياً، وحتى سياسياً، وفقاً للمعسكرات المتحاربة. ولما انقطع الاتصال بالمركز في برلين، جرت محاولة لإقامة مركز اتصال في كوبنهاغن، لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً. كما أن اقتراح وايزمن نقل المركز إلى الولايات المتحدة، بذريعة حيادها في الحرب، لم يلق ترحيباً في الأوساط الصهيونية الأوروبية. وانقسم زعماء المنظمة بين مؤيد لألمانيا، ولا سيما أولئك المقيمين فيها، وبين منحاز إلى معسكر الحلفاء، وفي طليعتهم نشطاء العمل الصهيوني في انكلترا، وعلى رأسهم حاييم وايزمن. كما دعا تيار إلى الوقوف على الحياد، انتظاراً لما ستؤول نتائج الحرب إليه. وكان قادة العمل الصهيوني في ألمانيا واثقين بأنها ستكسب الحرب، وستدعم مشروعهم الاستيطاني في فلسطين، وتحمي المستوطنين هناك، عبر توسطها مع حليفتها تركيا، التي تحكم فلسطين. وفي المقابل، علق صهيونيو انكلترا آمالهم عليها. وكلا الجانبين وعد الدولة التي يقيم

(26) John & Hadawi,(op. cit.), vol. I, pp. 162-163.
(27) Vital, The Crucial Phase, (op. cit.). pp. 311-312.

فيها بالاستعداد لتوظيف يهود أميركا في دفع حكومتهم إلى الانحياز إلى معسكر تلك الدولة في الحرب. وكان كلما طالت الحرب وتعاظمت كلفتها المادية، كلما أولى المعسكران المشتبكان أهمية أكبر لكسب يهود العالم، كل إلى جانبه، مستفيداً من وعود يقدمها للحركة الصهيونية. وكان يهود الولايات المتحدة محط أنظار الجانبين، إذ طمع كل منهما في انحيازهم إليه. وتنافست بريطانيا وفرنسا وألمانيا على خطب ود اليهود، وخصوصاً على صداقة بيوت المال التي يسيطرون عليها، نظراً إلى حاجة حكوماتها للأموال والقروض. وكانت المؤسسات المالية اليهودية - لازار، ماير، سليغمان، سباير، واربرغ، وروتشيلد - تدير عمليات كبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أراد المعسكران استغلال تأثير اليهود في السياسة الداخلية الأميركية، وبالتالي، حسم موقف أميركا من مسألة الدخول في الحرب، أو عدمه. وكان طبيعياً أن تستغل الصهيونية هذا التنافس بين الأطراف المتحاربة لمصلحة مشروعها. واستطاعت قيادة العمل الصهيوني في برلين حمل الحكومة الألمانية على ممارسة نفوذها في استنبول لحماية المستعمرات اليهودية في فلسطين، كما عملت على الساحة الأميركية بتوظيف المنظمات الصهيونية هناك في إبعاد أميركا عن دخول الحرب إلى جانب الحلفاء. في المقابل، سعت كل من فرنسا وبريطانيا لكسب الموقف الصهيوني إلى جانب الحلفاء، وتوظيفه في تشجيع أميركا على دخول الحرب في معسكرهم. لكن نقطة الضعف في تحركهما كان تحالفهما مع روسيا، التي كان جمهور يهود الولايات المتحدة يكنّ لها العداء، الأمر الذي دعاهما إلى تقديم العروض المغرية للصهيونية تعويضاً عن ذلك.[28]

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، تبلورت ملامح المرتكزات الاستراتيجية للمشروع الصهيوني بشقيه - الامبريالي واليهودي. فقد تبنت بريطانيا هذا المشروع لأغراضها الاستعمارية، وأصبحت البلد الأم بالنسبة إليه. وبعد تكريس وعد بلفور في ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب ومعاهدة لوزان، ومن ثم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإتباعها لوزارة المستعمرات، قامت بريطانيا بكل ما هو مطلوب منها في تلك المرحلة. وقد أقرّ بذلك ناحوم سوكولوف في مؤتمر لندن (1920)، حين أكد أن الإنجازات التي تحققت للصهيونية كانت بفعل القوة التي تملك زمام الأمور. وبناء عليه، تقرر أن يكون مركز المنظمة الصهيونية العالمية في لندن، وله فروع في فلسطين والولايات المتحدة ودول أخرى. وإذ توفرت للحركة الصهيونية الظروف الموضوعية المواتية جداً على الصعيد الدولي، فإنها ذاتياً لم تكن مهيأة لنقل مشروعها من الإطار النظري إلى

(28) Ibid, pp 39-119.

الصعيد العملي. ولعل الإجماع الذي تمتع به المشروع الصهيوني في المراكز الامبريالية بعد الحرب العالمية الأولى، لا يوازيه إلا استنكاف اليهود عنه، ورفضهم الانجرار وراء دعاته، الأمر الذي راح يثير الشكوك حول جدوى المشروع وصدقية القائمين عليه، حتى داخل الحكومة البريطانية. وقد شكلت هذه الثغرة خطراً على المشروع الصهيوني، تحركت لتلافيه بسد الثغرة يهودياً وتنظيمياً.

إلا أنه بعد وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإقرار ذلك في عصبة الأمم، وبالتالي، تصاعد وتيرة النشاط الصهيوني في فلسطين، تغلبت المنظمة الصهيونية العالمية على المعارضة اليهودية لها، وأصبحت تنطق باسم اليهود أينما كانوا، بغض النظر عن رأيهم في الموضوع. وراحت هذه المنظمة تقدم نفسها على الصعيد الدولي ممثلة ليهود العالم، وجرى الاعتراف بها على هذا الأساس على نطاق دولي واسع ومؤثر. وبرزت المنظمة الصهيونية البريطانية، بزعامة وايزمن، متحالفة مع التيار الصهيوني العملي، الذي راح يتولى قيادة الاستيطان الفعلي في فلسطين. وبنى وايزمن استراتيجية عمله على محور لندن - واشنطن، إذ استغل موقعه على رأس المنظمة الصهيونية في لندن، لتوسيع نطاق تأثيره وشبكة علاقاته على الساحة الأميركية، مجيّراً هذه العلاقات لتطوير موقعه وتقويته في لندن، وتوظيف ذلك كله في خدمة توطيد أركان الاستيطان في فلسطين. ومع ذلك، فإن النجاح السياسي الذي حققه وايزمن، وحتى على الساحة الأميركية، متجاوزاً براندايس هناك، ظلت تنقصه الترجمة العملية على الأرض، بما يعطي الصدقية للمشروع الصهيوني، ويبرر الدعم الإمبريالي له.

وانسجاماً مع سياسة «الهجوم من أعلى» التي انتهجتها المنظمة الصهيونية، فقد سارعت إلى تشكيل المؤسسات التي اعتقدت أنه من خلالها يمكن تجسيد مشروعها الاستيطاني. فبدأت بتنظيم جهاز السلطة - الوكالة اليهودية بأطرها التنفيذية والتشريعية. ومن ثم أقامت مؤسسات تهويد فلسطين وتمويله، وكذلك، وبالتعاون مع سلطات الانتداب شكلت إدارة ذاتية لشؤون المستوطنين، كانت بمثابة حكومة خاصة داخل الحكومة العامة. لكن الملفت للنظر هو بداية تشكيل منظمات مسلحة لتدعيم سياستها الاستيطانية بالقوة العسكرية. إلا أن إنجازات المنظمة الصهيونية في إثبات جدارتها للسيطرة على فلسطين بعد وعد بلفور ظلت متواضعة جداً. فقد كانت تعاني نقصاً بالطاقة البشرية، وعجزاً بالموارد المالية، وهشاشة بالقوة العسكرية، الأمر الذي وضع أحياناً علامة استفهام على صدقيتها وفاعليتها، حتى في نظر القريبين منها. وعدا استنكاف الجماعات اليهودية عن المشروع الصهيوني، فقد اصطدم هذا المشروع، وبسرعة،

بالمقاومة العربية العنيفة، بشكل لم تكن قيادة المنظمة الصهيونية تتوقعه، ولم تعد له العدة. وفي البداية، حاولت المنظمة توظيف سلطات الانتداب في قمع المقاومة العربية، وبصورة فظة، أملتها عليها تطلعاتها المفرطة في غلوائها، من جهة، وعدم آهليتها الذاتية لتجسيد تلك التطلعات، من جهة أخرى. وإذ لم يكن في قدرتها تهويد فلسطين باليهود، فقد ارتأت تحقيق ذلك الغرض بتغييب شعبها عنها. فمارست الأوساط الصهيونية ضغوطاً على حكومة الانتداب للتضييق على العرب الفلسطينيين لتهجيرهم. وكان كلما زاد تواطؤ سلطات الانتداب مع الأهداف الصهيونية، وتحرك الطرفان لتجسيد وعد بلفور، ولّد ذلك ردة فعل مضادة من جانب الفلسطينيين، وزاد في احتدام التناقض بين الطرفين في حركة لولبية متصاعدة، الأمر الذي رفع حدة المواجهة بينهما، وصولاً إلى العنف المسلح.

وبالفعل، فإنه بعد مؤتمر لندن، الذي لم يكن مؤتمراً عادياً، تولت المنظمة الصهيونية البريطانية قيادة العمل الصهيوني اليومي، بما في ذلك الإشراف على الاستيطان وإدارة مؤسساته في فلسطين، تحت الانتداب البريطاني. وتراجع في الظاهر دور المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة، الأمر الذي عبر عن تراجع دور الاحتكارات الأميركية في الشرق الأوسط لمصلحة الاحتكارات الأوروبية، وتحديداً البريطانية. وكان من أهم إنجازات المؤتمر إنشاء الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرن هيسود)، ليشكل الذراع المالية للحركة الصهيونية، وخصوصاً في عملية الاستيطان. كما أعاد هذا المؤتمر تنظيم الإدارة المركزية في المنظمة، وشكل خمس دوائر هي: السياسية، التنظيمية، المال، الهجرة، الدعاية. وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد توقيع معاهدة سان ريمو (1920)، فأعلن براندايس، الرئيس الفخري للمؤتمر، في كلمة الافتتاح: «لقد تم في سان ريمو إنجاز العمل العظيم الذي بدأه هيرتسل، وتكللت بالنجاح الجهود الرامية إلى الحصول على اعتراف بالوطن اليهودي في فلسطين». وفي غمرة الحماسة، قال ناحوم سوكولوف: «إن صفحة السياسة قد انطوت عملياً، وبدأت صفحة جديدة الآن هي صفحة تحقيق أمانينا. فالصفحة الأولى لم نكتبها نحن بل أولئك الذين في يدهم زمام الأمر لفتح أبواب البلد، أما الصفحة التالية فلن يكتبها أحد سوانا».[29]

في مؤتمر لندن انقسمت اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية إلى فرعين: أ) لجنة لندن، وحقل اختصاصها العمل السياسي؛ ب) لجنة فلسطين، لمتابعة النشاط الاستيطاني. وتحت الانتداب البريطاني، راحت أهمية لجنة فلسطين تتعاظم بسبب المهمات الملقاة على عاتقها؛ إذ سرعان ما أصبحت تمثل المستوطنين سياسياً، سواء إزاء حكومة الانتداب، أو

(29) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص 76-77.

المنظمة الصهيونية العالمية، أو الخارج بصورة عامة. ومع أن سلطات الانتداب لم تنظر إلى لجنة فلسطين، التي صارت تسمى «الوكالة اليهودية» (هسوخنوت هيهوديت)، كشريك في الحكم، إلا أن هذه الوكالة سرعان ما فرضت نفسها ممثلاً للمستوطنين إزاء تلك السلطات، وناطقاً باسمهم لدى حكومة بريطانيا وعصبة الأمم وغيرها من الهيئات الدولية. كما راحت تقيم علاقات ثنائية مع بعض الدول، وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية. وبذلك، تحولت الوكالة اليهودية، في ظل الانتداب البريطاني، إلى هيئة عالمية كبيرة، هي التي أدى نشاطها إلى قيام إسرائيل في عام 1948. فعندئذ تحول مجلسها التنفيذي إلى «حكومة إسرائيل الموقتة»، وجهازها الإداري إلى جهاز «دولة إسرائيل»، التي أعلن دافيد بن – غوريون قيامها، بصفته رئيساً للوكالة اليهودية. وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل، أصبح رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمن، الرئيس الأول لإسرائيل، ورئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، دافيد بن – غوريون، رئيس الحكومة الأول في إسرائيل، وسكرتير المكتب السياسي للمنظمة، موشيه شاريت (شرتوك) أصبح وزير خارجية إسرائيل الأول، وهكذا في المناصب الأخرى.[30]

والوكالة اليهودية هي الذراع التنفيذية للحركة الصهيونية، واسمها الكامل هو «المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية». ومعلوم أن المنظمة الصهيونية، التي كانت تعمل على صعيد عالمي، عمدت إلى تشكيل هيئات لها في دول متعددة، وأطلقت عليها تسميات متمايزة في الظاهر للتمويه على نشاطاتها، وللتحايل على القوانين السارية في تلك الدول. ولكن رئيس المنظمة الصهيونية هو رئيس الوكالة اليهودية، والمؤتمر الصهيوني العالمي هو الذي يجمع بين كل هذه الهيئات. وقد اعترف «صك الانتداب» بالمنظمة الصهيونية على أنها «الوكالة اليهودية» المشار إليها في متنه، والتي منحت صلاحية التعاون مع حكومة الانتداب بهدف إنشاء «الوطن القومي اليهودي». وبناء عليه، فقد مارست المنظمة الصهيونية العالمية مباشرة دور الوكالة اليهودية المشار إليها في صك الانتداب، بكل ما يتعلق بشؤون المستوطنين اليهود في فلسطين وسلطات الانتداب. واستمر الوضع كذلك في فترة 1922 – 1929، وخلالها تطورت الوكالة اليهودية في فلسطين لتصبح «حكومة داخل الحكومة» بكل معنى الكلمة.[31]

وبعد أن ضمن صك الانتداب الاعتراف بالمنظمة الصهيونية كوكالة يهودية ملائمة للتعاون مع حكومة الانتداب في إعداد فلسطين لتصبح «وطناً قومياً يهودياً»، كان لا بد

(30) شوفاني، الموجز، ص 395–396.
(31) المصدر السابق، ص395.

من تطوير المؤسسات الصهيونية التي كانت قائمة قبل الحرب، لتتلاءم مع الأهداف المتوخاة من الوضع الذي تشكل بعدها. لكن الوكالة اليهودية المعروفة بهذا الاسم (هسوخنوت هيهوديت)، لم تتشكل إلا سنة 1929، لأسباب تتعلق بالخلاف داخل الحركة الصهيونية، بشأن العلاقة مع اليهود غير الصهيونيين، وبالتالي مشاركتهم في هذه الهيئة العامة. ومنذ الاحتلال البريطاني (1918)، كانت هناك «لجنة موقتة» (فاعد زماني)، تتولى تنسيق شؤون المستوطنين اليهود مع الإدارة العسكرية. ومع انعقاد مؤتمر السلام (1919)، بدأ المستوطنون يعدون لانتخاب «مؤتمر ممثلين» (أسيفات هنفحاريم). وتم ذلك في نيسان/ ابريل 1920. وانبثقت عن هذا المجلس «لجنة وطنية» (فاعد لئومي)، أصبحت تمثل المستوطنين في فلسطين إزاء حكومة الانتداب. وعلاوة على ذلك، تشكلت سلطات محلية، استحوذت على صلاحيات واسعة في شؤون التعليم والخدمات واستيعاب المهاجرين وتنظيم المستعمرات، وحتى المسؤولية عن الأمن فيها والدفاع عنها. وبذلك تشكلت منظمات مسلحة، تطورت لاحقاً لتصبح «منظمة الدفاع» (هاغانا)، وغيرها من العصابات الصهيونية الإرهابية.[32]

في «مؤتمر السلام» الذي انعقد في باريس (1 كانون الثاني/ يناير 1919)، لتسوية القضايا الناجمة عن نهاية الحرب، وبناء على نتائجها، والذي حضره الأمير فيصل بن الحسين، نيابة عن والده، كان الوفد العربي في موقع الدفاع بشأن «الدولة العربية» الموعودة، بينما كانت الحركة الصهيونية في موقع الهجوم بشأن فلسطين. وفيه، كان الوفد العربي، برئاسة فيصل، واحتضان بريطانيا، يصارع للمشاركة في المؤتمر، على أرضية عهود مكماهون للشريف حسين، وبالتالي، دخول العرب الحرب إلى جانب الحلفاء، الأمر الذي عارضته فرنسا وأميركا في البداية، ثم تراجعتا. في المقابل، كانت الوفود الصهيونية المتعددة تسعى لتكريس وعد بلفور في وثائق المؤتمر، وضمان تنفيذه عبر الانتداب البريطاني على فلسطين. أما في فلسطين، فقد قامت إدارة عسكرية بريطانية بقيادة الجنرال كلايتون، وسعت منذ البداية لتهدئة ردة الفعل العربية على وعد بلفور خاصة، وعلى تراجع الحلفاء عن تعهداتهم للعرب بالاستقلال عامة. إزاء ذلك، سارع قادة العمل الصهيوني إلى خلق أمر واقع في فلسطين، يضمن تجسيد وعد بلفور، فاصطدم النشاط الصهيوني المحموم للإسراع في إعلان فلسطين «وطناً قومياً يهودياً»، بالسياسة المتروية التي انتهجتها الإدارة العسكرية.[33]

(32) المصدر السابق، ص395.
(33) لمزيد من التفصيل، راجع: شوفاني، الموجز، ص 362–373.

ومنذ أن تسربت المعلومات عن وعد بلفور، بدأ الفلسطينيون يعبرون عن رفضهم له ومخاوفهم من نتائجه بأشكال متعددة. وتشكلت في البلاد لجان إسلامية - مسيحية، انطلاقاً من الوعي الذي ساد أن المشروع الصهيوني يقوم على أرضية يهودية. ومن هنا، رأى رجال هذه اللجان في بريطانيا طرفاً ثالثاً، تجري مناشدته التخلي عن دعم هذا المشروع من أجل الحفاظ على الصداقة مع العرب. وكانت هذه اللجان خطوة أولى نحو التنظيم السياسي، من جهة، وتعميق الوعي بطبيعة المشروع الصهيوني، من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى وقوع صدامات عنيفة مع المستوطنين، على الرغم من وجود الحكم العسكري البريطاني. وقد تشكلت تلك اللجان من الوجهاء والأعيان والملاكين ورجال الدين والمثقفين ورجال الأعمال. وإذ ظلت ترفع شعار الاستقلال والوحدة العربية، فإنها لم تدعُ إلى مقاومة الاحتلال البريطاني، وإنما شددت على مناشدته الوقوف في وجه الأهداف الصهيونية، وعلى دعوة حكومة بريطانيا إلى الوفاء بتعهداتها للعرب، عشية اندلاع الحرب وفي أثنائها. وفي ظل الاحتلال، وبينما راحت الحركة القومية العربية، في دمشق، تركز اهتمامها على الاحتلال الجديد، بهدف تحقيق الاستقلال، راحت الحركة الوطنية الفلسطينية مع الوقت تركز على درء الأخطار الصهيونية، التي تهدد مستقبل البلد وسكانه.[34]

لم تتوقف المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني عند حد المعارضة السياسية واللفظية، بل تعدت ذلك إلى الكفاح العنيف والمسلح. فبعد انسحاب القوات البريطانية من سوريا الشمالية، وقبل انتشار القوات الفرنسية في جميع أنحائها (1919)، قامت مجموعات عربية مسلحة بمهاجمة المستعمرات اليهودية في منطقتي طبريا والجليل الأعلى. وتصاعدت هذه الهجمات على المستعمرات الأربع التي أقيمت في الطرف الشمالي من سهل الحولة (أصبع الجليل). وهي: متولا (المطلة) وكفار غلعادي وتل - حاي وحمارة (المحمرة). وتولى قيادة الدفاع عنها جوزف ترومبلدور (1880 - 1920). ولكن هذا الدفاع لم يصمد أمام الهجمات العربية المتوالية، فراحت المستعمرات تسقط الواحدة تلو الأخرى. وبداية أخليت حمارة (1 كانون الثاني/ يناير 1920)، وأُحرقت. ثم تبعتها المطلة (منتصف كانون الثاني/ يناير 1920)، وعاد إليها أصحابها السابقون من السكان المحليين. ووقعت معركة تل - حاي الحاسمة في آذار/ مارس 1920، إذ قتل ترومبلدور، وهرب بقية المدافعين عن كفار غلعادي (3 آذار/ مارس 1920). ولجأ هؤلاء إلى الطيبة (جنوب

(34) شوفاني، الموجز، ص 375-382. وحول المواقف الفلسطينية من الانتداب، انظر:

Seikaly, Haifa, (op.cit), pp. 160-176.

لبنان) حيث جمعهم كامل بك الأسعد، ونقلهم إلى صيدا، ومنها إلى حيفا. وبذلك، ولفترة وجيزة، جرت تصفية الاستيطان الصهيوني في شمال سهل الحولة، لأنه وقع خارج منطقة الحماية البريطانية الفعلية. وفي 4 نيسان/ أبريل 1920، تحول موكب الاحتفال بموسم النبي موسى في القدس إلى اشتباكات عنيفة دامت عدة أيام، قتل في أثنائها 5 يهود و4 عرب وجرح 211 يهودياً و23 عربياً و7 جنود بريطانيين.[35]

لكن هذه المقاومة لم تزحزح بريطانيا عن موقفها من وعد بلفور. وعندما حذرت الإدارة العسكرية في فلسطين من مغبة الإيغال في دعم المشروع الصهيوني، لما قد يجره ذلك من عنف دموي، عمدت حكومة لندن إلى استبدالها بأخرى مدنية، برئاسة هربرت صامويل، كمندوب سام، وهو المعروف بصهيونيته، حتى عندما كان عضواً في الحكومة سنة 1916. وفي كتاب التعيين جعلت تلك الحكومة تجسيد وعد بلفور عنصراً أساسياً في مهمات الإدارة الجديدة. وعلى الرغم من أصوات الاعتراض البريطانية أيضاً، وحتى اليهودية، في بريطانيا والولايات المتحدة، ضد تعيين صامويل مندوباً سامياً، فقد أصرت حكومة لندن على ذلك. وكان هذا التعيين بداية مرحلة جديدة في الصراع العربي - الصهيوني تحت الانتداب البريطاني. فقد تضافرت جهود صامويل وإدارته مع نشاط المؤسسات والهيئات الصهيونية، في فلسطين وخارجها، لدفع الأمور نحو مزيد من التوتير، وبالتالي، انفجار العنف في البلد. ولم تفلح مناورات صامويل في استيعاب الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً أن التطمينات اللفظية والإيماءات الشكلية، التي كانت تقدمها إدارة صامويل إلى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، كانت تنفيها الإجراءات والتشريعات التي تتخذها هي، من جهة، والنشاطات السياسية والاستيطانية التي تقوم بها الحركة الصهيونية بتنسيق مع حكومتي الانتداب ولندن، من جهة أخرى.

ففي إطار سياستها المرتكزة على وعد بلفور، وضعت بريطانيا فلسطين تحت انتدابها ليكون في قدرتها تجسيد ذلك الوعد. ثم صارعت لوضع حدود «فلسطين الانتداب» بحيث تلبي المطالب الصهيونية إلى حد كبير. ثم استبدلت الإدارة العسكرية، خارج الأعراف الدولية، بأخرى مدنية أكثر استجابة لإملاءات المشروع الصهيوني. وعينت على رأسها أحد مهندسي ذلك المشروع في بريطانيا، ودعمته بعدد من الموظفين الموالين للصهيونية ليتسلموا المواقع المفصلية في إدارته. ثم حولت المسؤولية عن فلسطين من وزارة الخارجية، حيث تصاعد النقد لوعد بلفور وسياسته، إلى وزارة المستعمرات، التي كان على رأسها أحد الأقطاب الداعمين للصهيونية، ونستون تشرشل، (كانون

(35) Hebraica, vol. 6, pp. 532-533.

الثاني/ يناير 1920). ثم فصلت فلسطين عن شرق الأردن (آذار/ مارس 1920). ومنذ البداية، حتى في ظل الحكم العسكري، اعترفت بريطانيا بالمنظمة الصهيونية شريكاً بالحكم في فلسطين، عبر لجنة المندوبين، كما خصت الاستيطان الصهيوني بمعاملة متميزة في ظل الانتداب تتيح له التطور السريع ليشكل الركيزة التي يقوم عليها «الوطن القومي اليهودي»، واتخذت من الإجراءات الإدارية والتشريعية ما يمهد السبيل أمام ذلك.

ومنذ أن تولى منصبه كمندوب سام، شرع ساموبل في تنفيذ المهمة التي جاء من أجلها – وضع البلاد في حالة سياسية واقتصادية وإدرية، تؤدي إلى قيام «الوطن القومي اليهودي»، كما ينص عليه صك الانتداب، الذي جهد ساموبل نفسه في صوغه وتمريره في المؤسسات الحاكمة في بريطانيا. وإضافة إلى الهيئات الصهيونية العاملة على تهويد فلسطين، عبر أشكال متعددة من المؤسسات الاستيطانية، أقام ساموبل إدارة حكومية، كان جل كبار المسؤولين فيها من الملتزمين بالصهيونية ومشروعها، سواء كانوا يهوداً أو بريطانيين. ولإضفاء طابع من الشرعية على السلطة التنفيذية التي يترأسها، عين ساموبل «مجلساً استشارياً» مؤلفاً من 21 عضواً، 10 منهم موظفون يتولون المناصب الإدارية العليا، و10 آخرون تم اختيارهم على أساس طائفي: 4 مسلمون و3 مسيحيون و3 يهود، ويرئس المندوب السامي هذا المجلس أيضاً. وعقد المجلس أولى جلساته في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1920. وفي شباط/ فبراير 1922، وبالتشاور مع لجنة المندوبين، أصدر ساموبل «القانون الأساسي» الذي استبدل بـ «دستور فلسطين» (10 آب/ أغسطس 1922)، بعد إقرار صك الانتداب في عصبة الأمم. والمندوب السامي كان مسؤولاً أمام وزير المستعمرات في لندن، وهو الحاكم الأعلى، وكذلك المشرّع الأول في فلسطين.[36]

وبالاستناد إلى تخويله سنّ القوانين وإصدار التشريعات، عمد المندوب السامي مباشرة بعد تسلمه مهامه، إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستيطان الصهيوني في البلد. فأصدر «قانون الهجرة» (1921)، الذي يسمح بدخول 16,500 مهاجر يهودي إلى فلسطين سنوياً. ثم جرى تعديل هذا القانون في السنوات 1921، 1925 و1933، لزيادة عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول البلد. وكان التعديل الأخير سنة 1933 يسمح بدخول أكبر عدد ممكن من يهود أوروبا، بعد وصول الحزب النازي، بزعامة أدولف هتلر إلى الحكم في ألمانيا. وكذلك، أصدر ساموبل «قانون ملكية الأراضي» (1920) بغية تسهيل استملاك الأرض من قبل المؤسسات

(36) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص1007.

الاستيطانية الصهيونية. كما أصدر القوانين التي تضيق الخناق على الفلاحين العرب، مثل «قانون أراضي المحلول»، الذي يمنع الفلاحين من توسيع أراضيهم الزراعية، كما كانت العادة في أيام الأتراك. وكذلك «قانون الأرض الموات»، الذي يحظر على الفلاحين ضم «الموات» إلى ملكيتهم، كما كانت الحال أيام العثمانيين. وواضح أن جملة هذه القوانين تخدم الأهداف الصهيونية في تهويد فلسطين، وتغييب سكانها العرب الأصليين. وقد قدّر عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين أثناء حكم الإدارة العسكرية بحوالي 4,200 مهاجر، وفي عام 1920 دخلها 8,200.[37]

ولتسهيل سيطرة الاستيطان على نواحي الحياة في فلسطين، اعترفت إدارة الانتداب بالمؤسسات الصهيونية التي أقيمت لذلك الهدف. ومن بين هذه المؤسسات: الوكالة اليهودية، التي مهمتها تهويد السكان عبر الهجرة والاستيطان؛ والصندوق القومي اليهودي، لتهويد الأرض عبر الاستملاك بشتى الوسائل؛ ونقابة العمال اليهود (الهستدروت)، لتهويد العمل والاقتصاد. وعلاوة على ذلك، منحت إدارة الانتداب امتيازات على أراضٍ واسعة وموارد طبيعية لشركات استيطانية صهيونية، لتقام عليها مشاريع الري والكهرباء واستخراج المعادن والأملاح وصناعة الإسمنت وغيرها. وبفضل الامتياز الذي أعطي لمشروع روتنبرغ، ولمدة سبعين عاماً، تم احتكار توليد الكهرباء في فلسطين كلها تقريباً. وقد حصل صاحب المشروع (روتنبرغ) على الامتياز من إدارة ساموبل (أيلول/ سبتمبر 1921). وبسبب خلافات بين الشركاء، تأخر الامتياز الذي منح لشركة بوتاس البحر الميت حتى سنة 1927، وكان لمدة 75 عاماً. في المقابل، لم يُمنح امتياز واحد للعرب الفلسطينيين، بل على العكس، جرى التضييق على أصحاب بعض المشاريع الصغيرة لإكراههم على بيعها، كما حدث مع «شركة كهرباء القدس» ومشروع ري الحولة (عين الملاحة) والحمّة (المياه الكبريتية).

وفي «صك الانتداب»، الذي اعترف في ديباجته بما أسمي «الصلة التاريخية» لليهود في فلسطين، وردت مواد تفصّل سبيل الوصول إلى إنشاء «وطن قومي يهودي» فيها، ومن أبرز تلك المواد ما يلي:

«المادة الأولى: يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيّد بمقتضى أحكام هذا الصك.

«المادة الثانية: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك،

(37) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1008، 1097-1099.

وترقية مؤسسات الحكم الذاتي. وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

«المادة الرابعة: يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

«يعترف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تنظيمها ودستورها يجعلانها لائقة لهذا الغرض. وتتخذ المنظمة الصهيونية ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على تعاون جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

«المادة السادسة: تسهل إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجع التعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة استيطان اليهود بكثافة في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية».[38]

وهكذا كان الانتداب البريطاني على فلسطين، شكلاً ومضموناً، بدعة استعمارية بريطانية. فقد اتخذ شكل حكومة مدنية (1920) في بلد محتل عسكرياً، نيابة عن هيئة دولية (عصبة الأمم) قبل أن تقره هي بنفسها. وهو كذلك مخالف للقوانين المتعارف عليها بالنسبة إلى الأراضي المحتلة زمن الحرب. والإدارة العسكرية التي سبقته استندت إلى الهدنة التي تم التوصل إليها في مودروس (30 تشرين الأول / أكتوبر 1918)، مع الدولة العثمانية، وظلت سارية المفعول حتى توقيع معاهدة لوزان (28 أيلول/ سبتمبر 1923). ولكن تعيين هربرت ساموئيل مندوباً سامياً على فلسطين في الظروف القائمة، كان بمثابة إعلان نوايا من قبل حكومة لندن، وخلق وقائع على الأرض، تجري شرعنتها لاحقاً، بإقرارها في الهيئات الدولية. وعندما عين مندوباً سامياً، كان هربرت ساموئيل يحظى بدعم حكومته، وبتأييد الحركة الصهيونية له، حيث رأت به ممثلها، سواء في حكومة لندن، أو في فلسطين. ولكن ساموئيل اصطدم بالمقاومة الفلسطينية العنيدة، الأمر الذي اضطره إلى مراجعة حساباته، وتغيير تكتيكاته، أسوة بما فعلت الإدارة العسكرية قبله، فجلب بذلك على نفسه نقد المنظمة الصهيونية، وبالتالي إخلاء موقعه.

(38) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، (مصدر سابق)، ص 118-125.

وعندما تولى ونستون تشرشل وزارة المستعمرات (شباط/ فبراير 1921)، حدد هدفه بوضع سياسة شاملة ومتماسكة للشرق الأوسط، تسمح بسحب الجيوش البريطانية الكبيرة المتمركزة هناك. وكانت حكومة لندن قد نقلت المسؤولية عن فلسطين من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات. وبادر تشرشل إلى عقد «مؤتمر القاهرة» (آذار/ مارس 1921)، حيث أكد على التزام حكومة بريطانيا بوعد بلفور في فلسطين، مع فصل شرق الأردن عنها، ووضعه تحت إشراف المندوب السامي فيها، لكن من دون أن تسري عليه شروط الانتداب فيها، وتعيين عبد الله بن الحسين أميراً عليه. وبعد مؤتمر القاهرة، توجه تشرشل إلى فلسطين، والتقى هناك وفدين: الأول عربي، والثاني صهيوني. ولم يكن أي من الطرفين راضياً عن اللقاء. لقد تعامل تشرشل مع الوفد العربي باستخفاف، أثار حنقه، ومع الوفد الصهيوني بابتزاز، أثار قلقه، وخصوصاً بعد فصل شرق الأردن عن فلسطين، الأمر الذي لم يرق للصهيونيين. وزيارة تشرشل إلى القاهرة وفلسطين، وما اتخذه في أثنائها من إجراءات، وما صدر عنه فيها من تصريحات، لم تساعد على تهدئة الأوضاع في فلسطين، بل على العكس، زادت التوتر حدة. ففي أيار/ مايو 1921، وفي أثناء الاحتفال بعيد العمال العالمي في تل أبيب – التي أقيمت سنة 1909، شمالي يافا، وظلت ضاحية منها إلى 1921 – اشتبكت مجموعتان صهيونيتان – اشتراكية وشيوعية – بشأن الشعارات المرفوعة، واتسع الاشتباك ليصل حيّ المنشية العربي في يافا، ومنه إلى المنطقة بأكملها. وبغض النظر عن الشرارة التي أشعلت ثورة يافا، والتي تتباين الروايات بشأنها، فإن التحقيقات الرسمية البريطانية في أسبابها (لجنة هايكرافت، قاضي القضاة في حكومة الانتداب) أكدت أنها تعود إلى استياء العرب من وعد بلفور، ومن الهجرة اليهودية، ومزاحمة اليهود لهم في أرضهم، ومحاباة الانكليز للمستوطنين في المصالح والمرافق المتعددة. وبناء عليه، فالعرب قلقون على مصيرهم ومستقبلهم في وطنهم، وهم يرون في حكومة الانتداب عضداً للسياسة الصهيونية. وأوصت لجنة هايكرافت بإدخال تعديلات على سياسة الانتداب، لكن أحداً لم يأخذ بها.[39]

وهزت ثورة يافا المندوب السامي، كما فعلت بوزير المستعمرات، اللذين شعرا بخطورة الوضع أكثر مما كانا يقدران. وفي اليوم السادس من الاضطرابات، أصدر ساموئيل أمراً بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في إيماءة لاسترضاء العرب وتهدئة الأوضاع،

(39) شوفاني، الموجز، ص 412-413. وانظر أيضاً:
Cohen, Michael J. Palestine to Israel, From Mandate to Independence, London, 1988, pp. 6-9. (Henceforth: Cohen, Palestine to Israel).

وفي إشارة واضحة إلى أن الهجرة هي السبب في حالة التوتر القائمة. وعندما احتج الصهيونيون على ذلك، اتهمهم سامويل بإدخال مهاجرين شيوعيين من أوروبا الشرقية إلى فلسطين وكتب بذلك إلى تشرشل. ووقف تشرشل وراء سامويل في ضبط الهجرة اليهودية، وتشديد الرقابة على هوية المهاجرين، وتحديد عددهم بما يتلاءم مع قدرة البلد على الاستيعاب. وليس ذلك إلا لأن سامويل أحس بالخطر يهدد المشروع الصهيوني بمجمله، إذا لم يتم تدارك الوضع بخطوات تهدئ قلق الفلسطينيين. فطلب من تشرشل التسريع في تشكيل هيئات تمثيلية في فلسطين، والاعتراف بهيئة عربية قرينة لليهودية المنصوص عليها في صك الانتداب. لكن تشرشل لم يستجب، بل أشار على سامويل بالتسويف، واستغلال فرصة عيد ميلاد الملك، ليضمّن خطابه في المناسبة (3 حزيران/ يونيو 1921) ما من شأنه تهدئة مخاوف العرب من سياسة بريطانيا القائمة على وعد بلفور. فأكد سامويل في الخطاب أن بريطانيا لا تفرض على الفلسطينيين سياسة مناقضة لمصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية.[40]

لكن خطاب سامويل لم يغير كثيراً، لأنه لم يعالج أسباب التوتر بصورة جدية. وكانت لجنة هايكرافت أوردت في تقريرها الذي قدمته في تشرين الأول/ أكتوبر 1921، أن الاضطرابات تعود إلى الأسباب التالية: 1) معارضة الفلسطينيين للصهيونية ولسياسة الانتداب الرامية إلى تهويد فلسطين، وليس لمنفعة جميع سكانها؛ 2) الامتيازات التي تتمتع بها الوكالة اليهودية بما يجعلها حكومة داخل حكومة؛ 3) تدفق المهاجرين اليهود على البلاد، ضمن خطة سياسية للاستيلاء عليها؛ 4) قلق العرب الفلسطينيين على مصيرهم، وسخطهم لحرمانهم من الاستقلال. وقال التقرير: «إذا كان قد ظهر في البلاد شيء من شعور العرب ضد البريطانيين، فإنه يرجع إلى أن الحكومة مقرونة في أذهان العرب بتعضيد السياسة الصهيونية». وبيّن التقرير وحدة الموقف الفلسطيني من الصهيونية لدى جميع أبناء الطوائف، وأشار إلى الوعي السياسي العميق لأخطار الصهيونية بين فئات الشعب الفلسطيني. وأوصت اللجنة بضرورة حماية حقوق هذا الشعب في وطنه إزاء النوايا الصهيونية، التي يجري التصريح عنها من قبل المسؤولين في الوكالة اليهودية، بأنه «ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد، هو اليهودي».[41]

بعد هذه الخطوات التي اتخذها سامويل لتهدئة الأوضاع، تحرك حاييم وايزمن في

(40) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1009–1010.

(41) John & Hadawi,(op. cit.), vol. I, pp. 176-177.

لندن لقطع الطريق على توجهات المندوب السامي. وبضغط منه على الحكومة، جرت مناقشة مسألة الانتداب على فلسطين، بهدف صوغ سياسة تعتمدها وزارة المستعمرات، وتكون على مسؤولية الحكومة كلها، التي لم تكن موحدة في رأيها بالنسبة إلى الموضوع. وفي نهاية المطاف، التزمت الحكومة بالانتداب على أساس وعد بلفور. وعلى الرغم من معارضته الأولية، عاد اللورد كيرزون، وزير الخارجية، وقبل بالمشروع معللاً ذلك بقوله: «إننا لا نستطيع التراجع الآن. وإذا فعلنا ذلك فإن الفرنسيين سيحلون محلنا، وعندها يصبحون على أعتاب مصر، وعلى أطراف القناة. وعدا ذلك، ففلسطين تحتاج إلى الموانئ والكهرباء، ويهود أميركا أغنياء، ويمكنهم دعم هذا التطوير. علينا أن نكون منصفين للعرب وحازمين معهم، من دون إظهار انحياز إلى الصهيونية يثير الشكوك بسوء النية لدينا». ولدى مناقشة الموضوع في مجلس اللوردات، رُفض بأغلبية 60 صوتاً في مقابل 29، لكن قرار اللوردات هزم في مجلس العموم، إذ طرحه تشرشل وتولى الدفاع عنه، معتبراً أن التصويت عليه هو تصويت على الثقة بالحكومة، فحصل على الأغلبية، وأصبح قرار الحكومة سياسة رسمية معتمدة.[42]

وفي النقاش مع الحكومة البريطانية بشأن تشكيل هيئات تمثيلية، وافق وايزمن على التقدم البطيء في هذا المجال، في مقابل الإجراءات التالية: 1) فصل فلسطين عن «قيادة الشرق الأوسط» في القاهرة؛ 2) إبعاد جميع الموظفين غير المتعاطفين مع الصهيونية من حكومة الانتداب؛ 3) منح امتياز توليد الكهرباء إلى بنحاس روتنبرغ فوراً؛ 4) معاقبة القرى التي هاجمت المستعمرات اليهودية بصورة تأديبية رادعة؛ 5) منح المنظمة الصهيونية حق الإشراف على تأشيرات الهجرة اليهودية. وفي أثناء مناقشة مسألة الانتداب في الحكومة، تكلم تشرشل، من دون إظهار ميول شخصية، وورد في كلامه ما يلي: «إن الحالة في فلسطين تسبب لي الارتباك والقلق، فالبلاد بكاملها في حالة من الغليان، ولا تلقى السياسة الصهيونية قبولاً لدى أحد غير الصهيونيين أنفسهم. إن كلاً من الجانبين – العربي واليهودي – مسلح وماض في التسلح، ومستعد للانقضاض على الجانب الآخر... ولقد رفضنا حتى الآن، لمصلحة السياسة الصهيونية، منح العرب أية مؤسسة انتخابية. ومن الطبيعي أن يقارنوا معاملتهم هذه بتلك التي يلقاها إخوانهم في العراق. هذا وبينما الدكتور وايزمن والصهيونيون غير راضين أبداً من التقدم الذي حدث... وعما يدعونه من ضعف السير هربرت سامويل... ويبدو لي أنه لا بد من أن يقوم مجلس

(42) Cohen, Palestine to Israel, (op. cit.), pp. 13-15.

الوزراء بمراجعة الحالة برمتها... إنني أبذل قصارى جهدي لتنفيذ وعد بلفور... وأنا مستعد للاستمرار في هذا الخط، إذا كان هذا هو قرار الوزارة الثابت». [43]

ومع أن تقريري لجنتي بالين وهايكرافت حمّلا النشاط الصهيوني مسؤولية أعمال العنف التي انفجرت في فلسطين، فإن الكتاب الأبيض 1921 أرجع أسباب التوتر إلى تفسيرات مبالغ فيها لمعنى «الوطن القومي اليهودي» من قبل اليهود والعرب على حد سواء. ومن أهم النقاط التي أكد عليها الكتاب الأبيض ما يلي: 1) إن وعد بلفور لا يعني تحويل فلسطين بأكملها إلى «وطن قومي يهودي»، وإنما يعني «أن وطناً كهذا سيؤسس في فلسطين»؛ 2) التزام بريطانيا بوعد بلفور الذي أصبح «غير قابل للتعديل» بعد المصادقة عليه من قبل الدول الكبرى في مؤتمر سان ريمو ومعاهدة سيفر؛ 3) إن «الوطن القومي اليهودي» لا يعني دولة يهودية، وهو سيقوم بالتدريج؛ 4) الوجود اليهودي في فلسطين «حق وليس مِنّة»، و«الوطن القومي اليهودي» يستند إلى صلة تاريخية قديمة» 5) ضرورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعابها؛ 6) إن «اللجنة الصهيونية» (الوكالة اليهودية) لا تملك أي قسط من إدارة البلاد العامة، والمركز الخاص الذي تشغله بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه المهمة؛ 7) تشكيل مجلس تشريعي، كخطوة على طريق الحكم الذاتي، الذي يتم بالتدريج، ولا يتعارض مع سياسة الانتداب؛ 8) استثناء فلسطين من التعهدات التي التزمت بها بريطانيا في مراسلات مكماهون – الحسين، بسبب التزامها بوعد بلفور. [44]

وبعد أن حسمت حكومة لندن مسألة الانتداب داخلياً، وصار الكتاب الأبيض هو الأساس لسياستها المعتمدة في فلسطين، توجهت إلى عصبة الأمم لإقرار صك الانتداب دولياً. وقد تم ذلك في 24 تموز/ يوليو 1922، إذ صادق عليه مجلس العصبة، ليصبح نافذ المفعول رسمياً في 29 أيلول/ سبتمبر 1923، بعد توقيع تركيا على معاهدة لوزان، وتنازلها الرسمي عن الولايات العربية التي كانت تحت حكمها. ومع أن بريطانيا بادرت إلى ممارسة الانتداب على فلسطين عملياً منذ سنة 1920، فقد تأخر إقرار صك الانتداب لإتاحة الفرصة أمام الدول الكبرى لتسوية المسائل العالقة بينها في إطار اقتسام غنائم الحرب. وفي هذه الأثناء تمت تسوية الحدود بين الانتدابين – البريطاني والفرنسي – وفصل الأردن ليكون إمارة هاشمية. وكذلك سويت الخلافات بين لندن وواشنطن بشأن الانتداب على

(43) Ibid, p.13.

(44) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1011-1012.

فلسطين. وكانت واشنطن تلوح بمعارضة الانتداب البريطاني، على الرغم من دعمها للمنظمة الصهيونية. وبعد أن حصلت على اعتراف بمصالحها الاقتصادية والثقافية في المنطقة، تمت الموافقة على وعد بلفور، بقرار مشترك من مجلس الشيوخ والنواب، ووقعه الرئيس هاردنغ (حزيران/ يونيو 1922). ووافقت واشنطن على الانتداب عندما تبلورت نتائج المفاوضات مع بريطانيا، التي أدت إلى «الاتفاق الأنكلو – أميركي» (1924)، إذ ضمنت الولايات المتحدة امتيازات لشركات أميركية، أهمها امتياز التنقيب عن النفط في صحراء النقب لشركة ستاندارد أويل. [45]

لقد شكل صك الانتداب الغطاء لسياسة بريطانيا الصهيونية في تهويد فلسطين. وفضلاً عن المقدمة التي وضعت الصك في إطاره السياسي، أعطت المادة /2/ الدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة، واعتبرتها مسؤولة عن «وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي». ونصت المادة /4/ على إنشاء «وكالة يهودية» معترف بها لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء «الوطن القومي اليهودي». وورد في المادة /6/ أن «على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع الفئات الأخرى من السكان أن تسهل هجرة اليهود إليها... وأن تشجع حشدهم في الأراضي الأميرية والموات». ونصت المادة /7/ على ضرورة أن يضمن قانون الجنسية «نصوصاً تسهل اكتساب اليهود للجنسية الفلسطينية». وأعطت المادة /11/ الحق للإدارة البريطانية في تكليف الوكالة اليهودية «بإنشاء أو تسيير الأشغال والمنافع العمومية وتطوير مرافق البلاد الطبيعية». ونصت المادة /22/ على «أن تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين». وحددت المواد 13 و14 و15 و16 مسؤولية الدولة المنتدبة عن المحافظة على الأماكن المقدسة، وضمان الوصول إليها، وكيفية الفصل في الحقوق الدينية، وكفالة الحرية الدينية للجميع. والمواد 1 و3 و12 و17 أعطت بريطانيا السلطة التامة في التشريع والإدارة، وتشجيع الحكم المحلي بقدر ما تراه ملائماً، والإشراف على العلاقات الخارجية لفلسطين، وتنظيم القوات اللازمة للمحافظة على السلام والدفاع عن البلاد، واستخدام طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لتحركات القوات المسلحة. والمادة /25/ أعطت الدولة المنتدبة الحق، بموافقة عصبة الأمم، في أن ترجئ أو توقف، تطبيق ما تراه غير قابل للتطبيق من هذه المواد على المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن. وقد وافق مجلس عصبة الأمم لاحقاً على استثناء شرقي الأردن

(45) John & Hadawi,(op. cit.), vol. I, p. 185.

من تطبيق مواد صك الانتداب المتعلقة بإنشاء «الوطن القومي اليهودي»، كما وافق على تخويل بريطانيا المسؤولية الكاملة عن الانتداب على شرقي الأردن. ويتضح أن السياسة البريطانية كانت ترمي إلى أن يستوعب شرقي الأردن النتائج الناجمة عن تهويد فلسطين، وتغييب سكانها عنها، ومن هنا كان فصلهما ظاهراً، وربطهما فعلاً، ووضعهما تحت حكومة انتداب واحدة.[46]

في مقابل حالة التأرجح بين الصعود والهبوط في العمل الصهيوني، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في تراجع مستمر. فقد توقفت عن عقد مؤتمراتها الدورية، ليس لغياب القضايا الملحة في ظل تحسن الأوضاع العامة، وإنما بسبب الشقاق الداخلي. وقد جرت عدة محاولات لإزالة الخلافات بين التكتلين - الأول بقيادة الحاج أمين الحسيني، والثاني حول راغب النشاشيبي - لكنها باءت بالفشل. وفي أجواء المشاحنات الداخلية، غابت القضية المركزية، وسعت الأطراف المتخاصمة للتقرب من السلطة حماية لمواقعها. أما الحركة الصهيونية، فقد واظبت على عقد مؤتمراتها بانتظام. ودأب رئيسها على توسيع الوكالة اليهودية، وضم غير الصهيونيين إليها بهدف توفير الموارد المالية اللازمة للاستيطان، خاصة من يهود أميركا. أما حكومة الانتداب، وإزاء انحسار الضغط العربي عليها، فلم تبادر إلى طرح مسألة إقامة حكومة تمثيلية، حتى عندما أبدت فئات عربية استعدادها للتعاون مع السلطة. لكنها تركت للوكالة اليهودية حرية العمل لتطوير مؤسسات الحكم الذاتي، ولم تكبح الهجرة ما دامت لا تنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للقطاع اليهودي الذي راح يشكل وحدة منفصلة بذاتها. وفي غياب القيادة السياسية القادرة على إدارة الصراع، ومعاودة المنظمة الصهيونية نشاطها (1929) بدعم الانتداب، وقعت حادثة استفزازية كانت كافية لتفجير العنف الشعبي، الذي كان خارج قدرة الأطراف السيطرة عليه، واستمر في اضطرابات واسعة النطاق فيما عرف باسم «ثورة البراق» (1929).[47]

وعندما عقد المؤتمر الفلسطيني السابع (القدس 1928)، بعد محاولات متعددة فاشلة، جاء ضعيفاً، ولا غرو أنه كان آخر المؤتمرات. ففي الأعوام الخمسة التي انقضت منذ المؤتمر السادس، أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية الوهن، وبالتالي الشلل السياسي. وتنامى عدد الزعماء الذين جنحوا نحو الاعتدال بالتعامل مع الانتداب، تجاوزاً لقرارات المؤتمرات السابقة عامة. ووصل التراجع حد تشكيل وفد من اللجنة التنفيذية والحزب الوطني

(46) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص 117–125.

(47) شوفاني، الموجز، ص 431.

وجمعية تعاون القرى (تموز/ يوليو 1926)، للاجتماع مع ممثل للحكومة، وتقديم اقتراح بالاستعداد للمشاركة في حكومة دستورية. ومع ذلك، لم يتعامل المندوب السامي بلومر مع الاقتراح بجدية، بل على العكس، رأى في ذلك فرصة لاستغلال التناقضات بين الأجنحة المتصارعة داخل الحركة الوطنية، والتي انهمكت في الانتخابات البلدية ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 1926 وأيار/ مايو 1927. وأخيراً، عندما انعقد المؤتمر (20–21 حزيران/ يونيو 1928) فقد جاء ذلك على أرضية تأزم أوضاع العمل الوطني، ذاتياً وموضوعياً، لكنه لم يحقق الآمال المعقودة عليه. فلم يحلحل تلك الأزمة، لما تميزت به تركيبته من تنافر، وقراراته من هزال، واللجنة التنفيذية المنبثقة عنه من شلل. كما تواكب ذلك مع تردي الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني، من جهة، وبداية حالة من النهوض للمشروع الصهيوني، بعكس ما كان متوقعاً في منتصف العشرينات، من جهة أخرى. فبعد توسيع الوكالة اليهودية زادت مواردها المالية، فنشطت الهجرة، وتكثف الاستيطان، وبالتالي، تملّك الأراضي وطرد الفلاحين عنها. كما زادت الوكالة اليهودية في ضغطها على حكومة الانتداب للإسراع في وضع برنامج للتطوير الاقتصادي يخدم الاستيطان، عبر قرض بقيمة مليوني جنيه استرليني يُجمع تحت رعاية عصبة الأمم، وبضمانة الحكومة البريطانية، وذلك لشراء المزيد من أراضي الدولة، وتخصيصها للشركات اليهودية والمستعمرات الزراعية. وكانت الحكومة منحت عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الأميرية للمؤسسات الصهيونية، منها: 82,000 دونم للاستيطان، و75,000 دونم لشركة البوتاس (البحر الميت)، و18,000 دونم لشركة الكهرباء (روتنبرغ)، كما حولت لها امتياز تجفيف سهل الحولة.[48]

وزاد في الضيق الاقتصادي على السكان العرب سياسة الاستيطان الصهيوني بمقاطعة العمل العربي والمنتوجات العربية، تحت شعار «العمل العبري» و«السوق اليهودية»، الذي رفعته «نقابة العمال اليهود» (الهستدروت)، وعملت على تطبيقه. وحتى في أعمال الحكومة، كان المقاولون اليهود ينحازون ضد العمال العرب. وظهر ذلك جلياً في ميناء حيفا، الذي بدأت الحكومة توسيعه في سنة 1929. وجاء الإحباط السياسي ليفاقم الأزمة، إذ في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1928، وصل المندوب السامي الثالث، سير جون تشانسلر، وهو من موظفي وزارة المستعمرات المؤيدين للصهيونية، ولم يكن متحمساً لتشكيل حكومة تمثيلية، فتابع سياسة سلفه في المماطلة والتسويف. وفي 30 أيار/ مايو 1929، نجح حزب العمال البريطاني في الانتخابات، وتولى رامزي

(48) المصدر السابق، ص 431–433.

مكدونالد رئاسة الحكومة، وعهد إلى الاشتراكي، سدني ويب (الذي أصبح لاحقاً اللورد باسفيلد)، بوزارة المستعمرات. وعلقت القيادة الفلسطينية الآمال عليه بتغيير السياسة البريطانية، لكنه سارع إلى إعلان التزام حكومته بوعد بلفور. وفي المقابل، حرك التغيير الوزاري المنظمة الصهيونية لاستباق أي تراجع عن سياسة الانتداب. فعقد المؤتمر الصهيوني السادس عشر (زوريخ 1929)، ووُسعت الوكالة اليهودية، وارتفعت الدعوات إلى الإسراع في إعلان «الدولة اليهودية»، وخصوصاً من قبل التيار التنقيحي، بقيادة جابوتنسكي، الذي اعتمد سياسة الاستفزاز للعرب وحكومة الانتداب على حد سواء. (49)

وجاءت الشرارة التي أشعلت أعمال عنف واسعة النطاق (ثورة البراق) من القدس، في إثر صدام بين العرب واليهود، عند الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف. وهو الذي يعتبره المسلمون «حائط البراق»، حيث ربط الرسول دابته – البراق – ليلة الإسراء والمعراج، بينما يعتقد اليهود أنه جدار هيكل سليمان (حائط المبكى). وكان قد وقع الصدام الأول في 24 أيلول/ سبتمبر 1928، في يوم عيد «التاسع من آب» (عبري) الذي يقع في ذكرى خراب الهيكل الثاني، إذ غير اليهود الوضع الذي كان قائماً سابقاً، فوقع صدام مع المصلين المسلمين، الذين اعتقدوا أن اليهود يخططون للاستيلاء على الحرم الشريف وقبة الصخرة. وفي إثر الصدام، انعقد «المؤتمر الإسلامي»، الذي دعا إليه الحاج أمين الحسيني، في القدس (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1928)، وحضره مندوبون من سوريا ولبنان وشرق الأردن. وقرر المؤتمرون تشكيل جمعية حراسة الأماكن الإسلامية المقدسة، وآلوا على أنفسهم الدفاع عن البراق والأقصى. كما طالبوا الحكومة، وفقاً لصك الانتداب، المادة 12، منع اليهود من تغيير الوضع القائم، فاستجابت للطلب، مؤكدة بقاء الوضع على ما هو عليه. وفي المؤتمر برز الحاج أمين زعيماً للحركة الوطنية الفلسطينية، بديلاً من اللجنة التنفيذية. (50)

وفي السنة التالية، في التاريخ العبري نفسه، الذي وافق 15 آب/ أغسطس 1929، قام أتباع جابوتنسكي بتظاهرة استفزازية قرب الحرم، بعد أن قاموا بأخرى في اليوم السابق في تل أبيب، وهتفوا «الحائط حائطنا»، ولم يلتفتوا إلى تحذيرات الشرطة بعدم الذهاب إلى القدس، بل على العكس تعمدوا ذلك. وفي اليوم التالي (الجمعة 16 آب/ أغسطس 1929)، قام المصلون المسلمون بتظاهرة مماثلة أمام البراق، ووقعت اشتباكات

(49) المصدر السابق، ص 433.

(50) المصدر السابق، ص433.

محدودة. لكنها تجددت في اليوم التالي، وقتل يهودي، وجرح 11 شخصاً من الجانبين. وفي يوم الجمعة اللاحق (23 آب/ أغسطس)، وبعد أن تناقلت الأخبار أحداث الحرم، تجمعت حشود مسلمة في المسجد الأقصى للصلاة، لمناسبة المولد النبوي الشريف. وبعد الصلاة خرجت الجموع، مسلحة بالعصي والهراوات والسكاكين وحتى السيوف، واشتبكت بجمهرة من جماعة جابوتنسكي، وصلت إلى المكان تحدياً، واتسعت الاشتباكات، ووصلت إلى الحي اليهودي والمستعمرات المحيطة بالقدس. كما وصلت تعزيزات كبيرة من قوات الحكومة بالمصفحات، وحلقت طائرات فوق المدينة، وتمت السيطرة على الموقف، وهدأت الحالة في القدس، بينما انتقلت الصدامات إلى مدن فلسطين الأخرى وقراها. (51)

وعمت ردات الفعل العنيفة جميع أنحاء البلاد. ففي الخليل هاجم السكان الحي اليهودي، حيث قتل نحو 60 شخصاً، وجرح 50 آخرون، وانتهى الاستيطان اليهودي في المدينة. وفي نابلس، اشتبك الأهالي مع الشرطة لدى محاولتهم الاستيلاء على الأسلحة في أحد مراكزها. وفي بيسان، كما في يافا، هاجم السكان المستوطنين. واستمرت أعمال العنف يومي 25 و26 آب/ أغسطس في مناطق متعددة: حيفا ويافا والقدس وصفد وغيرها. وشهدت مدينة صفد، والقرى المحيطة حالة من الغليان، في إثر إشاعة خبر أن اليهود اعتدوا على الحرم الشريف، وهدموه وأحرقوه، فهاجم الجمهور الحي اليهودي وسيطر عليه، ونقلت الشرطة سكانه إلى السراي، حيث مكثوا ثلاثة أيام. ووصلت إلى المدينة تعزيزات عسكرية وبريطانية، اشتبكت مع الأهالي، فسقط عدد من الشهداء. وبعد أن سيطرت قوات الحكومة على المدينة، لجأ عدد من المطلوبين إلى الجبال، وظلوا مطاردين فترة طويلة. وقد شكل هؤلاء بقيادة أحمد طافش، أول تنظيم عربي مسلح في فلسطين ضد الانتداب والصهيونية، أطلقوا عليه اسم «الكف الأخضر»، واستمر في القيام بغارات خاطفة مدة عام كامل تقريباً. واستمرت الاضطرابات حتى نهاية شهر آب/ أغسطس 1929، ثم بدأت تجنح نحو الهدوء بصورة عامة، وتمخضت عن مقتل 133 يهودياً وجرح 339، واستشهاد 116 عربياً وجرح 232، معظمهم برصاص القوات البريطانية. ودمرت السلطات بعض القرى العربية مثل لفتة ودير ياسين. وقدمت للمحاكمة أكثر من 1000 شخص، بينهم 900 عربي، وأصدرت أحكاماً بالاعدام على 26 شخصاً، كلهم من العرب ما عدا واحد – شرطي يهودي قتل بسلاحه الحكومي أسرة عربية من 7 أنفار. وأصرت الحكومة على تنفيذ حكم الإعدام بثلاثة مناضلين، هم: عطا الزير

(51) المصدر السابق، ص434.

ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي، وتم ذلك في سجن عكا، يوم الثلاثاء في 17 حزيران/ يونيو 1930، اليوم الذي خلدهم فيه الشاعر ابراهيم طوقان بقصيدة «الثلاثاء الحمراء» لرباطة جأشهم في مواجهة حبل المشنقة. كما فرضت عقوبات صارمة على القرى التي شاركت في الهجوم على مستعمرتي موتسا وهرطوف، وكذلك على مدينة الخليل.[52]

لدى اندلاع ثورة البراق، سارع المندوب السامي تشانسلر إلى العودة من إجازة كان يمضيها في لندن، وأصدر بياناً عنيفاً حمل فيه العرب مسؤولية الأحداث، واتهمهم بارتكاب المجازر، ووصفهم بالمتعطشين للدماء. فأثار حملة من الاستنكار، اضطرته إلى التراجع. وفي الواقع، فإنه قبل اندلاع أعمال العنف، جرى لقاء في بيت القائم بأعمال الحكومة، هاري لوك، حضره ثلاثة من الزعماء العرب، ومثلهم من قيادة العمل الصهيوني، وقرروا العمل على تهدئة الأوضاع. لكن زمام الأمور أفلت من أيديهم جميعاً، خصوصاً أن القيادة الصهيونية الأولى كانت لا تزال في زوريخ، بعد المؤتمر السادس عشر، والقيادات العربية فقدت السيطرة على الشارع. وكان من نتائج ثورة البراق تنشيط النضال الفلسطيني، بعد فترة من الركود. فعقد اجتماع موسع (3 أيلول/ سبتمبر 1929) في يافا، عقبه اجتماع للجنة التنفيذية، التي تبنت قرارات يافا بمقاطعة الشركات والمنتوجات اليهودية، بما فيها شركة الكهرباء – روتنبرغ – ورعاية الجرحى وأسر الشهداء والاهتمام بالموقوفين والدفاع عنهم. كما عقد «المؤتمر النسائي الفلسطيني» الأول (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1929) وحضرنه نحو 300 سيدة، وقررن تأييد المطالب الوطنية، وتنشيط دور المرأة في النضال وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية المجاورة. وعلى صعيد الوعي، تعمق الفهم لطبيعة العلاقة العضوية بين الانتداب والمشروع الصهيوني، كما كشفت الأحداث عقم النهج الذي تتبعه القيادة السياسية الفلسطينية لتحقيق الأهداف الوطنية. وفي الواقع، تجاوزت الجماهير ذلك النهج، ولم تتصرف وفقاً لإرادة القيادة التي عارضت أعمال العنف، وخصوصاً ضد الحكومة. ونتيجة شراسة القمع البريطاني، وجور الأحكام التي أصدرتها السلطات، ارتفعت نبرة الدعوة إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح، وراحت تتشكل مجموعات مقاتلة، مثل عصابة «الكف الأخضر» وغيرها.[53]

وشكلت أحداث سنة 1929 حافزاً على تحول نسبي في سياسة حكومة لندن العمالية تجاه المشروع الصهيوني، اعتبرته الوكالة اليهودية ارتداداً عن وعد بلفور، فهبت

(52) المصدر السابق، ص 434–435.

(53) المصدر السابق، ص 435–436.

لمقاومته. والواقع أن اللورد باسفيلد (سدني وب)، وزير المستعمرات (1929 – 1931)، أدخل خطاً جديداً تجاه مسألة فلسطين في وزارته، وجعله سياسة رسمية للحكومة برئاسة رامزي مكدونالد. وفي هذه الفترة، برز اتجاهان مناوئان للمشروع الصهيوني: الأول عمالي، يرى فيه مشروعاً استعمارياً، يقوده أغنياء اليهود في انكلترا والولايات المتحدة، لاستغلال فلسطين وسكانها اقتصادياً؛ والثاني محافظ، يساوره القلق من النزعات الشيوعية لدى المهاجرين اليهود من روسيا. وكلاهما دعا إلى وضع قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وإزاء هذه التوجهات لحكومة العمال في لندن، تحركت المنظمة الصهيونية، في بريطانيا والولايات المتحدة، لممارسة أنواع الضغوط جميعها على حكومة مكدونالد، وإجبارها على التراجع عن خطها السياسي، ونجحت بذلك. وفي 16 أيلول/ سبتمبر 1929، اقترح مجلس عصبة الأمم على الحكومة البريطانية جمع المعلومات اللازمة عن أحداث فلسطين، حتى آذار/ مارس 1930، بهدف عقد جلسة استثنائية للجنة الانتداب التابعة لها، تدرس أسباب الاضطرابات والإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكرارها. وإزاء الضجة التي أثارتها الوكالة اليهودية على أحداث سنة 1929، وسلوك حكومة الانتداب فيها، عينت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق في أسبابها ووقائعها. وترأس اللجنة القاضي سير والتر شو، فعُرفت باسمه، واشترك معه ثلاثة أعضاء من مجلس العموم البريطاني، يمثلون الأحزاب الثلاثة فيه (13 أيلول/ سبتمبر 1929). وكان المندوب السامي، تشانسلر، اعترف في تقاريره إلى وزارة المستعمرات (تشرين الأول/ أكتوبر 1929)، بأن الحالة لم تهدأ، وبأن السكان العرب يقتربون من حافة اليأس بسبب تجاهل الحكومة مطالبهم، وحالة التململ تعم جميع طبقات الشعب. وعزا تشانسلر ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانيها العرب، وخصوصاً مع تفاقم المشكلة الناجمة عن انتقال المزيد من الأراضي إلى مؤسسات استيطانية صهيونية. ومعلوم أن هذه الأراضي كانت من أملاك الدولة، أو تخص ملاكين غائبين، منهم من يقيم خارج فلسطين، وعند بيعها يطرد الفلاحون منها، فيصبحون من دون مورد رزق، وبالتالي، عامل تفجير للاضطرابات.[54]

باشرت لجنة شو عملها في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1929، فعقدت 47 جلسة علنية، و11 أخرى سرية، واستمعت إلى 110 شهود – موظفين حكوميين وعرب ويهود – ووضعت تقريرها وقدمته إلى وزارة المستعمرات (30 آذار/ مارس 1930). وبرّأت اللجنة حكومة الانتداب من المسؤولية عن الاضطرابات، كما ادعت الوكالة اليهودية. وعلى

(54) المصدر السابق، ص 437–438.

العموم، كان تقرير اللجنة متناقضاً مع الادعاءات الصهيونية، إذ أنه أرجع أسباب الاضطرابات إلى سياسة «الوطن القومي اليهودي»، والتي تشترك فيها الحكومة البريطانية مع المنظمة الصهيونية. ورأت اللجنة أن الأسباب المباشرة في اندلاع العنف تكمن في سلوك اليهود إزاء الأماكن المقدسة. وورد في التقرير أن شعور العرب بالعداء تجاه اليهود يعود إلى خيبة أمانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، وخشيتهم من أن يسيطر اليهود عليهم سياسياً، بسبب الهجرة وانتقال الأراضي لهم، ولاعتقاد العرب أن حكومة الانتداب منحازة إلى مصلحة اليهود. وأوضح التقرير بجلاء الآثار السلبية للاستيطان الصهيوني على أهل البلد الأصليين وعلى الصعد كافة، وخصوصاً ما يتعلق باستملاك الأراضي، وطرد الفلاحين منها، وبالتالي، نشوء طبقة ناقمة لا أرض لها، هي مادة لتفجير الاضطرابات. كما أكد أن أوضاع البلد الاقتصادية لا تحتمل المزيد من الهجرة اليهودية إليها. ولم تكن للجنة صلاحية التطرق إلى صك الانتداب، لكنه طلب منها تقديم توصيات، فجاء فيها: 1) ضرورة أن تصدر الحكومة البريطانية بياناً صريحاً وواضحاً عن سياستها في فلسطين، يفسر ويبرز ما ورد في صك الانتداب عن صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية؛ 2) أن تعيد الحكومة النظر في أنظمة الهجرة والرقابة عليها، بغية وقف الهجرة الزائدة، أخذاً في الاعتبار مصالح السكان المحليين؛ 3) إجراء تحقيق علمي حول إمكانات البلد الزراعية والإسكانية لتحديد قدرتها على استيعاب المهاجرين من دون إلحاق الضرر بسكانها؛ 4) إيجاد السبل لحماية المزارعين العرب والحيلولة دون إجلائهم عن الأرض ووضع القيود على انتقالها إلى اليهود؛ 5) ضرورة توضيح أن المركز الخاص للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها المشاركة في حكم فلسطين؛ 6) ضرورة الأخذ في الاعتبار شعور العرب بالاستياء، الناجم عن حرمانهم من الحكم الذاتي؛ 7) تعيين لجنة دولية من قبل عصبة الأمم للفصل في حقوق الطرفين بالبراق.[55]

وبعد صدور تقرير لجنة شو، أوفدت عصبة الأمم لجنة ثلاثية لدراسة أوضاع البراق، وتقديم توصية بشأنه (حزيران/ يونيو 1930). وبعد الاطلاع على الوثائق والأدلة، قررت اللجنة أن حائط البراق ملك للوقف الإسلامي، ويجب أن يبقى كذلك، مع المحافظة على الوضع الذي كان قائماً في السابق، من إقامة الطقوس الدينية اليهودية عنده. وصدر في إثر ذلك قانون عن «مجلس الملك الخاص»، يقضي بوضع توصيات لجنة البراق موضع التنفيذ، ففعلت الحكومة ذلك. كما أوفدت الحكومة البريطانية، بناء على

(55) John & Hadawi,(op. cit.), vol. I, pp. 210-212.

توصية لجنة شو، الخبير العالمي بمسائل الهجرة والإسكان، سير جون هوب - سمبسون، إلى فلسطين للتحقيق في أوضاعها على هذين الصعيدين (أيار/ مايو 1930). وأمضى سمبسون شهرين يطوف في القرى العربية والمستعمرات اليهودية، وقدم تقريره إلى الحكومة (آب/ أغسطس 1930)، ونشر مع الكتاب الأبيض الثاني، الذي أصدره وزير المستعمرات، اللورد باسفيلد، (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1930). وتقرير سمبسون هو وثيقة مهمة جداً، لأنها تصف الأوضاع الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين، التي على أرضيتها نشبت ثورتا البراق والقسام، ومن بعدهما الثورة العربية الكبرى (1936 – 1939). وجاء في تقرير سمبسون ما يلي: «باستثناء منطقة بئر السبع، فإن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ 6,544,000 دونم، يملك منها اليهود مليون دونم، أي أكثر من 14٪... وقد غدا أكثر من 29,54٪ من العائلات العربية القروية دون أرض، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفي لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستواها. ونتيجة سياسة الحكومة في موضوع الأراضي، اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم وأرغموا على مغادرة أراضيهم». وعرض التقرير سياسة التهويد التي تتبعها المؤسسات الصهيونية الاستيطانية، القائمة على مقاطعة العمل العربي، الأمر الذي يتنافى مع صك الانتداب، ويشكل خطراً دائماً ومتزايداً على البلاد. وأوصى سمبسون بإلغاء هذه الشروط والقيود في عقود مؤسسات الاستيطان الصهيوني.[56]

وأشار سمبسون إلى حرمان المزارع العربي من الامتيازات المتاحة لليهودي، من رؤوس أموال وخبرات علمية، وإلى أنه لم تقدم له المساعدة لتحسين زراعته ومستوى معيشته، أسوة بالمزارع اليهودي. فهو يتزايد عدداً وبسرعة، في حين تتناقص الأراضي التي يعيش منها، وهو يرزح تحت عبء الديون، مثقلاً بالضرائب، ويتعذر عليه سدادها إلا بمزيد من الاستدانة، بفوائد لا تصدق. ونتيجة ذلك، تدفق الفلاحون على المدن، حيث تدنت الأجور، وزادت البطالة لتشكل خطراً على حياة البلد الاقتصادية، وقال: «إن واجب الإدارة الانتدابية أن تتأكد ألا يلحق ضرر بالعرب من جراء الهجرة اليهودية، وعليها أن تشجع اليهود على التجمع في الأراضي شريطة الخضوع للشرط الأول [الامتناع من مقاطعة العمل العربي]، ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين إلا بسلوك جدي وفعال، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب في الأراضي وتوسيع زراعتهم، أما في الوقت الحاضر، فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد واحد». وأوصى سمبسون بأن تراعى حقوق الشعب العربي، فلا يسمح بإدخال عمال جدد، في حين لا يجد العمال

(56) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص1025.

الحاليون أشغالاً. وأكد على ضرورة أن تشدد الحكومة الرقابة على الحدود لمنع الهجرة غير الشرعية، والحيلولة دون التلاعب في تطبيق القوانين. وأوصى بأن تضع الحكومة جدول العمال اليهود للهجرة بالاستناد إلى مدى البطالة بين العرب، وليس بين اليهود فحسب. وأشار إلى أنه من الخطأ السماح ليهود بولونيا، لتوانيا، أو اليمن، أن يشغلوا مركزاً شاغراً، ما دام هناك في فلسطين عمال قادرون على شغل ذلك المركز، ولا يتمكنون من إيجاد عمل لهم. وحثّ التقرير على وجوب مراقبة تنظيم الهجرة، فلا يترك حبلها على الغارب بيد المراجع الصهيونية، التي كانت تتحايل فيما تسجله من أعمال، ولم يكن كل ما تذكره فيها صحيحاً. ونبّه سمبسون إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن اليهود يطبقون الأساليب الفنية الحديثة في استثمار جميع أراضيهم. وأعطى مثالاً على مرج ابن عامر، الذي تبلغ مساحته 400,000 دونم، حيث تضاءل إنتاجه، وتأخرت أساليب استثماره، بعد انتقاله إلى ملكية يهودية.[57]

إن الضجة التي أثارتها ثورة البراق، وما عقبها من توصيات لجنة شو وتقرير سمبسون، وكذلك التقارير الدورية التي كان يرسلها المندوب السامي عن الأوضاع غير المستقرة في البلاد، وما تنشره الصحف في فلسطين وإنكلترا، حملت حكومة مكدونالد على إصدار الكتاب الأبيض لسنة 1930، ليشرح سياستها في فلسطين. وقد انطلق الكتاب من مبدأ الالتزام بصك الانتداب، كونه يستوجب من الحكومة البريطانية الالتزام بتعهداتها إزاء الفريقين من سكان فلسطين – العرب واليهود. وادّعت الحكومة إمكان التوفيق بين وعد بلفور وصيانة حقوق العرب في فلسطين، بالاستناد إلى التوصيات الواردة في تقريري شو وسمبسون. إلا أنه سرعان ما ثبت أن حكومة مكدونالد كانت مفرطة في تفاؤلها وقدرتها على تنفيذ سياستها، فاضطرت إلى التراجع المخزي عن بيانها، وإلى إدخال تقارير اللجان التي عينتها عالم النسيان. وكون الكتاب الأبيض لسنة 1930 جاء على خلفية الاضطرابات، فقد بدأ بتناول قضية الأمن، مشدداً أن الحكومة ستعاقب بشدة كل من يخل بالأمن، أو يحرض على أعمال الشغب والعنف. وبناء عليه، فهي ستعزز قوات الأمن، وتدافع عن المستوطنين اليهود. في المقابل، وعد البيان بمنح الفلسطينيين قسطاً من الحكم الذاتي، بما يتلاءم مع صك الانتداب، ابتداءً بإحياء مشروع المجلس التشريعي لسنة 1922. كما تعرض لموضوع الأراضي، فوعد بالعمل على تحسين أساليب الزراعة والري، وحماية الفلاحين، وضمان عدم طردهم من الأراضي التي يعملون فيها، وإقامة جمعيات تعاونية زراعية. وتناول البيان موضوع الهجرة، فرأى أنه يجب التأكد من عدد العمال

(57) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1025–1026.

العاطلين في البلاد قبل تحديد سقف الهجرة إليها. وفي مجمل الأحوال، يجب النظر إلى قدرة فلسطين الاقتصادية عند الحكم على عدد المهاجرين إليها، وقال: «وكانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب الحصول على الأشغال، وإذا كان انتشار البطالة بين اليهود انتشاراً يؤثر في مركز العمال على العموم، تحتم على الدولة المنتدبة خفض المهاجرة أو وقفها ريثما يتسنى للعاطلين إيجاد عمل».[58]

وعلى الرغم من الإحباط وخيبةالأمل اللذين ألمّا بالقيادة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية جراء تعاملها مع الحكومة البريطانية، فقد استقبلت الكتاب الأبيض بارتياح مشوب بالحذر. فمع تشبثه بتعهدات بريطانيا إزاء الحركة الصهيونية، وعد بإنصاف العرب وحماية حقوقهم المدنية. لكن مصير البيان لم يقرره الزعماء الفلسطينيون، ولا حتى حكومة مكدونالد، كما ثبت ذلك في الواقع، وإنما الحركة الصهيونية وأنصارها في بريطانيا والولايات المتحدة. فغداة نشر البيان، أثارت الحركة الصهيونية ضده موجة من الاحتجاج والتنديد في الأوساط الصحافية والسياسية، في بريطانيا وأميركا. وانبرى فرسان الاستعمار البريطاني، من حزبي المحافظين والأحرار – بلدوين وتشرشل وتشمبرلين ولويد جورج وسمتس – لمهاجمة الحكومة ودعوتها إلى العدول عن بيانها. وكذلك، وبتظاهرة استعراضية، قدم وايزمن، المعروف في الحركة الصهيونية بعلاقاته البريطانية، استقالته من رئاسة المنظمة وإدارة الوكالة اليهودية، وتبعه فيلكس واربرغ واللورد ملتست، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة. وتحركت القوى الصهيونية في الولايات المتحدة، فأعلنت اللجنة اليهودية الأميركية أن حكومة بريطانيا قد ارتدت عن وعد بلفور، وجندت كل قواها السياسية والمالية والإعلامية لتفعيل الضغط على حكومة مكدونالد. وكان الأشد تأثيراً عليها الضغط الاقتصادي في فترة الركود العالمي، إذ دعت المنظمات الصهيونية وأنصارها إلى تشديد الضغط الاقتصادي على بريطانيا، بما في ذلك مقاطعة بضائعها، والتضييق عليها في تسديد فوائد ديونها لبيوت المال الأميركية. وإزاء الضغط الاقتصادي والسياسي والإعلامي، من الداخل والخارج، تراجعت حكومة مكدونالد عن الكتاب الأبيض، وأرسلت إلى المنظمة الصهيونية رسالة (13 شباط/ فبراير 1931)، تؤكد فيها تمسكها بالموقف البريطاني التقليدي. وقد سماها العرب «الكتاب الأسود»، إذ رضخت الحكومة البريطانية إلى الضغوط الصهيونية والأميركية. واعتبرت المنظمة تلك الرسالة تراجعاً عن الكتاب الأبيض، وإلغاء له. وقد لخص وايزمن في مذكراته أهمية تلك الرسالة، بما يلي: «إن رسالة مكدونالد قد غيرت سياسة الحكومة وإدارة فلسطين، الأمر الذي مكننا من

(58) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين: تاريخها وقضيتها، نيقوسيا، قبرص 1983، ص 57–59.

تحقيق مكاسب ضخمة في الأعوام اللاحقة. وبسبب هذه الرسالة سمح للهجرة اليهودية بالوصول إلى 40,000 سنة 1934، و62,000 سنة 1935، وهي أرقام لم نكن نحلم بها سنة 1930». [59]

لقد حققت استقالة وايزمن الاستعراضية أغراضها، وتراجعت حكومة مكدونالد، بل انقلبت على بيانها، وسلكت سبيلاً مغايراً تماماً. ومع ذلك، لم تحز على رضى المنظمة الصهيونية التي رأت تيارات فيها الفرصة ملائمة لمزيد من الابتزاز، بعد أن شعرت بقوتها إزاء بريطانيا. ورأى وايزمن أنه بعد رسالة مكدونالد، التي نسخت الكتاب الأبيض، يمكن التقدم في تطوير العمل الصهيوني وفقاً للسياسة البريطانية، ومن خلال التعاون مع حكومة الانتداب. لكن عدداً كبيراً من قادة العمل الصهيوني، وعلى رأسهم التنقيحيون، اتهم وايزمن بالليونة، وادعى أن سياسته هذه هي التي شجعت حكومة لندن على إصدار الكتاب الأبيض. وفي المؤتمر السابع عشر (بازل 1931)، أصر وايزمن على استقالته بسبب النقد الذي تعرض له، فقد عقد هذا المؤتمر في ظل صدور «الكتاب الأبيض» لوزير المستعمرات اللورد باسفيلد، بالاستناد إلى تقارير عدد من لجان التحقيق (أهمها تقرير سير جون هوب سمبسون)، بعد «ثورة البراق»، والقيود التي فرضها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعلى النشاط الاستيطاني الصهيوني فيها. ومع أن مكدونالد تراجع بعد استقالة وايزمن عن كتابه، فقد تعرضت سياسة وايزمن، القائمة على الحد الأقصى من التعاون مع بريطانيا، للنقد الشديد، ليس من قبل التنقيحيين فحسب، وإنما من سواهم أيضاً، الذين رأوا أن لا مبرر لهذه السياسة في ظل مواقف الحكومة البريطانية. وتقدم جابوتنسكي بمشروع قرار للمؤتمر يؤكد ضرورة إيجاد أكثرية يهودية في «أرض - إسرائيل» (على ضفتي نهر الأردن). ولما رفضت الأغلبية هذا الاقتراح، مزق جابوتنسكي بطاقة عضويته في المؤتمر، معلناً «أن هذا ليس مؤتمراً صهيونياً». ومنذئذ تقدم التنقيحيون على طريق الانشقاق عن المنظمة. ولما أصر وايزمن على استقالته، على الرغم من دعم الجناح العمالي له، انتخب ناحوم سوكولوف رئيساً للمنظمة، التي استمرت بالسير على سياسة وايزمن، كما انتخب حاييم أرلوزوروف رئيساً للدائرة السياسية في القدس، بديلاً عن الكولونيل كيش. وبعد انسحابهم من المؤتمر، أسس التنقيحيون «المنظمة الصهيونية الجديدة»، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة داخل المنظمة والاستيطان، بينهم وبين الأحزاب العمالية. [60]

(59) John & Hadawi, vol. I, pp. 233-234.

(60) شوفاني، دليل إسرائيل، ص426.

لقد دشن ارتداد حكومة العمال البريطانية (شباط/ فبراير 1931) مرحلة جديدة في الصراع على فلسطين. ففي لندن هُزم أنصار الكتاب الأبيض أمام التحالف المؤيد للصهيونية، بدعم أميركي قوي. وكأنما للتكفير عن ذنب اقترفته، راحت حكومة مكدونالد تغالي في استرضاء الصهيونية، وتغدق عليها بالتسهيلات للوصول إلى «الوطن القومي اليهودي». أما على صعيد العمل الصهيوني، فقد تغلب تيار الوسط، الذي انتهج سياسة «خذ وطالب» على التيار المتطرف الذي دعا إلى «استثمار الفوز» بالإسراع في إعلان الدولة اليهودية، خلافاً للإرادة البريطانية. في المقابل، فشلت سياسة القيادات الفلسطينية التقليدية، ففقدت الكثير من رصيدها الشعبي، من دون قيام البديل القادر على إدارة الصراع بصورة أكثر نجاعة. وبينما استطاعت المؤسسة الصهيونية تجاوز الشقاق داخلها، ومتابعة عملها بنشاط، فإن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في المقابل، بتركيبتها ونمط عملها، اللذين يخلوان من أية علاقات ديمقراطية، أصيبت بالشلل، وبالتالي تمّ تجاوزها تحت ضغط التطورات على الساحة. [61]

وفي ظل الأوضاع التي تشكلت في فلسطين، كانت جميع عناصر الأزمة العامة تتفاقم، وبالتالي تزيد من حدتها. فالمشروع الصهيوني يتطور بخطوات سريعة، والانتداب البريطاني يسانده دون مواربة، بينما الحركة الوطنية الفلسطينية ينتابها الإحباط لفشلها في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها المعلنة. لقد توطدت مرتكزات المشروع الصهيوني على الصعيدين، الداخلي والخارجي. فالمؤسسات الاستيطانية قد تصلب عودها، وهي تتقدم بثبات نحو تحقيق أهدافها. والهجرة على قدم وساق، بصورها المتعددة، والاستيعاب يتعاظم بتوفر الإمكانات المادية، بعد توسيع الوكالة اليهودية والاتفاقية مع ألمانيا النازية (هعفراه). ومؤسسات الحكم الذاتي اليهودي تمارس نشاطها من دون هوادة، كما أنها أصبحت تمتلك ذراعاً عسكرية (الهاغانا)، تتسلح وتتدرب تحت سمع الحكومة وبصرها، بل بالتعاون والتنسيق معها. والمهم أن الركيزة الأساسية للمشروع الصهيوني - العلاقة مع المركز الامبريالي (بريطانيا) - قد تكرست بدعم أميركي قوي. وكان طبيعياً أن ينعكس كل ذلك سلباً على الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث من البديهي أن كل نجاح يحققه المشروع الصهيوني لن يكون إلا على حساب الشعب الفلسطيني.

في المقابل، أصيبت الحركة الوطنية الفلسطينية، وبسبب تركيبتها، وبالتالي، نمط عملها، بالشلل السياسي والتفتت التنظيمي، تحت وطأة احتدام التناقض مع جبهة

(61) حول التطورات على الساحة الفلسطينية في هذه الفترة، راجع: شوفاني، الموجز، باب «الثورة العربية الكبرى»، ص 446-484.

تحقيق مكاسب ضخمة في الأعوام اللاحقة. وبسبب هذه الرسالة سمح للهجـرة اليهوديـة بالوصول إلى 40,000 سنة 1934، و62,000 سنة 1935، وهي أرقام لم نكن نحلم بها سنة 1930». [59]

لقد حققت استقالة وايزمن الاستعراضية أغراضها، وتـراجعت حكومة مكدونالد، بل انقلبت على بيانها، وسلكت سبيلاً مغايراً تماماً. ومع ذلك، لم تحز على رضى المنظمة الصهيونية التي رأت تيارات فيها الفرصة ملائمة لمزيد من الابتزاز، بعد أن شعرت بقوتها إزاء بريطانيا. ورأى وايزمن أنه بعد رسالة مكدونالد، التي نسخت الكتاب الأبيض، يمكن التقدم في تطوير العمل الصهيوني وفقاً للسياسة البريطانية، ومن خلال التعاون مع حكومة الانتداب. لكن عدداً كبيراً من قادة العمل الصهيوني، وعلى رأسهم التنقيحيون، اتهم وايزمن بالليونة، وادعى أن سياسته هذه هي التي شجعت حكومة لندن على إصدار الكتاب الأبيض. وفي المؤتمر السابع عشر (بازل 1931)، أصر وايزمن على استقالته بسبب النقد الذي تعرض له، فقد عقد هذا المؤتمر في ظل صدور «الكتاب الأبيض» لوزير المستعمرات اللورد باسفيلد، بالاستناد إلى تقارير عدد من لجان التحقيق (أهمها تقرير سير جون هوب سمبسون)، بعد «ثورة البراق»، والقيود التي فرضها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعلى النشاط الاستيطاني الصهيوني فيها. ومع أن مكدونالد تراجع بعد استقالة وايزمن عن كتابه، فقد تعرضت سياسة وايزمن، القائمة على الحد الأقصى من التعاون مع بريطانيا، للنقد الشديد، ليس من قبل التنقيحيين فحسب، وإنما من سواهم أيضاً، الذين رأوا أن لا مبرر لهذه السياسة في ظل مواقف الحكومة البريطانية. وتقدم جابوتنسكي بمشروع قرار للمؤتمر يؤكد ضرورة إيجاد أكثرية يهودية في «أرض – إسرائيل» (على ضفتي نهر الأردن). ولما رفضت الأغلبية هذا الاقتراح، مزق جابوتنسكي بطاقة عضويته في المؤتمر، معلناً «أن هذا ليس مؤتمراً صهيونياً». ومنذئذ تقدم التنقيحيون على طريق الانشقاق عن المنظمة. ولما أصر وايزمن على استقالته، على الرغم من دعم الجناح العمالي له، انتخب ناحوم سوكولوف رئيساً للمنظمة، التي استمرت بالسير على سياسة وايزمن، كما انتخب حاييم أرلوزوروف رئيساً للدائرة السياسية في القدس، بديلاً عن الكولونيل كيش. وبعد انسحابهم من المؤتمر، أسس التنقيحيون «المنظمة الصهيونية الجديدة»، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة داخل المنظمة والاستيطان، بينهم وبين الأحزاب العمالية. [60]

(59) John & Hadawi, vol. I, pp. 233-234.

(60) شوفاني، دليل إسرائيل، ص426.

لقد دشن ارتداد حكومة العمال البريطانية (شباط/ فبراير 1931) مرحلة جديدة في الصراع على فلسطين. ففي لندن هُزم أنصار الكتاب الأبيض أمام التحالف المؤيد للصهيونية، بدعم أميركي قوي. وكأنما للتكفير عن ذنب اقترفته، راحت حكومة مكدونالد تغالي في استرضاء الصهيونية، وتغدق عليها بالتسهيلات للوصول إلى «الوطن القومي اليهودي». أما على صعيد العمل الصهيوني، فقد تغلب تيار الوسط، الذي انتهج سياسة «خذ وطالب» على التيار المتطرف الذي دعا إلى «استثمار الفوز» بالإسراع في إعلان الدولة اليهودية، خلافاً للإرادة البريطانية. في المقابل، فشلت سياسة القيادات الفلسطينية التقليدية، ففقدت الكثير من رصيدها الشعبي، من دون قيام البديل القادر على إدارة الصراع بصورة أكثر نجاعة. وبينما استطاعت المؤسسة الصهيونية تجاوز الشقاق داخلها، ومتابعة عملها بنشاط، فإن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في المقابل، بتركيبتها ونمط عملها، اللذين يخلوان من أية علاقات ديمقراطية، أصيبت بالشلل، وبالتالي تمّ تجاوزها تحت ضغط التطورات على الساحة. [61]

وفي ظل الأوضاع التي تشكلت في فلسطين، كانت جميع عناصر الأزمة العامة تتفاقم، وبالتالي تزيد من حدتها. فالمشروع الصهيوني يتطور بخطوات سريعة، والانتداب البريطاني يسانده دون مواربة، بينما الحركة الوطنية الفلسطينية ينتابها الإحباط لفشلها في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها المعلنة. لقد توطدت مرتكزات المشروع الصهيوني على الصعيدين، الداخلي والخارجي. فالمؤسسات الاستيطانية قد تصلب عودها، وهي تتقدم بثبات نحو تحقيق أهدافها. والهجرة على قدم وساق، بصورها المتعددة، والاستيعاب يتعاظم بتوفر الإمكانات المادية، بعد توسيع الوكالة اليهودية والاتفاقية مع ألمانيا النازية (هعفراه). ومؤسسات الحكم الذاتي اليهودي تمارس نشاطها من دون هوادة، كما أنها أصبحت تمتلك ذراعاً عسكرية (الهاغانا)، تتسلح وتتدرب تحت سمع الحكومة وبصرها، بل بالتعاون والتنسيق معها. والمهم أن الركيزة الأساسية للمشروع الصهيوني – العلاقة مع المركز الامبريالي (بريطانيا) – قد تكرست بدعم أميركي قوي. وكان طبيعياً أن ينعكس كل ذلك سلباً على الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث من البديهي أن كل نجاح يحققه المشروع الصهيوني لن يكون إلا على حساب الشعب الفلسطيني.

في المقابل، أصيبت الحركة الوطنية الفلسطينية، وبسبب تركيبتها، وبالتالي، نمط عملها، بالشلل السياسي والتفتت التنظيمي، تحت وطأة احتدام التناقض مع جبهة

(61) حول التطورات على الساحة الفلسطينية في هذه الفترة، راجع: شوفاني، الموجز، باب «الثورة العربية الكبرى»، ص 446–484.

أعدائها، من جهة، وعجزها عن الارتقاء بإدارة الصراع إلى المستوى الذي يستوجبه استمرار النضال، من جهة أخرى. فالهجرة اليهودية تقلص بصورة مستمرة الأغلبية السكانية العربية. وتهويد الأرض المتزايد ينزع الملكية العربية عنها بصورة نهائية. وتهويد السوق يفاقم الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني. واحتضان الانتداب للاستيطان يعرقل تقدم أهل البلد نحو الحكم الذاتي. وبناء القوة العسكرية الصهيونية يهدد القدرة العربية على المقاومة، وينذر بإخضاعها قسراً. وعلاوة على ذلك، وعلى العكس من الوكالة اليهودية، كانت الحركة الفلسطينية تفتقر إلى أي دعم خارجي فعلي بعد تقسيم البلاد العربية، وإلى آلية عمل تنظيمية تؤهلها لتجاوز الصراعات الداخلية. وفي ظل هذا الواقع، الذي رفضت جماهير الشعب الفلسطيني الاستسلام لإملاءاته، كان طبيعياً أن تنفجر الثورة تلقائياً، وبعفوية تؤدي الروح الكفاحية الشعبية دوراً أكبر فيها من قرار القيادة وتوجيهها.

وفي هذه الأجواء المشحونة بتفاقم التناقض بين الاستيطان والانتداب، من جهة، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة أخرى، وتعمق أزمة العمل السياسي الفلسطيني واختلال أوجه نشاطه، نشبت ثورة الشيخ عز الدين القسام (1935)، مدشنة مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني. فعلى خلفية الإحباط الذي أصاب الحركة الوطنية، من نهج قيادتها التقليدية – المفاوضات والتمرد السلبي والتظاهر والاحتجاج.. إلخ – أسس الشيخ القسام حركته على الكفاح المسلح، سبيلاً لمقاومة الاستعمار والصهيونية. وباتباعه أسلوب الهجوم المسلح التكتيكي، من موقع الدفاع الاستراتيجي – دشن القسام الكفاح المسلح في الحركة الوطنية الفلسطينية، مجسداً بذلك عروبة النضال ضد الصهيونية والاستعمار، كونه من أبناء شمال سوريا. وكان طبيعياً في الأوضاع القائمة آنذاك، أن يعتمد القسام أسلوب التنظيم السري الخلوي، وأن يحيط عمله بستار كثيف من الكتمان، ويختار الأعضاء بدرجة عالية من الحذر. ومع ذلك، وفي غياب الشروط اللازمة لنجاح الكفاح المسلح، ذاتياً وموضوعياً، وتحت ضغط التطورات، عمد الشيخ إلى البدء بعمله المسلح، كوسيلة لاستنهاض الجماهير، فأصيبت حركته بنكسة في مستهل نشاطه، واستشهد هو نفسه، وتبعثرت مجموعاته، لتعود وتظهر في «الثورة العربية الكبرى» (1936).

ولامتصاص حالة التوتر التي عقبت استشهاد القسام تقدمت حكومة الانتداب بطرح مشروع المجلس التشريعي مجدداً، واستجابت لجنة الأحزاب العربية، بينما رفضته الصهيونية، كما عارضه البرلمان البريطاني، فجمّد. وإمعاناً في المناورة، دعا وزير

المستعمرات، جيمس هنري توماس، الزعماء العرب إلى إرسال وفد عنهم إلى لندن، يعرض وجهة نظرهم. وقبل هؤلاء الدعوة، لكن انفجار الأوضاع سبق موعد سفرهم، فرفع الموضوع من جدول الأعمال. وبينما لجنة الأحزاب تعمل على التهدئة وتسعى لإعادة الاتصال مع لندن، كانت اللجان القومية، التي تشكلت في جميع أنحاء البلاد، تعمل على تفجير الثورة، وقطع الطريق على الزعامة التقليدية للعودة إلى خطها السابق في العمل. وقد تشجعت هذه اللجان من النتائج التي حققتها الحركة الوطنية في كل من مصر وسوريا، عبر التصعيد في النضال ضد الاستعمار. كما قدرت أن حالة التوتر الدولي، التي عقبت احتلال إيطاليا للحبشة، قد تنتهي إلى حرب، تفتح المجال أمام العرب لتحقيق الاستقلال الذي فاتهم في الحرب الأولى. وقد عمل تضافر الأحداث على خدمة أهداف اللجان القومية، فتفجرت الثورة، واضطرت القيادات التقليدية إلى السير في ركابها.

وفي جو من الاحتقان، حدثت الشرارة التي أشعلت الثورة. فقد قتلت مجموعة مسلحة بالقرب من عنبتا، بين طولكرم ونابلس، يهوديين، وجرحت ثالثاً، كانوا في طريقهم إلى تل أبيب (15 نيسان/ أبريل 1936). وكان قد قتل يهودي آخر بالقرب من قلقيلية قبل خمسة أسابيع. وفي اليوم التالي (16 نيسان/ أبريل) قتل عربيان على أيدي عصابة الهاغاناه، في بيارة بالقرب من يافا. واشتد التوتر في منطقة يافا – تل أبيب، التي كانت تسودها حالة من الاحتقان، فوقعت صدامات عنيفة بين العرب واليهود، وخصوصاً في الأحياء المختلطة على الحدود بين المدينتين. وأحرقت عشرات البيوت والحوانيت، وقتل 16 يهودياً، وجرح 50، كما قتلت قوات الأمن الحكومية 4 من العرب، وأصابت نحو 50 بجروح. وبعد ثلاثة ايام من الصدامات سيطرت قوات الأمن على الوضع، وفرضت منع التجول على المدينتين وجوارهما، وأعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد. وفي 19 نيسان/ أبريل 1936، تشكلت في نابلس لجنة قومية، دعت إلى الإضراب العام في جميع مدن فلسطين، وإلى تشكيل لجان قومية تتولى إدارة الحركة الوطنية في مناطقها وتأمين استمرار الإضراب. وسرعان ما تشكلت لجان قومية في مدن فلسطين الأخرى، وعمّ الإضراب البلاد.[62]

وفي هذه الأثناء كانت مجموعات مسلحة قد بدأت تمارس نشاطها بعمليات إغارة على المستعمرات اليهودية ومرافق الحكومة وغيرها. وكانت العمليات الأولى لتلك

(62) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 – 1939. (الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. راجع الترجمة سمير جبور، بيروت، 1989، ص 3–11. (لاحقاً: الثورة العربية الكبرى).

أعدائها، من جهة، وعجزها عن الارتقاء بإدارة الصراع إلى المستوى الذي يستوجبه استمرار النضال، من جهة أخرى. فالهجرة اليهودية تقلص بصورة مستمرة الأغلبية السكانية العربية. وتهويد الأرض المتزايد ينزع الملكية العربية عنها بصورة نهائية. وتهويد السوق يفاقم الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني. واحتضان الانتداب للاستيطان يعرقل تقدم أهل البلد نحو الحكم الذاتي. وبناء القوة العسكرية الصهيونية يهدد القدرة العربية على المقاومة، وينذر بإخضاعها قسراً. وعلاوة على ذلك، وعلى العكس من الوكالة اليهودية، كانت الحركة الفلسطينية تفتقر إلى أي دعم خارجي فعلي بعد تقسيم البلاد العربية، وإلى آلية عمل تنظيمية تؤهلها لتجاوز الصراعات الداخلية. وفي ظل هذا الواقع، الذي رفضت جماهير الشعب الفلسطيني الاستسلام لإملاءاته، كان طبيعياً أن تنفجر الثورة تلقائياً، وبعفوية تؤدي الروح الكفاحية الشعبية دوراً أكبر فيها من قرار القيادة وتوجيهها.

وفي هذه الأجواء المشحونة بتفاقم التناقض بين الاستيطان والانتداب، من جهة، وبين الحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة أخرى، وتعمق أزمة العمل السياسي الفلسطيني واختلال أوجه نشاطه، نشبت ثورة الشيخ عز الدين القسام (1935)، مدشنة مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني. فعلى خلفية الإحباط الذي أصاب الحركة الوطنية، من نهج قيادتها التقليدية – المفاوضات والتمرد السلبي والتظاهر والاحتجاج.. إلخ – أسس الشيخ القسام حركته على الكفاح المسلح، سبيلاً لمقاومة الاستعمار والصهيونية. وباتباعه أسلوب الهجوم المسلح التكتيكي، من موقع الدفاع الاستراتيجي – دشن القسام الكفاح المسلح في الحركة الوطنية الفلسطينية، مجسداً بذلك عروبة النضال ضد الصهيونية والاستعمار، كونه من أبناء شمال سوريا. وكان طبيعياً في الأوضاع القائمة آنذاك، أن يعتمد القسام أسلوب التنظيم السري الخلوي، وأن يحيط عمله بستار كثيف من الكتمان، ويختار الأعضاء بدرجة عالية من الحذر. ومع ذلك، وفي غياب الشروط اللازمة لنجاح الكفاح المسلح، ذاتياً وموضوعياً، وتحت ضغط التطورات، عمد الشيخ إلى البدء بعمله المسلح، كوسيلة لاستنهاض الجماهير، فأصيبت حركته بنكسة في مستهل نشاطه، واستشهد هو نفسه، وتبعثرت مجموعاته، لتعود وتظهر في «الثورة العربية الكبرى» (1936).

ولامتصاص حالة التوتر التي عقبت استشهاد القسام تقدمت حكومة الانتداب بطرح مشروع المجلس التشريعي مجدداً، واستجابت لجنة الأحزاب العربية، بينما رفضته الصهيونية، كما عارضه البرلمان البريطاني، فجمّد. وإمعاناً في المناورة، دعا وزير

المستعمرات، جيمس هنري توماس، الزعماء العرب إلى إرسال وفد عنهم إلى لندن، يعرض وجهة نظرهم. وقبل هؤلاء الدعوة، لكن انفجار الأوضاع سبق موعد سفرهم، فرفع الموضوع من جدول الأعمال. وبينما لجنة الأحزاب تعمل على التهدئة وتسعى لإعادة الاتصال مع لندن، كانت اللجان القومية، التي تشكلت في جميع أنحاء البلاد، تعمل على تفجير الثورة، وقطع الطريق على الزعامة التقليدية للعودة إلى خطها السابق في العمل. وقد تشجعت هذه اللجان من النتائج التي حققتها الحركة الوطنية في كل من مصر وسوريا، عبر التصعيد في النضال ضد الاستعمار. كما قدرت أن حالة التوتر الدولي، التي عقبت احتلال إيطاليا للحبشة، قد تنتهي إلى حرب، تفتح المجال أمام العرب لتحقيق الاستقلال الذي فاتهم في الحرب الأولى. وقد عمل تضافر الأحداث على خدمة أهداف اللجان القومية، فتفجرت الثورة، واضطرت القيادات التقليدية إلى السير في ركابها.

وفي جو من الاحتقان، حدثت الشرارة التي أشعلت الثورة. فقد قتلت مجموعة مسلحة بالقرب من عنبتا، بين طولكرم ونابلس، يهوديين، وجرحت ثالثاً، كانوا في طريقهم إلى تل أبيب (15 نيسان/ أبريل 1936). وكان قد قتل يهودي آخر بالقرب من قلقيلية قبل خمسة أسابيع. وفي اليوم التالي (16 نيسان/ أبريل) قتل عربيان على أيدي عصابة الهاغاناه، في بيارة بالقرب من يافا. واشتد التوتر في منطقة يافا – تل أبيب، التي كانت تسودها حالة من الاحتقان، فوقعت صدامات عنيفة بين العرب واليهود، وخصوصاً في الأحياء المختلطة على الحدود بين المدينتين. وأحرقت عشرات البيوت والحوانيت، وقتل 16 يهودياً، وجرح 50، كما قتلت قوات الأمن الحكومية 4 من العرب، وأصابت نحو 50 بجروح. وبعد ثلاثة ايام من الصدامات سيطرت قوات الأمن على الوضع، وفرضت منع التجول على المدينتين وجوارهما، وأعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد. وفي 19 نيسان/ أبريل 1936، تشكلت في نابلس لجنة قومية، دعت إلى الإضراب العام في جميع مدن فلسطين، وإلى تشكيل لجان قومية تتولى إدارة الحركة الوطنية في مناطقها وتأمين استمرار الإضراب. وسرعان ما تشكلت لجان قومية في مدن فلسطين الأخرى، وعمّ الإضراب البلاد.[62]

وفي هذه الأثناء كانت مجموعات مسلحة قد بدأت تمارس نشاطها بعمليات إغارة على المستعمرات اليهودية ومرافق الحكومة وغيرها. وكانت العمليات الأولى لتلك

---

(62) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 – 1939. (الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. راجع الترجمة سمير جبور، بيروت، 1989، ص 3–11. (لاحقاً: الثورة العربية الكبرى).

المجموعات المسلحة موجهة ضد المستعمرات، التي تولت قوات الأمن الحكومية الدفاع عنها، وبالتالي تصدت للاشتباك مع العصابات الفلسطينية. وسريعاً تحول الثوار إلى مهاجمة قوافل السيارات اليهودية على الطرق، فعمدت قوات الأمن إلى مواكبتها، فاحتدمت الاشتباكات بين تلك القوات والثوار. كما بدأت عمليات في المدن، استهدفت المتاجر والمرافق والأشخاص، فاستنفرت قوات السلطة في المدن، وأصبحت في اشتباك دائم مع الخلايا المقاتلة. ومن القدس انتشرت هذه العمليات إلى طبريا ويافا وصفد وحيفا وغيرها. وبلغت الاشتباكات ذروتها في شهر آب/ أغسطس 1936، الذي قتل فيه 30 يهودياً، من مجموع 80 قتلوا طوال فترة الإضراب، كما جرح خلالها 396. ووقع 1996 هجوماً على الأشخاص، و895 على الممتلكات. وأُتلفت 200,000 شجرة، وأحرق 17,000 دونم من المحاصيل، ووقع 380 هجوماً على الحافلات والقطارات، و795 على الشرطة والجيش ورجال الحكومة، كما ألقيت خلال هذه الفترة 1369 متفجرة.[63]

ولما قررت الحكومة سحق الثورة بالقوة، فقد أصبحت المعركة عملياً معها، وليس مع المستوطنين اليهود. لقد رفضت الحكومة التراجع والاستجابة للمطالب العربية، بل على العكس، أوغل المندوب السامي واكهوب في تعنته، فمنح الوكالة اليهودية 4,500 تصريح هجرة إضافياً (18 أيار/ مايو 1936). وفي اليوم التالي، افتتح ميناء تل أبيب، بديلاً من ميناء يافا المعطل بفعل الإضراب العام.[64] فتعالت الدعوات التحريضية إلى الانتقال إلى حمل السلاح ضد الحكم البريطاني، وردت السلطة باعتقال عدد من المحرّضين، ونفتهم إلى أماكن متفرقة، فاستعرت الثورة أكثر فأكثر. وكانت يافا القديمة معقلاً للثوار، لا تجرؤ قوات الحكومة على دخوله، كما كان مصدر تهديد لأكبر مدينة يهودية – تل أبيب. فاتخذت الحكومة قراراً بتهديمها، تحت ذريعة «تجميل المدينة»، ونسفت فيها 220 منزلاً، الأمر الذي أدى إلى تشريد نحو 450 عائلة، وزاد في نقمة الجماهير العربية على الانتداب، فهبت ضد السلطة ومرافقها وموظفيها في كل مكان.[65] إلا أنه على الرغم من التفوق الذي أحرزه الجيش البريطاني، بفضل العدد والعدة، فقد استمر الثوار في نشاطهم، الأمر الذي دعا الحكومة البريطانية إلى سلوك طريق المناورة السياسية كرديف للعمل العسكري. وفي الواقع، فإنه منذ بداية الإضراب، جرت محاولة بريطانية، اشترك

(63) الثورة العربية الكبرى، ص26.
(64) الثورة العربية الكبرى، ص27.
(65) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص1041.

فيها وزير المستعمرات المعروف بميوله الصهيونية القوية، أورمسبي – غور، والمندوب السامي واكهوب، لثني القيادة الفلسطينية عن الاستمرار فيه، وذلك بمواكبة حملات القمع الشرسة التي قامت بها القوات العسكرية المعززة.

وكان أورمسبي – غور قد ألقى بياناً في مجلس العموم البريطاني (19 حزيران/ يونيو 1936)، أعلن فيه عزم حكومته إيفاد لجنة ملكية خاصة رفيعة المستوى، برئاسة اللورد ايرل بيل، إلى فلسطين للتحقيق في أسباب الاضطراب، مؤكداً عدم التعرض لصك الانتداب. واشترط أن تكون الخطوة الأولى «توطيد النظام والقانون». واتصل الأمير عبد الله بن الحسين باللجنة العربية العليا، وطلب إيقاف أعمال العنف، لتسهيل عمل اللجنة الملكية، والتمهيد لمفاوضات مع حكومة بريطانيا. واشترطت اللجنة العليا تعهداً بنيل مطالبها للبدء في المفاوضات، فلم تسفر وساطة عبد الله عن نتائج في تلك المرحلة. كما شارك في الوساطة الملك عبد العزيز بن سعود والإمام يحيى من اليمن والملك غازي بن فيصل من العراق. وأوفد هذا الأخير وزير خارجيته، نوري السعيد، إلى فلسطين، فالتقى أعضاء اللجنة العربية العليا، الذين قبلوا وساطته بصفته يمثل ملوك العرب وأمراءهم. وفي 31 آب/ أغسطس 1936، أصدرت اللجنة العليا بياناً تقبل به وقف الإضراب والبدء بمفاوضات مع الحكومة البريطانية بشروط: وقف الهجرة اليهودية والعمل بقوانين الطوارئ وإلغاء الغرامات وإطلاق سراح المعتقلين. لكن مساعي نوري السعيد، التي حققت أهدافها لدى اللجنة العربية العليا، اصطدمت بالرفض الصهيوني لوقف الهجرة ولو موقتاً. وانطلاقاً من معرفة موازين القوى الراجحة لجانبها في المؤسسة البريطانية الحاكمة، وبالاستناد إلى دعم أميركي قوي، خاضت المنظمة الصهيونية معركة سياسية ضد التوصل إلى تفاهم مع اللجنة العربية العليا، على أساس الشروط التي اتفق عليها مع نوري السعيد. واستفادت الوكالة اليهودية في صراعها هذا من موقف وزارة الحرب البريطانية، التي برزت في تلك الفترة كحليف سياسي للصهيونية؛ إذ أصرت على إخماد الثورة بالقوة. وتذرعت في دعم موقفها بضرورة رد الاعتبار لهيبة الجيش البريطاني في مرحلة تشتد فيها الحرب الباردة بين انكلترا وكل من إيطاليا وألمانيا. كما قدمت القيادة العسكرية البريطانية تبريرات لتعزيز قواتها في فلسطين بضرورة حماية قناة السويس، وخصوصاً في إثر الاتفاقية البريطانية – المصرية (1936)، والقيود التي فرضتها على حجم الحامية الانكليزية هناك.[66]

لقد تضافرت هذه العوامل جميعاً لتدفع حكومة لندن في اتجاه إظهار قبضة بريطانيا

(66) شوفاني، الموجز، ص465.

القوية، وخصوصاً بعد التلميحات التي أطلقها بن – غوريون في لقاء مع أورمسبي – غور، أن استرضاء العرب سيدفع الحركة الصهيونية إلى تغيير تحالفاتها والمساعدة على إقصاء بريطانيا من المنطقة. واعتمدت حكومة لندن سياسة القضاء على الثورة أولاً، ومن ثم يأتي العمل السياسي على أرضية جديدة ومتباينة. واتخذ مجلس الوزراء (2 أيلول/ سبتمبر 1936) قراراً بهذا المعنى، ينطوي على إنهاء مهمة نوري السعيد بالوساطة، وإرسال تعزيزات إلى فلسطين، وتعيين الجنرال ديل قائداً لها، ونقل السلطة من يد المندوب السامي إلى قائد الجيش إذا لزم الأمر. وأُبلغت وزارة المستعمرات بإيقاف تدخل الدول العربية في شؤون فلسطين، على أن تبقى أبوابها مفتوحة للهجرة اليهودية، وذلك حتى ينتهي الإضراب، وتتوقف الإضطرابات، فيصبح بالإمكان مناقشة المسألة. وبعد هذا القرار، بدأت حملة عسكرية محمومة في فلسطين، بقيادة الجنرال ديل، لكن الثورة صمدت، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي لحقت بها. ومع ذلك، فقد دخلت المواجهة مرحلة جديدة وصعبة، وأصبحت تستلزم قرارات حاسمة. وإلى جانب الترهيب بالسحق العسكري، الذي تجمعت أدواته في فلسطين، بقرار حازم من حكومة لندن، مهدت له بالتلويح بإعلان الحكم العسكري، عمدت إلى سياسة الترغيب عبر تفعيل الوساطة العربية مجدداً. وتحت ضغط الواقع الذي تشكل – الصعوبات الاقتصادية نتيجة الاضراب الطويل والمخاطر العسكرية الماثلة للعيان، من جهة، والوساطة العربية، من جهة أخرى – رضخت اللجنة العربية العليا إلى مطالب الحكومة البريطانية بإيقاف الإضراب وتجميد الثورة، من دون الحصول على تنازلات ملموسة من تلك الحكومة. وبررت اللجنة العربية العليا قرارها بأنه موقت، يوفر فترة من الراحة والاستعداد، ويمكن التراجع عنه إذا جاءت قرارات لجنة بيل على غير ما ترغب. وبرزت معارضة لهذا القرار، لكن السياسة البريطانية حققت نجاحاً في تليين موقف اللجنة العربية العليا، على أرضية الواقع الصعب الذي تشكل.[67]

بعد وقف الإضراب (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1936)، وتجميد العمليات العسكرية، وبالتالي، دخول الهدنة حيز التنفيذ، وصلت «اللجنة الملكية للتحقيق» (لجنة بيل) في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. وقاطعت اللجنة العربية العليا استقبالها، ورفضت التعامل معها، بسبب ما ورد في خطاب أورمسبي – غور في مجلس العموم (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936)، الذي بدا وكأنه استباق لنتائج عمل اللجنة، وتأكيد على التزام حكومة لندن بالمشروع الصهيوني، ورفض لوقف الهجرة اليهودية. وأتبع وزير المستعمرات خطابه بمنح الوكالة اليهودية 1,800 تصريح هجرة لنصف السنة التالية. وإذ

(67) المصدر السابق، ص466.

قاطعت اللجنة العربية أعمال لجنة بيل، فإنها تراجعت لاحقاً عن هذا الموقف، فباشرت اللجنة الملكية عملها (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936) بالاستماع إلى شهادات موظفي الحكومة أولاً، ومن ثم قيادة الوكالة اليهودية. وكانت شهادات أركان العمل الصهيوني تتميز بنبرة التهديد، الاستعداد للقتال من أجل تكريس «الوطن القومي اليهودي»، والتلميح إلى إمكان أن تغير الصهيونية تحالفاتها الدولية (إشارة إلى نقل مركز ثقلها إلى الولايات المتحدة). واستغل وايزمن ضائقة اليهود في ألمانيا النازية لتبرير مواقف المنظمة الصهيونية، كما أكد على ما أسماه «الرباط التاريخي» بين اليهود وفلسطين. وشكك وايزمن في سلامة الموقف البريطاني إذا كان يسعى لاسترضاء العرب على حساب الصهيونية، مهدداً بأن اليهود سيقاتلون للحفاظ على مكتسباتهم. وأدلى كل من بن – غوريون وموشيه شرتوك وزئيف جابوتنسكي بشهاداتهم أمام لجنة بيل. وتميز بن – غوريون، الذي أصبح من أبرز قيادات العمل الصهيوني، بصلفه وعنف خطابه، وقال: «إن الوطن القومي هدف بحد ذاته، ونحن نجيء إلى البلد لأن هذا من حقنا، سواء أكان ذلك مفيداً لغيرنا أم غير مفيد». كما أثارت شهادة شاريت جدلاً بشأن الهجرة غير الشرعية. وطالب جابوتنسكي بضم شرقي الأردن إلى «الوطن القومي اليهودي»، والسماح للمستوطنين بتشكيل «جيش يهودي» في فلسطين.[68]

وغادرت لجنة بيل فلسطين في 13 كانون الثاني/ يناير 1937، بعد أن أمضت شهرين في البلاد، استمعت خلالهما إلى 71 شاهداً، منهم 14 عربياً، و20 انكليزياً، و37 يهودياً. وكانت قد تسربت خلال هذه الفترة من مصادر يهودية، معلومات حول توجه لجنة بيل إلى التوصية بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب، ومن ثم ضم القسم العربي إلى شرقي الأردن، بإمارة عبد الله بن الحسين. وكان كلما ازدادت هذه الشائعات رواجاً، زاد الحاج أمين في معارضته للسياسة البريطانية، واستعداده لاستئناف الثورة. في المقابل، أعلن «حزب الدفاع» (3 تموز/ يوليو 1937) انسحابه من اللجنة العربية العليا، واستقال من عضويتها راغب النشاشيبي ويعقوب فرّاج، فاحتدم الصراع داخل الصف الفلسطيني. كما وقعت عدة عمليات مسلحة ضد السلطة والمستعمرات اليهودية، وكذلك ضد المتعاونين مع حكومة الانتداب، والمؤيدين للتقسيم، والمناهضين لزعامة الحاج أمين. وفي صيف سنة 1937، كان واضحاً أن البلاد تسير نحو استئناف الثورة، إذ عاد الثوار إلى الظهور بسلاحهم، وتزايدت الصدامات بينهم وبين الجيش والشرطة.

(68) الثورة العربية الكبرى، ص 97–98.

وفي 7 تموز/ يوليو 1937، أصدت لجنة بيل تقريرها، الذي تضمن توصية بتقسيم فلسطين، كانت مفاجئة للقيادة الصهيونية، ليس من حيث الفكرة، التي كانت لها إطلالة عليها من قبل، وإنما من حيث التفصيلات، التي لم تعجبها. وقد توصلت اللجنة إلى هذه التوصية على أرضية الاقتناع بعدم إمكان التعايش بين العرب والمستوطنين في فلسطين، وبالتالي، استعصاء تجسيد سياسة الانتداب، فرأت في التقسيم الحل الذي تزيد مزاياه على عيوبه. وادعت اللجنة أن التقسيم الذي لا يعطي أي طرف كل ما يرغب فيه، فإنه يعطيه أشد ما يصبو إليه – الحرية والأمن. وفي الواقع، فإن التقسيم، بحسب توصية لجنة بيل، يطالب العرب بالتنازل عن شيء يملكونه لمصلحة كيان سياسي يهودي لا يرغبون فيه، بينما يطالب اليهود بالتخلي عن شيء لا يملكونه، لكنهم يرغبون في الحصول عليه، بينما تحتفظ بريطانيا بمصالحها في فلسطين.[69]

وكانت الخطوط العريضة لمشروع لجنة بيل للتقسيم كالتالي: 1) إنشاء دولة يهودية تضم القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وتشمل عكا وحيفا وصفد وطبريا والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا؛ 2) تقع الأماكن المقدسة في منطقة القدس وبيت لحم، وممر يصلها بمدينة يافا، يضم اللد والرملة، تحت الانتداب البريطاني الدائم، المكلف أيضاً بحماية الأماكن المقدسة في الناصرة وطبريا، كما تبقى العقبة على البحر الأحمر في يد بريطانيا؛ 3) تضم الأراضي الفلسطينية الأخرى، ومنها مدينة يافا، إلى شرق الأردن، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا؛ 4) يجري «تبادل» للسكان بين الدولتين – العربية واليهودية – فينتقل العرب من الأراضي المخصصة للدولة اليهودية، وعددهم نحو 325,000، بشكل تدريجي إلى الدولة العربية، ويتم ذلك قسراً إذا لزم الأمر، وتُهيأ لهم أراض في منطقة بئر السبع، بعد تحقيق مشاريع الري؛ 5) تدفع الدولة اليهودية مساعدة مالية للدولة العربية، وتمنح بريطانيا مليوني جنيه للدولة العربية؛ 6) تعقد معاهدة جمركية بين الدولتين لتوحيد الضرائب فيهما.[70]

وفي الواقع، فإن لجنة بيل التي استخلصت أن الانتداب بأهدافه القائمة غير قابل للتنفيذ، قدمت بدورها مشروعاً للتقسيم أقل قابلية للتجسيد. فلا العرب، ولا اليهود، كانوا راضين عنه، كما أكدت هي بنفسها، لكنها لم تلحظ على عاتق من تقع مسؤولية التطبيق العملي للمشروع. وإذ ألمحت إلى استعمال القوة، فإنها لم تحدد الجهة التي ستتولى

(69) شوفاني، الموجز، ص 469–470.

(70) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1044–1045.

استخدامها. وعلى الأقل في الجانب العربي، إذ ينطوي المشروع على مصادرة ملايين الدونمات المزروعة، وإجلاء مئات الآلاف من السكان، لم يكن هناك من يقبل به، أو يقدر على فرضه بالقوة. واللجوء إلى استخدام القوة لتطبيقه قسراً، لا ينهي الاضطرابات بقدر ما يزيدها استعاراً. ومهما يكن، فقد تسبب المشروع بإحداث انقسامات داخل كل من الحركة الوطنية الفلسطينية والمنظمة الصهيونية. وبينما قادة هذه الأخيرة تظاهروا بالقبول الشكلي، فقد ناوروا لإلقاء وزر الرفض على الجانب العربي، وهكذا جرى. ورفض الفلسطينيون التقسيم، ما عدا قلة معزولة، يتزعمها راغب النشاشيبي، راحت توطد علاقاتها مع الأمير عبد الله. وأدى ذلك إلى استثارة الحاج أمين وأنصاره، وزاد في معارضتهم لبريطانيا وسياستها، لأنها لا تريد تقسيم فلسطين فحسب، بل تهدف إلى ضم القسم العربي إلى شرق الأردن، وتنصيب الأمير عبد الله حاكماً ووراثياً عليها. ومع صدور تقرير لجنة بيل، أعلنت الحكومة البريطانية موافقتها عليه، فيما دعت اللجنة العربية العليا إلى مقاومته، فاندلعت الثورة مجدداً.

في المقابل، استقبلت الأوساط الصهيونية مشروع التقسيم بمشاعر مختلطة. فبين الإغراء بإقامة دولة يهودية، ولو على جزء من الذي تعتبره «الوطن القومي اليهودي»، وبين الخشية من أن يكون ذلك هو نهاية المطاف بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، انقسمت الآراء داخل الوكالة اليهودية، وفي التجمعات اليهودية عامة. ودار نقاش حاد بشأن هذا الاقتراح الجذري بين الاتجاهات المتعددة. ويلفت النظر أن هربرت صامويل رفضه لاعتقاده أنه غير قابل للتطبيق، ولا يمكن نقل 285,000 عربي من الأراضي المخصصة للدولة اليهودية، والتي لا تضم أكثر من 225,000 يهودي. كما أكد استحالة الدفاع عن الحدود التي يقترحها المشروع. ولقي المشروع قبولاً واسعاً بين يهود الولايات المتحدة، كونه يطرح إقامة دولة يهودية مستقلة، وتتبناه بصورة رسمية الحكومة البريطانية. وفي أطر الوكالة اليهودية، كما في صفوف المستوطنين، كانت الآراء منقسمة. فالأغلبية بقيادة وايزمن ظاهراً، وبن – غوريون فعلاً، كانت مع استغلال الفرصة المتاحة لإقامة دولة يهودية، ولو على جزء من فلسطين، باعتبارها إنجازاً سياسياً، تفوق مزاياه عيوبه. وبرر هذان موقفهما بكون البديل أسوأ، وجادلا أنه مع تطور الحركة الوطنية العربية، لم يعد العمل الصهيوني ممكناً من دون دولة يهودية ذات سيادة. ولكنهما أكدا أن هذا القبول ليس شريعة للأجيال، بمعنى قبوله المرحلي فقط. وادعيا أن الوضع السياسي لملايين اليهود في «المنفى»، يتطلب إقامة دولة يهودية فوراً. أما المعارضون، مناحم أوسيشكن وبيرل كاتسنلسون ويتسحاق طبنكن، فقد رأوا في هكذا دولة في حدود مقلصة، أن المشروع

الصهيوني قد تقزّم ليصبح «غيتو» يهودياً جديداً، ونفوا أهمية قيام دولة يهودية في الحدود المقترحة وبالشروط المطروحة.(71)

ومن داخل المنظمة عارضت حركة «هشومير هتسعير» مشروع التقسيم، وطالبت بفتح فلسطين كلها أمام الاستيطان، من منطلق أن العرب سيقبلون به في إطار «دولة ثنائية القومية». واتفقت مع هذا الطرح حركة «بريت شالوم»، وأوساط قريبة منها في الخارج. ولم يتحمس نشطاء الوكالة اليهودية الموسعة في الولايات المتحدة للمشروع، كونه ليس بديلاً أفضل من الانتداب. ومن خارج المنظمة، عارضه التنقيحيون، ورأوا فيه مزيداً من التقليص للوطن القومي، بعد سلخ الأردن عنه. وجاء انعقاد المؤتمر الصهيوني العشرون (زوريخ، 1937) في ظل تقرير لجنة بيل وتجدد الثورة العربية. وقد انقسمت الآراء حول الموقف التكتي من المشروع، حيث لم يكن خلاف بشأن رفضه استراتيجياً. وأخيراً، تم التجسير على الخلافات، باتخاذ قرار مبهم بشأنه، يتيح للقيادة الصهيونية المناورة بما تمليه التطورات. وشجب المؤتمر تقرير لجنة بيل القائل إن سياسة الانتداب غير قابلة للتطبيق، وحمل مسؤولية تعثرها للحكومة البريطانية. وإذ قرر عدم رفض المشروع، فإنه لم يقبله أيضاً بصيغته المطروحة، ولا سيما لناحية المساحة المخصصة للدولة اليهودية، على أساس أنه يقلص حقوق اليهود في الفترة الانتقالية. ومع ذلك، كلف المؤتمر الوكالة اليهودية بأستكمال التفاوض مع الحكومة البريطانية، بهدف توسيع حدود الدولة اليهودية المقترحة. وتظاهرت القيادة الصهيونية بقبول المشروع مبدئياً، والاعتراض على تفصيلاته، لتحميل العرب مسؤولية إفشاله. وهذا ما طالب وايزمن به، وحصل عليه، على أن يعود إلى المؤتمر قبل اتخاذ القرار. وانتخب وايزمن رئيساً للمنظمة، وبن – غوريون رئيساً للجنة التنفيذية، كما عين ناحوم غولدمن ممثلاً للمنظمة لدى عصبة الأمم في جنيف.(72)

وشهدت سنة 1938 تعاظماً ملحوظاً للثورة، وصل ذروته في صيف تلك السنة، إذ سيطرت على مناطق واسعة من الريف، كما في بعض المدن. وشكلت الثورة أجهزة موازية لأجهزة الحكومة في مناطق نفوذها، راحت تمارس سلطتها على الناس. وبعد سيطرتها على الريف، بدأت تشن الهجمات على دوائر الحكومة وقواتها في معظم مدن فلسطين، واحتلت عدداً منها لفترات متفاوتة. في المقابل، اضطرت الحكومة إلى إخلاء بعضها، والاكتفاء ببسط سلطتها على أجزاء محدودة من تلك المدن، والاعتصام بعمارات البوليس التي عرفت باسم «عمارات تيغارت» على اسم الضابط الذي طرح فكرتها. واحتل

(71) الثورة العربية الكبرى، ص107–108.

(72) Hebraica, vol. 6, pp. 550-551.

الثوار مدينة الخليل في شباط/ فبراير 1938، ومرة ثانية في أيار/ مايو 1938، وجنين في آذار/ مارس، وبيسان في نيسان/ أبريل، وبئر السبع في أيلول/ سبتمبر، والقدس القديمة في 13–20 أيلول/ سبتمبر، وطبريا في تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت نابلس تحت سيطرة الثوار يتجولون فيها بأسلحتهم، كما وقعت معارك في شوارع حيفا ويافا وغيرهما. وإزاء هذه الأوضاع، وإذ انتهت، ولو مرحلياً، أزمة تشيكوسلوفاكيا (اتفاقية ميونيخ)، عادت الحكومة البريطانية لتفرض هيبتها على البلد. فاستدعت المندوب السامي، سير هارولد مكمايكل، الذي حل محل واكهوب (آذار/ مارس 1938)، إلى لندن للتشاور في الإجراءات الواجب اتخاذها (5 تشرين الأول/ أكتوبر 1938). وأفاد مكمايكل أن سياسة القبضة القوية لم تحقق الهدف منها، وأنه لا يمكن إخماد الثورة من دون تنازلات سياسية كبيرة للعرب. فقررت الحكومة العمل في اتجاهين في آن معاً: حرب شعواء على العصابات، والشروع في تحقيق مصالحة سياسية مع الزعماء العرب. وبينما عادت الحكومة البريطانية إلى التكتيك السياسي الذي اتبعته في صيف سنة 1936، فإنها عمدت إلى تعزيز قواتها العسكرية في فلسطين. وبذلك، بدأت مرحلة جديدة وحاسمة في الصراع، يقودها الجنرال روبرت هايننغ، الذي حل محل ويفل (9 نيسان/ أبريل 1938).(73)

في تشرين الأول/ أكتوبر 1938، وفي أثناء وجود المندوب السامي في لندن، اتخذ قرار تصفية الثورة الفلسطينية تحسباً لاندلاع الحرب مع ألمانيا، ونقلت فرقة عسكرية أخرى إلى فلسطين على عجل. ووصف بعض البريطانيين الخطة أنها «احتلال فلسطين عسكرياً من جديد، وإعادة الحكم البريطاني إليها». ولذلك وضعت البلاد كلها تحت الحكم العسكري، بينما راحت الحكومة تنشط اتصالاتها لإجراء مفاوضات مع العرب، الذين كانت تطمع في إبقائهم إلى جانبها في حال نشوب الحرب. وبدأ «الاحتلال الجديد»، واستمر إلى منتصف عام 1939. وبموازاة العمل العسكري، نشط التحرك السياسي. وكانت حكومة لندن (4 كانون الثاني/ يناير 1938) أعلنت نيتها إرسال لجنة فنية إلى فلسطين، «تكون مهمتها محصورة بالتأكد من الحقائق والنظر في تفاصيل إمكانات برنامج التقسيم». ووصلت لجنة وودهيد، على اسم رئيسها، إلى البلاد والثورة مستعرة فيها (27 نيسان/ أبريل 1938). وأمضت فيها ثلاثة أشهر، وغادرتها والثورة في أوجها (3 آب/ أغسطس 1938)، من دون أن يلتقيها عربي واحد. وفي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، أصدرت اللجنة تقريرها وتوصياتها. فرفضت مشروع لجنة بيل، وتقدمت بمشروع أقل قابلية للتنفيذ، خصوصاً أنه يقلّص المساحة المخصصة للدولة اليهودية، الأمر

(73) الثورة العربية الكبرى، ص 163–167.

الذي يجعله غير مقبول للمنظمة الصهيونية. وترافق نشر تقرير لجنة وودهيد مع صدور بيان حكومي بريطاني (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938)، يعلن تخليها عن مشروع التقسيم. وبررت الحكومة هذا الانعطاف بالموقف بما يلي: «بعد إنعام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم، أظهر التحقيق الإضافي أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح... عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي، ولذا فإن حكومة جلالته ستواصل القيام بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها. ولتحقيق التفاهم بين أطراف الصراع في فلسطين، الذي عادت لتعتبره الأساس الأكثر ثباتاً للحل، قررت الحكومة دعوة وفود من فلسطين والدول العربية والوكالة اليهودية إلى التداول بالمسألة الفلسطينية. وحذرت من أنها ستتخذ قرارها الخاص وتنفذه، إذا لم تسفر مباحثات لندن عن أي اتفاق.[74]

وفي الواقع، فإن هذا الانعطاف في السياسة البريطانية، جاء نتيجة تضافر عوامل متعددة، وضغوط مورست عليها في مرحلة كان يلوح في الأفق شبح حرب عالمية. فالثورة في فلسطين لا تزال مستمرة. وحتى في حال قمعها بالقوة، فلا ضمانة أن البلاد ستخلد إلى الهدوء، أخذاً في الاعتبار تجربة عشرين عاماً من الانتداب. ومن الأهمية بمكان، ما حركته الثورة من ردات فعل في الأقطار العربية والإسلامية التي كانت بريطانيا في أشد الحاجة إلى إرضائها إذا نشبت حرب عالمية جديدة. ولكن في المقابل، كانت الحركة الصهيونية وما تستطيع حشده من دعم للضغط على حكومة لندن، سواء في الداخل أو الخارج، وخصوصاً في أميركا. وهذا فضلاً عن الحملة الإعلامية التي تقوم بها على الصعيد العالمي، مستفيدة من السياسة النازية ضد اليهود. وإزاء مجمل هذه العوامل، وما تصطدم به الحلول المتداولة من عقبات، كان الحل الأفضل أمام الحكومة البريطانية تأجيل المسألة، وإبقاء الوضع على حاله، وتحاشي الإقدام على حلول جذرية، والاكتفاء بمعالجة الأوضاع الناشئة، وترك القضية تنضج على نار هادئة. وفي مفاوضات لندن، عاد الطرفان – العربي والصهيوني – إلى مطالبهما المتناقضة. وإزاء التباين في مواقف الجانبين، وعدم التقدم في المفاوضات، عقدت الحكومة البريطانية (23 شباط/ فبراير 1939) لقاء غير رسمي بين الممثلين العرب واليهود، أعلن فيه وزير المستعمرات ضرورة القيام بخطوتين: 1) إعلان انتهاء الانتداب وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، مرتبطة بحلف مع بريطانيا؛ 2) السعي لتطبيق هذا الاعلان فور حلول السلام في البلد. ويتطلب إنشاء الدولة فترة انتقالية، يكون للحكومة البريطانية خلالها ضلع في شؤون الدولة كلها. ولم يقبل الطرفان بهذه

(74) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1052.

الخطة، إلا أن الموقف الصهيوني كان أشد اعتراضاً عليها. وبينما أبدى الوفد العربي مرونة في التعامل مع الطرح البريطاني، فإن المنظمة الصهيونية رأت فيه تنكراً بريطانياً لوعد بلفور وصك الانتداب، وتخلياً عن المشروع الصهيوني الذي تدعمه الولايات المتحدة. وبناء عليه، أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض لعام 1939»، الأمر الذي آذن بمرحلة جديدة في العلاقات بين بريطانيا والحركة الصهيونية، إذ فرض قيوداً على الهجرة اليهودية وشراء الأراضي.[75]

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، بأبعادها الكونية، تراجعت أهمية القضية الفلسطينية، بأبعادها الاقليمية. وفي اصطفاف القوى في أثناء الحرب، كان الوطن العربي في معسكر الحلفاء بصورة عامة. وبعد الثورة الفلسطينية، ومؤتمر لندن والكتاب الأبيض (1939)، أصبح الصراع على فلسطين قضية عربية مرة أخرى. وفي الحرب، احتلت المنطقة العربية موقعاً مهماً في استراتيجية الحلفاء، ليس بسبب مشاركة العرب العسكرية في الحرب، كما كان الحال في الحرب العالمية الأولى، وإنما بسبب موقعها الاستراتيجي، وحيوية مواردها الطبيعية، وخصوصاً النفط. وإزاء التطورات بالمواجهة العسكرية، عادت بريطانيا لتمارس مناوراتها المعهودة من الحرب الأولى، بهدف كسب العرب إلى جانبها. وكانت أداتها هذه المرة الكتاب الأبيض الذي راحت تسوقه كخطوة على طريق الاستقلال، ولكن بعد انتهاء الحرب. وعلى العموم، لم يشكل العرب عبئاً على المجهود الحربي البريطاني، بل على العكس، كانوا ذخراً له. فالتداخلات العربية بعد مؤتمر لندن، وأعمال القمع التي مارستها السلطات العسكرية البريطانية في فلسطين لإنهاء الثورة، والإرهاق الذي اصاب الثورة والسكان، أدت جميعها إلى استكانة العرب في فلسطين خلال الحرب. وكان واضحاً أن تراجع حكومة بريطانيا عشية اندلاع الحرب الثانية، مع أن الثورة الفلسطينية كانت تضمحل بوتيرة متسارعة، جاء تحت تأثير التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني. وبينما كانت بريطانيا تعد لدخول الحرب مع ألمانيا، فقد طلبت من الدول العربية التدخل لإنهاء الثورة، استناداً إلى وعودها بإيفاء الشعب الفلسطيني حقه في وطنه. لقد قدرت بريطانيا أهمية وقوف العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب، وسعت لاسترضائهم، بعد أن جعلت القاهرة مركزاً لقيادة قواتها في الشرق الأوسط، وقد نجحت في سعيها. وكان طبيعياً أن تثور المنظمة الصهيونية على هذه السياسة. وغداة إعلان حكومة لندن بيانها الجديد، قامت تظاهرات يهودية في فلسطين، أعلن في إثرها بن – غوريون، الذي كان يشغل منصب رئيس الوكالة اليهودية، ما يلي:

(75) الثورة العربية الكبرى، ص 184–188.

«إن التظاهرات اليهودية التي وقعت أمس تشير إلى بداية المقاومة اليهودية للسياسة الكارثية التي تقترحها حكومة جلالته. واليهود لن يذعنوا لها بالإرهاب، حتى لو أريق دمهم. وفي إخضاعنا لها، فإن المسؤولية عما يمكن أن يجري في هذا البلد جراء فرض تلك السياسة بالقوة، تقع كاملاً على عاتق الحكومة». [76]

وعلى أرضية التحالف العربي مع بريطانيا في الحرب، وبعد أن فترت الثورة، وعمدت السلطات العسكرية في فلسطين إلى العمل بالأحكام العرفية وقوانين الطوارئ والقمع السياسي، استكان عرب فلسطين إلى الأمل الذي عقدوه على تنفيذ حكومة بريطانيا وعودها الواردة في الكتاب الأبيض (1939). وفي المقابل، فالمنظمة الصهيونية، التي انتهزت نشوب الحرب العالمية الأولى لاستصدار وعد بلفور، رأت في الحرب الثانية فرصة مواتية لتأسيس الكيان الصهيوني، والاعلان عن قيامه. وهذا الهدف هو الذي حكم تصرف المنظمة ونشاطها خلال الحرب، وبناء عليه، نقلت مركز نشاطها إلى الولايات المتحدة، وبالتالي ربطت مصير مشروعها الاستيطاني بدور أميركا في الحرب، وبموقفها الدولي بعد انتهائها، وباستراتيجية واشنطن إزاء المنطقة بعد الحرب، وفي ضوء نتائجها. أما إزاء بريطانيا، فقد انتهجت الوكالة خطاً سياسياً، عبر عنه دافيد بن – غوريون بالشعار: «مساعدة البريطانيين ضد هتلر وكأنه لا يوجد كتاب أبيض، ومقاومة الكتاب الأبيض وكأن لا حرب هناك». [77] لكن المنظمة الصهيونية، ولاعتبارات موازين القوى الدولية، وما توقعته من نتائج الحرب، ألقت عصا الترحال في الولايات المتحدة معتبرة إياها «البلد الأم» الجديد للمشروع الصهيوني. لقد حسمت القيادة الصهيونية النافذة (بن – غوريون) موقفها من الحاضنة البريطانية، ولكن الحرب العالمية الثانية حالت دون المباشرة العملية في الانتقال إلى المرحلة التالية من بناء مشروعها. لم يكن بالإمكان خلال الحرب الشروع بالغزو العلني للاقليم المستوطَن وإعلان السيادة عليه، فتأجل ذلك إلى ما بعدها، بالاستناد إلى الولايات المتحدة كبلد أم للكيان السياسي المنوي إنشاؤه. وكان ذلك بطبيعة الحال سبباً للتناقض مع بريطانيا، وبالتالي، للصراع معها. فبموازاة الانفصال عن الحاضنة البريطانية، الأمر الذي اتخذ طابعاً صراعياً، كانت عملية الاتصال مع أميركا كبلد أم على قدم وساق. ومع نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين (15 أيار/ مايو 1948)، جرى الاعلان عن قيام إسرائيل، كتعبير عن «استقلال» المستوطَن الصهيوني.

(76) John & Hadawi, vol. I, p. 326.

(77) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص241.

ثالثاً: الرعاية الأميركية

تميزت العلاقات الأميركية – الإسرائيلية إلى الآن (1998) بفرادة غريبة بين دولتين – إحداهما عظمى والأخرى صغرى – سواء لناحية وثوقها أو عمقها أو طول أمدها، وبالتالي رعاية الأولى للثانية، كما يعبر عنها حجم المساعدات المادية والمعنوية والدبلوماسية والعسكرية، التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل، قبل الاعلان عن قيامها وبعده. ويلفت النظر أن حروب إسرائيل المتعاقبة، كانت بشكل عام تعزز تلك العلاقة وتعمقها، الأمر الذي يحمل دلالة ذات مغزى لطبيعتها، ويشير إلى الدور الوظيفي الذي تقوم به إسرائيل في إطار الاستراتيجية الأميركية العامة إزاء الشرق الأوسط. فبعد العمل الضخم الذي قامت به واشنطن لتوصيل المشروع الصهيوني إلى الاستقلال السياسي في حرب 1948، ومن ثم الاعتراف الدولي بشرعيته (1949)، ضمنت الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا، حدود إسرائيل في «البيان الثلاثي» (25 أيار/ مايو 1950). وفيما ضغطت على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في «حرب السويس» (1956)، فإنها شجعتها على الاحتفاظ بتلك التي احتلتها في «حرب حزيران/ يونيو» (1967)، بذريعة استخدامها كورقة مساومة في مفاوضات التسوية. وتغاضت واشنطن عن الاستيطان الإسرائيلي في تلك المناطق، بل مولّته، مباشرة أو مداورة. ولما بدأت مفاوضات التسوية، اتضح أن واشنطن تساند مطلب إسرائيل لتعديل حدود 1967، بل إن الكونغرس الأميركي يعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ويعتزم نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إليها.

وفي إطار سياسة «الوصاية» على إسرائيل وتعهّد «استقلالها وأمنها وسلامة أراضيها»، تدخلت الولايات المتحدة في «حرب تشرين الأول/ أكتوبر» (1973)، من خلال جسر جوي ضخم، حمل الأسلحة لإسرائيل لمساعدتها في إحباط محاولة الدول العربية فرض تسوية لنتائج حرب 1967 بالشروط التي تريدها؛ ومن خلال استخدام القوة. وكانت النتيجة الغريبة أن خرجت واشنطن بعد حرب 1973 وسيطاً «للسلام» بين إسرائيل والدول العربية. وفي متابعتها لذلك الدور، طورت الولايات المتحدة علاقاتها من «التعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل، حتى بلغت مستويات متقدمة جداً، جعلت من هذه الأخيرة ركناً في «الأمن القومي» للأولى، على حد التعبير الرائج في الخطاب السياسي الأميركي الرسمي. وبموازاة الدعم العسكري في مختلف المجالات، بما فيها تصنيع الأسلحة وتطويرها، عبر اشكال متعددة من التعاون التقني والتمويلي والتسويقي، تضاعفت

المساعدات المالية الأميركية لتعزيز إمكانات القاعدة الاستيطانية الإسرائيلية في استيعاب المهاجرين وتوظيف طاقاتهم. وهذا بطبيعة الحال، يزيد قدرات إسرائيل الذاتية لإنتاج الفعل اللازم لها لأداء دورها الوظيفي في إطار الاستراتيجية الأميركية العامة إزاء الشرق الأوسط.

إن الاستيطان الصهيوني، بما يعنيه من تهجير اليهود من بلادهم الأصلية وتوطينهم في فلسطين بالشكل الذي يخدم أهداف المشروع الصهيوني، وتأمين مستلزمات ذلك، مسألة مكلفة مادياً، إضافة إلى أنها معقدة سياسياً، وتتطلب توفير الظروف الملائمة، سواء في بلد المنشأ أو في إقليم المستَقَر. وواضح أن الحركة الصهيونية العالمية لم تكن بقواها الذاتية قادرة على إنجاز هذه المهمة، لا لناحية التمويل، ولا لناحية الفعل السياسي على الصعيد الدولي، لتأمين الهجرة الجماعية من التجمعات اليهودية المبعثرة في العالم وتوجيهها إلى فلسطين لتستقر هناك. وعلى هذا الصعيد، لعبت الولايات المتحدة الدور المركزي، سواء بالتمويل، أو بالعمل السياسي، في تمهيد الطريق لذلك، منذ بداية الاستيطان وإلى الآن. وكذلك، فقد قامت الولايات المتحدة الأميركية، دعماً للمشروع الصهيوني في تهويد فلسطين، بجهد كبير لتغييب الشعب الفلسطيني وطمس هويته وتذويب شخصيته، وبالتالي، قطع صلته التاريخية بوطنه، مما يسهم في تأمين القاعدة الاستيطانية لذلك المشروع. وواضح أن ذلك الجهد لم يحقق أغراضه كاملة إلى الآن، كون الشعب الفلسطيني لا يزال يثبت حضوره المادي والسياسي والثقافي، وبإصرار عنيد.

فمنذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والولايات المتحدة تقدم الدعم للحركة الصهيونية، سواء في سعيها لتهجير يهود العالم، أو في تمكينها من استيعابهم، وليس على الصعيد الشعبي فحسب، وإنما على المستوى الرسمي أيضاً. ومعروف أن الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية إلى فلسطين، كانت في مراحلها الأولى شظية صغيرة من كتلة كبيرة، تنساق غرباً، وباتجاه الولايات المتحدة أصلاً. وفي عام 1888، أي بعد ست سنوات على إنشاء أول مستوطنة يهودية في فلسطين، زارها القس وليام بلاكستون، وعاد إلى بلاده، لينظم حملة في أرجاء أميركا تدعو حكومتها إلى التحرك على الصعيد الدولي، لتأمين هجرة يهود روسيا إلى فلسطين، وتقديم الدعم لهم. وبالفعل، تحرك الرئيس الأميركي، بنجامين هاريسون، وبعث وزير خارجيته بمذكرة احتجاج إلى حكومتي روسيا ورومانيا، يطالبهما فيها برفع القيود عن حرية اليهود فيهما بالهجرة. كما تحرك قناصل أميركا في استنبول والشرق الأوسط لحث

الحكومة العثمانية على السماح للمهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية للاستيطان في فلسطين. وبالإضافة إلى التعاطف مع الأهداف الصهيونية، لأسباب دينية وسواها، فإن الإدارة الأميركية في حينه، أرادت الحد من عدد اليهود القادمين إلى الولايات المتحدة، وتحويل وجهة أنظارهم إلى فلسطين. في المقابل، أثار هذا التحرك مخاوف لدى قطاعات واسعة من يهود الولايات المتحدة، الذين كان معظمهم من المهاجرين الجدد إليها، فسارعوا إلى الاعلان عن رفضهم تبني الفكرة الصهيونية، والتأكيد على هويتهم الدينية، دون القومية، ونفي أية علاقة لهم بمسألة العمل على إقامة دولة لليهود في فلسطين.[78]

وإزاء رفض الحكومة العثمانية السماح للمهاجرين اليهود بالاستيطان في فلسطين، وإصدارها التعليمات إلى متصرف القدس بالعمل على منع وصولهم إليها والإقامة فيها، سارعت قيادة العمل الصهيوني إلى الاتصال بالوزراء، عبر قناصل الدول الأجنبية في استنبول، ومنهم السفير الأميركي لدى «الباب العالي»، للعمل على رفع الحظر عن هجرة اليهود إلى فلسطين. وبوسائل شتى، ومنها الرشاوى، جرى الالتفاف على الحظر العثماني، وصار المهاجرون يصلون إلى فلسطين بصفتهم حجّاجاً، وهناك، وعبر تدخل القناصل الأجانب، ومنهم الأميركي، وباستغلال فساد الموظفين العثمانيين وقابليتهم للرشوة، استطاع عدد كبير من هؤلاء «الحجاج» وسواهم، ممن دخل البلد خلسة، البقاء فيها. وكان ليو والاس من أوائل الدبلوماسيين الأميركيين الذين توسطوا لدى الحكومة العثمانية لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة يهود روسيا ورومانيا وبلغاريا. كما تقدم بمقترحات إلى وزارة خارجية بلاده، تقضي أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، وليس الولايات المتحدة. أما أبرز سفراء أميركا إلى الباب العالي على هذا الصعيد فهو هنري مورغنثاو، اليهودي الأصل، الذي أدى خدمات كبيرة للاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى. فقد استغل موقعه هذا في استنبول، وموقف حكومته الحيادي في الحرب، ومن ثم عدم إعلانها الحرب على تركيا، لتشكيل ركيزة للعمل الصهيوني، وإقامة قناة رئيسية لإيصال الدعم المالي للمستوطنين في فلسطين. كما رعت سفارته شبكة التجسس الشهيرة، المعروفة باسم «نيلي»، والتي قادها أهرون أهرونسون وأخته. وكانت هذه الشبكة قد نشطت أثناء الحرب من محطة التجارب الزراعية التي أقامها في عتليت. ومن خلالها، وبصفته مهندساً زراعياً، استطاع التقرب من جمال باشا، قائد القوات التركية في سوريا، الذي اسند إليه مهمة مكافحة الجراد، الأمر الذي سمح له

(78) EZI, p. 1317.

بالتنقل الحرّ، وجمع المعلومات عن انتشار القوات التركية في الجبهة، ونقلها إلى الحلفاء.[79]

ومع أن الموقف العثماني الرسمي ظل منذ 1881 – 1917 يعارض الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل عام، إلا أن التدابير العملية التي اتخذتها الإدارات المحلية، وأحياناً بإيحاء من بعض الجهات في استنبول ذاتها، لم تثبت فعاليتها في إيقاف تلك الهجرة. أما بعد الحرب الأولى، ومن ثم تولي بريطانيا الانتداب على فلسطين، فقد أصبحت المسألة تتعلق بتجسيد مضمون وعد بلفور، الذي وافقت عليه الولايات المتحدة. وراحت هذه الأخيرة تطالب بفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، استناداً إلى صك الانتداب، الذي أقرته عصبة الأمم. وقد وفر هذا الصك النصوص والشروط الكفيلة بإطلاق يد الحركة الصهيونية والأجهزة التابعة لها في شتى المجالات التي من شأنها تعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين، وتسهيل دخول المهاجرين اليهود إليها. وقد استغلت تلك الحركة صك الانتداب في توظيف الضغط الأميركي على الحكومة البريطانية لتجسيد بنوده. ولأن المستوطنين اليهود كانوا قلة، إذ انطلقوا من نقطة الصفر تقريباً قبل سنين قليلة، فقد أصبحت المهمة المركزية للوكالة اليهودية تهجير المستوطنين واستيعابهم. وحيث اصطدم هذا النشاط الاستيطاني بالاجراءات الإدارية لحكومة الانتداب، وذلك لاعتبارات مختلفة، أهمها طاقة البلد على الاستيعاب دون إثارة المشاكل، استعانت الوكالة اليهودية بالإدارة الأميركية لتليين موقف بريطانيا (انظر أعلاه). واستفادت تلك الوكالة من الأوراق التي تملكها واشنطن للضغط على لندن، وأهمها الديون البريطانية لبيوت المال الأميركية، التي كان اليهود يملكون جزءاً كبيراً منها. ومنذ بداية الانتداب وحتى نهايته، ظلت الإدارات الأميركية المتعاقبة تلعب دور الوصي على بناء الاستيطان اليهودي، سواء عبر العلاقات الثنائية مع حكومة بريطانيا، أو من خلال عصبة الأمم والمؤتمرات الدولية.

ففي «مؤتمر السلام» الذي انعقد بعد الحرب العالمية الأولى (1919)، حقق الرئيس الأميركي ولسون للمنظمة الصهيونية ما كات تصبو إليه في تلك المرحلة: وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني؛ تضمين صك الانتداب ما يسهل على الاستيطان الصهيوني في تهويدها. ولم يجد ولسون حراجة في التناقض بين ما كان يدعو إليه في العلن حول «حق تقرير المصير للشعوب»، وبين ما يفعله هو والوفد الأميركي المرافق له في الكواليس. لقد جهد في العمل على فتح أبواب فلسطين أمام المستوطنين اليهود، وتأمين الشروط لتحويلها إلى «وطن قومي يهودي». ولم يتورع ولسون عن تغطية أهدافه الامبريالية

(79) EZI, p. 1317.

بالنصوص التوراتية حول «الحقوق التاريخية» لليهود في فلسطين. وفي عام 1920، وبعد تثبيت الانتداب البريطاني على فلسطين، وتعيين الصهيوني هربرت صاموئيل مندوباً سامياً فيها، أصدر قانوناً يقضي بتحديد عدد المهاجرين اليهود إليها بـ 16,500 سنوياً، على أن يعاد النظر فيه مستقبلاً، مع الأخذ بالاعتبار طاقة البلد على الاستيعاب. وما لبث أن علق العمل بهذا القانون (1921)، بسبب تصاعد أعمال الاحتجاج الفلسطينية على هذه الهجرة، ثم أعيد العمل به دون تحديد سقف للعدد. وفي هذه الأثناء، اتسع نطاق عمليات تهريب المهاجرين إلى فلسطين، خاصة من رومانيا والاتحاد السوفياتي. كما انتظمت عمليات تمويل الاستيطان عبر المؤسسات الصهيونية التي نشطت في جمع الأموال، خاصة على الساحة الأميركية. وبينما كانت حكومة الانتداب في فلسطين تحاول في سنيها الأولى تطمين سكانها الأصليين من الأخطار المترتبة على هجرة اليهود إليها، سارعت الإدارة الأميركية برئاسة هاردنغ لإعلان تأييد الولايات المتحدة للمطالب الصهيونية، وتبنيها وعد بلفور وصك الانتداب (1922).[80]

لقد كان طبيعياً في ظل الأوضاع التي تشكلت بعد الانتداب (انظر أعلاه)، ونمط العلاقات التي راحت الحركة الصهيونية العالمية تنسجها مع المؤسسة المالية والسياسية في الولايات المتحدة، وذلك من مركزها في لندن بكل ما يترتب عليه، أن تعمد إلى ابتزاز الجانبين من أجل أهدافها في فلسطين، وأن تلعب دور السمسار بينهما. فازدياد النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وسعيه الحثيث لتولي زمام الأمور فيها، وتسييرها بالشكل الذي يعجل في إنضاجها لصالح «الوطن القومي اليهودي»، وبالتالي، ردود الفعل الفلسطينية والعربية على ذلك، كان لا بد أن تحرج سلطات الانتداب، وحتى على قاعدة صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم. وحالة التوتر التي خلقها الاستفزاز الصهيوني، سواء فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، أو بشراء الأراضي الأميرية من الحكومة والاقطاعيين الغائبين، وطرد الفلاحين منها، كان لا بد لها أن تسفر عن اضطرابات واشتباكات بين الشعب الفلسطيني والمستوطنين. وبعد أحداث عام 1929، وتشكيل «لجنة شو» للتحقيق في أسبابها، وقرار حكومة لندن برئاسة رامزي مكدونالد إصدار «كتاب أبيض» يحدّ من الهجرة اليهودية، ومن تجاوزات النشاط الصهيوني، ثارت على تلك الحكومة عاصفة في لندن، انتهت إلى التهديد باتخاذ إجراءات اقتصادية ضدها من قبل الإدارة الأميركية، الأمر الذي اضطرها إلى التراجع المهين (انظر أعلاه). ومعلوم أن بريطانيا اقترضت مبالغ طائلة من الولايات المتحدة أثناء الحرب

(80) John & Hadawi, vol. I, p. 185.

وبعدها، وكانت تسعى بواسطة الحركة الصهيونية لتخفيف شروط الدفع والفوائد عليها. ورداً على إصدار الكتاب الأبيض (1930)، هددت المنظمات الصهيونية بالدعوة إلى مقاطعة البضائع البريطانية.[81]

عندما شبت «ثورة البراق» (15 آب/ أغسطس 1929)، كان حزب العمال البريطاني قد استلم السلطة في لندن، وشكل حكومة برئاسة رامزي مكدونالد، الذي عهد إلى سدني وب (اللورد باسفيلد) بوزارة المستعمرات. ولم تمض فترة قصيرة حتى انهارت سوق الأوراق المالية في نيويورك، وبدأت فترة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة. واقترحت عصبة الأمم تشكيل لجنة تحقيق في الأسباب التي أدت إلى الأحداث الدموية في القدس، ومن ثم انتشارها في مختلف نواحي البلد، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الهيئة المعنية بشؤون الانتداب في عصبة الأمم. وجاء تقرير لجنة شو مناقضاً للتطلعات الصهيونية، وداعياً لتوضيح السياسة البريطانية إزاء فلسطين، وتحديداً ما يتعلق بحقوق أهالي البلد الأصليين. وأكد التقرير على ضرورة إعادة النظر في سقف الهجرة اليهودية إليها، وكذلك في الإجراءات المتبعة في هذا السبيل. وقد أثار هذا التقرير غضب المنظمة الصهيونية، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث أعلنت «اللجنة اليهودية الأميركية» أن حكومة بريطانيا قد ارتدت على وعد بلفور، وجندت كل قواها ودعم أعوانها لتفعيل ضغط اقتصادي على بريطانيا، بما في ذلك مقاطعة بضائعها، والتضييق عليها في تسديد ديونها لبيوت المال الأميركية. وإزاء الضغط السياسي والإعلامي من الداخل والخارج، تراجعت حكومة مكدونالد عن الكتاب الأبيض لعام 1930، وأرسلت إلى المنظمة الصهيونية رسالة تؤكد تمسكها بالموقف البريطاني التقليدي من وعد بلفور، عرفت عربياً باسم «الكتاب الأسود» (1931)، حيث خضعت الحكومة البريطانية للضغوط الصهيونية والدولية، وخاصة الأميركية.[82]

ومع ذلك، فإن نجاح الحركة الصهيونية على الصعيد الدولي، لم يقابله في العشرينات نمو مماثل على صعيد الاستيطان، سواء لأسباب ذاتية أو موضوعية، أهمها المقاومة العربية. ومعلوم أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي تعاظمت في بداية العشرينات، وواكبها تنامي بناء المستوطنات والمؤسسات الصهيونية، راحت تتضاءل في النصف الثاني من ذلك العقد، بل تزايدت موجة نزوح المستوطنين عودة إلى بلادهم الأصلية، أو إلى الولايات المتحدة. وواكب ذلك تراجع في عمليات الاستيطان، وضائقة مالية في العمل الصهيوني، على الرغم من السياسة التي اتبعتها الوكالة اليهودية في

(81) Ibid, pp. 231-233.

(82) حول هذه التطورات، انظر: John & Hadawi, vol. I, pp. 217-235.

مقاطعة العمل والمنتوجات العربية، تحت شعار «العمل العبري والسوق اليهودية». وكما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى، هكذا في بداية الثلاثينات، أنقذت التبرعات المالية الأميركية إلى الحركة الصهيونية الاستيطان في فلسطين. وحتى في أوج الركود الاقتصادي الذي اجتاح الولايات المتحدة وأوروبا، حيث بلغت الأزمة درجة من الحدة، أدت إلى تفشي البطالة وانتشار الفقر والجوع بين قطاعات واسعة من الطبقات العاملة والفقيرة، ظلت المنظمة الصهيونية الأميركية قادرة على جمع التبرعات المالية السخية لصالح الاستيطان في فلسطين. ففي عام 1931 مثلاً، حيث كانت ظاهرة طوابير المعوزين الطويلة تظهر في الشوارع الرئيسية لمدينة نيويورك للحصول على بعض الطعام، جمعت المنظمة الصهيونية الأميركية مبلغ 2,5 مليون دولار في يوم واحد، تبرعاً لعمليات البناء الاستيطاني في فلسطين.[83]

وقد أدت التطورات اللاحقة لحكومة مكدونالد عن الكتاب الأبيض لعام 1930 إلى تصعيد التوتر في البلد، وصولاً إلى الثورة (1936 – 1939)، وما ترتب عليها من نتائج (انظر أعلاه). وكان طبيعياً أن يرفض الفلسطينيون توصيات لجنة بيل؛ أما المنظمة الصهيونية، فقد تعاملت معها بشكل مخادع، وعلى قاعدة «خذ وطالب». وإذ تعمدت استخدام تلك التوصيات لتثبيت مبدأ «الدولة اليهودية»، إلا أنها عملت على عرقلة تنفيذها، مستعينة في ذلك بدعم الولايات المتحدة الرسمي وسواه. وقبل إصدار التوصيات، قامت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بزيارة لفلسطين، طلبت إدارة روزفلت على إثرها «توضيحاً للموقف البريطاني الرسمي فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في التقرير». وأعقب ذلك تبادل للرسائل، أوضحت فيه واشنطن أن مثل هذه المقترحات «تعنيها مباشرة»، كما مارست من خلاله ضغطاً على الحكومة البريطانية لمراعاة المصالح الصهيونية. وبينما عملت الوكالة اليهودية على الإيحاء بقبولها مبدأ التقسيم، على أساس أنه يثبت فكرة «الدولة اليهودية»، فإنها نشطت في إفشال المشروع انطلاقاً من أن خطة التقسيم تلحق ضرراً بتطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين. وتذرعت في ذلك بصغر المساحة المخصصة للدولة اليهودية، وأنها لا تضم البحر الميت، حيث تدير «شركة البوتاس» مشروعاً لاستثمار الثروة المعدنية فيه. وفي 3 حزيران/ يونيو 1937، أصدر الرئيس روزفلت بياناً يؤكد فيه دعمه للمطالب الصهيونية، ويطري على النشاط الذي تمارسه المنظمة الصهيونية في فلسطين، ثم أتبعه برسالة إلى تلك المنظمة، يعرب فيها عن معارضته لمشروع التقسيم الذي وضعته «اللجنة الملكية». في المقابل، أدى تمسك الحكومة

(83) Ibid, p. 238.

البريطانية بتوصيات اللجنة إلى اندلاع الثورة مجدداً، وانتشارها في جميع أنحاء فلسطين. وعشية اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939)، قررت حكومة لندن قمع الثورة، من جهة، وإصدار الكتاب الأبيض لعام 1939، من جهة أخرى، وذلك لاسترضاء العرب، وكسب «صداقتهم» في الحرب العالمية الثانية (انظر أعلاه).[84]

إزاء هذا التحول في السياسة البريطانية، عمدت الوكالة اليهودية إلى الانتقال من مرحلة تجسيد وعد بلفور وتهيئة الأوضاع لإقامة «الوطن القومي اليهودي»، إلى المطالبة بإعلان الدولة اليهودية، حتى وإن كانت الأوضاع لم تتهيأ بعد. ورأت الحركة الصهيونية الفرصة تلوح في الأفق من خلال الحرب العالمية الثانية، معتمدة هذه المرة على الولايات المتحدة. وكانت هذه الأخيرة قد تخلصت من سنوات الركود، وتقدمت خطوة كبيرة في سياسة «الباب المفتوح» على قاعدة «الصفقة الجديدة»، التي عرفت باسم «مبدأ روزفلت». وأرسل روزفلت مندوباً له إلى الشرق الأوسط، الجنرال باتريك هيرلي، الذي عاد إليه بتقرير يقول إن المنظمة الصهيونية تريد دولة مستقلة في فلسطين، وتهجير سكانها إلى العراق، وضمان موقع مسيطر على اقتصاد الشرق الأوسط ومشاريع التنمية فيه. وفي الحرب، وعندما تفاقم خطر النازية على يهود أوروبا الوسطى، بعد أن حددتها السياسة الألمانية «منطقة خالية من اليهود»، وطرحت مسألة تهجيرهم واستيعابهم في أوروبا الغربية وأستراليا والأميركيتين، بما ينسجم مع رغبة هذه الدول، تراجعت الولايات المتحدة عن دعم المشروع بناء على طلب المنظمة الصهيونية. فقد أصرت هذه على أن تكون وجهة هجرتهم إلى فلسطين، لتثبيت أركان الاستيطان فيها وتهيئة الأوضاع لإعلان الدولة اليهودية. وعندما تفهمت إدارة روزفلت المناورة البريطانية لضمان عدم انحياز العرب إلى ألمانيا في الحرب، انهالت عليها الاحتجاجات الصهيونية، بعد البيان الأنكلو – أميركي، الذي رمى إلى تطمين العرب من الحفاظ على حقوقهم في فلسطين.[85] وفي نفس الوقت، كان بعض أذرعة المنظمة الصهيونية يتعامل مع الاستخبارات الألمانية من أجل تهجير اليهود إلى فلسطين، الأمر الذي تولاه أدولف آيخمان في مراحله الأولى (1941).[86] وفي الواقع، فإن المنظمة الصهيونية، وخصوصاً بعض أجنحتها اليمينية المتطرفة، أحبطت توطين يهود أوروبا الوسطى في الغرب، كما ساهمت في إنزال الكوارث ببعض الجاليات اليهودية الأوروبية، وحمّلت حكومات الغرب المسؤولية الأخلاقية عنها.

(84) Ibid, pp. 272-273.
(85) Lilienthal, Alfred M., The Zionist Connection, New York, 1978, pp. 35-38.
(86) John & Hadawi, vol. I, p. 332.

وكما فعلت في الحرب العالمية الأولى، كان هم بريطانيا في الثانية أن تجرّ الولايات المتحدة إليها، ورأت في المنظمة الصهيونية أداة لبلوغ مبتغاها. ومرة أخرى، كان شرط المنظمة لتكرار دورها الحصول على تعهد بإقامة الدولة اليهودية بعد الحرب. وأبدت بريطانيا استعدادها لذلك، وبالتالي التخلي عن الكتاب الأبيض (1939)، بعد تولي تشرشل رئاسة الحكومة خلفاً لتشمبرلين (1940). وطرح تشرشل سحب الكتاب، لكنه اصطدم بمعارضة حكومته الائتلافية، وتراجع لاعتبارات تكتيكية، كما امتنع من الافصاح عن نواياه لأسباب تتعلق بما قد يسببه ذلك من ردات فعل عربية. ولذلك، عاد تشرشل إلى الخديعة المزدوجة التي مارسها لويد جورج في الحرب الأولى، وتعهد لوايزمن أنه «بعد الحرب، ستقوم في فلسطين دولة تضم ثلاثة إلى أربعة ملايين يهودي». وحمل وايزمن هذا التعهد، وغادر إلى الولايات المتحدة لتأليب المنظمة الصهيونية وأنصارها بالدعوة إلى دخول أميركا الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان على جدول أعماله تشكيل فيلق يهودي للمشاركة في الحرب، وليكون القوة العسكرية التي تستند إليها المنظمة لدى إعلان الدولة اليهودية. ومع تصاعد العمليات العسكرية أصبحت بريطانيا أكثر فأكثر اعتماداً على الولايات المتحدة للتزود بالأغذية والأعتدة، الأمر الذي دفع ألمانيا إلى تنشيط أسطولها من الغواصات في المحيط الأطلسي، التي ألحقت بالبحرية البريطانية وسفنها التجارية خسائر فادحة. وباستمرار هذه الحالة، أصبح صمود بريطانيا أمام ألمانيا متعلقاً بالتدخل الأميركي في الحرب، وأصبحت الإدارة الأميركية تتحرق لإعلان الحرب على ألمانيا، وتنتظر الذريعة. وقد جاءت هذه في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1941، عندما هاجمت القوات البحرية والجوية اليابانية ميناء بيرل هاربر الأميركي في المحيط الهادي، فدخلت الولايات المتحدة الحرب، الأمر الذي غيّر موازين القوى جذرياً لصالح الحلفاء.[87]

ولما تأكدت المنظمة الصهيونية من دخول أميركا الحرب، عمدت إلى نقل مركز نشاطها إليها، انطلاقاً من الأهمية التي تعلقها على الحرب في تحقيق أهدافها، ومن تقديرها للموقع الذي ستحتله أميركا في العالم بعد الحرب، ومن معرفتها للنفوذ الذي تتمتع به المنظمة هناك. وفي أيار/ مايو 1942، عقدت المنظمة مؤتمراً موسعاً في مدينة نيويورك، حضرته وفود متعددة، أهمها من الولايات المتحدة وبريطانيا وفلسطين. وانتهى المؤتمر إلى تبني «برنامج بلتمور»، على اسم الفندق الذي عقد فيه المؤتمر. ودعا البرنامج إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين فوراً، وإلى رفض الكتاب الأبيض (1939)، الذي يهدد الهجرة اليهودية إليها، وإلى تشكيل قوة عسكرية بقيادة الوكالة اليهودية، التي تتولى بنفسها

(87) Ibid, pp. 329-342.

شؤون الهجرة إلى فلسطين، وبناء المستعمرات فيها. وتوالت المنظمات الصهيونية على تبني البرنامج الذي جاء متطابقاً مع الأهداف المعلنة للتيارات المتطرفة، وبالتالي توحدت الحركة الصهيونية على برنامج بلتمور، الذي أصبح أساس العمل خلال الحرب وبعدها. وأيدت الإدارة الأميركية المنظمة الصهيونية على أساس هذا البرنامج. ولأسباب داخلية، ولاعتبارات انتخابية، جاهرت بهذا التأييد، متجاهلة حساسية الوضع بالنسبة إلى علاقات بريطانيا مع العرب. وسارع مكتب الرئيس روزفلت إلى إصدار بيان يؤيد برنامج بلتمور على الرغم من أنه يتنافى مع البيان الأنكلو - أميركي، الذي صدر في آب/ أغسطس 1941، مؤكداً مبادئ ولسون بحق تقرير المصير للشعوب المقهورة. وترافق نقل مركز النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة، وتبني برنامج بلتمور، مع حملة إعلامية واسعة لمصلحة إقامة الدولة اليهودية، مستغلة الممارسات النازية إزاء يهود أوروبا الوسطى، ومستندة إلى النفوذ الصهيوني في وسائل الإعلام وبيوت المال في أميركا. وقد وفرت هذه الحملة الغطاء للسياسة الأميركية، التي تذرعت بدعم الكونغرس للصهيونية لأسباب انتخابية. وبرز على هذا الصعيد عضو مجلس الشيوخ من ولاية نيويورك، روبرت واغنر.(88)

إلا أنه على الرغم من تفاقم أزمة يهود أوروبا الوسطى، فإن إدارة روزفلت وبتنسيق وثيق مع المنظمة الصهيونية، ظلت ترفض منحهم تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، كما كانوا يرغبون. وعلى العكس، راحت تلك الإدارة تضغط على حكومة بريطانيا لفتح أبواب فلسطين أمامهم، بل وترتيب وسائل نقلهم وحمايتهم. وكانت بريطانيا تتحاشى ذلك لاعتبارات ردات الفعل العربية، وخصوصاً أن «حملة رومل» على شمال أفريقيا وصلت حدود مصر، وأصبحت تشكل خطراً على الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، كما تهدد مصادر النفط الحيوية للآلة العسكرية البريطانية. وفي رد لوزير خارجية بريطانيا، أنتوني ايدن، على رسالة لنظيره الأميركي كورديل هَل (آذار/ مارس 1943)، طلب فيها إيجاد حل سريع لمشكلة 60,000 - 70,000 يهودي بلغاري، قال: «إن مسألة اليهود في أوروبا صعبة للغاية، وإذا وافقنا على الحل المطروح ليهود بلغاريا، فسرعان ما سنواجه قضايا أخرى شبيهة، وسيستغل هتلر هذا التوجه من طرفنا. كما أننا بحاجة إلى السفن التي تنقل هؤلاء، وهي غير متوفرة لدينا». ولكن الإدارة الأميركية أصرت على رفض نقلهم، ولو موقتاً، إلى الولايات المتحدة، في السفن التي تعود إليها فارغة بعد إنزال حمولتها من الأغذية والأعتدة في أوروبا. والواضح أن الحركة

(88) Ibid, p. 343.

الصهيونية، ومعها الإدارة الأميركية، لم تكن معنية بإنقاذ يهود أوروبا، بقدر ما كان يهمها إنقاذ المشروع الصهيوني وتوظيف مأساة يهود أوروبا في هذا السبيل.(89)

وكان طبيعياً بعد مؤتمر بلتمور، وما نجم عنه من نقل مركز ثقل النشاط الصهيوني إلى الولايات المتحدة، بما يعنيه ذلك من توطيد للعلاقة بين المشروع الصهيوني والاحتكارات وبيوت المال الأميركية، وما لهذه من تأثير في واشنطن وصنع القرار فيها، ازدياد شقة الخلاف بين المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية. فقد وقعت هذه الأخيرة بين مطرقة النشاط الصهيوني، وخصوصاً عبر الإدارة الأميركية، وسندان الشعور العربي العام المعادي للأهداف الصهيونية، الذي راح يتغذى من افتضاح النوايا الأميركية، مذكراً بعملية الخداع التي مارسها الحلفاء على العرب في الحرب الأولى. وتحت وطأة الضغط الصهيوني، من جهة، وتنامي المعارضة العربية، من جهة أخرى، جرى الاتفاق بين تشرشل وروزفلت على تأجيل نشر وعود الأخير للملك ابن سعود، وعلى ضرورة إعادة النظر في القضايا المتعلقة بفلسطين شهرياً. وكان روزفلت (أيار/ مايو 1943) تعهد للملك السعودي بأن يعطي العرب واليهود الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم، قبل اتخاذ قرارات طويلة الأمد بشأن فلسطين. وبناء على طلب وزارة الحربية الأميركية، جرى التكتم على هذا الاتفاق بهدف عدم إلحاق الضرر بالمجهود الحربي للحلفاء.(90)

وكان لا بد للنشاط الصهيوني المكثف على الساحة الأميركية سنة 1943، من أن يترجم عملياً إلى مكاسب سياسية على الصعيد الرسمي. وفي مطلع سنة 1944، تقدم الكونغرس الأميركي بمشروع قرار يدعم برنامج بلتمور، عبر مجموعة من الشيوخ والنواب، سمّت نفسها «لجنة فلسطين الأميركية». وقد ضمت 67 من أعضاء مجلس الشيوخ المئة، و143 من مجلس النواب، الأمر الذي يشير إلى حجم التأييد للمشروع الصهيوني في المؤسسة التشريعية الأميركية، والذي لا يمكن للإدارة الأميركية تجاهله. وتمخّض النشاط الصهيوني عن التمهيد لقرار أميركي رسمي يعارض القيود التي تفرضها حكومة لندن على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. لكن تدخل البنتاغون بشخص الجنرال جورج مارشال، مدعماً بموقف وزيري الخارجية والحرب، أوقف إصدار القرار بحجة أنه يلحق الأذى «بالمجمع العسكري والتدريبي والتمويني الضخم الذي أقيم في الدول العربية كجزء من الخطة الحربية». ومع ذلك، أوحى الرئيس روزفلت إلى بعض زعماء المنظمة الصهيونية أنهم يستطيعون التحدث باسمه عن موافقته على برنامج بلتمور، والإفصاح أن الإدارة

(89) Ibid, pp. 350-351.

(90) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 244.

الأميركية لم توافق قط على الكتاب الأبيض (1939)، الذي يحدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. (91)

وقد واكب الضغط الصهيوني على حكومة لندن، عبر واشنطن، نشاط آخر إرهابي في فلسطين، وامتد إلى القاهرة، إذ اغتيل اللورد موين، المندوب السامي هناك. وكان موين يرفض المطالب الصهيونية، ويؤيد تشكيل الجامعة العربية، وينفي حق اليهود التاريخي في فلسطين، وبالتالي يعارض وعد بلفور. والأهم، أنه رفض التعاون مع آيخمان في مقايضة يهود أوروبا الوسطى بالبضائع المطلوبة لألمانيا في الغرب. وفي إثر اغتيال موين، أصدر تشرشل تحذيراً حاد اللهجة للمنظمة الصهيونية ولقيادة الاستيطان في فلسطين، أسفر عن تراجع بعض المنظمات الصهيونية عن نشاطها ضد سلطات الانتداب في فلسطين. لكنه لم يثن الإرغون – بقيادة الياهو لافكين ومناحم بيغن، عن الاستمرار في العمليات الإرهابية. وبينما كانت أصوات المعارضة للمشروع الصهيوني ترتفع في بريطانيا، رغم انحياز تشرشل له، فإن العكس كان صحيحاً في واشنطن. ففي عام الانتخابات 1944، كتب روزفلت إلى ممثل ولاية نيويورك في مجلس الشيوخ، روبرت واغنر، يقول: «إنني أعرف الجهد الشاق الذي بذله الشعب اليهودي خلال فترة طويلة لإقامة دولة يهودية ديمقراطية وحرة في فلسطين. وأنا على قناعة بأن الشعب الأميركي يدعم هذا الهدف، وإذا أُعيد انتخابي فإنني سأُساعد في تجسيده». (92)

في 8 أيار/ مايو 1945، وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها باستسلام ألمانيا من دون شروط، ولم يكن مرّ على هاري ترومان أكثر من شهر في البيت الأبيض، كرئيس للولايات المتحدة. ومن قاعدتها الأميركية التي تكرست أثناء الحرب، خاصة بعد مؤتمر بلتمور (1942)، وإزاء السياسة البريطانية المستندة إلى الكتاب الأبيض (1939)، وجراء «الكارثة» (الهلوكوست) التي حلت بيهود أوروبا الوسطى نتيجة للمارسات النازية ضدهم، تحركت المنظمة الصهيونية لاستغلال الفرصة بالعمل على تجسيد برنامج بلتمور. وفي 22 أيار/ مايو 1945، تقدمت الوكالة اليهودية بطلب إلى الحكومة البريطانية للموافقة على ذلك البرنامج، وإصدار بيان يتضمن ما يلي: 1) الاعلان الفوري عن تأسيس دولة يهودية في فلسطين «كاملة وغير منقوصة»؛ 2) إيلاء مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين للوكالة اليهودية؛ 3) الحصول على قرض دولي لتمويل هجرة المليون الأول من المهاجرين اليهود؛ 4) دفع تعويضات ألمانية إلى «الشعب اليهودي»، من أجل إعمار فلسطين،

(91) John & Hadawi, vol. I, pp. 358-359.
(92) Ibid, pp. 362-365.

ومصادرة جميع الأملاك الألمانية فيها لمصلحة الاستيطان الصهيوني؛ 5) توفير المرافق الدولية المجانية لخروج اليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين، وعبورهم في البلدان المعنية في الطريق إليها. وردت الحكومة البريطانية على الطلب بأن المسألة يجب أن تبحث في مؤتمر السلام بمشاركة الدول العظمى، الأمر الذي اعتبرته المنظمة الصهيونية دعوة إلى المشاركة في المؤتمر، أسوة بما حدث بعد الحرب الأولى. (93)

لقد عُرف ترومان بارتباطه الوثيق بالأوساط الصهيونية على الساحة الأميركية منذ بداية حياته السياسية. وفي مجلس الشيوخ كان حليفاً لعضويه، واغنر وتافت، اللذين تصدرا مجموعة الضغط الصهيوني في الكونغرس، وهما يمثلان ولاية نيويورك، حيث التأثير الصهيوني القوي. وفي أثناء توليه منصب نائب الرئيس، كان داعية متحمساً لدعم المطالب الصهيونية، داخل الإدارة الأميركية وخارجها. وفي فترة رئاسته، وبموازاة النشاط الصهيوني داخل الإدارة الأميركية، كان البيت الأبيض رأس الحربة لتجنيد الكونغرس في دعم الأهداف الصهيونية. وقد تمحورت تلك الأهداف في حينه حول فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود الواسعة، وتأمين تبني الولايات المتحدة للدولة اليهودية فيها، والحصول على اعتراف الدول الكبرى بها، عضواً في هيئة الأمم التي كانت في قيد الإنشاء. وطوال سنوات رئاسته، ظل ترومان يصارع من دون هوادة لتثبيت أركان تلك الدولة، كما في الولايات المتحدة، كذلك على الصعيد الدولي، وتقديم الدعم المادي لها لتعزيز وجودها في فلسطين.

وكان مؤتمر بوتسدام (17 تموز/ يوليو – 3 آب/ أغسطس 1945) مناسبة جيدة للمنظمة الصهيونية لممارسة الضغط على حكومة بريطانيا، عبر ترومان، لحملها على الاستجابة لمطالبها. وفي أثناء انعقاد المؤتمر هزم تشرشل في الانتخابات، فغادر بوتسدام، وحل محله رئيس حكومة جديد، أتلي، ومعه وزير خارجية جديد، بيفن، بديلاً من إيدن. وكان تشرشل، أثناء رئاسته للحكومة خلال الحرب، قد تخلى تماماً عن الكتاب الأبيض (1939). ولدى سفره للقاء تشرشل وستالين، تلقى ترومان عريضة موقعة من 37 حاكم ولاية أميركية، تدعوه إلى طرح مسألة تكثيف الاستيطان الصهيوني في فلسطين مع رؤساء الدول المشاركين في مؤتمر بوتسدام. غير أنه لم يتم الاتفاق بهذا الشأن بسبب موقف بيفن، الذي اصبح عقبة في وجه المطالب الصهيونية، بعد أن كان من أنصارها في السابق. وكان ترومان يعوّل على تعاطف تشرشل مع الصهيونية. وقد كتب له في أثناء المؤتمر مذكرة، جاء فيها: «إن معرفتي بتعاطفك العميق مع

(93) John & Hadawi,(op. cit.), vol. II, pp. 1-2.

الاستيطان الصهيوني في فلسطين، تشجعني على الإعراب عن الأمل بأن تجد حكومة بريطانيا من الممكن، ومن دون تأخير، رفع القيود التي يتضمنها الكتاب الأبيض بشأن هجرة اليهود إلى فلسطين». [94]

لكن تشرشل أخلى مكانه لأتلي، الذي أجاب على المذكرة بقوله: «إنكم لتفهمون بالتأكيد أني لا أستطيع أن أُدلي بأي بيان عن السياسة حتى يتوفر لنا الوقت للنظر في الموضوع. وأردت فقط أن أُحيطكم علماً بأننا سنولي مذكرتكم العناية والاعتبار المبكر». [95]وجاء ردّ أتلي بينما المعارضة العربية للمطالب الصهيونية تتصاعد. وحتى تشرشل أدلى بتصريحات مفادها أنه يجب ألا تتحمل بريطانيا وحدها المسؤولية عن النتائج الناجمة عن إنشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وكذلك ردّ بيفن أن المطالب الصهيونية تستلزم تجنيد نصف مليون جندي لفرضها بالقوة. [96]وكانت قضية فلسطين موضع بحث ووجهات نظر في لندن بعد انتهاء الحرب. وذلك في سياق ترتيبات ما بعد الحرب، وفي ضوء نتائجها، وبالتالي السياسة الاستعمارية بمجملها، الأمر الذي راحت أميركا تعد نفسها لاستغلاله لمصلحتها. ولدى عودته من بوتسدام، أصدر ترومان بياناً للصحافة، جاء فيه: «إن وجهة النظر الأميركية بشأن فلسطين هي أننا نريد إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إليها. بعد ذلك ستعالج بالطرق الدبلوماسية مع الانكليز والعرب. وليست لدي الرغبة في إرسال نصف مليون جندي أميركي للمحافظة على السلام في فلسطين». [97]

وعندما بدأت قوات الحلفاء تأهيل الأسرى وتوطينهم في أوروبا، أرسلت إدارة ترومان لجنة للتحقيق في أوضاع اليهود هناك. فعادت إلى واشنطن وقدمت تقريراً يؤكد رغبة يهود ألمانيا القوية في مغادرتها إلى فلسطين فوراً. وادّعى التقرير أن هناك نحو 100,000 يهودي في معسكرات الاعتقال الألمانية، يريدون التوجه إلى فلسطين. [98]وكتب ترومان إلى قائد القوات الأميركية في أوروبا، الجنرال آيزنهاور، بإيلاء المهجرين اليهود عنايته الخاصة، مؤكداً له أنه على اتصال مع حكومة بريطانيا لفتح أبواب فلسطين أمام هجرتهم واستيعابهم. [99]وفي الواقع، بدأت السلطات البريطانية منذ نهاية سنة 1945 تسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين، متجاهلة الكتاب الأبيض، تحت ضغط إدارة ترومان، الذي

(94) Ibid, p.9.

(95) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1067.

(96) John & Hadawi, vol. II, p.9.
(97) Lilienthal, The Zionist Connection, (op. cit.), p. 49.
(98) John & Hadawi, vol. II, p.7.
(99) Ibid, p.10.

تواصل بوتيرة متصاعدة. وعلى الرغم من نصائح وزارة الخارجية بالتروي، أوغل ترومان في تأييده للمطالب الصهيونية، والالحاح على حكومة لندن، وصولاً إلى حد التهديد الصريح. وجاء ذلك على لسان رئيس بلدية نيويورك، الذي خاطب حشداً صهيونياً، وموجهاً كلامه إلى السفير البريطاني، اللورد هاليفاكس، الذي راح يتبرم بالضغط الذي يتعرض له، فقال: «إذا كانت بريطانيا تريد أرصدة مالية، فالسبيل الأفضل إليها أن يبرّ المستدين بوعده». [100]وسرعان ما تحول التنديد إلى موجة تهديد لبريطانيا وسمعتها ومستقبلها الاقتصادي. وكانت بريطانيا قد خرجت لتوها من الحرب، منهكة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وجاء الضغط الأميركي ليدفعها إلى البحث عن مخرج لها من المأزق الفلسطيني، الذي أصبح يشكل إحراجاً لها.

وبينما ضغوط واشنطن تشتد على حكومة لندن، صعدت المنظمات الصهيونية عملياتها الإرهابية في فلسطين. وحاولت حكومة أتلي الصمود، حرصاً منها على حماية مصالحها في المنطقة، لكنها كانت قد ضعفت كثيراً جرّاء الحرب. وكان التعبير الأول عن رضوخها إلى التحالف الأميركي – الصهيوني، قبولها بتشكيل اللجنة الأنكلو – أميركية (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1945) لمعالجة المسائل المتعلقة بفلسطين، [101]الأمر الذي يعني دخول أميركا على هذا الخط شريكاً متساوياً مع بريطانيا، كخطوة أولى. وبينما راحت الأخيرة تقترب أكثر فأكثر من العرب لاستغلال رفضهم المشروع الصهيوني، أوغلت الأولى في تبنيها له، وجعلت منه قضية رئيسية لها. والسلوك الأميركي بمجمله بعد الحرب يشير بكل وضوح إلى تبني الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني، واعتماده قاعدة لنفوذها في المنطقة، وركيزة لمخططاتها المستقبلية تجاه الشرق الأوسط. وتعللت بالضغط الصهيوني على الساحة الأميركية لتغطي أهدافها الامبريالية، وبالآثار التي تركتها الحرب على الجاليات اليهودية في أوروبا. وتؤكد الدلائل أن الإدارة الأميركية عملت على عرقلة الحلول التي طرحت لإعادة تأهيل اليهود في مواطنهم، وأصرت على فتح أبواب فلسطين أمام هجرتهم، تطابقاً مع السياسة الصهيونية.

لكن الحملة الصهيونية، المدعومة أميركياً، اصطدمت بموقف حكومة العمال البريطانية، الذي تصدره وزير الخارجية، أرنست بيفن، والذي راحت وزارته تؤدي الدور الرئيسي في قضية فلسطين بدلاً من وزارة المستعمرات. وفي هذه الأثناء، اتضح التواطؤ الأميركي – الصهيوني لإنهاء الانتداب البريطاني، وتسليم فلسطين للاستيطان،

(100) Ibid, p.10.

(101) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1068 – 1069.

لجعله ركيزة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. فما أن باشرت حكومة أتلي مهماتها، حتى تقدمت الوكالة اليهودية منها بطلب لإصدار 100.000 تصريح هجرة إلى فلسطين، مع الإعلان الفوري أنها ستصبح دولة يهودية. وردت وزارة المستعمرات بضرورة استنفاد التصاريح الممنوحة أولاً، وعددها 2.000، ومن ثم ستسعى للحصول على موافقة العرب على معدل 1.500 تصريح شهرياً. لكن الوكالة اليهودية رفضت هذا الرد واعتبرته غير مقبول، وكذلك كان موقف الإدارة الأميركية. وإزاء تردد الحكومة العمالية في لندن بالاستجابة للمطالب الصهيونية – الأميركية، ازداد الضغط عليها، سواء في بريطانيا نفسها، إذ ارتفعت أصوات تنادي بالتخلي عن الانتداب، والتخلص من المسؤولية عن نتائجه، أو في الولايات المتحدة بصور متعددة: سياسية واقتصادية وإعلامية. ومرة أخرى، ترافقت هذه الحملة بموجة من تصعيد الأعمال الإرهابية الصهيونية، وتنشيط الهجرة غير الشرعية. وفي ضوء ذلك، لجأت الحكومة البريطانية إلى طرح فكرة تشكيل اللجنة الأنكلو – أميركية لتقصي الحقائق في فلسطين، وتقديم التوصيات لحل الإشكالات المتعلقة بهجرة يهود أوروبا إلى فلسطين؛ لقد ارتأت حكومة أتلي إشراك الولايات المتحدة في تحمل مسؤولية القرارات والإجراءات المتخذة بهذا الشأن. [102]

وجاء الإعلان عن تشكيل اللجنة الأنكلو – أميركية في بيان قدمه بيفن في مجلس العموم (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945) وعرض فيه سياسة حكومته في فلسطين. ويتضح من خطوة الحكومة هذه، وغيرها من التصريحات والإجراءات، أنها أرادت التوصل إلى تفاهم مع الإدارة الأميريكة والوكالة اليهودية، لإيجاد سبل للخروج من المأزق. وبعد بيانه في مجلس العموم، صرح بيفن في مؤتمر صحافي إلى مراسلين أميركيين أن سياسة حكومته تنطوي على ما يلي: 1) تصبح فلسطين دولة تحت وصاية الأمم المتحدة، وفي الوقت المناسب تكون لها حكومة ذاتية فلسطينية لا حكومة يهودية؛ 2) سوف تحافظ بريطانيا على الكوتا الشهرية للهجرة بمعدل 1,500، بعد استنفاد الكوتا المحددة في الكتاب الأبيض؛ 3) يجري التشاور مع العرب الآن بصدد الهجرة اليهودية؛ 4) التمييز بين الدولة اليهودية، التي لن تتعهد حكومته بإنشائها، و«الوطن القومي اليهودي»، الذي يجب تنفيذه؛ 5) ضرورة أن يمتنع اليهود من المبالغة في التأكيد على وضعهم العنصري. وناشد بيفن يهود العالم، خارج المنظمة الصهيونية، أن يساعدوا في إيجاد حل لمشكلة فلسطين. وأنذر بأن المسألة لا يمكن معالجتها إلا بالمداولة والتوفيق، وأن اللجوء إلى القوة سوف يقابل بالحزم. وكان بيفن قد رد على كلام لوايزمن فيه تحد للحكومة البريطانية

(102) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1068 –1070.

بقوله: «ما الذي تعنونه برفض شهادات الهجرة التي نص عليها الكتاب الأبيض؟ أتحاولون إرغامي على قبول رأيكم؟ إن أردتم قتالاً فليكن». [103]

وباشرت اللجنة الأنكلو – أميركية عملها في واشنطن (4 كانون الثاني/ يناير 1946)، فاستمعت إلى شهادات من أنصار الصهيونية والقضية العربية. ثم انتقلت إلى لندن، حيث كانت هيئة الأمم المتحدة تعقد اجتماعاتها، واستمعت إلى شهادات ممثلي الدول العربية والوكالة اليهودية وبعض الشخصيات المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك. ثم وصلت إلى القاهرة (28 شباط/ فبراير 1946)، حيث استمعت إلى الأمين العام للجامعة العربية وغيره من أعضائها. وفي الطريق من لندن إلى القاهرة، توزع أعضاء اللجنة على الدول الأوروبية للنظر في أحوال اليهود في ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان. ومن القاهرة انتقلت إلى فلسطين، حيث أمضت الفترة من 6 إلى 28 آذار/ مارس 1946 تستمع إلى شهادات العرب واليهود. ومن فلسطين، توزعت على العواصم العربية – دمشق وبيروت وبغداد والرياض وعمان. وفي جميع محطاتها، سمعت من الجانب العربي رفض المشروع الصهيوني، وعدم شرعيته، والتذمر من انحياز الغرب إليه ضد العرب. وفي المقابل، سمعت من الجانب الصهيوني المطالبة بإقامة «إسرائيل» فوراً، أخذاً في الاعتبار التعهد الدولي تجاه الصهيونية، والالتزام الأخلاقي العالمي تجاه مصير اليهود في أوروبا في اثناء الحرب العالمية الثانية. [104]

وقد جاء في توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية (20 نيسان/ أبريل 1946) ما يلي: 1) السماح حالاً لـ 100,000 يهودي بالهجرة إلى فلسطين؛ 2) أن لا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية؛ 3) يقام الحكم الذاتي فيها بضمانات دولية، ولا تكون الكلمة العليا للأكثرية العددية؛ 4) تبقى تحت الانتداب البريطاني إلى أن يتسنى وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة؛ 5) تلغى جميع القيود المفروضة على انتقال الأراضي. وأشارت اللجنة في تقريرها إلى رغبة العرب في الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية. كما اعترفت بأن الوكالة اليهودية هي حكومة داخل حكومة الانتداب وبأنها تملك قوة عسكرية يقدر عددها بـ 60,000 رجل. [105] وبذلك نسفت اللجنة الكتاب الأبيض (1939). والتقطت إدارة ترومان البند المتعلق بهجرة 100,000 يهودي إلى فلسطين، وأعلنت تأييدها القوي له، متجاهلة البنود والتوصيات الأخرى. وقد دعا ذلك رئيس حكومة بريطانيا إلى تذكير الرئيس الأميركي، في أثناء مناقشة الموضوع في مجلس العموم، أنه ينبغي أخذ التقرير

(103) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1069.
(104) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1070.
(105) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1071.

ككل متكامل، وإلا استوجب الأمر فرضه بالقوة، وعندها لا بد من توضيح مقدار استعداد الإدارة الأميركية لتحمل مسؤولية ذلك عسكرياً واقتصادياً. وردت المنظمات الصهيونية في أميركا على أقوال أتلي بالتأكيد: «إننا نرغب في طمأنة الشعب الأميركي أنه لا حاجة قط، ولو لجندي أميركي واحد، للمحافظة على الأمن في فلسطين. وإن طلب السيد أتلي إرسال جنود أميركيين، مثله مثل إصراره على نزع سلاح القوات العبرية، ليس إلا ذريعة للمماطلة... إن الامبريالي المجرّب قد نقل خطوط المناورة بعيداً جداً عن ساحة المعركة الحقيقية». [106]في المقابل، دان الكثيرون من موظفي حكومة الانتداب تقرير اللجنة الأنكلو - أميركية، واعتبروه صفقة تنازل بريطانية لمصلحة الولايات المتحدة والصهيونية.

لقد تبين للجنة الأنكلو - أميركية تعذر التقريب بين مواقف العرب واليهود سلماً، وبالتراضي؛ وخصوصاً نتيجة التطرف الصهيوني، فطرحت مسألة استعمال القوة العسكرية لفرض الحلول قسراً. لكن كلاً من بريطانيا وأميركا كانت تتحاشى تولي الأمر بنفسها، خشية انعكاس ذلك على مصالحها في البلاد العربية، من جهة، وإمكان أن يفتح ذلك الباب واسعاً أمام التدخل السوفياتي في المنطقة، من جهة أخرى. هذا في حين أصرت المنظمات الصهيونية على أن لا ضرورة لهاتين القوتين بالتدخل العسكري، مُلمحة إلى أن القوات العسكرية الصهيونية، بدعم من المتطوعين اليهود، قادرة على تولي المسألة بنفسها. وبهذا أوجدت المخرج للرئيس الأميركي، والإحراج لحكومة بريطانيا، التي كانت لا تزال الدولة المنتدبة. وبعد مغادرة اللجنة الأنكلو - أميركية فلسطين، كثفت المنظمات الصهيونية أعمالها الإرهابية ضد حكومة الانتداب، وكذلك ضد الأفراد والضباط، بما في ذلك محاولة اغتيال المندوب السامي. وردت القوات البريطانية بعنف على تلك الأعمال، وبدعم قوي من الفيلد مارشال مونتغومري، قائد عام القوات البريطانية في الشرق الأوسط. وقد تسبب ذلك بردات فعل غاضبة في الولايات المتحدة، الأمر الذي شجع تلك المنظمات على تصعيد إرهابها، وصولاً إلى نسف فندق الملك داود، مقر الإدارة البريطانية في القدس (22 تموز/ يوليو 1946). وفي النتيجة، شهدت سنة 1946 توتراً عالياً بين المنظمة الصهيونية، تدعمها الولايات المتحدة، وبين الحكومة البريطانية، بهدف دفع هذه الأخيرة لإنهاء الانتداب وتسليم فلسطين للاستيطان الصهيوني، الذي صار يعتبر نفسه مؤهلاً لإقامة كيانه السياسي فيها، وبقوة السلاح إذا لزم الأمر. [107]

(106) John & Hadawi, vol. II, p.65.
(107) Ibid, pp. 75-88.

ومن خلال اللجنة الأنكلو - أميركية، أصبحت واشنطن شريكاً كاملاً في تقرير مصير الانتداب في فلسطين، وبالتالي، الاستيطان الصهيوني فيها، على قدم المساواة مع الحكومة البريطانية. ومن موقعها هذا، راحت تناور بالتواطؤ مع الوكالة اليهودية لإنهاء الانتداب البريطاني، وتهيئة الأوضاع لتسليم فلسطين لذلك الاستيطان. وقد استخدمت إدارة ترومان مسألة «هجرة المئة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً»، أداة لنسف كل محاولات الحكومة البريطانية تدبر الأمور، وخصوصاً أنها كانت في خضم مفاوضات لعقد اتفاق مع الحكومة المصرية بشأن قناة السويس. وكان واضحاً أن واشنطن كانت تسعى لإحباط مساعي لندن في هذا السبيل. وعندما ضاق ذرع الحكومة البريطانية ببيانات الإدارة الأميركية، رد ارنست بيفن أن الإلحاح الأميركي ليس إلا وسيلة للتغطية على قوانين الهجرة الأميركية التي «لا تحبذ دخول اليهود إلى الولايات المتحدة». [108]وقد أثار ذلك سخط إدارة ترومان، واستدر عدداً من الردود الأميركية القاسية. وعلى أية حال، فإن الضغط الأميركي - الصهيوني، مترافقاً مع تصاعد العمليات الإرهابية ضد حكومة الانتداب، ومع الرفض العربي للمشاريع المطروحة، في مرحلة ما بعد الحرب، وبينما الحكومة البريطانية تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية داخلية، وسياسية خارجية، بشأن موقعها في التشكيلات الناجمة عن نتائج الحرب، قد دفعت جميعها تلك الحكومة إلى طرح قضية فلسطين على الأمم المتحدة. وهناك، انتهى الأمر، بفعل الموقف الأميركي، إلى قيام الكيان الصهيوني، والاعتراف بشرعية اغتصابه لفلسطين على الصعيد الدولي.

وتقدم المندوب البريطاني في هيئة الأمم (2 نيسان/ أبريل 1947) بطلب من الأمين العام لوضع قضية فلسطين على جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة. ثم بعد التداول، تقرر عقد جلسة خاصة للهيئة العامة لمناقشة الموضوع. وعقدت الجمعية العامة دورة استثنائية لمناقشة الوضع في فلسطين (28 نيسان/ أبريل 1947)، وقررت (7 أيار/ مايو 1947) تشكيل لجنة تحقيق دولية. وتشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (أنسكوب) من أحد عشر عضواً، بعد استبعاد الدول الخمس الكبرى عنها، بذريعة «الموضوعية»، وتداركاً للانحياز الذي تتسم به مواقف تلك الدول انطلاقاً من مصالحها. وقررت الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. أما اللجنة السياسية للجامعة العربية فرأت ضرورة استقبال لجنة التحقيق، لأن حكوماتها أعضاء في الأمم المتحدة، واتفقت على تقديم مذكرة موحدة باسم الحكومات العربية جميعاً. وأوكلت مهمة الإدلاء بالمذكرة أمام اللجنة لوزير خارجية لبنان. وورد في المذكرة الجماعية

(108) Ibid, p.69.

استنكار تشكيل لجان التحقيق المتكرر من دون جدوى، والتأكيد على عروبة فلسطين، وحقها في الاستقلال، والتحذير من مخاطر إقامة دولة يهودية في المنطقة، وأن الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية. وفي هذه الأثناء، صعدت العصابات الصهيونية عملياتها الإرهابية، وكان أهمها اقتحام سجن عكا، وإطلاق سراح المعتقلين اليهود منه.[109]

وأنهت اللجنة تقريرها وعرضته على الجمعية العامة (أيلول/ سبتمبر 1947). وقد اتفق أعضاؤها على التوصيات العامة التالية: 1) إنهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال؛ 2) تسبق الاستقلال فترة انتقالية بإشراف الأمم المتحدة؛ 3) يكون الحكم ديمقراطياً؛ 4) يتضمن الدستور المبادئ الأساسية للأمم المتحدة؛ 5) ضمان حرية العبادة؛ 6) المحافظة على الوحدة الاقتصادية للبلد؛ 7) احترام الأماكن المقدسة وحرية زيارتها؛ 8) صيانة تلك الأماكن؛ 9) وضع حل سريع لمشكلة 250,000 يهودي أوروبي؛ 10) وقف أعمال العنف. ولكن اللجنة لم تتفق حول صيغة تنفيذ توصياتها. وطرحت الأكثرية – 7 أعضاء من مجموع 11 – مشروعاً للتقسيم، يقوم على إجراءات متدرجة برعاية بريطانيا، وإشراف الأمم المتحدة، وتبقى القدس تحت الإشراف الدولي. أما مشروع الأقلية فيقوم على تطوير الانتداب إلى دولة اتحادية مستقلة خلال ثلاثة أعوام، وتكون عاصمتها القدس. وتشتمل على حكومتين مستقلتين ذاتياً. وفصّل المشروع الخطوات الإجرائية وطبيعة العلاقات بين الحكومتين. وقدم المشروعان إلى هيئة الأمم المتحدة بكامل أعضائها كلجنة خاصة. ورد مندوب الهيئة العربية على المشروعين، فرفضهما، معلناً التصميم على مقاومتهما بالقوة، ومؤكداً أن الحل الوحيد المقبول للعرب هو إقامة دولة ديمقراطية مستقلة، تشمل كل فلسطين. في المقابل، أعلن مندوب الوكالة اليهودية القبول المبدئي بمشروع الأكثرية، مع التحفظ على التفصيلات.[110]

واحتدم النقاش في أروقة الأمم المتحدة، كما دخلت التحركات السياسية في نشاط محموم، كانت الولايات المتحدة المحرك الرئيسي له. وتولت الإدارة الأميركية تخطيط المناورات الإجرائية وتجنيد الأصوات لدعم قرار التقسيم، بشتى الوسائل، من الإغراء والرشاوى إلى التهديد. وبعد أن أعلن المندوب الأميركي تأييد بلاده لقرار التقسيم، عقبه المندوب السوفياتي بشخص وزير الخارجية، أندريه غروميكو، الذي كان خطابه مفاجأة

(109) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص132–170. ولمزيد من التفاصيل عن الموقف العربي، راجع: شوفاني، الموجز، ص 503–510.

(110) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص 155–157.

دورة الأمم المتحدة تلك. وتوالى المتكلمون بين مؤيد للتقسيم، ومعارض له، وبرز الموقف البريطاني بحياده الظاهري. وفي التصويت على المشروعين سقط مشروع الأقلية (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، كما سقط اقتراح عربي بتحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وبعد مناورات إجرائية أميركية لتأجيل التصويت على مشروع الأغلبية ريثما يتم تجنيد الأصوات اللازمة لإقراره، جرى التصويت عليه (29تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، فنال موافقة 33 صوتاً ومعارضة 13 صوتاً، وامتناع 10، فنجح المشروع وأصبح قراراً دولياً. وفي هذه الأثناء اتفقت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي على دعوة بريطانيا إلى إنهاء الانتداب على فلسطين وسحب قواتها منها بحلول بداية أيار/ مايو 1948، على أن تقوم الدولتان – العربية واليهودية – قبل مطلع تموز/ يوليو 1948، وعلى أن تختار الجمعية العامة لجنة دولية، من الدول المؤيدة للتقسيم، تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن، لتتحقق من أن ميليشيا الدولتين تقوم بالمحافظة على القانون والنظام. وتوالت التصريحات البريطانية عن نية الانسحاب في 15 أيار/ مايو 1948.[111]

من المعروف أن تمرير «قرار التقسيم» (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947) في الأمم المتحدة قد تم بفعل الضغط الأميركي. وقبلت الوكالة اليهودية منه المبدأ القاضي بإقامة الدولة اليهودية، وتحفظت على ما تبقى، بينما رفضته الدول العربية، وكذلك «الهيئة العربية العليا» الفلسطينية. واندلع القتال إثر اتخاذ القرار، كما توقعت القيادة الصهيونية، التي كانت أعدت منظماتها الإرهابية لتجسيده، في غياب أي طرف دولي آخر يأخذ على عاتقه هذه المسؤولية، كما كان الحال في فترة الانتداب البريطاني. وكانت تلك القيادة واثقة من أن الولايات المتحدة، التي قادت التحرك في الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم، كانت عازمة على تنفيذه، وعلى تأمين الاعتراف الدولي بالكيان الصهيوني الذي سيقوم نتيجة لذلك. ولكن نتائج القتال في المراحل الأولى من حرب 1948، والتي اندلعت قبل نهاية الانتداب وانسحاب القوات البريطانية، لم تكن مطمئنة لواشنطن. وإزاء ازدياد الضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية لتزويد المنظمات الإرهابية بالسلاح والسماح للمتطوعين اليهود الأميركيين بالمشاركة في القتال، وصولاً إلى مطالبة واشنطن بالعمل على اتخاذ قرار في مجلس الأمن لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتقسيم بالقوة، حتى وإن استلزم ذلك تدخلاً أميركياً مباشراً في القتال، أعادت إدارة ترومان النظر في حساباتها السابقة. وبعد تقويم للوضع، طلبت واشنطن من القيادة الصهيونية التمهل قبل

(111) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1085.

الإعلان عن قيام إسرائيل، وذلك للافساح في المجال أمامها للبحث في أفضل السبل لتحقيق الأهداف الصهيونية. لقد أرادت الإدارة الأميركية، وخاصة وزارة الخارجية فيها، تحاشي البروز كطرف مباشر في الصراع، معاد للأمة العربية، بما يعرض المصالح الأميركية للخطر، وذلك في وقت لم يكن الاستيطان الصهيوني قادراً على تأمين تلك المصالح، ولا حتى مؤهلاً لحماية نفسه في تقدير واشنطن. ولكن القيادة الصهيونية لم تأخذ بطلب واشنطن (انظر أدناه).

على خلفية القتال الدائر في فلسطين قبل الانسحاب البريطاني منها، وتعذر الوصول إلى حل سلمي بين العرب واليهود، على قاعدة مشروع التقسيم، أعلنت الولايات المتحدة (19 آذار/ مارس 1948) تراجعها عن تأييد ذلك المشروع. وأعلن وورن أوستن، مندوبها في مجلس الأمن، أن المجلس لا يستطيع أن يفرض بالقوة مشروعاً لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية. ويعود تراجع واشنطن عن موقفها من مشروع التقسيم إلى عدة أسباب منها: 1) القلق على الاستيطان الصهيوني، جراء الوضع العسكري الصعب الذي وصل إليه في الأشهر الأولى من الحرب؛ 2) الحذر من تورط عسكري طويل الأمد في الشرق الأوسط؛ 3) خشية تغلغل الاتحاد السوفياتي في المنطقة، إذا أرسلت الأمم المتحدة قوات دولية لفرض التقسيم بالقوة. وقد أذهل هذا التراجع الأميركي الحركة الصهيونية، فاحتجت الوكالة اليهودية والمجلس القومي بشدة، ورفضا أي مشروع لنظام وصاية ولو لفترة قصيرة. ورد بن – غوريون على البيان الأميركي بقوله: «إن إقامة الدولة اليهودية لم تكن متوقفة عملياً على قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر – مع أنه كان لهذا القرار قيمة أدبية وسياسية كبيرة – وإنما على إمكان رجحان كفتنا في البلد بقوتنا نحن. وإذا توفرت الإرادة وتمكنا من تعبئة قوتنا بكامل قدرتنا فسوف تقوم الدولة حتى الآن أيضاً». (112)

ولاعتبارات استراتيجيتها إزاء المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على القيادة الصهيونية، لإقناعها بتأجيل الإعلان عن إقامة الدولة اليهودية لدى انتهاء الانتداب. وبلغت الأمور حد التهديد بوقف الدعم الأميركي للمشروع الصهيوني وإعادة النظر في نشاط «الجباية اليهودية الموحدة» على الساحة الأميركية. وفي المقابل، نشطت الأوساط الصهيونية في الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على الرئيس ترومان، الذي كان يعد لخوض معركة الانتخابات الرئاسية في ذلك العام (1948). وتراجعت إدارة ترومان أمام المنظمات الصهيونية لاعتبارات داخلية انتخابية، وأقيم

(112) حرب فلسطين، ص 201–202.

اتصال دائم بين وايزمن وترومان. وكان وايزمن مقتنعاً بوجوب عدم إضاعة الفرصة لإعلان إقامة الدولة اليهودية، على الرغم من كل شيء. وقبل يومين من انتهاء موعد الانتداب، أرسل وايزمن من مقره في نيويورك رسالة إلى البيت الأبيض، أعرب فيها عن أمله بأن تعترف الولايات المتحدة بسرعة بالدولة اليهودية الجديدة. وتلقى ممثل الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، الياهو ايبشتاين (إيلات) تلميحاً من البيت الأبيض، إلى أنه إذا طلب ممثلو إسرائيل، بصورة رسمية، اعتراف الولايات المتحدة بدولتهم الجديدة، فإن طلبهم سيرد عليه بالإيجاب. وعلى الرغم من التردد في بعض أوساط المنظمة الصهيونية، نتيجة للموقف الأميركي، فإن بن – غوريون قد حسم الأمر بإعلان قيام إسرائيل، مع انتهاء الانتداب البريطاني. (113)

في الواقع كادت حسابات الإدارة الأميركية أن تطيح بالرئيس ترومان كمرشح للحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية (انظر أدناه). وتحركت القوى الصهيونية من مركزها في ولاية نيويورك بحملة عليه، ودعت إلى استبداله بخصمه اللدود، الجنرال مكآرثر، في مناورة لحمل ترومان على إخضاع جميع الاعتبارات الأميركية في الشرق الأوسط لإملاءات المشروع الصهيوني. وخضع ترومان للضغط الذي مارسته عليه المنظمة الصهيونية وحلفاؤها من مراكز القوى الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة، فكبح جماح وزارة خارجيته. وفي 14 أيار/ مايو 1948، أخلت القوات البريطانية مراكزها في القدس، وسلمتها إلى الوكالة اليهودية. وفي مساء ذلك اليوم، تم الاعلان عن قيام إسرائيل، وجرى تشكيل الحكومة الموقتة، فأعلنت الإدارة الأميركية اعترافها بها، بعد عشر دقائق فقط من ذلك الاعلان. وبينما كان السيد فارس الخوري، مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة، يتحدث في الجلسة الخاصة لمناقشة قضية فلسطين، قاطعه رئيس الجلسة ليعطي حق الكلام للمندوب الأميركي الذي أعلن قائلاً: «لقد أُخبرت حكومتي أن دولة يهودية قد تم الإعلان عنها في فلسطين، وقد طلبت حكومتها الموقتة الاعتراف بها. إن الولايات المتحدة تعترف بالحكومة الموقتة على أنها سلطة الأمر الواقع في دولة إسرائيل الجديدة». (114)

من الوصاية إلى الرعاية فالشراكة

لقد دشن الإعلان عن قيام إسرائيل، وبالتالي، اعتراف الولايات المتحدة الفوري

(113) حرب فلسطين، ص 203–204.

(114) John & Hadawi, vol. II, p. 374.

بها، مرحلة جديدة في العلاقات الأميركية – الصهيونية. فالوصاية التي مارستها الإدارات الأميركية المتعاقبة على المشروع الصهيوني في فترة الانتداب البريطاني وقبله، ارتقت إلى رعاية شاملة لإسرائيل بعد استقلالها. وأصبحت الولايات المتحدة بالفعل «البلد الأم» الامبريالي بالنسبة إلى إسرائيل، وشريكاً كاملاً للاستيطان الصهيوني في انتقاله من الحاضنة البريطانية إلى الاستقلال، وفي جميع نواحي سيرورته كدولة، سواء لناحية استكمال بنائه الذاتي أو أداء دوره الوظيفي. وفي الواقع، فإنه بعد قيام إسرائيل، لا يمكن عزل أي جانب من نشاطها العام، داخلياً وخارجياً، عن الدور الأميركي فيه، مباشرة أو مداورة. وهذا ما يسمى عادة «العلاقة الخاصة والمتميزة» بين إسرائيل والولايات المتحدة. فخدمة لمصالحها الامبريالية، أسهمت الولايات المتحدة إسهاماً كبيراً في التمهيد لبناء الاستيطان اليهودي في فلسطين في العهد العثماني، كما في فترة الانتداب، عبر سعيها لاستصدار وعد بلفور، ومن ثم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، لضمان تجسيد ذلك الوعد حقيقة ملموسة. ولكن دورها في إقامة إسرائيل وتأمين الاعتراف الدولي بشرعية اغتصابها لفلسطين، كان تتويجاً لذلك المسار الطويل من السياسة الامبريالية الأميركية. ومنذ البداية، رأت تلك السياسة في الانتداب البريطاني مرحلة عابرة، توفر الظروف لبناء الاستيطان اليهودي فيها، وتمنحه الغطاء الدولي والحماية الأمنية. وحتى في تلك المرحلة، كانت الولايات المتحدة تتعامل مع ذلك الاستيطان على أساس أنها الوصي عليه جملة وتفصيلاً، من خلال المنظمة الصهيونية الأميركية القوية، وبيوت المال اليهودية والشركات الاحتكارية، وحتى المؤسسة الأميركية الحاكمة بفروعها المختلفة.

وفي المحصلة نجحت الاحتكارات الأميركية في تعاملها مع المشروع الصهيوني، حيث أخفقت قريناتها الأوروبية. لقد عملت الاحتكارات الأميركية من خلال «وكالتها المركزية» (الإدارة الأميركية). كما عمدت، خلافاً لرأي برانديس وأنصاره في مؤتمر لندن (1920)، إلى تمويل المؤسسات الاستيطانية بشكل مركزي، وعبر المنظمة الصهيونية التي ادعت تمثيل «الشعب اليهودي» كما أراد وايزمن. وبذلك، عززت قوة المنظمة الأم في مواجهة الفروع، كما دعمت المؤسسات التي أنشأتها المنظمة على أساس كونها ملكاً جماعياً لذلك الشعب. فظلت المنظمة ومؤسساتها العامة مرتبطة بتلك الاحتكارات مصيرياً، وبالدعم الذي يأتيها على شكل هبات وتبرعات. في المقابل، تصرفت الاحتكارات الأوروبية كشركات استثمارية خاصة، وسلكت نهجاً مماثلاً لنشاطها في مواقع أخرى من العالم، وبالتالي، دخلت في تنافس مع الشركات التي تملكها المنظمة. فالبارون روتشيلد مثلاً، حاول نقل تجربة مجموعته في الجزائر إلى فلسطين، حيث أرسل موظفيه

لشراء الأراضي، وزراعة كروم العنب، وإقامة معاصر النبيذ، تحت إشراف وإدارة مباشرين، الأمر الذي أدخله في تناقض مع المنظمة. وكذلك فعل البارون هيرش، الذي أسس شركة «بيكا» للاستعمار في فلسطين. أما المنظمة الصهيونية الأميركية، بارتباطاتها المتشعبة على الساحة الأميركية، فقد قدمت الهبات المالية للصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي، ولكيرن هيسود لبناء المستوطنات، وكذلك لتمويل مشاريع الهستدروت لاحتكار سوق العمل وإقامة المشاريع الصناعية. وكذلك لتفعيل «هداسا» للعناية الطبية، ودعم المؤسسات العلمية، ومراكز الأبحاث مثل الجامعة العبرية، وغيرها.

واعتبرت الحكومة الفدرالية الأميركية، وكذلك حكومات الولايات المتحدة، التبرعات المالية المقدمة للمنظمة الصهيونية ومؤسساتها «هبات خيرية»، تحسم من ضريبة الدخل المتوجبة على المتبرع، أي أنها تخرج من حساب الحكومة الفدرالية. وفي رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة، التقى وايزمن العديد من الأثرياء وأصحاب النفوذ اليهود، وجندهم إلى جانبه في مواجهة القاضي برانديس، وبالتالي، اعتماد المنظمة الصهيونية العالمية وكيلاً للاستيطان اليهودي في فلسطين، وصولاً إلى إقناعهم بالانضمام إلى «الوكالة اليهودية الموسعة» (1929). وكان من بين هؤلاء لويس مارشال، الذي ترأس الوفد اليهودي الأميركي إلى مؤتمر السلام (1919). وعندما لاحظ مارشال ضخامة المشاريع التي يطرحها وايزمن، وأشار إلى أنها تحتاج إلى نصف مليار دولار، رد وايزمن بقوله: «بل تحتاج إلى أكثر من ذلك، وهو موجود في جيوب يهود الولايات المتحدة، ومن واجبنا، أنت وأنا، أن نحصل على شيء منه».[115] وأقام وايزمن كذلك صلات وثيقة مع بيوت المال اليهودية – واربرغ وكون ليب في نيويورك، ومع «ملك الموز»، ساموئيل زيموراي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لشركة «الفواكه المتحدة»، التي كان لها نفوذ كبير في أميركا الوسطى والجنوبية، وضمن من الجميع تبرعات سخية للاستيطان الصهيوني. وهكذا، ونظراً للشكل الذي اتخذه هذا الاستيطان، الملكية الجماعية اليهودية، ولطبيعة علاقات الحركة الصهيونية على الصعيد الدولي، أخذ اعتماده على الاحتكارات الأوروبية يتضاءل، بينما تبعيته للرأسمال الأميركي، وخاصة اليهودي منه، تتزايد، وراحت الولايات المتحدة، بشكل عام، تلعب دور «البلد الأم» للقاعدة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين، بأهداف امبريالية بعيدة المدى، وغطاء إنساني شفاف.

فبعد صدور وعد بلفور وتولي بريطانيا الانتداب على فلسطين، بتفويض من عصبة

(115) John & Hadawi,(op. cit.), vol. I, P.198.

الأمم، التي تبنت صك الانتداب، تغلبت المنظمة الصهيونية العالمية على المعارضة اليهودية لها، وأصبحت تنطق باسم اليهود أينما كانوا، وراحت تقدم نفسها على الصعيد الدولي وكأنها تمثلهم جميعاً، وجرى التعامل معها على هذا الأساس في أوساط سياسية واسعة النطاق ومؤثرة. وبرزت المنظمة الصهيونية البريطانية على صغرها، بزعامة حاييم وايزمن، متحالفة مع «التيار الصهيوني العملي»، الذي راح بدوره يتولى قيادة الاستيطان الفعلي في فلسطين. وبنى وايزمن استراتيجية عمله على محور لندن – واشنطن. فاستغل موقعه على رأس المنظمة في لندن، ليوسع شبكة علاقاته على الساحة الأميركية. وفي المقابل، وظف رصيده الأميركي لتعزيز مكانته في بريطانيا، وجيّر كل ذلك لتقوية تأثيره على الاستيطان اليهودي في فلسطين. وكما في بريطانيا، كذلك في الولايات المتحدة، نجح وايزمن في التوصل إلى اتفاق بين الصهيونيين وغيرهم من اليهود المؤيدين للمشروع الصهيوني دون الالتزام بالهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وذلك في إطار «الوكالة اليهودية الموسعة» (1929). فضمن بذلك تمويل «الصندوق التأسيسي» (كيرن هيسود) و«الصندوق القومي اليهودي» (هكيرن هكييمت)، و«نقابة العمال اليهود» (الهستدروت) وغيرها من المؤسسات والوكالات العاملة على تهويد فلسطين في المجالات المختلفة.

وعلى صعيد تمويل المشروع الصهيوني، يبرز الدور المركزي للولايات المتحدة في دعم الاستيطان اليهودي باشكال متعددة من الهبات والقروض والمساعدات والاستثمار والسندات.. إلخ، ومنذ بداية ذلك الاستيطان وإلى اليوم (1998). والكلام يدور عن مبالغ طائلة (انظر أدناه)، بغض النظر عن التفاصيل التي تصعب الإحاطة بها، وعن الأرقام التي لا يمكن التحقق من دقتها، كون المنظمة الصهيونية، ومن بعدها إسرائيل، لا تكشفان عن حقيقتها. ومهما يكن، فإنه منذ قيام إسرائيل، تعهدتها الولايات المتحدة بالرعاية الفائقة، وأخذت على عاتقها جعل هذا الكيان الاستيطاني المزدرع ظاهرة قابلة للحياة، بما تقدمه لها من الدعم بأشكال مختلفة، بلغ عشرات مليارات الدولارات من: المساعدات والهبات والتبرعات، القروض طويلة الأمد بفوائد ضئيلة، الإمدادات العينية من فائض المحاصيل الزراعية، القروض من «الوكالة الدولية للتنمية»، ومن «بنك التصدير والاستيراد»، ومن «البنك الدولي للإنشاء والتعمير»، كذلك العائدات المالية من بيع السندات والودائع والاستثمارات.. إلخ. وهذا بالطبع إلى جانب استمرار المؤسسات الصهيونية العالمية والمحلية في عملها كالمعتاد، ولكن بنشاط أكبر ومردود أعلى. ولكن التوظيف الأميركي الأعلى كان في بناء الآلة العسكرية الإسرائيلية (انظر أعلاه)، فقد

تحملت الولايات المتحدة العبء الأساسي في تكلفة تلك الآلة وتسليحها وتزويدها. واللافت للنظر أن هذه «المساعدات العسكرية» زادت حجماً بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وتضاعفت في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وبعدها، وظلت في ازدياد مطرد بعد الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» (1981)، وإلى اليوم. وكان جزء كبير من هذه الأموال ينفق على تهجير المستوطنين واستيعابهم، وعلى إقامة البنية التحتية للمرافق والمواصلات وغيرها. كما كان الضغط الأميركي عاملاً أساسياً في حصول إسرائيل على التعويضات الألمانية. وهذا كله، إضافة إلى التوظيفات الرأسمالية الأميركية، العامة والخاصة، في اقتصاد إسرائيل، وفي المشاريع والصناعات المختلفة، وخاصة العسكرية منها، يجعل الولايات المتحدة بحق البلد الأم لإسرائيل. ويصعب على هذه الأخيرة الفكاك من التبعية لأميركا طالما ظلت تستهلك من الإمكانات المادية، سواء في بناء القاعدة الاستيطانية، أو أداء دورها الوظيفي العدواني في المنطقة، أكثر مما تنتج. وتجدر هنا الإشارة إلى أن إسرائيل حققت في السنوات الأخيرة إنجازات ملموسة على صعيد التنمية والانتاج العام (انظر أعلاه).

وفي الواقع، فإنه بعد الإعلان عن قيام إسرائيل، بما يعني انفصالها عن الحاضنة البريطانية، التي في كنفها جرى التأسيس لبناء الدولة اليهودية، وإعداد الاستيطان الصهيوني في فلسطين للانتقال إلى مرحلة «الاستقلال»، لا يمكن تصور اكتساب الكيان السياسي الناشئ قابلية الحياة بدون الرعاية الأميركية. فسواء على صعيد استكمال البناء الذاتي، أو الحصول على الشرعية الدولية لاغتصاب فلسطين، أو أداء الدور الوظيفي، ما كان لإسرائيل أن تصمد في اختبار الواقع لولا الدعم الأميركي على جميع هذه الصعد. والعلاقة التي نسجت بين المشروع الصهيوني، ومن ثم إسرائيل، وبين الولايات المتحدة، على مدى قرن من الزمن تقريباً، هي علاقة غير طبيعية بكل المعايير الدولية المعروفة. وقد تم بناؤها على مراحل، كانت الأحداث الكبيرة في المنطقة، وخاصة الحروب التي وقعت فيها، عالمية كانت أم إقليمية، محطات أساسية في صياغة هذه العلاقة وتطورها. وعلى مدى القرن، شهدت هذه العلاقة الخاصة والمتميزة بعض التقلبات الآنية، إلا أن مسارها العام كان تصاعدياً في محصلته. والحرب الباردة، وكذلك الاستقطاب الاقليمي، ساعدا على هذا التصاعد، وصولاً إلى ذروته في «التعاون الاستراتيجي» بينهما (1981). إلا أنه في ظل المتغيرات الدولية الهائلة في السنوات الأخيرة، وانخفاض حدة الاستقطاب الدولي والاقليمي، فإن هذه العلاقة مفتوحة على إمكانات واسعة، وقد تنطوي على تغيرات بعيدة المدى.

وعلى أرضية «الصلة التاريخية» للمشروع الصهيوني بالامبريالية الغربية، وبالتالي، ازدياد تبعيته بشكل مطرد للمركز، وذلك بسبب سعي قيادته لتحويله إلى ظاهرة قابلة للحياة بالاستناد إلى دوره الوظيفي في استراتيجية البلد الأم، فقد برزت في عقيدته الأمنية العليا ركيزة «العلاقة الخاصة والمتميزة» بالمركز. وبطبيعة الحال، شكلت حجر الزاوية فيما تسميه إسرائيل «الأمن القومي»، الذي لا يستتب إلا عندما تنجز دورها الوظيفي التاريخي. أما مدى استقرار ذلك الأمن مرحلياً، فيعتمد على مستوى نجاعة أدائها المرحلي، الأمر الذي يتناسب ومستوى نضوج أوضاعها الذاتية، وبالتالي، امتلاكها القدرة على الفعل وإنجاز المهام المتوقعة منها في نظر المركز. وانطلاقاً من هذه القاعدة، كانت حساسية إسرائيل عالية لأي خلل على صعيد العلاقة بالمركز، وانتابها الذعر من إمكانية أي تنافس معها على الموقع الذي تحتله هناك. وقد دأبت على تعزيز ذلك الموقع، وصولاً إلى الاعلان عن التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة (1981)، الذي جاء تعبيراً عن نضوج «العلاقة الخاصة» بين «الثكنة والمركز»، وبالتالي، توكيداً لها وتكريساً لأسسها.

وكان لاستمرار الصراع العربي ضد إسرائيل أثر بالغ في توطيد خصائصها الاستيطانية والعدوانية وتعميقها، لتصبح السمة الغالبة على سلوكها. فقد أدى إلى المزيد من عسكرتها، شكلاً ومضموناً، مما ترتب عليه زيادة مضطردة في تبعيتها للمركز، كونها تستهلك من الطاقة البشرية والمادية أكثر مما تنتج. وهذا الفارق بين الإنتاج الاجتماعي الذاتي وحجم الاستهلاك، يحول عملياً دون قدرة إسرائيل على فك الارتباط بالمركز، أو الاستغناء عن الهجرة إليها من الخارج، بما يترتب عليها من تبعات الاستيعاب. وإزاء استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي دون حسم، من جهة، وتشبث إسرائيل بالأهداف الصهيونية، من جهة أخرى، فقد ركزت قيادتها على تطوير الآلة العسكرية فيها، وتوسيع نطاق نشاطها، وبالتالي، الاعتماد على دورها العدواني في تكريس مبرر وجود «الثكنة الاستيطانية». وكان لا بد أن ينعكس ذلك في صياغة المؤسسات الإسرائيلية، التي لا تزال في قيد الإنشاء، لتأتي منسجمة مع الوظيفة المركزية لها، في واقع ذاتي لا يؤهلها للخروج عن هذه السكّة. وهكذا، برزت الآلة العسكرية بنموها وتطورها، فوق باقي المؤسسات الاستيطانية الأخرى في إسرائيل، مما أعطاها سمة الثكنة، وجعل تلك الآلة عمودها الفقري، وأصبح وجودها متوقفاً على دور تلك الآلة العدواني في إطار استراتيجية المركز الكونية. ولما لها من مهمة مزدوجة داخل رقعة الاستيطان وخارجها، فقد رعى الشريكان في المشروع الصهيوني تلك الآلة بعناية فائقة. ولأهميتها بالنسبة إلى

المركز، وهي لن تقوم بالشكل المطلوب إلا بدعم كبير منه، فقد أصبح تعهده إياها رافداً أساسياً لبناء المستوطَن بمجمله.

وبذلك، زادت هذه العلاقة الخاصة تبعية إسرائيل لأميركا. لكنها، بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية في خدمة الاستراتيجية الأميركية، ظلت علاقة مجزية للشريكين. لقد أثبتت تلك الآلة جدارتها في نظر واشنطن، فأغدقت عليها الدعم والتزويد بالأسلحة المتطورة. وفي المقابل، كان مردود نشاطها على إسرائيل كبيراً جداً، إذ وفر لها دعماً مادياً وسياسياً ضخماً. فكان طبيعياً أن تصارع إسرائيل للاحتفاظ بتلك العلاقة، وتعمل على تطويرها لترتقي إلى موقع متميز، وتدأب على صيانتها وإحباط أية محاولة للدخول في تنافس معها على هذه «العلاقة الخاصة». وبسبب تكريس هذه العلاقة، التي جعلت من إسرائيل ركناً هاماً في استراتيجية واشنطن الشرق أوسطية، فقد تغلغلت الأولى في الثانية، وأصبحت شريكاً في صنع القرار المتعلق بتلك الاستراتيجية. وعند الخلاف في وجهات النظر، تخوض القيادة الاسرائيلية معاركها مع الإدارة الأميركية من داخل المؤسسة الحاكمة في واشنطن، كجزء عضوي منها، وليس كجسم منفصل عنها؛ وبهذا خصوصية إسرائيل وما يميزها عن أترابها من الأدوات الأميركية الأخرى. وبقدر حاجة واشنطن لخدمات إسرائيل، هكذا حرصها على مدّها بوسائل الحياة، وخاصة تزويد آلتها العسكرية باحتياجاتها، لتبقى قادرة على الأداء الناجع. وعلى الرغم من بروز بعض التعارضات العابرة بين إسرائيل وواشنطن، لأسباب مختلفة في مسار العلاقة الطويلة بينهما، فإن هذا الركن من أمن إسرائيل الاستراتيجي هو الأكثر استقراراً من أركان أمنها الأخرى.

وقد ثبت في الواقع أن انسجام إسرائيل العام في الاستراتيجية الأميركية، لا يلغي هامش التناقضات الثانوية، أو الخلافات التكتيكية، بينهما. وهذه، على العموم، تنبع أساساً من تطلعات الشق اليهودي في المشروع المشترك، وأحياناً من التناقضات بين مراكز القوى في واشنطن، والتي تتفاوت درجة تطابق مصالحها مع سلوك إسرائيل، أو تيارات معينة داخلها، في مسائل محددة، لا تطال جوهر الوجود الإسرائيلي، الذي لا خلاف عليه. وعبر السنين، وسّعت إسرائيل هامش حرية حركتها في إطار الشراكة مع واشنطن. وهذا الهامش يزداد اتساعاً، أو ضيقاً، تبعاً لموازين القوى داخل المؤسسة الحاكمة في واشنطن، أو تبعاً لقدرة إسرائيل وحلفائها في اللحظة المعينة هناك، على انتهاز الظروف المواتية، أو عجزهم عن ذلك. ومهما يكن، فإسرائيل شديدة القلق على علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة، وكذلك منها. ويبرز ذلك من خلال

النشاط الذي يمارسه ما يسمى «اللوبي» اليهودي في واشنطن. فنظراً لحيوية هذه العلاقة بالنسبة إلى إسرائيل، يتفانى اللوبي اليهودي في الذود عنها، والحؤول دون دخول أي طرف آخر على خط التنافس مع إسرائيل على مثل هذه العلاقة. ومن هنا أيضاً العصبية التي تجتاح إسرائيل، وبالتالي، كثافة نشاط اللوبي اليهودي في واشنطن، جراء أية خطوة تقدم عليها الإدارة الأميركية، قد لا تكون متطابقة مع سياسة حكومة إسرائيل في اللحظة المعينة.

وفي الإطار العام لهذه العلاقة الخاصة والمتطورة، أصبحت الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في بناء إسرائيل كدولة حديثة. ومن موقعها هذا، كانت عاملاً أساسياً في توجيه نشاط إسرائيل الوظيفي، وتولت توفير الغطاء السياسي لذلك على الصعيد الدولي. وبداية، وكما فعلت بريطانيا، في إضفاء الشرعية الدولية على وعد بلفور، من خلال صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم، هكذا، سعت واشنطن إلى التغطية على رعايتها لإسرائيل، بإسنادها إلى قرارات الأمم المتحدة. وبعد أن لعبت الدور الرئيسي في تمرير قرار التقسيم في المنظمة الدولية (انظر أعلاه)، تقدمت نحو تجسيد ذلك القرار في الواقع، وإقامة إسرائيل، وتجنيد الاعتراف الدولي بها، داخل هيئة الأمم وخارجها. وما لبثت، بعد فترة قصيرة من التردد (آذار/ مارس 1948) جراء اندلاع القتال في فلسطين (انظر أعلاه)، أن عادت الولايات المتحدة، بعد الاعتراف بإسرائيل فور الاعلان عن قيامها، لتصب زخم ثقلها المادي والمعنوي في تثبيت أركان الكيان الصهيوني المستحدث. وإذ لم تشارك مباشرة في القتال إلى جانب إسرائيل، كما طلبت هذه الأخيرة فعلاً، فإنها سمحت بتجنيد «المتطوعين» من مواطنيها لهذا الغرض، كما ساعدت في توفير السلاح للهاغانا (انظر أعلاه). لكن دور واشنطن الأهم في هذا السياق، كان في إدارة الصراع داخل الأمم المتحدة، وبالشكل الذي يسهم في تقرير نتائج حرب 1948. لقد فرضت رأيها في مجلس الأمن لإصدار قراري الهدنة الأولى والثانية، الأمر الذي مكن إسرائيل من كسب الحرب، بكل ما ترتب على ذلك من نتائج (انظر أعلاه).

لقد كانت الولايات المتحدة وراء القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء حرب 1948، وبعدها. وهي التي أدت إلى اتفاقيات الهدنة (1949)، وإلى توقيع «بروتوكول لوزان» (12 أيار/ مايو 1949)، تمهيداً للاعتراف بإسرائيل عضواً في الأمم المتحدة (12 أيار/ مايو 1949). فبفعل واشنطن قرر مجلس الأمن (23 نيسان/ أبريل 1948) تشكيل «لجنة هدنة لفلسطين مؤلفة من ممثلين عن أعضاء مجلس الأمن

الذين لهم قناصل متفرغون في القدس». ثم استبدلته الجمعية العامة (14 أيار/ مايو 1948) بالقرار رقم 186، الذي بموجبه عيّن الكونت فولك برنادوت (السويدي) وسيطاً دولياً بين أطراف النزاع في فلسطين. واختار برنادوت الدكتور رالف بانش (الأميركي) مساعداً له في مهمة الوساطة. وبعد أن اغتالت عصابة «ليحي» الصهيونية الإرهابية برنادوت (17 أيلول/ سبتمبر 1948) في القدس، تولى بانش استكمال مهمته، فأنجز اتفاقيات الهدنة (1949). وكذلك اتخذت الجمعية العامة (11 كانون الأول/ ديسمبر 1948) قراراً بتشكيل «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في فلسطين»، التي شاركت فيها الولايات المتحدة إلى جانب فرنسا وتركيا. ومن خلال هذه اللجنة، ناورت الإدارة الأميركية لحمل الأطراف على توقيع بروتوكول لوزان، الأمر الذي استخدمته إسرائيل خديعة للانتساب إلى عضوية الأمم المتحدة، دون الالتزام بتطبيق مضمونه، سواء لناحية الرجوع إلى حدود التقسيم، أو لناحية السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين (انظر أدناه أيضاً). [116]

وكان تثبيت عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، رغم تملصها من تنفيذ بروتوكول لوزان، سابقة كررتها إسرائيل على مدى تاريخها في المنظمة الدولية، وبحصانة كاملة، من خلال الحماية الأميركية هناك. وكثيراً ما وقفت واشنطن، بما تتمتع به من حق النقض (الفيتو)، وحيدة إلى جانب إسرائيل، في مواجهة الغالبية العظمى من دول العالم، لمنع المنظمة الدولية من تطبيق شرعة الأمم المتحدة على إسرائيل. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بالعمل منفردة، أو مع بعض حلفائها، ضد قرارات الأمم المتحدة. فمبكراً (25 أيار/ مايو 1950) جمعت كلاً من بريطانيا وفرنسا معها في إصدار «البيان الثلاثي»، الذي لا يضمن وجود إسرائيل فحسب، بل يقرّ احتلالها للأراضي الواقعة خارج خطة التقسيم أيضاً، وبالتالي، يعترف بخطوط الهدنة لعام 1949 حدوداً ثابتة لإسرائيل. واستمرت الولايات المتحدة في سلوكها هذا على مدى الأعوام الخمسين من قيام إسرائيل. ولم تخرج عن هذه القاعدة إلا في حرب السويس (1956)، وليس ذلك إلا لأن إسرائيل خرجت على الإرادة الأميركية (انظر أعلاه). وبغض النظر عن الذرائع التلفيقية التي ظلت واشنطن تسوقها دفاعاً عن سلوك إسرائيل المستهتر بالشرائع الدولية، والذي كثيراً ما استجرّ إدانة دولية واسعة، فالواضح أن أميركا كانت شريكاً كاملاً لإسرائيل في نهجها هذا. وتعترف القيادة السياسية / العسكرية في إسرائيل، بأنها بعد تجربة حرب السويس، التزمت التنسيق المسبق مع واشنطن قبل الإقدام على أية خطوة من شأنها أن تثير ردة فعل

(116) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 143-147.

إقليمية أو دولية (انظر أعلاه). لكن الرعاية الأميركية لإسرائيل تجاوزت كثيراً حدود الحماية السياسية على الصعيد الدولي.

فلقد وعت الإدارات الأميركية عموماً أهمية المشروع الصهيوني في تجسيد أهدافها الإمبريالية في الشرق الأوسط كثكنة استيطانية (انظر أعلاه). كما أدركت أهمية القاعدة الآمنة بالنسبة إلى هكذا كيان سياسي، الأمر الذي يعني في هذا السياق تهويد فلسطين، سواء بالهجرة اليهودية إليه والاستيطان فيه بكثافة معقولة، أو بتغييب شعبها الأصلي عنها ونفي هويته وضرب حركته الوطنية. ويتضح ذلك من سلوك واشنطن في رعاية الاستيطان اليهودي وتوفير مستلزمات جعله ظاهرة قابلة للحياة، وقادرة على إنتاج الفعل اللازم لأداء الدور المنوط به في إطار الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط. كما أثبتت التجربة الطويلة والملموسة أن جميع المحاولات الرامية إلى إقناع واشنطن بالعدول عن موقفها هذا من الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية قد باءت بالفشل. وليس ذلك إلا لأن واشنطن تعرف تماماً نقطة الضعف في مرتكزات ما يسمى «الأمن الاستراتيجي» للثكنة، أي القاعدة الآمنة، والتي بالنسبة إلى إسرائيل لا تتحقق إلا بتهويد فلسطين، الأرض والشعب والسوق (انظر أعلاه). وبناء عليه، كانت سياسة واشنطن الثابتة هي العمل على خدمة هذا الهدف؛ فلم تدّخر وسعاً في تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين واستيعابهم فيها، من جهة، كما لم تألُ جهداً في العمل على تغييب الشعب الفلسطيني والتصدي لحركته الوطنية، من جهة أخرى.

بعد قيام إسرائيل، تولت هي بنفسها عملية تهجير اليهود الجماعية إلى فلسطين، وصاغت سياستها الخارجية المعلنة على هذا الأساس. في المقابل، تركز الدور الأميركي على هذا الصعيد في توفير المستلزمات المادية لاستيعاب المستوطنين، وعلى العمل خلف الكواليس لإيجاد الظروف السياسية الملائمة للنشاط الصهيوني في هذا المجال. ولعب الدبلوماسيون الأميركيون دوراً نشطاً في التمهيد لهجرة اليهود الجماعية، سواء في أوروبا، آسيا، إفريقيا، أو حتى في الدول العربية. ولعل تهجير يهود «الفلاشا» من إثيوبيا مؤخراً، يشكل مثالاً صارخاً على هذا النشاط الأميركي (انظر أعلاه). لقد ربطت واشنطن تقديم المساعدات للحكومة الإثيوبية بموافقة هذه الأخيرة على هجرة يهودها إلى فلسطين. وتمت الصفقة المتعددة الأطراف بتنسيق أميركي بين الأطراف المعنية. ويخرج عن هذه القاعدة العامة من سرية العمل الأميركي في هذا المجال، موقف واشنطن العلني والصريح حول هجرة يهود الاتحاد السوفياتي (سابقاً). فالإدارات الأميركية المتعاقبة جعلت من هذه المسألة ركناً أساسياً في تعاطيها مع موسكو، سياسياً واقتصادياً. ففي المفاوضات على الانفراج

الدولي، أو نزع السلاح، أو حتى التبادل التجاري وشروطه، جعلت واشنطن مسألة فتح أبواب الاتحاد السوفياتي لهجرة يهوده إلى فلسطين قضية مركزية.

إن نظرة سريعة على معدلات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي تبرز ارتباط وتائرها بالتطورات السياسية فيه، سواء منها الداخلية أو الخارجية، وخاصة العلاقة مع الولايات المتحدة. فلقد هاجرت جماعات يهودية في فترات مختلفة من روسيا القيصرية والبلدان التي شكلت الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية لاحقاً (انظر أعلاه). وتواصلت هذه الهجرات منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وشكلت مادته البشرية الأساسية. واستمرت حتى قيام إسرائيل، ولم توقفها الثورة البلشفية تماماً. غير أنه منذ قيام إسرائيل وإفصاحها عن انحيازها إلى الغرب، وتحديداً إلى الولايات المتحدة، وخاصة في مرحلة تصاعد الحرب الباردة، فقد تضاءلت هذه الهجرة إلى حد الانقطاع تقريباً. ولذلك، أصبحت قضية في تلك الحرب، تستخدمها الولايات المتحدة في حملاتها الدعاوية ضد الاتحاد السوفياتي، ويمنعها هذا الأخير لأسباب أيديولوجية وسياسية تتعلق بالمفهوم الاشتراكي لحلّ «المسألة اليهودية»، وبعلاقة الاتحاد السوفياتي مع حركة التحرر العربية، وبالتالي، بالصراع مع الولايات المتحدة، الذي ينسحب بطبيعة الحال على إسرائيل، كما على الصهيونية العالمية. ولكن الضغوط القوية التي مارستها الولايات المتحدة والحركة الصهيونية وإسرائيل على الاتحاد السوفياتي، لفتح الباب أمام هجرة مواطنيه اليهود إلى فلسطين، لم تثمر إلا في مرحلة «الوفاق» بين الدولتين العظميين في السبعينات. ففي حينه، تصاعدت وتائر الهجرة، وإن بأعداد متواضعة نسبياً، مقارنة بمعدلاتها في ظل البيريسترويكا، وبداية «العهد الجديد» في علاقة الاتحاد السوفياتي بالغرب الرأسمالي. ففيه تم التخلي عن الكوابح الأيديولوجية تجاه الهجرة اليهودية، وفُتح الباب على مصراعيه أمامها، انسجاماً مع توجهات موسكو السياسية الجديدة على الصعيد الدولي، وخاصة في التعامل مع الولايات المتحدة.

في المقابل، فالولايات المتحدة، ومن منطلق طبيعة علاقاتها بإسرائيل، ونظراً لأزمة هذه الأخيرة السكانية، جعلت هجرة يهود الاتحاد السوفياتي قضية مركزية في تعاملها معه، وشرطاً رئيسياً لإنجاز مشاريع الاتفاقات المطروحة بينهما. فسواء في مسألة نزع السلاح، أو تخفيض حدة التوتر السياسي، أو التسهيلات في المبادلات التجارية وانتقال التكنولوجيا، كانت مسألة الهجرة اليهودية تطفو على السطح في المفاوضات بين الجانبين. وفي مرحلة الوفاق، وفي إطار المفاوضات التجارية، جرى اشتراط منح الاتحاد السوفياتي مكانة «الدولة الأكثر رعاية» في استيراد المنتوجات الأميركية، بتسهيل هجرة

اليهود منه إلى إسرائيل. وتكرس ذلك في تعديل للاتفاق أقره الكونغرس، وعرف باسم «تعديل جاكسون – فانيك» على اسم عضوي مجلس الشيوخ اللذين تقدما به (1974). وبقي هذا التعديل ساري المفعول حتى «قمة واشنطن» (حزيران/ يونيو 1990)، حيث استطاع غورباتشوف الحصول على توقيع رمزي من الرئيس الأميركي بوش، برفع القيود التي يتضمنها التعديل، ولكن دون عرض ذلك على الكونغرس للمصادقة عليه، حتى يتم اعتماد القانون الخاص بهجرة يهود الاتحاد السوفياتي في مجلس السوفيات الأعلى. وفي هذه الأثناء، راحت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي تتدفق على إسرائيل (انظر أعلاه)، بينما الشعب الفلسطيني في ذروة نضاله ضد احتلالها، كما عبرت عنه الانتفاضة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة عام 1967.

و لم يتوقف دور الإدارة الأميركية عند حدّ الضغط على الاتحاد السوفياتي لفتح باب هجرة مواطنيه اليهود إلى الخارج، تحت يافطة «حقوق الإنسان» المضللة، بل تجاوز ذلك إلى حصر تلك الهجرة بالتوجه إلى إسرائيل تحديداً. وليس فقط أن الولايات المتحدة أوصدت أبوابها أمام المهاجرين اليهود الراغبين في الرحيل إليها والاستقرار فيها، بل أسهمت أيضاً في إقامة محطات التجمع في بعض الدول الأوروبية تمهيداً لنقلهم الجماعي إلى إسرائيل. وظلت واشنطن تضغط على موسكو حتى وافقت على ترتيب الرحلات المباشرة منها إلى إسرائيل، محملة بالأعداد الكبيرة من المهاجرين؛ ولعل الأهم، أنها تعهدت بتقديم مليارات الدولارات لمساعدتها في استيعابهم وإقامة المساكن لهم وتوفير فرص العمل أمامهم وتأهيلهم. ومع ذلك، يبقى الدور الأكبر للولايات المتحدة، على صعيد تأمين القاعدة الاستيطانية للمشروع الصهيوني، في مجال تمويله وتوفير مستلزمات استكماله لبنائه الذاتي، وبالتالي، تأهيله للقيام بدوره الوظيفي. فالمساعدات المادية تتدفق على إسرائيل بمبالغ ضخمة، تصل إلى أكثر من نصف ما تسميه واشنطن «المساعدات الخارجية» لحلفائها في العالم. وهكذا، تصدق إلى حد كبير مقولة أن الاتحاد السوفياتي، وقبله روسيا القيصرية، وبعده الجمهورية، كان ولا يزال، مصدراً هاماً جداً لهجرة اليهود إلى فلسطين، بينما أميركا، كانت ولا تزال، المصدر الأهم لتمويل تلك الهجرة واستيعابها. وهو كما يعبر عنه البعض في وصفهم للصهيونية بأنها حركة يهود أوروبا الغربية لتهجير يهود أوروبا الشرقية وتوطينهم في فلسطين. وبالفعل، فقد أفادت إسرائيل جداً، وعلى صعد مختلفة، مادية وسياسية، من الانفراج في العلاقات بين روسيا وأميركا، وبالتالي، انحلال الاتحاد السوفياتي.

وفي الواقع، فإن دور الولايات المتحدة في تأمين القاعدة الاستيطانية للمشروع

الصهيوني تجاوز مسألتي تهجير اليهود إلى فلسطين وتمويل استيعابهم هناك، إلى العمل الدؤوب على تغييب الشعب الفلسطيني ونفي حقه في وطنه وقطع صلته التاريخية بأرضه. فمبكراً تجاوبت أوساط أميركية مع الدعوة الصهيونية لإجلاء الفلسطينيين عن بلدهم وإخلائها للاستيطان اليهودي، بدعوى ضرورة «عودة شعب الله المختار إلى أرض الميعاد». ومنذ بروز الصهيونية السياسية، كانت الطروحات الأميركية تتضمن وجوب حل التناقض بين المستوطنين اليهود والشعب الفلسطيني على حساب هذا الأخير. وقد أفصح عن ذلك الرئيس الأميركي هوفر، الذي اقترح صراحة ترحيل الفلسطينيين إلى العراق في بداية الحرب العالمية الثانية، وذلك لنزع الذريعة التي تستخدمها حكومة العمال في بريطانيا لتقليص سقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبعد قيام إسرائيل، وتنكرها الصارخ لقرارات الأمم المتحدة الكثيرة، التي أكدت مراراً حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره السياسي هناك، فقد شكلت واشنطن الغطاء السياسي لها في تحديها الإرادة الدولية، وبالتالي، رفضها السماح للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم. ومع أن واشنطن وافقت شكلاً على تلك القرارات، إلا أنها استخدمت نفوذها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وخاصة حق النقض (الفيتو)، الذي تتمتع به هناك، وكذلك بمجمل علاقاتها الدولية ووزنها السياسي والاقتصادي، لمنع اتخاذ المنظمة الدولية عقوبات إجرائية بحق إسرائيل، كما تنص شرعة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى تذويب هوية شعب فلسطين، تمهيداً لتهويدها. وعندما تكرست هذه الهوية بمواكبة بروز حركة الشعب الفلسطيني الوطنية، ناصبتها الولايات المتحدة العداء، وعملت على عزلها وضربها، إمعاناً منها في تغييب هذا الشعب مادياً وسياسياً. وعندما لم يعد بالإمكان نفي تلك الحركة الوطنية، عمدت الولايات المتحدة إلى نعت النضال الفلسطيني التحرري بالإرهاب، وإلى تشويه مضمونه والتآمر على قضيته لتصفيتها. وظلت واشنطن تعمل على إحباط النضال الفلسطيني وتبديد مكتسباته، وتشجع العدوان على تجمعات جماهيره التي احتضنت الثورة الفلسطينية المعاصرة. وعندما نشبت الانتفاضة الباسلة في المناطق المحتلة 1967، أي في الرقعة التي تريدها إسرائيل قاعدة آمنة لاستيطانها، وبالتالي، لآلتها العسكرية، سعت واشنطن إلى المزاوجة بين القمع الصهيوني الفاشي للانتفاضة، وبين التآمر السياسي عليها، لإخمادها وقطع الطريق على تحقيقها لأهدافها في دحر الاحتلال. وعلى مدى ثلاثين عاماً تقريباً، ظلت الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها كممثل للشعب الفلسطيني. و لم تفعل ذلك إلا بعد «مؤتمر مدريد»

(1991)، وبعد أن أُفرغت المنظمة من مضمونها السياسي المناهض للوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، كان دور الولايات المتحدة حاسماً في تمكين إسرائيل من التحول إلى ظاهرة قابلة للحياة في ظل الأوضاع التي تشكلت بعد قيامها مباشرة. ففي سنوات الانتداب البريطاني الأخيرة، تمتع الاستيطان اليهودي في فلسطين بدرجة من الازدهار الاقتصادي، سواء بالانتاج الذاتي أو بالدعم الخارجي، مكّنه من تحمل نفقات الحرب عام 1948. إلا أن تدفق الهجرة الجماعية على إسرائيل في سنواتها الأولى (انظر أعلاه)، وضع الدولة الناشئة بين حدي التناقض: الهجرة ورأس المال. وإذ توافدت الهجرة بأعداد كبيرة، فحجم راس المال المتوفر كان صغيراً. وعلى الرغم من أنها نهبت الأملاك والأموال العربية المتروكة، واستخدمتها في استيعاب المستوطنين الجدد، فإنها ظلت بحاجة ماسة إلى المال. «فرأس المال في شكله البسيط من النقد أو العين كان نادراً، وفي أحيان معينة من الخمسينات الأولى غير متوفر أبداً تقريباً. وكان على الاقتصاد القائم أن يزود المهاجرين بالمسكن، وبالمواد الغذائية الأساسية، والملبس وغيرها من الاحتياجات، وأن يموّل حرب الاستقلال (تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 - تموز/ يوليو 1949). ويقدر بعض المؤلفين أنه من أجل استيعاب 230,000 مهاجر دخلوا البلد خلال سنة 1949، أي تزويدهم بالحاجات الأساسية، كان على الدولة أن تنفق ما بين 450 - 650 مليون دولار. وكان مجموع رأس المال الذي امتلكته الدولة في تلك السنة 240 مليون دولار (ومجرد 150 مليون دولار في عام 1948). وقد ازداد هذا المبلغ إلى حوالي 337 مليون دولار سنة 1950، وإلى حوالي 528 مليون دولار في عام 1951». [117]

ومع أن الاقتصاد المحلي ظل ينمو ويتوسع، لكنه، بسبب صغر حجمه، لم يستطع تلبية الحاجات المتزايدة، أو تضييق الفجوة بين العرض والطلب من رأس المال وغيره من الموارد، إلى أن تباطأت موجات الهجرة في سنة 1953. «وفي الحقيقة، فإن الفجوة بين طاقة الاقتصاد الإسرائيلي واحتياجات المجتمع، قد سُدّت عبر تدفق رأس مال، عوّض عن العجز بحوالي 20٪... ورأس المال الجديد هذا، جاء اساساً من الجماعات اليهودية في أوروبا وأميركا الشمالية، التي حولت ما يوازي 1,128,000,000 دولار إلى إسرائيل بين عامي 1949 و1956، وذلك على شكل هبات (تبرعات) أو شراء سندات حكومة إسرائيل (سندات الاستقلال بفائدة 3,5٪). وكان العامل الأكثر فعالية هو الجماعة اليهودية في

(117) Ben - Porath, Amir, The State and Capitalism in Israel, London, 1993, p. 51. (Henceforth: Ben - Porath, State and Capitalism).

الولايات المتحدة، فقد وصلت حصتها في بعض السنين إلى 80٪ من مجموع تحويلات يهود العالم من رأس المال. والجماعة اليهودية في الولايات المتحدة قامت بدور الوسيط وقناة الاتصال مع الحكومة الأميركية، التي اعتبرها النظام في إسرائيل المصدر الحقيقي الوحيد للدعم المادي. وفقط بعد عام على الاستقلال، ثبتت صحة هذا المنظور، عندما تلقت إسرائيل الدعم الأول من الإدارة الأميركية». [118]

وفيما استمرت المنظمات اليهودية المتعددة في أعمال الجباية المعفاة من الضرائب على الساحة الأميركية، بل زادت نشاطها بعد الاعلان عن قيام إسرائيل وانتصارها في حرب 1948، بدأت الحكومة الأميركية نفسها تنخرط في إعالة إسرائيل مادياً، وبشكل متصاعد تدريجياً. «ففي سنة 1951، اضافت الولايات المتحدة إسرائيل إلى قائمة الدول التي تتلقى الهبات. ومنذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات، تلقت إسرائيل مساعدات عينية من الفائض الزراعي. وبلغ الدعم الحكومي الأميركي ما بين 1952 و1956 ما مجموعه 327,4 مليون دولار، 85٪ منها على شكل هبات للحكومة [الإسرائيلية]. ومنذ 1949، أقرضت حكومة الولايات المتحدة حكومة إسرائيل مبلغ 100 مليون دولار، عن طريق «البنك الأميركي للتصدير والاستيراد». وفي نفس الوقت، تلقت حكومة إسرائيل 26 مليون دولار على شكل قرض من فرنسا، و7 ملايين دولار من سويسرا، وقروضاً أخرى صغيرة من مصادر مختلفة. وبسبب الإجراءات الرسمية، أعطيت القروض الحكومية الأميركية إلى الحكومة الإسرائيلية، ونادراً ما أعطيت إلى شركات خاصة. ومنذ نهاية الستينات فما بعد، أصبح الدعم الحكومي الأميركي لإسرائيل أساسياً لتطويرها، بل لبقائها على قيد الحياة». [119]

وإلى جانب الدعم المادي المباشر من الحكومة الفدرالية، والمداور عبر المنظمات الصهيونية، قامت الولايات المتحدة بالدور الرئيسي في حصول إسرائيل على التعويضات الألمانية. «وكان حاييم وايزمن (20 أيلول/ سبتمبر 1945)، نيابة عن الوكالة اليهودية، بادر بطلب موجّه إلى حكومات كل من المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، وفرنسا. وطلب وايزمن إعادة الأملاك القائمة إلى أصحابها - أفراد أو مؤسسات؛ وأن تعاد الأملاك اليهودية التي لا وريث لها إلى ممثلي الشعب اليهودي؛ وأن تخصص نسبة مئوية ملائمة من التعويضات الألمانية إلى الشعب اليهودي، وتودع لدى الوكالة اليهودية لفلسطين». وعادت الحكومة الإسرائيلية (16 كانون الثاني/ يناير 1951) وأرسلت

(118) Ben - Porath, p. 53.
(119) Ibid, pp. 53-54;
وبالنسبة إلى الفترة اللاحقة، انظر أعلاه، باب «تهويد السوق».

مذكرة إلى الدول الحليفة الأربع التي تحتل ألمانيا، احتجت فيها على ضآلة المبالغ المحددة كتعويضات ألمانية لليهود. ثم أتبعت ذلك (12 آذار/ مارس 1951) بمذكرة أخرى طالبت فيها بمبلغ 1,5 مليار دولار. وفي الاتصالات اللاحقة، وبتأثير الولايات المتحدة، تم الاتفاق على إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والوكالة اليهودية، من جهة، والحكومة الألمانية، من جهة أخرى. وبدأت مفاوضات طويلة، شارك فيها ناحوم غولدمن، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الصهيونية العالمية، وغيورا يوسفتال، وزير الاستيعاب الإسرائيلي، ممثلاً لحكومته. وتم التوقيع على الاتفاق في لوكسمبورغ (10 أيلول/ سبتمبر 1952)، من قبل الرئيس الألماني أديناور، ووزير خارجية إسرائيل، شاريت، وناحوم غولدمن، ممثلاً للمنظمات الصهيونية واليهودية في العالم.[120]

وخلال العقد الأول على قيام إسرائيل، كانت التعويضات الألمانية المصدر الأهم لتدفق رأس المال عليها من جانب واحد. «فتنفيذ الاتفاق شكل إسهاماً هاماً في تطور إسرائيل الاقتصادي، حيث جاء في وقت كانت الدولة على حافة الأزمة الاقتصادية. وحتى نهاية سنة 1964، تلقت إسرائيل ما مجموعه 3,450,000,000 ماركاً ألمانياً (حوالي 845,000,000 دولاراً أميركياً) على شكل بضائع أو نقد؛ وخصص منه 450,000,000 ماركاً ألمانياً إلى مؤتمر الدعاوى اليهودية المادية ضد ألمانيا، حسب شروط الاتفاق». ومهما كانت الأرقام الحقيقية لهذه التعويضات، والتي يبدو أنها أكبر بكثير مما يرد في المصادر الرسمية (بنك إسرائيل)، فإنها شكلت العنصر الأهم في نمو الاقتصاد الإسرائيلي ما بين عامي 1953 و1965. فالبضائع المورّدة من ألمانيا «سرّعت مكننة الانتاج الزراعي في إسرائيل ومكنت الزراعة الإسرائيلية من الوصول إلى مستوى من التحديث لم يكن معروفاً حينئذ في عدد من الدول الأوروبية». والمعدات التي تسلمتها إسرائيل، والظاهر بأسعار زهيدة جداً، أحدثت نقلة نوعية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي. وكذلك في بناء مشاريع الري والمرافق ووسائل النقل البري والبحري، والخدمات... إلخ. «وبعد عشر سنوات على توقيع الاتفاق، يجمع المعنيون بالأمر، أنه ساعد في تغطية 15 إلى 20 بالمئة من احتياجات إسرائيل للاستيراد. فقد دفع مبلغ 1,650,000,000 ماركاً ألمانياً مقابل بضائع مختلفة (بالأساس بضائع رأسمالية)، و750,000,000 ماركاً لشركات النفط في منطقة الاسترليني». وتمت الدفعة الأخيرة من تلك التعويضات عام 1965.[121]

(120) EZI, pp. 468-469.
(121) EZI, pp. 469-470.

انظر أيضاً أعلاه، باب «تهويد السوق».

ويبقى الإسهام الأميركي الأكبر في المشروع الصهيوني في بناء الآلة العسكرية الإسرائيلية (انظر أعلاه، المقدمة وفصل «الدور الوظيفي»). وقد تطورت الرعاية الأميركية لهذه الآلة بموازاة قدرتها على الأداء في إطار الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط. وفي البداية تسترت واشنطن على دورها في بناء هذه الآلة وتزويدها بالأسلحة اللازمة لها لأداء دورها الوظيفي، فعملت على توفير ذلك من مصادر حلفائها، بريطانيا وكندا، ولكن بكميات أكبر من فرنسا وألمانيا، حتى حرب عام 1967. وبالفعل، فقد بدأت واشنطن تكشف القناع بالتدريج عن انخراطها في تسليح الجيش الإسرائيلي منذ بداية الستينات. أما بعد حرب 1967، فلم يعد هناك من سر إلا في كميات الأسلحة المورّدة إلى إسرائيل ونوعيتها. لقد شكلت تلك الحرب منعطفاً حاداً في رعاية أميركا للآلة العسكرية الإسرائيلية، بالتوازي مع تصاعد أهميتها في الحسابات الاستراتيجية الأميركية. ومنذئذ، أصبحت الولايات المتحدة ليس المزوّد الرئيسي لإسرائيل بالسلاح فحسب، بل الشريك الأساسي في تطوير الصناعة العسكرية الإسرائيلية أيضاً. وراحت هذه الرعاية تتطور في حرب 1973، عبر الجسر الجوي الضخم، وبعدها، وصولاً إلى التعاون الاستراتيجي (1981). وفي إطار هذا التعاون، عقدت عدة اتفاقات هامة، جعلت الجيش الإسرائيلي أقرب ما يكون إلى قطعة من القوات المسلحة الأميركية. وبموازاة هذا التعاون العسكري، زاد الدعم المالي لإسرائيل، وفُتحت الأسواق الأميركية أمام المنتجات الإسرائيلية، المدنية والعسكرية، وزادت التوظيفات المالية الأميركية في الشركات الإسرائيلية، التي أصبحت أسهمها تباع في البورصات الأميركية. ومؤخراً دخلت الصناعة العسكرية الإسرائيلية، بما هي مغامرة أميركية - إسرائيلية مشتركة، على خط المجمع الحربي - الصناعي الأميركي، أسوة بالشركات الأميركية العاملة في هذا المضمار (انظر أدناه، المؤسسة العسكرية).

رابعاً: العصبية اليهودية

إن كون إسرائيل «ثكنة استيطانية» لا يلغي حقيقة طابعها اليهودي، حيث أن جمهور المستوطنين فيها هو من المهاجرين اليهود وأبنائهم، الذين جمعتهم الصهيونية تحت شعاراتها اليهودية. وفي الواقع، فإن التركيز المفرط في الخطاب الصهيوني الاسترجاعي على الأصول اليهودية يسم الحركة الصهيونية بطابع عنصري. ومع ذلك، فإن الفهم الصهيوني للمسألة اليهودية قد تبلور على قاعدة الفكر الأوروبي السائد خلال

القرن التاسع عشر، وليس على أسس التراث اليهودي التقليدي. وبالفعل، فالفكرة الصهيونية جاءت بمثابة قطع مع ذلك التراث (انظر أعلاه)، وبالتالي، كإدانة له، كونه سبباً في أوضاع اليهود التي أسهمت في تشكّل المسألة اليهودية وبناءً عليه، فالحل الذي طرحته الصهيونية لتلك المسألة جاء استعمارياً أكثر مما هو يهودي ديني. وعندما تحولت الصهيونية من حركة دينية خاملة إلى أخرى سياسية ناشطة بمفاهيم قومية، فإنما استقت تلك المفاهيم، وتوصلت إلى الاستخلاصات المترتبة عليها، من الفكر الأوروبي المحيط بها؛ كما كان نهج الصهيونية في العمل تقليداً مشوهاً للحركات الأوروبية. فاليهود لم يبلوروا الفكر القومي، ولا هم ابتدعوا الاستيطان، ولا كانوا أول من أقام الثكنات الاستيطانية، وإنما سبقتهم إلى ذلك الشعوب الأوروبية في مراحل مختلفة من تطور الرأسمالية لديها.(122)

ويملي المنطق السليم أن الانسجام الصهيوني في الإطار الامبريالي الأوروبي، كان نتاج التقاطع في اللحظة الملائمة بين الذاتي اليهودي على خلفية المسألة اليهودية، وبين الموضوعي الأوروبي على أرضية الانتقال من الرأسمالية إلى الامبريالية. وكان طبيعياً أن يتشكل مضمون الفكرة الصهيونية على قاعدة التفاعل بين هذين العاملين، وان يتخذ المشروع الصهيوني المشترك بينهما شكلاً يستطيع من خلاله تجسيد ذلك المضمون، في إطار الواقع المتشكل في العلاقات بين أوروبا والشرق الأوسط في حينه. ولا غرو أن يأتي المشروع الصهيوني نتاج العمل المشترك، بين الحركة الصهيونية العالمية في إطارها المرجعي اليهودي، وبين الدول الامبريالية باستراتيجيتها الكونية، وكل منها ودورها في حينه. وقد قامت تلك الشراكة على قاعدة تجميع يهود العالم، أو غالبيتهم على الأقل، في دولة واحدة، عبر تهجيرهم من بلادهم الأصلية وتوطينهم في فلسطين. وذلك من خلال «براءة دولية» تمنحها هذه الدولة الكبرى أو تلك إلى الحركة الصهيونية، لقاء تعهدات تقدمها تلك الحركة عن استعدادها للانخراط في استراتيجية تلك الدولة لتجسيد أهدافها. وفي سياق الصراع بين الدول الراسمالية، والتسابق بينها على مناطق النفوذ، استطاعت الحركة الصهيونية أن تلعب على التناقضات فيما بينها، الأمر الذي أسبغ على عملها طابع التآمر، والابتزاز، وبالتالي، التمويه على حركتها وأهدافها.(123)

وفي مسار تجسيد المشروع الصهيوني التقى الشريكان في عمل واحد، تحكمه المصالح المشتركة للطرفين، من دون أن يلغي ذلك هامش الخصوصية لكل منهما،

(122) شوفاني، الثكنة تمرحل أهدافها، (مصدر سابق)، ص 39..

(123) المصدر السابق، ص40.

وبالتالي، إمكان حدوث تناقضات ثانوية بينهما. وكان طبيعياً أن تعكس هذه الشراكة موازين القوى بين الطرفين، الأمر الذي يفرض عدم التكافؤ، سواء لناحية القرار في صياغة مضمون المشروع وشكله، أو لناحية توظيفه والمردود من خدماته. وهكذا، وبغض النظر عن رغبات المستوطنين الذاتية، فإن وجودهم في المنطقة ظل محكوماً إلى حد كبير بقرار البلد الأم، بنظرته إلى مصالحه واعتباراته لمكونات الاستراتيجية التي تخدم تلك المصالح. وبناء عليه، فإنه حتى لو جرى الافتراض الجدلي بأن نية القيادة الصهيونية المبطنة كانت تقوم على إعطاء الأولوية لبناء دولة يهودية، تكون باليهود ومنهم وإليهم، فإن طبيعة الشراكة التي فرضت نفسها على الحركة الصهيونية، عبر انخراطها في المشاريع الامبريالية الكبرى، أخذاً في الاعتبار موازين القوى بين الطرفين، قد رجحت الكفة لصالح المركز الامبريالي المعني، وبالتالي، لغلبة طابع الثكنة في المشروع المشترك على طابعه اليهودي.(124)

ولأن هيرتسل كان يعي أن العقبة الرئيسية أمام مشروعه تكمن في إقناع التجمعات اليهودية الأوروبية - مادة المشروع - بقبوله، فقد توجه إليهم بعدد من الطروحات التبريرية والمقولات الذرائعية. فادعى أن المسألة اليهودية ليست قضية اجتماعية أو دينية، وإنما هي قومية. وعلى هذا الأساس يجب حلها عبر جعلها قضية سياسية عالمية. ودعا اليهود إلى اعتبار أنفسهم وحدة، بغض النظر عن شتاتهم. ولتحريكهم للاستجابة لمشروعه، دعا إلى استغلال حالة البؤس والعزلة التي يعيشونها. ولم يتورع هيرتسل عن توظيف «اللاسامية»، وردة فعل المحيط السلبية إزاء اليهود، في هذا السبيل فيقول: «العداء للسامية، الذي يؤلف قوة كبيرة ودعاية بين الجماهير، لن يلحق الأذى باليهود، وأنا أعتبره حركة نافعة للوجود اليهودي». ويؤكد هيرتسل: «لا يوجد إنسان يملك من الثروة والسلطان ما يكفي لاقتلاع أمة ونقلها من بيئة طبيعية إلى أخرى. الفكرة وحدها تستطيع إنجاز ذلك. وفكرة الدولة هذه تملك القوة اللازمة». وحاول هيرتسل إقناع الجماعات اليهودية المترددة بأن هجرة أفرادها إلى فلسطين وإقامة دولة لهم هناك، سترفعان من مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب الروحي والمعنوي.(125)

وإذا كانت إسرائيل في المحصلة قد قامت في سياق المشروع الامبريالي إزاء المنطقة، الأمر الذي ترك بصماته الواضحة عليها، فإنه في المقابل، لولا الحركة الصهيونية لما قامت الدولة اليهودية. ومن هنا القول بأن للمشروع الصهيوني شقين: الأول يهودي، وهو

(124) المصدر السابق، ص 41–42.

(125) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص63.

الأصغر والظاهر؛ والثاني امبريالي، وهو الأكبر والباطن. وبينما ظهر الأول تعبيراً عن «المسألة اليهودية»، داعياً إلى حلها بمفهومه الخاص الذي روّجت له وسائل الإعلام الصهيونية والامبريالية، كان الثاني تعبيراً عن المصالح الامبريالية في الشرق الأوسط، يعمل تحت غطاء كثيف من اللغو اليهودي الصهيوني على تكريس تلك المصالح وترسيخ مرتكزاتها، تمهيداً للطريق أمام بسط الهيمنة الامبريالية على شعوب المنطقة. ويمكن تشبيه المشروع الصهيوني بجبل الثلج العائم، والجزء الظاهر منه هو الشق اليهودي، بينما الغاطس، وهو الأكبر والأخطر، هو الامبريالي. وتبقى الحقيقة أن هذا الجبل هو وحدة متكاملة، وأن الجزء البارز منه قد يشكل للناظر إليه من بعيد خداعاً بصرياً مضللاً، وهو ما حصل في الواقع.

ويلفت النظر جداً، أنه على الرغم من أهمية الدور الذي أدته الحركة الصهيونية في بناء الاستيطان اليهودي في فلسطين، فإن دافيد بن – غوريون مالبث ان أعلن عن قيام إسرائيل، حتى سارع إلى الإعلان «بأنه، هو بنفسه، لم يعد صهيونياً وإنما يهودياً وإسرائيلياً». ولقد أصر بن – غوريون على قادة العمل الصهيوني في أوروبا والولايات المتحدة بأن يلتزموا بالهجرة إلى إسرائيل. وقال هازئاً بتنظيماتهم الصهيونية: «إن الصهيونية الزائفة الراهنة تساعد اليهود على التجنس والتجذّر عميقاً في محيط غير يهودي وفي مسار من الاندماج يهدد بالخطر مستقبل اليهود في الشتات». ورأى بن – غوريون أن الحركة الصهيونية العالمية قد حققت أهدافها، كما تحددت في برنامجي بازل وبلتمور، فأصبحت لزوم ما لا يلزم بعد قيام الدولة اليهودية. «وقد أحدث مثل هذه الفظاظة درجة كبيرة من الذعر في أوساط القيادات الصهيونية الأميركية والكندية، إلا أن بن – غوريون لم يليّن موقفه. والواضح أنه كان على حق من أن لا ضرورة لمنظمة حيث تكفي تذكرة طائرة». ولكن بن – غوريون اضطر إلى التراجع القسري لاعتبارات حاجة الدولة الناشئة إلى الدعم اليهودي الخارجي، وخاصة الأميركي منه، سواء بالمهاجرين أو الأموال. «وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1952، أقرت الكنيست قانون (وضع) المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية، الذي ثبت استمرار وجود الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية في الخارج، فيما ألغى سلطتها داخل الدولة.[126]

وفي الجدل الدائر حول مصير المنظمة الصهيونية بعد قيام إسرائيل، وصفها بن – غوريون بأنها «سقالة» كان لا بد منها في مرحلة تجسيد المشروع الصهيوني، أما الآن فلم تعد لها ضرورة. وفي الواقع، فإن بن – غوريون قد حسم موقفه من المنظمة في

(126) Avishai, The Tragedy of Zionism, (op. cit.), p. 227.

الخارج قبل سنة 1937، على أساس أنها ستضمحل مع قيام إسرائيل، وتنتفي الحاجة إليها، وتحل الدولة اليهودية محلها، وسيلتف يهود العالم حولها، من دون وساطة المنظمة. والمعروف أن بن – غوريون، الذي أصبح منذ الثلاثينات شخصية مركزية في العمل الصهيوني، كان يكنّ احتقاراً لصهيونيي الخارج، ويعتبر أن جوهر الصهيونية هو الهجرة والاستيطان في فلسطين. ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية، سنحت له الفرصة لفرض هيمنة المستوطنين، بزعامته، على المنظمة، حيث فوّض المؤتمر الصهيوني الواحد والعشرون إلى اللجنة التنفيذية المقيمة في فلسطين، برئاسة بن – غوريون، صلاحيات واسعة. وفي هذه الفترة، نقل بن – غوريون ارتباط الصهيونية من لندن إلى واشنطن، وكان مؤتمر بلتمور (انظر أعلاه) تعبيراً عن ذلك. وبعد الحرب العالمية الثانية، عزل بن – غوريون وايزمن في المؤتمر الثاني والعشرين (1946)، حيث لم ينتخب وايزمن رئيساً، وإنما جرى تفويض اللجنة التنفيذية تولي جميع الصلاحيات في مرحلة الصراع لإقامة إسرائيل (1946 – 1948).[127]

وغداة الاعلان عن إقامة الدولة، جرّد بن – غوريون الوكالة اليهودية من صلاحياتها الرئيسية – الدفاع، الداخلية، الخارجية، المال، المواصلات، التجارة والصناعة وغيرها – وإيداعها أيدي حكومته الموقتة، التي استبعد منها صهيونيي الخارج. فردّت المنظمة الصهيونية بطلب الفصل بينها وبين الحكومة، محاولة الحفاظ على بعض مواقعها، وتحقيق شيء من المساواة مع الحكومة، لكنها لم تفلح. وتصدّر حملة المنظمة هذه ناحوم غولدمان، الذي اقترح أن تكون المنظمة «الممثل المخوّل الوحيد للشعب اليهودي (خارج فلسطين) في عمله داخل إسرائيل». وفي المقابل، تقدم بن – غوروين بمشروع قرار إلى الكنيست، يحدد دور المنظمة كممثل ليهود الخارج في الشؤون المتعلقة بمساعدة إسرائيل، لكن المشروع سحب، واستبدل بـ «قانون وضع المنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية» (1952)، ومن ثم بـ «الميثاق» (1954)، اللذين وضعا المنظمة على سكة الخضوع المتدرج لإرادة حكومة إسرائيل.[128]

لم يحقق بن – غوروين كل أهدافه، وتراجع تكتيكياً، لا لأنه عدّل موقفه من المنظمة ودورها، وإنما لأسباب موضوعية، أهمها: أن المشروع الصهيوني لم يستكمل بقيام إسرائيل، وإنما اعتبر ذلك محطة أولى، ورأى الكثيرون استمرار المنظمة في عملها في ترسيخ أركان إسرائيل؛ أن المعارضة لبن – غوريون جاءت أصلاً من صهيونيي الولايات

(127) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 305–306.
(128) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 305–306.

المتحدة، التي أصبحت بمثابة البلد الأم لإسرائيل. وللحفاظ على هذه العلاقة المتميزة كان لا بد من التوصل إلى تفاهم بين حكومة إسرائيل والمنظمة، يرضي الأطراف جميعاً، ويخدم مصالحها. فعمد بن – غوريون إلى تحويل المنظمة إلى إداة طيعة في يد الحكومة، عبر الاعتراف المشروط بدور لها، في مقابل تقديم خدماتها المالية والسياسية إلى إسرائيل من دون شرط. وفي قانون المنظمة/ الوكالة، أصرّ بن – غوريون على تحديد أن إسرائيل هي «صنيعة الشعب اليهودي بأسره»، لا المنظمة الصهيونية بمفردها، وأن واجب إسرائيل والمنظمة هو العمل بين اليهود لتعزيز الهجرة إلى إسرائيل، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها. وبهذا أصبحت المنظمة أداة، أو هيئة، مفوضة من قبل حكومة إسرائيل، وتخضع عملياً لإرادتها، سواءً قانوناً أو فعلاً، بواقع وزن إسرائيل نفسها في هيئات المنظمة ذاتها.[129]

ولاعتبارات متعددة، أهمها: حجم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وضخامة مواردها المالية، وتأثيرها السياسي، النابع من موقعها في البلد الأم أكثر من فعلها الذاتي، والدور الذي لعبته في الحفاظ على استمرار المنظمة في عملها، احتل الاتحاد الصهيوني الأميركي الموقع الثاني في المنظمة بعد إسرائيل. وهو يحظى بـ 29٪ من عضوية المؤتمر (بحسب دستور المنظمة لسنة 1960)، بينما تشكل الأحزاب الإسرائيلية 38٪، وسائر الاتحادات في العالم 33٪ (وهي تصل إلى نحو 50 في مختلف الدول). ولأن نشاط المنظمة في إسرائيل محكوم بقوانين الأخيرة، وهو ضئيل نسبياً في معظم الدول الأخرى قياساً بالنشاط على الساحة الأميركية، فإن الاتحاد الصهيوني الأميركي برز كحامل لواء الصهيونية خارج إسرائيل، وبالتالي، أصبحت الساحة الأميركية بؤرة العمل الصهيوني. لكن الكلام عن النشاط الصهيوني في الخارج حالياً يختلف عما كان عليه قبل قيام إسرائيل؛ فالعضوية في الاتحادات الصهيونية الاقليمية لم تعد ملزمة بشيء من الأهداف المعلنة للمنظمة على الصعيد الذاتي، وهي تنحصر في التعاطف مع إسرائيل، والتبرع المالي لمختلف صناديقها، والتأييد السياسي لها على الصعيد الدولي، والعمل الإعلامي لمصلحتها.

المشروع الصهيوني ويهود العالم

«إن بقرة واحدة في فلسطين أثمن من كل اليهود في بولندا». بهذه الفجاجة عبّر أحد قادة العمل الصهيوني البولندي الأصل، يتسحاق غرينباوم (1879 – 1970)، الذي

(129) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 306-307.

شغل أثناء الحرب العالمية الثانية منصب رئيس لجنة الإنقاذ في الوكالة اليهودية، المعنية بمعالجة شؤون اليهود في المناطق الواقعة تحت الاحتلال النازي. وقد قال ذلك (18 شباط/فبراير 1943) أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية، في معرض مناقشة إذا كان بالإمكان صرف أموال «النداء اليهودي الموحد» على إنقاذ يهود أوروبا. وأكد غرينباوم أنه لو وجّه إليه هذا السؤال فإن إجابته ستكون قاطعة: «كلا، ثم كلا. يجب أن نقاوم هذا الاتجاه نحو وضع النشاط الصهيوني في المرتبة الثانية».[130] لقد كانت الصهيونية قطعاً مع نمط حياة اليهود التقليدي، وكان همها الرئيسي بناء المستوطَن في فلسطين، على أن يكون اليهود مادته البشرية، وغاظ قادتها فتور الاستجابة اليهودية لدعوتهم السياسية. وبالفعل، لم يرَ يهود العالم بالصهيونية منقذاً لهم، لاسياسياً، ولا اجتماعياً أو دينياً؛ فرفضوها بغالبيتهم العظمى. ولكن الصهيونية، كما ورد أعلاه، لم تقم بناء على فعل يهودي ذاتي؛ فالحاجة الامبريالية إليها كانت كفيلة بمدها بأسباب الحياة، بصرف النظر عن مدى الانضواء اليهودي تحت لوائها. بل أكثر من ذلك، إذ كان قادة العمل الصهيوني يراهنون على أن تأييد القوى الامبريالية لنشاطهم سيوسع قاعدة التأييد له في أوساط الجماعات اليهودية. لقد وعت تلك الجماعات أن الصهيونية ترمي إلى نفي وجودها في مواطنها، الأمر الذي يحشرها في أحد خيارين: فإما الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وإما التعرض للأذى جراء نشاط الصهيونية السياسي باسمهم، ودون تفويض منهم (انظر أعلاه).

ولأن الصهيونية تبلورت خارج الجماعات اليهودية، ولم تكن تعبيراً عن تفاعلات سياسية أو اجتماعية في داخلها، فقد استنكفت في غالبيتها عن المشروع الصهيوني، بل ناصبته العداء. «فالحركة الصهيونية بدأت كظاهرة أقلية بين اليهود، وحتى الأربعينات من القرن العشرين لا يمكن، بأي ضرب من التخيل، أن ينظر إليها على أنها التيار المركزي في الحياة اليهودية. فالحاخامات الأرثوذوكس والإصلاحيون، والاندماجيون البورجوازيون، والثوريون الاشتراكيون، من البونديين والشيوعيين اليهود على حد سواء – جميعهم رأوا بالصهيونية ظاهرة هامشية، وانحرافاً سيختفي سريعاً. وبالفعل، فالصهيونية في بدايتها لم تكن أكثر من ذلك، سواء بمصطلحات موقعها المعياري بين اليهود أو بمصطلحات أعدادها المطلقة».[131] وفي الواقع، فإن وعد بلفور لم يغير جذرياً موقف الجماعات اليهودية العام من الصهيونية؛ إذ بقدر ما أثار من حماس داخل المنظمة

(130) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 29. (نقلاً عن:
The Jewish Guardian, «Zionism and the Holocaust», Feb. 1975, p.9.).
(131) Avineri, Zionism, (op. cit.), p. 221.

الصهيونية ذاتها، فإنه عزز مخاوف خصومها وحفزهم على تكثيف نشاطهم ضدهـا. إلا أن تحولاً كبيراً نسبياً حصل في الثلاثينات، جراء الممارسات النازية ضد يهـود أوروبـا. «فحتى إقامة الدولة اليهودية، كانت الحركة الصهيونية تمثل أقلية من الشعب اليهـودي، وكانت تعارضها قطاعات مختلفة من الشعب اليهودي. وجهودها لم تحظ بإجماع يهـودي بأي شكل. وفقط بعد الكارثة (Holocaust) وإقامة الدولة تشكل إجماع يهودي؛ وعندها فقط، أصبحت الصهيونية موضع وفاق ووحّـد جميـع قطاعـات اليهوديـة في إسـرائيل والشتات. وظل هذا الإجماع متماسكاً حتى حرب الأيام الستة. أما بعد ذلك، وخاصة بعد حرب الاستنزاف (1968 – 1970) وحرب يوم الغفران (1973)، فقد بدأ المـرء يسـمع أصداء إعادة التقويم بالنسبة إلى صحة الصهيونية». [132]

إلا أنه على الرغم من كونهم مجموعة ضئيلة وهامشية بين يهود العالم، فإن نشـطاء العمل الصهيوني ومنظروه سمحوا لأنفسهم بالتفكير في سبل تصفية «الشتات» اليهودي، إذ اتفقوا على مختلف تياراتهم، على مبدأ رفضه (شليلات هغالوت). وقد شكل هـذا المبـدأ ركيزة في الأيديولوجية الصهيونية، وبالتالي، محوراً في العمل الصهيونـي. إلا أن المـدارس الصهيونية المختلفة تباينت في مواقفها من أشكال الحلول للوضع القائم المرفوض، انطلاقـاً من فهمها لعوامل بروز ظاهرة العداء لليهود (المسألة اليهودية). فالصهيونيـة السياسـية (هيرتسل) ركزت على الضيق المادي والنفسي النابع مـن العـداء المسـتحكم لليهـود المشتتين، كسبب جوهري لتلك المسألة. أما الصهيونية الثقافية (أحاد هعام) فأكدت علـى وهن الرابطة الدينية، وبالتالي، الجنوح نحو الاندماج، الأمر الذي يجعـل الحيـاة اليهوديـة متعذرة التحقق في الشتات. في المقابل، فالصهيونيون المتدينون الأرثوذوكس، الذين ظلـوا متمسكين بعقيدة أن الخلاص اليهودي هو أمر إلهي، «انخرطوا في إعادة تفسـير المراحـل المتوقعة للافتداء (غئولا)، بما يجعلها متناغمة مع الجهد الذاتي في العودة إلى صهيون». ورأى الصهيونيون الاشتـراكيون (مناحم سيركن وبير بوروخوف) أن أساس المسألة اليهوديـة يكمن في الضيق الذي ألَمّ باليهود جراء التحولات الطبقية في عصر الرأسماليـة. وصـاغ أهرون دافيد غوردون منظوراً آخر للصهيونية العمالية، يقوم على أن المسألة اليهودية هـي نتيجة «انحلال العنصر الكوني في القومية، المؤلف من مزج التضاريس الطبيعيـة للوطـن بروح الشعب الذي يقطنه»، الأمر الذي أبعد اليهود عـن العمـل الجسـدي، وحولهـم إلى جماعة طفيلية. وذهب بعض المنظرين الصهيونيـين (ميخـا جـوزف بيردشفسـكي وحاكوب كلاتسكن وحاييم برنر) إلى أن الخلل يكمن في الحياة اليهودية ذاتها، كما تمارس

(132) Schweid, «Goals of Zionism», (op. cit.), p.2.

في الشتات. «وادعوا أن الحياة اليهودية في الشتات متعذرة الديمومة، ولكنها كانت مخزيـة أيضاً، ولا تستحق البقاء». [133] وقال برنر مثلاً: «إن مهمـة اليهـود هـي الاعتـراف بوضاعتهم منذ بدء التاريخ حتى يومنا هذا، وبكل نقائص شخصيتنا». [134]

ومهما يكن، فإنه بصرف النظر عن الطروحات الصهيونية النظرية في تعليل أسـباب المسألة اليهودية، وبالتالي، سبل حلها، فقد اصطدم أصحابها بالواقع المعـاش، واضطـروا إلى تغيير مواقفهم، بشكل أو بآخر. «فتقدم الحركة الصهيونية البطيء والمحبـط في تحقيـق أهدافها السياسية وإنجاز مشاريعها الاستيطانية في أرض – إسرائيل، أثار شـكوكاً حـول إمكانية تصفية الشتات في المستقبل المنظور». وكان من شـأن الحركـة الصهيونيـة، إذا قصرت نشاطها على تهجير اليهود إلى فلسطين، أن تتهمش أكثر وتتلاشـى. وتوصلـت قيادة العمل الصهيوني إلى القناعة بأن «الحركة الصهيونية لن تكون قادرة علـى تحقيـق ذاتها قبل أن تنظّم اليهود وتوحدهم. وتعيد تثقيفهم بإحسـاس مـن الوعـي القومـي، وتسخّر مواردهم القومية»؛ وهذا يتطلب انخراطها في الحراك الدائـر داخـل الجماعـات اليهودية. وقد قاد هذا التوجه صهيونيو روسيا، الذين قرروا في مؤتمرهم (1906) الانخراط في «العمل الراهن زماناً ومكاناً» (Gegenwartsarbeit)، في محاولـة للتصـدي للحركـات السياسية الأخرى، المناهضة للفكرة الصهيونية. وكانت هذه الحركات قدمت حلولاً أخرى للمسألة اليهودية، مثل الاندماج في الثورة الاشتـراكية، أو النضال مـن أجـل تحقيـق استقلال ذاتي قومي – ثقافي يهودي. وأصبح هذا التوجه، الذي راح يتسع نطاقه في أوروبا الشرقية، بسبب الأوضاع الصعبة التي يعيشها اليهود هناك، موضع خلاف بـين التيـارات الصهيونية. «لقد أصبح المحك للتباين الأيديولوجي بين الصهيونيين، الذي تراوح بين الرفض القاطع للفكرة على أنها انحراف عبثي عن الصهيونية الحقيقية، وبين القطب المقـابل مـن الإهمال الكلي للعمل من أجل أرض – إسـرائيل وفي داخلهـا». ويختلـف أصحـاب هذا التوجه من دعاة «القومية اليهودية في الشتات»، مثل حـزب «البونـد» العمـالي، والمؤرخ سيمون دوفنوف، بأنهم رأوا فيه عملاً مرحليـاً ضروريـاً في ظـروف الزمـان والمكان، ولكنه ليس هدفاً نهائياً بحد ذاته، كما هو مطروح في كتابات دوفنوف وبرامـج البوند. [135]

وكما تباينت طروحات القلة الصهيونية بالنسبة إلى مصير الجماعـات اليهوديـة في العالم، هكذا تعددت مواقف الكثرة الرافضة لتلك الحركة، شكلاً ومضموناً. وعلى العموم،

(133) EZI, p. 673.

(134) الموسوعة الفلسطينية، 2/6، ص 274.

(135) EZI, p. 673.

فإن القاسم المشترك لمواقف القوى والفئات المعارضة للصهيونية هو رفض الفكرة التي تقوم عليها – تهجير اليهود من بلادهم الأصلية وتوطينهم في فلسطين، بهدف إقامة دولة خاصة بهم. «فاليهود الأرثوذكس والاصلاحيون المناهضون للصهيونية رفضوا أي تعريف لليهودية بمصطلحات غير دينية. والأرثوذكس المناهضون للصهيونية انتقدوها لتبنيها سياسات علمانية من أجل إقامة الوطن القومي اليهودي في أرض – إسرائيل، بدلاً من الاعتماد على التدبير الإلهي. والحركة الاصلاحية اعتبرت الصهيونية عائقاً أمام الرسالة اليهودية الكونية». كما عارضت تيارات يهودية أخرى المفهوم الصهيوني القاضي بأن اليهود يشكلون أمة، الأمر الذي يعزلهم عن محيطهم الاجتماعي والثقافي. «فحركة التحرر، التي خشيت أن تلحق الصهيونية الضرر بالحقوق المدنية التي حصل عليها اليهود حديثاً، عارضتها، كما فعل الخلاصيون الذين أدانوا جميع أشكال ما يسمى الفصل الديني أو القومي أو العرقي». واعتبر يهود كثيرون الصهيونية نسخة مطابقة للاسامية. «وبعض التيارات اليهودية المناهضة للصهيونية قبل الفكرة القومية ولكنه رفض فكرة التمركز اليهودي الاقليمي، فيما عارض البعض فكرة التمركز في أرض – إسرائيل». ووقف بعض الأرثوذكس موقفاً سلبياً من إحياء اللغة العبرية، انطلاقاً من أنه كفر، وخيانة للغة الجماهير اليهودية – البيدش – «ونكوص إلى لغة مهملة من قبل أناس عصرانيين». وباستثناء الأرثوذكس، التقى كثير من التيارات المناهضة للصهيونية على رفض التفسير اليهودي للتاريخ اليهودي، «بأنه تاريخ قومي يتمركز في أرض – إسرائيل، سواء بالفعل، أو على الأقل، في أحلام الشعب اليهودي وطموحه».[136]

ولم تتوقف المناهضة للصهيونية عند حدود السياسة والاجتماع، بل تعدت ذلك إلى الفكر. «ففي البداية، عارضتها المنظمات اليهودية الرئيسية كلها، أو على الأقل، اتخذت موقفاً غير صهيوني. والجماعات اليهودية، وكذلك الصحافة اليهودية، تعاطفت مع الصهيونية إلى درجة محدودة جداً. أفراد يهود في مواقع رفيعة المستوى في السياسة والمال كانوا متحفظين تجاه الصهيونية، وغالباً معادين لها. العمال اليهود كانوا متأثرين بالاشتراكية العامة والشيوعية. المثقفون والشباب جذبتهم الثقافة العالمية، ونادراً ما وجدوا قيماً عالمية في الصهيونية. الطبقة الوسطى اليهودية كثيراً ما نفرت من الجوانب غير العملية والخيالية المزعومة للصهيونية، أو من الامكانيات الاقتصادية الباهتة والحاجة للتعديلات المهنية في أرض – إسرائيل. وهكذا، فبينما لم تكن المناهضة للصهيونية حركة متماسكة أيديولوجياً أو اجتماعياً أو تنظيمياً، فقد اعتنقها أفراد وجماعات يتبعون تيارات

(136) EZI, p. 82.

مختلفة، كثيراً ما كانت متناقضة، في الحياة اليهودية». وإذ لم تثر الارهاصات الصهيونية المبكرة ردود فعل عنيفة، فإن الصهيونية السياسية (الهيرتسلية) حركت معارضة صريحة وشديدة. والظاهر أن دعوات المبشرين الأوائل بالصهيونية لم تؤخذ على محمل الجد، وظلت في إطار الأفكار المتداولة في حينه للخروج من مأزق المسألة اليهودية، واعتبرت قضية نظرية لا حظّ لها في الانتقال من المجرد إلى الملموس. وبالفعل، فإن طروحات هؤلاء المبشرين لم تصطدم بالواقع اليهودي جذرياً، كما أنها لم تحقق نجاحات تذكر على الصعيد العملي، خاصة وأنها كانت تفتقر إلى برنامج سياسي قابل للتطبيق (انظر أعلاه). هذا بالإضافة إلى أن الجمعيات الصهيونية الأولى (أحباء صهيون)، وبطبيعة قيادتها التقليدية إلى حد كبير، «سعت إلى تحاشي الخلاف الداخلي بين اليهود، وإلى استرضاء اليهود الأرثوذكسيين والغربيين، وإلى تحقيق إجماع يهودي حول الاستيطان في أرض – إسرائيل». وفي المحصلة، فإن أسلوب عمل تلك الجمعيات، وحدود نشاطها المحصور أساساً بأعضائها من الراغبين في الهجرة لسبب أو لآخر، وانتمائها إلى الجماعات اليهودية في أوروبا الشرقية، حيث بؤرة التوتر في المسألة اليهودية، لم تحرك معارضة يهودية عنيفة ضدها».[137]

في المقابل، فالصهيونية السياسية، التي استخلصت العبر من فشل حركة أحباء صهيون، وانطلقت في عملها على الصعيد الدولي، وراحت تطرح مع مراكز القوى مصير الجماعات اليهودية في أوروبا، أثارت فزع تلك الجماعات، التي ساورها القلق على مستقبل وجودها في مواطنها. وكان طبيعياً أن تنظر تلك الجماعات بعين الريبة إلى النشاط الصهيوني، الذي يفاوض قادته رؤساء الدول الكبرى على تهجير اليهود وتوطينهم، دون تفويض منهم (انظر أعلاه). وعندما كشفت الصهيونية القناع عن منظورها لما أسمته القومية اليهودية، وعن طبيعتها السياسية، وذلك في وثيقة رسمية (برنامج بازل، 1897)، فقد أثارت ردة فعل حادة، من جهات متعددة. فحاخام فيينا الأكبر، مورتس غودمان، بعد أن أبدى بعض التعاطف مع الصهيونية، عاد وأدانها بشدة. «وإذ عارض حذف كلمتي (صهيون) و(يروشلايم) من كتاب الصلاة، فقد أصر على اعتبار هذه الإشارات رموزاً دينية فقط. وفيما عرّف اليهودية كعهد ديني، فقد رفض مفهوم الأمة اليهودية، الذي رأى به دمغة لاسامية، اختزلت كل شيء إلى العرق والقومية». وعدا المعارضة الأرثوذكسية العامة، من منطلقات العقيدة اليهودية، التي رأت في العمل الصهيوني تدخلاً في الشأن الإلهي، قامت عليه الحركة الإصلاحية اليهودية أيضاً. فهذه الحركة التي سبقت

(137) EZI, p.82.

الصهيونية بنصف قرن، كانت منذ سنة 1840 قد عارضت «القومية اليهودية وكل التفسيرات القومية للآمال المسيانية». أما اتحاد حاخامات ألمانيا، فقد عارض عقد المؤتمر الصهيوني الأول في ميونخ، كما خطط هيرتسل، الذي اضطر لنقله إلى بازل. وكتب لودفيغ غيغر (1905): «الصهيونية خطيرة على الروحية الألمانية، كما الديمقراطية الاجتماعية وسلطة البابوية المطلقة. واليهودي الألماني، هو ألماني بجميع خصائصه، لا علاقات قومية له مع اليهود خارج ألمانيا». (138)

وكان حزب «البوند»، الذي تأسس كحزب عمالي يهودي في نفس العام مع الحركة الصهيونية (فلنا، 1897)، على أيدي عدد من الماركسيين الثوريين اليهود، من أشد معارضي الصهيونية. وكانت قاعدة الحزب من العمال اليهود الذين عارضوا الصهيونية، سواء على الصعيد السياسي الدولي، أو الطبقي اليهودي الخاص. وقد بلغ الحزب ذروة قوته عشية ثورة 1905 – 1906 في روسيا؛ وتلقى ضربة قوية بعد فشلها. إلا أنه استعاد بعض قوته بعد ثورة 1917، إلى أن تمت تصفيته في روسيا (1921). ثم عاد وبرز كقوة رئيسية بين يهود بولندا بعد استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. «ولعل البوند في بولندا، عشية غزو هتلر لها، كان أكبر حزب يهودي فيها. وكانت أحزاب أصغر من البوند تعمل في رومانيا وليتوانيا واستونيا. فقضت الكارثة (Holocaust) عليها جميعاً. وقد اعتبر البوند يهود روسيا جماعة قومية في سنة 1901، وفي مؤتمره السادس (1905)، قرر المطالبة باستقلال ذاتي ثقافي لليهود، بالإضافة إلى الحقوق المدنية والمساواة السياسية. واعتمد البوند الييدشية لغة قومية يهودية، وبالتالي، عارض إحياء اللغة العبرية، الأمر الذي دعت إليه الصهيونية. وفي مؤتمره الرابع (1901)، قرر البوند طرد الصهيونيين من صفوفه. «وطوال تاريخه، ظل معادياً للصهيونية، التي رأى أنها تضعف الكفاح من أجل مساواة اليهود وتحررهم الاجتماعي من خلال العمل في الراهن زماناً ومكاناً». والأكيد أن هذا الحزب كان أحد عوامل دعم المراكز الامبريالية للصهيونية، درءاً لانتشار «الشيوعية» بين اليهود. ومهما يكن، فإنه اختفى تقريباً خلال الحرب العالمية الثانية، ولم يبق منه في الثمانينات إلا مجموعات صغيرة مبعثرة، تعمل في عدد من الدول، بما فيها إسرائيل. (139)

وفي مقابل البوند في الجانب العلماني، قامت (1912) «أغودات يسرائيل» في الجانب الديني، «كحركة سياسية ودينية، ترى في التوراة، كما فسرها الشارحون

(138) EZI, pp. 82-83.
(139) EZI, p. 235.

التقليديون عبر العصور، مجموعة القوانين الشرعية الوحيدة الملزمة لليهودي كفرد وللشعب اليهودي ككل». وكان الحافز لإقامة الحركة تحشيد كل الجماعات الأرثوذكسية، في أوروبا الشرقية والغربية، في جبهة موحدة ضد الصهيونية، لما تنطوي عليه من «تغييرات في بنية الحياة اليهودية ومضمونها». إلا أن الخلافات في الطقوس الدينية والموقف من الطوائف الأخرى حالت دون الوحدة الاندماجية للجماعات التي انخرطت في أغودات يسرائيل. وفي مؤتمر كاتوفتس (1912)، اتفق على تشكيل «مجلس كبار علماء التوراة». وبعد الحرب العالمية الثانية، وما تركته من آثار على يهود أوروبا، انقسمت أغودات يسرائيل إلى ثلاثة فروع – نيويورك ولندن والقدس. وفي الواقع، فإن الصهيونية أدخلت أغودات يسرائيل في إرباك منذ البداية. فمن جهة، لم تستطع قبول الجوهر العلماني والسياسي للصهيونية. «ولذلك عارضت مفهوم الوطن القومي اليهودي والدولة اليهودية التي لا تقوم على الشريعة والعرف اليهوديين. وفوق ذلك، عارضت أغودات يسرائيل المنظور الصهيوني القاضي بأن على اليهود أن يغادروا الشتات، ويستوطنوا في فلسطين، ويبنوا مجتمعاً جديداً هناك. فالجماعات الأرثوذكسية ذهبت إلى أن جمع الشتات والعودة إلى صهيون لا يمكن فصلهما عن الخلاص المسياني، الأمر الذي لم يحن أوانه بعد». ومع ذلك، أنشأت أغودات يسرائيل صندوقاً للاستيطان في فلسطين (كيرن هيشوف)، وأقامت مشاريع استيطانية وتربوية واجتماعية في أميركا، كما في ألمانيا وفلسطين. «وفي فلسطين، امتلكت أرضاً، وأقامت مستوطنة «محنية يسرائيل»، وأسست مدارس في القدس وتل أبيب وصفد». (140)

لقد حاولت أغودات يسرائيل أن تتصدى للحركة الصهيونية، سياسياً ودينياً، لكنها في المحصلة، أسوة بالبوند، فشلت، لأسباب داخلية في الجماعات اليهودية، وخارجية على الصعيد الدولي. لم تنجح أغودات يسرائيل، وغيرها من المنظمات اليهودية، في لندن في الحؤول دون إصدار حكومة بريطانيا وعد بلفور، كما أنها فشلت في الحصول على اعتراف مواز بها، على قدم المساواة مع الحركة الصهيونية. وعاودت المحاولة في فلسطين بعد وضعها تحت الانتداب البريطاني، فلم تكن أوفر حظاً؛ وانعكس ذلك تحولاً في موقفها. «لقد طرأ على موقف اليهودية التقليدية من المشروع الصهيوني تحول متدرج، تأثر بالأحداث السياسية قبل قيام إسرائيل. وكانت الكارثة التي حلت بيهود شرق أوروبا ومركزها من أهم التحولات، إذ نجم عنها تحطيم وبعثرة المراكز الدينية في إسرائيل

(140) EZI, pp. 39-40.

والولايات المتحدة. ومع أن أكثرية التيارات التقليدية حافظت على موقف غير صهيوني، إلا أنها انتقلت بالتدريج إلى التعايش مع الصهيونية، بل إلى التحالف معها بعد قيام الدولة اليهودية. وذلك باعتبار إسرائيل واقعاً تاريخياً، وكل واقع تاريخي غير مسياني هو منفى بالنسبة إلى اليهودية التقليدية: "الشعب اليهودي ما زال في المنفى حتى ظهور المخلّص، وحتى لو كان مكان إقامته دولة إسرائيل، فهي ليست خلاصاً ولا بداية الخلاص". هذا هو موقف الحاخام اليعيزر مناحم شاخ الذي يخضع لتوجيهاته حزبان دينيان في إسرائيل حالياً». (141)

وكان طبيعياً أن تنعكس النجاحات التي حققتها الصهيونية، سواء على الصعيد السياسي الدولي، أو التنظيمي اليهودي، سلباً على خصومها؛ فكان كل تقدم تحرزه يقابله تراجع لديهم. ولعل في تحول أغودات يسرائيل عن موقفها تدريجياً تعبيراً عن هذا المسار في مراحله المتعددة. «وكما يبدو، شكل وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 نقطة التحول التاريخية؛ فقد فسر وعد بلفور بأنه نوع من أنواع العناية الإلهية، بل اعتبره البعض معجزة وإشارة إلى إرادة الخالق التي تتجلى في تعامل «الأمم» (غير اليهود) مع اليهود. ومع الانجازات التي حققها الاستيطان اليهودي في فلسطين في الثلاثينات، ومشروع تقسيم لجنة بيل (تشرين الأول/ أكتوبر 1937)، تبلور موقف يدعو إلى إقامة دولة إسرائيل من منطلق عدم البقاء على هامش السياسة اليهودية، ومن أجل التفاعل معها والتأثير فيها... وبدأ موقف أغودات بالتطور فعلاً في اتجاه التحاور مع قيادة الحركة الصهيونية، ومفاوضتها بشأن ضمانات تقدمها هذه الدولة لاحترام الشريعة اليهودية. وعشية قرار التقسيم [29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947] توصل هذا الحزب إلى موقف مفاده أنه لا يستطيع معارضة قيام الدولة علناً، كما لا يستطيع دعم قيامها لأنها ستكون دولة علمانية». وإزاء هذا المأزق احتدمت الخلافات داخل أغودات يسرائيل، وانتهت بانتصار التيار الداعي إلى التعايش مع الصهيونية، وبالتالي، المشاركة في مؤسسات الدولة اليهودية، أي الاعتراف الواقعي بها، دون منحها الاعتراف الحقوقي. وشارك حزب أغودات يسرائيل في الكنيست ولجانها بعد قيام إسرائيل، لكنه تحفظ على تولي مناصب وزارية (انظر أدناه). (142)

لم تتوقف المعارضة اليهودية للصهيونية عند الأحزاب والحركات المنظمة، بل

(141) بشارة، عزمي، «دوامة الدين والدولة في إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد3، صيف 1990، ص29. (لاحقاً: بشارة، «دوامة الدين والدولة»).

(142) بشارة، «دوامة الدين والدولة»، ص 30-31.

تجاوزتها إلى الهيئات المدنية والمؤسسات الاجتماعية والشخصيات السياسية والفكرية. ففي إنكلترا، اتخذت المنظمتان اليهوديتان الرئيسيتان – مجلس مندوبي اليهود البريطانيين (Board of Deputies of British Jews)، والاتحاد الأنكلو – يهودي (Anglo - Jewish Association) – موقفاً معادياً للصهيونية، ورفض الأرثوذكسيون والليبراليون مفهوم القومية اليهودية المتأصل في الصهيونية، بمن فيهم حاخام بريطانيا الأكبر، الدكتور هيرمان أدلر. «وعلى أرضية أيديولوجية، رفض الفيلسوف اليهودي البارز هيرمان كوهين، الصهيونية، ونفى تماماً وجود شيء مثل أمة يهودية». وتعرضت الصهيونية للنقد من قبل اساتذة ومثقفين وكتاب، أدانوها بتشكيلة واسعة من المصطلحات. «فوجدها لوسين ولف (1857 – 1933) مناقضة لمفهوم "الأمة المقدسة" و"مملكة الكهنة"، واعتبرها تهديداً لسلامة اليهود أينما كانوا، لأنها تعرضهم للدعوى بالولاءات الأجنبية. ولوري ماغنوس (1872 – 1933) رأى بالصهيونية تهديداً للسلامة ودعاها "مسيانية مادية". وكلود مونتفيوري (1858 – 1938) دعا إلى "نزع القومية عن اليهودية"». لقد تمحور نشاط الهيئات اليهودية في انكلترا حول تقديم المساعدة ليهود أوروبا الشرقية، ورأت بالمساعي الصهيونية للحصول على براءة من حكومة لندن لإنشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين، خطراً يهدد سلامة اليهود في بريطانيا، والامتيازات التي حصلوا عليها هناك. وبضغط من هذه الهيئات، وتدخل من وزير الدولة لشؤون الهند، اليهودي المناهض للصهيونية، إدوين مونتاغو، «ضمّن وعد بلفور فقرة عن حقوق اليهود في الدول خارج فلسطين». لكن هذا الوضع تغير بعد ذلك، خاصة بعد تشكيل الوكالة اليهودية الموسعة (1929)، ولاحقاً بعد إقامة إسرائيل (انظر أدناه). (143)

وفي الولايات المتحدة، كانت الحركة اليهودية الاصلاحية قد حذفت العنصر القومي من الديانة اليهودية، وذلك في برنامج بتسبرغ (1885)، «الذي أعلن الطبيعة العالمية للديانة اليهودية وأن الشتات هو بركة». وكان طبيعياً أن ترفض هذه الحركة الصهيونية. «إيزاك وايز وكاوفمان كوهلر، مرشدا اليهودية الإصلاحية الكلاسيكية، أكدا تكراراً آراءهما حول عالمية الديانة اليهودية، وقد شجبا الصهيونية على أنها تهجر الأمل في تقدم البشرية الأخلاقي، من خلال التوكيد على طبيعة اللاسامية الدائمة. وذهب كوهلر بعيداً إلى حد وصف الصهيونية بأنها "انحلال" الشعب اليهودي و"فساده الخلقي"». ومبكراً منذ 1890، اتخذ «المؤتمر المركزي للحاخامين الأميركيين» قراراً بمعارضة فكرة «العودة

(143) EZI, p.83.

إلى صهيون». وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897)، عاد مؤتمر الحاخامين وأكد موقفه: «إننا نرفض قطعاً أية محاولة لإقامة دولة يهودية. ومثل هذه المحاولات يظهر سوء فهم رسالة إسرائيل التي، من الحقل السياسي والقومي الضيق، قد توسعت لتنشر بين الجنس البشري ديانة عالمية واسعة، كان الأنبياء اليهود قد أعلنوها أولاً. إننا نؤكد أن غرض اليهودية ليس سياسياً ولا قومياً وإنما دينياً». إلا أن هذه المواقف راحت تتآكل، وأخذت الحركة الاصلاحية تقترب بالتدريج من الصهيونية، وتتقبل منطلقاتها. وقد أدى ذلك (1942) إلى انشقاق في داخلها، وتشكيل «المجلس اليهودي الأميركي» (American Council for Judaism)، الذي أصر على معارضته للصهيونية ومقاومته لأهدافها. وظل هذا المجلس يسبح ضد التيار الجارف من توسع النشاط الصهيوني على الساحة الأميركية، وخاصة منذ الأربعينات (انظر أدناه).[144]

وكما فشلت القوى اليهودية المناهضة للصهيونية في كبحها، هكذا أخفقت الصهيونية في تصفية الشتات اليهودي. وكما نجحت الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل، أفلح العديد من الجماعات اليهودية في الحفاظ على وجوده في مواطنه. وفي نهاية المطاف، توصل الطرفان إلى صيغة من التعايش مع الواقع اليهودي الذي تشكل – قلة من المستوطنين في فلسطين تتزايد باطراد، وكثرة من اليهود في الشتات تتناقص على الدوام، سواء عبر الهجرة إلى إسرائيل، أو من خلال الاندماج المتزايد في المحيط، وخاصة الزواج المختلط. لقد تصور هيرتسل نهاية الشتات اليهودي في فترة زمنية منظورة. واعتقد أن يهود بلاد الضائقة، وكذلك الراغبين في الحفاظ على هويتهم، سيهاجرون ويستوطنون في فلسطين. أما البقية فستضمحل مع الزمن وتختفي عبر الاندماج في الشعوب المحيطة. وعلى العكس منه، رأى آحاد هعام أن الشتات اليهودي سيستمر إلى جانب المستوطَن. «وموضوعياً، قبل حقيقة أن اليهود يستطيعون ممارسة حياة ذات معنى في الشتات». ولكنه خلافاً لمنظور دوفنوف أكد: «أن المركز في أرض – إسرائيل أهم كثيراً من أي استقلال ذاتي ثقافي قد يحرزه يهود الشتات؛ وبالفعل، فإنه [المركز] هو شرط مسبق لبقاء الشعب اليهودي المبدع ككل». وكان هناك من رأى «أن تنظيم المجتمعات الحديثة في دول قومية لا يترك أية إمكانية للبقاء الثقافي اليهودي في الشتات». ولذلك أصر على أن الحل يكمن في «السيادة الاقليمية». وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، إذ نفوا أهمية مثل هذا البقاء أصلاً،

(144) EZI, pp. 83-84.

مثل بيردشفسكي وكلاتسكن وبرنر. وعلى العموم، فالتيارات العمالية، وكذلك التنقيحية، أكدت على أولوية الهجرة والاستيطان، وعلى نفي الشتات. ومهما يكن، فإن الحركة الصهيونية، لأسباب متعددة (انظر أعلاه)، ظلت تتقدم على حساب الحركات والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى، وفي النهاية، فرضت نفسها كقوة مهيمنة داخل التجمعات اليهودية، وكناطق باسمها إزاء الخارج. وما كان لها ذلك لولا تعديل مواقفها من الشتات، والقبول به ضمناً كأمر واقع، رغم استمرارها في رفع لواء الهجرة اليهودية إلى فلسطين كمبدأ مركزي في العمل الصهيوني.[145]

المؤسسة الصهيونية

تأسست «المنظمة الصهيونية العالمية» في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل 1897)، بحضور 204 مندوبين (ثلثهم من روسيا). ومنه انطلقت «الصهيونية السياسية» (الهيرتسلية)، بعد تبني «برنامج بازل» السياسي، وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية، التي وحدت الجمعيات الصهيونية الأوروبية، تنظيماً وبرنامجاً (انظر أعلاه). ومنذ تأسيسها، انضمت إليها غالبية جمعيات أحباء صهيون، التي قبلت بالخطوط الرئيسية لتفسير هيرتسل لمعنى الصهيونية السياسية، وذلك بعد أن كانت تلك الجمعيات تمارس الاستيطان منذ فترة غير قصيرة. لقد اقتنع الجسم الأساسي في حركة أحباء صهيون بأن «حل المسألة اليهودية» لن يتم بالهجرة والاستيطان فحسب، وإنما أيضاً بمساعدة واعتراف دوليين، وهو جوهر منظور هيرتسل، الذي عبر عنه بمصطلح «البراءة الدولية» (Charter). وفيه عرض هيرتسل برنامجه (انظر أعلاه)، وتحدث ماكس نوردو (1849 – 1923) عن أوضاع اليهود في العالم، وبالتالي ضرورة التسريع في تهجيرهم وتوطينهم في فلسطين. وكانت مداولات المؤتمر تجري بالألمانية، وظلت كذلك حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين، حيث تحولت إلى العبرية. وأقر المؤتمر برنامج بازل، وخطة العمل الصهيوني لتحقيق غايته (انظر أعلاه). كما تبنى المؤتمر الخطوط العريضة للنظام الداخلي (نظام العمل)، وانتخب «لجنة تنفيذية» (لجنة العمل المصغرة) من خمسة أعضاء يرأسها هيرتسل نفسه، ونائبه نوردو، كما انتخب «مجلساً عاماً» (لجنة عمل موسعة) من 15 عضواً (انظر أدناه).[146]

وعموماً، وحتى المؤتمر الثالث والعشرين، الذي عقد في القدس (1951)، بعد قيام

(145) EZI. pp. 674-675.

(146) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 412–413؛ شوفاني، الموجز، ص 412–413.

إسرائيل، وحيث عقدت كل المؤتمرات اللاحقة، كان مكان انعقاد المؤتمر يثير للمنظمة الصهيونية مشكلات؛ فالاعتبارات السياسية والتنظيمية لقيادة المنظمة في اختيار المكان اصطدمت مراراً بوجهات نظر داخلية، من جهة، وبمواقف الدول المضيفة أو الجوالي اليهودية منها، من جهة أخرى. فقرار اختيار المكان لم يكن يخلو من حسابات سياسية لدى القيادة الصهيونية، كما أن قبول الدول المضيفة بعقده على أراضيها، أو عدمه، هو في حد ذاته تعبير عن موقف تلك الدولة من الصهيونية وأهدافها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اتجهت نية هيرتسل إلى عقد المؤتمر الأول في ميونخ (ألمانيا) لاعتبارات ثقل الجالية اليهودية فيها، ولكسب تعاطفها مع المشروع الصهيوني. إلا أن الدولة الألمانية لم تكن متحمسة، بينما الاعتراض الشديد جاء من قبل «اتحاد حاخامات ألمانيا»، لأسباب دينية وسياسية (انظر أعلاه)، فنُقل المؤتمر إلى سويسرا. وهكذا تنقل لاحقاً في المدن التالية: بازل، لندن، لاهاي، هامبورغ، فيينا، كارلسباد، زوريخ، براغ، لوسيرن، جنيف، وأخيراً استقر في القدس.

في المؤتمر الصهيوني الثاني (بازل 1898)، أُثيرت مسألة ردة الفعل السلبية للجماعات اليهودية على المشروع الصهيوني، واستمرار المهاجرين منها تفضيل التوجه إلى الولايات المتحدة على فلسطين. وطرح هيرتسل شعار «كسب الجماعات اليهودية» في العالم إلى جانب الصهيونية، والاستحواذ على ولائها لمشروعه. وإزاء استنكاف تلك الجماعات عن الصهيونية، كان على قادة العمل الصهيوني تركيز اهتمامهم على القوى الامبريالية، وعبرها «الهجوم على تلك الجماعات من أعلى»، واستغلال أزماتها لاختراق صفوفها إلى القاعدة. كما كانت مسألة الاندماج اليهودي في المحيط على رأس جدول أعمال المؤتمر، فخاطبه هيرتسل داعياً الصهيونيين إلى «اجتياح الجوالي اليهودية»، من خلال التصدي لهذه الظاهرة. وقد ترتب على ذلك تركيز النشاط الصهيوني على شعار «العمل في الراهن»، أي اكتساب الجماعات اليهودية إلى جانب الصهيونية، وبالتالي إنشاء القاعدة البشرية كمادة للمشروع الاستيطاني. وكذلك، شكل المؤتمر لجنة برئاسة ولفسون لتأسيس «صندوق الاستيطان اليهودي» (Jewish Colonial Trust). كما استمع إلى تقرير من ليو موتسكين (1867 – 1933)، من نشطاء العمل الصهيوني في روسيا، بشأن الاستيطان في فلسطين ومشاكله وسبل تكثيفه، وذلك بعد الزيارة التي قام بها إلى هناك. وظهرت في المؤتمر بوادر الخلاف في وجهات النظر بين نهجين في العمل الصهيوني: الأول، بقيادة هيرتسل، ويركز على التحرك السياسي في عواصم الدول الكبرى للحصول على البراءة؛ والآخر الذي راح يتبلور من

خلال الدعوة إلى المبادرة العملية، وبشتى الوسائل، لتكثيف الاستيطان في فلسطين، ويقوده نشطاء العمل الصهيوني في روسيا. وكان هيرتسل يسعى جاهداً لتجميد الصراعات الداخلية في المنظمة التي لا تزال هشة البنية، لما قد يعكسه ذلك من آثار سلبية على نشاطه السياسي دولياً. واستغل قرار تأسيس صندوق الاستيطان اليهودي (JCT) لرفع النقاش في القضايا الخلافية من جدول أعمال المؤتمر. (147)

وفي المؤتمر الثالث (بازل 1899)، نوقش موضوع تأسيس «جمعية التخاطب بالعبرية، ونشر الثقافة اليهودية بين يهود العالم»، في ضوء خطر «الاندماج» على الجماعات اليهودية، واغتراب أعداد متزايدة من أبنائها عن تراثها التقليدي. لكن همّ هيرتسل كان في مجال آخر، فقد افتتح المؤتمر بتقرير عن لقاءاته مع قيصر المانيا، فيلهلم الثاني، في القسطنطينية (8 تشرين الأول/ أكتوبر 1898)، ثم في القدس (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1898). ومع أن هذه اللقاءات لم تتمخض عن نتائج عملية، فإن هيرتسل تعمد تضخيم أهميتها السياسية والاعلامية تدعيماً لنهجه في العمل على لجم المعارضة المتصاعدة له. وبفعل هذه المعارضة، احتدم النقاش بشأن المعنى الحقيقي لمصطلح «البراءة»، وما إذا كان يعني ترخيصاً من كل القوى الكبرى، أم من تركيا فحسب، حيث أن هيرتسل لم يوضح موقفه في هذا الموضوع، وتركه عائماً عن قصد. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مصطلح «القانون العام»، الذي لا ينطوي على مضمون محدد. إلا أنه إزاء إصرار هيرتسل وحلقة من أنصاره في القمة، باءت بالفشل محاولات «العمليين» (صهيونيي روسيا أساساً) لكسب موافقة المؤتمر على المبادرة إلى إقامة المستوطنات قبل الحصول على البراءة، وبالتالي، التزام تمويلها من صندوق الاستيطان اليهودي، الذي كان هيرتسل يسيطر عليه. وفي النقاش أوضح هيرتسل، الذي كان يعارض صرف الأموال المتوفرة على مشاريع استيطانية لم تثبت جدواها، بأن الصندوق هو مجرد أداة للحصول على البراءة المنشودة، وتحديداً من تركيا، التي اعتقد أنه يستطيع حملها على الاستجابة لرغبته عبر المساهمة في تسديد ديونها من أموال الصندوق. إلا أنه مع ذلك، اتخذ المؤتمر قراراً بمنع استعمال أموال الصندوق لعمليات خارج فلسطين وسوريا. كما أقر عدداً من الأنظمة الداخلية المتعلقة بالجهاز الإداري، وتقسيم العمل بين هيئات المنظمة. وعبر التهديد بالاستقالة، استطاع هيرتسل أن يفرض نهجه السياسي، والاستمرار في التركيز على البراءة. وأُعيد انتخابه رئيساً للمنظمة، ومن موقعه هذا نجح في شلّ حركة المعارضة لأسلوب عمله. (148)

(147) شوفاني، الموجز، ص336؛ شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 413-414.
(148) شوفاني، الموجز، ص336؛ شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 414-415.

وفي المؤتمر الرابع (لندن 1900)، احتدم الخلاف بشأن المسألة الثقافية بين المتدينين والعلمانيين، الأمر الذي حدا بهيرتسل إلى مناشدة الجميع طرح الخلافات جانباً، والتركيز على الأهداف المشتركة. وبأغلبية ضئيلة، نجح اقتراحه برفع الموضوع من جدول الأعمال، من دون أن يحسم الأمر طبعاً. وظلت مسألة استنكاف اليهود عن العمل الصهيوني قضية مؤرّقة لنشطاء المنظمة الصهيونية، وخصوصاً في بريطانيا، إذ تمتع المشروع الصهيوني بتعاطف مراكز قوى في الحكومة، وبوجه خاص في أوساط موظفي وزارة المستعمرات، الذين أقام هيرتسل معهم صلات وثيقة، فكرياً وعملياً. في المقابل، بقي غياب التأييد الشعبي اليهودي للصهيونية مسألة محرجة لقادة العمل الصهيوني الذين نصبوا أنفسهم معبرين عن تطلعات التجمعات اليهودية. وفي الواقع، فإن هيرتسل اختار العاصمة البريطانية مكاناً لعقد هذا المؤتمر تعبيراً عن تحول في سياسته، إذ راح يأمل في الحصول على البراءة من بريطانيا بدلاً من ألمانيا. وقد عبر عن ذلك في افتتاح المؤتمر بقوله: «إنكلترا، إنكلترا العظيمة، إنكلترا الحرة، إنكلترا المطلة على كل البحار ستتفهم تطلعاتنا. من هنا ستنطلق الفكرة الصهيونية وتحلق بعيداً وعالياً، ونحن على ثقة من ذلك». وعليه فقد رأى هيرتسل في عقد المؤتمر في لندن مناسبة للاعلام عن الحركة الصهيونية وتعريف الرأي العام البريطاني بها، وبالتالي الاستمرار في نهجه السياسي بالاعتماد على إنكلترا، على أمل النجاح باحتواء المعارضة التي راحت تتصاعد لنهجه، خاصة في أوساط صهيونيي روسيا، الذين لم يتورعوا عن كيل الاتهامات المختلفة له.(149)

وقد انعقد المؤتمر الرابع في ظل أزمة يهود رومانيا، حيث طردت السلطات هناك الآلاف منهم، وشددت القيود على من بقي فيها، الأمر الذي استغله هيرتسل كي يؤكد إلحاحية الحل الصهيوني. إلا أنه لما كانت البراءة بعيدة المنال، فقد طفت على السطح القضايا المستعجلة، بما يترتب عليها من إيجاد حلول عملية لمشكلات بعض الجوالي اليهودية. وانتهز «العمليون» الفرصة، ودعوا إلى أن تكون الحلول استيطانية، من دون انتظار البراءة. وراح هذا التيار يقوى داخل المنظمة، ويشدد معارضته لنهج هيرتسل في العمل. كما طرحت في المؤتمر ضائقة العمال اليهود الاقتصادية في فلسطين، وبالتالي دور المنظمة في حلها، الأمر الذي لم يكن القيّمون على أموالها، وعلى رأسهم دافيد ولفسون (1856 – 1914)، تاجر الأخشاب الثري المقرّب من هيرتسل، متحمسين للمساهمة الفعالة في توفيره. وقد وسع ذلك دائرة المعارضة لهيرتسل وسياسته وحلقة مقربيه، فوجهت إليهم

(149) المصدر السابق، ص 415؛ وانظر أيضاً، شوفاني، الموجز، (مصدر سابق)، ص 336–337.

اتهامات مختلفة. ومع ذلك، اتخذ المؤتمر قراراً أولياً بإعداد مشروع لإنشاء الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل) تحت شعار «العمل اليهودي على الأرض اليهودية». والذي راج لاحقاً باسم «العمل العبري». ومع ذلك، أُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة، لاعتبارات شخصية، ولأسباب تتعلق بموازين القوى بين التيارات المتصارعة فيها.(150)

وتميز المؤتمر الخامس (بازل 1901) باحتدام الخلاف بشأن مسائل متعددة ومنها المسألة الثقافية، إذ طُرح مشروع إنشاء جامعة عبرية. وفيه عرض هيرتسل إنجازات نشاطه السياسي، ولا سيما مقابلته للسلطان عبد الحميد، التي لم تتمخض عن نتيجة لمصلحة الصهيونية على الرغم مما بذل من جهد كبير، بل على العكس، زادت في تصلب السلطان إزاء هجرة اليهود إلى فلسطين. كما قدم تقريراً عن نشاط صندوق الاستيطان اليهودي، براس مال قدره 25,000 جنيه استرليني، الأمر الذي لم يعجب الكثير من المندوبين. وتصدرت «الكتلة الديمقراطية» (حاييم وايزمن، 1864 – 1952؛ فكتور جاكبسون 1869 – 1934؛ مارتن بوبر 1878 – 1965؛ ليو موتسكين 1867 – 1933) المعارضة لسياسة هيرتسل، مطالبة إيلاء الثقافة اليهودية أهمية جدية، بدلاً من التركيز على الجانب السياسي، الذي اعتبرته عاقراً، كونه لم يؤد إلى الحصول على البراءة المنشودة. كما طالبت بالإفادة من رؤوس الأموال اليهودية غير الصهيونية، في تمويل الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي في فلسطين. وبمواقفها، في الوسط بين العلمانيين والمتدينين، اصطدمت الكتلة بالمتدينين المعارضين، الذين انشقوا بزعامة الحاخام يتسحاق راينس (1839 – 1915) احتجاجاً على تصاعد النزعات العلمانية الراديكالية والعمالية في المنظمة، وأسسوا «حركة همزراحي» (المركز الروحي)، التي ظلت تمارس نشاطها كتنظيم منفصل (فوق إقليمي) داخل المنظمة الأم، مشكلة بذلك سابقة في العمل الصهيوني وبنية المنظمة. كما اتخذ المؤتمر قرار تأسيس الصندوق القومي اليهودي، الذي اقترحه هيرمان شابيرا (1840 – 1898) في المؤتمر الأول. كما تقرر عقد المؤتمر مرة كل عامين بدلاً من كل عام، وأُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة.(151)

وفي المؤتمر السادس (بازل 1903) احتدم الخلاف بشأن «مشروع أوغندا». وكان هذا هو المؤتمر الأخير الذي يحضره هيرتسل، إذ أنه مات في السنة التالية (1904)، كما كان المؤتمر الأكثر عصفاً بالنسبة إلى مؤسس الصهيونية السياسية. فبينما كانت البراءة المنشودة

(150) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 415–416.
(151) شوفاني، الموجز، ص 336–337؛ شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص416.

بعيدة المنال، تفاقمت المشكلات على صعيد المسألة اليهودية، وخصوصاً بعد أحداث كيشينيف في ربيع العام 1903. وفي كلمة الافتتاح، أعلن هيرتسل: «صهيون ليست قائمة، ولن تكون كذلك. وهي مجرد حيلة لأغراض الاستيطان. لكن، ليكن مفهوماً جيداً، أنها حيلة تقوم على اساس سياسي وقومي». وإزاء الاحباط الذي انتابه جراء عدم الحصول على البراءة، فقد أبدى اهتماماً بـ «مشروع العريش»، الذي اقترحته بريطانيا، والذي سرعان ما تبين أنه لا يلبي رغباته. وتعرض هيرتسل لنقد شديد من صهيونيي روسيا على لقائه مع وزير داخليتها فون بليهفه، على الرغم من أحداث كيشينيف، التي يتحمل الوزير مسؤوليتها مباشرة. ومع ذلك، توصل هيرتسل إلى تفاهم مع بليهفه على تكثيف هجرة اليهود المعارضين للسلطة هناك إلى فلسطين، الأمر الذي حفز موجة الهجرة الثانية (1903). لكن القضية التي استحوذت على مداولات المؤتمر كانت «مشروع أوغندا»، الذي أثار جدلاً صاخباً بين المندوبين، عندما أوصى هيرتسل بقبول العرض البريطاني بالاستيطان في أوغندا، من دون التخلي عن فلسطين، وكخطوة مرحلية وموقتة. وانقسم المؤتمرون بين مؤيد ومعارض، واتهم «صهيونيو صهيون»، وجلّهم من روسيا، هيرتسل بالخيانة، وهددوا بالانشقاق، بعد أن انسحبوا من المؤتمر، بقيادة يحيئيل تشيلينوف (1863 – 1918)، ثم عادوا بعد أن ناشدهم هيرتسل عدم تدمير الصهيونية. وفي التصويت على المشروع، كانت النتيجة: 295 مؤيداً، و178 معارضاً، و98 ممتنعاً عن التصويت. فتقرر إرسال بعثة استكشافية للاطلاع على الأوضاع في أوغندا. وغطى الجدل بشأن أوغندا على مشروع فرانتس أوبنهايمر (1864 – 1943) للاستيطان التعاوني، الذي تجسد بعد بضعة أعوام في مرحافيا (1911) في مرج ابن عامر. وفي المؤتمر، تقرر إنشاء شركة «أنكلو – فلسطين» (Anglo - Palestine Company) فرعاً لصندوق الاستيطان اليهودي (JCT) . وأُعيد انتخاب هيرتسل رئيساً للمنظمة، على الرغم من تصاعد المعارضة له، وخصوصاً من صهيونيي روسيا وأوروبا الشرقية.[152]

وفي المؤتمر السابع (بازل 1905) كان هيرتسل قد مات، وانتخب دافيد ولفسون (1856 – 1914) خلفاً له. وبغياب هيرتسل، الشخصية المهيمنة في المنظمة والقادرة على لملمة الأوضاع الداخلية فيها، استعر الجدل بين أنصار مشروع أوغندا و«صهيونيي صهيون» الذين تشبثوا بفلسطين قاعدة استيطانية للمشروع الصهيوني. وهزم الأوغنديون، وانشقوا بزعامة يسرائيل زانغويل (1864 – 1926)، وأسسوا «المنظمة الاقليمية اليهودية» (The Jewish Territorial Organization)، التي حلت نفسها سنة

(152) المصدر السابق، ص 416–417.

1925، بعد فشل مخططاتها. وفي عهد ولفسون (1905 – 1911) شهد العمل الصهيوني على أساس النهج الذي اختطه هيرتسل تراجعاً واضحاً. فبعد موت هذا الأخير، برزت أزمة قيادة في المنظمة الصهيونية، وكان سببها إلى حد كبير أسلوب هيرتسل المتفرد في العمل، وسلوكه الشخصي المتعالي، وهيمنته على المؤسسات والأجهزة المركزية في المنظمة، الأمر الذي انعكس سلباً على خلفه ولفسون، الذي بدوره ورث نهج سلفه، لكنه كان يفتقر إلى الآهلية الشخصية. وفوق ذلك، وصلت اتصالات هيرتسل الدبلوماسية إلى طريق مسدود، بيد أن ولفسون ظل متشبثاً بها. وقد استشرت في عهده الصراعات بين العلمانيين والمتدينين، كما بين أتباع خط هيرتسل السياسي (الحصول على البراءة أولاً) وخط «الصهيونيين العمليين» (الاستيطان أولاً). وعلى أرضية مشروع أوغندا وما تمخض عنه، استمر الشقاق بين «صهيونيي صهيون» و«الاقليميين» الذين يرضون بأي إقليم أينما كان لتأسيس الدولة اليهودية فيه. وفي المحصلة، شهدت فترة رئاسة ولفسون للمنظمة بروز انقسامات داخلية، ونشوء تكتلات أيديولوجية، وظهور نهج جديد في العمل الصهيوني، سواء على الصعيد السياسي (الصهيونية التوفيقية) أو الاستيطاني (الصهيونية العملية).[153]

بعد تقرير لجنة الاستكشاف الذي أكد عدم صلاحية الموقع للاستيطان اليهودي، زادت المعارضة لمشروع أوغندا، وثار جدل عنيف حوله في المؤتمر السابع، الذي قرر بأغلبية الأصوات رفض المشروع. فانسحب مؤيدوه من المنظمة الصهيونية. وفي المقابل، قدم أوتو واربرغ (1871 – 1937) أُطروحته بشأن «سياسة التغلغل الاقتصادي» وأهمية اعتماده في العمل الصهيوني بصورة منظمة، الأمر الذي عزز الاتجاه «العملي» في المؤتمر، فاتُخذ قرار البدء به حالاً، ومن دون انتظار البراءة. وبناء عليه، جرى تعديل نظام صندوق الاسَتيطان اليهودي، ليخدم هذا التوجه، المنسجم مع طروحات مستوطني الهجرة الثانية، وكسب «العمليون» هذه المعركة. واتخذ المؤتمر القرارات التالية: 1) لا ينخرط الصهيونيون في أي نشاط استيطاني خارج فلسطين؛ 2) رفض مشروع أوغندا كلياً؛ 3) تطوير المركز الصهيوني في فلسطين وإرساؤه على قاعدة متينة، والسير على خطة منتظمة بالأنشطة الدبلوماسية والسياسية (توطئة لحصر علاقة المنظمة الصهيونية بألمانيا) والإحجام عن الاستيطان العشوائي الذي يقوم «أحباء صهيون» به (بداية التخطيط للسيطرة على البلد). ولأن نوردو رفض قبول منصب الرئاسة، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن رئاسة ثلاثية، فقد انتخب ولفسون رئيساً للجنة التنفيذية وأصبح يمارس دور رئيس المنظمة.

(153) المصدر السابق، ص 417–418.

وعليه، انتقل مركز المنظمة من فيينا (حيث كان يقيم هيرتسل) إلى كولون (ألمانيا)، حيث يقيم ولفسون. [154]

وعدا انسحاب «الاقليميين»، كان الحدث الأبرز في المؤتمر السابع هو ظهور «العمليين» كقوة فاعلة، وراح تيارهم يقوى حتى استطاع إزاحة ولفسون واستبداله بممثله، البروفسور أوتو واربرغ (1859 – 1938). وتحت تأثير هؤلاء اتخذ المؤتمر الثامن (لاهاي 1907) قراراً بمباشرة النشاط الاستيطاني على نطاق واسع في فلسطين. وللمرة الأولى في تاريخ المؤتمرات الصهيونية، حضر 4 مندوبين عن المستوطنين في فلسطين المؤتمر، وذلك من أصل 324 مندوباً. وجاء اختيار لاهاي لعقد المؤتمر بهدف شد أنظار الرأي العام العالمي إلى المنظمة الصهيونية، حيث انعقد فيها آنذاك «مؤتمر السلام العالمي الثاني». وفيه أيضاً، احتدم الجدل بين التيارين – السياسي والعملي. وفيما ولفسون يسعى للتوفيق بينهما، تقدم حاييم وايزمن بأطروحته «التوفيقية» (Synthetic)، التي تدمج النهجين السياسي والعملي – في العمل الصهيوني، حيث أعلن: «يجب أن نتطلع إلى البراءة، لكن تطلعاتنا ستتحقق من خلال نشاطنا العملي في أرض – إسرائيل». وفي هذا المؤتمر، طرح ماكس نوردو منظوره لهذا العمل بقوله: «الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحَمَلة المعتمدين للمدنية والتحضير ورسالتنا تقوم على توسيع الحدود الأخلاقية (الأدبية) لأوروبا حتى تصل إلى الفرات». وهدّأ نوردو روع اليهود الأوروبيين المتخوفين من تحول المهاجرين منهم في الشرق إلى آسيويين. وفي هذا المؤتمر تقرر تأسيس «مكتب فلسطين» في يافا (1908)، بإدارة آرثر روبين، لتوجيه العمل الاستيطاني الزراعي، نيابة عن المنظمة الصهيونية العالمية، الأمر الذي يشير إلى تصاعد قوة العمليين فيها. وبادر هؤلاء إلى تعزيز نشاطهم الاستيطاني وفقاً لمنظور واربرغ القائل بتبني «سياسة التغلغل الاقتصادي». كما أنشئت شركة تطوير أراضي فلسطين، وافتتح فرع لصندوق الاستيطان اليهودي في استنبول وأعيد انتخاب ولفسون رئيساً للمنظمة. [155]

ومنذ سنة 1908، بدأ الصهيونيون العمليون النشاط الاستيطاني بوتيرة عالية، تحت الشعار الذي أطلقه أوتو واربرغ – «سياسة التغلغل الاقتصادي». وكان دعاة هذه السياسة يتطلعون إلى انسجام أعلى مع المناخات الأوروبية السائدة من حولهم. وبالفعل، فقد رأوا في مشروعهم الاستيطاني امتداداً لسياسة أوروبا العامة في الخارج. وقد اقتنع هؤلاء بأن «الحق التاريخي»، الذي تدّعيه الصهيونية لليهود في فلسطين، لا يكفي لحمل

(154) المصدر السابق، ص 418.

(155) المصدر السابق، ص 418–419.

الدول الأوروبية على تبني مشروعهم. ولذلك، لا بد من أن يكتسب صيغة عصرية تقرّبه من السياسة الأوروبية. وهذه الصيغة في نظرهم تقوم على إخضاع فلسطين للنفوذ الاقتصادي الصهيوني، وإثبات أن كل تقدم حدث في فلسطين إنما يعود إلى المبادرة الصهيونية. وقد قوي هذا التيار بعد انقلاب «تركيا الفتاة»، وما يحمله في ثناياه من إمكانات تعديل السياسة العثمانية إزاء المشروع الصهيوني. وكان المؤتمر التاسع (1909) أول مؤتمر يعقد في المانيا، في ظل الأمل بتغيير موقف السلطنة العثمانية من المشروع الصهيوني، وذلك بتأثير الدور الألماني المتوقع على هذا الصعيد. وفيه عبر عن هذا الموقف كل من ولفسون ونوردو، فاصطدما بمعارضة شديدة، قادها مناحم أوسيشكن، وحاييم وايزمن، وناحوم سوكولوف (1859 – 1936)، وانضم إليهم ممثلو العمال اليهود في فلسطين، الذين شاركوا في المؤتمر لأول مرة. ومع ذلك، انتخب ولفسون رئيساً للمنظمة، وكذلك للجنة التنفيذية، التي ضمت أوتو واربرغ وياكوبوس كان (1872 – 1944)، اللذين كانا ينتميان إلى التيار العملي. وبذلك حقق العمليون، وممثلو «بوعالي تسيون» (عمال صهيون)، و«عمال أرض إسرائيل»، إنجازاً كبيراً، ولا سيما باتخاذ المؤتمر قرار البدء بالاستيطان التعاوني، بحسب خطة فرانتس أوبنهايمر. [156]

وفي المؤتمر العاشر (بازل 1911)، اضطر ولفسون إلى الاستقالة تحت ضغط العمليين، وانتخب مكانه المعبر الحقيقي عن التيار العملي، أوتو واربرغ، وبانتخابه تسلم العمليون زمام الأمور في المنظمة الصهيونية العالمية. وبذلك حسم الصراع داخل المنظمة لمصلحة «الصهيونية التوفيقية». ففي كلمة الافتتاح، أعلن ولفسون استقالته، إيذاناً بتسليم الراية إلى العمليين، بقيادة واربرغ، وبالتالي انتقال مركز العمل الصهيوني إلى برلين، حيث يقيم هذا الأخير. كما انتخب أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة الآخرون من التيار العملي – التوفيقي الصاعد في الحركة الصهيونية، وهم: آرثر هانتكي (1874 – 1955)، شمرياهو ليفين (1867 – 1935)، فكتور جاكبسون (1869 – 1934)، وناحوم سوكولوف. وبالإضافة إلى النشاط الاستيطاني العملي، نوقشت مسالة الثقافة اليهودية، بما ترتب على ذلك من مشاحنات بين العلمانيين والمتدينين. وفي هذا المؤتمر، ولأول مرة، أديرت مناقشات إحدى الجلسات باللغة العبرية، ورأسها مناحم أوسيشكن. كما طرحت فيه لأول مرة أيضاً مسألة العلاقة بالعرب، وتحدث فيها شلومو كابلانسكي (1884 – 1950). ومن المعالم الرئيسية في هذا المؤتمر بروز حاييم وايزمن، ومعه مجموعة تقيم في إنكلترا، ممن رأوا أن مستقبل المشروع الصهيوني يتوقف على ارتباطه

(156) شوفاني، الموجز، ص 337–338؛ شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص419.

بريطانيا، لا بألمانيا، كما يعتقد يهود وسط أوروبا. ولعل هذا يفسر معارضته لهيرتسل ولولفسون من بعده.[157]

وكان وصول واربرغ إلى رئاسة المنظمة ينذر بتحولات سياسية، عملية وبنيوية فيها، لولا نشوب الحرب العالمية الأولى (1914)، وما كان لذلك من انعكاسات كبيرة عليها. لقد أحكم العمليون هيمنتهم على المنظمة، وتعززت قوتهم فيها عبر التحالف مع «التيار التوفيقي». واندلعت الحرب العالمية الأولى والمنظمة تعمل على جبهتين: سياسية، تسعى للحصول على الاعتراف الدولي بالصهيونية وأهدافها؛ وعملية، تنشط في حقل الاستيطان وتهويد فلسطين – الأرض والشعب والسوق – بكل ما ينطوي عليه ذلك من تغييب لأهل البلد الأصليين – مادياً ومعنوياً – ونفي لحقهم التاريخي في وطنهم. وكل ذلك من دون انتظار البراءة الدولية. لكن الحرب نقلت مركز العمل الصهيوني إلى لندن، بقيادة حاييم وايزمن. وكان المؤتمر الحادي عشر (فيينا 1913) آخر المؤتمرات الصهيونية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث توقف المؤتمر عن الانعقاد خلالها. وإذ بقي واربرغ رئيساً للمنظمة اسمياً، فإن قيادة الأمر الواقع انتقلت إلى لندن، بزعامة حاييم وايزمن. وقد تغيب ماكس نوردو عن المؤتمر احتجاجاً على تخلي المنظمة عن خط هيرتسل السياسي. وفي المقابل، تابع العمليون نقدهم لنهج ولفسون في رئاسة صندوق الاستيطان اليهودي، وتقدموا في تعزيز مواقعهم داخل المنظمة والسيطرة على مؤسساتها، فتولى وايزمن رئاسة «اللجنة الدائمة للميزانية والتمويل». وفي التقرير السياسي الذي قدمته اللجنة التنفيذية للمؤتمر، يبرز الاهتمام بالتطورات السياسية الدولية، وأثرها في مستقبل الشرق الأوسط، وورد فيه: «لقد تصالحنا مع الحقيقة القائلة أنه يتوجب علينا تحقيق هدفنا عن طريق النشاط العملي في فلسطين، لا بواسطة البراءة». وقدم آرثر روبين تقريراً عن أعمال «مكتب فلسطين»، وقدم شمرياهو ليفين عرضاً لثلاثين عاماً من الاستيطان الصهيوني. واتخذ المؤتمر، لأول مرة، قراراً بأن الهجرة إلى فلسطين هي واجب صهيوني. كما قرر، بناء على اقتراح من وايزمن وأوسيشكين، إنشاء الجامعة العبرية في القدس. وأعيد انتخاب واربرغ رئيساً للمنظمة، فظل مركزها في برلين، بينما تقرر فتح فرع لها في لندن. أما ولفسون فقد مات في العام التالي (1914).[158]

وكما أثار نشاط الصهيونيين العمليين ردات فعل داخل المنظمة، وأدى إلى حالة من الاستقطاب فيها، بما انطوى عليه ذلك من انعكاسات على صعيد العلاقات السياسية مع

(157) المصدر السابق، ص 419–420.
(158) المصدر السابق، ص 420–421.

القوى الأوروبية، كذلك فعل في فلسطين واستنبول. فالنشاط الصهيوني المكثف في العاصمة العثمانية لاستغلال التعاطف الحذر الذي ابداه حكام تركيا الجدد مع المشروع الصهيوني، ودفع الأمور إلى أبعد الحدود، وبالسرعة القصوى، نحو حسم القرار التركي بمنح المنظمة الصهيونية الامتياز المطلوب للاستيطان في فلسطين، أدى إلى نتائج عكسية. فهؤلاء الحكام الجدد وضعوا على رأس جدول أعمالهم صيانة وحدة الأراضي العثمانية، وتوحيد شعوبها على قاعدة التتريك، وأدخلوا نظام حكم دستوري، يستند إلى برلمان يتمتع بدرجة من التعددية السياسية وحرية التعبير والمناقشة. وتحولت القضية الصهيونية إلى موضوع نقاش حاد في البرلمان، وخصوصاً من جانب النواب العرب والأوساط التقليدية العثمانية. في المقابل، سرعان ما اكتشف الحكام الجدد أن الأهداف الصهيونية المطروحة تتناقض مع توجهاتهم السياسية بالحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية، كونها تشكل عامل تفتيت إضافي، سواء على صعيد الأرض، أو السكان، أو وحدة الموقف من التدخل الأجنبي، وبالتالي تفتح مدخلاً جديداً لتوسيع النفوذ الأوروبي في أراضي السلطنة.[159]

وفي فلسطين، حرك النشاط الاستيطاني الصهيوني المكثف مقاومة السكان، من القطاعات الاجتماعية المتعددة، وبدرجات متفاوتة من الحدة. فعلى خلفية الوعي القومي العربي الذي كان يتبلور منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويعبر عن نفسه بصور متعددة، جاء النشاط الصهيوني ليحرك مقاومة السكان العرب الفلسطينيين لهجرة اليهود إلى بلدهم وشراء الأراضي فيها، وخصوصاً من الملاكين الغائبين، وبناء المستعمرات عليها، بعد طرد الفلاحين منها. وكذلك، فسياسة التغلغل الاقتصادي الصهيونية، وبالتالي تهويد اقتصاد البلد، حرك قطاعات اقتصادية – اجتماعية أخرى. وبتسارع وتيرة الاستيطان تفاقمت الأزمة، واحتدم التناقض، فانفجر الصراع، بأشكال عنيفة أحياناً. وطالت أعمال العنف المستوطنين وممتلكاتهم، وتذرع المستوطنون بتقصير السلطة في حمايتهم لانتزاع موافقة بعض الموظفين الأتراك الفاسدين على إقامة منظمات شبه عسكرية للدفاع عن المستعمرات وممتلكاتها. وقد ألزم أعضاء الهجرة الثانية المستوطنين القدامى بتوظيفهم كحراس، وبالتالي توليهم أمن المستعمرات، عبر منظمة «الحارس» (هشومير) المسلحة بصورة شبه علنية.[160]

إن التحولات الجذرية التي أصابت المنظمة الصهيونية في الحرب العالمية الأولى (انظر

(159) شوفاني، الموجز، ص 338–339.
(160) المصدر السابق، ص339.

أعلاه)، كان لا بد أن تعكس نفسها على بنيتها التنظيمية. فانتقال مركز العمل الصهيوني من برلين إلى لندن بعد صدور وعد بلفور، وما ترتب على ذلك من استبدال الحاضنة الألمانية بالأخرى البريطانية، قد وضع المنظمة على سكة جديدة. فكان عليها أن ترتقي بأسلوب عملها بالتوازي مع النقلة السياسية النوعية التي تحققت لها في وعد بلفور. وكان انعقاد مؤتمر لندن (1920)، وما تمخض عنه من قرارات سياسية وتنظيمية، وما انبثق عنه من مؤسسات استيطانية، تجسيداً لذلك الارتقاء (انظر أعلاه). وقد جاء تولي وايزمن منصب رئاسة المنظمة، وهو الذي علّق آماله على كسب بريطانيا الحرب، وبالتالي عزز علاقاته معها، تعبيراً دقيقاً عن التحول في المنظمة الصهيونية، شكلاً ومضموناً. لقد شكل مؤتمر لندن نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ العمل الصهيوني، وجاء المؤتمر الثاني عشر (كارلسباد 1921) تكريساً لنتائج مؤتمر لندن. وفيه قدم وايزمن تقريراً عن النشاط السياسي للمنظمة خلال الحرب، الأمر الذي لم يمر من دون انتقاد، لكنه لم يغير من الأمر كثيراً. وفيه ارتفعت اصوات تدعو إلى التفاهم مع العرب، لكنها سرعان ما خفتت في موجة الحماس التي أعقبت وعد بلفور. وفيه أيضاً تمثل العمال اليهود في فلسطين في اللجنة التنفيذية لأول مرة، بشخص يوسف شبرنتساك (1885 – 1959). وانتخب وايزمن رئيساً رسمياً للمنظمة، فانتقل مركزها إلى لندن، مع فرع للجنة التنفيذية في القدس.[161]

وبعد إقرار الانتداب البريطاني على فلسطين في عصبة الأمم (انظر أعلاه)، عقدت المنظمة الصهيونية مؤتمرها الثالث عشر (كارلسباد 1923)، في ظل الفارق الكبير بين الاحتضان الامبريالي لها، وبين الاستنكاف اليهودي عنها. لقد اعترفت الحكومة البريطانية بها «وكالة يهودية ملائمة» للتعاون مع سلطات الانتداب لتجسيد وعد بلفور، بحسب المادة الرابعة من صك الانتداب، فيما هي لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من يهود العالم. ولأن وعد بلفور قد مُنح لما سمي «الشعب اليهودي»، لا للجماعات الصهيونية فحسب، فقد أصبح لزاماً على المنظمة أن تلائم نفسها، ولو شكلاً، مع إملاءات هذا الصك، الذي طالبها، بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، باتخاذ التدابير اللازمة لـ «الحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي». وطرح وايزمن توسيع الوكالة اليهودية لتتلاءم مع نص وعد بلفور، من جهة، ولامتصاص المعارضة اليهودية للصهيونية، من جهة أخرى. وعدا ذلك، كانت المنظمة تواجه عجزاً مالياً، لم يكن باستطاعتها سده من دون دعم المتمولين اليهود لها، وبالتالي، انضمامهم إلى الوكالة دون

(161) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص423.

تبنيهم الصهيونية (انظر أعلاه). إلا أن اقتراح وايزمن لقي معارضة شديدة في المؤتمر، ولم يستطع تمريره كقرار، فتراجع تكتيكياً، إلى أن وجد الفرصة الملائمة (1929). ففي ظل الأوضاع السياسية والمالية الصعبة التي كانت المنظمة تمر بها، طرح وايزمن مشروعه في المؤتمر السادس عشر (1929)، فنال أغلبية الأصوات، وتقرر توسيع الوكالة. وقد استحوذت المسألة المالية على مناقشات المؤتمر الثالث عشر، فطرح حاييم أرلوزوروف (1899 – 1933) برنامجاً اقتصادياً للمنظمة والاستيطان الصهيوني. وفيه اتخذ قرار افتتاح الجامعة العبرية، وأعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة.[162]

وجلبت الهجرة الرابعة ازدهاراً اقتصادياً للاستيطان اليهودي في فلسطين (انظر أعلاه)، الأمر الذي دعم وجهة نظر المنادين بأفضلية المبادرة الفردية على المشاريع التعاونية. وفي المؤتمر الرابع عشر (فيينا 1925)، تعرضت الأحزاب العمالية للنقد الشديد، فتصدى له بن – غوريون (1886 – 1973)، وراح نجمه يصعد في المنظمة الصهيونية، كما في قيادة الاستيطان في فلسطين. واستمر الجدل بشأن توسيع الوكالة اليهودية، وتزعم المعارضة له فلاديمير جابوتنسكي (1880 – 1940)، الذي كان قد أنشأ «اتحاد الصهيونيين التنقيحيين» حديثاً. وفي هذا المؤتمر استقال آرثر روبين من منصبه كرئيس لدائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، التي أدارها 18 عاماً. وانتخب الكولونيل اليهودي في الجيش البريطاني، فريدريك كيش (1888 – 1943)، مديراً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في القدس للإفادة من صلاته بإدارة الانتداب في فلسطين. وأعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة. إلا أن فترة الازدهار الاقتصادي لم تطل (انظر أعلاه)، ودخل الاستيطان اليهودي في أزمة من البطالة والفقر والجوع، حملت أعداداً كبيرة من المهاجرين على النزوح. وعُقد المؤتمر الخامس عشر (بازل 1927) في ظل الأزمة، التي استغلها وايزمن لدفع مشروعه في توسيع الوكالة اليهودية. وعرض نتائج اتصالاته مع الأثرياء اليهود غير الصهيونيين، المرشحين للانضمام إلى الوكالة الموسعة. وحقق وايزمن مبتغاه في المؤتمر السادس عشر (زوريخ 1929)، حيث نجح في حمل المؤتمر على إقرار المشروع، رغم معارضة التنقيحيين والراديكاليين، مستفيداً من تحسن الوضع الاقتصادي للمستوطنين. وهكذا تأسست الوكالة اليهودية الموسعة (انظر أدناه) بعد المؤتمر مباشرة، بمشاركة أشخاص غير صهيونيين من أميركا وأوروبا، وذلك في اجتماع حاشد، ضم بالإضافة إلى وايزمن وسوكولوف كلاً من: هربرت صامويل البريطاني (1870 – 1963)، لويس مارشال الأميركي (1856–1929)، ألبرت إينشتاين الأميركي الجنسية (1879 – 1955)،

(162) المصدر السابق، ص424.

لورد ميلتست البريطاني (1868 – 1930)، ليون بلوم الفرنسي (1872 – 1950)، وغيرهم.[163]

لقد أدى النشاط الصهيوني المكثف في ظل الانتداب البريطاني إلى نشوب «ثورة البراق» (1929)، وبالتالي إلى إصدار «الكتاب الأبيض» (1930)، الذي فرض قيوداً على الهجرة اليهودية إلى فلسطين والنشاط الاستيطاني فيها (انظر أعلاه). فاستقال وايزمن بشكل استعراضي، احتجاجاً على سياسة بريطانيا، الأمر الذي دعا حكومة لندن إلى التراجع عن موقفها. وفي المؤتمر السابع عشر (بازل 1931)، تعرضت سياسة وايزمن الموالية لبريطانيا إلى النقد الشديد، ليس من قبل التنقيحيين فحسب، وإنما من سواهم أيضاً، الذين رأوا أن لا مبرر لهذه السياسة في ظل مواقف الحكومة البريطانية. وتقدم جابوتنسكي بمشروع قرار إلى المؤتمر يؤكد ضرورة إيجاد أكثرية يهودية في «أرض – إسرائيل» (على ضفتي نهر الأردن). ولما رفضت الأغلبية هذا الاقتراح، مزق جابوتنسكي بطاقة عضويته في المؤتمر، معلناً «أن هذا ليس مؤتمراً صهيونياً». ومنذئذ تقدم التنقيحيون على طريق الانشقاق عن المنظمة. ولما أصر وايزمن على استقالته، على الرغم من دعم الجناح العمالي له، انتُخب ناحوم سوكولوف رئيساً للمنظمة، التي استمرت بالسير على سياسة وايزمن، فكانت ولايته عبارة عن فاصل بين ولايتي وايزمن في رئاسة المنظمة. كما انتخب حاييم أرلوزوروف رئيساً للدائرة السياسية في القدس، بديلاً من الكولونيل كيش. وعلى خلفية تعامل المنظمة مع ألمانيا النازية (انظر أعلاه)، احتدم الصراع داخلها، واغتيل أرلوزوروف (1933)، وانشقت المنظمة التنقيحية في المؤتمر الثامن عشر (براغ 1933)، فتعززت قوة العمال في مؤسساتها، إذ ضمت اللجنة التنفيذية كلاً من بن – غوريون وموشيه شاريت (1894 –1965)، الذي احتل منصب أرلوزوروف بعد اغتياله. وسيطر تيار الوسط، المتحالف مع العماليين، على المنظمة، في غياب التنقيحيين عنها. وفي المؤتمر التاسع عشر (لوسيرن 1935)، أعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة، وبن – غوريون عضواً في اللجنة التنفيذية، فأصبح قطباً مركزياً في العمل الصهيوني.[164]

وشهدت ولاية وايزمن الثانية (1935 – 1946) أحداثاً خطيرة. فقد اندلعت «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939)، التي أدت إلى طرح مشروع التقسيم الأول (مشروع بيل 1937)، والذي قبلته الحركة الصهيونية شكلاً ورفضته فعلاً، بالتوافق بين وايزمن وبن – غوريون (انظر أعلاه). وعشية الحرب العالمية الثانية، أصدرت حكومة

(163) المصدر السابق، ص 424 – 426.

(164) المصدر السابق، ص 426–427.

لندن «الكتاب الأبيض» (1939)، الذي رفضته المنظمة الصهيونية، وأيضاً بالتوافق بين وايزمن وبن – غوريون. ثم انعقد «مؤتمر بلتمور» (1942)، الذي أجمعت على برنامجه جميع التيارات الصهيونية (انظر أعلاه). وتوقف عقد المؤتمرات الرسمية خلال الحرب العالمية، حتى عام 1946. وفي المؤتمر العشرين (زوريخ 1937)، تقرر عدم إعلان رفض مشروع التقسيم، وفي المقابل، عدم القبول به في صيغته الراهنة، وبالتالي، ضرورة إجراء مفاوضات إضافية مع حكومة لندن. وأعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة، وبن – غوريون رئيساً للجنة التنفيذية. وفي المؤتمر الحادي والعشرين (جنيف 1939)، تقرر رفض الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية، لما يفرضه من قيود على النشاط الصهيوني في فلسطين، وأعلن استعداد المستوطنين اليهود لمحاربته (انظر أعلاه). وفيه أعيد انتخاب اللجنة التنفيذية السابقة، ووايزمن على رأس المنظمة. وفي المؤتمر الثاني والعشرين (بازل 1946)، تقرر العمل على أساس «برنامج بلتمور»، وقطع المفاوضات مع حكومة بريطانيا، فاستقال وايزمن احتجاجاً على ذلك (انظر أعلاه). ولم يتمكن المؤتمر من انتخاب رئيس جديد للمنظمة، وظل هذا المنصب شاغراً عشرة أعوام (1956). وإزاء هذا الوضع، عمد «المجلس الصهيوني العام» إلى تعيين لجنة تنفيذية برئاسة دافيد بن – غوريون، الذي قاد العمل الصهيوني إلى إقامة دولة إسرائيل، وبالتالي، الإعلان عنها، وتأليف حكومتها الأولى (14 أيار/ مايو 1948). وعند هذا المفصل، دخلت المنظمة الصهيونية مرحلة جديدة، تختلف جذرياً عن سابقتها، شكلاً ومضموناً (انظر أدناه).[165]

بنية المنظمة الصهيونية (1897–1951)

المنظمة الصهيونية هيئة دولية، تضم اتحادات إقليمية، كل منها يمارس نشاطه في حدود الدولة التي يقوم فيها، وكذلك اتحادات دولية، ينضوي فيها صهيونيون على أساس عقائدي – ديني، اجتماعي، أو سياسي (حزبي)، بموافقة المنظمة ذاتها. ففي البداية، تشكلت المنظمة على أساس إقليمي، حيث انتظم أعضاؤها في جمعيات محلية، على قاعدة فردية وشخصية، تأطّرت في اتحادات إقليمية، على رأسها لجان مسؤولة عن العمل الصهيوني في البلد المعني. ومن مندوبي هذه الاتحادات تشكل المؤتمر الصهيوني العام، الذي من أعضائه انتخبت الهيئات التشريعية (المحدودة)، التنفيذية، القضائية، والرقابية. ومع ظهور التيارات الأيديولوجية والتكتلات الحزبية في المنظمة، اتسمت بنيتها

(165) المصدر السابق، ص 428–429.

بالازدواجية، حيث تمثلت فيها اتحادات إقليمية وأخرى فئوية وحزبية. ودستور المنظمة لعام 1921، يلحظ هيكلية تمزج بين التركيب الأفقي والعامودي. وإذ كانت الجماعات الفئوية في البداية أقلية بالنسبة إلى الاتحادات الاقليمية، فإن هذا الوضع انقلب تماماً منذ الثلاثينات. وبينما حملت كل جماعة فئوية اسماً خاصاً بها، فقد ظل الاقليميون يدعون «الصهيونيين العموميين» حتى عام 1935، حين انقسموا إلى تيارين؛ ومنذ 1956 صار أحدهما يحمل اسم «الكونفدرالية العالمية للصهيونيين العموميين»، والآخر «الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين».[166]

في البداية،كان اكتساب العضوية في المنظمة حقاً لكل يهودي، يقبل البرنامج الصهيوني، ويدفع «الشيكل» (وهومصطلح توراتي، كان يشير إلى العملة اليهودية، واستعملته الصهيونية رمزاً لرسم العضوية السنوي في المنظمة). وكل من يؤدي الشيكل، من سن 18 فما فوق، يحق له المشاركة بانتخاب المندوبين إلى المؤتمر الصهيوني، ومن سن 24 فما فوق، يحق له ترشيح نفسه لذلك المؤتمر، وبالتالي هيئاته التمثيلية. وقد تقرر ذلك في المؤتمر الأول، الذي انعقد على أساس نخبوي انتقائي، وبدئ العمل بذلك القرار في الاعداد لانتخاب مندوبي المؤتمر الثاني. وإذ انطلقت العضوية في المنظمة من قاعدة فردية، وعلى أساس الالتزام بالصهيونية، فإنها سرعان ما راحت تتخذ نمطاً جماعياً أيضاً، عبر الاتحادات التي «تمثل وجهة نظر معينة»، كما ورد في دستور المنظمة. وبمرور الزمن طغى الانتماء الجماعي (الحزبي، الفئوي، وحتى المهني)، بحيث لم يعد أعضاء المنظمة أفراداً من دافعي الشيكل، وإنما هيئات جماعية واتحادات دولية وأحزاب سياسية، وصولاً إلى قبول أعضاء مشاركين - هيئات يهودية تؤيد البرنامج الصهيوني، دون إلزام المنتسبين إليها بالانتماء التنظيمي للاتحادات الصهيونية، وإلى إلغاء رسم العضوية - الشيكل.[167]

وبالنسبة إلى العضوية، شروطها، ونمط اكتسابها، وكذلك فيما يتعلق بالأنظمة الإجرائية لعقد المؤتمرات، أو انتخاب الهيئات ونهج عملها.. إلخ، فقد وضع المؤتمر الأول بعض الخطوط العريضة لذلك، إلا أن الدستور الأول الكامل أُقرّ في المؤتمر الثالث (1899)، ثم استُبدل بآخر أكثر تفصيلاً في الخامس (1901)، ومن ثم في العاشر (1911)، وبقي ساري المفعول حتى الثاني عشر (1921)، عندما جرت مراجعة شاملة للدستور، وأُدخلت عليه تعديلات تطلبها الواقع الجديد للمنظمة. ومع أن تعديلات طفيفة أُدخلت على الدستور في المؤتمرات المتتالية، إلا أنه في المؤتمر الخامس والعشرين

(166) EZI, p. 1469.
(167) EZI, p. 1400.

(1960)، وضع دستور جديد للمنظمة، غيّر بنيتها بشكل جذري. وفي فترة رئاسته للمنظمة (1956 - 1968)، بادر ناحوم غولدمان إلى إدخال تعديلات على دستورها، تتيح توسيع قاعدتها، عبر انتماء هيئات يهودية، غير صهيونية، إليها على اساس «عضوية مشاركة». وتبنى المؤتمر السابع والعشرون (1968) معظم توصيات «لجنة إعادة التنظيم»، التي شُكلت في المؤتمر السادس والعشرين (1964)، خاصة ما يتعلق منها بإجراءات الانتخابات للمؤتمرات، ومشاركة منظمات شبيبية صهيونية إقليمية، وغيرها.[168]

دستور المنظمة

خلافاً لدولة إسرائيل، التي لم تضع دستوراً لها بعد، فإن المنظمة الصهيونية بادرت إلى ذلك منذ أيامها الأولى. ففي المؤتمر الأول، وضع دستور أولي، من 9 مواد، تعالج قضايا تشكيل المؤسسات، شروط العضوية، وانتخاب الهيئات التنفيذية. أما الدستور الكامل الأول فقد أُعد في المؤتمر الثاني (1898)، وأُقر في الثالث (1899). وتضمن هذا الدستور 8 فصول، تحتوي على 29 مادة، العديد منها ظل ساري المفعول لفترة طويلة، وبعضها لا يزال قائماً إلى الآن (1998). وحدد الدستور الأول العضوية في المنظمة على اساس اتحادات إقليمية، مقسمة إلى ألوية، تضم جمعيات، ينتمي إليها أعضاؤها على قاعدة شخصية وفردية، عبر الشيكل، الذي يمنح حق التصويت والترشيح في هيئات المنظمة. وكانت الانتخابات مباشرة، ولكل 100 دافع شيكل ممثل في المؤتمر. كما حدد الدستور الهيئات القيادية للمنظمة، وهي: المؤتمر الصهيوني العام؛ لجنة العمل الموسعة (المجلس الصهيوني العام)؛ لجنة العمل المصغرة (اللجنة التنفيذية)؛ محكمة المؤتمر؛ لجنة انتخابات المؤتمر. وفي المؤتمر الثامن (1907)، أُدخل تعديل على الدستور، يبيح انضواء «اتحادات منفصلة»، مستقلة عن الاتحادات الإقليمية، في المنظمة، شريطة أن تضم في عضويتها 3,000 دافع شيكل على الأقل.[169]

وأقرّ المؤتمر العاشر (1911) الدستور الكامل الثاني، الذي صيغ بحيث يراعي الأوضاع والمصالح الخاصة للاتحادات المختلفة، من جهة، ويحافظ على وحدة المنظمة الأم، من الأخرى. ولم يختلف هذا الدستور عن سابقه كثيراً، إلا من حيث زيادة أعضاء الهيئات القيادية في المنظمة، ورفع عدد دافعي الشيكل بالنسبة للممثل الواحد في المؤتمر.

(168) EZI, p. 291.
(169) Ibid, p. 291.

لكن الدستور الثالث، الذي أُقر في المؤتمر الثاني عشر (1921)، جاء مختلفاً في عدد من الوجوه، خاصة في التفاصيل، الأمر الذي أوصل مواده إلى 79. ونظراً لتنامي الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالي وعد بلفور، فقد حدد الدستور الثالث أن يكون ممثل واحد في المؤتمر لكل (2,000) دافع شيكل، و(20,000) لكل اتحاد منفصل. وميّز هذا الدستور المستوطنين في فلسطين بإعطائهم تمثيلاً مضاعفاً على سواهم (ممثلاً لكل 1,000 شيكل). وفي المؤتمرات اللاحقة، حتى ما بعد قيام إسرائيل، أُدخلت تعديلات طفيفة على الدستور، تتعلق أصلاً بالقضايا الإجرائية. ولعل أهمها التعديل الذي تبناه المؤتمر الثامن عشر (1933)، والذي أعطى الأفضلية لنظام المنظمة الأم على أنظمة الاتحادات المنفصلة، إذا وقع تناقض بينها، الأمر الذي أدى إلى انشقاق التنقيحيين، وبالتالي تشكيلهم «المنظمة الصهيونية الجديدة». أما بعد قيام إسرائيل، فقد تغيرت الصورةتماماً، (انظر أدناه). (170)

المؤتمر الصهيوني (The Zionist Congress)

وهو الذي أسسه هيرتسل (1897)، ليكون برلمان الحركة الصهيونية، تشبهاً بالدول. وبحسب الدستور، فالمؤتمر، في حال انعقاده، هو الهيئة العليا في المنظمة الصهيونية، ودوره الأساسي تشريعي. وفي دورته العادية، يتلقى تقارير الهيئات التنفيذية، يناقشها، ويتخذ بشأنها القرارات، وهي ملزمة للمنظمة، ولا تلغيها إلا قرارات مؤتمر آخر. وفي دورة انعقاده، ينتخب المؤتمر رئيس المنظمة ونائبه، اللجنة التنفيذية، المجلس العام، المحكمة، المدعي العام، والمراقب العام. ولما كانت العضوية في المنظمة طوعية، فإن مؤسساتها التمثيلية لم تمتلك وسائل فرض القرارات، والعقوبة القصوى لديها هي الطرد من صفوفها. والأعضاء ينتخبون ممثليهم إلى المؤتمر بشكل مباشر، بحيث يكون عدد مندوبي الاقليم، أو الاتحاد، المعين يتناسب مع عدد دافعي الشيكل فيه، وبناء على «كوتا» محددة، جرى تعديلها من حين إلى آخر (بعد قيام إسرائيل تغير هذا النظام). وفي دورة انعقاده، تدير أعمال المؤتمر لجنة خاصة ينتخبها. وفي البداية، عقدت الدورات مرة كل عام (1897 – 1901)، ثم مرة كل عامين (1903 – 1913، 1921 – 1939)، ثم مرة كل أربعة أعوام تقريباً، وذلك بعد قيام إسرائيل (1946 – 1992). وقد عقد إلى الآن 33 مؤتمراً، 22 منها في مدن أوروبية مختلفة و11 في القدس، منذ قيام إسرائيل. (171)

(170) Ibid, p. 291.
(171) EZI, p.1400.

المجلس الصهيوني العام (The Zionist General Council)

وهو الهيئة العليا في المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين، وكلما طالت تلك الفترة، كلما زادت أهمية هذا المجلس، الذي كان يعرف في أيام هيرتسل باسم «لجنة العمل الكبرى» (The Greater Actions Committee)، تمييزاً لها عن «لجنة العمل الصغرى» (The Inner Actions Committee)، التي كانت على العموم «اللجنة التنفيذية» (The Zionist Executive). والحدود بين هذه الهيئات لم تكن واضحة تماماً في البداية. وخلال هذه الفترة يتمتع المجلس بجميع صلاحيات المؤتمر تقريباً، ما عدا الأمور التي ينص عليها الدستور تحديداً، وهي قليلة، مثل انتخاب رئيس المنظمة، المجلس العام نفسه، واللجنة التنفيذية. وبمرور الزمن، ازدادت أهمية هذا المجلس، لما كان المؤتمر يفوضه من صلاحيات اتخاذ القرارات، وصولاً إلى إقرار الدستور، قبل عرضه على المؤتمر للموافقة عليه. وينعقد المجلس مرة في السنة على الأقل، قبل انتهاء السنة المالية للمنظمة (31 آذار/ مارس)، لإقرار الميزانية السنوية، التي تعدها «لجنة الموازنة والتمويل الدائمة»، بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية. وعشية الحرب العالمية الثانية، انتخب المؤتمر مجلساً مؤلفاً من 31 عضواً، يقيمون في فلسطين، وخوّلهم جميع صلاحيات المجلس العام في فترة الحرب. والمجلس العام يُنتخب في المؤتمر، ويعكس تركيبته، حيث يرشح كل اتحاد عضواً للمجلس عن كل خمسة أعضاء له في المؤتمر. إضافة إلى عضوين آخرين كاحتياط في حالة انقطاع العضو الأصيل عن إشغال منصبه لسبب ما. كما يسمح الدستور بعضوية مشاركة أو استشارية في هذا المجلس، يتمتع أصحابها بحق المناقشة، دون التصويت. وللمجلس هيئة رئاسة(Presidium) ، تجتمع كل أربعة إلى ستة أسابيع. (172)

اللجنة التنفيذية (The Zionist Executive)

وهي أيضاً «الإدارة الصهيونية»، التي كانت بمثابة «حكومة على الطريق»، وأصبحت حكومة إسرائيل الأولى لدى إعلانها. وفي البداية أُسميت «لجنة العمل الصغرى»، وكان عدد أعضائها أيام هيرتسل 5، لكنه ازداد بمرور الزمن. فبعد موت هيرتسل ارتفع إلى 7، وفي عام 1921 وصل إلى 15، وفي عام 1951 أصبح 19، وفي عام 1966 وصل إلى 26، ثم تقرر عام 1968 أن يقف عند (14)، مع عدد من النواب. ومنذ المؤتمر الثامن (1907)، أصبحت اللجنة التنفيذية تُنتخب في المؤتمر، الأمر الذي عزز قوتها، بعد أن كان يتم التوافق عليها في المجلس العام، ويلعب الرئيس دوراً حاسماً في تشكيلها، خاصة في أيام

(172) Ibid, p. 1400.

هيرتسل. ومهمة اللجنة تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس العام، وهي مسؤولة أمامهما. وحتى عام 1921، كان المقر الرئيسي للجنة التنفيذية في مكان إقامة رئيس المنظمة، وهكذا انتقل من فيينا أيام هيرتسل، إلى كولون أيام ولفسون، ثم برلين أيام واربرغ، ولندن أيام وايزمن. وفي المؤتمر الثاني عشر (1921)، تقرر أن يشكل أعضاء اللجنة المقيمين في فلسطين فرعاً في القدس (هو الوكالة اليهودية)، إضافة إلى فرع لندن. وراح الأول ينمو على حساب الثاني، فاصبح المركز الفعلي، وانحصر دور فرع لندن بالعلاقات السياسية الدولية، خاصة مع بريطانيا، الأمر الذي تكرس في الدستور بعد قيام إسرائيل. ومنذ 1948، أصبح المركز في القدس، وأُلغي فرع لندن، حيث تقلص إلى ممثل هناك فحسب، واستبدل بفرع في نيويورك، لا يزال قائماً إلى الآن (1998). وتعمل اللجنة التنفيذية من خلال دوائرها، التي يقف على رأس كل منها عضو من اللجنة. وأهم الدوائر هي: الهجرة والاستيعاب، هجرة الشبيبة، الشبيبة والرواد، الاستيطان، التنظيم، الإعلام، العلاقات الخارجية، الثقافة والتعليم، تعليم التوراة في المهجر، الصندوق، الإدارة. وقد بلغ عدد دوائر «الوكالة اليهودية» في القدس ذروته في السنوات القليلة السابقة لقيام إسرائيل، ثم تقلص بعده بانتقال العدد الأكبر منها إلى أيدي الحكومة الإسرائيلية. كما أن هذه اللجنة بلغت أوج قوتها في السنوات التي سبقت قيام إسرائيل، برئاسة دافيد بن – غوريون، الذي غطى على رئيس المنظمة وايزمن، وحولها إلى حكومة إسرائيل الأولى برئاسته، بينما أسند منصب رئيس الدولة «الفخري» لرئيس المنظمة السابق. [173]

رئيس المنظمة الصهيونية العالمية (The President of WZO)

وينتخبه المؤتمر ليقود المنظمة ويكون ممثلها الأعلى. ونائبه يقوم بمهامه في غيابه. وهو بالعادة يتمتع بحقوق عضو اللجنة التنفيذية، وغالباً ما كان رئيسها أيضاً. لكن هيبته لا تتوقف على وضعه الدستوري بقدر ما تستند إلى شخصيته ونشاطه. وقد هيمن الرئيس الأول، تيودور هيرتسل (1897 – 1904) على أعمال المنظمة وهيئاتها، واتخذ مقره في فيينا. ثم تلاه دافيد ولفسون (1905 – 1911)، ونقل مقر المنظمة إلى كولون، حيث كان يقيم. وجاء بعده أوتو واربرغ (1911 – 1920)، واتخذ مقره في برلين. وفي عام 1920، انتخب حاييم وايزمن رئيساً للمنظمة في «مؤتمر لندن»، واستمر في رئاسته الأولى حتى 1931، عندما استقال، فانتقل مركز المنظمة إلى لندن. وخلفه ناحوم سوكولوف (1931 – 1935). وبقي المركز في لندن أثناء ولاية وايزمن الثانية (1935 – 1946)،

(173) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 433-434.

عندما استقال ثانية. وفي هذه الفترة انتقل ثقل «الوكالة اليهودية» إلى فلسطين. وخلال عشر سنوات (1946 – 1956)، لم ينتخب رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية. ثم انتخب ناحوم غولدمان (1956 – 1968). وبعده لم ينتخب رئيس للمنظمة، ويؤدي رئيس إدارة الوكالة اليهودية مهامه. [174]

الجهاز القضائي

وهو يتألف من «محكمة المؤتمر» و«المدعي العام» للمنظمة. والمحكمة تتشكل في الحد الأقصى من 30 عضواً، بمن فيهم الرئيس وخمسة نواب له. ولها صلاحية تفسير الدستور، والنظر في قانونية قرارات الهيئات الصهيونية المركزية، والفصل في الخلافات بين تلك الهيئات، أو بين الأفراد فيها، دون الشؤون المالية. وهي تعالج قضايا الانتخابات للمؤتمر، أو للمجلس العام، وكذلك الاعتراضات على موعد انعقادهما، أو الدعاوى بتجاوز الدستور. أما مدّعي عام المنظمة (مدّعي المؤتمر سابقاً)، فهو الذي يمثل المنظمة أمام محكمة المؤتمر، ويقدم المشورة القانونية للهيئات الصهيونية المركزية. [175]

المراقب العام

ومهمته الرقابة على النشاطات المالية والاقتصادية للمنظمة الصهيونية ومؤسساتها وموظفيها، على مختلف المراتب ونواحي العمل؛ وينتخبه المؤتمر. [176]

الجهاز المالي

(انظر أعلاه: «صندوق الاستيطان اليهودي»؛ «الصندوق القومي اليهودي»؛ «الصندوق التأسيسي»). [177]

الاتحادات المنفصلة (The Separate Unions)

قبل انقسام المنظمة الصهيونية إلى أحزاب سياسية، كانت اتحادات محلية، قائمة على أساس إقليمي، تنضوي في لجان مسؤولة عن العمل الصهيوني في البلد المعني. إلا أنه مبكراً في عمر المنظمة ظهرت فيها تكتلات ايديولوجية، فكرية، وفئوية، عبرت عن

(174) المصدر السابق، ص434.
(175) المصدر السابق، ص434.
(176) المصدر السابق، ص435.
(177) وانظر أيضاً، المصدر السابق،، ص 435-438.

نفسها باتحادات ذات طابع فئوي خاص، وتمثلت في المنظمة إلى جانب الاتحادات الاقليمية. وهذه الأخيرة، التي لم تكن تتبنى ايديولوجية معينة، عرفت باسم «الصهيونيين العموميين»، تمييزاً لها عن الأولى التي حملت اسماء مختلفة، واعترف بها دستور المنظمة (1921) كجماعات «تمثل وجهة نظر معينة»، ضمن شروط محددة لناحية الحجم والموقف السياسي الذي لا يتعارض مع البرنامج الصهيوني. وبمرور الزمن طغى الانتماء الحزبي على الاقليمي، وتلاشت الفروق بين الاتحادات المنفصلة والأحزاب، بل إن الصهيونيين العموميين شكّلوا اتحاداً «حزبياً»، وانقسموا إلى جناحين - «الاتحاد العالمي» و«الكونفدرالية العالمية». وبصورة قانونية، استبدل دستور 1960 الاتحادات المنفصلة بـ «الاتحادات الصهيونية العالمية». ومنذ 1973، تنضوي في المنظمة الصهيونية الاتحادات العالمية التالية: اتحاد الصهيونيين العموميين؛ حيروت هتسوهار؛ حركة العمل الصهيونية؛ كونفدرالية الصهيونيين المتحدين؛ المزراحي والعامل المزراحي؛ مبام؛ أرتسينو (أرضنا)؛ ويتسو (منظمة النساء الصهيونية العالمية) وهداسا (منظمة النساء الصهيونيات في الولايات المتحدة الأميركية)؛ حركات الهجرة؛ الشبيبة؛ الاتحاد العالمي للطلاب اليهود (WUJS)؛ ومنظمات أخرى بعضوية مشاركة.[178]

1 – اتحاد الصهيونيين العموميين

خلال العقد الأول من الصهيونية السياسية (1897 – 1907)، كان لفظ «صهيونية عمومية» رديفاً للصهيونية عامة. ومع وجود وجهات نظر مختلفة في المنظمة، إلا أنه لم تكن فيها أحزاب سياسية معبرة عن ذلك. وكان عام 1907 منعطفاً على هذا الصعيد، حيث تبلور حزبان سياسيان: أحدهما ديني (همزراحي)، والآخر عمالي (بوعالي تسيون) (عمال صهيون). لكن الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة لم تكن تنتمي إلى هذين الحزبين، فظلت في إطار ما درجت تسميته «الصهيونية العمومية»، تمييزاً لها عن الفئوية، وبقيت مهيمنة على الحركة الصهيونية حتى عام 1929. وفي الواقع، كانت الصهيونية العمومية متطابقة مع «الاقليمية»، وأعضاؤها يحملون وجهات نظر سياسية، اقتصادية، واجتماعية، مختلفة، يجمعهم «برنامج بازل» سياسياً، وقرارات المؤتمر الصهيوني تنظيمياً. وبناء عليه، اعتبروا أنفسهم «حزب المنظمة الصهيونية»، وبالتالي أتباع هيرتسل الحقيقيين. وإزاء تنامي الصهيونية العمالية على حساب العمومية، تشكل عشية المؤتمر الصهيوني السابع عشر (1931) «الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين». وفي عام 1935، انقسم هذا الاتحاد إلى

(178) EZI, pp. 1178-1179.

جناحين: أ – يدعم سياسة وايزمن تجاه بريطانيا، وقاعدته في أوروبا الغربية، وهو يتوافق مع التيار العمالي في سياسته الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين؛ ب – يعارض ذلك، ويقاوم النشاط العمالي، خاصة ما تقوم به «الهستدروت» (منظمة العمال اليهود في فلسطين). ومع ذلك ظلت الصهيونية العمومية تتراجع أمام العمالية، خاصة في فلسطين، حيث ظلت تتفتت إلى أن تلاشت تقريباً.[179]

ففي عام 1921، كان عدد مندوبي الصهيونيين العموميين إلى المؤتمر الثاني عشر، يشكل 73٪ من أعضائه، بينما العمال شكلوا 8٪ فقط. وبعد عشر سنوات (1931)، انقسم الصهيونيون العموميون إلى شقين، شكّلا معاً 53٪ من مندوبي المؤتمر السابع عشر، بينما أصبح العمال يشكلون 29٪. وفي عام 1933، شكّل العموميون معاً أقل من 23٪ من عضوية المؤتمر الثامن عشر، بينما زاد العمال تمثيلهم فيه إلى 45٪. وفي عام 1946، نجحت محاولة توحيد الشقين في «الكونفدرالية العالمية للصهيونيين العموميين»، التي اصبح ثقلها في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، بقيادة آبا هيلل سيلفر (1893 – 1963). لكن هذه الكونفدرالية انقسمت بعد قيام إسرائيل (1948)، مشكلة «الحزب التقدمي»، يدعمه جناح «أ» في الخارج، وحزب «الصهيونيين العموميين»، يدعمه جناح «ب» في الخارج. وبينما شارك التقدمي في الحكومة مع العمال، فإن العموميين راحوا يقتربون تدريجياً من التنقيحيين. ومع ذلك، نجحت محاولة توحيد أخرى بين الشقين عام 1961، باسم «الحزب الليبرالي» في إسرائيل، بينما ظل الانقسام قائماً في الخارج. ومقابل «الكونفدرالية العالمية للصهيونيين العموميين»، تشكل «الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين»، الذي يدعم «الحزب الليبرالي» في إسرائيل، بينما حافظت الكونفدرالية على موقف عدم التدخل في السياسة الإسرائيلية. ولاحقاً انضم الحزب الليبرالي إلى حيروت، وشكلا معاً «غاحال»، ومن ثم «الليكود». وإذ تلاشى هذا الحزب تقريباً في إسرائيل، فإنه لا يزال الصهيونيون العموميون موجودين بقوة في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة (انظر أدناه).[180]

2 – حيروت هتسوهار (التنقيحيون)

وهو حزب صهيوني سياسي متطرف، أسسه فلاديمير جابوتنسكي (1925)، داخل المنظمة الصهيونية، مطالباً بإعادة النظر في السياسة المرنة التي تنتهجها اللجنة التنفيذية،

(179) EZI, pp. 461-465.
(180) Ibid, pp. 461-465.

بقيادة وايزمن، إزاء الانتداب البريطاني في فلسطين. ودعا لتكثيف النشاط الاستيطاني اليهودي فيها، على ضفتي نهر الأردن، وتحويلها إلى دولة يهودية بالسرعة القصوى، ذات غالبية سكانية يهودية، بغض النظر عن المشاكل المترتبة على ذلك، سياسياً، اقتصادياً، وديمغرافياً. وفي عام 1928، لعب التنقيحيون دوراً فاعلاً في تشكيل «عصبة الدومنيون السابع»، التي ضمت سياسيين بريطانيين وصهيونيين، ودعت إلى تجسيد «خطة ويدجوود»، بإقامة دومنيون يهودي في فلسطين، في إطار الكومنولث البريطاني. ودعا جابوتنسكي إلى تفعيل الضغط، بأشكال مختلفة، بما فيها الإرهاب، على بريطانيا للتسريع في تجسيد وعد بلفور. ورأى أن الاستيطان الزراعي (العمالي) يسير ببطء، فنادى بتركيز النشاط الصهيوني على التطوير الصناعي وتعزيز الطبقات الوسطى وإطلاق المبادرة الفردية، وتشجيع رأس المال الخاص. وبرز جابوتنسكي بمطالبته إعادة تشكيل «الفيلق اليهودي»، وبناء وحدات يهودية داخل قوات الأمن في فلسطين، وجعل التدريب العسكري للشبيبة اليهودية ركناً في تنشئتهم. وقد ووجهت هذه الدعوات التنقيحية بمعارضة شديدة، خاصة من قبل التيار العمالي، واحتدم الصراع بين التيارين بعد اغتيال حاييم أرلوزوروف (1933)، القائد العمالي البارز، والذي أُتهم التنقيحيون بتدبيره.(181)

وكان جابوتنسكي يعتبر نفسه الوريث الشرعي لهيرتسل، وعليه، عارض سياسة وايزمن، الذي دعا إلى توسيع الوكالة اليهودية، على اعتبار أن ذلك يميّع الصهيونية، ويضرب الأساس الديمقراطي للمنظمة، كما يقيد حريتها في العمل السياسي. ولما اتخذ قرار التوسيع (1929)، طالب جابوتنسكي بحرية التنقيحيين في العمل المستقل عن المنظمة. ولما اتخذ المؤتمر الصهيوني (1933) قراراً بأفضلية الالتزام ببرنامج المنظمة على أي التزام آخر، وضع جابوتنسكي جماعته على سكة الانسلاخ عنها، الأمر الذي أدى إلى انشقاق داخل تلك الجماعة، بقيادة مئير غروسمان، وبالتالي، تأسيس «حزب الدولة اليهودية». وفي عام 1935، انشق التنقيحيون، وأسسوا «المنظمة الصهيونية الجديدة»، وذلك بعد أن توصل دافيد بن – غوريون (1934) إلى اتفاق عمل مع جابوتنسكي في فلسطين، رفضه العمال بأغلبية ساحقة. وبعد «مؤتمر بلتمور» (1942)، تلاشت الفوارق بين التيارين، وعليه، عاد التنقيحيون إلى المنظمة في المؤتمر الثاني والعشرين (1946). وتحالفوا مع العمال، بزعامة بن – غوريون، ضد سياسة وايزمن، الذي استقال من رئاسة المنظمة، الأمر الذي أفسح في المجال أمام بن – غوريون لقيادة العمل الصهيوني في مرحلة

(181) EZI, pp. 1108-1109.

إقامة إسرائيل. وفي هذه المرحلة تعزز التنسيق بين الهاغاناه، بقيادة بن – غوريون، والمنظمات الإرهابية التابعة للتنقيحيين – «ايتسل» و«ليحي».(182)

وفي الاعلان عن قيام إسرائيل (1948)، شارك التنقيحيون، ودخلوا الانتخابات للكنيست الأولى (1949)، بقائمة مرشحين لحزب «حيروت»، الذي أسسته المنظمة الإرهابية «إرغون تسفائي لئومي» (المنظمة العسكرية القومية) المعروفة باسم «آيتسل». وبعد عام من المفاوضات توحد التنقيحيون (1951) في «اتحاد حيروت هتسوهار»، على أن يعمل حيروت في إسرائيل، وهتسوهار في الخارج، ويكون مركز الاتحاد في تل أبيب. وفي عام 1965، شكل حيروت مع «الحزب الليبرالي» كتلة «غاحال»، واندمج الحزبان عام 1988، بعد أن شكلا (1973) كتلة «الليكود» مع أحزاب أخرى صغيرة، الأمر الذي أوصل الليكود إلى السلطة في إسرائيل (1977)، بزعامة مناحم بيغن (1913 – 1992)، وبالتالي في المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية. وكان التنقيحيون (1931) أسسوا منظمة «آيتسل» الإرهابية، بقيادة ابراهام تهومي، الذي توصل (1937) إلى اتفاق مع الهاغانا لتوحيد قواتهما، الأمر الذي أدى إلى انشقاق في «آيتسل». وحتى عام 1939، ركز «آيتسل» (الإرغون) نشاطه الإرهابي ضد العرب، وبعد نشر «الكتاب الأبيض»، تحول إلى العمل ضد سلطات الانتداب البريطاني. وفي الحرب العالمية الثانية، عمل «آيتسل» مع البريطانيين، وقائده، دافيد رزائيل، قتل في العراق (1941)، في مهمة تخريبية لصالح الاستخبارات البريطانية. ثم خلفه يعقوب مريدور، ثم مناحم بيغن (1943 – 1948). وفي عام 1944، عاد «آيتسل» للعمل ضد الانجليز، وقام بنسف فندق الملك داوود بالقدس (1946)، وهو المسؤول عن مجزرة دير ياسين (1948)، وغيرهما كثير من الأعمال الإرهابية.(183)

وفي عام 1940، انشقت عن «آيتسل» عصابة إرهابية متطرفة، بقيادة أبراهام شتيرن، إثر خلاف مع دافيد رزائيل، حول الموقف من بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، وقد دعت المجموعة نفسها «لوحمي حيروت يسرائيل» (المحاربون من أجل حرية إسرائيل)، والتي عرفت باسم «ليحي»، وكذلك «عصابة شتيرن». وقد حاول شتيرن التحالف مع دول المحور في الحرب العالمية، وسعى لعقد اتفاق مع إيطاليا أولاً، ثم مع ألمانيا، ولكنه فشل، فتحول إلى الإرهاب الفاشي. وفي عام 1943، أعاد يتسحاق شامير تنظيم «ليحي» ونشاطه الإرهابي، الذي تواكب مع تجديد نشاط «آيتسل»، فاغتال اللورد موين،

(182) Ibid, pp. 1108-1109.
(183) Ibid, pp. 1108-1109.

الوزير المقيم في القاهرة (1944). وبعد خطاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، أندريه غروميكو، في الأمم المتحدة (1947)، حاول «ليحي» إجراء اتصالات مع موسكو للعمل ضد «الاستعمار الغربي». وفي عام 1948، نشر «ليحي» برنامجه السياسي، الذي جاء خليطاً من الأفكار اليمينية واليسارية. وبعد قيام إسرائيل، طالب «ليحي» بالاعتراف به كحزب رسمي، رغم معارضته قيام الدولة على جزء من «أرض إسرائيل» فقط. وقادة «ليحي» مسؤولون عن اغتيال الوسيط الدولي، الكونت فولك بيرنادوت (1948). وقد تلاشت هذه المنظمة، والتحق بعض زعمائها، مثل يتسحاق شامير، بحزب حيروت، ووصل إلى قيادته بعد اعتزال مناحم بيغن العمل السياسي، وبالتالي إلى رئاسة حكومة إسرائيل.[184]

3 – حركة العمل الصهيونية

خلافاً لمنظور «حزب العمال الاشتراكي اليهودي» (البوند)، الذي رأى حل «المسألة اليهودية» في نجاح الاشتراكية على الصعيد العالمي، قامت جماعات عمالية يهودية، رأت الحل في الصهيونية، وتجمعت في حركة «عمال صهيون» (بوعالي تسيون)، التي كانت طليعتها في مدينة منسك الروسية (1900). وخلال بضع سنين تشكلت مجموعات أخرى في غاليسيا، النمسا، ألمانيا، بريطانيا، وحتى الولايات المتحدة. وفي البداية، لم يكن هناك تواصل بين هذه الجماعات، كما أن برامجها كانت ضبابية، واختلفت فيما بينها حول مسألة الرقعة الجغرافية التي سيقام عليها «الوطن القومي اليهودي» – فلسطين، أو أي مكان آخر. لكن بير بوروخوف (1881 – 1917) حسم هذا الخلاف لصالح خيار فلسطين، ولحقت به جماعات أخرى. وفي مؤتمر لاهاي (1907)، تأسس «الاتحاد العالمي لعمال صهيون»، على أرضية مناهضة للاقليميين ومشروع أوغندا، وانضمت إليه لاحقاً مجموعات: «العامل الفتي» (هبوعيل هتسعير)؛ «فتيان صهيون» (تسيعيري تسيون)؛ «الحارس الفتي» (هشومير هتسعير)؛ ومن ثم «العمل الموحد» (أحدوت عفودا)، الذي قاد الانشقاق اليميني عام 1920. وبرز بين منظّريه الأولين بالإضافة إلى بوروخوف، كل من نحمان سيركين (1868 – 1924)، وأهرون دافيد غوردون (1856 – 1922).[185]

وتحت تأثير الصهيونية، من جهة، والاشتراكية الدولية، من الأخرى، انشق «بوعالي

(184) EZI, pp. 886-888.
(185) EZI, pp. 839-841.

تسيون» (1920). فالجناح اليميني، «أحدوت عفودا»، بتأثير مناحم سيركين، ولاحقاً، بيرل كاتسنلسون، ركز اهتمامه النظري والعملي على فلسطين، بينما «بوعالي تسيون اليساري» اقترب من الشيوعية، وركز نشاطه في الخارج، ولم ينضو في المنظمة الصهيونية. وفي 1930، اندمج «أحدوت عفودا» مع «هبوعيل هتسعير»، وشكلا معاً «حزب عمال أرض – إسرائيل» (مباي)، الذي برز كقوة سياسية قائدة في الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ولاحقاً في إسرائيل. إلا أنه في عام 1944، انشقت مجموعة عن «مباي»، وشكلت حزباً بالاسم القديم – «أحدوت عفودا». وتركز نشاط هذا الحزب في الاستيطان التعاوني (الكيبوتس الموحد)، كما كان له دور فاعل في الهاغانا، وخاصة «البلماح» (كتائب الصاعقة). وفي 1939، عاد «بوعالي تسيون اليساري» إلى المنظمة الصهيونية العالمية، وفي 1946 اندمج مع «أحدوت عفودا»، وبعده مع «هشومير هتسعير»، ليشكلوا معاً «حزب العمال الموحد» (مبام). إلا أن هذه الوحدة لم تعمر طويلاً، حيث ما لبث «أحدوت عفودا» و«بوعالي تسيون اليساري» أن انسحبا، وبقي «مبام» لوحده. وفي عام 1968، اندمج «أحدوت عفودا» مع «مباي» ليشكلا معاً «حزب العمل الإسرائيلي».[186]

وفي المنظمة الصهيونية، تأسس الاتحاد المنفصل لبوعالي تسيون عام 1907، وكان الثاني بعد «المزراحي» (1902)، إلا أنه لم يُعترف دستورياً بهذه الاتحادات المنفصلة حتى المؤتمر العاشر (1911). وفي المؤتمر الثاني عشر (1921)، شكل بوعالي تسيون 8٪ من مجموع أعضاء المؤتمر؛ وفي الخامس عشر (1927)، ارتفعت نسبة تمثيلهم إلى 22٪. وبعد تشكيل «مباي» ارتفع تمثيل الحزب في المؤتمر السابع عشر (1931) إلى 29٪؛ وفي الثامن عشر (1933) إلى 44٪؛ وفي التاسع عشر (1935)، ومع انسلاخ التنقيحيين عن المنظمة، هيمن «مباي»، بالائتلاف مع أحزاب العمال الأخرى، على المنظمة بالكامل، وهو الهدف الذي وضعه نصب عينيه منذ تأسيسه. وفي سعيه هذا، اصطدم «مباي» مع التنقيحيين. وفي المؤتمر السابع عشر (1931) سجل أول انتصار له، ونجح في توصيل ممثلّين عنه إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية: حاييم أرلوزوروف، الذي تولى رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في فلسطين، وبيرل لوكر (1887 – 1972). ثم أتبع ذلك بنصر آخر في المؤتمر الثامن عشر (1933)، حيث دخل اللجنة التنفيذية أربعة مندوبين عن «مباي»: دافيد بن – غوريون، بيرل لوكر، إليعيزر كابلان (1891 – 1952)، وموشيه شرتوك (شاريت). وفي المؤتمر التاسع عشر (1935)، أطبق الحزب سيطرته على المنظمة،

(186) Ibid, pp. 839-841.

كما على مؤسسات الوكالة اليهودية في فلسطين. [187]

ومن موقعه المتقدم في مؤسسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، سيطر «مباي» على الهستدروت، وبالتالي على الهاغانا، التي تشكلت فيها. وعليه، وخلال الحرب العالمية الثانية، أصبح يقود العمل الصهيوني، السياسي والعسكري، في فلسطين والخارج. وبعد صدور «الكتاب الأبيض» (1939) برز فيه اتجاهان: الأول يدعو إلى مقاومة نشطة، سياسياً وعسكرياً، ضده، ويقوده بن – غوريون، كاتسنلسن، والياهو غولومب (قائد الهاغانا الميداني) (1893 – 1954)؛ والثاني أكثر مرونة، ويتصدره يوسف شبرنتساك،، إليعيزر كابلان، وبنحاس لافون (1904 – 1976). وكانت الغلبة للاتجاه الأول، فقاد «مباي» المقاومة الصهيونية ضد سلطات الانتداب البريطاني بعد الحرب، وصولاً إلى حرب فلسطين الأولى، وقيام إسرائيل، فما بعده. وخلال ثلاثة عقود تقريباً، هيمن بن – غوريون على حزب «مباي»، وبالتالي على سياسة المنظمة الصهيونية فدولة إسرائيل، داخلياً وخارجياً. وبعد قيام إسرائيل، قاد الحملة ضد المنظمة الصهيونية، ولم ينجح في تصفيتها. وفي عام 1977، خسر «مباي» الانتخابات العامة في إسرائيل لأول مرة منذ تأسيسه، وفاز عليه «الليكود»، الذي تسلم السلطة برئاسة مناحم بيغن. [188]

4 – كونفدرالية الصهيونيين المتحدين

وهؤلاء يعتبرون أنفسهم التيار المركزي في الحركة الصهيونية، الورثاء الحقيقيين لتعاليم هيرتسل ونهج وايزمن، وبالتالي، مركزية الدولة اليهودية في فكرهم السياسي، الأمر الذي تكرس في برنامج المؤتمر الثاني والعشرين (1946). وفي ذلك العام، عُقد مؤتمر الكونفدرالية التأسيسي، الذي أقر أيضاً إقامة «صندوق المشاريع الإنمائية» لتمويل نشاط الصهيونيين العموميين في إسرائيل، ومساعدتها على استيعاب الهجرة اليهودية إليها. إلا أن الكونفدرالية انقسمت عام 1956، حول قضية التدخل في شؤون إسرائيل السياسية، وتكرس الانشقاق في مؤتمر لندن (1958)، بحضور مندوبين عن منظمة «هداسا»، الكونفدرالية الصهيونية في بريطانيا، وقارتي أوروبا وأميركا اللاتينية. واتخذ المؤتمر قراراً بعدم التدخل في السياسة الإسرائيلية، خلافاً لرأي ناحوم غولدمان، الذي أصبح لاحقاً رئيس المنظمة العالمية. وانتخب رئيساً للكونفدرالية – إسرائيل

(187) EZI, pp. 911-915.
(188) Idem.

غولدشتاين (1896 – 1986) وروز هالبرن (1897 – 1978). وهذه الكونفدرالية تدعو لإلغاء النظام الحزبي في المنظمة، كما لا تعتبر الجاليات اليهودية في «العالم الحر»، وخاصة في الولايات المتحدة، شتاتاً يهودياً، تتهدده مخاطر الاضطهاد والتمييز، وبالتالي ضرورة تهجيره إلى إسرائيل. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني والثلاثين (1992)، كان وفد «الكونفدرالية العالمية للصهيونيين المتحدين» (وهو الاسم الذي تبنته عام 1972) مؤلفاً من 80 مندوباً، وهو الأكبر لأي اتحاد صهيوني خارج إسرائيل. [189]

5 – المزراحي والعامل المزراحي

وهي حركة صهيونية دينية، اعتمدت برنامج بازل، ودعت إلى إقامة دولة تقوم على شريعة التوراة. وفي المنظمة الصهيونية كان ممثلوها يجسدون تعاليم الحاخامات الذين سبقوا هيرتسل إلى طرح الفكرة الصهيونية بديباجتها الدينية – يهودا القلعي (1798 – 1878)، وتسفي هيرش كاليشر (1795 – 1874). وكان شعار هذه الحركة «أرض – إسرائيل لشعب إسرائيل على قاعدة توراة إسرائيل». ولما طُرحت مسألة العلاقة بين اليهودية والصهيونية في المؤتمر الثاني (1898)، لم يرتح المندوبون المتدينون لمنظور القيادة الصهيونية من أن الدين هو مسألة شخصية، وأن البرنامج الصهيوني يجب أن يقتصر على القضايا السياسية والاقتصادية. وعندما طُرحت مسألة «القومية اليهودية» كمرتكز للثقافة الصهيونية في المؤتمر الخامس (1901)، شعر المتدينون بالقلق من أن «القومية اليهودية» العلمانية ستدمر «الديانة اليهودية». وعليه، أسس المتدينون «الاتحاد المنفصل» الأول في المنظمة (1902)، باسم «همزراحي» (الذي تم تركيبه من كلمتي «مركاز روحاني»، أي مركز روحي)، على يد الحاخام يتسحاق يعقوب راينس، كحزب ديني في إطار المنظمة الصهيونية. وخلال عام على تأسيسه (1903) شكل فروعاً كثيرة في دول عدة، وأصدر نشرة شهرية باسم «همزراحي». [190]

وقرر المزراحي أن يبقى في المنظمة، ويتبنى «برنامج بازل»، ويعمل على نشر الثقافة القومية اليهودية على أسس دينية. وفي المؤتمر العاشر (1911)، خرج المزراحي من القائمة عندما أُقر البرنامج الثقافي الذي قدمه ناحوم سوكولوف. وعلى أثر ذلك حصل انشقاق في الاتحاد، وترك شق المنظمة، وبقي الآخر فيها، بقيادة الحاخام مئير بار ايلان (1880 – 1949)، الذي نظم فرع اتحاد المزراحي في الولايات المتحدة، فأصبح مركز ثقله

(189) EZI, pp. 1393-1394.
(190) EZI, pp. 939-945.

خارج فلسطين. وفي فلسطين، شارك المزراحي في جميع مؤسسات الاستيطان والوكالة اليهودية. كما تشكل في الاتحاد «العامل المزراحي» (هبوعيل همزراحي)، تحت شعار «التوراة والعمل» (1921)، وحركة شبيبة «أبناء عكيفا» (1922). وبعد قيام إسرائيل شارك المزراحي في الحكومة، وفي الانتخابات للكنيست الأولى، شكل جبهة دينية، حصلت على 16 مقعداً من أصل 120. وفي 1956، تشكل «الحزب الديني القومي» (المفدال)، الذي شارك في غالبية حكومات إسرائيل الائتلافية مع حزب العمل. وبعد عام 1967، تبنى الحزب سياسة «أرض – إسرائيل الكاملة»، وفي 1977، شارك في الائتلاف مع الليكود.[191]

6 – حزب العمال الموحد (مبام)

وقد تشكل هذا الحزب عام 1948، باندماج «هشومير هتسعير» مع «أحدوت عفودا – بوعالي تسيون»، اللذين يعتبران «اليسار الصهيوني»، وقاعدتهما في القرى التعاونية (الكيبوتس). وعندما تشكل «مباي» (1930)، أعلن هشومير هتسعير نفسه حزباً مستقلاً في الهستدروت. وفي 1946، شكل بالاشتراك مع «العصبة الاشتراكية» حزب «عمال هشومير هتسعير». وكان برنامجه يدعو إلى الصراع الطبقي، جنباً إلى جنب مع بناء الدولة اليهودية. وقبل قيام إسرائيل دعا الحزب إلى دولة ثنائية القومية، من اليهود والعرب في فلسطين، على ألا يوضع سقف للهجرة اليهودية إليها، كما طرحت «بريت شالوم» (اتحاد السلام). وقد لعبت المستوطنات التعاونية التابعة للحزب دوراً هاماً في الهاغانا، وخاصة في البلماح، وكذلك في تنظيم الهجرة غير الشرعية. وفي الانتخابات للكنيست الأولى، حصل مبام على 19 مقعداً من أصل 120، فكان القوة الثانية بعد مباي. إلا أنه سرعان ما انقسم، فخرج منه جناح بقيادة موشيه سنيه (1909 – 1972)، وانضم إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (1954). وفي نفس العام، انشق أحدوت عفودا، على أرضية الخلافات حول الموقف من العرب. فبينما دعا «مبام» إلى دولة ثنائية القومية، وبالتالي قبول أعضاء عرب في الحزب، طرح أحدوت عفودا إقامة «دولة إسرائيل الاشتراكية»، وعليه، تشكيل حزب عربي مواز. وبعد الانشقاق بفترة، انضم إلى مباي، فشكلا «حزب العمل الإسرائيلي».[192]

وعارض مبام حرب السويس (1956)، وتصدر الحملة لإنهاء الحكم العسكري على

(191) Ibid, pp. 939-945.
(192) EZI, pp. 915-916.

العرب في إسرائيل، وكذلك لضم العمال العرب إلى الهستدروت. وقد تمثل في كل دورات الكنيست. وفي الفترة ما بين 1969 – 1984، كان جزءاً من «المعراخ» (التجمع العمالي). ولما دخل مباي في ائتلاف مع الليكود (1984)، ترك مبام التجمع، ولاحقاً انضم إلى «حركة ميرتس»، بالاشتراك مع «شينوي» (التغيير)، و«راتس» (حركة المواطن). ومن خلال «اتحاد مبام العالمي»، الذي له فروع في (18) دولة، يشكل مبام اتحاداً في المنظمة الصهيونية العالمية، ويشارك في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. ومع أن الحزب رأى في حرب حزيران (1967) حرباً دفاعية، إلا أنه تقدم بمشروع للتسوية السياسية، يقوم على معارضة ضم الأراضي المحتلة؛ التقدم نحو الحل على أساس دولتين – يهودية وعربية – في فلسطين؛ تجريد المناطق التي يتم إخلاؤها من السلاح؛ بقاء القدس موحدة، وعاصمة لإسرائيل، مع إعطاء الأمكنة المقدسة للمسلمين والمسيحيين موقعاً خارجاً عن التشريع الإسرائيلي؛ وإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين.[193]

7 – أرتسينو (أرضنا)

وهو تنظيم المظلة العالمي للصهيونيين الإصلاحيين والليبراليين، في الولايات المتحدة، أستراليا، جنوب أفريقيا، كندا، هولندا، وبريطانيا. ويتمحور نشاط «أرتسينو» حول نشر أفكاره، والإعلام عن إسرائيل وجمع التبرعات لها.[194]

8 – «اتحاد النساء الصهيونيات» (ويتسو Wizo)

وهو تنظيم غير سياسي، تأسس في لندن (1920)، للاهتمام بشؤون المرأة في المنظمة الصهيونية، وخاصة بين المهاجرين إلى فلسطين. وأولى التنظيم اهتمامه لتدريب النساء مهنياً، وتثقيفهن اجتماعياً، والعناية برعاية الأطفال والشبيبة. وقد انتشر تنظيم «ويتسو» في دول كثيرة، خاصة في أوروبا. أما في الولايات المتحدة، فيقوم تنظيم «هداسا» (Hadassah)بمهام «ويتسو». وتولى هذان التنظيمان أعمال الاغاثة وهجرة الشبيبة، أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد قيام إسرائيل، انتقل مركز التنظيم من لندن إلى تل أبيب (1949)، وله حوالي (50) فرعاً في الخارج.[195]

(193) EZI, pp. 915-916.
(194) EZI, p. 128.
(195) EZI, pp. 1386-1387.

9 – منظمة «هداسا» (Hadassah)

منظمة «هداسا» للمرأة الصهيونية في الولايات المتحدة هي أكبر الاتحادات الصهيونية في العالم. وقد أسستها هنرييتا سولد (1913)، لتعنى بالشؤون الصحية والثقافية للمستوطنين اليهود في فلسطين. وقد رعت إنشاء عدد كبير من المؤسسات في إسرائيل، لعل أهمها المركز الطبي التابع للجامعة العبرية في القدس – «هداسا».[196]

المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية (Jewish Agency)

في الجوهر، «الوكالة اليهودية» (هسوخنوت هيهوديت) هي المنظمة الصهيونية العالمية، أو بعض مؤسساتها وهيئاتها، التي لها علاقة بالخارج، بداية مع إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين، والحكومة البريطانية في لندن، وعصبة الأمم في جنيف، ولاحقاً مع حكومة إسرائيل. فبغض النظر عن الاختلاف الشكلي والاسمي، كان التطابق الفعلي كاملاً تقريباً، على الأقل في غالبية الوقت، بين المنظمة والوكالة، خاصة على صعيد الهيئات التمثيلية العليا، في الداخل كما إزاء الخارج. وعندما تشكلت الوكالة اليهودية في فلسطين أولاً، كانت المنظمة تسيطر عليها. ولما تطورت هذه الوكالة، وتحديداً الفرع الفلسطيني منها، هيمنت على المنظمة. ولدى قيام إسرائيل، أصبحت هيئات هذا الفرع من الوكالة، ودوائره، وحتى قياداته، حكومة إسرائيل الأولى ووزاراتها ومؤسساتها، فأصبح ما تبقى من الوكالة منظمة صهيونية عالمية، تخدم أهداف إسرائيل. وعلى هذا الأساس، اعترفت الدولة بالمنظمة/ الوكالة، على نحو شبيه بالاعتراف الذي منحته حكومة بريطانيا للوكالة/المنظمة في صك الانتداب، ولكن بشكل مقلص جداً. وإذ يحمل تعبير المنظمة الصهيونية مضموناً ايديولوجياً، وبالتالي يشير إلى الكتلة البشرية التي تحمل أفكاراً معينة، فإن مصطلح الوكالة اليهودية ينطوي على دلالة عملية، ويشير إلى الإدارات والمؤسسات والمكاتب...إلخ.[197]

ومصطلح «وكالة يهودية» صيغ في صك الانتداب، الذي اعترف بالمنظمة الصهيونية (المادة الرابعة) «وكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد

(196) EZI, pp. 538-542.
(197) EZI, pp. 750-756.

وتشترك في ترقية البلد على أن تكون خاضعة دوماً لمراقبة الإدارة... ويعترف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على المنظمة الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي». وعليه، قامت المنظمة بدور الوكالة في فلسطين تجاه إدارة الانتداب، وفي لندن تجاه الحكومة البريطانية والهيئات الدولية. واللجنة التنفيذية في فلسطين أصبحت الممثل السياسي للمستوطنين من خلال اعتراف إدارة الانتداب بها، من جهة، ومؤسسات الحكم الذاتي اليهودي في فلسطين، من الأخرى. وتحت الانتداب البريطاني وبرعايته، أصبحت الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) حكومة الاستيطان اليهودي داخل حكومة الانتداب، ولها جهاز إداري كامل، وهيئات تمثيلية، وقوات عسكرية، وإدارات مالية، استيطانية، وسياسية، ونقابة عمالية، وجهاز تعليمي وصحي...إلخ.[198]

وبينما كانت هيئات الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) تُنتخب في المؤتمر الصهيوني، الذي يشارك فيه المستوطنون بنسبة تمثيل تساوي ضعف النسبة الممنوحة للصهيونيين في الخارج، فإن الهيئات التمثيلية الأخرى كانت تنتخب مباشرة من قبل المستوطنين، وتشكل حلقة الوصل بين الوكالة والمستوطنين، كما تشكل الوكالة حلقة الوصل بين هؤلاء وإدارة الانتداب، والحكومة البريطانية، وعصبة الأمم، وكذلك مع المنظمة الصهيونية ذاتها، وفروعها المختلفة في العالم. وبناء على دستور فلسطين، الذي وضعته إدارة الانتداب، كانت المؤسسات الاستيطانية المعترف بها إضافة إلى الوكالة اليهودية هي: مجلس الحاخامات، مجلس النواب (أسيفات هنفحاريم)، والمجلس العام (هفاعد هلئومي). وكان مجلس الحاخامات يعالج الشؤون الدينية للطوائف اليهودية المختلفة. أما مجلس النواب (الذي استقر عدده أخيراً على 171 عضواً) فكان ينتخب 40 من أعضائه ليشكلوا «المجلس العام»، الذي بدوره ينتخب اللجنة التنفيذية (11 عضواً)، والتي هي حلقة الوصل مع الوكالة اليهودية وإدارة الانتداب. وبذلك تكون الوكالة اليهودية (فرع فلسطين) قد حلت محل «لجنة المندوبين» التي جاءت، بقيادة وايزمن، إلى فلسطين مباشرة بعد الاحتلال البريطاني (1918)، وتولت مهام «مكتب فلسطين» الذي أُقيم عام 1908.[199]

(198) Ibid, pp. 750-756.
(199) Ibid, pp. 750-756.

ولتلبية بنود صك الانتداب، ولو شكلاً، كما لأسباب مالية وسياسية، وكذلك لمواجهة المعارضة اليهودية للمشروع الصهيوني، عمد حاييم وايزمن، منذ أن أُقر الانتداب البريطاني على فلسطين، لطرح مشروع توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم يهوداً غير صهيونيين. ومن أجل ذلك، أجرى وايزمن اتصالات مع شخصيات يهودية مالية وسياسية في دول مختلفة: لويس مارشال (1856 – 1929) وفيلكس واربرغ (1871 – 1937) في الولايات المتحدة، اللورد ميلتست (1868 – 1930) في بريطانيا، ليون بلوم (1872 – 1950) في فرنسا؛ وأوسكار فاسرمان (1869 – 1934) في ألمانيا، وغيرهم. لكن مشروع وايزمن هذا قوبل بمعارضة شديدة، تصدرها يتسحاق غروينباوم (1879 – 1970)، ناحوم غولدمان، وفلاديمير جابوتنسكي. وبعد عشر سنوات من الأخذ والرد، أُقر توسيع الوكالة في المؤتمر السادس عشر (1929)، بغالبية كبيرة من الأصوات. وبعد المؤتمر مباشرة، عقد الاجتماع التأسيسي للوكالة اليهودية الموسعة (زوريخ)، فقامت على الأساس النظري من التساوي بين الصهيونيين وغيرهم من مؤسساتها، وعلى أن يكون رئيس المنظمة هو رئيس الوكالة. ولكن هذا الإعلان ظل حبراً على ورق، إذ هيمنت المنظمة على الوكالة اليهودية، وسخرتها في خدمة أهدافها السياسية والمالية. (200)

وعليه، ومنذ 1929، أصبحت الوكالة اليهودية الموسعة منفصلة عن المنظمة شكلاً، لكن الوكالة اليهودية في فلسطين ظلت على حالها، سواء لناحية الانتماء إلى المنظمة، أو لناحية الموقع السياسي إزاء المنظمة، الاستيطان، الانتداب، بريطانيا، والساحة الدولية. وبينما ابتلعت المنظمة في الخارج الوكالة الموسعة، فإن فرع فلسطين من الوكالة هيمن على المنظمة كلها وبذلك أصبح يقود العمل الصهيوني، بزعامة دافيد بن – غوريون. وقد تعزز موقع فرع الوكالة في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية، بزعامة دافيد بن – غوريون، الذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، التي أوكلت صلاحيات واسعة للوكالة في فلسطين (1939). وبعد الحرب العالمية، لم ينتخب رئيس للمنظمة في المؤتمر الثاني والعشرين (1946)، وأصبحت اللجنة التنفيذية هي التي تقود العمل الصهيوني في فلسطين والخارج. وهي التي أدارت الصراع مع حكومة الانتداب، وقادت العمل العسكري في حرب فلسطين الأولى، بما فيه الإرهابي، وأعلنت قيام إسرائيل، وأصبحت بمعظم أعضائها حكومة إسرائيل الأولى، وحولت مكاتب الوكالة وهيئاتها وإداراتها إلى أجهزة الدولة. وبعد قيام

(200) Idem.

إسرائيل، عادت المنظمة والوكالة إلى التطابق التام، وصارتا تسميان المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية. (201)

المنظمات الاقليمية (Regional Organisations)

للمنظمة الصهيونية العالمية انتشار واسع دولياً، وفيما يلي لمحة عن تشكيل المنظمات الاقليمية الأكثر أهمية ودورها، مرتبة حسب الأبجدية. (202)

1 – استراليا ونيوزيلندا

لقد تأخر قيام منظمة صهيونية في أستراليا حتى عام 1907، حيث تشكل الاتحاد الأول في ملبورن، وتبعه (1908) اتحاد غرب استراليا. وعقد المؤتمر الاقليمي الأول في عام 1927. ومنذ الستينات نشطت المنظمة في أستراليا، وفي حرب حزيران (1967) وصل بضع مئات من المتطوعين إلى إسرائيل للمشاركة في القتال، وكذلك عام 1973.

2 – ألمانيا

وفيها ظهرت منظمات صهيونية قبل هيرتسل، وحضر منهم حوالي (40) مندوباً المؤتمر الأول. وتشكل «الاتحاد الصهيوني الألماني» عام 1897، رغم المعارضة الشديدة من قبل «اتحاد حاخامات ألمانيا». وبعد النمسا، أيام هيرتسل، شكلت ألمانيا مركز القيادة الصهيونية في أيام ولفسون (1905 – 1911)، وبعده أوتو واربرغ (1911 – 1920). وآرثر هانتكي، رئيس المنظمة في ألمانيا، كان عضواً بارزاً في اللجنة التنفيذية. وظلت المنظمة الألمانية تلعب دوراً مركزياً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وحتى بعدها قامت بعملية «هعفراه»، حيث نقلت حوالي (6,000,000) جنيه استرليني من أموال يهود ألمانيا إلى فلسطين بشكل بضائع ومعدات (1934). وفي عام 1938، منع النشاط الصهيوني في ألمانيا. ومنذ بداية الثلاثينات، وصعود النازية، ارتفعت معدلات هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، الأمر الذي تكثف خلال الحرب العالمية الثانية، وفي أعقابها. وبعد قيام إسرائيل، انحصر النشاط الصهيوني في المانيا بجمع التبرعات والعلاقات العامة، التي يقوم بها «الاتحاد الصهيوني الموحد»، الذي أعيد تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية.

(201) Idem.

(202) المعلومات الواردة في هذا الباب مأخوذة من «موسوعة الصهيونية وإسرائيل» (الطبعة الجديدة) وهي ترد تحت أسماء الدول التي تعمل هذه المنظمات فيها.

3 – أميركا اللاتينية

وفيها تطورت الصهيونية مع تطور الجاليات اليهودية، وزاد نشاطها في الأربعينات، وبعد قيام إسرائيل، توسع ليشمل القارة كلها. وعقد المؤتمر القاري الأول عام 1945، والثاني عام 1950. وقد بدأ العمل الصهيوني في الأرجنتين منذ المؤتمر الأول (1897)، وتأسس «الاتحاد الصهيوني الأرجنتيني» عام 1913. أما في البرازيل فتأسس اتحاد سنة 1921، لكنه أُوقف عن العمل عام 1938، ثم عاود نشاطه عام 1945. وعلى العموم، ظل العمل الصهيوني في أميركا اللاتينية ضعيفاً نسبياً، مع جنوح قوي بين يهودها إلى الاندماج.

4 – إيطاليا

ظلت الصهيونية ضعيفة في إيطاليا، بسبب قلة عدد اليهود فيها، وجنوحهم هناك نحو الاندماج. وقد حضر حاخام نابولي، فيليس رافينا (1869 – 1937) المؤتمر الثاني (1898)، وكان رئيساً للاتحاد الإيطالي. وبوساطته استقبل الملك عمانوئيل الثالث، والبابا بيوس العاشر، هيرتسل (1904)، لكنهما رفضا دعم المشروع الصهيوني. وخلال السنوات الأولى من الحكم الفاشي، كانت علاقات الصهيونية جيدة معه، فتأسست «الجمعية الإيطالية – الفلسطينية». كما أجرى التنقيحيون اتصالات مع هذا الحكم، لكن العلاقات تدهورت أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعدها أصبحت إيطاليا مركزاً هاماً للهجرة غير الشرعية وتهريب السلاح إلى إسرائيل.

5 – بريطانيا

وفيها ظهرت حركات صهيونية، يهودية وسواها، في وقت مبكر جداً، دعت إلى الاستيطان اليهودي في فلسطين. ومنذ البداية، نشطت فيها حركة أحباء صهيون. وفي نادي «المكابي» (1895) في لندن، ألقى هيرتسل خطابه الصهيوني الأول (1896)- الذي قوبل بتحفظ كبير، ليس فقط من جانب المؤسسة اليهودية، وإنما من قبل أحباء صهيون أيضاً. وفي زيارته الثانية (1896) خاطب حشداً كبيراً في شرق لندن(East End) ، وقوبل بحماس. لكن أحباء صهيون في لندن انضموا إلى المنظمة، وفي المؤتمر الثاني (1898)، كان لهم 15 مندوباً، مقابل 8 في الأول. وفي مطلع عام 1899، تشكل «الاتحاد الصهيوني الانجليزي» (English Zionist Federation)، وقبل سير فرانسس ابراهام مونتفيوري (1860 – 1935) رئاسة الاتحاد الفخرية، إلا أنه هجر العمل الصهيوني أثناء

الحرب العالمية الأولى، احتجاجاً على انحياز المنظمة إلى ألمانيا، فخلفه في هذا المنصب اللورد ليونيل روتشيلد (1869 – 1937)، الذي وجه بلفور رسالته (وعد بلفور) إليه. وفي 1899، سجل هيرتسل «صندوق الاستيطان اليهودي» كشركة بريطانية. وفي لندن (1900) عقد المؤتمر الرابع. وغالبية صهيونيي بريطانيا دعموا هيرتسل في «مشروع أوغندا»، ولذلك تلقت المنظمة ضربة قاسية عندما انشق عنها يسرائيل زانغويل (1905)، وأسس «المنظمة الاقليمية اليهودية» (The Jewish Territorial Organization). وفي 1904، انتقل وايزمن إلى بريطانيا، وأحاط نفسه بعدد من نشطاء الصهيونية. وفي 1917، انتخب رئيساً للفدرالية الصهيونية الانجليزية، وفي مؤتمر لندن (1920)، انتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية.

وقد فتحت الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور آفاقاً جديدة أمام هؤلاء النشطاء – وايزمن، سوكولوف، تشيلينوف – الأمر الذي أوصلهم إلى قيادة المنظمة (1920)، والتي تعززت بعدد من النشطاء الذين أقاموا في لندن أثناء الحرب – آحاد هعام، جابوتنسكي، وغيرهما. كما أفادت من دعم شخصيات يهودية بارزة في بريطانيا – هربرت صاموئيل (1870 – 1963)، لورد ليونيل روتشيلد، والحاخام جوزف هيرمان هيرتس (1872 – 1946). ومع ذلك، قامت معارضة للصهيونية، قادها «الاتحاد الأنجلو – يهودي» (The Anglo - Jewish Association). لكن أهمية بريطانيا للمشروع الصهيوني، لا تكمن في نشاط يهودها، بل في سياسة حكومتها، التي تبنتهاعلى مدى 30 عاماً. ومع ذلك، فالنشاط الصهيوني في إنجلترا لعب دوراً سياسياً هاماً جداً على هذا الصعيد، خاصة لناحية ربط المشروع الصهيوني بالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وقد انضم نشطاء العمل الصهيوني إلى الوكالة اليهودية الموسعة (1929)، وتبنوا برنامج بلتمور (1944)، على أساس إقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون ضمن الكومنولث البريطاني. ولما فقدت بريطانيا موقعها العالمي بعد الحرب لصالح الولايات المتحدة، فقد فقدت تأثيرها على المشروع الصهيوني أيضاً. ومع ذلك، استمر النشاط الصهيوني في بريطانيا. وفي حرب حزيران (1967) قدم يهودها تبرعات سخية لإسرائيل، كما وصل منهم حوالي (2,000) متطوع للمشاركة بالحرب في صفوف جيشها.

6 – بلغاريا

وفيها ظهرت الصهيونية مبكراً، وشارك مندوبون منها في المؤتمر الأول، وتشكل الاتحاد الصهيوني فيها عام 1898. وبين الحربين العالميتين انتشرت الصهيونية بين يهود

بلغاريا، وتأسس فرع ويتسو فيها (1923)، وكذلك عدد من نوادي المكابي، و«بيتار» التنقيحية. وقد هاجر عدد منهم مبكراً إلى فلسطين. وفي الحرب العالمية الثانية نشط الاتحاد في الهجرة غير الشرعية. وتوقف هذا النشاط عام 1949، بعد أن هاجر حوالي (40,000) منهم، غالبيتهم إلى فلسطين.

7 – بولندا

وقد ظهرت الصهيونية فيها قبل هيرتسل (كاليشر)، حيث أقامت فيها جالية يهودية كبيرة، فأصبحت مركزاً هاماً للصهيونية، في مواجهة الاتجاهات الأرثوذكسية، من جهة، والاندماجية، من جهة أخرى، فاستعان بها هيرتسل. وقادة النشاط الصهيوني فيها جاؤوا من روسيا ولتوانيا. كما نشط فيها أحاد هعام (حركة أبناء موسى)، المزراحي، بوعالي تسيون، وبوعالي تسيون اليساري، الذي انضم إلى المنظمة في عام 1939. وكذلك التنقيحيون وحزب الدولة اليهودية، إضافة إلى الصهيونيين العموميين، وهشومير هتسعير، وغيرها. وقد ألحقت الحرب العالمية الأولى ضرراً بالصهيونية في بولندا، إلا أن فترة استقلالها (1919 – 1939) شهدت انبعاثاً جديداً لها هناك. وفي المقابل، برزت «أغودات يسرائيل» الأرثوذكسية المناهضة للصهيونية، من جهة، وحركة البوند، من جهة أخرى. ولم تتوحد المنظمة فيها لكثرة الأحزاب. ومع ذلك، احتلت بولندا موقعاً متقدماً في الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وأثر المهاجرون منها على طابع الاستيطان، ولعبوا دوراً بارزاً في مؤسساته. وأثناء الحرب العالمية الثانية، نشطت منظمات بولندا في الهجرة غير الشرعية. وقد أوقف النظام الشيوعي النشاط الصهيوني فيها بعد الحرب.

8 – تشيكوسلوفاكيا

ظهرت فيها عدة جمعيات صهيونية قبل هيرتسل، كانت الأولى في بوهيميا (1893). وبعد قيام المنظمة انتشرت فيها الصهيونية، خاصة في أيام الرئيس مسَارك، الذي كان يتعاطف معها. وقد هاجر عدد من يهودها مبكراً إلى فلسطين، واستقر في القرى التعاونية. وعقدت فيها ثلاثة مؤتمرات صهيونية. وفي الحرب العالمية الثانية ضعف النشاط الصهيوني في تشيكوسلوفاكيا، لكنها شكلت ممراً للهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح، الأمر الذي بلغ الذروة في الصفقة الكبيرة التي عقدتها مع إسرائيل أثناء حرب 1948. وقد فرض النظام الشيوعي قيوداً على الصهيونية فيها.

9 – جنوب أفريقيا

تأسست الجمعية الصهيونية الأولى في كيب تاون (1897)، ثم في جوهانسبورغ (1898)، وبالتالي تشكل الاتحاد الصهيوني لجنوب أفريقيا (1898)، كما الاتحاد النسائي ويتسو. وتميز العمل الصهيوني في جنوب أفريقيا بتقديم الدعم المالي، إلا أن قلة منهم هاجرت إلى إسرائيل. وفي حربي 1948 و1967، تطوع بضع مئات من صهيونييها للقتال في صفوف الجيش الإسرائيلي.

10 – روسيا

وفيها نشأت حركة أحباء صهيون (1882)، ومنها انتشرت، وبعد مؤتمر بازل (1897)، تغلغلت الصهيونية بين يهود روسيا بشكل واسع النطاق. وقد شكلت البعثة الروسية ثلث أعضاء المؤتمر الأول (66 من أصل 197)، منهم من لعب دوراً مركزياً في المنظمة، مثل: موتسكين، شابيرا، مندلشتراوم، طيومكن، أوسشكين، وايزمن، سوكولوف، وليفين، وغيرهم. وفي المؤتمر الخامس (1901) شكل وايزمن، بوبر، موتسكين، وفيفل «الجناح الديمقراطي». وفي المؤتمر السادس (1903)، كانت البعثة الروسية المعارض الرئيسي لبرنامج أوغندا. لم تضرب «الصهيونية الاقليمية» جذوراً في روسيا، ولكن «العمالية» تبلورت فيها. وفي 1906، صاغ مؤتمر صهيوني روسي «البرنامج التوفيقي». وفي 1903، وبعد أحداث كيشينيف، زار هيرتسل روسيا، والتقى وزير الداخلية، بليهفه، الذي أصدر أمراً بوقف النشاط الصهيوني في روسيا، ما لم يكن هدفه الهجرة منها. ومن الهجرة الثانية والثالثة، برز قادة الاستيطان، مثل: بن – غوريون، بن – تسفي، كاتسنلسون، وشبرنتساك، وغيرهم. ووضع النظام الشيوعي في روسيا قيوداً على النشاط الصهيوني، لكن هجرة يهودها إلى إسرائيل ظلت مستمرة، بشكل أو بآخر، إلى أن فتحت أبوابها للهجرة الواسعة في الثمانينات من هذا القرن. لقد شكلت روسيا المعين البشري والفكري للصهيونية والاستيطان.

11 – رومانيا

بدأت المجموعات الصهيونية فيها منذ 1873، فأقامت مجموعة مستوطنة روش بنا (الجاعونة)، وأخرى زخرون يعكوف (زمارين) في عام 1882. وانتشرت الصهيونية بين يهود رومانيا بعد مؤتمر بازل، وزادت بعد وعد بلفور. وعملت هذه المنظمات في الهجرة

غير الشرعية في الثلاثينات. وبعد قيام إسرائيل هاجر إليها أكثر من (100,000) مستوطن من رومانيا.

12 – فرنسا

شهدت فرنسا نشاطاً صهيونياً مبكراً؛ ففيها تأسست «جمعية الاليانس» (1860) (Alliance Israelite Universelle)، التي أقامت شبكة مدارس إبتدائية ومهنية، منها «مكفي يسرائيل» الزراعية (1870). وفي باريس كتب موزس هس (1812 – 1875) كتابه «روما والقدس»، الذي دعا فيه إلى إحياء «القومية اليهودية». ومنها مارس الثري اليهودي إدموند جيمس دي روتشيلد (1845 – 1934) نشاطه الاستيطاني في فلسطين. وفي باريس أيضاً، تحول هيرتسل إلى الصهيونية، كما أقام فيها ماكس نوردو. وفي 1901 أُسس «الاتحاد الصهيوني الفرنسي»، الذي كان جلّ أعضائه من المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية. كما تشكلت منظمة ويتسو، وانضم ممثلون عنه إلى الوكالة اليهودية (1929)، لكن هجرة يهود فرنسا إلى إسرائيل كانت ضئيلة.

13 – كندا

في 1898، تشكلت «أغودات تسيون» في مونتريال، وفي 1899، تشكل «اتحاد الجمعيات الصهيونية». ونشط الصهيونيون في كندا بعد وعد بلفور. وفي 1919 تشكل فيها فرع هداسا الكندي؛ وفي 1920، بدأ نشاط كيرن هيسود. وتوحدت الاتحادات المختلفة في إطار واحد (1966) (Federated Zionist Organization of Canada). والصهيونيون في كندا نشيطون في الجباية لإسرائيل، وبيع سنداتها(State of Israel Bonds) ، كما يرعون مؤسسات ومشاريع في إسرائيل. أما الهجرة إليها فضئيلة. وخلال الحرب العالمية الأولى، كان في جيش اللنبي حوالي (2,000) كندي، معظمهم استوطن في فلسطين. وفي حرب 1948، تطوع في الهاغانا (250) كندياً، جلهم من ذوي الاختصاص.

14– النمسا

كانت فيينا مركزاً صهيونياً مبكراً، حيث عاش فيها عدد كبير من اليهود (حوالي المليون). وظهرت فيها دعوات صهيونية قبل هيرتسل، وفيها صيغ مصطلح «صهيونية»، على يد ناثان بيرنباوم. وخلال رئاسة هيرتسل للمنظمة، كانت فيينا مركزاً لها، وفيها أقامت اللجنة التنفيذية، ومنها صدرت صحيفة «دي فلت». وبعد موته، انتقل المركز إلى

كولون، لكن فيينا ظلت مركزاً صهيونياً قوياً. ففيها تشكل اتحاد الطلاب «كاديما» (1883)، ثم جمعية «الأخوّة» الصهيونية الاشتراكية (1898)، وكان فيها مركز «بوعالي تسيون»، كما عقد فيها المؤتمر التأسيسي لـ «المنظمة الصهيونية الجديدة» (1935). وكانت فيينا مركزاً للهجرة اليهودية غير الشرعية. وبعد الحرب العالمية الثانية، تقلصت فيها الجالية اليهودية والنشاط الصهيوني. ومع ذلك، ففي السبعينات أقيم فيها مركز لعبور المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل.

15 – هنغاريا

ظلت الحركة الصهيونية فيها ضعيفة. وفي 1908، منعت السلطات على الصهيونيين جباية الأموال، وتدخل ولفسون في الأمر، ولكن دون جدوى. ومنذ 1929، تطور النشاط الصهيوني في هنغاريا. وفي بداية الحرب العالمية الثانية، أجرى رودولف كاستنر (1906 – 1957) مفاوضات مع آيخمان، لمبادلة الأسرى اليهود بشاحنات عسكرية. وبعد تلك الحرب أعيد تأسيس المنظمة الصهيونية في هنغاريا، إلا أنه أُوقف عام 1949. ولا تزال فيها جالية يهودية كبيرة، هاجرت منها قلة إلى إسرائيل.

16 – هولندا

وفيها تأسس الاتحاد الصهيوني عام 1899، وكان أعضاؤه في الغالب من مثقفي الطبقة الوسطى، الذين لم ينجحوا في استمالة العمال اليهود، كما واجهوا معارضة شديدة من الأوساط الأرثوذكسية. وبعد انعقاد المؤتمر الثامن (1907) في لاهاي، ونقل مركز الصندوق القومي اليهودي إليها، نشط العمل الصهيوني فيها، وتعزز خلال الحرب العالمية الأولى بفعل لاجئين من بلجيكا؛ وكذلك في الحرب العالمية الثانية بفعل لاجئين من ألمانيا. وقد هاجر منها إلى فلسطين حوالي (4,000) مستوطن.

17 – الولايات المتحدة الأميركية

تحتل «المنظمة الصهيونية الأميركية» الموقع الأهم والأكبر بعد إسرائيل في المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية. وقد لعب صهيونيو أميركا دوراً بارزاً في تجنيد حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة لدعم المشروع الصهيوني في جميع مراحله حتى قيام إسرائيل، ومن ثم تبنيها كركيزة فيما تسميه «الأمن القومي» للولايات المتحدة. والمهاجرون اليهود الذين وصلوا إلى أميركا في الثمانينات من القرن التاسع عشر، حملوا

معهم أفكار أحباء صهيون، وأسسوا جمعيات في مدن متعددة. وفي 1890، كانت هناك جمعيات في نيويورك، شيكاغو، بولتمور، بوسطن، فيلادلفيا، وكليفلاند. وفي 1898، دعا ريتشارد غوتهيل (1862 – 1936)، الذي حضر المؤتمر الأول، إلى اجتماع جماهيري في نيويورك، حيث تأسس «اتحاد صهيونيي أميركا» (Federation of American Zionists)، برئاسة غوتهيل، وسكرتارية ستيفن وايز (1874 – 1949). وقد واجه الاتحاد معارضة يهودية من أوساط مختلفة. فاستقال غوتهيل (1904)، وتبعه السكرتير جاكوب دي هاس (1872 – 1937)، وحل محلهما هاري فريدنفالد (1864 – 1950) رئيساً، ويهودا ماغنس (1877 – 1948) سكرتيراً. وبينما كان الأولان صهيونيين سياسيين من أتباع هيرتسل، كان الآخران ثقافيين، يميلان إلى أفكار آحاد هعام، ورأيا تكييف الصهيونية للساحة الأميركية، ولم يرفضا «المنفى»، بل نظرا إليه على نفس الدرجة من الأهمية كالاستيطان في فلسطين. وفي 1903، تشكلت مجموعات بوعالي تسيون على الساحة الأميركية، وفي عام 1910، توحدت في «اتحاد بوعالي تسيون».

والأزمة التي أحاقت بالمنظمة الصهيونية في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى، دفعت الفدرالية الأميركية إلى موقع متقدم في العمل الصهيوني إلى جانب لندن. فتأسست في أميركا «اللجنة الموقتة للشؤون الصهيونية العامة» (Provisional Committee for General Zionist Affairs)، برئاسة لويس براندابس. وفي 1916، انسحب منها اتحادا بوعالي تسيون والمزراحي. وفي 1917، تشكلت «المنظمة الصهيونية الأميركية» (Zionist Organization of America)التي لعبت دوراً هاماً في دخول الولايات المتحدة الحرب، وبالتالي استصدار وعد بلفور. وبعد الحرب، زار برانديس فلسطين، ليدفع مشروعه في تطوير الاستيطان على أساس المبادرة الفردية الاستثمارية. وشاركت المنظمة في «لجنة المندوبين الصهيونية»، برئاسة وايزمن (1918). وفي مؤتمر لندن (1920)، اصطدم برانديس مع وايزمن حول طبيعة المشروع الصهيوني في فلسطين. ولعل انحياز برانديس إلى الولايات المتحدة، ووايزمن إلى بريطانيا، لعب دوراً في هذا الصدام، الذي انتهى إلى تغلب وايزمن، وبالتالي انسحاب برانديس من المنظمة (1921)، وتشكيله مع جماعته «شركة فلسطين الاقتصادية» (Palestine Economic Corporation). أما «المنظمة الصهيونية الأميركية» فبقيت اتحاداً إقليمياً هاماً في المنظمة الصهيونية بقيادة وايزمن، وعليه، أسست كيرن هيسود في أميركا. وفي 1924، اتحدت منظمات الجباية اليهودية على الساحة الأميركية في «نداء فلسطين الموحد» (United Palestine Appeal).

وقد لعبت الجالية اليهودية في أميركا، بسبب عددها الكبير ومواردها المالية الضخمة، دوراً حاسماً في توسيع الوكالة اليهودية. ولويس مارشال، الثري اليهودي غير الصهيوني، الذي انحاز إلى وايزمن ضد برانديس، تصدر النشاط لتوسيع الوكالة، واتفق على ذلك مع وايزمن وآخرين، فتشكلت الوكالة الموسعة (1929)، ووضع دستورها، الذي يقسم العضوية في هيئاتها مناصفة بين المنظمة الصهيونية والشخصيات اليهودية غير المنتمية إليها رسمياً. ولكن هذا الاتفاق لم ينفذ فعلاً، حيث هيمنت المنظمة على الوكالة، خاصة وأن مارشال مات في نفس العام (1929)، وتضعضع تنظيم الفرع الأميركي (وهو الأكبر) من الوكالة بسبب الكساد الاقتصادي، وبرز تيار برانديس مرة أخرى (1930)، الأمر الذي زاد من هيمنة المنظمة على الوكالة. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939)، شكلت المنظمة الصهيونية الأميركية «لجنة الطوارئ الأميركية الصهيونية» (American Zionist Emergency Committee) برئاسة ستيفن وايز وآباهيلل سيلفر (1893 – 1963). وكان لهذه اللجنة دور كبير في عقد مؤتمر بلتمور (1942)، ووضع برنامجه، وبالتالي، تجنيد حكومة الولايات المتحدة لدعمه. وبذلك أسهمت بشكل فاعل في تأمين المتطلبات السياسة والمادية لإقامة دولة إسرائيل. كما قدمت مساعدات هامة في الهجرة غير الشرعية، تهريب السلاح وتمويله، وتجنيد المتطوعين للخدمة في الهاغانا.

وبعد قيام إسرائيل، قوي الدعم اليهودي لها في الولايات المتحدة، على الرغم من معارضة أوساط «الحاخامات الإصلاحيين» (Reform Robbis)، التي تلاشت لاحقاً، بينما بقيت مجموعة صغيرة تعارض الصهيونية، وشكلت «المجلس اليهودي الأميركي» (American Council for Judaism)، برئاسة إلمر بيرغر. وتركز الدعم اليهودي الأميركي أصلاً في جباية الأموال باشكال متعددة، والتي بلغت المليارات من الدولارات، وفي تأمين الغطاء السياسي الأميركي للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وكذلك في تقديم الدعم المالي والتسليحي من الحكومة الأميركية، إضافة إلى الإعلام والدعاية. وفي 1940، توحدت صناديق الجباية في «النداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal). وعلى الرغم من كل الدعم الذي تقدمه الاتحادات الصهيونية واليهودية المختلفة في الولايات المتحدة لإسرائيل، فقد توترت العلاقات بينهما على قاعدة دور الصهيونية بعد قيام إسرائيل، ومركزية إسرائيل في حياة يهود الخارج، والالتزام بالهجرة والاستيطان، وبالتالي، مفهوم «المنفى». فأراد صهيونيو الولايات المتحدة أن يكونوا حلقة الوصل بين إسرائيل وأميركا، الأمر الذي رفضته، بدرجات متفاوتة، حكومات إسرائيل،

ورأت أن يكونوا أداتها في تحقيق أهدافها على تلك الساحة. ولحماية مصالحهم، ادعى صهيونيو أميركا أنهم ليسوا في «المنفى»، لأنهم آمنون، ويجب ألا يخضعوا لإرادة الحكومة الإسرائيلية؛ وقالوا إن بقاءهم يهوداً هناك يجب أن يحظى بنفس الأهمية كدعم إسرائيل وتطورها. وما داموا سيبقون هناك، فالصهيونية هي الضمانة للحفاظ على يهوديتهم، وصيانة الجاليات اليهودية من الاندماج، عبر التركيز في العمل الصهيوني على الثقافة اليهودية، اللغة العبرية، والرباط القوي مع إسرائيل، وتكريس مركزيتها في حياة اليهود عامة، الأمر الذي تكرس في القانون الإسرائيلي (1952)، ولاحقاً في «الميثاق» بين إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية (1954). وهكذا، انتظمت العلاقة بين المنظمة الصهيونية وإسرائيل (انظر أدناه).

الفصل الرابع
دور الثكنة الوظيفي

تؤكد المصادر التاريخية أن منظّري الإمبريالية وقادة مشاريعها، السياسيين والعسكريين، قد سبقوا النخب اليهودية في طرح المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولعل نابليون بونابرت كان أول الصهيونيين البارزين من غير اليهود في العصر الحديث، إذ كان أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين. فخلال حملته على مصر، ومن ثمّ على فلسطين، وذلك في إطار الصراع بين بريطانيا وفرنسا بشأن التوسع الإمبريالي، أصدر نابليون (20 نيسان/ أبريل 1799)، إثر فرضه الحصار على عكا، نداءً إلى يهود آسيا وأفريقيا كلهم، يحثهم فيه على السير وراء القيادة الفرنسية، «حتى تتسنى استعادة العظمة الأصلية لبيت المقدس». ووعد بأنه سيعيد اليهود إلى «الأرض المقدسة»، وسيساعدهم على إعادة تأسيس أورشليم القديمة، إذا هم ساعدوا قواته على إنجاز مهمتها. وفي سنة 1860، والتدخل الاستعماري الغربي في بلاد الشام على أشدّه، طرح آرنست لاهاران، سكرتير نابليون الثالث - ملك فرنسا - ضرورة «إعادة الدولة اليهودية إلى الحياة»، لفتح طرق عامة، وأخرى فرعية، أمام الحضارة الأوروبية، وأسواق جديدة أمام منتوجاتها الصناعية.[1]

وكانت بريطانيا هي الأخرى مرتعاً للأفكار الاسترجاعية، وبالتالي لطرح الدعوات الرامية إلى توطين يهود أوروبا في فلسطين، لما يوفره ذلك من حماية لخطوط المواصلات الحيوية بين أجزاء إمبراطوريتها. فمبكراً طرح الكولونيل جورج غاولر (1796 - 1869) توطين اليهود في فلسطين، التي بحسب أقواله تقع على الطريق بين بريطانيا وأهم المناطق الاستعمارية والتجارية الخارجية لها. وقبل ظهور الصهيونية بين اليهود بفترة طويلة، طرح وزير خارجية بريطانيا، اللورد بالمرستون (1784 - 1865)، استخدام اليهود مخلب قطّ لقمع العرب. ففي رسالة بعث بها إلى سفير بلاده في إستنبول (11 آب/ أغسطس 1840)، يقول إنه إذا عاد أفراد الشعب

(1) المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ص36.

اليهودي إلى فلسطين، تحت حماية السلطان العثماني، وبناء على دعوة منه، فإنهم سيقومون بكبح جماح أية مخططات شريرة قد يدبرها محمد علي، أو من سيخلفه بالمستقبل. وبذلك، كان بالمرستون يعبّر عن الدور الوظيفي الذي تريده بريطانيا للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وقد عبّر عن هذا التوجه كثيرون عدا بالمرستون، وخصوصاً من موظفي وزارة المستعمرات والساسة الكبار في وزارة الخارجية، الذين دعوا إلى «حل المسألة السورية» عن طريق استعمار يهودي فيها بضمانة الدول العظمى الخمس، الأمر الذي من شأنه أن يعزلها عن صراعات تلك الدول، ويحقق الازدهار الاقتصادي والحضاري فيها.[2]

ولإقناع الدوائر الإمبريالية بتبني مشروعه، فقد أسّسه هيرتسل على نظرية «رسالة الرجل الأبيض التحضيرية»، تقليداً للاستعمار الغربي. أما الدولة اليهودية فقد صوّرها على أنها «سوف تشكّل هناك جزءاً من متراس أوروبا في آسيا، يكون مخفراً أمامياً للحضارة ضد البربرية، ويتوجب علينا كدولة محايدة، أن نبقى على صلة بكل أوروبا التي سيكون عليها أن تضمن وجودنا». وعندما أطلق هيرتسل ساقيه للريح باحثاً عن دولة كبرى تتبنى مشروعه، وتأخذ على عاتقها أن تشكل «البلد الأم» بالنسبة إليه، راح يعرض على كل رئيس دولة أو حكومة الخدمات التي افترض أنه يرغب فيها. فعلى السلطان العثماني عرض المال والخبرة اليهودية لسداد ديونه، وعلى إمبراطور ألمانيا أن تشكل «دولة اليهود» محمية ألمانية، مرتبطة بما سماه «المجال الحيوي الشرقي» لألمانيا. وفي لندن عرض على تشمبرلين، وزير المستعمرات آنذاك، أن تقوم الدولة الصهيونية بحماية قناة السويس. وفي روسيا تعهد لوزير داخليتها – بليفيه – المعروف ببطشه باليهود، أن يخلص روسيا من العناصر اليهودية المنخرطة في الحركات الاشتراكية والثورية، والتي صارت تهدد حكومة القيصر.[3]

وبسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، راحت فلسطين خلال القرن التاسع عشر تكتسب أهمية متزايدة، بعد فترة من التهميش. فالعوامل التي تسببت باحتدام المسألة الشرقية، أدت بطبيعة الحال إلى تركيز اهتمام الأطراف المنخرطة في هذا الصراع على فلسطين. وقد أشعلت حملة نابليون على مصر الضوء الأحمر لدى دول أوروبا، وخصوصاً بريطانيا، التي كانت طرق مواصلاتها إلى الهند شريان الحياة بالنسبة إليها. وجاءت حملة محمد علي لتركز الأضواء على فلسطين؛ وبعد انسحابه، لتحرك موجة

(2) المصدر السابق، ص37.

(3) المسيري، موسوعة المفاهيم، ص416.

من تهافت دول أوروبا على فتح قنصليات لها في القدس، والبحث عن طوائف دينية تضعها تحت حمايتها، كذريعة للحصول على موطئ قدم سياسي لها في البلد. لكن النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أبرز أهمية فلسطين الاستراتيجية، وخصوصاً بعد حفر قناة السويس، ومن ثمّ شراء بريطانيا أسهم مصر فيها، وبالتالي احتلالها البلد بأكمله (1882). ومنذئذ تعززت أطماع بريطانيا في فلسطين، وراحت حكومتها، وخصوصاً وزارة المستعمرات فيها، وتحت إلحاح موظفيها في القاهرة، تنظر إلى فلسطين كخط دفاع عن مصر وقناة السويس.

وأثار ترسيخ أقدام فرنسا في لبنان وسوريا، وألمانيا في استنبول نفسها، مخاوف بريطانيا، وخصوصاً ممثليها في القاهرة، إذ اعتقد المندوب السامي هناك، اللورد كيتشنر، أن تركيا قد تقوم بهجوم لاسترداد مصر، بمساعدة دولة حديثة، مثل ألمانيا أو فرنسا. وحتى بعد «معاهدة الصداقة» (1903) بين فرنسا وبريطانيا، التي بموجبها اعترف كل طرف بمصالح الآخر، ظلت العلاقة بين الطرفين تتميز بالتنافس. ولذلك، رأى كيتشنر ضرورة إقامة كيان سياسي، يهودي في فلسطين، بين عكا والعقبة. وقد زاد في مخاوفه بناء سكة حديد الحجاز (1906) بين دمشق ومكة، وخصوصاً بعد أن طلب الأتراك من ألمانيا استكمال فرع درعا – حيفا، ليصل إلى رفح، ومن ثمّ بناء فرع بين معان والعقبة. ومن مقرّه في القاهرة، أدار كيتشنر دعاية مضادة لفرنسا في سوريا، الأمر الذي أدى إلى توتير العلاقة بين الدولتين. وإزاء هذه السياسة البريطانية جرى تقارب بين فرنسا وألمانيا، واشترك الطرفان في بناء خطوط سكك الحديد. وعلى أرضية التنافس بين الدول الإمبريالية في إطار «المسألة الشرقية»، تفاقمت التناقضات وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى. ومن جهتها، رأت الصهيونية في تلك الحرب فرصتها لنيل البراءة الدولية التي سعى هيرتسل إليها، بل اعتقدت قيادتها أن مشروعها سيتجسد في سياق ترتيبات ما بعد الحرب، وفي إطار «النظام العالمي الجديد»، الذي سيقوم على أساس نتائج الحرب (انظر أعلاه).

من المؤكد أن قادة العمل الصهيوني، أو بعضهم على الأقل، قد أدركوا مبكراً حاجة مشروعهم إلى أداة عسكرية، انطلاقاً من وعيهم لطبيعته، سواء في شقّه اليهودي أو الإمبريالي. فسواء لتهويد فلسطين وتغييب شعبها بما يمليه المشروع الصهيوني الاستيطاني، أو لأداء الدور الوظيفي المنتظر من ذلك المشروع في المنطقة، كان لا بدّ من العنف المسلح، وبالتالي، بناء أداته العسكرية. وفي الواقع، فإن القيادة الصهيونية بذلت بعد الحرب العالمية الأولى جهوداً كبيرة لحمل سلطات الاحتلال البريطاني على السماح

للوكالة اليهودية بتوسيع الفرقة اليهودية التي شُكّلت أثناء الحرب، ليصل عدد أفرادها إلى 25,000 رجل، فتكون الأداة التنفيذية لتحقيق وعد بلفور. وكانت هذه الفرقة، التي بلغ عدد أفرادها 5,000 رجل، قد انتقلت في نهاية الحرب إلى فلسطين، لتكون في استقبال البعثة الصهيونية برئاسة وايزمن، ولتشارك ولو اسمياً، في استكمال احتلال فلسطين، بما يدعم الدعوى الصهيونية عليها. لكن الإدارة البريطانية لم تتحمس للفكرة. وإزاء الأوضاع التي تشكّلت في فلسطين، انقسم المعسكر الصهيوني بين دعاة تشكيل جيش علني بموافقة بريطانيا، يعمل على احتلال فلسطين بالقوة، وبين دعاة الانصراف إلى تسليح جماعات الهاغانا، كمنظمة عسكرية سرّية، تحت ستار الدفاع عن النفس، وترك المسؤولية الأمنية العامة، مرحلياً، في يد سلطات الاحتلال البريطاني. وانتصر التيار الثاني في هذه المعركة، وتمّ البدء بتشكيل وحدات الهاغانا (1920).

إن النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الأولى لم يتوقف عند حدود العمل السياسي والدبلوماسي، بل تعداه إلى العسكري والتجسسي. فمع اندلاع الحرب، وانقسام أوروبا إلى معسكرين، وكذلك المنظمة الصهيونية بين مؤيدين لألمانيا وآخرين مناصرين للحلفاء، توقّف المؤتمر الصهيوني عن الانعقاد في دورات عادية، وبالتالي، فقدت القيادة الصهيونية وحدة القرار والعمل. وتحرك منظّر «الصهيونية التنقيحية» اليمينية، زئيف جابوتنسكي، لتجنيد ما أسماه «الكتائب العبرية»، لاقتناعه بأن المشروع الصهيوني في فلسطين لن يرى النور إلاّ بتفكيك السلطنة العثمانية، وانتصار الحلفاء في الحرب. وفي سنة 1914، سافر إلى مصر، وبدأ تنظيم بعض المستوطنين الذين هربوا من فلسطين إليها. واستعان بالضابط اليهودي الفارّ من الجيش الروسي القيصري، جوزف ترومبلدور، الذي قدم بدوره إلى مصر ليعرض خدماته على الجيش البريطاني في جبهة قناة السويس. ولما قوبل العرض ببرودة شديدة، عمد ترومبلدور وجابوتنسكي إلى تشكيل «كتيبة البغّالة» التي أُرسلت إلى غاليبولي، ومهمتها نقل المؤن والذخائر إلى الجبهة، في إطار الخطة العسكرية الرامية إلى إنزال قوات عسكرية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية. لكن هذه الخطة فشلت، واستبدلت بأخرى - الهجوم على فلسطين من سيناء. وحُلّت هذه الوحدة (أيار/ مايو 1916)، وانتقل 120 من أفرادها إلى لندن.[4]

لكن جابوتنسكي لم يتراجع عن فكرته، حتى إزاء المعارضة الصهيونية الشديدة لتشكيل مثل هذه الكتائب. فمن جهة، خشيت القيادة الصهيونية ردّة فعل السلطات

(4) EZI, pp. 760-761.

التركية على المستوطنين في فلسطين بسبب ذلك، ومن جهة أخرى، رأى الكثيرون من يهود أوروبا، وخصوصاً في ألمانيا، في تشكيل كتائب يهودية، وزجّها في الحرب إلى جانب الحلفاء، انتحاراً للحركة الصهيونية، نظراً إلى اقتناعهم بأن ألمانيا ستكسب الحرب. لكن جابوتنسكي أصرّ على موقفه، وهدّد بالانسحاب من المنظمة الصهيونية، وسافر إلى إيطاليا ليعرض فكرته على قادتها العسكريين. وهناك التقى بنحاس روتنبرغ، الذي شاطره الفكرة. ولما فشلا بمهمتهما في إيطاليا، توجها إلى بريطانيا، وثابرا على جهودهما هناك. وقد استفادا من وجود بقايا كتيبة البغّالة في لندن، وعملا على إعادة تشكيلها، لكنهما اصطدما بمعارضة شديدة، ومن أوساط متعددة، بما فيها المنظمة الصهيونية نفسها. وانبرى لتأييدهما وزير الداخلية في الحكومة البريطانية، اليهودي الصهيوني هربرت صامويل (الذي اصبح لاحقاً أول مندوب سام على فلسطين بعد الانتداب البريطاني). وبفضل جهود صامويل، تشكلت «كتيبة القنّاصة الملكية»، بقيادة الكولونيل باترسون (آب/ أغسطس 1917)، وفيها جابوتنسكي برتبة ملازم، وانتقلت إلى فلسطين عبر فرنسا ومصر، وشاركت في الحرب في حملة اللنبي.[5]

وفي الولايات المتحدة،وبعد إعلانها الحرب على ألمانيا، تشكلت كتيبة أخرى، ضمت نحو 2,700 نفر، شارك في تشكيلها دافيد بن - غوريون ويتسحاق بن - تسفي. وكان الاثنان قد طُردا من فلسطين، ووصلا إلى الولايات المتحدة للعمل على دفعها لدخول الحرب. وانضم إلى هذه الكتيبة متطوعون من كندا والأرجنتين، ووصل قسم منهم إلى فلسطين، وشارك في القتال مع جيش اللنبي؛ والقسم الآخر وصلها بعد الحرب. كما تشكّلت كتيبة ثالثة في فلسطين بعد احتلال الجزء الجنوبي منها (1917)، إذ قام قائد الفرقة الاسكتلندية، الجنرال هيل، بعرض الفكرة على بعض قادة المستوطنين، فقبلوها. وكان بين هؤلاء راحيل ينئيت (زوجة بن - تسفي لاحقاً)، والياهو غولومب (من مؤسسي الهاغاناه لاحقاً). وتشكلت هذه الكتيبة ونقلت إلى مصر، و لم تعد إلى فلسطين إلا بعد انتهاء الحرب. وغداة احتلال بلاد الشام، كان في قوات الحلفاء نحو 5.600 جندي يهودي، تجمعوا في فلسطين، على أن يمهدوا الطريق أمام إقامة الدولة اليهودية فيها. ولكن ذلك لم يتحقق، وتفككت هذه الكتائب وتبعثرت.[6]

وعلى صعيد أعمال التجسس، وفضلاً عن نشاط المنظمة الصهيونية على الساحة الدولية، فقد تشكلت في فلسطين منظمة سرّية من غلاة التطرف الصهيوني. وكان

(5) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 90؛ EZI, p. 761.

(6) EZI, p. 761.

مؤسسها أهرون أهرونسون، يعمل مديراً لمحطة التجارب الزراعية في عتليت. وبسبب خبرته الزراعية تقرب من جمال باشا، الذي عيّنه رئيساً لهيئة مكافحة الجراد في سوريا. ومن موقعه هذا، تنقل أهرونسون في طول البلاد وعرضها، وجمع المعلومات عن انتشار القوات التركية وتحصيناتها، ونقلها إلى القيادة العسكرية البريطانية في القاهرة. وحملت الشبكة، التي تأسّست عام 1915، اسم «نيلي» (اختصار جملة من التوراة –«نيتسح يسرائيل لو يشكّير»– (بهاء إسرائيل لن يكذب)– صموئيل 15: 29). وكانت على اتصال، عبر سارة، أخت أهرونسون، مع السفير الأميركي في استنبول، الذي كان يحوّل المساعدات المالية إلى المستوطنين في فلسطين. وقد اعتقلت سارة على أيدي الأتراك، وانتحرت في السجن. وقد سافر أهرونسون عدة مرات إلى مصر وإنكلترا، وحتى إلى الولايات المتحدة، حيث شجعته الدوائر الاستخبارية هناك على مواصلة العمل مع الاستخبارات البريطانية. وكان من أهداف «نيلي» التمهيد لإنزال بحري على شواطئ البحر المتوسط، واتخذت من محطة التجارب الزراعية في عتليت مركزاً لعملياتها. لكن الشبكة اكتشفت، بعد إلقاء القبض على بعض أفرادها الذين اعترفوا بانتمائهم إلى المنظمة، وقدموا معلومات عنها، فاعتقل بعض عملائها، وهرب آخرون، كما أُعدم عدد منهم. وعلى الرغم من تنصل الحركة الصهيونية من أعمال «نيلي» واستنكارها لفترة طويلة، فقد أعادت حكومة إسرائيل لها اعتبارها (1967)، عندما قلّد رئيسها وسام الاستحقاق لأخت سارة، نيابة عنها. أما أهرون فقد مات في ظروف غامضة، وهو في رحلة جوّية بين لندن وباريس، إذ تحطمت طائرته وسقطت في البحر. وقد اعترفت مصادر رسمية بريطانية بأهمية نشاط «نيلي» وفضله في احتلال القوات البريطانية لفلسطين، وبالتالي مساهمته في استصدار وعد بلفور. [7]

ولكن، بغض النظر عن النشاط الصهيوني في الحرب، بأشكاله المتعددة، وكذلك عن الدوافع الأميركية لدعم المشروع الصهيوني، فإن وعد بلفور يُبرز تلاقي المصالح الامبريالية البريطانية مع الأهداف الصهيونية. وقد عبّر عن هذا التلاقي الوزير في حكومة لندن، هربرت صامويل، في مذكرة قدمها لحكومته، ولبعض أعضاء البرلمان (1915)، شرح فيها الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من تأسيس دولة يهودية في فلسطين، تحت إشرافها وحمايتها، بعيداً عن فكرة تدويلها. فمثل هذه الدولة، في هذه النقطة الاستراتيجية – قلب الوطن العربي – وعند ملتقى طرق المواصلات بين القارات الثلاث – آسيا وأوروبا وأفريقيا – تُحقّق لبريطانيا مصالح حيوية متعددة. فهي تشكل مرتكزاً لحماية قناة

(7) Ibid, pp. 997-998.

السويس – أهم ممر مائي في العالم – وقاعدة للسيطرة على شواطئ البحرين، المتوسط والأحمر، وخط دفاع أول عن الاحتلال البريطاني لمصر، كما أنها تقطع الطريق على التنافس بين الدول الكبرى بشأن النفوذ فيها بذريعة الأمكنة المقدسة. ولعل الاعتبار الأهم أنها تشطر الوطن العربي إلى شطرين، وتحول دون توحيدهما، كما تشكّل مركزاً إقليمياً مناهضاً للحركة القومية العربية، التي تناضل من أجل الاستقلال، وبالتالي ضد الاستعمار. [8]

(8) John & Hadawi, vol. I, pp. 60-62.

أولاً: تأمين القاعدة الاستيطانية

1 – نشوء المنظمات الإرهابية الصهيونية

كان من أهم المؤسسات الاستيطانية الصهيونية التي شكلت بعد مؤتمر لندن (1920)، النقابة العامة للعمال اليهود في أرض – إسرائيل (الهستدروت). وقد جاء تأسيسها (كانون الأول/ ديسمبر 1920) ليحدث نقلة نوعية في تطوير النقابات العمالية والمهنية التي سبقت ذلك، والتي بدأت في اثناء الهجرة الثانية (1904 – 1918)، بكل ما حملته من شعارات. وقرار تشكيل الهستدروت توخى أن تكون هذه المؤسسة إحدى ركائز المشروع الصهيوني في فلسطين، بأهدافه الرامية إلى تهويدها، وبما ينسجم مع المرحلة الجديدة من العمل الصهيوني. فالهستدروت بالذات كانت ترمي إلى استكمال عمل المؤسسات الاستيطانية الأخرى. وإذا كانت الوكالة اليهودية تعمل على تهويد السكان في فلسطين، عبر تهجير اليهود إليها، وتولي إدارة شؤون حياتهم فيها؛ والصندوق القومي اليهودي يعمل على تهويد الأرض؛ فالهستدروت هي ركيزة تهويد العمل والسوق، وبالتالي، الاقتصاد. وذلك تحت شعار «العمل العبري»، الذي رفعه المستوطنون، والذي يعني في الواقع مقاطعة العمل العربي، والسيطرة على اقتصاد البلد، وإخراج السكان المحليين من دورته. ولكن الهستدروت أكثر من مؤسسة اقتصادية، فبالإضافة إلى دورها النقابي والثقافي، كانت حاضنة المنظمة الإرهابية – «الهاغانا».

ولعل أكثر ما يكشف طبيعة الهستدروت الاستيطانية احتضانها منظمة الهاغانا الإرهابية. فالنشاط الذي مارسته الهستدروت لتهويد فلسطين، كان لا بدّ من أن يصطدم بمقاومة الفلسطينيين، ذلك لأنه يرمي إلى نفي علاقتهم بوطنهم وتغييبهم عنه، وهذا لا يمكن أن يتم بالوسائل السلمية. وفي الواقع، فقد وعى قادة العمل الصهيوني مبكّراً، أن مشروعهم لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال استعمال العنف الفاشي المسلح ضد أهل

البلد الأصليين. وحاول هؤلاء بناء قوة عسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب، عملوا على نقلها إلى فلسطين، لتشكل نواة «الوطن القومي اليهودي» فيها. غير أن هذا المسعى اصطدم بمعارضة الإدارة العسكرية البريطانية، من جهة، وبعقبات تنظيمية صهيونية ذاتية، من جهة أخرى. وفي إطار الترتيبات الجديدة، ووضع فلسطين تحت الانتداب لتهيئتها كي تصبح «وطناً قومياً يهوديا»، وبالسرعة القصوى، توفرت الذريعة لدى قادة العمل الصهيوني لتشكيل منظمات مسلحة بحجة الدفاع عن المستوطنين، وسكتت إدارة الانتداب عن ذلك، بل شجعته ورعته أحياناً.

غير أن ضعف الاستيطان الصهيوني أثار جدلاً داخله بشأن جدوى تشكيل منظمات مسلحة، أخذاً في الاعتبار انعكاسات ذلك على مسار الصراع، وقدرة المستوطنين على الصمود في الاختبار. فكان هناك من أيّد الفكرة بحماسة، ولكن في المقابل، كان هناك من تحفّظ عليها، ودعا إلى ترك مسألة أمن المستوطنين في أيدي سلطات الانتداب. لكن دعاة تشكيل المنظمات المسلحة كسبوا المعركة، متذرّعين بأعمال المقاومة العربية للنشاط الاستيطاني، سواء إزاء التيار الصهيوني المعارض لتولي مسؤولية الأمن، أو تجاه سلطات الانتداب، التي لم تكن ترحب بالفكرة بوجه عام. وبعد تصفية المستعمرات في شمالي «اصبع الجليل» (1920)، قدّم حاكم الجليل العسكري، كوكس، أسلحة للمستوطنين لمواجهة المقاومة العربية المتصاعدة، وجنّد الكثيرين منهم في «الشرطة الخاصة»، كما سمح لمجموعات «هشومير» بالتجوّل بسلاحها، تحت حجة حماية المستعمرات. وكذلك، أدّت الصدامات العنيفة في القدس (1920) إلى تعزيز موقف المتطرفين من قادة العمل الصهيوني، مثل زئيف جابوتنسكي وبنحاس روتنبرغ، للمطالبة بتشكيل مجموعات مسلحة علنية، بموافقة سلطات الإنتداب، التي لم تستجب لذلك في البداية. (9)

ومع أن السلطات البريطانية في فلسطين لم توافق رسمياً على تشكيل تلك المجموعات المسلحة، إلا أنها تشكلت، بصورة أو بأخرى، في مناطق متعددة: القدس وتل أبيب والجليل. ولأسباب ذاتية – ضعف الاستيطان والتباين في وجهات النظر بين قيادته – وأخرى موضوعية – معارضة السلطات البريطانية والمقاومة العربية – فقد ظلت هذه المجموعات تعمل على انفراد، ومن دون قيادة موحدة، غير أن حزب أحدوت هعفودا، الذي تأسس سنة 1919، كحزب عمالي، وسيطر على الهستدروت بعد تأسيسها، تبنى في مؤتمره (13 – 15 حزيران/ يونيو 1920) قراراً بتشكيل منظمة قطرية للدفاع –

(9) Hebraica, vol. 6, p. 533.

هاغانا. فحلّت محل هشومير، في إطار الهستدروت، وأخذت على عاتقها تشكيل منظمة عسكرية سرّية، تعمل على تأمين منجزات المشروع الصهيوني على طريق تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي». وبمرور الزمن، تحوّلت هذه المنظمة الإرهابية إلى جيش صهيوني، تولى سنة 1948 فرض الأمر الواقع على فلسطين بقوة السلاح، وأرغم أهلها على النزوح والجلاء عن وطنهم. وقامت الهاغانا، أكثر من أية مؤسسة استيطانية صهيونية أخرى، من حاضنتها في الهستدروت، بحسم الصراع على فلسطين سنة 1948، بالعنف المسلح، وليس بامتلاك الأرض، أو تهويد السكان والسوق. (10)

لكنّ سرّية الهاغانا كانت شكلية فقط، إذ كانت السلطات البريطانية تعلم بوجودها، وتغضّ النظر عن نشاطها، بل اعتمدت عليها أحياناً في حفظ الأمن وزودتها بالأسلحة والمدربين. وبعد قرار مؤتمر حزب أحدوت هعفودا (1920)، بتشكيل وحدات دفاعية محلية، جاءت أحداث يافا (أيار/ مايو 1920) لتدفع الهستدروت إلى توسيع إطار الهاغانا، وتعيين لجنة إقليمية على رأسها باسم «مركز الهاغانا». وكانت الشخصيتان المركزيتان في قيادة الهاغانا هما: راحيل ينئيت (زوجة بن – تسفي لاحقاً)، وإلياهو غولومب. كما ضمت القيادة ممثلين عن الأوساط المدنية في المستعمرات، إذ أصبحت تمثل الأحزاب الصهيونية والحركات الاستيطانية المتعددة. وعملت الهاغانا على الحصول على السلاح بصور متعددة، بما فيها تهريبه، وفي التدريب على استعماله وتمويل فعالياتها. وحتى سنة 1929، ظل تنظيم الهاغانا يقوم أصلاً على أساس وحدات محلية، يقف على رأسها قادة محليون، وأعضاؤها على العموم ليسوا متفرّغين للعمل العسكري، وينتمون إليها بصورة تطوعية، إلا في فترات احتدام الصراع واندلاع العنف. (11)

وبينما تزعم زئيف جابوتنسكي التيار الداعي إلى تشكيل جيش علني، ونظم مجموعات مسلحة من دون ترخيص، فقد وقف الجناح الموالي لحاييم وايزمن مع الهاغانا السرّية. وبسبب الخلافات بين الفريقين بشأن هذه المسألة، من جهة، وعدم حماسة المستوطنين للدفاع الذاتي، وخصوصاً في المستعمرات الكبيرة الأولى، لنقص الطاقة البشرية والموارد المالية، وعدم الثقة بقيادة الهاغانا، من جهة أخرى، فقد تعثر تشكيل منظمة عسكرية واحدة بقيادة موحدة. وانصرفت الهستدروت، بزعامة دافيد بن – غوريون، سكرتيرها الأول، إلى تنظيم الهاغانا العمالية السرّية، بإشراف موشيه شاريت ودافيد هكوهين وإلياهو غولومب. وتوجه هؤلاء إلى العمل على أُسس مغايرة لتلك التي دعا

(10) Ibid, p. 537.
(11) Ibid, p. 537; EZI, p. 544.

إليها جابوتنسكي، وعمدوا إلى تشكيل وحدات مسلحة من العمال، وتوزيعها في مناطق متعددة. وظل التباين في وجهات النظر قائماً. وأدى لاحقاً إلى انقسامات وتشكيل منظمات مستقلة عن الهاغانا، تابعة للجناح التنقيحي. لكن الهاغانا نفسها لم تحقق إنجازات كبيرة، لأسباب ذاتية وموضوعية، وخصوصاً أن جناح وايزمن السائد في المنظمة الصهيونية، لم يكن يرغب في الصدام مع سلطات الانتداب، وأغلبية المستوطنين أرادت ترك مسألة الأمن في يد سلطات الانتداب، لعدم ثقتها بمنظمة الهاغانا.[12]

وفي نظامها الداخلي الذي صدر عام 1924، جاء أن الهاغانا هي منظمة عسكرية سرية، غايتها الدفاع عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والتحول مع الزمن إلى جيش شعبي، وأبوابها مفتوحة أمام كل يهودي، أو يهودية، بلغ السابعة عشرة. وحدّد النظام شروط العضوية وسبيل الحصول عليها، وكذلك التشكيل التنظيمي الذي يقسّمها إلى فروع، على رأس كل منها لجنة، أحد أعضائها هو القائد العسكري للمنطقة. وإلى جانب لجنة الفرع «مجلس فنّي»، مكوّن من قائد المنطقة ومساعديه وقادة السرايا. ومع أن السمة العامة لهذا التنظيم السرّي كانت اللامركزية، فقد حرص النظام الداخلي على إعطائه صفة القطرية، بالسماح لأعضائه بالانتقال من فرع إلى آخر، بعد التزوّد بالوثائق المطلوبة. ولكن مع ذلك، ولجملة أسباب، ذاتية وموضوعية، لم تتطور الهاغانا إلى منظمة عسكرية فاعلة خلال العشرينات. لقد كانت هناك مشاكل داخلية، وخلافات في وجهات النظر حول طبيعة المنظمة، ونقص بالطاقة البشرية والأموال والسلاح، كما أن سلطات الانتداب لم ترحب بالفكرة، وغالبية المستوطنين فضّلت الاعتماد في المسائل الأمنية على تلك السلطات، لعدم ثقتها بالهاغانا وقيادتها وفاعليتها. ولكن بعد أحداث عام 1929، بدأت مرحلة جديدة في تنظيم الهاغانا وتطويرها، أدّت في الثلاثينات والأربعينات إلى أن تصبح جيشاً شبه نظامي.[13]

وكان من أهم مجالات عمل الهاغانا تنظيم الهجرة غير الشرعية وإدخال مهاجرين يهود تسلّلاً إلى البلد. ومنذ بداية الانتداب، وبعد تحديد سقف الهجرة اليهودية السنوية إلى فلسطين بـ (16,500)، رعت الوكالة اليهودية، بشكل سرّي، هيئات ومؤسسات، وحتى أفراداً، للعمل على تنظيم هجرة غير شرعية إلى فلسطين، خاصة لأولئك الذين لم تتوفر فيهم الشروط المحدّدة في قانون الهجرة. وقامت هذه الجهات بإدخال المهاجرين إلى البلد كسائحين، ثمّ جرى إخفاؤهم في الأحياء اليهودية والمستوطنات، فبقوا في البلد.

(12) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص90.
(13) EZI, p.544.

كما سجّلت أموالاً بأسماء أشخاص لا أملاك لديهم لتسهيل دخولهم إلى البلد والبقاء فيه. ولم تتورّع تلك الجهات عن ترتيب زواج اسمي بين شخصين لتأمين دخولهما بتأشيرة هجرة واحدة. وفوق ذلك، نشّطت عمليات تهريب المهاجرين عبر الأقطار العربية المجاورة، والتسلل من نقاط معينة على الحدود، بتواطؤ الشرطة، إما بسبب التعاطف الصهيوني أو الرشاوى وغيرها. وفي عام 1934، نجحت منظمة بولونية - هيحالوتس (الرائد) - في تفريغ حمولة سفينة (فيلوس) من المهاجرين غير الشرعيين على الساحل الفلسطيني، وتوزيعهم على المستوطنات لإخفائهم. وفي عام 1937، شكّلت قيادة الهاغانا والهستدروت، «لجنة الهجرة غير الشرعية» (هموساد لعلياه بيت) لتتولى أمر تنظيم عمليات هذه الهجرة. ويقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا فلسطين بين 1920 - 1937 بحوالي 50,000 شخص.[14]

وكانت أحداث العام 1929 (ثورة البراق) محطة هامة في الصراع العربي-الصهيوني على فلسطين، وبالتالي في تطوّر الهاغانا. وخلال الأحداث، أدّت الهاغانا دوراً هامشياً إلى جانب القوات البريطانية. وبرز ذلك في القدس وتل أبيب وحيفا. أما في المناطق الأخرى فكان دورها ضئيلاً أو معدوماً، كما في الخليل وصفد. ونتيجة هذا الوضع، واتهام القيادة الصهيونية حكومة الانتداب بالتقصير في حماية المستوطنين، والتقاعس في قمع الانتفاضة الجماهيرية العربية، فقد ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تطوير الهاغانا، لتصبح أداة للعمل العسكري الصهيوني الذاتي. وكان التوجه الأول نحو تشكيل قيادة قطرية، تنسّق العمل العسكري في البلد كله. واشترك في هذه القيادة ممثلون مدنيون محليون، لكن هذه الشراكة لم تدم طويلاً. فاعتراضاً على هيمنة الهستدروت، وبالتالي، حزب مباي، على الهاغانا، انقسمت المنظمة، وشكّل التنقيحيون منظمة موازية (1931)، هي «المنظمة ب». كما انقسمت اللجنة القيادية، ومالت الأحزاب غير العمالية إلى جانب التنقيحيين ومنظمتهم. ومع أنه كان هناك بعض التنسيق بين المنظمتين، توصّل إليه بن - غوريون مع جابوتنسكي، لكن الانقسام ظل قائماً حتى سنة 1937. ومع ذلك، فقد راحت كل منظمة تطوّر ذاتها، وتسلّح نفسها، وتحسّن تدريب أعضائها وكوادرها القيادية. لكن المنعطف الكبير حصل أثناء ثورة 1936 - 1939 وبعدها.[15]

لم يكن الاستيطان الصهيوني مهيأً لمواجهة ثورة الشعب الفلسطيني (1936 - 1939)، ولذلك وقع عبء التصدي لها على الجيش البريطاني، فأصبحت المعركة عربية - إنكليزية

(14) Hebraica, vol. 6, pp. 537-538.
(15) Ibid, p. 542.

في الأساس. ومع ذلك، كان من شأن مشاركة المنظمات الصهيونية المسلحة في الدفاع عن المستوطنات اليهودية إلى جانب قوات السلطة، وبموافقتها وتشجيعها، إحداث نقلة نوعية في طابع الهاغانا، فتحوّلت من منظمة ميليشيا محلية إلى منظمة عسكرية قطرية، وبالتالي اكتسبت وزناً أكبر في المواجهة بين الشعب الفلسطيني، وما يتلقاه من دعم عربي محدود، من جهة، وبين الاستيطان الصهيوني، الذي تحتضنه بريطانيا، ويحميه انتدابها، من جهة أخرى. وفي بداية الأحداث، انحصر دور الهاغانا في حراسة الأحياء والمستعمرات اليهودية، «ورفع معنويات السكان، وثنيهم عن هجر المكان، ثمّ تعويدهم واجب الحراسة، وإذا لزم الأمر، إخراجهم لأداء هذه المهمة بالقوة». إلا أنه بمرور الوقت، راحت المنظمات الصهيونية، وخاصة التابعة منها للمنشقين (المنظمة ب)، تقوم بعمليات إغارة متفرقة وإطلاق النار العشوائي وإلقاء المتفجرات على الأحياء والتجمعات العربية. ومع اتساع رقعة القتال جرّاء اشتعال الثورة العربية في جميع أنحاء البلد، أصبح من الضروري تجنيد أعداد إضافية إلى صفوف الهاغانا وغيرها من المنظمات، الأمر الذي استوجب المزيد من المركزية، سواء لناحية توفير مستلزمات الدفاع عن المواقع اليهودية، في المدن كما في الريف، أو لناحية توحيد الموقف السياسي، وبالتالي، تخطيط العمل العسكري.[16]

في تلك الفترة، كانت قوة المنظمات الصهيونية مركّزة في بعض المدن – تل أبيب والقدس وحيفا – حيث كانت للمستوطنين أغلبية سكانية أيضاً. وفي هذه المراكز، وبالاستناد إلى القوات الحكومية – الجيش والشرطة – كانت المنظمات الصهيونية المسلحة أكثر قدرة على الصمود. ولما انتشرت الثورة في الريف، انكشف ضعف تلك المنظمات وكذلك هشاشة الاستيطان اليهودي في المستعمرات الزراعية. وقد علّق أحد قادة الهاغانا، إلياهو غولومب، على هذا الوضع بقوله: «هنا اتضح ضعف مخيف. اتضح أننا لا نستطيع العيش إلا في ظل حماية الحكومة. وفي حال تأخرت الحكومة عن الدفاع عنا، فإنه يمكن فعل كل شيء بنا. وهذا مخالف لكل تقاليدنا في البلد. أنا لست ضد استدعاء الشرطة، لكن لا أقبل الاعتماد عليها فقط، وألا نحاول الدفاع عن الممتلكات. لا أقبل لحظة واحدة رأي ش. (أي أنه يجب التنازل عن حماية الحقول والاكتفاء بحماية نقاط الاستيطان). إن هجر الحقول يعتبر دعوة للمهاجمين إلى دخول النقاط». وقد سببت موجة الذعر التي اجتاحت الاستيطان الريفي قلقاً كبيراً في قيادة العمل الصهيوني، التي وقفت عاجزة، ولم يكن لديها ما تفعله إلا التذمر لدى سلطات الانتداب، وبالتالي،

(16) الثورة العربية الكبرى، ص 41–53.

إيكال أمرها إلى الشرطة البريطانية، التي أنقذت الوضع. ومع اتساع رقعة المواجهة، عمدت سلطات الانتداب إلى إقامة قوة خفارة (نوطروت) مسلحة، وصل عددها في أواخر عام 1936 إلى 3,000 شخص، جاؤوا بمعظمهم من صفوف الهاغانا، الأمر الذي أضفى عليها نوعاً من الشرعية. وراح التعاون بين السلطة والهاغانا يتعمق، مما أفسح في المجال أمام القيادة الصهيونية لتطوير تلك المنظمة وإعدادها للقيام بدورها المطلوب، من خلال التعاون مع السلطات البريطانية في سنوات الثورة (1936 – 1939).[17]

وبداية، عمدت قيادة الهاغانا إلى رفد المستعمرات بفائض أعضائها من المدن الكبيرة، وخاصة من تل أبيب. وكان ذلك إيذاناً بتحول الهاغانا إلى منظمة قطرية، تضم فروعها المحلية وتنسق عملها، وبالتالي الانتقال من وضع الدفاع إلى حالة الهجوم، بما تقتضيه الضرورة، وما تتيحه الأهلية، من تحشيد وتسليح وتدريب.. إلخ. وخلال فترة قصيرة نسبياً، انتقلت إلى تنظيم مجموعات ليلية «جوّالة»، لنصب الكمائن، وإطلاق النار على القرى العربية. وقد لخّص موشيه شاريت إنجازات الهاغانا (1936) في جلسة لإدارة الوكالة اليهودية، كما يلي: «قد أدت خمس مهمات: أ) مجرد وجودها بعث الطمأنينة في نفس اليشوف اليهودي، وحافظ على التوازن الداخلي فيه. وعرف كل واحد أن هناك من هو مسؤول عن الأمن وساهر عليه. وهذه المعرفة حمت اليشوف من الارتباك والهيجان. ب) خوف العرب من الهاغانا؛ فهذه المرة لم يجرؤ العرب على شنّ هجمات جماعية على نقاط الاستيطان اليهودية للسلب والقتل. وعندما كانوا يهاجمون إحدى النقاط، فإنهم كانوا يفعلون ذلك وهم مدركون أن فيها قوة دفاعية ذات خبرة قتال. فكانوا يبدأون إطلاق النار من مسافة بعيدة، من أجل اقتحام النقطة فقط في حال دحرهم المدافعين. وكانت هجمات العرب، خلال هذه الاضطرابات هجمات عسكرية لا هجمات فوضوية، لأنهم عرفوا سلفاً أن هناك دفاعاً. ج) قامت الهاغانا بنشاط فعلي في عدد لا حصر له من الحالات. د) لولا وجود الهاغانا لما كنا استطعنا، بمثل هذه السهولة تجنيد الآلاف من الأشخاص كشرطة إضافيين وتسليمهم السلاح. هـ) عملت هذه القوة الشرعية، بعد إنشائها، في الاتجاه المطلوب، وما كانت لها فائدة لو لم تكن الهاغانا وراءها».[18]

وبعد وقف الإضراب العام (13 تشرين أول/ اكتوبر 1936)، بدأ قادة الوكالة اليهودية والهاغانا تقويم الوضع في ضوء أحداث عام 1936، واستخلاص العبر للمستقبل. وجرت محاولات لتوحيد المنظمات الصهيونية المسلحة، وحققت نجاحاً جزئياً (بداية عام

(17) المصدر السابق، ص 54–63.
(18) المصدر السابق، ص67–80.

1937) بانضمام جناح من المنظمة ب، بقيادة أبراهام تهومي، إلى الهاغانا، بينما قام الجناح الآخر بتشكيل «المنظمة العسكرية القومية» (إرغون تسفائي لئومي – آيتسل). وقد حصل ذلك تحت ضغط القوى السياسية داخل الاستيطان اليهودي، من جهة، والاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين الوكالة اليهودية وسلطات الانتداب على تشكيل وحدات الخفارة، الأمر الذي عزز موقع الهاغانا، ووضع المنشقين على سكة الجمود والتفسخ، من جهة أخرى. ولكن التوحيد لم يكن شاملاً، وأساساً بسبب معارضة جابوتنسكي، الذي أراد أن يستغلّ الوضع الناشئ لإحراز مكاسب سياسية وتنظيمية ومالية لتياره التنقيحي. ومهما يكن، فإن التوحيد الجزئي للمنظمات المسلحة لم يحقق الوحدة السياسية داخل الاستيطان. وإذ شرخ معسكر المنشقين، فالتحق جزء منهم بالمؤسسة الصهيونية الرسمية، وبالتالي تعزز التفاف جمهور المستوطنين حول الهاغانا، فإن الجزء الآخر أوغل في ابتعاده، ووحد صفوفه حول راية التيار التنقيحي في الحركة الصهيونية، وبالتالي، شدّد دعمه للمنظمة العسكرية القومية (آيتسل). وإزاء تطرف آيتسل (المعروفة باسم الأرغون أيضاً)، برزت أهمية الهاغانا كإطار رسمي، وذراع عسكرية للاستيطان.[19]

في فترة الهدنة (1937)، ومع توقّع تجدّد الثورة، عمدت قيادة الهاغانا إلى إعدادها لأداء دور أكثر فعالية إذا نشب القتال ثانية. وفي اجتماع استثنائي لقادة الهاغانا، عقد في تل أبيب (خريف عام 1937)، قال إليميلخ أفنير، قائد المدينة العسكري، ومن أوائل بناة الهاغانا، ما يلي: «ما هو الشكل الذي ستتخذه الأحداث القادمة؟ ما الذي علينا أن نستعد له؟ لا نعرف ويجب ألا نتخذ سلفاً القرار في شأن طابعها ومداها. ومن واجبنا أن نكون مستعدين لأنواع المفاجآت كافة. علينا أن نستعدّ، في حال حدوث فوضى وعدم التقيد بالقانون، لمواجهة أوضاع نجد أنفسنا فيها وجهاً لوجه مع الشعب العربي المحيط بنا من كل جانب، كما حدث في تل حاي. علينا أن نستعدّ أيضاً لأوضاع قد لا تريد أو لا تستطيع في ظلّها الحراب البريطانية – ولنقل الأمور بصراحة تامة – التي نستظل في حمايتها، أن تقوم بمهمتها. وهذا الاستعداد يتطلب منا الكثير، يتطلب إيجاد منظمة عسكرية قوية في روحها وتنظيمها، وتستطيع أن تدافع، وتعرف كيف تدافع. إيجاد جيش سرّي لشعب إسرائيل في أرض – إسرائيل. لكن أي تصور أو أية فكرة، مهما تكن جذابة، لن تتحقق إذا لم يتوفر لها منفّذون يؤمنون بها ويحوّلونها إلى رمز لحياتهم. وإلى مثل هؤلاء تحتاج الهاغانا، وهي في انتظارهم».[20]

(19) المصدر السابق، ص 109–121.
(20) المصدر السابق، ص 122–123.

وكان رئيس إدارة الوكالة اليهودية، دافيد بن – غوريون، القوة الدافعة وراء تطوير الهاغانا وتعزيز قوتها. ففي اجتماع غير رسمي في منزله (كانون الأول/ ديسمبر 1936) لبعض قادة الهاغانا والهستدروت، حذّر بن – غوريون زملاءه قائلاً: «نحن نواجه ضربة سياسية قاسية. لقد أخافت الثورة العربية إنكلترا.. وحكومة بريطانيا اليوم ضعيفة وجبانة وغير متوازنة نفسياً.. ويُخشى أن يؤدي الخوف من انتشار الأحداث إلى الدول المجاورة، إلى أن تتخذ الحكومة قراراً بتخفيض جذري للهجرة، وربما أيضاً فرض قيود شديدة على شراء الأراضي. لكن إذا تركنا الأحكام الرهيبة جانباً، فإننا نقف أمام خطر حرب عالمية، لا يمكن معرفة ما سيكون عليه وضع إنكلترا في مثل هذه الحالة، وما إذا كانت ستستطيع حمايتنا. إن الخطر المتوقّع بالنسبة إلينا ليس انتفاضات فوضوية، وإنما إبادة، لأن المهاجمين لن يكونوا عرب أرض – إسرائيل فحسب، بل سيهاجمنا أيضاً العراقيون والسعوديون. وهؤلاء لديهم طائرات ومدافع... ينبغي لنا أن نستعد استعداداً جدّياً لتشكيل قوة حقيقية في البلد، تكون قادرة على الصمود أمام هجوم كبير وأيضاً على مخاطبة إنكلترا بلهجة مختلفة. ومن أجل ذلك علينا: أ) الاستيلاء على البحر..، ب) الاستيلاء على الجبال..، ج) إنشاء صناعة ملائمة في البلد تغنينا عن الاعتماد على الخارج، د) إعداد الطلائعي (هيحالوتس) إعداداً عسكرياً».[21]

وقد لخّص كتاب «تاريخ الهاغانا» إنجازات تلك المنظمة في فترة الهدنة (1937) كما يلي: «وفعلاً، كانت فترة الهدنة النسبية التي دامت عاماً تقريباً بين الأحداث الأولى والتي تلتها، فترة استعداد لما سيأتي، وفترة تعزيز وتعاظم بالأفراد والأموال والأسلحة. فقد ازدادت القيادة القطرية للهاغانا قوة، وازدادت ميزانيتها ووصلت إلى أرقام ذات شأن. وشمل نشاطها أنحاء البلد كافة. وأيّدتها أوساط جماهيرية جديدة. لقد أزاح التوحيد مع المنظمة ب إحدى العقبات الصعبة أمام تجنيد الأفراد وجمع الأموال، وعزّز سلطة القيادة المركزية. إن تطوّر صناعة الأسلحة، وبدايات تطوير الطيران العبري، وتوسيع نطاق شراء الأسلحة، وخصوصاً في بولندا، وإقامة علاقات مع السلطات في هذه الدولة، وبداية التدريب العسكري لأعضاء منظمة «الطلائعي» (هيحالوتس) الموجودين فيها – كل هذا حدث تلك السنة. وأُضيف إليه تعزيز التعاون مع السلطات ومع أوساط الجيش البريطاني في البلد، وتطور الخفارة (هنوطروت)، كإطار شرعي للدفاع عن

(21) المصدر السابق، ص 124. (ملاحظة: هذا التهويل بخطر الإبادة، واختلاق الإشاعات حول نوايا الدول العربية، كانا من بين الأسلحة التي استخدمها بن – غوريون مبكراً لتطويع الاستيطان الصهيوني في فلسطين لإرادته).

اليشوف، وأخيراً إنشاء سرايا الميدان في الأشهر الأخيرة من سنة 1937، الذي كان مرحلة أخرى من مراحل ارتقاء الهاغانا كقوة محاربة. وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن هجرات «السور والبرج» (حومّاه ومغدال)، التي شكلت تواصلاً للهجرات الاحتلالية التي قام بها رجال «هشومير» (الحارس) والهجرة الثالثة، فتحت مناطق جديدة أمام الشعب اليهودي، ووسعت حدود اليشوف. وفرضت هذه الأمور جميعها على منظمة الهاغانا مهمات جديدة، كما شكّلت أساساً، وقاعدة لتطور أشمل وأكثر أهمية، فُرض على المنظمة مع تجدد الاضطراب وانتشار الثورة العربية سنة 1938».[22]

في تلك الفترة انخرط كثيرون في صفوف الهاغانا، ووصل عدد أفرادها في نهاية عام 1937 إلى حوالي 35,000 شخص (بينهم حوالي 5,500 امرأة)، منهم 9,000 في المدن، والباقي في المستوطنات. وكانت نسبة الأعضاء في الريف أعلى منها في المدن، لأن جميع سكان مستعمرات الاستيطان العمالي تقريباً انتموا إليها. كما كانت غالبية أعضاء الهاغانا من المتطوعين، الذين كرّسوا جزءاً من وقتهم فقط للنشاط العسكري والتدريب، واستُدعوا للخدمة عند الحاجة فحسب. وإزاء تفاقم الوضع، عمد قادة الهاغانا إلى تشكيل فصائل خاصة، كرّس أفرادها معظم وقتهم للخدمة، وبالتالي، أصبح بالإمكان نقلهم من مكان إلى آخر، حسبما تقتضي الضرورة. وتطوّرت هذه الوحدات إلى «فصائل صاعقة» (بلوغوت ماحتس – بلماح). ودفعت تلك القيادة الآلاف من أعضاء الهاغانا للعمل في الشرطة الخاصة والخفارة، مما أتاح لهم الفرصة للتدريب على السلاح بصورة شرعية، واكتساب خبرة قتالية. في المقابل، انضمت أعداد غير قليلة إلى آيتسل. وعملت المنظمتان في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، مع إعطاء الأولوية للقادرين على حمل السلاح. ومنذ بداية العام 1938، كانت المنظمتان تتنافسان في هذا المجال؛ وفي عام 1939، كانت للهاغانا اليد العليا فيه، نظراً للدعم الذي تلقته من المؤسسات الصهيونية الرسمية، وللإمكانات المالية التي توفرت لها. والأهم من ذلك، لتفوق جهازها التنظيمي الذي أوفد أعداداً من العملاء لترتيب عمليات «الإبحار» (هعبلاه) إلى شواطئ البلد، ومن ثمّ توزيعهم على المستوطنات وإخفاء آثارهم.[23]

لقد كانت ثورة عام 1936 مختلفة نوعياً عما سبقها من صدامات مع الاستيطان الصهيوني وسلطات الانتداب. وكان من شأن ذلك أن يدفع قيادة الهاغانا إلى البحث عن حلول للقضايا التي ترتبت على الواقع الجديد، فطرحت مشاريع جديدة متعددة وخططاً

(22) المصدر السابق، ص 124–125.

(23) Hebraica, vol. 6, pp. 553-554.

كثيرة. وفي فترة الهدنة (1937)، وصلت إلى فلسطين لجنة بيل، وطرحت فكرة تقسيم البلد. ورأت القيادة الصهيونية بالتقسيم فرصة لإقامة كيان سياسي يهودي مرحلي، ولو على جزء من فلسطين، كمحطة على طريق استكمال الاستيلاء على البلد في مراحل لاحقة. وحتى في حينه، ساورت تلك القيادة فكرة احتلال البلد، أو جزء كبير منه، بالقوة العسكرية، وطرحت خططاً لذلك، كما راحت الهاغانا تعد نفسها للقيام بالمهمة. وأقيمت في تلك الفترة 15 نقطة استيطان، لإثبات التواجد اليهودي في مناطق مختلفة من البلد، ولتشكل المستوطنات مرتكزات لعمل الهاغانا العسكري. وقد تمّ ذلك بموافقة السلطات البريطانية ورعايتها. وفي صيف سنة 1937، قدّم قائد الهاغانا في تل أبيب، أفنير، خطة إلى القيادة القطرية للهاغانا، أورد فيها بخطوط عامة، «الوسائل والطرائق لإنشاء قوة عسكرية لاحتلال البلد في حال غادره البريطانيون، ووجد اليشوف نفسه وجهاً لوجه مع جيرانه العرب. وقد ارتكزت الخطة على افتراض أنه لن يحدث تدخل عسكري من جانب أية دولة أجنبية، ولن يستخدم الطرفان أسلحة ثقيلة أو حديثة، مثل المدافع والطائرات والغازات.. إلخ. وأُعدت الخطة للسيطرة على جزء من البلد، واستخدامه نقطة انطلاق لاحتلال البلد كله».[24]

إلا أنه على الرغم من التطور الكبير الذي حققته الهاغانا في تلك الفترة، فقد ظلت أعجز من مواجهة الثورة العربية بقواها الذاتية. وفي جلسة للقيادة (9 كانون الأول/ ديسمبر 1937)، عدّد بن – غوريون ثغرات الأداة العسكرية الصهيونية كما يلي: «أ) القدرة الهجومية: إن رفاقنا لا يعرفون كيف يعملون إلا داخل نقاطهم، بعد أن يتعرضوا للهجوم. ب) تنظيم إقليمي: فكل نقطة تهتم فقط بشؤونها كما كان عليه الحال قبل سنة 1936، ومن الواضح أن هذا لا يكفي لمواجهة أخطار عصابات منظمة. ج) عتاد كاف وملائم: إننا لا نشكو النقص في الأسلحة والأجهزة فحسب، بل نفتقر أيضاً افتقاراً تاماً إلى أنواع من الأسلحة التي يجب أن تكون لدينا، مثل الطائرات والزوارق السريعة، إلخ. د) خبراء محترفون: مع أن عدداً من المدربين اكتسب الكثير من المعرفة ومقداراً أكبر من الخبرة الخاصة بأوضاع البلد، فإنه تنقصه الثقافة الأساسية التي لا يمكن اكتسابها إلا في كلّيات عُليا مخصّصة لذلك. هـ) الأموال: وهي السبب في أوجه النقص الأخرى كلها».[25]

وبغض النظر عن النوايا والتطلعات، فإن كثيراً من البرامج والخطط الطموحة لم

(24) الثورة العربية الكبرى، ص 131–139.

(25) المصدر السابق، ص 146–147.

يتحقق في حينه، وبالتالي، فإما تجاوزه الزمن، أو أنه شكل أساساً للتطوير في المستقبل. ولعله بالإمكان تلخيص أسباب التقصير بما يلي: 1) لم تتحقق وحدة الأداة العسكرية بالكامل؛ فإلى جانب الهاغانا، التي أصبحت الأداة المعتمدة للوكالة اليهودية، ظلت المنظمة ب، أداة المنشقين، تعمل؛ وفي الغالب دون تنسيق مع الهاغانا. 2) وفيما انتهزت القيادة الصهيونية الرسمية مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل، وعمدت إلى التعاون مع سلطات الانتداب، من خلال خطة مرحلية ترمي إلى استكمال بناء الاستيطان برعاية بريطانيا، كما أراد وايزمن وأيّده بن - غوريون في حينه، فإن المنشقين خرجوا عن الإجماع الصهيوني، وبالتالي فتحوا المعركة مع قوات الانتداب، من خلال الدعوى بأن بريطانيا تنوي الارتداد عن سياسة «الوطن القومي اليهودي». وقد زاد ذلك من حدّة التوتر بين منظمة آيتسل، من جهة، وبين الهاغانا وسلطة الانتداب، من جهة أخرى. 3) قناعة قيادة الهاغانا بعدم قدرتها على التصدي للثورة العربية، وبالتالي، رغبتها بالاحتماء وراء الجيش البريطاني في القتال، والاكتفاء بدور محدود فيه، يمنحها إمكانية التسلح والتدريب، بشكل شرعي وعلني، ويوفر عليها الخسائر البشرية الكبيرة. 4) تصدي القوات البريطانية لقمع الثورة، وبالتالي، انحصار العمل العسكري العربي في المعركة ضد تلك القوات. 5) التوتر على الصعيد العالمي، وبداية ظهور شبح الحرب العالمية الثانية. [26]

وقد لخّص كتاب «تاريخ الهاغانا» إنجازات عامي 1937 و1938، التي وصفها بأنها «ربما لم تكن هناك في تاريخ اليشوف كله، سنة أدت إلى تغييرات كثيرة وتطور كبير في الهاغانا مثل سنة الدماء والقتل، سنة 1938»، كما يلي: [27]

«في هذه السنة، وفي السنة التي تلتها، استمر الاستيطان اليهودي في التغلغل إلى مناطق جديدة. فقد أُنشئت في سهل بيسان، وفي شرقي بحيرة طبريا، وفي الجليل الغربي، وفي شمال سهل الحولة، وفي أماكن أخرى، مستعمرات يهودية كثيرة، ووسعت حدود اليشوف وعمقت تجذره. وخلّصت مساحات جديدة من أرض الوطن واحتُلت عملياً، وتغيرت المعطيات الواقعية لمشكلة أرض - إسرائيل إلى مصلحة اليشوف والحركة الصهيونية. لقد كان الاستيطان اليهودي في مناطق جديدة القاعدة الأساسية لكل النشاطات السياسية والأمنية. وتقرّر اعتراف أمم العالم بحق شعب إسرائيل في وطنه، في نهاية الأمر، وفقاً لمقاييس امتداد هذا الاستيطان. لكن، لولا الهاغانا لما كانت هذه الاحتلالات في تلك الفترة ممكنة أصلاً...

(26) Hebraica, vol. 6, p. 544.

(27) الثورة العربية الكبرى، ص 192-193.

«وفي هذه السنة، وصل التعاون العسكري بين الهاغانا، من جهة، والسلطات والجيش، من جهة أخرى، إلى ذروته. وتحولت مجموعات الخفراء، الموزعة في أنحاء البلد كافة، إلى «شرطة المستعمرات العبرية» التي تطورت باطّراد، حجماً وتنظيماً، مع تطور الأحداث، إلى أن أصبحت ميليشيا شبه عسكرية، مسلحة ببنادق ومدافع رشاشة، ومجهزة بسيارات مصفحة، تنقلت في مناطق الاستيطان اليهودي وردعت الأعداء والمتآمرين. وفي الصيف، بدأت «قوة خفر القطارات» ووحدات خفراء أخرى العمل، وتعهدت بحماية خطوط سكة الحديد، ومضخات المياه، والمطارات، ومكاتب الحكومة في أمكنة كثيرة. وأقام عمال وخفراء يهود سياجات من الأسلاك الشائكة بمحاذاة الحدود الشمالية. وسيطرت «الوحدات الليلية الخاصة»، بقيادة عسكريين بريطانيين، على مناطق واسعة في الجليل وسهوله، إلى أن طُرح في النهاية مشروع إنشاء فرقة يهودية تندمج في إطار قوات الدفاع البريطانية، التي كانت تعدّ العدة للحرب ضد هتلر.

«وفي هذه السنة، بدأت تتطور، في إطار قوة الخفارة (هنوطروت) وخارجه، وحدات جيش سرّي يهودي مستقل، هي «سرايا الميدان» (فوس) التي أخرجت المقاتل المدافع من موقعه إلى ميدان المعركة، وحولته إلى جندي عبري يبحث عن أعدائه في قواعدهم.. وتجدّدت عمليات «القوة الجوّالة» (هنوديدت) التي برزت في أماكن مختلفة في نهاية أحداث سنة 1936، وتدرّب فيها الجنود والقادة الذين أقاموا البلماح في السنوات المقبلة.

«وفي هذه السنة، انخرط رجال الهاغانا في عملية الهجرة الطلائعية غير الشرعية، في الوقت الذي كان يسود بين أوساط واسعة من اليشوف، وأيضاً بين بعض قادته، سوء فهم للقيمة السياسية الهائلة لهذه العملية. فالتجربة التي تمّ اكتسابها في إطار ترحيل المهاجرين ونقلهم إلى الشاطئ، شكّلت أساساً لعملية الهجرة غير الشرعية التي قررت، إلى حد بعيد، مصير البلد في أعوام النضال ضد البريطانيين في الأربعينات. وقد هبّت الهاغانا أول مرة لنجدة الأشقاء في دول المنفى.

«وفي هذه السنة، والسنة التالية لها، تقدمت منظمة الهاغانا على طريق تطورها من اتحاد فروع منفردة إلى منظمة قطرية. إن انفصال الفروع القوية لم يتوقف في الواقع، لكن قوة القيادة القطرية بشعبها المختلفة تعززت كمركز للقيادة والتدريب ولإمداد جميع القوات الدفاعية بالأسلحة. وأُنشئ جهاز مالي خاص هو صندوق «فدية اليشوف» (كوفر هيشوف)، الذي جمع مبالغ كبيرة للدفاع عن اليشوف. وفي نهاية تلك الفترة بالذات،

أنشئت «هيئة الأركان العامة» التي أخرجت قيادات الهاغانا من إطار الأحزاب والكتل السياسية، ومهدت الطريق أمام تطوّر المنظمة إلى جيش قومي».

إن هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا احتضان سلطات الانتداب للمشروع الصهيوني، ورعاية القوات البريطانية لأداته العسكرية. وقد تمّ ذلك على خلفية «الثورة العربية الكبرى»، وعلى قاعدة فكرة تقسيم البلد بين العرب واليهود، وإقامة دولتين منفصلتين فيه. وانتهزت القيادة الصهيونية الفرصة، بالتعاون مع الحكومة البريطانية، لتكريس مبدأ إقامة دولة يهودية، كما استغلّت القتال الدائر بين الثوار العرب والقوات البريطانية، لبناء الأداة العسكرية الصهيونية كقوة مساعدة لتلك القوات، وبالتالي، برعايتها، تسليحاً وتدريباً وتعزيزاً. ومن خلال وحدات الخفارة، وشرطة المستعمرات، والوحدات الليلية الخاصة، والوحدات الجوالة...إلخ، والتي دفعت إليها الهاغانا الآلاف من أعضائها، تشكلت الأداة العسكرية للاستيطان الصهيوني في المراحل اللاحقة. ويبرز على هذا الصعيد التدريب العسكري الهام، الذي تلقاه عدد كبير من أعضاء الهاغانا والفصائل الخاصة، كقوات احتياط بريطانية، تحت إشراف الكابتن (لاحقاً جنرال) أورد وينغيت (Orde Wingate)، مؤسس «الوحدات الليلية الخاصة» (Special Night Squads)، التي تخرّج منها أفضل قادة الهاغانا الميدانيين في حرب عام 1948. لقد أثمر تعاون الوكالة اليهودية مع القوات البريطانية، في أثناء المرحلة الثانية من الثورة العربية، انتقال الهاغانا من منظمة ميليشيا محلية إلى منظمة عسكرية محاربة.[28]

تحدّر الكابتن أورد تشارلز وينغيت (1903 – 1944) من عائلة اسكتلندية، تنتمي إلى «إخوان بليموث» التطهريين المتزمتين(Puritan) ، لها تراث طويل بالخدمة في المستعمرات البريطانية. وقد ولد في الهند، ودرس في الكلية العسكرية «ووليتس»، وأصبح ضابطاً (1928) في «قوة الدفاع السودانية» على حدود الحبشة. ومع اشتعال «الثورة العربية الكبرى» (خريف عام 1937) أُلحق بجهاز الاستخبارات التابع لهيئة أركان الجنرال ديل، وأُرسل إلى القيادة في حيفا، التي كانت مسؤولة عن منطقة الجليل. وقد تربّى وينغيت على تعاليم التوراة (العهد القديم)، ونشأ متحمساً لفكرة «عودة الشعب المختار إلى أرض الميعاد». وبالتالي كان من الصهيونيين الأغيار الغيورين على فكرة إعادة بناء «دولة إسرائيل القديمة». ومنذ وصوله إلى فلسطين، تبنى المشروع الصهيوني، وأجرى اتصالات مع شخصيات في المؤسسة الصهيونية، اشتكى أمامها من تقاعس الوكالة اليهودية عن الإسراع في تجسيد مشروعها، الأمر الذي أثار بعض الشكوك حوله، خاصة أنه كان

(28) Hebraica, vol. 6, p. 554.

انطوائياً. لكن سرعان ما تغير الوضع، واكتسب وينغيت لقب «الصديق» في أوساط المستوطنين. وفي عام 1938، أدلى وينغيت بشهادته أمام لجنة وودهيد، مؤكداً أن كل تقدم في فلسطين هو نتاج النشاط الصهيوني، وأن إقامة دولة يهودية صناعية حديثة في فلسطين ستجعل حوض البحر المتوسط البريطاني منيعاً على الاختراق. ولدى نشوب الحرب العالمية الثانية، توقع أن يُعيّن على رأس جيش يهودي، يضم 60,000 جندي، لطرد الإيطاليين من شمال أفريقيا. لكن القيادة البريطانية رفضت الفكرة، وعلى العكس من ذلك، استدعته على عجل (1939) للعودة إلى بريطانيا، ربما بسبب تعاطفه المفرط مع المشروع الصهيوني، الأمر الذي لم ينسجم تماماً مع الاستراتيجية البريطانية عشية الحرب العالمية الثانية. وقد مات في ظروف غامضة، عندما تحطمت الطائرة التي كانت تقله مع عدد من ضباط مخابرات أميركيين، على الحدود بين الهند وبورما، حيث كان يدرّب عصابات المقاومة ضد اليابانيين. وقد دفن في مقابر الجيش الأميركي (آرلنغتون – فيرجينيا).[29]

بعد وصوله إلى البلد بفترة قصيرة، التقى وينغيت كلاً من حاييم وايزمن ودافيد بن – غوريون وموشيه شاريت وإلياهو غولومب، «وعرض أمامهم خطته فيما يتعلق بإنشاء جيش عبري». وانطلق في مناقشاته معهم من أرضية كونه «على يقين من أن حرباً عالمية ستنشب في غضون خمسة أعوام، وأنه إذا وجدت آنذاك في أرض – إسرائيل قوة عسكرية يهودية مدرّبة وجاهزة للعمل، فإنه يمكن أن تقوم بدور حاسم في منطقة الشرق الأوسط، وتحقق إنجازات عسكرية تنتج ثماراً سياسية في نهاية الحرب». وقد رأى وينغيت في إقامة الدولة اليهودية على جزء من فلسطين مرحلة أولى، «إذ أن دولة كهذه يمكن أن تشكل قاعدة لتطور قوة عسكرية، تعتبر مهمتها لا الدفاع فحسب، وإنما أيضاً الإعداد لعمليات على نطاق المنطقة». وفي رسالة إلى وايزمن، عشية نشر مشروع التقسيم، كتب يقول: «أودّ أن أعرض عليك، بصفتك رئيس الحركة الصهيونية، خدماتنا (يقصد نفسه وضابطاً من زملائه). وإذا كنت موافقاً، فأرجو أن تستمع إلى آرائي في هذا الأمر المهم، لأن لديّ الكثير لأقوله. ومن المهم جداً استشراف المستقبل، وتفادي ارتكاب أخطاء من الصعب جداً تصحيحها بعد وقوعها. وأنا متأكد أنك ستقدر قيمة نصيحة عسكرية مبنية على التجربة والصداقة».[30]

كانت الفترة التي قضاها وينغيت في تدريب عناصر الهاغانا، وقيادة عمليات «الوحدات الليلية الخاصة» قصيرة نسبياً، لكنها تركت أثراً كبيراً على الأداة العسكرية

(29) EZI, pp. 1383-1384.

(30) الثورة العربية الكبرى، ص 333.

الصهيونية. فهذا الضابط البريطاني المهووس بالصهيونية، نقل وحدات الخفارة اليهودية من نهج قتال المواقع والكمائن، إلى «مذهب وينغيت، القائم في الأساس على استخدام قوات صغيرة لتنفيذ مهمات شاملة وكبيرة من خلال قابلية حركة كثيرة، وعلى استخدام أساليب تحويل الانتباه والتضليل واستغلال عتمة الليل لشنّ هجمات مفاجئة جريئة». ويقول عنه يتسحاق سديه، الذي أصبح فيما بعد قائداً للبلماح: «تعلّمنا من وينغيت بصورة خاصة تحريك الوحدات تحريكاً واسع النطاق». وهو المذهب الذي اتبعته كتائب البلماح التي أنشئت في الأربعينات. ويقول أحد قادتها، شمعون أفيدان: «كان لوينغيت تأثير حاسم في تفكيرنا العسكري؛ لقد جلب لنا ثمار تجربته الغنية ووضعها في تصرفنا، فوفّر علينا جهد اكتساب الخبرة». إلا أنه بعد مغادرة وينغيت تراجعت تلك الوحدات، خاصة في ظل تغير السياسة البريطانية بعد انتهاء الثورة العربية، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتفيد مصادر الاستيطان الصهيوني، أن وينغيت تمرّد على قرار القيادة البريطانية التخلي عن فكرة إقامة جيش يهودي، ودعا القيادة الصهيونية إلى مقاومة سياسة الانتداب، وعرض خدماته الشخصية في هذا السبيل، بل اقترح أن يقود بنفسه عملية لنسف مصفاة البترول في حيفا. وفي سجلّه العسكري، كتبت الجملة التالية: «أورد وينغيت، حامل وسام D. S. O(الخدمة الممتازة) جندي جيد، لكنه، فيما يتعلق بأرض – إسرائيل، بمثابة خطر على الأمن، ولا يمكن الوثوق به. إن مصالح اليهود في نظره أهم من مصالح بلده. يجب عدم السماح له بالعودة إلى أرض – إسرائيل مرة أخرى». وقد ترك فلسطين (26 أيار/ مايو 1939)، آملاً أن يعود إليها في زمن الحرب، لكن ذلك لم يتحقق له.[31]

عشية الحرب العالمية الثانية، وفيما الثورة العربية تتصاعد في جميع أنحاء فلسطين، والسلطات البريطانية تسعى لإخمادها دون أن يتسبب ذلك في ردود فعل عربية سلبية، طرحت مشاريع لتسوية الأوضاع، تتمحور حول تقسيم فلسطين، دون توضيح دقيق للخرائط، ودون التحرك الحازم لتجسيدها الفوري. ولكنه لم يكن بدّ من تحديد سقف للهجرة اليهودية إلى فلسطين. وتحركت المنظمة الصهيونية على جميع الصعد وفي مختلف الدول بما فيها ألمانيا ذاتها. أما في الولايات المتحدة، فقد حشدت المنظمة قواها وحركت أدواتها وأعوانها، وأعملت ضغطاً في المؤسسة الاقتصادية – السياسية، أدى إلى إصدار إدارة روزفلت بياناً على لسان وزير الداخلية فيها، هارولد إيكس، أحد أصدقاء فيلكس فرانكفورتر، جاء فيه: «في حين يستمر الضغط الآثم على اليهود في أوروبا، ويبقى الوصول إلى فلسطين ممتنعاً، تصبح الحاجة إلى إقامة وطن يهودي فيها أشدّ من أي وقت

(31) المصدر السابق، ص 356–362.

مضى». وترافق ذلك مع قرار اتخذه الكونغرس (31 كانون الثاني/ يناير 1938)، يطالب بريطانيا برفع «القيود الظالمة وغير الإنسانية» عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وعندما نشبت المظاهرات العنيفة ضد اليهود في ألمانيا، وتصاعدت الممارسات المعادية لهم هناك، تحركت إدارة روزفلت تحت تأثير المنظمة الصهيونية، لتعلن أن المساعدة الأميركية لليهود يجب أن تبقى مالية فحسب، وتؤكد رفضها استقبال المهاجرين في الولايات المتحدة بذريعة أن القوانين الأميركية التي تحدّد سقفاً للهجرة لا تسمح بذلك. لقد أراد روزفلت من حكومة الانتداب أن تغير قوانين الهجرة إلى فلسطين، بينما تتشبث إدارته بالقوانين الأميركية التي بيده تغييرها.[32]

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية (1 أيلول/ سبتمبر 1939)، تدخّلت الدول العربية لإنهاء الثورة في فلسطين دون شروط، بعد أن دامت ثلاث سنين ونصف، وذلك بناء على طلب الحكومة البريطانية، واستناداً إلى وعودها بإيفاء الشعب الفلسطيني حقه في وطنه. وكان مؤتمر لندن (7 شباط/ فبراير 1939) قد عُقد ودعيت إليه وفود من فلسطين ومصر والعراق والعربية السعودية والأردن واليمن والوكالة اليهودية. وعندما شعرت المنظمة الصهيونية أن نتائج المؤتمر لن تكون في مصلحتها، تحركت على جميع الصعد، اليهودية والدولية، وخاصة على الساحة الأميركية. ولعب السفير الأميركي في لندن آنذاك، جوزف كندي، دوراً بارزاً في الضغط على الحكومة البريطانية، بناء على تعليمات حكومته، خاصة وأن كندي كان من المقربين إلى الرئيس روزفلت. ودعت المنظمة الصهيونية إلى رفض المقترحات البريطانية التي تقدمت بها حكومة تشمبرلين، تحت ضغط الأحداث العالمية المتصاعدة باتجاه الحرب، ورغبة بريطانيا في تحشيد الدول العربية إلى جانبها. وبينما استقبل الفلسطينيون هذه المقترحات بالترحاب، الأمر الذي أسهم في تراجع الكفاح ضد سلطات الانتداب، فإنها حركت العصابات الصهيونية المتطرفة لتصعيد نشاطها الإرهابي، سواء ضد المدنيين الفلسطينيين أو حكومة الانتداب. وفي نفس الوقت، قام عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي بالتوقيع على بيان يطالب حكومة بريطانيا الالتزام ببنود وعد بلفور.[33]

وتكثفت الضغوط على الحكومة البريطانية، من الداخل والخارج، الأمر الذي حملها على التخلي عن مشروع التقسيم، والتوجه بدلاً من ذلك نحو عقد «مؤتمر لندن»، الذي دعي إليه ممثلون عرب ويهود، في محاولة للتوصل إلى تفاهم بين الأطراف بشأن مستقبل

(32) John & Hadawi, vol. I, pp. 289-290.
(33) Ibid, p. 298.

فلسطين. وفي خطاب له أمام مجلس العموم، حاول وزير المستعمرات، مالكوم مكدونالد، التمهيد للمؤتمر، إذ أكد أنه لا يمكن لفلسطين وحدها أن تحلّ المسألة اليهودية في أوروبا. وحتى لو قمعت الثورة العربية فإن الحلول العسكرية وحدها لن تكفي، وقال: «أنا لو كنت عربياً لتولاني الذعر من تدفق الهجرة». وأضاف مكدونالد: «إذا نحن لم نُزِل مخاوف العرب من أن يصبحوا تحت سيطرة اليهود، فإننا نضطر إلى أن نجابه عداء جميع العرب... ونضع قسماً كبيراً من الجيوش البريطانية في فلسطين دائماً».[34]

وعلى الرغم من الضغط المحلي، ومن بعض أطراف المؤسسة الحاكمة، وكذلك من الولايات المتحدة بأشكال مختلفة، ومن دول أخرى تتمتع فيها الحركة الصهيونية بنفوذ كبير، فإن الحكومة البريطانية برئاسة تشمبرلين أصدرت بيانها السياسي حول فلسطين، الذي عرف باسم «كتاب مكدونالد الأبيض» (17 أيار/ مايو 1939). وفيه تراجعت الحكومة البريطانية عن قرار التقسيم، وعن التفسير الصهيوني لمضمون وعد بلفور، وأكدت «أنها ترغب في إقامة دولة مستقلة في فلسطين، يشارك فيها العرب واليهود بالسلطة، بحيث تؤمّن المصالح الحيوية للطرفين». وأضاف البيان أن إقامة مثل هذه الدولة يتطلب فترة زمنية لمدة عشر سنوات، تكون عبارة عن مرحلة انتقالية، يعطى فيها الطرفان مزيداً من المناصب الحكومية. وسارعت المنظمات الصهيونية إلى رفض البيان وإدانته، كما تحركت العصابات الصهيونية الإرهابية، وقامت بعدة عمليات تخريبية، موجهة أساساً ضد حكومة الانتداب ومؤسساتها. أما الهيئة العربية العليا فقد رفضت البيان، بينما قبل به «حزب الدفاع الوطني». وواضح أن تراجع حكومة بريطانيا جاء تحت تأثير التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني، بينما بريطانيا تعدّ لدخول الحرب مع ألمانيا، وتسعى لاسترضاء الدول العربية وضمان وقوفها إلى جانب الحلفاء في الحرب، لأهمية ذلك بالنسبة لجهودها الحربية، بعد أن جعلت من القاهرة مركزاً لقيادة قواتها في الشرق الأوسط. وبعد البيان، صدر قرار من قبل وزير المستعمرات البريطاني بتعليق الهجرة اليهودية إلى فلسطين.[35]

لقد رأت المنظمة الصهيونية بالكتاب الأبيض (1939) تجميداً لمشروعها الاستيطاني، خاصة بعد أن منّاها مشروع التقسيم (1937) بالدولة اليهودية على مساحة من فلسطين لا تملكها، فثارت ضده. وفوق ذلك، وبناء على خططها لاحتلال ما تستطيع من فلسطين بالقوة والتخلص من سكانها العرب قدر المستطاع، جاء الموقف البريطاني

(34) راجع، شوفاني، الموجز، ص 480–484.

(35) الثورة العربية الكبرى، ص186.

الجديد ليقطع الطريق على تطوير الهاغانا، أداة الحسم، بعد فترة من الازدهار والنمو، عدداً وعدة وتدريباً وتنظيماً...إلخ. وبناء عليه، كان طبيعياً أن ترفض المنظمة الصهيونية سياسة الكتاب الأبيض (1939)، وتفتح المعركة مع الحكومة البريطانية لإلغائه. ووضعت خططاً تتناقض جذرياً مع هذه السياسة، وعمدت إلى تنفيذها بشكل استعراضي، تحدّياً للقيود التي تضعها تلك السياسة على العمل الصهيوني. فراحت تقيم نقاط استيطان في مواقع خارج المنطقة المحددة للدولة اليهودية في مشروع التقسيم. كما كثفت عمليات الهجرة غير الشرعية، حتى من دون استنفاد التصاريح الممنوحة لها من قبل سلطات الانتداب، وتولت الهاغانا هذه المهمة بشكل رئيسي. وقررت الاستمرار في تقوية الهاغانا وتعزيزها، وصولاً إلى تشكيل هيئة أركان عامة لها، حتى لو أدى ذلك إلى الصدام المسلّح مع القوات البريطانية. واعترض بعض الهيئات المدنية الصهيونية على هذه السياسة، ودعا إلى تحاشي توتير الوضع مع سلطات الانتداب. فعمد بن – غوريون إلى تشكيل وحدات خاصة سرّية، تعمل بإمرة القائد العام (بن – غوريون) مباشرة، وتولى الإشراف عليها يتسحاق سديه، ومنها تشكلت كتائب «البلماح»، بقيادة هذا الأخير. ويقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين (همعبيليم) الذين دخلوا البلد حتى آخر أيلول/ سبتمبر 1939، بحوالي 15,000 شخص.[36]

وتعبيراً عن تحديها لبريطانيا وسياستها في الكتاب الأبيض (1939)، قامت «المنظمة العسكرية القومية» (آيتسل)، المنشقّة عن المؤسسة الصهيونية الرسمية، بسلسلة من أعمال الاغتيال، فقتلت بعض المارّة العرب في تل أبيب، وألقت متفجرة في السوق العربية بالقدس القديمة، كما فجّرت لغماً كبيراً في سوق حيفا، أدى إلى مقتل 26 عربياً (27 شباط/ فبراير 1939). واجتمع مؤتمر المندوبين اليهودي، وحذّر من نية حكومة بريطانيا المتجهة إلى «تصفية سياسة الوطن القومي اليهودي، وتسليم الاستيطان إلى حكم عربي». ودعا المؤتمر المستوطنين إلى عدم الخضوع لهذه السياسة، وإلى تعبئة كل القوى للمعركة، وتنظيم عمليات هجرة غير شرعية إلى أن يتم «إحباط المؤامرة». وأعلنت المنظمة الصهيونية الحرب على المشروع البريطاني الجديد، وبدأت نشاطاً محموماً ضده، قاده بصورة بارزة دافيد بن – غوريون، خلافاً لرأي حاييم وايزمن في الموضوع. وراحت المنظمة الصهيونية، بفعل بن – غوريون بصورة أساسية، تبتعد بوتيرة حثيثة عن بريطانيا، وتقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة، إلى أن نقلت مركزها خلال الحرب العالمية الثانية إلى أميركا. أما في فلسطين، فقد بدأت فترة من التمرد الصهيوني على الانتداب

(36) EZI, p.544.

البريطاني، وغلبة توجهات بن – غوريون الأميركية على مواقف وايزمن الموالية لبريطانيا.[37]

وفيما فرض اندلاع الحرب العالمية الثانية على المنظمة الصهيونية كبح جموحها، وبالتالي التوصل إلى صيغة من التفاهم مع بريطانيا، فإنه في المقابل، فتح أمامها مجال انتهاز الوضع الدولي، وإنشاء جيش يهودي، تابع للوكالة اليهودية، ضمن معسكر الحلفاء الذي انحازت المنظمة إليه. وكان تشكيل «مجموعة اللواء اليهودي» (Jewish Brigade Group) في عام 1944، ومشاركته الهامشية في الحرب على الجبهة الإيطالية، ذروة مفاوضات استمرت ست سنوات، حاولت القيادة الصهيونية من خلالها إضفاء طابع طرف مشارك في الحرب على نفسها، بما يترتب على ذلك من آثار سياسية، من جهة، وانتهاز الفرصة لبناء الأداة العسكرية للكيان الصهيوني المرتقب، من جهة أخرى. وقد تحقق لها ذلك رغم التعقيدات التي اعترضت سبيلها، وبصرف النظر عن المعارضة التي أبدتها أوساط بريطانية لذلك، بمن فيها القيادة العسكرية. فمنذ صيف 1938، اقترح حاييم وايزمن وموشيه شاريت، بتشجيع من وينغيت، على الحكومة البريطانية تشكيل جيش يهودي في فلسطين، كجزء من « النظام الدفاعي الإمبريالي البريطاني». وكان وينغيت يأمل بقيادة هذا الجيش. لكن صدور الكتاب الأبيض (أيار/ مايو 1939)، أسدل الستار على هذا الاقتراح. إلا أنه بعد نشوب الحرب (1 أيلول/ سبتمبر 1939)، عادت القيادة الصهيونية إلى إثارة الموضوع، لكن حكومة تشمبرلين لم ترحب بالفكرة. ولما تولى ونستون تشرشل رئاسة الحكومة (1940)، أبدى تعاطفاً مع الفكرة، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1940، قررت حكومة تشرشل تشكيل قوة عسكرية يهودية في فلسطين، إلا أن معارضة القيادة العسكرية البريطانية حالت دون تنفيذ القرار، الذي تأجل عدة مرات فيما بعد.[38]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1941، أُلغي الاقتراح، واستبدلته الحكومة البريطانية بقرار فتح باب التطوع في وحدات المشاة والخدمات التابعة للجيش البريطاني في الشرق الأوسط. وفي الواقع، فإن التطوع الفردي بالجيش البريطاني في فلسطين كان قد بدأ منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1939، وذلك بالتعاون مع الوكالة اليهودية في عملية التجنيد والتنظيم. لكن الوكالة رفضت التعاون عندما طرحت القيادة البريطانية تشكيل وحدات طلائعية مختلطة، يهودية – عربية، لإرسالها إلى الجبهة الغربية. ومع ذلك، فقد تطوع

(37) الثورة العربية الكبرى، ص 187–188.

(38) EZI, p. 757.

بضع مئات، وأُرسلوا إلى فرنسا في بداية العام 1940، ثم سحبوا، وانضم جزء منهم إلى قوة «كوماندو الشرق الأوسط» 51، التي حاربت في شرق أفريقيا (1941). ولما اقتربت ساحة الحرب إلى الشرق الأوسط (صيف 1940)، بما يهدد الاستيطان اليهودي في فلسطين، عادت الوكالة اليهودية إلى التعاون في تجنيد المقاتلين، فتطوع حوالي 2,000 رجل في سلاح الجو الملكي (تموز/ يوليو 1940)، وكذلك حوالي 3,000 رجل للمشاركة في جبهة الصحراء في شمال أفريقيا. وأُرسل الأخيرون إلى اليونان (1941)، ولما انسحبت القوات البريطانية منها، وقع نصفهم تقريباً أسرى في يد الألمان إلى نهاية الحرب. وفي فلسطين تشكل «فوج فلسطين» لدى اقتراب حملة رومل من العلمين (1942). ولم يشارك هؤلاء المجندون في هذا الفوج بالقتال، بقدر ما تظاهروا مطالبين بشارات عسكرية يهودية خاصة بهم، ورفع العلم الإسرائيلي في وحداتهم...إلخ.[39]

من الواضح أن دوافع المنظمة الصهيونية لتشكيل اللواء اليهودي كانت سياسية. ولذلك اهتمت كثيراً بالمظاهر للإعلام عن الوجود، كما سعت إلى تجيير مشاركة الأفراد اليهود في جيوش بلادهم لأغراضها الدعائية، ولدعم مطالبها السياسية في ترتيبات ما بعد الحرب. واستجابة لذلك، عمد تشرشل في أواخر الحرب (20 أيلول/ سبتمبر 1944) إلى الإعلان عن تشكيل «مجموعة اللواء اليهودي». وضم هذا اللواء ثلاث كتائب مشاة يهودية، كانت ضمن «فوج فلسطين»، ووحدات إسناد مختلطة، يهودية – بريطانية. وعين البريغادير اليهودي الكندي، آرنست بنجامين، قائداً للواء. وفي قرار تشكيل هذه المجموعة، أُعطي الإذن للجنود اليهود في الجيش البريطاني، الراغبين بالانتقال إليها، لتقديم طلب بذلك، كما سمح لأي يهودي في المملكة المتحدة بالانتساب إليها طوعاً. وتجمعت وحدات هذا اللواء في مصر، وبعد فترة تدريب، نقل اللواء إلى جبهة ميتة في إيطاليا، ولم يشارك في القتال تقريباً. وفيما يقدر عدد اليهود الذين شاركوا بالحرب في جيوش الحلفاء بحوالي مليون جندي، تفيد المصادر الصهيونية أن الاستيطان في فلسطين جنّد حوالي 26,000 شخص، في مختلف الجبهات والأسلحة، وأن حوالي 5,000 من هذا المليون فقط، شاركوا بشكل أو بآخر في اللواء اليهودي وتوابعه، في مراحله المختلفة. وتؤكد تلك المصادر أن اللواء لم يقم بدور قتالي يذكر، وأن أهميته تنبع مما رمز إليه من مشاركة يهودية متمايزة في الحرب، وبالتالي، القيمة السياسية والإعلامية لذلك. وتفيد وثائق اللواء أن عدد قتلاه في جميع الجبهات وصل إلى 57 فرداً، وجرحاه إلى 150، الأمر الذي يشير إلى هامشية الدور القتالي الذي أدّاه.[40]

(39) EZI, p.757.

(40) EZI, p. 758.

في المقابل، فإنه بعد توقف القتال في الحرب، نشط أفراد هذا اللواء والوحدات اليهودية الأخرى في أوروبا، سواء من فلسطين أو الخارج، في شراء الأسلحة من مخلفات الجيوش بأسعار زهيدة، وحتى في سرقتها، وتهريبها إلى فلسطين لصالح الهاغانا. كما ركزت تلك الوحدات جهدها على تجنيد الأفراد اليهود القادرين على حمل السلاح والقتال، وتهريبهم عبر الموانئ الأوروبية على البحر المتوسط إلى فلسطين، لينخرطوا في صفوف الهاغانا. ويقدر عدد الأشخاص الذين تم تهريبهم حتى نهاية سنة 1947 بحوالي 90,000، وعملت تلك الوحدات أيضاً في تجميع اليهود المشردين في أوروبا جرّاء الممارسات النازية، ونقلهم بوسائل مختلفة إلى منطقة الاحتلال الأميركي. وفي تموز/ يوليو 1946، أصدرت وزارة الحربية البريطانية أمراً بحلّ اللواء، أسوة بالوحدات اليهودية الأخرى في الجيش البريطاني. وفي المحصلة، فإن هذا الجيش، على الرغم من الخلاف السياسي بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية حول الكتاب الأبيض (1939)، قد شكّل خلال الحرب مدرسة عسكرية لآلاف المستوطنين اليهود في فلسطين، الذين كان بينهم عدد كبير من أعضاء الهاغانا، ومن الصهيونيين في الخارج، الذين قدموا بصور متعددة إلى فلسطين، وأدّوا دوراً حاسماً في حرب عام 1948.[41]

وعندما زال الخطر النازي عن الشرق الأوسط (1943)، بعد النصر البريطاني في العلمين، والسوفياتي في ستالينغراد، والإنزال الأميركي – البريطاني في شمال أفريقيا، عادت القيادة الصهيونية إلى توتير العلاقات مع بريطانيا حول سياسة الكتاب الأبيض، وعلى أرضية «برنامج بلتمور» (1942). واكتشفت سلطات الانتداب أن عملاء الهاغانا قد أقاموا شبكة واسعة لسرقة السلاح من مستودعات الجيش البريطاني، وألقت القبض على عدد منهم وحاكمتهم، الأمر الذي أثار ضجة صهيونية إعلامية ضد السياسة البريطانية، في فلسطين وبريطانيا والولايات المتحدة. وفي أجواء الحرب، تعاملت السلطات البريطانية بحزم مع هذه الظاهرة، كما مع الأعمال التخريبية التي قامت بها الهاغانا ومنظمتا آيتسل وليحي، ضد مؤسسات السلطة وأفرادها. وقد تصاعدت هذه الأعمال الإرهابية لمناسبة زيارة روزفلت وتشرشل إلى القاهرة (22 – 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943). في طريقهما لعقد «مؤتمر طهران» (28 تشرين الثاني/ نوفمبر – 1 كانون الأول/ ديسمبر 1943)، والذي كان من المتوقع أن تتخذ فيه قرارات هامة بالنسبة إلى الشرق الأوسط بعد الحرب. وعدا سرقة السلاح وأعمال الإرهاب التي قامت بها المنظمات الصهيونية كلها،

(41) EZI, p. 758.

تكثفت عمليات تهريب المهاجرين، كما تفاقمت ظاهرة هروب المجندين اليهود من جيوش الحلفاء، وخاصة من الكتيبة البولندية، بقيادة الكولونيل أندرز، والتي كان مناحم بيغن من أفرادها. وقد هرب هذا الأخير في مرحلة حرجة للمنظمتين المنشقتين (آيتسل وليحي)، خاصة بعد مقتل قائديهما، دافيد رزائيل وأبراهام شتيرن، فقام بيغن بلملمة صفوفهما وإنقاذهما من التبعثر والضياع (1943).[42]

وفي عام 1944، كان النشاط الإرهابي الصهيوني في فلسطين موجهاً ضد حكومة الانتداب، بالتواكب مع الحملة السياسية والإعلامية في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا ذاتها، على الحكومة البريطانية لأنها لم تنسخ الكتاب الأبيض. وبالإضافة إلى موجات التفجيرات التي استهدفت مكاتب الحكومة ومؤسساتها، وحتى مراكز الشرطة، فقد تطاولت المنظمات الصهيونية الإرهابية إلى محاولة اغتيال المندوب السامي مكمايكل (8 آب/ أغسطس 1944). وبلغت ذروتها في اغتيال المندوب السامي البريطاني المقيم في القاهرة، اللورد موين (6 تشرين ثاني/ نوفمبر 1944)، على يد قاتلين من عصابة شتيرن (ليحي)، وبتدبير رئيس العصابة يتسحاق شامير (الذي أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء في إسرائيل). وقد جاء ذلك في مرحلة كان تشرشل قد قرر تشكيل «مجموعة اللواء اليهودي»، بعد مفاوضات طويلة مع المنظمة الصهيونية والإدارة الأميركية. وجراء ما قد يسببه ذلك من ضرر سياسي على المنظمة وخططها، أعلنت قيادة الوكالة اليهودية، بلسان رئيس الدائرة السياسية فيها، موشيه شاريت، استعدادها للتعاون مع سلطات الانتداب ضد تلك العصابات، الأمر الذي رفع حدة التوتر بين القيادة الرسمية للمنظمة، بزعامة بن – غوريون ووايزمن، وبين المنظمة المنشقة عنها، بقيادة مناحيم بيغن. وأصدر ونستون تشرشل (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1944) تحذيراً شديد اللهجة للمنظمة الصهيونية، هدد فيه بفقدانها تعاطف أصدقائها في بريطانيا، الذين طالما ناضلوا من أجل بناء «الوطن القومي اليهودي»، من أمثاله. ونصح تشرشل أصدقاءه الصهيونيين باقتلاع هذه العصابات من جذورها وقطع فروعها. وبالفعل، فقد تقلص النشاط الإرهابي الصهيوني بعد ذلك، وإن لم ينقطع.[43]

لدى إعلان استقلال الأردن (17 كانون الثاني/ يناير 1946)، ومن ثم توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية (22 آذار/ مارس 1946)، وبالتالي تتويج الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على الأردن، لم تعترض القيادة الصهيونية الرسمية على هذه الخطوة، لكن

(42) John & Hadawi, vol. I, pp. 347-356.
(43) Ibid, pp. 357-363.

المنظمات المنشقة استمرت في المطالبة بشرق الأردن كجزء من «الوطن القومي اليهودي». وبعد يومين من الإعلان، هاجمت العصابات الصهيونية السجن المركزي في القدس، وفي اليوم التالي وقع هجوم على محطة خفر السواحل بالقرب من غفعات أولغا، مما تمخض عن وقوع إصابات عدة في الجانبين. وقد أُحبطت المحاولة الأولى لنسف محطة الرادار على جبل الكرمل. وفي المحاولة الثانية (20 شباط/ فبراير 1946)، وقبل أسبوعين من وصول اللجنة الأنكلو – أميركية إلى فلسطين، نجحت قوة من البلماح في نسف المحطة. ومن جهتها، قامت منظمة آيتسل (25 شباط/ فبراير 1946) بتدمير 15 طائرة في ثلاثة مطارات. وبعد أن رفعت اللجنة الأنكلو – أميركية تقريرها إلى كل من الرئيس ترومان ورئيس الحكومة البريطانية أتلي (22 نيسان/ ابريل 1946)، ثارت عليه المنظمة الصهيونية، لأنه لم يتضمن التوصية بإقامة دولة يهودية. ولكنها رحبت بالتوصية الداعية إلى تغيير قوانين ملكية الأراضي وتخفيف القيود على الهجرة اليهودية، مع التأكيد على السماح لـ 100,000 مهاجر بالدخول إلى فلسطين فوراً. إلا أن هذه التوصيات كانت مشروطة بتجريد المنظمات الصهيونية العسكرية من السلاح، ووقف التدريب عليه، وتصنيعه أو شرائه أو اقتنائه...إلخ. وإزاء هذا الشرط، الذي رفضته جميع المنظمات الصهيونية، عاودت كلها نشاطها الإرهابي.(44)

وفيما كانت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة تعملان معاً للتوصل إلى حلول للمشاكل الناجمة عن توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية، كانت القيادة الصهيونية ومنظماتها المسلحة تعمل لزعزعة الأمن والنظام في البلد. ففي ليلة 16 حزيران/ يونيو 1946، جرى تنفيذ خطة وضعها قائد الهاغانا، موشيه سنيه، لتدمير 8 جسور على حدود البلد. كما قامت منظمة ليحي بهجوم على مشاغل سكّة الحديد في حيفا، الأمر الذي تسبب بأضرار جسيمة ووقوع عدد من الإصابات بين المهاجمين وأفراد الشرطة، وألقي القبض على حوالي 20 إرهابياً من ليحي. وهلّلت الإذاعة الصهيونية «صوت إسرائيل» لهذا العمل، الذي تواكب مع اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في بلودان (سوريا). وفي 18 حزيران/ يونيو 1964، خطفت العصابات الصهيونية 6 ضباط بريطانيين، كما اكتشفت مؤامرة لاختطاف القائد العام البريطاني في فلسطين. فقررت الحكومة البريطانية اتخاذ إجراءات صارمة ضد تلك العصابات. وفي فجر 29 حزيران/ يونيو 1946، اعتقلت القوات البريطانية 2,675 مشبوهاً يهودياً في أعمال الإرهاب، بمن فيهم أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، الذين اعتقدوا

(44) John & Hadawi, vol. II, pp. 49-66.

أنهم يتمتعون بحصانة دولية، فبقوا في مكاتبهم التي احتلتها تلك القوات. كما اكتُشفت مستودعات أسلحة مختلفة، خاصة في مستوطنة ياغور، قرب حيفا. ويبدو أن قيادة الهاغانا قد تلقّت إشارة بخطة العملية البريطانية، يقال أنها جاءت من ضابط بريطاني كبير، فأصدرت تلك القيادة أوامرها إلى أعضائها بإخلاء بيوتهم والاختفاء، وإلى القادة الميدانيين بتفريغ مستودعات الأسلحة القائمة، ونقلها إلى أماكن أخرى ودفنها في عمق الأرض.(45)

ومنذ ربيع سنة 1946، وكردٍّ على احتلال القوات البريطانية مبنى الوكالة اليهودية في القدس، وضعت خطة منسقة بين الهاغانا والمنظمات المنشقة لنسف فندق الملك داود، الذي استخدمت هيئات حكومية مركزية، عسكرية، ومدنية، جناحاً منه مقراً لها خلال الحرب العالمية الثانية. وفي صباح 22 تموز/ يوليو 1946، تمّ تفجير هذا الجناح على أيدي أعضاء آيتسل، الذين دخلوا قبو المبنى متخفّين بزي عمال خدمات. وقد قتل جرّاء الانفجار 83 موظفاً حكومياً، و5 مدنيين، الأمر الذي أحدث ضجة كبيرة، ليس محلياً فحسب، وإنما على الصعيد الدولي أيضاً. وحاولت القيادة الصهيونية الرسمية التنصل من المسؤولية، فأقالت قائد الهاغانا، موشيه سنيه، ونظّمت سلسلة من الإدانات اللفظية المتصنّعة، صدر بعضها عن بن – غوريون وحاييم وايزمن وغيرهما. وفي أعقاب هذه الجريمة، قامت السلطة بحملة واسعة النطاق من مطاردة قادة المنظمات الصهيونية وأفرادها، والتفتيش عن مستودعات الأسلحة والوثائق...إلخ. وفي فجر يوم 30 آب/ أغسطس 1946، جرى تطويق مدينة تل أبيب، وبدأت عملية تفتيش دقيقة في المدينة كلها. ولكن قيادات الهاغانا كانت، كما يبدو، على اطلاع بخطط سير العمليات، من مصادر مختلفة، خاصة من العاملين في الخدمات الحيوية – شركة الكهرباء، الإطفائية، درع داود الأحمر...إلخ، ممن سُمح لهم بالتحرك في حالات الطوارئ. وجنباً إلى جنب مع العمليات الإرهابية – تفجيرات واختطاف أفراد وغارات سريعة على المراكز الحكومية – استمرت عمليات الهجرة غير الشرعية، حتى مغادرة القوات البريطانية فلسطين ونهاية الانتداب، ففتحت الموانئ والمطارات على مصاريعها أمام الوافدين اليهود على أنواعهم.(46)

في الفترة ما بين 1945 و1948، زاد تدخل الحكومة البريطانية المباشر في إدارة شؤون فلسطين، وانتقل مركز الثقل على هذا الصعيد إلى وزارة الخارجية، بدلاً من وزارة

(45) Ibid, pp. 71-77.
(46) Ibid, pp. 77-88.

المستعمرات. وفي البلد، كانت السلطة الحقيقية بيد القيادة العسكرية، وليس الإدارة المدنية. والأهم أنه في فترة ما بعد الحرب، والصراع على الترتيبات اللاحقة بين القوى الكبرى، طغت الاعتبارات الدولية على مجرى الأحداث، وبالتالي، أصبحت العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي العوامل المقرِّرة في المسار العام. أما سلوك الأطراف المحلية، بما فيه الإرهاب الصهيوني وتحدي حكومة الانتداب والهجرة غير الشرعية، فكان بمثابة تكتيكات تهدف إلى التأثير على صناعة القرار في «لعبة الأمم» الجارية. وفي لندن، كان وزير الخارجية، آرنست بيفن، حازماً في قراره مواجهة الإرهاب الصهيوني، فيما وزير المستعمرات، آرثر كريتش – جونز، موالياً للمشروع الصهيوني. أما القيادة العسكرية، فوجدت نفسها في موقع لا تحسد عليه، إذ فيما تتلقى الضربات، وتتحمل الخسائر البشرية والمعنوية، أصدرت لها الحكومة أوامر صارمة بضبط النفس وسلوك نهج الدفاع السلبي عن النفس. ففي خريف عام 1947، كان في فلسطين حوالي 77,000 جندي بريطاني، إضافة إلى حوالي 4,000 شرطي، وتشكيلين عسكريين تحت القيادة البريطانية: «الفيلق العربي»، الذي عدد أفراده 7,400 جندي، و«قوات حدود شرق الأردن»، التي بلغ تعدادها 3,000 جندي. هذا عدا وحدات الأسطول الملكي التي كانت تجوب شواطئ البحر المتوسط الشرقية. (47)

ويلخص كتاب «تاريخ الهاغانا» الوضع في تلك الفترة كما يلي: «وكان الرأي السائد هو أن الجيش البريطاني يتصرف، بصورة عامة، باعتدال وضبط للنفس نسبي إزاء أعمال الاستفزاز الصادرة عن اليشوف بمجمله، وفي الأساس إزاء أعمال المنظمتين المنشقتين. وعندما كانت تحدث أحياناً تفجرات خطرة، كانت القيادة البريطانية تعمد دائماً إلى إيقافها. وساد الرأي في أوساط اليشوف أن أي جيش آخر كان سيرد بعمليات انتقامية قاسية على أعمال من نمط: قتل الجنود في معسكر تل أبيب.. وجلد الضباط.. أو شنق الرقباء في نتانيا.. ولا شك أن أوامر صارمة من لندن هي التي قررت سلوك الجيش البريطاني. وقد نبعت هذه الأوامر من اعتبارات متعلقة بالسياسة الخارجية البريطانية، وخصوصاً أنها توخت مراعاة الرأي العام الأميركي، إلا أن من الواضح أنه تكشّف هنا أيضاً برود الأعصاب والصبر اللذان يعتبران من السمات المميِّزة للأمة البريطانية». (48)

(47) حرب فلسطين، ص3–5.
(48) المصدر السابق، ص5.

2 – من الإرهاب إلى الغزو العلني

على الصعيد الداخلي في المنظمة الصهيونية، وكما جرى في الحرب العالمية الأولى، انقطعت اجتماعات المؤتمر الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أفسح ذلك في المجال أمام الفرع الفلسطيني من الوكالة اليهودية، بزعامة دافيد بن – غوريون، لقيادة العمل الصهيوني. وكان بن – غوريون قد حسم قراره (1935)، بألاّ مجال لتجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين بدون حرب، فبدأ يعد لذلك.(49) وفي المؤتمر الحادي والعشرين (1939)، عُهدت إلى الوكالة اليهودية في فلسطين صلاحيات واسعة. وأسوة بما فعل وايزمن عام 1920، عندما عقد مؤتمر لندن، هكذا فعل بن – غوريون عام 1942، عندما عقد مؤتمر بلتمور في نيويورك. ومثلما كان الحال مع مؤتمر لندن، لم يدخل مؤتمر بلتمور في عداد المؤتمرات الرسمية للمنظمة، على الرغم من القرارات المصيرية التي اتخذت فيه. ولعل أهم ما في هذا المؤتمر الاستثنائي انعقاده في نيويورك. الأمر الذي آذن بانتقال مركز ثقل العمل الصهيوني على الصعيد الدولي إلى الولايات المتحدة، بديلاً من بريطانيا، التي راح الخلاف معها يتفاقم، وصولاً إلى قيام العصابات الصهيونية التنقيحية بعمليات إرهابية ضد إدارة الانتداب. وفي هذا المؤتمر، وُضع برنامج بلتمور الذي أصبح محور السياسة الصهيونية. وقد تضمن البرنامج تجسيد الغرض الأصلي من وعد بلفور وصك الانتداب بإقامة دولة يهودية؛ رفض الكتاب الأبيض (1939)؛ إقامة جيش يهودي في إطار القوات الحليفة؛ فتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية؛ إزالة القيود المفروضة على امتلاك المؤسسات الصهيونية الأراضي في فلسطين. (50)

وعلى أرضية برنامج بلتمور، عاد التنقيحيون إلى المنظمة الصهيونية، وشاركوا في أعمال المؤتمر الثاني والعشرين (1946)، الذي تبنى البرنامج. ورفض المؤتمر مشروع التقسيم، وأكد ضرورة إقامة دولة يهودية، ومقاومة السياسة البريطانية المستندة إلى الكتاب الأبيض (1939). كما قرر رفض الدعوة للمشاركة في مؤتمر لندن، الذي دعت الحكومة البريطانية إليه، في خريف سنة 1946، لتسوية قضية فلسطين في ضوء توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية (1946)، والتي تضمنت رفع القيود عن الهجرة اليهودية، والسماح الفوري لـ 100,000 مهاجر بالدخول إلى فلسطين. وإذ رحبت المنظمة بهذه التوصية، فإنها رفضت مشروع «موريسون – غريدي» (الأول وزير بريطاني والثاني مبعوث أميركي) لتقسيم فلسطين، والقائم على توصيات اللجنة الأنكلو – أميركية أيضاً.

(49) Rabinovich, The Rood not Taken, (op. cit.), p. 42.
(50) شوفاني، دليل إسرائيل، ص 429.

لكن وايزمن، الذي أكد إقامة الدولة اليهودية، مشدّداً على الدعم الأميركي القوي للبرنامج الصهيوني، اعترض على قرار المؤتمر مقاطعة المفاوضات في لندن، فاستقال من منصبه؛ ولم يتمكن المؤتمر من انتخاب رئيس جديد للمنظمة، وظل المنصب شاغراً عشرة أعوام (1956). وإزاء هذا الوضع، عمد المجلس الصهيوني العام إلى تعيين لجنة تنفيذية برئاسة دافيد بن - غوريون، الذي قاد العمل الصهيوني إلى إقامة دولة إسرائيل، وبالتالي، إعلانها، وتأليف حكومتها الأولى (14 أيار/ مايو 1948). وعند هذا المفصل، دخلت المنظمة الصهيونية مرحلة جديدة، تختلف جذرياً عن سابقتها، شكلاً ومضموناً.[51]

وفي المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين، قال بن - غوريون، الذي تولى مسؤولية دائرة الأمن في الوكالة اليهودية، إضافة إلى منصبه كرئيس لها، وذلك في جلسة مغلقة للجنة السياسية، ما يلي: «إن المشكلة الرئيسية هي مشكلة الأمن... وإلى فترة قريبة ماضية كانت المسألة هي فقط كيف نحمي أنفسنا من عرب أرض - إسرائيل الذين لم تكن لديهم، مثلنا، أجهزة رسمية، وكانوا من فترة إلى أخرى يهاجمون تجمعات سكانية يهودية... لكننا نقف الآن في مواجهة وضع مختلف تماماً. إن أرض - إسرائيل محاطة بدول عربية مستقلة... دول يحق لها أن تشتري السلاح وتصنعه، وأن تنشئ الجيوش وتدربها.. إن هجمات عرب أرض - إسرائيل لا تشكل خطراً على الاستيطان اليهودي، لكن هناك خطر يتمثل في أن ترسل الدول العربية المجاورة جيوشها لمهاجمة الاستيطان وإبادته... ولا يجوز لنا الانتظار حتى يصبح الخطر داهماً. علينا أن نبدأ بالإعداد فوراً، بأقصى ما لدينا من قدرة تقنية ومالية... إن مشكلة الأمن تحتل مكان الصدارة، لأن وجودنا بالذات عرضة هنا للخطر. والمطلوب الآن هو موقف جديد من المشكلة، وإمكانات أكبر، وإعادة تنظيم قواتنا لتأهب من نوع جديد تماماً».[52]

وبعد تسلمه مسؤولية الأمن، أمضى بن - غوريون فترة في دراسة وضع الهاغانا. وفي اجتماع لكبار ضباطها (18 حزيران/ يونيو 1947)، أخطرهم باستنتاجاته وتعليماته، التي قرأها رئيس القيادة القطرية الجديد، يسرائيل غليلي. وقد انطلق بن - غوريون في دراسته من السؤال: «لو أن إنكلترا غادرت البلد غداً - وهو أمر، بالمناسبة، لم يكن مستبعداً - واضطررنا إلى مواجهة العرب، فهل نستطيع الصمود؟». وإذ لم يساوره شك في ذلك، إلا أنه كان قلقاً من الثمن الذي سيدفعه الاستيطان في المعركة. واستخلص

(51) المصدر السابق، ص 429.

(52) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حرب فلسطين، 1947 - 1948، (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدم له وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور، (نيقوسيا - قبرص، 1984)، ص 167. (لاحقاً: حرب فلسطين).

وجوب إنشاء جيش يتشكل في الأساس «من البلماح، ومن أولئك الذين كانوا في الفرقة اليهودية، وما نطلق عليه الآن اسم قوة الميدان». وأشار بن - غوريون إلى أن المعركة ستكون على جبهتين معاديتين - البريطانية والعربية - وقال: «لكن يجب التمييز بين هاتين الجبهتين، وهذا التمييز حيوي. فالمعركة الدائرة بين الصهيونية وسياسة الكتاب الأبيض هي في أساسها سياسية لا عسكرية، والنشاطات العسكرية الضرورية من حين إلى آخر، في هذا الصراع السياسي، لا هدف لها إلا تعزيز المعركة السياسية. والمنظمة في هذه المعركة هي جهة واحدة فقط داخل الشعب اليهودي، ولا يمكن حسم هذه المعركة إلا بتضافر جهود اليشوف والشعب في ميادين الإبداع والإنجاز الاستيطاني، والهجرة اللاشرعية، والنضال، والمعركة السياسية في الساحة الدولية. ويختلف الأمر في الجبهة العدوانية العربية. فالمنظمة [الهاغانا] هنا هي العامل الرئيسي والحاسم، وإزاء هجوم مسلح من جانب العرب لا مفرّ من حسم عن طريق القوة؛ حسم عسكري يهودي. وما لم تُعَدّ المنظمة لتصبح قادرة على أداء هذه المهمة، فإنها تكون قد ابتعدت عن هدفها الأساسي، ويصبح صميم وجود اليشوف والمشروع الصهيوني عرضة لخطر الدمار».[53]

وبعد أن عرض القوة العسكرية للدول العربية المرشحة لدخول المعركة، جزم بن - غوريون بأن المهمة الأولى هي إعداد الهاغانا للصمود في مواجهة جيوش تلك الدول. وأكد أنه من أجل تحقيق ذلك «يجب إحداث تحسين كبير في تدريباتها، ونظامها، وتخطيطها، وتثقيفها الصهيوني والعسكري، وقدرتها على العمل، وقوتها الضاربة... يجب ملاءمة بنيتها مع الظروف الجديدة، ومع الحاجات المتفاقمة في خطورتها، من خلال الإفادة الكاملة من الخبرة العسكرية التي اكتسبناها واكتسبها آخرون من الحرب العالمية الأخيرة، ومن خلال استغلال منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة لأغراض الدفاع عن أنفسنا». ومضى بن - غوريون يقول: «سيكون الاهتمام الرئيسي في الفترة القريبة القادمة منصبّاً على إعداد كوادر قادة (بدءاً بقائد جماعة وانتهاء بقائد كتيبة) بأعداد كافية لتجنيد أقصى ما يمكن تجنيده من رجال اليشوف المؤهلين للدفاع، وعلى إنشاء عدد من الكتائب النموذجية - كتائب بلماح وكتائب سيتم تجنيدها من بين جنود الفرقة اليهودية والوحدات العسكرية الأخرى في الحرب العالمية الأخيرة». واقترح بن - غوريون إنشاء كلية عليا للضباط لتأهيل قادة كتائب وضباط أركان. وطالب: «بتجنيد كل الضباط والرقباء اليهود من ذوي الخبرة العسكرية المكتسبة في

(53) المصدر السابق، ص 170.

الحرب العالمية الأخيرة، في الخدمة لمدة عامين على الأقل في قوات المنظمة، وخصوصاً في سلاح الطيران والقوات الضاربة».[54]

ومن موقعه راح بن – غوريون يهيئ الاستيطان الصهيوني للمعركة القادمة، ويعدّ الهاغانا للحسم العسكري فيها، ويعمل على توفير الإمكانات المادية والتسليحية لذلك. وبعد أن كان القوة الدافعة وراء برنامج بلتمور والانحياز إلى الولايات المتحدة، قاد الإصرار العنيد على إنشاء الدولة اليهودية، حتى في إطار التقسيم كمرحلة أولى. وراح يعبّئ جمهور المستوطنين على خطّه السياسي الذي لقي بعض المعارضة الداخلية. وفي مقابل التهويل بالخطر العربي على المشروع الصهيوني، والذي وصفه بمصطلحات «الإبادة الشاملة»، كان بن – غوريون يعمل على إخراج بريطانيا من فلسطين. وحتى قبل إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب، قال بن – غوريون (26 آب/ أغسطس 1947) أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية ما يلي: «علينا أن نبذل كل الجهود السياسية لإبعاد الحكم البريطاني، بأسرع ما يمكن، ومن دون أدنى تحفظ، وألا نسعى لتجميله أو إصلاحه، فحسب، وإنما لإبعاده فعلاً عن البلد إبعاداً مادياً فلا يبقى له أي أثر أو ذكر في أرض – إسرائيل». وتابع بن – غوريون مصوّراً ما يتوقعه بعد مغادرة الانتداب، فقال: «لن يقف في مواجهتنا معارضون سياسيون، وإنما تلامذة هتلر وحتى معلموه الذين يعرفون طريقة واحدة – وطريقة واحدة فقط – لحل المشكلة اليهودية: الإبادة الشاملة... وهدف الهجمات العربية لن يكون الآن السلب والإرهاب وإيقاف نمو المشروع الصهيوني، وإنما تدمير المشروع الصهيوني بأكمله». واستباقاً لنشوء فراغ سياسي وأمني في البلد بعد الانسحاب البريطاني، أكد بن – غوريون على ضرورة التهيئة لملء مثل هكذا فراغ بقوات يهودية، الأمر الذي لخصه بقوله: «فالمسألة المركزية والأكثر حيوية لليشوف والصهيونية على حد سواء – إذ أن مستقبلنا القريب والبعيد متعلق بها، وبناء عليه ينبغي أن نقرر الاستراتيجية الصهيونية إزاء الخارج والداخل معاً – [هي] مسألة أمن اليشوف وإنشاء قوة يهودية مسلحة».[55]

وفي اجتماع مجلس المندوبين (أسيفات هنفحاريم) في القدس (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1947)، قال بن – غوريون، بعد التوكيد على حيوية الإعداد للمعركة العسكرية في الوقت المناسب، ما يلي: «لدينا القدرة على الصمود في وجه كل عدوان قد يأتي من داخل هذا البلد، أو أيضاً من الدول المجاورة، لكن هذه القدرة كامنة أكثر مما هي فعلية. والأمر

(54) المصدر السابق، ص 170–171.

(55) المصدر السابق، ص 173–174.

الملحّ والخطر الذي يجب أن نوجه اهتمامنا إليه هو تحويل هذه القدرة من قوة كامنة إلى قوة فعلية. ونستطيع ذلك فقط عن طريق التعبئة الكاملة للجهاز الإداري والاقتصاد والطاقة البشرية، والقدرة على التنظيم، وعن طريق استغلال العلم والتقنية والتطوع الجماهيري في أقصر وقت ممكن وأعظم اندفاع ممكن في البلد والمنفى. فالمطلوب جهد شامل لا من فئة واحدة أو هيئة واحدة في البلد، وإنما من جميع فئات اليشوف من دون استثناء... ويجب أن يفرض مجلس المندوبين نظاماً أمنياً في البلد، نظاماً يخضع كل حياتنا الاقتصادية والعامة والتربوية وفقاً للحاجات الأمنية العاجلة». وفرض بن – غوريون رأيه على المجلس، مستخدماً الترهيب بإمكان الانسحاب البريطاني قبل الموعد المحدد، «وستلوم السياسة الصهيونية نفسها إذا لم تهتم منذ الآن [بالتأهب] لتلك اللحظة عند حلولها». وفي الأخير أقرّ مجلس المندوبين التوصية «بفرض نظام الانضباط والتطوع القومي – بالأموال والأنفس – من أجل المحافظة، في لحظة الاختبار والحسم، على أمن اليشوف».[56]

ويتضح من الذي تقدم، وغيره من الشهادات والأدلة الكثيرة، أن القيادة الصهيونية بزعامة بن – غوريون، بعد أن حزمت أمرها بحسم المعركة عسكرياً، عمدت بنشاط محموم لإعداد الأداة العسكرية الصهيونية لأداء المهمة. لقد توصل بن – غوريون إلى القناعة الراسخة بأن أهدافه لا يمكن أن تتحقق من خلال التسويات السياسية والمفاوضات، ولا حتى المناورات على الصعيد الدولي. وبناء عليه، فالسبيل إلى ذلك يمر عبر حرب تكسبها المنظمة الصهيونية، وتفسح أمامها في المجال لفرض إرادتها كأمر واقع، من خلال احتلال فلسطين وطرد سكانها. ويؤكد تقرير اللجنة الأنكلو – أميركية أن القوات اليهودية في فلسطين وصلت في بداية نيسان/ أبريل 1946، إلى نحو 68,000 رجل، موزعين كالتالي: 1) قوة ثابتة من سكان المدن والمستعمرات وعددها نحو 40,000؛ 2) جيش ميدان قوامه 16,000؛ 3) قوات ضاربة (بلماح) وعددها 6,000. وهذه القوات الثلاث شكلت الهاغانا. وفضلاً عنها كانت عصابتا الإرغون وشتيرن تضمان نحو 6,000. وقد حصل أكثرهم على التدريب في صفوف الجيش البريطاني، سواء في فلسطين، أو في الخارج، في أثناء الحرب العالمية الثانية. وكثيرون منهم كانوا في جيوش الدول الأوروبية الشرقية الحليفة، ورابطوا مع وحداتها في الشرق الأوسط، ثم فرّوا منها وانضموا إلى العصابات الصهيونية. وتؤكد المصادر أن نحو 3,600 مجند يهودي من الذين تدربوا في بولونيا، وجاؤوا إلى فلسطين، ضاع أثرهم فيما بعد الحرب. ومنهم مناحم بيغن (1913 – 1992) الذي

(56) المصدر السابق، ص 175–176.

عمل في قوات الجنرال أندرز، وسرعان ما تولى إعادة تنظيم عصابة الإرغون بعد موت جابوتنسكي.(57)

وفي مقابل وحدة الموقف السياسي إلى حد كبير، إذ أجمعت الأحزاب الصهيونية على إقامة الدولة اليهودية، ووحدة القرار المركزي، الذي أصبح بيد دافيد بن - غوريون، ووحدة الهدف - الحسم العسكري، ووحدة الأداة (الهاغانا) وتوفير مستلزماتها وتنظيمها، وتخطيط عملها وبرمجته، كان كل شيء تقريباً على الجانب العربي يظهر العكس، ما عدا الحماسة الجماهيرية. وبغض النظر عن بيانات الجامعة العربية التي كانت تصدر باسم حكوماتها جميعاً، والتي شكلت غطاءً للنوايا الصهيونية المبيتة باحتلال فلسطين كلها بالقوة العسكرية، وبالتالي، إظهار عدوانها بمظهر الدفاع عن النفس، فإن موقف تلك الحكومات الحقيقي، أو بعضها على الأقل، لم يكن متطابقاً مع تلك البيانات، لا نصاً ولا روحاً. هذا فضلاً عن أنها كانت جميعاً حكومات حديثة العهد بالاستقلال، وتسود بينها خلافات قسمتها إلى محاور، ولديها من المشكلات الداخلية، والارتباطات الخارجية، ما يعيقها عن تنفيذ تعهداتها العلنية. والهيئة العربية العليا الفلسطينية لم تكن مؤهلة، لا شكلاً ولا مضموناً، لإدارة مثل هكذا معركة. ومع ذلك، فمنذ بداية سنة 1947، بدأت مجموعات عربية مسلحة تغير على المستعمرات اليهودية في وسط البلاد. ومع حلول الربيع، اتخذت وضعاً أكثر تنظيماً، وعقدت اجتماعاً (5 نيسان/ أبريل 1947) للتنسيق بينها وتكثيف نشاطها. وبلغت هذه الأعمال ذروتها في أحداث يافا - تل أبيب (3 آب/ أغسطس 1947)، إذ وقعت اشتباكات عنيفة في الأحياء المتجاورة بين المدينتين، قتل فيها عدد من الأشخاص، وأُحرقت منازل ومتاجر ومستودعات، وتواصلت بعدها الأعمال الانتقامية بين الجانبين وتصاعدت.(58) أما البريطانيون، فبعد إجلاء عائلاتهم، أصبحوا يعيشون في المعسكرات، ولا يتجولون إلا في مهمات محددة. وبناء على أوامر صارمة من لندن، تصرف الجيش البريطاني إزاء الإرهاب الصهيوني بدرجة عالية من ضبط النفس، حتى عندما قتل جنود بريطانيون، وجلد ضباط وشنق رقباء.(59)

وفي الواقع، فإنه على عكس ما كان عليه الحال سنة 1936، إذ بادر الفلسطينيون إلى الهجوم العسكري التكتيكي، من موقع الدفاع السياسي الاستراتيجي، كانوا في سنة

(57) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 251-252.

(58) حرب فلسطين، ص 180-184.

(59) المصدر السابق، ص5.

1947 في موقع الدفاع على الصعيدين. فبغض النظر عن العمليات المحدودة الهجومية، وخصوصاً في وسط البلاد، كانت السمة العامة لاستعدادات العرب منذ منتصف سنة 1947 دفاعية. لقد قامت المنظمة الصهيونية بالهجوم، سياسياً وعسكرياً. وإلى جانب العمليات ضد السلطات البريطانية، قامت بأعمال إرهابية ضد العرب. ولذلك، وقبل صدور أية قرارات بشأن العمل العسكري العربي، كان الفلسطينيون يشترون السلاح، على الرغم من الحظر البريطاني الصارم على اقتنائه، ويقومون بأعمال الحراسة على قراهم، خوفاً من الهجمات الصهيونية التي راحت تتكرر على قرى ومواقع معزولة. وبين التشكيك في صدق نيّة بريطانيا الانسحاب، الأمر الذي كان مشتركاً مع الوكالة اليهودية، وبين الترقب لما ستتمخض عنه قرارات الجامعة العربية والهيئة العربية العليا، دُوهِم عرب فلسطين بالنشاط العسكري الصهيوني وهم غير مستعدين له، فكان همّهم الأول الدفاع عن أنفسهم وأحيائهم وقراهم إزاء الغارات الليلية من قبل العصابات الصهيونية.

وباحتدام الصراع السياسي في الأمم المتحدة، وتصاعد الضغط العسكري الصهيوني، على أرضية تواتر التصريحات البريطانية التي تؤكد العزم على الانسحاب من فلسطين، أصبح الأمن هاجس الناس الأول. فازداد البحث عن السلاح، ونشط قادة محليون في تشكيل مجموعات مسلحة، وتنظيم أعمال الحراسة، كل على أطراف قريته، أو حيّه في المدينة، واشتدت الصدامات، التي كان أكبرها في يافا - تل أبيب (10 آب/ أغسطس 1947)، والذي تصاعد ليبلغ الذروة (28 كانون الأول/ ديسمبر 1947) في الهجوم الكبير على الحيّ الجنوبي من تل أبيب (هتكفا). ثم جاء الانفجار الكبير خلال الإضراب بعد صدور قرار التقسيم، إذ وقعت صدامات مسلحة في القدس، وراحت تتصاعد، وانتقلت إلى جميع أنحاء البلد. وسارعت القرى والمدن إلى تشكيل اللجان القومية استعداداً للقتال، وإلى شراء السلاح وتنظيم الجماعات المقاتلة. وخلال سنة 1947، وإلى أن دخلت طلائع «جيش الإنقاذ» في بداية سنة 1948، ومن ثم الجيوش العربية في 15 أيار/ مايو 1948، تحملت القوى المحلية و«جيش الجهاد المقدس» وزر القتال، و لم تحقق القوات الصهيونية عليها انتصارات تذكر.(60)

لقد دخلت وحدات جيش الإنقاذ إلى فلسطين والانتداب البريطاني لا يزال قائماً فيها، و لم تعترض السلطات، التي كانت تعدّ نفسها للرحيل، على هذا الانتشار العسكري، إذ جاء بناء على تفاهم مع الجامعة العربية. ويستدل من انتشاره أنه تموضع في

(60) المصدر السابق، ص 228-246.

المناطق المحددة للدولة العربية في مشروع التقسيم. وفي الواقع، فإنه ابتداءً من شباط/ فبراير 1948، اعتبرت قيادة الجيش البريطاني جيش الإنقاذ مسؤولاً رسمياً عن الأمن في المناطق التي انتشر فيها، وتركزت مسؤولية الجيش البريطاني في المناطق اليهودية لحمايتها من أي هجوم عربي. ومعلوم أن حكومة بريطانيا تعهدت في الأمم المتحدة بالتعاون في تنفيذ قرار التقسيم. وفي آذار/ مارس 1948، تكثفت عمليات الكمائن على طرق المواصلات، شارك فيها جيش الإنقاذ ومتطوعون محليون، وخصوصاً في منطقتي القدس والجليل. وفي تلخيص الوضع القتالي، الذي أعدّه رئيس شعبة العمليات في هيئة أركان الهاغانا، يغئيل سوكينيك (يدين)، وقدم إلى بن - غوريون (1 نيسان/ أبريل 1948)، ورد ما يلي: «يجب أن نذكر أن كل مراحل المعركة حتى الآن أملاها علينا العدو. ولم نتمكن - حتى الآن - من التأثير على المجرى الاستراتيجي والعملياتي للمعركة التي تطورت من أحداث إلى حرب بين قوتين شبه نظاميتين.. والحل الوحيد هو أخذ زمام المبادرة العملياتية بأيدينا متطلعين إلى إحراز حسم عسكري ضد العدو». لقد حققت القوات العربية الانتصار في المعركة على طرق المواصلات، ودافعت حتى تلك اللحظة عن مواقعها بنجاح، ولكنها لم تحقق إنجازات في أعمالها الهجومية على المستعمرات.[61]

وعلى هذه الخلفية، جاء الانتقال المبكر لتطبيق الخطة د[62]، والتحول من الدفاع إلى الهجوم الإقليمي، بهدف السيطرة على مناطق متصلة جغرافياً، قبل الانسحاب البريطاني، بكل ما ينجم عن ذلك من تغييرات في هيكلية الهاغانا، وزيادة أعدادها وتسليحها، لسببين رئيسيين - الأول سياسي والثاني عسكري. فعلى الصعيد السياسي، وقع تحول مفاجئ في موقف الدول الكبرى من التقسيم، بعد أن تأكدت من استحالة تنفيذه سلماً، وعدم استعدادها لفرضه بالقوة. أما عسكرياً، فقد أدى دخول جيش الإنقاذ المعركة (آذار/ مارس 1948) إلى إيجاد وضع صعب جداً بالنسبة إلى الهاغانا والاستيطان عامة. فعمدت القيادة الصهيونية إلى تقديم شكوى في مجلس الأمن ضد الدول العربية، مطالبة بتنفيذ التقسيم بالقوة على يد الدول الكبرى، من جهة، وإلى إيجاد واقع عسكري على الأرض، إزاء انسحاب القوات البريطانية، واحتلال مواقعها، استباقاً لدخول الجيوش العربية، من جهة أخرى. وفي هذه المرحلة، حدثت مناورات ومؤامرات، وعلى أكثر من صعيد، قلبت الأوضاع عشية الانسحاب البريطاني، ووضعت الجيوش العربية لدى

(61) المصدر السابق، ص 325. ولمزيد من التفصيل حول التطورات في هذه المرحلة، راجع: شوفاني، الموجز، ص 510 - 521.

(62) حول الخطة د وآثارها، انظر: شوفاني، الموجز، ص 519-520.

دخولها إلى فلسطين أمام أمر واقع صعب، وتضاربت الآراء وتعاكست الخطط وعمت الفوضى، واحتلت مدن وقرى، فرحل أهلها وبدأت الهزيمة.[63]

وبعد تقديم الشكوى الصهيونية في مجلس الأمن، رفعت لجنة التقسيم إلى المجلس تقريراً يؤكد استحالة العمل وسط العنف، وأنه ليس من سبيل أمام هيئة الأمم إلا إرسال جيش دولي إلى فلسطين لتنفيذ التقسيم. واتخذ مجلس الأمن قراراً يقضي بأن تتشاور الدول الخمس الكبرى في وسيلة لتنفيذ التقسيم من دون استعمال القوة. وفي 19 آذار/ مارس 1948، سحبت الإدارة الأميركية تأييدها لمشروع التقسيم، واقترحت على مجلس الأمن وضع فلسطين تحت الوصاية، وإعادة القضية إلى هيئة الأمم للنظر فيها على هذا الأساس، ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية بانتظار النتيجة. ووافق مجلس الأمن على المشروع، ورفضته جامعة الدول العربية والوكالة اليهودية، كل لأسبابها الخاصة. ولم تتحقق الهدنة، بسبب استمرار القوات الصهيونية في تنفيذ الخطة د. واتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية (21 نيسان/ أبريل 1948)، في اجتماعها بدمشق، قرار «الزحف على فلسطين» في 15 أيار/ مايو 1948. واشتكت الوكالة اليهودية لمجلس الأمن، فأصدر (17 نيسان/ أبريل 1948) قراراً دعا فيه جميع الأشخاص والمنظمات إلى وقف العمليات العسكرية والعنف. وأخيراً بادرت الجمعية العامة، قبل انتهاء الانتداب بيوم واحد، إلى قبول اقتراح الولايات المتحدة بتعيين وسيط دولي للعمل مع لجنة الهدنة (من قناصل أميركا وبلجيكا وفرنسا في القدس)، وإيقاف لجنة التقسيم عن العمل. وفي 20 أيار/ مايو 1948، أي بعد الانسحاب البريطاني، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، تم تعيين الكونت فولك برنادوت من السويد، وسيطاً دولياً، لكن ساحة الفعل كانت في موقع آخر - المعركة العسكرية.[64]

وهكذا، وعشية الانسحاب البريطاني تم الإعلان عن قيام إسرائيل. وكانت الهاغانا، بعد الانتقال إلى خطة د، وعشية دخول الجيوش العربية إلى فلسطين (15 أيار/ مايو 1948)، تسيطر على رقاع متعددة في البلاد، تضم أغلبية المستعمرات اليهودية والمدن الرئيسية، وهي كالتالي: 1) من المطلة إلى طيرات تسفي (الزراعة) في غور الأردن الشمالي والحولة؛ 2) من معوز حاييم في غور الأردن حتى حيفا، بما يضم مرج ابن عامر؛ 3) السهل الساحلي من حيفا حتى رأس الناقورة؛ 4) السهل الساحلي من حيفا حتى نيرعام في النقب الشمالي. وكانت منطقة القدس معزولة، وكذلك نقاط الاستيطان في النقب،

(63) المصدر السابق، ص 521.

(64) المصدر السابق، ص 521-522.

وجنوب البحر الميت (سدوم). ومع ذلك، وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة (14 أيار/ مايو 1948)، أعلن دافيد بن – غوريون، أمام قيادة العمل الصهيوني، قيام إسرائيل في اجتماع عقد لهذه الغاية في قاعة متحف مدينة تل أبيب. وبعد عشر دقائق من إعلان قيامها، اعترف بها الرئيس الأميركي، هاري ترومان، بينما الأمم المتحدة تناقش مشروع قرار أميركي، بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية. وتتالت الاعترافات الدولية بها. وبينما كان المندوب السامي يعلن نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين، أذاعت الحكومات العربية بيانها في تسويغ دخول جيوشها إليها، وبدأت تلك الجيوش تعبر الحدود من كل ناحية.(65)

3 – من الهاغانا إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي»

وعندما اتضح للقيادة الصهيونية أن بريطانيا تنوي حقاً إنهاء الانتداب، سارع بن – غوريون، الذي بالإضافة إلى منصبه كرئيس لإدارة الوكالة اليهودية، تولى بعد المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (كانون الأول/ ديسمبر 1946) حقيبة الأمن (فأصبح ذلك منذئذ نهجاً تشبث به طيلة زعامته السياسية)، إلى إعداد الهاغانا لتحقيق أهدافه في إقامة إسرائيل واحتلال ما يمكنه من فلسطين، وطرد الجزء الأكبر من سكانها كمحطة على طريق استكمال المشروع الصهيوني. ومع أن الحكومة البريطانية تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرار التقسيم (1947)، إلا أن بن – غوريون لم يكن يثق بها، ولا يرضى بالمساحة المخصصة للدولة اليهودية بمقتضى قرار الأمم المتحدة. وكان يدرك أن أهدافه لن تتحقق إلا بالحرب، فراح يعد لها. وإذ كانت الهاغانا في حينه مهيأة للدفاع عن الاستيطان اليهودي في مواجهة العرب الفلسطينيين، وحتى تحدي السلطات البريطانية، دون الوصول إلى مجابهة عسكرية شاملة مع قواتها، بل القيام بنوع من «الإعلام المسلّح» لإثارة قضية سياسية، فإن الأداة العسكرية الصهيونية لم تكن قادرة على احتلال فلسطين في وضعها القائم (1947). لقد مارست الهاغانا نشاطها إلى الآن في ظل وجود قوات بريطانية، لم يكن الصراع معها جذرياً في أية مرحلة طوال فترة الانتداب، بل على العكس، كان التعاون بينهما هو الغالب. أما والقوات البريطانية ستغادر البلد، والبلد الأم الجديد – الولايات المتحدة – لم يكن مستعداً لإرسال الجيش الأميركي للقتال في فلسطين، فقد أصبح لزاماً على الأداة العسكرية الصهيونية أن تبني ذاتها لأداء المهمة

(65) المصدر السابق، ص525.

بمفردها، ودون التدخل العسكري لدولة عظمى صديقة. وأكدت القيادة الصهيونية مراراً قبل حرب عام 1948 استعدادها لخوض المعركة منفردة، وثقتها بقدرتها على الحسم العسكري.

لقد تشكّلت دائرة الأمن التابعة للوكالة اليهودية في أثناء الثورة العربية الكبرى (1936 – 1939)، وكانت تابعة لمدير الدائرة السياسية في الوكالة، موشيه شاريت، ولها وضع خاص، منفصل شكلاً عن الهاغانا، إذ أشرفت على أعمال الخفارة وشرطة المستعمرات. ولكن الوحدة بينهما تعزّزت عندما جمع موشيه سنيه (1909 – 1972) رئاسة دائرة الأمن والقيادة القطرية للهاغانا في شخصه، فيما هو أيضاً عضو في إدارة الوكالة اليهودية. ومن موقعه هذا، قاد سنيه المقاومة اليهودية للانتداب (1945 – 1946)، إلى أن طالب وايزمن بإقصائه بعد تورّطه في نسف فندق الملك داود، فتم ذلك. وفي ظل قيادة بن – غوريون توثقت هذه العلاقة، وبرزت الهاغانا بوصفها أداة الاستيطان العسكرية الرئيسية. وفي حزيران/ يونيو 1947، تم تعيين يعقوب دوري (1889 – 1973) رئيساً لهيئة أركان الهاغانا، بعد عودته من مهمة لشراء الأسلحة في الولايات المتحدة؛ كما جرى تعيين يسرائيل غليلي (1910 – 1986) رئيساً للقيادة القطرية، بدلاً من موشيه سنيه. وقد تعاون هذا الثلاثي في إعداد الهاغانا لأداء دورها في حرب 1948. وبعد دراسة أوضاع الهاغانا، قرر بن – غوريون وجوب تحويلها إلى جيش، يكون أساسه من البلماح، ومن مسرّحي الفرقة اليهودية وقوة الميدان. كما قرر إحياء اللجنة الأمنية التي توقفت عن النشاط عملياً منذ بدء الصراع مع حكومة الانتداب، على أن تكون «هيئة مدنية عليا تستطيع أن تجتمع مرة كل شهر للاستماع إلى تقرير، ومناقشة الأمور بصورة عامة»، فكانت بمثابة «قناة اتصال بين الجمهور والأمن».(66)

ولتمويل إعداد الهاغانا للمعركة، طلب بن – غوريون موافقة اللجنة الأمنية (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1947) على رصد ثلاثة ملايين جنيه فلسطيني لذلك الغرض، وقال: «نحن بحاجة إلى مبلغ يفوق ثلاثة ملايين جنيه فلسطيني من أجل التسليح والعتاد والتدريب الأوسع، سواء للقادة أو لرجال الصف، ومن أجل الحد الأدنى من التحصينات وتقوية الأماكن الضعيفة... كي نستطيع الصمود. وإذا وقع غداً أو بعد غد الخطر الكبير، فسوف تكون هناك ضرورة لتعزيز القوة المجنّدة التي يبلغ تعدادها الآن عدة آلاف من الرجال فقط، خلال فترة قصيرة جداً». وفي الخطة التي قدمتها هيئة أركان الهاغانا، ورد في بند قوة الميدان «إنه سيتم الاحتفاظ بـ 17 كتيبة (650 شخصاً في كل كتيبة،

(66) حرب فلسطين، ص 168–172.

والمجموع 9,100 شخص». وكان الجزء الأكبر من ميزانية هذه القوة مخصصاً لتدريب المجندين. وفي بند الدورات «أُدخل في الحساب أنه سيتم إعداد 1,000 قائد جماعة في أربع دورات (كل دورة 3 أشهر)، ودورة لـ 250 قائد فصيلة، ودورة عليا مدتها نصف سنة لـ 30 قائداً برتبة عالية. واشتملت الميزانية أيضاً على دورة لـ 100 قائد منطقة (45 يوماً)، ودورات للاتصال وأعمال الدورية والممرضين وأموري المستودعات...إلخ. وكُلّفت الصناعة العسكرية إنتاج 4,000 مدفع هاون، و4 ملايين رصاصة، و130,000 قنبلة يدوية، وما شابه ذلك. وكان بند المشتريات في الميزانية مخصصاً، في الأساس، لشراء 20,000 بندقية». وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، تمت الخطوة الأولى لإنشاء قوة جوّية.[67]

وفي الواقع، فإن بن – غوريون، وهو في خضم تأهيل الهاغانا للحرب، رأى وجوب «إنشاء جيش نظامي على غرار الجيش البريطاني»، تكون قيادته «من خيرة الضباط اليهود في الوحدات اليهودية سابقاً». وكلف بن – غوريون (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1947) إفرايم بن – آرتسي، أعلى هؤلاء الضباط رتبة، بوضع خطة لإنشاء ذلك الجيش. وبالفعل، فقد وضعت خطة كهذه، لكنها لقيت معارضة شديدة من قبل قادة الهاغانا – يسرائيل غليلي، ويعقوب دوري، ويتسحاق سديه، ويغئيل يدين – وغيرهم. وإذ كان بن – غوريون لا يثق بالهاغانا كقوة عسكرية مؤهلة لتحقيق أهدافه من الحرب، فإن قادتها «رأوا في إقامة مؤسسات موازية لا وجوب لإقامتها خطراً وتبديداً للوقت وتكراراً للجهد». وذهب هؤلاء إلى أن أسلوب بن – غوريون عقيم، وأن الجيش يجب أن يتطور من داخل الهاغانا، وليس بموازاتها، أو بديلاً منها. وفيما شارك هؤلاء بن – غوريون قناعته بعدم آهلية الهاغانا للقيام بالدور المطلوب منها في ظلّ المستجدات، فإنهم لخّصوا موقفهم كالتالي: «هناك نقص في الأُطر والأدوات ومستوى التدريبات. المطلوب هو تغييرات في نظام التدريبات والبنى. والمطلوب هو ميزانية أخرى وما شابه. لكن لا يجوز تشويه الأنماط القائمة وهدمها. وستكون حماقة بالغة الخطورة أن تجري المحاولة، التي أوصى بها بن – غوريون، لتجنيد رجال الجيش السابقين بوحداتهم وطاقمهم القيادي. بالعكس، المطلوب هو المزج بين الإيجابيات الكثيرة التي اكتسبت في الجيش وبين الخبرة التي تراكمت لدى الهاغانا». وتراجع بن – غوريون تكتيكياً، بانتظار الفرصة المناسبة لتنفيذ مخططه، وسكتت قيادة الهاغانا عن مناوراته تحاشياً للصدام.[68]

(67) المصدر السابق، ص 176-178.
(68) المصدر السابق، ص 178-181.

مع احتدام المعركة السياسية في الأمم المتحدة حول مشروع التقسيم، وتأكيد الجانب العربي على رفضه ومقاومته بالقوة إذا لزم الأمر، سرّعت قيادة الهاغانا من ترتيباتها لمواجهة التطورات. وقد انعكس ذلك في «الأمر الخاص بالبنية القطرية» (بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، الذي انطلق من أن بنية الهاغانا السابقة، القائمة على فرضية مواجهة الفلسطينيين فحسب، لم تعد ملائمة. وجاء في الأمر «إن خطر هجوم على البلد من جانب جيوش الدول العربية المجاورة، كما بدا في هذه الفترة، يستوجب بنية وإعداداً مختلفين. ففي مواجهة جيوش نظامية لا بد من إعداد قوة عسكرية، مدربة ومسلحة ومبنية وفقاً لمقاييس عسكرية»، وبناء عليه، جرت ترتيبات تنظيمية في هيكلية الهاغانا، كانت بمثابة خطوة كبيرة على طريق تجييشها. فقد قُسمت إلى تشكيلين قطريين: «الجيش» (هحايل) لمواجهة الخطر الخارجي، و«الحرس» (همشمار) للدفاع عن الاستيطان داخلياً. وقسّم الجيش، الذي ضم كتائب البلماح والميدان، إلى أربعة ألوية: 1) لواء الشمال (5 كتائب)؛ 2) لواء الوسط (3 كتائب)؛ 3) لواء الجنوب (5 كتائب)؛ 4) لواء القدس (كتيبتان). أما الحرس فتوزع على 14 منطقة، 3 منها مدينية (تل أبيب والقدس وحيفا)، و11 ريفية (تل حاي، طبريا، غلبواع، يزرعئيل، زفولون، شومرون، حيفر، شارون، رحوفوت، غيزر، النقب). وتعززت سيطرة هيئة الأركان العامة على جميع القوات، بحيث يتلقى قادة ألوية الجيش أوامرهم مباشرة من رئيس هيئة الأركان. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الحرس في وقت السلم، أما في الحرب فيتبع الحرس في كل منطقة إلى قائد الجيش العامل فيها.[69]

بهذا التشكيل دخلت الهاغانا حرب 1948، التي بدأت على شكل مناوشات منذ ربيع عام 1947، وراحت تتصاعد في نهاية العام، بعد صدور قرار التقسيم (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، وصولاً إلى حرب شاملة في العام التالي. وفي ربيع عام 1947، كان عدد أعضاء الهاغانا حوالي 45,300 فرد، بمن فيهم وحدات البلماح (2,200 تقريباً). ولم تكن حالة التأهب فيها مرضية لقيادتها، حيث تراجعت كثيراً جرّاء مطاردة القوات البريطانية لها بعد موجة الإرهاب التي بادرت إليها في صيف عام 1946. وكانت قوات الحراسة (27,000 تقريباً) في حالة مترهلة. لكن الثغرة الحقيقية كانت في قوات الميدان، التي كان من المفترض تطويرها لتصبح في مستوى البلماح. لكن ذلك لم يحصل، فاقتصر عددها على 7,000 فقط. ولم تكن لها قيادة قطرية، كما أن تدريبها وتسليحها وروحها

(69) المصدر السابق، ص187.

المعنوية كانت دون المستوى المطلوب. وباستثناء لواء البلماح المجنّد بإمرة هيئة الأركان العامة، كانت الهاغانا بشكل عام عبارة عن «ميليشيات محلية وكتلوية [كتل استيطانية] تمتلك مخازن أسلحة خاصة بها». إلا أن هذا الوضع تغير بسرعة فائقة، ويعود ذلك إلى حد كبير للجهد الذي بذله بن – غوريون في تطوير أداة الاستيطان العسكرية. فقد استوعبت عشرات آلاف الأعضاء الجدد، وأنواعاً جديدة من السلاح بكميات كبيرة نسبياً، وانتقلت إلى المبادأة والهجوم بدلاً من الدفاع. وتكثّفت عمليات تهريب السلاح والمتطوعين من ذوي الكفاءات القتالية، ونشطت الصناعة العسكرية في إنتاج الأسلحة والذخائر...إلخ. كما تحسنت الخبرة العسكرية المهنية لدى القادة، وجرت «اندفاعة جبارة لشراء السلاح والعتاد الملائمين ولإنشاء سلاح مدرّع وسلاح مدفعية وسلاحي طيران وبحر».(70)

وبالإضافة إلى قوات الهاغانا، كانت هناك قوتان مرتبطتان بها، تموّلهما وتسلحهما حكومة الانتداب، وهما «الخفارة» (هنوطروت) و«شرطة المستعمرات العبرية» (مشطيرت هيشوفيم هعفرييم). وكانت السلطات تعرف مدى ارتباطهما بالهاغانا، وخاصة الشرطة منهما، التي طالما شكلت غطاءً وتمويهاً لنشاطات الهاغانا، وكانت أجهزتها وقيادتها تابعة لقيادة الهاغانا، ومندمجة فيها. ومع ذلك، حافظت حكومة الانتداب على هاتين القوتين، وتحمّلت جميع نفقاتهما حتى جلائها عن البلد. ولما بدأت القوات البريطانية تنسحب من البلد، قررت القيادة الصهيونية «إلزام كل المرشحين للتسريح بفترة خدمة إضافية حتى إشعار آخر». ويورد كتاب «تاريخ الهاغانا» عن انضمام هاتين القوتين إلى الهاغانا، ما يلي: «وقد أصبح رجال شرطة المستعمرات العبرية، سوية مع البلماح، المجندين الأوائل لليشوف في حرب الاستقلال التي نشبت بعد أسابيع معدودة من اتخاذ القرار... وقد ضمت شرطة المستعمرات العبرية بين صفوفها، عشية حرب الاستقلال، 1797 شخصاً (منهم 85 رقيباً و172 عريفاً). وكان في حيازتهم 48 مدفعاً رشّاشاً (لويس – غن) و6,840 بندقية. وخلال الفترة الأولى للحرب، حين كان ظل السلطة البريطانية لا يزال قائماً في البلد، كان هؤلاء هم الوحيدون الذين في وسعهم العمل علناً، وخصوصاً مرافقة القوافل على الطرق. وسقط منهم شهداء كثيرون في تلك الأيام. وبينما اندمج الخفراء البالغ عددهم 1,220 خفيراً، والذين كانوا منضوين في قوة الخفارة خارج إطار شرطة المستعمرات العبرية، في وحدات الهاغانا غير الشرعية، ظلّت شرطة المستعمرات العبرية قائمة حتى تصفية الحكم البريطاني في البلد في أيار/ مايو

(70) المصدر السابق، ص 134–136.

1948. وبذلك انتهت سنوات قوة الخفارة – اللواء الشرعي للهاغانا – الاثنتا عشر».(71)

لقد بدأ القتال على شكل مناوشات قبل الانسحاب البريطاني من فلسطين. وإذ تعهدت بريطانيا أمام الأمم المتحدة بالتعاون على تنفيذ قرار التقسيم، فإنها رفضت أن يشاركها السلطة أي طرف حتى جلاء قواتها، كما أكدت أنها لن تتحمل المسؤولية منفردة عن فرض التقسيم بالقوة إذا رفضه العرب واليهود. وفي الواقع، فإن هذا الموقف لم يرضِ أحداً، وكل طرف لأسبابه الخاصة. فقد سكتت عن دخول جيش الإنقاذ إلى فلسطين في بداية عام 1948، على أن ينتشر في المناطق المخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم، واعتبرته سلطة مسؤولة عن الأمن في مناطق انتشاره، مقبولة على السكان المحليين. لكنها تدخّلت عندما هاجم مستعمرات يهودية، وفرضت عليه التراجع. وكذلك فعلت سلطة الانتداب في المناطق المخصصة للدولة اليهودية، فسلمتها شكلاً للسلطات المحلية، كما فعلت في تل أبيب والقدس وحيفا وغيرها. وكذلك الأمر في المناطق الريفية عندما راحت تُخلي معسكراتها ومراكز شرطتها..إلخ. لكن القيادة الصهيونية لم تكن راضية عن سلوك سلطات الانتداب في عملية الانسحاب، لأنها لم تكن أصلاً قانعة بما خصص للدولة اليهودية من أراضٍ حسب مشروع التقسيم. وكان أكثر ما غاظها احتفاظ السلطات بميناء حيفا تحت سيطرتها. ففيما كانت خطة الانسحاب البريطاني تقضي بخروج قوات الانتداب من هذا الميناء، الأمر الذي يستلزم أن يبقى بيد السلطة حتى اللحظة الأخيرة، كانت القيادة الصهيونية تريد استخدامه لإدخال المهاجرين غير الشرعيين والمتطوعين للقتال والأسلحة وغير ذلك إلى البلد. ولذلك مارست تلك القيادة ضغوطاً كبيرة على الحكومة البريطانية، خاصة عبر الإدارة الأميركية، لتسليمها ميناء حيفا قبل الموعد المحدد للجلاء. ولكن حكومة لندن رفضت ذلك، معلّلة إياه بخشيتها فقدان نفوذها لدى العرب، وبالتالي، تخليهم عن ضبط النفس الذي مارسوه بفضل تأثيرها عليهم.(72)

وقد بدأت اشتباكات المواجهة في القدس ويافا، غداة الإعلان عن قرار التقسيم. ففيما عقد اليهود مهرجانات صاخبة فرحاً بالقرار، كان العرب يقومون بتظاهرات حاشدة سخطاً على صدوره، ليس في فلسطين فحسب، وإنما في أقطار عربية أخرى أيضاً. وكانت قوات الهاغانا مستنفرة في كل مكان، كرد على الإضراب الذي أعلنته اللجنة

(71) المصدر السابق، ص 137–147.

(72) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص 1086–1089.

العربية العليا في فلسطين كلها، لمدة ثلاثة أيام. ودخلت مجموعة من الهاغانا إلى «حي الشمّاعة» التجاري، بالقرب من باب الخليل في البلدة القديمة من القدس، وهو حي مختلط، عربي - يهودي، وأطلق أفرادها النار على المتظاهرين العرب، الذين ردّوا باقتحام الحوانيت اليهودية وحرقها. وحاولت مجموعة أخرى من الهاغانا اقتحام الحي، فووجهت بمقاومة من قوات السلطة والمسلحين العرب المحليين، فتراجعت، وأخلى اليهود الحي، واعتقلت الشرطة البريطانية وحدة الهاغانا التي كانت فيه. وقد ألحق سقوط الحي ضرراً بسمعة الهاغانا وهيبتها في أوساط سكان المدينة اليهود، الذين رفض كثيرون منهم توجه القيادة الصهيونية باللجوء إلى العنف، ولم يتعاونوا مع الهاغانا في خططها الإرهابية. وفي اليومين التاليين لسقوط حي الشماعة، كثّفت وحدات الهاغانا والعصابات المنشقّة الأخرى إطلاق النار على الأحياء العربية وإلقاء المتفجرات فيها، لإثارة الرعب في قلوب المدنيين ودفعهم إلى الهروب. لكن المتطوعين العرب الأوائل من أبناء القدس، استطاعوا مواجهة القوات الصهيونية، وبالتالي تثبيت السكان العرب في بيوتهم وأحيائهم في البلدة القديمة.[73]

أما في منطقة يافا - تل أبيب، فقد كان التوتر يتصاعد منذ ربيع عام 1947، ولكنه ظلّ على العموم نتاج أعمال متفرقة من الفعل وردة الفعل، كان أكبرها الهجوم على «غان هاواي» (10 آب/ أغسطس 1947)، حيث هوجم مقهى إلى الشمال من تل أبيب، قتل فيه أربعة أشخاص وجرح سبعة. وعشية قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، كانت وحدات الهاغانا والمنظمات المنشقّة في حالة تعبئة عامة واستنفار. وتوتر الوضع في الأحياء الحدودية المتلاصقة بين المدينتين، وفرّ السكان المدنيون منها، وبدأت موجة من إحراق البيوت والمحلات في المنطقة المهجورة، واشتباكات بين المسلحين من الطرفين. وحاولت القوات الصهيونية فتح الطريق بين تل أبيب والقدس، الذي يمرّ بضواحي يافا، مثل أبو كبير وتل الريش وسلمة والعباسيّة، لكنها فشلت في ذلك، وظل الطريق مقطوعاً عملياً حتى احتلال يافا في ربيع عام 1948. وإذ هاجمت الهاغانا حي أبو كبير مرتين (2 و6 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، وكذلك فعلت بالنسبة إلى العباسية (13 كانون الأول/ ديسمبر 1947 و18 كانون الثاني/ يناير 1948)، فقد صُدّت هذه الهجمات، لكن المحاولات استمرت. ففي 28 كانون الثاني/ يناير 1948، هاجمت الهاغانا قرية سلمة من محورين - الشمال والغرب - لكن المقاتلين المحليين استطاعوا صد الهجوم، وتلقوا نجدات عربية

(73) أبو غربية، بهجت، في خضم النضال العربي الفلسطيني، (مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 - 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1993، ص 154. (لاحقاً: أبو غربية).

إضافية، وتحولوا إلى الهجوم، وطاردوا المهاجمين إلى داخل مدينة تل أبيب، حيث تدخلت القوات البريطانية وردّت المقاتلين العرب. ومع ذلك، فقد دخل هؤلاء حيّ هتكفا في أطراف تل أبيب، وأحرقوا منازله، الأمر الذي تسبب في نزوح سكانه عنه. وقد استشهد في هذا الهجوم 16 عربياً، فيما تركت وحدات الهاغانا قتلاها وجرحاها وراءها، الأمر الذي دعا قادتها لحل تلك الوحدات عقاباً لها على جبنها.[74]

عندما قررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين، اتخذت سلطات الانتداب من مدينة حيفا قاعدة لتحشيد قواتها وموظفيها، إعداداً لإبحارهم من مينائها. ولذلك، سعى الجنرال ستوكويل، قائد المنطقة البريطاني، إلى تأمين عملية الإجلاء، واتخذ إجراءاته في الميناء ومحيطه، وعلى الطرقات وسكك الحديد المؤدية إليه، وكذلك في مصفاة البترول (آي. بي. سي)، التي تولّت وحدات من الجيش الأردني حراستها. وانسجاماً مع موقفهم العام من تنفيذ قرار التقسيم، أراد الانكليز تسليم المدينة إلى الهيئات الصهيونية، كونها تقع في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في مشروع التقسيم. وبادرت الهاغانا إلى السيطرة على طرق المواصلات إلى المدينة من الجنوب والشرق والشمال، فهاجمت قرية الطيرة (13 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، ثم شفا عمرو (19 كانون الأول/ ديسمبر 1947). ثم قامت منظمة آيتسل (30 كانون الأول/ ديسمبر 1947) بهجوم بالقنابل على العمال العرب في مصفاة البترول، ذهب ضحيته 6 قتلى و42 جريحاً؛ وردّ العمال العرب بهجوم معاكس بالعصي والسكاكين، وقتلوا 41 يهودياً في المصفاة. فقامت قوة من البلماح (4 فصائل)، ومن قوة الميدان (فصيلتان)، بهجوم انتقامي على بلد الشيخ، وقتلت 17 شخصاً وجرحت 33 من سكانها المدنيين. ومرة أخرى، هاجمت الهاغانا قرية شفا عمرو (1 كانون الثاني/ يناير 1948)، فصُدّ الهجوم. وفجّر العرب قنبلة (14 كانون الثاني/ يناير 1948) في دائرة بريد حيفا. وردّ اليهود (16 كانون الثاني/ يناير 1948) بنسف عمارة في حي عربي على من فيها. وعادت الهاغانا إلى مهاجمة شفا عمرو (19 كانون الثاني/ يناير 1948)، ولم تنجح في دخولها. وعمدت القوات الصهيونية إلى دحرجة برميل بارود من «حيفا الفوقا» (هدار هكرمل) على حي العباسية العربي في الجزء الأدنى من المدينة، فانفجر وهدم عدداً من المنازل، وأدى إلى قتل عدد كبير من المدنيين العرب، وإلى نزوح عائلات عربية كثيرة من «حيفا التحتا».[75]

ولعل أكثرما يكشف موقف القيادة الصهيونية المخادع من قرار التقسيم هو

(74) أبو غربية، ص 177-178؛ حرب فلسطين، ص 230-237.

(75) أبو غربية، ص 178؛ حرب فلسطين، ص 238-242.

إصرارها على احتلال القدس والسيطرة على الطريق المؤدي إليها من الساحل. ولم تكن القدس ضمن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، وإنما حُددت مدينة دولية. وقد عبّر عن ذلك الموقف قائد الهاغانا، يسرائيل غليلي، (8 نيسان/ أبريل 1948)، في خطاب له أمام خرّيجي دورة قادة فصائل، بقوله: «لكننا سنناضل من أجل «يروشلايم» يهودية، لا يمكن أن تقوم بمعزل عن اليشوف العبري في كل البلد، ليس لأنها قلب الشعب اليهودي وقلب كل يهودي في القدس فحسب، بل أيضاً لأن فصلها يعني فقدانها. لن تكون هناك «يروشلايم» يهودية إلا إذا كانت متصلة باليشوف العبري بأكمله، وتشكل معه جسماً واحداً. ولا يمكن ضمان «يروشلايم» إلا ضمن امتداد إقليمي عبري في مناطق الوصول إليها». وكان في القدس حوالي 100,000 يهودي، نصفهم من أبناء الطوائف الشرقية الذين أبت غالبيتهم الانخراط في العمل الصهيوني، وتحديداً في الهاغانا. أما الأشكناز، فكان بينهم من رفض الصهيونية من أساسها لأسباب دينية. وخلافاً لتل أبيب وحيفا، لم تكن القدس تستند إلى غور استراتيجي من الاستيطان الريفي، والمستوطنات المحيطة بها (وعددها 14) كانت صغيرة ومبعثرة ومطوّقة بقرى عربية. ولما قطع المقاتلون العرب الطريق إلى القدس في جوار يافا منذ بداية الاشتباكات تقريباً، فقد أصبحت «القدس اليهودية» محاصرة عملياً، ولذلك كان من هموم قيادة الهاغانا الأولى فتح الطريق إليها من تل أبيب.(76)

مع احتدام الصراع على منطقة القدس، التي تميزت عن بقية المناطق بتداخل الخطوط فيها، وبالتالي، كثرة الجيوب السكانية والعسكرية، سعى كل طرف لاحتلال مواقع تخلق تواصلاً أرضياً بين خطوطه ومواقعه، وتعزل جيوب الطرف الآخر وتحاصرها. وتسبب فشل الهاغانا في حماية يهود حي الشمّاعة بإحداث هزة في مصداقيتها، سعت قيادتها إلى تلافي آثارها السلبية، خاصة لناحية نزوح السكان من الأحياء المهددة بالعزل والتعرض لأن تصبح ساحة قتال. وتتالت العمليات العسكرية والغارات من قبل الطرفين، خاصة في الأحياء المختلطة أو المتجاورة، الأمر الذي تمخّض عن حركة نزوح للمدنيين في الجانبين. وإذ كانت لفتا أولى القرى العربية التي نزح سكانها منها بعد هجوم عليها (27 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، فإن الحي اليهودي في القدس القديمة (حارة اليهود) حوصر تماماً (2 كانون الثاني/ يناير 1948)، وانقطعت الصلة بينه وبين الأحياء اليهودية الأخرى في القدس الغربية (المدينة الجديدة). ومع اشتداد المعارك، شكّلت الهاغانا كتيبتين في القدس (موريّا ومخمش)، وصل عدد أفرادهما إلى حوالي 1,200 مجند في منتصف شهر شباط/

(76) حرب فلسطين، ص 247–249.

فبراير 1948، جُمعوا من أعضاء هاغانا محليين وجنود مسرّحين من الفرقة اليهودية ومتطوعين وغيرهم. وإذ كان من المفترض أن تعمل الكتيبتان كقوة ميدان، فإنهما في الواقع تحوّلتا إلى وحدات حراسة مبعثرة في نقاط متفرقة. كما جرى تعزيز هذه القوة بوحدة (250 مجنداً) من «لواء غفعاتي». وحاولت هذه القوة المحافظة على اتصال بين الأحياء والمواقع اليهودية في المدينة وخارجها، عن طريق القوافل المصحوبة بمرافقة عسكرية. فبدأ المقاتلون العرب المحليون ينصبون الكمائن لهذه القوافل، الأمر الذي عرقل حركتها، وتسبب في إيقاع إصابات كثيرة بين أفرادها.(77)

ومن أجل تأمين الاتصال بين الجيوب اليهودية في منطقة القدس، عمدت القوات الصهيونية إلى تطهير المناطق العربية التي تحجز بين تلك الجيوب، سواء بموقعها الجغرافي، أو قيام مقاتليها بنصب كمائن للقوافل. وقد حصل ذلك في الهجوم على بيت صفافا (25 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، وعلى لفتا وروميما (27 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، والقطمون (5 كانون الثاني/ يناير 1948)، ونسف فندق سميراميس في ذلك الحي، ومرة أخرى (30 كانون الثاني/ يناير 1948)، ونسف مبنى من ثلاث طبقات في الحي نفسه (مبنى شاهين)، مما أدى إلى رحيل معظم سكان الحي؛ لكن قوات الجهاد المقدس بقيت فيه. كما قامت بهجمات متكررة على حي الشيخ جراح لأهمية موقعه الاستراتيجي في قلب المدينة، والذي يسيطر على الطريق إلى مبنى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل المشارف، وعلى بيت سوريك (28 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، حيث ووجه المهاجمون بمقاومة عنيفة واضطروا إلى الانسحاب. ولما لم تحقق هذه العمليات أغراضها، راحت وحدات من الهاغانا تهاجم وسائل النقل العربية. وردّ المقاتلون العرب بالمثل على القوافل اليهودية، كما حصل في بيت نبالا (14 كانون الثاني/ يناير 1948)، وبيت صوريف (17 كانون الثاني/ يناير 1948)، وبيت نتيف (18 كانون الثاني/ يناير 1948)، وبيت سوريك (15 كانون الثاني/ يناير 1948)، التي تركت القوات الصهيونية فيها 34 جثة وراءها في أرض المعركة، سُلّمت إلى السلطة لإعادتها وغيرها كثير. ورداً على هجوم مسلح على سيارات عربية كانت في طريقها من القدس إلى الخليل، جرى هجوم عشوائي على مستعمرة غوش عتسيون (14 كانون الثاني/يناير 1948)، لكنه فشل في احتلال المستعمرة، التي كانت تدافع عنها وحدات من البلماح، إلى جانب المستوطنين المحليين، الذين كانوا في غالبيتهم من أعضاء الهاغانا.(78)

(77) أبو غربية، ص 172–174، حرب فلسطين، ص 250–254.
(78) أبو غربية، ص 172–177، حرب فلسطين، ص 251–255.

إلا أنه على الرغم من المقاومة العربية، فقد بدأت هجمات الهاغانا تحقق بعض النجاح منذ نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1947، حيث اضطر سكان روميما العرب إلى الجلاء عن بيوتهم، الأمر الذي أوجد تواصلاً في القطاع الغربي (اليهودي) من القدس. وإذ أدّت الغارات الليلية المستمرة ونسف البيوت في حيي القطمون والشيخ جراح إلى نزوح سكانهما منهما، فإنهما ظلا في أيدي المقاتلين العرب المحليين، وجيش الجهاد المقدس، مما أبقى بعض الجزر اليهودية معزولة في الجنوب والشرق والشمال. في المقابل، ألحقت القوى العربية عدة هزائم بالهاغانا في معارك مواجهة، كما في بيت نبالا (14 كانون الثاني/ يناير 1948)، وبيت سوريك (15 كانون الثاني/ يناير 1948)، وبيت صوريف (17 كانون الثاني/ يناير 1948)، وبيت نتيف (18 كانون الثاني/ يناير 1948)، وغيرها. فمع تصاعد القتال، ووصول عبد القادر الحسيني، ومعه جيش الجهاد المقدس (22 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، وبالتالي انتشاره في محيط القدس، أصبح الوضع العسكري معقداً جداً. وفيما استمرت المناوشات، والغارات والأخرى المضادة، وجلاء السكان من المناطق المحاذية لخطوط القتال على الجانبين، فإن وضع المقاتلين العرب ظلّ يتمتع بتفوق استراتيجي. فعلى الرغم من وجود القوات البريطانية، استطاع جيش الجهاد المقدس أن يعزل القدس من الجهة الغربية عند باب الواد، الذي يبعد حوالي 30 كيلومتراً عن المدينة؛ ومنه يمر الطريق بين تل أبيب والقدس. لقد سيطر المقاتلون العرب على هذا الممر الجبلي الضيق، وتعرضوا للقوافل اليهودية المتّجهة من الساحل إلى القدس. وكذلك سيطروا على خط سكة الحديد الذي يصل بين القدس والرملة، وعلى خط أنبوب الماء الممتد إلى القدس من نبع رأس العين، والذي تمّ نسفه (15 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، وبذلك كانت القدس اليهودية محاصرة عملياً.[79]

وإزاء تردي أوضاعها في القدس، بدّلت الهاغانا قيادتها هناك (14 شباط/ فبراير 1948)، وحلّ دافيد شلتيئيل محل يسرائيل زفولدوفسكي في قيادة منطقة «عتسيوني» بكاملها. ولدى تسلم القائد الجديد مهامه، أعطاه بن - غوريون التوجيهات التالية: «المرحلة أ - إلى حين خروج البريطانيين من المدينة؛ المرحلة ب - مباشرة بعد الجلاء البريطاني. في المرحلة أ كلفت قوات الهاغانا في القدس ما يلي: التحصين وإعداد المدينة ومداخلها للدفاع؛ منع هجرة الأحياء الحدودية، والحرص على أن يعود اليهود فيتمسكوا بالأماكن المهجورة، وإذا لم يكن في الإمكان تحقيق الأمر بقوى مدنية فليتم تحقيقه بوحدات هاغانا مجنّدة؛ الاهتمام بأمر تأمين مواصلات منتظمة إلى الأحياء والمستعمرات المحاطة

(79) أبو غربية، ص 172-176.

بالمناطق العربية، وخصوصاً منع إخلاء البلدة القديمة؛ السيطرة في كل فرصة عسكرية وسياسية على أحياء العدو، بهدف تأمين تواصل المنطقة اليهودية في المدينة جغرافياً، وإسكان يهود في هذه الأحياء بمقدار تخلّي سكانها العرب عنها. وجرى التشديد، بصورة خاصة، على أهمية السيطرة على الشيخ جراح. وكلف شلتيئيل تعزيز قوات الهاغانا في المستعمرات والمواقع المسيطرة بين القدس وباب الواد، من أجل تأمين الطريق إلى الشفيلا [الهضاب الساحلية]، وإعداد خطط لإجلاء النساء والأطفال عن المستعمرات المحاصرة، في حال الضرورة. وفي المرحلة ب، بعد الجلاء البريطاني تلخصت الأوامر بجملة مقتضبة: «تحرير البلدة القديمة والقدس بأكملها». وفسّر شلتيئيل هذا الأمر بأن عليه أن يخلق فور خروج البريطانيين «حقيقة قائمة متمثلة بحكم يهودي».[80]

لهذا الغرض أعاد شلتيئيل تنظيم قوات الهاغانا في القدس، وشكل كتيبة ثالثة، تابعة لقوة الميدان (بيت حورون)، ووضع خطته لتنفيذ توجيهات بن - غوريون. إلا أنه ما لبث أن بدأ في تنفيذ خطته حتى فوجئ بسلسلة من التفجيرات الكبيرة، قام بها جيش الجهاد المقدس رداً على التفجيرات التي قامت بها القوات الصهيونية، وخاصة المنظمات المنشقة، في الأحياء العربية من المدينة. وكان أبرز هذه التفجيرات قنبلة باب العمود الأولى (13 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، وقنبلة باب العمود الثانية (29 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، ونسف فندق سميراميس (5 كانون الثاني/ يناير 1948)، وقنبلة باب الخليل (7 كانون الثاني/ يناير 1948)، والتي أدت إلى مقتل 55 عربياً وجرح 122. وفي 1 شباط/ فبراير 1948، قام جيش الجهاد المقدس بتفجير سيارة ملغومة في شارع هسوليل، بالقرب من مكاتب صحيفة «بالستاين بوست» الصهيونية. ودمّر الانفجار مباني هيئة تحرير الصحيفة ومطبعتها ومكاتب «شرطة المستعمرات العبرية» في منطقة القدس. وقتل جرّاء الانفجار حوالي 20 شخصاً وجرح 50، ونزح عدد من السكان اليهود من المنطقة، كما احترق عدد من المنازل المجاورة. وقام العرب بهجوم على حي مونتفيوري (11 شباط/ فبراير 1948)، فاقتحموه ونسفوا عدداً من منازله، وتدخلت القوات البريطانية لإيقاف الهجوم، فانسحب المقاتلون العرب.[81]

ورداً على الهجمات الانتقامية التي قامت بها المنظمات الصهيونية المسلحة على حي الشيخ جراح (16 شباط/ فبراير 1948)، قام جيش الجهاد المقدس بتفجير ثلاث شاحنات

(80) حرب فلسطين، ص 255.

(81) أبو غربية، ص 186، حرب فلسطين، ص 257.

ملغومة في شارع بن يهودا (22 شباط/ فبراير 1948)، مما أدى إلى انهيار فندق «أتلانتيك» الضخم ومبان مجاورة، وإلى مقتل 49 شخصاً وجرح 132، حسب تقرير الحكومة. وردّت المنظمات الصهيونية بهجوم على حيّ المصرارة ووادي الجوز (26 شباط/ فبراير 1948)، فردّ العرب بضربة قاسية (11 آذار/ مارس 1948)، ونسفوا مبنى الوكالة اليهودية في القدس، الأمر الذي ترك أثراً معنوياً كبيراً على جمهور المستوطنين اليهود. وتتالت الهجمات المتبادلة في جميع القطاعات، معركة جبل الماصيون (11 آذار/ مارس 1948)، ومكور حاييم (13 آذار/ مارس 1948)، وشعفاط (24 آذار/ مارس 1948)، والدهيشة (27 آذار/مارس 1948)، وحيّ المصرارة (27 آذار/ مارس 1948)، قتل فيها عدد كبير من الأشخاص على الجانبين. وقدّرت مصادر السلطة الرسمية خسائر الطرفين ما بين 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 ونهاية آذار/ مارس 1948، كما يلي:1 - مجموع القتلى 2635، منهم 1700 من العرب و935 من اليهود. 2 - مجموع الجرحى 3552 من العرب واليهود. 3 - خسائر البريطانيين 100 قتيل و330 جريحاً. (82)

مع احتدام القتال في شهر آذار/ مارس 1948، واتساع رقعته ليطال البلد كله، أصبح وضع الهاغانا صعباً في القطاعات المختلفة، وذلك بعد دخول جيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ المعركة. وضيّق الحصار الخناق على القدس بشكل خاص، فشكلت نقطة الضعف الرئيسية للهاغانا في الحرب. وقد انهارت معنويات المستوطنين فيها جراء النكسات التي ألمت بقوافل التموين والتعزيز إليها، وإلى المستعمرات في محيطها. فشكّلت الوكالة اليهودية «لجنة القدس»، وعلى رأسها عضو إدارة الوكالة، دوف يوسف، لتتولى القيادة المدنية - العسكرية للمدينة اليهودية. وراحت هذه اللجنة تعدُّ العدة لفترة حصار طويلة. وكتبت غولدا مئيرسون (مئير لاحقاً)، عضو الدائرة السياسية للوكالة اليهودية المقيمة في القدس (29 آذار/ مارس 1948) إلى بن - غوريون في تل أبيب، تقول: «أخذ الوضع في القدس يتفاقم... فالهزيمة في طريق عتسيون قوّضت معنويات الجمهور.. وأدت العصبية بسبب النقص في الحاجات الضرورية والوقود إلى نشوء حالة ذعر.. وتسمع أصوات بأنه من المحتم الطلب من الانكليز أن يبقوا في القدس، أو التفتيش عن طريق للوصول إلى اتفاق مع العرب، إذ أن هدنة أو جيشاً دولياً غير ممكنين.. ويجب بذل جهد فائق من أجل تجديد حركة المواصلات إلى تل أبيب ومنها، وتخزين احتياطي أغذية، وتعزيز قوات الهاغانا، وتعيين قيادة عامة قوية للمدينة». وكانت عملية نحشون (5

(82) أبو غربية، ص 192-202؛ حرب فلسطين، ص 257-258.

نيسان/ أبريل 1948) استجابة لاستغاثة القدس، «وساهمت في حل الأُنشوطة الخانقة من حول رقبة المدينة قليلاً، وفي الحؤول دون خطر الإبادة الكاملة». (83)

في هذه الأثناء كانت عملية التجنيد والتدريب والتنظيم والتسليح في الهاغانا على قدم وساق. فقد أُعلنت التعبئة العامة في الاستيطان اليهودي كله، غداة الإعلان عن قرار التقسيم (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947). وتقدم إلى الخدمة في الشهرين الأولين من الحرب (كانون الأول/ ديسمبر 1947، وكانون الثاني/ يناير 1948) 23,212 رجلاً وامرأة، ووصل هذا العدد إلى 52.000 رجل وامرأة (15 آذار/ مارس 1948). وكان قد تم استدعاء الضباط والرقباء الذين خدموا في الجيش البريطاني وجيوش أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية (حوالي 5,500 شخص)، وكذلك الأطباء (نحو 500 شخص)، والممرضات (نحو 2,000). ووصل عدد المسجّلين للخدمة من الرجال فقط (15 نيسان/ أبريل 1948) إلى حوالي 82,500. وبالإضافة إلى التعبئة الداخلية، كان «التجنيد في خارج البلد (غاحَل) يتعاظم، خاصة في معسكرات اللاجئين في الدول الأوروبية، وكذلك تهريب المجنّدين إلى فلسطين. وركّز العاملون في الهجرة غير الشرعية على تجنيد الشبّان القادرين على حمل السلاح. ووضعوا لهم سقفاً لتجنيد 20,000 شخص للهاغانا، وذلك من خلال «الاعتراف بخطورة الوضع في البلد، وأهمية النشاط اللازم لإعداد وحدات من اليهود المجندين والمدربين في أوروبا، الذين يمكن أن يشكّلوا بعد هجرتهم إلى البلد تعزيزاً فورياً ودائماً لقواتنا الموجودة والمحاربة هناك». وأُقيمت لهذا الغرض معسكرات في فرنسا وإيطاليا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا وهنغاريا وغيرها. وشُكّلت لجان تجنيد محلية، لتنظيم هذه العملية وتمويلها في عشرات الدول في أوروبا الشرقية والغربية، والدول الاسكندنافية، وإنكلترا، ودول أميركا الشمالية والجنوبية وشمال أفريقيا. وقد وصل عدد «المجندين في خارج البلد» حتى الإعلان عن قيام إسرائيل حوالي 20,000 رجل. (84)

كما شكل «المتطوعون في خارج البلد» (ماحَل) إضافة نوعية للهاغانا في الحرب، وبالتالي، لجيش الدفاع الإسرائيلي. وجاء هؤلاء من دول متعاطفة مع المشروع الصهيوني، سمحت لعسكريين من مواطنيها اليهود بالانخراط في القوات الصهيونية، دون أن يتعرضوا لمحاسبة قانونية، أو يفقدوا جنسيتهم، رغم مخالفة ذلك لقوانين بعض تلك الدول، كما هو الحال في الولايات المتحدة. وكانت بداية هذا التطوع في أميركا، حيث

(83) حرب فلسطين، ص 258-264.

(84) المصدر السابق، ص 230-239.

انخرط عسكريون يهود، ممن خدموا في البحرية وسلاح الجو الأميركيين، في تهريب الأشخاص والسلاح إلى فلسطين. وتشكلت لجان محلية لتنظيم عملية التطوّع وتهريب السلاح هذه، في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا واسكندنافيا وأميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا. وقد وصل عدد المتطوعين الذين قدموا من الولايات المتحدة وكندا فقط حوالي 1,500 من ذوي الخبرات المختلفة، خاصة ممن خدموا في سلاحي البحرية والطيران في بلادهم أثناء الحرب العالمية الثانية. وأشرف على هذه العملية ضباط من جيشي البلدين. وبلغ عدد الذين تقدموا للتطوع في جنوب أفريقيا حوالي 3,000 شخص، ووصلت طلائعهم في بداية نيسان/ أبريل 1948، واستمر قدومهم إلى ما بعد إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي. وكان إسهام هؤلاء المتطوعين الأكبر في تشكيل سلاحي البحرية والطيران الإسرائيليين. وكان طيارون أميركيون أول من بدأ بتهريب الأسلحة جوّاً إلى الهاغانا من تشيكوسلوفاكيا، على متن طائرات منسّقة من الخدمة، تمّ شراؤها في الولايات المتحدة. وقد شكّل هؤلاء أول سرب مقاتل في سلاح الجو الإسرائيلي. وقام المتطوعون بدور رئيسي في تنظيم سلاح الإشارة الإسرائيلي وجهاز الخدمات الطبية. وبرز من بينهم، إضافة إلى دافيد ماركوس، الذي أصبح قائداً لمنطقة القدس، وفريد هارس، الذي كان مستشاراً لدافيد بن - غوريون (من طرف السي. آي. اي)، بن دونكلمان، الكندي الأصل. فقد أصبح هذا الأخير قائداً للواء السابع، الذي أدى دوراً هاماً في احتلال الجليل. ويذكر أنه أنشئت في هذا اللواء وحدة للناطقين باللغة الإنكليزية.(85)

وعدا تعزيز صفوف الهاغانا بالمجندين من الداخل والخارج، ورفدها بالمتطوعين من مختلف الخبرات والكفاءات، فقد نشّطت القيادة الصهيونية صناعتها العسكرية، وكذلك لجان مشتريات السلاح في الخارج. وإذ كُلّفت الصناعة العسكرية بزيادة إنتاجها من الرشيشات والطلقات والقنابل والألغام ومدافع الهاون وقذائفها...إلخ، فقد رصدت مبالغ كبيرة لشراء الأسلحة في أوروبا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على شحن الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط (5 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، فقد استمرت بعثة الهاغانا هناك في شراء الأسلحة والمعدات من مخلّفات الجيش بأسعار زهيدة، وتهريبه إلى فلسطين لصالح الهاغانا. ولما افتضح الأمر، ولم يعد بالإمكان التغطية عليه، توقف هذا العمل على الساحة الأميركية، ولكن بعد أن تمّ نقل «معظم الآلات والمواد الكثيرة، التي شكّلت الأساس لإقامة صناعة عسكرية موسّعة تابعة للهاغانا في

(85) المصدر السابق، ص 339-342.

الأشهر التالية». وسريعاً تحولت الموانئ الإيطالية إلى مراكز لتهريب السلاح من أوروبا إلى تل أبيب، ووصلت السفينة الأولى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1947. إلا أن أكبر صفقات شراء الأسلحة لصالح الهاغانا عُقدت مع حكومة تشيكوسلوفاكيا، وكانت أُولاها في 14 كانون الثاني/ يناير 1948، وتبعتها صفقات أخرى، «وبلغ مجموع المشتريات من تشيكوسلوفاكيا حتى نهاية أيار/ مايو 1948: 24,500 بندقية، وأكثر من 5,000 مدفع رشاش خفيف (مغلاديم)، و200 مدفع رشاش متوسط (بيزوت)، وأكثر من 54 مليون طلقة. وإضافة إلى ذلك 25 طائرة «ميسر شميدت» بعتادها وذخيرتها. وكانت قيمة كل هذه الأسلحة 12,280,000 دولار تقريباً. وقد هرّبت هذه الأسلحة بحراً وجواً.(86)

وجنباً إلى جنب مع تعزيز صفوف الهاغانا وتسليحها، عمد بن - غوريون، من موقعه كرئيس لإدارة الوكالة اليهودية ومسؤول عن دائرة الأمن فيها، وبالتالي القائد الأعلى للهاغانا، إلى تطوير بنيتها وتنظيم هيكليتها وهيئة أركانها. وقد أفاد من مشورة عسكريين مختلفين، من الهاغانا، ومن مسرّحي الجيش البريطاني، ومتطوعين أميركيين، وسواهم. فأعيد تنظيم هيئة الأركان (كانون الثاني/ يناير 1948)، وأصبحت تضم خمس شعب منفصلة: أ) شعبة العمليات، برئاسة يغئيل يدين، وتضم أربع دوائر: العمليات، والتخطيط، وإدارة العمليات، والاستخبارات (العسكرية والسياسية)؛ ب) شعبة التدريب، برئاسة حاييم لاسكوف، وكُلّفت «تدريب سلاح المشاة وقادته وتعميم تدريبات سلاح المشاة على كل الأسلحة والخدمات»؛ ج) شعبة المستودعات، برئاسة يوسف روخيل (أفيدار)، «وكانت مهمتها تحديد مواصفات الأعتدة العسكرية ونوعها، وتخزين هذه الأعتدة وفقاً للمتطلبات الاستراتيجية والتكتيكية، وإمداد الوحدات العسكرية المختلفة بها وقت الحاجة»؛ د) شعبة الطاقة البشرية، برئاسة موشيه لرر (تسادوك)، وقد كُلفت «الاهتمام بالتجنيد العام للييشوف العبري، وكانت تضم الخدمات الطبية وخدمات المدفوعات والشرطة العسكرية؛ هـ) الشعبة المالية برئاسة باروخ رابينوف.(87)

وإزاء التطورات السياسية والعسكرية، وأخذاً بالاعتبار وضع الهاغانا وبنيتها بعد التحولات التي استحدثت فيها، وضعت قيادتها خطة جديدة لعملها، هي «خطة د»، التي أُقرت في 10 آذار/ مارس 1948. وقد اعتمدت خطة «د» على الثلاث التي سبقتها،

(86) المصدر السابق، ص 402-416.
(87) المصدر السابق، ص 345.

وهي: خطة «ب»، وخطة أيار/ مايو 1946، وخطة يهوشواع غلوبرمان، التي وضعت في بداية سنة 1948. وكانت «تهدف إلى مواجهة حالة غزو قوات نظامية من الدول المجاورة». إلا أن تطور الأحداث منذ اندلاع القتال أثبت ضرورة تغيير هذه الخطة، فاستُبدلت بأخرى تتلاءم أكثر مع الواقع المتشكل، هي خطة «د». وعدا التغييرات في بنية الهاغانا وقيادتها، رمت الخطة «د» «إلى الانتقال من الدفاع عن نقاط إلى الدفاع الاقليمي، وذلك كي لا تكون المنطقة هي الوحدة الدفاعية الأساسية وإنما الاقليم». وبناء عليه، أصبحت هيئات أركان المناطق أركان حرب، وأُنشئ «احتياطي إقليمي متحرك». وتضمنت الخطة احتلال مراكز الشرطة، والسيطرة على الخدمات الحكومية وتأمين الخدمات الحيوية، «والقيام بعمليات ضد التجمعات السكانية للعدو، الموجودة داخل، أو بالقرب من نظام دفاعنا، بهدف منع استخدامها قواعد لقوة أسلحة ناشطة». وتضمنت هذه العمليات «تدمير مثل هذه القرى، والقيام بعمليات تفتيش، وفي حالة المقاومة إبادة القوة المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة». وفي المدن، كان على الهاغانا أن تسيطر على الأحياء العربية المنعزلة «وتطرد السكان إلى المنطقة البلدية المركزية للعرب». كما كُلِّفت وحدات سلاح المشاة «السيطرة على شرايين المواصلات الرئيسية، والتمركز في المدن، وفرض الحصار على مدن العدو، واحتلال القواعد الأمامية للعدو والسيطرة عليها». وأُوكلت إلى لواء القوات الضاربة مهمة شنّ «هجمات مضادة داخل حدود البلد وخارجها». (88)

وشكّلت الخطة «د» خطوة كبيرة نحو تجييش الهاغانا. ومع أنها لم تطبّق بكاملها، وأُدخلت عليها تعديلات أثناء تنفيذها، فقد كانت نقطة انطلاق نحو دور جديد في المشروع الصهيوني عامة. فبالإضافة إلى تعزيز البلماح ليصبح مؤلّفاً من ثلاثة ألوية (يفتاح والنقب وهرئيل)، فقد بدأ العمل على إنشاء ستة ألوية في قوات الميدان بداية، ثم أُنشئ لواء سابع لاحقاً، وكانت كالتالي: 1) لواء غولاني (5 كتائب تحمل الأرقام من 11–15)، ومسرح عملياته الجليل الأعلى والشرقي حتى مرج ابن عامر. 2) لواء كرملي (3 كتائب تحمل الأرقام 21–23)، ومسرح عملياته الجليل الغربي حتى جبال الكرمل والجزء الغربي من مرج ابن عامر. 3) لواء الكسندروني (4 كتائب تحمل الأرقام من 31–34)، ومسرح عملياته سفوح جبال السامرة والسهل الساحلي شمالي تل أبيب. 4) لواء كرياتي (كتيبتان، 41و42)، ومسرح عملياته منطقة تل أبيب – يافا حتى حدود الرملة. 5) لواء غفعاتي (4 كتائب تحمل الأرقام من 51–54)، ومسرح عملياته يمتد من السهل

(88) المصدر السابق، ص 346–347.

الساحلي جنوبي تل أبيب وحتى سفوح جبال القدس. 6) لواء عتسيوني (3 كتائب تحمل الأرقام من 61–63)، ومسرح عملياته منطقة القدس أساساً. وأُنشئ لاحقاً لواء سابع (شيفع) عشية الانسحاب البريطاني. وفي الانتقال إلى التشكيل الجديد، واجهت الهاغانا مشاكل جمة على صعيد الانضباط ومسلكية المجندين، وكذلك في إعداد قادة الكتائب والفصائل وحتى الألوية. كما ثار جدل كبير بين مدرستين في النظام داخل هذه القوات: مدرسة الهاغانا التقليدية، ومدرسة الضباط من مسرّحي الجيش البريطاني. واحتدم الجدل حول نهج البلماح تحديداً. وكان بن – غوريون يميل إلى مدرسة الضباط المحترفين، لكنه اصطدم بمعارضة قيادة البلماح، التي استندت إلى قاعدة حزبية (مبام وأحدوت هعفوداه)، وفي الكيبوتسات خاصة. (89)

أما بالنسبة إلى الأعداد في هذه الألوية، فهناك تضارب في المصادر، ولكن النصاب المكتمل لها، وهو مايؤكده الكثيرون من الخبراء، كان كالتالي:

1 – البلماح (الكتائب الضاربة)، وفيها ثلاثة ألوية: يفتاح وهرئيل وهنيغب. وفي كل منها 2750 جندياً، وهو ما يجعل مجموعها 8250.

2 – الألوية السبعة التي شكلت لتنفيذ الخطة «د»، وفي كل منها 2750 جندياً، فيكون مجموعها 19,250؛ ويصبح مجموع قوات الميدان (حيس) نحو 27,500.

3 – الحاميات المحلية والاحتياط العام (حيم)، الملحقة بقوات الميدان، وتقاتل معها بحسب الحاجة، وعدا ذلك تقوم بأعمال الدفاع والنشاطات الإقليمية. وكانت قد وصلت في خريف سنة 1947 إلى نحو 32,000، وقسّمت إلى كتائب في كل منها 600 رجل.

4 – شرطة المستعمرات، التي شكلها البريطانيون، وبلغ عددها في حزيران/ يونيو 1947 نحو 15,410.

5 – الحرس الشعبي، الذي بلغ عدده 32,000.

6 – المنظمات الإرهابية «المنشقة»:

أ – آيتسل (الإرغون)، التي وصل عدد أعضائها إلى ما بين 3,000 و5,000 بحسب تقرير اللجنة الأنكلو – أميركية (1946).

ب – ليحي (شتيرن)، وعددها 200–300 بحسب التقرير نفسه. (90)

(89) المصدر السابق، ص 348–359.

(90) Khalidi, Walid, (ed.), From Haven to Conquest, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C., 1987, pp. 861-863.

ومهما يكن، فإنه بعد تبني الخطة «د»، والخطوات التي أعقبت ذلك من إعادة تنظيم، ووصول شحنات أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، تحولت الهاغانا إلى الهجوم. وعلى رأس سلّم أولوياتها فتح الطريق من تل أبيب إلى القدس المحاصرة. ولهذا الهدف أعدت خطة عملية نحشون. لقد اتضح لقيادة الهاغانا أن «أسلوب مواكبة القوافل إلى القدس لم يصمد في اختبار الواقع»، وقرر بن – غوريون «حشد قوة وشقّ الطريق إلى القدس». وفي اجتماع لقادة الهاغانا (1 نيسان/ أبريل 1948) في بيت بن – غوريون (تل أبيب)، تقرر حشد قوة مسلحة من ألوية مختلفة، قوامها 1,500 رجل، وذلك لشق الطريق إلى القدس، وإيصال التموين والعتاد والسلاح إليها. وكُلّف شمعون أفيدان، قائد لواء غفعاتي، قيادة العملية، ومعه هيئة أركان للإدارة والتموين والعمليات. وتشكلت القوة من ثلاث كتائب مختلطة. وكلّفت الكتيبة الأولى، بقيادة حاييم لاسكوف، العمل في قطاع حولدا – اللطرون، والثانية، بقيادة يوسف طبنكن، العمل في قطاع اللطرون – كريات عنفيم. وأما الثالثة، بقيادة إلداد أورباخ، فقد أُعدت لتكون احتياطاً. وتسلّحت هذه الكتائب بأسلحة جديدة وصلت لتوها من تشيكوسلوفاكيا، جواً وبحراً، وضمت 200 مدفع رشاش، و4,500 بندقية مع ذخائرها. «وكانت خطة العمل لاحتلال القرى العربية المسيطرة على طريق القدس من حولدا حتى كريات عنفيم، ووضع حواجز وكمائن في الطرق المؤدية إلى الشوارع من القرى البعيدة لتأمين طريق عبور القوافل المتجهة إلى القدس». ولم يُشرك لواء عتسيوني (القدس) في هذه العملية.(91)

وفي التمهيد لعملية نحشون، قامت وحدات خاصة من الهاغانا بعمليتين صاعقتين. الأولى على قرية القسطل (غربي القدس)، والثانية على مقرّ قيادة الشهيد حسن سلامة (بالقرب من الرملة). ففي ليلة 3 نيسان/ أبريل 1948، هاجمت وحدة من البلماح قرية القسطل واحتلتها وأجلت سكانها منها، وبدأت تعدّ للتحصن فيها. إلا أن قوات عربية من جيش الجهاد المقدس ومتطوعين محليين حاولت استرداد القرية، واستمر القتال بضعة أيام. وتمكن المقاتلون العرب (8 نيسان/ أبريل 1948)، بقيادة عبد القادر الحسيني، من استعادة الموقع وطرد القوات الصهيونية المحتلة، على الرغم من النجدات التي جاءت لتعزيزها، وتكبدت خسائر كبيرة من ضمنها «معظم القادة الذين غطوا الانسحاب». إلا أنه في المقابل، استُشهد في المعركة القائد عبد القادر الحسيني، وعادت القوات الصهيونية (9 نيسان/ أبريل 1948)، واحتلت القسطل وظلت فيها. أما العملية الثانية، فكانت تسلُّل مجموعة تدمير من الهاغانا إلى مقر قيادة حسن سلامة بالقرب من الرملة، ونسفه

(91) المصدر السابق، ص 457–458.

فيما هو غائب عنه (5 نيسان/ أبريل 1948). وانتهزت المنظمتان المنشقتان (آيتسل وليحي) فرصة معركة القسطل، وهاجمتا قرية دير ياسين، بين القدس والقسطل (9 نيسان/ أبريل 1948)، وارتكبتا فيها مجزرة بشعة، حيث ذُبح حوالي 250 شخصاً، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، وحُمل من تبقى في «موكب نصر»، طاف أحياء مدينة القدس اليهودية، ثم أُلقي بهم عبر خط الجبهة في حي المصرارة. وقد أحدثت هذه المجزرة ضجة إعلامية عالمية، وحاولت قيادة الهاغانا التنصل منها، إلا أن جميع الدلائل تشير إلى مشاركة الهاغانا بالعملية في مراحل مختلفة منها، وإلى أن قائد منطقة القدس، شلتيئيل، كان على علم مسبق بالعملية وتنسيق مع المنشقين. ورداً على مذبحة دير ياسين، قام المقاتلون العرب (13 نيسان/ أبريل 1948) بمهاجمة قافلة يهودية في طريقها إلى مجمع هداسا والجامعة العبرية على جبل المشارف، وإبادة جميع من فيها (74 قتيلاً و20 جريحاً). وقال إلياهو دوفكين في جلسة إدارة الوكالة اليهودية: «لا أحد يستطيع أن يفهم الذي جرى، لقد جرت المذبحة على بعد 600 متر من اليشوف اليهودي؛ قتل 74 يهودياً ولم تجر أية محاولة لإنقاذهم».(92)

وانطلقت عملية نحشون (5 نيسان/ أبريل 1948)، وهدفها النهائي فتح الطريق بين تل أبيب والقدس، وتقدمت على محورين. واحتلت الكتيبة الأولى قرية حولدا، ومن ثم دير محيسن، فيما احتلت الكتيبة الثانية المواقع المسيطرة على باب الواد قبالة دير محسير. ولما كانت القسطل لا تزال محتلة، فقد أصبحت الطريق إلى القدس سالكة، وعبرت منها القافلة الأولى إلى المدينة، وهي تحمل المؤن والذخائر والتعزيزات العسكرية. إلا أن القوات العربية عادت واحتلت القسطل (8 نيسان/ أبريل 1948)، لكنها انسحبت منها بعد استشهاد عبد القادر الحسيني، فعادت وحدة من البلماح وتمركزت فيها (9 نيسان/ أبريل 1948). وانطلقت القافلة الثانية (10 نيسان/ أبريل 1948)، وجلبت تعزيزات عسكرية إلى القدس، فيما احتلت وحدة من البلماح قرية قالونيا ودمّرتها. وتتالت القوافل واستمر احتلال القرى العربية غربي القدس وتدميرها. وفي 20 نيسان/ أبريل 1948، خرجت كبرى القوافل (302 من السيارات)، وفيها بعض قادة الوكالة اليهودية (بن – غوريون). وهوجمت مؤخرة القافلة في منطقة دير أيوب، ودُمّر عدد من السيارات (7)، وقتل 12 من القوة المرافقة. وفي المحصلة، لم تحقق عملية نحشون أهدافها كاملة، إذ عادت القوات العربية وقطعت الطريق من الغرب عند باب الواد. لكن أهميتها تكمن في أنها أوصلت التموين والعتاد والقوات العسكرية التي مكنت المدينة اليهودية من الصمود في فترة

(92) أبو غربية، ص 204–222، 225–227؛ حرب فلسطين، ص 439–442، 458–461، 258.

الحصار اللاحقة. وأُلقيت مهمة حراسة الطريق إلى القدس على كتيبتين من البلماح (الرابعة والخامسة)، بقيادة ضابط عمليات البلماح في حينه، يتسحاق رابين، وبذلك بدأ تشكيل «لواء هرئيل» من البلماح. وعلى العموم، تعتبر عملية نحشون بداية المنعطف في تحول الهاغانا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم في حرب عام 1948.[93]

وفيما انطلقت عملية نحشون، قام جيش الإنقاذ، بقيادة القاوقجي نفسه، بهجوم على كيبوتس مشمار هعيمك (غرب مرج ابن عامر)، بدأ بقصف مدفعي، وتبعه اقتحام المستعمرة، دون احتلالها (4 نيسان/ أبريل 1948). وعاود جيش الإنقاذ الهجوم في اليوم التالي، وتدخل الجيش البريطاني، فأوقف الهجوم. ودفعت الهاغانا بقوات من البلماح ولوائي كرملي والكسندروني للقيام بهجوم مضاد، بقيادة يتسحاق سديه (قائد البلماح). وسعى البريطانيون لعقد هدنة بين الطرفين، لكن قيادة الهاغانا رفضت ذلك، وبدأت معركة مواقع امتدت حوالي أسبوعين. وإذ نقل القاوقجي جزءاً من قواته إلى باب الواد (منطقة القدس)، فإن الهاغانا انتهزت الفرصة لاحتلال عدد من القرى العربية في الطرف الغربي من مرج ابن عامر، وترحيل سكانها. ولم يُرد البريطانيون أن يحتل جيش الإنقاذ هذه المنطقة التي تفتح الطريق إلى حيفا. أما القيادة الصهيونية، فبادرت سريعاً إلى احتلال القرى العربية فيها، لإحكام الطوق على المدينة وعزلها. وفي هذا السياق وقعت معركة هوشة والكساير (رمات بوحنان) مع كتيبة جبل الدروز (العرب) التابعة لجيش الإنقاذ (12 – 16 نيسان/ أبريل 1948)، التي جاءت لتسند القتال الدائر في مشمار هعيمك وجوارها. وفي المحصلة، ورغم المعارك الضارية التي دارت، فشل جيش الإنقاذ، وفُتح الباب أمام الهاغانا لاستثمار الفوز وتحقيق إنجازات كبيرة، شكلت إلى جانب ما تحقق في عملية نحشون انعطافاً عاماً في مجرى القتال. (راجع أعلاه باب «حرب عام 1948»).[94]

على أرضية الإنجازات التي حققتها الهاغانا في شهر نيسان/ أبريل 1948، من جهة، وإزاء نيّة بن – غوريون الإعلان عن قيام إسرائيل مع نهاية الانتداب (15 أيار/ مايو 1948)، وذلك على الرغم من العقبات السياسية على الصعيد الدولي، ومعارضة بعض الأطراف الصهيونية لتوجهاته، عمد إلى اتخاذ خطوات تمهد السبيل لتحقيق غاياته. وبداية (13 أيار/ مايو 1948) أصدر أمراً بإلغاء منصب رئيس القيادة القطرية، يسرائيل غليلي، الذي شغل هذا المنصب منذ حزيران/ يونيو 1947. ولم تكن هذه الخطوة مجردة

(93) حرب فلسطين، ص 460–462.

(94) المصدر السابق، ص 462–466.

من الأغراض السياسية الحزبية، إذ أن غليلي ينتمي إلى حزب أحدوت هعفوداه، المتحد مع هشومير هتسعير في إطار مبام. واضطر بن – غوريون إلى التراجع التكتيكي إزاء المعارضة القوية التي ثارت ضد خطوته هذه، سواء في الأحزاب اليسارية، أو داخل الهاغانا وقيادتها، وخاصة في أوساط البلماح، الذي كانت غالبية قادته من «اليسار الصهيوني». واتُّهم بن – غوريون بالتفرّد في اتخاذ القرار والدكتاتورية، وتأزيم الوضع في صفوف الهاغانا. ولكن بن – غوريون لم يعدل عن نيته. وفي جلسة الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب (12 أيار/ مايو 1948)، أعلن أنه يعتبر نفسه وزيراً مؤقتاً للدفاع، ما دامت شروط عمله لم تحدَّد، وهي: «أ – أن الجيش بجميع أقسامه خاضع لسلطة الشعب ولسلطة الشعب فقط؛ ب – أن كل من يعمل في الهاغانا والجيش.. يعمل فقط بموجب الصلاحية المحددة له، والصلاحية الممنوحة من قبل السلطة القادرة على منحها، وليس مثقال ذرة أكثر من الصلاحية المحددة... وهذا ينطبق على قائد الجماعة وقائد اللواء والجميع». وأضاف بن – غوريون: «لن أُشارك في أيّ نظام في الهاغانا، لا يكفل أن يخضع الجميع – جميع الجنود أوأعضاء الهاغانا أو أعضاء البلماح أو أي اسم آخر يطلق عليهم – لسلطة واحدة فقط، وأن يخضع الجميع لها بصورة متساوية، ويعمل فقط من يُخوَّل الصلاحية في العمل».[95]

وفي جلسة الحكومة المؤقتة (26 أيار/ مايو 1948)، تمت المصادقة على «مرسوم جيش الدفاع الإسرائيلي»، وكان نصّه كالتالي:

«1 – يُنشأ بناء على هذا المرسوم «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ويتشكل من الأسلحة البرية وسلاح الطيران وسلاح البحرية.

«2 – في حالة الطوارئ يطبق تجنيد إجباري لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي» بكل أذرعه. ويتحدد سنُّ المكلّفين بالخدمة وفقاً لما تقرره الحكومة المؤقتة.

«3 – كل من يخدم في «جيش الدفاع الإسرائيلي» ملزم بأداء قسم الولاء لدولة إسرائيل ودستورها وسلطاتها المعتمدة.

«4 – يحظر إنشاء أو بقاء أية قوةمسلحة خارج نطاق «جيش الدفاع الإسرائيلي».

«5 – الأوامر والبلاغات وجميع التعليمات الأخرى المتعلقة بشؤون الخدمة القومية، التي نشرت بين 29/11/1947 وبين يوم نشر هذه الوثيقة، والصادرة عن كل من الوكالة اليهودية لأرض – إسرائيل، والمجلس القومي لكنيست إسرائيل في أرض – إسرائيل، والهيئة التنفيذية لمجلس الشعب، والحكومة المؤقتة أو أي من دوائرها، تبقى سارية المفعول ما لم تُغيَّر أو تُعدَّل أو تُلغى.

(95) المصدر السابق، ص 484–493.

«6 – كل عمل يتم وفقاً لأحكام هذا المرسوم هو عمل قانوني، حتى لو كان مخالفاً لأي حكم آخر في القانون الساري.

«7 – يُكلّف وزير الدفاع المعين تنفيذ هذا المرسوم.

«8 – يسمى هذا المرسوم «مرسوم جيش الدفاع الإسرائيلي – 1948».

«26 أيار/ مايو 1948

الحكومة المؤقتة
(دافيد بن – غوريون)
رئيس الحكومة» [96]

وأصبح هذا المرسوم ساري المفعول مع صدور «الأمر اليومي الخاص بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي» (31 أيار/ مايو 1948). وبذلك انتهت مرحلة في بناء الأداة العسكرية الصهيونية دامت حوالي 28 عاماً، منذ قرار تشكيلها في مؤتمر حزب «أحدوت هعفوداه» (15 حزيران/ يونيو 1920). وبالطبع، بدأت مرحلة جديدة، تكون فيها تلك الأداة العمود الفقري للاستيطان الصهيوني في فلسطين، باسم «جيش الدفاع الإسرائيلي» (تسفا هاغانا ليسرائيل – تساهال)، والذي تولى القيام بالدور الوظيفي العدواني للمشروع الصهيوني في المنطقة. وجاء في المرسوم أنه لولا الهاغانا «لما كنا توصلنا إلى دولة إسرائيل. إن قصة الهاغانا ستتألق في تاريخ شعب إسرائيل ببهاء وعظمة خالدين إلى الأبد». كما تضمن المرسوم نصّ قسم الولاء الواجب على كل مجنّد في هذا الجيش، وهو كالتالي: «أُقسمُ وأتعهد بشرفي على الولاء لدولة إسرائيل ولدستورها ولسلطاتها المعتمدة، وأن ألتزم دون شرط أو تحفظ بانضباط «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وأن أُطيع جميع الأوامر والتعليمات التي يصدرها القادة المعتمدون، وأن أكرس كل طاقاتي وأن أضحي حتى بحياتي من أجل الدفاع عن الوطن وحرية إسرائيل». [97]

4 – الهاغانا ب

تشكلت هذه العصابة الإرهابية عام 1931، بقيادة أبراهام تهومي (سلبرغ – المدعو باسمه الحركي غدعون)، كجماعة غير حزبية، تقوم على أساس عسكري صرف، وتشدد

(96) المصدر السابق، ص 493–494.
(97) المصدر السابق، ص 496–497.

على التدريب والانضباط التنظيمي. وبالفعل، فإن هذا الانشقاق عن الهاغانا كان احتجاجاً على هيمنة الهستدروت، وبالتالي، الأحزاب الصهيونية العمالية، على المنظمة. ولقد سبقته فترة من الصراعات الداخلية بين قادة الهاغانا، تمحورت أساساً حول علاقة هذه المنظمة بالمؤسسة الصهيونية السياسية، التي بدورها شهدت صراعات حزبية وإيديولوجية، انعكست بطبيعة الحال على الأطر القيادية للهاغانا. وفي سنواتها الأولى، حظيت الهاغانا ب بدعم مدني من ممثلي قاعدة واسعة من الأحزاب غير الاشتراكية في الاستيطان والحركة الصهيونية: الصهيونيين العموميين، التنقيحيين، المزراحي (المركز الروحي)، وحزب الدولة اليهودية (جناح مئير غروسمان الذي انشق عام 1933 عن التنقيحيين). ولكن غالبية أعضاء هذه المنظمة السرّية الإرهابية جاءت من أوساط «بيتار» (بريت ترومبلدور – عصبة الشبيبة التنقيحية). غير أن التنقيحيين، بقيادة جابوتنسكي، لم يكونوا يسيطرون على هذه المنظمة في البداية، الأمر الذي أصبح هدفاً مركزياً لجابوتنسكي مع احتدام صراعه ضد حزب مباي، بقيادة بن – غوريون، وبالتالي، صار مسألة خلافية بين جابوتنسكي وتهومي. وفي خضم هذه التناقضات، على خلفية الانقسام داخل المنظمة الصهيونية حول السياسة الواجب اتباعها تجاه بريطانيا، بعد إصدار حكومتها الكتاب الأبيض (1930)، فُتح الباب على مصراعيه داخل هذه المنظمة للتآمر والانشقاق والانقلابات. [98]

لقد كشفت «ثورة البراق» (1929) هشاشة الهاغانا، وتقصيرها في الدفاع عن المستوطنين، على حدّ زعم التنقيحيين، الذين جرّاء مواقفهم اللفظية المتطرفة، تعززت قوتهم في تلك الفترة. وتضافر هذان العاملان لدفعهم إلى تحدي قوة الأحزاب العمالية، وتحديداً مباي. ثم انتهزوا منبر المؤتمر الصهيوني السابع عشر (1931) ليعارضوا سياسة وايزمن الداعية إلى استمرار التعاون مع بريطانيا رغم الكتاب الأبيض (1930)، الأمر الذي دعا وايزمن إلى الاستقالة الاستعراضية من رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية. وفي تلك الفترة بالذات، طرح المندوب السامي واكهوب تشكيل مجلس تشريعي في فلسطين، وهو ما عارضته الوكالة اليهودية، فيما رأى التنقيحيون به تراجعاً بريطانياً عن وعد بلفور. وكذلك، وفي بداية الثلاثينات، عمدت الوكالة اليهودية إلى إجراء مفاوضات مع ألمانيا النازية حول «اتفاقية هعفرا»، التي عارضها التنقيحيون بشدة. وبعد اغتيال حاييم أرلوزوروف (16 تموز/ يوليو 1933) على خلفية محادثاته مع الحكومة الألمانية، اشتد التوتر بين المؤسسة الصهيونية الرسمية والتنقيحيين الذين بقوا خارجها، ووصل حدّ

(98) EZI, p. 668; Hebraica, vol. 6, p. 545.

الاقتتال، الأمر الذي طغى على مناقشات المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (1933). وحاول بن – غوريون (1934) التوصل إلى تفاهم مع جابوتنسكي، وتنظيم علاقات عمل بين الهستدروت ومنظمة العمال التي أنشأها التنقيحيون. لكن أعضاء الهستدروت رفضوا الاتفاق في استفتاء عام (1935)، مما دفع التنقيحيين إلى الابتعاد أكثر عن المنظمة الصهيونية، فعمدوا إلى تشكيل «المنظمة الصهيونية الجديدة»، التي لم تشارك في المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (1935)، والذي فيه عاد وايزمن عن استقالته، وانتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية مجدّداً.[99]

وجاءت ثورة عام 1936 لتضع الأداة العسكرية الصهيونية، بشقيها، في موقف حرج. وإزاء الخطر الذي تهدد الاستيطان اليهودي في فلسطين، ارتفعت الأصوات تنادي بتوحيد الأداة العسكرية. وانكفأت جهات كانت تؤيد المنشقين، نكاية بالهستدروت وهيمنتها على الهاغانا، عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للمنظمة ب، فساء حالها السياسي والمالي. ولما فُتحت أمام الهاغانا آفاق رحبة للتطور جرّاء التعاون مع سلطات الانتداب، وبالتالي اكتساب الشرعية كأداة الوكالة اليهودية العسكرية الرسمية، أصبح موقع المنظمة ب مهزوزاً داخلياً وخارجياً. وقد أحسّ بذلك أبراهام تهومي وبطانته، لكن جابوتنسكي، الذي كان يخوض معركة سياسية مع الوكالة اليهودية، أراد انتهاز الأزمة لتعزيز موقعه في المنظمة الصهيونية، من خلال المساومة على توحيد الأداة العسكرية للاستيطان. واستغل هذا الخلاف في وجهات النظر بين تهومي وجابوتنسكي عدد من قادة المنظمة ب المحليين، في محاولة انتهازية لرفع مكانتهم الذاتية. وفي غياب قيادة مركزية تحظى بإجماع داخل هذه المنظمة، راح القادة المحليون يعقدون «اتفاقات محلية في المدن بشأن توزيع المواقع، وبيع فوائض الأسلحة لمنظمة الهاغانا، والاتفاق مع الوكالة اليهودية (تموز [عبري] 1936)، المتعلق بنقل المعلومات التي يجلبها إلى المنظمة ب جهاز استخباراتها إلى المؤسسات القومية، وعملياً إلى الهاغانا».[100]

في هذه الأجواء الداخلية المشحونة التي تسود الاستيطان الصهيوني، وتعكس ذاتها على أداته العسكرية، بشقيها – الهاغانا والمنظمة ب – وجد تهومي نفسه في موقع لا يحسد عليه. فقد كان على رأس منظمة غالبية أعضائها من التنقيحيين، فيما هو لا ينتمي إلى هذا التيار، وعدد كبير من قادة منظمته المحليين لا يأتمرون بأمره، وإنما يعودون إلى مرجعيتهم السياسية – جابوتنسكي. وهذا الأخير، تساوره شكوك حول ولاء تهومي،

(99) Hebraica, vol. 6, p. 545.

(100) الثورة العربية الكبرى، ص 109–110.

فيما هو يعوّل على المنظمة ب لتدعيم موقعه في الحركة الصهيونية، وخاصة في مواجهة الأحزاب العمالية، وبالتحديد حزب مباي بزعامة بن – غوريون. لقد أراد تهومي أن يلتحق بالهاغانا، ولكن من موقع قوة إذا وجد السبيل إلى ذلك. وكان يعي أنه في مأزق، فإن رضخ لمطالب جابوتنسكي، ضرب المبدأ الذي قامت عليه منظمته – الاستقلالية عن الأحزاب السياسية، وإن قرر الالتحاق بالهاغانا، فقد غالبية القاعدة في منظمته وعدداً من القادة الميدانيين الذين كانوا يسيطرون على مقرات المنظمة ومستودعات أسلحتها..إلخ. فعمد إلى الخديعة، ووقّع اتفاقاً سرّياً مع جابوتنسكي (5 كانون الأول/ ديسمبر 1936)، تولّى تهومي بموجبه قيادة الهاغانا ب – بتعيين من رئيس «المنظمة الصهيونية الجديدة» (جابوتنسكي)، على أن يكون الأول خاضعاً لتوجيهات الثاني، خاصة فيما يتعلق بقضايا الوحدة مع الهاغانا. ويتضح من التطورات اللاحقة أن الاثنين لم يكونا صادقي النية بالنسبة إلى هذا الاتفاق، وسادت علاقاتهما في العمل أزمة ثقة، برزت في تصرف عاري جابوتنسكي (ابن زئيف جابوتنسكي)، الذي طالب بإشراف «بيتار» على أعضائها في المنظمة ب، الأمر الذي أثار خلافاً شديداً في أطرها القيادية. في المقابل، وجّه تهومي أتباعه سرّاً للسيطرة على مستودعات الأسلحة التابعة للمنظمة.[101]

وبعد مفاوضات عسيرة حول التوحد مع الهاغانا، تخللها توتر كاد يصل إلى الاقتتال الداخلي في المنظمة ب، انشق المعارضون للوحدة في نهاية الأمر (23 نيسان/ أبريل 1937)، بقيادة موشيه روزنبرغ ودافيد رازيئيل وحانوخ سترليتس (قلعي) وأبراهام شتيرن. وأسس هؤلاء «المنظمة العسكرية القومية» (إرغون تسفائي لئومي – آيتسل)، ومعهم نصف أعضاء المنظمة (1500 تقريباً). أما النصف الآخر فالتحق بالهاغانا، التي كانت تضم في صفوفها آنئذ حوالي 21,000 عضو. ولم يكن اندماج هؤلاء بالهاغانا سهلاً، واستغرق فترة طويلة. أما المنشقون، فقد مروا بفترة من الاضطراب التنظيمي. وبداية تولى روبرت بيتكر القيادة، ثم أُزيح عنها وأسندت إلى موشيه روزنبرغ، الذي نُحّي بدوره ليحل محله دافيد رازيئيل. وكان رمز الإرغون يد تحمل بندقية، تمتد على خريطة تضم فلسطين وشرق الأردن، وعليها شعار المنظمة «هكذا فقط» (راك كاخ)، ونشيدها «جنود مجهولون» (حياليم ألمونيم). وعندما استؤنفت الثورة العربية (1937)، بعد توصيات لجنة بيل بالتقسيم، تبنت القيادة الرسمية الصهيونية سياسة التلطي وراء القوات البريطانية، وهو ما تسميه المصادر الصهيونية «ضبط النفس». وكان دور الهاغانا هامشياً جداً في القتال الدائر بين الثوار العرب والجيش البريطاني. إلا أن المنظمة

(101) الثورة العربية الكبرى، ص 111–114؛ EZI, p.668 .

المنشقّة، وعلى سبيل الاستعراض وإثبات الذات، وكذلك لأغراض سياسية داخلية في الحركة الصهيونية، قامت بعمليات استفزازية ضد أفراد عرب وجنود ورجال شرطة بريطانيين. لكنها ارتدعت إزاء تعاون الهاغانا مع السلطة البريطانية ضدها، حتى صدور الكتاب الأبيض (1939).(102)

بعد نشر الكتاب الأبيض (17 أيار/ مايو 1939)، انتهزت منظمة آيتسل فرصة موقف الوكالة اليهودية السلبي منه، وعادت إلى نهجها الإرهابي ضد حكومة الانتداب، انطلاقاً من اعتبار بريطانيا عدو الصهيونية الأول. ودعت هذه المنظمة إلى تمرّد مكشوف على السلطة، ومارست ذلك فعلاً، حيث رأت الفرصة مواتية لطرح نفسها بديلاً عن الهاغانا، مستفيدة من التغير في الموقف البريطاني، ومن ردة فعل المستوطنين عليه، ومن مأزق القيادة الصهيونية الرسمية. وإلى جانب حملة إعلامية ضد رموز تلك القيادة - وايزمن وبن - غوريون متهمة إياهما بالخيانة، قامت بأعمال إرهابية استفزازية ضد المنشآت البريطانية والتجمعات المدنية العربية، الأمر الذي أكسبها شعبية في أوساط المستوطنين. وتركّزت هجماتها على مكاتب الحكومة، وفجّرت محطة إذاعة حكومية، ونسفت خطوط الهاتف وسكك الحديد. وفي المصادمات مع رجال السلطة لم تحجم عن الاشتباك واستعمال السلاح ضدهم. في المقابل، اتخذت السلطة إجراءات صارمة ضد هذه المنظمة، وفرضت قوانين الطوارئ، واعتقلت المئات من أعضاء آيتسل، بمن فيهم قائدها رازيئيل. وأنزلت عقوبات جماعية على الأحياء التي تمركز فيها هؤلاء. وفي أثناء اعتقال رازيئيل، تابع يعقوب مريدور نشاطه في مجال الإرهاب. واستمرت هذه الموجة حوالي ثلاثة أشهر، كان أبرز العمليات فيها تفجير سينما «ركس» في القدس، ومتفجرة سوق الخضار في حيفا، والغارة الفاشلة على بير عدس. وطالت عمليات آيتسل اليهود الذين اتّهموا بالتعاون مع السلطة البريطانية.(103)

مع نشوب الحرب العالمية الثانية (أيلول/ سبتمبر 1939)، كان عدد كبير من قادة آيتسل وأعضائه في السجون البريطانية. وأعلن جابوتنسكي انحيازه إلى بريطانيا في الحرب ضد ألمانيا، وكذلك فعل قادة آيتسل بغالبيتهم، الذين عرضوا خدماتهم على الجيش البريطاني، فأفرج عنهم بالتدريج، وانخرطوا في العمل مع المخابرات البريطانية. وبالفعل، فإن دافيد رازيئيل قُتل (أيار/ مايو 1941) في قاعدة الحبّانية في العراق، وهو في مهمة ضد ثورة رشيد عالي الكيلاني، ومعه عدد من عصابته. وتولى القيادة من بعده يعقوب

(102) الثورة العربية الكبرى، ص 114-121, 502-516; EZI, pp. 668-669.

(103) Hebraica, vol. 6, p. 555; EZI, p. 669.

مريدور، الذي كان مع المجموعة في العراق، ولكنه نجا وهرب عودة إلى فلسطين. في هذه الأثناء (حزيران/ يونيو 1940)، وقع انشقاق داخل آيتسل على أرضية الانحياز إلى بريطانيا في الحرب. ففيما رأى رازيئيل في ألمانيا العدو الرئيسي، وبالتالي، دعا إلى العمل مع بريطانيا، أسوة بموقف جابوتنسكي، ذهب أبراهام شتيرن إلى أن ألمانيا وإيطاليا ستكسبان الحرب. ولذلك، لا جدوى من التفاهم مع بريطانيا، بل على العكس، يجب التحالف مع ألمانيا النازية لتحقيق الأهداف الصهيونية. وبعد موت جابوتنسكي بنوبة قلبية (3 آب/ أغسطس 1940)، لم يعد مجال لانكفاء شتيرن عن نيته الانشقاق. فأسس منظمة «المقاتلين من أجل حرية إسرائيل» (لوحمي حيروت يسرائيل - ليحي)، التي عرفت باسم «عصابة شتيرن». واستمرت في عملها ضد البريطانيين، إلى أن قتل شتيرن (12 شباط/ فبراير 1942) على يد الانكليز، بعد أن قتل أعضاء منظمته رئيس شرطة تل أبيب البريطاني واثنين من ضباطه.(104)

لقد سعى شتيرن (1941) إلى عقد تحالف مع ألمانيا النازية، من خلال القناعة بأن هتلر، بعد كسبه الحرب، سيعمل على إقامة دولة يهودية في فلسطين، بدلاً من مدغشقر. ولكن هذا المسعى فشل، بعد أن انكشف للإنكليز والهاغانا والقيادة الصهيونية الرسمية وآيتسل. وإذ عارضت هذه الجهات خطّ ليحي السياسي، فإن منظمتي الهاغانا وآيتسل كانتا على استعداد للتستر على تحركات شتيرن (المدعو حركيّاً يئير)، وتوفير المخبأ له عندما كانت السلطة تطارده. وبعد مقتله، تحولت عصابته إلى شراذم من القتلة المتطرفين، استعدوا بعبثيتهم جميع الأطراف المعنية. ولم يكن آيتسل أفضل حالاً بكثير بعد مقتل رازيئيل. وإذ برز في ليحي يتسحاق شمير (يزيرنتسكي)، كمسؤول عن التنظيم والعمليات (1942)، فقد تولى هذه المهمة في آيتسل مناحم بيغن (كانون الأول/ ديسمبر 1943). ولعب الاثنان دوراً مركزياً في إعادة بناء المنظمتين الإرهابيتين. وكان شمير، الذي ولد في بولندا (1915)، قد هاجر إلى فلسطين عام 1935، والتحق بآيتسل (1937)، ثم انضم إلى عصابة شتيرن (1940)، واعتقلته السلطات البريطانية، إلا أنه هرب من السجن. وكان أحد قادة ليحي الثلاثة ما بين 1942 و1946. ثم اعتقل ثانية عام 1948، وأُبعد إلى إريتريا، لكنه هرب وتسلل عودة إلى فلسطين في نفس العام، وعاود نشاطه الإرهابي. وفي عام 1955، التحق بالموساد، وعمل فيه عقداً من الزمن، وتركه عام 1965 ليعاود نشاطه السياسي والتنظيمي. ثم انضم إلى حزب حيروت، بقيادة مناحم بيغن

(104) EZI, p. 669, 1233, 886-888.

(1969)، وتولى وزارة الخارجية في حكومة بيغن بعد استقالة دايان (1980)، وخلف بيغن في رئاسة حكومة الليكود بعد استقالة بيغن (تشرين الأول/ أكتوبر 1983).[105]

أما مناحم بيغن (1913 – 1992)، فقد ولد في بولندا أيضاً، وانضم إلى منظمة «بيتار» هناك (1929). وفي عام 1941، انضم إلى «الجيش البولندي الحر»، بقيادة الجنرال أندرز، ومن خلاله وصل إلى فلسطين (1942). وبعد فراره من هذا الجيش، تولى قيادة آيتسل حتى انحلال هذه المنظمة الإرهابية (1944 – 1948). وفي هذه الفترة أعاد بناءها وأدار نشاطها. ومنذ كانون الثاني/ يناير 1944، أعلن أن الهدنة مع حكومة الانتداب قد انتهت، وأن حالة من الحرب بدأت مع بريطانيا، «التي لم تأخذ بالاعتبار لا ولاءنا ولا تضحياتنا»، وطالب بتحرير فلسطين من «الاحتلال البريطاني». وشرع بالتعاون مع ليحي في موجة من العمليات الإرهابية ضد مؤسسات الحكومة (مكاتب الهجرة وتسجيل الأراضي وضريبة الدخل ومراكز الشرطة ومحطات الإذاعة...إلخ). وقد وصلت هذه الموجة ذروتها في اغتيال اللورد موين (1944) في القاهرة على أيدي قتلة من منظمة ليحي، وبإشراف يتسحاق شمير. وردت السلطات البريطانية بحملة من الإجراءات القمعية والاعتقالات، وأبعدت 251 مشبوهاً بالإرهاب إلى إريتريا، ومنهم شمير نفسه، بينما تملّص بيغن من المطاردة. وقد تعاونت الهيئات الصهيونية الرسمية مع حكومة الانتداب في حملتها ضد هاتين العصابتين، بعد أن باءت بالفشل محاولات إقناع قيادتيهما بالعدول عن نهجهما في مقاومة السياسة البريطانية. في المقابل، حصل بعض التقارب بين آيتسل وليحي في هذه الفترة، خاصة وأن قائد ليحي، شمير، لم يكن يولي القضايا السياسية والإيديولوجية أهمية كبيرة، وانحصر همّه في إعداد العمليات الإرهابية والاغتيالات وتنفيذها.[106]

لكن العلاقات بين المنظمات الصهيونية المسلحة تغيرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بسبب توتر العلاقة بين الوكالة اليهودية ذاتها والحكومة البريطانية مجدداً. ومنذ خريف عام 1945، بدأت فترة من التعاون والتنسيق بين الهاغانا وكل من آيتسل وليحي، مع احتفاظ كل منظمة بقيادتها وتنظيمها. وقد برز هذا التنسيق في العملية واسعة النطاق (ليلة 31 تشرين الأول/ أكتوبر – 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945)، حيث تم نسف جسور وخطوط سكة حديد في 153 مكاناً في جميع أنحاء البلاد. وقد استمر هذا التعاون حتى شهر آب/ أغسطس 1946، حيث في أعقاب احتلال قوات السلطة مقرّ الوكالة

(105) EZI, p. 1233, 1183.
(106) EZI, p. 173, 669.

اليهودية (السبت الأسود – 29 حزيران/ يونيو 1946)، عمد آيتسل إلى نسف فندق الملك داود (22 تموز/ يوليو 1946)، بما ترتب على ذلك من ردود فعل محلية ودولية (قتل في هذه العملية 91 شخصاً وجرح 45). وفيما أصرّ وايزمن على تنحية قائد الهاغانا، موشيه سنيه، الذي كان على علم مسبق بالعملية، وتنسيق مع قيادة آيتسل، فقد اندلع الخلاف بين المنظمتين بعد أن أصدرت إذاعة الهاغانا بياناً يدين العملية. فاتهمهما آيتسل بالنفاق، مؤكداً أن العملية تمت بناء على أمر من قيادة المقاومة اليهودية المشتركة. وفي 4 أيار/ مايو 1947، اقتحمت جماعة من آيتسل سجن عكا المركزي، وأطلقت سراح بعض أعضائه المعتقلين هناك، كما قام بعدد من الأعمال الاستفزازية ضد جنود وضباط بريطانيين. وفي نهاية عام 1946، كان عدد أعضاء آيتسل حوالي 3,000، وفي عام 1948، وصل هذا العدد إلى حوالي 5,000، فيما عدد أعضاء ليحي لا يتجاوز بضع مئات.[107]

عشية حرب عام 1948، عندما أعلنت الوكالة اليهودية التعبئة العامة في الاستيطان كله، لم تستجب منظمتا آيتسل وليحي وترسلا أعضاءهما إلى مكاتب التجنيد العامة، بل حافظت كل منهما على بنيتها وسعت إلى تعزيزها، وأقامت لها مراكز خاصة موازية، واحتلت مواقع منفردة. وتميز آيتسل عن ليحي بحجمه، وبالتالي اعتبار نفسه نداً للهاغانا، بل بديلاً منها. وسكتت عنهما القيادة الصهيونية الرسمية، بل سعت إلى الاتصال بهما والتنسيق معهما، وإن لم تحقق نجاحاً كاملاً على هذا الصعيد. وعلى العموم، كان دور المنظمتين المنشقتين، اللتين تعاونتا فيما بينهما، ضئيلاً في تلك الحرب، مقارنة بالهاغانا التي تحملت وزر القتال الرئيسي. ومنذ الأسبوع الأول للحرب، قامت مجموعة من آيتسل (6 كانون الأول/ ديسمبر 1947) بهجوم عشوائي على حي أبو كبير في يافا، لم يحقق نتائج تذكر. وبعد أسبوع (13 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، قامت مجموعة من هذه المنظمة بخمس غارات صغيرة ومتفرقة على تجمعات سكانية مدنية عربية: «فقد ألقوا متفجرة في باب الزاهرة تسببت بمقتل عشرة عرب وجرح عشرات آخرين. وتسللوا إلى يافا في سيارة وهم يرتدون لباساً عربياً، وألقوا متفجرة على مقهى عربي كان نتيجتها مقتل ستة أشخاص وجرح كثيرين. كما تسللوا إلى اليهودية في أربع سيارات، ووضعوا مواد متفجرة قرب عدد من البيوت، وأشعلوها وانصرفوا. وفي غارة على قرية الطيرة جنوبي حيفا، قتل 13 عربياً. وكان عدد القتلى العرب في يازور ستة... وبعد أسبوعين من ذلك، حدّد رجال آيتسل عملياتهم. وفشلت محاولة للتسلل إلى يافا عن طريق البحر. وفي اليوم التالي، 12/30، تسلل شبان يهود يرتدون ألبسة عربية إلى يافا حيث ألقوا متفجرة

(107) EZI, p. 669.

على مقهى عربي. وقبل يوم من ذلك ألقيت قنبلة من سيارة مارّة في منطقة باب الزاهرة في القدس، تسببت بمقتل 17 عربياً واثنين من البريطانيين». [108]

وفي حيفا قامت مجموعة من آيتسل (30 كانون الأول/ ديسمبر 1947) بإلقاء قنبلة على تجمهر من العمال العرب في مصفاة البترول، فقتلت 6 أشخاص وجرحت العشرات. وردّ العمال العرب بهجوم تلقائي انتقامي على العمال اليهود في المصفاة، وقتلوا 41 منهم، قبل أن يتدخل الجيش البريطاني لفرض النظام. وردّت الهاغانا بهجوم على بلد الشيخ (31 كانون أول/ ديسمبر 1947) انتقاماً لقتلى المصفاة اليهود (راجع أعلاه: الهاغانا). وفي 7 كانون الثاني/ يناير 1948، قامت مجموعة من آيتسل بإلقاء قنبلة قرب باب الخليل في القدس، راح ضحيتها 25 شخصاً وجرح بضع عشرات. وفي طريق عودتها، ألقت المجموعة إياها قنبلة في شارع ماميلا، لكنها أصابت المصفحة التي كانت تقلّها، فانقلبت، وحاولت المجموعة الهروب، لكن أفرادها قتلوا جميعاً. وفشلت محاولة أخرى للتسلل والتفجير في باب الخليل (18 كانون الثاني/ يناير 1948). وفي 14 شباط/ فبراير 1948، أطلقت مجموعة من آيتسل النيران عشوائياً باتجاه قلقيلية والرملة. وفي 18 شباط/ فبراير 1948، ألقت مجموعة أخرى قنبلة على مقرّ «اللجنة القومية» في الرملة. وفي 6 آذار/ مارس 1948، نفذ آيتسل عملية على نمط «اضرب واهرب» في قرية قاقون. «ويلخص هذا مجمل عمليات آيتسل في الأشهر الأربعة الأولى للحرب». [109]

ولعل أبشع ما قامت به المنظمتان المنشقتان، آيتسل وليحي، من جرائم في حرب عام 1948، هو مجزرة دير ياسين (9 نيسان/ أبريل 1948). فقد انتهزتا عملية نحشون، التي لم تشاركا فيها، بنيّة مبيتة لمهاجمة دير ياسين، والقيام بمجزرة هناك في السكان، يكون من شأنها دبّ الرعب في قلوب المدنيين العرب في أماكن أخرى، وبالتالي، النزوح الجماعي. وكان قائد الهاغانا في القدس، شلتيئيل، على علم بخطة المنظمتين، ولم يعترض عليها، إلا بمقدار ثقته بقدرتهما على تحقيق هدفهما، والنجاح في الاحتفاظ بالموقع، لما لذلك من تأثير على سير عملية نحشون. وأكد لهما «أن احتلال دير ياسين والاحتفاظ بها يمثلان مرحلة من خطتنا العامة». وبالفعل، فإن المنظمتين (80 عنصراً من آيتسل و40 من ليحي) فشلتا في احتلال القرية وتكبدتا خسائر كبيرة (4 قتلى و32 جريحاً). وهبّت قوة من البلماح، كانت متمركزة في معسكر شنلّر لإنقاذ الوضع، واحتلت القرية، ثم أخلتها وتركتها في أيدي عناصر المنظمتين، الذين بادروا إلى ارتكاب الجريمة

(108) حرب فلسطين، ص 431-435.
(109) المصدر السابق، ص 435-436.

بالمدنيين العزّل. فقتلوا بصورة شنيعة حوالي 250 شخصاً، بعد أن حملوهم في سيارات، وطافوا بهم شوارع القدس في «موكب نصر»، ثم عادوا بهم إلى القرية، وأعملوا فيهم ما لديهم من أسلحة، قتلاً وتشويهاً. وحاولت قيادة الهاغانا، وكذلك القيادة الصهيونية، التنصّل من المسؤولية عن الفعلة البشعة، لكن كل الدلائل والشهادات، وكذلك اعترافات قادة المنظمتين المنشقتين، تؤكد ضلوع الهاغانا في الجريمة. [110]

أما عصابة ليحي فقد ساورت قيادتها فكرة حلّ ذاتها منذ بداية الحرب، لكنها قررت أخيراً الاستمرار في عملها الإرهابي، مركّزة نشاطها ضد السلطة ومؤسساتها، على اعتبار أن بريطانيا هي العدوّ الرئيسي. وعدا العمليات الاستفزازية ضد أفراد الشرطة والجيش البريطانيين، فقد قامت عناصر من ليحي بعمليات إطلاق نار ونسف منازل في يازور (11 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، وفي حيّ المنشية (عدة مرات خلال شهر كانون الثاني/ يناير 1948)، ونسف مبنى السّراي القديم في يافا (4 كانون الثاني/ يناير 1948)، الذي راح ضحيته 26 عربياً. لكن غالبية عمليات ليحي كانت موجهة ضد السلطة وقواتها. فبعد عملية التفجير في شارع بن يهودا (22 شباط/ فبراير 1948)، هاجمت مجموعة من ليحي سيارات عسكرية كانت مارّة بالقدس، وقتلت بعض الجنود ورجال الشرطة البريطانيين. ثم نسفت مجموعة في رحوفوت (29 شباط/ فبراير 1948) قطاراً عسكرياً، فقتل 28 جندياً في العملية. واستمرت عصابة ليحي في مهاجمة قوات السلطة، حتى وهي تنسحب، الأمر الذي دعا الهاغانا إلى اتخاذ إجراءات ضدها. ونصّبت هذه العصابة نفسها مسؤولة عن محاكمة وتصفية من تتهمهم بالتعاون مع السلطة. «وبدأ ليحي أيضاً بمطاردة «الجواسيس» بين المهاجرين البولنديين اليمينيين الذين لجأوا إلى البلد، وكان بين الضحايا نائب القنصل البولندي سابقاً في القدس، هوليانيتسكي، الذي توسّط في إقامة علاقة في حينه بين أبراهام شتيرن والحكومة البولندية». [111]

إزاء النجاحات التي حققتها الهاغانا في ربيع عام 1948 (عملية نحشون، مشمار هعيمك، رمات يوحنان، حيفا، طبريا، وغيرها)، وضعت منظمة آيتسل، التي كانت تعتبر نفسها نداً منافساً للهاغانا، خطة لاحتلال مدينة يافا، بهدف إثبات ذاتها على الساحة، من خلال عمل عسكري كبير. وعندما بدأت القوات البريطانية انسحابها من يافا، قامت وحدات من آيتسل بمهاجمة حيّ المنشية في المدينة (25 نيسان/ أبريل 1948). وبدأت بقصف المدينة بمدافع الهاون، أعقبه هجوم باء بالفشل جرّاء المقاومة العربية المحلية،

(110) المصدر السابق، ص 439-442.
(111) المصدر السابق، ص 436-439.

واضطر المهاجمون إلى الانسحاب، ثم عاودوا الكرّة (27 نيسان/ أبريل 1948) ووصلوا إلى قرب شارع حسن بك، وبذلك عزلوا حيّ المنشية. ولم يستطع جيش الإنقاذ نجدة المقاتلين المحليين، لأن الهاغانا كانت احتلت تل الريش جنوبي يافا. فاضطر هذا الجيش لخوض معركة هناك، واحتل الموقع، وأنزل خسائر كبيرة بالهاغانا، التي هرب أفرادها تاركين سلاحهم وجرحاهم وقتلاهم وراءهم. وإزاء الوضع الذي تشكل، وضغط القوات البريطانية، انسحب عناصر آيتسل من المنشية، وراحوا يقصفون المدينة بمدافع الهاون، الأمر الذي تسبب بحركة نزوح للمدنيين منها. وفي نهاية الأمر، كانت الهاغانا هي التي احتلت يافا في إطار خطة د. وكذلك فشل هجوم آيتسل على الرملة (16 أيار/ مايو 1948)، حيث «سقط أكثر من 50 منهم على أبواب المدينة، على الرغم من المساعدة التي تلقوها من لواء غفعاتي».[112]

وفي هذه الأثناء كانت تجري مفاوضات لضمّ المنظمتين المنشقتين إلى الهاغانا، التي كانت في طريقها لأن تصبح «جيش الدفاع الإسرائيلي». وقد تخلل تلك المفاوضات الكثير من المناورات والطروحات المخادعة، وعدم الثقة بين المتفاوضين. ولكن ضعف المنظمتين المنشقتين، كما برز في الحرب، خلافاً لما هو الحال في العمل الإرهابي، من جهة، والضغط الذي مارسته القيادات الصهيونية من أجل توحيد الأداة العسكرية، من جهة أخرى، قد تمخضا (1 حزيران/ يونيو 1948) عن اتفاق لحل منظمة آيتسل، وقعه كل من مناحم بيغن، قائد آيتسل، ويسرائيل غليلي، قائد الهاغانا. وقد سبقت منظمة ليحي آيتسل إلى الإعلان عن انضمامها إلى الهاغانا بثلاثة ايام. ولكن الاتفاق الموقع على الورق كان شيئاً، والتنفيذ العملي شيئاً آخر. فاندماج المنظمتين المنشقتين في «جيش الدفاع الإسرائيلي» ترافق بتعقيدات ومشاكل كثيرة، أدّت أحياناً إلى صدامات مسلحة، كما حصل في حادثة سفينة السلاح «التيلينا» مع آيتسل، واغتيال الكونت برنادوت مع ليحي.[113]

5 – جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب 1948

يمكن تقسيم وقائع حرب 1948 على الجبهات المتعددة إلى أربع مراحل:

1 – مرحلة القتال الأولى، من 15 أيار/ مايو 1948 إلى 10 حزيران/ يونيو 1948.

2 – الهدنة الأولى، من 11 حزيران/ يونيو 1948 إلى 8 تموز/ يوليو 1948.

(112) المصدر السابق، ص 446–449، 453.

(113) المصدر السابق، ص 453–455.

3 – مرحلة القتال الثانية، من 9 تموز/ يوليو 1948 إلى 17 تموز/ يوليو 1948.

4 – الهدنة الثانية، من 18 تموز/ يوليو 1948 إلى 7 كانون الثاني/ يناير 1949.[114]

وفي مرحلة القتال الأولى، حققت الجيوش العربية، كل منها على جبهته ما يلي:

الجبهة السورية

بعد تعديل المهمات عشية دخول الجيوش العربية المعركة، انتقل لواء المشاة الأول السوري من الجنوب اللبناني (14 أيار/ مايو 1948)، إلى جنوب بحيرة طبرية، مروراً بدمشق فالجولان. وفي صباح 15 أيار/ مايو 1948، قامت كتيبتان منه بالهجوم على سمخ، لكنهما فشلتا باحتلالها. وعاود اللواء الهجوم عليها (18 أيار/ مايو 1948) واحتلها، مهدداً بذلك مستعمرة دغانيا. وقام هذا اللواء بمحاولتين على مستعمرتي دغانيا (أ) ودغانيا (ب)، باءتا بالفشل. وبعد محاولة أولى فاشلة على مستعمرة مشمار هيردين، وأخرى على مستعمرة دان، نجح اللواء السوري الثاني باحتلال مشمار هيردين، وكذلك سقطت مستعمرتا شاعر هغولان ومساده (10 حزيران/ يونيو 1948). ثم استعادت القوات الإسرائيلية سمخ من أيدي القوات السورية بعد وصول تعزيزات إلى لواء غولاني، وتسلمه أسلحة جديدة، خاصة من المدفعية الثقيلة.[115]

الجبهة اللبنانية

تحركت القوات اللبنانية في اتجاه المالكية، لتجد القوات الإسرائيلية قد سبقتها إليها (5 أيار/ مايو 1948)، إلا أن القوات اللبنانية استعادت المالكية وقَدَس، ثم احتلتها القوات الإسرائيلية (29 أيار/ مايو 1948)، ثم ما لبثت قوة مشتركة (لبنانية – سورية – جيش الإنقاذ) أن استعادتها (6 حزيران/ يونيو 1948).[116]

الجبهة العراقية

في 15 أيار/ مايو 1948، تقدمت القوات العراقية من منطقة إربد في اتجاه مستعمرة غيشر، واحتلت مشروع الكهرباء (روتنبرغ) في نهرايم (الباقورة)، لكنها فشلت باجتياز النهر. وانتقل الجيش العراقي جنوباً، وعبر عن طريق جسري اللنبي ودامية. وتوجه إلى

(114) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص478.

(115) حرب فلسطين، ص 504–511، 521–524.

(116) المصدر السابق، ص 511–514.

نابلس، ومنها إلى منطقة طولكرم، فأصبح على بعد 10 كم من نتانيا، حيث اصطدم بالقوات الإسرائيلية وتوقف. في المقابل، قامت القوات الإسرائيلية بهجوم على جنين، فاحتلت المدينة وعدة قرى (28 أيار/ مايو 1948)؛ فقام الجيش العراقي بهجوم مضاد وطرد القوات الإسرائيلية من جنين وجوارها.[117]

الجبهة الأردنية

في فجر 12 أيار/ مايو 1948، بدأت القوات الأردنية، يساندها متطوعون محليون بهجوم واسع على كتلة مستعمرات غوش عتسيون. وبعد معارك ضارية استمرت يومين، استسلم المستوطنون، بعد خسائر كبيرة، يوم الإعلان عن قيام إسرائيل. ووقع 320 منهم بالأسر، ظلوا في المفرق (الأردن) إلى حين توقيع الهدنة الإسرائيلية – الأردنية (شباط/ فبراير 1949). وفي صباح 15 أيار/ مايو 1948، أصدر الجنرال غلوب أوامره للجيش الأردني بعبور جسر اللنبي والانتشار في مناطق واقعة داخل الجزء المخصص للدولة العربية في مشروع التقسيم. وتحركت القوات الأردنية بسرعة نحو القدس، واحتلت وحدة منها مستعمرة عطروت (شمال القدس)، وبعدها مستعمرة نفي يعكوف. لكن المعارك العنيفة دارت داخل المدينة، وعلى مداخلها الجنوبية الغربية، وصولاً إلى باب الواد واللطرون. وانتهت المعارك داخل القدس إلى تقسيمها لشطرين – البلدة القديمة بيد الجيش الأردني، والحديثة بيد الهاغانا. واستسلم الحي اليهودي في البلدة القديمة (28 أيار/ مايو 1948). وقام لواء أردني (17 أيار/ مايو 1948) باحتلال منطقة اللطرون، فأصبح على مسافة 30 كلم من تل أبيب، وقطع الطريق منها إلى القدس، التي حوصرت مجدداً. كما دخلت وحدة أردنية مدينة بيت لحم. واستولت القوات الأردنية على معامل البوتاس شمالي البحر الميت، وعلى مستعمرة بيت هعرفا، التي رحل سكانها إلى سدوم (جنوبي البحر الميت). وفي 19 أيار/ مايو 1948، احتلت القوات الأردنية محطة ضخ المياه قرب بيتح تكفا، وصدّت في اليوم التالي هجوماً معاكساً، وأصبح الوضع هناك يهدد تل أبيب، فتوقف.[118]

الجبهة المصرية

هاجمت القوات المصرية مستعمرة كفار داروم، بينما كانت تتقدم في اتجاه غزة؛ وفشل الهجوم باحتلالها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نيريم. إلا أن القوات المصرية احتلت

(117) المصدر السابق، ص 514–521.

(118) المصدر السابق، ص 490–491، 527–540.

عراق سويدان، النقطة الاستراتيجية المهمة. وفي 24 أيار/مايو 1948، سقطت مستعمرة يد مردخاي في يدها. كما تقدمت كتيبة نحو المجدل وتموضعت فيها. وبذلك سيطرت القوات المصرية على الطرق المؤدية إلى المستعمرات في الجنوب. وفي 29 أيار/ مايو 1948، تحرك اللواء المصري الثاني إلى أسدود، واحتل مواقع شماليها، وتخندق هناك بعد أن اصطدم بتعزيزات صهيونية، جاءت من منطقة رحوفوت لصد الهجوم، الذي أصبح على بعد 32 كلم من تل أبيب، الأمر الذي خفف الضغط على القوات الأردنية في منطقة اللد والرملة. أما الرتل المصري الثاني، الذي أخذ الطريق الداخلي باتجاه بئر السبع، فكان يتقدم بسرعة من دون مقاومة. فدخل بئر السبع (20 أيار/ مايو 1948)، وتابع تقدمه، فوصلت طلائعه إلى بيت لحم، حيث التقى مع الوحدات الأردنية، بينما كانت قوات الفدائيين المصريين (الإخوان المسلمين) قد وصلت إلى مسافة 7 كلم جنوبي القدس. فأدى ذلك إلى حدوث توتر مصري – أردني، أثّر في مجرى الحرب، واستفاد منه العدو. وفي ليل 2 – 3 حزيران/ يونيو 1948، قامت القوات الإسرائيلية بهجوم على أسدود لتدمير اللواء المصري، بعد أن قصفته بالمدفعية الجديدة التي تسلمتها للتوّ من أوروبا، وكذلك بالطيران الذي وصل حديثاً، وكان يعمل بطواقم من متطوعين جاؤوا من الخارج أيضاً. وفشل الهجوم على محوريه – الشمالي والجنوبي – بفعل صمود الجنود المصريين الذين توقعوا الهجوم، وتصدوا له في الوقت الملائم، وأنزلوا بالمهاجمين خسائر كبيرة اضطرتهم إلى الانسحاب. ومع ذلك، فهذا الهجوم جعل اللواء المصري يتحول إلى الدفاع، ويتخندق شمالي أسدود، ولم يحاول التقدم شمالاً في اتجاه تل أبيب. وبدلاً من ذلك، توجهت القوات المصرية لتأمين التواصل بين رتليها، فتم احتلال مستعمرة نتسانيم، وفشل الهجوم على نغبا. ومع ذلك، وقبل الهدنة الأولى، كانت القوات المصرية قد عزلت النقب تماماً. ولاحقاً أخليت مستعمرة كفار داروم.[119]

الهدنة الأولى

لم تكن الجيوش العربية بحاجة إلى هدنة، والقطاعات المشاركة منها في الحرب كانت صغيرة، وفي الإمكان تعزيزها أو تبديلها وتسليحها، لو توفرت الجدّية في تطبيق الأهداف المعلنة لدخولها إلى فلسطين. ولكن الهدنة كانت ضرورة حيوية للقوات الإسرائيلية، إذ في مواجهة خمس جبهات مفتوحة، تأخذ الجيوش العربية فيها زمام المبادرة، وجدت تلك القوات نفسها في موقع الدفاع، وبالتالي، تشتيت القوى. وهذا

(119) المصدر السابق، ص 544–561.

الوضع يتنافى مع خطة د، المعتمدة للوصول إلى الهدف الصهيوني المرحلي بإقامة إسرائيل، واحتلال أوسع رقعة جغرافية ممكنة من فلسطين، وطرد أكبر عدد ممكن من سكانها العرب. وذلك بعد إعادة ترتيب هيكلية الهاغانا لتصبح «جيش الدفاع الإسرائيلي»، بكل ما ينجم عن ذلك شكلاً ومضموناً. وبغض النظر عن الأسباب الذاتية الموجبة لذلك، فإن قبول الدول العربية بالهدنة، استجابة لقرار مجلس الأمن وضغط الدول الكبرى، كان بمثابة الاعتراف بالأمر الواقع – التقسيم – على أقلّ تقدير. لقد أعلنت القيادة الصهيونية قيام إسرائيل، واعترفت بها الدول الكبرى وسواها، وبالتالي، فإن تطور الأحداث اللاحقة للتعامل مع هذا الواقع على أساس التهادن معه، كان لا بدّ أن يخدم تكريسه. وعلى افتراض صدقية البيانات العربية العلنية، فإن القبول بالهدنة كان ينذر بعواقب وخيمة.

لقد أرادت القيادة الصهيونية الهدنة لالتقاط الأنفاس، وتلافي الثغرات التي كشفها الهجوم العربي، وذلك عبر توفير المستلزمات، البشرية والمادية، وخصوصاً التسليحية، لتطبيق خطة د. فعلى الصعيدين – السياسي والعسكري – وعلى المستويين – الاستراتيجي والتكتيكي – كانت الهدنة في مصلحة إسرائيل، وضد العرب. وقبل دخول الجيوش العربية المعركة، كانت إسرائيل في موقع الهجوم السياسي والعسكري، أما بعده، فقد تحولت أداتها العسكرية إلى الدفاع. وبناء عليه، سعت للهدنة لترتيب أوضاعها، وللانتقال إلى الهجوم العسكري، بما يتلاءم وخطها السياسي. في المقابل، كان الموقف العربي في حالة الدفاع السياسي بعد قرارات الأمم المتحدة، وجاء الهجوم العسكري ليفتح أمام الدول العربية المجال للانتقال إلى الهجوم السياسي. لكنها بقبولها الهدنة أضاعت الفرصة، فأصبحت في موقع الدفاع، سياسياً وعسكرياً، وتحولت إسرائيل إلى الهجوم السياسي استناداً إلى «الشرعية الدولية»، ثم إلى العسكري بعد الهدنة. في المقابل، تحولت الجيوش العربية من المبادرة الهجومية إلى المرابطة الدفاعية في خطوط قريبة من خطوط التقسيم، ما عدا الجبهة المصرية التي عزلت النقب، الذي كانت إسرائيل تطمع فيه. ولما أصبحت الجيوش العربية مرابطة، سهل الاستفراد بكل منها على حدة.

وما دامت القيادة الصهيونية لم تتراجع عن هدفها السياسي بإقامة الدولة اليهودية، فقد كان طبيعياً أن تستغل الهدنة، بغض النظر عن شروطها، للتقدم نحو أهدافها. وفي الواقع، فإن قبولها للهدنة كان مشروطاً باعتبار إسرائيل قائمة فعلاً، وبالتالي كان قبول الحكومات العربية بالهدنة، اعترافاً ضمنياً بذلك. وفي الهدنة التي حُددت بأربعة أسابيع، قابلة للتجديد،، استطاعت إسرائيل أن تحول الهاغانا إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، كما أراد بن – غوريون. واستقدمت آلاف المتطوعين اليهود من بلادهم

المتعددة، مع التركيز على النوعية والكفاءة القتالية. وبثت عملاءها في دول كثيرة لشراء الأسلحة المتنوعة – الطائرات والدبابات والمدفعية...إلخ. وكانت «الصفقة التشيكية»، من حيث الكم والنوع، هي الأكبر والأجود؛ وتمت بإيحاء من الاتحاد السوفياتي، بما يتناقض مع بنود الهدنة المعلنة.

واستنفرت القيادة الصهيونية مؤسساتها وأنصارها لجمع الأموال. وجندت طاقاتها للعمل السياسي، في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي، وقبلت بالهدنة والوساطة، التي عيّن فولك برنادوت للقيام بها. ولما استنفذت أغراضها من مهمته، اغتالته (17 أيلول/ سبتمبر 1948) في القدس. وبقبول الجامعة العربية الهدنة، دخلت حيّز التطبيق العملي في 11 حزيران/ يونيو 1948. وبينما الوسيط الدولي يعمل لوقف القتال، كانت قيادة الجيش الإسرائيلي تعدّ لاستغلال الهدنة لاستئنافه. وقد وصف أحد قادة ذلك الجيش الهدنة بأنها «نزلت علينا كالندى من السماء». وبعد سريان مفعول الهدنة، عقدت القيادة العسكرية الإسرائيلية اجتماعاً موسعاً، وكان تقديرها أن الهدنة جاءت في الوقت الملائم. «فقد كانت الوحدات متعبة وخائرة القوى. وكانت الخسائر في كتائب سلاح المشاة عالية جداً. وكان من الضروري منح الرجال فترة استجمام لاسترداد القوى. كما كان من الضروري إرسال تعزيزات للكتائب». وفي ختام المناقشات، لخص بن – غوريون الوضع بقوله: «إننا قمنا بعمل جبّار في الأسابيع الأربعة السابقة، لكن العدو أحرز في أثنائها نقاط تفوق معينة. وإذا استؤنف القتال، وينبغي الافتراض أنه سيستأنف، فسندخل معركة الحسم». ومن أجل الحسم، وضع بن – غوريون خطته لاستغلال الهدنة من أجل: 1) إرسال التموين إلى القدس؛ 2) وقف النزوح من القدس؛ 3) رفع مستوى التدريبات والانضباط في الجيش، وإعادة تنظيم بنيته – إنشاء قيادات جبهات...إلخ، وزيادة الإنتاج الحربي؛ 4) رفع مستوى الجهد القتالي للاستيطان برمته.[120]

مرحلة القتال الثانية

بعد الهدنة، قدم برنادوت مشروعاً توفيقياً للتسوية السلمية لم يقبل به أحد، فأصدر أوامره إلى المراقبين على الهدنة بالانسحاب من مواقعهم (8 تموز/ يوليو 1948). فانتهت الهدنة واستؤنف القتال، الذي كانت قيادة الجيش الإسرائيلي تنتظره لتطبيق خطتها، مستغلة حالة الإرباك في الصف العربي، والجمود على جبهات القتال. وبدأت فترة من القتال استمرت عشرة أيام (9 – 18 تموز/ يوليو 1948)، على جميع الجبهات. وكانت قيادة

(120) المصدر السابق، ص 571–572.

الجيش الإسرائيلي قد أعادت ترتيب قواتها العسكرية، واستوعبت صنوفاً جديدة من السلاح، وبكميات كبيرة، وانطلقت بالهجوم مستغلة وضع الجبهات العربية الراكد. وكان واضحاً لتلك القيادة أنها لا تستطيع العمل على جميع الجبهات معاً، فحددت هدفها لضرب أضعف الحلقات، جيش الإنقاذ، الذي انتشر في الجليل الأعلى والغربي، وأخطر الجيوش بحسب تقديرها - الجيش السوري. ومع ذلك، فقد بادر الجيش المصري للعمل، فتصدت له القوات الإسرائيلية. ووضعت خطة «باروش» لتصفية رأس الجسر السوري في مشمار هيردين (9 تموز/ يوليو 1948)، بهجوم على ثلاثة محاور. لكن الجيش السوري، الذي كان في حالة تأهب، أحبط الهجوم خلال يومين من القتال الضاري. وعاودت القوات الإسرائيلية الهجوم (14 تموز/ يوليو 1948)، لكنها اضطرت إلى التراجع أمام صمود القوات السورية في مواقعها، وحالة التأهب التي ووجه بها المهاجمون لدى انطلاقهم لتنفيذ العملية. وبعدها تحول الموقف هناك إلى حرب مواقع، وعمليات إغارة متبادلة.[121]

وانتهز الجيش العراقي الفرصة (10 تموز/ يوليو 1948) وقام بهجوم على خطوط القوات الإسرائيلية شمالي جنين، فاخترقها واضطر تلك القوات إلى الانسحاب بعيداً عن المدينة، إلى الخط الذي ظلّ ثابتا حتى سنة 1967. وكذلك قام جيش الإنقاذ بهجوم على مستعمرة الشجرة (إيلانا) التي تتحكم بمفصل استراتيجي مهم شمالي الناصرة. وانضمت إلى الجيش وحدات من القرى العربية، واستمرت المعركة أكثر من أسبوع، ولم تسقط المستعمرة. وبينما جيش الإنقاذ يركز جهده، بالهجوم تلو الآخر على الشجرة، قامت قوات إسرائيلية بهجوم على الجليل الغربي، فصُدّت في معارك عنيفة على مشارف مجد الكروم ومعليا، إلا أنه تم اختراق الجبهة في شفا عمرو. ومن هناك تحركت قوة مؤللة في اتجاه الناصرة، بينما تحركت قوة أخرى من نهلال (في مرج ابن عامر)، وأطبقت على المدينة في عملية «ديكل» (16 تموز/ يوليو 1948). وبعد سقوط الناصرة، انهار الجليل الأسفل عملياً، بينما ظل الأعلى صامداً. وفي جبال الكرمل، وحتى بعد سقوط حيفا وضواحيها، وكذلك الطريق الساحلي، صمدت القرى العربية بقواها الذاتية. وفي مرحلة القتال الثانية، سقطت طيرة الكرمل (16 تموز/ يوليو 1948)، إلا أن مثلث جبع وعين غزال وإجزم ظل صامداً، على الرغم من الهجمات المتكررة عليه. وكان بدوره قد استغل الهدنة لتحصين المواقع على الطرق المؤدية إليه. وانتهزت القوات الإسرائيلية الهدنة الثانية (18 تموز/ يوليو 1948) لمهاجمتها، تحت يافطة عملية «شوطير» (الشرطي)، ادعاء بأنها عملية داخلية

(121) المصدر السابق، ص 572-576.

ضد متمردين في الدولة اليهودية (24 تموز/ يوليو 1948). وصمدت المقاومة المحلية في تلك القرى، وصدّت خلال يومين متواصلين من القتال هجمات متعددة، مكبّدة العدو خسائر كبيرة، وفرضت عليه الانكفاء عن الهجوم الأرضي. لكن هذه القرى راحت تتعرض لقصف متواصل بعيد المدى، الأمر الذي اضطر رجال المقاومة إلى الانسحاب منها بسلاحهم، والتحاقهم بالقوات العراقية في منطقة جنين، واستكمل احتلال الكرمل.[122]

وفي الجبهة الوسطى، ضد الجيش الأردني أصلاً، خططت قيادة الجيش الإسرائيلي لعملية «داني»، وتحددت أهدافها كالتالي: «أ - إزالة التهديد عن منطقة تل أبيب من جانب قوات الفيلق المعسكرة في الرملة - اللد - اليهودية، وذلك بإبادة العدو في هذا القطاع.

«ب - توسيع الممر إلى القدس الذي نشأ بفضل طريق «بورما»، وبفضل احتلال قرى العدو في كل القطاع الواقع شرقي اللطرون.

«ج - إيقاف الضغط على القدس عن طريق إشغال الفيلق في كل القطاع الممتد من الرملة إلى القدس.

«وبصورة عامة، أخذ زمام المبادرة من يد العدو في هذا القطاع وإلحاق الضرر به وإلغاء تفوقه الطبوغرافي».

وحشدت للعملية قوات كبيرة، من أنواع متعددة، وعين قائد البلماح، يغئال ألون قائداً لها، فاتخذ مقر قيادته في قرية يازور المهجورة. وفي ليل 9 - 10 تموز/ يوليو 1948، بدأ التنفيذ على مراحل. ودارت في إطار العملية، التي استمرت أسبوعاً، معارك ضارية، دافع فيها الجيش الأردني والمقاتلون الفلسطينيون عن مواقعهم بشجاعة، وحالوا دون تحقيق أهداف العملية كاملة، وهي أكبر عملية بادرت إليها القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت. ومع ذلك، احتلّت مدينة اللد (11 تموز/ يوليو 1948) والرملة (12 تموز/ يوليو 1948) وطرد سكانهما منهما. وفتح طريق جديد إلى القدس (أشوع - كسلة - صوبا). وتم الاستيلاء على جزء من خط سكة الحديد إلى القدس. وسقطت قرى كثيرة وطرد أهلها منها. إلا أن القوات الإسرائيلية فشلت في احتلال اللطرون، ومداخل القدس في تلك المنطقة، وظل الطريق إليها مقطوعاً هناك، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي دفعتها ثمناً لذلك.[123]

وعلى الجبهة الجنوبية، بادر الجيش المصري قبل انتهاء الهدنة (8 تموز/ يوليو 1948) إلى

(122) المصدر السابق، ص 576-584.

(123) المصدر السابق، ص 584-596.

احتلال مفترق الطرق الرئيسي في الجنوب (بيت دراس وجولس ونغبا)، وحقق نجاحاً جزئياً باحتلاله النقطة 113، وكذلك كوكبا وحليقات. إلا أنه أخفق في احتلال نغبا، كما فشل هجومه على بئيروت يتسحاق. ومع ذلك تم إخلاء كفار داروم. فبادرت القوات الإسرائيلية إلى عملية «مافت لبوليش» (الموت للغازي)، التي كانت ترمي إلى فتح طريق النقب، وقطع التواصل بين انتشار القوات المصرية. لكن العملية فشلت في تحقيق أهدافها، وظل طريق النقب مقطوعاً، والمستعمرات فيه معزولة. وعشية إعلان الهدنة الثانية (1 تموز/ يوليو 1948)، وفي مقابل موقع كرتيا، الذي احتلته القوات الإسرائيلية، احتل الجيش المصري سبعة مواقع، الأمر الذي ترك النقب معزولاً، بينما ظلت طرق مواصلات الجيش المصري مفتوحة.[124]

الهدنة الثانية واستئناف القتال

اجتمع مجلس الأمن (15 تموز/ يوليو 948)، وأصدر قراراً يقضي باعتبار الحالة في فلسطين تهديداً للسلم، وأمر الطرفين بوقف إطلاق النار في الموعد الذي يحدده الوسيط الدولي، مهدداً باتخاذ إجراءات ضد أي طرف لا يمتثل لأوامره. وبدأت الهدنة الثانية (19 تموز/ يوليو 1948)، من دون تحديد موعد لنهايتها. وتوقف القتال بداية، ليعود متقطعاً في ظل الهدنة الثانية إلى نهاية الحرب. وفي ردّها على قرار مجلس الأمن، قالت اللجنة السياسية للجامعة العربية (19 تموز/ يوليو 1948): «إن الحكومات العربية لا ترى تعليلاً لموقف مجلس الأمن إلا رغبة بعض الدول الكبرى في تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والإنسانية تحقيقاً لمآربها الخاصة». وجاء في بيان اللجنة السياسية أن «الجيوش العربية ستظل مرابطة في مراكزها داخل الحدود الفلسطينية حاضرة لاستئناف عملها، إلى أن تتحقق الغاية التي دخلت فلسطين من أجلها». وبينما برنادوت يعدّ مشروعاً جديداً للتقسيم، والدول العربية مربكة جرّاء الحالة التي تشكلت بعد معارك «الأيام العشرة»، واحتلال المدن وتهجير سكانها، كانت القيادة الإسرائيلية تعد لاستكمال خطتها، وتهيئ مستلزمات المرحلة اللاحقة من القتال. فاستقدمت آلاف المتطوعين من ذوي الخبرات والكفاءات، كما استوردت كميات كبيرة من الأسلحة المتعددة - زوارق حربية وطائرات ومدفعية وغيرها.[125]

بعد الهدنة الثانية، تقدم برنادوت بمشروع جديد، نشر في باريس (20 أيلول/

(124) المصدر السابق، ص 599-611.

(125) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 267.

سبتمبر 1948)، بعد اغتياله على يد عصابة ليحي بثلاثة أيام (17 أيلول/ سبتمبر 1948)، فكان بمثابة وصيّة سياسية. وجاء في مشروع برنادوت الجديد ما يلي: 1) إعتراف الدول العربية بقيام إسرائيل؛ 2) تنفيذ الحدود بحسب قرار التقسيم مع تعديلات؛ 3) ضم الأراضي العربية إلى شرق الأردن؛ 4) ميناء حيفا ومطار اللد مرافق حرّة مفتوحة للدول المعنية؛ 5) القدس تحت إشراف دولي؛ 6) حق المشرّدين بالعودة إلى بيوتهم؛ 7) يتولى مجلس فني من الأمم المتحدة وضع الحدود، ومن ثم توثيق العلاقات بين الدولتين. إلا أنه عند هذا الحد، كان الموقف العربي قد تدهور سياسياً وعسكرياً، ولم يعد قادراً على الانسحاب المنظّم، إذ ساءت العلاقات بين أطرافه، ليس بين الحكومات فحسب، بل بين الجيوش العاملة في فلسطين أيضاً. وواضح أن مشروع برنادوت كان يعني إلحاق الجزء المخصص للعرب بشرق الأردن. ولم يكن ذلك مصادفة، وكان طبيعياً أن يزيد في عدم الثقة بين الأطراف العربية، وخصوصاً بين الهيئة العربية العليا والملك عبد الله. ومع ذلك، لم تكن القيادة الإسرائيلية راضية عن ذلك المشروع تماماً، وجاء رد بعض أجنحتها عليه بقتل صاحبه، إذ كانت قد حسمت أمرها لتحقيق أهدافها بالقوة العسكرية، وفرض الأمر الواقع على جميع الأطراف المعنية. ورأت القيادة الرسمية في اغتيال برنادوت عملاً معرقلاً لخططها العسكرية، وليس مرفوضاً مبدئياً كونها كانت قد وضعت خطة عملية «يوآف»، «الهادفة إلى تحطيم القوات المصرية.. والسيطرة على منطقة النقب». ويبدو أن القيادة الإسرائيلية قد توصلت في هذه المرحلة إلى ضرورة اقتسام فلسطين مع الملك عبد الله، كمحطة على طريق إنجاز المشروع الصهيوني بتهويد فلسطين وتغييب شعبها.[126]

مرحلة القتال الثالثة والأخيرة

كانت خطة «يوآف» تنطوي على مرحلتين: «أ) دق إسفين في اتجاه الساحل، من داخل النقب بهدف تهديد وعزل القوات المصرية الموجودة في شمالي هذا الإسفين، والتي كانت المجدل مركزها. ب) اختراق شريط المجدل - بيت جبرين لتحقيق الاتصال بالقوات في النقب، وبالتالي، تصفية جزء كبير من قوات العدو المعسكرة في هذا الشريط بالتحديد». وفضلاً عن عمليات صغيرة ذات قيمة تكتيكية، كلّف، لأول مرة، سلاح الجو الإسرائيلي بضرب الطائرات المصرية وهي جاثمة على أرض المطار، وغير ذلك من الأهداف. وانطلقت العملية (15 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، وقاتلت القوات المصرية

(126) شوفاني، الموجز، ص 536.

معارك دفاعية ضارية، وصدت الهجوم الكبير على عراق المنشية (16 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، مكبدة المهاجمين خسائر كبيرة بالأرواح والعتاد، الأمر الذي طرح على القيادة الإسرائيلية مسألة العدول عن استكمال العملية. وجرى تعديل على الخطة، وتحول الهجوم على عراق المنشية إلى النقطة 113، بقصد إحراز نجاح معنوي بعد الهزيمة، وفتح طريق فرعي إلى النقب. وحققت القوات الإسرائيلية نجاحاً مكلفاً باحتلال هذا الموقع، لكن الطريق إلى النقب ظل مغلقاً، إذ فشل الهجوم على حليقات. وعادت تلك القوات (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1948) واحتلتها في معارك ضارية، وفتح الطريق إلى النقب.[127]

وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، تم احتلال بئر السبع، بعملية مفاجئة من الغرب، طريق غزة – بئر السبع، بعد السيطرة عليها من دون علم القائد المصري في المدينة، إذ وقع الهجوم من ناحية لم يكن يتوقعها. وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، احتلت مواقع كان يتمركز فيها جنود مصريون ومتطوعون محليون في منطقة بيت جبرين وعجّور والولجة وبيت نتيف، وقطع الطريق إلى بيت لحم، شريان المواصلات المهم للقوات المصرية هناك. وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، الساعة الثالثة بعد الظهر، صدر الأمر بوقف إطلاق النار، وانتهت عملية «يوآف» بعد أسبوع من القتال الصعب. وكانت حصيلة عملية «يوآف» بالنسبة إلى القوات الإسرائيلية، وبحسب مصادرها الرسمية، كالتالي: «فُتح الطريق إلى النقب وهزم العدو المصري. أربك نظام تمركز الجيش المصري تماماً. بُتر الشريط العرضي الممتد من المجدل إلى بيت جبرين، ونشأ جيب الفالوجة الممتد من مركز شرطة عراق سويدان في الغرب حتى عراق المنشية في الشرق. الشريط الساحلي بيت حنون – أشدود كان في قيد الإخلاء. وفي الأيام التالية للعملية، احتلت قوات الجيش الإسرائيلي كل هذا الشريط. وفي 10/27 دخلت قواتنا أشدود والتل 69 ونتسانيم. وفي 11/5 دخلت المجدل ويد مردخاي. وتجمع الجيش المصري بعد هذا التاريخ في قطاع غزة – رفح، على طول طريق العوجا – بير عسلوج الصحراوي، وفي جيب الفالوجة».[128]

وفور انتهاء عملية «يوآف»، بدأ الإعداد لعملية «حيرام» التي تهدف إلى ضرب جيش الإنقاذ في وسط الجليل واحتلاله، وبالتالي، استكمال التقدم إلى حدود الانتداب بين فلسطين ولبنان. وخلال أسبوع، حشدت القوات اللازمة، التي قاتلت أغلبيتها في

(127) حرب فلسطين، ص 630–641.

(128) المصدر السابق، ص 641–646.

النقب ضد القوات المصرية. وكانت الخطة أن تقوم القوات الإسرائيلية بعملية كماشة، تطبق على قلب الجليل من ثلاثة اتجاهات: الشرق من صفد، والغرب من نهريا، والجنوب من الجليل الأسفل. وبدأت العملية ليلة 28 – 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، واستطاعت القوات على المحور الشرقي التقدم نحو سعسع، بعد معركة عنيفة في منطقة الصفصاف – الجش، حيث كانت قد وصلت لتوها كتيبة سورية جديدة، لم تتح لها فرصة الانتشار واتخاذ مواقع لها، وفوجئت بالهجوم في قرية الجش. أما في الغرب، على محور يانوح – ترشيحا – معليا، فقد صُدّ الهجوم الأول، وصمدت الجبهة، إلى أن بلغها وصول القوات الإسرائيلية إلى سعسع، فانسحب جيش الإنقاذ والمقاتلون المحليون، خشية الوقوع في الطوق. وفي هذه الأثناء تحركت قوات إسرائيلية على طريق الناصرة – عيلبون – المغار شمالاً، واستكمل احتلال الجليل إلى حدود الانتداب مع لبنان (31 تشرين الأول/ أكتوبر 1948). وكانت عملية حيرام أكبر عملية للقوات الإسرائيلية في الشمال، شاركت فيها أربعة ألوية عسكرية، كما كانت الأخيرة في المنطقة. وفي نهايتها احتلت 14 قرية في الجنوب اللبناني.[129]

وبانتهاء عملية حيرام، عادت القوات الإسرائيلية بكامل زخمها إلى الجنوب في عملية «حوريف». ففي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، احتلت عراق سويدان، بعد معركة عنيفة، بدأت بقصف مدفعي مركز على الموقع. وطوقت الفالوجة، وفيها لواء مصري، بقيادة سيّد طه، الذي رفض الاستسلام. وجرت محاولة لتصفيته في أثناء عملية حوريف، ففشلت، مكلفة المهاجمين خسائر كبيرة بالأرواح في عراق المنشية، إذ استبسل الجنود المصريون في القتال دفاعاً عن كرامتهم. وكان هؤلاء رفضوا العروض التي قدمها عدة مرات قائد البلماح يغئال ألون في لقاءاته مع سيد طه وجمال عبد الناصر، للتفاوض على الاستسلام. وظل هذا اللواء يقاتل بشراسة، إلى أن وقعت اتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل، فانسحب محافظاً على شرفه العسكري. وبدأت عملية حوريف في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1948، وكان هدفها «طرد العدو المصري نهائياً من أراضي إسرائيل وإبادته»، كما ورد في المصادر العسكرية الإسرائيلية. وحشدت للعملية خمسة ألوية، كما شارك فيها سلاحا الجو والبحر الإسرائيليان. واستمرت المعركة حتى 7 كانون الثاني/ يناير 1949. وصمدت القوات المصرية في بعض المواقع، بينما توغلت القوات الإسرائيلية في سيناء حتى أبو عجيلة. وانتهت عملية «حوريف» من دون تحقيق أهدافها كاملة، إذ صمدت القوات المصرية في قطاع غزة وجيب

(129) المصدر السابق، ص 655 –660.

الفالوجة، بينما سقطت المواقع الأخرى. وبعد العملية بدأت مفاوضات الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل.[130]

وبعد عملية «حوريف»، اعتقدت القيادة الإسرائيلية أن النقب أصبح تابعاً لدولتها، فاكتشفت أن المملكة الأردنية تنوي الاحتفاظ بمواقع لها فيه، من ضمنها أم رشرش (إيلات)، وكان ذلك في أثناء المفاوضات على الهدنة الدائمة. فقررت استكمال احتلال النقب، وطرد القوات الأردنية منه، قبل التوقيع على الهدنة. ووضعت لهذا الغرض خطة عملية «عوفدا»، التي تقضي بالتقدم نحو إيلات على محورين: الأول في وسط النقب، والثاني في وادي عربة. وكلف بالعملية لواءان، وانطلقت في 15 آذار/ مارس 1949، وحققت أهدافها من دون قتال يذكر، وانتهت باحتلال إيلات في 19 آذار/ مارس 1949. واستكملت المفاوضات مع المملكة الأردنية على الهدنة الدائمة. وكان القتال قد توقف على هذه الجبهة منذ مرحلة القتال الثانية. وبعد عملية «عوفدا»، اعترفت المملكة بسيادة إسرائيل على النقب حتى إيلات. وقرر الجيش العراقي الانسحاب من دون مفاوضات مع إسرائيل. واحتل الجيش الأردني مواقعه، وبالتالي، المفاوضات على الهدنة في قطاعه. وفي المفاوضات وافقت المملكة الأردنية على تعديلات في الخطوط، فتنازلت عن المثلث الصغير لإسرائيل، التي تنازلت في المقابل عن شريط في منطقة الظاهرية (الخليل) للمملكة. وتوالى التوقيع على اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية التي شاركت في الحرب.[131]

(130) المصدر السابق، ص 665–700.
(131) المصدر السابق، ص 701–705. (ملاحظة: انظر باب «المؤسسة العسكرية الإسرائيلية» أدناه).

ثانياً: ضمان الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني

1 – حرب السويس (1956)

كانت مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر (حرب السويس 1956) بمثابة المغامرة الأولى لتأمين دورها الوظيفي وموقعها في استراتيجية التحالف الغربي الاستعماري تجاه منطقة الشرق الأوسط. وكان طبيعياً، بعد أن أمّنت قاعدة المشروع الصهيوني الاستيطانية في حرب عام 1948، وما ترتب على نتائجها من اعتراف دولي بشرعية سيادة إسرائيل على ما احتلته من أراضٍ في تلك الحرب، أن تعمد القيادة الصهيونية إلى العمل على تأمين الشق الإمبريالي من مشروعها. وذلك عبر إثبات مصداقيته في خدمة المصالح الإمبريالية في المنطقة، وبالتالي، احتلال موقع متميز في استراتيجية حماية تلك المصالح، وأساساً من الخطر الذي يتهددها جراء حركة شعوب المنطقة الطامحة إلى الاستقلال والسيطرة على ثروات بلادها. وكان بن – غوريون، الزعيم الأبرز في الحركة الصهيونية آنئذ، يعي هذه المسألة تماماً، ويعرف، بشكل أو بآخر، متطلباتها. فحرب عام 1948 لم تكن نهاية المطاف بالنسبة إلى العمل الصهيوني في نظره، وإنما، بمفهوم معين، بداية مسار متدرج من المحطات. وهي تقوم على مرتكزات متكاملة، وبالتالي، مترابطة جدلياً، ويصب أحدها في الآخر، بشكل يجعل التفاعل الجدلي السليم بينها شرطاً حاسماً لاستكمال المشروع الصهيوني. فلكي يصبح ظاهرة قابلة للحياة، كان عليه أن يتقدم بحيوية وتوازن في حركة لولبية صاعدة، من خلال التناغم الإيجابي بين تطور شقيه – اليهودي والامبريالي. لقد شكّلت نتائج حرب عام 1948 محطة رئيسية على صعيد الشق اليهودي من ذلك المشروع، تؤهله للتطوروالنمو بما تتيحه له أوضاعه الذاتية بعد تحرره من المعوقات الخارجية. فأصبح من الضروري لهذه المحطة أن تشكّل قاعدة للانطلاق في

العمل على تأمين الشق الآخر – الامبريالي – من المشروع الصهيوني، لتستقيم المعادلة ويتوازن العمل الصهيوني، كشرط لتقدمه بصورة حيوية.

لقد أدرك بن – غوريون، منذ الثلاثينات، أن الأهداف الصهيونية في فلسطين لن تتحقق إلا بالحرب، فراح يعدُّ لها. وهكذا بعد حرب عام 1948، وإعلان المستوطنين سيادتهم على أرض تخص شعباً غيرهم، كمحطة على الطريق، كما أكد هو وسواه تكراراً، كان يدرك أن استكمال المشروع الصهيوني لن يتم إلا بالحرب، أو بالحروب المتعاقبة، فأخذ يمهد لها. وبداية، كان لا بد له أن يقطع الطريق على أية إمكانية لتسوية الإشكالات التي ترتبت على حرب عام 1948، على قاعدة المشاريع المختلفة التي طرحتها جهات متعددة. وذلك ليبقي المنطقة في حالة من التوتر، مستفيداً من ردّات الفعل العربية على منعكسات القضية الفلسطينية، ومن التناقضات الدولية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. فكانت الخيارات السياسية والعسكرية التي بادر إليها، بذريعة أو بأخرى، هي العامل القائد في جدل الصراع الدائر في المنطقة، منذ قيام إسرائيل وإلى اليوم (1998). وإذ لم تكن إسرائيل، لدى الإعلان عن قيامها والاعتراف الدولي بشرعية اغتصابها للجزء الذي احتلته من فلسطين، تلبي الأطماع الصهيونية كما تصورها بن – غوريون، لا في شقها اليهودي ولا الامبريالي، فإنه وبطانته لم يضيّعوا وقتاً في استثمار الفوز الذي تحقق لهم في حرب عام 1948، للتقدم نحو محطات أخرى من استكمال بناء المشروع الصهيوني. وفي نظر بن – غوريون، الذي كان المعبّر الحقيقي عن التيار المركزي في الحركة الصهيونية، لم تكن إسرائيل لدى قيامها تساوي إلا أقلية صغيرة من يهود العالم، الذين اعتبرتهم الصهيونية منذ البداية مادة مشروعها. كما أنها لم تبسط سيادتها على ما اعتبرته «أرض – إسرائيل»، وبالتالي، ميراثها دينياً، على قاعدة التراث اليهودي، وإقطاعيتها سياسياً، على أرضية وعد بلفور. إضافة إلى أن علاقتها بالبلد الأم الإمبريالي (الدول الغربية عامة، والولايات المتحدة خاصة)، وبالتالي، موقعها في استراتيجيته الكونية، لم يكونا واضحين ومستقرين بما فيه الكفاية في تقديره.

ومن منظوره هذا، كان طبيعياً أن يرى بن – غوريون في اتفاقيات الهدنة (1949) ترتيبات موقتة، تعطي إسرائيل فسحة زمنية للملمة أوضاعها، قبل الانطلاق إلى المحطة التالية. وبناء عليه، لم تكن استراتيجيته في المفاوضات على تلك الاتفاقيات ترمي إلى حالة من «فك الاشتباك» كمرحلة على طريق التسوية انطلاقاً من الواقع القائم. بل على العكس، أرادها أن تُبقي الباب مفتوحاً أمام الاحتكاك، وتوفير الذرائع لاستمرار الصراع

الذي رآه في صالحه، لأن يده هي العليا فيه. فبعد أن نجح في احتلال الجزء الأكبر من فلسطين في الحرب (حوالي 80٪ من مساحة البلد)، وفي طرد غالبية سكانه العرب منه، تكرّست لديه قناعته كمستوطن بأن الأرض والسكان الأصليين هما عنصران غير ثابتين بالنسبة إلى الكيان السياسي الصهيوني.وكان بن – غوريون يضيق ذرعاً بكلام من حوله من أعضاء الحكومة وقادة الأحزاب، وحتى المستشارين المقرّبين، الذين لم يستوعبوا مغزى مواقفه. وقد عبّر عن منظوره في هذه المسألة بقوله: «قبل قيام الدولة وعشيته، كانت مصلحتنا الأساسية هي الدفاع عن النفس؛ يجب أن نعزو إقامة الدولة، إلى حد كبير، إلى الدفاع عن النفس... ويعتقد كثيرون أننا ما زلنا نعيش في تلك الفترة. غير أن المسألة المطروحة الآن هي مسألة الاحتلال، لا مسألة الدفاع عن النفس. أما فيما يتعلق بتعيين الحدود، فأمر لا نهاية له، إذ أن في التوارة كل أنواع مواصفات حدود الدولة، وكذلك في تاريخنا. وفي الواقع، لا نهاية لهذا الأمر. ليست هناك حدود مطلقة. فإذا كانت الحدود هي الصحراء، فمن الجائز أن تكون أيضاً على جانبها الآخر. وإذا كانت الحدود هي البحر، فيمكن أن تكون أيضاً وراءه. ومنذ الأزل والعالم بأسره سائر في هذه الطريق. المفاهيم وحدها كانت مختلفة. فإذا اكتُشفت طريق إلى الكواكب الأخرى، فمن المحتمل أن تصبح الكرة الأرضية أيضاً غير كافية». وصاغ بن – غوريون في مذكراته توجّهاً سياسياً أكثر دقة: «السلام ضروري، لكن ليس بأيّ ثمن». [1]

لقد حددت نتائج الحرب العسكرية خطوط الهدنة (1949)، التي رأى بها بن – غوريون حلاً موقتاً، وتخلى مرحلياً عن خططه لاحتلال قطاع غزة وطرد الجيش المصري منه، كما عدل عن رأيه في احتلال الضفة الغربية وطرد الجيش الأردني منها، ولو إلى حين. وكانت مساحة ما احتله الجيش الإسرائيلي من أراضي فلسطين في نهاية القتال (20,600 كلم2) أكبر مما كان مخصصاً للدولة اليهودية في خطة التقسيم (15,850 كلم2). وكان القتال على الجبهة الوسطى قد توقف عملياً منذ الهدنة الثانية (19 تموز/ يوليو 1948). أما في الشمال، فقد توقف مع انتهاء عملية حيرام واحتلال الجليل (31 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، لكنه استمر في الجنوب حتى نهاية عملية حوريف (7 كانون الثاني/ يناير 1949). وكانت مصر أول دولة عربية وقعت على اتفاقية الهدنة (رودس، 24 شباط/ فبراير 1949). وبموجبها بقي النقب كله بيد إسرائيل،

(1) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 14.

فيما قطاع غزة، من رفح إلى بيت حنون، بيد مصر، وأخلي جيب الفالوجة من القوات المصرية المحاصرة، وتحددت العوجا (نتسانا) منطقة منزوعة السلاح. ووقع لبنان وإسرائيل اتفاقية الهدنة (رأس الناقورة، 23 آذار/ مارس 1949)؛ وثُبِّت خط الهدنة على طول حدود الانتداب بين فلسطين ولبنان. وكذلك توصل الأردن وإسرائيل إلى اتفاقية للهدنة بينهما (رودس، 3 نيسان/ أبريل 1949)، وفُكَّ الحصار عن القدس. وثُبِّتت خطوط الهدنة بحسب خطوط وقف إطلاق النار منذ الهدنة الثانية في القدس ومحيطها، وفي وادي عربة حسب الخط الدولي. وحَلَّ الجيش الأردني محل العراقي في المثلث. وجرى تعديل للخطوط، فأخذ الأردن شريطاً في جنوب جبل الخليل، مقابل تخلّيه عن شريط في المثلث. كذلك وقّعت سوريا اتفاقية الهدنة (مرتفع 232 على الحدود، 20 تموز/ يوليو 1949). وبموجبها انسحبت من المنطقة التي كانت تحتلها (مشمار هيردين ومحيطها)، على أن تبقى مجردة من السلاح، وشرط أن يعود إليها سكانها العرب المهجرون منها، وفتح الطريق إلى عين غيف (النقيب).[2]

لقد رضخت القيادة الإسرائيلية للضغط الدولي (أميركي وبريطاني وسوفياتي) لوقف القتال والقبول بالهدنة، التي اعتبرتها اعترافاً عربياً بالدولة اليهودية، على أساس الأمر الواقع، وانطلاقاً من الدعوى بأن العرب بادروا إلى شنّ الحرب على إسرائيل، وبالتالي، نقضوا قرار التقسيم وجعلوه لاغياً. وبناء عليه، فمن حقّ إسرائيل أن تحتفظ بمكتسبات الحرب: جغرافياً – الأراضي التي احتلتها خارج خطة التقسيم؛ وديمغرافياً – تفريغ هذه الأراضي المحتلة من غالبية سكانها العرب العظمى. وفي ربيع عام 1949، توصل بن – غوريون، جرّاء الضغوط الخارجية (الدولية) والداخلية (المعارضة الصهيونية لسياسته)، إلى القناعة بضرورة طرح حلٍّ مرحلي، جرى التعبير عنه في اتفاقيات الهدنة، من جهة، وفي المناورات التي عمد إليها في «مفاوضات لوزان» (27 نيسان/ أبريل – 15 أيلول/ سبتمبر 1949)، من جهة أخرى. وفي تلك الفترة (1949 – 1950)، قامت السياسة الإسرائيلية المرحلية على ثلاثة أسس: أ) هدنة عسكرية، تتيح لإسرائيل الناشئة استيعاب المهاجرين بأعداد كبيرة، بعد امتلاكها زمام الأمور على هذا الصعيد، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة؛ ب) الحفاظ على الواقع الإقليمي، أي التشبث بجميع الأراضي المحتلة، والحؤول بجميع السبل دون عودة سكانها العرب إليها، والعمل بشتى الوسائل لقطع الطريق على حقهم بالعودة، واقتلاع هذه الفكرة من أذهانهم؛ ج) إحباط طروحات التسوية السياسية، خشية المطالبة العربية

(2) Hebraica, vol. 6, p. 597.

والدولية بالرجوع إلى حدود خطة التقسيم، وبعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وإلى جانب هذا وذاك، اعتماد مناورات سياسية مخادعة مع بعض الأطراف العربية، وكل منها على حدة، لإيهامهم بإمكان التوصل معهم إلى «تسوية» منفردة، وبالتالي، تفتيت الصف العربي.[3]

إلا أن التفات القيادة الإسرائيلية إلى تهويد ما احتلته من فلسطين – أرضاً وسكاناً وسوقاً – بعد التوصل إلى اتفاقيات الهدنة، لم يحجب أبصارها عن الدور الوظيفي للكيان الصهيوني، في فترة كانت تشهد تحولات درامية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان بن – غوريون، ومنذ نهاية الثلاثينات، قد حزم أمره بنقل المنظمة الصهيونية إلى الحاضنة الأميركية، خلافاً لموقف وايزمن، الذي ظلّ يؤثر الارتباط ببريطانيا. وقد تغلب بن – غوريون على وايزمن في هذا الصراع الداخلي، الأمر الذي جرى التعبير عنه في «برنامج بلتمور» (1942). وبعد أن قاد الاستيطان اليهودي إلى النصر في حرب 1948، لم يكن في إسرائيل من ينازع بن – غوريون في هيمنته على توجيه سياستها. وكان طبيعياً أن ينتهز الفرصة لتكريس ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة، في جميع المجالات، ولتحقيق «الموقع المتميز» الذي يريده لإسرائيل في استراتيجية أميركا الكونية. وكان، بلا شك، يعي الآثار بعيدة المدى التي تركتها الحرب العالمية الثانية على المنطقة، وبالتالي، هبوط كل من بريطانيا وفرنسا (الاستعمار القديم)، وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مسرح الشرق الأوسط، وما يترتب على ذلك من صراع في إطار الحرب الباردة. وقد عُرف بن – غوريون بعدائه لبريطانيا، لاعتقاده بأنها تسعى إلى تثبيت مواقعها في المنطقة، عبر نسج شبكة علاقات مع الدول العربية، معتبراً ذلك ضاراً بالمصالح الاستراتيجية لإسرائيل. ولذلك عارض بشدة الطروحات البريطانية (1951) لإقامة قواعد عسكرية في النقب، بديلة عن قاعدة قناة السويس. وظلّ على مدى سنين يردد ضرورة إخراج بريطانيا من المنطقة، بذريعة سياستها تجاه المشروع الصهيوني (الكتاب الأبيض 1939)، بينما كان في الحقيقة يعمل لحلول أميركا محلّها في الشرق الأوسط (الاستعمار الجديد)، بما يترتب على ذلك من انخراط إسرائيل، بموقع متميز، في الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة.

في البداية، حاولت القيادة الصهيونية طرح كيانها السياسي كدولة محايدة في الصراع بين الشرق والغرب. وشكّل دعم الاتحاد السوفياتي لها في الأمم المتحدة (1947)، ثم

(3) Rabinovich, The Road Not Taken, pp. 54-56.
وحول مناورات بن – غوريون مع بعض الأطراف العربية وتعاملها مع طروحاته المخادعة، انظر المصدر نفسه، ص 66-191.

تزويدها بالسلاح عبر تشيكوسلوفاكيا (1948)، ومن ثم الاعتراف بإسرائيل مباشرة بعد الولايات المتحدة، غطاءً ملائماً لهذا الادعاء الزائف. وحسبت تلك القيادة أن مثل هكذا سلوك على الصعيد الدولي سيوفر لها استمرار الدعم الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الأميركي، كما أن من شأنه أن يفتح أبواب الاتحاد السوفياتي أمام هجرة واسعة من يهوده إلى إسرائيل. هذا بالإضافة إلى الحفاظ على الوئام الداخلي بين المستوطنين، الذين كانت نسبة غير قليلة منهم ترفع شعارات اشتراكية، وبالتالي، تنادي بصداقة الاتحاد السوفياتي. ورأت القيادة الإسرائيلية، وبن – غوريون تحديداً، أن مثل هذا الغطاء يمنحها الفرصة لاستغلال التناقضات الدولية لصالح مشروعها في المرحلة اللاحقة. غير أن نشوب الحرب الكورية (1950)، وتصويت إسرائيل إلى جانب قرار الأمم المتحدة التدخل في تلك الحرب تحت عَلَمها، بناء على الاقتراح الأميركي، قد اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى إماطة لثام النفاق عن حقيقة موقفها الموالي للغرب الاستعماري عامة، وللولايات المتحدة خاصة. وقد شكّل ذلك منعطفاً في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه إسرائيل، بعد أن راهن ستالين على بناء علاقة وطيدة مع الدولة اليهودية. فدعم إنشاءها، وصوّت الاتحاد السوفياتي إلى جانب قرار التقسيم في الأمم المتحدة، ثم أوعز إلى تشيكوسلوفاكيا بتزويدها بالسلاح في حرب 1948، واعترف بشرعية قيامها لدى الإعلان عنه. وراحت العلاقة بين الطرفين تسوء، الأمر الذي كان عاملاً هاماً في مسار الأحداث اللاحقة في منطقة الشرق الأوسط؛ كما شكّل غطاءً لإفصاح إسرائيل عن انحيازها الكامل للولايات المتحدة، ولمطالبتها أميركا بتأهيلها للقيام بدورها الوظيفي في المنطقة، من موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

وبعد أن أحبطت إسرائيل (1949) مساعي «لجنة التوفيق» للتوصل إلى تسوية للمشاكل المترتبة على نتائج حرب 1948، راحت تطالب الولايات المتحدة (بداية عام 1950) بتسليحها، بدعوى ضرورة تعديل ميزان القوى العسكري الذي يختل في غير صالحها، وذلك جرّاء شحنات الأسلحة التي ترسلها بريطانيا إلى بعض الدول العربية. فبعد عقد اتفاقيات الهدنة، راحت إسرائيل تناور في المفاوضات التي رعتها لجنة التوفيق في لوزان، إلا أنها وقّعت أخيراً على بروتوكول «لوزان» (12 أيار/ مايو 1949)، لتضمن التصويت في الأمم المتحدة على قبولها عضواً في هذه الهيئة الدولية. ولما تمّ لها ذلك، تنصّلت من توقيعها، وضربت عرض الحائط التزامها ببنود ذلك البروتوكول. وكان بروتوكول لوزان قد حدّد مرجعية المفاوضات لتسوية نتائج حرب عام 1948، وهي:

التقسيم وحدوده، مع بعض التعديلات التي تقتضيها اعتبارات فنية؛ وتدويل القدس؛ وعودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم؛ وحق التعويض على الذين لا يرغبون في العودة. ولما ثبت للدول العربية رفض إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة التي شكلت الأساس لبروتوكول لوزان، بدأت (1949) مفاوضات بينها على عقد «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، التي وقعت في الاسكندرية (17 حزيران/ يونيو 1950). واستغلت إسرائيل هذه المعاهدة لمطالبة الولايات المتحدة بتسليحها إلى حد يضمن لها التفوق في ميزان القوى العسكري. وإذ كانت الولايات المتحدة متعاطفة مع الطلب الإسرائيلي، إلا أنها خشيت من انعكاسات استجابتها له على علاقاتها بالدول العربية، وكذلك من ردة الفعل السوفياتية. فسعت لدى فرنسا وبريطانيا لتلبية طلبات إسرائيل من السلاح. وزيادة في توكيد دعمها لإسرائيل، وإصرارها على ردع الدول العربية من التفكير باستخدام القوة لإجبار إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي أصبح المطلب العربي في هذه المرحلة، عمدت الولايات المتحدة، بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسا، إلى إصدار «البيان الثلاثي» (25 أيار/ مايو 1950).

وفي «البيان الثلاثي»، أعلنت الدول الموقعة عليه «تقديرها لحاجة الدول العربية وإسرائيل إلى المحافظة على مستوى معين من القوى المسلحة في سبيل المحافظة على أمنها الداخلي ودفاعها المشروع ولتمكينها من القيام بدورها في "الدفاع عن المنطقة ككل"». كما أكد البيان «اهتمام الدول الغربية الثلاث بالمحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومعارضتها «لاستعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة» من قبل أية دولة في الشرق الأوسط». وتعهدت الدول الثلاث باتخاذ «إجراءات فورية داخل الأمم المتحدة وخارجها «إذا علمت» أن أياً من هذه الدول تعد لخرق الحدود أو خطوط الهدنة، وذلك انسجاماً مع واجباتها كدول أعضاء في الأمم المتحدة». وقد رحب بن – غوريون (31 أيار/ مايو 1950) بالبيان، كونه يكرّس خطوط الهدنة كحدود ثابتة، تضمنها الدول الكبرى الغربية الثلاث. وفي الواقع، فإن البيان الثلاثي بمغزاه يتجاوز مسألة الحؤول دون سباق التسلح في المنطقة، كما ادّعت الدول الموقعة عليه. فهو يؤشر إلى نقلة نوعية في الصراع مع الاتحاد السوفياتي، إذ أنه يؤسس لوضع سياسة مشتركة للدول الثلاث فيما يتعلق بالمنطقة. وفي التقدم نحو صياغة هذه السياسة، سعت القيادة الإسرائيلية إلى ضمان موقع متميز للكيان الصهيوني الناشئ في استراتيجية تنفيذ تلك السياسة. وهذا ما يفسر حركة بن – غوريون في تلك الفترة (بداية الخمسينات). في المقابل، فقد كان طبيعياً أن يؤدي تهافت القيادة الإسرائيلية على الانخراط في الأحلاف العسكرية

والسياسية التي أزمعت الدول الغربية الثلاث، صاحبة البيان الثلاثي، على تشكيلها في منطقة الشرق الأوسط، إلى ردة فعل سوفياتية معادية لإسرائيل، ووصمها بالدولة «العميلة للامبريالية». وكذلك كان الحال بالنسبة إلى الدول العربية، وفي مقدمتها مصر وسوريا، الأمر الذي خلق الأساس الموضوعي للتقارب بين هذه الدول العربية والاتحاد السوفياتي.[4]

وكان من نتائج الحرب الكورية اعتماد الدول الرأسمالية الغربية استراتيجية تطويق الاتحاد السوفياتي بحلقات متصلة من الأحلاف والقواعد العسكرية. ووجد بن - غوريون بذلك ضالته؛ فراح يعمل على دمج إسرائيل في تلك الاستراتيجية، بالارتكاز إلى علاقة متميزة مع الولايات المتحدة. وكانت بريطانيا تواجه صعوبات جمة في سعيها للحفاظ على موقعها التقليدي في الشرق الأوسط، الذي كان لا يزال قوياً نسبياً. فقد هدّدت حكومة «الوفد» المصرية بإلغاء معاهدة عام 1936 مع بريطانيا من جانب واحد، نظراً لمماطلة لندن في المفاوضات مع القاهرة على إنهاء تلك المعاهدة بالتراضي. وكذلك، عمدت حكومة مصدّق في طهران إلى تأميم شركة النفط الإيرانية التي تملكها بريطانيا.

ومنذ أيار/ مايو 1950، رأت هيئة رؤساء الأركان البريطانية أن «الترتيب العسكري المثالي» في الشرق الأوسط يكمن في عقد معاهدة بين الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران واليونان، فيما يكون مركز هذا التشكيل العسكري في مصر والقواعد البريطانية في السويس. وبعد عام، أطلق الأميركيون فكرة «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» (MEDO)، من خلال تجميع دول المنطقة في تحالف فضفاض ضد الاتحاد السوفياتي، للمساهمة في «حماية مصالح العالم الحر». وقررت الولايات المتحدة وبريطانيا طرح المسألة على مصر أولاً، على اعتبار أنها إذا قبلت فستلحق بها الدول العربية الأخرى. إلا أنهما تحاشتا دعوة إسرائيل للانضمام إلى هذا التشكيل، درءاً لإحراج الدول العربية. وأُوكلت مهمة طرح هذه المسألة مع الدول العربية إلى بريطانيا. وبالطبع، فقد أزعج ذلك القيادة الإسرائيلية، فاحتجت على هذا المشروع لدى كل من بريطانيا والولايات المتحدة. لكن مصر كفت إسرائيل مؤونة العناء، فرفضت العرض، على اعتبار أن الاتحاد السوفياتي ليس عدواً للعرب، وهو لا يهدد أمنهم، بل إسرائيل هي التي تفعل ذلك. وبهذا أحبطت مصر المشروع ووفرت على إسرائيل تحمل وزر المسؤولية عن ذلك.[5]

(4) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 448–449.

(5) Morris, Benny, Israel's Border Wars, 1949-1956, Oxford, 1993, p. 24. (Henceforth: Morris, Israel's Border Wars); Rabinovich, The Road Not Taken, pp. 192-193.

ولما يئست بريطانيا من إمكان جرّ الدول العربية إلى الحلف المزمع **تشكيله،** عمدت إلى جسّ نبض القيادة الإسرائيلية بشأن إقامة قاعدة عسكرية في قطاع غزة، مع ممرّ في النقب إلى الأردن، أو قواعد في إسرائيل ذاتها. وأجرت لندن اتصالات مع تل أبيب بهذا الشأن، وعرضت أن يزور الجنرال بريان روبرتسون، من قيادة الشرق الأوسط، إسرائيل (19 شباط/ فبراير 1951) «لإقامة اتصال شخصي مع هيئة الأركان الإسرائيلية، ولكن ليس للبحث في قضايا سياسية». ورفض بن - غوريون هذا الاقتراح، إذ رأى به محاولة بريطانية للحصول على موطئ قدم في إسرائيل. وكان يعتقد أن بريطانيا لم تغيّر سياستها الشرق أوسطية، التي كانت معادية لإسرائيل في نظره. وكان تقديره أن هذه المناورة كانت بمعرفة الولايات المتحدة وتشجيعها. وقد لاحظ في مذكراته: «مع أميركا، نحن على استعداد لبحث كل شيء، ولكن ليس مع إنكلترا». وحسب أن «إعطاء قواعد سيطرحنا كأعداء لروسيا، وقد يؤثر ذلك على الهجرة، وسيقيّد أيدينا بالنسبة إلى العرب». لقد كانت إسرائيل تتلهف للانخراط في الأحلاف العسكرية الغربية آنئذ، ولكنها أرادت أن يكون ارتباطها بالولايات المتحدة مباشرة. ولعل هذا بالذات ما كانت واشنطن تريده. ومن جهة أخرى، لم تكن إسرائيل تنظر بعين الرضى إلى دخول بعض الدول العربية في تلك الأحلاف، لما رأت به من تعزيز لقدراتها العسكرية والتسليحية، وبالتالي، تهديد للدور الوظيفي الذي تسعى القيادة الإسرائيلية لتكريسه. لقد كانت تلك القيادة تطمح إلى موقع متميز في شبكة الأحلاف الغربية، ولا ترضى بكونها شريكاً متساوياً مع الدول العربية في تلك التشكيلات. ونظراً للأهمية الحيوية التي توليها إسرائيل لهذه المسألة، فقد خاضت قيادتها صراعاً عنيداً، سياسياً وعسكرياً، لإحباط مشاريع الأحلاف المطروحة. وكان أكثر ما تخشاه تبني الولايات المتحدة سياسة ترمي إلى استرضاء العرب، بهدف ضمّهم إلى هذه المشاريع، الأمر الذي اعتبرته تلك القيادة تهديداً لأمن إسرائيل الاستراتيجي.[6]

لقد اصطدمت اندفاعة التحالف الغربي نحو الدول العربية في بداية الخمسينات بعقبتين رئيسيتين: الأولى، مناورات بريطانيا للتملص من تنفيذ بنود اتفاقية عام 1936، مع مصر، وبالتالي، الجلاء عن قواعد قناة السويس؛ والثانية، مناورات إسرائيل لتجاوز قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية. وكما بدا لبريطانيا أن الولايات المتحدة تؤيد مطالب مصر بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، هكذا اعتقدت القيادة الإسرائيلية أن واشنطن تؤيد المطالب العربية بتسوية نتائج حرب عام 1948، على اساس قرارات الأمم

(6) Rabinovich, The Road Not Taken, p. 195.

المتحدة. والاتصالات بين بريطانيا وإسرائيل في حينه، في محاولة للالتفاف على الموقف الأميركي، لم تثمر كثيراً، لأسباب تتعلق بتضارب مصالح الطرفين في الوضع المتشكل. فالاعتبارات البريطانية، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي في الشرق الأوسط، لم تكن تتطابق مع الحسابات الإسرائيلية في تلك المرحلة. فمن جانبها، لم تكن القيادة الإسرائيلية، التي منذ نهاية الثلاثينات، عزمت على استبدال بريطانيا بالولايات المتحدة كحاضنة للمشروع الصهيوني، مستعدة للانكفاء عن هذا الخط الاستراتيجي في عملها. بل على العكس، كان همها الأول تثبيت موقعها في الاستراتيجية الأميركية، وتوطيد علاقاتها بالولايات المتحدة على كافة الصعد. وكذلك، ففيما كانت الحركة البريطانية (شباط/ فبراير 1951) تضمن انخراط إسرائيل في التشكيل العسكري الإقليمي ضد الاتحاد السوفياتي، وهو ما ترحب به القيادة الإسرائيلية، خاصة إذا كان ذلك على حساب مصر، من وجهة نظرها، أي حلول إسرائيل المتحمسة للانخراط في الأحلاف الغربية محل مصر المترددة في الانضواء في المعسكر المعادي للاتحاد السوفياتي، فإن تلك القيادة لم تكن تثق بالنوايا البريطانية. لقد كانت تعي أن علاقات بريطانيا العربية ستفرض عليها مواقف لا تتطابق والمخططات الإسرائيلية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية،وما يترتب عليها من أبعاد عربية. (7)

تصعيد حرب الحدود

في خضم التطورات الدرامية التي اجتاحت الشرق الأوسط في بداية الخمسينات، كانت القيادة الإسرائيلية تعي حجم التعقيدات التي تسببها مواقفها في عرقلة المساعي الغربية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بما ينسجم مع مصالحها واستراتيجيتها الكونية، خاصة لناحية محاصرة الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك فقد تشبّثت بتلك المواقف، سواء لناحية موقعها في التشكيلات العسكرية/ السياسية المزمع إقامتها، أو لناحية المشاريع المطروحة لتسوية المشاكل التي ترتّبت على نتائج حرب عام 1948، بما يمهد السبيل أمام انضواء الدول العربية في تلك التشكيلات. لقد رأت تلك القيادة، وبالتحديد بن – غوريون، أن انضمام الدول العربية، أو بعضها، إلى شبكة الأحلاف الغربية يهدد الدور الوظيفي لإسرائيل (الشق الإمبريالي من المشروع الصهيوني). كما أن القبول بمشاريع التسوية المطروحة على أرضية قرارات الأمم المتحدة، يهدد القاعدة الاستيطانية (الشق اليهودي من ذلك المشروع). فعزمت على إحباط المحاولات الجارية لتحقيق هذين الهدفين. وقاد بن – غوريون هذا

(7) Ibid, p. 195.

الخط السياسي، الذي بطبيعة الحال، يصطدم بالتوجه الأميركي على الصعيدين، الأمر الذي انعكس خلافاً في وجهات النظر بين بن – غوريون ووزير خارجيته شاريت. ففيما رأى الأخير مسايرة التوجه الأميركي في خطوطه الأساسية، والعمل على تعديل المواقف الأميركية من خلال التفاعل الإيجابي مع واشنطن، ذهب الأول إلى ضرورة التصدي للسياسة الأميركية في حينه، وحمل واشنطن على الانكفاء عنها. وكان بن – غوريون يراهن على تأثير اليهود في الساحة الأميركية، وعلى دعم قوى سياسية في المؤسسة الحاكمة هناك لإسرائيل. وفيما راح يطمئن واشنطن من أن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي لم تصل إلى طريق مسدود، وأنه بالإمكان إنجازها في ظروف معينة ومرحلة لاحقة، كما تقدم بطروحات مناورة بشأن قضية اللاجئين، فإنه عمد إلى أشكال من استفزاز الدول العربية، لدفعها إلى النفور من الغرب، ومن أميركا تحديداً، وبالتالي، إلى الانحياز إلى الاتحاد السوفياتي، ومن ثم تحميل العرب والسوفيات المسؤولية عن عرقلة التسوية. (8)

ومن دراسة لمذكرات موشيه شاريت الشخصية (يومان إيشي، معاريف، تل أبيب، 1979، بالعبرية)، استخلصت الباحثة الإسرائيلية، ليفيا روكاح، النتائج التالية: (9)

«1 – أن المؤسسة السياسة/ العسكرية الإسرائيلية لم تعتقد جدّياً قط بأن هناك تهديداً عربياً لوجود إسرائيل. وعلى العكس، التمست ومارست كل وسيلة لمفاقمة أزمة الأنظمة العربية بعد حرب 1948. لقد كانت الأنظمة العربية متردّدة جداً بالدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، ومع ذلك، فمن أجل البقاء في الحكم، كان على تلك الأنظمة أن تظهر لشعوبها – وللفلسطينيين المنفيين في دولها – نوعاً من ردة الفعل على سياسات إسرائيل العدوانية ومضايقاتها المستمرة. وبكلام آخر، فإن التهديد العربي كان أسطورة من اختراع إسرائيل، لم تستطع الأنظمة العربية، لأسبابها الداخلية وعلاقاتها العربية، أن تنكرها تماماً، مع أنها خشيت على الدوام استعدادات إسرائيل لحرب جديدة.

«2 – كانت المؤسسة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية ترمي إلى دفع الدول العربية إلى مواجهات عسكرية، فيما القادة الإسرائيليون كانوا دوماً على قناعة بكسبها. وكان الهدف من هذه المواجهات هو تعديل ميزان القوى في المنطقة جذرياً، بما يحوّل الدولة الصهيونية إلى قوة عظمى في الشرق الأوسط.

«3 – ومن أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي استخدمت التكتيكات التالية:

أ – عمليات عسكرية، كبيرة وصغيرة، تستهدف السكان المدنيين عبر خطوط

(8) Ibid, pp. 196-201.

(9) Rokach, Sacred Terrorism, (op. cit.), pp. 4-5.

الهدنة، خاصة في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، اللتين كانتا تحت السيطرة الأردنية والمصرية، على الترتيب. وكان لهذه العمليات هدف مزدوج: ترهيب السكان، وخلق حالة من عدم الاستقرار الناجم عن التوتر بين الحكومات العربية والسكان الذين يشعرون أنهم لا يتمتعون بحماية كافية ضد العدوان الإسرائيلي.

ب – عمليات عسكرية ضد المنشآت العسكرية العربية في المناطق الحدودية لزعزعة معنويات الجيوش ومفاقمة عدم استقرار الأنظمة من داخل بناها العسكرية.

ج – عمليات إرهابية سرّية في عمق العالم العربي، تستخدم للتخريب ونشر الذعر، التوتر وعدم الاستقرار، على حد سواء.

«4 – وتحقيق أهداف إسرائيل الاستراتيجية كان سيتم من خلال الوسائل التالية:

أ – احتلالات إقليمية جديدة بواسطة الحرب. فمع أن اتفاقات الهدنة 1949/50 أعطت إسرائيل مساحة من الأرض أكبر من المخصص لها في خطة الأمم المتحدة للتقسيم بحوالي الثلث، فإن القيادة الإسرائيلية مع ذلك لم تكن قانعة بحجم الدولة، التي التزمت باحترام حدودها على الصعيد الدولي. لقد سعت إلى استعادة فلسطين في حدود الانتداب، على الأقل. وقد اعتُبر البعد الإقليمي عاملاً حيوياً في تحوّل إسرائيل إلى قوة إقليمية.

ب – جهود سياسية وعسكرية لتصفية جميع المطالب العربية والفلسطينية في فلسطين، من خلال تشتيت لاجئي حرب 1947/1949 من الفلسطينيين في أجزاء بعيدة من العالم العربي، كما في خارجه.

ج – عمليات تخريب مصممة لتقطيع أوصال العالم العربي، وهزيمة الحركة القومية العربية، وخلق أنظمة دمى تنجذب نحو القوة الاقليمية الإسرائيلية».

وفي الواقع، فإن مذكرات شاريت تنضح بما يثبت استخلاصات روكاح. وفي غيض من فيض، يسجّل شاريت ملاحظاته على عرض للأحداث، قدّمه بن – غوريون في جلسة الحكومة (الأحد 10 حزيران/ يونيو 1956)، نوقشت فيها مسألة إقامة نقطة استيطانية في نتسانا (العوجا)، في المنطقة المجرّدة من السلاح على الحدود مع مصر، فكتب يقول: «وفي الحقيقة لا أدري ما إذا كان جميع أعضاء الحكومة انتبهوا إلى جميع تقلبات الذاكرة، والتضليل في إيراد الحقائق، وألاعيب الإخفاء والتمويه التي انكشفت بهذا المقدار من التنوع خلال دقائق معدودة... وتقتضي الأمانة أن يذكر أن ب.غ [بن – غوريون] بدأ الحديث بشجب شديد لفشل داخلي. طوال الأسبوع الماضي، حفلت الصحف بأخبار اعتداءات عربية – إطلاق نار من جانب الأردن، إحراق مزروعات لنا من

قبل السوريين. أعلن ب.غ أن الذنب يقع علينا في هذه الحوادث. جرّار اجتاز الحدود وتسبب في إطلاق نار أردنية، حريق المزروعات شبّ بسبب إهمال من قبلنا، وسارع السوريون إلى إطفائه خوفاً من أن ينتشر الحريق إلى حقولهم. أصدر أوامر مشددة تقضي بامتناع الناطق بلسان الجيش من نشر أخبار لم يجر التحقق منها، والتي من شأنها أن تثير مشاعر الرأي العام من دون داع، وأن تشوه الصورة وتسبب لنا فضائح في الأمم المتحدة... فكّرت في سلسلة طويلة من الحوادث المختلقة والمشوّهة، وفي حوادث كثيرة نتحمل نحن مسؤوليتها وكلفتنا دماءً، وفي تجاوزات رجالنا التي تسببت في كوارث خطرة جداً، ومنها ما أثّر في كامل مجرى الحوادث وساهم في خلق الأزمة الأمنية التي نجد أنفسنا فيها» (10).

على أرضية اندفاع الدول الغربية لترتيب أوضاع الشرق الأوسط في بداية الخمسينات، وما ترتب على ذلك من ردة فعل الاتحاد السوفياتي، من جهة، وما تمخض عنه من تنافس بين تلك الدول ذاتها على المواقع في المنطقة، من جهة أخرى، تحركت القيادة الإسرائيلية لتحقيق غاياتها. وإذ كانت تستشعر خطورة تفويت الفرصة على مستقبل مشروعها، فإنها كانت تعي الآفاق التي يفتحها أمامها نجاحها في احتلال موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة. ولتحقيق هدفها هذا، رأت القيادة الإسرائيلية المتنفّذة (بن – غوريون) أن عليها: أولاً، قطع الطريق على التوجه الأميركي للتقارب مع الدول العربية، وبالتالي، بروز منافسين عرب لها على الموقع الذي تتوخاه في الاستراتيجية الأميركية، بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات على «أمن الدور الوظيفي» الذي تسعى للاستحواذ عليه. وثانياً، وجوب إثبات أهليتها في نظر واشنطن لتولي مثل هذا الدور، الأمر الذي لم تكن الولايات المتحدة مهيّأة لتقبله في حينه. وفي سياق هذه السياسة، تتضح معالم النهج الذي قاده بن – غوريون، وشكّل رأس الحربة فيه، واختلف على أرضيته مع وزير خارجيته، شاريت، الذي آثر التجاوب مع المخططات الغربية، وخاصة الأميركية منها. لقد أراد بن – غوريون انتهاز فرصة اندفاع الغرب لترتيب أوضاع المنطقة من أجل تحويل إسرائيل إلى القوة الاقليمية الأقوى في الشرق الأوسط؛ من خلال انخراطها بموقع متميز في مخططات الدول الغربية تجاه هذه المنطقة، بكل ما يترتب على ذلك من مردود اقتصادي وعسكري وسياسي على الدولة اليهودية الناشئة. وفي صراعه لتكريس نهجه في العمل من أجل الوصول إلى غايته، اصطدم بن –

(10) شاريت، موشيه، يوميات شخصية، (ترجمه عن العبرية، أحمد خليفة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص 617. (لاحقاً: شاريت، يوميات).

غوريون بمعارضة داخلية، وأخرى خارجية (أميركية): أملت عليه الانحناء المرحلي أمام العاصفة، وبالتالي، التخلي التكتيكي المناور عن رئاسة الحكومة (1953)، والاعتكاف القصير في سديه بوكر (مستعمرة صغيرة في النقب). إلا أنه سرعان ما عاد إلى الحكومة (1954)، وعمل على إقصاء شاريت من حكومته، ونجح في ذلك، فكان له ما أراد في تكريس خطه السياسي.[11]

وذهب بن – غوريون إلى أن نجاح خطه السياسي يقوم على ثلاثة مرتكزات:

1 – خلق حالة من عدم الاستقرار في الدول العربية، تعرقل تقاربها مع الولايات المتحدة، وتحمّلها المسؤولية عن إفشال المشاريع المطروحة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

2 – توتير الوضع العسكري على خطوط الهدنة، وتكريس سياسة «الرد الانتقامي»، لاستنفار الوضع الداخلي، وتحقيق إجماع بين المستوطنين حول نهجه.

3 – تهيئة الموقف الأميركي لتقبل فكرة أن الرهان العسكري على إسرائيل في المنطقة هو الأفضل لخدمة المصالح الأميركية. وفشل شاريت في تصديه لنهج بن – غوريون، واضطر إلى الاستقالة من الحكومة، الأمر الذي عزّز هيمنة بن – غوريون في المؤسسة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية. فأحبط شتى العروض الأميركية لطمأنة إسرائيل من مخططات التحالف الغربي في الشرق الأوسط. واستغل الخطاب الإعلامي العربي في الكلام عن جولة ثانية، داخلياً وخارجياً. وفيما هو يعدّ لجولات لاحقة من أجل تحقيق غاياته، تذرع بأن العرب يخططون لإبادة إسرائيل، وبالتالي، لا يمكن لها القبول بمشاريع التسوية المطروحة على أساس قرارات الأمم المتحدة. كما لا يمكنها السكوت عن التشكيلات العسكرية المزمع إقامتها، والتي تضم دولاً عربية، مهما كانت بعيدة، كالعراق مثلاً. وعلى الصعيد الداخلي، عمل على خلق حالة من الشعور بالحصار وخطر الإبادة. وتجنّدت الصحافة ووسائط الإعلام الإسرائيلية للترويج لهذه المقولة، كغطاء للأعمال الاستفزازية والانتقامية على خطوط الهدنة. وكانت هذه الأعمال ترمي أيضاً إلى زعزعة استقرار الدول العربية المحيطة، وجرّها، إن أمكن، إلى حرب مُبتسرة، تنتصر فيها إسرائيل. فتحتل المزيد من الأراضي العربية المجاورة، وتثبت مصداقيتها العسكرية في نظر الدول الغربية، وبالتالي، جدارتها بالاعتماد وكيلاً لتلك الدول في المنطقة، يمكن لها الوثوق به، الأمر الذي من شأنه أن يدفعها إلى التخلي عن سياسة استرضاء الدول العربية.

(11) Rokach, Sacred Terrorism, p. 12.

وخلافاً لشاريت، الذي ارتأى مماشاة المخططات الغربية مرحلياً، وتحقيق ما يمكن من الأهداف السياسية الإسرائيلية من خلال التفاعل الإيجابي معها، ذهب بن – غوريون إلى ضرورة انتهاز الفرصة، واستغلال التناقضات على المسرح الدولي، سواء بين الدول الغربية ذاتها، أو بينها وبين الاتحاد السوفياتي، لتحقيق تلك الأهداف. لم يكن الفارق كبيراً بين منظوري الاثنين، فكلاهما لم يكن يقبل بالتسوية على أرضية قرارات الأمم المتحدة – الانسحاب إلى حدود التقسيم وإعادة اللاجئين الفلسطينيين وتدويل القدس. وفيما كان شاريت يحظى بتأييد سياسي داخل الائتلاف الحكومي لكبح غلواء بن – غوريون، فإن الأخير كان يستند إلى قاعدة شعبية واسعة، وإلى دعم شبه مطلق في المؤسسة العسكرية. كان بن – غوريون هو الأقوى داخلياً، الأمر الذي فرض على شاريت تحاشي المواجهة الصدامية الخاسرة معه. في المقابل، دفع نهج بن – غوريون إسرائيل إلى عزلة دولية، فاضطر تكتيكياً إلى الاعتكاف السياسي الظاهري. وتولى شاريت رئاسة الحكومة، فيما احتفظ بن – غوريون بزمام المسارات السياسية والعسكرية، من خلال بطانته التي سلّمها مقاليد الأمور في وزارة الدفاع قبل مغادرته إياها. وفي الواقع، ظل بن – غوريون يدير شؤون إسرائيل من معزله في سديه بوكر. وكان شاريت، في معركته الفاشلة لتغيير السياسة الإسرائيلية التي قادها بن – غوريون، يعوّل على دعم الدول الغربية، وأساساً على الولايات المتحدة، إذ أن حظه بالنجاح في تكريس نهجه وإحداث التغيير من الداخل كان ميؤوساً منه. وإذ رحبت الولايات المتحدة وبريطانيا باعتزال بن – غوريون، فإن تأييدهما لشاريت لم يحقق النتائج التي توخاها. لقد أحبط بن – غوريون وبطانته جميع محاولات شاريت، وعاد إلى الحكم، واضطر شاريت إلى الاستقالة، حتى من وزارة الخارجية، التي أراد بن – غوريون إخضاعها كاملاً لهيمنته، فوقع اختياره على غولدامئير المطواعة خلفاً لشاريت.[12]

عندما وصلت مناورات بن – غوريون لإقناع الغرب بطروحاته التسووية ومشاريعه التحالفية في المنطقة إلى طريق مسدود، لم يبق أمامه إلا عرقلة المخططات الغربية، من خلال دفع الدول العربية إلى الامتناع عن المشاركة فيها. ولما اصطدم بمعارضة داخلية قادها شاريت، ورأى أن الظرف لم ينضج بعد لخوض المعركة بكل ابعادها، آثر الاعتكاف المرحلي، وخلق الانطباع بأنه غائب عن مسرح الأحداث، فيما هو يمسك بجميع خيوطها من معزله. وتكشف مذكرات شاريت أن هجمة بن – غوريون المسعورة في بداية الخمسينات طالت، بالإضافة إلى محاولات ضم المناطق الحدودية المجرّدة من السلاح،

(12) Rokach, Sacred Terrorism, pp. 12-14; Morris, Israel's Border Wars, pp. 234-235.

وتحويل مياه نهر الأردن، كلاً من مصر والأردن وسوريا ولبنان. كما امتدت إلى العمل على تشكيل تحالف عسكري/ سياسي، يضم إسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا، لتطويق المشرق العربي؛ وإقناع الولايات المتحدة بتبني هذه الفكرة. فمنذ خريف العام 1953، على الأقل، كانت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تعد لحرب مع مصر، بمعزل عن مسألة قناة السويس، وبهدف تحجيم دورها في الوطن العربي، وبالتالي، في مشاريع الأحلاف الغربية. وكذلك، وضعت خططاً لاحتلال الضفة الغربية (1954)، الأمر الذي لم يتحقق عام 1948، لاعتبارات مختلفة، لكنه ظل على جدول أعمال القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية. كما طرح بن – غوريون (1954) مسألة إقامة دولة مسيحية في لبنان، بهدف تفتيته وجرّه إلى فلك إسرائيل. وكانت وسيلته لتحقيق هذه المخططات تسخين الوضع على الحدود بشكل مستمر، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يخلق إجماعاً شعبياً حول سياسته في مواجهة المعارضة الداخلية. وفي هذا السياق، لم يكن من شأن معارضة الولايات المتحدة لسياسته الحدودية ومشاريعه لتحويل مياه نهر الأردن وتحرشه بمصر، أن تكبح جماح بن – غوريون. كما أن المعاهدة البريطانية – الأردنية لم تردعه عن العبث بأمن الأردن. في المقابل، وإزاءالتأييد الشعبي الواسع لسياسته، لم يكن بن – غوريون يحسب حساباً للمعارضة الداخلية، من بعض أطراف اليسار الصهيوني. ولما رأى الفرصة مناسبة، انقضّ على رفيق دربه السياسي، شاريت، واضطره إلى الاستقالة واعتزال العمل السياسي.[13]

كان بن – غوريون يريد احتلال الضفة الغربية في حرب عام 1948، لكن ذلك لم يتحقق. لقد طرح الفكرة، لكن الحكومة صوّتت ضده بغالبية 7 أصوات ضد 6 أصوات، الأمر الذي اعتبره الفرصة الضائعة الأكبر، والتي رآها مدعاة «لأجيال من البكاء». وتضافرت عدة أسباب لتراجع بن – غوريون عن احتلال الضفة الغربية: خشية تدخل بريطانيا التزاماً ببنود المعاهدة مع الأردن؛ تحاشي ردة فعل أميركية سلبية؛ التفرغ للمعركة على الجبهة المصرية واستكمال احتلال النقب. لكن هذه الفكرة لم تسقط من جدول أعمال حكومة إسرائيل برئاسة بن – غوريون. فعدا التيار الصهيوني التنقيحي الذي ظل ينادي باحتلال «الضفة الشرقية» (الأردن)، كان التيار المركزي في الحركة الصهيونية يرى أن الدولة اليهودية يجب أن تمتد «من البحر إلى النهر». واحتلال الضفة الغربية لم يغب عن بال بن – غوريون، وسانده في ذلك حزب «أحدوت هعفودا»، الذي ظل يتحين الفرص لتحقيق «إسرائيل الكبرى». وقدم يغئال ألون تبريراً استراتيجياً لاحتلال

(13) Rokach, Sacred Terrorism, pp. 6-7.

الضفة، واقترح ذلك رسمياً على بن – غوريون، قبل التوقيع على الهدنة مع الأردن. وكان موشيه دايان، المقرب جداً من بن – غوريون، صريحاً في إعلانه أن خطوط الهدنة لعام 1949، لا تشكّل الحدود النهائية لإسرائيل. وأورد شاريت في مذكراته (26/10/ 1953) عن محاضرة للمقدّم (لاحقاً جنرال) ماتي (متتياهو) بيلد، أمام القيادة الصهيونية الأميركية عن مشكلات الدفاع عن البلد وتنظيم الجيش، ما يلي: «وبالنسبة إلى مضمون حديثه، برزت نتيجتان غير واضحتين: الأولى، أن الجيش يعتبر الحدود الحالية مع الأردن مستحيلة تماماً، وهو مقتنع بأنه ينبغي استبدالها بخط مستقيم. والثانية، أن الجيش متجه إلى حرب من أجل احتلال باقي أرض – إسرائيل الغربية [فلسطين]».[14]

حتى أثناء المفاوضات على الهدنة الدائمة مع الأردن، لم تتوقف إسرائيل عن أعمال الاستفزاز الحدودية، مع أن القتال على تلك الجبهة كان قد توقف منذ الهدنة الثانية في حرب 1948. فبالإضافة إلى احتلال أُم رشرش (إيلات) في عملية «عوفدا» (5 – 9 آذار/ مارس 1949)، وكذلك احتلال عين جدي على البحر الميت (8 آذار/ مارس 1949)، استمرت إسرائيل في عملية ضمّ زاحف للمناطق الحدودية، وطرد سكانها. وبذريعة «التسلُّل»، عملت إسرائيل على توسيع خطوط الهدنة القائمة عملياً إلى الشرق، وبالتالي، اكتساب المزيد من الأراضي المفرغة من سكانها، وخلق الوقائع على الأرض قبل التوقيع على الهدنة الدائمة. وقد ترافقت هذه العملية بالكثير من القتل والتنكيل وطرد التجمعات السكانية لإبعادها عن المناطق الحدودية. وتنضح تقارير مراقبي الأمم المتحدة بأعمال كهذه، وتقدر أنه في تلك الفترة، احتلت القوات الإسرائيلية حوالي 35 قرية، وطردت سكانها، الذين يبلغ عددهم حوالي 7,000 شخص، في شهر آذار/ مارس 1949. وكان طبيعياً أن يردّ المبعدون بعمليات عبر الخطوط، كما حصل مثلاً في القبيبة (31 آذار/ مارس 1949)، حيث نصبوا كميناً لسيارة عسكرية وقتلوا جميع من فيها. وشهد النصف الأول من الخمسينات صدامات كثيرة في منطقة جبل الخليل الغربية. وفوق ذلك، وبدعوى التسلّل الزائفة، عمدت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، في شهري كانون الأول/ ديسمبر 1948 وكانون الثاني/ يناير 1949، بأوامر من بن – غوريون، إلى إبعاد الآلاف من أبناء القرى العربية التي وقعت تحت الاحتلال في الجليل وغيره. فقد قُذف بهم إلى المنطقة التي كانت لا تزال في أيدي الجيش العراقي (منطقة جنين والمثلث

(14) Rokach, Sacred Terrorism, p. 12; Morris, Israel's Border Wars, pp. 10-11; Shlaim, Avi, The Politics of Partition, King Abdullah, The Zionists and Palestine, New York, 1990, pp. 223-226; شاريت، يوميات. ص44 ،.

الشمالي)، لتقليص عدد العرب في إسرائيل، وإرباك الحكومة الأردنية بمفاقمة مشكلة اللاجئين.[15]

وحتى بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع الأردن، استمرت إسرائيل في إبعاد الآلاف من العرب الذين وقعوا تحت احتلالها، وخاصة من أبناء القبائل البدوية في النقب، إلى الأردن ومصر. ومن أجل ذلك، تذرّعت بدعاوى زائفة مختلفة – التسلّل، الإخلال بالأمن، الاعتداء على أملاك المستوطنين...إلخ – بينما الحقيقة هي الرغبة الجامحة في التخلص من أكبر عدد ممكن من العرب داخلها، والسيطرة على المناطق الحدودية، والاستيلاء على المناطق المجردة من السلاح. وللتغطية على نواياها المبيتة إزاء الرأي العام، الداخلي والخارجي، استثنت إسرائيل بدو النقب من الإحصاء العام للسكان الذي أجرته في نهاية العام 1948 وبداية عام 1949، عشية الانتخابات الأولى للكنيست (25 كانون الثاني/ يناير 1949). وطردت (تشرين الثاني/ نوفمبر 1949) حوالي 2,000 بدوي من منطقة بئر السبع إلى الضفة الغربية. وعادت (أيار/ مايو 1950)، وطردت حوالي 1,000 من قبيلة العزازمة إلى جنوب جبل الخليل. واستمر طرد عشائر العزازمة في بداية الخمسينات، سواء إلى مصر أو إلى الأردن. وفي سعيها للسيطرة على منطقة العوجا المجرّدة من السلاح، قامت إسرائيل (منذ 20 آب/ أغسطس 1950) بسلسلة من العمليات العسكرية لطرد العزازمة من تلك المنطقة (يقدر عددهم بأكثر من 6,000 شخص). ثم طردت قبيلة الصانع (أيلول/ سبتمبر 1952) إلى جبال الخليل الجنوبية. وبحسب تقديرات وزارة الخارجية الإسرائيلية، فقد طُرد في الفترة ما بين 1949 – 1953، حوالي 17,000 من بدو النقب. وطال الإبعاد قبائل وادي عربة، حيث «في 31 أيار/ مايو 1950، حمّل جيش الدفاع الإسرائيلي حوالي 120 عربياً في شاحنات مزدحمة إلى نقطة قريبة من الحدود، عين حُصُب، وأمرهم بالعبور إلى الأردن، وأطلق زخات من الرصاص فوق رؤوسهم ودفعهم للتقدم بسرعة. غالبيتهم وصلت. أما بقية المطرودين، وعددهم ما بين 25 – 35 «فيمكن الافتراض أنهم قضوا عطشاً وجوعاً»، كما كتب كيركبرايد، الوزير [البريطاني] المفوض في عمان».[16]

(15) Morris, Israel's Border Wars, pp. 138-153; شوفاني، رحلة في الرحيل، ص 45–58.

(16) Morris, Israel's Border Wars, pp. 153-159.
(في العرض اللاحق، تمّ اعتماد هذا المصدر للمعلومات، كونه الأكثر دقة وشمولاً، مع الاختلاف معه بالرأي حول أسباب سياسة إسرائيل الحدودية، والتي يعزوها الكاتب إلى «التسلّل» أساساً، فيما الحقيقة غير ذلك، كما هو وارد في العرض).

وما أن وقعت إسرائيل اتفاقية الهدنة مع الأردن، الأمر الذي ثبّت خطوط وقف النار، حتى راحت تقوم بغارات وراء تلك الخطوط، أطلقت عليها زوراً اسم «عمليات انتقامية»، مدعية بأنها تجيء رداً على أعمال التسلل من الطرف الآخر. إلا أن تلك العمليات كانت تستهدف بشكل عشوائي تجمعات سكانية قروية وبدوية، مما يشير إلى أن هدفها هو ترويع المدنيين ودفعهم إلى الرحيل عن قراهم، وزعزعة الاستقرار في الدول العربية المعنية (الأردن وسوريا ولبنان ومصر). ولما انكشف زيف ذريعة «التسلل»، تحول الخطاب الإسرائيلي في تبرير العدوان إلى ما أسمي «الردع الاستراتيجي»، بحجة أن الدول العربية تعد لجولة ثانية، وبالتالي، فمن المبرر لإسرائيل أن تستبق «العدوان» عليها. إلا أن الدلائل، التي تؤكدها الدراسات الحديثة، وكذلك الوثائق السرّية التي جرى تحريرها مؤخراً، تثبت أن القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية كانت تستهدف من وراء العمليات الحدودية جرّ الدول العربية المجاورة، وتحديداً مصر وسوريا والأردن، إلى حرب مبتسرة، من خلال تصعيد الاشتباكات الحدودية إلى حرب شاملة. وكانت تلك القيادة تعتقد أنه جرّاء هكذا حرب: «تستطيع إسرائيل أن تحقق أهدافاً استراتيجية رئيسية، كاحتلال الضفة الغربية أو سيناء، أو تدمير الجيوش العربية، وخاصة الجيش المصري. وبالتأكيد، فإن هدفاً كهذا كان الحافز الرئيسي الكامن وراء ضربات الجيش الإسرائيلي ضد مصر في تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر 1955، في الكنتيلة والصبحة، وضد سوريا في كانون الأول/ ديسمبر 1955».[17]

إلا أنه إلى جانب الأهداف الخارجية – عرقلة مشاريع التسوية والتشكيلات العسكرية المطروحة – كانت لسياسة التوتير على خطوط وقف إطلاق النار غايات داخلية: 1) شدّ الرأي العام في إسرائيل إلى نهج بن – غوريون، من خلال إبراز قوتها العسكرية. وتجيير ذلك في الصراعات الحزبية على السلطة، خاصة مع اليمين الصهيوني المتطرف (حيروت)، الذي اعتمد خطاب المزاودة الديماغوجية كسلاح في معاركه الانتخابية، ومنافسة حزب مباي الحاكم، بزعامة بن – غوريون، على أصوات المستوطنين. 2) رفع معنويات سكان المستوطنات الحدودية، وتطمينهم إلى قدرة الجيش الإسرائيلي على حمايتهم، حتى في نقاط الاستيطان النائية. 3) الحفاظ على الروح العدوانية لأفراد الجيش الإسرائيلي، من خلال الاشتباك المستمر على خطوط الهدنة. 4) تدريب الجيش الإسرائيلي وإكسابه خبرات وقدرات قتالية في معارك حقيقية بدلاً من ميادين التدريب. وكان

(17) Ibid, pp. 173-179.

دايان، ذراع بن – غوريون اليمنى، يرى «أن عمليات الردّ الانتقامي قد غرست [في الجيش الإسرائيلي] قيمتين عسكريتين محددتين، القيادة والسلوك القيادي، ومعايير القتال، التي تضمّنت المثابرة في تحقيق الأهداف، مهما كانت الصعوبات». وكان دايان يعتقد أن الجيش الإسرائيلي أثبت قدرة دفاعية في حرب 1948، ولكنه قصّر في الأعمال الهجومية. وجاءت العمليات الانتقامية لتسدّ هذه الثغرة. وكان يرى أن الانتقام هو «إكسير الحياة» للمستوطنين بشكل عام، «فبدونه لن يكون لدينا شعب مقاتل، وبدون نظام شعب مقاتل مصيرنا الضياع». وكان مقتنعاً بأن وجود إسرائيل يعتمد على كونها «دولة ثكنة».[18]

في الجانب العسكري من سياسة القيادة الإسرائيلية خلال النصف الأول من الخمسينات، والتي أسمتها «عقيدة الرد الانتقامي»، طوّر الجيش الإسرائيلي أساليب نشاطه كمّاً ونوعاً، بالتوازي مع تسخين الجبهات، في عملية لولبية متصاعدة من الفعل وردة الفعل. وتصاعد هذا النشاط من القصف المدفعي والتمشيط بالطيران والكمائن والألغام والغارات الليلية ونسف المنازل، إلى اشتباكات مع قوات الأمن العربية – الجيش والشرطة والحرس المدني...إلخ؛ طالت جميع الجبهات، مع التركيز أولاً على الجبهة الأردنية، لأن احتلال الضفة الغربية استحوذ على تفكير بن – غوريون. لكن سكان المناطق الحدودية لم يهربوا، بل على العكس، راحوا يتصدّون للعمليات العسكرية الإسرائيلية. واتهمت إسرائيل الجيش الأردني والحرس الوطني بالتواطؤ مع من أسمتهم «متسلّلين»، تبريراً لعمليات كبيرة قامت بها وحدات إسرائيلية، كما حصل في غور الصافي (25 أيلول/ سبتمبر 1951)، وقلقيلية (ليلة 17/16 تشرين الأول/ أكتوبر 1951)، وغزة (عملية «يبغف»، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1951)، ومرة أخرى في غزة (6 كانون الثاني/ يناير 1952). ثم في بيت جالا (ليلة 7/6 كانون الثاني/ يناير 1952). ومخيم البريج (6 كانون الثاني/ يناير 1952). وعلى الرغم من احتجاج لجنة الهدنة المشتركة التابعة للأمم المتحدة على خرق إسرائيل الاتفاقات المعقودة، والنقد الذي وجهته الدول العظمى، بمن فيها الولايات المتحدة، استمرت إسرائيل في القيام بعمليات حدودية، بهدف جرّ الأردن إلى مواجهة عسكرية كبيرة. ورأت أن ذلك قد يفسح في المجال أمامها لاحتلال المزيد من الأراضي وإبعاد اللاجئين الفلسطينيين من المناطق المحاذية لخطوط وقف إطلاق النار. فهاجمت وحدات عسكرية إسرائيلية قرية إذنا (ليلة 23/22 كانون الثاني/ يناير 1953)، وكذلك قرية فَلَما، بالقرب من قلقيلية، في نفس الليلة، ثم مرة أخرى فلما

(18) Ibid, pp. 180-183.

ورنتيس (ليلة 29/28 كانون الثاني/ يناير 1953).[19]

لم تحقق هذه العمليات المتصاعدة أهدافها، بل على العكس، حفزت سكان القرى على التصدي للقوات المغيرة، وإنزال الخسائر بها وإجبارها على الهروب. وفي تقرير لدائرة الاستخبارات التابعة للجيش الإسرائيلي في بداية العام 1953، ورد ما يلي: «خلال الأشهر القليلة الماضية، باءت بالفشل جميع غاراتنا الانتقامية، الأمر الذي خفض هيبة إسرائيل في نظر العرب، وتسبب بأضرار أخرى... إن النهج القائم على الضربات الانتقامية ضد القرى الحدودية يجب أن يتوقف، لأن ضرره أكبر من فائدته». وفي اجتماع مشترك لضباط استخبارات الجيش ووزارة الخارجية (4 شباط/ فبراير 1953)، طرح أحد المشاركين تقديراً للموقف على الجبهة مع الأردن، جاء فيه ما يلي: «إن هدف العمليات الانتقامية هو التسبب بحالة من عدم الاستقرار في الجانب الآخر، وتشتيت قوات العدو، وإجبارها على الدفاع عن مناطق مختلفة من الضفة الغربية... الضربات الانتقامية يمكنها في أفضل الأحوال أن تكبح التسلل لفترة قصيرة فقط، في حين من شأنها أن تحرك تصعيداً يؤدي إلى انفجار». وفيما كان الجيش بقيادة بن – غوريون يدعو إلى متابعة نهج التصعيد والتوتير، كانت وزارة الخارجية بقيادة شاريت تعمل على التهدئة، وعلى حصر العمليات الانتقامية في حدود الضرورة.[20]

في مقابل نهج التوتير المتصاعد، وبالتالي، العمليات العسكرية الحدودية وجدواها، الذي قاده بن – غوريون من موقعه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع، بالتعاون مع هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وعلى رأسها موشيه دايان، تبلورت في وزارة الخارجية، بقيادة موشيه شاريت، مدرسة حاولت استخلاص العبر من عبثية هذا النهج. فدعت إلى اعتماد سياسة أخرى، أكثر استجابة لمطالب الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وأقل تعنّتاً في القضايا السياسية المطروحة، أو تشبّثاً بمبدأ استخدام القوة العسكرية كخيار وحيد لفرض الإرادة، انطلاقاً من مقولة «أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة»، واستناداً إلى التقدير بأن الزمن يعمل لصالح إسرائيل. وفي المحصلة، كانت يد أصحاب نهج التوتير هي العليا، واضطر شاريت إلى الاستقالة (1956)، بعد فترة من المعاناة، تعرض فيها لسلسلة من المؤامرات التي قادها بن – غوريون، مجابهة أو من وراء الكواليس. لكن شاريت، في الفترة ما بين كانون الأول/ ديسمبر 1953 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1955، مستفيداً من المناخ الدولي، وتحديداً من الموقف الأميركي، صمد في وجه بن – غوريون،

(19) Ibid, pp. 186-216.
(20) Ibid, pp. 216-219.

فاضطر هذا الأخير إلى اعتزال رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، والاعتكاف المرحلي، جرّاء المعارضة الداخلية والخارجية لنهجه السياسي والعسكري. إلا أنه عندما تبدلت الأوضاع، عاد بن – غوريون لمزاولة نهجه السابق، أولاً في وزارة الدفاع (شباط/ فبراير 1955)، ثم في رئاسة الحكومة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1955، حتى عام 1963). وتخلص بن – غوريون من شاريت ومعارضته، واندفع للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

تسخين الجبهة المصرية

بعد سلسلة من العمليات الفاشلة (قَلَما، وإذنا، ورنتيس)، قررت قيادة الجيش الإسرائيلي تشكيل وحدة خاصة من القتلة المحترفين لتولي مهمة الإغارة على القرى العربية المحاذية لخطوط وقف إطلاق النار، عرفت باسم «الوحدة 101»، وبقيادة آريئيل شارون (آب/ أغسطس 1953). وكانت باكورة عمليات الوحدة 101 في مخيم البريج (ليلة 29/28 آب/ أغسطس 1953)، حيث قتلت حوالي 20 مدنياً وجرحت 22 آخرين. ثم قامت هذه الوحدة (أيلول/ سبتمبر 1953) بمساندة جوية، بمهاجمة عدد من مضارب قبيلة العزازمة، ودمرت الممتلكات وقتلت عدداً من أبناء القبيلة، التي انتشرت في جوار العوجا المجردة من السلاح على الحدود المصرية. وكان بن – غوريون قبل اعتزاله الموقت، فرض على شاريت كلاً من بنحاس لافون، وزيراً للدفاع، وموشيه دايان، رئيساً لأركان الجيش. واتفق معهما (13 تشرين الأول/ أكتوبر 1953) على القيام بعملية قبية (ليلة 15/14 تشرين الأول/ أكتوبر 1953)، بمشاركة الوحدة 101 وكتيبة المظليين 890. وتلقى المهاجمون أمراً من القيادة المركزية للجيش بـ «مهاجمة القرية واحتلالها موقتاً، وتنفيذ التدمير والحد الأقصى من القتل، من أجل طرد سكان القرية من بيوتهم». وقتل في الهجوم 70 قروياً، غالبيتهم من النساء والأطفال. وتسببت هذه العملية الوحشية بموجة من الإدانة العالمية، الأمر الذي دعا الدول الغربية الموقعة على البيان الثلاثي (أيار/ مايو 1950) للتلويح بتنفيذ التزاماتها بموجب هذا البيان، كما دفع بريطانيا إلى التهديد بتطبيق بنود معاهدة الدفاع البريطانية – الأردنية. وادعت حكومة إسرائيل أن مستوطنين في المناطق الحدودية قاموا بالعملية رداً على أعمال التسلل العربية. وحظيت الحكومة بتأييد كامل تقريباً في الكنيست، مع أن هذه الكذبة الوقحة لم تنطلِ على عاقل.[21]

بعد اعتكاف بن – غوريون في سديه بوكر (7 كانون الأول/ ديسمبر 1953)، تولى شاريت رئاسة الحكومة واحتفظ بحقيبة الخارجية، فيما حل بنحاس لافون في وزارة

(21) Ibid, pp. 236-255.

الدفاع محل بن – غوريون، وأصبح موشيه دايان رئيساً لأركان الجيش. وبهذه التركيبة، لم يستطع شاريت السيطرة على المؤسسة العسكرية التي ظل قادتها يأتمرون بأمر بن – غوريون في معزله، وبالتالي، استمروا بنهجه في العمل، بل وسّعوا نشاطهم على الجبهتين – المصرية والسورية. وتنضح مذكرات شاريت بالتذمّر من خداع بن – غوريون، لكنه لم يخف استغرابه من الانقلاب القطبي في شخصية لافون، الذي عُرف باعتداله قبل توليه وزارة الدفاع، وتحول فيها إلى مغالٍ في تطرفه. وتظهر الوثائق العسكرية الإسرائيلية أنه اقترح احتلال قطاع غزة والجولان والضفة الغربية في عام 1954، إلا أن شاريت حال دون ذلك. وخطط لافون لتفجير أهداف أميركية في عمان، لزعزعة الاستقرار في الأردن، وتوتير العلاقة الأردنية – الأميركية. ولما رُفضت خطته هذه، تحول إلى مصر، بهدف نسف المفاوضات المصرية – البريطانية على الجلاء عن قاعدة قناة السويس، من خلال تفجير مؤسسات أميركية وبريطانية في القاهرة والإسكندرية. لكن العملية اكتُشفت، وعُرفت باسم «فضيحة لافون»، وأدّت إلى إقالته من وزارة الدفاع، وعودة بن – غوريون إليها (شباط/ فبراير 1955)، كخطوة أولى نحو إزاحة شاريت من رئاسة الوزارة، ومن ثم استبداله بغولدامئير في وزارة الخارجية، تمهيداً للعدوان على مصر (1956).[22]

خلال توليه رئاسة الحكومة، لم يستطع شاريت أن يفرض سياسته على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، التي ظل بن – غوريون يقودها من معزله في سديه بوكر، ولافون يسعى لاسترضائها والتمشي مع نهجها، وبالتالي، الإلحاح على شاريت للموافقة على العمليات الحدودية. وبذلك استمرت الغارات العسكرية الإسرائيلية طوال ولايته، وإن انتقل مركز ثقلها إلى الجبهة المصرية. وكان من أكبر العمليات على الجبهة الأردنية الهجوم على قرية نحّالين (ليلة 29/28 آذار/ مارس 1954)، في أعقاب مهاجمة حافلة ركاب إسرائيلية (ليلة 17/16 آذار/ مارس 1954)، كانت في طريقها من إيلات إلى تل أبيب (عملية معليه عكرفيم) وقتل جميع ركابها (11 شخصاً). وادعت إسرائيل أن المهاجمين جاؤوا من الأردن، لكن الأردنيين نفوا ذلك، وقدموا أدلة على أنهم قدموا من سيناء. ومع ذلك، انتهزت حكومة شاريت فرصة مقتل حارس في منطقة باب الواد، وقامت في الليلة التالية (29/28 آذار/ مارس 1954) بهجوم على قرية نحّالين (بين بيت لحم والخليل)، قتل فيه 4 من الحرس الوطني ومختار القرية، كما قتل 3 جنود في كمين نصبه المهاجمون، وجرح 5 آخرون. وقد اعتُبر الهجوم على نحالين تحولاً في السياسة الإسرائيلية

(22) Ibid, pp. 292-294.

تجاه الأردن، إذ استهدفت القوات الحكومية بغرض زعزعة استقرار النظام هناك. وجاء رد السلطات الأردنية معاكساً لما توخته إسرائيل، إذ عززت قواتها العسكرية على خطوط الهدنة، وكثفت جهودها لحماية مواطنيها. في المقابل، صعّدت إسرائيل عملياتها بعد الهجوم على نحالين، فقامت بعمليات قصف وإغارة على نزلة عيسى وزيتا وخربة جنبا وعزّون وبيت لقيا وبير معين، وغيرها. (23)

وفيما جنحت الجبهة الأردنية إلى الهدوء، بفعل سياسة شاريت الأكثر استجابة لمواقف الدول الغربية من نهج بن – غوريون، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، بقيادة لافون ودايان، وبإيحاء من بن – غوريون، راحت تسخن الجبهة المصرية. فعلى خلفية «ثورة تموز/ يوليو 1952»، والمفاوضات المصرية – البريطانية لإخلاء قاعدة قناة السويس، ومحاولات الغرب تشكيل حلف عسكري في الشرق الأوسط، ودور مصر المركزي فيه، عمدت القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى التحرش بمصر لجرّها إلى حرب مبتسرة، خلافاً لتوجهات شاريت، الذي سعى لإجراء اتصالات سرّية مع النظام المصري الجديد. وقد تضافرت عوامل عدة لتوفير الغطاء لهذه السياسة الإسرائيلية، التي لم تكن تنظر بعين الرضى إلى احتلال مصر موقعاً قيادياً في العالم العربي. ففي عام 1954، تحوّلت بؤرة التوتير في المنطقة إلى الجبهة المصرية، وفي العام التالي (1955) استحوذت على مركز الاهتمام العالمي بالشرق الأوسط. وبعد سلسلة من المناوشات المفتعلة في بداية العام 1954، قام الجيش الإسرائيلي بهجوم على مخفر أمامي للجيش المصري إلى الشرق من غزة (ليلة 3/2 نيسان/ أبريل 1954)، وقتلت جنديين وأسرت ثالثاً. كما نصبت كميناً لمجموعة من الحرس الوطني الفلسطيني، وقتلت واحداً منها واسرت آخر. وردّت المخابرات العسكرية المصرية بستّ عمليات فدائية في مواقع متفرقة (ليلة 9/8 نيسان/ أبريل 1954). وراحت العمليات تتصاعد وصولاً إلى احتلال «موقع 79» على يد قوة مظليين إسرائيلية بقيادة آريئيل شارون («عملية العين بالعين»، ليلة 11/10 تموز/ يوليو 1954)، حيث قُتل 10 رجال شرطة، وجُرح آخرون، وأسر إثنان. وفي الخريف، تدهور الوضع إلى حد أقلق شاريت، الذي لم يستجب لمطالبة القيادة العسكرية بالرد الانتقامي واسع النطاق، على مبنى الحكومة المصرية في قلب مدينة غزة. (24)

إلا أن النشاط الإسرائيلي ضد مصر لم يتوقف عند الحدود، وإنما تعدى ذلك إلى العاصمة المصرية – القاهرة – وإلى الإسكندرية أيضاً، الأمر الذي يحمل دلالة واضحة

(23) Ibid, pp. 294-312.
(24) Ibid, pp. 312-316.

على مغزى تصعيد إسرائيل لحالة التوتر مع مصر، وهو ما انتهى في آخر المطاف إلى العدوان الثلاثي على مصر (1956). فمن وراء ظهر شاريت كما يبدو، حرّكت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلايا تخريبية كانت جنّدتها من بين يهود مصر. فقامت (2 – 14 تموز/ يوليو 1954) بتفجيرات في مؤسسات عامة وأجنبية (بريطانية وأميركية) في القاهرة والإسكندرية. وأُلقي القبض عليها (23 – 24 تموز/ يوليو 1954)، واعترف أفرادها بجرائمهم، فيما عرف باسم «فضيحة لافون». وكان الهدف من وراء هذه التفجيرات زعزعة الاستقرار في مصر، وضرب مصداقية النظام هناك، بما يقدم الذريعة لحكومة لندن للتملص من تنفيذ اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس. وحوكم المخرّبون، فأُعدم بعضهم، وسجن البعض الآخر. لكن ذيول الفضيحة ظلت تتفاعل داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل حول مسألة «من أصدر الأمر» بتحريك تلك الخلايا. وفيما عمد المعنيون إلى التنصّل من المسؤولية، خاصة وأن رئيس الوزراء شاريت لم يكن على علم بها، فإنهم راحوا يتهمون أحدهم الآخر. وإذ أدت الفضيحة إلى إقالة وزير الدفاع لافون من منصبه (شباط/ فبراير 1955)، فإنها ظلت تتفاعل لفترة طويلة. وتسببت إثارتها مجدداً (1963) باستقالة بن – غوريون نفسه من رئاسة الوزارة. ولم تتوقف الفضيحة عند التخريب في مصر، وبالتالي، انكشاف العملية وإلقاء القبض على أفراد الخلايا الذين شاركوا بها، بل تعدت ذلك إلى تزوير الوثائق وتلفيق الشهادات في لجان التحقيق التي أقيمت لتقصّي ملابسات الفضيحة. (25)

ومن أجل إحراج مصر وضرب مصداقيتها في الالتزام بتشغيل قناة السويس بناء على الاتفاقية الدولية الخاصة بذلك، وبالتالي، حرف المفاوضات البريطانية – المصرية على إخلاء قاعدة القناة عن مسارها، قررت القيادة العسكرية الإسرائيلية خرق الحظر الذي فرضته مصر على مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، بإرسال السفينة «بات غليم» من ميناء مصوّع (إريتريا) إلى حيفا عن طريق القناة. واحتجزت السلطات المصرية لسفينة (28 أيلول/ سبتمبر 1954)، فأثارت إسرائيل القضية دولياً- مدّعية أن مصر لن تحترم القانون الدولي واتفاقية تشغيل قناة السويس عندما تتسلمها. وبعد تنفيذ حكم الإعدام باثنين من أعضاء خلايا التخريب – مرزوق وعازار – طالبت القيادة العسكرية الإسرائيلية (27 شباط/ فبراير 1955)، بعد عودة بن – غوريون لتولي وزارة الدفاع (20 شباط/ فبراير 1955) بدلاً من لافون، الذي أقصي عنها جرّاء العملية الفاشلة في القاهرة والإسكندرية، بإقرار عملية عسكرية في غزة، (السهم الأسود). ونفذت وحدة

(25) Ibid, pp. 316-320.

من المظليين، بقيادة آرييل شارون، العملية (ليلة 28 شباط/ فبراير – 1 آذار/ مارس 1955) على معسكر صغير للجيش المصري. ونشبت معركة دامية، لعلها الأشد شراسة على الجبهة المصرية منذ حرب 1948. وشكلت هذه العملية منعطفاً في مسار التوتير الذي سلكته القيادة الإسرائيلية تجاه مصر، ومحطة رئيسية في التقدم نحو حرب السويس (1956). وفيما نشّطت القيادة العسكرية المصرية في قطاع غزة العمليات الفدائية بعد تلك المعركة، فإن القيادة السياسية في القاهرة توجهت نحو الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح وكسر الاحتكار الغربي على تزويد الدول العربية به. وعندما عقدت مصر صفقة السلاح التشيكية، فقد وضعت المواجهة مع إسرائيل والدول الغربية على سكة حرب السويس، وهو ما كانت ترمي إليه القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية.[26]

بعد الهجوم على غزة، نشّطت القيادة العسكرية المصرية في القطاع عمليات «الفدائيين»، على قاعدة الرد على كل عملية تقوم بها القوات الإسرائيلية. في المقابل، نفّذ الجيش الإسرائيلي عملية خان يونس (ليلة 31 آب/ أغسطس – 1 أيلول/ سبتمبر 1955)، التي قتل فيها 72 شخصاً (مصرياً وفلسطينياً) وجرح 48. وفي اليوم التالي أُسقطت طائرتان مصريتان؛ ورداً على ذلك، عزّزت مصر قواتها العسكرية في قطاع غزة. وبعد إعلان الرئيس جمال عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية (أيلول/ سبتمبر 1955)، راحت القيادة العسكرية الإسرائيلية تعمل على جرّ مصر إلى حرب شاملة قبل أن يستوعب جيشها الأسلحة الجديدة التي تسلمها. ولذلك حولت نشاطها إلى المناطق المنزوعة السلاح، وبالتالي، الصدام المباشر مع الجيش المصري. فاحتلت القوات الإسرائيلية العوجا (نتسانا) في (ليلة 21/20 أيلول/ سبتمبر 1955)، بما فيها مقر لجنة مراقبة الهدنة الدولية. ثم هاجمت الكُنتيلة (ليلة 28/27 تشرين الأول/ أكتوبر 1955)، والصبحة (ليلة 3/2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955). وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، موشيه دايان، بعد اشتباكات جوية، قد أصدر أوامره إلى هيئة الأركان العامة بالإعداد لاحتلال شمالي سيناء إذا استمر المصريون في عمليات الرد على الهجمات الإسرائيلية. وكان الهجوم على الصبحة أكبر عملية يقوم بها الجيش الإسرائيلي منذ حرب عام 1948، وقتل فيه 81 جندياً مصرياً، وأسر 55، واحتل الموقع ودمرت الاستحكامات فيه. وفيما وقّع الطرفان على اتفاقية لوقف إطلاق النار بعد عملية الصبحة، فإنها كانت معلماً بارزاً على الطريق إلى حرب السويس، حيث استمر التوتر خلال العام اللاحق إلى أن جرى العدوان الثلاثي

(26) Ibid, pp. 320-330.

على مصر (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956).[27]

أما على الجبهة السورية، فقد عمدت إسرائيل إلى التوتير من خلال خرق اتفاقيات الهدنة لعام 1949 في المناطق المجردة من السلاح. وكانت تلك الاتفاقيات قد تركت ثلاث مناطق كهذه على خط وقف إطلاق النار: الأولى، في الشمال بين بانياس وكيبوتس دان، والثانية، في الوسط، وهي أكبر من الأولى، وتمتد من الدربشية جنوباً على طول شاطئ بحيرة الحولة (سابقاً)، وتتسع في مثلث حول مشمار هيردين، ثم تضيق في رقعة مستطيلة إلى مصب نهر الأردن في بحيرة طبريا، والثالثة، في الجنوب، وهي الأكبر، في محيط الحمّة. وكانت إسرائيل تعتبر تلك المناطق تابعة لها، وأرادت أن تضمها وتستخدمها في مشاريع تجفيف بحيرة الحولة وتحويل مياه نهر الأردن، وأن تطرد سكانها العرب منها، وبالتالي، تكرس سيادتها عليها. فعمدت منذ بداية العام 1951 إلى حفر قنوات صرف المياه في المنطقة الوسطى لتجفيف بحيرة الحولة، الأمر الذي استجرّ ردة فعل سورية، وبالتالي، سلسلة من الاشتباكات دامت حوالي ثلاثة أشهر (آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، وأيار/ مايو 1951). وانتهزت القيادة العسكرية الإسرائيلية هذه الاشتباكات لطرد سكان القرى العربية في المنطقتين المنزوعتين من السلاح – الوسطى والجنوبية – وهي كراد البقّارة، كراد الغنّامة، سمرا، النقيب، حربة دكّة، وخربة أبو زينة (عرب الشمالنة). وامتدت الاشتباكات إلى منطقة الحمّة، براً وجواً. وفيما استولت إسرائيل على المنطقة المجردة الوسطى، فإنها لم تستطع السيطرة على المنطقة الشمالية، ولا على كل المنطقة الجنوبية، التي ظلّت سوريا تحتفظ بجزء كبير منها، بما فيه الحمّة ذاتها. ثمّ هدأت الجبهة السورية حتى نهاية عام 1953.[28]

في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1955، عقدت مصر وسوريا معاهدة دفاع، الأمر الذي رأت فيه القيادة الإسرائيلية الفرصة المناسبة لجرّ الدولتين إلى حرب مبتسرة، بعد أن فشلت محاولاتها خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1955 في استفزاز مصر واستدراجها لمثل هكذا حرب، من خلال عمليتي الكنتيلة والصبحة. ومن أجل ذلك، قامت إسرائيل بعملية «ورق الزيتون» (علي زايت) على المواقع السورية شمالي شرقي بحيرة طبريا (ليلة 12/11 كانون الأول/ ديسمبر 1955)، قتل فيها 54 سورياً بين جندي ومدني، وأسر 30 آخرون، فيما قتل 6 إسرائيليين وجرح 14 آخرون. واحتج شاريت على العملية خشية أن تعيق قرار واشنطن بتسليم إسرائيل دفعة أسلحة. وورد في

(27) Ibid, pp. 349-361.
(28) Ibid, pp. 361-364.

مذكراته: «إن الشيطان نفسه لم يكن بمقدوره أن يفكر بطريقة أفضل لإلحاق الضرر بإسرائيل». وكان شاريت يعارض فكرة «الحرب الاستباقية» التي يتبناها بن - غوريون ودايان. وكان من نتائج العملية زيادة التقارب بين سوريا والاتحاد السوفياتي. كما أن الرئيس جمال عبد الناصر أخبر الأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشيلد، بأن العملية كانت بمثابة عدوان على مصر. وهي لن تتردد في استخدام قواتها البرية والبحرية والجوية لحماية ذاتها. ونتيجة لتدخل لجان الهدنة المشتركة والأمم المتحدة، راحت الدول العربية تمارس ضبط النفس في الردّ على الاستفزازات العسكرية الإسرائيلية، فيما استمرت إسرائيل في نهجها التوتيري على جميع الجبهات، وهي تتحيّن الفرصة لفرض الحرب على مصر.[29]

مخلب قط في العدوان الثلاثي على مصر

عندما تيقنت الدول العربية من نوايا إسرائيل العدوانية، وخلصت إلى النتيجة بأن وجهتها إلى الحرب وليس السلام الذي تلغو به، وأنها تعمل لفرض هيمنتها على الأمة العربية، وتسعى لإثبات آهليتها في نظر الدول الإمبريالية، وخاصة الولايات المتحدة، لاعتمادها وكيلاً وحيداً لحماية مصالحها في الشرق الأوسط، تحركت تلك الدول للدفاع عن كياناتها وأراضيها ومواردها واستقلالها. وقادت مصر، برئاسة الزعيم القومي جمال عبد الناصر، هذا التحرك، سواء لأسباب ذاتية - موقعها في الوطن العربي، وتوجه نظامها الثوري - أو لأسباب موضوعية - استهداف الدول الإمبريالية، وبالتالي إسرائيل لها، لتطويعها لإملاءات مشاريعها الاستعمارية في المنطقة، وعلى رأسها احتواؤها في الأحلاف المزمع تشكيلها ضد الاتحاد السوفياتي. وخاضت مصر هذه المعركة على الصعيدين، الاقليمي والدولي. فشهدت المنطقة العربية مداً ثورياً أزعج الدول الغربية. ورفضت غالبية الدول العربية الانضواء في الأحلاف الغربية ضد الاتحاد السوفياتي. فأفشلت «حلف بغداد»، وكسرت احتكار السلاح الذي فرضته الدول الغربية الثلاث، وانضوت في كتلة عدم الانحياز على الصعيد الدولي. وقد تضافرت هذه العوامل جميعاً لتجعل إسقاط نظام عبد الناصر في مصر من أولويات الاستراتيجية الغربية في المنطقة. ووجدت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية في تلك الاستراتيجية ضالّتها، وحزمت أمرها على احتلال موقع متميز في قلبها، بما يترتب على ذلك من تحويل الكيان الصهيوني إلى مركز إقليمي مضاد لحركة الشعوب العربية (ثكنة استيطانية)، وتهيئة الظروف الذاتية

(29) Ibid, pp. 364-370.

والموضوعية لذلك. وكانت مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر تجسيداً لهذه السياسة، التي قادها بن - غوريون وبطانته.

في مفهوم معين، بدأ العد التنازلي لحرب السويس في توقيع اتفاقيات الهدنة (1949)، الذي لم تعقبه تسوية للمشاكل التي ترتبت على نتائج حرب 1948. وذلك لرفض إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، من جهة، ولتشبث الدول العربية بها، من جهة أخرى. وقد تنصلت إسرائيل من بروتوكول لوزان بعد أن استنفدت غايتها من توقيعه - الاعتراف بها عضواً في هيئة الأمم المتحدة. ولما راحت تعمل للاستفراد بكل دولة عربية على حدة، بادر مجلس جامعة الدول العربية (نيسان/ أبريل 1950) إلى إصدار قرار بالإجماع ينص على أنه «لا يجوز لأية دولة عربية من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي منفرد مع إسرائيل أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة العربية». وفي نفس الوقت، كانت اللجنة السياسية للجامعة العربية، ومنذ عام 1949، تعدّ معاهدة «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، التي وقعها ممثلو الدول العربية في الاسكندرية (17 حزيران/ يونيو 1950)، ثم أقرتها البرلمانات العربية وأصبحت سارية المفعول (آب/ أغسطس 1952). وجاء في المادة الثانية من المعاهدة ما يلي: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو أكثر أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها تلتزم بأن تبادر كلها إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوى المسلحة لردّ الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».[30]

ورداً على معاهدة الدفاع المشترك العربية، قامت الدول الغربية الثلاث بإصدار البيان الثلاثي (25 أيار/ مايو 1950)، أي بعد شهر تقريباً على إعلان المعاهدة العربية. وقد تضمن البيان: «1 - معارضة سباق التسلح بين العرب وإسرائيل، وفرض قيود على شحن الأسلحة والعتاد الحربي إلى الدول الأطراف في النزاع العربي - الإسرائيلي؛ 2 - معارضة أي استخدام للقوة أو أي تهديد باستخدامها بين دول المنطقة؛ 3 - ضمان الحدود وخطوط الهدنة؛ 4 - إذا تبين أن أية دولة من دول المنطقة تستعد لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة، فإن الدول الأطراف في هذا البيان لن تتردد، تنفيذاً لالتزامها

(30) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 280-282.

بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، في التدخل باسم منظمة الأمم المتحدة أو خارج نطاقها».[31] وواضح أن هذا البيان كان موجهاً ضد الدول العربية فحسب، بواقع أن إسرائيل خرقت كل بنوده تكراراً، و لم تتحرك الدول الموقعة عليه لمعاقبتها، بل على العكس، تواطأت معها على العدوان، وزودتها سراً بالسلاح، وتغاضت عن خروقاتها لاتفاقيات الهدنة...إلخ. وكان سلوكها مختلفاً تماماً عندما كان الأمر يتعلق بالدول العربية، خاصة عندما اشترت السلاح من تشيكوسلوفاكيا للدفاع عن نفسها، وللحفاظ على كرامة قواتها المسلحة التي كانت تتعرض للإذلال المستمر بأسلحة غربية. ومهما يكن، فإن الدول الغربية الثلاث بنفسها قد جعلت من هذا البيان سخرية عندما عمد بعض أطرافها، فرنسا وبريطانيا، إلى العدوان العسكري على مصر، باشتراك إسرائيل، التي لعبت دور مخلب القط في حرب السويس.

فبعد الهجوم على غزة (28 شباط/ فبراير 1955)، سعت مصر إلى شراء السلاح من الكتلة الشرقية، وأعلنت (27 أيلول/ سبتمبر 1955) عن اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا لتزويدها به. فأصبحت صفقة السلاح التشيكية ذريعة القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية لفرض الحرب على مصر، قبل أن يستوعب جيشها هذه الأسلحة، وبالتالي، قطع الطريق على التحولات الجارية في مصر، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بما يترتب على ذلك من بعد قومي عربي. وكانت تلك القيادة، منذ الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية، تهيّئ لقيام إسرائيل منفردة بالهجوم على مصر. وطرحت جهات في القيادة العسكرية وأجهزة المخابرات أفكاراً كهذه، ونوقشت في الحكومة، إلا أن شاريت استطاع إيقاف تنفيذها إلى أن تحين الفرصة المناسبة.[32] وإزاء هذا التهديد، وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية عليها، عمدت مصر إلى عقد اتفاقيات دفاعية ثنائية وثلاثية مع بعض الدول العربية: سوريا (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1955)؛ السعودية (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1955)، السعودية واليمن (21 نيسان/ أبريل 1956)؛ الأردن (6 أيار/ مايو 1956). ثم عقدت معاهدة بين الأردن وسوريا (20 أيار/ مايو 1956)،وأخرى ثلاثية بين مصر والأردن وسوريا (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1956). وقد شكلت هذه المعاهدات مزيداً من الذرائع للقيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية لشنّ الحرب على مصر. وعندما حزمت أمرها، عاد بن – غوريون إلى رئاسة الحكومة (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، وأصبح شاريت ونهجه على سكة التصفية السياسية، وصارت حرب السويس مسألة وقت فحسب.

(31) الموسوعة الفلسطينية، 2/5، ص512.

(32) شاريت، يوميات، ص 526–549.

بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية، تلقّت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة شاريت، تلميحاً من وكالة المخابرات المركزية (سي. آي. اي)، يشجع إسرائيل على ضربة استباقية لتدمير الأسلحة الجديدة التي تسلمتها مصر. ويقول شاريت في مذكراته: «آيسر [هرئيل، رئيس الموساد]... حضر لحديث استثنائي جداً. نقطة الانطلاق هي تلك الرسالة التي وصلت من واشنطن: «نحن متعجّبون من صمتكم» – في وقت كهذا. من المصدر نفسه وصلنا خبر عشية هجومنا على خان يونس مفاده أن عبد الناصر كان ينوي مهاجمة إسرائيل، لكن بايرود [السفير الأميركي في القاهرة] نجح في ثنيه عن ذلك. يتساءل آيسر: «لماذا ينقلون إلينا خبراً كهذا من مصدر داخلي وموثوق جداً في جهاز السلطة في الولايات المتحدة؟ بالتأكيد هذا ليس مجرد حكاية مثيرة للاهتمام». إنه يستنتج من ذلك أن قصدهم هو التلميح لنا أنه من ناحيتهم يدنا طليقة وسنستفيد إذا عملنا بجرأة. ويتساءل مجدداً: «لماذا لم يوبخونا بكلمة واحدة على خان يونس؟ ليس لأن هذه العملية كانت مبررة من ناحية خلقية، وإنما لأنه كان مرغوباً فيها بالنسبة إلى الولايات المتحدة من الناحية السياسية... الآن،واضح لدى آيسر أن الولايات المتحدة معنية بضرب عبد الناصر وتقويض نظامه.. ولذلك يفيدها أن تقوم إسرائيل بالمهمة». وفي الحقيقة ليس من مصلحتنا أن نكون بمثابة عصا الولايات المتحدة بالنسبة إلى مصر، لكن لنا حسابنا الخاص مع عبد الناصر، وإذا أسرعنا في تصفيته فإن الطابع المستقل لعملنا سيبرز أكثر (بقيت هذه النقطة من دون شرح).[33]

لم يكن شاريت واثقاً من حقيقة الموقف الأميركي فيما يتعلق بالدور الإسرائيلي المطلوب تجاه نظام عبد الناصر، وكتب يقول: «وكنت كلما فكرت أكثر، أرى الأمر عملياً ومجدياً أقلّ. عدم اليقين بأن تلك التلميحات التي نقلتها إلينا تلك المؤسسة السرية (سي. آي. اي) من وراء الستار تعكس حقيقة تفكير البيت [الأبيض] والوزارة [وزارة الخارجية الأميركية]، وبأننا إذا عملنا بموجبها فإننا لن نحرق طبختنا نهائياً. ثم إنه إذا أقدمنا على الأمر وهبّت ضدنا عاصفة يمكن أن تلحق أضراراً جسيمة بنا، فإننا لن نستطيع الاعتماد على تشجيع أُوحي لنا به في خفايا الغرف. وبالإضافة إلى ذلك، مع كل السخط على مصر، من جهة، والكتلة السوفياتية، من جهة أخرى، فإنه لا يمكن تخيل أن أحداً من قادة الغرب يرغب في اشتعال للنار وسفك للدماء لا أحد يدري ما ستكون نتيجتهما»[34] وفي الواقع، فإن حدس شاريت كان صحيحاً، كما أثبتت الوقائع اللاحقة.

(33) المصدر السابق، ص 527 (تاريخ 3/10/ 1955).

(34) المصدر السابق، ص 529 (تاريخ 4/10/ 1955).

فالولايات المتحدة كانت منزعجة من سلوك عبد الناصر على الساحتين، العربية والدولية. وبالتأكيد لم تكن راضية عن حملته السياسية والإعلامية ضد حلف بغداد، ولا عن انخراطه بموقع قيادي في مجموعة عدم الانحياز، أو اعترافه بالصين الشعبية...إلخ. ولكنها لم تكن قد قطعت الأمل تماماً من إمكان إقناعه بالتراجع عن الخط السياسي الذي سلكه، وبالتالي، احتوائه. وليس أدلّ على ذلك من عرض واشنطن، ومن ثم بريطانيا والبنك الدولي، تمويل بناء سد أسوان، في مقابل تزويد الاتحاد السوفياتي مصر بالسلاح، بما يحفظ التوازن بين الجانبين، ويعدّل الكفة التي اختلت كثيراً لصالح الأخير في مصر. ولعل واشنطن كانت ترغب في ردع عبد الناصر عن التمادي في سياسته، ولكن دون إسقاطه، كما ترغب المؤسسة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية.

لم تكن إسرائيل بحاجة ماسّة إلى السلاح للقيام بالعدوان على مصر. ويورد شاريت في مذكراته ما يلي: «في الصحف خطاب مدوّ لمدير عام [وزارة] الدفاع، في الاجتماع السنوي لموظفي الوزارة، حافل بالتباهي والتفاخر بإنجازات الجيش في [مجال] مشتريات الأسلحة والتصنيع، في تناقض صارخ مع الخط الذي أقررناه أمس، أنا وب. غ [بن – غوريون]، في إثر جلسة الحكومة، بأن نبرز في البيان الرسمي تفوق أسلحة مصر وتخلف أسلحة الجيش الإسرائيلي. خرجت من فم شمعون بيرس المفتوح على مداه، مثلاً جوهرة كهذه: «بالنسبة إلى المدفعية بلغنا تقريباً نقطة الإشباع». ومع ذلك، قرر شاريت أن يقوم بحملة من ممارسة الضغط على الدول الكبرى لمنع تسليح مصر، أو لتزويد إسرائيل بأسلحة موازية. وواضح أن الهدف من ذلك كان سياسياً أكثر مما هو عسكري، إذ أراد شاريت أن تظهر الدول الغربية انحيازها إلى إسرائيل عبر صفقات أسلحة وعلاقات سياسية – عسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة الاستقطاب في المنطقة. وقام بمهمة إلى باريس وجنيف (خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1955)، والتقى وزراء خارجية أميركا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي. وكانت فرنسا الأكثر تجاوباً مع مطالب شاريت، إذ وعد رئيس وزرائها بتزويد إسرائيل بطائرات نفاثة متطورة وأسلحة أخرى.[35] في المقابل، وفي يوم سفر شاريت إلى باريس (22 تشرين الأول/ أكتوبر 1955)، استدعى بن – غوريون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، موشيه دايان، وطلب منه وضع خطة طوارئ لاحتلال مضائق تيران، كمسألة ملحّة وذات أولوية.

في يوم تقديمه وزارته الجديدة أمام الكنيست (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، وفيما هو يعلن استعداده للقاء أي قائد عربي بهدف عقد معاهدة سلام معه، كان

(35) المصدر السابق، ص 551–570.

بن – غوريون قد أصدر أوامره لمهاجمة المواقع المصرية في الصبحة. وكان ذلك بمثابة افتراق مع السياسة التي حاول شاريت اتباعها إلى حينه، دون نجاح كبير. وكان طبيعياً أن يترافق ذلك مع اقتراب من فرنسا، أكثر الدول الغربية حقداً على نظام عبد الناصر، بسبب دعمه لثورة الجزائر. وفي المقابل، حصل ابتعاد نسبي عن الولايات المتحدة، التي أرادت كبح جماح عبد الناصر، ولكن ليس تصفية نظامه كما تريد إسرائيل وفرنسا. وفي هذه الفترة بالذات، حيث بدأ استبعاد شاريت من مركز صنع القرار الإسرائيلي، راح بن – غوريون نفسه يقع تحت ضغط لا يني من جانب دايان للتسريع في إشعال نار الحرب مع مصر. وذلك من خلال عمليات استفزازية مختلفة، سواء على الجبهة المصرية، أو في مضائق تيران، أو على الجبهة السورية...إلخ (انظر أعلاه). وقدّم بن – غوريون (5 كانون الأول/ ديسمبر 1955) خطته لاحتلال مضائق تيران، بناء على توصية رئيس الأركان، دايان، لكن الحكومة صوتت ضد الاقتراح، كما أوصى شاريت. وسبب ذلك نكسة لبن – غوريون، الذي صمم على التخلص من شاريت في حكومته. وانتهز فرصة غياب شاريت في الولايات المتحدة لإجراء محادثات حول تزويد إسرائيل بأسلحة أميركية، وقام بعملية «ورق الزيتون» (ليلة 11/12 كانون الأول/ ديسمبر 1955) ضد المواقع السورية. وقد دعا ذلك إدارة أيزنهاور إلى تأجيل النظر في مسالة طلب إسرائيل من الأسلحة الأميركية. وعلّق شاريت على اتخاذ بن – غوريون القرار بهذه العملية، بينما هو يشغل أيضاً منصب وزير الخارجية بالوكالة في غياب شاريت، إضافة إلى رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، بقوله: «وزير الدفاع بن – غوريون، تشاور مع وزير الخارجية بن – غوريون، وحصل على مصادقة رئيس الحكومة بن – غوريون».[36]

وكان كلما اقترب بن – غوريون من فرنسا، كلما ابتعد عن الموقف الأميركي تجاه الشرق الأوسط، وبالتالي، احتدم التناقض بينه وبين شاريت. وعندما حزم بن – غوريون أمره بالتعاون مع فرنسا في الحرب ضد مصر، تقدم بسرعة. وبداية جعل العلاقة مع فرنسا تمرّ عبر وزارة الدفاع، متجاوزاً وزارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتزويد إسرائيل بالسلاح اللازم لخوض الحرب والتخطيط لها. وسمح بن – غوريون لدايان وبيرس (10 حزيران/ يونيو 1956) أن يتقدم في المحادثات السرية مع فرنسا، على تعاون بعيد المدى، بما في ذلك عمليات حربية مشتركة ضد مصر. وبعد أيام قليلة (18 حزيران/ يونيو 1956) قدّم شاريت استقالته من الحكومة، فتخلص بن – غوريون من شخصية منافسة، ومن بؤرة معارضة لسياسته داخل الحزب والحكومة. وتولّت غولدامئير مكانه

(36) المصدر السابق، ص 576–577.

في الخارجية، وأصبحت ناطقة باسم وزارة الدفاع. فكان لبن - غوريون ما أراد من وضع الأمور في نصابها داخل «الدولة - الثكنة»، أي أن سياسة إسرائيل الخارجية تخضع لإملاءات طبيعة هذه الدولة الاستيطانية. وهي تتلخص في كونها «مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة شعوب المنطقة»، ومرتبطاً عضوياً بالمراكز الإمبريالية، ودوره الوظيفي كثكنة استيطانية يحكم علاقاته الخارجية. ولما حاول شاريت تلطيف هذه الصيغة، ولو في الظاهر، اضطرته المؤسسة السياسية/ العسكرية (بن - غوريون) إلى الاستقالة. وفي ولاية غولدامئير وزارة الخارجية، انتهز أعوان بن - غوريون ضيق أفقها ومحدودية قدراتها لممارسة حريتهم التامة في تطوير العلاقات السرية مع فرنسا. فبدأ الإعداد للحرب مع مصر، بما يترتب على ذلك من وضع خطط مشتركة، ومن تهيئة القوات العسكرية اللازمة، تدريباً وتسليحاً. وكانت إزاحة شاريت، بمعنى ما، إزالة أهم عقبة داخلية في طريق بن - غوريون وبطانته إلى حرب السويس.[37]

لقد تقاطعت غايات بن - غوريون في مصر مع أهداف حكومة فرنسا في حينه، التي اعتبرت نظام عبد الناصر مسؤولاً عن استمرار وتصاعد الحرب في الجزائر، فعمدت إلى العمل على إسقاطه. وكان طبيعياً في ظل الأوضاع القائمة آنئذ أن يتوصل الطرفان إلى تفاهم استراتيجي للتعاون في العمل ضد ذلك النظام. وفيما كانت حكومة إيدن في لندن قريبة في نظرتها إلى عبد الناصر من حكومتي فرنسا وإسرائيل، فإنها ظلت لفترة تحاول التنسيق مع واشنطن. إلا أن هذه الأخيرة كانت لا تزال تراهن على إمكان إبعاد عبد الناصر عن الاتحاد السوفياتي وكتلة عدم الانحياز. ومهما يكن، فإن واشنطن لم تكن ترغب في تسهيل عودة «الدولتين الاستعماريتين القديمتين» إلى مواقعهما السابقة في الشرق الأوسط، بل أرادت احتلال تلك المواقع. وتقدمت واشنطن بعرض لتمويل بناء سد أسوان بشروط ملائمة، فتعرضت جراء ذلك إلى ضغوط بريطانية وفرنسية وإسرائيلية لسحب العرض. وامتنع الكونغرس الأميركي عن التصويت على المشروع وتحرير الأموال اللازمة. ثم سحبت واشنطن العرض (18 تموز- يوليو 1956)، فردّ عبد الناصر بتأميم قناة السويس (26 تموز/ يوليو 1956). وعند هذا الحد، ومع إصرار واشنطن على عدم اللجوء إلى استخدام القوة ضد مصر، حسمت لندن موقفها إلى جانب المشروع الفرنسي - الإسرائيلي بالحرب. وتمّ توقيع اتفاق سري بهذا الخصوص في سيفر (23 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، بين بن - غوريون وغي موليه، رئيس وزراء فرنسا، وسلوين لويد، وزير

(37) Shlaim, Avi, Conflicting Approaches to Israel's Relations With the Arabs: Ben Gurion and Sharett, 1953-1956, Woodrow Wilson International Center for Scholars, 1981, pp. 35-37. (Henceforth: Shlaim, Conflicting Approaches,).

خارجية بريطانيا، على خطة عمل عسكرية مشتركة ضد مصر. وكانت الخطة تقضي بأن تبدأ إسرائيل، متزودة بأسلحة فرنسية، الهجوم على مصر بحجة القضاء على قواعد الفدائيين في غزة وسيناء، فتتدخل فرنسا وبريطانيا بحجة الفصل بين المتحاربين وضمان سلامة الملاحة في قناة السويس.[38]

لقد جمع هدف إسقاط عبد الناصر أطراف التحالف الثلاثة. وكان انضمام بريطانيا إلى فرنسا وإسرائيل هو الذي شجعهما على تجاهل الموقف الأميركي المعارض للهجوم على مصر، انطلاقاً من أن لندن، بعلاقاتها التاريخية مع واشنطن، ستتلقى الصدمة وتهدّئ ردة الفعل الأميركية. ومهما يكن، فإن أطراف العدوان الثلاثي كانوا متأكدين من أن النظام المصري سيسقط في نكزة عسكرية خفيفة، حيث سيثور عليه الشعب المصري ويسقطه. كما اعتقدوا أن الوضع الدولي كان ملائماً جداً للمتآمرين. فالاتحاد السوفياتي كان منشغلاً في هنغاريا، والرئيس آيزنهاور منهمكاً في حملته الانتخابية؛ ولم يقدّر، كما يبدو جدية المسألة، لأن وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. اي) حجبت عنه المعلومات التي بحوزتها عن العدوان المرتقب. وهكذا، وبناء على الخطة المتفق عليها، غزا الجيش الإسرائيلي (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956) سيناء، فيما كانت الطائرات الفرنسية تزوّد الطوابير المتقدمة باحتياجاتها العسكرية واللوجستية، وتوفر لها الغطاء الجوي وتمشط بالرشاشات القوافل المصرية المتراجعة؛ وسلاح البحرية الفرنسي يشارك في القصف من البحر، والسفن الفرنسية تحمي سواحل إسرائيل، والطيران يحمي أجواءها، وذلك في اتفاق سري من وراء ظهر الشريك الثالث - بريطانيا. وكما كان متفقاً عليه، صدر إنذار بريطاني - فرنسي (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، يطلب من الطرفين المتحاربين الانسحاب مسافة 16 كلم عن جانبي القناة، في حين لم تكن القوات الإسرائيلية قد وصلت بعد إليها. ورفض النظام المصري الإنذار، طبعاً، وبدأ تدخل القوات الفرنسية والبريطانية، على شكل قصف جوي وبحري أولاً، ثم تبعته إنزالات بحرية ومظلّية.[39]

وعندما رفضت مصر الإنذار الفرنسي - البريطاني الأخرق، بدأت الدولتان (31 تشرين الأول/ أكتوبر 1956) قصف المطارات والموانئ المصرية، ثم راحتا تنزلان قواتهما في منطقة قناة السويس. وبادرت مصر إلى سحب جيشها من سيناء ليتجمع غربي القناة، الأمر الذي أتاح للجيش الإسرائيلي التقدم حتى قناة السويس، خلال خمسة أيام من القتال.

(38) Rodinson, Maxime, Israel and the Arabs, Penguin Books, Great Britain, 1969, pp. 73-74. (Henceforth; Rodinson, Israel and the Arabs).

(39) Ibid, pp. 75-76.

وأصدرت الأمم المتحدة قراراً بوقف إطلاق النار (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956)، ووافقت عليه إسرائيل (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956)، بعد أن كانت احتلت كل سيناء تقريباً. ثم سحبت موافقتها لإعطاء حلفائها، الذين تحركوا ببطء أقلق بن - غوريون، الذريعة للتدخل العسكري على الأرض. فأنزل هؤلاء مظليين في منطقة القناة (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956). وردّ الاتحاد السوفياتي بإنذار نووي في نفس اليوم. واستنفرت واشنطن قواتها، فقرر إيدن (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956) القبول بوقف إطلاق النار. وأقنع غي موليه بالالتزام هو الآخر بقرار الأمم المتحدة، بعد أن كان متحمساً للاستمرار في العمل العسكري وتجاهل قرار الأمم المتحدة والإنذار السوفياتي والضغط الأميركي. وشكلت الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام وأرسلتها إلى منطقة القناة. وبالإضافة إلى الإنذار الذي أرسله إلى كل من لندن وباريس، والدعوة إلى واشنطن للعمل المشترك لوقف العدوان على مصر، بعث رئيس الحكومة السوفياتية، بولغانين، إنذاراً إلى بن - غوريون. كما تلقى هذا الأخير رسالة حازمة من آيزنهاور، يطلب منه فيها الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة لعام 1949. وفيما أتمت القوات الفرنسية والبريطانية انسحابها في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1956، فإن إسرائيل ظلت تماطل وتساوم حتى 8 آذار/ مارس 1957. واضطر بن - غوريون إلى ابتلاع تبجحه (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956)، حيث أعلن في الكنيست «لقد أقمنا مملكة إسرائيل الثالثة».[40]

لم يحقق العدوان الثلاثي على مصر الهدف المركزي لأطرافه منه، بل تمخض عن نتيجة عكسية تماماً. عبد الناصر، الذي كان من المفترض أن يسقط، تحول إلى بطل قومي، واجتاحت شعبيته الأسطورية الوطن العربي كله. والشعب المصري لم يثر على النظام الثوري في القاهرة، بل قاوم العدوان ببسالة فائقة. لقد صمد الشعب المصري وجيشه بقيادة عبد الناصر في وجه الغزاة، وسطر ملاحم بطولية في مواجهة قوى غاشمة ومتفوقة عدداً وعدة. بريطانيا وفرنسا خسرتا ما تبقى لهما من نفوذ في المنطقة العربية، لصالح كل من الولايات المتحدة، التي كسبت رصيداً كبيراً جرّاء مواقفها من العدوان الثلاثي، والاتحاد السوفياتي، الذي تصدّر المواجهة مع المعتدين على الصعيد الدولي. لقد عادت الولايات المتحدة لتكسب شعبية في الوطن العربي، لأن الرئيس آيزنهاور حرص على ألا يخسر المنطقة بأسرها. ولم يخف امتعاضه من بريطانيا وفرنسا على ازدواجية مواقفهما. كما أنه بلا شك رأى في التطورات الجارية فرصة لتحسين مواقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من دون الصدام مع الاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد عزمت

(40) Ibid, p. 76.

إدارة آيزنهاور على تلقين قيادتها العسكرية/ السياسية درساً لا تنساه على «خيانتها» لولي نعمتها، وعلى خطيئتها في التآمر مع الدولتين الأوروبيتين من وراء ظهر أميركا - البلد الأم للكيان الصهيوني. وكانت إدارة آيزنهاور متحمسة للتعاون مع حكومة الاتحاد السوفياتي لاحتواء الأزمة، والحؤول دون تطور النزاع خارج حدود سيطرة الدولتين العظميين. ولعب الرئيس الأميركي دوراً بارزاً في إجبار أطراف العدوان الثلاثي على الانسحاب من الأراضي المصرية. إلا أن عودة الإدارة الأميركية سريعاً إلى سياسة الأحلاف (مبدأ آيزنهاور) قد أفقدتها الرصيد الذي جنته من مواقفها في أزمة السويس.[41]

وللتغطية على حقيقة موقعها في العدوان الثلاثي على مصر، كمخلب قط في لعبة فرنسا وبريطانيا، حاولت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن تماطل وتصارع للاحتفاظ ببعض المكاسب الإقليمية قبل الإنسحاب، في مسعى لتبرير نهجها داخلياً. لكن صلابة الموقف الأميركي، والتهديد السوفياتي، واعتمادإسرائيل الكلي على الولايات المتحدة، كانت عوامل لم تترك لتلك القيادة مجالاً إلا الرضوخ للأمر الواقع. لقد أدانت الأمم المتحدة احتلال سيناء، وأوقفت الإدارة الأميركية قرضاً لإسرائيل كانت قد تمت الموافقة عليه. وخشيت حكومة بن - غوريون أن تعمل واشنطن لوقف التعويضات الألمانية، وربما لفرض عقوبات دولية عليها.[42] وفيما اعتبر بن - غوريون حملة سيناء إنجازاً كبيراً للدفاع عن نهجه داخلياً، رأى بها شاريت كارثة. ولخص بن - غوريون مكاسب تلك الحرب في اجتماع اللجنة السياسية لحزب مباي بما يلي: «قواعد العدوان المصري دمّرت؛ موقف عبد الناصر ضعف؛ الوحدة العربية أضعفت كثيراً؛ التحالف العسكري بين مصر وسوريا والأردن انكشف على أنه فارغ؛ هيبة جيش الدفاع الإسرائيلي تعززت في العالم؛ تحسنت أوضاع إسرائيل الأمنية، بحيث قطعت الطريق على الحرب لسنة أو لسنتين؛ موقع روسيا في الشرق الأوسط ضعف؛ وعلاقة إسرائيل بفرنسا تعززت». في المقابل، ورد في مذكرات شاريت: «أن حملة سيناء انطوت على أزمة بحجم لا سابق له في علاقات إسرائيل بأميركا؛ ضحّت بتعاطف آسيا؛ سببت صداماً حاداً مع الأمم المتحدة؛ صعّدت العداء السوفياتي لإسرائيل؛ وأنزلت ضربة قاتلة بإمكانات السلام».[43] ولا غرو، فالتناقض بين نهجي شاريت وبن - غوريون في التعامل مع مسار الأحداث في المنطقة، كان لا بد أن يقود إلى تقديرين مختلفين تماماً لنتائج مغامرة السويس.

(41) Ibid, pp. 77-79.
(42) Ibid, pp. 79-80.
(43) Shlaim, Conflicting Approaches, p. 37.

وفي الواقع، فإنه من زاوية نظر بن – غوريون، لم تكن حرب السويس فاشلة، ولم يذهب المجهود الحربي الذي بذل فيها سدىً. وحقيقة أن إسرائيل قد اضطرت إلى الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها، لم تغير كثيراً في هذا التقدير، لأن البعد الإقليمي لم يكن جوهرياً في هذه الحرب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى فتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، ونشر قوات طوارئ دولية على خطوط الهدنة وفي شرم الشيخ لتأمين وقف القتال ومراقبته. وفيما كان أثر الحرب مدمراً على حكومة إيدن في لندن، فاستقالت، وقاسياً على حكومة غي موليه في باريس، فإن حكومة بن – غوريون في إسرائيل لم تتعرض إلى أي مشاكل داخلية. لم يتراجع النظام المصري الذي صمد في وجه العدوان عن دعم الثورة الجزائرية، أو عن تأميم قناة السويس، وبالتالي، لم تحقق فرنسا وبريطانيا هدفيهما من الحرب. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد تعرّض الجيش المصري لضربة شديدة، وخسر الكثير من سلاحه، ومن منشآته العسكرية في سيناء، وقناة السويس. ومع أن الاتحاد السوفياتي أعاد تسليح الجيش المصري، وبمساعدته استطاع هذا الجيش تنظيم صفوفه وبناء منشآته التي دمرتها الحرب، فإن هذا العمل استغرق فترة زمنية، ووضع الجيش المصري ومجهوده سنتين إلى الوراء، على أقل تقدير. كما أثبتت هذه الحرب عدم جدوى التحالفات والمعاهدات العربية التي عقدت عشيتها. وفيما انطلقت موجة جديدة من تلك المعاهدات بعد الحرب مباشرة، لكنها لم تعمّر طويلاً. وعاد الصف العربي إلى الانقسام على أرضية حركة الولايات المتحدة للحلول محل بريطانيا وفرنسا في المنطقة، وبالتالي، معاودة النشاط لإقامة الأحلاف العسكرية في إطار مبدأ آيزنهاور. لقد أرادت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية ضرب مصداقية مصر العسكرية، وإثبات آهليتها هي في نظر الولايات المتحدة لاعتمادها وكيلاً لحماية المصالح الأميركية في المنطقة. ولم تحقّق ذلك تماماً، بسبب مشاركتها فرنسا وبريطانيا في الحرب؛ ولكنها مع ذلك، لفتت نظر واشنطن إلى إمكانات أداتها العسكرية، واستعدادها لتوظيف تلك الأداة في خدمة الاستراتيجية الأميركية.(44)

وبينما تراجعت بريطانيا عن تحالفها مع إسرائيل، فإن العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية استمرت، بل تطوّرت. وزادت فرنسا من تسليح إسرائيل، بما في ذلك مساعدتها في بناء مفاعل نووي (ديمونة)، برضى الولايات المتحدة وتشجيعها. وظل هذا التحالف قائماً حتى حرب عام 1967. فبعد فشل حرب السويس في إسقاط نظام عبد الناصر، رأت فرنسا في تحالفها مع إسرائيل الخيار الوحيد المفتوح أمامها لممارسة الضغط على القاهرة،

(44) Safran, Israel, (op. cit.), p. 368.

وردعها عن تقديم الدعم للثورة الجزائرية. وزاد في تكريس هذه العلاقة وتطويرها ردة الفعل ضد فرنسا في الوطن العربي، سواء بسبب حملة السويس أو حرب الجزائر؛ فلم يعد لفرنسا ما تخسره من التحالف مع إسرائيل. وفي التطورات اللاحقة لحرب السويس، ودخول أميركا القوي إلى المنطقة من خلال مبدأ آيزنهاور وحلف بغداد، الذي استثنيت منه فرنسا، وبالتالي، احتدام الحرب الباردة في الشرق الأوسط، لم يبق لفرنسا إلا تحالفها مع إسرائيل لإثبات حضورها في هذه المنطقة الحساسة، فعززت هذا التحالف. وقد اعتبرت فرنسا استبعادها من حلف بغداد مؤامرة «أنكلو – سكسونية» لتصفية وجودها في الشرق الأوسط. فتشبثت بتحالفها مع إسرائيل لتحتفظ لنفسها بتأثير ما في البعد الدولي للصراع العربي – الإسرائيلي. وفي هذا المجال، أُنشئت مشاريع مختلفة للتعاون الفرنسي – الإسرائيلي، اقتصادياً وتقنياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً. وفي حقل الطاقة النووية، وصل مئات العلماء والفنيين الفرنسيين إلى إسرائيل للعمل في بناء مفاعل ديمونة (بطاقة 22 ميغاواط). لقد أرادت فرنسا فرض وجودها على العرب من خلال تقديم الدعم الإسرائيلي، وبالتالي، إلحاق الضرر بهم إذا لم يسووا العلاقات معها. وكان هذا الموقف مريحاً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، إلى أن تغير في حرب حزيران 1967، على يد ديغول، الذي رأى في تلك الحرب مؤامرة أميركية – إسرائيلية، من وراء ظهر «الحليفة» فرنسا. إلا أنه في ذلك الحين، كانت إسرائيل قد استنفدت ما يمكن للتحالف مع فرنسا أن يقدمه لها، كما أنها كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في استبداله بوشائج أميركية على صعد مختلفة.(45)

ولعل المكسب الأكبر الذي تحقق لإسرائيل، من زاوية نظر بن – غوريون، هو التقارب السياسي الذي تحقق لها مع واشنطن، والذي جاء كنتيجة غير مباشرة لحرب السويس. ففي أجواء تصاعد الحرب الباردة في النصف الثاني من الخمسينات، وازدياد حدة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة، وما ترتب على ذلك من استقطاب بين الدول العربية على أرضية مشروع آيزنهاور، وجد بن – غوريون ضالته التي كان يبحث عنها منذ بداية الخمسينات. ففي هذه الأجواء، رأى بن – غوريون الظروف المناسبة لضمان «أمن الدور الوظيفي» لإسرائيل، من خلال الانخراط الأعلى في استراتيجية واشنطن لترتيب أوضاع المنطقة، بموقع متميز، يضعها على سكة اعتماد واشنطن لها «مركزاً إقليمياً» في مواجهة تيار القومية العربية، بقيادة عبد الناصر، وبالتعاون مع الاتحاد السوفياتي. لقد كان تردد واشنطن في التجاوب مع نهج بن –

(45) Ibid, p. 370.

غوريون في بداية الخمسينات، وسعيها لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال احتواء الدول العربية وضمها إلى الأحلاف الغربية، ومعارضتها لنهج القيادة السياسية/ العسكرية في إسرائيل، القائل بتطويع الدول العربية بالقوة، عوامل دفعت بن – غوريون إلى التمرد على إدارة آيزنهاور، وإلى المغامرة في التآمر مع بريطانيا وفرنسا لنسف تلك السياسة الأميركية. ولم يخطر بباله ردة فعل تلك الإدارة على العدوان الثلاثي، واعتقد أن العلاقات البريطانية – الأميركية تشكل درعاً يقيه من هذه العاقبة. ولم يقدّر مغزى عودة بريطانيا وفرنسا إلى الشرق الأوسط من خلال هذه الحرب على المخططات الأميركية. ولما فشلت هذه المغامرة، تعلّم بن – غوريون درساً قاسياً من وقوفه في وجه السياسة الأميركية، بينما تمسك واشنطن بقصبة كيانه السياسي الهوائية. فأدرك أن بلوغه غاياته لا يتم إلا من خلال التعامل الإيجابي مع استراتيجية واشنطن – البلد الأم لإسرائيل. ومما سهّل على بن – غوريون هذا الانقلاب في السلوك، التحول الذي حصل في سياسة واشنطن جراء فشلها في تحشيد الدول العربية في حلف بغداد، وما ترتب على ذلك من انقسام في الصف العربي الذي تشكل قبل حرب السويس وبعدها مباشرة. لقد خلقت الظروف الملائمة، في نظر بن – غوريون، للانسجام الأعلى مع السياسة الأميركية، فلم يتلكأ في اقتناص الفرصة. [46]

ففي مسار الأحداث اللاحقة لحرب السويس، تخلّت واشنطن عن سياستها السابقة، واستبدلتها بأخرى مناهضة تماماً للمدّ القومي العربي، وبالتالي، تطابقت مع نهج بن – غوريون في تلبية التناقضات العربية التي برزت على أرضية مبدأ آيزنهاور (1957). ولذلك، وخلافاً لموقفها من مشاريع الأحلاف العسكرية الغربية في بداية الخمسينات، رحبت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بالمبادرة الأميركية (مبدأ آيزنهاور)، التي سعت علناً إلى خلق محور عربي – إسرائيلي موال لواشنطن في مواجهة المحور العربي الآخر المتعاون مع الاتحاد السوفياتي. وفي هذا الإطار، وجدت تلك القيادة نفسها في انسجام أعلى مع واشنطن. فعرضت خدماتها لتسهيل جهود أميركا في خلق كتلة عربية فضفاضة لمواجهة محور موسكو – القاهرة وأنصارهما، الأمر الذي يتيح لها أن تكرس دور كيانها الوظيفي كركيزة أساسية في استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. وكانت مشاركة إسرائيل في حرب السويس قد خلقت السابقة لاستخدام أداتها العسكرية في مغامرات شبيهة، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية للمطالبة بتطوير تلك الأداة وتوفير مستلزماتها وإعدادها للدور المطلوب منها

(46) Ibid, p. 371.

أميركياً. وذلك انطلاقاً من مبدأ العرض والطلب، وبالتالي، الكلفة والمردود. لقد شكّل نهج بن – غوريون قبل حرب السويس عبئاً على صناعة القرار الأميركي، نظراً لالتزام واشنطن بأمن إسرائيل وسلامة حدودها الإقليمية، من جهة، ولما يسببه ذلك النهج من عرقلة للمخططات الأميركية في المنطقة، من جهة أخرى. لقد زال هذا التناقض بعد حرب السويس، لأن السياسة الأميركية تحولت إلى مسار أقرب إلى نهج بن – غوريون، الذي اندفع بدوره لخدمة الاستراتيجية الأميركية المتطابقة مع منظوره. فأصبحت إسرائيل بفعله ذخراً لتلك الاستراتيجية، وهو ما كان يسعى إليه منذ زمن طويل. وبذلك، بدأ العد التنازلي لحرب حزيران/ يونيو 1967. [47]

وفي سياق تأهيل الأداة العسكرية الإسرائيلية للقيام بالدور المطلوب منها في إطار الاستراتيجية الأميركية الجديدة، فتحت واشنطن باباً جديداً للمساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل – عن طريق ألمانيا الاتحادية. فبالإضافة إلى التعويضات الألمانية الضخمة في بداية الخمسينات، انتزعت إدارة آيزنهاور من حكومة المستشار أديناور موافقة على تزويد إسرائيل بالأسلحة سراً. ففي عام 1958، وأثناء زيارة لإسرائيل، وافق وزير الدفاع الألماني، فرانتس جوزف شتراوس، على طلب نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، شمعون بيرس، بتوريد أسلحة أميركية الصنع إلى إسرائيل، على أن تبقى الصفقة سرية، خشية ردة فعل الدول العربية. وفي عام 1960، وأثناء زيارته للولايات المتحدة ولقائه الرئيس آيزنهاور، التقى بن – غوريون المستشار الألماني كونراد أديناور، الذي، بناء على توصية آيزنهاور، أمضى الاتفاق بين شتراوس وبيرس. كما وعد بتقديم قرض مالي، بمبلغ 500 مليون دولار بشروط سهلة جداً، تحت يافطة إعمار النقب. وتدفقت الأسلحة والأرصدة الألمانية على إسرائيل بشكل منتظم لمدة أربع سنوات، حتى افتضح السر عام 1965، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات العربية – الألمانية الاتحادية. وانكفأت ألمانيا عن شحن الأسلحة إلى إسرائيل، فانفجرت أزمة بين الدولتين، اضطرت ألمانيا على إثرها أن تعترف دبلوماسياً بإسرائيل، فيما قطع بعض الدول العربية علاقاته بألمانيا الاتحادية، واعترف بألمانيا الديمقراطية (الشرقية). وبالإمكان اعتبار هذه المساعدات الألمانية الضخمة نتيجة غير مباشرة لحرب السويس، وما ترتب على نتائجها من انخراط إسرائيل في استراتيجية واشنطن تجاه الشرق الأوسط، وللموقع المتميز الذي احتلته فيها. [48]

(47) Ibid, pp. 373-374.
(48) Ibid, pp. 376-377.

2 – حرب حزيران/ يونيو (1967)

في الخطاب الإسرائيلي الدعاوي والتعبوي، داخلياً وخارجياً، تبرز «حرب الأيام الستة» (حرب حزيران/ يونيو 1967) كمعلم تاريخي ومفترق طرق، صهيونياً ويهودياً، وكمنعطف فكري وأيديولوجي وسياسي في تاريخ إسرائيل، يطال جميع نواحي الحياة فيها. وفي الأوساط الدينية اليهودية، جرى الحديث عن تلك الحرب بمصطلحات الخوارق ومجيء «المشياح»، والكشف الربّاني عن «عناية إله إسرائيل بشعبه المختار»، وغير ذلك من الصياغات الطوباوية. فالنصر العسكري الباهر الذي حققه الجيش الإسرائيلي في تلك الحرب، بعد سنين طويلة من الإعداد، وعلى خلفية أجواء الحصار التي خلقتها القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية قبل الحرب، ومناخ التهديد بخطر الإبادة الذي روّجت له وسائط إعلامها وأبواق أنصارها، كان لا بد من أن يقود إلى هذه النتيجة المتوخاة من بناء الأسطورة – إسرائيل التي لا تقهر، وشعبها الأزلي الذي لا يندثر. فاستكمال احتلال الأجزاء المتبقية من فلسطين بعد حرب 1948، وما تشتمل عليه من أماكن مقدسة في التراث الديني اليهودي – حائط المبكى، قبر راحيل، الحرم الإبراهيمي، السامرة، وغيرها من المواقع التوراتية – أثار موجة دينية وعاطفية جامحة. كما أن احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية، منح إسرائيل حدوداً مريحة و«قابلة للدفاع عنها»، كما طرح منظروها الاستراتيجيون. وهزيمة الجيوش العربية الساحقة ولّدت لدى جمهور المستوطنين الإسرائيلي وقيادته القناعة بأن تطويع الدول العربية السياسي بات أمراً محسوماً، وأنه قاب قوسين أو أدنى. ورأت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بإنجازها في تلك الحرب دليلاً قاطعاً على آهليتها لتولي الموقع المتميز الذي تطمح إليه في استراتيجية البلد الأم – أميركا. ولا غرو، أن تعتبر إسرائيل تلك الحرب أهمّ حروبها على الإطلاق، وأن ترى فيها إنجازاً هائلاً، وبالتالي، محطة مركزية للمشروع الصهيوني، سواء في شقه اليهودي أو الإمبريالي.

أما في الواقع، فإن «حرب الأيام الستة» كانت بالنسبة إلى إسرائيل بمثابة «طبعة مزيدة ومنقّحة» لحرب السويس. لقد استخلصت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية العبر من مغامرتها في العدوان الثلاثي على مصر، وكيّفت سلوكها، شكلاً ومضموناً، مع واقع كيانها السياسي، بشقيه، اليهودي والامبريالي. فجاء عملها العسكري في عام 1967، منسجماً مع طبيعة ذلك الكيان، سواء لناحية ظروفه الذاتية أو الموضوعية. كما تجاوزت إسرائيل الثغرة التي اعتورت وضعها في حرب السويس، حيث أدى التناقض بين

ارتباطها المصيري، وبالتالي، الاستراتيجي، بالولايات المتحدة، وبين شراكتها الانتهازية (التكتيكية) مع فرنسا وبريطانيا، إلى فشلها في تحقيق غاياتها. أما في حرب عام 1967، فقد تطابق تكتيكها مع استراتيجيتها، وانسجمت حركتها الذاتية مع إرادة البلد الأم، التي شكلت الأرضية الموضوعية (الاستراتيجية) لتلك الحركة (التكتيكية) في السياق الشامل للحرب، عسكرياً وسياسياً. لقد تشبثت تلك القيادة بنهجها الذي ساقها إلى حرب السويس، على الرغم من فشل المحاولة في الوصول إلى غايتها المرجوة. وراحت بعدها مباشرة تعد آلتها العسكرية، وتوضب أوضاعها مع البلد الأم بالتوافق مع استراتيجيته، وتتحين الفرص لإعادة الكرّة. وتوفر لها ذلك من خلال التحولات في سياسة ذلك البلد – الولايات المتحدة. ولما حانت الفرصة المناسبة، كانت إسرائيل في أعلى درجات الانسجام مع استراتيجيته، الأمر الذي تبدى في تطابق الذاتي مع الموضوعي في العمل، وبالتالي، تجلى في النجاح الباهر الذي تحقق لها في تلك الحرب. ولا غرو، أن نتائجها فاقت كل توقع منها، فاعتبرت حدثاً خارقاً، لا بد من استغلال نتائجه لتشكل محطة رئيسية على طريق استكمال المشروع الصهيوني.

خرجت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية من حرب السويس وهي أشد إصراراً على التشبث بنهجها. فادعت أن الحرب في جانبها العسكري كانت ناجحة جداً، وأن الفشل في الجانب السياسي ترتب على سلوك حلفائها في العدوان. وأيدتها في تقويمها هذا غالبية المستوطنين، فاحتفظت بموقعها في السلطة. ولم تجد تلك القيادة خللاً في نهجها السياسي أو سلوكها العسكري، بل حمّلت الفشل في تحقيق أهداف الحرب لشركائها في العدوان على مصر، وبالتالي، استخلصت ضرورة الاستمرار في ذلك النهج، مع استبدال الشركاء. ولما كان الشريك الممكن الوحيد هو الولايات المتحدة، وهذه لأسبابها الذاتية، واعتباراتها الاستراتيجية الكونية، لن تشارك مباشرة في حرب قادمة، فقد استخلصت القيادة الإسرائيلية أن عليها الإعداد لعمل عسكري بمفردها. كما رأت أن آهليتها لاحتلال موقع متميز في استراتيجية هذا الشريك المحتمل، تتوقف على إثبات قدرة آلتها العسكرية على الأداء الناجع في سياق تلك الاستراتيجية. واشار كاتب عسكري إسرائيلي إلى ذلك بقوله: «في أعقاب العملية، استخلصت إسرائيل دروساً سياسية وعسكرية جديدة. وعلى سبيل المفارقة أن الجزء من الخطة، الذي اعتمد على قوة بريطانيا وفرنسا السياسية والعسكرية، تسبب في خيبة أمل مذهلة. وفي مقابل ذلك ظهرت التقويمات المتواضعة، بالنسبة إلى قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق الانتصار الساحق بقواه الذاتية، على أنها حذرة جداً». وقد أشار الدرس الذي استُخلص آنذاك إلى ضرورة

تعزيز قدرة الجيش الإسرائيلي على التنقل وضرورة تعزيز قوته النارية ليحرز انتصاراً سريعاً وساحقاً في أي نزاع في المستقبل». [49]

على العموم، نجحت القيادة الإسرائيلية في تبرير نتائج حرب السويس داخلياً، بتحميل المسؤولية لحلفائها في المغامرة. أما خارجياً، فقد تلقنت درساً لن تنساه، بعدم الخروج على إرادة البلد الأم (الولايات المتحدة). وفيما راحت تتعامل بإيجابية عالية مع التوجهات الأميركية، فإنها كرّست جهدها للإعداد للحرب المقبلة مع مصر، على أن تقوم بها منفردة. وركزت أساساً على بناء قواتها العسكرية، وتزويدها بالأسلحة اللازمة، معتمدة أصلاً على فرنسا للحصول على الأسلحة الثقيلة (الطائرات والدبابات). وتولى مدير عام وزارة الدفاع، شمعون بيرس، تطوير شبكة علاقات إسرائيلية - فرنسية متشعبة، سياسية وعسكرية، حصلت إسرائيل من خلالها على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة، بما في ذلك بناء مفاعل نووي (ديمونة). وكان هذا الترتيب مريحاً لكل من فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة. وفيما رأت فيه إسرائيل امتداداً للعلاقات السابقة، فإن باريس اعتبرته مدخلاً للحفاظ على شيء من النفوذ لها في المنطقة، بعد النكسة التي تعرضت لها مصالحها في الوطن العربي، جرّاء حرب السويس والجزائر. أما الولايات المتحدة، التي شجعت الطرفين على التقدم في هذا الترتيب، فقد نظرت إليه كمخرج من مأزق الكشف عن طبيعة علاقاتها بإسرائيل، فيما هي تعمل لاحتواء دول المنطقة في إطار استراتيجية مبدأ آيزنهاور. ولاحقاً، عملت واشنطن على تزويد إسرائيل بالسلاح الأميركي عبر ألمانيا الغربية. وفي المحصلة، فإن القيادة الإسرائيلية، بعد حرب السويس، فتحت صفحة جديدة في تعاملها مع واشنطن. فكفّت، مرحلياً، عن انتهاز التناقضات بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، كما تراجعت عن اللعب على التعارضات داخل المؤسسة الحاكمة الأميركية - بين الكونغرس والبيت الأبيض - كما فعلت في حرب السويس.

وجاءت السياسة الأميركية في الفترة اللاحقة لحرب السويس لتشجع القيادة الإسرائيلية على التشبث بنهجها، إذ وجدت فيها ما يخدم غاياتها. فقد استعجلت إدارة آيزنهاور استثمار الرصيد الذي كسبته في الوطن العربي، جراء مواقفها من العدوان الثلاثي على مصر. فطرحت مشروع آيزنهاور (آذار/ مارس 1957)، الأمر الذي شق

(49) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 539، (نقلاً عن د. تسفي لانير، «الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب إسرائيل»، في تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً، (ترجمة عن العبرية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1983، ص 35).

الصف العربي، وأدخل أطرافه في صراع، بعد التضامن الذي أبدته إبّان أزمة السويس. وتحت شعار «ملء الفراغ»، سعت واشنطن إلى ميراث تركة بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. فاصطدمت بالتيار القومي العربي الذي قاده الرئيس جمال عبد الناصر، وبالاتحاد السوفياتي الذي ساند هذا التيار، فكرس بذلك وجوده في المنطقة. ورأت القيادة الإسرائيلية في الأوضاع المتشكلة من احتدام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من جهة، واستشراء التناقضات بين الدول العربية، من جهة أخرى، الأرضية المناسبة لها لإثبات جدارتها في نظر واشنطن بتولي موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط. في المقابل، وإزاء الانتكاسات التي منيت بها السياسة الأميركية، وخاصة انهيار حلف بغداد، بعد ثورة تموز/ يوليو (1958) في العراق، وأحداث الأردن ولبنان (1958)، راحت واشنطن تعوّل أكثر فأكثر على دور إسرائيل في المنطقة، كبديل للانخراط الأميركي المباشر في الأحداث. لقد حاولت القيادة الإسرائيلية في السابق أن تسوّق كيانها كمرشح مثالي للقيام بهذا الدور في المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة ترددت بالاستجابة للعرض. أما الآن، فكانت واشنطن تبحث عن «وكيل»، وكانت القيادة الإسرائيلية تتحرق لتقديم الخدمات، وكل شيء بثمنه، فالتقى الطرفان في مسار مشترك، قاد في نهاية المطاف إلى حرب حزيران/ يونيو (1967). [50]

وفي سياق التطورات اللاحقة لحرب السويس في الشرق الأوسط، كان كلما تعقدت الأمور على السياسة الأميركية في إطار مبدأ آيزنهاور، كلما اكتشفت واشنطن أهمية إسرائيل كمركز إقليمي مضاد لتيار القومية العربية، المناهض للتوجهات الأميركية. فعلى أرضية احتدام الحرب الباردة، وما ترتب عليها من محاور سياسية في المنطقة، وجدت الولايات المتحدة في إسرائيل وكيلاً عنها، تتستر وراءه في إدارة الصراع للوصول إلى غاياتها. وتطورت العلاقات بين الطرفين في مسار متصاعد، على قاعدة الكلفة والمردود، وعلى أساس العرض والطلب. وفي تقديم لوثيقة مأخوذة من كتاب «بن - غوريون: سيرة سياسية» (ميخائيل بار - زوهار)، يلخّص المحرّر وضع إسرائيل في تلك الفترة بقوله: «شهدت السنوات التالية لحملة سيناء تحسناً ملحوظاً في موقع إسرائيل الدولي. فالولايات المتحدة، التي عارضت تلك الحملة، أصبحت تعتبر عبد الناصر عميلاً سوفياتياً. ولذلك، ففي نهاية الخمسينات، كانت إسرائيل تخرج جزئياً من عزلتها الاقليمية والدولية، التي وسمت موقعها في بداية العقد. لقد أُتيحت لها الفرصة لأن تأخذ مكانها في السياسات الاقليمية والكونية للقوى الغربية، التي كانت تحاول إقامة شبكة

(50) Safran, Israel, pp. 359-360.

إقليمية من المنظمات التعاهدية والأحلاف الأمنية الملتزمة بمقاومة التأثيرات السوفياتية. ويقدم كاتب سيرة بن – غوريون عرضاً لمحاولة إسرائيل الناجحة في نهاية الخمسينات لتطوير ما يشبه التحالف مع إيران وتركيا وإثيوبيا». [51]

ويصف بار – زوهار، بلغة بلاغية، نشاط بن – غوريون في تلك الفترة، فيقول: «فيما كانت إسرائيل تتلقى أكثر مما تستطيع ابتلاعه من الأقراص المرّة والإحباط على يد الولايات المتحدة، كانت تقيم تحت جنح الظلام، حلفاً سرياً في الشرق الأوسط. فقد قامت من حولها، بسرّية تامة، منظمة شبح، نمت وانتشرت حتى طوّقت الشرق الأوسط العربي بأكمله.. فعلى مدى سنين، وفي ظروف سرية وخفية، انخرطت إسرائيل في نشاط مكثف جداً، شمل الشرق الأوسط كله. وفيما استخدموا أساليب تمويه مختلفة، أسماء وهمية، جوازات سفر مزورة، رحلات جوية ليلية، وخطوط سفر متعرجة، كان رسل بن – غوريون العديدون يقلعون إلى عواصم الحلفاء، ويعودون منها. مبعوثون خاصون، موظفون رسميون كبار، وزراء وخبراء، انخرطوا جميعاً في هذه العملية المعقدة. وقد شمل العمل السري مجالات مختلفة، غالبيتها لم يكشف النقاب عنها إلى الآن. وكثيرون من أولئك الذين كان لهم ضلع فيه، بمن فيهم بعض المبادرين إليه والمفكرين بشأنه، سيبقون مجهولي الهوية لفترة طويلة قادمة. وفقط جزء بسيط من تلك النشاطات قد تسرّب إلى علم الجمهور بمرور الزمن. وهو المعروف بـ "حلف المحيط"». ويشير صاحب سيرة بن – غوريون إلى أن العمل لإقامة هذا الحلف، بدأ قبل حرب السويس، وكان لشاريت دور فيه، وطال في بداياته إيران وإثيوبيا، وحتى السودان. وكان محور هذا العمل محاولة محاصرة دور النظام المصري، بقيادة جمال عبد الناصر. [52]

وفيما يتعلق بنشاط إسرائيل في إثيوبيا، قال بار – زوهار: «إن أصداء الضربة التي أنزلتها إسرائيل بعبد الناصر في حملة سيناء ترددت في جميع أرجاء الشرق الأوسط ومحيطه بزخم فاق كل توقع. فالدول التي كانت تخشى طموح عبد الناصر وجدت فجأة عنصراً قادراً على هزيمته، والقادة القلقون من تسلل شيوعي عبر مصر أدركوا أن هناك من يستطيع أن يوقف السوفيات عند حدّهم. وإثيوبيا، الجيب المسيحي المعزول في أفريقيا، كانت قلقة بشكل خاص، وراقبت ميول عبد الناصر الإسلامية والأفريقية التوسعية بقلق متزايد. وبعد حملة السويس بفترة قصيرة، وصل إلى إثيوبيا موظف رسمي إسرائيلي عالي

(51) Rabinovich, Itamar, Reinharz, Jehuda (eds.), Israel in the Middle East, Documents and Readings on Society, Politics and Foreign Relations, 1948- Present, New York, Oxford, 1948, pp. 164-165. (Henceforth: Rabinovich, Documents).

(52) Rabinovich, Documents, p. 165.

المستوى، كان مسؤولاً عن قطاع سياسي هام في الحكومة الإسرائيلية. وقابل الإمبراطور هيلا سيلاسي، وبحث الاثنان عملاً سياسياً مشتركاً ضد تخريب عبد الناصر، وكذلك تعاوناً اقتصادياً وتنموياً. والتقى المبعوث بعض موظفي الامبراطور الكبار، ووضعت الإجراءات والسبل للعمل في خطة واسعة النطاق، وانطوت الخطة على إرسال خبراء إسرائيليين إلى إثيوبيا، وإرسال متدربين إثيوبيين إلى إسرائيل، وإقامة مشاريع مشتركة، ودورات دراسية». وقد وضعت ترتيبات لزيارة بن – غوريون إلى إثيوبيا، إلا أنها لم تتحقق. وعلى هذا الصعيد، كان هناك تعاون إسرائيلي – فرنسي. وقد توسع هذا الحلف، ودام فترة طويلة، وانطوى على تعاون عسكري، قامت إسرائيل من خلاله بتدريب الجيش الإثيوبي وتسليحه. [53]

ووصف يتسحاق رابين، رئيس شعبة الأركان بالجيش في حينه، العلاقات التي سعى بن – غوريون إلى نسجها مع الدول المحيطة بالمشرق العربي وخلفيات حركته بقوله: «فعلى سبيل المثال، حدوث الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم في العراق عام 1958، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر برئاسة عبد الناصر في مطلع عام 1958، وارتفاع موجة الوطنية في البلاد العربية، والتسريع في صفقات الأسلحة الروسية إلى الجيوش المصرية والسورية والعراقية، وزيادة المساعدات التدريبية وعدد المستشارين السوفيات، وخاصة إلى مصر وسوريا، والتوجه الروسي لنقل الجيشين، السوري والمصري، إلى النظريات السوفياتية... كل هذه الأمور أنذرت بإمكانية تعرّض الشرق الأوسط لأيام غير هادئة ومستقرة.. لقد كان أحد المواضيع الرئيسية والجديدة في تلك الفترة يتعلق بجهود دافيد بن – غوريون الرامية إلى تطوير العلاقات الخاصة مع الدول غير العربية التي يعنيها تطوير مثل هذه العلاقات مع إسرائيل. وفي عام 1958، طار بن – غوريون سراً إلى تركيا واجتمع مع رئيس حكومتها بقصد تطوير العلاقات معها، إزاء الأخطار التي ولّدها حلف العراق – سوريا – مصر، بإيحاء من السوفيات، وتحويل سوريا إلى قاعدة كبرى للسوفيات لتطويق حلف شمال الأطلسي، وتعريض المصالح الأميركية في المنطقة للخطر. وقد حظي اجتماع بن – غوريون هذا بتشجيع من الولايات المتحدة.. كما أن نشاطاتنا في إثيوبيا أخذت بالازدياد. وكان بن – غوريون الروح الحية من الناحية السياسية. ودخل الجيش الإسرائيلي الصورة في وقت لاحق، عندما نُقل هذا الموضوع إلى وزارة الدفاع، وأعطاه رئيس الأركان لاسكوف الأولوية، وطلب من الجميع أن يخصصوا

(53) Ibid, pp. 165-166.

لهذا العمل الطاقات البشرية والموارد المالية المناسبة».[54]

وعن دوره في تطوير العلاقات مع إثيوبيا، وزياراته المتكررة، التي بدأت عام 1960، قال رابين: «وصلت إلى أديس أبابا ومعي تسفيكا زمير، الذي كان رئيساً لشعبة التدريب. وكان في إثيوبيا ممثل للجيش الإسرائيلي. والهدف من سفرنا إلى هناك كان دراسة إمكانية تطوير العلاقات مع إثيوبيا. واستقبلنا إمبراطور إثيوبيا في قصره، وهو يرتدي ملابس الفيلد مارشال الجميلة... وتحدث الإمبراطور عن الأهمية البالغة لتطوير العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا، كما استعاد ذكريات الماضي السعيد، ووصف الجذور العميقة المشتركة التي ساعدت ملكة سبأ والملك سليمان على تنميتها. وتحدث عن المستقبل وعن ضرورة تطوير علاقات مركّبة وهامة في المجال العسكري والاقتصادي، ولكنه قال أنه يجب جعل هذه العلاقة متواضعة لتحاشي زيادة الخطورة في نشاطات العالم العربي والإسلامي ضدنا. فعرضت عليه طرقاً مختلفة. وأجملت هذه الطرق والاقتراحات فيما بعد مع رئيس أركان إثيوبيا ووزير دفاعها... وقد زرت إثيوبيا مرة أخرى عام 1962، ومرة ثالثة في 1963. وتطورت العلاقات بالتدريج وضربت رقمها القياسي عندما تعهدنا بالقيام بجميع شؤون التدريب في إثيوبيا، بما في ذلك مدرسة القيادة والأركان. وكان الإثيوبيون يستشيروننا في كل موضوع عملي يتعلق بحربهم. ومن أجل توجيههم بشكل صحيح، قمت بزيارة جميع المناطق الإثيوبية: إريتريا وأسمرة، ومصوّع، وتجولت على طول الحدود السودانية مع أريتريا، وفي أجزاء كبيرة من منطقة أوغادين وهَرَر وجيجا وجنجة. وتعرفت شخصياً على جميع قادة الفرق والأسلحة، وعلى قائد سلاح البحرية، حفيد الإمبراطور، وطوّرت علاقات شخصية وخاصة معه».[55]

وفي تقويمه لنشاط الجيش الإسرائيلي في إثيوبيا، خلص رابين إلى القول: «بنينا للجيش الإثيوبي جهاز تدريب كاملاً، يعتمد على نظرة مهنية، وطرق تفكير عملية تتناسب وظروفهم. ولو أن الولايات المتحدة قدمت لإثيوبيا الوسائل الضرورية لكان بإمكانها أن تصمد أمام أعدائها. ففي تلك الفترة، كانت إثيوبيا تملك القوة العسكرية القادرة على ردع أعدائها عن التحرش بها. ولكن الولايات المتحدة تخلت عليها. ومقابل ذلك، تزودت الصومال بأسلحة روسية، وزادت قوتها وشهيتها. كما أن رغبة سكان إثيوبيا في التخلص من النظام المطلق والدكتاتوري الإمبراطوري قوّضت الاستقرار السياسي

(54) رابين، يتسحاق، سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، عمان، 1981، ص 74-75. (لاحقاً: رابين، سجل خدمة).
(55) رابين، سجل خدمة، ص 75-76.

والاجتماعي في هذه الدولة وأضعفتها... وقد طوّرت علاقات وطيدة مع الجنرال «عمن»، الذي ترأس الانقلاب الذي وضع نهاية لنظام حكم الإمبراطور. وقد قتل هذا الجنرال فيما بعد على أيدي الضباط الشباب الذين استغلوا اسمه ورتبته الكبيرة، على غرار ما حدث في مصر بالنسبة إلى اللواء نجيب... لقد كانت موانئ إثيوبيا في البحر الأحمر هي الوحيدة الصديقة لنا في هذه المنطقة. وكنا في ذلك الوقت نتطلع للتواجد في منطقة مضائق باب المندب. وضمنّا إمكانية الاستعانة بالموانئ الإثيوبية، إذا ما دارت حرب حول حرية الملاحة في البحر الأحمر».[56]

وكان طبيعياً أن يمتد نشاط بن - غوريون هذا إلى إيران، التي، في ظل حكم الشاه، كانت تناصب التيار القومي العربي العداء. فأرسل مبعوثيه إلى طهران لطرح فكرة «التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق وجهات النظر والنشاطات إزاء التطورات في الشرق الأوسط». وفي رسالة إلى الشاه (1958)، جاء بن - غوريون على ذكر الملك الفارسي (قورش) وصنائعه من أجل اليهود. وردّ الشاه بأن «ذكرى سياسة قورش تجاه شعبكم غالية عليه، وأنه يسعى لمواصلة الطريق الذي اختطه هذا التقليد القديم». وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر (1958)، وما ترتب عليها من ردود فعل، قررت حكومة إسرائيل التحرك بسرعة. ويقول بار - زوهار: «قررت إسرائيل إقامة رابطة مع صديقتيها الجديدتين في الشمال - إيران وتركيا. وكانت تعي حقيقة أن هذين البلدين كانا الحصنين الرئيسيين للتأثير الأميركي في الشرق الأوسط، وهما أكثر مواقعه تقدماً في مواجهة روسيا». ومضى بار - زوهار يقول: «الآن، وعلى خلفية الروابط الواعدة مع دول إلى الشمال والجنوب، تحول تفكير إسرائيل السياسي إلى فكرة خطة شاملة لإقامة «حلف المحيط»: إقامة كتلة من دول واقعة في محيط الشرق الأوسط، ومرتبطة بإسرائيل في «مثلث»، حيث تركيا وإيران في الشمال، وإثيوبيا في الجنوب. وجرى التعبير عن القاسم المشترك بين هذه الدول في موقفها السياسي أساساً: المعارضة الحادة للتوسع الناصري وتخريبه، والرغبة في كبح التأثير السوفياتي».[57]

ورأى بن - غوريون أن إنشاء «حلف المحيط» سيلقى الترحيب في واشنطن، خاصة وأن مبدأ آيزنهاور قد فشل في كبح «الاختراق السوفياتي» للشرق الأوسط. وعن ذلك يقول بار - زوهار: «للمرة الأولى، شعرت إسرائيل بأن لديها ما تقدمه إلى الأميركيين: فهي لم تعد بعد حليفاً صغيراً ومعزولاً، مكروهاً ومنبوذاً من قبل الدول

(56) المصدر السابق، ص76.
(57) Rabinovich, Documents, pp. 166-167..

العربية، وإنما قائداً وحلقة وصل في كتلة من الدول، إحداها عضو في «الناتو»، واثنتان منها في «حلف بغداد»، وواحدة – دولة أفريقية هامة. وأمامنا كتلة يزيد سكانها عن عدد العرب في الشرق الأوسط، وهي مستعدة للتعاون البعيد المدى مع الأميركيين لمناهضة الأطماع السوفياتية في المنطقة. وأدركت إسرائيل الأهمية الشديدة للحصول على دعم أميركا السياسي والمالي لهذه المنظمة السرية». وسعت حكومة إسرائيل إلى تسويق هذه الفكرة في واشنطن، فاقترح موشيه دايان طرحها بواسطة الفيلد مارشال البريطاني، مونتغومري، كما وجه بن – غوريون سفيره في واشنطن، آبا آيبن، لطرح الفكرة على الإدارة الأميركية. وبعد «ثورة تموز/ يوليو» (العراق 1958)، كتب بن – غوريون رسالة إلى آيزنهاور بخصوص «حلف المحيط» عرض فيها الأوضاع في المنطقة – الأردن، لبنان، الجزائر...إلخ – مهوِّلاً بخطر القومية العربية بقيادة عبد الناصر ودعم السوفيات، ومؤكداً على أهمية الدور الذي بإمكان إسرائيل أن تلعبه في المنطقة، إذا حظيت بدعم الولايات المتحدة وتأييدها. وكان بن – غوريون يتوقع أن يدعى إلى واشنطن لمناقشة الأفكار التي طرحها في رسالته، لكن الدعوة لم تأت. ومع ذلك، ابدت إدارة آيزنهاور اهتماماً في الأمر، وكان موقفها منه إيجابياً، وأبلغ دالاس بن – غوريون بأن الإدارة الأميركية تشجعه على التقدم في إنشاء هذا الحلف.(58)

وكان من شأن هذا التجاوب الأميركي مع فكرة «حلف المحيط» أن يشعل الضوء الأخضر أمام القيادة الإسرائيلية للمطالبة، مجدداً، بسلاح أميركي. وقد وافقت واشنطن على ذلك، ولو جزئياً. فأعلنت وزارة الخارجية الأميركية (1958) أن كمية غير محددة من الأسلحة قد أُرسلت إلى إسرائيل. وكتب وزير الخارجية، دالاس، إلى بن – غوريون (11 آب/ أغسطس 1958) يقول: «إننا نعتقد بوجوب كون إسرائيل في وضع يمكنها من ردع محاولة العدوان عليها على يد قوى محلية، ونحن مستعدون لتفحص ما يترتب على هذه المسألة عسكرياً بعقل منفتح». لقد ظلت كمية الأسلحة التي أرسلتها واشنطن إلى إسرائيل ونوعيتها طي الكتمان. ولكن المصادر تفيد بأنها كانت في الفترة ما بين 1958 – 1960 كالتالي: حوالي 100 مدفع مضاد للدبابات عديم الارتداد، وحوالي 20 طائرة هليكوبتر من طراز سيكورسكي س – 58، وعتاد الكتروني للإنذار المبكر من الغارات الجوية. وكانت إدارة آيزنهاور تفضل أن تتولى فرنسا تزويد إسرائيل بالسلاح الثقيل، وذهبت إلى حدّ تقديم الدعم المالي الخفي لتمكينها من شراء الأسلحة الفرنسية. وفي صيف عام 1962، وافقت إدارة كندي على تزويد إسرائيل بصواريخ

(58) Ibid, pp. 167-171.

أرض – جو من طراز «هوك»، بذريعة «احتياجات إسرائيل الأمنية الشرعية»، لمواجهة الأسلحة السوفياتية التي تلقتها الدول العربية.(59)

وبقراره تزويد إسرائيل بصواريخ «هوك» (1962)، وبالصورة التي تم فيها ذلك، دشّن الرئيس الأميركي جون كندي مرحلة جديدة في «العلاقة بين الثكنة والمركز»، بما ينسجم والدور العدواني المنوط بالآلة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة. وقد اتخذ هذا القرار، بعد فترة من التردد بالاستجابة لطلب إسرائيل تزويدها بهذا السلاح، وذلك عقب اجتماع أميركي – إسرائيلي (تموز/ يوليو 1962) بغرض تفحص ميزان القوى بين إسرائيل والدول العربية، تلاه اجتماع آخر (تشرين الثاني/ نوفمبر 1963). وادّعت إدارة كندي أن حلفاء أميركا الغربيين لا يستطيعون تقديم البديل الملائم الذي «يلبي احتياجات إسرائيل الأمنية الشرعية». وشكّل هذا القرار نقطة افتراق مع نهج واشنطن السابق في تحاشي الظهور كمصدّر رئيسي لتسليح إسرائيل، واللجوء إلى سبل ملتوية في توفير السلاح لها عبر دول غربية أخرى، كما فعل آيزنهاور في السنة الأخيرة من ولايته الثانية، حيث قام بالالتفاف على «قانون الحياد» الأميركي، من خلال إرسال الأسلحة إلى إسرائيل عبر ألمانيا الغربية. وقد فتحت إدارة كندي هذا الباب في ظل مقاربة جديدة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، كانت مختلفة نسبياً عن مبدأ آيزنهاور؛ فلم يتسبب قرارها بردة فعل عربية شديدة. إلا أن هذه المقاربة لم تدم طويلاً، إذ اغتيل جون كندي، وخلفه لندون جونسون، الذي تخلى عن تلك المقاربة، واستغل السابقة للمجاهرة في تبرير إغداقه بالسلاح على إسرائيل، تحت شعار توازن القوى العسكري، الذي استند إليه قرار كندي.(60)

فبعد انهيار السياسة القائمة على مبدأ آيزنهاور، سلك الرئيس كندي نهجاً جديداً في التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط. فسعى إلى التفاهم مع تيار القومية العربية، مستفيداً من الشرخ الذي تطور بين عبد الناصر والاتحاد السوفياتي في بداية الستينات، ومن الخلافات التي اتسعت شقتها بين الدول العربية. وفي مقابل التقارب مع نظام عبد الناصر وتقديم المساعدات المادية له، عمد كندي إلى تطمين إسرائيل من أن ذلك لن يكون على حسابها، بل على العكس، فإنه سيعزّز قوتها العسكرية كتقل موازٍ له في المنطقة، وكاحتياط استراتيجي للعمل ضده في حال الخلاف معه. وقد عبّر كندي عن هذه المقاربة في حديثه إلى وزيرة الخارجية الإسرائيلية، غولدامئير (كانون الأول/ ديسمبر 1962)، حيث

(59) Mansour, Camille, Beyond Alliance, Israel and U.S. Foreign Policy, New York, 1994, pp. 81-83. (Henceforth: Mansour, Beyond Alliance).

(60) Mansour, Beyond Alliance, p. 81.

قال: «للولايات المتحدة علاقة خاصة بإسرائيل في الشرق الأوسط، لا توازيها في الحقيقة إلا تلك التي تربطها ببريطانيا في طيف واسع من الشؤون الدولية. ولكن، لكي نستطيع أن نؤدي الدور المطلوب منا بشكل صحيح، فإنه لا يتوفر لنا ترف التماثل مع إسرائيل – أو الباكستان، أو دول أخرى معينة – على أنها صديقاتنا حصراً، وتحديد صف حلفائنا الحميمين والقريبين (لأننا نشعر كذلك بالنسبة إلى إسرائيل، على الرغم من أنها ليست حليفة رسمية)، وترك الدول الأخرى تذهب... [إلى الجحيم]. إن مصلحتنا يمكن أن تُخدم بالشكل الأفضل إذا توفرت مجموعة من الدول المستقلة المرتبطة بالغرب. وعندها، سنكون في وضع يمكننا من التوضيح للعرب بأننا سنحافظ على صداقتنا مع إسرائيل وعلى ضماناتنا الأمنية». وبعد أن أشار إلى المنعكسات السلبية التي تتركها هذه الشراكة مع إسرائيل على علاقات الولايات المتحدة بدول الشرق الأوسط، قال: «إننا نأمل بأن تتقدم إسرائيل على نحو يقلّص التصادم بيننا... وما نريده من إسرائيل ينبع من كون علاقتنا تسير بالاتجاهين».[61]

واصطدمت مقاربة الرئيس كندي في التعامل مع التيار القومي العربي بتدخل النظام المصري في حرب اليمن (1962). وإذ تحاشت واشنطن في البداية الصدام المباشر مع القاهرة، وسعت إلى استنزاف الجيش المصري من خلال القوى المحلية، فإنها بعد اتساع رقعة القتال إلى السعودية، راحت تكشّر عن أنيابها. ولما انهار الاتفاق بين القاهرة والرياض، برعاية واشنطن، حول وقف جميع أشكال التدخل الخارجي في اليمن، تدهورت العلاقات بين الطرفين، وكان كلما طالت الحرب في اليمن، وعززت مصر قواتها هناك، بدعم من الاتحاد السوفياتي، عسكري واقتصادي، كلما عادت العلاقات المصرية – الأميركية إلى التوتر. وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة كلما تورطت أكثر في حرب فيتنام/، كلما زاد اعتمادها على إسرائيل كوكيل في الشرق الأوسط، بكل ما يترتب على ذلك من توطيد للعلاقات وتزويد بالسلاح. وقد تواكب هذا المسار مع ولاية الرئيس لندون جونسون في البيت الأبيض، وهو المعروف بموقفه من دور إسرائيل كثكنة في المنطقة منذ أيام آيزنهاور. وفي ولايته تدفقت على إسرائيل الأسلحة الحديثة الهجومية إعداداً للعدوان على الدول العربية، بذريعة تلقي تلك الدول أسلحة من الاتحاد السوفياتي، وبالتالي، تعاظم القوات العسكرية العربية، والمصريةتحديداً. ومن جانبها، ألحّت القيادة الإسرائيلية على واشنطن لتزويدها بالسلاح الهجومي، مدعية أن مصر، في نهاية العام 1963، شكّلت فرقتين عسكريتين جديدتين، على الأقل، بمساعدة الاتحاد

(61) Ibid, p. 82.

السوفياتي، الذي أنهى خلافه معها. وذلك على الرغم من استقالة بن – غوريون من رئاسة الحكومة (حزيران/ يونيو 1963)، وتولي ليفي إشكول منصبه.[62]

وجاء مؤتمر القمة العربي الأول (13 كانون الثاني/ يناير 1964) ليشكل ذريعة إضافية لإسرائيل للتسريع في إعداد جيشها وتسليحه للحرب. فقد عقد هذا المؤتمر على خلفية إعلان إسرائيل الانتهاء من بناء «الناقل القطري»، الذي يجرّ مياه الأردن عبر بحيرة طبريا إلى النقب، على أن يفتتح في ربيع ذلك العام. وكانت إسرائيل قد بدأت العمل بهذا المشروع في أوائل الخمسينات، على أن تصل طاقته في المرحلة الأخيرة إلى 320 مليون متر مكعب من المياه سنوياً. وفي حينه، كانت العلاقات العربية – العربية في الحضيض. فاجتمع رؤساء الأركان العرب (7 كانون الأول/ ديسمبر 1963) في القاهرة، لإعداد جدول أعمال لاجتماع «مجلس الدفاع الأعلى» لاحقاً في ذلك الشهر، مع التركيز علىمشروع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن. وانتهت الجلسة الأخيرة من الاجتماع (10 كانون الأول/ ديسمبر 1963)، من دون إصدار بيان نهائي، الأمر الذي تسبب في حملة من الاتهامات المتبادلة بين الحكومات العربية. فبادر الرئيس عبد الناصر بالدعوة إلى مؤتمر قمة عربي (23 كانون الأول/ ديسمبر 1963)، وذلك في خطاب له في بور سعيد، أكد فيه أن الأوضاع العربية لا تسمح بالدخول في حرب مع إسرائيل في الوقت الراهن. وأعلنت الجامعة العربية، بعد اتصالات مع الحكومات العربية، أن القمة ستعقد في 13 كانون الثاني/ يناير 1964. وفي المداولات التحضيرية للقمة، تقرر أن يتضمن جدول أعمالها بحث السبل والوسائل لوقف تحويل مياه نهر الأردن من قبل إسرائيل، ومعالجة الخلافات العربية المستشرية.[63]

وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الأول، وبعد الإشارة إلى عدوان إسرائيل المستمر، وتجاهلها قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، ورد أن المؤتمرين بحثوا «العدوان الخطير علىالمياه العربية من خلال تحويل مجرى مياه نهر الأردن». وأكد البيان أن المؤتمر «قد اتخذ القرارات العملية الضرورية لدرء الخطر الإسرائيلي الماثل، سواء في مجالي الدفاع والأمور الفنية، أو على صعيد تنظيم شعب فلسطين لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مستقبله». ولم يرد البيان على ذكر «القيادة العسكرية العربية المشتركة»، مع أنه تم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، على أن يكون اللواء علي علي عامر، رئيس هيئة الأركان المصرية، القائد العام للقيادة العربية المشتركة، التي سيكون مقرها في القاهرة،

(62) Safran, Israel, p. 382.
(63) Kadi, Leila, Arab Summit Conferences and the Palestine Problem, Beirut, 1966, pp. 91-96. (Henceforth: Kadi, Arab Summits).

وميزانيتها 34,5 مليون دولار سنوياً. وقال البيان: «إن الطريق الوحيد لصدّ الخطر الصهيوني الماثل هو تنظيم الشعب الفلسطيني، بما يمكنه من أداء دوره في تحرير فلسطين وتقرير مستقبله». وكان ذلك القرار أساساً لإقامة «منظمة التحرير الفلسطينية»، وبالتالي تشكيل «جيش التحرير الفلسطيني»، من جهة، ولعمل عربي «منسّق» لإحباط المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب، من جهة أخرى.[64]

وجاء رد الإدارة الأميركية على قرارات القمة العربية سريعاً، إذ صرح وكيل وزارة الخارجية، ألكسيس جونسون، (20 كانون الثاني/ يناير 1964)، أمام لجنة «المواطنين الأميركيين بشأن السياسة الأميركية في الشرق الأدنى»، مؤكداً ما يلي: «إن زعماء الدول العربية وإسرائيل يعلمون أن حكومة الرئيس جونسون لا تنوي إدخال أية تعديلات أساسية على سياستنا تجاه الشرق الأدنى... وهذا لا يعني أننا سنقف مكتوفي الأيدي إذا ما حصل أي عدوان». واعتبرت الأوساط العربية هذا التصريح بمثابة تهديد، يؤكد «طابع السياسة الأميركية غير الحيادي تجاه دول الشرق الأوسط، وانحيازها السافر للجانب الإسرائيلي». وفي اليوم نفسه، ألقى ليفي إشكول كلمة في الكنيست أكد فيها تصميم إسرائيل على جرّ مياه نهر الأردن إلى النقب، «ضمن الكميات المخصصة لها بموجب المشروع الموحّد»، أي مشروع جونستون. وأضاف، بتهديد صريح للدول العربية، أن إسرائيل «سوف تعارض أية إجراءات فردية وغير شرعية قد تتخذها الدول العربية، وسوف تعمل على صيانة حقوقها الحيوية». وأعلنت حكومة إسرائيل (أيار/ مايو 1964) رسمياً البدء بعملية الضخ التجريبي لمياه نهر الأردن من بحيرة طبريا، قبيل قيام إشكول بزيارته الطويلة إلى الولايات المتحدة في نهاية ذلك الشهر.[65]

وبصرف النظر عما آلت إليه قرارات القمة العربية، فإن إسرائيل استغلتها للتسريع في وتيرة إعدادها للحرب التي كانت تخطط لها. وقد عبّر يتسحاق رابين عن ذلك بقوله: «في الشهر الأول الذي مرّ على عملي كرئيس للأركان، في كانون الثاني/ يناير 1964، عقد مؤتمر قمة عربي كان له تأثير بعيد المدى على تطور العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. وربما كان هذا أهم مؤتمر قمة عربي يعقد منذ حملة سيناء. وعلمنا من المعلومات الاستخبارية التي كانت لدينا أن العالم العربي رأى بتشغيل الناقل القطري للمياه إضافة قوة، وتحقيق تفوق اقتصادي هائل لإسرائيل. ومنذ مطلع الخمسينات كافح العرب ضد كل محاولة إسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن... وقد جعل عبد الناصر من مقاومته للناقل

(64) Kadi, Arab Summits, pp. 100-101.

(65) الكتاب السنوي (1964)، ص 255-256.

القطري رافعة ليُظهر بواسطتها زعامته في العالم العربي، وخاصة زيادة نفوذه في سوريا، بعد أن كانت الوحدة بين الدولتين قد انحلّت وأصبح الاقليم الشمالي مستقلاً. خلال هذا المؤتمر اتخذ العرب قراراً يقول: إن العرب غير قادرين على شنّ الحرب على إسرائيل بسبب تشغيل الناقل القطري، ولكن يجب عليهم إحباط مشروع التحويل. ومن ناحية أخرى، يجب عليهم أن يتفوقوا عسكرياً، استعداداً لخوض مجابهة شاملة مع إسرائيل. كما قرر العرب في مؤتمرهم الذي عقدوه في القاهرة، تنفيذ مشروع تحويل عربي لإحباط مشروع التحويل الإسرائيلي». وبعد عرض لقرارات القمة، قال: «ولأول مرة يقام إطار سياسي فلسطيني برئاسة أحمد الشقيري على المستوى السياسي، وأُقيمت قيادة عامة لجيش التحرير الفلسطيني، وتقرر أن تُشكل وحدات هذا الجيش في نطاق كل دولة من الدول العربية، وتكون جزءاً من جيش الدولة، تحت إشراف القيادة الرئيسية للجيش الفلسطيني، وتنسق معها».[66]

وكانت القيادة في إسرائيل تعي تماماً أن مصر لا تخطّط لحرب معها، خاصة وأنها متورطة في حرب باليمن، طال مداها دون التمكن من حسمها. ولأن مصر لم توفّر الذريعة لتسعير القتال، فقد تحولت أنظار تلك القيادة إلى الجبهة الشمالية – إلى سوريا. وعن ذلك يقول رابين: «في مجال الأمن الجاري كانت سوريا وبقيت المشكلة الأصعب. ففي حين أن مصر لا تريد استئناف النشاطات العسكرية وبذلت كل ما في وسعها لمنع تحويل قطاع غزة وسيناء إلى قاعدة للعمل الفدائي ضد إسرائيل، استمر السوريون خلال عام 1964 في تسخين الجبهة الشمالية بسياستهم المتصلبة: إطلاق نيران المدفعية، واستخدام الدروع، ولو بصورة محدودة، وتشجيع منظمة فتح على تنفيذ عملياتها الأولى». وفي الواقع، فإن التوتر على الجبهة الشمالية كان نتيجة مباشرة لإصرار إسرائيل على الحؤول دون تنفيذ سوريا ولبنان مشروعاً لتحويل مياه نهري بانياس والحاصباني، قرب منبعيهما في أراضيهما. وعندما بدأت سوريا العمل في المشروع (تشرين الثاني/ نوفمبر 1964)، «دار في إسرائيل جدل صاخب حول كيفية التصرف، فقد صرّح رئيس الوزراء، ليفي إشكول، علناً بأن إسرائيل لن تسلّم بنوايا العرب لحرمانها من الماء، وأنها ستعمل على إحباط مشروع التحويل العربي. وكان هناك من اعتقد بأن الطريقة الوحيدة لمنع السوريين من تنفيذ مشروع التحويل هي أن تسيطر إسرائيل على المناطق التي ستمر فيها قناة التحويل، وعلى الأقل منطقة بانياس وسفوح جبل الشيخ... وحتى موشيه دايان، الذي كان عضو كنيست من الدرجة الأولى، نشر مقالاً في صحيفة (هآرتس) زعم فيه أن لا مفرّ

(66) رابين، سجل خدمة، ص 91-92.

من الحرب إذا كانت إسرائيل تنوي منع تنفيذ مشروع التحويل. لكنني اعتقدت شيئاً آخر، وبحثت عن طرق لمعالجة الموضوع دون أن يترتب على ذلك شنّ حرب». (67)

وفي مساء 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، أدلى ناطق عسكري سوري بأنه في ذلك اليوم، «قام العدو بعدوان جديد، إذ اجتازت دورية مصفحة إسرائيلية الحدود العربية السورية، في منطقة النخيلة، ودخلت خمسين متراً تدعمها الدبابات والمدفعية... وفتحت القوات السورية نيران أسلحتها على الدورية ومنعتها من التقدم... وقامت مدفعية العدو بضرب النخيلة والعباسية... وأجابت قواتنا على العدوان بالمثل، وضربت المواقع العسكرية التي كانت تطلق النار منها، ومن بينها دان ودفنه وشثار يشوف وتل القاضي... ولم ينفذ العدو قرار وقف القتال كما فعل الجانب السوري بناء على تدخل هيئة الرقابة الدولية، فأراد متابعة العدوان حيث قام طيرانه بقصف المواقع الدفاعية السورية في المنطقة.. ». وعن هذا الاشتباك يقول رابين: «وبعد مرور عشرة أيام [على الاشتباك السابق]، أي في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر [1964]، أنزل السوريون ضربة مدفعية شديدة بمستوطنتي دان وشثار يشوف. وفي محادثات مطولة مع ليفي إشكول، قبل هذا القصف، أقنعته بأنه يجب علينا اعتبار سلاح الجوّ ضرورياً لإسكات المدافع السورية. وقد وافق على شرط أن أطلب منه الموافقة على عملية سلاح الجو عندما يزداد الوضع خطورة... وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، أخذ السوريون يطلقون النار بصورة عشوائية، وأصيب العديد من المستوطنات... فاتصلت مع قائد سلاح الجو.. وأبلغته بأنه توجد موافقة لاستخدام سلاح الجو، فأسرع عيزر إلى موقع القيادة، فمرر أمراً قصيراً وشديداً، أطلق الطائرات الإسرائيلية في عمليتها الأولى لإسكات المدفعية السورية في هضبة الجولان. منذ الآن فصاعداً سيدرس السوريون بحذر كبير استخدام مدفعيتهم، ولكنهم لن يتنازلوا عن مواصلة نشاطاتهم لتحويل مياه نهري الحاصباني وبانياس، لإحباط تشغيل الناقل القطري الإسرائيلي». (68)

إزاء عزم سوريا على تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر بانياس، من جهة، وإصرار إسرائيل على منعها من ذلك، من جهة أخرى، احتدمت الاشتباكات الحدودية في عام 1965، واتّسع نطاقها ليشمل لبنان والأردن. وصرّح ليفي إشكول (12 كانون الثاني/ يناير 1965) قائلاً: «إن إسرائيل تعتبر المياه بمثابة الدماء التي تجري في عروقنا، وإننا

(67) المصدر السابق، ص 92-93.
(68) الكتاب السنوي (1964)، ص 131، رابين، سجل خدمة، ص 93-94.

سنتصرف على هذا الأساس». وفي نفس اليوم، صرح رابين بأنه أعطى تعليماته لزيادة الاستعدادات لمواجهة المشروعات العربية، وقال: «إننا نشاهد جهوداً وأعمالاً حقيقية تستهدف منع تدفق روافد نهر الأردن عن طريق تحويلها، وإنه يتوجب على إسرائيل أن تعزز قواتها العسكرية للدفاع عن نفسها». وعاد رابين (7 شباط/ فبراير 1965) وكرّر في محاضرة له في نادي الصحافة، بأن إسرائيل ستقوم بأعمال رادعة لمنع التحويل، وإذا لم تنجح فإنها ستقوم بأعمال حاسمة، وأضاف: «علينا أن نتخلى عن المفاهيم القديمة الخاصة بعلاقات العداء بين الدول، والتي تقول بأن العدوان هو عمل مصحوب بالقنابل والجيوش والتدمير فقط، وعلينا إزاء النوايا العربية خاصة أن نوضح بأن القضية ليست عملية عسكرية، وإنما هي وليدة الرغبة في إلحاق الضرر بإسرائيل، وإنها إذا ما نجحت لعدم ردّنا عليها أوجدت لدى العرب شعوراً بحرية العمل ضدنا». وأدلى بن - غوريون بدلوه في الموضوع (13 شباط/ فبراير 1965) فقال: «إنه في حال قيام الدول العربية بتحويل روافد نهر الأردن فإن الضرورة توجب قيام إسرائيل برد فعل عنيف جداً، إذ أن مسألة المياه بالنسبة لإسرائيل مسألة حياة أو موت». (69)

في هذه الفترة اتُضح أمر صفقة الأسلحة الألمانية - الإسرائيلية، التي كانت الولايات المتحدة وراءها. فأوقفتها ألمانيا (10 شباط/ فبراير 1965)، الأمر الذي أثار إسرائيل، فتحركت واشنطن لإرضائها. وأوفد الرئيس جونسون (23 شباط/ فبراير 1965) مبعوثه الخاص أفريل هاريمان إلى إسرائيل في «مهمة سرية». «وعلم أن الغرض من زيارة هاريمان هو ترضية إسرائيل بمدّها مباشرة، وربما بشكل علني وصريح، بالسلاح على أساس المحافظة على ميزان القوى في المنطقة. وذلك مقابل التظاهر بأن ذلك إنما يتم في سبيل كبح جماح إسرائيل عن الإقدام على حرب وقائية ضد العرب». وجرت التغطية على زيارة هاريمان بالقول: «إنها ساعدت على تهدئة خواطر الإسرائيليين، وإقناعهم بعدم استعمال القوة لعرقلة مشروعات التحويل العربية، أو على الأقل استشارة الولايات المتحدة قبل اتخاذ أي عمل عسكري، مقابل ترضيات مهمة لإسرائيل وتأكيدات مطمئنة لها». وفيما قامت الحكومة الإسرائيلية بنشاط مكثف في باريس ولندن وواشنطن للحصول على الأسلحة، تابعت إطلاق تهديداتها للدول العربية بشأن تحويل مياه نهري بانياس والحاصباني. ومن خارج الحكومة، أطلق موشيه دايان عدداً من التهديدات بالعمل العسكري ضد مشاريع التحويل العربية، وقال: «إن الأعمال العسكرية الصغيرة أسباب كافية لإعاقة التحويل في مراحله البدائية، ولكن

(69) الكتاب السنوي (1965)، ص 412-413.

الموقف سيزداد صعوبة في المراحل المتقدمة، ولهذا السبب يجب على إسرائيل أن تقوم بعمل ما في الوقت الحاضر».[70]

وكأنما كان دايان بذلك يوجه النقد لنهج رابين في التعاطي مع مشاريع التحويل العربية – عرقلتها دون التسبب في نشوب حرب. وعن هذا النهج يقول رابين: «بلورت خطتي العملية... لقد كانت الفكرة بسيطة: وهي تنص على وضع دباباتنا في مواقعها في تل دان واستغلال أي حادث عادي لضرب المعدّات الميكانيكية السورية التي تقوم بأعمال التحويل. وقد علم إشكول بكافة تفاصيل خطتنا ووافق عليها. وفي ذلك الوقت، كان في إسرائيل أفريل هاريمان وروبرت كومر بمهمة من قبل الولايات المتحدة لإجراء محادثات سياسية. ورأى رئيس الحكومة في زيارتهما هذه فرصة أخرى لإقناع الضيوف بأن تفتح الولايات المتحدة مستودعات أسلحتها أمام إسرائيل... اقترحت على إشكول أن أطير جواً مع الأميركيين لإطلاعهما على منطقة التحويل العربية. وبهذه المناسبة، وكاختبار للرد الأميركي، أقول لهما بأننا قادرون على إحباط مشروع التحويل العربي عن طريق القصف بالمدفعية الثقيلة بدون أن نجتاز الحدود مطلقاً. وقد ارتاح إشكول جداً عندما قلت له أن هاريمان وكومر لم يردّا مطلقاً... وعرض الخطة بكاملها على اللجنة الوزارية لشؤون الأمن للمصادقة عليها. وفي اليوم المخصص للعملية، توجهت إلى كفار يوفال وراقبت من على برج للمياه منطقة الهدف... وقد قمنا بالقضاء على المعدات السورية خلال وقت قصير، وأنزلنا بها ضربات دقيقة واستخدمنا ضدها أنواعاً من الذخيرة المسبّبة للحرائق، ووصفنا العملية على أنها حادث تبادل رماية، أُصيبت خلاله المعدات السورية».[71]

وعن هذه التحرشات الإسرائيلية على الجبهة السورية، يقول موشيه دايان في مقابلة نشرت بعد 21 عاماً على إجرائها معه ما يلي: «دعك من ذلك، إنني أعرف كيف بدأ ما لا يقل عن 80 بالمئة من جميع الحوادث التي وقعت هناك... كان الأسلوب ما يلي: كنّا نرسل جرّاراً للحراثة في مكان لا يمكن أن يُعمل فيه شيء، في المنطقة المجرّدة من السلاح، ونحن نعلم سلفاً أن السوريين سيبدأون إطلاق النار. وإذا لم يطلقوا النار، كنا نقول لسائق الجرار أن يتقدم إلى الأمام، كي يخرج السوريون عن طورهم فيطلقون النار فعلاً. وعندئذ نشغّل المدافع، وفي وقت لاحق سلاح الجو أيضاً. وهكذا كانت الحال. لقد فعلت أنا ذلك، كما فعله [رئيس الأركان الأسبق حاييم] لاسكوف، وتشارا [الجنرال

(70) الكتاب السنوي (1965)، ص 413–414.

(71) رابين، سجل خدمة، ص 94.

تسفي تسور، سلف رابين في منصب رئيس الأركان]. وفعل ذلك أيضاً يتسحاق رابين عندما كان هناك [كقائد للمنطقة الشمالية في أوائل الخمسينات]. لكن يبدو لي أن أكثر شخص كان يستمتع بهذه الألعاب هو دادو [إلعازار]».[72] وفي الواقع، فإن كثيراً من البلاغات العسكرية السورية حول الاشتباكات الحدودية تطابق وصف دايان هذا، إذ تذكر دخول جرّار، أو أكثر، إلى المنطقة المجرّدة من السلاح، فتتصدى له المواقع الأمامية السورية ويدور الاشتباك.[73]

وفيما استمرت الاشتباكات متقطعة على الجبهة السورية، بذريعة أو بأخرى، فقد وسّعت إسرائيل مجال نشاطها التوتيري ليشمل جبهتي لبنان والأردن، منذ مطلع العام 1965. فقد صرّح ناطق عسكري أردني (15 كانون الثاني/ يناير 1965) بما يلي: «اجتازت دورية يهودية خط الهدنة جنوب جبل النبي داود ودخلت المنطقة الحرام ووجهت نيرانها باتجاه المواقع الأردنية التي ردّت على النار بالمثل. وقد انسحبت الدورية الإسرائيلية بعد اشتباك دام حوالي الساعة». وبعد يومين (17 كانون الثاني/ يناير 1965)، «وقع عدوان إسرائيلي آخر على الأراضي العربية في منطقة القدس، حيث تقدمت دورية إسرائيلية من حرس «هداسا» باتجاه المقبرة الحربية البريطانية، ودخلت المنطقة العربية لمسافة مائة متر، مما أدى إلى تصدي القوات العربية لها. وقد أُصيب مدني عربي واحد...». وتكررت هذه الحوادث في منطقة القدس (31 أيار/ مايو 1965)، والغور الشمالي (4 حزيران/ يونيو 1965)، وهجوم على قريتي عانين وأم الريحان في منطقة جنين (14 تموز/ يوليو 1965)، وعلى منطقة قلقيلية (4 و5 أيلول/ سبتمبر 1965). وفي منطقة اللطرون وقعت معركة كبيرة (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1965)، عندما حاولت جرّارات إسرائيلية حراثة أراضٍ في المنطقة الحرام، وتصدّت لها القوات الأردنية. «فوقع اشتباك مسلّح تكبّد العدو خلاله 15 قتيلاً، ودُمرت له 12 من جراراته مع جرافة واحدة». وتكرر الحادث في اليوم التالي، «وتكبد العدو خمسة قتلى وستة جرحى ودمرت بعض آلياته». كما قامت إسرائيل (ليلة 28–29 تشرين الأول/ أكتوبر 1965) بعدوان على الأراضي اللبنانية، «أسفر عن مقتل امرأة وتهدُّم منزلين ونسف ثلاثة أحواض لتجميع مياه الشرب».[74]

وفي مطلع العام 1965، بدأت المنظمات الفدائية الفلسطينية كفاحها المسلح، الأمر الذي استغلته إسرائيل كذريعة إضافية لتصعيد نشاطها العسكري الحدودي، وبالتالي، توتير

(72) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 31، صيف 1997، ص 163.

(73) الكتاب السنوي (1965)، ص 178–188، (على سبيل المثال).

(74) الكتاب السنوي (1965)، ص 156–167، 235.

الأوضاع على الجبهتين: الشمالية والشرقية. وقال رابين (30 أيار/ مايو 1965): «إنه حصل خلال النصف الأول من سنة 1965 أكثر من تسعة حوادث جاء مقترفوها من الأردن، وكان أحد هذه الحوادث محاولة ترمي للإضرار بمشروع المياه المركزي، وفي بعض المعدات المائية الأخرى، بينما كانت الحوادث التي وقعت بعد ذلك تهدف إلى المساس بالأهلين». وفيما نفى أن تكون إسرائيل معنية بزيادة التوتر على الحدود، فإنه حمّل مسؤولية أعمال الفدائيين للبلد الذي انطلقوا منه. ووصف أعمال الجيش الإسرائيلي بأنها «ليست انتقامية، بل للتحذير بلغة مفهومة وملموسة، أكثر من التحذيرات الكلامية». وختم تصريحه بقوله: «إن إسرائيل لم تقصد بهذه الأعمال أن تظهر تفوق جيشها على الجيش الأردني، لذلك لم نختر أهدافاً عسكرية لعملياتنا وإنما اخترنا الأهداف المتعلقة بقواعد العمليات التي جرت ضدنا». وكان رابين يشير إلى ثلاث عمليات قام بها الجيش الإسرائيلي (ليلة 28/27 أيار/ مايو 1965): الأولى في قرية الشونة، حيث نُسف بيتان في مزرعتين، مما أدى إلى مقتل عاملين وطفلين، وإصابة أربعة فلاحين بجروح؛ والثانية شمالي مدينة جنين، حيث اصطدمت الدورية الإسرائيلية بأخرى أردنية؛ والثالثة في منطقة قليقيلية، حيث نسفت محطتان للبنزين. ولم تتوقف هذه العمليات، بل راحت تتكرر وتتصاعد، وصولاً إلى المعركة الكبيرة في اللطرون (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1965).[75]

وهكذا تضافرت في عام 1965 عدة عوامل جعلت احتمال التفجير العسكري في المنطقة عالياً، الأمر الذي جرى التعبير عنه في التهديدات الإسرائيلية المتكررة للدول العربية المحيطة، سواء بسبب أعمال تحويل المياه من منابع الأردن، أو النشاط الفدائي الفلسطيني. وتحركت الإدارة الأميركية (شباط/ فبراير 1965)، فأرسلت وكيل الخارجية، فيليبس تالبوت، إلى لبنان والأردن، «للضغط على الدولتين، وإبلاغهما أن إصرارهما على التحويل سيؤدي إلى خطر حرب مع إسرائيل». ثم جاءت زيارة السفير الأميركي المتجول، أفريل هاريمان، لإسرائيل (24 شباط/ فبراير 1965)، «نتيجة اقتناع الخارجية الأميركية بضرورة إعادة تقويم علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وبصورة خاصة موقفها المتحفظ من تزويد دول المنطقة - وإسرائيل على سبيل الحصر - بأسلحة أميركية». وقد تعزز هذا الاقتناع بعد توقف ألمانيا الغربية عن توريد الأسلحة إلى إسرائيل. وأكّدت مجلة «جويش أوبزرفر» أن الجانب الأميركي اقتنع بضرورة إرسال الأسلحة، مباشرة إلى إسرائيل. غير أنه حاول ربط صفقة الأسلحة الموعودة بشرط «عدم استعمال القوة لمنع

(75) الكتاب السنوي (1965)، ص 422-427.

العرب من تحويل الروافد». وذلك بانتظار نتائج مهمة تالبوت في الأردن ولبنان، وإمكانية التوفيق بين مشاريع تحويل الروافد ومشروع جونستون لقسمة مياه نهر الأردن. ورفضت إسرائيل «الشرط»، مما اضطر أفريل هاريمان إلى إعادة صياغته بما يوجب على إسرائيل «التشاور» فقط مع واشنطن، قبل الإقدام على أي عمل عسكري.[76]

واستمرت إسرائيل في تصعيد التوتر على الجبهتين، الشمالية والشرقية، خلال العام 1966، فوقعت اشتباكات متكررة مع الجيشين، السوري والأردني، ارتفع عددها بشكل ملموس خلال شهر نيسان/ أبريل 1966. واستغلت إسرائيل العمليات الفدائية الفلسطينية كذريعة لاعتداءاتها، كما حصل عندما قام سرب من الطائرات الإسرائيلية بضرب المعدات الهندسية المدنية التي تعمل في مشروع تحويل مياه الأردن (14 تموز/ يوليو 1966). فتصدت لها الطائرات السورية واشتبكت معها، الأمر الذي شكل تصعيداً نوعياً في المواجهات الحدودية. وتكرر مثل هذا الاشتباك (15 آب/ أغسطس 1966)، عندما أصدر رابين الأمر للطائرات الإسرائيلية «بعدم احترام الحدود» في مطاردتها الطائرات السورية، للمرة الأولى منذ حرب السويس (1956). ومع تصاعد الاشتباكات على الحدود السورية تواترت التهديدات الإسرائيلية لدمشق ونظام الحكم فيها، (11 أيلول/ سبتمبر 1966، مثلاً)، حين قال رابين: «إن الرد على الأعمال السورية، سواء كانت عمليات تخريبية أو تحويل روافد نهر الأردن، أو اعتداءات على الحدود، يجب أن يكون ضد القائمين بأعمال التخريب، وضد الحكم الذي يدعم هذه الأعمال. ومن هنا، فالضرورة تقضي باتباع أسلوب يحقق القضاء على هذه الأعمال العدوانية». وكانت وكالة تاس السوفياتية قد وجهت تحذيراً إلى إسرائيل، بعد زيارة رئيس الوزراء السوفياتي، ألكسي كوسيغن، للجمهورية العربية المتحدة (أيار/ مايو 1966)، والتي جاءت على خلفية الاستفزازات والتهديدات الإسرائيلية المتكررة لسوريا. وكانت أجهزة الإعلام في سوريا قد أعلنت (أيار/ مايو 1966) «عن حشد للقوات الإسرائيلية على حدودها وتوجّسها من وقوع هجوم إسرائيلي عليها».[77]

وفيما استمرت الاشتباكات متقطعة على الجبهة الأردنية، فإنها بلغت ذروتها في «عملية السمّوع» (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966). فبعد انفجار لغم في خط سكة الحديد بالقرب من قرية بتّير (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1966)، ومقتل ثلاثة جنود،

(76) الكتاب السنوي (1965)، ص 492-495.
(77) الكتاب السنوي (1966)، ص 337-349.

وإصابة ستة آخرين بجروح، إثر انفجار لغم بسيارة عسكرية في جنوب جبل الخليل، ردّت إسرائيل بعملية واسعة النطاق على قرية السمّوع في الضفة الغربية (جنوبي الخليل). ووقعت معركة عنيفة بين القوة الإسرائيلية المهاجمة، تساندها الطائرات والدبابات والمدفعية، وبين وحدات من الجيش الأردني، كما اشتبك سلاح الجو الأردني مع الطائرات الإسرائيلية. وفيما تتضارب المعلومات عن حجم الخسائر لدى الجانبين، فالواضح أنها كانت كبيرة. ودمّر عدد كبير من المنازل في قرية السموع وخربة رافات، جراء القصف الجوي والمدفعي.وقد أثار العدوان على السمّوع ردود فعل دولية عنيفة، أحدثت صدى في إسرائيل ذاتها. فقد أعلن شمعون بيرس (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966) أن هذه العملية كانت غلطة سياسية كبيرة، وكان من الضروري قبل القيام بها أن تقدّر نتائجها، وتحسب عواقبها بحكمة وتقدير صحيحين. واتهم بيرس إشكول بأنه «يحاول دائماً أن يعمل من أجل خلق شعبية له في أعين الجماهير، بأية وسيلة وبأي ثمن». وجاء تعليق بيرس هذا على خلفية ردود الفعل الدولية، وإعلان واشنطن نيّتها «تلبية طلب الأردن تزويده بالسلاح لضمان استقراره وتثبيت نظام حكمه».[78]

في المقابل، كان العدوان الإسرائيلي على سوريا لا يثير ردود فعل سلبية في الغرب، بل على العكس، خاصة بعد زيارة كوسيغن لمصر (أيار/ مايو 1966)، وما تمخضت عنه من اتفاقيات دفاعية بين مصر وسوريا، على خلفية القناعة بأن إسرائيل، وبدعم من واشنطن، تعد لغزو سوريا وإسقاط نظام الحكم في دمشق. وفيما استمرت فرنسا في تزويد إسرائيل بالسلاح، فقد فتحت واشنطن مستودعات أسلحتها أمامها أيضاً، بذريعة اختلال موازين القوى العسكرية، وتعويضاً لها عما فقدته جراء توقف ألمانيا عن توريد الأسلحة إليها. وقد غطت واشنطن على سياستها الجديدة بالحملة الإعلامية التي شنتها المنظمات الصهيونية على الساحة الأميركية، وبتزويد بعض الدول العربية بكميات محدودة من السلاح، وبذريعة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ودرءاً لدفع إسرائيل إلى تطوير أسلحة نووية، أو لجوئها إلى حرب استباقية...إلخ. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة، إزاء تورطها في فيتنام، «أرادت أن تبدأ مرحلة جديدة من تزويد إسرائيل بالأسلحة مباشرة - دون أي وسيط - وذلك انسجاماً مع سياستها الجديدة الرامية إلى اعتبار إسرائيل قوة رادعة في منطقة الشرق الأوسط، تغنيها عن التدخل في المنطقة». وقد انطلقت هذه السياسة من نتيجة واضحة توصلت إدارة جونسون إليها، «وهي أنه لم يعد بإمكانها أن تردّ بنفسها على الحوادث التي تقع في العالم. وبالتالي، عليها أن تعتمد على القوة الرادعة المحلية، أو على

(78) الكتاب السنوي (1966)، ص 349-357.

مساعدة دول صديقة لتكون بمثابة خط دفاع أمامي، وأن تمتنع عن التدخل المباشر». وفي هذ السياسة وجدت القيادة الإسرائيلية ضالتها، إذ تحقق لها فيها ما كانت تسعى إليه منذ بداية الخمسينات (نهج بن - غوريون).[79]

مع مطلع العام 1967، كانت إسرائيل قد هيّأت جيشها للحرب، عدداً وعدة، كما كانت قد توصلت إلى تفاهم شامل تقريباً مع واشنطن، سياسياً وعسكرياً، بل وحتى إعلامياً. فالتهديدات المتكررة التي أطلقها قادتها بالحرب، على خلفية الاتفاق بينها وبين واشنطن على «التشاور» في هذا الشأن أثناء زيارة هاريمان، لم تكن خارجة عن إرادة واشنطن، التي دأبت على الدفاع عن نشاط إسرائيل العسكري، واصفة إيّاه بالدفاع عن النفس. وفي هذه الفترة، وعلى خلفية الأزمة الاقتصادية التي انتابت إسرائيل في عام 1966، وتدني معدلات الهجرة إليها بنسبة كبيرة، راحت القيادة الإسرائيلية تعد جبهتها الداخلية للحرب، مصورة إياها على أنها مصيرية، لأن إسرائيل مهددة بخطر الإبادة. ونشطت وسائط الإعلام الصهيونية والموالية لها في ترويج هذه المقولة، والتهويل بالنوايا العدوانية العربية، المدعومة من الاتحاد السوفياتي. لقد عادت تلك القيادة إلى خلق أجواء الحصار والاحتقان بين المستوطنين، كجزء من خطة الإعداد للحرب. ولما امتنع عليها التحرش بمصر بسبب وجود قوات الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة، ولأن القيادة المصرية كانت حريصة على ألا تُجَرّ إلى معركة مبتسرة، كما تؤكد المصادر المحلية والدولية، وحتى الإسرائيلية ذاتها، وأخذاً بالاعتبار ردود الفعل الدولية على التحرش بالأردن، خاصة بعد عملية السمّوع (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966)، فقد رأت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بالجبهة السورية الطريق إلى إشعال الحرب. فتواترت الاشتباكات على تلك الجبهة، ومعها تصاعدت التهديدات لسوريا على لسان العديد من قادة إسرائيل، العسكريين والسياسيين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، شهد النصف الأول من شهر كانون الثاني/ يناير 1967، سبعة اشتباكات كبيرة على الجبهة السورية، وقعت في التواريخ التالية: 1،2،6، 8،9، 11،14.[80]

في بداية شهر نيسان/ أبريل 1967، وفيما كانت الدلائل تشير إلى أن إسرائيل قد استكملت إعدادها للحرب، عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، أخذ مسار التوتير على الحدود السورية منعطفاً حاداً. فقد قام سلاح الجو الإسرائيلي بهجوم كبير على المواقع السورية (7 نيسان/ أبريل 1967)، بعد تهديدات متكررة وصريحة، وحملة إعلامية، في الداخل

(79) الكتاب السنوي (1966)، ص 359-365.

(80) عن مسلسل الاشتباكات على الجبهة السورية، انظر، الكتاب السنوي (1967)، ص 573-577.

والخارج، تمهيداً للعدوان وتبريراً له. وتطور الهجوم إلى اشتباك جوي، ادعت إسرائيل أنها أسقطت فيه ست طائرات سورية، دون أن تتكبد أية خسائر، فيما أعلنت سوريا أنها أسقطت خمس طائرات إسرائيلية، وخسرت أربع. وبعد المعركة، قال رابين لمراسلي الصحف العسكريين: «إن معركة يوم الجمعة كانت درساً مهماً للسوريين بالنسبة لمقدرتهم على الصمود أمام الجيش الإسرائيلي في معركة جدية». ومضى رابين يتبجح بعبارات استفزازية، فقال: «لكنني لست متأكداً من أن السوريين قادرون على تعلم ذلك من درس واحد فقط. لقد كانت هذه المعركة دليلاً على أن للوقاحة حداً، وعلى أن جيش إسرائيل يتحلى بعظمة جدية تمكنه من التصرف حيال السوريين كيفما شاء، وأن لجيش إسرائيل قواعد للعمل العسكري لا يمليها عليه السوريون... وبدافع تصميمنا على أنه لن يُسمح للسوريين أن يملوا علينا أصول سلوكنا العسكري.. وافق رئيس الوزراء على استخدام سلاح الطيران ضد مواقع المدفعية السورية». وفي هذا السياق، أعلن رابين أنه سمح لقائد سلاح الجو بأن يتقدم إبّان احتدام المعركة الجوية حتى مشارف دمشق، وأن يؤمّن منطقة العمل العسكري حتى منتصف الطريق بين دمشق والحدود.[81]

بهذه المعركة الجوية وضعت إسرائيل المنطقة على سكة الحرب. فحذرتها الحكومة السوفياتية (26 نيسان/ أبريل 1967) «من مغبة التمادي في السياسة الخطرة التي تتبعها إزاء دول المنطقة». واتهمتها بأنها «دمية في أيدي القوى الخارجية المعادية». وبأنها «تفاقم الموقف من وقت لآخر نتيجة السياسة التي تتبعها القوى الاستعمارية الخارجية والدوائر العسكرية الإسرائيلية المتطرفة، وهي سياسة موجهة ضد سيادة واستقلال الدول العربية». ولكن إسرائيل لم ترتدع، بل على العكس، أمعنت في غيّها. وذكرت صحيفة «الأهرام» (11 أيار/ مايو 1967)، نقلاً عن وكالات الأنباء، «أن إسرائيل بدأت حملة استفزازية ضد سوريا بحجة أنها تشجّع الفدائيين العرب على التسلل منها عبر خطّ الهدنة». وكانت إسرائيل قد أخطرت الدول الأعضاء في مجلس الأمن «بأن الموقف على خطوط الهدنة السورية خطير». وأعلنت الحكومة السورية «أن احتمال حدوث عدوان إسرائيلي على الخطوط السورية آخذ في النمو... واستعدادات إسرائيل واضحة تماماً». وأعلن إشكول (14 أيار/ مايو 1967) أنه «من المحتم» أن تحدث مواجهة خطيرة بين سوريا وإسرائيل إذا استمرت عمليات الفدائيين الفلسطينيين داخل إسرائيل. وفي نفس اليوم، قال يتسحاق رابين: «إن إسرائيل تعلم أن سوريا تقف وراء جميع أعمال التخريب داخل إسرائيل.. إن ردّ فعل إسرائيل سيكون مختلفاً عن الأعمال الانتقامية التي قامت بها في

(81) الكتاب السنوي (1967)، ص 585-588.

الماضي ضد الأردن ولبنان».[82]

عقب المعركة الجوية، وصل الفريق أول محمد صدقي محمود، قائد سلاح الجو المصري إلى سوريا (10 نيسان/ أبريل 1967). وجاء في البيان الرسمي في ختام الزيارة أن مصر وسوريا «تؤكدان تصميمهما على التصدي المشترك لإسرائيل». ثم وصل رئيس الوزراء المصري، محمد صدقي سليمان، إلى دمشق (18 نيسان/ أبريل 1967)، في حين أعلن رئيس الوزراء السوري، يوسف زعيّن، «أن سوريا تتوقع عدواناً إسرائيلياً عليها في أية ساعة، وأنها مستعدة للرد على العدوان بأسلوب قوي وحازم». وأثناء المحادثات، صرح وزير الخارجية السوري، إبراهيم ماخوس، (19 نيسان/ أبريل 1967)، بأنه «تمّ استكمال استعراض الوضع العربي ومخططات الاستعمار والرجعية والصهيونية في المنطقة». وفي ختام الزيارة، ورد في البيان المشترك التوكيد «على تنفيذ اتفاق الدفاع المشترك» بين مصر وسوريا. وأكد الرئيس عبد الناصر ذلك مرة أخرى (2 أيار/ مايو 1967)، حيث قال في خطاب له أن مصر «تطبق اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا بغير حدّ، وأنها عرضت إرسال أيّ عدد من الطائرات والطيارين لخوض أية معركة إلى جانب سوريا قبل المعركة الجوية الأخيرة». كما أوفد المشير عبد الحكيم عامر (14 أيار/ مايو 1967) الفريق أول محمد فوزي، رئيس أركان الجيش المصري، إلى دمشق، فالتقى وزير الدفاع السوري، اللواء حافظ الأسد، واللواء أحمد سويداني، رئيس أركان الجيش السوري، «كما بحث مع المسؤولين السوريين في بعض الأمور الهامة المتعلقة بالدفاع المشترك ضد إسرائيل».[83]

وعن زيارة الفريق أول محمد فوزي، قال رابين: «إن زيارة رئيس أركان الجيش المصري إلى سوريا في 13 و14 أيار/ مايو، وإشارات تدل على إعلان حالة الطوارئ في الجيش المصري، قد زادت من يقظتنا. واتضح أن السوفيات قد وضعوا الخطط السورية: فبين يومي 11 و13 أيار/ مايو 1967، زوّد الاتحاد السوفياتي سوريا بمعلومات كاذبة تقول أن إسرائيل تقوم بحشد ما يتراوح بين 11 و13 لواء على حدودها الشمالية، وأن الجيش الإسرائيلي سيقوم بشنّ هجوم شامل على سوريا. وقام السوريون بنقل هذه المعلومات إلى مصر في حالة من القلق. وهنا استدعي رئيس أركان الجيش المصري إلى سوريا. وبدأت عجلات حرب الأيام الستة تتحرك بسرعة. في 14 أيار/ مايو 1967، عاد رئيس الأركان المصري من سوريا إلى بلاده. وفي الوقت الذي كانت متحمسة لتوضح أنها

(82) الكتاب السنوي (1967)، ص 590-594.
(83) الكتاب السنوي (1967)، ص 253-255.

تستطيع ردع إسرائيل عن نواياها العدوانية ضد سوريا، اتخذت مصر عدة إجراءات. ففي تلك الليلة وصلت إلي معلومات غامضة تقول أنه تجري في مصر أحداث غير واضحة. وفي غداة اليوم التالي، في الساعة التاسعة صباحاً، اجتمع في فندق الملك داود في القدس الأشخاص الذين من المقرر أن يجلسوا على منصة التحية خلال العرض العسكري الإسرائيلي في ذلك اليوم. ومن مصر وصلت أنباء أخرى غامضة أيضاً. ولكني تلقيت أنباء أكيدة عن تحركات الجيش المصري عندما وقفنا على منصة التحية لاستعراض العرض العسكري في القدس: الأنباء تقول أن جيشاً مصرياً يتحرك في شوارع القاهرة شرقاً نحو قناة السويس. فأجريت مشاورات أولية مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع. واقترحت أن نستعد بقواتنا النظامية فقط، بدون تجنيد قوات الاحتياط». [84]

وفي الواقع، فقد نُقلت وحدات مصرية إلى سيناء، مروراً بشوارع القاهرة (15 أيار/ مايو 1967). وطلب المشير عبد الحكيم عامر (16 أيار/ مايو 1967) من قوات الطوارئ الدولية التجمع والانسحاب. وأبلغ رئيس الأركان المصري، محمد فوزي، قائد القوات الدولية، الميجر جنرال إندار جيت ريكهي (Indar Jit Rikhye) بأن التعليمات قد صدرت إلى جميع القوات المصرية لتكون مستعدة للعمل «ضد إسرائيل فور قيامها بعمل عدواني ضد أية دولة عربية». وطلب منه سحب قوات الطوارئ فوراً. وقد أُعلنت حالة الطوارئ في القوات المسلحة المصرية، «بعد أن توتر الموقف على خطوط الهدنة بين سوريا وإسرائيل، وبعد الحشود العسكرية الضخمة، وبعد التهديدات والأصوات التي ارتفعت علناً في إسرائيل تطالب بالزحف على دمشق». وفي خطاب استقالته (9 حزيران/ يونيو 1967)، ذكر الرئيس جمال عبد الناصر في معرض كلامه عن ظروف الحرب والأزمة التي سبقتها، ما يلي: «كانت هناك خطة مبيتة من العدو لغزو سوريا، وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول ذلك صراحة. وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير... المصادر السورية القاطعة، والمعلومات الوثيقة لدى الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك معلومات الاتحاد السوفياتي، بأن هناك قصداً مبيتاً ضد سوريا». [85]

بإعلان القيادة المصرية حالة الطوارئ في قواتها العسكرية، وتحريك قطعات منها إلى سيناء، حققت الخطة الإسرائيلية لجرّ مصر إلى الحرب غايتها. فإزاء التهديد الماثل بعدوان واسع النطاق على سوريا، لم يبق بوسع مصر إلا الاستنفار العسكري وحشد القوات في سيناء، الأمر الذي استغلته إسرائيل لتطوير الوضع نحو مجابهة عسكرية، فيما هي تتظاهر

(84) رابين، سجل خدمة، ص 104.
(85) الكتاب السنوي (1967)، ص 255-257.

بالرغبة في تحاشي الحرب التي فرضت عليها، من موقع الدفاع عن النفس. وتواترت الذرائع لتفجير الحرب: تعزيزات عسكرية مصرية في سيناء، وإجلاء قوات الطوارئ الدولية من سيناء وشرم الشيخ (18 أيار/ مايو 1967)؛ والإعلان المصري عن إغلاق مضائق تيران (22 أيار/ مايو 1967) وكذلك الإعلان عن دخول قوات عراقية، برية وجوية، إلى الأردن وسوريا (28 أيار/ مايو 1967)...إلخ. وفيما كانت قد نشرت قواتها واستدعت الاحتياط (18 أيار/ مايو 1967)، فإن إسرائيل قفزت على إعلان الرئيس عبد الناصر إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية كسبب للحرب، ومبرر لها على الصعيد الدولي. فقد أعلن ليفي إشكول في الكنيست (23 أيار/ مايو 1967): «إن أي تدخل في حرية الملاحة في المضائق والخليج يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وضربة لحقوق السيادة للدول الأخرى، وهو عمل عدواني ضد إسرائيل». كما أعلن الرئيس الأميركي جونسون ما يلي: «إن الولايات المتحدة تعتبر الخليج ممراً مائياً دولياً وتشعر أن الحصار على الملاحة الإسرائيلية غير شرعي، وهو ينطوي قوة على عواقب وخيمة على قضية السلام. إن حقّ المرور الحرّ والبريء في الممر المائي الدولي هو مصلحة حيوية للمجتمع الدولي». في المقابل، أعلن الاتحاد السوفياتي في بيان رسمي تحذيراً كالتالي: «إذا حاول أحد أن يفجّر عدواناً في الشرق الأدنى، فإنه سوف لن يواجه القوة الموحدة للدول العربية فحسب، وإنما المعارضة الشديدة للعدوان من قبل الاتحاد السوفياتي والدول المحبة للسلام أيضاً». وعقد مجلس الأمن جلسة طارئة لمناقشة الموضوع. [86]

إزاء الوضع الذي تشكل على الصعيد الدولي، وذلك بعد أن كانت إسرائيل قد استدعت الاحتياط العسكري ونشرت قواتها استعداداً للهجوم، حصل انقسام داخل القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، على أرضية الإنذار السوفياتي، وعلى خلفية التحذير الأميركي من مغبة أن تبادر إسرائيل إلى شنّ الحرب دون التشاور مع واشنطن مسبقاً. وكانت الإدارة الأميركية قد طلبت من إسرائيل «عدم القيام بأية مبادرة عسكرية طالما استمرت الاتصالات والجهود السياسية (21 أيار/ مايو 1967). لقد أعدت القيادة العسكرية خطط الهجوم؛ لكن القيادة السياسية لم تتخذ بعد قرار البدء بالحرب. وعن ذلك يقول رابين: «في يوم 19 أيار/ مايو 1967، كان واضحاً لي بأننا نواجه حرباً حقيقية. هذا الشعور بالتأكيد، والقائل أن الواقع الجديد لا يمكن تغييره إلا بقوة السلاح، كان المصباح الذي أضاء لي الطريق في جميع نشاطاتي. ومع هذا عرفت أنه في ذلك الوقت كانت تقف في وجه كل عملية من جانبنا عقبة سياسية صعبة: فالمصريون لم يخلقوا بعد

(86) Safran, Israel, pp. 388-389.

الوضع الذي لا مفر منه، والذي يمكّن إسرائيل من أخذ زمام المبادرة لشنّ حرب شاملة». ومنذئذ، راحت القيادة العسكرية تضغط على السياسية لاتخاذ قرار الحرب. وفي هذا الشأن يقول رابين: «ولكن السؤال الذي بقي دون حل هو متى تقرر القيادة السياسية القيام بعملية عسكرية إسرائيلية. أما بالنسبة لي، فقد كان واضحاً أنه إذا ما قرر المصريون إغلاق المضائق، وسكتت إسرائيل، فإننا سنفقد كلياً قوة الردع. ولهذا فقد اعتقدت بأن الجيش الإسرائيلي سيتلقى الأوامر بالهجوم، عندما يغلق المصريون المضائق».[87]

لكن المضائق أُغلقت على الملاحة الإسرائيلية، ولم تتخذ حكومة إشكول قرار البدء بالحرب. وذلك نزولاً عند رغبة واشنطن، التي كانت لها حسابات أخرى ذات أبعاد كونية، ليس أقلها الحرب في فيتنام، وبالتالي، العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. لم تكن إدارة جونسون تعارض توجيه ضربة قوية لمصر وسوريا، لكنها أرادت أن تمهد السبيل إلى ذلك على الصعيد الدولي، وفي الأمم المتحدة، لإظهار أنها استنفدت كل الوسائل الدبلوماسية، وأنها ليست طرفاً مباشراً في الحرب، الأمر الذي يتطلب موافقة الكونغرس. وبهذا تعارض الشريكان في التكتيك، وتجلى الخلاف حول هذه المسألة بينهما أزمة في إسرائيل، نابعة في جوهرها من قدرتها على مواكبة المسار الأميركي، أي من مدى تطابق العامل الذاتي للشريك الأصغر مع الموضوعي الذي يقرره الأكبر. وفيما مالت الحكومة لمسايرة الخط الأميركي، كان طبيعياً أن يجنح العسكريون إلى المبادرة بالضربة الأولى، خاصة بعد إعلان التعبئة العامة ونشر القوات، ووضعها في حالة تأهب قصوى. وكان كلما طال الانتظار، كلما احتدم التناقض بين قيادة الجيش والحكومة، الأمر الذي انعكس توتراً داخل جمهور المستوطنين في إسرائيل، وعصبية في الأوساط الصهيونية في الخارج. ودخلت على هذا الخط الخلافات الحزبية، واندلعت حملة ضد إشكول، قادها أنصار بن – غوريون من حزب «رافي»، للتشكيك في قدرة إشكول على قيادة المعركة، واتهامه بالضعف والتردد والارتباك...إلخ. وكان موقف هذه الجماعة انتهازياً، إذ في واقع الأمر، كان إشكول هو الذي دأب على إعداد مستلزمات تلك الحرب، وبالتالي، ضمان تحقيقها لأهدافها، عسكرياً وسياسياً.

وبحكم منصبه، وقع رئيس أركان الجيش، يتسحاق رابين، بين مطرقة العسكريين وسندان الحكومة، فأُربك هو أيضاً، واتهمه بعض أقرانه (عيزر وايزمن) بالضعف، وقيل أنه انهار عصبياً. أما هو فيصف الوضع كالتالي: «إن وصف الأحداث يوم 22 أيار/ مايو سيظل ناقصاً إذا لم أتطرق إلى الاجتماعين اللذين عقدتهما مع دافيد بن – غوريون وموشيه

(87) رابين، سجل خدمة، ص 108–112.

دايان، واللذين من الصعب أن أصفهما بأنهما حملا طابعاً سياسياً أو عسكرياً محضاً. وقد بادرت إلى عقد هذين الاجتماعين لأنني كنت مضطراً، وأردت أن أستمع إلى رأيهما وربما أستمد منهما التشجيع. فقد تزايدت الأعباء علي، إذ حملت على أكتافي عبء ذلك الوقت الحرج، حيث واجهت إسرائيل أخطر الأوضاع في تاريخها. فمن الناحية العسكرية قد يضطر الجيش الإسرائيلي إلى خوض الحرب على جبهتين وربما ثلاث في آن واحد. ومن الناحية السياسية كانت إسرائيل تعيش في عزلة وتلاقي صعوبة كبيرة في العثور على أصوات مؤيدة لها بين زعماء الدول الغربية». واستطرد رابين قائلاً: «لقد شعرت بالعزلة». وبعد أن ندّد بخصوم إشكول من أنصار بن – غوريون، الذين انتهزوا الفرصة للإجهاز عليه، قال: «فقاموا بالتهكم عليه وأضعفوا شخصيته ونشروا جميع نقاط ضعفه، وروّجوا عنه القصص والأكاذيب، وقالوا أنه لا يوجد لإسرائيل في هذه الأوضاع الحرجة وزير دفاع». وأكد رابين أن هذه الحملة نجحت في تقويض مكانة إشكول، وأفقدته القدرة على اتخاذ القرار والسيطرة على حكومته، الأمر الذي انعكس سلباً على صلاحيته لقيادة المعركة في نظر كبار قادة الجيش، ولذلك «لم أعد أجد به الدعامة لاقتسام العبء».[88]

وذهب رابين إلى بن – غوريون (22 أيار/ مايو 1967)، الذي كانت تجربة حرب السويس لا تزال ماثلة في ذهنه، وهو بالتأكيد يتمزّق غيظاً لإضاعته على نفسه الفرصة التاريخية في قيادة الحرب التي طالما عمل لها وصارع من أجلها. لقد عزّ على بن – غوريون، المهووس بالعظمة، والذي يعتبر نفسه «عظيم اليهود منذ الأزل»، أن يخطف إشكول منه هذه «المأثرة». فمع أنه سمّى إشكول خلفاً له، إلا أنه لم يكن يتوقع منه أن يصمد في منصبه، وأنه، أسوة بشاريت من قبله، لن يلبث أن يستدعيه للعودة إلى رئاسة الحكومة، ويذهب هو. لكن ذلك لم يحصل، واضطر بن – غوريون إلى الانشقاق عن الحزب الذي أسسه بنفسه (مباي)، ويفقد بالتالي الهيبة التي كانت له في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة. وعن هذا اللقاء يقول رابين: «وقد استقبلني بن – غوريون بحرارة وودّ. ولكن بدلاً من أن يدعمني زادني مرارة. فقد قال أننا تورطنا في وضع خطير. أنا أشك فيما إذا كان عبد الناصر يريد شنّ الحرب. إننا في ضائقة كبيرة، وأصبحنا نعيش في عزلة لم يسبق لها مثيل». وأشار رابين إلى أن بن – غوريون «لم يكن بعيداً عن المعلومات فحسب، وإنما لا يزال يعيش في عالم المصطلحات القديمة التي عفى عليها الزمن». ولكن بن – غوريون لم يبخل على إشكول بالقدح الذي «أشد من ضرب السياط». ووصف القيادة

(88) المصدر السابق، ص 114–115.

السياسية بأنها لا تقوم بواجبها «في اتخاذ القرار، وهي عاجزة عن العمل في زمن الشدة». وقال رابين: «وأضاف بن – غوريون قائلاً: لقد أقدمت على خطأ. وقصد بذلك تجنيد قوات الاحتياط. وقلت: لقد أوصيت بإعلان التعبئة العامة لكي نكون مستعدين. فقال: لذا أخطأ من وافق لك على تجنيد هذا العدد الكبير من الاحتياط. لقد وضعتم إسرائيل في أسوأ الأوضاع. إنكم أنتم الذين تتحملون المسؤولية. يجب علينا ألا نخرج إلى الحرب. إننا في عزلة».(89)

وكان رابين قد سمع كلاماً مماثلاً من وزير الخارجية، آبا آيبن، الذي كان من أشدّ المعارضين للعمل العسكري دون التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة. ويذكر رابين أنه في اجتماع له مع آيبن (21 أيار/ مايو 1967)، وضعه وزير الخارجية في صورة التطورات السياسية. وكان همّ رابين أن يستجلي مدى الفترة الزمنية المتاحة للجيش لمتابعة العمل العسكري قبل أن يُصدر مجلس الأمن قراراً بوقف القتال، الذي تنوي القيادة العسكرية المبادرة إليه فور الإعلان المصري عن إغلاق مضائق تيران. وخشيت هذه القيادة أن تضيع عليها الفرصة لاستعراض قدرة الجيش، فتذهب هدراً الجهود التي بذلت في إعداده لهذه المعركة، وتضيع الآمال المعقودة عليها في إثبات آهلية ذلك الجيش لاحتلال موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية، إزاء الشرق الأوسط. إلا أن آيبن «عاد وأكد الوضع السياسي الذي تورطنا فيه»، وقال: «إننا معزولون، ولن تقوم أية دولة عظمى بمساعدتنا. وإذا أمر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فإنه لا يوجد أي تأكيد باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذا القرار. واعتقد أنه ستكون أمام الجيش الإسرائيلي ما بين 24 و72 ساعة للعمل، منذ خروج إسرائيل للحرب وحتى التدخل الدولي لمنعها من التقدم». ومع أن أحداً من العسكريين «لم يستطع الالتزام بنجاح الجيش الإسرائيلي في تنفيذ المهمة خلال الوقت الضيق الذي يعتقد السياسيون بأنه سيكون أمامه»، فإن رابين ألحّ على الحكومة باتخاذ القرار، سلباً أم إيجاباً، علماً منه بأن إشكول كان عاجزاً عن جمع كلمة الحكومة على رأي موحد.(90)

وفي حيرته بعد ما سمعه من بن – غوريون، قصد رابين موشيه دايان، علّه يجد عنده بعض الراحة. إلا أن دايان خذله، حيث «لم يخفّف هو أيضاً من انتقاده للطريقة التي جرت بها الأمور خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنه لم ينتهج لغة الاتهام الشخصي». ونقل رابين عن دايان قوله: «لقد أخطأنا في وضع عبد الناصر على محك

(89) المصدر السابق، ص115.

(90) المصدر السابق، ص113.

زعامة العالم العربي، وأجبرناه عن طريق نشاطاتنا ضد سوريا والأردن على موقف اللاخيار. وبذلك دفعناه للدفاع عن هيبته في بلده والعالم العربي، وتسببنا في تصعيد الوضع في الشرق الأوسط... ومن الآن فصاعداً سيقوم عبد الناصر بعمليات خطيرة أخرى». وفي مقابل ذلك، كان دايان مرتاحاً جداً لقوة الجيش، بعد ما رآه أثناء جولة رؤساء الأركان السابقين (16 ايار/ مايو 1967) على المواقع العسكرية، وتحدث عن الجيش بتقدير واحترام كبيرين. ولاحظ رابين: «اعترفت له بالجميل على ذلك. فإذا اتهموني بأنني أنا الذي تسبب في إعلان التعبئة العامة، وبذلك وضعت إسرائيل في خطر كبير، فإنهم لن يتهموني بأنني لم أُعدّ الجيش الإسرائيلي الإعداد السليم لمواجهة الاختبار الصعب». وبذلك، كان رابين يعبّر عن حالة التوتر السائدة داخل القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، وعن أجواء التشكيك والاتهامات التي أحاقت بها، ولا غرو، أن خارت قواه، وقيل أنه أُصيب بانهيار عصبي.(91)

في غمرة التطورات المتواترة، محلياً ودولياً، وتحت وطأة الضغوط الداخلية، وخاصة من قبل القيادة العسكرية، لاتخاذ قرار الهجوم، وما ترتب على ذلك من هيجان شعبي في جمهور المستوطنين، والأخرى الخارجية، وخاصة الأميركية، لتحاشي البدء بإطلاق النار، وما ينطوي عليه ذلك في ظل الوضع القائم، بدت حكومة إشكول مشلولة وفاقدة القدرة على حسم موقفها، وبالتالي، منقسمة على نفسها. وإزاء هذا الوضع، راحت القيادة العسكرية تعمل على تغيير موازين القوى داخل الحكومة، من خلال الإلحاح على ضرورة الإسراع إلى المبادرة العسكرية، والتهويل بخطر التأخير في اتخاذ قرار الحرب، وما ينطوي عليه الانتظار من عواقب وخيمة على معنويات الجيش المعبأ والمستنفر، وبالتالي على قدرته خوض المعركة وكسبها. وبعد إعلان مصر عن إغلاق المضائق، وما عقبه من تعزيزات عسكرية في سيناء، وتحركات عربية، سياسية وعسكرية، على جميع الجبهات، عمدت القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى تزويد الحكومة المربكة، وبالتالي الجمهور الهائج، بمعلومات كاذبة عن خطط عربية بالمبادرة إلى الهجوم العسكري. ووظفت في هذا السبيل الخطاب الإعلامي العربي، وكذلك التحركات للملمة الصف بين الدول العربية. وتحولت التعبئة الإعلامية الإسرائيلية من التوكيد على الأضرار الفادحة التي ستلحق بإسرائيل جراء إغلاق المضائق، والضربة التي ستصيب قوة الردع الإسرائيلية إذا نجح عبد الناصر في تحقيق أهدافه من إغلاق المضائق دون عقاب، إلى التهويل بالخطر على أمن إسرائيل ووجودها بالذات. وجرى تصوير الحال بأنه عودة إلى الوضع الذي تشكل عام

(91) المصدر السابق، ص116.

1948، وبالتالي، فإسرائيل تواجه حرباً مصيرية، على أكثر من جبهة، فيما هي تقف وحيدة ومعزولة تواجه خطر الإبادة.

لم يكن بوسع إشكول، الذي اهتز موقعه كثيراً وفقد هيبته، أن يتصدى بحزم للقيادة العسكرية، خاصة وأنه كان على مدى ولايته كرئيس للحكومة شريكاً لها في الإعداد للحرب. وفي المقابل، وتحت تأثير وزير خارجيته، آبا آين، كان إشكول يخشى عواقب الارتداد عن التزامه تجاه الشريك الأميركي بعد اللجوء إلى خيار المبادرة بالهجوم في الحرب دون موافقة واشنطن. وفي وصفه لارتباك إشكول، ذكر رابين أنه لدى اجتماعه بالقيادة العسكرية (23 أيار/ مايو 1967)، فاتحها بالقول «أن رئيس الولايات المتحدة بعث برسالة إلى إسرائيل طلب فيها عدم إطلاق الطلقة الأولى وعدم العمل بدون التشاور مع بلاده». وأضاف: «وإشكول الذي أدرك تماماً بأن الوقت أصبح ضيقاً، أعرب عن رأيه بسرعة: إنه قد لا تكون هناك فائدة من الانتظار. وربما يجب العمل الآن، ولكن يجب علينا أن نرسل رسالة إلى الرئيس الأميركي. ويجب علينا أن لا نعمل من خلال المجابهة مع الولايات المتحدة. لقد رأى رئيس الوزراء في تحذيرات الولايات المتحدة تهديداً خطيراً، يتضح منه ماذا سيكون موقفها إذا ما اندلعت الحرب: إننا سنظل وحدنا في الساحة الدوليةوالسياسية، ولا نستطيع الاعتماد على تأييد الولايات المتحدة. وإذا لم تقم الولايات المتحدة بردع الإتحاد السوفياتي عن تدخله في القتال، فإن إسرائيل ستنجر وتتورط في وضع خطير جداً على الصعيدين: السياسي والعسكري. ولهذا فإن حتمية قيام إسرائيل بالتفاوض مع الولايات المتحدة حول التخفيف من حدة معارضتها لإمكانية قيام إسرائيل بإطلاق الطلقة الأولى كانت حيوية... ». ولم يكن إشكول مقنعاً للقيادة العسكرية، ربما لثقتها بنفسها، أو لقناعتها بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن إسرائيل عند الحاجة، خاصة إذا أمكن إظهار التصرف العربي على أنه إعلان فعلي للحرب.[92]

إزاء هذه المتحارجة، عمد إشكول إلى كسب بعض الوقت قبل اتخاذ القرار. ففيما أوحى إلى القيادة العسكرية بأنه على وشك حسم الموقف، وبالتالي، عليهم التأهب لساعة الصفر، أوصى في جلسة الحكومة (23 أيار/ مايو 1967) بإيفاد وزير الخارجية إلى باريس ولندن وواشنطن لطرح الموقف على القادة السياسيين هناك، واستمزاج رأيهم في الموضوع، على أن يتم اتخاذ القرار بعد 48 ساعة. وعندما اقترح البعض إرسال غولدامئير بدلاً من آبا آين، هدد الأخير بالاستقالة احتجاجاً على عدم الثقة به. وفي باريس، سمع آين من الرئيس ديغول تحذيراً حازماً من اللجوء إلى العمل العسكري، «تحت طائلة التضحية

(92) المصدر السابق، ص 117-118.

بتعاطف فرنسا ودعمها». وفي لندن، تلقى رداً مائعاً من رئيس الوزراء ولسون، يتغطى بانتظار القرار الأميركي حول فتح المضائق، بشكل أو بآخر. ولم يستقبل الرئيس جونسون وزير الخارجية الإسرائيلي حتى 26 أيار/ مايو 1967. وبطبيعة الحال، هناك تضارب في المعلومات حول ما جرى في ذلك اللقاء، وبالتالي، في تفسير ما قيل صراحة، وما جرى التعبير عنه تلميحاً. وكان آين لدى وصوله إلى واشنطن تلقى توجيهاً من حكومته لطرح مسألة أمن إسرائيل العام مع الرئيس جونسون. وعلى ذلك تلقى جواباً صريحاً بالتزام واشنطن بأمن إسرائيل. أما فيما يتعلق بمبادرة إسرائيل إلى الهجوم، وهو ما كان آين يعارضه داخل الحكومة، فنقل أن جونسون ردّ بكلام غامض: «إن إسرائيل لن تكون وحدها، إلا إذا أرادت ذلك». وفيما اعتبر البعض ذلك ضوءاً أخضر، وأن لا اعتراض لدى واشنطن على بدء إسرائيل بإطلاق النار، رأى فيه البعض الآخر، بمن فيهم آين نفسه، تحذيراً من ذلك. أما بالنسبة إلى إغلاق المضائق، فأكد جونسون عزم الولايات المتحدة فتحها، ولكن ذلك يحتاج بعض الوقت، أسبوعاً أو أسبوعين. وقبل مغادرته واشنطن، تلقى آين برقية من حكومته، تطالبه بإبلاغ الإدارة الأميركية أن العرب قد اتخذوا قرار المبادرة إلى الحرب.[93]

وفي جلسة الحكومة (27 أيار/ مايو 1967)، قدم آين تقريره عن مهمته، واقترح مسايرة الموقف الأميركي بالانتظار، وإعطاء إدارة جونسون الفرصة لاستنفاد المسار الدبلوماسي الذي بدأته. وانقسمت الآراء داخل الحكومة مناصفة، بين الداعين إلى المبادرة بالهجوم، والمعارضين لذلك. وكان بين المعارضين من اتخذ موقفه هذا لعدم ثقته بقدرة حكومة إشكول على إدارة المعركة (الحزب الديني القومي - المفدال). وانتقلت العدوى إلى وزراء الحزب الحاكم (مباي)، الذين شكّكوا بآهلية إشكول لتولي وزارة الدفاع. وانتهت الجلسة دون اتخاذ القرار الذي انتظرته القيادة العسكرية. وبعدها، انتقل إشكول إلى اجتماع عاصف مع هيئة أركان الجيش، حيث واجهه البعض بالطعن في كفاءته القيادية، وحتى في صلابة شخصيته، وبالتالي، بالتردد والارتباك، وحمّلوه المسؤولية عن عواقب ذلك، مهوّلين بالخطر على مصير إسرائيل. وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة، زار السفير السوفياتي في إسرائيل إشكول في بيته، وسلّمه رسالة من موسكو، تحذره من عواقب الإقدام على المبادرة إلى الحرب. وبعد ساعات قليلة، وصل إليه السفير الأميركي، ونقل تحذيراً مشابهاً من واشنطن. وكانت قد جرت اتصالات بين موسكو وواشنطن، على خلفية معلومات تفيد بأن الجيش الإسرائيلي قد حدّد ساعة الصفر (صباح الأحد،

(93) Safran, Israel, pp. 409-410.

28 أيار/ مايو 1967). واتفق جونسون وبريجينيف على الاتصال، كل على حدة، بعبد الناصر وإشكول، وتحذيرهما من تفجير الحرب. وعندما مال إشكول لقبول موقف الدولتين العظميين كما بلغه، فقد السيطرة على الوضع في إسرائيل، سواء داخل الحكومة، أو في الجيش، أو في الشارع.[94]

وكان إعلان إشكول على الهواء (28 أيار/ مايو 1967) عن قرار الحكومة الانتظار لمدة أسبوعين، بهدف إعطاء الفرصة للمسارات الدبلوماسية الجارية استنفاد طاقتها، القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد تكالبت عليه بؤر القوى السياسية والعسكرية والشعبية المختلفة، وفرضت عليه التخلي عن وزارة الدفاع لصالح موشيه دايان، وتشكيل حكومة ائتلاف موسع، يضم جميع الأحزاب ما عدا الشيوعيين. وبهذا حسم الأمر. فالتعبئة التي مارستها حكومة إشكول، والتهويل الذي روّجت له القيادة العسكرية، وبالتالي، حالة الهيجان الشعبي التي تكونت، كان لا بد أن توصل إلى هذه النتيجة. لقد صوروا المواجهة بأنها مصيرية، علماً بأنهم كانوا العامل القائد في جدل التصعيد نحو الحرب. وهوّلوا بالخطر المحدق بإسرائيل لخلق إجماع شعبي حول قرار الحرب، بل اختلقوا «المعلومات الاستخبارية» حول النوايا العربية والسوفياتية، لتسهيل الأمر على الإدارة الأميركية في إعلان وقوفها إلى جانب إسرائيل «المهدّدة بالعدوان». لكن حكومة إشكول لم تستطع ضبط إيقاع الحركة الممهدة لتفجير الحرب، ففقدت صدقية أهليتها لإدارة المعركة، فكان «الانقلاب العسكري» عليها، وجيء بدايان وزيراً للدفاع، وارتاح له الجنرالات. كما تنفس جمهور المستوطنين الصعداء بعد أيام من الاحتقان، واطمأنت الإدارة الأميركية إلى الوضع الجديد، فأصبحت طريق المبادرة إلى شنّ الحرب سالكة.

بعد هذا الانقلاب مباشرة، وعلى خلفية عدم الثقة بتقرير آيبن حول الموقف الأميركي، ووصول معلومات من واشنطن، مصدرها مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، قررت القيادة العسكرية إيفاد رئيس «جهاز العمليات الخاصة» (الموساد)، مئير عميت، إلى واشنطن على وجه السرعة، للوقوف على حقيقة ذلك الموقف.وبهذا الصدد يقول رابين: «وعلى الرغم من أنني ملت إلى الشك الزائد في إمكانية قيام الولايات المتحدة بالنهوض إلى خلاصنا من حتمية شنّ الحرب، فوجئت كغيري من أقوال رئيس الوزراء التي أدلى بها خلال اجتماعي به في 1 حزيران/ يونيو، في الساعة الثانية ظهراً. فقد تحدث إلي عن وصول برقية من إفرايم عفرون، مندوب إسرائيل في واشنطن. تقول البرقية: إن وولت روستو يوضح باسم الرئيس جونسون بأن الرئيس لم يفهم بالشكل

(94) Ibid, pp. 410-412.

الصحيح. إنه لا يستطيع الإيفاء بالتزاماته كما عرضها وزير الخارجية آبا آيبن. وقد فهمنا من هذه الأقوال بصراحة بأن تقرير وزير الخارجية، الذي قال فيه أن الولايات المتحدة بحاجة إلى مهلة مدّتها أسبوعان أو ثلاثة لتنظيم قوة بحرية لاقتحام الحصار المفروض على مضائق تيران، والذي بسببه قرر وزراء الحكومة تمديد فترة الانتظار، قد عبر عن رغبة وزير الخارجية آبا آيبن نفسه، أكثر مما عبر عن وعد صريح من رئيس الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه في رسالته إلى رئيس الحكومة، لم يكرر الرئيس جونسون وعداً صريحاً باختراق الحصار المفروض على المضائق، فقد فسرنا الرسالة على النحو التالي: إن الرئيس الأميركي لا يريد أن يعبّر عن هذا الالتزام خطياً. أما بالنسبة إلى التقرير الذي قدمه آبا آيبن، والقائل بأن الولايات المتحدة تعترف بالتزامها بالحفاظ على حرية الملاحة وستعمل على اختراق الحصار، فلا يمكن أن يُرى في مضمون الرسالة تراجعاً عن الالتزام الرئاسي الأميركي. إذن لقد صدقنا عندما قررنا في 30 أيار/ مايو إرسال رئيس الموساد مئير عميت، بمهمة سرية إلى الولايات المتحدة للتأكد من صحة تقرير آبا آيبن حول محادثاته مع الرئيس جونسون. وقد اتخذ قرار إرساله من قبل إشكول بتأييد منّي ومن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس الموساد نفسه».[95]

وعاد مئير عميت من واشنطن بالخبر اليقين (3 حزيران/ يونيو 1967)، بعد أن قابل وزير الدفاع، روبرت مكنمارا، وموظفين كباراً في البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. اي)، وسمع منهم كلاماً مغايراً لما نقله آيبن عن البيت الأبيض. وعن تقرير عميت يقول دايان: «كان استنتاجه الخاص أن الولايات المتحدة لن تفعل شيئاً لفتح المضائق... ولكنها لن تفعل شيئاً أيضاً إذا ذهبنا إلى الحرب، وهناك حتى إمكانية بأن الولايات المتحدة قد تساعدنا في المجال السياسي». أما سكرتير إشكول العسكري، يسرائيل ليئور، فذهب إلى أبعد من ذلك عندما نسب إلى عميت الجملة التالية: «لقد فهمت... أن الأميركيين سيباركون عملنا إذا مزقنا عبد الناصر إرباً». واستخدم آيبن عبارة شبيهة نقلاً عن عميت، وأضاف أنه تلقى (1حزيران/ يونيو 1967) «وثيقة»، كان لها «أثر حاسم» على موقفه. وجاء في تلك الوثيقة، نقلاً عن «أميركي معروف بصلته القريبة من تفكير الحكومة»، بأن الوضع السائد في واشنطن هو كالتالي: «إذا ثبت أن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة عديمة الجدوى، فإنها ستدعم إسرائيل الآن». وبناء على هذه المعلومات، يقول آيبن أنه اتصل برئيس هيئة الأركان، يتسحاق رابين، وبرئيس الاستخبارات العسكرية، أهرون يريف، وأعطاهما ما وصفه بنفسه «الضوء الأخضر

(95) رابين، سجل خدمة، ص 134-135.

الدبلوماسي». واُتخذ قرار الحرب، وتحدد صباح الاثنين (5 حزيران/ يونيو 1967) ساعة الصفر، وهكذا كان.[96]

وقائع الحرب

لأمر ما، قد لا يكون له مبرر منطقي، استطاع سلاح الجو الإسرائيلي أن يفاجئ نظيره المصري (الساعة 7:45 بتوقيت إسرائيل، 8:45 بتوقيت القاهرة) صباح يوم الاثنين (5 حزيران/ يونيو 1967). وكان هجوماً محكماً وكاسحاً، دمر ثلثي الطائرات المصرية وهي جاثمة على الأرض، وعطّل نسبة عالية من مدارج المطارات والرادارات، خلال ثلاث ساعات، الأمر الذي حسم نتائج الحرب إلى حد كبير. ففي موجات متتالية وكثيفة لأسراب كثيرة من الطائرات المغيرة على ارتفاع منخفض فوق سطح البحر، أُخرج سلاح الجو المصري من المعركة خلال الساعات القليلة الأولى من الحرب. وفي اليومين الأولين، كانت حصيلة الخسائر المصرية أكثر من 300 طائرة، من أنواع مختلفة، دمرت على الأرض أو أُسقطت في الجو. في المقابل، اعترفت إسرائيل بخسارة 26 طائرة و21 طياراً، خلال الفترة نفسها. وكانت الخطة الإسرائيلية تقضي بتحقيق سيطرة جوية كاملة على أرض المعركة، ومن ثم الانتقال إلى تدمير القوات المصرية في سيناء، عبر جهد حربي مشترك، بين سلاح الجو والأسلحة الأخرى. وفيما يتركز الجهد العسكري الهجومي على الجبهة المصرية أولاً، تأخذ القوات المنتشرة على الجبهات الأخرى وضعاً دفاعياً، يتحول في الوقت المناسب إلى آخر هجومي، الأمر الذي يتطلب مستوى عالياً من القدرة على المناورة الداخلية والحركية.[97]

بعد التأكد من نجاح الموجة الأولى من الهجوم الجوي في شلّ قدرة سلاح الجو المصري على التدخل في المعركة، تحركت القوات البرية الإسرائيلية على ثلاثة محاور: شمالي، بموازاة الساحل باتجاه العريش؛ وأوسط، إلى الجنوب منه باتجاه بير حسنة؛ وجنوبي، باتجاه أبو عجيلة. وقاتلت القوات المصرية المتحصنة في خطوط الدفاع بشراسة، دون مساندة أو حماية جوية، كما تلقت من قيادتها أوامر متضاربة ومرتبكة، الأمر الذي سهّل على القوات الإسرائيلية اختراق خطوط التحصينات والتغلغل في العمق وراء الوحدات المصرية؛ فسدّت عليها طرق الانسحاب أو تلقي التعزيزات. وبعد يوم ونصف من القتال المستمر، تلقت القوات المصرية (ظهر يوم الثلاثاء 6 حزيران/ يونيو 1967) أمراً بالانسحاب العام

(96) Mansour, Beyond Alliance, p. 87.

(97) هذا العرض الموجز لوقائع الحرب مأخوذ عن الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1967)، ص 597-630.

من سيناء، مما تمخض عن كارثة. فقد تدفقت الآليات المصرية على محاور الطرق الرئيسية الأربع، ووقعت فريسة سهلة للطيران الإسرائيلي الذي قصفها دون هوادة. وفي نهاية اليوم الثاني، كانت المعركة البرية قد حسمت عملياً. وما جرى من قتال بعد ذلك، وكان بعضه مريراً، فإنما وقع في إطار محاولة القوات المصرية الانسحاب إلى غربي القناة، فيما تعمل القوات الإسرائيلية على إبادتها. وعند ظهر يوم الأربعاء (7 حزيران/ يونيو 1967)، احتلت قوة بحرية إسرائيلية شرم الشيخ دون قتال، بعد أن انسحبت منه الحامية المصرية. وفي ساعةمتأخرة من ليل الخميس (8 حزيران/ يونيو 1967)، قبلت مصر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. وبحسب الرواية المصرية، استشهد في هذه الحرب حوالي 11,000 جندي. وتفيد المصادر الأخرى، أن الجيش المصري خسر 550 دبابة، و350 قطعة مدفعية ثقيلة، و450 قطعة مدفعية خفيفة، و250 مقاتلة، و55 قاذفة قنابل.

وعلى الجبهة الشرقية، بدأ الجيش الأردني قصفاً مدفعياً في منطقة القدس وسواها، عند الساعة التاسعة صباحاً (5 حزيران/ يونيو 1967). كما قام سلاحا الجو، الأردني والعراقي، بغارات على أهداف في ضواحي تل أبيب، عند الساعة 11:00. وفي الساعة 12:30، قام الطيران الإسرائيلي بضرب الطائرات الأردنية والعراقية في مطاري عمان والمفرق. وفي الساعة 14:00، تقدمت قوة أردنية واحتلت جبل المكبّر في القدس، حيث مقر حكومة الانتداب سابقاً. وعند الساعة 16:00 قام الجيش الإسرائيلي بهجوم معاكس، فاستعاد الموقع، وبدأ المعركة على القدس، بالاستناد إلى دعم جوي قوي. وكان القتال يدور في أماكن أخرى – جنين وطولكرم، وبيت لحم...إلخ – واستمر حتى ظهر الثلاثاء (6 حزيران/ يونيو 1967)، عندما صدرت الأوامر للقوات الأردنية بوقف القتال والانسحاب إلى الضفة الشرقية. لكن القدس كانت قد أصبحت محاصرة، ولم تستسلم حاميتها الصغيرة، بل قاتلت بشراسة، وكبدت المهاجمين خسائر بشرية كبيرة. وفي اليوم التالي (7 حزيران/ يونيو 1967)، سقطت المدينة الساعة 10:15، وبالتالي، استكمل الجيش الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية كلها.

وكذلك على الجبهة الشمالية، فتحت القوات السورية في اليوم الأول من القتال نيران مدفعيتها على المواقع الإسرائيلية المواجهة. كما قام سلاح الجو السوري بغارات على أهداف في منطقة حيفا. وردّ سلاح الجو الإسرائيلي بضرب المطارات السورية وتدمير ما فيها من طائرات، بعد ظهر ذلك اليوم. وفي اليوم التالي (6 حزيران/ يونيو 1967)، قامت وحدات من الجيش السوري بمهاجمة بعض المستعمرات الحدودية في الشمال، فيما استمرت مدفعيته بقصف أهداف إسرائيلية. وردّ الطيران الإسرائيلي بقصف المواقع

السورية. واستمر الوضع كذلك في اليومين التاليين (7 و8 حزيران/ يونيو 1967). وفي الساعة 11:30 من صباح يوم الجمعة (9 حزيران/ يونيو 1967)، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، قام الجيش الإسرائيلي، بعد أن فرغ من الجبهتين، الجنوبية والشرقية، بوضع كل زخمه في الهجوم على هضبة الجولان. واستمر القتال الشديد حتى ما بعد ظهر يوم االسبت (10 حزيران/ يونيو 1967). وتكبد الطرفان خسائر كبيرة، جراء طبيعة القتال الذي دار على هذه الجبهة. وتوقف التقدم الإسرائيلي عند مدينة القنيطرة بعد احتلالها. وقد جاء ذلك عقب إنذار من موسكو إلى إسرائيل عبر واشنطن، بأن الاتحاد السوفياتي «سيتخذ أي إجراء ضروري، بما فيه العسكري»، لإجبار إسرائيل على الانصياع لقرار مجلس الأمن. وفيما ردّ جونسون بأنه يضغط على إسرائيل لوقف القتال، فقد استنفر الأسطول السادس في البحر المتوسط، وتوقف القتال بعد بضع ساعات.

نتائج حرب حزيران/ يونيو (1967)

في مقابل الصدمة القاسية التي ألّمت بالأمة العربية جرّاء هذه الحرب، كان كل شيء في الجانب الإسرائيلي ينطق بالعكس تماماً. لقد اجتاحت جمهور المستوطنين في إسرائيل، ومن ورائهم التجمعات اليهودية في العالم والرأي العام الغربي عموماً، موجة من الزهو الذي ينضح بتعابير الصلف والغطرسة. فصوّرت هذه الحرب على أنها استكمال لحرب عام 1948، ونتائجها تحقيقاً لما فات العمل الصهيوني إنجازه فيما أسمي «حرب الاستقلال»، وبالتالي، فإن «حرب الأيام الستة» هي بمعنى ما «نهاية التاريخ اليهودي». وتحاشى الخطاب الصهيوني، الإعلامي والتعبوي، الربط بين حربي عام 1967 و1956، في محاولة لطمس الحقيقة، وتمهيداً لصياغة عناصر الأسطورة القائمة على تزييف التاريخ. وبغض النظر عن مدى الإيمان، أو عدمه، بالمقولات التي روجتها الدعاية الصهيونية عن هذه الحرب - أسبابها ووقائعها ونتائجها - فمن الواضح أنها كانت ترمي إلى خلق الانطباع، داخلياً وخارجياً، بأن المشروع الصهيوني قد حقق ذاته إلى حد كبير، سواء في شقه اليهودي أو الإمبريالي، وأثبت أنه عصيّ على التدمير. فقد كرّس وجوده جغرافياً وديمغرافياً، كما أثبت قدرته عسكرياً، بما يؤهله لاحتلال موقعه المتميز في استراتيجية البلد الأم الكونية عن جدارة. وكذلك، رسخت الحرب مركزية إسرائيل في حياة يهود العالم، سياسياً وثقافياً ودينياً. ولذلك كله، فإن الحرب كانت «مبرّرة»، بغض النظر عما قد يثار من طعن في دوافعها ووقائعها وآثارها، داخلياً أو خارجياً!.

إن النصر الحاسم والسريع الذي حققته الآلة العسكرية الإسرائيلية في هذه الحرب، أفقد التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين توازنه. فالأوساط الدينية رأت به تجسيداً للنبوءات القديمة عن «قيام شعب إسرائيل»، وكشفاً صريحاً عن الإرادة الإلهية في «خلاص شعب الله المختار»، وإعلاناً واضحاً عن قرب «ظهور المشياح»، وبداية «العصر الألفي»...إلخ. لقد ذهب الحاخامات إلى أن يد الله كانت في الأمر. وادعى بعضهم أن الصهيونية الدينية صدقت في طرحها المستحدث بأن العمل اليهودي في الأرض المقدسة من شأنه أن يسرّع ظهور «المشياح» والخلاص. ولذلك، فهو لا يتناقض مع الإرادة الإلهية، كما كان يعتقد، وهو بالتأكيد ليس «استعجال النهاية» (دحيكت هكيتس) كما قال بعض الحاخامات لدى انطلاق الصهيونية السياسية. وانتقلت العدوى إلىقطاعات من الجمهور العلماني، الأمر الذي يصفه البروفسور المتدين مئير روستون بقوله: «بعد أجيال من التعليم الفكري العقلاني، وبعد سنين من العلمانية المثابرة، يبحث جيل الشباب الإسرائيلي عن الإيمان والروح في ثقافته. العقل أصبح مبتذلاً - الرابطة الدينية تجدد جاذبيتها». ومع أن الحرب حرّكت موجة من «التوبة»، طالت حتى أفراداً بارزين من المستوطنين العلمانيين، فإنها لم تولّد بعثاً في ممارسة الشعائر الدينية. «بل على العكس، فإن فترة ما بعد الحرب، والتي استمرت حتى «حرب يوم الغفران» (1973)، قد تميزت بازدهار اقتصادي وارتفاع حاد في مستوى المعيشة. وسُجّلت نزعات مادية متنامية وإباحية للانغماس في الملذات داخل المجتمع الإسرائيلي. وكان هذا المزاج الشعبي الجديد هو الذي شكل سمة التغيير الحقيقي في إسرائيل، وليس الانبعاث الديني». [98]

إلا أنه بمعزل عن الآثار الاجتماعية لحرب حزيران/ يونيو على جمهور المستوطنين في إسرائيل وأنصارهم في العالم، فقد كانت لتلك الحرب نتائج سياسية وعسكرية ضخمة على المشروع الصهيوني بمجمله. ولعل أبرز تلك النتائج على الصعيد السياسي كان توثيق العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، ونقلها إلى صعيد أعلى من التميز، حيث فتحت صفحة جديدة من «التعاون الاستراتيجي» بينهما. فمن زاوية نظر واشنطن، أثبتت إسرائيل أنها ذخر للسياسة الأميركية في المنطقة، وتسهم في تعزيز «الأمن القومي» للولايات المتحدة، وبالتالي، يجب تكريس تفوقها العسكري كقوة رادعة للدول العربية الصديقة للاتحاد السوفياتي. وراج على الساحة الأميركية التقدير بأن إسرائيل ستبقى لفترة طويلة «القوة العسكرية الحقيقية الوحيدة» في المنطقة، ولن يستطيع أي تشكيل

(98) Rubenstein, Amnon, The Zionist Dream Revisited, New York, 1984, pp 77-78. (Henceforth: Rubenstein, The Zionist Dream).

عربي تحدّيها في المستقبل المنظور. ومن هنا، فإسرائيل القوية هي ضمانة استقرار الوضع القائم في المنطقة، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة. كما أن إغلاق قناة السويس يعقّد على الاتحاد السوفياتي تزويد هانوي بالأسلحة والأعتدة والمؤن، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الحرب الأميركية في فيتنام. وأثبتت وقائع الحرب ونتائجها آهلية إسرائيل في نظر واشنطن لتولي موقع متميز في استراتيجيتها تجاه المنطقة، مما يستوجب التعامل معها على هذا الأساس، وتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري لها دون تردّد. واعتمدت واشنطن هذا النهج، كما يتضح من سلوك الإدارة الأميركية بعد الحرب.[99]

أما على الصعيد الداخلي فتجاوزت الثقة بقوة الجيش حدود المعقول. فنسبت إليه صفة «الذي لا يقهر»، وغير ذلك من نعوت المبالغة والتعظيم. وحتى فترة قريبة من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ظلت العنجهية السمة البارزة في الكلام عن قوة إسرائيل العسكرية. فقد قال آرييل شارون مثلاً: «لا أحد يستطيع زحزحتنا من البقاء إلى الأبد على قناة السويس.. وإمساكنا بالقناة يفتت مصر من الداخل». كما بيّن يتسحاق رابين أن خطوط وقف النار في حرب حزيران/ يونيو قد غيرت جذرياً وضع إسرائيل الاستراتيجي، «لأن قوتها العسكرية الضخمة ستكون كافية لمنع الطرف الآخر من القيام بأية مبادرة عسكرية». وأعرب العديد من الخبراء العسكريين عن آراء مماثلة. فقد قال يغئيل يدين (رئيس أركان الجيش الأسبق)، قبل خمسة أشهر من نشوب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ما يلي: «إنني لا أعتقد أنه ستنشب في جيلنا حرب أخرى كالتين وقعتا عامي 1948 و1967. وهذا هو أحد نجاحات حرب الأيام الستة». وهذا الاعتداد بالذات، على خلفية ما جرى تصويره قبل الحرب من عزلة إسرائيل وتعرضها لخطر الإبادة، خلق لدى جمهور المستوطنين، وحتى بين المعبّرين السياسيين والفكريين عنهم، حالة من الاستهتار بـ «الآخر» – العربي المهزوم، و«الغير اللاسامي»، والرأي العام العالمي «المتلوّن»، والمؤسسات الدولية «المنافقة»...إلخ.[100]

ومهما تكن منعكسات آثار هذه الحرب على إسرائيل لاحقاً، فإن نتائجها المباشرة كانت مذهلة. لقد أحدثت اختلالاً خطيراً في ميزان القوى العسكري، بعد تدمير ثلاثة جيوش عربية، بهذه النسبة أو تلك. كما وسعت رقعة الاحتلال الإسرائيلي من 20,770 كلم2 عام 1948، إلى 89,359 كلم2 عام 1967، وذلك بعد احتلال سيناء كلها

(99) Mansour, Beyond Alliance, pp. 92-94.
(100) Rubenstein, The Zionist Dream, pp. 78-79.

(61,198 كلم2)، وقطاع غزة (363 كلم2)، والضفة الغربية (5,878 كلم2)، والجولان (1,150 كلم2)، بكل ما يترتب على ذلك من مزايا عسكرية واقتصادية وسياسية. وباحتلالها شرم الشيخ، أصبحت إسرائيل تتحكم بمضائق تيران والملاحة فيها. وفي سيناء، وضعت يدها على آبار النفط التي وفرت لإسرائيل احتياجاتها من هذه المادة الاستراتيجية. وفي الجولان، أصبحت تسيطر بالكامل تقريباً على حوض نهر الأردن، بما في ذلك نهر اليرموك. وحسّنت الوضع الدفاعي لخطوط وقف إطلاق النار، سواء في الغرب على قناة السويس، أو في الشرق على نهر الأردن، أو في الشمال في هضبة الجولان، الأمر الذي خفض كثيراً أعباء الأمن الجاري عليها. وغنمت كميات ضخمة من الأسلحة والأعتدة (دبابات ومدافع وصواريخ وذخائر...إلخ). وبذلك كله، اعتبرت القيادة الإسرائيلية أن الحرب وضعتها في موقع يمكنها من إملاء شروطها على الدول العربية للتسوية. إلا أن ما حصل هو العكس، إذ قاد سلوك تلك القيادة، القائم على هذه الاعتبارات، إلى حرب الاستنزاف (1968 – 1970)، ومن ثم إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.[101]

3 – حرب الاستنزاف (1968 – 1970)

لقد قلبت حرب حزيران/ يونيو الوضع وموازين القوى في المنطقة، وبالشكل الذي تمت فيه، أحدثت اختلالاً في المعايير. فلامعقولية ما حصل أنتجت لاعقلانية الاستخلاصات التي انبثقت منه. فبالنصر العسكري السريع والسهل الذي تحقق لها، اعتبرت إسرائيل نفسها قوة عظمى، واقتنعت بأن إنجازاتها العسكرية ستترجم سريعاً إلى مكاسب سياسية موازية. واعتقدت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بأن السحق العسكري الذي أنزلته بالجيوش العربية سيفضي، دون شك، إلى تطويع الأمة العربية سياسياً. وفي الواقع، كان هناك ما هو مناف لمنطق الأشياء في تلك الحرب، وبالتالي، لم يكن هناك أساس ماديّ للآمال السياسية التي عقدت على نتائجها العسكرية. وإذ حققت الآلة العسكرية الإسرائيلية ذروة انتصارها في الحرب، لكن ذلك لم يتمخض عن مكاسب سياسية بمستواه في المرحلة اللاحقة مباشرة، أي في مرحلة التطويع السياسي للقوى المعترضة على المشروع الصهيوني. ووقفت جماهير الأمة العربية وقواها الحية ضد التسليم بالأمر الواقع، وتمردت على الرضوخ لإملاءاته، وبالتالي، الخضوع لإرادة العدو، رغم الهزيمة

(101) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 580–581.

المرة. فكان أن تنامت الثورة الفلسطينية وتصلّب عودها، وراحت قوى الأمة الحية، وتحديداً في فكي الكماشة، مصر وسوريا، تعمل جاهدة لبناء قواتها العسكرية، وتعدّ لمعركة «إزالة آثار العدوان»، الأمر الذي قاد إلى «حرب الاستنزاف»، ومن ثم إلى «حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973». وقد أطاحت هاتان الحربان بقسط وافر من نتائج حرب حزيران/ يونيو، وعدّلتا بالتالي الاختلال في ميزان القوى الذي تشكل جراءها. ولعبت الغطرسة الإسرائيلية في مرحلة ما بعد حرب 1967، دوراً هاماً في جعل نتائج حربي الاستنزاف وتشرين الأول/ أكتوبر ممكنة.

وفي حرب حزيران/ يونيو برز التواطؤ الأميركي مع إسرائيل بشكل صارخ. فبالإضافة إلى تزويدها بالسلاح والعتاد والمعلومات اللازمة لها لتحقيق النصر العسكري، أيدت واشنطن، برئاسة جونسون، موقف إسرائيل من الذريعة التي اتخذتها لتفجير القتال، أي إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. وبعد وقف العمليات العسكرية، رفضت واشنطن الاقتراح الفرنسي الداعي إلى إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي عن طريق مؤتمر رباعي، يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي، منعاً لتدويل القضية، وإدخال شركاء لها في تقرير المسارات السياسية المتعلقة بالمنطقة. وكذلك، أحبطت الإدارة الأميركية كل مشاريع القرارات المقدّمة من دول عدم الانحياز، والداعية إلى انسحاب القوات المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الحرب. كما امتنعت عن الاقتراع إلى جانب قرار الجمعية العمومية بالاعتراض على ضمّ مدينة القدس المحتلة. وإمعاناً منها بمساندة إسرائيل في تحدّيها للشرعية الدولية، وافقت إدارة جونسون على تزويدها بطائرات «فانتوم»، قبل ظهور أية بادرة من جانبها تنم عن نية الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 242 (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967)، الداعي إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلت في الحرب.

لقد أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم 242، الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في الحرب، والتي تفوق في مساحتها ثلاثة أضعاف الرقعة التي احتلتها عام 1948. وأعلنت إسرائيل قبولها اللفظي بالقرار، ولكنها رفضت الالتزام بتنفيذه. وتجاهلت الدعوات المتتالية للامتثال للإرادة الدولية، وأحبطت جميع محاولات «إزالة آثار العدوان» سلماً، بدعم واشنطن وتأييدها. وفيما ظل الكلام عن التسويات ومشاريعها المختلفة لا يتعدى الصعد الإعلامية والشعارات التضليلية، بقيت الأهداف الحقيقية لحكومة إسرائيل تتمحور حول تحقيق الغايات السياسية من الحرب، والتي تتركز على تطويع حركة التحرر العربية وعدم التخلي عن الأراضي المحتلة. وبعد النصر الباهر الذي

حققته آلتها العسكرية في الحرب، ولعله بسببه، تحولت إسرائيل، برغبة قيادتها، ونزولاً عند إرادة واشنطن، إلى ركن أساسي في الاستراتيجية الإمبريالية الأميركية. وراحت حكومتها تعزز موقعها هناك، وتوسّع دائرة نشاطها على هذا الصعيد، بل ذهبت إلى حد التطلع إلى دور يمتد من الأطلسي إلى الباكستان. واستعراض سريع لمواقف واشنطن بعد الحرب، يظهر بوضوح تبنّيها لمواقف إسرائيل وتشجيعها على التصلب في المفاوضات على التسوية، تحت غطاء «التصدي للتغلغل السوفياتي». بينما الحقيقة أن الحرب لم تحقق هدفها في تطويع القوى الحية من الأمة العربية، وبالتالي، لا بد من متابعة الضغط عليها لإخضاعها للإرادة الأميركية – الإسرائيلية.

وشهدت الفترة بين حربي حزيران/ يونيو 1967، وتشرين الأول/ أكتوبر 1973 ثلاث مراحل من الصراع، تشابك فيها العمل السياسي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، مع العمل العسكري على خطوط وقف إطلاق النار وسباق التسلح. وامتدت المرحلة الأولى من نهاية حرب حزيران/ يونيو حتى 8 آذار/ مارس 1969، يوم أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن بدء حرب الاستنزاف. وكان الغالب فيها الصراع السياسي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن. إلا أنها شهدت أيضاً، ومنذ البداية، اشتباكات عسكرية، كان بعضها كبيراً. أما الثانية، فقد امتدت حتى 7 آب/ أغسطس 1970، عندما تم الاتفاق على وقف إطلاق النار. وهي المرحلة التي شهدت «حرب الاستنزاف». وفي الثالثة، عاد الصراع السياسي ليبرز إلى الواجهة، إلا أنها انتهت إلى «حرب تشرين الأول/ أكتوبر (1973)». وفي هذه الفترة زاد الاستقطاب في المنطقة. وفيما رفضت إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 إلا بشروطها هي، التي اعتقدت أن باستطاعتها فرضها على الدول العربية المعنية من موقع القوة الذاتية، وبالاستناد إلى الدعم الأميركي، عمدت الدول العربية إلى إعادة بناء جيوشها وتسليحها، تحت شعار «إزالة آثار العدوان». وعبّرت «لاءات الخرطوم» عن الموقف العربي بشكل عام. ومن جانبها أصرّت إسرائيل على عدم العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار لعام 1949. ولكنها لم تعيّن حدودها الجديدة المطلوبة، مؤكدة أن ذلك يجب أن يتم في مفاوضات ثنائية مباشرة، مع كل من الدول العربية المعنية على حدة، وفي إطار تسوية نهائية للصراع العربي – الإسرائيلي. وبذريعة التسلح العربي مجدداً بعد الحرب مباشرة، راحت إسرائيل تعزز قوتها العسكرية بدعم من الولايات المتحدة، التي تغطّت بدورها بمقولة أنه لكي تستطيع إسرائيل أن تخوض في «عملية السلام» يجب أن تكون قوية عسكرياً، الأمر الذي يستلزم تفوقها على الدول العربية مجتمعة. وفي المحصلة، كان من شأن التعنّت الإسرائيلي – الأميركي في المفاوضات على

ترتيبات ما بعد الحرب، من جهة، ورفض الدول العربية الرضوخ لإملاءات الواقع العسكري، من جهة أخرى، أن يؤديا إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، مروراً بمرحلة من «التفاوض المسلح» – «حرب الاستنزاف».[102]

ولما بدا من خلال المناقشات حول ترتيبات ما بعد الحرب في مجلس الأمن وسواه، أن الدول العربية لن ترضخ للمطالب الإسرائيلية – الأميركية، وبالتالي، فالتسوية السياسية بعيدة المنال في ظل الشروط المطروحة، عمد الجيش الإسرائيلي إلى تحسين خطوط وقف النار على الجبهات المختلفة، استعداداً لفترة احتلال طويلة. فقام (1 تموز/ يوليو 1967) بهجوم على موقع محصّن في «رأس العش»، إلى الجنوب من بور فؤاد على الجانب الشرقي من قناة السويس، بهدف احتلاله وتصفية الوجود العسكري المصري على ذلك الجانب من القناة. ولكن القوات المصرية صدّت الهجوم وصمدت في الموقع. كما حاول الطيران الإسرائيلي عرقلة انتشار الجيش المصري على الجانب الغربي من القناة، فتصدت له الطائرات المصرية، ووقعت معركة جوية (14 تموز/ يوليو 1967). وتوقف التحليق الإسرائيلي فوق المواقع المصرية هناك. ولما أغرقت البحرية المصرية (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1967) المدمرة الإسرائيلية «إيلات» لدى اقترابها من بور سعيد، صعّد الجيش الإسرائيلي قصفه للأهداف المدنية غربي القناة. وبدأ (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1967) ضرب مستودعات الوقود ومصافي البترول في السويس وتدميرها. وبعد ذلك، هدأ القتال نسبياً لمدة سبعة أشهر. وفيما انكبّت القوات المصرية على تعزيز مواقعها وتحصينها غربي القناة، انصرف الجيش الإسرائيلي إلى بناء ما صار يعرف لاحقاً باسم «خط بار – ليف» من التحصينات على الجانب الشرقي منها، والذي تم إنجاز المرحلة الأولى منه في كانون الثاني/ يناير 1969. ثم عادت الجبهة واشتعلت (حزيران/ يونيو 1968)، براً وجواً، بمبادرة مصرية من القصف الدفعي، وصل ذروته في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1968. كما أعلنت إسرائيل (27 آب/ أغسطس 1968) عن عبور أول وحدة كومانوس مصرية إلى شرقي القناة منذ الحرب. فقامت وحدات مظلية إسرائيلية بغارة على نجع حمادي (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968) وعطّلت محطة لتوليد الكهرباء. كما أغارت وحدات أخرى على بعض الجسور على النيل لاحقاً. ثم ركزت المدفعية الإسرائيلية نيرانها على مدينتي السويس والإسماعيلية الأمر الذي اضطر سكانهما إلى الجلاء عنهما.[103]

(102) Safran, Israel, pp. 414-415.

(103) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 583–584.

وفي هذه الفترة، ومن موقع الغرور بالقوة العسكرية، قررت القيادة الإسرائيلية تصفية الحساب مع الثورة الفلسطينية التي لم تتأثر كثيراً بحرب حزيران/ يونيو، بل على العكس قويت واشتدت شوكتها، وكثفت نشاطها العسكري بعد الحرب مباشرة. واختارت تلك القيادة مخيم «الكرامة» في الغور الجنوبي، على بعد 5 كلم شرقي نهر الأردن، هدفاً لهجوم استعراضي، اعتقدت أنه سيقصم ظهر العمل الفدائي الفلسطيني. وعبرت قوة إسرائيلية كبيرة (قدرت بـ 15,000 جندي)، معززة بالدبابات والمدرعات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر، النهر وبدأت «معركة الكرامة» (الساعة 5:30 من صباح 21 آذار/ مارس 1968) واستمرت 15 ساعة من القتال الضاري. فقد تصدى الجيش الأردني لأرتال الدروع الإسرائيلية المتقدمة على ثلاثة محاور، كما اشتبك مع قوات الإسناد، وأوقف تقدمها، وكبدها خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات. واشتبك الفدائيون الفلسطينيون مع القوة المدرّعة (اللواء السابع) ومع وحدات المظليين التي أُنزلت على أطراف المخيم في قتال ضار، دار في أزقة المخيم ومن حوله، ووصل إلى العراك بالسلاح الأبيض. وعندما احتدم القتال، تدخل الطيران الإسرائيلي في محاولة لإنقاذ الموقف وإخراج الوحدات الإسرائيلية من المأزق الذي وقعت فيه. وعلى الرغم من تضارب المعلومات عن أعداد القتلى، والجرحى، ومدى الخسائر في المعدات العسكرية التي دُمّرت، فالواضح أن الجيش الإسرائيلي قد مني بهزيمة منكرة في هذه المعركة. لقد ترك دروعه المعطوبة في أرض المعركة، فيما استمر بعد اتفاق وقف النار في سحب قتلاه وجرحاه الكثيرين. وكانت معركة الكرامة صدمة لإسرائيل، لم تكن تتوقعها بعد حرب حزيران/ يونيو. في المقابل، شكلت تلك المعركة منعطفاً حاداً في تنامي الثورة الفلسطينية وتعاظم هيبتها، الأمر الذي حفز الآلاف من الشباب الفلسطينيين للانخراط في صفوفها. كما وضعت أساساً لبناء علاقات أخوّة السلاح بين الفدائيين وجنود الجيش الأردني.[104]

في الواقع، كانت مصر هي المبادرة إلى «حرب الاستنزاف»، حيث عمدت القوات المصرية إلى الهجوم التكتيكي من موقع الدفاع الاستراتيجي، لسببين رئيسيين: الأول عسكري، ويرمي إلى الحؤول دون تمكين الجيش الإسرائيلي من استكمال خط بار – ليف، وبالتالي، قطع الطريق على خطة الجيش المصري بعبور القناة وتحرير سيناء. والثاني سياسي، ويهدف إلى توكيد عزم مصر على منع تحوّل خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود دائمة ومستقرة. فبعد الاشتباكات المتقطعة، دخلت

(104) الكتاب السنوي (1968)، ص 611–612.

الحرب مرحلة تصعيدية جديدة (8 آذار/ مارس 1969)، «عندما قامت المدفعية المصرية بقصف عنيف ومركّز على المواقع الإسرائيلية شرقي قناة السويس... وبقيت اشتباكات المدفعية تدور طيلة شهر آذار/ مارس وحتى 19 نيسان/ أبريل، حيث اتخذت المجابهة صيغة جديدة بعد أن قامت وحدة كوماندوس مصرية بعبور القناة ورفع العلم المصري فوق أحد الحصون الإسرائيلية، بحسب اعتراف الإسرائيليين أنفسهم». ومنذئذ، تكثفت عمليات العبور المصرية، كما استمرت الاشتباكات المدفعية يومياً على طول جبهة السويس، وترافقت مع معارك جوية محدودة فوق منطقة القناة. في المقابل، عمد الجيش الإسرائيلي إلى تحصين «خط بار - ليف»، والرد بالمدفعية على أهداف عسكرية ومدنية، والقيام بغارات «انتقامية» بواسطة قوات محمولة جواً، على «أهداف حساسة» - خطوط التوتر العالي في منطقة سوهاج (30 حزيران/ يونيو 1969)، وهجوم جوي - بحري - بري مشترك على الجزيرة الخضراء (20 تموز/ يوليو 1969). «وفي اليوم نفسه، دخل الطيران الإسرائيلي المعركة لأول مرة بشكل فعال، فدارت فوق الجبهة معارك جوية طاحنة أعلنت فيها مصر إسقاط 17 طائرة إسرائيلية، بينما قالت إسرائيل أنها أسقطت خمس طائرات مصرية وخسرت اثنتين من طائراتها». وبذلك دخلت حرب الاستنزاف مرحلة جديدة، عنوانها السيطرة الجوية على ساحة المعركة.[105]

عندما قررت القيادة الإسرائيلية زجّ سلاح الجو في المعركة بكل زخمه، فإنها كانت تبعث برسالة واضحة إلى قرينتها المصرية بأنها لن تستكين إلى وضع تحدد فيه مصر قوانين اللعبة. ومن خلال هذه النقلة النوعية، حاولت إسرائيل انتزاع زمام المبادرة من يد مصر، وتحويل حرب الاستنزاف التي بدأتها ضدها، وذلك بعد أن تعاظمت الخسائر البشرية التي تكبدها الجيش الإسرائيلي جراء القصف المدفعي وعمليات العبور من الجانب المصري. إلا أن القيادة المصرية لم تتراجع، بل زجّت هي الأخرى بسلاحها الجوي في المعركة، فوقعت اشتباكات جوية متكررة، فيما استمر القصف المدفعي وعمليات الكوماندوس على الجانبين. في البداية، انحصر نشاط سلاحي الجو، المصري والإسرائيلي، في منطقة القناة وشواطئ خليج السويس، واستهدف كل طرف مواقع الآخر ومرابض مدفعيته..إلخ، كما تصدى لطيرانه في الجو. ولما لم تحقق إسرائيل الهدف المرجوّ من زج

(105) الكتاب السنوي (1970)، ص 414-419. (العرض الموجز التالي لحرب الاستنزاف مأخوذ بشكل أساسي من الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1970) ص 411-483؛ ومن الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 581-597).

سلاحها الجوي كعنصر رئيسي في المعركة، انتقلت، بعد أن أعلنت رسمياً (6 أيلول/ سبتمبر 1969) عن تسلم طائرات «فانتوم» أميركية، إلى مرحلة جديدة من التصعيد (7 كانون الثاني/ يناير 1970)، هي الغارات الجوية في عمق الأراضي المصرية. ففي اليوم التالي، أعلن متحدث عسكري مصري ما يلي: «حاولت مجموعة من طائرات العدو، بعد ظهر أمس، اختراق المجال الجوي، في منطقة دهشور وأنشاص والتل الكبير والسويس، على ارتفاعات منخفضة، وذلك في محاولة لقصف بعض وحداتنا العسكرية في تلك المناطق. وقد تصدت لها على الفور وسائل دفاعنا الجوي ومقاتلاتنا الاعتراضية وطاردتها في اتجاه الشرق». فيما أعلنت إسرائيل «أن طائراتها ضربت أهدافاً تبعد نحو 30 كلم عن القاهرة، وأن هذه الغارات هي من أعمق الغارات التي قامت بها طائراتها حتى ذلك التاريخ». وكما كانت لهذه الغارة أهداف عسكرية، فإنها توخّت ترك آثار نفسية على الشعب المصري وقواته العسكرية، لتثبيط عزيمتها عن المثابرة في الحرب.[106]

إزاء تفاقم الوضع في مصر جراء الغارات الجوية الإسرائيلية على أهداف عسكرية ومدنية في وادي النيل، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة سرية إلى موسكو، وطلب مساعدات عسكرية لمواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي. فحصل على ما أراد، الأمر الذي انعكس في تصعيد حدة القتال وخطورته السياسية. «ففي 3 شباط/ فبراير 1970، ذكرت الصحف الغربية أن الاتحاد السوفياتي قد أرسل مذكرة إلى واشنطن يشير فيها إلى خطورة الموقف في مصر، ويلمح بأنه سيقوم بتدعيم الموقف المصري العسكري إذا لم تقم أميركا بتهدئة تل أبيب». وتجاهلت واشنطن المذكرة، ولم ترتدع تل أبيب، بل على العكس، أوغلت في الغارات الجوية على أهداف مدنية: أبو زعبل (12 شباط/ فبراير 1970)، حيث قتل 70 عاملاً مصرياً، وجرح 100؛ المنصورة (31 آذار/ مارس 1970)، حيث قتل 12 مدنياً وجرح 35؛ مدرسة بحر البقر (8 نيسان/ أبريل 1970)، حيث قتل 30 طفلاً وجرح 40؛...إلخ. في المقابل ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» (19 آذار/ مارس 1970) «أن مصر بدأت تستقبل المعدات والخبراء السوفيات، وأن 1500 خبير سوفياتي قد وصلوا مع شحنات من صواريخ سام - 3 المضادة للطائرات». وتوقفت الغارات الإسرائيلية في العمق المصري (13 نيسان/ أبريل 1970)، دون تحقيق أهدافها من تقويض الجبهة الداخلية، أو زعزعة النظام الحاكم في مصر. وبذلك لم يتوقف المجهود الحربي المصري، بل اشتعلت الجبهات الأخرى، الأردنية والسورية واللبنانية. ووقعت معارك برية وجوية على الجبهة السورية،

(106) الكتاب السنوي (1970)، ص 419-427؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 592-593.

كما كثفت إسرائيل هجماتها وغاراتها على الأراضي الأردنية واللبنانية، بذريعة تواجد قواعد للفدائيين الفلسطينيين هناك.[107]

وعندما تولت قوات سوفياتية حماية العمق المصري، وتوقفت الغارات الإسرائيلية عليه، تحولت القوات المصرية إلى الهجوم ثانية. وركزت كل جهدها على الجبهة، «وبدأت الهجمات المصرية، الجوية والبرية، تأخذ طابعاً جديداً من العنف والكثافة، بينما ازدادت كذلك الهجمات الإسرائيلية على منطقة القناة، ودخل الصراع أعنف مراحله وأشدها»؛ وذلك في الفترة ما بين 13 نيسان/ أبريل 1970 وحتى وقف إطلاق النار في 7 آب/ أغسطس 1970. وأدخلت مصر إلى الجبهة صواريخ مضادة للطائرات، الأمر الذي قلّص سيطرة سلاح الجو الإسرائيلي على أرض المعركة، ومكّن الطائرات المصرية من الإغارة على مواقع داخل سيناء، فيما ظلت الطائرات الإسرائيلية تقصف المواقع المصرية طوال 70 يوماً، بهدف تدمير منصات الصواريخ وضرب شبكات الرادار وغيرها. ومع ذلك، تمكنت وحدات الكوماندوس المصرية من القيام بعمليات عبور ومهاجمة دوريات ومواقع إسرائيلية بنجاح، الأمر الذي فاقم الخسائر الإسرائيلية على الجبهة. كما أن شبكة الصواريخ التي نشرت في منطقة قريبة غربي القناة أسقطت عدداً من الطائرات الإسرائيلية (29 و30 حزيران/ يونيو و2و3 تموز/ يوليو 1970). ودخلت المجابهة مرحلة الحرب الالكترونية، بعد أن زودت الولايات المتحدة إسرائيل بأجهزة الكترونية مضادة للصواريخ، ورد الاتحاد السوفياتي بإدخال تعديلات على الأسلحة التي قدمها لمصر، الأمر الذي أصبح يهدد بتصعيد خطير للوضع، عسكرياً وسياسياً. وهنا جاء إعلان وزير الخارجية الأميركي، وليام روجرز، عن مشروعه لوقف إطلاق النار وإجراء مشاورات غير مباشرة بين الأطراف المعنية من خلال مبعوث الأمم المتحدة، غونّار يارنغ، (24 حزيران/ يونيو 1970). وأعلن الرئيس عبد الناصر (24 تموز/ يوليو 1970) قبول مصر وقف إطلاق النار، فيما أعلنت رئيسة وزراء إسرائيل، غولدا مئير، أن إسرائيل تدرس احتمال القبول بالمشروع، «شرط أن تكون هناك ضمانات أميركية بألا تستغل مصر الهدنة لمصلحتها» (26 تموز/ يوليو 1970). وتم الاتفاق على وقف القتال ابتداءً من 7 آب/ أغسطس 1970.[108]

وفيما توقفت المعارك، فإن الجبهة لم تهدأ تماماً.وادعت إسرائيل أن الجيش المصري يحرّك قواعد صواريخ باتجاه القناة، الأمر الذي يشكل خرقاً للاتفاق. وأيدتها واشنطن في

(107) الكتاب السنوي (1970)، ص 428-435.
(108) الكتاب السنوي (1970)، ص 435-445.

الدعوى، لكنها آثرت الحفاظ على الاتفاق، لأن نسفه يعني إحباط «مبادرة روجرز» للتسوية. في المقابل، عمدت واشنطن إلى تزويد إسرائيل بأسلحة جديدة مضادة للصواريخ والرادارات المصرية – صواريخ «شرايك» (Shrike) و«ولآي» (Walleye)، ومعدات الكترونية للتشويش، وغيرها – كما عوّضتها عن خسائرها من الطائرات في الحرب. إلا أن مصر حسنت وضعها الدفاعي بشكل ملموس، ووضعت الأسس العسكرية لإمكان القيام بهجوم شامل وعبور القناة. ومع ذلك، وافقت مصر، بعد وفاة الرئيس عبد الناصر (28 أيلول/ سبتمبر 1970)، على تمديد اتفاق وقف القتال لفترة أخرى (تشرين الثاني/ نوفمبر 1970). وإذ لم تحقق مبادرة روجرز نجاحاً يذكر على صعيد التسوية، فإنها أنهت عملياً حرب الاستنزاف التي دامت أكثر من سنتين، فيما مهدت السبيل أمام حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وفي هذه الحرب، التي بادرت إليها مصر، لم تستطع الوصول إلى غاياتها النهائية، ولكنها خلقت، على الأقل في نظر القيادة المصرية، الأساس العسكري المادي الذي يسمح لها بالدخول في مفاوضات على تسوية سياسية (إزالة آثار العدوان) من موقع التكافؤ في ميزان القوى. في المقابل، فإن إسرائيل، رغم المجهود الضخم الذي وظفته في الحرب، فإنها لم تكسبها، ودفعت ثمناً باهظاً من الخسائر البشرية والمادية. ولكنها لم تستخلص العبر الصحيحة من هذه الحرب، وظلت متشبثة بمفاهيمها العسكرية التي تشكلت لديها في حرب حزيران/ يونيو، رغم الاهتزازات المعنوية التي أصابت الجمهور الإسرائيلي في حرب الاستنزاف. وكانت هذه المفاهيم من أهم أسباب «التقصير» (همحدال) في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، إن لم تكن أهمها على الإطلاق.[109]

4 – حرب تشرين الأول/ أكتوبر (1973)

اندلعت حرب تشرين الأول/ أكتوبر (1973)، وهي بمعنى ما امتداد لحرب الاستنزاف ونتيجة حتمية لها، فيما حزب «العمل» الحاكم في إسرائيل يناقش مشاريع تهويد المناطق المحتلة عام 1967، إعداداً لمعركة الانتخابات العامة الوشيكة. وكانت حكومة إسرائيل، برئاسة غولدامئير، مطمئنة إلى الغطاء السياسي الذي توفره لها الولايات المتحدة للحؤول دون تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242. وبناء عليه، تركز اهتمامها على صياغة «مشاريع تسووية»، تمكنها من ضمّ الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة،

(109) الكتاب السنوي (1970)، ص 450-483.

وعزل السكان العرب فيها داخل تجمعات، أقرب ما تكون إلى «البانتوستانات» في جنوب أفريقيا. وكذلك الحال في هضبة الجولان السورية، ومشارف رفح المصرية. ولم يخطر ببال تلك الحكومة أن تجرؤ مصر وسوريا على الحرب. وهنا وقع ما أسموه «التقصير»، وعزوه إلى أخطاء تكتيكية، لا علاقة لها بسياسة الحكومة العامة. وحصل ما وصفوه بـ «الزلزال»، واضطر «شرطي المنطقة» إلى الاستغاثة وطلب النجدة من «المركز». وكانت المناورات السياسية عبر مشاريع وقف إطلاق النار، ومن ثم «الجسر الجوي» و«الدفرسوار»...إلخ. وتوقفت الحرب، وتحولت من «معركة تحرير» إلى «معركة تحريك» لمسارات «التسوية». ومهما يكن، فإن هذه الحرب أطاحت بإنجازات حرب حزيران/ يونيو، وبأوهام القيادة الإسرائيلية التي قامت عليها، وبالتالي، بالاستراتيجية التي وضعت على أساسها، ولاحقاً بتلك القيادة نفسها (1977).

وفي هذه الحرب، حقق الجيشان، المصري والسوري، المفاجأة. وضربا بذلك استراتيجية إسرائيل المرحلية، التي وضعتها قيادتها السياسية/ العسكرية بعد أن خاب ظنها من رضوخ الأمة العربية لإملاءات نتائج حرب حزيران/ يونيو العسكرية. وقد قامت تلك الاستراتيجية المرحلية بدورها على مفهوم ينطلق من أن تطويع الأمة العربية لن يتحقق بضربة عسكرية واحدة، بغض النظر عن حجم النجاح الذي تحرزه، فعمدت تلك القيادة إلى مرحلة أهدافها. ووضعت خطتها الجديدة على أساس تجميد فكي الكماشة في مصر وسوريا، والانصراف إلى إحداث خرق على الساحتين - الأردنية والفلسطينية. فإزاء تنامي الثورة الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمن القاعدة الاستيطانية الصهيونية، قفزت تصفية العمل الوطني الفلسطيني إلى أعلى سلم الأولويات الإسرائيلية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أُقيمت التحصينات المنيعة في جبل الشيخ والجولان، وكذلك في «خط بار - ليف» على طول قناة السويس. واقتناعاً منها بمنعة هذه التحصينات، وقدرتها على شلّ الجبهتين، السورية والمصرية، عسكرياً، تفرّغت القيادة الإسرائيلية لتصفية البعد الفلسطيني من الصراع العربي - الإسرائيلي. وليس أدلّ على ثقة تلك القيادة بهذه التحصينات من طبيعة المنشآت التي أُقيمت فيها. فنظراً لفرط الاطمئنان إليها، بلغت حداً من الفخامة جعلها منتجعات للراحة والاستجمام، وحتى للسياحة والترفيه. وتسابق ضباط الجيش على الخدمة فيها. ولكن هذه الخطة فشلت في تجميد فكي الكماشة، بدلالة حرب تشرين الأول/ أكتوبر - مبادرة ووقائع ونتائج. إلا أن هذه الاستراتيجية مع ذلك، حققت إنجازاً ضخماً في إخراج الثورة الفلسطينية من الأردن (أيلول/ سبتمبر 1970).

واستناداً إلى الدعم الأميركي اللامحدود، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ظلت حكومة إسرائيل، بين حربي حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر، تتعامل مع مسألة التسوية كفكرة نظرية، يجري تداولها على الصعيد السياسي للإفادة منها إعلامياً. بينما يجري العمل الجاد على أرضيتها لترسيخ العلاقة المتميزة مع واشنطن، وبالتالي، تحقيق الأهداف المشتركة للجانبين من حرب حزيران/ يونيو. وبقيت تلك الحكومة، برئاسة كل من إشكول ومئير، تجنح نحو ضمّ المناطق المحتلة دون الإفصاح عن ذلك، أو الإقدام عليه بشكل كامل، مع التأكيد في اللغو الإعلامي على «السلام» و«التسوية». وظل جمهور المستوطنين بأغلبيته يدعم أكثر أجنحة المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة تطرفاً، خصوصاً في مسألة مستقبل تلك المناطق. وبرز في إسرائيل بقوة تيار «أرض - إسرائيل الكاملة»، الذي دعا إلى ضمّ المناطق المحتلة، ورفع شعار عدم الانسحاب «حتى ولا من شبر واحد». وراحت الحكومة توسّع الاستيطان ليشمل الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى سيناء؛ كما بدأت تخطط لإلحاق المناطق المحتلة باقتصاد إسرائيل. وفي الواقع، انفجرت حرب تشرين الأول/ أكتوبر والحزب الحاكم في إسرائيل (العمل) يناقش مشروعاً عرف باسم «وثيقة غليلي»، نسبة إلى الوزير الذي تولى صياغتها في حكومة مئير. وكانت تلك الوثيقة عبارة عن تلخيص لمواقف الأجنحة المتصارعة في تلك الحكومة وتوليف لها. وذلك بعد أن أجرى الحزب، في سياق الإعداد للانتخابات العامة، مناقشة مستفيضة وشاملة حول مستقبل المناطق المحتلة، وبالتالي، عملية التسوية. وكان من اعتبر الوثيقة والمناقشات التي أثارتها من أسباب «التقصير» في حرب تشرين الأول/ أكتوبر.[110]

في المقابل، فإن السياسة التي اتبعتها إدارة نكسون إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، تحت يافطة «مبادرة روجرز» للتسوية السلمية، قد أسهمت في الواقع بدورها في تفجير حرب تشرين الأول/ أكتوبر. فالجانب العربي، وتحديداً مصر، قبل قرار مجلس الأمن رقم 242، وبالتالي، مبادرة روجرز، بهدف تحقيق الشعار الذي رفع بعد حرب حزيران/ يونيو - «إزالة آثار العدوان». إلا أنه في مسار المفاوضات غير المباشرة، أدركت القيادة المصرية أنها تواجه «مشروع كيسنجر» الذي يحتضن مواقف إسرائيل الرامية إلى «تكريس آثار العدوان»، ودفع الدول العربية إلى الاستسلام. ويؤكد بعض المصادر أن كيسنجر كان يعمل لتوصيل الأمور إلى الانفجار العسكري لتحقيق ما لم يتحقق في حرب حزيران/ يونيو. فقد ذكرت مجلة «نيوز ويك» (23 نيسان/ أبريل 1973) أن «كبار صانعي

(110) شوفاني، الثكنة والمركز، ص 167-168.

السياسة في واشنطن يعترفون، في أحاديث خاصة أن: أ - الولايات المتحدة لا تستطيع فعل إلا القليل لمنع استئناف المعارك في الشرق الأوسط، وبأنه ب - قد يكون لمثل هذا الانفجار «تأثير مفيد». وقد قال أحد أولئك الرسميين: «إنه أمر محزن في حياة الشرق الأوسط اليوم، أن حلاً سياسياً لا يبدو ممكناً دون وقوع أزمة رئيسية أولاً. وتوحي المجلة في مكان لاحق، بأن كيسنجر هو صاحب هذا التفكير». وعلى هذا الأساس، يمكن فهم كلام وزير خارجية الولايات المتحدة (21 شباط/ فبراير 1973)، حيث قال: «عندما يقابل المرء الوضع السائد في الشرق الأوسط اليوم بالوضع الذي ساد منذ أربع سنوات، أو حتى منذ سنتين، لا يشكّ في أن الأمور تحسنت كثيراً في أوجه عديدة. فوقف إطلاق النار على طول قناة السويس، الذي نتج عن مبادرتنا في صيف 1970، لا يزال ساري المفعول. ومنذ اجتماع القمة الذي حضره الرئيس في موسكو، انخفض كثيراً خطر المواجهة بين الدول العظمى في الشرق الأوسط. وهناك استقرار أكبر في عدد من دول القوى المتطرفة في المنطقة. فعلى الرغم من أنها لا تزال تشكل عاملاً يجب أخذه بالحسبان، إلا أنه جرى تطويق قدرتها على تعطيل الجهود في سبيل تسوية سلمية».[111]

وفي الولايات المتحدة، برزت في شتاء 1972 - 1973 أزمة في سوق النفط، تمثلت في نقص كميات الوقود المتوفرة للمستهلك الأميركي. وإذ تؤكد مصادر عليمة أن الأزمة كانت مفتعلة من قبل الشركات الأميركية، إلا أن أوساطاً سياسية حمّلت «العرب» المسؤولية. وراحت وسائط الإعلام الموالية للوبي الصهيوني تروّج لحملة في الرأي العام الأميركي ضد العرب، لم تتورع فيها عن الإسفاف إلى اللغة العنصرية. في المقابل، وبينما تحاشت الدول العربية التي اجتمعت في الخرطوم بعد حرب حزيران/ يونيو إدخال عامل النفط في المعركة، فإنها، عشية حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وإزاء جمود مفاوضات التسوية، بدأت تتكلم عن النفط كسلاح في الصراع الدائر في المنطقة. والتقطت شركات النفط الرسالة، وراحت تضغط على الحكومة الأميركية لتغيير سياستها. فتحرك أعوان إسرائيل على الساحة الأميركية بحملة مضادة، ودار حول الموضوع جدل عنيف. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هاجم عضو مجلس الشيوخ، هنري جاكسون، أحد أهم أركان اللوبي الصهيوني في واشنطن، «فكرة الخضوع للابتزاز العربي»، وقال: «إن الدول العربية المنتجة للنفط هي المعرضة للتهديد من قبل الدول العربية الفقيرة غير المنتجة: العراق، سوريا، مصر، اليمن». وأضاف: «إن إسرائيل قوية - مثل إيران قوية - ضرورة للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط والخليج الفارسي؛ إذ أنها عامل استقرار في

(111) الكتاب السنوي (1973)، ص 439-444.

المنطقة، وهي التي تمنع العناصر والدول المتطرفة من تهديد مصالح أميركا الأساسية في الخليج الفارسي» (21 أيار/ مايو 1973). وقد أخذت إدارة نكسون منحى الانحياز إلى القوى المساندة لإسرائيل، والتي ترتبط، بشكل أو بآخر، بالمجمع الصناعي - الحربي، والتي تعتبر أن الأساس في السياسة الخارجية الأميركية هو مجابهة الاتحاد السوفياتي. وكان جاكسون من أبرز ممثلي هذا الاتجاه.[112]

في هذه الأثناء، كانت «فضيحة ووترغيت» تتفاعل وتلاحق نكسون وإدارته، ولم تسعفه محاولات لملمة الأوضاع للإفلات من كماشتها؛ وفي المحصلة، أدت إلى سقوطه. وبعد استقالة روجرز من منصبه، وتضعضع أوضاع إدارة نكسون، مع ما أصابه من وهن، أصبح كيسنجر سيد الموقف في واشنطن. وفي خضم هذه الأحداث، فاجأت حرب تشرين الأول/ أكتوبر الإدارة الأميركية، كما فعلت بحكومة إسرائيل. وكان كيسنجر، في لقاء مع وزراء الخارجية العرب، على هامش الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعد بإيلاء النزاع في الشرق الأوسط أهمية أعلى في سلم أولويات واشنطن؛ إلا أن عليهم الانتظار إلى ما بعد الانتخابات العامة للكنيست، المزمع إجراؤها في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1973. لكن الحرب سبقته، وأطاحت بتلك الانتخابات، وحررت كيسنجر من «الوفاء بوعده». وبعد اللقاء مع الوزراء العرب، اكتنف غموض مشوب بالشكوك مواقف كيسنجر وسلوكه، سواء عشية اندلاع القتال، أو خلاله، الأمر الذي قد يقدم بعض الأجوبة على التساؤلات التي يثيرها سلوكه في التعامل مع الوضع الذي تشكل أثناء الحرب وبعدها. ففي الظاهر، بدا وكأن المعلومات المتوفرة لدى وزارة الخارجية الأميركية في الأيام، أو الساعات، القليلة قبل اندلاع القتال، لم تكن توحي بانفجار وشيك. لقد انشغلت إدارة نكسون بفضيحة ووترغيت، على أرضية القناعة السائدة في واشنطن بأنه «من غير المعقول أن تتجرأ العرب على شنّ حرب على إسرائيل المتفوقة». وتجاهلت التطورات السياسية في المنطقة خلال الأشهر القليلة التي سبقت الحرب. في المقابل نجحت القيادتان، المصرية والسورية، سياسياً وعسكرياً، في المحافظة على سرية استعدادهما، وكذلك في التمويه على تحركاتهما. وبذلك تمكنت القوات العربية من المبادرة إلى فتح المعركة وتحقيق المفاجأة، وبالتالي، اختراق خطوط الدفاع التي استكانت إليها القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، سواء في خط بارليف على الجبهة المصرية، أو «خط ألون» ومرصد جبل الشيخ على الجبهة السورية.[113]

(112) شوفاني، الثكنة والمركز، ص 168-169.
(113) المصدر السابق، ص 169-170.

وتفيد المصادر، الأميركية والإسرائيلية، أن سفير الولايات المتحدة في تل أبيب، كينث كيتنغ، حذّر غولدا مئير في الساعة السادسة صباحاً من يوم السبت (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، أي قبل اندلاع الحرب بحوالي ثماني ساعات، من القيام بضربة إجهاضية. وهدد بأنه سيستحيل على أميركا، في تلك الحالة، تزويد الجيش الإسرائيلي بالأسلحة التي قد يطلبها. ومن المحتمل أن كيتنغ أشار إلى أن الهجوم العربي ليس أكيداً، وأن الاستعدادات المصرية والسورية قد تكون هي بالذات ناجمة عن تخوف من ضربة إسرائيلية، وأن من الأفضل لإسرائيل، في حالة نشوب الحرب، أن يظهر العرب كمعتدين. وكذلك، تلقى كيسنجر، فور انتهاء اجتماع كيتنغ – مئير الصباحي (أي منتصف الليل بتوقيت نيويورك)، رسالة من مئير تعلمه فيها أن إسرائيل لا تنوي الهجوم، وتطلب منه إبلاغ العرب بذلك. غير أن كيسنجر، كما يبدو، ارتاح إلى التأكيد الإسرائيلي، ولم يحاول الاتصال بالعرب لتحذيرهم، مما يعني أنه، حتى تلك اللحظة، لم يصدق، أو ربما لم يكترث لـ «احتمال الهجوم العربي». وادّعى كيسنجر في وقت لاحق، أن الولايات المتحدة سعت بعد اندلاع القتال إلى: «أولاً، إنهاء القتال بأسرع وقت ممكن؛ ولكن، ثانياً، إنهاؤه بشكل يسمح لنا بتقديم مساهمة رئيسية في إزالة الظروف التي أدت إلى أربع حروب بين العرب والإسرائيليين في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة». وهناك أكثر من مؤشر إلى أن كيسنجر لم يكن قلقاً من الانفجار العسكري في المنطقة. بل لعله كان يرحّب به، انطلاقاً من القناعة بقدرة إسرائيل على إحراز نصر مؤزّر في الحرب، مما سيليّن الموقف العربي، في حين يرفع حدة التوتر الدولي، الأمر الذي سيكون في اعتقاده الوضع المناسب له للتدخل وفرض الحلول؛ حيث في أجواء الأزمة يمكن عقد الصفقات بسهولة أكثر.[114]

وعلى قاعدة الثقة بقدرة إسرائيل على كسب الحرب، وبانتظار اللحظة المناسبة للإفصاح عن نواياها، حاولت واشنطن في الأيام الأولى للحرب تحاشي اتخاذ خطوات استفزازية، وامتنعت عن شحن الأسلحة بكميات كبيرة إلى إسرائيل، كما أنها لم تتهم الجانب العربي بالعدوان. وذهبت إدارة نكسون إلى حدّ الضغط على مجلس الشيوخ الأميركي للامتناع عن التنديد بـ «العدوان العربي» في قرار تبنّاه المجلس حول الحرب. ولكنها طالبت بوقف إطلاق النار، والعودة إلى الخطوط السابقة لاندلاع القتال. «ولفرط ثقتها بقدرة إسرائيل على كسب الحرب، أعربت عن تعجّبها من رفض العرب وقف القتال. ولتهيئة إطار تحركها السياسي اللاحق، سعت واشنطن منذ 7 تشرين الأول/

(114) المصدر السابق، ص 170–171.

أكتوبر 1973 إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن». إلا أنها لم تكن على عجل لطرح مشروع قرار، أو التوصل إلى قرار مشترك في المجلس، «قبل حلول الوقت المناسب». ولكن، وكما هو معلوم، فإن الأمور لم تجرِ حسب أهواء كيسنجر. وبدلاً من نصر كاسح تحققه إسرائيل، ويبيح لواشنطن التحكم بالمسارات السياسية والدبلوماسية، تعرضت إسرائيل لاختلال في التوازن. وأصبح من الضروري لواشنطن إنقاذ الموقف، حيث أن الوقائع الميدانية التي تشكلت في الأيام الأولى للحرب من شأنها أن تطيح بمخططات كيسنجر. ومن هنا، وبعد الأسبوع الأول من المعارك الطاحنة، التي أبرزت الصمود العربي في مقابل الاهتزاز الإسرائيلي، تحرك كيسنجر لإقامة الجسر الجوي الكثيف، نجدة لإسرائيل، وبهدف تعديل ميزان القوى. كما عمد إلى انتهاج خط دبلوماسي مناور، يساعد على بلوغ الأهداف التي تريدها واشنطن.[115]

في حرب حزيران/ يونيو وبعدها، وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة التي خلفتها على الدول العربية، فإن هذه الدول امتنعت عن إدخال النفط كسلاح في المعركة. وحتى في «مؤتمر الخرطوم»، تحاشى المؤتمرون زجّ النفط في الصراع، اعتقاداً منهم بضرورة الفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولعلهم أرادوا توصيل رسالة إلى واشنطن بأن مصالحها في المنطقة ستبقى مضمونة، إن هي قامت بدور متوازن وفعال في إيجاد «تسوية مقبولة» لذيول تلك الحرب، على الأقل في إطار الشعار الذي رفعته الدول العربية آنذاك، أي «إزالة آثار العدوان». أما في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فالمسألة كانت مختلفة تماماً، وإن لم تكن الإجراءات المتخذة تعبر عن انقلاب جذري في العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له. ولكن الرسالة كانت واضحة بما فيه الكفاية، أي أن استمرار الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، في مساندة إسرائيل بلا تحفظ، سيلحق ضرراً بمصالحها النفطية في المنطقة. ومن هنا، كانت شركات النفط الأميركية أول من التقط الرسالة، فسارعت إلى دعوة الإدارة الأميركية للعدول عن الانحياز الكامل إلى إسرائيل في الصراع. وبالإضافة إلى التلويح باستخدام سلاح النفط، الذي سبق الحرب، صدرت تحذيرات متكررة للولايات المتحدة، تنبه من عواقب استمرار واشنطن في نهجها المألوف. فقد حذّر وزير النفط السعودي، الشيخ زكي اليماني، (نيسان/ أبريل 1973)، من أن بلاده لن تزيد إنتاجها من النفط الخام، ما لم تبدّل واشنطن موقفها من الصراع في المنطقة. ولكن الأهم كان تحذير الملك فيصل بنفسه، الذي كان يؤكد في السابق عدم إمكان استخدام النفط سلاحاً في المعركة. فغير موقفه وأعلن (صيف 1973)، في مقابلات

(115) المصدر السابق، ص 171–172.

عدة، تحذيرات للولايات المتحدة من مغبة استمرار انحيازها إلى إسرائيل. وكان وقع التهديد النفطي أشدّ على أوروبا، التي وقفت دولها على الحياد أثناء الحرب، بل ذهبت إلى حد رفض السماح للطائرات الأميركية التي تنقل السلاح إلى إسرائيل بالهبوط في أراضيها. (116)

وعندما قررت إدارة نكسون إقامة «الجسر الجوي» لإسرائيل، متجاهلة التحذيرات العربية من مغبة الأمر، عقدت الدول العربية المصدرة للنفط «مؤتمر الكويت» (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، فأدانت الولايات المتحدة «لمدّها إسرائيل بكل مصادر القوة التي تزيد من غطرستها». وقررت تخفيض الإنتاج، على ألا يصيب ذلك الدول الصديقة. وسارعت إمارة أبو ظبي إلى قطع الإمداد عن الولايات المتحدة، وحذت المملكة العربية السعودية حذوها. «ويبدو أن [المملكة] كانت منزعجة أشد الانزعاج من إقدام الرئيس نكسون، قبل يوم من اتخاذ قرارها بقطع النفط عن الولايات المتحدة، على الطلب من الكونغرس تخصيص مبلغ مليارين ومئتي مليون دولار لتغطية المساعدة العسكرية الأميركية الطارئة. وكان ذلك دليلاً آخر على أن أميركا ما زالت تريد ترجيح كفة إسرائيل في ميدان القتال، قبل العمل لوقف إطلاق النار وتسوية النزاع. فالتدابير النفطية، وإن ضايقت الاستهلاك الداخلي الأميركي، وتحدّت الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط، أصابت الدول الأوروبية واليابان أكثر مما أصابت الولايات المتحدة، لا بل زادت في واردات شركات النفط الأميركية من جراء الارتفاع الهائل، وحسّنت وضع الدولار بالنسبة إلى العملات الأوروبية». (117)

«التقصير»

في مقدمة كتابهم المشترك «همحدال» (التقصير)، الذي يصف وقع حرب تشرين الأول/ أكتوبر (ملحيمت يوم كبور) على الجيش والحكومة والجمهور في إسرائيل، كتب الصحافيون الإسرائيليون السبعة ما يلي: «شاهدنا الحرب، شاهدناها تقترب، ولم يصدق الكثيرون منا أنها ستقع. وقد حذّر آخرون منها وتمنّوا ألا تصدق تحذيراتهم. شاهدناها تقع وتمنينا اللحظة التي تنتهي فيها. شاهدنا المقاتلين في أكثر ساعاتهم صعوبة، وفي أكبر لحظاتهم وأشدها إيلاماً. شاهدنا معارك الحرب وميادين القتل، وغرف العمليات، والشعب في الجبهة الداخلية. شاهدنا ولم نصدق ما تشاهده

(116) المصدر السابق، ص174.

(117) الكتاب السنوي (1973)، ص 458.

عيوننا... عُدنا من الحرب ووجدنا أنفسنا جزءاً من شعب حزين، ومصدوم، وحائر تساوره التساؤلات. عدنا إلى منازلنا وإلى أعمالنا العادية ووقفنا حائرين إزاء هؤلاء الذين يريدون السير وكأن شيئاً لم يحدث، وكأن الحرب لم تقع، وكأنها لم تغيرنا جميعاً. وقفنا مذهولين أمام محاولات الإخفاء والتشويه والتغطية على التقصيرات التي أدت إلى هذه الحرب، التي جعلتها تقع كما وقعت، وتنتهي كما انتهت، وأمام منظر قادة يسعون إلى التملّص من مسؤوليتهم عن هذا التقصير الرهيب. عدنا من الحرب والتقينا: سبعة صحافيين من ثلاث صحف مختلفة، «صقور» و«حمائم»، وأصحاب آراء سياسية متناقضة، وأصحاب وجهات نظر اجتماعية مختلفة. ومن بيننا من كتبوا في صحفهم، في السنوات الأخيرة عن اقتناع، مقالات عديدة ساهموا بواسطتها، دون وعي، بإشاعة الطمأنينة، والاستخفاف بالعدو، والاعتداد بالنفس، وبتجاهل الواقع، وبسائر العوامل التي تجمعت فيما يسمى اليوم «همحدال» (التقصير). ومن الجائز جداً أننا لم نقم دائماً بواجبنا كصحافيين، ولذا فنحن نتحمل قدراً من المسؤولية لا يقل - ولكنه لا يزيد أيضاً - عما حدث... كنا سنشعر بذنب المشاركة في مؤامرة السكوت والإسكات، التي تدبّر في ضوء ما حدث، وكنا غير أوفياء لضميرنا الصحافي وواجبنا كمواطنين لو لم نكتب هذه الأشياء الواردة في هذا الكتاب». (118)

ورغم كل ما حصل، حمّلت الجهات الرسمية الإسرائيلية، وعلى رأسها «لجنة أغرانات»، التي شكلت للتحقيق في «التقصير» بالحرب، شعبة الاستخبارات العسكرية المسؤولية عن المفاجأة التي تعرضت لها إسرائيل عند اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وذلك على الرغم من وجود جهازي استخبارات آخرين يهتمان بمتابعة التطورات السياسية والاستراتيجية، هما: مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)، ودائرة الأبحاث في وزارة الخارجية. وقد ورد في تقرير لجنة أغرانات ما يلي: «إن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يتحمل مسؤولية عدم إعطاء إنذار عن الحرب سوى في الساعة 4:30 من صباح يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر، وحينها افترض خطأ أن الحرب ستبدأ في الساعة 18:00 مساءً، بينما بدأت في الساعة 14:00 ظهراً». وأضاف التقرير أن «الشعبة كانت تتمسك بما أُطلق عليه «المفهوم»، الذي يقول أن مصر لن تحارب قبل أن تضمن لنفسها القدرة الجوية على مهاجمة العمق الإسرائيلي، وخصوصاً المطارات الرئيسية، وأن سوريا لن تحارب إلا في وقت واحد مع مصر. ولذلك لم تقوّم الشعبة المعلومات الواردة عن استعدادات الجيشين، المصري والسوري، بصورة صحيحة، واعتقدت أن هذين الجيشين

(118) التقصير (همحدال)، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص 9-10. (لاحقاً: التقصير).

يقومان بمناورات». وجاء في التقرير أيضاً: «إن الوضع الذي كان سائداً عشية الحرب، وخلال سنين كثيرة قبل ذلك، هو أن شعبة الاستخبارات العسكرية كانت تمارس وحدها تقويم معلومات الاستخبارات وإجراء الأبحاث عليها. ومن ثم أوصت اللجنة في تقريرها بإعفاء أربعة ضباط من مناصبهم في الشعبة، بينهم رئيسها. كما قدمت اللجنة عدة اقتراحات لإصلاح الوضع، بينها تعيين مستشار خاص لرئيس الحكومة لشؤون الاستخبارات، يساعد الحكومة ورئيسها في إعطاء تقويم مستقل للمعلومات السياسية والاستراتيجية الواردة».[119]

في الواقع، وبصرف النظر عن تبريرات الحكومة الإسرائيلية ومحاولاتها التستر على عثراتها، فإنها قد فوجئت تماماً بالحرب، وعلى جميع الصعد، كما يبرز ذلك من الارتباك الذي وسم تصرفها خلال الأسبوع الأول من الحرب. فبعد أقلّ من أربع ساعات على الهجوم المصري – السوري الكاسح، وفيما كانت خطوط التحصينات الإسرائيلية تنهار، أذاعت غولدا مئير بياناً قالت فيه: «إن الجيش الإسرائيلي مستعدّ، ويصدّ الهجوم، ويكبد العدو خسائر جسيمة. إن حكام مصر وسوريا أعدوا، منذ وقت طويل لخرق وقف القتال... وأملوا بأن يفاجئوا مواطني إسرائيل في عيد يوم الغفران... واعتقد مهاجمونا أننا لن نكون، يوم الغفران، مستعدين لرد الهجوم. وإننا لم نفاجأ». إلا أن كلام رئيسة وزراء إسرائيل لم يكن مقنعاً. واتهم البعض حكومة مئير بإخفاء المعلومات لأسباب داخلية. «فقد كانت إسرائيل آنذاك في ذروة معركة انتخابات عنيفة، استعداداً لانتخابات الكنيست الثامنة التي كان من المفروض إجراؤها في 31 تشرين الأول/ أكتوبر. فقد خاض الحزب الحاكم، «المعراخ» [التجمع العمالي]، معركة انتخابات واسعة كان أحد بنود الدعاية الرئيسية فيها الهدوء والأمن اللذان يسودان إسرائيل تحت حكم قادة المعراخ. وقد استغلت أبرز الدعايات التي قام بها المعراخ خط بار – ليف، خط التحصينات الذي على القناة، لأغراض الدعاية الانتخابية للحزب الحاكم. وجاء في إعلان كبير نشر في الصحف تحت عنوان «خط بار – ليف»: «على ضفة السويس يسود الهدوء. كذلك أيضاً في صحراء سيناء، وفي قطاع غزة، وفي الضفة الغربية، وفي يهودا والسامرة، وفي الجولان. الخطوط آمنة، الجسور مفتوحة، القدس موحّدة، المستوطنات تقام، ومكانتنا السياسية راسخة. هذه نتيجة سياسية متزنة، مقدامة، وبعيدة النظر... أنت الذي تعلم أن المعراخ وحده هو القادر على أن يفعل ذلك».[120]

(119) الأشقر، رياض، الأداة العسكرية الإسرائيلية، والحرب الإسرائيلية – العربية المقبلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 31–32. (لاحقاً: الأشقر، الأداة العسكرية الإسرائيلية).

(120) التقصير، ص 79–80.

وقائع الحرب

خلافاً لما كانت تتوقعه، بل تتمناه، القيادة العسكرية الإسرائيلية أن يبدأ الهجوم الساعة 16:00 (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، الأمر الذي يكسبها بضع ساعات لاستكمال تعزيز الجبهات بقوات الاحتياط، فقد اشتعلت الجبهتان، السورية والمصرية، معاً في حوالي الساعة 14:00 من ذلك اليوم. وكان القصف التمهيدي، الجوي والبري، من الهول بحيث أفقد القوات الإسرائيلية في الخطوط الأمامية توازنها. فكانت المفاجأة الثانية، مما زاد في إرباك القيادة المركزية، التي كانت تحاول بشكل محموم تعزيز المواقع الدفاعية في التحصينات على الجبهة. فقد عبرت، في آن معاً، مئات الطائرات خطوط وقف إطلاق النار على الجبهتين لتضرب مواقع العدو، فيما فتحت ألوف المدافع نيرانها على طول قناة السويس وجبهة الجولان. وقبل أن تلتقط تلك المواقع أنفاسها، بدا التحرك على الأرض، لعبور القناة على الجبهة المصرية، ولاندفاعة الدروع السورية واجتياح «خط ألون» في الجولان. ولم يستطع سلاح الجو الإسرائيلي أن يكبح تقدم الجيشين العربيين، أولاً لزخمه، وثانياً لكثافة إطلاق الصواريخ المضادة للطائرات، التي أُصيبت بأعداد كبيرة، وزادت في وقع المفاجأة. وقد استمرت هذه الحرب الإسرائيلية – العربية الرابعة تسعة عشر يوماً، إلى أن بدأ تنفيذ قرار مجلس الأمن الثاني بوقف إطلاق النار (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1973). ومرّت تلك الحرب في عدة مراحل. فعلى الجبهة السورية، كانت: 1) الاندفاع السوري الأول؛ 2) الهجوم الإسرائيلي المضاد؛ 3) اختراق الجبهة السورية؛ 4) مرحلة التوازن العسكري. أما على الجبهة المصرية، فكانت: 1) الاندفاع المصري الأول؛ 2) تخندق القوات المصرية؛ 3) انتقال المبادرة إلى الجيش الإسرائيلي، وبالتالي، عبور قناة السويس وتطويق الجيش المصري الثالث.[121]

الجبهة السورية

في حوالي الساعة 14:00 (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، عبرت أسراب من الطائرات السورية (نحو 100) خط وقف إطلاق النار، وأغارت على مراكز الاتصال والقيادات الإسرائيلية الأمامية، لضربها وتعطيلها. وفي نفس الوقت، فتحت المدفعية السورية (نحو 1,000 مدفع) نيرانها على المواقع الإسرائيلية المواجهة، على طول جبهة الجولان، من «مجدل شمس» شمالاً وحتى «وادي اليرموك» جنوباً. وفي إثر ذلك، وتحت

(121) الكتاب السنوي (1973)، ص348. (العرض الموجز اللاحق يستند أساساً إلى الكتاب السنوي (1973)، ص 348–400؛ وإلى الموسوعة الفلسطينية، 5/2، من 602–663).

غطاء كثيف من نيران المدفعية، استمر حوالي 90 دقيقة، تقدمت الدروع السورية وناقلات الجنود باتجاه «خط ألون» (حوالي 70 كلم)، فيما كانت الطائرات السورية تشتبك بالإسرائيلية التي حاولت عبثاً وقف الاندفاع السوري. وتقدمت هذه الدروع تحت مظلة واقية من شبكة الدفاع الجوي السوري الكثيفة، الأمر الذي أبطل فعالية سلاح الجو الإسرائيلي، وأدى إلى إسقاط عدد كبير من طائراته (تقدر في اليوم الأول من الحرب بحوالي 30). وكان ذلك بمثابة مفاجأة تكتيكية في بداية الحرب، حرمت الجيش الإسرائيلي من استغلال تفوقه الجوي على أرض المعركة، فزادت الطين بلة. فيما الدروع السورية تتقدم بسرعة، وسلاح الجو الإسرائيلي يحاول اعتراضها، مع أن جهده الرئيسي تركّز على الجبهة الجنوبية في الساعات الأولى من الحرب، قامت قوات الصاعقة (المغاوير) السورية بعملية إنزال على «مرصد جبل الشيخ» (على ارتفاع 2814م). وكان يعتبر «عين إسرائيل الالكترونية»، ومحطة الإنذار المبكّر الأهم على الجبهة الشمالية، فاحتلته بعد قتال عنيف استمر حتى اليوم التالي. وفي محاولة «لواء غولاني» المظلي الأولى استرداد الموقع، تكبد خسائر كبيرة على أيدي القوات المغربية المرابطة على سفوح جبل الشيخ، فانسحب ليكرر المحاولة لاحقاً.[122]

في اندفاعها الأول، تقدمت القوات السورية، على ثلاثة محاور رئيسية: شمالي، على محور خان أرنبة – الأحمدية؛ وأوسط، على محوري كدنة – الخشنية والرفيد – الخشنية؛ وجنوبي، على محور خط أنابيب «التابلاين». وحققت تلك القوات نجاحات متفاوتة، كانت في القطاعين الأوسط والجنوبي أكبر؛ فيما اصطدمت في الشمالي بمقاومة عنيفة، كما تعرضت لقصف جوي، مما اضطرها إلى التراجع على هذا المحور، بعد قتال ليلي استمر حتى فجر اليوم التالي (الأحد، 7 تشرين الأول/ أكتوبر). في المقابل، واصلت القوات السورية في القطاعين، الأوسط والجنوبي، تقدمها، واقتربت إلى مسافة بضعة كيلومترات من بحيرة طبريا ونهر الأردن، على الرغم من أن طلائع قوات الاحتياط الإسرائيلي، التي عبئت على عجل، بدأت تصل إلى الجبهة، وتشتبك معها. وإزاء هذا الوضع، الذي أصبح يهدد بدخول القوات السورية إلى المناطق المحتلة 1948، شمالي بحيرة طبريا وجنوبها، بدأت القيادة الإسرائيلية تعد لإجلاء سكان المستوطنات الحدودية الواقعة هناك؛ كما تم الإعداد لتفجير الجسور المنصوبة على نهر الأردن، والبدء بحفر قنوات دفاعية. لقد اتخذت تلك القيادة قراراً يقضي بتركيز الجهد العسكري على الجبهة الشمالية أولاً، درءاً لخطر تغلغل القوات السورية في المناطق المأهولة غربي النهر، وفي

(122) الكتاب السنوي (1973)، ص 349–350؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص611.

محاولة لصدّ الهجوم هناك، قبل الانتقال إلى الجبهة الجنوبية. فركز سلاح الجو الإسرائيلي غاراته في الشمال؛ كما جرى تعزيز الجبهة السورية بقوات عبئت على عجل من الاحتياط، كان المقرر أن تتوجه إلى سيناء. وفي اندفاعها السريع، تركت القوات السورية بعض الجيوب المعزولة، والمطوّقة وراءها، بهدف تحقيق أقصى تقدم ممكن على الأرض باتجاه الغرب في أقصر مدة زمنية. في المقابل، ومن أجل تشتيت الجهد السوري، قامت زوارق من البحرية الإسرائيلية بغارة على ميناء اللاذقية. فتصدت له السفن الحربية والدفاعات البحرية السورية، وأجبرتها على الانسحاب بعد أن أصابت عدداً من القطع البحرية في الميناء ومحيطه.[123]

بعد يومين من القتال الضاري، حققت فيهما القوات السورية إنجازات كبيرة على الأرض، فوصلت في المحور الأوسط إلى مشارف جسر «بنات يعقوب»، وأطلت على سهل «البطيحة»، شمالي بحيرة طبريا، وإلى قرية «العال»، إلى الجنوب الشرقي من البحيرة، بدأ الهجوم المعاكس الإسرائيلي (صباح الإثنين، 8 تشرين الأول/ أكتوبر). وحشد الجيش الإسرائيلي لهذا الهجوم ثلاث فرق (أوغدوت): واحدة في الجنوب بقيادة العميد موشيه بيلد، والثانية في الوسط بقيادة اللواء دان لنر، والثالثة في الشمال بقيادة العميد رفائيل إيتان. وبدأت هذه الفرق هجومها المضاد كما هو مقرر، بدعم قوي من سلاح الجو، الذي نجح في اليوم السابق بتعطيل جزء من شبكة الدفاع الجوي السورية. وفي الجنوب، تقدمت فرقة (أوغدا) بيلد على محورين. وفيما واجهت على محور العال مقاومة عنيفة، وتكبدت خسائر ضخمة، فإنها تغلبت على المقاومة السورية، ووصلت إلى الجوخدار في الساعة 13:00. أما على المحور الآخر، فلم تصطدم بقوات سورية، ووسعت تمددها شمالاً. وفي القطاع الأوسط، تقدمت فرقة لنر على محورين أيضاً. وهنا كذلك، واجهت القوات المتقدمة على محور الخشنية مقاومة ضارية، أعاقت تقدمها، فيما لم تصطدم الأخرى على محور كفر نفاخ – السنديانة بقوات سورية كبيرة لصدها، فواصلت تقدمها. أما في القطاع الشمالي، فكانت المعارك تدور في منطقة القنيطرة وشمالها؛ ومع ذلك أُفرزت قوة لمساندة فرقة لنر في المعركة على السنديانة واحتلالها. واستمر القتال الضاري في اليوم التالي (الثلاثاء، 9 تشرين الأول/ أكتوبر)، حيث حاولت القوات الإسرائيلية استكمال تقدمها نحو الرفيد والخشنية في مواجهة مقاومة سورية عنيفة. أما في القاطع الشمالي، فحاولت قوات سورية اقتحام مدينة القنيطرة وتطويق القوات الإسرائيلية في داخلها ومحيطها، ولكنها فشلت. وفي هذا اليوم، أغارت طائرات إسرائيلية على مدينة دمشق؛ كما

(123) الكتاب السنوي (1973)، ص 350–353.

هاجمت زوارق البحرية الإسرائيلية (ليلة 9–10 تشرين الأول/ أكتوبر) ميناءي اللاذقية وطرطوس. وفي هذا اليوم أيضاً، دخلت طلائع القوات العراقية لمساندة الجيش السوري. وحاول الطيران الإسرائيلي قصف أرتالها، لكنه اصطدم بمظلة الصواريخ والطائرات السورية والعراقية، فلم يستطع تحقيق أهدافه.(124)

في صباح يوم الأربعاء (10 تشرين الأول/ أكتوبر)، كانت القوات الإسرائيلية قد وصلت إلى خط وقف إطلاق النار (1967)، وعزلت جزءاً من القوات السورية في منطقة الخشنية، ظل يقاتل بشراسة حتى ظهر ذلك اليوم. وفي هذه الأثناء، كانت قوات بيلد في الجنوب تحاول عبور هذا الخط، ولكنها اصطدمت بمقاومة عنيفة، وتوقفت بعد الخسائر التي تكبدتها، وظلت هناك إلى نهاية الحرب. وفي الشمال، كانت قوات إيتان تعيد تنظيم صفوفها، وهي تتلقى التعزيزات من قوات الاحتياط التي تصل تباعاً. وعلى العموم، كانت القوات الإسرائيلية قد استعادت الأراضي التي احتلتها القوات السورية في اليومين الأولين من الحرب، ما عدا موقع جبل الشيخ. هذا فيما استمر الطيران الإسرائيلي يقصف أهدافاً مدنية وعسكرية في العمق السوري، ويشتبك مع الطائرات السورية والعراقية. وقد بدأ اختراق الجبهة السورية في الشمال (ظهر يوم الخميس، 11 تشرين الأول/ أكتوبر)، بمشاركة فرقتي إيتان ولنر، وبمساندة جوية ومدفعية قوية. لكنهما اصطدمتا بمقاومة ضارية من القوات والسورية والمغربية، تساندها الطائرات والمدفعية، الأمر الذي أعاق تقدمهما. فبعد اختراقهما خط وقف إطلاق النار، واجهتا نظاماً دفاعياً سورياً حصيناً؛ وقعت عنده معارك شرسة، تمخضت عن خسائر كبيرة في الجانبين. وواصلت القوات الإسرائيلية تقدمها ببطء (يوم الجمعة 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، في مواجهة مقاومة عنيفة. وفيما هي تتحرك باتجاه «كناكر» لتطويق بلدة «سعسع»، وصل لواء عراقي مدرع، وهدد ميمنتها. فنصبت له فرقة لنر كميناً، وقع فيه (يوم السبت، 13 تشرين الأول/ أكتوبر)، فانسحب بعد أن أُصيب بخسائر كبيرة. وتقدمت القوات الإسرائيلية نحو «سعسع» واحتلتها في ذلك اليوم، فأصبحت على مسافة 30 كلم من دمشق؛ وبدأت تقصف ضواحيها بالمدفعية بعيدة المدى.(125)

حتى مساء السبت (13 تشرين الأول/ أكتوبر)، تركز الجهد العسكري الإسرائيلي الرئيسي على الجبهة الشمالية، لدرء خطر دخول القوات السورية إلى الأراضي المحتلة 1948، والمأهولة بالمستوطنين؛ ولما استُبعد، انتقل ذلك الجهد إلى الجبهة الجنوبية.

(124) المصدر السابق، ص 354–358.

(125) المصدر السابق، ص 358–361.

وبذلك، تحولت القوات الإسرائيلية على الجبهة الشمالية إلى وضع دفاعي بصورة عامة؛ فيما تحولت القوات السورية، بمساندة عربية – عراقية وأردنية ومغربية وسعودية – إلى وضع هجومي؛ لكنه ظل محدوداً قياساً بما جرى في اليومين الأولين من الحرب. فقد تلقى الجيش السوري أسلحة سوفياتية جديدة، عوّضته عن خسائره. كما استطاع إعادة تنظيم صفوفه، فعاد توازن القوى نسبياً على الجبهة. وقامت القوات العربية بهجمات متفرقة، كان أهمها يوم الثلاثاء (16 تشرين الأول/ أكتوبر)، حيث دحرت القوات الإسرائيلية من منطقة «سعسع»، وأبعدتها عن دمشق. في المقابل، قامت القوات الإسرائيلية (من لواء غولاني أساساً) باحتلال موقع جبل الشيخ (21 تشرين الأول/ أكتوبر)، بعد عدة محاولات تخللها قتال ضار. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تعلن عن سقوط هذا الموقع حتى 15 تشرين الأول/ أكتوبر، مع أنه احتل في اليوم الأول من الحرب. وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أصدر مجلس الأمن قراره الأول بوقف إطلاق النار؛ لكن سوريا لم تعلن موافقتها عليه، واستمرت في القتال حتى صدور القرار الثاني (24 تشرين الأول/ أكتوبر)؛ فقبلته سوريا وإسرائيل، وتوقف القتال مبدئياً.(126)

الجبهة المصرية

كما على الجبهة السورية، هكذا على الجبهة المصرية، بدأت حوالي الساعة 14:00 من يوم السبت (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، أسراب من الطائرات المصرية (حوالي 200) بعبور القناة لقصف أهداف عسكرية إسرائيلية في سيناء. وفي نفس الوقت فتح أكثر من 2,000 مدفع ميدان وهاون، ولواء صواريخ أرض – أرض، النار على المواقع الإسرائيلية شرقي القناة. واستمر القصف الغزير 53 دقيقة، عبر خلالها حوالي 8,000 جندي مصري، من وحدات الصاعقة وقنّاصة الدبابات، إلى الضفة الشرقية من القناة، مستخدمين حوالي 1,000 قارب مطاطي، ثم تبعتهم وحدات الهندسة العسكرية، التي بدأت تفتح ممرات في الساتر الترابي الذي يحجب «خط بار – ليف»، بواسطة مضخات المياه القوية. وكان هذا الخط الذي بدئ بتشييده أثناء حرب الاستنزاف، واستمر تحصينه لمدة طويلة لاحقاً، يتألف من 26 موقعاً على امتداد قناة السويس، و11 موقعاً آخر في مناطق خلفية. «ويتألف كل موقع من خمس طبقات، تفصل بينها طبقات سميكة من الإسمنت المسلح والحديد والحجارة، بحيث لا تؤثر فيها الرمايات المباشرة من المدفعية. وكانت الطبقة العليا تتضمن عادة ستة أبراج من الإسمنت، مزودة برشاشات ثقيلة، وبقربها مواقع

(126) المصدر السابق، ص 361–363.

مدفعية هاون ومصاطب تسمح للدبابات بإطلاق النار من مراكز تحميها من النيران المصرية. وكان كل موقع محاطاً بحقول ألغام مضادة للآليات والأفراد، وبأسلاك شائكة». (127)

كان الهجوم المصري الأول كاسحاً ومحكم التخطيط والتنفيذ. فخلال دقائق من بدء العبور السريع كان آلاف الجنود المصريين فوق حصون خط بار – ليف. وفيما سقط الحصن الأول في الساعة 14:46، فقد اجتاحت القوات المصرية 14 حصناً آخر حتى الساعة 19:30 من يوم القتال الأول. واستكملت اقتحام 9 منها في اليوم الثاني، ولم يبق منها إلا واحداً في أقصى الشمال (بودابست). وتبخرت أسطورة خط بار – ليف، التي رافقت تشييده عبر سنين، في ساعات معدودة. واستمر تدفق وحدات مصرية عبر القناة، في 12 موجة متتالية، من الفرق الخمس المتأهبة غربي القناة؛ انتقلت بقياداتها إلى الجانب الشرقي، دون دباباتها وآلياتها الثقيلة. ومنذ الدقائق الأولى، بدأت وحدات هندسية تجريف رمال الساتر الترابي بمدافع الماء وفتح الثغرات فيه. ونجحت في مساء ذلك اليوم في فتح 35 ممراً في القطاع الشمالي أمام الجيش الثاني، ونصب جسر عائم حمولته 60 طناً. واستمر بناء الجسور وعبور الدبابات والآليات خلال الليل. وتقدم الجيش الثاني على الثالث في القطاع الجنوبي، حيث تأخر فتح الثغرات حوالي 10 ساعات، لشدة تماسك التربة في الجدار، وضخامته. ومع ذلك، ففي صباح اليوم التالي، كان حوالي 500 دبابة مصرية قد عبرت القناة. وكذلك، عبر لواء الإنزال البحري بآلياته البرمائية من البحيرة المرة، وتقدم في شعبتين باتجاه الممرات؛ لكنه تراجع تحاشياً لتعريض دروعه الخفيفة للنيران المضادة. وقبل حلول الظلام في اليوم الأول، عبرت قوات صاعقة محمولة جواً، ومسلحة بقواذف آر. بي. جي، وصواريخ مضادة للدروع، وأُنزلت على محاور الطرق في مؤخرة خطوط الجيش الإسرائيلي الأمامية، لقطع طرق الإمداد عنها. وفيما أُسقط بعض طائرات الهيلوكبتر التي نقلت هذه القوات، فإن الوحدات التي وصلت إلى أهدافها وانتشرت، أدت دوراً هاماً في تشتيت القوات الإسرائيلية وإعاقة وصول التعزيزات إليها. كما قامت البحرية المصرية بقصف ساحل سيناء الشمالي لحماية الجناح الأيسر لقوات العبور. وعند حلول ليلة السبت – الأحد (6 – 7 تشرين الأول/ أكتوبر)، كانت رؤوس الجسور المصرية قد توغلت إلى مسافة 3 – 4 كلم داخل سيناء. (128)

تحت وقع الصدمة، حاول ثلاثة ألوية دروع إسرائيلية التصدي للهجوم المصري،

(127) المصدر السابق، ص 363–364.

(128) المصدر السابق، ص 365؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 602–603.

وإنقاذ الجنود المحاصرين في حصون خط بار – ليف؛ فقاموا بهجمات مضادة عشوائية، انتهت إلى الإخفاق، والانسحاب بخسائر فادحة. وكذلك، كان الفشل من نصيب سلاح الجو الإسرائيلي في محاولاته وقف عبور القوات المصرية بقصفها على جانبي القناة، إذ تعرض لشبكة الدفاع الجوي المصري المنيعة، التي أسقطت في الساعات الثلاث الأولى من الحرب 13 طائرة؛ فتوقف الطيران الإسرائيلي عن الإغارة على منطقة العبور. وخلال الليل، استمرت إقامة الجسور فوق القناة، وبالتالي، تدفق القوات المصرية وآلياتها إلى سيناء. وتغلغلت هذه القوات إلى عمق 8 كلم شرقي القناة في اليوم الثاني للحرب (7 تشرين الأول/ أكتوبر)، رغم استمرار هجمات الدروع المضادة وغارات سلاح الجو الإسرائيلي. وحاول الطيران الإسرائيلي الإغارة على قواعد سلاح الجو المصري، فشنّ هجوماً على سبع موجات، وتصدت له الطائرات والدفاعات الجوية المصرية، وكبدته خسائر كبيرة. وقد تضافر ذلك مع تفاقم خطر الهجوم السوري في الشمال، لدفع القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى اتخاذ قرار الاقتصاد في استخدام سلاح الجو على الجبهة الجنوبية، وتركيز نشاطه على الشمالية. وكذلك، قامت زوارق صواريخ إسرائيلية بهجوم على القوات البحرية المصرية في منطقة بور سعيد، ودارت بين الطرفين معارك بالصواريخ، أدت إلى إغراق ثلاث قطع لكل منهما، وانسحبت الزوارق الإسرائيلية المتبقية. (129)

ومنذ إعلان التعبئة العامة، ظلت وحدات الاحتياط تتقاطر على الجبهة الجنوبية، وراحت في اليوم الثاني تنتظم في ثلاث فرق (أوغدوت): الأولى في الشمال، بقيادة اللواء أبراهام أدان؛ والثانية في الوسط، بقيادة اللواء أريئيل شارون؛ والثالثة في الجنوب، بقيادة اللواء أبراهام مندلر. وقررت القيادة الإسرائيلية أن تشنّ هجوماً مضاداً يوم الإثنين (8 تشرين الأول/ أكتوبر)، وأن تحاول عبور القناة إلى الضفة الغربية، مستخدمة الجسور المصرية بعد احتلالها. ووعدت القيادة الإسرائيلية العليا اللواء شموئيل غونين، قائد المنطقة الجنوبية وجبهة سيناء، بأن يقدم سلاح الجو الدعم الكامل لهذه العملية. وفي فجر ذلك اليوم، بدأت فرقة أدان بالتحرك لتنفيذ المرحلة الأولى من الهجوم. وعندما وصلت إلى منطقة الفردان، واتجهت كتيبة مدرعة نحو منطقة العبور، اصطدمت بالقوات المصرية، ودمّر معظم دباباتها. وتبعتها كتيبة ثانية، فلقيت نفس المصير وأُسر قائدها. ولم تتلق القوات الإسرائيلية الدعم الجوي الموعود، إذ كان سلاح الجو مستغرقاً على الجبهة الشمالية. وطلب أدان مساندة من شارون، فرفض الطلب، وفشلت الخطة. وقررت القيادة العليا تجميد الوضع على الجبهة المصرية، والتفرغ للسورية. فانتهز الجيش المصري الفرصة،

(129) الكتاب السنوي (1973)، ص 365–367؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، 602–603.

ووسّع تمدده شرقاً، وعزز مواقعه المتقدمة، فيما القوات الإسرائيلية عاجزة عن التصدي له. وفي يوم الثلاثاء (9 تشرين الأول/ أكتوبر)، استكملت القوات المصرية احتلال مدينة القنطرة شرق، وصدت هجمات تكتيكية قامت بها قوات شارون ودحرتها إلى الوراء، وتقدمت إلى عمق يتراوح بين 10–20 كلم داخل سيناء. وبذلك انتهت مرحلة الاندفاع المصري الأول. [130]

لاعتبارات ظلت موضع خلاف، داخل القيادة المصرية، السياسية والعسكرية، وخارجها، وبعد أربعة أيام من الإنجازات العسكرية الكبيرة، قررت تلك القيادة التوقف عن متابعة الهجوم، وبالتالي، الانتقال إلى وضع يغلب عليه الطابع الدفاعي. وراحت القوات المصرية تتخندق في الخطوط التي وصلت إليها شرقي القناة. وبدأ الجنود المصريون يحفرون الخنادق للأفراد والدبابات والمدافع، ويزرعون حقول ألغام ضد الآليات. واستغلت القيادة المصرية انشغال الجيش الإسرائيلي في الجبهة الشمالية، للقيام بما أسمته «وقفة تعبوية»، تعيد فيها تنظيم قواتها وتعززها باستكمال الإمداد اللوجستي لها. وتجدر الإشارة إلى أن القوات المصرية ظلت عند هذا الحد تعمل تحت مظلة الدفاعات الجوية المنصوبة أساساً غربي القناة. وكانت المحاولة الهجومية الرئيسية الوحيدة خلال الأيام الأربعة التالية، هي عملية التقدم نحو «رأس سدر»، فتعرضت لقصف جوي إسرائيلي عنيف؛ وتراجعت القوة المهاجمة إلى «عيون موسى». في المقابل، استمر تعزيز القوات الإسرائيلية في سيناء، وارتفع عددها إلى أربع فرق (أوغدوت)، لكن القيادة الإسرائيلية قررت عدم القيام بهجوم كبير. وذلك بانتظار حسم المعركة في الشمال، ومن ثم التفرغ لعملية العبور المضاد إلى الضفة الغربية للقناة. ومن هنا، ظل الطابع العام للنشاط العسكري الإسرائيلي في تلك الفترة دفاعياً أيضاً. وكانت القيادة الإسرائيلية تخشى الإقدام على عملية العبور تلك، ما دامت فرقتان مصريتان مدرعتان (4 و21)، تنتشران غربي القناة، وبالتالي، تهددان بإفشال مثل هذه العملية. ومع ذلك، فالمناوشات المحدودة التي جرت في هذه الفترة، والصور الجوية التي بحوزة الجيش الإسرائيلي، كشفت له أن في قاطع قوات شارون ثغرة تفصل بين الجيشين المصريين، الثاني والثالث، في منطقة مقابل «الدفرسوار»، شمالي البحيرة المرّة الكبرى؛ ومنها جرى العبور المضاد لاحقاً. [131]

إلا أنه بصرف النظر عن التساؤلات التي أثيرت حول قرار القيادة المصرية المذكور، فقد قررت أيضاً (11 تشرين الأول/ أكتوبر) القيام بهجوم محدود على طول الجبهة في

(130) الكتاب السنوي (1973)، ص 367–369.

(131) الكتاب السنوي (1973)، ص 369؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص605.

14 تشرين الأول/ أكتوبر.وإعداداً لذلك، نقلت الفرقتين المدرعتين (4 و21) إلى شرقي القناة (الجمعة، 12 تشرين الأول/ أكتوبر)، فأصبحت الضفة الغربية شبه خالية من القوات المصرية الفاعلة. وفي اليوم التالي، بدأت القوات المصرية تقوم بعمليات تحرش لاكتشاف نقاط ضعف الانتشار العسكري الإسرائيلي. وفي هذه العمليات قتل اللواء مندلر (13 تشرين الأول/ أكتوبر)، وحل محله العميد كلمان ماغين، وحل محل هذا الأخير العميد ساسون. وقد بدأ هذا الهجوم، الذي كان من أهدافه تخفيف الضغط على الجبهة السورية، في صباح الأحد (14 تشرين الأول/ أكتوبر). ومنذ انطلاق القوات المشاركة فيه، كانت تعمل خارج مظلة شبكة الدفاعات الجوية الرئيسية، فتعرضت لقصف جوي إسرائيلي عنيف، ولم يستطع سلاح الجو المصري توفير الحماية اللازمة لها. ومع ذلك، تقدمت، فوقعت في الكمائن التي نصبتها لها الدروع الإسرائيلية، والتحمت دبابات الجانبين في قتال ضار، اضطرت القوات المصرية على إثره للانسحاب، فتعرضت للقصف الجوي مرة أخرى. وكانت هذه المعركة الشرسة منعطفاً حاداً على الجبهة الجنوبية، إذ تحولت بعدها المبادرة إلى الجيش الإسرائيلي، الذي انتهز الفرصة للبدء في عملية العبور المضاد، بعد أن بدأ يتلقى أسلحة ومعدات جديدة من الجسر الجوي الأميركي، كانت تصل مباشرة إلى أرض المعركة، وهي جاهزة للاستخدام. [132]

عندما انتزع الجيش الإسرائيلي زمام المبادرة، سارع إلى استثمار الفوز المحدود الذي حققه، وانتقل إلى الهجوم على الجبهة الجنوبية، فيما تحول إلى الدفاع على الشمالية. ورغم الجدل الذي دار داخل القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية حول الخطوة التالية، إذ عارض بعضها خطة شارون للعبور إلى الضفة الغربية للقناة، فقد تقدمت المدرعات الإسرائيلية (يوم الإثنين، 15 تشرين الأول/ أكتوبر). وشنت هجمات عنيفة على الجناح الأيمن للجيش الثاني المصري، فيما تسللت وحدات مظلية (ليلة 15–16 تشرين الأول/ أكتوبر) وعبرت القناة في منطقة الدفرسوار. واستمر القتال الضاري في اليوم التالي (16 تشرين الأول/ أكتوبر)، كان أشدّه في «مزرعة الجلاء» («المزرعة الصينية» كما يسميها الإسرائيليون)، وكاد يجبر الجيش الإسرائيلي على التخلي عن عملية العبور. وفي ظل هذه المعارك، أقام سلاح الهندسة الإسرائيلي جسراً عائماً على القناة. وراحت وحدات مدرعة صغيرة تعبر إلى الشاطئ الغربي للقناة، وتقوم بهجمات على قواعد الصواريخ المصرية، مما أفسح في المجال أمام سلاح الطيران الإسرائيلي بتكثيف نشاطه فوق أرض المعركة. وراحت ثغرة الاختراق تتوسع، ومعها تدفق القوات الإسرائيلية إلى الجانب الآخر من

(132) الكتاب السنوي (1973)، ص 370–371؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 606–607.

القناة، وبالتالي، توسيع دائرة نشاطها هناك، شمالاً باتجاه الإسماعيلية، وجنوباً باتجاه السويس. و لم تستطع القوات المصرية التصدي بنجاح لهذه العملية، التي انتهت بعد يومين من قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار (الساعة 19:00، 22 تشرين الأول/ أكتوبر)، بتطويق الجيش المصري الثالث، وذلك بعد احتلال ميناءي عتاقة والأدبية، على الجانب الغربي من خليج السويس (24 تشرين الأول/ أكتوبر)، وتوقف القتال في اليوم التاسع عشر على نشوبه.[133]

الدور الأميركي في الحرب

عشية اندلاع الحرب، كانت الإدارة الأميركية، أسوة بالحكومة الإسرائيلية، تستبعد أن يجرؤ العرب على المبادرة إلى الهجوم العسكري، استناداً إلى «المفهوم» السائد حول قوة إسرائيل العسكرية الرادعة. ولذلك، فقد فوجئت الاثنتان على حد سواء، عندما اتضحت لهما الخطة العربية المشتركة. وقد اعترف بذلك هنري كيسنجر نفسه، الذي أصبح الرجل القوي في إدارة نكسون، جراء تطورات «فضيحة ووترغيت»، عندما قال: «لقد أصبحنا مستكينين جداً لافتراضاتنا. عرفنا كل شيء، ولكننا فهمنا القليل جداً». وحتى بعد أن اقتنعتا بعزم سوريا ومصر على شنّ الحرب وتوقيته، فقد كانتا واثقتين من قدرة الجيش الإسرائيلي على امتصاص الضربة الأولى، ومن ثم إنزال هزيمة ساحقة بالجيوش العربية في الضربة الثانية. ولعل كيسنجر رحّب بفكرة أن يبادر العرب إلى الهجوم، انطلاقاً من التقدير بأن ذلك سيفتح، «بعد نصر إسرائيلي سريع وحاسم»، المجال أمام مبادرة تسووية على أرضية الواقع الجديد الذي سيتشكل عند وقف القتال. ولذلك، عندما تلقى (6 تشرين الأول/ أكتوبر) رسالة من غولدا مئير، تؤكد أن إسرائيل لن تقدم على ضربة استباقية، وتطلب منه أن يبلغ ذلك إلى الاتحاد السوفياتي والدول العربية المعنية، لم يجد ما يدعو إلى القلق، وبالتالي، التحرك السريع في محاولة لمنع وقوع الحرب. ولعله على العكس، ولاعتبارات أميركية، داخلية وخارجية، خاصة الحفاظ على مسارات «الوفاق» الأميركية – السوفياتية، رأى أن إحباط الخطط العربية، من شأنه أن يثبت لهم «عبثية الخيارات العسكرية»، وبالتالي، يدفعهم إلى تليين مواقفهم في مفاوضات التسوية. ولأنها اعتقدت أن القوة العسكرية المتوفرة لدى إسرائيل تكفي لتحقيق هذا الهدف، لم تجد واشنطن في أيام الحرب الأولى ضرورة لإظهار انحيازها لإسرائيل. كما أنها لم تر لزوماً للتسريع في استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف القتال، بغرض إعطاء إسرائيل

(133) الكتاب السنوي (1973)، ص 371–372؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 607–609.

الفرصة لخلق واقع عسكري على الأرض، يكون مواتياً لالتقاط الإدارة الأميركية زمام المبادرة السياسية، أولاً لوقف القتال، ومن ثم، للانطلاق في «مسار تسووي».[134]

إلا أن تقديرات الإدارة الأميركية وتوقعاتها لم تتحقق. وفيما كان كيسنجر يعتقد أن التعنت الإسرائيلي، بعد دحر الهجوم العربي، سيكون العقبة الرئيسية أمام مخططه، فإنه اكتشف، بعد أيام الحرب الثلاثة الأولى، ليس فقط أن إسرائيل لم تهزم الجيشين العربيين كما كان يتوقع، وإنما هي تواجه حرب استنزاف مريرة أيضاً، تكون يدها فيها هي السفلى. ولذلك أعلن في جلسة لـ «مجموعة العمل الخاصة» في واشنطن (9 تشرين الأول/ أكتوبر) بأن إسرائيل قد تلقت هزيمة استراتيجية بغض النظر عما يجري. وكان صمود القوات العربية بمثابة المفاجأة الثانية للإدارة الأميركية، كما لحكومة إسرائيل، الأمر الذي استلزم في نظر وزير الخارجية الأميركي إعادة تقويم جذرية للوضع، وبالتالي، لخطة العمل المعتمدة إلى حينه. ورأى كيسنجر أن تركّز إسرائيل على الجبهة السورية، وتحقق نصراً واضحاً هناك، خاصة وأن القيادة المصرية اتخذت قرار «الوقفة التعبوية» بعد الهجوم الأولي الناجح. إلا أنه عاد وغير رأيه بعد الأسبوع الأول من القتال (12–13 تشرين الأول/ أكتوبر)، وذلك: أولاً، لأنه على الرغم من الإنجازات التي حققها الجيش الإسرائيلي في هجومه المعاكس على الجبهة الشمالية، فإنه ظل بعيداً عن تحطيم القدرة القتالية للجيش السوري والقوات العربية المساندة له، خاصة بعد تلقيه إمدادات جديدة من الأسلحة السوفياتية. وثانياً، لأن الجيش المصري بدأ يعد لهجوم جديد في سيناء، بعد أن حرّك فرقتين جديدتين (4 و21) إلى الجانب الشرقي من القناة. وثالثاً، لأن رئيسة حكومة إسرائيل بعثت برسالة عاجلة إلى واشنطن، تطلب فيها شحن أسلحة ثقيلة بكميات ضخمة إلى الجيش الإسرائيلي لتعويضه عن خسائره في الحرب. وجاء فيها: «إن الأمور وصلت الآن حداً يهدد وجود إسرائيل ذاته بالخطر، وإذا لم تبدأ الولايات المتحدة على الفور بإعادة تزويد إسرائيل بشكل مكثف، فإنها قد تضطر سريعاً لاستخدام كافة الوسائل المتوفرة لديها لضمان بقائها الوطني». فاعتبر ذلك إشارة إلى استخدام السلاح النووي. ورابعاً، لأن مصر (12 تشرين الأول/ أكتوبر) رفضت مشروعاً لوقف إطلاق النار، لا يتضمن إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967.[135]

وهكذا، قرر نكسون (13 تشرين الأول/ أكتوبر) «تزويد إسرائيل بكل ما طلبته حتى لو أدى ذلك إلى تفريغ المستودعات من الاحتياطات الأميركية المعدة للحرب».

(134) Mansour, Beyond Alliance, pp. 107-109.
(135) Ibid, pp. 109-111.

وشرعت طائرات النقل الأميركية الضخمة تحمل مختلف أنواع الأسلحة إلى إسرائيل، علماً بأن طائرات «إل – عال» الإسرائيلية كانت قد بدأت منذ اليوم الرابع للحرب (9 تشرين الأول/ أكتوبر) تحطُّ في قواعد سلاح الجو الأميركي، وتقلع محملة بصنوف معينة من المعدات العسكرية. إلا أنه بعد مرور أسبوع على القتال، دون ظهور بوادر النصر الإسرائيلي المتوقع، فقد أراد نكسون «أن ينهي الحرب بسرعة، ويثبت للعالم أن الصراع لا يمكن أن يتقرر بالمدافع الروسية، وأن البديل للتفاوض هو سباق عسكري محفوف بالمخاطر». وبرّر نكسون قراره هذا بقوله: «وقد عكست أعمالنا هناك اعتقادي أن من الضروري اتخاذ الخطوات الكفيلة بالإبقاء على ميزان القوى العسكرية، وبلوغ الاستقرار في المنطقة.. [ولذلك] تمدُّ حكومة الولايات المتحدة حالياً إسرائيل بالأعتدة العسكرية للتعويض عن خسائرها في القتال. وهذا ضروري للحؤول دون بروز اختلال جذري في الميزان، بسبب إمداد الاتحاد السوفياتي الواسع النطاق لسوريا ومصر». وتلقت إسرائيل عبر هذا الجسر الجوي آلاف الأطنان من صنوف الأسلحة المختلفة، فيما جيشها يعبر إلى الجانب الغربي من قناة السويس، الأمر الذي كان بلا شك عاملاً أساسياً في نجاحه بذلك. كما أن أجهزة الاستطلاع والاستخبارات الأميركية، زوّدت إسرائيل، طوال فترة الحرب، بالمعلومات والصور الجوية عن الأوضاع على جبهتي القتال. وكانت الدول العربية قد حذرت واشنطن من مغبّة الإقدام على تعويض إسرائيل من خسائرها المادية في الحرب. ولما أعلنت واشنطن قرارها، اتخذت الدول العربية المنتجة للنفط، في «مؤتمر الكويت» (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، قرارها باستعمال النفط سلاحاً في المعركة السياسية، وبالتالي، تخفيض إنتاجها منه، بكل ما ترتب على ذلك. وكان نكسون قد طلب من الكونغرس اعتماد مبلغ 2,2 مليار دولار لتغطية المساعدة الأميركية الطارئة لإسرائيل.[136]

وعندما قدّرت الإدارة الأميركية أن الأوضاع الميدانية في ساحة القتال قد أصبحت مناسبة لها لالتقاط زمام المبادرة السياسية في ترتيبات ما بعد الحرب، تحركت بسرعة لوقف إطلاق النار. فبعد أن مكّنت إسرائيل «عبر الجسر الجوي» وسواه، من إنجاز ما اعتبرته كافياً من «السحق العسكري» للإفساح في المجال أمامها للعب الدور القيادي في مرحلة «التطويع السياسي»، أرسل وزير خارجيتها، كيسنجر، ساقيه للريح للإمساك بخيوط اللعبة السياسية الدبلوماسية. فسافر إلى موسكو (20 تشرين الأول/ أكتوبر)، والتقى كلاً من بريجنييف وكوسيغن، العائد لتوّه من زيارة إلى القاهرة دامت ثلاثة أيام. واتفق

(136) الكتاب السنوي (1973)، ص 456–458؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 642.

الجانبان على التقدم معاً بمشروع قرار مجلس الأمن، يقضي بوقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات «تحت إشراف ملائم» لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، «بجميع أجزائه». ومن موسكو طار كيسنجر إلى تل أبيب (22 تشرين الأول/ أكتوبر) لإبلاغ القيادة الإسرائيلية بنتائج زيارته إلى موسكو. ومهما يكن دور كيسنجر في التطورات اللاحقة لإصدار مجلس الأمن قراره رقم 338 (ليلة 21– 22 تشرين الأول/ أكتوبر)، فإن إسرائيل لم تلتزم بالقرار بعد أن أعلنت قبولها به؛ والولايات المتحدة من جانبها لم تلتزم بالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي. واستمر الجيش الإسرائيلي في عملياته العسكرية بهدف احتلال مدينة السويس وإبادة الجيش المصري الثالث. ذلك على الرغم من عودة مجلس الأمن إلى الاجتماع (23 تشرين الأول/ أكتوبر) وإصدار قراره رقم 339، الداعي إلى تنفيذ القرار السابق والعودة إلى خطوط 22 تشرين الأول/ أكتوبر. وعندما أعلن الاتحاد السوفياتي، استجابة لنداء مصري عاجل (24 تشرين الأول/ أكتوبر) بإرسال قوات أميركية وسوفياتية لفرض قرار مجلس الأمن، استعداده للتدخل العسكري لوقف القتال، اعترضت الولايات المتحدة، وردّت على العرض السوفياتي باستنفار لقواتها في جميع أنحاء العالم (ليلة 24–25 تشرين الأول/ أكتوبر). ومن ثم، تقدمت واشنطن بمشروع قرار آخر في مجلس الأمن، ينصّ على تكرار ضرورة العودة إلى مواقع 22 تشرين الأول/ أكتوبر، وعلى إنشاء قوة طوارئ دولية (مع اتفاق ضمني بأن تضم 7,000 جندي). واشترطت استثناء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الاشتراك في هذه القوة. وفي المقابل، تفاهمت مع الاتحاد السوفياتي على حقهما في إرسال عدد محدود من المراقبين غير المسلحين.[137]

وعندما توقف القتال في اليوم التاسع عشر من الحرب (24 تشرين الأول/ أكتوبر)، كان الجيش المصري الثالث مطوقاً في سيناء ومدينة السويس، التي حاول الجيش الإسرائيلي احتلالها، إلا أنه انكفأ جراء المقاومة المصرية الضارية. في المقابل، كانت القوات الإسرائيلية غربي القناة مطوقة هي الأخرى من ثلاث جهات. وقد أبقى ذلك على حالة التوتر قائمة، إلى حين وصول قوات الطوارئ الدولية (7,000 جندي) للفصل بين الطرفين، والإشراف على تنفيذ قرار الأمم المتحدة في توصيل التموين إلى القوات المصرية المحاصرة. وظل التوتر سائداً على خطوط وقف إطلاق النار، وإمكان تجدد القتال قائماً، إلى أن تم التوقيع (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973) على اتفاقية «الكيلومتر 101» للفصل بين القوات، بإشراف الأمم المتحدة. ومع ذلك استمرت

(137) الكتاب السنوي (1973)، ص 458–459؛ الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 642–643.

الاشتباكات اليومية بين القوات المصرية والإسرائيلية حتى نهاية العام 1973. وكانت هناك تقديرات بأن الجيش المصري مؤهل لخوض حرب استنزاف طويلة المدى. وهو ما أكده موشيه دايان بقوله: «إن نسب القوى اليوم على الجبهات هي 3:1 لغير مصلحة قواتنا.. وباستطاعة العرب تجديد الحرب في أية لحظة، فليست عندهم مشكلات جيش الاحتياط. إن جميع جيوشهم جاهزة، ولن يسمعوا اعتراضات من الخارج، إذ بدأوا بفتح النار. كما أن وجودنا على الأرض العربية مسألة مهمة جداً بالنسب إليهم». وفيما تضاربت المعلومات حول خسائر الطرفين، سواء منها البشرية أو المادية، فإن إسرائيل اعترفت لاحقاً، بمقتل 2571 جندياً في حرب «يوم الغفران»، مقارنة بـ 594 في حرب الاستنزاف.[138]

5 – غزو لبنان (1982)

كانت إسرائيل قبل حرب 1973 ترفض الدخول في مفاوضات جادة لإنجاز تسوية لا تحقق أهدافها من حرب 1967، مطمئنة في ذلك إلى ثقتها بقوتها العسكرية، ومستندة إلى دعم غير محدود من واشنطن. أما بعد تلك الحرب فلم تكن مهيأة لمثل هذه التسوية على قاعدة ما تمخضت عنه الحرب من نتائج، تنفي عن الآلة العسكرية الإسرائيلية الآهلية للقيام بالدور المطلوب منها أميركياً. لقد ترتب على نتائج حرب 1973 ارتباك في إسرائيل، سواء على صعيد أوضاعها الداخلية، أو موقعها في المعسكر الإمبريالي. وترافق ذلك، بطبيعة الحال، بقلق شديد على فقدان المصداقية في الأداء العسكري، وما قد يستتبعه ذلك من دخول أطراف إقليمية على خط المنافسة معها على دورها الوظيفي في المنطقة. والتقويمات التي سادت في إسرائيل بعد حرب 1967، عن قوتها الذاتية وتفوقها الكبير على الدول العربية، قد ثبت بطلانها على أرض المعركة في حرب 1973؛ وحلت محلها تقديرات تقول أن ما جنته إسرائيل في حزيران/ يونيو ضيعته في تشرين الأول/ أكتوبر. وليس فقط أن حكومتها خرجت من الحرب مهزوزة وفاقدة الثقة بالنفس، بل تزعزعت مصداقيتها في الداخل والخارج، ولم تعد تملك التفويض الشعبي لإدارة مفاوضات تسووية في ظل هجوم اليمين الصهيوني عليها. وزاد عليها الطين بلّة، تصلّب الموقف العربي على قاعدة تقويمه لنتائج حرب 1973. ومن مجمل هذه العوامل، يتضح المخطط التآمري الذي وضعه كيسنجر في نهج المفاوضات «خطو – خطوة»، الذي أداره بنفسه لإنقاذ إسرائيل

(138) الكتاب السنوي (1973)، ص 374-376.

من الورطة، كما اعترف هو بذلك. وبالفعل، فقد نجح في إعادة بناء القوة الذاتية لإسرائيل، سياسياً وعسكرياً، من خلال المفاوضات على «التسوية».[139]

وكما ركّز الجانب العربي جهده بعد حرب 1967 على شعار «إزالة آثار العدوان»، هكذا تركز نشاط إسرائيل بعد حرب 1973 على «إزالة آثار حرب «يوم كبور» (عيد الغفران) ». ففي هذه الحرب فقدت إسرائيل ما بنته من رصيد كشرطي للمنطقة في حرب 1967. وكان طبيعياً أن تسعى لاستعادة موقعها في نظر واشنطن بعد «التقصير» الذي برز في أداء آلتها العسكرية، عندما أُخضعت للامتحان العسير في عمل عربي جاد ومنسق. وبغض النظر عما آلت إليه الأوضاع على الأرض في نهاية حرب 1973، فإنها في المحصلة شكّلت نصراً عربياً، لم يكن في وارد واشنطن أو إسرائيل القبول به كأمر واقع، وبالتالي، إنجاز تسوية على قاعدته. ونظراً للأوضاع التي سادت في إسرائيل بعد هذه الحرب، وما خلفته من آثار سلبية عليها، فقد استحالت على حكومتها لملمة تلك الأوضاع، والحفاظ على موقع إسرائيل السابق في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة. فكان لا بد من المناورة لكسب الوقت، ومن التحرك لتغيير معطيات الوضع القائم، سواء لناحية إعادة بناء الآلة العسكرية الإسرائيلية، أو لتفتيت التضامن العربي الذي تشكل في الحرب. وذلك من خلال جرّ بعض أطرافه للانخراط في المشاريع الأميركية المطروحة تحت يافطة «التسوية المرحلية»، وعبر المفاوضات على نهج «خطوة – خطوة»، برعاية واشنطن وإدارة كيسنجر. وفي الواقع، فقد حققت تلك السياسة نتائج هامة ليس أقلها إخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، بفعل تهافت نظام السادات على إنهاء ذلك الصراع، والانحياز إلى الولايات المتحدة، انطلاقاً من مقولة «أن الحل بيد أميركا».[140]

وفي إسرائيل، استبدل حزب العمل الحاكم بعد الحرب «وثيقة غليلي» بأخرى هي «وثيقة المبادئ الأربعة عشر الموجّهة»، والتي تحاشى فيها، لأسباب سياسية، داخلية وخارجية، الالتزام بمشروع مفصّل أو خريطة لتسوية ما. وفيما كانت حكومة إسرائيل تخشى أن تعود واشنطن إلى مشروع روجرز، لكنها عاجزة عن مواكبة الحركة الأميركية التسووية، فقد استمرت في نهجها السابق للحرب من الاستكانة إلى «قرار اللاقرار». وقد شكل ذلك مخرجاً لتلك الحكومة من أزمة العلاقات المتوترة بين أجنحتها، وفي نفس الوقت، ذريعة للابتزاز، سواء من أميركا أو العرب. فرفضت الإعلان عن موقف

(139) شوفاني، الثكنة والمركز، ص 132-133.
(140) المصدر نفسه، ص132.

صريح من شروط التسوية، متذرعة بضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية المعنية، وبشكل ثنائي. ولكن الأساس هو أن حكومة مئير، ومن بعدها رابين، لم يسُدهما وفاق داخلي حول تلك الشروط. وكانت الأجنحة المختلفة فيهما، بمواقفها المتباينة، تعكس التخبط الذي ألَمّ بإسرائيل بعد حرب 1973. فتلطت حكومتها وراء الشعار المضلّل بضرورة أن تكون قوية عسكرياً، كي تستطيع الدخول في مفاوضات على التسوية، وكي لا تفاجأ بـ «يوم كبور» آخر.[141]

لقد أسقطت حرب 1973 استراتيجية حزب العمل المرحلية، حيث لم تنجح في تجميد فكي الكماشة، مصر وسوريا، بل حفزتهما إلى المبادرة في الهجوم العسكري، مع أنها نجحت في إخراج الثورة الفلسطينية من الأردن (1971). وبسقوطها، جرفت تلك الاستراتيجية أصحابها معها من السلطة، مخلين مواقعهم فيها لمعارضيهم من حزب «الليكود»، الذين وصلوا إليها وهم يحملون استراتيجية مرحلية بديلة (1977). وعلى العكس من حزب العمل، ركز الليكود في استراتيجيته على فكي الكماشة بالذات، بهدف كسرهما، من منظور أن النجاح في تحقيق ذلك الهدف سيجعل الحلقة الأردنية - الفلسطينية لقمة سائغة. وكان ما اصطلح على تسميته «نهج كامب ديفيد»، المستند إلى «مبدأ كارتر»، هو التعبير عن تلك الاستراتيجية. وبطبيعة أولوياته، كان مبدأ كارتر، القائم على منظور «أمن الخليج أولاً»، يفترض إخضاع الصراع العربي - الإسرائيلي لاعتبارات تأمين السيطرة الأميركية على نفط الخليج، الأمر الذي زاد إلحاحاً مع تصاعد «الثورة الإسلامية» في إيران. أما إسرائيلياً، فقد ذهبت استراتيجية الليكود إلى الاعتماد الأعلى على دور الآلة العسكرية العدواني، وتوظيف جهدها في تحقيق «الأمن الاستراتيجي» للمشروع الصهيوني، عبر الأداء الأكثر نجاعة. ومن خلاله، التعويض الأوفى عن التقصير الواقع في البناء الذاتي لذلك المشروع، بسبب عجز المؤسسات الاستيطانية عن تلافيه. وفي الواقع، فإن الليكود وصل إلى السلطة في إسرائيل على خلفية آثار حرب 1973، وما ترتب عليها من أزمة عامة طالت جميع أوجه النشاط فيها. وذلك بينما هي لا تزال كياناً في قيد الإنشاء، وما فتئ يصارع على تكريس وجوده، وتثبيت مرتكزات «أمنه الاستراتيجي». وفي ولاية كارتر (1976 - 1980)، لم تتطابق استراتيجية الليكود مع سياسة واشنطن تماماً. وشهدت العلاقات بينهما فترات من التوتر، انتهت بوصول ريغان إلى البيت الأبيض (1980)،

---

(141) شوفاني، مشاريع، ص 77-115، 119-126.

وإعلان «التعاون الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان «غزو لبنان» (1982) أول ثمار هذا التعاون.

وما لبث الليكود أن تولى السلطة حتى أنجز «اتفاقيات كامب ديفيد» مع الحكومة المصرية. وبعد التوقيع على «المعاهدة المصرية - الإسرائيلية»، بدأ العدُّ العكسي لغزو لبنان، كنتيجة طبيعية لتلك المعاهدة في سياق استراتيجية الليكود، وكضرورة موضوعية لتعميم شروطها على المنطقة بأسرها. وهذا بطبيعة الحال يفترض تطويع الحلقات المعترضة على المعاهدة، والمتمركزة في لبنان، من سورية وفلسطينية ولبنانية. وكان واضحاً أن المرحلة الثانية من «كامب ديفيد» تصطدم بهذه الحلقات، كونها ليست مهيّأة للانخراط في البرنامج الأميركي، وبالتالي، لا بد من توضيبها كي يتسنى لهذه المرحلة أن تجوز. ولأن هذه الحلقات تتمركز في لبنان، وكسرها يستلزم ضربها هناك، كان لا بد لذلك من غزو واسع النطاق للبنان. وقد بدأت ملامحه تبرز منذ صيف العام 1981، وتحديداً منذ «أحداث زحلة»، وما أسمي في حينه «أزمة الصواريخ السورية». وعلى هذه الأرضية، وبهذه الأبعاد - الفلسطينية والسورية واللبنانية - بدأ غزو لبنان، بعد 15 عاماً على حرب حزيران/ يونيو، وفي نفس التاريخ. وقد ثبت من الغزو الإسرائيلي للبنان (1982)، وما واكبه من نشاط أميركي، أن إدارة ريغان كانت تعد له منذ أيامها الأولى في السلطة. لقد قبلت منطق حكومة بيغن القاضي بفتح ملف لبنان، بمن فيه وما عليه من قوى، بعد استكمال المرحلة الأولى من مسار كامب ديفيد، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء (نيسان/ أبريل 1982). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانسحاب تزامن مع الهجوم الإيراني المضاد على الجيش العراقي في «المحمَّرة»، الأمر الذي زاد من إلحاح العملية العسكرية في لبنان، لما قد يترتب على النصر الإيراني من نتائج، سواء على صعيد المصالح الأميركية في الخليج، أو على مستقبل العراق نفسه.

وكان غزو إسرائيل للبنان تعبيراً دقيقاً عن دورها الوظيفي في المنطقة؛ وانعكاساً واضحاً لطبيعة علاقتها بالولايات المتحدة، ومستوى النضوج الذي وصلت إليه. فقد تمّ وضع الخطة لهذا الغزو في إطار «التعاون الاستراتيجي» بين الجانبين، الأمر الذي برز في التنسيق الوثيق بين إدارة ريغان وحكومة بيغن، خاصة في البداية، عندما كان ألكسندر هيغ لا يزال وزيراً للخارجية الأميركية، وعلى تماس مباشر بسير الأحداث، عسكرياً وسياسياً. فمن زاوية نظر واشنطن، وعلى قاعدة نهجها في تجسيد «مبدأ كارتر»، الذي اعتمدته واجتهدت في تجسيده، وعلى خلفية «التعاون الاستراتيجي» الذي أعلنته

مع إسرائيل، كانت عملية غزو لبنان بمثابة احتبار للآلة العسكرية الإسرائيلية في فترة ما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ولقدرتها على إنجاز الدور الموكل إليها في إطار الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط، وربما أبعد من ذلك. في المقابل، انطلقت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية إلى عملية الغزو وفي ذهنها هذا البعد لمصداقية فاعلية الجيش الإسرائيلي، وبالتالي، إثبات نفسه على الأرض، وإقناع المؤسسة الحاكمة في واشنطن بتفوق إسرائيل على كل حلفاء أميركا، في المنطقة والعالم. وهذا في نظر تلك القيادة، من شأنه أن يعين إسرائيل على ضمان موقع متميز لها في الاستراتيجية الكونية الأميركية، مع كل ما يترتب على ذلك من ضمان استمرار مدّها بأشكال الدعم المختلفة، التي تعوّل عليها في سعيها لاستكمال مشروعها الاستيطاني. والأكيد أنه إلى جانب الأهداف المركزية المشتركة لطرفي «التعاون الاستراتيجي»، كانت لكل منهما أهداف خاصة به. كما أن الأمر لا يخلو من هامش، ولو ضيق، لتطلعات فردية وحزبية، أثرت، بشكل أو بآخر، على بعض التكتيكات السياسية والعسكرية، أو على أسلوب إدارة المعركة، بما يخدم تلك التطلعات.

بيد أن مسار الأحداث السياسي في المنطقة كان يشير إلى أن إسرائيل تعدُّ لهذه العملية العسكرية واسعة النطاق، بأهدافها بعيدة المدى، وعلى الرغم من تواتر المعلومات الاستخبارية عن نواياها في غزو لبنان، كما كان جلياً من تصريحات قادتها، السياسيين والعسكريين، فقد احتار هؤلاء اسم «سلام الجليل» لعملية الغزو الشامل للبنان. وروّجت وسائل الإعلام الإسرائيلية لهذا الاسم، بهدف تحقيق إجماع عام داخل جمهور المستوطنين، حول العملية، وسعياً وراء إبراز هذا العدوان وكأنه حرب دفاعية، وبالتالي، عادلة، أمام الرأي العام العالمي. ولكن خريطة الوضع السياسي، ومن ثم العمل العسكري، ومنذ بدايته، كانت تشير بوضوح إلى أن الغزو كان يرمي في حده الأقصى إلى الأهداف التالية: 1) شطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في المنطقة، توطئة لإنجاز تسوية للقضية الفلسطينية وفقاً لمشروع بيغن، ومفهومه للشق الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد. 2) طرد القوات السورية من لبنان، مع كل ما يترتب على ذلك من اشتباك مع سوريا، وما قد ينطوي عليه ذلك من احتبار للمعاهدة السورية - السوفياتية. 3) تنصيب حكومة في لبنان تبرم «معاهدة سلام» مع إسرائيل، وتشكل أرضية لهيمنة إسرائيلية على لبنان، سياسية وعسكرية واقتصادية. أما في الحد الأدنى، وإذا لم تتحقق تلك الأهداف، فستحصر إسرائيل اهتمامها في وضع ترتيبات في الجنوب اللبناني، تزعزع الاستقرار في لبنان كله، وتضمن حماية المستوطنات الإسرائيلية في شمالي فلسطين المحتلة.

المسار العسكري إلى غزو لبنان

أسوة بدول الطوق العربية الأخرى، وإن بدرجة أقل، تعرض لبنان لما يسمى «حرب الحدود الإسرائيلية»، منذ بداية الخمسينات وحتى منتصف الستينات. إلا أن هذا الوضع تغير نسبياً في عام 1965، بعد إعلان لبنان التزامه بقرار القمة العربية حول مياه نهر الأردن؛ وجذرياً في مطلع السبعينات، بعد تمركز قوات الثورة الفلسطينية في جنوبه. وقد اتخذ التصعيد العسكري الإسرائيلي في لبنان مساراً متدرجاً، اتسمت كل مرحلة فيه بطابع خاص من أشكال المواجهة، المباشرة والمداورة، ووصل ذروته في الغزو الشامل عام 1982. غير أنه على الرغم من جلاء قوات الثورة الفلسطينية من بيروت (آب/ أغسطس 1982)، فإن حرب إسرائيل على لبنان لا تزال مستمرة إلى اليوم (1998)، وإن بذريعة مختلفة. وفي هذا المسار الطويل، استخدمت إسرائيل كل وسائل «إرهاب الدولة»، وكافة أشكال العمل العسكري، براً وجواً وبحراً. فقتلت أفراداً في عمليات خاصة، وقصفت عشوائياً قرى ومدناً، وخرّبت مرافق، وطردت سكاناً، وهدمت منازل، ولم تتورع عن سياسة «الأرض المحروقة»، كما اجتاحت تكراراً مناطق واسعة، وهجّرت سكانها. وإلى جانب ذلك كله، ثابرت على العبث الداخلي، من خلال المدخل الطائفي والإقليمي. ومع ذلك، اضطرت إلى الانسحاب بعد كل اجتياح، كبير أو صغير، إلى أن استقرت على الاحتفاظ بما تسميه «الحزام الأمني» في الشريط الحدودي الجنوبي. وفي المحصلة، وعلى الرغم من الدمار الذي ألحقته بلبنان، فإنها لم تستطع السيطرة على الوضع فيه، وبالتالي، إدخاله في فلكها، كما كانت تريد. وفيما استطاعت أن تخلق في لبنان كله حالة من عدم الاستقرار، لا تزال مستمرة إلى الآن، فإن هذه الحالة بالذات، قد ارتدت عليها، ونقلت الأزمة إلى داخلها. لقد تجاوزت في سعيها لتطويع لبنان كل حدود المعقول، ولما لم تحقق النتائج المرجوة من عدوانها، انقلب السحر على الساحر. لم تبقِ للبنان ما يخسره في صراعه معها، فأصبح عظمة في زورها. ومع ذلك، فقيادتها السياسية/ العسكرية، بنزعتها الفاشية، لم ترتدع عن غيها حتى اليوم.

فعندما قرر مجلس النواب اللبناني قبول قرار القمة العربية بشأن تحويل مجرى نهر الحاصباني (21 كانون الثاني/ يناير 1965)، تلقى لبنان تهديداً مباشراً بالانتقام، جاء على لسان القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية. ولما أصرّت الحكومة اللبنانية على موقفها، أغارت قوة إسرائيلية (ليلة 29 - 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1965) على قريتي حولا وميس الجبل، ونسفت بيتاً وخزانات مياه، كإنذار فعلي لتلك الحكومة لردعها عن موقفها. وتكررت تلك الغارات، بذريعة الرد على أعمال الفدائيين الفلسطينيين، كما حصل في قرية

حولا ذاتها (12 أيار/ مايو 1968)، وبعدها في مطار بيروت (28 كانون الأول/ ديسمبر 1968). وادّعت إسرائيل أن الغارة على المطار جاءت رداً على ما قام به فدائيون فلسطينيون من إطلاق النار على طائرة إسرائيلية في أثينا. وفيها دمّرت وحدة كوماندوس 13 طائرة تجارية، هي الجزء الأكبر من أسطول لبنان التجاري، على أرض المطار. واستمرت الغارات العسكرية خلال عامي 1969 و1970، وكان أكبرها في منطقة العرقوب الجنوبية (12 أيار/ مايو 1970). ففي تلك العملية، التي كانت الأكبر ضد لبنان منذ 1948، اجتازت قوة مدرعة إسرائيلية الحدود، واشتبكت مع الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية طوال 35 ساعة، وانسحبت دون أن تحقق أهدافها. ومنذ تلك المعركة، أصبحت الغارات الإسرائيلية، وخاصة الجوية، على الأراضي اللبنانية عملية شبه يومية.[142]

وقد أثمرت هذه الغارات الإسرائيلية توتراً بين قوات الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني، تمخّض عن صدامات مسلحة بينهما، انتهت إلى «اتفاقية القاهرة» (تشرين الثاني/ نوفمبر 1969)، حيث تمّ ترتيب العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية. ومع تزايد الوجود العسكري الفلسطيني في الجنوب اللبناني، خاصة في منطقة العرقوب، التي أطلق عليها الإعلام الإسرائيلي اسم «فتحلاند»، نشّطت إسرائيل غاراتها على هذه المنطقة، مستهدفة قواعد الفدائيين والقرى المجاورة، وبلغت ذروتها في معركة العرقوب (12 أيار/ مايو 1970). «وبعد ذلك التاريخ بشهر تقريباً، قصفت إسرائيل بلدة بنت جبيل، وهي من أكبر بلدات المنطقة، فسقط عدد من السكان المدنيين بين قتيل وجريح. ومنذ ذلك التاريخ، تصاعدت الاعتداءات على القرى من خلال الغارات الجوية والهجمات البرية الهادفة إلى قتل الفدائيين أو أسرهم. وفي أيلول/ سبتمبر 1972، جرى اجتياح محدود، فدخل الجيش الإسرائيلي الجنوب بقوات كبيرة، رداً على قتل الرياضيين الإسرائيليين خلال دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ. وقد بقيت القوات الإسرائيلية أربعين ساعة، ثم انسحبت بعد أن قتلت نحو 140 شخصاً، بينهم 80 مدنياً. وقد أغار الإسرائيليون، في الغالب، على الفلسطينيين أو على اللبنانيين الذين زعموا أنهم على صلة بهم، لكنهم كانوا بين الحين والآخر يقومون بعمليات لا هدف لها سوى إرهاب السكان المدنيين، وحملهم على الاعتراف بثمن القبول بالوجود الفلسطيني».[143]

(142) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 531-533.

(143) بيضون، أحمد، «الشريط الحدودي في لبنان الجنوبي، نظرة محلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 9، شتاء 1992، ص 16.

وجراء ردود الفعل اللبنانية على التصعيد العسكري الإسرائيلي، اتخذت قيادة الثورة الفلسطينية (1972) قراراً بتجميد عملياتها من الأراضي اللبنانية. ولكن إسرائيل لم توقف غاراتها، سواء على الجنوب اللبناني أو البقاع الغربي أو المخيمات الفلسطينية، وصولاً إلى مخيمي نهر البارد والبداوي، بالقرب من مدينة طرابلس، بل على العكس، الأمر الذي كشف أن الوجود الفلسطيني بالذات هو المستهدف. وترافقت تلك الغارات بعمليات إرهابية ضد الأفراد في منظمة التحرير ومؤسساتها. فقد اغتالت أجهزة المخابرات الإسرائيلية (8 تموز/ يوليو 1972) الأديب غسان كنفاني، وأصابت عدداً آخر من الشخصيات السياسية والإعلامية. وهاجمت وحدات كوماندوس بيوت بعض القادة (10 نيسان/ أبريل 1973)، واغتالت الشهداء الثلاثة: محمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وكمال ناصر، في بيروت. وحققت بذلك مبتغاها من تفجير الصراع بين الثورة الفلسطينية والسلطة اللبنانية (2 أيار/ مايو 1973)، حيث عمّت الاشتباكات بينهما مختلف المناطق، خاصة في بيروت، وصولاً إلى قصف المخيمات الفلسطينية بالطيران (6 أيار/ مايو 1973). في المقابل، أدى سلوك السلطة اللبنانية هذا إلى انقسام على الساحة اللبنانية، وانحازت «الحركة الوطنية اللبنانية» إلى الثورة الفلسطينية في مواجهة السلطة. وبدأ العدّ العكسي إلى «الحرب اللبنانية»، الذي توقف بسبب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وما ترتب عليها من نتائج خلال العام 1974، ليعاود تنازله نحو الانفجار (13 نيسان/ أبريل 1975).

أخيراً، بتفجير الاقتتال في لبنان (13 نيسان/ أبريل 1975)، بعد حادثة «عين الرمانة»، حيث قُتل 26 فلسطينياً في حافلة كانت في طريقها إلى مخيم تل الزعتر، وذلك في كمين مدبّر نصبته ميليشيا «الكتائب اللبنانية»، حققت إسرائيل مبتغاها في نقل صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الساحة الداخلية في لبنان. واستمرت الحرب، التي اتخذت طابعاً طائفياً بغطاء فلسطيني - لبناني، طوال سنتي 1975 و1976، عندما توقفت مرحلياً، لتعود وتستعر متقطعة، وتأخذ أشكالاً مختلفة، وصولاً إلى النمط الراهن (1998) من المواجهة في الجنوب اللبناني. وقد استهدفت هذه الحرب، التي لبّتها إسرائيل، مباشرة ومداورة، استكمال ما بدأ في الأردن (1970 - 1971)، من ضرب الثورة الفلسطينية، وبالتالي، شطب منظمة التحرير من المعادلة السياسية في المنطقة. إلا أن النتائج جاءت معاكسة، إذ ازداد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وتكرّست قيادتها لهذا الشعب في داخل الوطن المحتل وخارجه. وفشلت مراهنة إسرائيل على قوى لبنانية محلية في إلغاء مكاسب المنظمة السياسية بعد حرب 1973. وفي مقابل

تعاظم الاعتراف الدولي بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبالتالي، بحقّ هذا الشعب في تقرير مصيره السياسي بنفسه، تفاقمت الإدانة لإسرائيل، وصولاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 3379) في دورتها الثلاثين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ولكن ذلك لم يردع إسرائيل عن متابعة خطها في تصفية العمل الوطني الفلسطيني. وبوصول الليكود إلى السلطة فيها (1977)، بدأت مرحلة جديدة من العمل العسكري المباشر ضد الوجود الفلسطيني، المادي والسياسي، على الأراضي اللبنانية.

عملية الليطاني (1978)

وبينما المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل تراوح في مكانها بعد قمة الاسماعيلية، وصولاً إلى تعليقها (8 كانون الثاني/ يناير 1978)، بسبب الخلاف حول حجم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ومشروع بيغن للحكم الذاتي الفلسطيني، دعت واشنطن كلاً من السادات وبيغن إلى زيارتها. وفيما بيغن يحزم حقائبه للسفر، وقد سبقه وزير دفاعه، عيزر وايزمن، وقعت «عملية الشهيد كمال عدوان» (11 آذار/ مارس 1978)،التي قامت بها «مجموعة دير ياسين» من مقاتلي حركة «فتح» بقيادة الشهيدة دلال المغربي. وكان مسرح العملية الطريق الساحلي، على مشارف تل أبيب، مما اضطر القيادة الإسرائيلية إلى فرض منع التجول على قطاع واسع من المستوطنين لمدة يومين، ولأول مرة منذ قيام إسرائيل (1948). وبنجاحها في تحقيق أهدافها، طرحت العملية مجدداً مسألة «التقصير الأمني» في إسرائيل، وانطلقت أصوات تنادي بتشكيل لجنة تحقيق في ملابساتها. وكان موضوع التساؤل الأساسي: كيف نجح الفدائيون في التسلل، وفي وضح النهار، إلى الساحل، في منطقة مأهولة بكثافة سكانية، ورغم دوريات الاستطلاع الجوية والبحرية؟. ووجّه نقد لاذع إلى قوات الأمن الإسرائيلية على ارتباكها وعجزها عن التعامل مع المجموعة الفدائية الصغيرة بسرعة وفعالية. هذا إلى جانب اتهام أجهزة الاستخبارات، مرة أخرى، بالتقصير في جمع المعلومات عن نشاط الفدائيين، وفي تنسيق عمليات التصدي له بين أذرعة الأمن المختلفة.[144]

وصرفت العملية الفدائية الأنظار عن المفاوضات السياسية، وركزتها على المواجهة العسكرية مع الثورة الفلسطينية في لبنان. فقد سرّعت في عودة وزير الدفاع الإسرائيلي،

(144) شوفاني، الياس (إشراف وتحرير)، عملية الليطاني، دار العودة، بيروت، 1978، ص 18-20. (لاحقاً: شوفاني، عملية الليطاني).

عيزر وايزمن، من واشنطن، للمشاركة في اتخاذ قرار الردّ على العملية وتنفيذه. وبعد انتهاء العملية، عقدت حكومة بيغن سلسلة من الاجتماعات، كما عقدت الكنيست جلسة خاصة، لمناقشة ملابساتها، واتُخذ قرار القيام بـ «عملية الليطاني» رداً عليها. وعلى الفور، ربطت المصادر الرسمية في إسرائيل ووسائط إعلامها، بين العملية الفدائية وقرارات الرباط، من جهة، وبينها وبين المسارات السياسية الجارية في إطار مفاوضات التسوية، من جهة أخرى. وفيما دعت الكنيست دول العالم لسحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، على اعتبار أنها منظمة «إرهابية»، فقد حمّلت إسرائيل لبنان مسؤولية الوجود الفلسطيني على أراضيه. وقال وايزمن مثلاً: «إن الهجوم أثبت مرة أخرى خطر وجود مناطق عربية غير مسيطر عليها بالقرب من مناطق مكتظة بالسكان في إسرائيل». وكان واضحاً أن حكومة بيغن لن تفوّت الفرصة للقيام بهجوم واسع النطاق على القوات الفلسطينية في لبنان، بهدف «تدمير بنيتها التحتية». ولما كان الهجوم متوقعاً، فقد أرادت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن تكون المفاجأة في حجم القوة العسكرية المشاركة فيه، وفي أبعاده السياسية والجغرافية. وزجّت في العملية سلاحي الجو والبحرية، بالإضافة إلى الدروع والمشاة، ومهّدت للتقدم البري بقصف كثيف. لكن ذلك لم يكفِ قواتها العسكرية المتقدمة على الأرض مؤونة قتال المواجهة مع «القوات المشتركة» الفلسطينية/ اللبنانية.[145]

وبدأ الجيش الإسرائيلي (منتصف ليلة 14-15 آذار/ مارس 1978)، هجومه الكبير على الجنوب اللبناني، ممهداً لذلك بقصف كثيف من الجو والبر والبحر، وتقدمت قواته المدرعة والميكانيكية على أربعة محاور: 1) مرجعيون - الحاصباني - العرقوب؛ 2) الطيبة - القنطرة - الغندورية؛ 3) مارون الراس - بنت جبيل - تبنين؛ 4) رأس الناقورة - البياضة - صور. وتصدت «القوات المشتركة» الفلسطينية/ اللبنانية للغزاة في حرب عصابات شرسة، لم يكونوا يتوقعونها. فعمدوا إلى استغلال تفوقهم الناري، فما تقدموا نحو موقع إلا بعد دكّه بأنواع المقذوفات المختلفة، وبكثافة غير عادية. ومن هنا كان الخراب الكبير الذي لحق بقرى لبنان الجنوبي، وكذلك عدد الإصابات العالي بين سكانه المدنيين، مما اضطرهم إلى الهجرة الواسعة. وكان تقدم القوات الغازية بطيئاً، جراء المقاومة العنيفة، التي وصفها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، مردخاي غور، بقوله: «إن أكثر من نصف عدد القتلى الذي وقع في صفوفنا، كان نتيجة اصطدام وحداتنا ببعض الألغام المزروعة، لأن المخربين زرعوا الألغام بصورة ماهرة جداً في بعض المناطق... وقاتل

(145) المصدر السابق، ص 20-21.

المخربون بشراسة في بعض الأماكن... قرب بنت جبيل كانت هناك قاعدتان، وحدث قتال ضار، وربما هرب عدد من المخربين نتيجة القصف، غير أن المعارك التي جرت هناك كانت ضارية بالفعل. ففي مارون الراس مثلاً، بعد القصف واقتراب قواتنا من بيوت القرية بعد أن تمّ تدميرها، وبعد أن أوشكت قواتنا على دخول تلك البيوت، عندها فتحت نيران المخربين بكثافة، وكان لا بد من اقتحام البيوت بالمشاة من أجل تطهيرها. وقد وقعت إصابات في صفوفنا... وكان قتال المخربين شرساً... واتضح لي من خلال محادثاتي مع الجنود، أن المعارك في عدد من القرى جرت من بيت إلى بيت، وداخل البيوت نفسها، وكان القتال بالغ الصعوبة». [146]

واعتمد الجيش الإسرائيلي في هذه العملية القتال الليلي، منذ بدء المعارك وحتى نهايتها، اعتقاداً منه بأنه الشكل الأفضل بالنسبة إليه، لما يتمتع به من تفوق في هذا المجال. لكنه أساء التقدير، إذ أثبت مقاتلو القوات المشتركة قدرتهم على خوض مثل هذا القتال بنجاعة. ولذا كان تقدم القوات الغازية بطيئاً جداً، أخذاً بالاعتبار موازين القوى العسكرية على أرض المعركة. كما أن تقدمها على محاور القتال لم يكن متوازياً ومتساوياً. ففي القطاع الغربي، اضطرت إلى التوقف على مشارف مدينة صور، دون دخولها، بينما تحركت في القطاع الأوسط بشكل مروحي، أوصلها إلى احتلال الجنوب اللبناني، دون الوصول فعلاً إلى نهر الليطاني، ولا احتلال الشريط الساحلي على طول الطريق المؤدي إلى جسر القاسمية. وذلك بعد أسبوع كامل من القتال، استخدمت فيه المدفعية والقصف الجوي والبحري بكثافة غير عادية. وفي معرض النقد للعملية، طرح التساؤل: لماذا لم تنجح العملية في تطويق القوات الفلسطينية وتدميرها؟. وكان جواب قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، وبالتالي، قائد عملية الليطاني، اللواء أفيغدور بن – غال، على ذلك بقوله: «استُخدمت قوات كثيرة، وأُطلقت كميات كبيرة من النيران، للحيلولة دون وقوع إصابات... وكانت الخطة تقضي بالمضي على مهل برفقة النيران، الكثير من النيران... لم تكن هناك مباغتة تكتيكية أو استراتيجية في توقيت العملية وطبيعتها. وقد عرف المخربون أننا سنتصرف على هذا النحو». وأكد بن – غال أن عدم اقتحام مدينة صور، وكذلك الإحجام عن إحكام الطوق عليها، عند جسر القاسمية، إنما يعود إلى الخوف من الخسائر البشرية. [147]

وعلى الرغم من أن خطة العملية قد وضعت سلفاً، بواقع تسميتها «عملية الليطاني»،

(146) المصدر نفسه، ص 22–24.
(147) المصدر نفسه، ص 26–27.

فإن حكومة إسرائيل، وعلى لسان وزير الدفاع فيها، عيزر وايزمن، ادّعت أنها بدأت محدودة ولكنها توسعت أثناء القتال، فقال: «كان هدف عملية الجيش الإسرائيلي في جنوبي لبنان، ضرب المخربين قدر الإمكان، لقتلهم وتدمير مخازن أسلحتهم. وكان الهدف الأولي للعملية احتلال قطاع يصل إلى عشرة كيلومترات. ولكن استسلام مدينة تبنين، واستمرار نيران المخربين، وقصف المستوطنات في إصبع الجليل، دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار جديد بتوسيع العملية، واحتلال كل المنطقة الواقعة جنوبي الليطاني». وكذلك ادّعى رئيس أركان الجيش، مردخاي غور. إلا أن قائد المنطقة الشمالية، بن – غال، طرح أسباباً أخرى، فقال: «كانت المرحلة الأولى محدودة بـ «حزام أمني»، في حين أن المرحلة الثانية تمت في أعقاب رفع الأعلام البيضاء في القرى والدساكر. أما المرحلة الثالثة، فقد نُفذت بسبب المناقشات السريعة في مجلس الأمن، واستهدفت فرض أمر واقع في الميدان حتى حدود الليطاني». والظاهر أن هذه الدعاوى كانت موجهة إلى واشنطن، التي كانت لا تزال تتمسك بالاتفاق القائم منذ ما قبل حرب 1967، بضرورة التنسيق المسبق معها في كل عمل عسكري تقوم به إسرائيل. وأكد المعلق العسكري، زئيف شيف، (هآرتس، 31 آذار/ مارس 1978)، ما يلي: «لا شك أن الأميركيين كانوا مطّلعين على العملية قبل أن تبدأ. ولا نخطئ إذا قلنا أنهم عرفوا، بصورة عامة، النقاط الرئيسية التي ستحتلها إسرائيل في القطاع المحاذي للحدود. فأعربوا عن قلقهم خشية حدوث تطورات سلبية لمسار السلام، في أعقاب العملية، لكنه يبدو أنهم لم يعربوا عن معارضتها بصراحة. فلو أرادوا، لكان باستطاعتهم بالتأكيد، أن يعرقلوا العملية، ولربما أن يمنعوا تنفيذها». [148]

يظهر أن حكومة بيغن اتفقت مع واشنطن على عملية محدودة، رداً على «عملية كمال عدوان»، ثم انفردت في اتخاذ القرار بتوسيعها، وأخفت ذلك عن إدارة كارتر. وليس أدلّ على ذلك من ردة الفعل الأميركية على توسيع عملية الليطاني؛ كما برزت في تحرك إدارة كارتر في مجلس الأمن، واتخاذ القرار رقم 425، بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية (19 آذار/ مارس 1978)، وإرسال قوات الطوارئ الدولية (UNIFIL) إلى الجنوب اللبناني. وكذلك، في تصرف كارتر مع بيغن لدى وصوله إلى واشنطن في زيارته الثالثة، غداة وقف إطلاق النار، والذي يشير بوضوح إلى أن واشنطن لم تكن راضية عن سلوك حكومة بيغن. فقد رفض كارتر أن يجعل من قضية الجنوب اللبناني موضوعاً مركزياً في المحادثات مع بيغن، الأمر الذي زاد من توتر العلاقات بينهما. وعلى هذا

(148) المصدر نفسه، ص 28.

الصعيد، قال زئيف شيف مشككاً في ادعاءات حكومة بيغن (هآرتس، 31 آذار/ مارس 1978): «والآن يقال لنا أيضاً، بصراحة، أنه تقرر، منذ البداية، حظر الوصول إلى نهر الليطاني، إذ أن هذا النهر يعتبر بمثابة «خط أحمر» في نظر السوريين. ولم يحذّر الأميركيون إسرائيل من عدم الوصول إلى الليطاني، إنما إسرائيل نفسها قررت منذ البداية عدم إغضاب السوريين وعدم الإثقال عليهم. لأنها رغبت في مشاركتهم في تسوية تقود إلى تغيير في الجنوب اللبناني... وهذا المشروع السياسي - الاستراتيجي، كما هو مطروح الآن، يكشف عدة حقائق مهمة بخصوص عملية الليطاني».[149]

ويبدو أن حكومة بيغن كانت تنوي، في مراحل لاحقة من عملية الليطاني، جرّ سوريا إليها، بشكل أو بآخر، وبالتالي، فتح الملف اللبناني بأكمله، لإخراج مفاوضات التسوية من المسار الذي وضعته إدارة كارتر. وعن ذلك، يقول شيف: «إذا أخذنا تصريحات مخططي عملية الليطاني في الحكومة والأركان العامة على عواهنها، نجد أن المخططين قد افترضوا أن تدفع العملية السوريين، وتقودهم إلى تسوية مع إسرائيل في مسألة المخربين في جنوب لبنان. ولربما بدا ذلك سخيفاً، إلا أنه توضيح سُمع أكثر من مرة، عندما كان الحديث يتناول أحد الأهداف الرئيسية للعملية: تغيير الوضع في جنوبي لبنان. فإسرائيل اعتقدت إذن، أنه ليس في وسعها أن تفعل هذا بنفسها، وأنها بحاجة إلى شركاء. ويتضح أنه كان من المفترض أن يكون السوريون هم الشركاء، وليس الأمم المتحدة». وفي الواقع، أطلق العديد من قادة إسرائيل تصريحات مماثلة، تنم عن نيّتهم إقحام سوريا في ترتيب جديد للأوضاع في لبنان. وعلى سبيل المثال لا الحصر، طرح الأستاذ موشيه معوز، الخبير الإسرائيلي في الشؤون السورية، بعد إتمام العملية العسكرية، ما يلي: «يبدو أن الخيار الأساسي المتوفر لإسرائيل هو اقتراح مشروع لتسوية شاملة مع سوريا ولبنان والمخربين - كجزء من تسوية شاملة في الشرق الأوسط، بمشاركة مصر والأردن وسكان يهودا والسامرة وغزة، وتحت إشراف شامل من قبل الولايات المتحدة. ومبادئ التسوية الشاملة في المدماك الشمالي، يجب أن تكون اقتلاع وجود المخربين الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية، وتوطين معظم اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان (ويبلغ عددهم اليوم نحو 300 ألف) في سوريا والعراق، وجزء محدد أيضاً في يهودا والسامرة، وإخلاء القوات السورية من لبنان، وإعادة السيادة اللبنانية إلى الحكومة الشرعية في بيروت». ولكن العملية الكبيرة، وما تلاها من احتلال للشريط الحدودي في جنوب لبنان، ومجمل التحركات السياسية التي ترتبت عليها، لم توصل حكومة بيغن إلى

(149) المصدر نفسه، ص 28-29.

مبتغاها، لا على الصعيد السوري، ولا الفلسطيني أو اللبناني، ولا حتى الأميركي. وبذلك، كانت العملية فاشلة.[150]

لقد جاءت عملية الليطاني على خلفية جمود مفاوضات التسوية، وبالتالي، توتر في العلاقة بين إدارة كارتر وحكومة بيغن. فأثار ذلك صراعاً داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، سواء داخل الحكومة، بين أجنحتها المتنافسة، أو خارجها، مع المعارضة التي بدأت تفكر بالقفز إلى السلطة مجدداً؛ خصوصاً وأن السادات بدأ يغازلها ويلمح إلى تقبل أكبر من جانبه لمواقفها. وواضح أن بيغن انتهز الفرصة في عملية الليطاني لهدف خلق وضع سياسي جديد في المنطقة، يفتح مجالاً للمساومة بين الأطراف المعنية في التسوية. وقد توخى من تلك العملية أن تحل مشاكله، الداخلية والخارجية، وعلى رأسها الوجود السياسي للشعب الفلسطيني، المتمثل في منظمة التحرير. كما أراد، عن طريق العملية العسكرية، إخراج مسار التسوية من مأزقه، وبالتالي، نقله إلى سكة جديدة توصله إلى حيث يؤمّن تحقيق أهدافه السياسية. ومن احتلال الجنوب اللبناني، كان بيغن يرمي إلى محورة النشاط السياسي في المنطقة حول ترتيب الأوضاع في لبنان، مما يستلزم مفاوضات تشارك فيها سوريا. ومن هناك، كان يتوقع أن يجرّها إلى مفاوضات التسوية، فتزول بذلك عقبة أخرى من طريقها كما كان يعتقد.

وكان السادات في مفاوضاته مع إدارة كارتر وحكومة بيغن يستخدم الورقة السورية، ويشير إلى مكاسب دمشق من موقفها الرافض، مادياً ومعنوياً. ويتذمّر من جنوح الإدارة الأميركية نحو إرضاء النظام السوري، في حين يشكل موقفه المتهاون إحراجاً كبيراً له ولتحركاته التسووية. والأكيد أن بيغن كان يخطط لانتهاز الظرف الملائم لإلغاء هذه الورقة، إما عن طريق توجيه ضربة إلى سوريا، وإما عبر جرّها إلى مفاوضات التسوية. وعلى خلفية نتائج عملية الليطاني واحتلال الجنوب اللبناني، كان بيغن يتوقع أن تتركز محادثاته في واشنطن، لدى زيارته المرتقبة إليها، على الموضوع اللبناني. وبذلك، يصرف النظر عن نقاط خلافه مع إدارة كارتر حول مسألة «إعلان المبادئ» للتسوية الشاملة، مما يغطي على اتهامه بعرقلة المفاوضات لدى الرأي العام، المحلي والدولي. وكان ضرورياً أن تنجح عملية الليطاني وتحقق أهدافها بالسرعة القصوى، ومن دون خسائر كبيرة، كي تساعد بيغن في صراعه الداخلي، وتعينه بذلك على الخروج من مأزقه السياسي على الصعيد الخارجي؛ لكن ذلك لم يحدث. وبدلاً من أن تكون العملية عوناً له على حل مشاكله، انقلبت إلى عبء زاد في تعقيد الأمور عليه، داخلياً إزاء المعارضة

(150) المصدر نفسه، ص 28-29.

لنهجه، وخارجياً إزاء إدارة كارتر. فتوجّه صوب السادات لإعانته على الخروج من المأزق، وقام وزير دفاعه، عيزر وايزمن، بزيارة إلى القاهرة، إيهاماً بأن العملية لم تغيّر من الأمر شيئاً على صعيد المفاوضات بين مصر وإسرائيل.

وفي ذروة الخلاف بين إدارة كارتر وحكومة بيغن حول عملية الليطاني وذيولها، قام الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، بزيارة إلى الولايات المتحدة للمساهمة في إخراج حكومة بيغن من مأزقها، وفي خلق الانطباع بأن شيئاً ما يجري على صعيد التسوية، بعد أن سادت نظرة التشاؤم بالنسبة إلى مبادرة السادات. وبعد توقف العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 425، الذي صدر بالإجماع، وبمساندة ظاهرة من قبل الولايات المتحدة، مع التوكيد على ضرورة الإسراع في سحب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها في لبنان، «والاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً»، قام بيغن بزيارته الثالثة إلى واشنطن. وقبل وصوله إلى العاصمة الأميركية، أوضح وزير الخارجية، سايروس فانس، لنظيره الإسرائيلي، موشيه دايان، الذي وصل إلى واشنطن قبل بيغن، بأن كارتر يعارض الربط بين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425، وبين القضايا الأخرى التي يجري التفاوض عليها في مسار التسوية. كما أكد فانس لدايان بأن الرئيس كارتر يصر على إبقاء قضيتي جنوب لبنان وصفقة الأسلحة التي تطالب بها إسرائيل مسألتين ثانويتين في المحادثات، خلافاً لرغبة بيغن؛ وبأن الرئيس يريد تركيز المحادثات على الوضع الدبلوماسي العام في الشرق الأوسط، وعلى عملية التسوية، وبشكل خاص على ثلاثة موضوعات: 1) إعلان المبادئ للتسوية؛ 2) تفسير قرار مجلس الأمن رقم 242؛ 3) الاستيطان في المناطق المحتلة. وبذلك، كان كارتر يريد من حكومة إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425، دون قيد أو شرط، الأمر الذي يبرز امتعاض الرئيس الأميركي من سلوك حكومة بيغن في عملية الليطاني، وخاصة من توسيعها، بهدف استغلالها لأغراض سياسية متناقضة مع موقف إدارة كارتر من التسوية الشاملة في المنطقة.(151)

وذهب بيغن إلى واشنطن وفي ذهنه تصور مختلف لجدول أعمال المحادثات هناك مع الرئيس الأميركي، خصوصاً وأنها جاءت بعد عملية الليطاني، التي كان لها في نظر بيغن جانب يتعلق بالوضع العام في المنطقة، إضافة إلى أهدافها المباشرة. وأكدت مصادر إسرائيلية أن حكومة بيغن كانت تريد من العملية العسكرية «الاستيلاء على أراض جديدة، تنوي الاحتفاظ بها فترة طويلة، لتخلق بذلك مجالاً جديداً للمساومة، بين القدس وواشنطن

(151) شوفاني، الثكنة والمركز، ص216.

والقاهرة ودمشق» (يهوشع تدمور، «دافار»، 21 آذار/ مارس 1978). وكان بيغن يريد أن يجعل من هذه المسألة الموضوع الرئيسي في محادثاته مع كارتر، في مسعى لتحوير الجدل القائم بين أطراف المفاوضات، مستغلاً جنوب لبنان كورقة مساومة أخرى في صفقة أوسع تشمل سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى الجولان. وفي مقابل ما كان بيغن ينوي إبداءه من مرونة في مسألة الانسحاب من الجنوب اللبناني، كان يتوقع تنازلات من الأطراف الأخرى، خصوصاً من مصر، التي وصلت المفاوضات معها إلى حافة الانهيار، عندما سحب السادات وفده المفاوض من اللجنة السياسية، وجمّد أعمال اللجنة العسكرية. وعندما وصل بيغن إلى واشنطن، حاملاً مشروعه الذي لم يكن مقبولاً، لا للسادات ولا للملك حسين، علاوة على أنه لم يتعرض، من قريب أو من بعيد، إلى مسألة الجولان، قطع عليه كارتر طريق تمييع المحادثات وحرفها عن مسارها بالتركيز على مسألة لبنان. فقد اتخذت تلك الإدارة موقفاً حازماً في مجلس الأمن، وعجّلت في إصدار قرار وقف إطلاق النار، والانسحاب الفوري من الجنوب اللبناني، دونما إصغاء إلى طلب حكومة بيغن تأجيل ذلك حتى يصل إلى نيويورك ويوضح موقفها.(152)

تحت ضغط إدارة كارتر، اضطرت حكومة بيغن إلى الرضوخ لقرار مجلس الأمن رقم 425، دون الإعلان عن قبولها به؛ بعد أن انتزعت من تلك الإدارة ضماناً بعدم إدانتها بالعدوان. ولترتيب عملية انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلها، وانتشار قوات الطوارئ الدولية فيها، وصل الأمين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، إلى إسرائيل، وأجرى محادثات بهذا الشأن مع المعنيين بالأمر فيها. وبدأ الانسحاب على مراحل (11 نيسان/ أبريل 1978)، واستمر حتى منتصف شهر حزيران/ يونيو 1978. ولكن إسرائيل لم تنسحب إلى الحدود الدولية، بل احتفظت بشريط عمقه حوالي 10 كيلومترات على طول الحدود، أسمته نفاقاً «الحزام الأمني». وسلّمته إلى الضابط اللبناني المنشق، الرائد سعد حداد، تماماً كما كان يفكر بن – غوريون ودايان في منتصف الخمسينات بالنسبة إلى لبنان، وكما يرد في مذكرات شاريت. ولم يكن خافياً أن سعد حداد لس إلا «فزّاعة» على رأس ميليشيا، تسمى «جيش لبنان الجنوبي»، تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي الكاملة، وعلى مرتّبه، تسليحاً وتمويلاً، وبتوجيهه، تدريباً ونشاطاً وتجنيداً. ومُنعت قوات الطوارئ الدولية من دخول هذا الحزام، الذي يضم بعض القرى المسيحية. وقد جرى تفريغه من مسلميه، وتدمير بعض قراه، كما جرى في بلدة الخيام، التي

(152) المصدر السابق، ص 217–218.

هجّر سكانها الـ 20,000، وجعلت منطقة عسكرية مغلقة، فيها معتقل كبير، وهي كلها ميدان تدريب على حرب المدن. وكانت القوات الإسرائيلية ارتكبت فيها مجزرة، راح ضحيتها 70 مدنياً، أثناء احتشادهم في مسجد البلدة. وفي 19 نيسان/ أبريل 1979، أعلن سعد حداد، في مستعمرة المطلة على الحدود الشمالية مع لبنان، إقامة «دولة لبنان الحر»، في سيناريو مأخوذ من مذكرات بن - غوريون.[153]

اشتباكات تموز/ يوليو 1981

كانت هذه الاشتباكات العنيفة بمثابة التمهيد لغزو لبنان الشامل في العام التالي (1982). فعملية الليطاني انتهت دون أن تحقق الأهداف التي توختها منها القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية. ولذلك، فإن الترتيبات التي جرت في أعقابها - انسحاب القوات الإسرائيلية الغازية، وحلول قوات الطوارئ الدولية مكانها، لم تحل دون استمرار القتال في الجنوب، بين الجيش الإسرائيلي وأداته، جيش لبنان الجنوبي، من جهة، والقوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية (القوات المشتركة)، من جهة أخرى. فقد واصلت إسرائيل سياسة الأرض المحروقة ضد الجنوب اللبناني، لتدمير قراه ومدنه، وضرب اقتصاده، وبالتالي، تفريغه من سكانه، ودفعهم شمالاً، بما يترتب على ذلك من زعزعة لاستقرار البلد، ومن توتير للعلاقات بين طوائفه. كما استمرت في قصف المواقع والمخيمات ومراكز التجمع الفلسطينية، بهدف ضرب القوات الفلسطينية وتأزيم علاقاتها بالجماهير اللبنانية، وفصم عرى تحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية. ولم تتورع آلة الحرب الإسرائيلية عن قصف الأحياء المدنية في صور وصيدا والنبطية وبيروت، إضافة إلى عشرات القرى في الجنوب والبقاع، بذريعة تواجد القوات الفلسطينية فيها. كما عادت المخابرات الإسرائيلية إلى تحريك الميليشيات اللبنانية اليمينية، لفتح الصراع مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان طبيعياً أن تردّ القوات المشتركة على الغارات الإسرائيلية، وصولاً إلى قصف المستعمرات الإسرائيلية في شمالي فلسطين المحتلة، لردع الجيش الإسرائيلي عن ضرب الأهداف المدنية في لبنان. وقد بلغت الاشتباكات بالقصف المتبادل ذروتها في شهر تموز/ يوليو 1981.

في هذه الأثناء، تبدّلت الإدارة في واشنطن، وأخلى كارتر مكانه في البيت الأبيض لصالح رونالد ريغان (1981). فنجاح كارتر الباهر في عقد اتفاقيات كامب

(153) شوفاني، عملية الليطاني، ص 161-191؛ بيضون، أحمد، (مصدر سابق)، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 9، ص 22-23.

ديفيد لم يسعفه في الانتخابات الرئاسية عام 1980، التي خسرها في مواجهة ريغان. وتغيّر الوضع في واشنطن تماماً بالنسبة إلى حكومة بيغن، التي وجدت في الثنائي، ريغان ووزير خارجيته الكسندر هيغ، ضالتها. وسرعان ما جرى التوافق بين الطرفين على غزو لبنان، بهدف سحب اتفاقيات كامب ديفيد على المشرق العربي والقوى الفاعلة فيه. وافتتح ريغان ولايته بدعوة السادات وبيغن لزيارة واشنطن، على أرضية مبادرة جديدة لاستئناف مفاوضات التسوية المتوقعة. وبالمقارنة بين زيارته الثالثة (آذار/ مارس 1978) والعاشرة (نهاية أيلول/ سبتمبر 1981)، يتضح مدى الانقلاب الذي وقع في علاقة حكومة بيغن بالبيت الأبيض الأميركي، الذي وصل إليه حلفاء إسرائيل الحقيقيون على الساحة الأميركية - ممثلو المجمّع الصناعي - الحربي. فعن الزيارة الثالثة قال بيغن في نهايتها: «إن الأيام الثلاثة الأخيرة كانت أصعب أيام حياتي. إنني أعترف بأن المحادثات كانت صعبة. لماذا؟ لأنه تولد انطباع بصورة مباشرة أو مداورة - أنهم حاولوا إظهار إسرائيل بأنها عقبة في طريق السلام... ليست لدي أية نية لتقديم تنازلات جديدة، أو لتغيير موقفي... لا داعي البتة إلى إعادة النظر. لقد قدمنا مشروعاً للسلام ما زال قائماً... وهو جدير بأن يتم التفاوض على أساسه». (آرييل غيناي، «يديعوت أحرونوت»، 24 آذار/ مارس 1978). أما من الزيارة العاشرة، فقد عاد بيغن يهلّل للنتائج الباهرة التي حققها في محادثاته مع إدارة ريغان، إذ لم يسبق، على حد قوله، أن استُقبل والوفد المرافق له، الذي ضم وزير دفاعه، آرييل شارون، بمثل هذه الحفاوة في البيت الأبيض. كما أنه فوق الإطراء الذي سمعه هناك عن إسرائيل، كونها ذخراً استراتيجياً للولايات المتحدة، تحظى بالعطف الكبير والتقدير العالي، فقد حقق «ما كان بن - غوريون يحلم به في أيام حكمه بحمل الإدارة الأميركية على إعلان «التعاون الاستراتيجي» بعيد المدى مع إسرائيل».[154]

وفي الواقع، فإن بيغن انتزع من إدارة ريغان، في بداية ولايته الأولى، إعلاناً صريحاً عن واقع العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، الذي كان قائماً منذ إعلانها، بل قبل ذلك بكثير. غير أن الإدارات الأميركية المتعاقبة قد أعرضت عن تسمية الأشياء بمسمياتها، لأسباب تكتيكية تتعلق بحرصها على تمويه موقفها من الصراع العربي - الصهيوني. وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، بدليل الفهم العربي السائد لهذه العلاقة، والتناقضات التي ينطوي عليها في الخطاب العربي الرائج. وقد حقق بيغن هذا «الإنجاز الضخم»، كما وصفه، على خلفية ما كان يدور من كلام قبل هذه الزيارة عن توتر

(154) شوفاني، الثكنة والمركز، ص 219-224.

العلاقات بين واشنطن وإسرائيل. ذلك بدعوى أن الأخيرة قامت، دون علم الأولى المسبق والتنسيق معها، بعدد من الأعمال العسكرية والسياسية، من شأنها أن تفسد على واشنطن تحركاتها المتوقعة في المنطقة، كقصف المفاعل النووي العراقي والأحياء السكنية في بيروت الغربية، وكذلك شنّ حملة شعواء على صفقة طائرات «أواكس» مع السعودية. ومهما يكن، فإنه فور عودة بيغن من زيارته، ونظراً لإلحاح المسألة، فقد سافر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، رفائيل إيتان، إلى واشنطن لوضع الخطط لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه بين السياسيين في إطار «التعاون الاستراتيجي». وعلى الرغم من بعض الخلافات في وجهات النظر حول «مذكرة التفاهم» (التعاون الاستراتيجي)، والتي اعترض عليها البنتاغون، حيث لم يكن يرغب في دخول إسرائيل على خط «أمن الخليج»، فقد نجح وزير الخارجية، ألكسندر هيغ، في فرض موقفه، بدعم من الرئيس ريغان. وتمّ التوقيع على المذكرة (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981)، من قبل وزيري الدفاع، الأميركي كاسبر واينبرغر، والإسرائيلي آريئيل شارون، وإن بصيغة ملطفة، تحاشياً لاستثارة الدول العربية.(155)

ويلفت النظر أن إسرائيل هي التي كانت تصرّ على الإعلان عن طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة. ومن هنا، ولما تحقق لها ذلك في «مذكرة التفاهم»، لم تُخفِ قيادتها ابتهاجها بهذا التصريح، وهلّلت له معتبرة إياه إنجازاً تاريخياً. وقد جاءت هذه المذكرة في سياق سعي الولايات المتحدة، بعد سقوط نظام الشاه في ولاية كارتر (16 كانون الثاني/ يناير 1979)، للتسريع في إقامة تشكيل سياسي – عسكري في المنطقة، يربط دولها، أو بعضها، بشبكة من التحالفات المباشرة، أو المداورة، تجعل منها حلفاً متعدد الأطراف، عرف باسم «الإجماع الاستراتيجي». وكان الهدف المركزي منه الحفاظ على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. وإذا كان النفط هو مصلحة أميركا العليا في المنطقة، فالطبيعي أن يكون الخليج هو بؤرة اهتمامها الأولى، وبالتالي، فله الأولوية في شبكة الأحلاف التي تسعى إلى إقامتها بين دول المنطقة. ومن الطبيعي أن تصبح المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل غياب نظام الشاه في إيران، ركيزة هامة في تلك الشبكة، وبالتالي، ضرورة تأهيلها لذلك. ولكن حكومة بيغن اعترضت على تزويد السعودية بأسلحة أميركية متطورة، خاصة طائرات «أواكس»، التي كان من المقرر أن يبقى تحريكها، وكذلك قيادتها، بأيد أميركية، فيما تتحمل السعودية نفقاتها. وصارعت حكومة بيغن ضد الصفقة، إلى أن حصلت على صفقة طائرات ف – 15 متطورة، في سياق

(155) Mansour, Beyond Alliance, pp. 147-148.

الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي».(156)

فمنذ توليها السلطة في بداية العام 1981، أعلنت إدارة ريغان عزمها القيام بمبادرة جديدة لدفع مسار التسوية في الشرق الأوسط، على أن تأتي في خريف ذلك العام، وذلك بعد انتهاء الانتخابات العامة في إسرائيل (30 حزيران/ يونيو 1981)، وبيان الفريق الذي سيتولى السلطة، وبالتالي، إدارة مفاوضات التسوية. وعندها تستدعي الإدارة الأميركية، وحسب الترتيب، السادات أولاً، وبعده بيغن، ثم ملك السعودية، فهد بن عبد العزيز، لزيارة واشنطن وإجراء محادثات هناك، تشكل أرضية لتحرك الإدارة الجديدة. وقبل توافد الزوار على واشنطن، قام وزير خارجيتها، ألكسندر هيغ، بزيارة «استطلاعية» إلى كل من مصر والأردن والسعودية وإسرائيل، التي كانت في خضم معركة انتخابية (نيسان/ أبريل 1981). وقد حدّد هيغ الهدف من زيارته بأنه «البحث مع أصدقائنا في السبل لمواجهة ما يتعرض له السلام من تهديدات، من جانب الاتحاد السوفياتي والدول التي تخضع لمشيئته، ومن أجل تقدم السلام في الشرق الأوسط» («دافار» 6 نيسان/ أبريل 1981). وفي مصر سمع هيغ كلاماً عن استكمال اتفاقية كامب ديفيد، بما فيها «الإدارة الذاتية» الفلسطينية، ليتسنى للأطراف المعنية المضي قدماً في تشكيل الحلف الذي تدعو إليه واشنطن. وفي الأردن، جرى الكلام عن «المملكة المتحدة»، وحلّ القضية الفلسطينية من خلالها. أما في إسرائيل، فسمع من المعارضة كلاماً عن «الخيار الأردني»، ومن الحكومة كلاماً آخر عن «الخيار اللبناني» أولاً. أما السعودية، فطرحت فكرة «الخيار الفلسطيني»، كما جرى التعبير عنه لاحقاً في ما أسمي «مبادرة فهد».

وهكذا وجدت حكومة بيغن نفسها أمام خيارات صعبة، تطرحها الأطراف الأخرى، بما فيها الإسرائيلية المعارضة. وجميعها تفتح «الملف الفلسطيني»، على أرضية الانسحاب، الكلي أو الجزئي، من الأراضي المحتلة عام 1967، الأمر الذي ترفضه تلك الحكومة. وفي المحادثات مع هيغ، أعربت عن رفضها القاطع لجميع تلك الخيارات، وعن إصرارها على التمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. في المقابل، أكد الجانب الرسمي الإسرائيلي في المحادثات مع هيغ، على أهمية الدور الذي تستطيع الآلة العسكرية الإسرائيلية أن تلعبه في مواجهة «الخطر السوفياتي»، وبالتالي، ضرورة تزويدها بكل وسائل القوة لأداء ذلك الدور. أما على صعيد التسوية، فلم يبق أمام بيغن، الذي كان يعرف إملاءات المشروع الأميركي العام في المنطقة، كما يعلم مواقف الأطراف الأخرى المعنية بهذا المشروع، إلا «الخيار اللبناني»، أي فتح الملف الفلسطيني؛ ولكن على قاعدة تصفية «الخيار

(156) Ibid, pp. 144-147.

الفلسطيني» كما طرحته السعودية، وصولاً إلى حصر «الخيار الأردني»، الذي تتبناه المعارضة في إسرائيل على أرضية «الحل الوسط الإقليمي»، في شرقي الأردن فحسب، وبالتالي، قطع الطريق على برنامج حزب العمل الإسرائيلي المعارض. وهكذا، كان بيغن يرمي إلى وضع جميع الأطراف أمام الخيار الوحيد: استئناف المفاوضات على «الإدارة الذاتية»، وفقاً لمفهومه لاتفاقيات كامب ديفيد. ولكن ذلك لن يتم دون شطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في المنطقة. وهذا يستلزم إنهاء الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، ومن ثم إلحاق لبنان بعجلة كامب ديفيد. وبالتأكيد، فإن بيغن قد سبر غور هيغ وموقفه من الوجود العسكري السوري في لبنان، الأمر الذي شجّعه على التحرش به، بهدف الوصول إلى إنهائه، من خلال التدخل في القتال الدائر في زحلة، بين ميليشيا الكتائب اللبنانية والجيش السوري.(157)

فعلى خلفية نتائج عملية الليطاني (آذار/ مارس 1978)، تأكدت لمناحم بيغن حقيقة امتناع إنجاز «الخيار اللبناني» كما يريده هو – تصفية «الخيار الفلسطيني وجرّ لبنان إلى عجلة كامب ديفيد – ما دامت قوات الردع العربية متواجدة فيه. فكان لا بد من إخراجها، ولن يتم ذلك إلا بافتعال معركة مع القوات السورية في البقاع. فكان التفجير المفتعل في زحلة، الذي تواكب مع زيارة هيغ إلى المنطقة (نيسان/ أبريل 1981). غير أن الردّ السوري على التحدي الكتائبي، الذي جاء بتشجيع من حكومة بيغن، كان عنيفاً بحيث لم يكن باستطاعة ميليشيا الكتائب الصمود في وجهه، مما حدا بحكومة بيغن اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في القتال. ويبدو أن التقدير الإسرائيلي انطلق من القناعة بحتمية انكفاء القوات السورية عن متابعة عملها العسكري في مرتفعات جبل صنين، بعد تدخل سلاح الجو الإسرائيلي المباشر في القتال الدائر، على أرضية ثقة القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بفاعلية القوة الرادعة لآلتها العسكرية. وتشير الدلائل إلى أن بيغن قد أقدم على اتخاذ قراره هذا بناء على قراءة لموقف الإدارة الأميركية من مثل هكذا خطوة، استخلصها من محادثاته مع هيغ، إن لم يكن بالاتفاق الكامل معه. وعلى أي حال، فقد جاء الرد السوري على التدخل الإسرائيلي مغايراً تماماً لتوقعات حكومة بيغن. إذ عمدت القيادة السورية إلى تصعيد المواجهة، بإدخال بطاريات صواريخ مضادة للطائرات إلى البقاع اللبناني. فما كان من بيغن إلا أن أصدر أوامره بضرب تلك البطاريات، ولكنه تراجع عن ذلك بذريعة الأحوال الجوية. وتصاعدت نبرة التهديدات الإسرائيلية، ومعها حدة ردة الفعل السورية، وصولاً إلى حافة الانفجار العسكري، وما واكب ذلك من

(157) Shoufani, «Israel and the Gulf», (op. cit.) pp. 303-306.

تدخل للدولتين العظميين، على الصعيدين، السياسي والعسكري. وبفعل المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب، تمّ تجميد «أزمة الصواريخ السورية».

وفي أوج تصعيدها للتوتر في لبنان حول «أزمة الصواريخ السورية»، كانت حكومة بيغن تخوض صراعاً حاداً مع الإدارة الأميركية حول قضية تزويد السعودية بطائرات «أواكس». وكذلك، وفي خضم معركة انتخابية صعبة، تغلب فيها القضايا السياسية الخارجية، وتحديداً مسألة التسوية، على القضايا الداخلية، من اقتصادية واجتماعية، أقدمت تلك الحكومة على قصف المفاعل النووي العراقي (7 حزيران/ يونيو 1981). وكان قصف وتدمير المفاعل النووي العراقي سابقة أولى من نوعها في العالم؛ وظلت إلى الآن (1998) الوحيدة، إذ لم يحصل أن أقدمت دولة ما، كائناً ما كانت الدوافع والحوافز لديها، على مهاجمة المنشآت النووية لدولة أخرى. ومع ذلك، خرجت القيادة الإسرائيلية على العالم، تجاهر بكل صلف بفعلتها وتتحدى أي نقد لما اقترفته من جريمة، وترفض أية إدانة لعملها الهمجي؛ بينما هي تحظى بدعم غير محدود من قبل واشنطن. وتشير جميع الدلائل إلى تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل في التخطيط لهذه العملية وإعدادها، وإلى مشاركة واشنطن في التنفيذ، فضلاً عن تزويدها إسرائيل بالمعلومات ووسائل التدمير من أجهزة ومعدات. وفوق ذلك، قدّمت واشنطن دعمها السياسي لإسرائيل على الصعيد الدولي، وحمتها من أية عقوبات تترتب على إدانتها في مجلس الأمن.

وبقصفها المفاعل النووي العراقي، أثبتت إسرائيل مرة أخرى الدور الموكل إليها في الاستراتيجية الإمبريالية تجاه المنطقة. وذلك تحت غطاء «أمنها الاقليمي»، فيما هي تسعى لتسويق نفسها شرطياً للمنطقة، تهدد استقلال دولها، وتعمل على الحؤول دون تقدمها وتطورها. وفي هذا السياق، وبعد حرب 1973، والتآكل الذي ألمّ بصدقية فاعلية إسرائيل العسكرية، أرادت حكومة بيغن ترسيخ موقعها في استراتيجية «البلد الأم» (الولايات المتحدة)، من خلال إعادة الاعتبار لقوتها الرادعة على صعيد الشرق الأوسط كله. وكان من الأهمية بمكان بالنسبة إلى القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، خاصة إزاء توجه واشنطن نحو تشكيل «الإجماع الاستراتيجي» على أساس مبدأ كارتر القاضي بـ «أمن الخليج أولاً»، أن تبرز قدرة آلتها العسكرية على العمل بعيداً عن خطوط وقف إطلاق النار، من أجل ضمان موقع متميز لها في التشكيلات الاقليمية التي تزمع واشنطن على بنائها. وبقصف المفاعل النووي العراقي، كانت حكومة إسرائيل توصل رسالة واضحة إلى كل من يعنيه الأمر، إقليمياً ودولياً، بأنها مستعدة للذهاب إلى

أقصى الحدود، غير عابئة بالنتائج المترتبة على عملها، في سبيل الاحتفاظ بتفوقها العسكري، وبالتالي، بمصداقية قدرتها على الردع، الأمر الذي يكرس موقعها المتميز في الاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة. وبتدميرها المفاعل النووي العراقي، أرادت إسرائيل، ومن ورائها واشنطن، إرسال إنذار إلى جميع دول المنطقة، وربما بعض دول العالم الثالث، مثل الباكستان، بأنها قادرة على، بل ومستعدة لـ، ضرب منشآتها النووية إذا اقتضت مصلحتها ذلك. وهي كأنما أرادت أن تبرهن على عنفها، بل على جنونها حتى، في سبيل إثبات قدرتها الرادعة، وإبراز فعالية الأسلحة التي بحوزتها، وهي من أركان «أمنها الاستراتيجي»، كما تؤكد على الدوام.

أما في لبنان، فمن الواضح أنه لمناسبة زيارة هيغ إلى المنطقة، جرى تفجير الوضع الأمني في زحلة، وصولاً إلى أزمة الصواريخ السورية، وتصعيد الغارات على المواقع الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية في الجنوب وغيره. وهذا هو المفتاح لفهم سليم للأسباب التي أدت إلى اندلاع القتال، وما ترتب عليه. ففي تلك الزيارة وأهدافها، تكمن دوافع حكومة بيغن للتصعيد العسكري، من أجل التأثير في نتائجها، وذلك عبر تحرك سياسي – عسكري، من شأنه في اعتقادها أن يوجه قرار هيغ في مسار محدد، وبالتالي، يضع تحرك الإدارة الأميركية المرتقب على سكة توصل إلى حيث كانت حكومة بيغن ترمي في تلك المرحلة. فلقد جاء هيغ للتشاور مع «أصدقاء» واشنطن المحليين بشأن التشكيل السياسي – العسكري المزمع إنشاؤه، والقائم على مبدأ كارتر، كما انعكس في كامب ديفيد، وضرورة سحبه على المشرق العربي. ولذلك، كانت واشنطن تسعى جاهدة إلى بناء محور استراتيجي في الشرق الأوسط، يقوم أصلاً على تواجد عسكري أميركي في المنطقة، وذلك في قواعد ثابتة أو عائمة؛ وعلى فاعلية «قوات التدخل السريع»، بكل ما يتطلبه أداء مهمتها من «تسهيلات» في المرافق البحرية والجوية لدى «الدول الصديقة»، ومن بناء مراكز تحشيد وتخزين فيها، بكل ما ينطوي عليه ذلك من خدمات وأعمال صيانة...إلخ. وكذلك فإن الفكرة كانت تتصور انضواء بعض دول المنطقة في هذا المحور، بحيث تتولى واشنطن دور التنسيق فيما بينها، فتصبح جميعاً في حلف سياسي – عسكري، بشكل مباشر أو مداور، وهو المقصود من تسميته «الإجماع الاستراتيجي». وقد اقتصرت زيارة هيغ على مصر وإسرائيل والأردن والسعودية، محددة بذلك الأطراف التي تعنيه في تلك المرحلة، ومستثنية الأخرى التي يستهدفها المحور العتيد.

والأكيد أن هيغ جاء إلى المنطقة وفي ذهنه تصور لأولويات التحرك الأميركي المقبل،

انطلاقاً من نظرة واشنطن إلى الأمور بشكل عام. وكان هذا التصور، كما بدا من تصريحات هيغ، يميّز بين «الجوهري» و«الثانوي» في المسائل الواجب الاهتمام بها. والجوهري في نظره هو «الخطر السوفياتي»، خاصة بعد تدخله في أفغانستان، وما قد يعكسه ذلك في المستقبل القريب أو البعيد، من تهديد لما يطرحه مبدأ كارتر، القائم على قاعدة «أمن الخليج أولاً»، وبالتالي، تدفق النفط منه، وتأمين طرق المواصلات إليه. أما الثانوي، فهو الخلافات القائمة بين «الأطراف المحلية الصديقة» حول متطلبات تجسيد الإجماع الاستراتيجي، وتحديداً «حل النزاع العربي – الإسرائيلي»، أي تصفية القضية الفلسطينية، بشكل أو بآخر. وفي العواصم التي زارها، سمع هيغ طروحات مختلفة حول أولويات التحرك واستراتيجية الوصول إلى تشكيل الإجماع الاستراتيجي. وعلى العموم، لم يكن هنالك خلاف جوهري بين تلك الطروحات لناحية ضرورة بناء هذا المحور، وحيويته لحماية «أمن الخليج». ولكن هيغ اصطدم بتقويمات مختلفة حول «الجوهري والثانوي» في المسائل قيد البحث، وحول درجة الإلحاح في ضرورة معالجتها. ومهما يكن، فقد كان تشكيل المحور يصطدم بالحلقة السورية – الفلسطينية – اللبنانية الوطنية، التي استعصت على نهج كامب ديفيد؛ وجاء هيغ للبحث في سبل كسرها أو تطويعها لإملاءات المشروع الأميركي. وقد برز في كلام هيغ أثناء زيارته الطابع التأزيمي للسياسة التي تنوي الإدارة الأميركية الجديدة انتهاجها في المنطقة، متذرعة بالخطر السوفياتي على «أمن الخليج». وبناء عليه، ضرورة مواجهة ذلك الخطر، بكل ما يترتب على ذلك من استقطاب في المنطقة، وصولاً إلى تأجيج الصراع بين الأطراف المحلية المنضوية في المحور، وبين القوى المناوئة له. وقد خصّ هيغ، قبل الزيارة، وفي أثنائها وبعدها، كلاً من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا بقسط وافر من الاتهامات والتهديدات، مستغلاً التفجير الأمني في لبنان.

وكان التصعيد الأمني الذي بادرت إليه حكومة بيغن (صيف عام 1981) جزءاً من حملتها الانتخابية التي أوصلتها إلى السلطة مرة ثانية. وبعد فوزه الطفيف في الانتخابات العامة للكنيست العاشرة (30 حزيران/ يونيو 1981)، وقبل أن يشكل حكومته الصقرية الجديدة، التي أسند فيها وزارة الدفاع إلى آريئيل شارون، مخطط غزو لبنان ومبرمجه (1982)، بادر بيغن إلى تصعيد العدوان على مواقع الثورة الفلسطينية في لبنان، بحجة حماية أمن المستوطنين في شمالي فلسطين المحتلة. وأعلن بيغن في حينه، أنه بذلك يبرّ بوعده أثناء المعركة الانتخابية، والذي قطع فيه على نفسه عهداً بألا تسقط قذيفة «كاتيوشا» واحدة على المستوطنات الشمالية بعد الآن. وفي الواقع، فإن حكومة بيغن بقرارها هذا،

قد بدأت ما أُسمي في حينه «حرب تموز/ يوليو» (10 – 24 تموز/ يوليو 1981)، على قاعدة الخطة التي وضعتها الأركان الإسرائيلية، برئاسة رفائيل إيتان. وكانت هذه الخطة تقضي بتكثيف الضربات وتصعيدها على مواقع الانتشار العسكري الفلسطيني، وصولاً إلى تدميرها بضربة قاضية. وهذا يعني إمكان «توسيع» العملية لتصبح غزواً شاملاً للبنان، الأمر الذي تأجّل إلى العام التالي (1982) لأسباب مختلفة، أهمها تقدير واشنطن بأن الظروف لم تنضج بعد لمثل هذه المغامرة. ورأت واشنطن استنفاد بعض المسارات السياسية قبل الإقدام على الحرب ومن أهمها «المبادرة السعودية» للتسوية، التي طرحها الأمير فهد بن عبد العزيز، في «قمة فاس الأولى» (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981. وكانت قد نشرت مبادئها الثمانية وكالة الأنباء السعودية (9 آب/ أغسطس 1981).

فبعد سلسلة طويلة من العمليات المتقطعة التي لم تتوقف منذ عملية الليطاني، وثبت عدم جدواها في تحقيق أهدافه في لبنان، ترك بيغن الحبل على الغارب لآلته العسكرية. فراحت هذه بكل أسلحتها تصب حمم الموت في أنحاء لبنان، وتزرع الدمار في مدنه وقراه، والخراب في سهله وجبله، ولمدة أسبوعين كاملين. وتصدت القوات المشتركة اللبنانية – الفلسطينية لهذا العدوان ببسالة، وردت على القصف البري والبحري والجوي الإسرائيلي بقصف مضاد مركز على المستوطنات الإسرائيلية في شمالي فلسطين المحتلة. وفوجئت العسكرتارية الإسرائيلية بكثافة الرماية المعاكسة، ودقة إصابتها، الأمر الذي لم تعهده سابقاً، وبالتالي، لم تتوقعه وتعد العدة لمواجهته، فأدى إلى هجرة واسعة النطاق من الشمال إلى الداخل. واضطرت القيادة الإسرائيلية إلى القبول باتفاق وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية، الذي تمّ برعاية الأمم المتحدة، ووساطة المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب (24 تموز/ يوليو 1981). والتزمت قيادة القوات المشتركة بالاتفاق، الذي دام حتى عشية «غزو لبنان» (5 حزيران/ يونيو 1982). وقد لخص مراقب إسرائيلي تقويم أوساط واسعة داخل جمهور المستوطنين لنتائج حركة حكومة بيغن بقوله: «إن النقطة الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة إلينا، وذلك لدى إقدامنا على تقويم التطورات في لبنان، هي الإحساس بانعدام أي شكل من التخطيط الاستراتيجي في إسرائيل، لأن ثمة خللاً في عملية التفكير والقرار السياسي عندنا. والنتيجة هي أن التطورات التي كان بالإمكان توقعها سلفاً، جاءتنا بصدمة ومفاجأة. واليوم، تجد الحكومة نفسها أسيرة مبالغات مناحم بيغن اللفظية، من خلال فقدان الكثير من المرونة». (حاييم تسور، «معاريف»، 24 تموز/ يوليو 1981).

لقد اعتورت الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في «حرب تموز/ يوليو 1981» ثغرتان، انعكستا في التخطيط للعملية وتنفيذها؛ وكانت الأولى سياسية، والثانية عسكرية. ولما لم تحقق العملية أهدافها بالسرعة المتوقعة، لم يبق أمام القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية إلا أحد أمرين: فإما توسيعها إلى حرب شاملة، بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات على المبادرة الأميركية لإدارة ريغان، وإما الانكفاء عن متابعتها، بكل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج الفشل في تحقيق الأهداف المعلنة للعملية. وقد استثمرت منظمة التحرير الفلسطينية هاتين الثغرتين بنجاعة، ونفذت منها إلى قلب الخطة الإسرائيلية لإحباطها. فعلى الصعيد السياسي، أخطأت القيادة الإسرائيلية التقدير بالنسبة إلى موقع منظمة التحرير الفلسطينية عربياً ودولياً، وبالتالي، أثر محاولة شطبها على المشروع الأميركي العام في المنطقة. فقد دعت المنظمة إلى عقد «مجلس الدفاع العربي» للتداول في العدوان الإسرائيلي، واستجابت الدول العربية للدعوة. وانعقد المجلس في تونس (23 تموز/ يوليو 1981)، وأصدر بياناً يؤيد المنظمة ويدعو إلى تقديم الدعم المادي والسياسي والعسكري لها، وفق قرارات القمم العربية. وبفعل منظمة التحرير أيضاً، انعقد مجلس الأمن الدولي في جلسة خاصة (21 تموز/ يوليو 1981)، وأصدر القرار رقم 490، الداعي إلى وقف إطلاق النار خلال 48 ساعة. وقد وافقت واشنطن على القرار، وانتدبت مبعوثها الخاص، فيليب حبيب، للتحرك من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن. كما كلفت الأمم المتحدة قائد قوات الطوارئ الدولية، وليام كالاهان، بالعمل ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق نفس الغاية. وقد أعلن المبعوث الأميركي (24 تموز/ يوليو 1981) موافقة الأطراف المعنية على وقف القتال. وبذلك فشلت حكومة بيغن في تحقيق أهدافها من تلك الحرب، واضطرت ضمناً إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في الصراع، وإن امتنعت عن الإقرار بذلك، فتعرضت إلى النقد داخل إسرائيل.

إلا أن هذا الفشل السياسي ما كان ليتحقق لولا قدرة القوات المشتركة على استغلال الثغرة العسكرية في خطة إسرائيل، وإنزال ضربات مؤلمة بها، مما اضطرها إلى الانكفاء عن توسيع العملية العسكرية، ولو موقتاً. فعلى الرغم مما كانت تردده القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية من تقويمات متدنية لقدرات القوات المشتركة، ومعرفة بتفاصيل الأمور داخلها، وتقديرات بإمكان القضاء عليها في وقت قصير ودون خسائر تذكر، وبالتالي، من تهديدات متكررة بتصفيتها، فقد ثبت، وباعتراف تلك القيادة ذاتها، أنها فوجئت بطاقة تلك القوات العسكرية، وبمستوى أدائها في الحرب ونجاعته. وكذلك، غاب عن ذهن صانعي القرار في إسرائيل، بواقع فكرهم العنصري، مدى هشاشة الاستيطان

الصهيوني في شمالي فلسطين المحتلة، وفقدانه المنعة للصمود في وجه الردّ المعاكس على العدوان بالمثل. ولما تعرض المستوطنون للقصف هجروا بيوتهم ورحلوا إلى وسط البلاد، بعيداً عن مدى النيران. ولخص معلق عسكري الوضع في إسرائيل على هذا الصعيد بقوله: «لقد اتضح أن المناعة النفسية لدى جزء كبير من السكان المدنيين بحاجة ملحة إلى تشجيع وحقن بالدم. والخلل القومي في هذا الشأن كبير جداً. وقد اتضح، كما هو الحال دائماً، أن الأكثر صراخاً ليس بطلاً بالضرورة... ومن الصعب العيش في ظل هدير صواريخ الكاتيوشا المخيف والمهدد والمدمر. ولكن لا نستطيع أن نعفي أنفسنا من مناقشة كل ما حدث في مدن الشمال عندما يحين الوقت. والقصص التي تصل من هناك محزنة جداً». (إيتان هابر، «يديعوت أحرونوت»، 22 تموز/ يوليو 1981).

وقد بدأت «حرب تموز/ يوليو»، خروجاً عن النهج المعتاد من الغارات المتقطعة التي ثبت عدم جدواها في كسر شوكة القوات المشتركة، بغارتين جويتين عنيفتين على قواعد الثورة الفلسطينية قرب بلدتي النبطية وعيتنيت (10 تموز/ يوليو 1981). وتلاهما قصف عشوائي على العديد من القرى والمدن في الجنوب اللبناني. فردّت القوات المشتركة بإطلاق المدافع والصواريخ على المستعمرات في الجليلين – الأعلى والغربي. وراح القصف المتبادل يتصاعد، ويتسع نطاقه، ليطال الأهداف المدنية، إلى أن توقف (24 تموز/ يوليو 1981). وإذ كانت السمة البارزة للقتال في هذين الأسبوعين هي القصف – البري من جانب القوات المشتركة، والجوي والبحري والبري من جانب الجيش الإسرائيلي – فقد تخللته محاولات إنزال بحرية وجوية إسرائيلية، أسفرت عن معارك عنيفة. وطال القصف الإسرائيلي 46 مدينة وقرية ومخيماً، بما فيها مدن النبطية وصور وصيدا وبيروت الغربية، التي شهدت أعنف الغارات الجوية (17 تموز/ يوليو 1981). فتهدمت فيها بنايات وقتل أكثر من 150 شخصاً، وجرح أكثر من 600. في المقابل، أصاب قصف القوات المشتركة 22 مستوطنة في شمالي فلسطين المحتلة، تسببت بإصابات بشرية وأضرار مادية كبيرة. كما أدت إلى حركة نزوح واسعة لسكان المناطق الحدودية إلى وسط البلاد، الأمر الذي خلق أزمة سياسية واجتماعية في إسرائيل، وأسهم في حمل قيادتها على القبول القسري بقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، وحتى السكوت على عقد اتفاق، ولو بصورة غير مباشرة، مع منظمة التحرير الفلسطينية.[158]

(158) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 668.

الاجتياح (1982)

لم يردع فشل «حرب تموز/ يوليو» (1981) مناحم بيغن عن «خياره اللبناني»، بل على العكس، زاده إصراراً على التشبث به، وبالتالي، المضيّ قدماً في الإعداد لجولة قادمة في سياقه، مستفيداً من تجربته في هذه الحرب. ولم يكن قبوله باتفاق وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية مع منظمة التحرير، إلا مناورة تكتيكية. وقد أملتها الظروف السياسية التي واكبت تلك الحرب، والخيارات الصعبة التي واجهت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية إزاء صمود القوات المشتركة في القتال، من جهة، وما ترتب على قصفها العنيف للمستوطنات الحدودية من إرباك في إسرائيل، من جهة أخرى. لقد اعتبرت تلك القيادة أن هذا الاتفاق شكّل نصراً لمنظمة التحرير، يقرّبها من تكريس نفسها طرفاً في المسارات السياسية الجارية. وذلك بعد تعزيز شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني على الساحة الدولية، وهو عكس ما رمت إليه حرب تموز/ يوليو. وللحؤول دون هذا التطور في مكانة منظمة التحرير، بدأت إسرائيل تعد لغزو لبنان، بانتظار الفرصة المناسبة والذريعة الملائمة، الأمر الذي بدا على وشك الوقوع عدة مرات في الفترة ما بين تموز/ يوليو 1981، وحزيران/ يونيو 1982. ففي هذه الفترة، لم تتوقف إسرائيل عن التحرش بقوات الثورة الفلسطينية لجرّها إلى معركة، تتخذها ذريعة لنقض اتفاق وقف إطلاق النار، والبدء بالحرب. ولكن قيادة منظمة التحرير، التي وعت هذه المكيدة، لم تقع فيها، فتأجل الهجوم الذي كان متوقعاً في شهر شباط/ فبراير 1982، بعد زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي، آريئيل شارون، إلى بيروت الشرقية (كانون الثاني/ يناير 1982). ولكن إسرائيل عاودت التحرش بوتيرة عالية في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1982. ولم ترد قوات الثورة الفلسطينية إلا بعد الغارة الجوية الكبيرة على بيروت (4 حزيران/ يونيو 1982)، عشية الغزو (5 حزيران/ يونيو 1982).[159]

ومن الواضح أنه في إطار «التعاون الاستراتيجي» تمّ وضع الخطة لغزو لبنان، بكل جوانبها وأبعادها. وقد انعكس ذلك في التنسيق الدقيق بين إدارة ريغان، وخاصة وزير خارجيتها ألكسندر هيغ، وبين حكومة بيغن، التي أطلقت على الغزو اسم «عملية سلامة الجليل». وكان بيغن قد طرح مع هيغ «خياره اللبناني»، القاضي بغزو لبنان لجرّه إلى اتفاقات كامب ديفيد، وذلك بعد إخراج القوات السورية منه، وإنزال ضربة قاصمة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثمّ الاستفراد بالحركة الوطنية اللبنانية وإخضاعها، تمهيداً لتنصيب حكومة في لبنان، تكون موالية لإسرائيل. وهذا، حسب اعتقاده، يبيح تنفيذ الشق

(159) المصدر السابق، ص 670–671.

الفلسطيني من اتفاقات كامب ديفيد – الإدارة الذاتية. ويبدو أن خيار بيغن هذا استهوى هيغ، الأمر الذي يبرز من سلوك حكومة بيغن خلال العام الذي سبق الغزو، وسكوت إدارة ريغان عنه. وبهذا يكون الغزو جاء كأول ثمار «التعاون الاستراتيجي»، وفي إطار التمهيد للمرحلة الثانية من نهج كامب ديفيد، الذي كان لا بد من تعميمه على المشرق العربي. فبعد دخول نظام السادات في معاهدة مع إسرائيل، ظل المشرق العربي غير مُهيّأ للانخراط في المشاريع التسووية المطروحة، كما برز ذلك في التعاطي مع «المبادرة السعودية». فكان لا بد من تطويع الحلقات المعترضة على البرنامج الأميركي–الإسرائيلي العام، والمتمركزة في لبنان، بأطرافها السورية والفلسطينية واللبنانية.

ففي بعده الفلسطيني، كان الغزو يرمي إلى سحق الثورة وجماهيرها، وبالتالي، شطب منظمة التحرير من المعادلة السياسية في المنطقة. وبذلك، وحسب التصور الإسرائيلي – الأميركي، يتم تطويع الساحة الفلسطينية للانخراط في «مشروع بيغن»، القائم على قاعدة «تلجيء» من تبقى من الشعب الفلسطيني على أرضه. وذلك في إطار ما أُسمي «الإدارة الذاتية المدنية»، التي جرى الاتفاق عليها في كامب ديفيد، والتي تُبقي المناطق المحتلة عام 1967 تحت السيادة الإسرائيلية. ولبنانياً، كان الغزو يهدف إلى سحق الوضع الثوري اللبناني، بضرب الحركة الوطنية، وتطويعها للرضوخ لمخطط إلحاق لبنان بنهج كامب ديفيد. وسورياً، كان الهدف توجيه ضربة قوية إلى الجيش السوري، وبالتالي، دفع سوريا إلى التعامل مع البرنامج الأميركي – الإسرائيلي. وعدا ذلك كله، وهو من الأهمية بمكان على خلفية «التعاون الاستراتيجي»، كانت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية ترمي إلى تكريس مصداقية آلتها العسكرية في أداء دورها الوظيفي، في إطار الاستراتيجية الكونية الأميركية، خاصة ما يتعلق منها بالشرق الأوسط. فبعد حرب 1973، واهتزاز هذه المصداقية، هربت القيادة الإسرائيلية إلى الأمام، وراحت تطرح مفهوماً جديداً لما تسميه «الأمن القومي الإسرائيلي»، يتخذ أبعاداً عالمية، ويشمل مناطق تمتد من الباكستان إلى المغرب العربي، ومن تركيا إلى أواسط أفريقيا، كما حددها آريئيل شارون في محاضرة له أواخر سنة 1981. [160]

وقد أطلقت إسرائيل آلتها العسكرية لغزو لبنان (5 حزيران/ يونيو 1982) مستغلة مجمل الثغرات القائمة في الوضع العربي عموماً، واللبناني خصوصاً، عسكرياً وسياسياً واجتماعياً. وانعكس هذا في تكتيك سير العمليات العسكرية، وما رافقها من إعلام وتحركات سياسية، ومن تمويه على أهداف الغزو. ففيما زجّت الآلة العسكرية الإسرائيلية

(160) Shoufani, «Israel and the Gulf», (op. cit.) pp. 306-309.

بجهدها القتالي كاملاً، ظلت قيادتها تؤكد محدودية العملية وحصرها في إبعاد القوات الفلسطينية عن الحدود مسافة 40 كلم، أي إلى نهر الليطاني. وهذا ما قدمته الزمرة القيادية (بيغن، شارون، شمير، ورفائيل إيتان – رئيس الأركان) إلى الحكومة، وكذلك إلى الكنيست، ونالت موافقتهما على العملية في هذه الحدود. وعلى الرغم من أن حركة الجيش الإسرائيلي كانت تتجه، منذ البداية، نحو اجتياح شامل للبنان، يصل إلى العاصمة بيروت، مما ينطوي ضرورة على الاشتباك بالقوات السورية المتواجدة في لبنان، فقد دأبت القيادة الإسرائيلية على التوكيد بألا نية لديها للتحرش بسوريا. وظلت تعلن أن عملها العسكري ينحصر في ضرب القوات الفلسطينية فحسب، وفي مدى 40 كلم من الحدود اللبنانية فقط. إلا أن التمهيد للغزو بدأ بقصف جوي عنيف امتد إلى بيروت الغربية (4، 5 حزيران/ يونيو 1982). وفي اليوم الرابع للحرب (9 حزيران/ يونيو)، طال قواعد الصواريخ السورية في البقاع ودمرها. وفي البداية، حاولت إسرائيل تصوير الغزو على أنه قتال إسرائيلي – فلسطيني، يجري على الأرض اللبنانية، وليس للأطراف الأخرى دخل فيه. وفي الواقع، استغلت إسرائيل الثغرات على الساحتين، العربية والدولية، واستمدّت العزم على تنفيذ الغزو من ضعف الموقف العربي العام. وانتهزت تقصير الأطراف العربية المعنية في قراءة الخريطتين، السياسية والعسكرية، للحرب بشكل صحيح، وبالتالي، في استخلاص النتائج المترتبة عليها في الوقت المناسب. كما أفادت من تواطؤ «الجبهة اللبنانية» معها في الغزو، ومن مساهمة ميليشياتها في الأعمال العسكرية.

واستخدم الجيش الإسرائيلي في غزوه لبنان أحدث ما توصل إليه العلم العسكري الغربي والتكنولوجيا الأميركية، سواء على صعيد العدة والعتاد، أو التكتيك الميداني المتاح لها من امتلاكها تقنيات متطورة، أو أساليب الإعلام المضلل والحرب النفسية. ومع ذلك، فقد برز تدني الروح المعنوية وإرادة القتال لدى الجندي الإسرائيلي، مما انعكس في إحجامه عن تعريض نفسه لخطر المواجهة المباشرة، حتى حينما لم تكن المعطيات متكافئة. فحيث وجد هذا الجندي مقاومة، انكفأ عن متابعة هدفه، تاركاً الأمر للقصف المدمّر، مما يفسر الغزارة النارية التي واكبت الحركة العسكرية على الأرض، والتي لم تتقدم وفق الجدول الزمني المحدد لها. وتحمل سلاح الجو، الذي كانت له سيطرة كاملة على ساحة المعركة، العبء الرئيسي في القتال. وقد برزت هذه الظاهرة في المخيمات الفلسطينية الجنوبية – الرشيدية والبص والبرج الشمالي وعين الحلوة. وتجلّت أثناء حصار بيروت، حيث ظلت ألوية الجيش «الذي لا يقهر» المتعددة، تساندها كتائب المدفعية وراجمات الصواريخ، فيما يكمل سلاح البحرية الطوق على المدينة الباسلة، وسلاح الجو يصول ويجول في سمائها دون

رادع، تقف عاجزة عن اقتحام المدينة قرابة ثلاثة اشهر. ولم تجرؤ على دخولها، إلا بعد انسحاب المقاتلين الفلسطينيين منها، إثر اتفاق سياسي، عقد بوساطة المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب. وتركت المدينة لقمة سائغة للطغمة العسكرية الفاشية الإسرائيلية، ولأدواتها المحلية، فكانت المجزرة البشعة بالمدنيين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا (16 – 18 أيلول/ سبتمبر 1982).

كانت الاستعدادات العسكرية لاجتياح لبنان كاملة منذ بداية عام 1982، عندما بدأت حكومة بيغن تهيئ الرأي العام لتقبله. ففي شهر شباط/ فبراير 1982، أبلغ السفير الإسرائيلي الجديد في واشنطن، موشيه أرنس، الصحافة بأن هذا الاجتياح هو «مجرد مسألة وقت». وخلال ربيع ذلك العام، نشرت وسائل الإعلام الأميركية العديد من التقارير والتعليقات حول هذا الاجتياح الوشيك. وكان ذلك على خلفية الجدل الذي دار داخل حكومة بيغن خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1982، بين محور يدعو إلى التسريع في القيام بالهجوم، قبل موعد الانسحاب الإسرائيلي الأخير من سيناء (25 نيسان/ أبريل 1982)، ويتزعمه شارون، وآخر، بقيادة بيغن نفسه، يتوخى الحذر خشية الصدام مع الإدارة الأميركية. فقد كانت هذه الإدارة تفضّل إنجاز اتفاقيات كامب ديفيد، قبل الإقدام على غزو لبنان. أما محور شارون، والبارز فيه حليفه رئيس الأركان، رفائيل إيتان، فكان يرى أن من شأن العمل العسكري في لبنان إعاقة الإنسحاب من سيناء. وكانا يخشيان ما قد يترتب عليه من انقسام داخل إسرائيل، كما أرادا اختبار نوايا النظام المصري وسلوكه إزاء النشاط العسكري الإسرائيلي على الجبهة الشمالية. وقد نجحت واشنطن في حمل القيادة الإسرائيلية على تأجيل الغزو إلى ما بعد الانسحاب من سيناء، صوناً لمصداقيتها مع الدول العربية التي تزمع على جمعها في إطار «الإجماع الاستراتيجي». وفي هذه الفترة، دأبت الإدارة الأميركية على تسريب الأخبار الملفقة عن معارضتها للاجتياح، وعلى نفي وجود تنسيق بين واشنطن وإسرائيل حوله.[161]

وبعد إتمام الإنسحاب من سيناء، راحت الاستعدادات العسكرية للاجتياح تستكمل الترتيبات الأخيرة التي تسبق ساعة الصفر. واتخذت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية رسمياً قرار العمل من جانب واحد في لبنان، والتخلي عن نهج «الرد الانتقامي» (10 أيار/ مايو 1982). وقد أوردت صحافة إسرائيل هذا النبأ. واعترف

(161) راين، شايلا، «الاجتياح الإسرائيلي للبنان: خلفيات الأزمة»، الاجتياح الإسرائيلي للبنان – 1982، دراسات عسكرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984، ص 16–20.

رئيس الأركان، رفائيل إيتان، علناً وللمرة الأولى، بأن الجيش الإسرائيلي قد وضع في حالة تأهب، وأن الجنود قد حشدوا على طول الحدود الشمالية. ووردت ملاحظاته التي كانت تنمّ عن تحرّق إلى القتال، في مؤتمر صحافي قال فيه: «بما أنني قد صرفت مليارات من الدولارات لإنشاء نظام فريد من نوعه، فإنني قادر، بل مرغم، على استعماله». وجاءت زيارة شارون إلى الولايات المتحدة عشية الغزو (نهاية شهر أيار/ مايو 1982)، لتضع اللمسات الأخيرة على خطة الغزو، بالتنسيق مع الأجهزة الأميركية المختصة. وأثناء زيارته، طمأنته إدارة ريغان إلى أنها ستواصل، وبوتيرة أعلى، تقديم الدعم العسكري والمادي والسياسي لإسرائيل. كما أنها حرّكت حاملتي الطائرات «يو. س. س. كندي» و«يو. س. س. آيزنهاور»، باتجاه شرق البحر المتوسط، تحسباً لأية ردة فعل سوفياتية على الاجتياح المرتقب. وأخيراً، جاءت الذريعة التي كانت حكومة بيغن تنتظرها بفارغ الصبر. فقد تعرض سفير إسرائيل في لندن، شلومو أرغوف، لمحاولة اغتيال (3 حزيران/ يونيو 1982). وانتهزت حكومة بيغن الفرصة، فعقدت اجتماعاً طارئاً (صباح 4 حزيران/ يونيو 1982)، وقررت البدء بالهجوم. وكلفت سلاح الجو بالتمهيد له، خلال اليومين التاليين (4 و5 حزيران/ يونيو 1982)، وليبدأ الاجتياح (الساعة 11:00، 6 حزيران/ يونيو 1982).[162]

عندما بدأت القوات الإسرائيلية تجتاز الحدود وتتوغّل في الأراضي اللبنانية، واجهت وضعاً مختلفاً تماماً عما كان عليه الحال في عملية الليطاني (1978). فلم تتخذ القيادة الفلسطينية قرار قتال المجابهة مع الغزاة، أخذاً بالاعتبار موازين القوى التي لا تناسب بينها أبداً. ولكنها أعطت توجيهات عامة بالمشاغلة والتراجع، «مع الحفاظ على الذات». وكانت تعتقد أن هدف العملية هو تطويق القوات الفلسطينية المحدودة في الجنوب وإبادتها، في مدى 40 كلم من الحدود. وعندما تكشفت لها أبعاد العملية، خاصة بعد تقدم القوات الإسرائيلية على محور جبال الشوف، لم تكن لديها لا الخطة ولا القدرة على إعادة تنظيم قواتها ونشرها في مواقع قتالية. كما لم تكن وضعت باعتبارها حصار بيروت، وبالتالي، الإعداد له. وقد تحركت القوات الغازية في النسق الأول على أربعة محاور، اثنان منها في الغرب بقيادة يتسحاق مردخاي، واثنان في الشرق بقيادة أفيغدور كهلاني؛ وكانت كالتالي: 1) الطريق الساحلي من الناقورة باتجاه صور؛ 2) بنت جبيل – النبطية؛ 3) المطلة – دير ميماس – جسر الخردلي؛ 4) جبل الروس – مرجعيون – كوكبا. وفي النسق الثاني (اليوم التالي)، دخلت فرقة مدرعة، بقيادة مناحم عينان، من القطاع

(162) المصدر السابق، ص 18–21.

الأوسط، وتقدمت باتجاه جبال الشوف، وانقسمت على محورين: الأول باتجاه شرقي صيدا، والثاني شمالاً باتجاه جزّين، حيث تتواجد طلائع القوات السورية. ثم دخلت بعد ذلك فرقتان باتجاه البقاع، بقيادة أفيغدور بن – غال ونائبه إيهود براك. وكانت هذه الفرق الثلاث تتجه نحو الطريق الدولي، دمشق – بيروت. ثم أُنزلت قوات من البحر في محيط صور، وعند مصب نهر الليطاني (جسر القاسمية)، وشمالي صيدا، عند مصب نهر الأولي، بقيادة عاموس يارون. كما جرت إنزالات بحرية لاحقة في منطقة السعديات والدامور وغيرها. كما تم إنزال قوات مظلية وكوماندوس في مناطق متعددة، مثل قلعة شقيف(Beaufort) ، ولاحقاً، توالت التعزيزات من مختلف القوات.(163)

إلا أنه على الرغم من التفوق الهائل الذي تمتعت به القوات الغازية على الخصم المستهدف، سواء لناحية العدد أو العدة والعتاد، فضلاً عن القرار الحاسم والتخطيط المسبق، فقد كان تقدمها بطيئاً جداً، مقارنة بالتصريحات التي واكبت الغزو حول الفترة الزمنية لإنهاء العملية (48–72 ساعة). وإذ لم تواجه القوات الفلسطينية بتشكيلات كبيرة نسبياً (كتيبة أو حتى سرية)، فإن المجموعات الصغيرة، سواء من القوات النظامية (أو بعضها)، أو من الميليشيا والأشبال، اشتبكت بالعدو، وقاتلت ببسالة، فأوقعت به إصابات كبيرة وأربكت خطته، وأعاقت تقدمه. فقد قاتلت تلك المجموعات في مدينة صور ومحيطها، في المخيمات – الرشيدية والبص والبرج الشمالي – كما في البساتين ومفارق الطرق، وبأسلحتها الفردية في مواجهة الدروع، الأمر الذي أذهل جنود العدو وقادتهم. ومن هؤلاء آيلي غيفع، قائد القوة المدرعة المتقدمة على المحور الساحلي، الذي تمرد لاحقاً على قرار القيادة الساسية/ العسكرية الإسرائيلية باقتحام بيروت، مؤذناً بانطلاق حركة الاحتجاج في إسرائيل ضد غزو لبنان، والذي وصف سلوك المقاتلين الفلسطينيين عسكرياً بقوله: «كانوا شجعاناً... ولكنهم تصرفوا بلا منطق. قد تثب جماعة فجأة من تحت شجرة لتطلق النار على دباباتنا. فكنا نقصف أفرادها عن بعد – غالباً قبل أن يتمكنوا من إطلاق نيران أسلحتهم. ثم، على بعد أمتار قليلة، قد تثب جماعة أخرى وتحاول إطلاق النار علينا – مع أن أفرادها قد رأوا ما حدث لرفاقهم – وهؤلاء، أيضاً، حصدناهم بنيران كثيفة. الجنود الإسرائيليون لن يتصرفوا هكذا أبداً. فهم لن يقفوا ويعرضوا أنفسهم بعد مشاهدة مصير سابقيهم. لقد كان ذلك ضرباً من الجنون، ولكنه شجاعة غير عادية. أن تنتصب أمام دبابة بعد رؤية ما حدث قبل لحظة – ذلك يقترب من اللاعقلانية.

(163) الموسوعة الفلسطينية، 2/5، ص 678–679.

ولكنه ما حدث على طول الطريق».(164)

وفي قلعة الشقيف(Beaufort) ، سطّرت مجموعة صغيرة من المقاتلين الفلسطينيين ملحمة بطولية، في مواجهة وحدة كوماندوس من لواء المظليين (غولاني)، وأخرى من سلاح الهندسة، مدعمتين بالدبابات والدروع والمدفعية، وبعد قصف جوي عنيف على مدى ساعات. وعن هؤلاء يقول مؤلفا كتاب «حرب إسرائيل اللبنانية» (شيف ويعري) ما يلي: «قد يكون بعض الفلسطينيين المتموضعين في قلعة الشقيف هربوا، لكن أولئك الذين بقوا قاتلوا كالنسور حتى النهاية، مع أن قضيتهم لا أمل فيها. وللعديد من الإسرائيليين، كان احتلال القلعة معركة رهيبة أيضاً. «لقد حاربنا لانتزاع العلم منهم»، كما أوضح موتي غولدمان (نائب قائد وحدة الكوماندوس) في نظرة إلى الوراء». ولم تستطع الوحدات الإسرائيلية دخول القلعة إلا بعد أن استُشهد آخر المقاتلين المتحصنين فيها، الذين أوقعوا بالغزاة خسائر كبيرة، بمن فيها قائد الهجوم (غوني هارنيك). وفي اليوم التالي، زار رئيس الأركان، رفائيل إيتان، القلعة وذهل لعدد القتلى في الهجوم. وتبعه مناحم بيغن، برفقة آريئيل شارون، الذي أخفى عن رئيس الحكومة عدد القتلى والجرحى، وادعى أن المعركة الشرسة انتهت دون وقوع إصابات في الجانب الإسرائيلي. وفي غمرة زهوه، فوجئ بيغن برد ضابط صغير على تبجحه بالقول: «عما تتحدث؟ ستة من أصدقائي سقطوا هنا. ستة شبان من وحدتي». وحرص بيغن على استقدام سعد حداد للاحتفال بسقوط القلعة، وسلّمه إياها. ولم يطأ بيغن أرض لبنان بعد ذلك.(165)

وعندما وصلت القوات الغازية إلى مدينة صيدا، كان القتال لا يزال مستمراً في منطقة صور. وتكرر المشهد. فقد كانت قد أُنزلت قوات شمالي المدينة، عند نهر الأولي، وظلت بانتظار الالتحام بالقوات الأخرى المتقدمة براً من الجنوب، ولكن هذه تأخرت بسبب المقاومة. وحاولت قوة مشتركة، دروع ومظليين، اقتحام مدينة صيدا ومخيم عين الحلوة، فووجهت بمقاومة عنيفة على المحورين. وكانت خطة الدروع تقضي باختراق الشارع الرئيسي في المدينة، والتواصل مع القوات التي أُنزلت بحراً في شمالها. ولكن المقاومة أحبطت هذه الخطة. وتكررت محاولات الاقتحام عدة مرات دونما جدوى. واستمر القتال في مخيم عين الحلوة لأكثر من أسبوع. وكذلك ظلت المقاومة في صيدا القديمة لفترة موازية، رغم اختراق المدينة بالدروع، أو الالتفاف حولها، للتواصل مع قوات المظليين شمالها، والتقدم باتجاه السعديات – الدامور، من جهة، وباتجاه بيت الدين

(164) Schiff, Ze'ev, and Ya'ari, Ehud, Israel's Lebanon War, New York, 1984, p. 122. (Henceforth; Schiff & Ya'ari, Lebanon War).

(165) Schiff & Ya'ari, Lebanon War, 127-131.

في جبال الشوف، من جهة أخرى. وفي صيدا القديمة، قاتلت مجموعات من الميليشيا و«الأمن الموحد» والتنظيمات اللبنانية المحلية. أما في عين الحلوة فقاتلت الميليشيا، تحت قيادة محلية. كما أبلى الأشبال في المعارك، وصمدوا رغم مساندة المدفعية والدبابات والطيران لوحدات المظليين التي حاولت احتلال المخيم. وقد تسبب ذلك بدمار هائل في المباني، وخسائر كبيرة في الأرواح، خاصة من المدنيين. ورغم كل شيء، استمر المقاتلون الفلسطينيون يقاومون وهم محاصرون من جميع النواحي. وراح الجيش الإسرائيلي يدمر البيوت، الواحد تلو الآخر. ورفض المقاتلون الاستسلام، الذي عرض عليهم بأشكال مختلفة، من قبل الوفود المفاوضة، والتي أرسلها قائد القوات الإسرائيلية في صيدا، يتسحاق مردخاي. ولم يسقط مخيم عين الحلوة إلا بعد أن نفّذ مقاتلو عين الحلوة عهدهم، بالقتال حتى النهاية (14 حزيران/ يونيو 1982).(166)

في هذه الأثناء، كانت القوة الإسرائيلية المتقدمة في جبال الشوف، تتجه نحو جزين. وخطتها الوصول إلى الطريق الدولي، دمشق - بيروت، عند ظهر البيدر (المديرج). وذلك لتفتح جبهة ثانية مع الجيش السوري في لبنان، وبالتالي، لتفجر تناقضاً داخل حكومة بيغن حول أهداف «عملية سلامة الجليل»، كما داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، وصولاً إلى قيادة الجيش. ففي اليوم الثالث للحرب البرية (الثلاثاء، 8 حزيران/ يونيو 1982)، وفيما كان بيغن يخاطب الكنيست مؤكداً ألا نية لديه للتحرش بالجيش السوري أو الصدام معه، كان ريغان يخاطب البرلمان البريطاني عن ضرورة سحب الجيش الإسرائيلي من لبنان بعد «تطهيره من الإرهاب»؛ بينما كان شارون يحضّ القادة العسكريين على الإسراع في التقدم والاشتباك بالجيش السوري، ويتدارس مع نائب قائد سلاح الجو خطة تدمير قواعد الصواريخ السورية في البقاع اللبناني. وقد ضاق شارون ذرعاً ببطء تقدم قوات عينان في جبال الشوف، حيث تضافرت عوامل الطبوغرافيا والتنسيق الإداري المربك مع المقاومة غير المتوقعة لإعاقة تقدم هذه القوات وبلوغها أهدافها في الوقت المحدد. لقد اصطدمت هذه القوة بطلائع الجيش السوري وبعض القوات الفلسطينية على مشارف جزين، ولم تعد قادرة على التقدم. فقامت بحركة التفاف حول المدينة لتطويقها، فيما الطيران الإسرائيلي يكثف غاراته على المواقع السورية في محيطها. وانسحبت الوحدة السورية باتجاه عين زحلتا، حيث جرى تعزيزها بوحدات من القوات الخاصة والمدرعة. ووقع هناك قتال ضار، بجميع أنواع الأسلحة. واستخدمت طوافات «غازيل» السورية ضد الدبابات الإسرائيلية ودمرت أعداداً منها. وأخيراً اضطرت القوة الإسرائيلية إلى التوقف،

(166) Ibid, pp. 132-150.

دون تحقيق هدفها بالوصول إلى الطريق الدولي عند المديرج. ولكن شارون لم ينكفئ عن مخططه باحتلال ذلك الطريق، فحرك قوات بن - غال في البقاع لإنجاز المهمة.(167)

وفي اليوم الرابع من القتال البري (الأربعاء، 9 حزيران/ يونيو 1982) هاجم سلاحا الجو والمدفعية البعيدة المدى قواعد الصواريخ السورية، وترافق ذلك مع معارك جوية طاحنة. وفي نفس الوقت، تحركت القوات الكبيرة المحتشدة في القطاع الشرقي، بقيادة بن - غال ونائبه براك، على ثلاثة محاور باتجاه الطريق الدولي، دمشق - بيروت، بهدف السيطرة عليه وتطويق القوات السورية العاملة في بيروت وإلى الجنوب من هذا الخط. وتقدمت قوة على محور ينطا باتجاه جديدة يبوس، وأخرى في وسط البقاع باتجاه رياق، وثالثة في الطرف الغربي منه باتجاه شتورا. وكانت المعارك لا تزال محتدمة في منطقة الجبل، وعند عين زحلتا. فيماتقدمت قوات إسرائيلية أخرى باتجاه بيروت على محورين: الطريق الساحلي باتجاه خلدة، والطريق الجبلي باتجاه بعبدا، عبر قبر شمون، وكفر شيما. ودارت في البقاع معارك ضارية على المحاور الثلاثة واستطاعت القوات السورية أن تصد الهجوم عليها جميعاً، في معارك عند ينطا، وفي بلدة السلطان يعقوب، وفي بيادر العدس. كما نجحت القوات السورية، بعد تعزيزها، في منع الفرقة الإسرائيلية المتقدمة نحو المديرج من تحقيق أهدافها، وجمدتها عند عين دارا. وكذلك، وحتى بعد وقف إطلاق النار، الاتفاق الذي لم تحترمه إسرائيل، على اعتبار أنه لا يشمل الفلسطينيين، فقد اشتبكت الوحدات السورية المتواجدة في خلدة والدوحة، وفي منطقة عاليه، في معارك دامية مع القوات الإسرائيلية التي توجهت نحو الطريق الدولي على محاور بحمدون وعاليه وكفر شيما. ولاحقاً شارك اللواء السوري 85، في بيروت، بالقتال أثناء حصار العاصمة اللبنانية، وكذلك اللواءان (القادسية وحطين) من جيش التحرير الفلسطيني.(168)

حصار بيروت

لقد بدأ غزو لبنان بقصف بيروت. وكان تقدم القوات الإسرائيلية، سواء على الطريق الساحلي، وخاصة الإنزالات البحرية عليه، أو على سلسلة الجبال الوسطى، مؤشرات إلى أن بيروت، والطريق الدولي المؤدي منها إلى دمشق، هما الهدف النهائي لعملية «سلامة الجليل». لكن حصارها ظل بعيداً عن تفكير القيادة الفلسطينية خلال الأيام الأولى من الغزو. وفي غمرة التطورات الميدانية في الجنوب، لم تتخذ أية إجراءات استعداداً لمثل هذه

(167) Ibid, pp. 151-165.
(168) Ibid, pp. 171-180.

الإمكانية. وخلال الأسبوع الأول من القتال، ظلت مجموعات من المقاتلين تتوافد على العاصمة، ومعها بعض قادة الكتائب والسرايا، بعد أن أخلت مواقعها في الجنوب. وكذلك بعد المعارك الضارية في الجبل، آثر عدد غير قليل من المقاتلين التوجه إلى بيروت بدلاً من البقاع. وحتى عندما تواصلت قوة من المظليين الإسرائيليين مع ميليشيا الكتائب التي كانت بانتظارها (الساعة 13:00، يوم الأحد 13 حزيران/ يونيو 1982)، في بلدة بسابا على الطريق الدولي بالقرب من بعبدا، لم تستوعب القيادة الفلسطينية تماماً معنى الحدث. وظل همها القتال على مثلث خلدة، وفي سفوح الجبل المطلة على مطار بيروت الدولي. وقد وقعت في هذه المناطق معارك ضارية، لعل أشدها معركة كفر سيل، مع القوت السورية. فقد دامت حوالي عشرين ساعة، رغم المساندة الجوية والمدفعية التي تلقاها المظليون الإسرائيليون من لواء غولاني. وفي شملان، كما في عاليه، دار قتال مواجهة عنيف، شاركت فيه وحدات فلسطينية إلى جانب القوات السورية. ومهما يكن، فإنه بعد التواصل بين القوات الإسرائيلية وميليشيا الكتائب، أصبحت بيروت مطوّقة عملياً، وإن في دائرة واسعة نسبياً. (169)

وكما أثار تطويق بيروت، ودخول القوات الإسرائيلية إلى الجزء الشرقي منها، خلافاً داخل المؤسسة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، بما فيها الحكومة التي لم تناقش فيها هذه المسألة، وبالتالي، لم تأذن بها؛ هكذا دار جدل في الجانب الفلسطيني حول «ما العمل؟». إلا أن العسكرتارية الإسرائيلية، بقيادة شارون، حسمت الأمر، ليس بالنسبة إلى الموقف الإسرائيلي فحسب، بل إلى الفلسطيني أيضاً. إذ لم تترك أمامه إلا خيار القتال دفاعاً عن النفس والكرامة. لم يكن صمود بيروت بقرار من القيادة الفلسطينية، وإنما جاء محصلة طبيعية وتلقائية للأوضاع التي تشكلت بعد تطويق بيروت في دائرة واسعة. وكان كلما ضاق الطوق بالزحف المتدرج للقوات الإسرائيلية حسب خطة شارون، كلما تعزز قرار الصمود والقتال. فالشكل الذي تم فيه الحصار، عزز روح التحدي لدى قواعد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وجماهيرهما. والشروط التي وضعتها القيادة الإسرائيلية، عبر المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب، كثمن للعدول عن اجتياح المدينة، أو السماح لقوات الثورة الفلسطينية بالانسحاب منها، ولّدت بشكل تلقائي ردة فعل ثورية أصيلة. وتعالت الأصوات تنادي: «نموت واقفين ولن نركع»! وراح كل أسبوع من الحصار يؤسس لأسبوع آخر من الصمود. وتوالت الأسابيع، واعتاد الناس على التعايش مع القذائف، ومع الموت والدمار. ولم يكن في وسع القيادة الفلسطينية إلا

(169) Ibid, pp. 181-193.

الرضوخ للأمر الواقع. واشتد الحصار، ومعه تعززت روح الصمود، التي لم تنكسر في مواجهة المحاولات المتكررة للقوات الغازية اجتياح المدينة. فقد أحبطتها عزيمة المقاتلين، التي لم ينل منها القصف الوحشي، من البر والبحر والجو. وسطّر مقاتلو بيروت الأبطال ملحمة صمود رائعة، دامت قرابة ثلاثة أشهر. (170)

بعد تطويق بيروت، أرادت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية وبالأخص شارون وأنصاره، احتلال الجزء الغربي منها، حيث كانت قوات الثورة الفلسطينية، ولواءان من جيش التحرير الفلسطيني، واللواء السوري 85، ومقاتلو الحركة الوطنية اللبنانية. وكانت خطة شارون أن يتم ذلك تحت لواء الكتائب اللبنانية وتوابعها. ولكن هذه الأخيرة لم تكن لديها لا القدرة، ولا حتى النية، لتوفير التغطية اللازمة للقوات الإسرائيلية لاحتلال الجزء الغربي من العاصمة اللبنانية. وهكذا، وإزاء الوضع الذي تشكل، وجد شارون نفسه في مأزق. فمن جهة، تتعزز إرادة القتال والصمود في بيروت الغربية، بينما الشرقية تتحاشى تلبية رغبته بالتعاون معه في تنفيذ خطته؛ ومن جهة أخرى، تتزايد المعارضة في إسرائيل لخطته على جميع الصعد، الرسمية والشعبية، وحتى العسكرية. وذلك فيما تشتد الضغوط الدولية، وحتى الأميركية، للالتزام بوقف إطلاق النار، خاصة بعد إقالة حليفه في واشنطن، وزير الخارجية ألكسندر هيغ. فلم يبق أمام شارون إلا استكمال الخطة بالتدريج، وعبر نهج القضم. وذلك من خلال القبول اللفظي باتفاقات وقف إطلاق النار، وخرقها بذرائع مختلفة، وابتزاز الحكومة الإسرائيلية بالخطر على حياة الجنود الإسرائيليين في المواقع التي وصلوا إليها، وبالتالي، ضرورة تحسينها باستمرار. ولكن ذلك يتطلب المزيد من الوقت، وكذلك الخسائر البشرية والمادية، إضافة إلى المضاعفات الدولية. وكان كلما طال الحصار، وفشل شارون في اجتياح المدينة جراء المقاومة الصلبة، كلما تعمق مأزقه، داخلياً وخارجياً. فاشتدت في إسرائيل حركة الاحتجاج ضد حصار بيروت، واتسع نطاقها كماً ونوعاً. فقد انتقلت هذه الحركة إلى الجيش، بعد التململ في المؤسسة الحاكمة والجمهور في إسرائيل. وتعمقت لتطرح التساؤل حول مغزى العملية بمجملها، وبالتالي، مصداقية حكومة بيغن بالنسبة إلى أهداف «عملية سلامة الجليل» المعلنة. (171)

إزاء هذا المأزق، طلب بيغن من حليفه هيغ القدوم إلى إسرائيل للتشاور، فمنعه الرئيس ريغان من ذلك، على خلفية المعارضة داخل إدارته لسلوك وزير الخارجية؛ فذهب

(170) شوفاني، رحلة في الرحيل، ص 292–293.

(171) Schiff & Ya'ari, Lebanon War, 195-203.

بيغن إلى واشنطن في الأسبوع الثاني من الحرب. ولكن ريغان لم يكن حازماً في تعامله معه أثناء الزيارة، الأمر الذي استمد منه شارون التشجيع للتقدم في تنفيذ خطته. ولما كانت هذه الخطة تقتضي احتلال الطريق الدولي، دمشق – بيروت، توطئة لإخراج القوات السورية العاملة في لبنان، بقرار من الجامعة العربية، كقوات ردع، بموافقة الحكومة الرسمية هناك، فقد ترتب على تلك الخطة الصدام مع هذه القوات. إلا أن نهج القضم الذي تبناه شارون أثبت عدم جدواه مع القوات السورية المتخندقة في الجبل، وتسبب بخسائر بشرية عالية، الأمر الذي أثار احتجاج الضباط الإسرائيليين. ولم يلبث هذا النهج، الذي اعتمده شارون لخداع حكومته والرأي العام، وبدأ تنفيذه (19 حزيران/ يونيو 1982)، أي بعد أكثر من أسبوع على وقف إطلاق النار الأول، أن تحول إلى حرب مفتوحة. فقد استخدمت فيها الدبابات والمدفعية والطائرات، وانتهت بهجوم أرضي واسع النطاق (يومي 24 و25 حزيران/ يونيو 1982)، على محورين: الأول باتجاه بحمدون، والثاني من بعبدا باتجاه عاليه. واحتلت القوات الإسرائيلية هذا القطاع من الطريق الدولي، قبل الإعلان عن وقف إطلاق النار الثاني (25 حزيران/ يونيو 1982).[172]

بعد نجاحه في تحقيق خطته جزئياً باحتلال قطاع من الطريق الدولي، دمشق – بيروت، يمتد من بعبدا حتى بحمدون، وذلك رغم تفاقم حملة الاحتجاج ضدها في إسرائيل، كما في واشنطن، توجه شارون نحو بيروت، وفي ذهنه دخولها، بشكل أو بآخر. وفي هذه الأثناء، كان المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب، يعمل على تطويع القيادة الفلسطينية للقبول بالانسحاب من بيروت. فاستخدم تهديد شارون باجتياحها، وكذلك تململ الزعامة اللبنانية في بيروت الغربية من وطأة الحصار، وخشيتها من عواقبه على المدينة، للضغط على تلك القيادة وحملها على الرضوخ لمطلب الانسحاب مبدئياً. ولم يكن حبيب يمتلك خطة لإتمام هذه العملية بسلام، أو ضمانات لاستقبال الفلسطينيين المبعدين من بيروت، ناهيك عن تطمينات حول مستقبل منظمة التحرير السياسي. وفي بداية تموز/ يوليو 1982، قدمت القيادة الفلسطينية إلى المبعوث الأميركي موافقتها المبدئية على الانسحاب من بيروت، إذا توفرت لها ضمانات حول سلامة خروجها ووصولها إلى مآلها، وصيانة أمن المخيمات الفلسطينية في بيروت ولبنان. وكان كلما تكشفت بنود الصفقة، كلما اشتد الاعتراض عليها في صفوف الثورة، والإصرار على مواصلة القتال، رغم الحصار. واجتاحت المقاتلين موجة من التحدي، وانحسرت فكرة الانسحاب، لتحل محلها عزيمة التصدي، مهما كان الثمن. وكانت الشروط المذلة التي تشبثت بها القيادة الإسرائيلية لتمرير

(172) Ibid, pp. 201-205.

عملية الانسحاب، من أهم أسباب الانقلاب في الموقفين، الفلسطيني واللبناني الوطني، من مهمة فيليب حبيب، وبالتالي، من الرضوخ للإملاءات الإسرائيلية. وراح الطرفان يعدان لمعركة طويلة، تصطدم فيها هواجس السحق والقهر والانتقام، من جانب الغزاة، بإرادة الحياة والبقاء وصون الكرامة، الشخصية والوطنية، من جانب المحاصرين.

في هذه الأثناء أُقيل هيغ من منصبه (25 حزيران/ يونيو 1982)، وحل محله جورج شولتس. فاعتبر شارون ذلك مدعاة للإسراع في خطته، خشية أن يكون وزير الخارجية الجديد أشد إصراراً على سحب القوات الإسرائيلية من لبنان. ولما بدأ عمليات «القضم» في محيط بيروت، اصطدم بمقاومة عنيفة، وبالتالي، بوقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف قواته. وزاد ذلك من الاحتجاج على خطته، حتى في صفوف الجيش. فعمل على تكثيف القصف، براً وبحراً وجواً، وإلى محاولات الإنزال البحري على الشاطئ، خلف خطوط المدافعين. ولكن ذلك لم يفتّ في سواعد المقاتلين المدافعين عن المدينة. ولم تحقق هذه الخطة نجاحاً كبيراً، على الرغم من طول أمدها وكلفتها العالية، الأمر الذي أجج عملية الاحتجاج على حصار بيروت في إسرائيل. وأعلن بعض الضباط (آيلي غيفع مثلاً، الذي قاد القوة المدرعة المتقدمة على الطريق الساحلي من رأس الناقورة إلى بيروت) رفضهم لتنفيذ الأوامر واستقالتهم. كما قام جزء من ضباط الاحتياط في «الوحدات المختارة» بتقديم عريضة إلى رئيس الحكومة ضد الحرب في لبنان. وتظاهروا في القدس أمام مكتبه احتجاجاً على الاستمرار في «عملية سلامة الجليل». ولكن شارون لم ينكفئ عن خطته. فتحولت عمليات القضم إلى حرب استنزاف، تمتد على قوس في محيط بيروت، من الأوزاعي في الجنوب إلى الميناء في الشمال، مروراً بالمطار ومخيم برج البراجنة وغاليري سمعان والمتحف وسبق الخيل والسوديكو. وإزاء الوضع الذي تشكل، وعجز حكومة بيغن عن كبح جماح شارون، قرر هذا الأخير اقتحام بيروت، بعد فشل الضغط الخارجي – الحصار، القتال على خطوط التماس، القصف، الحرب النفسية...إلخ – على المدافعين عن المدينة لحملهم على الاستسلام لإرادة العدو.

وهكذا، فحرب الاستنزاف الطويلة وباهظة الثمن على الجانبين، لم تحقق للغزاة النتائج المرجوة من تكثيف ضغطهم، العسكري والحياتي، بكسر شوكة المدافعين عن المدينة. كما لم تجد خلالها الضغوط السياسية، الداخلية والخارجية، على حكومة بيغن، التي يهيمن عليها شارون، لحملها على الانكفاء عن مخططها. فقررت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية اقتحام العاصمة اللبنانية. وكانت خطة الاقتحام تقضي بتقسيم بيروت الغربية

إلى مربعات، يجري قصفها وتدميرها تمهيداً لاجتياحها. ودار كلام (أمير دروري، قائد المنطقة الشمالية) عن احتلالها خلال 48 ساعة، انطلاقاً من الاعتقاد بأن القوات المدافعة قد استُنزفت بعد أسابيع من الحصار، وقطع الماء والكهرباء عن المدينة، ومنع وصول الأغذية والأدوية والمحروقات إليها، فيما هي تخوض حرباً غير متكافئة، لا عدداً ولا عدة. وحشد الجيش الإسرائيلي ثلاث فرق للبدء بالاقتحام في بداية شهر آب/ أغسطس 1982. ولكن تقدم القوات المهاجمة لم يكن بالسرعة المطلوبة، ولا بالسهولة المتوقعة، ليس فقط بسبب المقاومة العنيدة، وإنما لتدني الروح المعنوية لدى الجنود الإسرائيليين أيضاً، على خلفية الانقسام داخل جمهور المستوطنين حول استمرار الحرب في لبنان. فعمدت القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى التعويض عن الإخفاق في قتال المواجهة بالقصف الكثيف. وبلغ هذا القصف ذروته في 12 آب/ أغسطس 1982، حيث استمر، بغزارة شديدة، مدة 11 ساعة دون انقطاع، ومن البر والبحر والجو. ولم يتوقف إلا عندما تدخل الرئيس الأميركي، ريغان، الذي ذُهل من المعلومات التي وصلت إليه عن كثافة القصف ووحشيته، عند الساعة 17:00 من ذلك اليوم.

وكانت هذه الفترة (1 –12 آب/ أغسطس 1982) أشدّ أيام حصار بيروت هولاً، ولعلها أكثر القتال في عملية غزو لبنان ضراوة. ولم تحقق القوات المهاجمة، خلال حوالي أسبوعين من القتال المستمر ليلاً ونهاراً، إلا بعض التقدم، لم يتجاوز في أقصاه مسافة بضع مئات من الأمتار. ولكنه ترك أثره على الجانبين. ففيما فرض على الغزاة الانكفاء المرحلي عن مواصلة اقتحام بيروت الغربية، فإنه في المقابل، رجّح كفة الميل نحو الانسحاب من بيروت في القيادة الفلسطينية. لقد تفاقمت المعارضة للحرب في إسرائيل، وتصاعدت عمليات الاحتجاج ضد سياسة حكومة بيغن، التي يهيمن عليها شارون. كما تكثفت الضغوط الدولية، بما فيها الأميركية، عليها، فتراجعت تكتيكياً، بانتظار فرصة ملائمة لاستئناف الهجوم على بيروت الغربية. وقد تحقق لها ذلك بعد مقتل الرئيس اللبناني المنتخب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية». وذلك بعد انسحاب قوات الثورة الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني واللواء 85 من بيروت. أما على الصعيد الفلسطيني، فقد راحت القيادة تجنح نحو القبول بمقترحات المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب، وبالتالي، الانسحاب من بيروت، وذلك حفاظاً على منظمة التحرير، أو استجابة لنداءات الزعامة اللبنانية في بيروت الغربية، بمن فيها قادة الحركة الوطنية اللبنانية، من أجل إنقاذ بيروت من الدمار الشامل والموت الزؤام. وفي الثلث الأخير من شهر آب/ أغسطس 1982، خرجت منظمة التحرير الفلسطينية

وقواتها من بيروت، الأمر الذي ظل تقويمه مسألة خلافية، سواء في إسرائيل، أو داخل الساحة الفلسطينية. ولا غرو أن انعكس أثره على التطورات اللاحقة في الجانبين. ومهما يكن، فقد ادّعت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أنها بذلك حققت أهداف «عملية سلامة الجليل» في بعدها الفلسطيني.

6 – استباحة لبنان (1982 – ؟)

أسوة بغيره من «دول الطوق» العربية، تعرض لبنان للعدوان الإسرائيلي منذ حرب 1948 (انظر أعلاه)، إلا أنه منذ غزو 1982، أصبح مستباحاً بذلك العدوان، أرضاً وشعباً واقتصاداً وسيادة، وبجميع أشكال العنف العسكري والإرهابي. وكان طبيعياً أن يولّد ذلك الوضع ضده – «المقاومة اللبنانية» – بأشكالها المختلفة، التي راحت تتصاعد حدة بالتوازي مع احتدام التناقض المتولد عن العدوان. وفي غياب «الذريعة الفلسطينية»، بعد خروج منظمة التحرير من لبنان (1982)، أصبحت المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي لجزء من جنوب لبنان، بحجة حماية المستوطنات على حدود فلسطين الشمالية، هي الذريعة. وفي الواقع، فإنه في إطار الدور الوظيفي للآلة العسكرية الإسرائيلية، من جهة، ونظراً لطبيعة المقاومة اللبنانية، من جهة أخرى، أصبح لبنان، وخاصة جنوبه، ساحة قتال وأرضاً محروقة، ليس لأسباب تتعلق بالشأن اللبناني البحت، وإنما تلعب فيها الأبعاد الإقليمية للصراع في المنطقة دوراً أساسياً. لقد أوغلت إسرائيل في عدوانها على لبنان، وعاثت فيه تدميراً وقتلاً وتهجيراً، بحيث لم تُبقِ أمام سكانه إلا الصمود والمقاومة، اللذين أصبحا عظمة في حلقها. وكما وقفت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية عاجزة عن قمع الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967، هكذا تجد نفسها الآن (1998) في مواجهة المقاومة اللبنانية. وهي، كما فعلت مع منظمة التحرير في «أوسلو»، تسعى لتجنيد السلطة اللبنانية في القضاء على «المقاومة الإسلامية» في لبنان، من خلال عروض «التسوية» الملغومة التي تطرحها. لقد انقلب «الحزام الأمني» في الشريط الحدودي اللبناني إلى «بطن رخو» للجيش الإسرائيلي. وهذا الحزام الذي أقيم بذريعة توفير الأمن للمستوطنات الإسرائيلية الشمالية، قد جعل منها «رهينة» في يد المقاومة اللبنانية الباسلة.

لم تتغير أهداف إسرائيل الاستراتيجية تجاه لبنان بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية منه (1982)، خاصة وأن الغزو لم يحقق النتائج التي توخاها (انظر أعلاه).

والانسحاب الإسرائيلي العسكري، الذي تم تحت ضغط سياسي خارجي، وآخر عسكري محلي (المقاومة)، لم يواكبه انكفاء سياسي عن أهداف الغزو. ولذلك، استمرت إسرائيل، بتأييد أميركي، في عملية «التطويع السياسي» القسري للقوى التي استهدفها الغزو، وهي لا تزال مستمرة إلى الآن (1998). وتجري هذه العملية عبر خلق حالة من التوتر الداخلي في لبنان، تحت تأثير الضغط الخارجي، السياسي والعسكري، لإدخال القوى المستهدفة في أزمة ذاتية، تتعمق باستمرار، وصولاً إلى الاستسلام للبرنامج المعادي، على قاعدة أزمتها، دون مصالحها. وهكذا، وعلى هذا الأساس، استمر الصراع على الساحة اللبنانية بين مشروعين متناقضين، على الرغم من عدم الوضوح بينهما، وخلط الأوراق فيهما، نظراً لمستوى تبلورهما ومدى تعبيرهما عن مصالح القوى التي تطرح كلاً منهما. وكانت وجهة الأول تثبيت اتفاق 17 أيار/ مايو وتكريسها، فيما وجهة الثاني نسف تلك الاتفاقية وإلغاء آثارها. وبانسحابها العسكري، دون انكفائها السياسي، كان طبيعياً أن تستمر إسرائيل، وبأشكال مختلفة، في تأجيج الصراع على الساحة اللبنانية، وبالتالي، توتير الأوضاع فيه، وصولاً إلى إخضاعه لإرادتها. ولكن ذلك لم يتحقق لها؛ فاستمر الصراع، وتحول إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، عمدت فيها إسرائيل إلى «سياسة الأرض المحروقة»، فيما سلكت المقاومة اللبنانية طريق «حرب الشعب».

وقد لخص الكاتب اللبناني، محمود سويد، الوضع في لبنان خلال العقود الثلاثة (1968 – 1998) كما يلي: «شهد لبنان في هذه الحقبة أربعة اجتياحات كبيرة، كان الجنوب ساحتها الرئيسية، وأطلق الإسرائيليون على كل منها اسماً معبّراً: «عملية الليطاني» سنة 1978؛ عملية «سلامة الجليل» سنة 1982؛ عملية «تصفية الحسابات» سنة 1993؛ عملية «عناقيد الغضب» سنة 1996؛ فضلاً عن الاجتياحات المحدودة، وغارات الطيران الحربي «الروتينية» التي تدمر وتقتل وتهجر، ومحاصرة المرافئ البحرية، والحملات البرية التي من نتائجها الاعتقال والنفي ونسف البيوت وحرق البساتين والغلال. وعقد لبنان الكثير من الاتفاقات، وعنوانها الرئيسي المسألة الجنوبية: اتفاق الهدنة سنة 1949؛ اتفاق القاهرة سنة 1969؛ اتفاق 17 أيار/ مايو 1983؛ تفاهم تموز/ يوليو 1993؛ تفاهم نيسان/ أبريل 1996. وحلّت على أرضه جيوش عربية (قوات الردع) سنة 1976، وقوات متعددة الجنسيات سنة 1982، وقوات الأمم المتحدة التي لا تزال ترابط على تخوم «حزام الأمن». وعرفت هضاب الجنوب وأوديته ومسالكه الوعرة كل أنواع المقاومين، من لبنانيين وفلسطينيين وعرب وأمميين حالمين بالثورة: علمانيين ومتدينين أولاً، ثم إسلاميين

احتكروا ساحة المقاومة وتحول الجنوب معهم إلى جزء من معادلة إقليمية، ولم يعد شأناً لبنانياً بحتاً». (173)

وأجمل سويد محصلة هذا الصراع، فقال: «وفي هذه العقود الثلاثة تمادت إسرائيل في طموحاتها إلى أقصى مدى يمكن أن تبلغه: احتلت بيروت ومعظم لبنان؛ طردت رجال المقاومة الفلسطينية؛ أوصلت مرشحها بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية. ثم تراجعت تحت ضربات المقاومة إلى «حزام أمن» يشكل 10٪ من مساحة لبنان، لا تكاد تصمد فيه أمام حرب الاستنزاف التي نجحت «المقاومة الإسلامية» في فرضها على الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية. ومهما يكن الجدل بشأن التقويم الراهن للوضع الجنوبي: هل الجنوب رهينة لدى إسرائيل إلى أن تفرض سلمها على لبنان وسوريا، أم أن القوات الإسرائيلية في الجنوب صارت رهينة «المقاومة الإسلامية» كمحصلة لبنانية – سورية – إيرانية؟ هل لا يزال «حزام الأمن» خطاً أمامياً ودرعاً يمتص الضربات قبل أن تصيب إسرائيل، أم تحول إلى «بطن رخو» يضحي الجنود الإسرائيليون بحياتهم لحمايته؟ هل لا يزال جنود «جيش لبنان الجنوبي» «أكياس رمل» صالحة للاستعمال، أم صاروا عبئاً على الجيش الإسرائيلي، وصيداً سهلاً للكمائن التي يتفنن رجال المقاومة في نصبها؟ ومهما تتباين الإجابات على هذه الأسئلة – وهي على أهميتها نوع من التحليل البارد لحالة عسكرية وإنسانية ساخنة – فالثابت هو أن الجنوب مستمر ساحة قتال وأرضاً محروقة، وأن قدر الجنوبيين المعاناة الدائمة إلى أجل لا يملك أحد الآن تحديده». (174)

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، دخلت القوات الإسرائيلية إلى الشطر الغربي من بيروت (15 أيلول/ سبتمبر 1982)، وذلك بعد مقتل الرئيس اللبناني المنتخب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بشير الجميل (14 أيلول/ سبتمبر 1982). وكانت مجازر صبرا وشاتيلا (16 أيلول/ سبتمبر 1982)، التي نفذتها عناصر لبنانية برعاية إسرائيلية. وبعد احتلال بيروت الغربية لمدة 13 يوماً، انسحبت منها القوات الإسرائيلية (27 – 28 أيلول/ سبتمبر 1982) تحت الضغط السياسي الخارجي وبتأثير ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية. «ومنيت قوات الاحتلال الإسرائيلية وقوات المارينز الأميركية والقوات الفرنسية بخسائر فادحة في عمليات انتحارية للمقاومة. وتحولت الانتصارات الإسرائيلية المؤمل بها إلى مأزق إسرائيلي كان قادة الحرب أول ضحاياه: ففي أوائل سنة 1984 اعتزل مناحم

---

(173) سويد، محمود، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، 50 عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ص2. (لاحقاً: سويد، الجنوب اللبناني).

(174) سويد، الجنوب اللبناني، ص 2–3.

بيغن بعد اعتكاف استمر عدة أشهر، وذكر أنه أصيب بالإحباط. وأجبر وزير الدفاع، آريئيل شارون، على الاستقالة بعد أن أدانته هيئة قضائية [لجنة كاهان]. واعتزل رئيس الأركان، رفائيل إيتان». ويلفت النظر أن القوات الإسرائيلية دخلت بيروت الغربية بعد يومين على انسحاب القوات المتعددة الجنسيات منها. «وكان مجلس الوزراء اللبناني طلب، في 18 آب/ أغسطس 1982، استقدام قوة متعددة الجنسيات للإشراف على إجلاء القوات الفلسطينية عن لبنان استناداً إلى اتفاق أميركي - لبناني - فلسطيني أعلنه الوسيط الأميركي فيليب حبيب في 7 آب/ أغسطس 1982، ويقضي بإشراف قوة دولية على إجلاء قوات المقاومة الفلسطينية عن لبنان. وقد تم إجلاء رجال المقاومة على دفعات كانت آخرها في 1 أيلول/ سبتمبر 1982. وتألفت القوة الدولية من وحدات أميركية (مارينز) وفرنسية وإيطالية، وانسحبت من بيروت بعد انتهاء مهمتها (10 - 13/ 9/ 1982)، ثم عادت في 24 أيلول/ سبتمبر بعد مجزرة صبرا وشاتيلا، وانسحبت نهائياً من لبنان في أواخر آذار/ مارس 1984، بعد ضربات موجعة وخسائر فادحة تكبدتها الوحدتان الأميركية والفرنسية». [175]

وفي أثناء الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من لبنان، عقدت الحكومة الإسرائيلية اتفاق «17 أيار/ مايو 1983»، الذي في إثره بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها المتدرج من المناطق اللبنانية المحتلة، وتسليمها إلى «القوات اللبنانية». «بدأت المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية، بمشاركة أميركية، في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1982، في جولة أولى في فندق «ليبانون بيتش» في خلدة (قرب بيروت) واستمرت حتى إعلان الاتفاق في 17 أيار/ مايو 1983. وعقدت الجلسات في لبنان (خلدة) وفي إسرائيل (كريات شمونة) بالتناوب. ونص الاتفاق على إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، والتعهد بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان خلال 8- 12 أسبوعاً من سريان الاتفاق، وإنشاء منطقة أمنية تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها في ملحق خاص، وتأليف لجنة اتصال مشتركة لبنانية - إسرائيلية - أميركية للإشراف على تنفيذ الاتفاق وتنبثق منه لجنة الترتيبات الأمنية ولجان فرعية، وإنشاء مكاتب اتصال في البلدين، والتفاوض لعقد «اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص»، وامتناع كل فريق «عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر»، و«إلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق... ». [176]

(175) المصدر السابق، ص 18-19.

(176) المصدر السابق، ص18. وبالنسبة إلى النص الكامل، انظر: المصدر نفسه، ص 104-121.

«انسحب الجيش الإسرائيلي من ضواحي بيروت ومنطقة الشوف في أيلول/ سبتمبر 1983، وانسحب من منطقة صيدا والزهراني في شباط/ فبراير 1985، ثم من مناطق النبطية وصور والبقاع وجبل الباروك وجزّين وبعض مناطق القطاعين الشرقي والأوسط في الجنوب، في نيسان/ أبريل من السنة نفسها، بعد أن اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بالانسحاب من لبنان (21/4/ 1985). وأنجز الانسحاب في أوائل حزيران/ يونيو 1985، وتراجعت الأهداف الكبيرة لتعود إلى حيث انطلقت: «حزام أمني» مساحته 850 كلم2 (8٪ من مساحة الأراضي اللبنانية)، يضم 85 بلدة وقرية ومزرعة في أقضية مرجعيون والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل وصور. ثم أضافت إسرائيل إليه منطقة جزين حتى كفر فالوس. وهكذا توسّع هذا الحزام بقضم مناطق تابعة لقوات الأمم المتحدة حتى استقر على مساحة 1,100 كلم2، أي نحو نصف مساحة الجنوب، و10٪ من مساحة لبنان - يمتد من البحر عند رأس الناقورة على الساحل، إلى ياطر ومجدل زون وامتدادهما غرباً، ثم مرجعيون والطيبة وبيت ياحون شمالاً، ثم كفر شوبا وشبعا شرقاً حتى سفوح جبل الشيخ والحدود مع الجولان المحتل. أي شريط طوله 79 كلم وعرضه يتراوح بين 7 و17 كلم، ويضم 113 بلدة وقرية و60 مزرعة يبلغ عدد سكانها نحو 150,000 نسمة، يزداد بمعدل النصف خلال فصل الصيف (تقديرات سنة 1982). ويتصل هذا «الحزام» بإسرائيل بواسطة بوابات عبور: رأس الناقورة، وبيرانيت (قرب رميش في القطاع الأوسط)، والمطلّة (في القطاع الشرقي)، وعدد آخر من البوابات الفرعية. كما يتصل بالداخل اللبناني عبر بوابات: البياضة (صور)، بيت ياحون (بنت جبيل)، وكفر تبنيت (النبطية - مرجعيون)، وزمريا (حاصبيا)، وكفر فالوس وباتر (جزين)، وغيرها. [177]

في البداية، أوكلت إسرائيل إلى «جيش لبنان الجنوبي» مسألة التصدي للمقاومة في «الحزام الأمني»، وضبط الأوضاع الأمنية وإدارة الشؤون المدنية فيه، بإشراف وإرشاد ضباط إسرائيليين. ولما برز عجز هذا الجيش عن أداء المهمة المطلوبة منه، راحت إسرائيل ترفده بقوات من جيشها. وكان كلما تصاعدت المقاومة وتطورت أساليب قتالها، كلما زجت إسرائيل بمزيد من قواتها في «الحزام»، وعززت إجراءاتها العسكرية هناك. فأقامت التحصينات المنيعة على طول المنطقة المحتلة، بما يعيد إلى الأذهان «خط بار - ليف» على جبهة قناة السويس أثناء حرب الاستنزاف (انظر أعلاه). أما «جيش لبنان الجنوبي»، الذي يبلغ تعداد أفراده حوالي 3.000 عنصر، فقد أصبح دوره هامشياً في حرب

(177) المصدر السابق، ص 20-21.

الاستنزاف التي استمرت متصاعدة إلى الآن (1998). «وهو أقرب إلى الانهيار منه إلى التماسك بسبب وضع الجيش الإسرائيلي في المنطقة المحتلة، وضربات المقاومة الإسلامية المتلاحقة والمؤثرة جداً في معنويات جنوده وضباطه، واختراق استخبارات المقاومة لوحدات الجيش اللحدي [نسبة إلى لحد قائد جيش لبنان الجنوبي] وإقناع بعض أفراده بالمغادرة». وعبر سنين طويلة، وفي مسار تصاعدي من الفعل وردة الفعل، دون إمكان حسم الصراع، «تحولت المواجهات بين المقاومة في الجنوب والجيش الإسرائيلي والميليشيات اللبنانية التابعة له إلى حرب استنزاف امتدت نارها لتشعل، من وقت إلى آخر، مستعمرات شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا وتحرمها الحياة العادية. وخلال التسعينات شهد الجنوب اجتياحين كبيرين اتّبعت إسرائيل فيهما سياسة «الأرض المحروقة» بهدف القضاء على المقاومة والتأثير في خيارات العملية السلمية التي كان يتسحاق رابين، رئيس الحكومة الإسرائيلية، يديرها متنقلاً بين الجانب الفلسطيني من جهة، والجانب السوري/ اللبناني من جهة أخرى، محاولاً اللعب على تعدد المسارات بحسب ما تقتضيه مصلحة إسرائيل». (178)

عملية «تصفية الحساب» (1993)

«في 25 تموز/ يوليو 1993، شنّت إسرائيل عملية «تصفية الحساب» التي استمرت سبعة أيام، وشملت مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، واستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة، وبصورة خاصة الأسلوب التدميري (القتل النظيف) الذي استخدمه «الحلفاء» في هجومهم على العراق سنة 1991. وكانت نتائج العدوان، بحسب المصادر الرسمية اللبنانية، 132 قتيلاً و500 جريح. وشمل 120 قرية دمر فيها 10,000 منزل، وأصاب 20,000 بأضرار. وبلغ عدد النازحين الهاربين من القصف من منطقتي الجنوب والبقاع 300,000 نازح. كما دُمرت منشآت عامة، مثل المدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه. أما خسائر إسرائيل فكانت مقتل 26 جندياً وجرح 67 جندياً، بحسب معلومات محدّثة أعلنها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في 2 أيلول/ سبتمبر 1998. وقد انتهى الاجتياح مساء 31 تموز/ يوليو 1993، باتفاق شفهي، بوساطة أميركية بين لبنان وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، عرف باسم «تفاهم تموز»، ويقضي بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل في مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين. لكن اتفاق «التفاهمات» لم يصمد طويلاً،

(178) المصدر السابق، ص 21-22.

على الرغم من أن المقاومة الإسلامية ركزت نشاطها ضد الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية. وبدأت التساؤلات بشأن جدوى الاحتفاظ بـ «حزام الأمن»، ترتفع في إسرائيل كلما ازداد عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين العاملين في الجنوب». (179)

وقعت عملية «تصفية الحساب» (حرب الأيام السبعة على لبنان) ومفاوضات التسوية على أرضية «مؤتمر مدريد» (1991) جارية، وإن لم تكن تحرز تقدماً يذكر على المسارين، السوري واللبناني. وكانت العملية متوقعة، وليس فيها من مفاجأة إلا لناحية النوع والحجم. «فقد ذكرت جريدة «الحياة» (4/8/ 1993) أن كبار المسؤولين اللبنانيين جميعاً، تبلغوا من الجانب الأميركي معلومات عن العدوان قبل وقوعه بأسبوعين». وإذ لم يكن لدى السلطة اللبنانية ما تفعله في ظل الأوضاع القائمة، «يبدو أن حزب الله تحسّب لاحتمالات العدوان، فأخلى مواقعه وبدّل انتشاره قبل ثلاثة أسابيع من بدء العملية» (Le Monde, 31/7/ 1993) . «ولقد ناقشت الصحافة الإسرائيلية، طوال أكثر من أسبوع قبل بدء العملية، احتمالات العدوان والتحضيرات له، رداً على ما أطلقوا عليه في القدس: تغيير قواعد اللعبة من جانب حزب الله وحماته» (أون ليفي، «الأفق السياسي وضبط النفس العسكري»، «دافار»، 16/7/ 1993)، أي إقدام الحزب على قصف مستوطنات الشمال بصواريخ الكاتيوشا، رداً على قصف إسرائيل القرى اللبنانية وسكانها. وذكرت «دافار» (المصدر نفسه) أن «المداولات كانت جارية، في الجيش والطاقم الوزاري للشؤون السياسية والأمنية، في شأن سلسلة متنوعة من إمكانات الرد، بدءاً بإعلان حرب شاملة في لبنان، مروراً بعملية «تنظيف» على غرار عملية الليطاني أو الناعمة، أو «عمليات ذكية» بواسطة عدد محدود من القوات على غرار العملية التي نفذت لتصفية عباس الموسوي، أو القيام بعمليات قصف من الجو والبر. ويعتقد المؤيدون للقيام بعمل عسكري أن على الجيش الإسرائيلي العمل ضد أهداف المخربين في عمق الأراضي اللبنانية، وأيضاً في المناطق التي تسيطر سوريا عليها، بهدف التلميح إلى كل الأطراف بأن إسرائيل لن تتنازل، ولن تسمح بتدهور الوضع أكثر»...». (180)

لقد أرادت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن تكون العملية مؤلمة، بحيث تدفع الحكومة اللبنانية إلى إنهاء «المقاومة الإسلامية» وتجريد «حزب الله» من سلاحه،

(179) المصدر السابق، ص23.

(180) سويد، محمود، (إعداد وتقديم)، حرب الأيام السبعة على لبنان، (عملية «تصفية الحسابات»، 25-31/ 7/ 1993)، شارك في الإعداد، هاني عبد الله وسمير صراص (ترجمة المادة العبرية) منى نصولي، جانيت ساروفيم، ليلى حلاوي، صقر أبو فخر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، صXIV . (لاحقاً: سويد، حرب الأيام السبعة).

بكل ما يترتب على ذلك من توتر داخلي. كما خططت لأن تؤدي العملية إلى تأزيم العلاقة اللبنانية – السورية، وبالتالي، دقّ إسفين بين المسارين، السوري واللبناني، في مفاوضات التسوية الجارية، بعد خروج كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من إطار التنسيق العربي في تلك المفاوضات. فيما بقي المساران، اللبناني والسوري، متلازمين، الأمر الذي لم يَرُقْ للقيادة الإسرائيلية. «ولمّح أون ليفي («دافار»، 7/25/ 1993) إلى أن العملية الإسرائيلية ستسبق زيارة الوزير الأميركي وارن كريستوفر للمنطقة، على الرغم من «الحيرة» التي لا تزال قائمة بشأن «طبيعة الرد»... ». «ومن الذرائع التي أوردتها الصحف الإسرائيلية لتنفيذ عملية واسعة، إضافة إلى القصف الذي تتعرض مستوطنات الجليل له، المستوى المتطور الذي بلغته عمليات المقاومة، والتنسيق بين حزب الله ومنظمات فلسطينية عادت إلى العمل من جنوب لبنان (دان أفيدان، «عملية سلامة منطقة الحزام الأمني»، «دافار»، 7/16/ 1993). ويحظى هذا التنسيق برعاية إيرانية – سورية؛ فالرئيس الأسد «يمتحن الخط الأحمر لدى رابين، والحدود التي يمكن دفع الإسرائيليين إليها» (زئيف شيف، «الأسد يمتحن رابين»، «هآرتس»، 7/16/ 1993). ذلك بأن الرئيس السوري يمارس أسلوبه في التفاوض المقترن باستخدام القوة (المصدر نفسه)... ». «ومن ذرائع العملية العسكرية، أيضاً، أن استمرار الهجمات على «منطقة الحزام الأمني» من دون رد إسرائيلي حاسم قد يحمل سكان هذه المنطقة على الظن «أن حكومة إسرائيل عاجزة عن مقاتلة المخربين والدول التي تقف وراءهم، ولذا فما الفائدة من مواصلة التعاون معها. ومثل هذا المزاج العام قد يؤدي إلى انهيار منطقة الحزام الأمني من الداخل، وهذا هو بالضبط هدف السوريين وامتداداتهم في لبنان» (أفيدان، المصدر نفسه). ولهذا، فإن العملية ستشمل «الأراضي التي يتموضع فيها الجيش السوري في لبنان»، لإظهار أن الإنسحاب الإسرائيلي لن يتم إلا من خلال «المفاوضات السياسية، وتوقيع اتفاق سلام وترتيبات أمنية... » (المصدر نفسه) ». [181]

لم تكن عملية «تصفية الحساب» معزولة عن المسار السياسي العام في المنطقة، أي عن المفاوضات الجارية بشأن التسوية، وبالتالي، انعكاس حرب الاستنزاف الدائرة في جنوب لبنان عليها. فالقيادة الإسرائيلية التي كانت تفاوض الحكومة اللبنانية من موقع القوة، وبالاستناد إلى احتلال جزء من لبنان، وما يسببه ذلك من تأزيم لأوضاع لبنان عامة، وبالارتكاز على القناعة بقوة آلتها العسكرية الرادعة، رأت بالمقاومة المتصاعدة عاملاً

(181) سويد، حرب الأيام السبعة، صXV-XVI .

ينتقص من قدرتها على المساومة وفرض إرادتها على الجانب اللبناني في المفاوضات. فاستمرار المقاومة وتفاقم آثارها السلبية على إسرائيل، يضع حكومتها في مأزق يقلّص حريتها في التعامل مع الحكومة اللبنانية بالشكل الذي ترتئيه، ويحقق أهدافها في إخضاع الحكومة اللبنانية لإملاءات الموقف الإسرائيلي في مفاوضات التسوية، وبالأساس، فصل المسار اللبناني عن السوري في تلك المفاوضات، بما يترتب عليه من نتائج سلبية على المسارين معاً. «فقد لاحظ مراقبون إسرائيليون أن عمليات المقاومة حققت في الأشهر السابقة للعدوان تطوراً تقنياً مهماً: فالعبوات التي تزرع على جوانب الطرق تفجر بواسطة أجهزة التحكم عن بعد؛ وفي أماكن فاجأت جنود الجيش الإسرائيلي أكثر من مرة. كذلك تمرّس رجال المقاومة على قتال المواجهة المباشرة مع الجنود الإسرائيليين وجيش لبنان الجنوبي بجرأة أكبر. ونجحوا في التخطيط لعمليات تم فيها الدمج بين زرع عبوات ناسفة متطورة وبين نصب كمين قرب مكان العبوة. كما شرع حزب الله في استخدام صواريخ مضادة للدبابات من طراز «ساغر»، وحسّن مقاتلوه من أساليب قتالهم في إثر دورات التدريب التي تلقوها في إيران (أفيدان، «دافار»، 7/16/ 1993). وفي هذا السياق ذكر رئيس مجلس الوزراء، رابين، أن حزب الله شنّ 882 هجوماً في «الشريط الحدودي»، منذ أول سنة 1993، وأن 99 جندياً إسرائيلياً قتلوا في هذه المنطقة منذ انسحبت إسرائيل إليها سنة 1985 («النهار»، 8/25/ 1993)... ومن أجل سلامة سكان أصبع الجليل وطمأنة سكان «منطقة الحزام الأمني»، قررت الحكومة القيام بعملية عسكرية في لبنان، الهدف منها إشعار اللبنانيين بأنه لن يكون هدوء واستقرار في أراضيهم ما لم تتوقف عمليات المقاومة (أفيدان، المصدر نفسه) ». [182]

وكان سير العملية يشير إلى أن خطتها العسكرية ترمي إلى تهجير سكان الجنوب شمالاً إلى بيروت لإغراقها بالنازحين، وبالتالي، إرباك الحكومة اللبنانية، وإجبارها على الرضوخ للإرادة الإسرائيلية في مفاوضات التسوية. أما أسلوب العمل العسكري فيشير بوضوح إلى أنه يستهدف قتل المدنيين وتدمير القرى والمنشآت على نطاق واسع، وذلك لإثارة السكان ضد المقاومة، بما يمهد الأجواء للاستسلام للأمر الواقع. «بدأت العملية صباح 25 تموز/ يوليو واستمرت حتى مساء 31 من الشهر نفسه. واستخدم الجيش الإسرائيلي فيها أسلحته الجوية (بصورة مكثفة) والقصف المدفعي البري، والقصف البحري... وكانت الخطة (المعدّة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1992) مقسمة إلى ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى تقصف الطائرات مواقع لحزب الله ومنظمات أخرى في مناطق

(182) المصدر السابق، صXVII .

قريبة من القرى؛ وفي المرحلة الثانية تقصف طائرات الهيليكوبتر أطراف القرى؛ وفي المرحلة الثالثة يلاحق القصف الأصوليين ضمن المناطق الآهلة، وتفرض البحرية الإسرائيلية حصاراً على ميناءي صور وصيدا(Le Monde, 28/7/ 1993) . وعملت المدفعية الإسرائيلية، بحسب مراقبين صحافيين، 24 ساعة على 24 ساعة (المصدر نفسه). ونقلت «لوموند» (7/29/ 1993) تهديد مسؤول في هيئة الأركان الإسرائيلية بـ «تدمير 54 قرية شيعية تقع بمحاذاة المنطقة الأمنية»، وقوله أن المدفعية الإسرائيلية أمضت ليلة ثالثة من دون توقف، وأن 10,000 قذيفة أطلقت في اتجاه لبنان خلال الفترة. ويوم 7/29/ 1993، أضيف سلاح البحرية إلى الأسلحة الإسرائيلية المستخدمة «في عملية تدمير وقتل لم يعرفها لبنان من قبل، حتى في اجتياح سنة 1982» بحسب ما ذكرت مراسلة صحيفة «لوموند» (7/30/ 1993). وأضافت المراسلة أن التدمير لحق بـ 70 قرية، وأن التلفزة الإسرائيلية عرضت صوراً لمنازل مدمرة، ولأطفال جرحى يبكون، ولآلاف العائلات الهاربة، الأمر الذي أثار قسماً كبيراً من الرأي العام. ونقلت «لوموند» (المصدر نفسه) عن افتتاحية صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، «أن الذين يراهنون على الضغط على السكان بواسطة القصف لإبعاد حزب الله، نسوا أن الحلفاء اتبعوا الأسلوب نفسه في حرب الخليج لقلب نظام صدام حسين، ولم ينجحوا... ».[183]

وفي الواقع، فإن القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية لم تخف أغراضها من هذه العملية العسكرية الكبيرة. «وقد عبّر القادة الإسرائيليون بوضوح عن استخدام سلاح الضغط بواسطة التهجير لتحقيق أهداف العملية، فذكر رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، الجنرال احتياط أوري أور: «إن هذه العملية لن تضع حداً لهجمات حزب الله. لكن نزوح السكان الشيعة عن القرى بفعل القصف يجب أن يشكل ضغطاً على الحكومة اللبنانية لإبعاد حزب الله عن هذه القرى. عندها سيذهبون شمالاً ويعود الهدوء إلى المنطقة، وإلا فإننا سنتابع الضرب»(Le Monde, 27/7/ 1993) . وكان الضغط موجهاً إلى سوريا بقدر ما هو موجه إلى لبنان، بحسب ما صرح الجنرال إيهود براك، رئيس هيئة الأركان: «إننا ننتظر أن تقدّم سوريا الدليل على رغبتها في استمرار عملية السلام، وأن تفرض على حزب الله وقف اعتداءاته على حدودنا»(Le Monde, 28/7/ 1993) ... وعبّر رئيس مجلس الوزراء، رابين، بوضوح أكثر عن أن هدف القصف هو دفع السكان إلى النزوح، وذلك بقوله: «إننا نرغب في دفع سكان جنوب لبنان إلى النزوح نحو الشمال

(183) المصدر السابق، صXVII -XVIII .

للضغط على الحكومة اللبنانية ونشر الفوضى في صفوف مؤيدي حزب الله» («دافار» 1993/7/28؛ Le Monde, 29/7/1993). وقد اعترف المعلق العسكري زئيف شيف «هآرتس»، (1993/8/6) بأن «خللاً ما تسبب باستخدام القوة استخداماً مبالغاً فيه. فيوم الاثنين (ثاني أيام العملية) بدا لبعضهم أن هرب السكان بطيء جداً، الأمر الذي دفع إلى تشديد القصف. والآن يتفق العسكريون على أن ما حدث كان خطأ. فاثنان وعشرون ألف قذيفة تسببت بقتل أكثر من 120 مدنياً... ».[184]

لقد تسببت العملية بتهجير مئات الألوف من اللبنانيين الجنوبيين، وخلّفت دماراً كبيراً في قراهم وبيوتهم وممتلكاتهم، كما أوقعت إصابات كثيرة في صفوفهم. ومع ذلك، لم تحقق أهدافها السياسية، فلا الشعب اللبناني انقسم وقام على بعضه بين مؤيد للمقاومة ومناهض لها، ولا أوقعت العملية بين الجيش اللبناني والمقاومة، كما أنها لم تحدث شرخاً في العلاقة السورية ـ اللبنانية، أو تجرّ السلطة اللبنانية إلى الرضوخ للمطالب الإسرائيلية في مفاوضات التسوية. «ومنذ الثامن والعشرين من تموز/ يوليو، بدأ الحديث عن اتفاق غير رسمي بوساطة أميركية، عززه وصول وزير خارجية إيران، علي أكبر ولايتي، إلى دمشق يوم 7/29/ 1993 للمشاركة في صوغ التسوية المحتملة. وقد رافق هذه المساعي أحاديث إسرائيلية عن تراجع القصف بصواريخ الكاتيوشا على الجليل، وأحاديث أميركية استخباراتية عن تراجع إمدادات الأسلحة إلى حزب الله عن طريق سوريا(Le Monde, 31/7/ 1993) ». لقد رفضت سوريا وإيران طلباً إسرائيلياً بنزع سلاح حزب الله كشرط لوقف العملية. «لكن اتفاقاً شفهياً، أطلق عليه اسم «تفاهم»، تم بين الأطراف (ونفذ ابتداء من مساء 7/31/ 1993) ويقضي بوقف إطلاق الكاتيوشا على شمال إسرائيل في مقابل تعهدها بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين. وهو اتفاق سارع حزب الله إلى التقليل من أهمية التزامه به، إذ سبق له أن أعلن أكثر من مرة أنه لا يحبذ سياسة قصف الكاتيوشا، وأنه لم يلجأ إليها إلا رداً على الأسلوب الإسرائيلي بقصف القرى والمدنيين، عقب أية عملية ينفذها رجال المقاومة».[185]

وضع «التفاهم» الذي تمّ التوصل إليه بين الأطراف المعنية «قواعد جديدة للعبة»، حدّدها المعلّق الإسرائيلي يوآف كسبي في صحيفة «عال همشمار» (8/2/ 1993) بقوله: «إن المعارك التي ستدور، منذ الآن، داخل الحزام الأمني ستكون معارك مشروعة، يمكن استخدام كل الوسائل والأساليب فيها، باستثناء القصف بصواريخ الكاتيوشا نحو

(184) المصدر السابق، صXVIII, XIX .
(185) المصدر السابق، صXIX -XX .

المستوطنات الشمالية». كذلك سيكون من حق الجيش الإسرائيلي الرد في أي مكان، حتى خارج حدود «منطقة الحزام الأمني». وفي الأول من آب/ أغسطس استأنفت المقاومة أعمالها - كالمعتاد - من دون كاتيوشا، واستأنفت إسرائيل غاراتها الانتقامية على مواقع الحزب. وأصبح في إمكان وارن كريستوفر أن يبدأ جولته في المنطقة سعياً وراء تذليل الصعوبات التي تعترض طريق السلام، شاهراً التهديد بأن ما جرى في الجنوب اللبناني يجب «أن يشكل تحذيراً لما يمكن أن يحدث في المنطقة إذا فشلت عملية السلام» (Le Monde, 4/8/ 1993). وقد أتاحت الدبلوماسية الأميركية لإسرائيل الوقت الكافي لممارسة ضغوطها، وتحقيق أفضل ما تستطيع من نتائج، على ألا تؤدي هذه الضغوط إلى تخريب مفاوضات السلام». وفي تقويم نتائج العملية، «اعتبرت أوساط الحكومة الإسرائيلية «التفاهمات» التي تم التوصل إليها بوساطة أميركية نجاحاً لخطة رابين ورئيس أركان الجيش، ولشعبة الاستخبارات في هيئة الأركان التي وضعت تقديراً مسبقاً لإمكان نشوء «فرار جماعي لمئات الآلاف من السكان الذين سيصلون إلى بيروت ويتحولون إلى أداة ضغط هائلة على السلطة اللبنانية [وعلى] السوريين، الذين سيعملون بدورهم من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ويأخذون على عاتقهم مسؤولية المحافظة على الشروط التي ستمكن من تحقيقه» (كسبي، مصدر سبق ذكره) »[186].

بعد التوصل إلى «تفاهم تموز»، علّقت حكومة إسرائيل آمالاً كبيرة على انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وبالتالي، كبح المقاومة في «الحزام الأمني»، وتجريد «حزب الله» من سلاحه، الأمر الذي يضمن الهدوء على الجبهة الشمالية، ويمهد السبيل أمام تقدم مفاوضات التسوية على المسار اللبناني. ففي جلسة للجنة الخارجية والأمن في الكنيست أوضح رابين: «أن من المحال تغيير النشاط «الإرهابي» لحزب الله في الشريط الأمني بوسائل سياسية، بل بقوة الجيش اللبناني». ونقل عن رابين قوله: «إنه في إطار التفاهم الذي تم التوصل إليه بعد عملية «تصفية الحساب» كان هناك اتجاه إلى أن ينتشر الجيش اللبناني على طول الجبهة، بقوة قوامها 3,000 جندي، غير أن هذا الرقم لم يطبق، وأرسل الجيش اللبناني كتيبة واحدة قوامها 500 - 600 جندي فقط إلى جنوب لبنان. ولو نُفذ ذلك، لأمكن التغلب على قسم من نشاط حزب الله ضد إسرائيل، غير أن سوريا والأمم المتحدة قيّدتا الجيش اللبناني ولم تمكّناه من الانتشار بقوة أكبر». أما وقد أصبحت مسألة الجنوب مركباً أساسياً في مفاوضات التسوية، فإن حكومة إسرائيل حاولت توظيف نتائج العملية العسكرية في تحقيق أهدافها السياسية. «ونقلت وكالات الأنباء

(186) المصدر السابق، صXX -XXI .

(أ ب وص ف) عن رابين أنه قدم إلى كريستوفر اقتراحاً لينقله إلى اللبنانيين، يتألف من عدة مراحل: نزع سلاح حزب الله، وانتشار الجيش اللبناني في مناطق قرب الحدود مع إسرائيل، والمرحلة الأخيرة انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان. يرافق ذلك وضع ترتيبات أمنية بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية، وتعهد الحكومة اللبنانية بعدم ملاحقة جنود جيش لبنان الجنوبي واستيعابهم في أجهزة الدولة. ورأى رابين أن هذه المراحل يمكن تنفيذها في فترة تمتد حتى تسعة أشهر، وتتوج بمعاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل («النهار»، 25/8/ 1993؛ «هآرتس»، 26/8/ 1993) »[187].

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ مؤتمر مدريد، راح الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي يركز على كون احتلال الشريط الحدودي في جنوب لبنان ضرورة أمنية، تقتضيها حماية مستوطنات الشمال وضمان استقرار الحياة فيها. وغيبت وسائط الإعلام الإسرائيلية، ومن ورائها الغربية عموماً، وحتى العربية إلى حدّ كبير، حقيقة أن هذا الاحتلال هو من ذيول «غزو لبنان» (1982) بأهدافه البعيدة المدى (انظر أعلاه). ومع ذلك، فإن التمعن في طروحات إسرائيل في مفاوضات التسوية يبرز ارتكازها على دوافع ذلك الغزو وأهدافه، وبالتالي، فهي ليست بعيدة عن مضمون «اتفاقية 17 أيار/ مايو (1983)». «وكرر رابين في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن بتاريخ 13/9/ 1993، أي يوم توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي»، القول: «بعد عملية تصفية الحساب، كان لبنان مستعداً، وهو قال ذلك علناً، لإرسال قوات من الجيش اللبناني إلى جنوب لبنان، شمالي المنطقة الأمنية، وربما كان مستعداً حتى لنزع سلاح حزب الله، عدو السلام، عدو إسرائيل، وعدو مسيحيي لبنان. ولو لم تمنع سوريا الحكومة اللبنانية من إرسال ألفين إلى ثلاثة آلاف جندي لكنا أقرب إلى الهدوء الآن. صدقوني ليس لنا مطامع في الأراضي اللبنانية. لدينا حدود دولية، لكننا نواجه مشكلة أمنية. نحن موجودون هناك بسبب الأمن فقط، نشكر الله على أننا لم نقم هناك أية مستوطنة ولا يريد أحد شيئاً من هناك. لا أحد يريد إنشاً مربعاً واحداً من أراضي لبنان، أو متراً مكعباً واحداً من مياهه. نريد الأمن. ونريد منهم أن يتحملوا مسؤولية الأشخاص الذين تعاونوا معنا في جنوب لبنان، أي جيش لبنان الجنوبي وغيره، ودمجه في الجيش اللبناني، كما فعلوا مع غيره من الميليشيات. يمكن أن يتم ذلك، لكن سوريا تحول دونه. وعليها أن تقرر ما إذا كانت تريد السلام مع إسرائيل، أو مفاقمة عمليات حزب الله ضدنا وضد إدارة الحكومة اللبنانية» (B.B.C.Summary of World Broadcasts - ME/1794,MED/1 - 8, sept. 15,1993,

(187) المصدر السابق، صXXIV -XXV .

نقلاً عن إذاعة الجيش، تل أبيب، 13/9/ 1993، ومترجم عن العبرية) . [188]

في الواقع، فإنه بعد مؤتمر مدريد أصبح العمل العسكري في جنوب لبنان جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات التسوية الجارية؛ فكان طبيعياً أن يستمر هذا العمل ما دامت االمفاوضات لم تحقق غايتها المعلنة. وفيما أصرت حكومة إسرائيل على بحث مسألة الحزام المحتل في إطار تلك المفاوضات، فإن الحكومة اللبنانية رفضت ذلك، معتبرة أن تلك المسألة قد حسمها قرار مجلس الأمن رقم 425 (انظر أعلاه)، الذي يقضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط. ولكن موقف إسرائيل من القرار 425 لا يختلف كثيراً عن موقفها من القرار 242، إذ أنها قبلتهما اسماً ورفضتهما فعلاً. وفي مسار حرب الاستنزاف، وحتى على أرضية التزام المقاومة بـ «تفاهم تموز»، عادت إسرائيل إلى قصف القرى اللبنانية بذريعة وجود مواقع للمقاومة في داخلها أو في جوارها. في المقابل، عادت المقاومة إلى قصف المستوطنات الإسرائيلية الشمالية، كلما وقع عدوان على المدنيين اللبنانيين، على قاعدة الردّ بالمثل. وهكذا استمر التوتر يخيم على الجنوب اللبناني، بل على لبنان كله؛ كما على المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للحدود اللبنانية. لقد تآكلت «قوة ردع» جيش الاحتلال، وفشلت الحكومة الإسرائيلية في تحقيق أهداف سياسية من عدوانها العسكري على لبنان. في المقابل، أثمرت المقاومة العسكرية اللنانية ضد الاحتلال نتائج سياسية، ليس أقلها إحداث شرخ داخل الجمهور الإسرائيلي، وحتى داخل المؤسسة السياسية/ العسكرية هناك، حول جدوى، بل مغزى، التواجد العسكري الإسرائيلي في «الحزام الأمني». وارتفعت أصوات تشكّك في «الرواية» الرسمية حول ما يجري في لبنان، وصولاً إلى تكذيب البيانات العسكرية، خاصة عندما تقع إصابات في صفوف جنود الاحتلال. وأخيراً، صدرت دعوات علنية، ومن أوساط سياسية، وحتى عسكرية، للانسحاب من جانب واحد، وإن لأسباب متباينة وبصيغ مختلفة. لقد أصبح الوجود في لبنان مسألة خلافية على نطاق واسع في إسرائيل.

عملية «عناقيد الغضب» (1996)

«لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني بعد عملية «تصفية الحساب»، تموز/ يوليو 1993، تنفيذاً للاتفاق الشفهي على عدم التعرض للمدنيين على طرفي الحدود، الذي عرف باسم «تفاهم تموز»، بينما التزم «حزب الله» الاتفاق،

(188) المصدر السابق، صXXIV -XXVI .

فتوقف عن قصف شمال إسرائيل مدة أكثر من عام، وكثّف نشاطه ضد قوات الاحتلال والمتعاونين معه (جيش لبنان الجنوبي) في المنطقة المحتلة، بما شكل حرب استنزاف مكلفة استثارت ردات فعل إسرائيلية متمادية تجلت في مختلف أشكال الانتقام: قصف بري وجوي للقرى والبلدات بقذائف، منها المسماري، والفوسفوري والانشطاري؛ تدمير المنازل، قتل وجرح العشرات من المدنيين؛ حرق كروم ومزروعات؛ اعتقال مواطنين وخطف آخرين؛ محاصرة الموانئ البحرية؛ ولم توفر حتى مراكز القوات الدولية وجنودها». ففي ظل مراوحة مفاوضات التسوية في مكانها، ومحاولة كل طرف تأزيم أوضاع الآخر، وبالتالي، تطويعه لمواقفه، أو لبعضها، استمرت المواجهة العسكرية، بين مد وجزر، ولكن في حدود «تفاهم تموز» بصورة أو بأخرى. «ومنذ أواسط سنة 1995 نحت المواجهة في الجنوب منحى تصعيدياً عبّر عن ضيق الجيش الإسرائيلي بالقيود التي يفرضها «تفاهم تموز»، وهو يرى ضباطه وجنوده يتساقطون داخل المنطقة المحتلة تحت ضربات مقاومة كفؤة وواثقة، يتطور أداؤها ويصبح أكثر فعالية في المواجهات الهجومية المباشرة والكمائن وزرع الألغام والعمليات الانتحارية، وغير ذلك من أشكال المقاومة المسلحة. وفي هذا الصدد، ذكر زئيف شيف، المعلق الإسرائيلي الأبرز في الشؤون العسكرية، أن «الأعمال الصغيرة» لم تعد كافية بعد نجاح حزب الله في «تحسين أدائه» و«ازدياد جرأته». فالعمليات العسكرية التي يقوم بها تحاذي الحدود مع إسرائيل، وعندما يرد الجيش الإسرائيلي يقصف الحزب مستوطنات الجليل. وقد أدى ذلك إلى «تآكل تفاهم تموز 1993» («هآرتس»، 11/4/ 1996) ». [189]

عندما قبلت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية بشروط «تفاهم تموز»، اعتقدت أن يدها ستكون العليا في المواجهة المباشرة مع مقاتلي «المقاومة الإسلامية»، إذا تم الالتزام بتحييد المدنيين على جانبي الحدود من الصراع، وبالتالي، من استهدافات العمل العسكري. لقد كانت على قناعة من تفوق الجيش الإسرائيلي في قتال المجابهة مع عناصر «حزب الله»، إذا ضمنت أنهم لن يقصفوا بالصواريخ مستوطنات الشمال، التي ثبتت هشاشة منعتها في مثل هكذا مجابهة. إلا أنه سرعان ما اتضح لتلك القيادة أن قواتها المتواجدة في لبنان، وهي نخبة جيشها، أصبحت في موقع الدفاع عن نفسها إزاء تصاعد عمليات المقاومة، وتبنيها تكتيك الهجوم المفاجئ على استحكامات الجيش الإسرائيلي

(189) سويد، محمود، (إعداد وتقديم)، إسرائيل/ جنوب لبنان، سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض، (من «تصفية الحسابات» إلى «عناقيد الغضب» 1996)، شارك في الإعداد، سمير صراص وخالد عايد (ترجمة المادة العبرية) صقر أبو فخر، جانيت ساروفيم، جابر سليمان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، صXIV -XIII. (لاحقاً: سويد، سياسة الأرض المحروقة).

وصنيعته – جيش لبنان الجنوبي – أو قصفها بالمدفعية والصواريخ. وفي نفس الوقت عمدت المقاومة إلى نصب الكمائن الناجحة لدوريات الجيش الإسرائيلي، وإلى زرع الألغام التي يتم تفجيرها عن بعد في المسالك التي تتحرك عليها تلك الدوريات. وعاد هذا الجيش إلى قصف القرى، بحجة أن رجال المقاومة ينطلقون منها، أو يحتمون فيها، أو يطلقون الصواريخ منها...إلخ. وهكذا عاد الوضع إلى سابق عهده، وعادت المقاومة إلى قصف المستوطنات رداً على ضرب أهداف مدنية لبنانية. «ازداد تعرض المدنيين اللبنانيين للأعمال الانتقامية الإسرائيلية، من دون ضوابط. ولم تعاود المقاومة قصف مستعمرات شمال إسرائيل إلا بعد توجيه عدة إنذارات وسقوط الكثيرين من المواطنين، بينهم نساء وأطفال». (190)

وبعد سلسلة عمليات للمقاومة يوم 1996/3/20 داخل المنطقة المحتلة أدت إلى مقتل ضابط إسرائيلي وجندي من جيش لبنان الجنوبي، كتبت صحيفة «دافار» الإسرائيلية في اليوم التالي أن رئيس الحكومة، شمعون بيرس، أجرى سلسلة طويلة من المشاورات في مكتبه في القدس مع جهات عسكرية وأمنية بشأن عملية إسرائيلية شمالي «الحزام الأمني». وأضافت الصحيفة: «اتخذ المجلس عدداً من القرارات، غير أنه جرى الاتفاق على عدم تطبيقها بصورة فورية، تجنباً لتعكير أجواء مؤتمر شرم الشيخ وزيارة رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، للمنطقة («دافار»، 1996/3/21). وزاد في تفاقم الوضع سلسلة العمليات التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في إسرائيل عقب اغتيال أحد قادة «حماس»، يحيى عياش. فقد نفذت كتائب عز الدين القسام (حماس) عمليتين يوم 1996/2/25 في القدس وعسقلان أدتا إلى مقتل 26 إسرائيلياً وجرح 73 (24 قتيلاً و49 جريحاً في القدس، وقتيلان و24 جريحاً في عسقلان). كما نفذت «خلايا المهندس يحيى عياش» (حماس) عملية أخرى في القدس يوم 1996/3/3 أدت إلى مقتل 19 شخصاً بينهم منفذ العملية، وعشرة جرحى. ونفذ مقاتلو «الجهاد الإسلامي» عملية في تل أبيب أدت إلى مقتل 13 شخصاً وإصابة 125 بجروح... أدت هذه الأجواء المشحونة، بعيد اغتيال يتسحاق رابين وتولي شمعون بيرس رئاسة الحكومة وبدء الاستعداد لانتخابات رئيس حكومة وأعضاء كنيست جدد، إلى عقد قمة شرم الشيخ يوم 1996/3/13 التي أراد منها الرئيس كلينتون، بصورة اساسية، دعم إسرائيل في مواجهة «الإرهاب». وتلاها بزيارة إسرائيل، حيث شارك، بصورة لافتة، في اجتماع للمجلس الوزاري لشؤون الأمن». (191)

(190) سويد، سياسة الأرض المحروقة، صXIV .
(191) المصدر السابق، صXIV -XV .

لقد تواكب هذا التصعيد في المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، سواء في فلسطين أو في الجنوب اللبناني، مع حملة الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة (29 أيار/ مايو 1996)، بعد اغتيال يتسحاق رابين (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995)، وتولي شمعون بيرس رئاسة الحكومة، ودعوته إلى حل الكنيست الثالثة عشرة وإجراء انتخابات مبكرة. وكان طبيعياً أن ينعكس وقع هذه العمليات سلباً على شعبية بيرس، التي راحت تتراجع مع كل عملية. وباقتراب موعد الانتخابات، وإزاء تدني شعبيته في استطلاعات الرأي العام، اتّهم بيرس، نفسه، إيران بالسعي لمنع إعادة انتخابه وتعطيل عملية السلام، وحمّلها مسؤولية الإعداد لهجمات المقاومة، الفلسطينية واللبنانية، («دافار»، 1996/5/19). والأكيد أن هذه التطورات كانت عاملاً هاماً في اتخاذ بيرس قرار البدء بعملية «عناقيد الغضب». «وفي 11 نيسان/ أبريل 1996 شنّت إسرائيل اجتياحاً آخر أطلقت عليه اسم «عناقيد الغضب»، ساهمت «مجزرة قانا» في 18 نيسان/ أبريل 1996 – إلى حد كبير – في إرباكه وإحباط نتائجه، وأثرت في نتائج انتخابات الكنيست التي جرت في أواخر أيار/ مايو من السنة نفسها، وأدت إلى سقوط شمعون بيرس، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة... وقد قتل في هذه المجزرة التي أثارت ردات فعل عالمية واسعة، أكثر من 100 مدني لبناني كانوا لجأوا إلى مركز قوات الأمم المتحدة في قانا هرباً من القصف الإسرائيلي لقراهم المجاورة، فقصف الطيران الحربي الإسرائيلي المركز ودمره وأحرقه». (192)

وكانت السمة البارزة لهذه العملية هي القصف الجوي، الذي استمر حوالي أسبوعين وطال العاصمة – بيروت – فيما ظلت «المقاومة الإسلامية» تقصف مستوطنات الجليل بالصواريخ دون انقطاع، إلى أن تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار (26 نيسان/ أبريل 1996). «انبثق عن عملية «عناقيد الغضب» تفاهم جديد مكتوب: «تفاهم نيسان» (1996/4/26)، حل محل «تفاهم تموز» وقضى بتأليف لجنة دولية تضم ممثلين عن لبنان وسوريا وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا لمراقبة وقف إطلاق النار. وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عن «تفاهم تموز»، إذ ينص على أن «المجموعات المسلحة» لن تنفذ من لبنان هجمات على إسرائيل، وأن المناطق الآهلة بالمدنيين لن تستخدم قواعد انطلاق للهجمات، وأن إسرائيل «والمتعاونين معها» لن يطلقوا النار من أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان. ولم يكن حبر القرار جفّ بعد، عندما

(192) سويد، الجنوب اللبناني، (مصدر سابق)، ص 24. (ملاحظة: تفيد التقارير أن المركز تعرض لقصف مدفعي، وليس لجوي، كما يرد في المقتطف أعلاه).

بدأ كل طرف يدلي بتفسيرات مختلفة لبنوده بما يتوافق مع مصالحه. إلا أن المقاومة الإسلامية أثبتت، خلال عامين من تنفيذ الاتفاق، التزامها الدقيق به وحصر عملياتها ضد جيش الاحتلال والميليشيات التابعة له على الأراضي اللبنانية، وعدم إطلاق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود إلا رداً على اعتداءات إسرائيلية متكررة على المدنيين اللبنانيين؛ ذلك بأن إسرائيل استمرت في قصف القرى وإصابة المدنيين في الجنوب والبقاع الغربي».[193]

«وفي الإحصاءات اللبنانية أن ضحايا عملية «عناقيد الغضب» هي: استشهاد 153 مدنياً و5 عسكريين (وعسكريين سوريين لم يعلن عددهم) و13 مقاتلاً من «حزب الله»، وجرح 359 مدنياً و9 عسكريين. ويشمل هذا العدد ضحايا مجزرة قانا (نحو 100 قتيل). وبحسب تقرير أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة، فقد تضررت بالعدوان 159 قرية و7,201 وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ودور عبادة ومحطات كهرباء وخزانات مياه وآبار وجسور. وبحسب المصادر الإسرائيلية، في حينه، لم يقتل أي جندي في العملية وجرح 127 جندياً. أما المعلومات المحدّثة التي أذاعها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في 2 أيلول/ سبتمبر 1998، فتذكر مقتل 26 جندياً في سنة 1996 وجرح 98 جندياً، من دون توضيح يخص عملية «عناقيد الغضب» في حد ذاتها».[194] وكانت مجزرة قانا الهمجية من أبشع جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه. «تعرض مجمع مقرّ الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة، يوم 18/4/ 1996، لقصف إسرائيلي شديد أدى إلى مقتل 109 من المدنيين اللبنانيين (بعضهم توفي في المستشفيات)، وإصابة عشرات آخرين بجروح مختلفة، بينها تشوهات وفقدان أعضاء وأطراف. وكان هذا المقر قد تحول إلى ملجأ للعائلات الجنوبية الهاربة من قراها المعرضة لوابل من القذائف الإسرائيلية براً وبحراً. واكتظ المجمع، في ذلك اليوم، بأكثر من 800 شخص معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، مطمئنين إلى ما يتمتع به المقر من حماية دولية. وقد فاجأت المذبحة القيادة السياسية في إسرائيل وأربكتها. وصار قرار وقف إطلاق النار، بعدها، مطلباً دولياً ضاغطاً وملحاً».[195]

لقد حمّلت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية عملية «عناقيد الغضب» أكثر من وزرها، فناءت تحت هذا الحمل و لم تحقق أهدافها، الأمر الذي أعاد دورة العنف إلى

(193) المصدر السابق، ص24.
(194) المصدر السابق، ص25.
(195) سويد، سياسة الأرض المحروقة، (مصدر سابق)، صXXII .

سابق عهدها. «وإزاء حرب الاستنزاف التي يخوضها حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي والميليشيات الحليفة في الجنوب، لم تكن إسرائيل تجد رداً انتقامياً أفضل من استهداف المدنيين اللبنانيين. وعندما يفيض غضب سكان الجنوب اللبناني نتيجة الاعتداءات المستفحلة، لا يجد حزب الله بدّاً من إشهار سلاح «الكاتيوشا» وهكذا... ». ويستفاد من المصادر الإسرائيلية المتعددة أن العملية استهدفت ما يلي: «1- أمن مستعمرات الشمال، وأمن الجنود الإسرائيليين في المنطقة المحتلة...؛ 2 - نزع سلاح حزب الله أو، على الأقل، تحجيمه وتقييد نشاطه (من أجل ذلك، الضغط على القيادتين اللبنانية والسورية من خلال أعمال التدمير والتهجير)...؛ 3 - إضعاف الحكم السوري ودفعه إلى الانضمام إلى العملية السلمية بأقل ما يمكن من الشروط، من خلال إنهاء/ إضعاف «ورقة» المقاومة؛ 4 - تحسين صورة رئيس الحكومة، شمعون بيرس، كرجل قوي وكفء في مجال الأمن كما في مجال السياسة... ودعم حزب العمل في انتخابات الكنيست...؛ 5 - الحدّ من تآكل هيبة الجيش الإسرائيلي (بعد مرحلة الاسترخاء السلمي، وبعد الضربات المتتالية) واستعادة صورته المهيمنة في ساحة الصراع مع العرب وثقة المواطن الإسرائيلي بقدرته على حمايته، في كل الظروف...؛ 6 - رفع معنويات جيش لبنان الجنوبي والحلفاء في المنطقة المحتلة، الذين يعيشون حالة إرباك وقلق وخوف على المصير... ». وكان «تفاهم نيسان» نتاجاً لتطورات القتال على الأرض، وخاصة «مجزرة قانا»، من جهة، والنشاط الدبلوماسي الدولي - الأميركي الأوروبي والفرنسي - والاقليمي - السوري والإيراني - من جهة أخرى.[196]

كانت فرنسا هي السبّاقة إلى التدخل لوقف القتال؛ فقد وصل وزير خارجيتها، هيرفيه دوشاريت، إلى المنطقة، وقام بجولة مكوكية بين عواصمها المعنية سعياً لتحقيق وقف إطلاق النار. أما بعد مجزرة قانا، فقد تحركت الولايات المتحدة، «عندما طلب الرئيس كلينتون من وزير خارجيته، وارن كريستوفر، التوجه فوراً إلى الشرق الأوسط. وصار واضحاً أن القيادة السياسية في إسرائيل (مهما تكن ردّات فعل العسكر) مضطرة إلى خفض سقف أهدافها، واختلف الوزراء فيما بينهم بشأن الاستمرار في العملية أو وقفها («هآرتس»، 21/4/ 1996). ودعمت المعارضة القائلين بالاستمرار، واتهم «الليكود» الحكومة بـ «التخاذل المشين» («يديعوت أحرونوت»، 28/4/ 1996) ». ومع ذلك، تباطأت واشنطن من أجل إتاحة الفرصة للعدوان الإسرائيلي لتحقيق غاياته. «و لم يصل كريستوفر إلا بعد مجزرة قانا، واكتظاظ ساحة الصراع بممثلي الدول الكبرى

(196) المصدر السابق، صXV -XXI .

والاقليمية المعنية: وزيرة خارجية إيطاليا - رئيسة الاتحاد الأوروبي، ووزير خارجية روسيا، ووزير خارجية إيران». ولم تكن إسرائيل ترغب بإشراك هذه الأطراف في المفاوضات لوقف القتال، وأرادت أن تحصر التدخل «الخارجي» بالولايات المتحدة فحسب. «ولقي ذلك معارضة من لبنان وسوريا المعنيين مباشرة إلى جانب إسرائيل، ومن إيران التي شكل وجود وزير خارجيتها في دمشق عاملاً مساعداً نظراً إلى علاقتها الخاصة بحزب الله. فقد قال بيرس، في مؤتمر صحافي عقده مع كريستوفر بعد محادثتهما في القدس: «يجب أن تكون هناك قناة واحدة فقط لإجراء المساعي الدبلوماسية لوقف النار، وهذه القناة يجب أن تتحلى بالخبرة والميكانيكية اللازمة لهذا العمل. وإن الولايات المتحدة هي المؤهلة لذلك وعلى كل الأطراف العمل عبر هذه القناة» («النهار»، 22/4/ 1996) »[197].

ومن هذا الزحام الدبلوماسي انبثق «تفاهم نيسان»، الذي كان أقرب في صيغته إلى الموقف الفرنسي منه إلى الأميركي. ذلك لأن فرنسا «حافظت على توازنها بين أطراف النزاع، متسلّحة بصداقة شبه متكافئة مع كل من لبنان وإسرائيل وسوريا، فيما الانحياز الأميركي الكامل إلى إسرائيل رجح الأخذ بالمبادرة الفرنسية كنص أولي قابل للتعديل في ضوء الاتصالات الجارية... وعلى هذا جاء «تفاهم تموز» متفقاً مع المشروع الفرنسي لجهة الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بالسكان المدنيين اللبنانيين والإسرائيليين على السواء، من دون إلزام «حزب الله» بالامتناع «عن شنّ عمليات ضد الجنود الإسرائيليين في الجنوب اللبناني»، كما جاء في مسودة المشروع الأميركي، وذلك لأن الجانب الفرنسي كان يؤمن بحق المقاومة في مواجهة الجيش المحتل داخل الأراضي اللبنانية. كذلك حرصت فرنسا على تأكيد دور الحكومة اللبنانية في المفاوضات وفي نص «التفاهم» كي تستعيد هذه الحكومة المبادرة في مسؤوليتها عن المنطقة المحتلة... وأدت الجهود المتضافرة الفرنسية/ الأوروبية والسورية/ اللبنانية إلى توازن آخر في النص على أن «الجماعات المسلحة» في لبنان لن تنفذ هجمات داخل إسرائيل، يقابلها أن «إسرائيل والمتعاونين معها» لن يطلقوا النار على المدنيين اللبنانيين...إلخ. كذلك نجحت الدبلوماسية الفرنسية، مدعومة من لبنان وسوريا، في أن تكون فرنسا عضواً في مجموعة المراقبة، ثم في تناوب رئاستها مع الولايات المتحدة»[198].

وفي تقويم نتائج عملية «عناقيد الغضب»، يقول الكاتب اللبناني محمود سويد ما يلي: «على الرغم من الاختلاف والتباين في تفسير «تفاهم نيسان» داخل إسرائيل من

(197) المصدر السابق، ص XXVII- XXVIII .
(198) المصدر السابق، ص XXVIII- XXIX .

جهة، وبينها وبين كل من الحكومة اللبنانية وحزب الله من جهة أخرى، فإن في الإمكان القول إن العملية فشلت في تحقيق الجزء الأكبر والأساسي من أهدافها. فإطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل شكل دائماً الردّ على الاعتداء على المدنيين اللبنانيين، وتمت معالجته في «تفاهم تموز 1993»... ولم يتفق أي من الجهات الدولية مع الإسرائيليين في موضوع حظر المقاومة الوطنية ضد قوات الاحتلال داخل الأراضي اللبنانية، على الرغم من أن الولايات المتحدة حاولت دون نجاح... أن ينص «التفاهم»، صراحة، على وقف إطلاق النار في المنطقة المحتلة. ولم تضعف العملية «حزب الله»، وإنما حافظ على مكانته، وعومل خلال مفاوضات وقف إطلاق النارنداً للطرف الإسرائيلي. ولم تؤدّ العملية إلى فصل المسار اللبناني عن المسار السوري، ولا إلى إضعاف الطرف السوري وجرّه إلى المفاوضات بعد تجريده من عناصر قوته، ولا إلى إحداث البلبلة والإرباك في الوضع الداخلي للبنان، الخارج - طري العود - من حرب طويلة وقاسية. بل على العكس من كل ذلك: عمل المسؤولون اللبنانيون والسوريون في مفاوضات وقف إطلاق النار كفريق عمل واحد (إضافة إلى عودة الجانب الإيراني بقوة إلى صورة تطورات المنطقة، وكذلك فرنسا وبلدان الوحدة الأوروبية)، وتحولت دمشق إلى مركز المفاوضات. وبرز دور الحكومة اللبنانية في المفاوضات وفي الاتصالات الدولية عبر نشاط مميز لرئيسها ووزير خارجيتها. وزادت معاناة الجنوبيين والبقاعيين والمجازر التي ارتكبت وتدمير مرافق عامة، وخصوصاً محطات كهرباء وخزانات مياه وغيرها، في توحّد اللبنانيين وتآزرهم في مواجهة العدوان وأضراره. ولم تشكّل العملية رافعة لبيرس وحزبه في انتخابات رئاسة الحكومة وأعضاء الكنيست، وإنما أقصيا، وتشكلت حكومة اليمين واليمين المتطرف والمتدينين برئاسة بنيامين نتنياهو. كما لم تؤدّ العملية إلى أمن كامل للمتعاملين في المنطقة المحتلة، ولم تطمئنهم إلى مصيرهم»[199]وما دامت العملية العسكرية لم تحسم التناقضات التي أدت إليها، وبالتالي، لم يصبّ «السحق العسكري» في طاحونة «التطويع السياسي»، فقد استمرت الأوضاع بعدها كما كانت قبلها (انظر أدناه).

(199) المصدر السابق، ص XXIX- XXX .

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

مقدمة

الجوهر في التكنة هو الأداة العسكرية المنوط بها إنجاز الأهداف المتوخاة منها. وفي المشروع الصهيوني، شكّلت هذه الأداة العمود الفقري، لأنها في الأصل مبرِّر قيامه واستمرار وجوده، على الأقل من وجهة نظر البلد الأم الإمبريالي بالنسبة إليه (انظر أعلاه). ونظرة سريعة إلى إسرائيل تبرز أولوية تلك الأداة فيها على جميع مؤسساتها الأخرى، بل إخضاعها جميعاً لمستلزمات قيام تلك الأداة بدورها الوظيفي، الذي يشكل حجر الزاوية فيما يسمى «الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي». ومبكّراً في العمل الصهيوني، وعى قادته أهمية بناء أداة عسكرية، سواء لتوظيفها في خدمة الدولة الإمبريالية الأم وتجسيد مصالحها في المنطقة، أو لحماية الاستيطان في وجه المقاومة العربية له، وتمهيد الطريق أمامه لتثبيت أقدامه وتكريس وجوده. ففي كتابات هيرتسل تطالعنا إشارات صريحة إلى ضرورة استخدام العنف والقوة للاستيلاء على الأرض ونزع ملكيتها وطرد أصحابها منها، من جهة، ولمواجهة حركات شعوب المنطقة التحررية، من جهة أخرى. وفي فلسطين، ومنذ اتساع نطاق عمليات الاستيطان في بداية القرن، وتصاعد المقاومة العربية، أخذ المستوطنون يشكلون منظمات شبه عسكرية، تحت ستار الدفاع عن النفس وتأمين الحماية اللازمة للمستوطنات. ثم حلت منظمة «هشومير» (الحارس) في عام 1909، محل المنظمات المتفرقة، التي عرفت باسم «هنوطير» (الناطور)، والتي شرع في تأسيسها منذ عام 1887، في زخرون يعكوف (زمارين)، ورحوفوت (ديران)، وبيتح تكفا (ملبّس)، وريشون لتسيون (عيون قارة). وكانت مهمتها حراسة المستوطنات في الليل، ونطارة الكروم والحقول، التي كانت تتعرض لهجمات أبناء القرى العربية التي أقيمت المستوطنات على أراضيها، أو القبائل البدوية التي كانت الأرض مرعى لمواشيها (انظر أعلاه).

لقد تزامن تأسيس منظمة هشومير مع وصول موجة الهجرة الصهيونية الثانية إلى فلسطين، وبالتالي، جاءت صياغتها متطابقة، شكلاً ومضموناً، مع السمة البارزة لتلك الموجة، أيديولوجياً وسياسياً، والتي تميزت بصهيونيتها العقائدية «الاشتراكية»، خلافاً للموجة الأولى من «أحباء صهيون»، التي غلب عليها الطابع الاستيطاني الاستثماري (انظر أعلاه). ويتضح من أقوال مؤسسي منظمة هشومير أنهم أرادوا استخدامها لفرض إرادتهم على المستوطنات القائمة، والأخرى التي يجري إنشاؤها، بحيث يمكّنهم ذلك من توجيه المشروع الاستيطاني بما ينسجم ورؤيتهم للأهداف الصهيونية. وبناء عليه، فقد تمت صياغة هذه النواة العسكرية بالشكل الذي يتيح تطويرها لتؤدي دورها في إطار الأهداف الصهيونية البعيدة المدى. ولا غرو أن نشب الخلاف سريعاً بين هذه المنظمة والمستوطنين القدامى، الذين قاوموا فرض إرادة المنظمة عليهم، ولكنهم أخفقوا في كفّ يدها عن التدخل في حياتهم وشؤونهم وصياغة مستقبلهم. وكان واضحاً منذ البداية الدور المزدوج المنوط بهذه المنظمة. فمن جهة، كان عليها حماية الاستيطان والتمهيد لتوسيعه، عبر الاستيلاء على الأراضي العربية وطرد الفلاحين عنها؛ ومن الأخرى، الإعداد للقيام بالدور المستقبلي في التصدي للمقاومة العربية للمشروع الصهيوني، قاعدة ودوراً وظيفياً. ومع تطور ذلك المشروع بعد صدور وعد بلفور، جرى حلّ منظمة هشومير، واندمج أعضاؤها في منظمة «الهاغانا»، بعد أن تحولت في العشرينات إلى أداة عسكرية، ذات قيادة مركزية، ومعسكرات تدريب، وأنيطت بها مهام في جميع أنحاء البلد (انظر أعلاه). وهكذا، ومع تطوير مؤسسات الحركة الصهيونية، وتحسين تنظيمها، جرى توحيد المنظمات العسكرية، وإخضاعها للقيادة السياسية، وبالتالي، إيلاؤها العناية الكبيرة لتأهيلها للقيام بدورها.

ومنذ أن لاحت في الأفق علامات نشوب الحرب العالمية الأولى، سارعت المنظمة الصهيونية إلى تشكيل قوة عسكرية تخدم في صفوف الحلفاء، وفي إطار القوات البريطانية، التي عينت الكولونيل باترسون قائداً لهذه الوحدة. وقد عرفت باسم «فرقة بغّالة صهيون»، وأوكلت إليها مهمة نقل الذخائر إلى الجبهة الحليفة في غاليبولي. وكان نائب قائد الوحدة جوزف ترومبلدور، الضابط الصهيوني الذي فرّ من الجيش الروسي القيصري، ووصل إلى مصر ليعرض خدماته على الجنرال اللنبي، مدّعياً أن ألوفاً من اليهود في ذلك الجيش على أهبة الاستعداد للفرار والالتحاق بالحلفاء. وعند دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، أعيد ترتيب هذه الفرقة، وأسميت «فرقة القنّاصة الملكية»، ولعب بن - غوريون وبن - تسفي دوراً رئيسياً في تشكيل هذه الفرقة وإعادة

ترتيبها. وكان هذان قد وصلا إلى الولايات المتحدة أثناء الحرب، وانضما إلى النشاط الصهيوني هناك لجرّها إلى الانضمام للحلفاء في الحرب ضد ألمانيا، كما قاما بجمع التبرعات لتمويل الفرقة وتجنيد المتطوعين للانخراط في صفوفها. وتؤكد المصادر أن الإدارة الأميركية غضت الطرف عن تهريب الأسلحة إلى المنظمات الصهيونية من الولايات المتحدة. كما يؤكد بعضها أن شبكة التجسس «نيلي» كانت على علاقة بأجهزة الاستخبارات الأميركية، عبر سفارة الولايات المتحدة في استنبول، وأن رئيس الشبكة، أهرون أهرونسون، سافر إلى أميركا عدة مرات، حيث جرى تشجيعه على الاستمرار بالتعاون مع القوات البريطانية في الشرق الأوسط.

وقد بلغ عدد أفراد «فرقة القناصة الملكية» نحو خمسة آلاف رجل في نهاية الحرب العالمية الأولى؛ تحركوا إلى فلسطين ليكونوا في استقبال «لجنة المندوبين الصهيونية» برئاسة وايزمن، عندما تصل إليها في ربيع عام 1918 (انظر أعلاه). وحاولت المنظمة الصهيونية المحافظة على هذه الفرقة، والحصول على موافقة بريطانيا بزيادة عددها ليصل إلى خمسة وعشرين ألف رجل، وتكون نواة الجيش الصهيوني الذي يشارك جيوش الحلفاء في إنهاء الحكم العثماني في المشرق العربي، وبالتالي، يمهّد الطريق أمام تنفيذ وعد بلفور. وإزاء رفض الحكومة البريطانية طلب المنظمة الصهيونية بناء هذا الجيش العلني، راح زعيم الصهيونية التنقيحية، زئيف جابوتنسكي، يرفع شعار الدعوة إلى تشكيل جيش يهودي مستقل، يعمل لاحتلال فلسطين بالقوة. في المقابل، عمد وايزمن وأنصاره من الصهيونيين العموميين والعماليين إلى بناء منظمة الهاغانا وتسليحها والحفاظ على سريتها. وبعد أحداث يافا (أيار/ مايو 1921)، تحرك قادة الهاغانا، وهم: موشيه شاريت، ودافيد هكوهين، وإلياهو غولومب، لإعادة ترتيبها على أسس مغايرة لما كانت عليه فرقة القناصة الملكية، وبشكل مختلف عما يطالب به جابوتنسكي. فعملوا على بناء هذه المنظمة العسكرية في إطار نقابة العمال (الهستدروت)، وعلى تحويل مئات العمال إلى جيش سري مدرب وموزع في جميع أنحاء البلد، ليقوم بما تطلبه القيادة السياسية للمنظمة الصهيونية منه (انظر أعلاه).

ومبكراً في عهد الانتداب البريطاني، بدأت المنظمات الصهيونية الإرهابية تمارس العنف ضد أبناء البلد الأصليين (انظر أعلاه). ففي أجواء الاحتقان الشعبي ضد وعد بلفور والانتداب، تحوّل موكب الاحتفال بموسم النبي موسى في القدس، والذي تواكب مع عيد الفصح لدى المسيحيين واليهود (4 نيسان/ أبريل 1920)، إلى تظاهرة وطنية للإعراب عن السخط والاحتجاج ضد الصهيونية والإدارة البريطانية. وخطب في الحشد

الكبير موسى كاظم الحسيني، رئيس بلدية القدس، وكذلك الحاج أمين الحسيني وعارف العارف، محرضين على السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد فلسطين. وتوترت الأوضاع بعد تحرش العصابات الصهيونية التي نظمها جابوتنسكي بالمتظاهرين، واندلع الاشتباك بعد أن أطلق أفراد تلك العصابات النار عليهم. وتدخلت القوات البريطانية لقمع الاشتباكات، فاصطدمت بمقاومة عنيفة، استمرت بشكل متفرق عدة أيام، وأسفرت عن مقتل 5 يهود و4 عرب، وجرح 211 يهودياً و23 عربياً و7 جنود بريطانيين. وتشكلت لجنة تحقيق (لجنة بالين)، فأكدت في تقريرها أن الاضطرابات كانت نتيجة حالة التوتر التي تسود الجماهير العربية، جرّاء سياسة تهويد فلسطين التي تتبعها سلطات الاحتلال البريطاني.[1]

وفي أحداث يافا (أيار/ مايو 1921)، أفادت التقارير أن المستوطنين هم الذين بدأوا بإطلاق النار، فهاجم العرب منزلاً مخصصاً للمهاجرين الجدد، حيث وقع معظم الإصابات بين اليهود (47 قتيلاً و146 جريحاً)؛ بينما كانت غالبية الإصابات في الجانب العربي برصاص القوات البريطانية (48 شهيداً ونحو 75 جريحاً). وخلال أسبوعين من الاشتباكات العنيفة، برز انحياز القوات الحكومية إلى جانب المستوطنين، الأمر الذي زاد في نقمة العرب. فتواصلت الاضطرابات، ورفعت الشعارات المطالبة بالسلاح للدفاع عن النفس في مواجهة المستوطنين المسلحين، وباستبدال القوات البريطانية التي شاركت في القتال بأخرى هندية. وانتقلت الاشتباكات إلى المناطق المجاورة ليافا. فوقع اشتباك كبير (15 أيار/ مايو 1921) بالقرب من مستعمرة بيتح تكفا (ملبّس)، إذ تصدت القوات البريطانية للهجوم العربي، واستعملت ضده كل أنواع الأسلحة التي بحيازتها، فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، وأنقذت المستعمرة من التدمير. كما وصلت إلى ميناء يافا بارجتان بريطانيتان لإرهاب السكان.[2]

وعادت مسألة بناء «الجيش اليهودي» لتطفو على السطح في مؤتمر بلتمور (1942)، الذي تضمن برنامجه ما يلي: «يجب الاعتراف بحق اليهود في أداء قسطهم الكامل في المجهود الحربي، وفي الدفاع عن بلادهم بواسطة قوة عسكرية يهودية تقاتل تحت رايتها الخاصة وبإمرة القيادة العليا للأمم المتحالفة، وذلك من خلال الكفاح ضد قوى العدوان والطغيان، التي أصبحت الآن تهدد الوطن القومي اليهودي، والتي كان اليهود في

(1) حول الأوضاع في هذه الفترة، راجع: شوفاني، الموجز، ص 375- 382.

(2) لمزيد من المعلومات حول هذه الأحداث، راجع: شوفاني، الموجز، ص 408- 415. وحول تنامي المنظمات الصهيونية الإرهابية، انظر أعلاه.

طليعة ضحاياها» (انظر أعلاه). ولم تلبث الإدارة الأميركية أن أفصحت عن تأييدها للأهداف الصهيونية المتضمنة في «برنامج بلتمور». وإزاء الانتقادات التي وجهها جابوتنسكي إلى هذا البرنامج، متهماً أصحابه، وخاصة وايزمن وبن - غوريون، بانتهاج سياسة التهدئة مع الحكومة البريطانية، والإحجام عن إحراجها، ردّ وايزمن مطمئناً المنتقدين، بأن الدعوة إلى تجنيد جيش يهودي تحظى بموافقة الجميع ورضاهم، مؤكداً على وجود نواة للفرقة اليهودية العتيدة، تضم اثنا عشر ألفاً من اليهود العاملين في خدمة القوات الحليفة في منطقة الشرق الأدنى. وعلى أي حال، فإن مسألة التسليح خلال الحرب لم تكن مشكلة، خاصة وأن وحدات يهودية صهيونية كانت تعمل في صفوف الحلفاء، ومعروف أنها كانت تسرق الأسلحة من مستودعات الجيش البريطاني.

وكان تشرشل، بعد توليه رئاسة الحكومة (أيار/ مايو 1940)، اقترح إلغاء «الكتاب الأبيض» (1939)، فرفضت حكومته الائتلافية ذلك، لكنه لم يتراجع عن اقتراحه. ومع ذلك، وافقت تلك الحكومة على تشكيل لواء يهودي بصورة نهائية، ووصل عدد أفراده إلى 16,000 في سنة 1941. لكن ذلك لم يرضِ التطلعات الصهيونية، فاتخذت قراراً ببناء «الجيش اليهودي» في مؤتمر بلتمور، الذي تمتعت قراراته بتأييد الإدارة الأميركية. وفي النصف الثاني من عام 1942، وبينما القوات الألمانية العاملة في شمال أفريقيا تتقدم نحو الحدود المصرية وتهدد الشرق الأوسط بمجمله، قررت قيادة الجيش البريطاني في المنطقة تدريب وحدات من الهاغانا وتسليحها، للقيام بأعمال التخريب وراء الخطوط الألمانية، إذا جرى احتلال فلسطين، ولإدارة شبكة إرسال للمحافظة على الاتصال مع قوات الحلفاء في أثناء الاحتلال المفترض. وقررت الوكالة اليهودية وضع جهاز استخباراتها في البلاد العربية في خدمة الجيش البريطاني، وتزويده ببعض مجموعات الاستطلاع في أثناء الحملة على سوريا ولبنان، ضد القوات الفرنسية الموالية لحكومة «فيشي»، التي استسلمت لألمانيا وتعاونت معها. وفي تلك الفترة، ضاعفت المنظمة الصهيونية جهودها لتجنيد المتطوعين للخدمة في الجيش المزمع إنشاؤه، وقامت بحملة واسعة لهذا الغرض في فلسطين وبريطانيا والولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى، مطالبة بتشكيل جيش يهودي ينخرط فيه اللاجئون من الدول الأوروبية. وعلى الرغم من معارضة حكومة الانتداب، وكذلك المندوب السامي في القاهرة، فقد تخطى تشرتشل ذلك، واتخذ قراراً بتشكيل ذلك الجيش (آب/ أغسطس 1944)، أي والحرب توشك على نهايتها. وبذلك تشكلت الألوية اليهودية التي أدت الدور المركزي في احتلال فلسطين (1948). وتشير الدلائل إلى أن قرار تشرتشل اتخذ تحت ضغط من واشنطن، حيث تبنى الكونغرس

الأميركي قراراً بتأييد برنامج بلتمور، بما فيه تشكيل الجيش اليهودي (كانون الأول/ يناير 1944). وقد أعقب قرار الكونغرس هذا اتفاق بين الرئيس الأميركي، روزفلت، ورئيس الحكومة البريطانية، تشرتشل، على تشكيل هذا الجيش، إعداداً للإعلان عن قيام الكيان الصهيوني في الوقت المناسب، وتأهيله لحسم المعركة عسكرياً مع الشعب الفلسطيني الذي أكد إصراره على رفض المشروع الصهيوني.[3]

في المقابل، وفيما عدا ثورة رشيد عالي الكيلاني، في العراق، لم يحدث في البلاد العربية ما يقلق بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية. فلقد همدت الثورة الفلسطينية، والتفت الناس إلى أوضاعهم الاقتصادية، بعد الخسائر التي لحقت بهم في أعوام الثورة. وفيما ظلت القيادة السياسية الفلسطينية في الخارج، والأحكام العسكرية تكبح كل نشاط سياسي في الداخل، ساد وضع من الترقب بانتظار نهاية الحرب ونتائجها. وانتقل الحاج أمين الحسيني وأعوانه المقربون من لبنان إلى العراق، ووقفوا إلى جانب ثورة الكيلاني، رغبة في استغلال وضع بريطانيا الصعب لانتزاع ضمانات لإنقاذ فلسطين من الصهيونية. لكن بريطانيا أرادت ضمان ولاء العرب من دون شروط، وحشدهم تحت كنفها عبر استغلال التناقضات بين حكامهم. وأحبط تشرتشل المساعي للتوصل إلى تفاهم مع القيادة الفلسطينية والكيلاني، اقتناعاً منه بإمكان سحب الحاميات البريطانية في فلسطين، إذا ما جرى تأهيل قوات يهودية هناك للدفاع عنها في حال غزو ألماني محتمل. وبناء عليه، تقرر سحق ثورة الكيلاني بالقوة، وقامت بذلك وحدات بريطانية، تساندها «قوات حدود شرق الأردن»، بقيادة «غلوب باشا» (سير جون باغوت غلوب)، وعناصر من المنظمات الصهيونية، بينهم أحد قادة الإرغون (دافيد رزائيل)، الذي قتل في الهجوم على مطار الحبانية.[4]

ومنذ العام 1945، وخلال زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة، دعا بن – غوريون زعماء الجالية اليهودية هناك للمساعدة في تأسيس صناعة عسكرية صهيونية في فلسطين. وفي اجتماع ضم عشرين صهيونياً أميركياً متمولاً في نيويورك، جمعت عدة ملايين من الدولارات لشراء المعدات الثقيلة اللازمة، التي جرى تهريبها إلى فلسطين لإقامة الورشات الأولى للصناعة العسكرية الإسرائيلية. والأكيد أن عملية «التهريب» هذه لم تكن بدون علم الإدارة الأميركية وأجهزة استخباراتها. وعلى الرغم من الحظر الرسمي الذي فرضته

(3) لمزيد من المعلومات حول هذه الفترة، راجع: شوفاني، الموجز، ص 484– 503. وبالنسبة إلى المرحلة اللاحقة من تطور الأداة العسكرية الإسرائيلية، انظر أعلاه.

(4) EZI, p. 1095.

الإدارة الأميركية على تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط، انسجاماً مع «قانون الحياد» (5 كانون الأول/ ديسمبر 1947)، فإن عملاء الوكالة اليهودية استمروا في إرسال شحنات الأسلحة الأميركية إلى العصابات الصهيونية، بوسائل مختلفة، وعبر دول متعددة، خاصة في أميركا اللاتينية. وكانت مهمة تهريب الأسلحة مسندة إلى «الموساد»، الذي انتشر عملاؤه في أوروبا وأميركا. وقد أرسل بن – غوريون (تشرين الثاني/ نوفمبر 1947) عدداً من العملاء البارزين في الموساد إلى أوروبا وكندا ودول أميركا اللاتينية لشراء الأسلحة وتهريبها إلى الهاغانا، إعداداً للحرب قبل جلاء القوات البريطانية عن فلسطين. ولكن، تبقى الحقيقة أن كميات الأسلحة الكبيرة التي حسمت ميزان القوى في حرب عام 1948، وصلت إلى العصابات الصهيونية من تشيكوسلوفاكيا بموافقة الاتحاد السوفياتي (انظر أعلاه).

أولاً: تطوّر الجيش الإسرائيلي

كان مفهوم القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية لطبيعة المشـــروع الصهيونـــي، وبالتالي، النهج الذي قاده بن - غوريون كمعبر حقيقي عن ذلك المفهوم، المرتكـــز علـــى حيوية الشق الإمبريالي (الدور الوظيفي) من ذلك المشروع لشقه اليهودي (الاســـتيطاني)، يستلزم ضرورة بناء أداة عسكرية، مؤهلة للقيام بما هو مطلوب منهـــا، وذات مصداقيـــة ونجاعة بالأداء في نظر البلد الأم. وبناء عليه، ولما كان واثقاً من كسب حرب عـــام 1948، التي اصطُلح على تسميتها «حرب الاستقلال» في إسرائيل، فقد عمد في أثنائها إلى إنجـــاز نقلة نوعية على هذا الصعيد، عبر تحويل «الهاغانا» إلى «جيـــش الدفـــاع الإســـرائيلي». وتغلب بن - غوريون على المعارضة الداخلية لهذا الإجراء، فوافقت عليه الحكومة الموقتـــة (26 أيار/ مايو 1948)، وأصدر الأمر اليومي بذلك (31 أيـــار/ مـــايو 1948)، أي بعـــد حوالي أسبوعين على إعلان قيام إسرائيل (انظر أعلاه). ومع أن هذا الجيش كسب حـــرب عام 1948، فإن بن - غوريون كان يعتقد (صيف 1949) «أنه لم يقم بعد قط»، حيث قال لقادة حزبه: «إننا نقدِم الآن على تنظيم جيش دولة إسرائيل. وحتى الآن لم ننجز ذلـــك. فقد أقمنا قوة مقاتلة لَصد العرب. ونحن على وشـــك إقامـــة جيـــش، ونظـــام وقـــانون عسكريين». وبعد مرور بضعة أشهر، أقيمت المراحل الأولى من بنية الجيش الإســـرائيلي. وكتب بن - غوريون في مذكراته: «ينبغي لنا أن نبدأ كل شيء تقريباً من البدايـــة». ولم يكن بن - غوريون راضياً عن المستوى القتـــالي، ولا عـــن نوعيـــة العتـــاد أو مســـتوى التدريب، وقال حازماً: «لن نواجه مرة أخرى الوسائل والأساليب والقوات التي كـــانت سائدة في السنة الماضية». وكان يشكو أموراً متعددة، منها الخلل في الانضباط خلال الحرب وبعدها. ودوّن في أعقاب حديث أجراه مع حاييم لاسكوف ومردخاي مكلف [رئيـــس الأركان ونائبه]: «إن الوضع في الجيش سيئ جداً. لا تصدر أوامر، وليس في هيئة الأركان

قرار نهائي». وكان يسود في الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى الخسائر الجسيمة والإخفاقات في المعارك وأعمال النهب والاغتصاب والقتل، التي وقعت خلال الحرب، تبذير وإهمال وتقاعس.[5]

كان بن – غوريون يرى بالجيش العمود الفقري للكيان الصهيوني الاستيطاني. وقد وصفه بأنه «قوة طلائعية تثقيفية، باني شعب ومنقذ للصحراء... إنه مصنع لرواد الأمة، والأداة التربوية لدمج الجاليات وتوحيدها وارتقائها التربوي». وفي الواقع، فإنه بفعله بدت إسرائيل للوهلة الأولى عبارة عن جيش وبضعة ملايين من المستوطنين يقومون على خدمته. وقد أُحيط هذا الجيش بهالة من القدسية، جعلته فوق النقد، لتتاح له فرصة أداء دوره الوظيفي الإمبريالي دون التعرض للمساءلة، فاستمرت هذه «البقرة المقدسة» تنعم بـ «حمى كُليب» لسنين طويلة، قبل أن تتبدد الأسطورة (1973). ومع ذلك، ونظراً لأنه كان يعي غايته من توظيف هذا الجيش، فقد كان بن – غوريون يخشى أن يحاربه آخرون، ويشدوا بالاتجاه المعاكس. وقال في جلسة مغلقة مع قادة حزبه: «ينطوي مضمون قيام الجيش على خطر: خطر على الدولة، وخطر على الديمقراطية... ». وساورته شكوك بأن الأحزاب الأخرى قد تستخدم قوتها في الجيش لتحقيق غاياتها السياسية. وعلى حد قوله: «كانت هذه ولا تزال مؤامرة مناحم بيغن... إنني لا أعتقد أن بيغن قد تاب. هذا مخطط بيغن، و(موشيه) سنيه (مبام)، وهذا مخطط (شموئيل) ميكونس (ماكي) ». لقد صارع، وكان له ما أراد، من أجل إخراج الجيش من حلبة السياسة الداخلية الحزبية، ليبقى بإمرة الحزب الحاكم الذي يتزعمه هو. وعمل جاهداً للقضاء على نفوذ مبام في الجيش، من خلال حلّ ألوية البلماح، التي كان معظم أفرادها وقادتها ينتمون إلى «الكيبوتس الموحد» المندمج مع مبام. وهكذا، وفيما كانت المؤسسة العسكرية هي أداة بن – غوريون لتكريس نهجه، سياسياً وعسكرياً وحتى اقتصادياً واجتماعياً، فقد راجت الأكذوبة أنها كانت «فوق السياسة».[6]

في إطار توحيد الأداة العسكرية الإسرائيلية، وافقت منظمة آيتسل (1 حزيران/ يونيو 1948)، على حلّ نفسها والاندماج في الجيش الإسرائيلي. لكن عملية ذوبان هذه المنظمة الإرهابية في الجيش اصطدمت بعقبات غير قليلة. ولعل حادث السفينة «ألتالينا» يبرز إصرار بن – غوريون على فرض الوحدة، ولو بالقوة، من جهة، ومراوغة بيغن في مسألة الاندماج، من جهة أخرى. وكانت منظمة آيتسل تملك تلك السفينة، التي أبحرت

(5) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 273.

(6) المصدر السابق، ص 274.

من فرنسا (1 حزيران/ يونيو 1948)، وهي تحمل 900 عضو من المنظمة، و5,000 بندقية، و450 رشاشاً، و5 سيارات نصف مجنزرة، وآلاف القنابل، و4 ملايين طلقة – أسلحة تكفي لتزويد 10 كتائب عسكرية. وقد حصل آيتسل على إذن من الحكومة لتفريغ الشحنة في كفار فيتكن، على أن تسلم للجيش. لكنه راح يماطل ويساوم على الاحتفاظ ببعض الأسلحة، تحت ذرائع مختلفة. ولما رفضت الحكومة مطالب آيتسل، توجهت السفينة إلى ميناء تل أبيب، فقررت حكومة بن – غوريون تدميرها، على اعتبار أن المسألة تمثل تمرداً مسلحاً. فقُصفت السفينة بالمدفعية (22 حزيران/ يونيو 1948)، بعد إنزال المسافرين منها، واشتعلت فيها النيران، وقتل 10 من طاقمها، و6 من أعضاء آيتسل، و3 من الجيش. واستعر جدل ساخن على مدى سنين حول الحادث، الذي ادعت الحكومة أن سببه هو محاولة «تمرد مسلح» للسيطرة على الدولة الناشئة، فيما اتهم آيتسل حكومة بن – غوريون بالتآمر للانتقام من هذه المنظمة».[7]

وبعد جدل طويل ومرير، أصدر بن – غوريون (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948) أمراً بحلّ قيادة البلماح، ونقل مهماتها إلى هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي. وادّعى بن – غوريون أن البلماح منظمة كُتلوية حزبية. فيما ردّ مبام بأنه وحدة عسكرية طلائعية، تعمل بتوجيه من الهستدروت وحركة العمل. وفي الواقع، كان معظم أفراد البلماح وضباطه ينتمون إلى مبام، الأمر الذي أقلق بن – غوريون، خاصة عشية الانتخابات للكنيست الأولى (25 كانون الثاني/ يناير 1949). وكان حزب مبام هو المنافس الرئيسي لحزب بن – غوريون (مباي)، وكان قائد البلماح، يغئال ألون، من قادة هذا الحزب. واعتُبر قرار بن – غوريون بمثابة «تطهير» للجيش، وخاصة لضباطه، من العناصر المناوئة لنهجه، داخلياً وخارجياً. وفيما بقي بعض ضباط البلماح في الجيش (يتسحاق رابين، مثلاً)، فقد أُقيل بعض كبار الضباط المقربين من مبام، وانسحب البعض الآخر (يتسحاق سديه، مؤسس البلماح وقائده الأول). ومع ذلك، ظلت نسبة الضباط المتعاطفين مع مبام عالية في الجيش، فحثّ قادة مباي بن – غوريون على التقليل من عددهم، وقالوا متذمرين: «إن الضباط ليسوا من جماعتنا». واعتبروا ذلك «خطراً كبيراً على الدولة». وبعد فترة، تأهب حزب مباي لإعداد بضع مئات من كوادره للانخراط في الجيش. وفي الواقع، فإن عقدة بن – غوريون من مبام تكمن في ميل هذا الحزب إلى الاتحاد السوفياتي، ومعارضته نهج بن – غوريون في الانحياز إلى الدول الغربية الاستعمارية.[8]

(7) EZI, p. 63.

(8) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 275–278.

وكانت القيادة القطرية للهاغانا قررت (15 أيار/ مايو 1941) تشكيل 9 سرايا ضاربة (صاعقة - بلماح)، على خلفية الثغرات التي برزت فيها أثناء ثورة 1936 - 1939 (انظر أعلاه). إلا أن العامل الحاسم لتشكيل هذه الوحدات في الهاغانا آنئذ، كان عزم القيادة الصهيونية على بناء جيش يهودي من خلال المشاركة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، ليكون أداتها في احتلال فلسطين بعد الحرب. أما الحافز المباشر، فقد كان التطورات على صعيد الحرب، وطلب القيادة العسكرية البريطانية من الوكالة اليهودية تشكيل هذه الوحدات. وقال مؤسسها وقائدها الأول، يتسحاق سديه (1890- 1952)، ما يلي: «إن فكرة إقامة هذه السرايا قد ولدت عندما وصلت الأنباء عن سقوط فرنسا، ولكن هذه الفكرة لم تتجسد في حينه بسبب الأزمة التي كانت تسود قيادة الهاغانا». ومن بين الأسباب الأخرى الخشية من تجدد الصراع في فلسطين في أعقاب ثورة رشيد عالي الكيلاني (1941)، وكذلك الخوف من وصول القوات الألمانية إلى فلسطين، بعد الانتصارات التي حققتها في اليونان وكريت وليبيا. وكانت ترمي إلى تجنيد وحدات عصابية تعمل وراء خطوط الجيش الألماني في حال احتلاله فلسطين. وبدأ سديه بتشكيل السرايا، التي تقرر تقليص عددها إلى 6. وتمركزت السرية الأولى، بقيادة يغئال ألون في غينوسار، على شاطئ بحيرة طبريا؛ والثانية، بقيادة دايان، في بيت أورن، على جبال الكرمل الغربية. ومنذ البداية، كانت هذه السرايا تعمل في خدمة القوات البريطانية، كوحدات غير نظامية، للقيام بعمليات تخريبية، بناء على عرض من قيادة الوكالة اليهودية وموافقة السلطات العسكرية البريطانية. وكانت باكورة عملها محاولة نسف معامل التكرير في طرابلس (لبنان)، بعد انضمام حكومة فيشي إلى دول المحور. لكن العملية فشلت، واختفى الزورق الذي حمل المجموعة التخريبية إلى هدفها، بمن كان على ظهره (23 شخصاً). (9)

وقد شاركت مجموعتان صغيرتان من البلماح، بقيادة ألون ودايان، في الغزو البريطاني لسوريا ولبنان (حزيران/ يونيو 1941)، بناء على طلب من القيادة البريطانية. فالتحقتا بالقوات الأسترالية، وعملتا في منطقة صور اللبنانية، حيث فقد دايان عينه في القتال على جسر اسكندرون، فيما تسلل ألون ومجموعته إلى جسر القاسمية على نهر الليطاني، وانسحب بعد أن نسفه الفرنسيون. وفي عام 1942، تلقت وحدات البلماح تدريباً مكثفاً على يد ضباط بريطانيين، للقيام بعمليات تخريبية خلف خطوط القوات الألمانية في حال

(9) بدر، حمدان، تاريخ منظمة الهاغانا في فلسطين، من 1920 - 1945، منشورات فلسطين المحتلة، (بلا تاريخ)، ص 181-184.

احتلالها فلسطين. كما استدعيت مجموعات صغيرة لإسقاطها بالمظلات في أوروبا، بهدف مساعدة اليهود هناك. وقد وصل عدد أفراد تلك المجموعات 32 شخصاً، نصفهم من البلماح. إلا أنه بعد زوال خطر حملة رومل في شمال أفريقيا على فلسطين (معركة العلمين)، غيرت القيادة البريطانية سياستها، وعملت على حل البلماح، فتحول أعضاؤه إلى العمل السري، بعد أن أصبح عددهم حوالي 2,000 شخص، موزعين على 11 سرية مجندة بشكل دائم. وانتشرت هذه السرايا في مناطق ريفية مختلفة. كما تشكلت في البلماح وحدة بحرية (بليام)، أصبحت نواة سلاح البحرية في الجيش الإسرائيلي لاحقاً. وكذلك، في سلاح الجو الإسرائيلي عند تأسيسه. وكان ثلث أعضاء البلماح من النساء. وكان أفراد الوحدات التي تموضعت في القرى الزراعية يعملون 14 يوماً من الشهر في مجالات مختلفة، ويتدربون 10 أيام، إلا في حالات الاستنفار. كما انضمت إلى البلماح جماعات شبيبية، كانت نوى لنقاط استيطانية ذات أهمية استراتيجية. (10)

ومنذ خريف عام 1945 وحتى صيف 1946، تحمل البلماح وزر الصراع الأساسي مع السلطات البريطانية، وبالتنسيق مع منظمتي آيتسل وليحي الإرهابيتين في كثير من الأحيان. فقد شارك في عمليات نسف خطوط سكة الحديد (31 تشرين الأول/ أكتوبر 1945)، وما تلاها من نسف الجسور (17 حزيران/ يونيو 1946) ومحطات الرادار وغيرها من المنشآت. فتحركت السلطات البريطانية (29 حزيران/ يونيو 1946)، واعتقلت عدداً كبيراً من قيادة الاستيطان اليهودي في فلسطين. وأصدرت قيادة الهاغانا أمراً للبلماح بتركيز نشاطه في عمليات تهريب المهاجرين اليهود إلى فلسطين (هعبلاه)، إلى أن نشبت حرب عام 1948. وكانت وحدات البلماح لدى بداية هذه الحرب تضم حوالي 5,000 مجند، وكانت الوحيدة المهيأة للعمل العسكري المنظم. فقسمت إلى ثلاثة ألوية، بقيادة يتسحاق سديه، الذي ما لبث أن انتقل إلى قيادة سلاح الدروع، وحل محله يغئال ألون، الذي قاد البلماح خلال حرب 1948. وفي تلك الحرب، احتل البلماح طبريا وصفد، كما قام بجهد كبير في معارك القدس وحماية الطريق إليها، وكذلك في الجبهة الجنوبية ضد الجيش المصري. وشارك البلماح في احتلال اللد والرملة وطرد سكانهما. ثم شكل رأس الحربة في القتال على الجبهة الجنوبية، فاحتل بئر السبع، واستمر في القتال حتى نهاية الحرب على تلك الجبهة (من كانون الأول/ ديسمبر 1948 - كانون الثاني/ يناير 1949). وتكبد البلماح خسائر كبيرة في صفوفه (حوالي سدس من مجموع أفراده). (11)

(10) EZI, pp. 1205- 1206.
(11) EZI, p. 1026.

وقد ترافق قرار بن – غوريون بحل قيادة البلماح (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948)، كتوطئة لحل هذا التشكيل العسكري بأكمله، بجدل رسمي وشعبي حاد. فهذا التشكيل لم يرُق لبن – غوريون، ورأى به عقبة أمام صياغة الجيش بالصورة التي تخدم نهجه. فقد كان البلماح تشكيلاً قطرياً، له هيكليته الخاصة، المفصولة عن الوحدات العسكرية الأخرى، ويتّبع تسلسلاً قيادياً مستقلاً تقريباً عن التراتبية في هيئة الأركان العامة للجيش. وهذا لم يعجب بن – غوريون. إلا أن الاعتبار الأهم كان هيمنة الأحزاب الصهيونية اليسارية (مبام وأحدوت هعفوداه) على قيادة البلماح، وانتماء غالبية أفراده إلى الحركة الكيبوتسية، وبالتالي، خطر امتلاك المعارضة لنهج بن – غوريون السياسي أداة عسكرية تأتمر بأمرها. وكان حزب مبام في حينه لا يزال موالياً للاتحاد السوفياتي، ومناوئاً لسياسة بن – غوريون الرامية إلى جعل إسرائيل قاعدة لاستراتيجية الدول الغربية الإمبريالية. وراح هذا الأخير يتحين الفرص ويتلمس الذرائع لحل البلماح. وفي تبريره للإقدام على هذه الخطوة، اتهم قادة البلماح بالتصرف دون العودة إلى هيئة الأركان العامة، ووصف هذا التشكيل بأنه عبارة عن جيش داخل الجيش، وبأن قيادته موازية، بل منافسة، للأركان العامة. ولكن التهمة الأكبر التي وجهها إلى قيادته هي أنها عبارة عن منظمة حزبية، ولا بد من حله ودمج وحداته في الجيش. ولم ينتظر بن – غوريون نهاية حرب 1948، بل سارع إلى تنفيذ قراره والمعركة في الجنوب لم تنته بعد، والبلماح يؤدي الدور المركزي فيها؛ ويغئال ألون، قائد البلماح، يقود الجبهة. وبعد انتهاء القتال، تحرك بن – غوريون لتطهير الجيش من الضباط المنتمين إلى حزب مبام.[12]

الإعداد لحرب السويس (1956)

بعد انتهاء القتال عملياً (7 كانون الثاني/ يناير 1949)، باشر بن – غوريون إعادة تنظيم الجيش بشكل مبرمج ومنهجي. وفي تموز/ يوليو 1949، عرض على قاعدة حزبه (مباي) خطة يستغرق تنفيذها ثمانية إلى تسعة أشهر، وقال لهم: «سنقيم حداً أدنى من الجيش الدائم، مع حد أقصى من جيش الاحتياط المدرب والمسلح». ومن ضمن الخطط التي طالب بوضعها، وقُدمت إليه، ترد في مذكراته واحدة باسم «خطة فريد». وفي مساءلة له في لجنة الخارجية والأمن، كشف بن – غوريون أن المعني هو «فريد هاريس»، «وهو اسم مستعار مثل اسم صديقه دافيد ماركوس، الذي غيّر اسمه إلى «(ميكي) ستون». إنه مواطن أميركي، وهو مثل ماركوس وسائر المتطوعين من أميركا، لم يطلب منه أداء قسم

(12) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 278؛ EZI, p. 1026.

الولاء لجيش الدفاع الإسرائيلي». وفي ردّ على استجواب لأحد قادة مبام، يتسحاق بن – أهرون، حول هذا الشخص المقرب من وزير الدفاع، والذي كان له ضلع في قرار حلّ البلماح، كتب بن – غوريون: «قدّم هاريس العون إلى رئيس شعبة العمليات، التي كلفته وضع خطة النيران والتحصينات في جميع المواقع [العسكرية] في البلد. كما ساعد شعبة التدريب، واشترك في دورات وامتحانات. وأنا ألجأ إليه، من وقت إلى آخر، طالباً مشورته ورأيه في مسائل عسكرية مختلفة. وإني أقدّر معلوماته وخبرته وإلمامه بالشؤون العسكرية. وبحسب علمي، ليس في البلد رجل يفوقه في هذه الشؤون». وكان بن – غوريون يكثر من اللقاءات مع هذا العسكري الأميركي، الذي كان يشارك أيضاً في جلسات الأركان العامة. ويتبين من مذكراته، أنه كان يأخذ بنصائح هذا الرجل، الذي كانت تحوم حوله شبهات كثيرة في الأوساط المناهضة لنهج وزير الدفاع، وخاصة في حزب مبام.[13]

وكان من بين التقارير التي قدمها هاريس إلى بن – غوريون، بناء على طلبه، في تقويم الوضع داخل الجيش (أوائل كانون الثاني/ يناير 1949)، واحد عن سلسلة من العيوب التي وجدها في صفوفه، ومنها التبديد في الطاقة البشرية، ثغرات إدارية، وأخرى تتعلق بشراء الأسلحة وبأجهزة المخابرات والأمن الميداني. كما نقل بن – غوريون عنه في مذكراته تقديرات شخصية تتعلق بقيادة الجيش، جاء فيها: «لا يوجد ضابط واحد من قادة الجبهات يلائم منصبه. إن أفضل جندي هو حاييم (لاسكوف)، ثم يليه بن دونكلمان، وموتكا (مكلف). ويحتاج هذا الأخير إلى ثقافة وتدريب. قادة الألوية: (ناحوم غولان) شبيغل، جيد، كوخ (شمعون أفيدان) جندي جيد...؛ (يتسحاق) بوندداك غير ملائم؛ موشيه دايان ممتاز وواعد جداً، لكنه يحتاج هو أيضاً إلى مزيد من التدريب؛ جيمس (ميخائيل بن – غال) جندي، لكنه ليس قائداً من النخبة، يغئيل يادين لامع، لكنه يعتمد أكثر من اللازم على الارتجال، ولا يفكر بما فيه الكفاية حتى النهاية؛ فريتس عيست، أفضل خبير مدفعي وجندي مهم، لكنه يعاني بعض العقد». وقد أخذه بن – غوريون معه إلى المواجهة الكبرى مع ضباط البلماح في تل هشومير، وإلى الكنيست ليستشيره خلال مناقشة قانون الخدمة العسكرية. وذكر هاريس لاحقاً: «لقد أخطأ بن – غوريون عندما أخذني إلى الاجتماع بأعضاء البلماح. لقد كان ذلك خطأ فاحشاً. جلست في الصف الأمامي، وبدوت كالبقرة الحمراء، وكنت أرمز في نظرهم إلى كل ما يمقتونه».[14]

(13) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 278–280.
(14) المصدر السابق، ص 280–282.

كان اسم فريد هاريس الحقيقي هو فريد غرونيخ – «ابن لعائلة يهودية مهاجرة من النمسا، ومن مواليد نيويورك. وهو خبير جيولوجي وفق دراسته الأكاديمية، وجندي بحسب ميوله وممارسته. كان عمره عند وصوله إلى البلد، بعد بضعة أسابيع من إعلان الاستقلال، 32 عاماً. وقبل حضوره بوقت قصير ترك الجيش الأميركي وهو برتبة كولونيل. وكان قد ألحق خلال الحرب العالمية الثانية بقيادة ديوايت آيزنهاور، كضابط أركان واضطلع بمهمات استخبارية». وروى فيما بعد: «شجعني رجلان على الحضور إلى هنا، هما: دافيد ماركوس، وتيدي كوليك. وقالا لي أنه يمكن الاستعانة بخبرتي.. إن الاقتراح الذي تلقيته بالقدوم ومساعدة الجيش الإسرائيلي استهواني كثيراً. وكنت وفق نهجي صهيونياً مثل الجميع. وبوصولي، خلال النصف الثاني من حزيران/ يونيو 1948، كان ميكي (ماركوس) قد فارق الحياة. وكان ينتظرني في اللد نحميا أرغوف، فأخذني مباشرة إلى بن – غوريون الذي كان قد علم بقدومي لكنه لم يعرف بالضبط ماذا سيفعل بي. أرسلني لمساعدة موشيه دايان، في فحص نظام المواقع على امتداد خطوط التقسيم في القدس. ونظمت لهم دورة استطلاع. وبعد ذلك تمّ الاتفاق على أن أساعد حاييم لاسكوف. ورافقته في كل مكان ذهب إليه، بما في ذلك شعبة التدريب، وشاهدت على الفور أن هذا الجيش لا يساوي شيئاً من الناحية المهنية، إذ كان كل شيء في غاية الارتجال، وقتل عدد كبير من الجنود من دون غاية، ولو كان هذا الجيش منظماً كما يجب لما قتلوا. وفهمت أن لدي ما أساهم به في كل ما يتعلق بتنظيم الجيش، وأدرك بن – غوريون ذلك». (15)

لقد أثار غرونيخ اهتماماً واسعاً في إسرائيل، خاصة في أوساط الجيش والمؤسسة الحاكمة. «كان البعض يقدّر خبرته ومواهبه، لكن الكثيرين كانوا يرمقونه بنظرة عداء وارتياب. وخلال فترة وجيزة، شاع تكهّن بأنه موجود في البلد في مهمة من البنتاغون، أو من أجهزة الولايات المتحدة السرية، كمستشار وعميل في الوقت ذاته. واعتقد البعض أنه جاسوس. وارتاب قادة البلماح من أنه حضر كي يجرّ إسرائيل إلى نظام الولايات المتحدة الاستراتيجي». أما هو فقال: «لم أكن جاسوساً ولا عميلاً، لكنني أملت – بالتأكيد – نتيجة للنصائح التي قدمتها إلى بن – غوريون، بتنظيم الجيش الإسرائيلي، وترتيبه كي يكون مهيأً للانخراط في المستقبل في النظام الاستراتيجي الشامل للولايات المتحدة؛ آمنت بأن هذا سيخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في آن – لأن [إسرائيل] لن تصمد وحدها، إذ لم يكن لها مكان في الكتلة السوفياتية ولا

(15) المصدر السابق، ص281.

يمكن الاعتماد على فرنسا. ولم تكن ألمانيا الغربية قائمة، واعتبرت بريطانيا عدوة فبقيت الولايات المتحدة». وفي الجدل حول حلّ البلماح، اكتسبت قضية غرونيخ بعداً إضافياً، فنشر يتسحاق بن – أهرون مقالاً في صحيفة حزبه، «عال همشمار»، جاء فيه: «إن دولة إسرائيل تمر الآن بمسار حاد، يتمثل في تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش مبني وفق أسلوب الجيشين، البريطاني والأميركي. إن إعادة التنظيم لا تكلفنا مبالغ مالية هائلة فحسب، بل تسبب أيضاً فقدان قوى قيادية ممتازة وظواهر خطرة جداً. إن إعادة التنظيم هذه ليست ضرورة أمنية، ولا تمليها مصلحة الدولة، وإنما اعتبارات سياسية دولية والرغبة في منع مبام من أن يشكل عنصراً مؤثراً في الجيش ومحو بقايا تقاليد الهاغانا والبلماح وروحهما من صفوفه». (16)

وبعد مرور 35 عاماً، كتب يتسحاق بن – أهرون يقول: «كان دافيد ماركوس هو أيضاً كولونيل أميركي، لكنه كان محبوباً وإنساناً دمثاً ويحب الناس، وهو مقاتل بكل معنى الكلمة ومن رجال البلماح. أما فريد هاريس، فكان شخصية غامضة، جاء في مهمة خفية وخطرة. ويمكن أن تكون جهات في واشنطن قد عارضت مهمته في إسرائيل، وأخرى شجعته على القدوم، وأن تكون جهات في البلد قد سعت لجرّ الجيش الإسرائيلي إلى الانخراط الكامل في نظام الولايات المتحدة الاستراتيجي وفي اتجاهاتها العدوانية الاستعمارية. فكانت القضية كلها مثيرة للاشمئزاز». أما غرونيخ نفسه فكتب (بعد 35 عاماً أيضاً) أن وزارة الخارجية الأميركية لم تكن تعرف عن أعماله في إسرائيل. ولكنه أكد أن «هناك في عاصمة الولايات المتحدة أشخاص يعرفون نشاطه، وبينهم بعض رؤساء الاستخبارات الأميركية». وسافر غرونيخ خلال إقامته في البلد (18 شهراً) مرتين إلى الولايات المتحدة، «في محاولة للتأثير في الإدارة الأميركية وإقناعها بإرسال مجموعة من المستشارين العسكريين إلى إسرائيل. ويذكر أن بن – غوريون عارض الفكرة، التي لم توافق عليها أميركا على أي حال. وذكر غرونيخ: «أعتقد أن العجوز [بن – غوريون] كان سيوافق، في نهاية الأمر، على هذه الفكرة لو حصلنا على ضوء أخضر من واشنطن. فقد كان يرغب كثيراً في التدخل الأميركي». (17)

لم يكن بن – غوريون منظّراً استراتيجياً أو قائداً عسكرياً كبيراً. مع أنه أصرّ دائماً على تولي وزارة الدفاع إلى جانب رئاسة الحكومة، الأمر الذي ينسجم مع منظوره للكيان الصهيوني في فلسطين على أنه في الجوهر «دولة – ثكنة»، تشكل الأداة

(16) المصدر السابق، ص 282–284.
(17) المصدر السابق، ص 284–285.

العسكرية فيها العمود الفقري، الذي تتمحور حوله نشاطات المؤسسات الأخرى، بنسبة أو بأخرى، وكان طبيعياً أن يفيد بن – غوريون من آراء مستشاريه، في الداخل والخارج، وأن يعتمد على دراسات الخبراء وخططهم. وتنضح مذكراته بالملاحظات العسكرية، كما تفوح من خطابه السياسي لغة القوة والعجرفة، فيما تنم أفعاله عن قلق عميق على مستقبل المشروع الصهيوني. فوراء المظهر الصلب كانت تختفي شخصية معقدة، حسّاسة جداً لمكامن الضعف في بنية الاستيطان الصهيوني. وكان على ثقة من أنه لن تقوم لإسرائيل قائمة من دون الاستناد إلى قوة عظمى؛ وكان خياره على هذا الصعيد الولايات المتحدة الأميركية. ولم يتمتع بن – غوريون بتفكير منهجي، لكنه تميز بنشاطه العملي. ودوره في بناء إسرائيل لا يضاهى، أما إسهامه الأكبر فكان في بناء آلتها العسكرية، وربطها بالمؤسسة السياسية، من خلال شخصيته المهيمنة على القيادة الصهيونية، قبل قيام الدولة وبعده. فقيام إسرائيل وبناء مؤسساتها، كانا إلى حد كبير مرآة لإنجازات بن – غوريون وإخفاقاته. لكن بصماته تظهر أكثر ما يكون في الجيش الإسرائيلي، شكلاً ومضموناً.[18]

وانطلاقاً من مبدأ حيوية الحاضنة الإمبريالية لإسرائيل، فقد وعى بن – غوريون المهمة المطلوبة من جيشها، وبالتالي، التصور العام لتركيبته، التي لا بد أن تتلاءم مع وظيفته العدوانية، سواء لناحية الشكل في البنية، أو المضمون في العقيدة العسكرية – «الوظيفة تحدد التركيبة». ولأن دوره الوظيفي كان في الأساس عدوانياً، فقد ترتب على ذلك أن يكون مسرح نشاطه خارج الرقعة الاستيطانية لإسرائيل. كما كان لا بد من خلق الذريعة التعبوية لهكذا تركيبة بإبراز الخطر الوجودي على الدولة ومستوطنيها، وبالتالي، افتعال أجواء الحصار داخل «الثكنة». وهكذا وضع يبرر العدوان، ويظهره بمظهر الدفاع عن الذات في مواجهة خطر الإبادة، ويكرس بين أفراد الجيش الوعي الزائف بأنهم يخدمون في مؤسسة دفاعية حيوية، همها مجرد حماية الوجود المادي للمستوطنين اليهود في فلسطين، ومصالحهم الحيوية في الأمن والاستقرار. وقد لعب الخطاب العربي اللفظي في يد بن – غوريون، بما سهّل عليه الادعاء بأن نشاط أداة إسرائيل العسكرية ليس إلا واجباً مقدساً لحماية مستوطنيها وكيانها السياسي، يقوم به «جيش الدفاع الإسرائيلي». وبناء عليه، ادعت إسرائيل أن جميع الحروب التي قامت بها كانت دفاعية، وتهدف بالأصل إلى صدّ العدوان العربي، القائم أو المحتمل، وأن النصر الذي حققته فيها كان دائماً ينطوي على عنصر من اجتراح المعجزات، تمكّن الجيش من تجسيده انطلاقاً من الإيمان

(18) Avineri, Zionism, pp. 198-199.

الراسخ بعدالة الحرب التي يخوضها، دفاعاً عن الأمة الناشئة، وعن الكيان الذي لا يزال قيد الإنشاء، اللذين يتعرضان لخطر الإبادة. كما تلمّس بن – غوريون في الأوضاع الذاتية لإسرائيل، أرضاً وشعباً، الغطاء لعناصر العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي. فاستغل عدد السكان الضئيل، والتاريخ اليهودي المرير، والرقعة الجغرافية الضيقة، لتعليل النشاط العدواني خارج رقعة الاستيطان، واللجوء إليه مقدماً كعمل استباقي، تبرره النتائج الكارثية فيما لو أُتيح للمسارات الجارية خلف الحدود أن تأخذ مداها.

فعلى قاعدة الوعي لطبيعة المشروع الصهيوني (انظر أعلاه)، وبالاستناد إلى تجربة حرب عام 1948، والأخذ بالاعتبار الأهداف الآنية والمرحلية لذلك المشروع، صيغت في بداية الخمسينات، بقيادة بن – غوريون، المفاهيم الأساسية لما يسمى «الأمن الاستراتيجي» لإسرائيل، وكذلك العقيدة العسكرية القتالية لجيشها ومتطلباتها العملياتية والتكتيكية. وإذ ظلت الأولى ثابتة إلى حد كبير خلال فترة طويلة، فإن الثانية شهدت تعديلات في أعقاب كل حرب خاضتها إسرائيل، بناء على الدروس المستفادة من مجرياتها ونتائجها. وفي قرار تشكيل «جيش الدفاع الإسرائيلي» (26 أيار/ مايو 1948)، أكد بن – غوريون على ضرورة إقامة قوات مسلحة نظامية، يحظر فيها التعاطي مع السياسة الداخلية، وتخضع للسلطة المدنية التي تقرر شؤون الحرب والسلام. وقد أرسى بن – غوريون تقليداً تضع بموجبه وزارة الدفاع أسس الاستراتيجية العليا، أو «المفهوم الأمني الاستراتيجي»، بينما تتولى هيئة الأركان العامة صوغ العقيدة العسكرية القتالية. وفيما أراد بن – غوريون أن تكون الأداة العسكرية ومؤسساتها ركيزة استيطانية أساسية – تهويد الأرض والشعب والسوق، وحماية الاستيطان ومنجزاته – فإنه رأى بها أيضاً الجهة المكلّفة بأداء الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني، بما يلبي شقه الإمبريالي – العلاقة بالبلد الأم، وما يترتب عليها من التزامات لإثبات الجدارة، وبالتالي الأهلية لاحتلال الموقع المبتغى في استراتيجية ذلك البلد. لقد أراد بن – غوريون أن يجعل من إسرائيل «دولة ثكنة»، يؤدي فيها الجميع، رجالاً ونساءً، الخدمة الإلزامية، ويبقون بعد التسريح من الجيش احتياطاً عاماً له، في وقت الحرب، بينما يقتصر هو في زمن السلم على القوات العاملة الدائمة، والأفواج المجندة حديثاً. وبالاختصار، أرادها تجمعاً استيطانياً مسلحاً، وصارع على ذلك، داخلياً وخارجياً، فكان له ما أراد.

لقد وعى بن – غوريون أن العلاقة مع البلد الأم الإمبريالي هي الركيزة الأساسية في «أمن إسرائيل الاستراتيجي»، وأن رسوخ هذه العلاقة يتوقف على الدور الذي

تؤديه الآلة العسكرية الإسرائيلية في استراتيجية ذلك البلد تجاه الشرق الأوسط. ومن هنا، فإن «أمن الدور الوظيفي» لإسرائيل، الذي يشكل حجر الزاوية في أمن الاستيطان اليهودي في فلسطين، يتوقف على أداء الآلة العسكرية الإسرائيلية في خدمة مصالح البلد الأم الإمبريالية، أي على العدوان الناجح على الأمة العربية، وتطويعها لإملاءات تلك المصالح. وبناء عليه، فإن دور الجيش الإسرائيلي لا يمكن أن يتوقف عند حدود رقعة الاستيطان لحمايتها، وإنما يتعدى ذلك إلى ما وراء تلك الحدود، لحماية مبرر الوجود في نظر البلد الأم. وقد شكل ذلك جوهر مفهوم الأمن الاستراتيجي لدى القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية. ويتأكد هذا المفهوم من خلال النظر في الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حروب إسرائيل المتعاقبة، بغض النظر عن الذرائع التي ساقتها في تبرير تلك الحروب. ففيما خلا حرب 1948، التي سعت إليها القيادة الصهيونية بهدف تأمين القاعدة الاستيطانية المرغوبة عبر تهويدها، كانت جميع حروب إسرائيل اللاحقة تنطوي في الجوهر على أهداف إمبريالية، وأخرى استيطانية على هامشها. وحتى في حرب 1948، لم تكن القيادة الصهيونية تخشى تهديد القاعدة الاستيطانية في حدود خطة التقسيم، بل كانت تعمل لتجاوز تلك الخطة، متذرعة بما أسمته «الغزو العربي لأرض – إسرائيل»، الرامي إلى تدمير الاستيطان اليهودي فيها.

وعبّر موشيه دايان عن هذا المفهوم الإسرائيلي الاستراتيجي المركزي بقوله: «ليس لدى إسرائيل سياسة خارجية، وإنما سياسة دفاعية فقط». وهذا يعني إخضاع النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي، وما يستتبعه من عمل دعاوي وإعلامي في الخارج، لإملاءات مفهوم «الأمن الاستراتيجي» للدولة – الثكنة. وهذا يبرز أولوية الدور الوظيفي العدواني على كل الاعتبارات الأخرى في علاقات إسرائيل الخارجية، كونه يشكل حجر الزاوية في أمنها على الصعيد الاستراتيجي الأعلى. وما دامت إسرائيل لم تنجز هذا الدور، الذي على نجاعة الأداء فيه يتوقف، في نهاية المطاف، أمن الشق الاستيطاني من المشروع الصهيوني برمته، فإن هذا المفهوم الأمني الاستراتيجي، يبقى القاعدة التي تحكم نشاط إسرائيل العسكري في المحيط العربي، ولا يطرأ عليه تعديل يذكر. فبالنسبة إلى الثكنة الاستيطانية، يبقى العدوان على المحيط هو مبرر الوجود، لأن الثكنات لا تقام لصيانة أمن قاعدتها فحسب. وبديهي ألا تستطيع القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية الإفصاح عن جوهر هذا المفهوم على مستوى بنيته التحتية، لأنها طرحت كيانها الصهيوني كملاذ لليهود المضطهدين في أرجاء العالم. في المقابل، روّجت أن المشاكل التي تواجهها في سعيها لإنجاز هذا الدور هي نفسها الأسس التي ينطلق منها

مفهومها الأمني الاستراتيجي، أي أزمة الشق اليهودي من المشروع الصهيوني في محاولاته تلبية متطلبات الشق الإمبريالي منه، تبريراً لنشاطها العدواني. ولما حققت مبتغاها من تصوير كيانها ضحية للعدوان العربي، وعلّلت نشاطه العسكري بأنه من قبيل الدفاع عن النفس، سهل عليها طرح الإشكاليات العملية التي تواجه الجيش الإسرائيلي في أدائه لدوره العدواني على أنها أسس مفهومها الأمني الاستراتيجي، وروّجت لهذه المقولات التي أصبحت في نظر الكثيرين المفاتيح لفهم حروب إسرائيل.

وتضافرت عوامل مختلفة، ليس أقلها إدارة الدول العربية للصراع معها، لتساعد إسرائيل على النجاح في طرح عدوانها على أنه دفاع عن الوجود المادي لكيانها الاستيطاني، داخلياً وخارجياً، تحت الشعار الزائف – «لا خيار» (آين بريرا). ولما تحقق لها ذلك، وصارت اعتبارات قدرتها على أداء دورها العدواني مرتكزات في مفهوم أمنها الاستراتيجي، لم يعد هناك مجال للتهاون في أي من عناصره، لأنها دفاع عن الذات في مواجهة خطر الإبادة. ويأتي في مقدمة تلك العناصر الاستناد إلى دولة عظمى في كل حرب تخوضها، بذريعة الحاجة إلى التزود بوسائل القتال، من جهة، ولتحييد الدول الكبرى الأخرى، من جهة ثانية. بينما تكشف الوقائع أن الأسباب الكامنة وراء حروبها كانت مزيجاً من خدمة المصالح الإمبريالية (الدور الوظيفي) واستكمال مقومات الكيان الاستيطانية (الشق اليهودي) من المشروع الصهيوني. ووعت القيادة السياسية/ العسكرية في إسرائيل العلاقة الجدلية بين أداء دورها العدواني واستكمال بنائها الذاتي كدولة استيطانية لا تزال في قيد الإنشاء، فعملت على المزاوجة بينهما في مسار جدلي لولبي صاعد. وفيما شكلت ذريعة أمن الاستيطان الغطاء للأهداف الإمبريالية، كان النجاح في تحقيق تلك الأهداف السبيل للوصول إلى الأطماع الاستيطانية، في الأرض كما في الموارد والمرافق، وفي تكريس مرتكزات أمن الشق اليهودي – تغييب الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية. أما المبادرة إلى العدوان، وهي بطبيعة الحال عملية استباقية، فقد جرى تبريرها بقلة عدد الكتلة البشرية اليهودية، وحساسية أفرادها للخسائر على هذا الصعيد، وكذلك بمحدودية الموارد المادية، وصغر المساحة الجغرافية، والأخطار الفادحة إذا كانت ستصبح مسرحاً لعمليات قتالية، وبالتالي، ضرورة نقل المعركة إلى أراضي العدو. وكل ذلك يتطلب بناء آلة عسكرية متفوقة، عدداً وعدة، لتحقيق النصر في أقصر فترة زمنية ممكنة، وبأقل الخسائر البشرية، وقبل تدخّل قوى دولية مناهضة للعدوان الإسرائيلي.[19]

وتثبت الوقائع، وكذلك الدراسات الحديثة، بما فيها بعض الإسرائيلية، أن القيادة

(19) EZI, pp. 680-681.

السياسية/ العسكرية في إسرائيل، لم تكن قط تؤمن بوجود خطر حقيقي على كيانها السياسي. ومع ذلك، روّجت لمقولات على صعيد أمنها الاستراتيجي، تنطلق من التهديد العربي المباشر لأمنها الوجودي. ولعل المثال الصارخ على هذه الأكذوبة الكبيرة هي حرب عام 1967، حيث ظلت أبواق إعلامها تهوّل بخطر الإبادة الماثل أمامها جرّاء «العدوان المصري» المرتقب، فيما كانت، ومنذ سنين، قد أعدّت عدتها لحرب ساحقة ضد جيوش الدول العربية المحيطة مجتمعة. ولتبرير هذا «الأمن العدواني»، وظّفت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية شتى الذرائع: حشود عسكرية عربية على الحدود؛ إغلاق ممرات مائية؛ نشاط فدائي فلسطيني؛ تغيير في ميزان القوى العسكري، جراء معاهدات دفاعية، أو حصول الدول العربية على أسلحة جديدة؛ تغيير في الوضع القائم داخل الدول العربية المحيطة؛ تحويل مياه الأنهار...إلخ. فكانت تسوّق هذه الذرائع تمهيداً للحرب عندما تسمح الظروف الدولية بذلك، أي عندما تتقاطع نواياها العدوانية مع رغبة البلد الأم الإمبريالي بإنزال ضربة عسكرية في دولة عربية ما. وكان من أهم مرتكزات مفهوم إسرائيل لأمنها العدواني امتلاكها قوة ردع حاسمة، تفرض على دول المنطقة أخذها بالاعتبار لدى التفكير بالقيام بعمل من شأنه أن يثير ردة فعل إسرائيلية. وفي حال فشل الردع، امتلاكها القدرة العسكرية اللازمة لإحباط أي تحرك عربي تعتبره تهديداً لأمنها، وبالتالي، شرعية قيامها بعمل عسكري لهذا الغرض. وبهذا سوّغت «عدالة» عدوانها على ذلك الطرف العربي، ونقل الحرب إلى أرضه، وسحق قواته العسكرية، وتطويع قيادته السياسية. والأمثلة على ذلك كثيرة، والتدقيق في مقدمات حروب إسرائيل ووقائعها والمواقف السياسية التي تبنتها في أعقابها، تثبت ذلك بشكل واضح.

وعلى أرضية هذا المفهوم لأمن إسرائيل، صاغت قيادة جيشها العقيدة القتالية لآلتها العسكرية، فجاءت بطبيعة الحال مبادئة بالعدوان، ومسرح عملياتها خارج القاعدة الاستيطانية المهوّدة. وقد ادّعت إسرائيل أن حروبها كانت دفاعية، وأن المبادأة بالعمل العسكري لم تكن سوى حركة دفاعية استباقية لإجهاض عدوان ماثل. هكذا كان الأمر في حرب السويس (1956)، وحزيران (1967)، وغزو لبنان (1982)، وتخرج عنه حرب تشرين الأول/ أكتوبر (1973)، التي نشبت بمبادرة عربية. أما حرب 1948، فلها صفة أخرى تماماً (انظر أعلاه). وموّهت على العدوان بحجة ضرورة نقل المعركة إلى أرض العدو، بسبب صغر الرقعة الجغرافية الاستيطانية. والأكيد أن العدوان يستوجب استراتيجية هجومية، وهو يتم خارج حدود المعتدي، الأمر الذي ينطوي على عدد من

المزايا: 1 – إمكان حشد قوات لتحقيق تفوق محلي؛ 2 – الإمساك بزمام المبادرة؛ 3 – حرية اختيار مكان وزمان المعركة؛ 4 – امتلاك عنصر المفاجأة؛ 5 – امتلاك خيار استبدال الطاقة البشرية وإصلاح العتاد؛ 6 – جعل النجاح في نقطة معينة، وحتى مع الفشل في نقاط أخرى، يبرز كنصر شامل؛ 7– توفير حركية للقوات المهاجمة بما يجعل تحديد مواقعها من قبل العدو أكثر صعوبة؛ 8 – تبرير بناء قوة ضاربة ضخمة كعنصر حاسم في المعركة. ولكن إسرائيل تبنت أيضاً أسلوب الدفاع الاستراتيجي، الذي يمتص الضربة الأولى، ويرد بهجوم معاكس، الأمر الذي أثبت المخاطر التي ينطوي عليها في حال حدوث خلل في تنفيذه، كما حصل في حرب تشرين (1973). وحاولت القيادة الإسرائيلية أن تحل المشاكل المترتبة على حرب الاستنزاف، ولكن دون نجاح كبير، كما حصل في الفترة 1968– 1970 على الجبهة المصرية.[20]

وعلى صعيد البنية العسكرية، جرى تنظيم الجيش الإسرائيلي بعد حرب 1948 على أساس مبدأ الميليشيا، الذي يسمح بتعبئة أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء في سن الخدمة العسكرية عند الحاجة. وفي وقت السلم، يبقى هذا الجسم، وهو الأكبر عدداً في القوات المسلحة، بمثابة احتياط، يستدعى للخدمة بضعة أسابيع في السنة. وهو منظّم في وحدات وتشكيلات، ينضوي أفراده فيها عند التعبئة العامة. ولكل تشكيلة احتياطية وحدة نظامية صغيرة نسبياً (من المجندين في الخدمة الإلزامية)، تجدّد لوائح الاحتياطيين، وتتولى تنفيذ أوامر التعبئة وإدارة مستودعات الطوارئ...إلخ. وهذا التنظيم يساعد على سرعة بناء القوات عند الاستنفار. وقد بذلت جهود كبيرة لتنظيم عملية تعبئة الاحتياط والتدريب عليها، لتتم بالسرعة القصوى. فقد تمت هذه العملية خلال 72 ساعة في حرب السويس، أما احتياط سلاح الجو فقد تمت تعبئته خلال 43 ساعة؛ وتقلصت هذه المدة لاحقاً إلى حدود أدنى. وإضافة إلى الاحتياط، هناك الجيش النظامي، الذي يتألف جسمه الأساسي من المجندين في الخدمة الإلزامية، وتشكل وحداته نوى التشكيلات عند التعبئة العامة. وهناك بالطبع الجيش الدائم، الذي يتألف من الجنود المحترفين، خاصة من ذوي الرتب العسكرية وأصحاب الاختصاص وجهاز المخابرات...إلخ. وينطبق نظام الاحتياط، وإن لدرجة أقل، على سلاحي الجو والبحرية. ومنذ البداية، أولت إسرائيل هذين السلاحين أهمية خاصة، وحظي سلاح الجو بالأولوية، فتطور بشكل سريع، كماً ونوعاً، ليصبح «ذراع إسرائيل الطويلة»، كما يسمونه. ولاحقاً، جرى تطوير سلاح البحرية، وتمّ

(20) EZI, p. 687.

تزويده بالزوارق السريعة والغواصات وسفن الإنزال والصواريخ...إلخ. وتبدأ الخدمة الإلزامية من سنّ 18. (21)

وفي صيف عام 1953، تمّ تشكيل «الوحدة 101» كمجموعة كوماندوز للعمل على توتير المناطق الحدودية، بما ينسجم مع نهج القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية. وكالعادة، وصفت أعمالها الوحشية بأنها انتقامية. وأُسندت قيادتها إلى المقدم (لاحقاً لواء) آريئيل شارون، الذي اختار أفرادها من معارفه من القتلة المحترفين. وقد قامت هذه الوحدة بعدد من الغارات عبر خطوط الهدنة. وفي شهر كانون الثاني/ يناير 1954، شُكلت كتيبة المظليين الأولى، فاندمجت فيها الوحدة 101، وتولى شارون قيادة الكتيبة، فغرس فيها قيم الوحدة، التي جرى مع الزمن تعميمها في الجيش الإسرائيلي. وقد قام المظليون بدور هام في حرب السويس، حيث تم إسقاطهم وراء الخطوط المصرية، في ممر المتلا، لإرباك القوات المصرية وقطع طريق الإنسحاب عليها، تمهيداً لإبادتها. وفي بداية شهر شباط/ فبراير 1954، شُكلت قيادة الدروع، فأُلغيت قيادات الألوية المدرعة، وتولت قيادة الفرقة مهامها. وتوسع سلاح الدروع، وتطور كماً ونوعاً. وقد نوقشت العقيدة العسكرية لاستخدام الدروع في الجيش، وأُدخلت عليها تعديلات. وتقرر أخيراً أن تعمل بالتواكب مع قوات المشاة إلى حين اختراق خطوط العدو، ومن ثم تندفع بسرعة آلياتها لتدمير تحصينات العدو. واستُخدم أسلوب الدمج بين الدروع والمشاة في حرب سيناء، واعتمد أساساً لعملها في المستقبل. وفي حرب 1956، كان دور سلاحي الجو والبحرية الإسرايليين محدوداً، إذ أن القوات الفرنسية والبريطانية تولت العمل على هذين الصعيدين. وكان سلاح الجو الفرنسي يوفر الغطاء للقوات الإسرائيلية المتقدمة في سيناء، كما أن سفن البحرية الفرنسية قامت بدور موازٍ من البحر في مساندة تلك القوات. (22)

في بداية الخمسينات كانت فرنسا المزوّد الرئيسي للجيش الإسرائيلي بالسلاح، وجرى ذلك بموافقة الولايات المتحدة، بل بتشجيعها. فقد عقدت صفقة كبيرة لشراء الدبابات والمدافع المضادة للدروع (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، وتبعتها أخرى (23 كانون الأول/ ديسمبر 1955) لشراء طائرات «ميستير». وبدأت هذه الأسلحة تصل إلى إسرائيل اعتباراً من شهر نيسان/ أبريل 1956. وكان الأسطول الحربي الفرنسي ينقل الأسلحة الثقيلة، وخاصة الدبابات، بحيث تصل إلى إسرائيل جاهزة للاستعمال فوراً. أما

(21) EZI, p. 682.
(22) EZI, pp. 682-683.

الطائرات فكانت تصل إلى القواعد الجوية الإسرائيلية مباشرة،ومعها ما يؤمّن استيعابها. ووصل كل من موشيه دايان وشمعون بيرس سراً إلى باريس (18 حزيران/ يونيو 1956) لوضع ترتيبات نقل الأسلحة والعمل العسكري المشترك ضد مصر (انظر أعلاه). وقد بدأت هذه الأسلحة (200 دبابة «آ. ام. إكس» و72 طائرة «ميستير») تصل إلى إسرائيل (24 تموز/ يوليو 1956). وبدأت إسرائيل التعبئة العامة (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1956). وبلغت قواتها عشية الحرب 18 لواءً، منها 3 ألوية مدرعة ولواء مظليين، وضمت 250 دبابة و990 مدفعاًهاوناً. كما ضمت قواتها الجوية 9 أسراب مقاتلات، و7 أسراب قاذفات مقاتلة، و4 أسراب قاذفات، و3 أسراب نقل جوي، و3 أسراب استطلاع، وسربي إمداد جوي واتصال. واشتملت هذه الأسراب كلها على: 84 طائرة ميستير، 23 طائرة أوراغان، 29 طائرة ميتيور، 44 طائرة موستانغ، 12 طائرة سبيتفاير، 47 طائرة موسكيتو، 3 طائرات ب – 17، 30 طائرة نقل من طرازي داكوتا وكوماندو، و30 طائرة نقل نورد أطلس. وضمت قواتها البحرية مدمرتين، و5 فرقاطات، و22 زورق طوربيد، و17 زورق إنزال، و3 سفن حراسة، و6 زوارق ساحلية. (23)

أكملت إسرائيل تعبئة قواتها (28 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، فحشدت 18 لواءً، خصصت منها 12 للقيادة الجنوبية، واحتفظت بالألوية الستة الأخرى كاحتياطي عام، ولمواجهة أي تحرك سوري أو أردني. وكان مجموع القوات الإسرائيلية حوالي 190 ألف جندي، منهم حوالي 100 ألف في التشكيلات المقاتلة. وحشدت 45 ألف جندي مقاتل على الجبهة الجنوبية، موزعين على 6 ألوية مشاة، 3 ألوية مدرعة، وكتيبة مدرعة مستقلة، ولواء مظلي. وانقسمت هذه القوات إلى أربع مجموعات قتال: 1 – المجموعة 77 (الشمالية)، من اللواءين الأول والحادي عشر المشاة، واللواء 28 المدرع، وتعمل على المحور الساحلي الشمالي عبر مدينة العريش؛ 2 – المجموعة 38 (الوسطى)، من اللواءين الرابع والعاشر مشاة، واللواء السابع المدرع، وتعمل على المحور الأوسط في سيناء، باتجاه قناة السويس؛ 3 – المجموعة الجنوبية، من اللواء 202 المظلي، وإلى الجنوب منه يتحرك اللواء التاسع الميكانيكي، منطلقاً من إيلات بموازاة خليج العقبة نحو شرم الشيخ؛ 4 – مجموعة احتياط، تبقى تحت تصرف قيادة الجبهة، وفيها اللواء 37 الميكانيكي، واللواء 12 مشاة. وبدأت الحرب (الساعة 17,00، يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، بإسقاط الكتيبة المظلية الأولى (390) مظلياً من اللواء 202، فوق المدخل الشرقي لممر المتلا، على بعد 65

(23) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 517–518.

كلم شرقي قناة السويس. وفي نفس الوقت كانت بقية وحدات اللواء المظلي تهاجم الكنتيلة، بعد أن تحشدت في «عين حصب»، على الحدود الأردنية، للتمويه، فقطعت حوالي 100 كلم قبل أن تشتبك.[24]

وفي الساعة 2,30 من صباح 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، تحركت المجموعة الوسطى على قطاع القصيمة – أبو عجيلة. وفيما القوات الإسرائيلية لم تحقق نتائج كبيرة في اندفاعاتها الأولى، صدر الإنذار البريطاني – الفرنسي (الساعة 18,00، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، لكل من مصر وإسرائيل، بسحب قواتهما إلى بعد 16 كلم شرقي القناة وغربها خلال 12 ساعة، وبأن تقبل مصر احتلال قوات فرنسية وبريطانية «موقتا» لمدن بور سعيد والإسماعيلية والسويس، «لضمان حرية الملاحة في القناة». ورفضت مصر الإنذار، لكن بريطانيا تلكأت في قصف القواعد الجوية المصرية بعد انتهاء مدة الإنذار، الأمر الذي أثار الشكوك لدى بن – غوريون، فأمر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، موشيه دايان، بوقف القتال والانسحاب. لكن دايان راح يماطل، إلى أن بدأت القاذفات البريطانية (الساعة 19,00، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1956) هجومها على المطارات المصرية، فعاد بن – غوريون عن قراره بالانسحاب. وفي ضوء هذا التطور، أصدرت القيادة المصرية الأوامر لقواتها في سيناء بالانسحاب إلى غربي القناة، فأصبحت سيناء مفتوحة أمام القوات الإسرائيلية للتقدم السريع غرباً. فاستأنفت (ليلة 10/31 – 11/1) تحركها غرباً على المحور الساحلي، بدعم من الأسطول الفرنسي. وفي ليلة 1 – 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956، انسحبت القوات المصرية من القطاع الأوسط في سيناء، وكذلك من الممرات، فيما لم تستطع الحامية المرابطة في شرم الشيخ من الانسحاب، فصمدت في مواقعها، وقاتلت معركة شرسة. وهاجمت المدمرة المصرية «إبراهيم الأول» ميناء حيفا (الساعة 3,30 من يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، فتصدت لها المدمرة الفرنسية «كورسانت»، ثم المدمرتان الإسرائيليتان – «يافو» و«إيلات»، ثم هاجمها الطيران، وهي متوجهة، بناء على أوامر القيادة المصرية إلى أحد الموانئ السورية أو اللبنانية، لكنها أُعطبت، فاستسلمت، وعلى ظهرها 151 بحاراً، بينهم عدد من القتلى والجرحى، فاستولت عليها البحرية الإسرائيلية، وحولتها لاحقاً إلى السفينة الحربية «حيفا».[25]

وقررت الأمم المتحدة (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956) وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الغازية من الأراضي المصرية. وتلكأ أطراف العدوان في تنفيذ القرار،

(24) المصدر السابق، ص 521.

(25) المصدر السابق، ص 522–524.

فاقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956) القيام بعمل عسكري مشترك لوقف العدوان على مصر؛ ورفضت واشنطن هذا الاقتراح. فأنذرت موسكو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بضرورة وضع حد نهائي للعدوان، وإلا استخدمت موسكو القوة لسحق المعتدين، وضرب لندن وباريس بالصواريخ. وإذ اعترضت واشنطن على العدوان الثلاثي، فإنها رفضت بحزم التهديد السوفياتي لأطرافه. وأخيراً، اضطرت هذه الأطراف لقبول قرار الأمم المتحدة (الساعة 2,00 يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1956)،وإنشاء قوة الطوارئ الدولية التي ستتولى الإشراف على وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار الأمم المتحدة. فانتهت حرب السويس، وأنجزت القوات الفرنسية والبريطانية انسحابها (22 كانون الأول/ ديسمبر 1956)، بينما تلكأت إسرائيل حتى 6 آذار/مارس 1957. وتعهدت مصر للولايات المتحدة بالامتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد إسرائيل، بما في ذلك عمليات الفدائيين من قطاع غزة، ووافقت على وضع قوات دولية على جانبها من الحدود، وفي شرم الشيخ. كما قدمت الدول البحرية الكبرى وعداً لإسرائيل بضمان حرية الملاحة لجميع السفن في مضائق تيران.[26]

الإعداد لحرب حزيران/ يونيو (1967)

شهدت الفترة ما بين 1961 – 1964 جدلاً حاداً حول بناء الجيش الإسرائيلي وتطويره وإعداده للحرب المقبلة بين مدرستين عسكريتين. وقاد الأولى موشيه دايان وشمعون بيرس (مدرسة بن – غوريون)، والثانية يغئال آلون ويتسحاق رابين (مدرسة البلماح). وذهبت الأولى إلى أن على الجيش «أن يعد نفسه للمستقبل»، للمدى البعيد، الأمر الذي يستوجب تطويراً علمياً متقدماً، وبناء قوة رادعة للسبعينات، بما في ذلك طيف من الصواريخ والأسلحة المتطورة (الذرية والبيولوجية والكيماوية). أما الثانية، فرأت أن على الجيش أن يستعد لمواجهة عسكرية في الستينات، وبالتالي، يجب إعطاء الأولوية لبناء القوة، بما في ذلك سلاح الدروع كقوة متحركة حاسمة، وسلاح الجو للأعمال التكتيكية (مقاتلات وقاذفات). وفيما فضلت الأولى الاعتماد الكلي على فرنسا كمصدر للسلاح، رغبت الثانية بالانتقال إلى مصادر أخرى، خاصة الولايات المتحدة، لموازنة الأسلحة السوفياتية التي تحصل عليها الدول العربية. وحسم هذا الجدل (1964) لصالح المدرسة الثانية، بعد غياب بن – غوريون عن المؤسسة السياسية/ العسكرية (1963)، والتحول في سياسة واشنطن بشأن تزويد إسرائيل بالسلاح الهجومي (الطائرات،

(26) المصدر السابق، ص 525.

الدبابات، والمدفعية ذاتية الحركة). وقد جاء هذا التحول بعد تولي لندون جونسون الرئاسة في الولايات المتحدة في أعقاب اغتيال جون كندي (1963). [27]

وفي هذه المسألة، قال يتسحاق رابين: «لقد كان بناء قواتنا العسكرية يقع دائماً بين ضائقتين: قيودنا المالية والظروف السياسية التي تسود علاقاتنا بالدول الغربية التي فتحت أمامنا مستودعات أسلحتها، أو أغلقتها، وكان كل شيء يجري حسب الظروف وحسب تقديرات هذه الدول. وكغيري، اعتقدت أنا أيضاً، أن اعتمادنا المطلق تقريباً على الأسلحة الفرنسية أمر مرفوض بالنسبة إلينا لسببين وهما: يجب علينا ألا نعتمد على مصدر واحد فقط للأسلحة، لأن هذا الطرف إذا ما غيّر سياسته فإنه يعرض أمننا للخطر. كما أن فرنسا لا تستطيع بالنسبة لأنواع الأسلحة التي تنتجها وحجم القروض التي تقدمها لنا أن تكون «الردّ الإسرائيلي» على تزويد الأسلحة السوفياتية المكثف للدول العربية. فعشية سفر دافيد بن – غوريون [1960] للاجتماع بالجنرال ايزنهاور، كنت أنا ورئيس الأركان لاسكوف مقتنعين بأنه يجب بذل أكبر جهد من أجل تحطيم «الطوق الأميركي» الذي يسدُّ أمامنا مصدر الأسلحة من الولايات المتحدة. وبصورة مستقلة، وخلافاً لرأي نائب وزير الدفاع، شمعون بيرس، أعدّ رئيس الأركان قائمة مطولة من المعدات العسكرية، وعلى رأسها مطالبة الولايات المتحدة بتزويدنا بأجهزة إنذار من الرادارات المتطورة. وخلال اجتماع عقدناه مع بن – غوريون، طلبنا منه أن يطالب بالحصول على مثل هذه الأجهزة واعتبارها بالدرجة الأولى من الأهمية. وكانت الولايات المتحدة قد وافقت آنذاك [1958] على بيعنا أسلحة دفاعية محضة، وجهاز الإنذار شُمِل في قائمة هذه الأسلحة». [28]

وحول الخلاف داخل المؤسسة السياسية/ العسكرية بشأن موقفه من ضرورة الحصول على السلاح من الولايات المتحدة، يقول رابين: «لم يتحمس شمعون بيرس، وقال أنه يوجد في فرنسا تطور تكنولوجي كبير، وهي تستطيع أن تسدّ حاجاتنا. وأيد قائد سلاح الجو، عيزر وايزمن، الموقف المبدئي لشمعون بيرس. وقد كان ذلك تعبيراً عن وجهتي نظر: الأولى تؤيد الاعتماد على أوروبا (فرنسا وبريطانيا)، اللتين زودتا إسرائيل بالأسلحة، والثانية طالبت بالسعي إلى التوازن وبذل جهود مكثفة للحصول على موطئ قدم في أسواق أسلحة الولايات المتحدة. إن المخاوف الناجمة عن إمكانية أن يغير الرئيس الفرنسي ديغول سياسة فرنسا، ويفرض حظراً على تزويد إسرائيل بالأسلحة، جعلتني

(27) EZI, p. 683.

(28) رابين، سجل خدمة، ص 77.

ورئيس الأركان نصرُّ على موقفنا. وقد أدرك بن – غوريون أهمية الولايات المتحدة. وفي الولايات المتحدة، استطاع بن – غوريون أن يحصل على موافقتها لبيعنا محطات الإنذار المبكر الحديثة. ولكن طريق هذه المحطات إلى إسرائيل واجهت عراقيل من جانب بيرس، بمساعدة وايزمن. ولكن لحسن حظنا، استطعنا إقامة محطتي إنذار، حتى قبل حرب حزيران/ يونيو، فأعطتا سلاح الجو السيطرة الممتازة في تلك الأيام، وساعدتاه في تنفيذ دوره الكبير في الحرب. ولم ينته بذلك الجدل بين وجهتي النظر؛ فقد اشتد في عامي 1963 و1964. ولكن جهوداً جبارة ومستمرة حوّلت الولايات المتحدة في نهاية الأمر إلى مستودع لأسلحة الجيش الإسرائيلي. وقد برهنت حرب الأيام الستة بوضوح على أهمية هذه الجهود. ولو أنها باءت بالفشل، لكان مصير إسرائيل قد تقرر إلى الأسوأ». [29]

إلا أن زيارة بن – غوريون للولايات المتحدة (ربيع عام 1960) ولقاءه الرئيس آيزنهاور، لا يقاس بما قدمته واشنطن من سلاح لإسرائيل بقدر ما رتبته لها من تسليح عبر ألمانيا الغربية. وكانت التعويضات الألمانية قد أوشكت على الانتهاء، فسعت الإدارة الأميركية لدى حكومة ألمانيا الاتحادية لتزويد إسرائيل بالسلاح وتقديم قرض مالي لها (500 مليون دولار) بشروط سهلة. والتقى بن – غوريون كونراد أديناور في نيويورك (14 آذار/ مارس 1960)، حيث توصلا إلى اتفاق بشأن صفقة المساعدات العسكرية والمالية الجديدة. وعلى مدى خمس سنوات تقريباً، كانت وزارة الحربية الألمانية ترسل شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد الحربي إلى إسرائيل. ووصلت الأمور حداً أصبحت معه ألمانيا الغربية محطة سرية لتحويل السلاح الأميركي إلى إسرائيل، بموافقة واشنطن وتشجيعها، وذلك للتغطية على دور الولايات المتحدة في هذا المجال، وخشية ردة الفعل العربية عليه. وقد كشفت وسائط الإعلام الألمانية (نهاية العام 1964) تفاصيل الاتفاق السري الألماني – الإسرائيلي، حول شحنات الأسلحة الأميركية من ألمانيا إلى إسرائيل. وأثار الأمر ردة فعل عربية، أدت إلى قطع بعض الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية، والاعتراف بألمانيا الديمقراطية، فيما أقدمت ألمانيا الاتحادية على الاعتراف الرسمي بإسرائيل. وإذ توقفت ألمانيا الاتحادية عن شحن الأسلحة إلى إسرائيل، فإنها قدمت لها قرضاً مالياً كبيراً بشروط سهلة (1966). [30]

في الواقع، فإنه في أواخر ولاية آيزنهاور الثانية أصبحت الولايات المتحدة أكثر استجابة لطلبات إسرائيل التسليحية، لكنها أرادت أن تلبيها جزئياً فقط. «ويبدو أنه منذ

(29) المصدر السابق، ص 77–78.

(30) Rodinson, Israel and the Arabs, p. 172;
EZI, p. 474.

1958 إلى 1960، وافق الأميركيون على تزويدها بحوالي 100 مدفع مضاد للدروع عديم الارتداد، وحوالي 20 طائرة هيليكوبتر من طراز سيكورسكي س – 58، وعتاد الكتروني للإنذار المبكر ضد الغارات الجوية». لكن إسرائيل ظلت تطالب واشنطن بتزويدها بصواريخ «هوك» المضادة للطائرات. «لقد سعت إدارة آيزنهاور إلى تحاشي سباق تسلح، رأت أنه بلا جدوى بسبب التفوق الإسرائيلي، ونظراً لقدرة عبد الناصر الواضحة بالرد والدخول في السباق بفضل الاتحاد السوفياتي. وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة فضلت أن تتحمل فرنسا، كما في سنة 1956، المسؤولية عن تسليح إسرائيل، وقد وفرت حتى «معونة اقتصادية خفية لمساعدة إسرائيل على شراء السلاح»... ». وفي بداية ولاية الرئيس كندي (منذ كانون الثاني/ يناير 1960) حصلت تطورات طفيفة على هذا الصعيد، مع أنه حاول ترويض القيادة الإسرائيلية لنهجه السياسي الذي أبدى بعض التفهم لمطالب الدول العربية من الولايات المتحدة (انظر أعلاه). ومع ذلك، فقد اتخذ كندي خطوة إضافية في مجال تسليح إسرائيل منذ سنة 1962. «ففي صيف تلك السنة، استجاب كندي أخيراً لطلب إسرائيل فيما يخص بيعها صواريخ «هوك» المضادة للطائرات، لأن إدارته اعتبرت أن حلفاء الولايات المتحدة الغربيين غير قادرين على تقديم البديل المعادل الذي «من شأنه أن يلبي احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة». وجدير بالاهتمام أنه سبق هذا القرار، في تموز/ يوليو من العام نفسه، اجتماع إسرائيلي – أميركي هدفه تفحص ميزان القوى بين إسرائيل والدول العربية. (31)

وكان اغتيال كندي وتولي لندون جونسون (تشرين الثاني/ نوفمبر 1963) الرئاسة خلفاً له، منعطفاً حاداً في تاريخ العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، التي شابها بعض التوتر في أيام كندي الأخيرة، خاصة عندما تبنت واشنطن مشروع قرار الأمم المتحدة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1963). ولذلك رحبت الأوساط الصهيونية بالتغيير الذي حصل في البيت الأبيض. ولم يخيب جونسون آمال إسرائيل: «فعلى مدى السنوات القليلة التالية – السنوات الثلاث الأولى من إدارة جونسون – تغير ذلك الدعم كماً ونوعاً. وبلغت مساعدة الحكومة الأميركية لإسرائيل في السنة المالية 1964، وهي الموازنة الأخيرة لإدارة كندي، 40 مليون دولار. وكان ذلك أقل بنسبة ملموسة من مستويات المساعدة في السنوات السابقة. وفي السنة المالية 1865، ارتفع هذا الرقم إلى 71 مليون دولار. وفي السنة المالية 1966، إلى 130 مليون دولار. إلا أن الأهم، هو التغيير الذي طرأ على عناصر تلك المساعدة. ففي السنة المالية 1964، لم تكن هناك بالفعل أية

(31) Mansour, Beyond Alliance, pp. 81-83.

مساعدة عسكرية في الدعم الرسمي الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل. فقد قُسم بشكل متساوٍ تقريباً بين قروض التنمية والمساعدة الغذائية بموجب برنامج «القرض العام 480» (PL.480). أما في السنة المالية 1965، فكان 20٪ من المساعدة ذا طبيعة عسكرية، وفي السنة المالية 1966، جاء 71٪ بالكامل من مجمل المساعدة الرسمية لإسرائيل على شكل أرصدة لشراء عتاد عسكري». (32)

لم يكن هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة لتسليح إسرائيل، علناً ومباشرة، كمياً فحسب، وإنما نوعياً أيضاً. وبالمقارنة يتضح ما يلي: «في السنة المالية 1963، وافقت إدارة كندي على بيع 5 بطاريات من صواريخ هوك، بقيمة 12,5 مليون دولار. إلا أن ذلك كان نظام دفاع جوي. أما إدارة جونسون، ففي السنة المالية 1965 – 1966، زودت إسرائيل بـ 250 دبابة حديثة (م – 48 المعدّلة)، و48 طائرة مقاتلة من طراز سكاي هوك أ – 1، وأجهزة اتصال وعتاد الكتروني، ومدفعية، ومدافع عديمة الارتداد. وأخذاً في الاعتبار صورة جيش الدفاع الإسرائيلي... فهذه لم تكن أبداً أسلحة دفاعية. وكانت المساعدة العسكرية بمبلغ 92 مليون دولار، التي تم توفيرها في السنة المالية 1966، أكبر من مجموع المساعدات العسكرية التي قدمت لإسرائيل، بشكل تراكمي، خلال السنين الماضية منذ إقامة تلك الدولة في عام 1948». ومع ذلك، فالأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل من فرنسا كانت لا تزال أكبرحجماً مما قدمته الولايات المتحدة في حينه. لكن واشنطن كانت توفر لإسرائيل القروض لشراء تلك الأسلحة وبشروط سهلة، في حين كانت فرنسا تقبض ثمنها نقداً. ومن هنا رغبة إسرائيل الشديدة في الدخول إلى سوق الأسلحة الأميركية، حيث كانت تتوقع الحصول على شروط أفضل للتسديد. وفوق ذلك، فتحت إدارة جونسون الباب أمام الصناعة العسكرية الإسرائيلية إلى أسواق أميركا اللاتينية، كما حصل في هاييتي (حزيران/ يونيو 1964)، عندما أرسلت الحكومة الإسرائيلية أسلحة صغيرة بقيمة 800,000 دولار إلى قوات الدكتاتور دوفالييه، عبر الولايات المتحدة. (33)

في مطلع العام 1964، دخل الإعداد لحرب 1967 مساراً متسارعاً. فقد زيدت الموازنة العسكرية لتبلغ 700 مليون ليرة إسرائيلية، وتسلّم يتسحاق رابين (1كانون الثاني/ يناير 1964) رئاسة هيئة أركان الجيش بديلاً لتسفي تسور. وخرجت بعثات عسكرية متعددة إلى الدول الغربية طلباً للسلاح. وكان أهمها واحدة بقيادة رئيس الأركان الجديد إلى باريس، لشراء قاذفات قنابل من طراز «ميراج 4» ومعدات أخرى؛ والثانية برئاسة ليفي

(32) Green, Taking Sides, p. 186.

(33) Ibid, pp. 187-188.

إشكول نفسه إلى الولايات المتحدة (أواخر أيار/ مايو 1964)، ودامت 11 يوماً. وقد سبقتها حملة إعلامية واسعة على الساحة الأميركية، تدعو إلى تزويد إسرائيل بالسلاح، لمواجهة الخطر الذي يتهدد وجودها جراء التسلح العربي من الاتحاد السوفياتي. وعن مبادرات إشكول العسكرية يقول رابين: «وكان أكبر قرار تاريخي اتخذه هو الكفاح الشديد الذي مارسه من أجل شق الطريق إلى سوق الأسلحة الأميركية... فقد قرر إشكول إنهاء خدمة تسفي تسور بعد قضائه مدة ثلاث سنوات فقط، وتعييني أنا رئيساً للأركان. وربما من أجل إرضاء بيرس، وافق إشكول على تعيين عيزر وايزمن نائباً لرئيس الأركان. واتفق على أن أسافر إلى الولايات المتحدة ومعي أهرون يريف، الذي سيعين رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية عندما أعين رئيساً للأركان. وكان وفدنا يضم عدداً من رجال الاستخبارات. ومن الجانب الأميركي، اشترك مساعد وزير الخارجية ورئيس الاستخبارات العسكرية ونائب رئيس وكالة المخابرات المركزية وخبراء مختلفون من أسلحة الجيش الأميركي. وعين السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أبراهام هيرمان، رئيساً لوفدنا».[34]

وعن هذه البعثة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1963) قال رابين: «وفي المباحثات الأولية في إسرائيل تقرر أن نطلب هذه المرة الحصول على أسلحة هجومية لم نتلقها حتى ذلك الوقت من الولايات المتحدة. ففي عام 1962، وُعد بن - غوريون بأن تزود إسرائيل بصواريخ هوك للدفاع ضد الطائرات. ولكن عيزر وايزمن [قائد سلاح الجو] عارض ذلك. وأما أنا فقد أيدت. ورجح رئيس الأركان[تسفي تسور] الكفة إلى جانب تسلم الصواريخ. والآن قرننا المطالبة بالحصول على طائرات هجومية من طراز سكاي هوك ودبابات من طراز باتون. ولكن أنصار أوروبا في إسرائيل لم يخففوا ضغطهم. فقد حاولوا أكثر من مرة أن يردعونا عن توجيه هذا الطلب إلى الولايات المتحدة خوفاً من أن تنفد المستودعات الأوروبية. ولكن إشكول كان حازماً في قراره: يجب علينا أن نحاول شق الطريق إلى مستودعات الأسلحة الأميركية وأن نفتح أمام الجيش الإسرائيلي إمكانية التسلح الجاد بسلاح أميركي... وعندما كنا في طريقنا إلى واشنطن عرّجنا على ألمانيا الغربية ليوم واحد، للإطلاع على الدبابة الألمانية «ليوبارد»... وخلال ثلاثة أيام من المحادثات مع الأميركيين، أجرينا بحثاً أساسياً للوضع في الشرق الأوسط، ودرسنا ميزان القوى العسكرية ومتطلبات إسرائيل. وعرضنا حجم قواتنا ونظريتنا العملانية الشاملة. ووضعنا

(34) رابين، سجل خدمة، ص 85؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1964)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 244، 257، 258. (لاحقاً: الكتاب السنوي).

أساساً أولياً لبناء قوي من المحادثات الجادة مع الأميركيين. وخلال السنوات التالية حصدت إسرائيل ثماراً كثيرة من الغرسة الأولى التي غرست».[35]

وفيما أجواء التوتر تسود المنطقة، والعلاقات العربية - الأميركية تتدهور، بينما العلاقات العربية - السوفياتية تتحسن، وعاد الاتحاد السوفياتي إلى تزويد بعض الدول العربية بالسلاح، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي إشكول، بزيارته الرسمية الأولى إلى الولايات المتحدة، والتقى الرئيس جونسون (1 حزيران/ يونيو 1964). وعن هذه الزيارة، يقول مدير عام وزارة الدفاع، شمعون بيرس، الذي رافق إشكول فيها، ما يلي: «إن قصة رفض أميركا، حتى وقت قريب إلى حد ما، مساعدة إسرائيل في تحقيق توازن بالأسلحة تبدو اليوم غير واقعية، مثلما هي قصة التجاوب الفرنسي السخي مع طلبات إسرائيل من السلاح حتى حرب الأيام الستة. فصداقة باريس غير المتحفظة وتردد واشنطن المثبّط يبدوان الآن كفصل منسي من الماضي البعيد». وبعد أن يعرض مواقف واشنطن من تسليح إسرائيل في السابق، مشيراً إلى معارضة إدارة آيزنهاور لسياسة إسرائيل، مع أنها مكنتها من الحصول على بعض أنواع الأسلحة - مدافع عديمة الارتداد ضد الدروع، مدافع مضادة للطائرات، وأنظمة رادار...إلخ - قال: «التحولات في سياسة أميركا التسليحية تجاه إسرائيل جاءت في أعقاب تغيرات رئيسية، ليس في الشرق الأوسط فحسب، وإنما في العالم أيضاً». وأشار بيرس إلى العزوف الأميركي عن سياسة كسب كتلة عدم الانحياز، وإلى انهيار هذه الكتلة بعد موت نهرو، وإلى خروج فرنسا وبريطانيا من المنطقة، ودخول الاتحاد السوفياتي إليها...إلخ، كعوامل في إحداث ذلك التحول. ولكنه أكد على أهمية الوعي المتنامي في واشنطن لميزات إسرائيل، «فلقد أظهرت قدرتها على الوقوف في وجه الضغوط السوفياتية، والدفاع عن نفسها، والتصرف بناء على مصالحها»، وقال: «لكن عزم إسرائيل على ألا تصبح ضحية التغلغل السوفياتي - ولا دمية في يد أحد بالحقيقة - كان مع ذلك متطابقاً مع المصالح الأميركية الأوسع».[36]

ومضى بيرس يقول: «إن التطورات الدولية، واستعراضها وإعادة تقويمها على الدوام من قبل القادة الأميركيين، أدت في نهاية الأمر إلى تغيير ثوري في الاستجابة الأميركية لطلبات إسرائيل من السلاح - من حظر، عملياً، في بداية الخمسينات إلى التزويد بالدبابات والطائرات في منتصف الستينات». وبعد أن استعرض وقائع الزيارة واللقاء مع الرئيس جونسون والمداولات الداخلية التي سبقتهما، وماذا توقع الوفد منهما، سياسياً

(35) رابين، سجل خدمة، ص 85.

(36) Rabinovich, Documents, pp. 173-174.
(أخذاً عن كتاب شمعون بيرس، مقلاع داود، (David's Sling) لندن، 1970، ص 87-108).

وعسكرياً، قال: «انتهت المفاوضات بموافقة أميركا على تزويد إسرائيل بدبابات باتون (التي كان الأردنيون يحصلون عليها)، وطائرات سكاي هوك (الأردن فضّل طائرات ف – 104). وقد وضع ذلك نهاية لسياسة الولايات المتحدة «بألا تكون مورّداً رئيسياً للسلاح إلى الشرق الأوسط». وهذا باعتقادي، أصبح لا مفر منه منذ أن أخذ الروس على عاتقهم هذه المهمة – إلا أنهم أصبحوا المورّدين الرئيسيين لجانب واحد فقط. وكان هذا هو جانب الدول العربية المناهضة للغرب، التي عداؤها لإسرائيل أوصلها إلى التخلي عن موقف «اللانحياز» الذي طالما تبجحت به إزاء الصراع الكوني، وربطت نفسها بشكل وثيق مع سياسة موسكو. وهذه السياسة، رغم كل ادعاءات موسكو بأنها طليعة الأيديولوجية الثورية الماركسية، إن هي إلا استمرار لأطماع روسيا القيصرية الإمبريالية». (37)

لقد اعتبرت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية قرارات القمة العربية (1964) مبرراً للحرب، التي صار تفجيرها مسألة وقت، يتوقف مداه على عاملين: استعداد الجيش الإسرائيلي، واختيار الظرف المناسب، سواء لناحية الوضع الدولي أو توفر الذريعة الملائمة. وركزت في التعبئة للحرب على ثلاث نقاط، راحت تروّج بأنها مصيرية بالنسبة لإسرائيل، وهي: 1) إقامة قيادة عربية مشتركة، وبالتالي، تنامي القوة العسكرية للجيوش العربية؛ 2) تنفيذ مشروع عربي لتحويل مياه الأردن من منابعه؛ 3) إحياء كيان سياسي فلسطيني – منظمة التحرير الفلسطينية. وجميعها تتعلق بمرتكزات أمن إسرائيل الإستراتيجي. وعلى صعيد إعداد الجيش، وإلى جانب بناء قواته وتسليحها وتدريبها، عمد رئيس الأركان الجديد، يتسحاق رابين، إلى تشكيل قيادة كفوءة ومنسجمة. وفي هذا المجال، يقول رابين: «ومع مرور الزمن عينت عدداً من الألوية، وهم: ماتي بيلد، رئيساً لشعبة اللوازم؛ ويسرائيل طال، قائداً لسلاح الدروع؛ ودافيد العازار، قائداً للمنطقة الشمالية؛ بالإضافة إلى حاييم بار – ليف، رئيساً لشعبة الأركان؛ وأهرون يريف، رئيساً للاستخبارات العسكرية؛ وعيزر وايزمن، قائداً لسلاح الجو؛ وتسفي زمير، قائداً للمنطقة الجنوبية، الذي استُبدل لاحقاً بيشعياهو غفيش، وغيرهم. وشعرت بأنه توجد لدي قيادة عامة ممتازة أستطيع أن أعمل معها بتنسيق وتعاون». (38)

بعد القمة العربية الثانية (الإسكندرية، 5 أيلول/ سبتمبر 1964)، وجدت القيادة الإسرائيلية في إقدام سوريا على تنفيذ قرارات تلك القمة في تحويل مياه نهر بانياس ذريعة

(37) Ibid, pp. 175-176.

(38) رابين، سجل خدمة، ص 90–91.

لتسخين الجبهة الشمالية، خاصة وأن مصر عملت على تهدئة الجبهة الجنوبية. وقررت إسرائيل إيقاف المبادرة السورية بالقوة، الأمر الذي تمخض عن سلسلة من الاشتباكات الحدودية، ظلت تتصاعد إلى أن انفجرت حرب حزيران/ يونيو 1967. وكان من أبرز تلك الاشتباكات ما ذكره ناطق عسكري سوري (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964) من أن المواقع السورية فتحت النار على آليات إسرائيلية اجتازت الحدود، فردّت القوات الإسرائيلية بالمدفعية والرشاشات، واستمرت المعركة ثلاث ساعات، لم تسفر عن أية أضرار في الجانب السوري. وعن هذا الاشتباك يقول رابين: «في الوقت الذي كنا منكبين على بلورة هذه الطريقة [إحباط المبادرة السورية دون إشعال الحرب]، تحول انتباهنا بقلق إلى حادث رماية وحيد كشف ضعف الجيش الإسرائيلي المذهل. ففي 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، وخلال اشتباك وقع في منطقة تل دان، أطلقت دباباتنا لمسافة 700 – 800 متر كميات هائلة من الذخيرة وأخطأت أهدافها. ولم يكن قد مضى على دافيد العازار في حينه سوى أسبوع واحد كقائد للمنطقة الشمالية، فاستدعيته هو ورئيس شعبة الأركان حاييم بار – ليف وقائد سلاح الدروع يسرائيل طال إلى عقد أحد الاجتماعات الكئيبة والموجعة. وكنا نشعر جميعاً بأن هناك شيء غير سليم في الجيش... وقد خيبت آمالنا أيضاً قدرة المدافع المضادة للدبابات: لقد كادت هذه المدافع أن تصيب دباباتنا، واكتفت بإصابة أهداف إسرائيلية في المنطقة... وتم استخلاص العبر بكاملها. والتدريبات الأساسية، وإدخال التحسينات الفنية، رفعت بنسبة عالية جداً مستوى مدافع الدبابات ووضعتها في أفضل المراتب بالعالم». (39)

وكان طبيعياً أن تعمد القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، وهي تعد لحرب شاملة مع الدول العربية المحيطة، إلى تعزيز قواتها العسكرية وتدريبها، إضافة إلى تمليكها الأسلحة اللازمة لخوض المعركة. وعن ذلك يقول رابين: «وجميع هذه العمليات المتمثلة بمنع تسلسل الفدائيين والقيام بأعمال انتقامية ضد تسللهم، والنشاطات لإحباط مشروع التحويل السوري، والنشاطات المدفعية والجوية، منحت الجيش الإسرائيلي تجربة عملية وقتالية وحسنت مستواه. ولكن بدون تعاظم في القوة، كماً ونوعاً، فإنه يشك فيما إذا كان النصر الذي أحرزناه في حرب حزيران سيتحقق». وفي مجال التعاظم، يؤكد رابين أن الأولوية أُعطيت لسلاح الجو، سواء بالمال أو الوسائل، ويقول: «زُوِّدناه بطائرات جديدة، وإقامة جهاز إنذار ودفاعات جوية من صواريخ هوك ومدافع رادارية، وزيادة قدرة النقل الجوي». ومضى رابين معدداً مجالات التعاظم في الأسلحة الأخرى، ويقول: «كما

(39) الكتاب السنوي (1964)، ص 131؛ رابين، سجل خدمة، ص 93.

أننا لم نوفر جهداً في مجال دعم سلاح الدروع: فقد اشترينا دبابات حديثة، ووصلت إلينا دبابات باتون وسنتوريون الأولى. وقمنا بتحديث الدبابات الموجودة في أيدينا، وحسنا نوعية أجهزة الصيانة وأعطينا الأولوية للمدفعية المتحركة واستخدمنا أجهزة اتصال جديدة ووسائل مساعدة لزيادة حركة أجهزة الدروع». وعن سلاح البحرية قال: «وفي عام 1965، قررنا بعد بحث معقّد تغيير شكل سلاح البحرية، بأن نتخلص من المدمرات القديمة والانتقال إلى شراء الزوارق الحاملة للصواريخ. وفي ذلك الوقت لم يكن الصاروخ غبريئيل قد وصل مرحلة التحديث النهائية. وكان واضحاً أنه لا يوجد أمل أمام المدمرات للصمود في وجه سفن الصواريخ الروسية، التي زُوّدت مصر وسوريا بها».[40]

إن إعداد الجيش الإسرائيلي للحرب، كما ورد أعلاه، بما في ذلك إعادة ترتيب وتنظيم القوات البرية وتعزيز صفوفها، خاصة لناحية تطوير الوحدات المظلية وسواها، لم يكن كافياً لإقدام إسرائيل على شنّ الحرب. لقد كانت بحاجة إلى مشاركة «البلد الأم»، ليس في مجال التسليح فحسب، الأمر الذي تحقق لها منذ تولي جونسون الرئاسة في الولايات المتحدة، وإنما على صعيد الدعم السياسي، وتوفير الغطاء الدولي، وتحييد القوى العظمى الأخرى...إلخ. وعن ذلك يقول رابين: «منذ حملة سيناء، وبتأثير محض من بن – غوريون، وحتى حرب الأيام الستة عام 1967، اعتمدت إسرائيل النظرية القائلة بأنه يجب عليها ألا تكون هي المبادرة إلى مجابهة شاملة مع العرب، دون أن تضمن سلفاً تأييد ومساعدة إحدى الدول الكبرى. وحتى الدرس السياسي السلبي الذي ترتب على نتائج الاشتراك البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي في حملة سيناء، لم يردع إسرائيل عن الاعتماد على الاشتراك مع قوات دولة عظمى». وأوضح أن «القوة العظمى» المعنية هنا هي الولايات المتحدة تحديداً. ويبدو أن زيارة أفريل هاريمان (شباط/ فبراير 1965)، مهّدت لما يسميه رابين «مفترق الطرق التاريخي»، حيث «تعهدت الولايات المتحدة، صراحة وعلناً، بالتزام بعيد الأثر، وهو توزين القوى بين إسرائيل وجاراتها في الشرق الأوسط». ورأى رابين «أن تعزيز مكانة الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، فرض على الولايات المتحدة مهمة المجابهة من أجل ضمان موقعها في الشرق الأوسط، ومن أجل عدم إباحته للسيطرة الروسية». وبهذا تطابقت مصلحة «البلد الأم» مع رغبات «الثكنة» الدفينة، وأصبحت الحرب مسألة وقت لإيجاد الفرصة المناسبة والذريعة الملائمة. وقد توفرتا في حزيران/ يونيو 1967.[41]

(40) رابين، سجل خدمة، ص 95.

(41) رابين، سجل خدمة، ص 96–97.

الانتكاسة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر (1973)

لقد حرّكت إنجازات إسرائيل العسكرية في حرب حزيران/ يونيو 1967 مسارين متوازيين، يكمّل أحدهما الآخر، وبالتالي، يدفعان معاً نحو المزيد من عسكرة إسرائيل وتغليب طابع «الثكنة الاستيطانية» عليها. فمن جهة شكّل النصر العسكري في تلك الحرب إغراءً لواشنطن للإفادة من هذه القوة العسكرية المتوفرة في المنطقة والاعتماد عليها في تجسيد المخططات الأميركية تجاهها. ومن جهة أخرى – أغوت الفرصة المتوفرة قيادة إسرائيل للتركيز على تطوير آلتها العسكرية، كتعويض عن التقصير الذي تعاني منه مؤسساتها الاستيطانية الأخرى. وبوجود مثل هذه الآلة العسكرية المتطورة، تحركها قيادة صهيونية متشبثة بأهداف المشروع الذي انطلقت لبنائه، أصبح مبدأ «العرض والطلب» هو القانون الذي يحكم تصرفها واستجابتها للعروض الأميركية. كما عمدت واشنطن من جانبها إلى استخدام تلك الآلة على قاعدة «الكلفة والمردود». وفي الواقع، فإن حاجة واشنطن إلى قوة عسكرية محلية، تكون مرتبطة حيوياً بها، وبالتالي، خاضعة لإرادتها، من جهة، وتوفر هذه القوة لدى إسرائيل، واستعداد قيادتها لتوظيف تلك القوة في خدمة المشاريع الإمبريالية، وذلك في حين تزداد تبعية إسرائيل الاقتصادية للولايات المتحدة، من جهة أخرى، قد شكلت عوامل أساسية زادت في تغليب طابع الثكنة على إسرائيل. ونظراً لاهتمام الشريكين، إسرائيل والولايات المتحدة، بهذه الآلة العسكرية، فقد تعهدتاها بالعناية الكبيرة، ووفرتا لها كل مستلزمات النجاح في أداء الدور العدواني المطلوب منها في المنطقة.

في المقابل، كان من شأن ازدياد تبعية إسرائيل للولايات المتحدة، واستمرار تدفق الدعم الاقتصادي الأميركي عليها، وإغداق الإدارة الأميركية على الآلة العسكرية الإسرائيلية بالسلاح، دون توضيح طبيعة العلاقة بين الجانبين للجمهور الأميركي، وتفضيل الإبقاء عليها في إطار السرية، إحداث ردود فعل سلبية في أوساط الشعب الأميركي ضد إسرائيل. ولذلك، تحركت قيادة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وضغطت باتجاه الإفصاح عن حقيقة تلك العلاقة والكشف عن مضمونها، لإثبات أن إسرائيل تشكل ذخراً لما يسمى «الأمن القومي» الأميركي، وليست عبئاً عبثياً على دافع الضريبة الأميركية. وبالفعل، فإنه بعد حرب حزيران/ يونيو، راح الكلام عن دور الآلة العسكرية الإسرائيلية في إطار الاستراتيجية الكونية الأميركية يأخذ طابعاً متزايداً من المجاهرة، بل حتى المبالغة في آهلية تلك الآلة وقدرتها، وبالتالي، أهميتها للمصالح الأميركية، ليس في الشرق الأوسط فحسب، وإنما أبعد من ذلك بكثير. وقد ذهب

العديد من قادة إسرائيل إلى حد التوكيد بأن الولايات المتحدة مدينة لها أكثر بكثير مما تقدمه لها من دعم مادي وسياسي. والأكيد أنه بعد حرب حزيران/ يونيو دخلت شبكة العلاقات بين إسرائيل وواشنطن مرحلة جديدة، أصبحت فيها الأولى وكأنها امتداد للثانية، وآلتها العسكرية جزء من القطعات الأميركية. وارتقت تلك العلاقة من مستوى التعاون في التنفيذ إلى مستوى التنسيق في التخطيط، وحتى التمهيد لاتخاذ القرار داخل أجنحة المؤسسة الحاكمة في واشنطن.

ومن أجل تعويضها عن العزلة السياسية والدبلوماسية التي أحاقت بها بعد حرب حزيران/ يونيو، عمدت الولايات المتحدة إلى إشهار احتضانها لإسرائيل، رغم مواقفها المستهترة بالشرعية الدولية والأمم المتحدة، الأمر الذي جرى التعبير عنه بما أُسمي «العلاقة الخاصة» بينهما على أساس المصالح المشتركة السياسية والاستراتيجية. ففي إطار هذه العلاقة الخاصة تكرست إسرائيل، بعد أن أثبتت آلتها العسكرية مصداقيتها في الأداء القتالي، كذخر استراتيجي للسياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط. وراجت على لسان صانعي القرار في واشنطن مقولة أن «أمن إسرائيل جزء من الأمن القومي الأميركي». وبناء عليه، جرى اعتماد مبدأ المحافظة على «إسرائيل قوية» كشرط أساسي «للسلام والاستقرار» في المنطقة، الأمر الذي كان يعني في الواقع الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة. هذا بالإضافة إلى تعميم الطرح السياسي الذي يصور الصراع العربي – الإسرائيلي كجزء من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتصعيد الاستقطاب في الرأي العام العالمي على هذا الأساس. وذلك للتغطية على وقوف واشنطن وراء إسرائيل في استمرار احتلالها للأراضي العربية، وتجاهلها قرارات الأمم المتحدة، وتحديداً تهربها من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي قبلته شكلاً ورفضت تطبيقه عملاً. وكانت إسرائيل قد انطلقت في عدوانها عام 1967 من عقيدة أمنية تربط بين تحقيق الهدف الصهيوني في «تهويد فلسطين»، وبين العدوان على الدول العربية المناهضة للسياسة الأميركية في المنطقة، وبالتالي، تكريس «العلاقة الخاصة» مع واشنطن، كمرتكزات للمشروع الصهيوني. وبدا للقيادة الإسرائيلية أنها حققت مبتغاها في الحرب، غير أنها سرعان ما استفاقت من نشوة النصر على «لاءات الخرطوم».

لم تغير حرب الاستنزاف، على شدتها ومدلولاتها، كثيراً من المفاهيم الإسرائيلية التي ترسخت بعد حرب 1967، وبالتالي، لم تبدل القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية تفكيرها الاستراتيجي ما بين حربي حزيران/ يونيو 1967 وتشرين الأول/ أكتوبر 1973. وجاءت فترة الهدوء العسكري التي أعقبت اتفاق وقف إطلاق النار (7 آب/

أغسطس 1970) لتكرس حالة الاسترخاء التي سادت في إسرائيل بعد حرب 1967؛ فكأن حرب الاستنزاف لم تكن. وعادت الاستكانة إلى قوة إسرائيل العسكرية الحاسمة والرادعة، والاطمئنان إلى حصانة الخطوط الدفاعية التي شيدت على جميع الجبهات أثناء حرب الاستنزاف وبعدها. فقد استمر الهدوء النسبي على تلك الجبهات حتى منتصف شهر أيلول/ سبتمبر 1973، عندما بدأت تبرز علامات التوتر على الجبهتين المصرية والسورية. وحتى ذلك التاريخ، لم يقطع الهدوء العسكري العام إلا معركتين وقعتا على الجبهة السورية. وكانت الأولى (18 كانون الثاني/ يناير 1973) عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بغارات على المواقع السورية، فدارت معارك جوية وبرية، وأعلن الطرفان عن إسقاط طائرات وتدمير مواقع...إلخ. «أما المعركة الرئيسية الثانية، فقد وقعت يوم 13 أيلول/ سبتمبر، حين اشتبكت الطائرات السورية والإسرائيلية في معركة جوية كبيرة قرب الشواطئ السورية الشمالية؛ قال السوريون أنهم أسقطوا فيها 5 طائرات إسرائيلية، وفقدوا هم 8 طائرات، بينما ادعى الناطق العسكري الإسرائيلي بأنه أُسقطت في تلك المعركة 13 طائرة سورية مقابل سقوط طائرة إسرائيلية واحدة».[42]

ويمكن تلخيص المبادئ الاستراتيجية التي ارتكز إليها التفكير العسكري الإسرائيلي عشية حرب 1973، والتي كانت عنصراً رئيسياً في نجاح الخطة العسكرية العربية بتحقيق المفاجأة الشاملة في الحرب، بما يلي: «أ- وجود حدود آمنة تمنع العرب من القيام بمبادرة عسكرية؛ ب – الجيش الإسرائيلي يشكل قوة رادعة تمنع العرب من القيام بمبادرة عسكرية؛ ج – عدم السماح للجيوش العربية بشن حرب استنزاف جديدة، وذلك بتوسيع نطاق العمليات العسكرية إلى حرب شاملة؛ د – عدم فعالية الجيوش العربية؛ هـ – ميزان القوى هو، وسيبقى، في مصلحة الجيش الإسرائيلي في مواجهة الجيوش العربية». وفي إسرائيل، كما في الخارج، جرى الترويج لهذه المفاهيم، فكادت تصبح من المسلمات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه دايان، عن الحدود الآمنة ما يلي: «تتألف خطوط وقف إطلاق النار من عدة عناصر من الحواجز المائية، التي تشكل حاجزاً طبيعياً، وحواجز من خطوط مبنية، ومناطق ملغومة، وأسوار أنفق الجيش عليها ملايين كثيرة من الليرات... كما أن هناك شبكة ثانية من الحواجز هي شبكة الرصد الالكتروني للرادار في الجهة الشرقية من سلسلة الجبال بين القدس ونابلس... كما أن سلاح الجو يعتمد على العيون الالكترونية، التي تعتمد، بدورها، على النقاط الطوبوغرافية المرتفعة في الشرق والغرب معاً». وأما عن قوة الجيش الإسرائيلي،

(42) الكتاب السنوي (1973)، ص 329–330.

وإمكانات أسلحته المختلفة، وبالتالي، قوتها الرادعة، فقد كيل مديح في إسرائيل وخارجها، صور إمكان مبادرة جيوش عربية إلى شن الحرب ضد إسرائيل على أنه «ضرب من الجنون»، وبالتالي، سادت القناعة بأن خطراً كهذا ليس قائماً. إلا أن الحرب وقعت، وأثبتت بطلان جميع هذه المفاهيم، وهو بالأصل جوهر المفاجأة. وتبقى هذه المفاهيم الأساس الذي انطلقت منه التقويمات الخاطئة للمعلومات الاستخبارية التي وصلت، بأشكال مختلفة، إلى القيادة الإسرائيلية.[43]

في فصل من كتاب «التقصير» بعنوان «لهم عيون ولا يبصرون»، أجرى الكاتب مقارنة بين سلوك ستالين (1941) إزاء المعلومات الاستخبارية التي بعث بها الجواسيس السوفيات حول نية هتلر غزو الاتحاد السوفياتي، وبين سلوك القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية إزاء المعلومات التي توفرت لديها حول نية مصر وسوريا شن الحرب عام 1973، فقال: «وكما ظهر التقصير في عهد ستالين سنة 1941، ظهر أيضاً في إسرائيل سنة 1973، أولاً وقبل كل شيء، نتيجة تقدير خاطئ للوضع، في المجالين السياسي والعسكري، الذي افترض أنه لا يحتمل أن تشن مصر وسوريا، في المستقبل القريب، حرباً شاملة على إسرائيل. ويجب أن نضيف إلى ذلك عاملاً خاصاً – ميز النظرية العسكرية الإسرائيلية التي نشأت خلال السنوات التي سبقت حرب 1973، وثبت عدم صحتها في المرحلة الأولى من المعارك التي دارت في الشمال والجنوب – هو بديهية قدرة الجيش الإسرائيلي على مجابهة الجيوش العربية على جبهتين في وقت واحد، وصدها، والتمكن خلال ساعات أو أيام من التغلب عليها وإبادتها». ومضى الكاتب يقول: «والدلائل الأولى للتقصير الإسرائيلي، من ناحية عدم إعطاء الإنذارات المتكررة الاكتراث الملائم (على غرار استخفاف السوفيات بالرسائل التي حذرت الكرملين، سنة 1941، من هجوم ألماني)، ظهرت بوضوح خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1973، وبالتحديد خلال الأيام العشرة التي سبقت الحرب». وأورد الكاتب عدداً من تلك الدلائل، سواء في تصريحات رسمية، أو في مقابلات وأخبار صحفية. منها ما كتبته صحيفة «النهار» البيروتية (28 أيار/ مايو 1973): «إن نقل الجيش يتم ليلاً ونهاراً من القاهرة إلى منطقة القناة، وأُعلنت حالة التأهب القصوى في الجيش المصري لمواجهة إمكان تنفيذ قرار مصيري، قد يصدر في أية لحظة».[44]

وفي معرض نقده، بل اتهامه، للقيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، مضى

(43) الكتاب السنوي (1973)، ص 330–334.

(44) التقصير، ص 29–30.

الكاتب يقول: «أما في إسرائيل، فقد رأت الجهات المسؤولة في المعلومات العلنية والسرية محاولة مصرية للضغط على إسرائيل بالتهديد بشن الحرب. و لم يتوقف السادات منذ أن تسلم الحكم، بعد موت عبد الناصر، عن التهديد بالحرب، وحتى أنه كان في السنوات الأولى من حكمه، يحدد من حين لآخر مواعيد وتواريخ لبدء الحرب، واضطر بعد ذلك أن يوضح لشعبه السبب في عدم تنفيذه جداوله الزمنية. وقد كانت كل خطبه المتعلقة بالحرب متشابهة. وهكذا توقف المسؤولون في إسرائيل، بكل بساطة، عن الأخذ بها بجدّ، وتوقفوا عن التدقيق فيها لمعرفة مدى جديتها». ولكن بصرف النظر عن تصريحات السادات، ونظرة القيادة الإسرائيلية إليها، فقد كان هناك سبب أعمق من ذلك لسلوكها عشية الحرب، وهو يكمن في ما صار يعرف بمصطلح «المفهوم»، أي المنظور السائد في إسرائيل تجاه القدرات العسكرية العربية. وعنها قال الكاتب: «وبحسب المذهب السياسي والعسكري الذي ساد إسرائيل في تلك الأيام، لم يكن مقبولاً أن مصر تنوي بجد المبادرة إلى حرب واسعة وشاملة. والحد الأقصى، كما جزم الآباء الروحيون لذلك المذهب، بزعامة وزير الدفاع [موشيه دايان]، هو أن يحاول المصريون عبور قناة السويس في نقطة معينة، بهدف إقامة رأس جسر موقت على أرض سيناء. لقد كانت قيادة الجيش، ومعها أولئك الوزراء ذوو الحق في المناقشات المتعلقة بالأمن، على ثقة من أنه يمكن في هذه الحال، وبمجهود صغير نسبياً، دحر القوات الغازية إلى ما وراء القناة، قبل أن تضطر الدول الكبرى إلى التدخل وفرض وقف إطلاق النار على الطرفين عن طريق مجلس الأمن».[45]

وحتى عندما تواترت المعلومات التي تؤكد الاستعداد المصري والسوري لشن الهجوم العسكري، لم تتخذ القيادة السياسية/ العسكرية الإجراءات الاحتياطية المناسبة. فقد سبق (19 نيسان/ أبريل 1973) أن استدعى رئيس هيئة الأركان، دافيد العازار، قوات الاحتياط، رداً على معلومات استخبارية وصلت إلى إسرائيل عن الأوضاع على خطوط وقف إطلاق النار. ولما لم يقع الهجوم المنتظر، وجّه لوم إلى رئيس الأركان على التسرّع في استدعاء قوات الاحتياط، الأمر الذي يكلف مبالغ طائلة. ولذلك، عندما تكرر الأمر بعد المعركة الجوية (13 أيلول/ سبتمبر 1973) بين سوريا وإسرائيل، وظهرت مؤشرات عديدة على الاستعداد للبدء بالحرب في كل من سوريا ومصر، كان تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، برئاسة اللواء الياهو زعيرا، مضلّلاً. فقد اعتبر «أن دمشق تخطط لعملية انتقامية محدودة ضد إسرائيل، ولكن دمشق تخشى ضربة إسرائيلية مضادة قاصمة رداً على الانتقام، ولهذا يحشد السوريون قوات معززة على الحدود، أولاً

(45) المصدر السابق، ص30.

لتنفيذ الانتقام، وثانياً لصد الانتقام الإسرائيلي المضاد». وعشية رأس السنة العبرية (26 أيلول/ سبتمبر 1973)، قام موشيه دايان بجولة في هضبة الجولان وصرح بما اعتقده إنذاراً رادعاً لسوريا، بعد أن أكد معرفته لما يجري من تحشيد للقوات هناك، وقال: «إن إسرائيل متيقظة للوضع». واعتبر أن أقواله هذه «يجب أن تكون إشارة كافية لدمشق لتعلم بأن الجيش الإسرائيلي متأهب وجاهز لمواجهة احتمال تجدد إطلاق النار». وخلال الأيام التالية غطت «عملية فيينا» (ليلة الجمعة 28-29 أيلول/ سبتمبر 1973)، حيث احتجز فدائيون فلسطينيون عدداً من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي كرهائن، على الأحداث.[46]

وفيما استمرت الأنباء عن تحركات عسكرية على الجبهتين، الشمالية والجنوبية، ترد إلى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ظل تقديرها الغالب «احتمالاً ضئيلاً للحرب»، وبالتالي، لا لزوم لدعوة الاحتياط، على اعتبار أن ما يجري في الجانب الآخر لا يتخطى الاستعدادات التي تتبع عادة في المناورات. وهذا التقدير لم يتغير عندما وردت معلومات تفيد بأن «طائرات سوفياتية تنقل المرحّلين من المستشارين السوفيات وعائلاتهم من دمشق والقاهرة». ولم تتخذ الحكومة قراراً بدعوة الاحتياط في اجتماعها الأخير قبل «يوم الغفران» (الجمعة، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، وتفرق الوزراء، كل إلى بيته، لتمضية عطلة العيد. وفي بيان رسمي تبريري، أُذيع بعد اندلاع الحرب، قالت حكومة مئير: «عقدت الحكومة يوم الجمعة اجتماعاً خاصاً للبحث في احتمال وقوع هجوم مصري - سوري. وعلى الرغم من أن الحشود العسكرية تدل بوضوح على هجوم، فقد تقرر عدم البدء بتعبئة الاحتياط، حتى لا يعطى الرأي العام العالمي ذريعة للقول أن إسرائيل تخطط لهجوم». ويبدو أن القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية كانت واثقة من قدرة القوات المرابطة على الخطوط الأمامية على تلقي الصدمة الأولى إذا وقعت وكبحها. وبناء عليه، اكتفت بوضع تلك القوات في حالة استنفار قصوى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سلاح الجو، على اعتبار أنه سيكون بمقدوره التصدي بنجاح للهجوم العربي المتوقع. وبصرف النظر عن الإدعاءات الإسرائيلية اللاحقة، فالظاهر أن خطة التضليل العسكري العربية قد نجحت، وأدت دورها الكبير في «المفاجأة» التي ألمت بإسرائيل لدى اندلاع الحرب في اليوم التالي.[47]

وعندما تأكدت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية من أن الهجوم واقع لا

(46) المصدر السابق، ص 32-35.

(47) المصدر السابق، ص 36-40.

محالة، لم تعد المفاجأة في عنصر التوقيت، بل في زخم الضربة الأولى، وبالتالي، انهيار الخطوط الدفاعية التي طالما أُوليت الثقة بمنعتها. وحتى في الساعات الحرجة قبل انفجار الحرب، ظل «المفهوم» القاضي بقدرة الجيش الإسرائيلي على امتصاص الضربة الأولى بسهولة، ومن ثم الانتقال إلى الهجوم المعاكس بسرعة، يحكم القرارات التي اتخذتها تلك القيادة قبيل ساعة الصفر. ويصف كاتب الفصل المذكور من كتاب «التقصير» بشيء من الدرامية ردة فعل تلك القيادة بعد تلقي المعلومات «المؤكدة» عن النوايا العربية، كما يلي: «وقبل دقائق معدودة من الساعة الرابعة فجر يوم الغفران، السبت في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، استيقظ موشيه دايان، وزير الدفاع، من نومه على رنين الهاتف في منزله في تسهلا. وكانت المكالمة من شخص خارج تسهلا، قال إنه لم يعد هناك شكّ في صحة ودقة المعلومات التي وصلت إلى إسرائيل... منذ عشية رأس السنة وخلال الأسبوع بأسره. وقد تأكدت صحة هذه المعلومات بصورة نهائية. الحرب - أكيدة. إن مصر وسوريا ستبدأان اليوم، يوم الغفران بالذات «في الساعة 18:00 تماماً»، هجوماً منسقاً على كلا الجبهتين. واتصل دايان فوراً برئيسة الحكومة... وأطلعها على المعلومات التي وصلته تواً. وتم إبلاغ رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية بهذه المعلومات في آن معاً. وقابل وزير الدفاع، في الساعة 6:00 رئيس الأركان في الأركان العامة. ونحو الساعة السابعة، عُقد اجتماع مع رئيسة الحكومة في مكتبها». وعند هذا الحد، تضافرت الاعتبارات الداخلية والخارجية مع التقديرات الخاطئة القائمة على «المفهوم» إياه، لتخلق حالة من الإرباك، وبالتالي، اتخاذ عدد من القرارات المرتجلة، أضافت بدورها بُعداً آخر إلى سوء الأداء.[48]

وفي ذلك الاجتماع، طرح رئيس الأركان، دافيد إلعازار، القيام بضربة جوية استباقية، على اعتبار أن سلاح الجو في حالة تأهب قصوى، كما اقترح إعلان التعبئة العامة فوراً. واعترض وزير الدفاع، موشيه دايان، على الضربة الاستباقية، واقترح تعبئة جزئية لسلاح الدروع فحسب. أما رئيسة الوزراء، غولدامئير، فرجحت موقف وزير الدفاع بشأن الضربة الاستباقية، ومالت إلى موقف رئيس الأركان بشأن التعبئة، على ألا تكون كاملة. «وهكذا، تم الاتفاق على البدء، في الساعة 10:00، بتعبئة هادئة»، تشمل المدرعات كلها. واتضح في نهاية الأمر، أن رئيس الأركان كان أخذ على عاتقه ليس تعبئة التشكيلات المذكورة فقط، وإنما قوات أخرى أيضاً. ولكن حتى ذلك الحين، لم يكن قد تم ما يسمى «التعبئة الكاملة». وقد أوضحت «شخصية سياسية مهمة»، في

(48) المصدر السابق، ص 40-41.

ذلك اليوم، إلى محرري الصحف، الأسباب الداعية إلى اتخاذ هذين القرارين، فقال: «بعد الدرس وتقويم الوضع، تقرر على أعلى مستوى سياسي، بعد التشاور مع وزير الدفاع وكبار الضباط، تفضيل الاعتبار السياسي، هذه المرة، على الاعتبار العسكري، وألا نكون البادئين بالحرب. وقد رأينا، من أجل الاعتبار السياسي، أن نتحمل صعوبات عسكرية، حتى يكون واضحاً من الذي بادر وقرر تجديد إطلاق النار... [وذلك] بسبب ما كانت تشيعه محطات الإذاعة العربية، في الأيام الأخيرة، من أن إسرائيل تنوي غزو سوريا. فقد بدئ بتعبئة الاحتياط في الساعات الأخيرة تماماً، لتفويت الفرصة على العرب بالتذرع بأنهم بدأوا القتال لمواجهة هجوم إسرائيلي». إلا أنه بصرف النظر عن مدى صحة هذه التعليلات، فمن المشكوك فيه ما إذا كان من شأن قرارات مختلفة أن تغير صورة الوضع.[49]

ومهما يكن، فإن رئيسة الحكومة، وقبل أن تجمع وزراءها، التقت سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، كينيث كيتنغ، وأطلعته «على كل ما تعرفه عن الوضع، كما حرصت على أن تطلعه على القرارات التي اتخذتها في ساعات الصباح الباكر، بشأن امتناع إسرائيل من توجيه ضربة وقائية، وبشأن التعبئة الجزئية للاحتياط». وفيما ألحّ السفير على التأكد من أن إسرائيل «مصممة على عدم إطلاق الطلقة الأولى»، شددت مئير عليه «أن يبلغ البيت الأبيض بالوضع وبقراراتها دون تأخير، واقترحت أن يتصل الرئيس نكسون ووزير خارجيته بحكومتي الاتحاد السوفياتي ومصر في محاولة لدفع القاهرة إلى إلغاء أمر إطلاق النار، في اللحظة الأخيرة». والملفت للنظر أن التعليمات الأخيرة بالتأهب إلى قيادة الجبهة الجنوبية، والتي أخذت بالحسبان هجوماً مصرياً، صدرت في ساعات المساء فقط. وقد انطلقت صفارات الإنذار معلنة بدء الهجوم المنسق على الجبهتين، المصرية والسورية، فيما كان وزير الدفاع يناقش في اجتماع الحكومة خططاً معينة «في حالة قيام المصريين بالهجوم وحدهم، دون السوريين»، أو العكس. وقد اتضح لاحقاً أن وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، تلقى رسالة مئير، في منتصف الليل بتوقيت نيويورك، ولم يتخذ أي إجراء، الأمر الذي يبدو مستغرباً، ويضع علامة استفهام على تصرفه بهذا الشكل. ولعل كيسنجر، استناداً إلى تقارير وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. اي)، والتي كانت متطابقة إلى حد كبير مع تقارير شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، ظل يشك في نية مصر وسوريا اللجوء فعلاً إلى الخيار العسكري. ولربما رحب بهكذا فرصة، ينزل فيها الجيش الإسرائيلي هزيمة بالجيوش

(49) المصدر السابق، ص 41-42.

العربية، وتفتح الباب أمام مسارات سياسية تسووية جديدة، من أرضية مختلفة. والأكيد أنه كان يشارك رئيس الأركان الإسرائيلي القناعة بأن الجيش الإسرائيلي قادر على «تكسير عظام» الجيوش العربية. وقد يكون كيسنجر تعمد أن يترك الحبل على الغارب للتطورات العسكرية حتى تبلغ المدى المناسب للتدخل.[50]

في مقابل التخطيط الدقيق والتنفيذ المحكم للهجوم المصري الأولي، ساد الارتباك والارتجال الوضع على الجبهة الإسرائيلية الجنوبية. وكان الاعتقاد أن الجيش المصري يقوم بمناورة كبيرة، على الرغم من صدور أوامر بالتأهب من درجة ج (وهي الأعلى)، يوم الجمعة (5 تشرين الأول/ أكتوبر 1973). «كان الجميع مقتنعين بأن المناورات العسكرية المصرية ستنتهي خلال وقت قصير». وحتى في اليوم التالي، «وعلى الرغم من تلقي معلومات أكيدة بأن الحرب ستندلع في ذلك اليوم، بقي كبار الضباط غير مقتنعين بذلك، ويخشون اتخاذ التدابير التي قد تفسر بأنها استفزاز». وفيما جرى تحريك بعض الوحدات المدرعة إلى مواقع الطوارئ المعدة لها، «ولكن لم يصدر الأمر بالتحرك إلى مراكز إطلاق النار المعدة داخل الحاجز الترابي، على امتداد القناة، لاستعمال مدافع الدبابات في صدّ محاولات العبور». ويقول كاتب فصل «يوم الغفران الأسود» من كتاب «التقصير» ما يلي: «في الساعة 8:00 من صباح السبت، دعا الجنرال ألبرت مندلر [قائد جبهة القناة] قادة الفرق الموجودة تحت إمرته إلى جلسة أركان. نزل القادة من سيارات الجيب إلى القيادة الموجودة في مؤخرة الخطوط، في وسط سيناء، وكان برفقتهم ضباط استخبارات يحملون تقارير متناقضة. فمن جهة، وصلت تقارير مقلقة عن تقريب وسائل العبور المصرية، ومن جهة أخرى، أفادت تقارير رجال الاستطلاع في التحصينات أن الرعاة المصريين وقطعانهم يُشاهدون خلف القناة، وأن الفلاحين يزرعون حقولهم. كما أُبلغ أن الجنود المصريين يتجولون على ضفة القناة عُزّل من السلاح، وبعضهم منهمك بالغسيل أو الصيد. ولم يلاحظ استعداد واضح للحرب لدى الجنود في الجانب الغربي من القناة».[51]

ومضى الكاتب المذكور يقول: «كان ألبرت الوحيد الذي قال له إحساسه الداخلي أن القضية جادة هذه المرة. وعندما عاد قادته إلى قياداتهم، مع التعليمات الملائمة لمواجهة إمكان بدء القتال في الساعة 18:00، صعد ألبرت إلى سيارته وخرج في جولة تفقدية لمعسكرات قياداته، ليتفحص تأهب الأركان، ومراكز المدفعية المضادة للطائرات، ولم يعتمد

(50) المصدر السابق، ص43.

(51) المصدر السابق، ص 64-65.

على المعجزات. وفي أثناء الجولة بدأت الطائرات الهجومية من طراز «سوخوي» تهاجم قيادته وتقصفها». ونقل الكاتب عن أحد القادة قوله: «عندما جلسنا مع ألبرت، أبلغنا بحالة التأهب ج، ولكن كانت عندنا مثل هذه الحالة في الخط، قبل بضعة أيام، ولم يحدث أي شيء. لم يكن واضحاً لنا أنه سيتفجر كل شيء في الساعة السادسة مساء، لم يقل لنا أن الحرب ستبدأ في السادسة مساء، فقد أشار إلى هذا بوجود تكهنات، ولكنه لم يقل لنا بصراحة، أن جميع المدافع هنا ستبدأ بإطلاق نيرانها». وعن ضابط آخر، نقل الكاتب: «كان لدينا علم بأن القتال سيبدأ في الساعة السادسة مساءً. تقرر التأهب بين الساعة الرابعة والخامسة بعد الظهر. وفي الساعة الواحدة والربع ظهراً، صدر أمر التأهب. وبينما كنا نبلغ أوامر التأهب، بدأ القصف الجوي على الطاسة، وعندها فقط وجدنا أنفسنا في خضم الحرب». وبعد أن وصف حالة الاسترخاء في الخط الأمامي، قال: «عندما اتضح، من القصف المكثف على التحصينات، أن المصريين بدأوا العبور، وأنهم ينقلون وحدات مجوقلة إلى عمق سيناء، أُرسلت الدبابات إلى الخطوط الأمامية لتعزيز التحصينات واحتلال مواقع إطلاق النار على امتداد القناة. وهنا كانت تنتظرهم مفاجأة أخرى، غير مفاجأة بدء الحرب نفسها. لم يستطيعوا الاقتراب من خط الماء؛ فبينما كانوا على بعد بضع مئات من الأمتار عن الحاجز الترابي على امتداد القناة، أُصيب الكثيرون منهم، ولم يعرفوا مما أُصيبوا... لم يكن رجال المدرعات مزودين بالتوجيهات، ولم يكونوا مستعدين لمواجهة احتمال أن يجري لهم مثل هذا الاستقبال».[52]

وفي فصل «ظل النكبة» من كتاب «التقصير»، يقول الكاتب أن موشيه دايان طرح (يوم الأحد، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1973) أمام قادة الجبهة الجنوبية، «إخلاء خط التحصينات على امتداد القناة بأسرع ما يمكن»، والانسحاب إلى خطوط في الخلف على سفوح الجبال. وعاد في اليوم ذاته والتقى غولدامئير. «وكان بين يديها مجمل أولي لخسائر الجيش الإسرائيلي في اليوم الأول من الحرب: نحو 500 قتيل ونحو 1,000 جريح، وعشرات الأسرى». ومضى الكاتب يقول: «كانت مقابلة هذه الأرقام بأرقام ضحايا إسرائيل في حروبها السابقة، تكفي لتكوين فكرة عن حجم الكارثة. ففي حملة «قاديش» 1956، وخلال خمسة أيام من القتال، فقد الجيش الإسرائيلي نحو 180 من جنوده. وقد وقع في يد المصريين آنذاك أسير واحد، طيار. وفي حرب الأيام الستة، سنة 1967، قتل على الجبهتين المصرية والسورية معاً نحو 850 جندياً خلال ستة أيام من القتال، ووقع في أيدي المصريين، آنذاك، 14 أسيراً فقط. وبلغة الصابرا العامية، التي ربما لم تفهم غولدامئير

(52) المصدر السابق، ص 65-66.

معناها، قال لها موشيه دايان: «إننا نفقد البيت الثالث»... وكان هذا تنبؤاً مريعاً، عبّر جيداً عن وضع إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وفي أقل من 24 ساعة، تحولت إسرائيل من دولة عسكرية كبرى، حتى بالمفاهيم العالمية، دولة أصبح جيشها رمزاً ونموذجاً لجيوش العالم، دولة أحرز جيشها قبل ست سنوات فقط نصراً يعتبر من ألمع وأكبر الانتصارات في تاريخ الحروب العصرية، بحسب تصريحات زعمائها «لم يكن وضعها العسكري قط أفضل من ذلك»، إلى دولة تقاتل بشراسة من أجل وجودها بالذات، بينما يخيم عليها شبح الدمار».[53]

في نتائج الحرب العسكرية

لم تحسم هذه الحرب على أرض المعركة، وإنما انتهت إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، بناء على قرار مجلس الأمن (رقم 338 وتوابعه). وكان طبيعياً أن تتضارب التقويمات حول نتائجها والتقديرات حول إنجازات الأطراف التي شاركت فيها. ومهما يكن، فإنها بالتأكيد كانت قمة التصعيد في الصراع العربي – الإسرائيلي عسكرياً، وحشد فيها الطرفان أقصى ما يملكان من طاقة فاعلة في حينه. وفيما اعتبرها العرب نصراً مؤزراً، فقد تفاوتت التقويمات في الجانب الإسرائيلي، بل تناقضت أحياناً جذرياً. فعلى سبيل المثال، قدر الفريق أول أحمد إسماعيل علي، القائد العام للقوات المصرية، أن العرب كسبوا الحرب، فقال: «ليس لدي شك في أننا حققنا انتصاراً كبيراً. فقد أقول لك أنني أعتبر انتصارنا مضاعفاً. لأنني تمكنت بالخروج بقواتي سليمة بعد التدخل الأميركي السافر في المعركة». وفي المقابل، قال موشيه دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي: «نحن ربحنا هذه الحرب والعرب خسروها... وقواتنا الآن على بعد 40 كلم من دمشق... ونحن الآن على الضفة الغربية من قناة السويس». ولعل في ما أورده الصحفي الإسرائيلي، يعقوب أولشتاين، أثناء الحرب، ما يعبر بصورة دقيقة عن الشعور العام في أوساط المستوطنين في إسرائيل، إذ قال: «لقد منحت حرب يوم الغفران [العرب] المكسب الذي سعوا إليه كثيراً، وهو كسر الجمود العسكري والسياسي معاً... فقد أعادت حرب يوم الغفران إلينا الشعور بالخوف على حقيقة كياننا، وهو الشعور الذي كان قائماً منذ حرب التحرير، والذي دفعنا إلى الحربين الوقائيتين: حرب سيناء (1956) وحرب الأيام الستة (1967). ومنذ عام فقط، أي بعد مرور خمسة أعوام على نشوب حرب الأيام الستة، صرح جنرالات تلك الحرب بأننا لم نكن مهددين بالدمار سنة 1967، عندما حشدت الجيوش المصرية

(53) المصدر السابق، ص 22-23.

والسورية والأردنية على حدودنا. لقد ألحقت تلك التصريحات ضرراً كبيراً بنا في الوسط السياسي... وجاءت حرب يوم الغفران، فأعادت إلينا الشعور بالخوف، وألغت تصريحات الجنرالات المفعمة بالثقة بالنفس... لقد أبطلت حرب يوم الغفران الكثير من المفاهيم السياسية والعسكرية التي اكتسبناها منذ حرب الأيام الستة، وأعادتنا إلى الوراء إلى الفترة الحرجة. أي أننا عدنا إلى الشعور بالخوف على حقيقة كيان الدولة».[54]

في الواقع، وبغض النظر عن المكابرة في الخطاب التعبوي والإعلامي الإسرائيلي عن أفعال الجيش في هذه الحرب، فإن الحقيقة الصارخة هي أنه في ذروة القتال ارتسمت علامات انهيار المشروع الصهيوني على وجوه مستوطنيه. وفيما حاولت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية تبرير ما حصل بتضافر عوامل تكتيكية صدفية، فإنها فقدت صدقيتها في نظر المستوطنين. ثم ما لبثت حكومة مئير أن استقالت (10 نيسان/ أبريل 1974) بعد صدور تقرير «لجنة أغرانات»، التي شكّلت للتحقيق في «التقصير» على المستوى العسكري، دون السياسي، قبيل الحرب وأثناءها. وحتى قبل صدور التقرير، وأثناء تشكيل الحكومة بعد الانتخابات العامة للكنيست الثامنة (31 كانون الأول/ ديسمبر 1973)، اندلع الصراع الداخلي على أشده في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وحتى داخل حزب السلطة (العمل)؛ ولم تستطع مئير تشكيل حكومة جديدة إلا بعد 70 يوماً من المماحكات السياسية. ومع ذلك، لم تصمد تلك الحكومة أكثر من شهر في السلطة، لأنها ضمت نفس الوزراء الذين اعتبروا مسؤولين عن «التقصير»، مثل دايان وغيره، والذين فقدوا ثقة الجمهور. فثارت موجة من الاحتجاج الحزبي والشعبي ضدها، الأمر الذي أجبر غولدامئير على الاستقالة، وتولي يتسحاق رابين مكانها. ونظراً لحدود صلاحيتها، فقد برّأت لجنة أغرانات موشيه دايان «من كل تقصير أو إهمال شخصي». وأثنت على رئيسة الحكومة التي «اتخذت، بحكمة ورجاحة عقل وبسرعة، قرار تعبئة قوات الاحتياط بأسرها، على الرغم من اعتبارات سياسية مهمة جداً، وهكذا قامت بعمل مهم جداً للدفاع عن الدولة». ولكن هذه التبرئة لم يكن من شأنها أن تعزز موقع الحكومة إزاء الضغط الشعبي عليها للاستقالة، فاضطرت غولدامئير إلى الرضوخ.[55]

لقد كان طبيعياً أن تتعرض حكومة مئير إلى النقد الشديد من أحزاب المعارضة

(54) الكتاب السنوي (1973)، ص 377-378.
(55) الكتاب السنوي (1974)، ص 199-201.

ووسائل الإعلام والرأي العام، على أدائها في الحرب. ولكن اللافت للنظر أن يطال ذلك «جيش الدفاع الإسرائيلي» (البقرة المقدسة)، الذي كان إلى حينه مفخرة المشروع الصهيوني. فذهب أحد أهم المعلقين العسكريين في إسرائيل (زئيف شيف - «هآرتس») إلى حد القول: «إن الجيش الإسرائيلي بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تحريك اساسي يوقفه على قدميه، تحريك يشمل جميع صفوفه، وخصوصاً القيادة العليا. ودون هذه الهزة الإيجابية ستفقد القيادة العليا صلاحيتها في نظر الشعب والجيش معاً... ثمة شك فيما إذا كانت ستستطيع استخلاص الدروس من الحرب... إن حرب يوم الغفران تفرض ظهور جيل جديد من القادة العسكريين... إذ لا يستطيع الذين كانوا قد انتصروا في حرب سنة 1967، واكتسبوا ثقة مبالغاً فيها، أن يعترفوا بأنهم ارتكبوا أخطاء في حرب يوم الغفران». إلا أنه على الرغم من بروز هذه الظاهرة واتساع نطاقها، فإنها ظلت في مضمونها لا تتجاوز القضايا التقنية والتكتيكية. فلم تطرح مسألة «الدور الوظيفي» الذي حددته القيادة السياسية/ العسكرية للجيش، بل انحصر النقاش في الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تمكنه من أداء ذلك الدور على الوجه الأفضل. وفي المحصلة، كان النقد الموجه إلى «التقصير» اشد تقصيراً في استيعاب الحرب واستخلاص العبر من مدلولاتها، فأسهمت في الإيغال بالتحجر الإيديولوجي والتكلّس الفكري الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب.[56]

في قرار تشكيل لجنة أغرانات تحدد سقفها، وبالتالي، مستوى تقريرها، الذي جاء بدوره متطابقاً مع المهمة الموكلة إليها، بالنظر في القضايا المتعلقة بأداء الجيش في الحرب، وليس في المسؤولية عن التسبب في انفجارها. وعليه، أكد التقرير أن المسؤولية الأولى عن التقصير تقع على عاتق الجيش، وليس على عاتق القيادة السياسية، بمن فيها وزير الدفاع ورئيسة الحكومة. وداخل الجيش، حمّل التقرير «شعبة الاستخبارات العسكرية»، وبالأخص رئيسها، اللواء إلياهو زعيرا، وعدداً من الضباط الكبار فيها، تبعة الفشل في تقويم الأوضاع، نظراً إلى «تشبثها المتزمت بما كانت تطلق عليه «المفهوم» ». وأوصى بإقالته من منصبه ومعه عدد من مرؤوسيه. كما اقترح عدداً من التوصيات المتعلقة بهيكلية جهاز الاستخبارات؛ واستقلالية عمل قسم الأبحاث في وزارة الخارجية والموساد في موازاة الاستخبارات العسكرية؛ وتعيين مستشار خاص، ومعه فريق عمل، لشؤون الاستخبارات في مكتب رئيس الحكومة. كما أنحى التقرير باللوم على رئيس الأركان، دافيد إلعازار، لأنه يتحمل مسؤولية شخصية، سواء بالنسبة إلى تقدير الوضع، أو إلى تأهب الجيش ودعوة

(56) المصدر السابق، ص 276.

الاحتياط، وبالتالي، ضرورة إقالته. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قائد المنطقة الجنوبية، اللواء شموئيل غونين، «الذي لم يمارس مهمته كما ينبغي في يوم بدء الحرب... وهو يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الوضع الخطر الذي دهمت فيه قواتنا في الجنوب يوم الغفران». وأُعفي اللواء شارون من الخدمة، واستقال اللواء طال، وغيرهما. وجرى تعيين اللواء مردخاي غور رئيساً للأركان، ورفائيل إيتان قائداً للمنطقة الشمالية، وآرييه شاليف قائداً للوسطى، وأبراهام أدان للجنوبية، وموشيه بيلد لسلاح الدروع. وبعد استقالة مئير، وتشكيل رابين حكومة جديدة، تولى شمعون بيرس وزارة الدفاع، فاستبدل طاقم دايان بآخر من اختياره.[57]

والمفارقة أنه في حين كان الكلام عن آثار حرب «يوم الغفران» يدور في إسرائيل بمصطلحات «الزلزال» و«الحياة والموت»... إلخ، فإن مقترحات تلافي تكرار ما حدث لم تتعدّ، على العموم، الأمور الإجرائية. لم يجر التطرق، إلا نادراً، إلى طبيعة الدور الموكول للجيش في إسرائيل، لعله يكون هناك الخلل، أو إلى السياسة العامة التي تنتهجها القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، لعلها تستلزم تعديلاً بحجم الكارثة التي أدت إليها. وبدلاً من تقويم شمولي لمدلولات ما حصل في ذروة الصدام المحتدم، تناولت التقويمات الإسرائيلية قضايا محددة، وحاولت عزلها، ومعالجتها بصورة تقنية. فهناك تقصير في الجانب الاستخباري مثلاً، يجري تلافيه بتغيير الأشخاص وأساليب العمل...إلخ. وكانت مفاجآت ميدانية – الصواريخ، دور المشاة في المعركة، القتال الليلي، سرعة بناء الجسور للعبور، استخدام مضخات المياه القوية لفتح ثغرات في الساتر الترابي...إلخ، ولها جميعاً حلول تقنية. لم يكن في تلك التقويمات ما يتطرق بشكل جذري للعوامل التي أدت إلى خلق وهم «القوة الرادعة» الإسرائيلية، من جهة، وغياب فعل هذه «القوة» في الجانب العربي، كما ثبت في المبادرة إلى الحرب، وفي أثناء القتال، وبعده. قلة قليلة استخلصت أن الجيش الإسرائيلي لم يمتلك قط مثل هذه القوة الرادعة، بل على العكس، تثبت الوقائع أن التحدي العسكري الإسرائيلي والانتصارات التي حققها في السابق، لم يكن من شأنها إلا زيادة تصميم القوى الحية من الأمة العربية على التصدي للعدوان ودحره. وإذ سقطت في الحرب نظرية «الحدود الآمنة»، فقد استبدلت بنظرية أخرى أكثر وهناً – «العمق الاستراتيجي الجغرافي». ولعل الأهم من ذلك كله هو فقدان «شرطي المنطقة» هيبته. إذ في ذروة احتدام المعركة، ظهر ذلك الشرطي على حقيقته، بحاجة ماسة إلى من ينقذه من الورطة التي وقع فيها، وإلى جسر جوي ضخم من ولي أمره

(57) المصدر السابق، ص 278–285.

لحماية جلده. كما أثبتت الحرب بالملموس مدى السخرية في الادعاء الإسرائيلي بامتلاك الإرادة الحرة للتصرف باستقلالية عن الإدارة الأميركية.

لقد تكبد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في الأرواح، مقابل نتائج ضئيلة بالمقارنة مع حروبه السابقة (ثلاثة أضعاف قتلاه في حرب 1967). وكانت الخشية الكبيرة أن ما عمل له خلال عشر سنين وأكثر، وقطف ثماره في حرب حزيران/ يونيو، معرض لخطر التلاشي، خاصة لناحية موقعه في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة. لقد اعتادت إسرائيل على كسب حروبها «بلا ثمن» تقريباً، وهذه الحرب كلفتها ثمناً باهظاً؛ فكان رد فعلها التلقائي هو الغضب والدهشة والقلق. وعلى العموم، خابت الآمال التي علقها جمهور المستوطنين فيها على الجيش في حسم المعركة مع الجيوش العربية. وفوق ذلك، وجدت إسرائيل نفسها في عزلة دولية، وتبعية شبه مطلقة للولايات المتحدة. وبدلاً من إجراء نقد ذاتي لسلوكها، عمدت إلى اتهام «العالم» باللاسامية. فأدانت أوروبا على حيادها، وعلى رفضها السماح بعبور الجسر الجوي الأميركي في أراضيها؛ وأفريقيا وآسيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية معها. وذهب البعض إلى حد التشكيك حتى في نوايا الولايات المتحدة وصدقيتها في الالتزام بما تسميه «أمن إسرائيل». وادعوا أن لا صديق لإسرائيل في العالم إلا «الشعب اليهودي». وكانت النقمة الأشد بطبيعة الحال على الاتحاد السوفياتي، الذي تعرض لأقبح الهجمات في الخطاب الإسرائيلي السياسي والدعاوي. وحتى كيسنجر نفسه لم يخرج سالماً من حملة التقريع، وشبهه البعض بجوزف تشمبرلين عشية الحرب العالمية الثانية. وفي سورة فقدان التوازن، طال النقد يهود العالم أنفسهم، فكان من اعتبر دعمهم المالي لإسرائيل نوعاً من «النفاق». وطالبهم بدفع ضريبة الدم؛ ولامهم على تقصيرهم في تحمل وزر المعركة العسكرية مع المستوطنين في إسرائيل، الذين وحدهم يضحون بأرواحهم ذوداً عن «دولة اليهود». في المقابل، لم يخطر ببال القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، أو المنافحين عنها، القبول بالحد الأدنى من قرارات الأمم المتحدة، أو الإجماع الدولي على حل الصراع العربي – الإسرائيلي.

استخلاص العبر من حرب 1973

كانت سنة 1974 صعبة جداً على الجيش الإسرائيلي، إذ كان عليه أن يتغلب على آثار حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ويتصدى لذيولها. وعلاوة على ترميم مؤسسته وتطويرها، ووضع أسس جديدة لعقيدته العسكرية ومذاهبه القتالية، ظل في حالة استنفار، ولو جزئي، لخوض معارك الاستنزاف على الجبهتين، السورية والمصرية. وكان

احتمال تجدد القتال عالياً، قبل أن ينتهي من عملية إعادة البناء وسدّ الثغرات التي برزت أثناء الحرب. وبعد التوقيع على اتفاقات فصل القوات على الجبهتين، وجب عليه أن ينسحب إلى خطوط جديدة، حددتها تلك الاتفاقات. ولا خلاف في أن الهزة التي أحدثتها تلك الحرب أدت إلى بروز تصدعات في الجيش الإسرائيلي، كان من أهم تعبيراتها فقدان الثقة بين مختلف المراتب القيادية. «كما بدا واضحاً أن هناك اتجاهاً نحو تغيير المناصب الرئيسية في ذلك الجيش، وظهور جيل جديد من القادة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب، والتغييرات في المناصب الرئيسية التي تلتها، ومقتل أو موت بعض القادة في أثناء الحرب وبعدها، إلى شغور عدد من المناصب الرئيسية في الجيش. وأبرزت الحرب أيضاً مشكلة نقص الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي، وثغرات في وسائل استدعاء الاحتياط وتعبئته. ومن نتائج الحرب أيضاً، كانت زيادة النفقات العسكرية في إسرائيل بشكل كبير».[58]

أظهرت حرب 1973 أن الجيش الإسرائيلي يعاني نقصاً في الطاقة البشرية. وفي المقابل، أظهر التفوق العددي العربي فعاليته في ميدان القتال. وقد عطّل هذا التفوق قدرة الجيش الإسرائيلي على خوض حرب سريعة الحركة والطاقة النارية، المستندة أساساً إلى سلاحي الدروع والطيران. فشبكة الصواريخ المضادة للطائرات، ووفرة الأسلحة المضادة للدروع بعتادها المناسب، شلّتا قدرة هذا الجيش على توظيف هذين السلاحين بشكل ناجع، خاصة في الأيام الأولى للقتال. ومن هنا، كان للتفوق العددي العربي أثره الواضح في تلك الأيام. «وكان العميد آيلي ساريد، قد صرح، في أواخر سنة 1973، بأن عملية مسح للطاقة البشرية تجري من أجل إلحاق المزيد من الرجال بالخدمة في الاحتياط. كما أنه يجري درس دعوة الإسرائيليين الموجودين في الخارج إلى الخدمة في الاحتياط». وذكر المعلق العسكري الإسرائيلي، زئيف شيف، ما يلي: «كشفت حرب يوم الغفران عدداً من الأمور الغريبة، كعدم استدعاء عشرات الألوف من الإسرائيليين في سن الخدمة الاحتياطية، إلى أداء واجبهم في الجيش أو في الدفاع المدني، وأُعفي معظمهم، كما يبدو، من الخدمة لأسباب كان لها ما يبررها في حينه. لكن أحداً لم يبحث، بعد ذلك، فيما إذا كانت هذه الأسباب قد زالت. ووُجد في بداية الحملة، أن لدى الجيش معلومات عن أسباب إعفاء 55 ألفاً فقط من بين 147 ألفاً لا يؤدون الخدمة. فكيف حدث أن مرّ 92 ألف شخص بطريق التصفية، دون أن يتركوا وراءهم آثاراً واضحة؟». وقد أعيد النظر في ترتيبات التجنيد وإجراءات تأجيل الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها؛ وذلك بهدف زيادة

(58) المصدر السابق، ص 275.

عدد المجندين في الجيش، وخاصة في قوات الميدان. كما زيدت مدة الخدمة العسكرية للنساء، وتوسع نطاق عملهن في الجيش. وأولت قيادة الجيش عناية كبيرة للإعداد الثقافي والاجتماعي للمجندين، لتأهيل أعداد أكبر للخدمة في الجيش بمستوى أداء أعلى. وكذلك، أعادت النظر في شروط إعفاء الأكاديميين القادمين الجدد من الخدمة العسكرية، أو تأجيلها؛ وضمت وحدات «الناحل» إلى القوات المقاتلة، وغير ذلك.[59]

وخلافاً لما كان عليه الحال في حربي 1956 و1967 بالنسبة إلى استدعاء الاحتياط وانتظام هذه العملية في أوقاتها المحددة (خلال يومين أو ثلاثة)، كانت الصورة مختلفة في حرب 1973. «فقد حدث اضطراب في عملية استدعاء قوات الاحتياط، وتوزيعها على وحداتها، إذ لم تستدعَ إلا قبل ساعات قليلة من بدء الهجوم العربي. وفي بعض الأحيان، تحركت وحدات إلى الجبهة دون ضباطها أو معداتها، أو حتى أجهزة اتصالها». وكان لا بد من إعادة النظر في ترتيبات استدعاء الاحتياط، وإجراء تدريبات مكثفة على تنفيذها، واشار تقرير مراقب الدولة (1974) إلى سوء صيانة المعدات في المستودعات، وتدني القدرة على إصلاحها أثناء القتال وإعادتها إلى الخدمة، كما كان الحال في حربي 1956 و1967. فبذلت جهود مكثفة لتلافي هذا الخلل. «ومن أجل الحفاظ على نوعية مقاتليه العالية، ورفع مستوى مجنديه الجدد، كثف جيش الدفاع الإسرائيلي التدريب بعد «حرب يوم الغفران» بتطبيق دروس هذه الحرب. وكان أحد الدروس الرئيسية هو الحاجة لتوسيع علم القتال المشترك، بما يترتب عليه من التعاون والتنسيق بين القوات المختلفة، وخاصة أسلحة الجو والدروع والمشاة المصفحة والمشاة والمدفعية والهندسة على أرض المعركة. وهدف التعاون الوثيق بين القوات هو التوظيف الأفضل لوسائل القتال، والحماية الأعلى للقوات العاملة على أرض المعركة. وقد ضُمِّنت عقيدة القتال المشترك في تدريب وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي، من خلال إخضاع جنود من قوات مختلفة لطيف واسع من التدريبات في فروع عسكرية مختلفة، من أجل الوصول إلى المستوى الأعلى من العمل المشترك للقوات على ساحة المعركة. وبعد الحرب، أُقيم مرفق تدريب مشترك مركزي لأسلحة الدروع والمشاة والمدفعية والهندسة، لتدريس علم القتال المشترك بين هذه القوات».[60]

كما ترتب على قيادة الجيش الإسرائيلي إعادة النظر في عناصر العقيدة العسكرية والمذاهب القتالية التي كان يتبعها؛ وعاد التوكيد على أهمية الضربة الأولى، أو الضربة

(59) المصدر السابق، ص 286؛ EZI, pp. 684-685.

(60) الكتاب السنوي (1974)، ص 287-288؛ EZI, p. 685 .

الوقائية. لقد عزا المحللون العسكريون الإسرائيليون الخسائر الكبيرة التي أُنزلت بالجيش الإسرائيلي في حرب 1973، إلى عدم المبادرة إلى الضربة الأولى، واستخلص زئيف شيف مثلاً، «أن على الجيش الإسرائيلي أن يبقي في يده إمكان ضرب العدو الذي يخطط لمهاجمته بصورة مفاجئة». ولكنه أضاف: «إن هناك صعوبة في الحصول على إذن صريح من الولايات المتحدة لشنّ حرب وقائية، إلا أن هناك حالات تسمح فيها دولة كبرى كالولايات المتحدة، بمجال معين لرد فعل ضخم. ويمكن القول أن شرط هذه الموافقة هو أن تتلاءم الضربة الوقائية مع المصالح الأميركية. كما أن هناك شرطاً آخر، وهو أن تكون الضربة «نظيفة» لا تورط الأميركيين حتى ولا بجسر جوي آخر إلى إسرائيل». ومن هنا، فالمقصود ضربة وقائية، وليس حرباً وقائية. وخلص شيف إلى القول: «إنه ليس من الضروري أن تقتصر الضربة الوقائية على سلاح الجو فقط، بل يمكن استخدام القوات البرية أيضاً، شرط أن تكون العملية سريعة جداً، وتحقق أهدافها خلال أيام». ومن أجل تجنب المفاجأة، كان على قيادة الجيش الإسرائيلي أن تعيد هيكلة جهاز الاستخبارات العسكرية، وتنسيق عمله مع جهاز «الموساد» و«الأمن العام» (شباك) و«المعلومات» في وزارة الخارجية، تنفيذاً لتوصيات «لجنة أغرانات» (انظر أعلاه). وتجدر الإشارة إلى العديد من تصريحات المسؤولين العسكريين الإسرائيليين، في سنة 1974، التي تنم بوضوح عن أن «نظرية الردع» لم تعد تلعب دوراً رئيسياً في الفكر العسكري الإسرائيلي. لقد أثبتت الحرب أن العرب لم يتأثروا بالقوة الإسرائيلية «الرادعة»، كما كان يعتقد. ولذلك استمر العمل في إنشاء التحصينات، رغم فشلها في «خط بار – ليف» على قناة السويس، و«خط ألون» في الجولان.[61]

لقد أولت قيادة الجيش الإسرائيلي أهمية قصوى لتطوير المذاهب القتالية والقدرات التكتيكية الميدانية، إضافة إلى امتلاك معدات جديدة وحديثة. وتلافياً للحاجة إلى جسر جوي آخر، فقد دأبت على شحن مستودعات الجيش بالعتاد والذخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن الدبابة ظلت تحتل موقعاً هاماً في مذهب الجيش الإسرائيلي القتالي. «فمن أجل الحفاظ على ميزان مناسب للقوى إزاء التعزيز العربي، باشر جيش الدفاع الإسرائيلي مساراً واسع النطاق من إعادة التسلح بجميع الأنواع وفي كافة القوات، من خلال مشتريات الأسلحة في الخارج. وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأميركية، ومن الإنتاج المحلي، الذي كانت نجمتاه طائرة «كفير» ودبابة «مركفا». وكما في الجيوش العربية، زادت أهمية أنظمة الأسلحة الحديثة في ترتيب القوات: دبابات م – 60، مقاتلات فانتوم

(61) الكتاب السنوي (1974)، ص 289–292.

وكفير، مدفعية ذاتية الحركة وبعيدة المدى من عيار 155 ملم و175 ملم، وصواريخ مضادة للدبابات «تاو»، وناقلات جنود مصفحة من طراز م – 13. وأدخل جيش الدفاع الإسرائيلي أنظمة أسلحة جديدة: صواريخ أرض – أرض من طراز «لانس»، وصواريخ أرض – جو من طراز «تشابريل»، ومدافع مضادة للطائرات من طراز «فولكان»، وغيرها...».[62]

في سنة 1975، بدأت الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية تنحو نحو الاستقرار، الأمر الذي انعكس في تطويق آثار التقرير الثالث والأخير للجنة أغرانات، كما في ضآلة التغييرات في المناصب العسكرية. «ولكن موجة التغييرات انتقلت، في المقابل، إلى وزارة الدفاع، التي تعرض جهازها لتغييرات جذرية في توزيع المناصب والصلاحيات. وشهدت سنة 1975، أيضاً، سلسلة من التعيينات على الصعيد الحكومي، وسنّ قوانين وإنشاء مؤسسات جديدة، بهدف تعزيز قدرة الحكومة والجيش على تجنب تقصيرات كتلك التي حدثت عشية الحرب الأخيرة». وكانت لجنة أغرانات قدمت تقريرها الأول (1 نيسان/ أبريل 1974)، الذي في أعقابه استقالت حكومة غولدامير، وشكلت حكومة برئاسة يتسحاق رابين (حزب العمل). وأصدرت هذه اللجنة تقريرها الثاني (10 تموز/ يوليو 1974)، بعد تولي رابين رئاسة الحكومة بفترة قصيرة، فزاد الأمور تعقيداً عليه. وقدمت اللجنة تقريرها الثالث والأخير (30 كانون الثاني/ يناير 1975) إلى الحكومة ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست. «وقررت اللجنة عدم نشر تقريرها الثالث والأخير لأسباب أمنية، والاكتفاء بنشر مقدمة التقرير وملاحقه. وأوصت بعدم نشر محاضر مداولات اللجنة لمدة 30 عاماً، اعتباراً من تاريخ تقديم التقرير، على أن ينشر (كله أو بعضه) بعد ذلك، بإذن خاص من رئيس المحكمة العليا، وبناء على طلب من الحكومة أو من لجنة الخارجية والأمن، يتضمن مبررات رفع السرية». وقد عالج التقرير قضايا عسكرية حساسة في موضوعين: «استعداد الجيش الإسرائيلي لحرب تشرين الأول/ أكتوبر بوجه عام، وتقصي جذور السلبيات التي ظهرت في مرحلة الاستعداد؛ الأعمال التي قام بها الجيش الإسرائيلي لوقف «العدو» في معارك الصدّ، وتقصي العيوب الأساسية التي كشفت في هذه المرحلة. وقد ركز التقرير، في هذا الصدد، على معارك يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر على الجبهة الجنوبية، ومعارك يومي 6 و7 تشرين الأول/ أكتوبر على الجبهة الشمالية». وعلى الرغم من عدم نشر تفاصيله، فقد أثار التقرير الثالث ضجة كبيرة في إسرائيل.[63]

(62) EZI, p. 685.

(63) الكتاب السنوي (1975)، ص 359–360. (حول الضجة التي أثارها التقرير، راجع: المصدر نفسه، ص 360–398).

بعد اتفاقيتي فك الاشتباك – (18 كانون الثاني/ يناير 1974) على الجبهة المصرية، و(31 أيار/ مايو 1974) على السورية – توقفت حرب الاستنزاف التي أعقبت حرب 1973، بهدف تحسين المواقع، وبالتالي، امتلاك شروط أفضل في المساومات على الاتفاق بين الأطراف المعنية. ثم جاءت «اتفاقية سيناء الثانية» (أيلول/ سبتمبر 1975) بين مصر وإسرائيل لتخلق حالة من الهدوء على الجبهة المصرية. فقد انسحب الجيش الإسرائيلي من مناطق جديدة في سيناء، بما فيها حقول النفط في أبو رديس. وانتشرت قوات طوارئ دولية، ومعها «فنيون أميركيون»، للإشراف على تطبيق بنود الاتفاقية. في المقابل، أبدت إسرائيل تصلباً أكبر على الجبهة الشمالية، ورفضت أن تقوم بانسحاب مماثل في هضبة الجولان. ومع ذلك، انتشرت قوات دولية على هذه الجبهة للفصل بين الخطوط السورية والإسرائيلية. ومع الهدوء النسبي على الجبهة الجنوبية بعد اتفاقية سيناء الثانية، ازداد التوتر على الجبهة الشمالية. وتحول الجهد العسكري الأساسي للجيش الإسرائيلي إلى هذه الجبهة، وخاصة إلى لبنان. «وكانت إسرائيل قد أعطت إمكان حصول تنسيق عسكري سوري – لبناني، أهمية أكبر من تلك التي أُعطيت للتنسيق السوري – الأردني. ففي مطلع سنة 1975، وعشية لقاء الرئيسين السوري واللبناني، في 7 كانون الثاني/ يناير 1975، سرت شائعات عن إمكان دخول قوات سورية إلى لبنان، لإفشال استخدام الأراضي اللبنانية ممراً للقوات الإسرائيلية. وكانت ردة فعل إسرائيل على ذلك الإمكان عنيفة».[64]

وكان لتزايد نشاط المقاومة الفلسطينيةفي لبنان أثر بالغ في تركيز الجهد العسكري الإسرائيلي على أراضيه. فبالإضافة إلى الأهداف السياسية من قطع الطريق على تكريس «قرارات الرباط» (انظر أعلاه) بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والعبث بمصير لبنان والتحرش بسوريا، كان النشاط العسكري الإسرائيلي يرمي إلى إحباط «العمل الفدائي» الفلسطيني. وفي الرواية الإسرائيلية، جاء ما يلي: «فبعد حرب يوم الغفران تركز النشاط «الإرهابي» في لبنان أساساً. وفيما كانت إسرائيل تتفاوض على اتفاقات فك الاشتباك مع مصر وسوريا، وكذلك على اتفاق مرحلي في سيناء، كان «الإرهابيون»، من أجل تعزيز موقعهم، يكثفون نشاطهم، الذي اكتسب بعداً إضافياً: فقد توغلوا في إسرائيل، وقاموا بـ«ضربات مساومة»، أخذوا فيها رهائن مدنية. هكذا كانت العمليات التي نُفذت في كريات شمونه، في نهريا، في معلوت، في بيت شئان، وفي تل أبيب. وقد استخدمت وحدات من القوات العسكرية لتحرير الرهائن وضرب «الإرهابيين».

(64) المصدر السابق، ص 399–413. (انظر أعلاه، «المسار العسكري إلى غزو لبنان»).

كما اتخذت إجراءات اعتيادية هجومية ودفاعية ضد «الإرهابيين»: فقد أقيم سياج على طول حدود إسرائيل الشمالية، إضافة إلى السياج على طول وادي الأردن؛ وجرى تحصين المستوطنات على طول الحدود الشمالية، وتعزيز أساليب حماية السكان المدنيين في تلك المستوطنات... وفي نفس الوقت، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي نشاطات استطلاعية وحرك دوريات على جانبي الحدود، ومشّط القرى المشتبه بمساعدتها «للإرهابيين» كما قصف مراكز «الإرهابيين» من الجو والبر. وقد كثف جيش الدفاع الإسرائيلي نشاطه في هذا القطاع على خلفية الحرب الأهلية اللبنانية... ».[65]

وكان من أبرز العمليات العسكرية الاستعراضية التي قام بها الجيش الإسرائيلي «عملية أنتيبي» في أوغندا (3 تموز/ يوليو 1976)، لإطلاق سراح رهائن إسرائيليين على متن طائرة مدنية فرنسية. وكانت مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بإمرة الشهيد وديع حداد، قد اختطفت الطائرة، وهي في رحلة من تل أبيب إلى باريس (27 حزيران/ يونيو 1976)، عندما هبطت في أثينا. وبعد السيطرة عليها، قادها الخاطفون إلى بنغازي (ليبيا)، ومنها إلى مطار أنتيبي بالقرب من كمبالا، عاصمة أوغندا. وفي البداية، حملت إسرائيل حكومة فرنسا المسؤولية عن الرهائن. وفي المفاوضات، طالب الخاطفون بإطلاق سراح حوالي 50 معتقلاً في السجون الإسرائيلية والفرنسية والألمانية والكينية والسويسرية. وأطلق الخاطفون (1 تموز/ يوليو 1976) جميع الرهائن غير الإسرائيليين. وعندما ازداد ضغط ذوي الرهائن على حكومة رابين للاستجابة لمطالب الخاطفين، عمدت إلى المراوغة، فيما عهدت إلى شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي لوضع خطة لاحتلال المطار، الذي كانت بنته شركة إسرائيلية في الستينات، والسيطرة على الطائرة. وبالتعاون مع حكومة كينيا، تم نقل وحدة عسكرية مختارة جواً إلى مطار أنتيبي، بواسطة طائرات هيركوليس، من شرم الشيخ، لمسافة 4,000 كلم تقريباً. ونجحت هذه القوات الخاصة في مفاجأة الخاطفين والحرس الأوغندي، والسيطرة على مكان تجمع الرهائن، وإطلاق سراحهم. وقد قتل في العملية ثلاثة من المسافرين وضابط إسرائيلي، يوناثان نتنياهو، أحد قادة العملية. واعتبرت حكومة إسرائيل هذه العملية نموذجاً يحتذى في التعامل مع مختطفي الطائرات، من قبل جميع دول العالم.[66]

وكان طبيعياً أن تلعب التطورات الجارية في الدول العربية، وخاصة دول الطوق، دوراً هاماً في التأهب العسكري الإسرائيلي. ومنذ عام 1976، أخذ الاهتمام ينصبّ

(65) EZI, pp. 685-686.
(66) EZI, p. 393.

على الجبهة الشمالية – الشرقية بوتيرة متزايدة. وفيما ظل المحللون العسكريون يطرحون سيناريوات عمل عسكري مشترك على الجبهتين، الجنوبية والشمالية، فإن القيادة السياسية/ العسكرية كانت مرتاحة إلى التطورات في مصر. «...، ففي مقابل قلق المعلقين، أبدى المسؤولون الإسرائيليون ارتياحهم إلى تطور الأوضاع في مصر وعلى الجبهة معاً، في مقابل شعورهم بالخطر بالنسبة إلى سوريا والدور الذي تلعبه في محاولة إقامة جبهة على حدود إسرائيل الشرقية والشمالية. فقد صرح شمعون بيرس [وزير الدفاع] أن الجيشين الإسرائيلي والمصري سيوجدان في مواقع أقل جودة في خطوطهما الجديدة، إلا أنهما سينتقلان إلى وضع أفضل. وأعرب عن أمله في أن تتمكن إسرائيل ومصر من التوصل إلى مزيد من الترتيبات في المستقبل، وربما التوصل إلى اتفاقية سلام. كما صرح بيرس أن تنفيذ مصر لاتفاقية فصل القوات الجديدة يظهر أنها تعبت من الحرب، وأنها تريد السير على طريق التنمية الاقتصادية. ولكن بيرس حذر من أن سوريا قد تشن هجوماً على إسرائيل في سنة 1976، وأن إسرائيل مستعدة لمواجهة مثل هذا الهجوم. كما اتهم سوريا بأنها تأمل في إقامة جبهة تمتد من بيروت (عاصمة لبنان) إلى العقبة (في مقابل مدينة إيلات)، كما صرح في الكنيست أن إسرائيل ترى خطراً عليها من سوريا التي تحاول تحويل لبنان إلى دولة مواجهة».[67]

وأيد كل من رئيس الوزراء، يتسحاق رابين، ورئيس هيئة الأركان، مردخاي غور، تقويم وزير الدفاع، شمعون بيرس، للأوضاع على الجبهتين. وقال رابين: «إن الخطر العسكري ضد إسرائيل يأتي من سوريا، لأن مصر ليست في وضع يسمح لها بشن حرب في سنة 1976». وأضاف: «إن الخطر الذي يمثله الأردن يعتمد على مدى ولائه لسوريا في حال قررت هذه الأخيرة شن الحرب. أما اتفاقية سيناء، فقد ساعدت في زيادة قوة إسرائيل العسكرية. وهناك احتمال ضئيل بأن تنجر مصر إلى الحرب لأن قوتها اليوم أقل، وجيشها أصغر». وقال غور: «إن أكبر خطر يهدد إسرائيل هو قيام جبهة من لبنان وسوريا والأردن، وربما السعودية... إن جبهة سورية أردنية تشكل خطراً على إسرائيل أكبر من الخطر الذي تشكله مصر، التي قلصت حجم جيشها وغيرت نظام تسلّحها». ولم يستبعد غور انضمام العراق إلى الجبهة الشرقية. «وفي مقابل الخطر الذي رأى الإسرائيليون أن العرب يشكلونه عليهم، أعرب المسؤولون الإسرائيليون عن ثقتهم بقدرة جيشهم على مواجهة هذه الأخطار. فقد أعلن شمعون بيرس «أن لدى الجيش الإسرائيلي القدرة على مواجهة هجوم مشترك على امتداد الجولان، وعبر الحدود اللبنانية». كما قال غور في

(67) الكتاب السنوي (1976)، ص284.

مؤتمر صحافي في نيسان/ أبريل: «أعتقد أن مشكلتنا في المستقبل القريب هي كيف نربح الحرب بطريقة أفضل، من دون أن نخسر الكثير من الناس، ومن دون أن نسبب الضرر لمواطنينا وصناعتنا واقتصادنا. وأنا في الحقيقة، ولا أريد أن أتبجح كثيراً، أعتقد أن لدينا قاعدة جيدة للافتراض أن في إمكاننا أن نربح الحرب. ولكن السؤال هو: ما هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك».[68]

كانت الخطوط العامة التي ميزت العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي، مذاهب الجيش القتالية، في مرحلة ما بعد حرب 1973، كالتالي: «التفوق النوعي على العرب؛ العمق الاستراتيجي وارتباطه بقدرة الإنذار المبكر وتجنب المفاجأة؛ أهمية اختيار الأسلوب الهجومي مع الاحتفاظ بالقدرة على خوض حرب دفاعية لفترة موقتة؛ بناء قوة رادعة؛ التشديد على دور سلاحي الطيران والمدرعات ضمن التشكيلات القتالية المشتركة؛ توسيع نطاق الحرب لتشمل الدول العربية التي ليست لها حدود مباشرة مع إسرائيل». وعلى الرغم من تجربة حرب 1973، فإن الكلام عن تفوق الجيش الإسرائيلي النوعي عاد إلى البروز مجدداً بعد فترة قصيرة نسبياً. فقد تحدث رئيس الأركان، مردخاي غور، في مؤتمر صحافي (نيسان/ أبريل 1976)، فقال: «يتحدث البعض عن إمكان سدّ الهوة بين القوات الإسرائيلية والقوات العربية باستخدام الأسلحة المتقدمة. أعتقد أن هذا خطأ. فالعرب، ولا شك في هذا بالنسبة إلى الوقت الحاضر على الأقل، يعتمدون على إمكان الجمع بين الأسلحة المتقدمة والجندي غير المتطوّر. ونحن نعتمد على أكثر الأجهزة والأسلحة تقدماً، وعلى أفضل وأكثر الجنود تطوراً. وأعتقد أن هذا سيمكننا من المحافظة على الهوة في الطاقة البشرية وفي النظام ككل بيننا وبين الجيوش العربية في المستقبل». وقال اللواء (احتياط) يسرائيل طال، مساعد وزير الدفاع، ما يلي: «النوعية تعتمد على ثلاثة عناصر: الحافز والمعنويات؛ التفوق العلمي والتقني والصناعي؛ التفوق المهني. ففي حرب 1973، كانت الفجوة بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي، بالنسبة إلى العنصر الأول، أقلّ مما كانت عليه في الحروب السابقة. وبالنسبة إلى العنصر الثاني، استطاع العرب بفضل ثروتهم ووزنهم في العالم أن يجعلوا تقنيات الدول الكبرى وصناعاتها في متناول أيديهم. أما بالنسبة إلى العنصر الثالث: «مقاتل أمام مقاتل، ودبابة في مواجهة دبابة، وطائرة في مواجهة طائرة، وسفينة في مواجهة سفينة، وقائد في مواجهة قائد»، فقد ادّعى طال بأن التفوق الإسرائيلي كان مطلقاً».[69]

(68) المصدر السابق، ص 284.

(69) المصدر السابق، ص 282،285.

في مفاوضات التسوية بعد حرب 1967، ظلت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية ترفض الإنسحاب من المناطق التي احتلتها في تلك الحرب، بذريعة أن الحدود السابقة لها (الخط الأخضر) لم تكن آمنة عسكرياً. «وبعد حرب 1973، طوّرت تلك القيادة مفهوم الحدود الآمنة عسكرياً ليصبح مفهوم الاحتفاظ بالعمق الاستراتيجي. بمعنى أن تبدأ الحرب بعيداً عن المراكز الإسرائيلية السكنية والاقتصادية، وبالتالي، تكون لدى الجيش الإسرائيلي قدرة على المناورة، وربما التراجع لفترة موقتة لامتصاص الضربة العربية الأولى، قبل بدء الهجوم المضاد، من دون تعريض تلك المراكز للخطر. وفي ردّ على سؤال عن الأسباب التي تمنع الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب 1967، أجاب غور في مؤتمره الصحافي المذكور أعلاه، فقال: «إن التغييرات الرئيسية بين سنة 1967 واليوم هي طبيعة الجيوش: أسلحة جو أكبر بكثير في كلا الجانبين – والآن أتحدث بصورة رئيسية عن العرب – وقدرة على مهاجمة مراكز السكان الرئيسية في إسرائيل؛ صواريخ مضادة للطائرات تستطيع – إذا كانت قريبة جداً من مراكزنا – أن تمنعنا من استخدام سلاحنا الجوي؛ أجهزة إنذار مبكر تمكن من الاستعداد لصدّ الهجمات الجوية، وربما في المستقبل ضد هجمات بالصواريخ. وهذه الأمور تتطلب أيضاً بعداً معيناً من الأرض لتوفير قدر معين من الوقت، وهنا نتحدث عن ثوان... وإذا حللنا بالتفصيل هذه التغيرات الرئيسية في الصواريخ وأسلحة الجو وأجهزة الإنذار المبكر والحرب الإلكترونية وغيرها، فإني لا أعتقد أن أحداً يمكنه أن ينكر حقيقة أن من شبه المستحيل الدفاع عن إسرائيل من حدود ما قبل سنة 1967». وأكد شمعون بيرس أن إسرائيل تعلمت من دروس حرب 1973، وأصبحت قادرة على اكتشاف أية علامات لاستعدادات عربية لشن حرب مفاجئة. وكشف أن إسرائيل بنت نظام إنذار مبكر على امتداد الحدود من جبل الشيخ إلى القدس وإلى الجنوب منها، وقال: «بعد يوم الغفران، أصبح خوف إسرائيل الطبيعي أن تفاجأ وهي نائمة». [70]

في حروبها العدوانية، كانت إسرائيل بالطبع هي المبادرة بالضربة الأولى؛ أما في حرب 1973، فكانت المبادرة عربية. وتؤكد المصادر الإسرائيلية أن حكومة مئير امتنعت عن الإقدام على الضربة الاستباقية، نزولاً عند طلب الإدارة الأميركية. وبعد تلك الحرب، جرى التوكيد على المبادأة بالضربة الأولى، وانتهاج مذهب القتال الهجومي، إلا في حالات خاصة، حيث يتم اللجوء إلى الدفاع المرن، تهيئة للهجوم المضاد. وبهذا الصدد يقول

(70) المصدر السابق، ص 285–286.

يسرائيل طال: «وفي ظروفنا الميدانية اليوم، فإن من يملك التفوق الكمي هو وحده الذي يستطيع أن يسمح لنفسه بخوض معارك دفاعية، وشنّ حرب دفاعية. والذي لا يتمتع بتفوق كمي، لا يستطيع أن يسمح لنفسه بالتمتع بهذه البحبوحة. ومن هنا يأتي الاستنتاج البسيط: يتوجب على القلائل أن يتبنوا مبدأ السعي إلى توجيه الضربة الأولى وخوض حرب هجومية وليست دفاعية. وفي مثل هذه الظروف من ميزان القوى الكمي – قلة في مواجهة كثرة، ووفرة في كمية قوات العدو والميدان – فالهجوم وحده هو الذي يوفر الحسم». وعندما تحول الظروف السياسية دون الضربة الأولى، أو يمتنع ذلك على أكثر من جبهة واحدة في آن معاً، فالبديل هو ممارسة دفاع مرن، ومن ثم القيام بهجوم مضاد. وقال غور: «في نزاع أو حرب، يجب أن يكون النصر حاسماً، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إجراءات هجومية. وهذا لا يستبعد استخدام تكتيكات دفاعية لوقت ما، ولكن هذا موضوع مختلف تماماً... ولا أعتقد أنه يمكن بناء مقاتل جيد اعتماداً على إجراءات دفاعية». وبالنفس إياه أكد طال: «يجب عدم المخاطرة بممارسة دفاع غير مرن، أي في معركة هدفها المحافظة على الأرض بأي ثمن. ولا تتمتع جميع الميادين عندنا بظروف مواتية لممارسة دفاع مرن، ولذا تجوز أوضاع قد نفتقر فيها إلى بديل آخر غير الهجوم». ومن أجل الدفاع المرن، استمر الجيش الإسرائيلي في بناء العوائق والتحصينات، خاصة في عمق المنطقة الدفاعية، وليس في خط المواجهة الأول، كما كان الحال في خط بار – ليف. [71]

وعادت حرب 1973 لتؤكد من جديد أهمية البعد السياسي للحرب في منطقة الشرق الأوسط، ودور الدول الكبرى فيها، سواء في أثناء القتال (التزويد بالأسلحة)، أو بعد توقفه (تحقيق الأهداف السياسية منه). وأكد المحللون أن «على إسرائيل أن تخوض الحرب بعدها السياسي أيضاً، وأن تعد مسبقاً المناخ السياسي الملائم لخوض تلك الحرب»؛ وهو ما فعلته على الطريق إلى غزو لبنان (1982). «وقد اعترف اللواء (احتياط) يسرائيل طال بأن العرب كانوا سباقين إلى معرفة أن الحرب تخلق دينامية سياسية، وتضطر الدول العظمى إلى التدخل وممارسة ضغط دولي على إسرائيل... وقد بدأ المسؤولون العسكريون الإسرائيليون يعون أهمية البعد السياسي للحرب، ودور الدول الكبرى في حسم النتيجة النهائية لذلك البعد». أما مردخاي غور فقال: «أعتقد أن من الغباء لأية دولة صغيرة أن تخطط لشيء تعارضه الدولتان الكبريان. ولكن بما أن للدول الكبرى مشكلاتها أيضاً، فإن الأوضاع تتطور بحيث أنه إذا كان عليك أن تذهب للحرب، فمن الممكن خلق فهم

(71) المصدر السابق، ص 286–287.

سياسي عالمي حول الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب؛ ويمكنك إدارة الحرب بطريقة تمكنك من تحقيق نصر عسكري حاسم».[72]

وخلافاً للآراء العسكرية التي ذهبت إلى أن حرب 1973 قد ألغت دور الدبابة والطائرة في القتال، بسبب النجاح الذي حققته الصواريخ المختلفة ضدهما، فإن العسكريين الإسرائيليين أكدوا على دورها المتعاظم. فبالنسبة إلى الدبابة، قال قائد سلاح الدروع، موشيه بيلد: «إن السلاح المدرع تضاعف عدة مرات بالمئة منذ حرب 1973، وحدث فيه أكبر تطور بين كل أسلحة الجيش الإسرائيلي الأخرى. ورفض بيلد فكرة أن الصواريخ ألغت دور الدبابة، وأضاف أن من مصلحة إسرائيل أن تحسم أية حرب بسرعة. ولتحقيق ذلك، عليها أن تمتلك القدرة على الوصول إلى أهداف العدو الرئيسية خلال وقت قصير؛ وهذا غير ممكن إلا باستخدام قوة مدرعة فعالة تستطيع اختراق دفاعات العدو». وقال يسرائيل طال: «الدبابة هي التي تقوم بدور الاقتحام والحسم في البر. وأما سائر الأسلحة فهي منخرطة في التشكيلة لمساعدة الدبابة ولخدمتها، بواسطة معارك المشاة، وتأمين السلامة، واختراق الحواجز، والتغطية بالنيران، والصيانة... إن التشكيلات المتحركة والمدرعة تعتبر قوة الحسم العملياتية والاستراتيجية في البر، ولذلك فإن الدبابة لا تستخدم عندنا كسلاح مساعد فحسب، وإنما أيضاً كسلاح حسم تكتيكي وعملياتي. وحتى لو كان بالإمكان تحقيق مهام القوات المدرعة بواسطة تشكيلات سلاح المشاة، فإننا نفتقر إلى قوى بشرية تكفي لذلك». وعن سلاح الجو، الذي ظل يحتل الموقع المرموق في الجيش الإسرائيلي، قال طال: «القوة الجوية هي التي يجب أن تؤمن حرية عملنا، وفي كل ما يتعلق بتعبئة جيش الاحتياط وانتشاره، بواسطة تغطية الأهداف الاستراتيجية الحيوية في الدولة ضد قوات العدو الجوية. القوة الجوية هي الذراع الاستراتيجية والعملياتية ذات المدى البعيد، ضد الأهداف الاستراتيجية الأساسية في الدول العربية، وضد قوات وأهداف مختلفة في الحيز العملياتي للقتال».[73]

وفي المحصلة، فإن الجيش الإسرائيلي شهد نمواً ضخماً في مجالي الطاقة البشرية والتسلح بعد حرب 1973. «فقد أعلن يتسحاق رابين، رئيس الحكومة، أمام الكنيست في أوائل سنة 1975 أنه منذ حرب 1973، وطبقاً للتوقعات، ستتعاظم قوة الجيش الإسرائيلي حتى نهاية سنة 1975 في وسائل القتال الرئيسية كالتالي: دبابات زيادة بنسبة 50٪؛ عربات مجنزرة ومصفحة، زيادة بنسبة نحو 50٪؛ مدافع، زيادة بنحو 85٪.

(72) المصدر السابق، ص 287–288.

(73) المصدر السابق، ص 288.

وتحدث شمعون بيرس، وزير الدفاع، أمام الكنيست في ربيع سنة 1977 عن الموضوع نفسه فقال إنه منذ حرب 1973 ازدادت تشكيلات سلاحي المشاة والمدرعات بنسبة 60٪، وازدادت الطاقة البشرية فيها بنسبة 40٪، وازداد عدد الدبابات بنسبة 50٪، وعدد الملالات بنسبة 1000٪، وعدد قطع المدفعية المحمولة بنسبة 100٪، وعدد الطائرات بنسبة 50٪، وعدد القطع البحرية بنسبة 55٪، وازداد عدد قطع الأسلحة لدى الجيش بنسبة 60٪». وفي عام 1976، أعلن قائد السلاح المدرع، موشيه بيلد، أن سلاح الدروع تضاعف عدة مرات منذ حرب 1973. «وقد رافق هذه الزيادة بالحجم تحسن في نوعية الدبابات والآليات المدرعة. فقد استكمل إدخال تحسينات على دبابات «سنتوريون»، وزاد عدد دبابات «م – 60» الحديثة، وتم إخراج «شيرمان»، بأنواعها المختلفة، من الخدمة في السلاح المدرع، وزاد عدد الملالات من نوع «م – 113»، وأُدخلت تحسينات أساسية على الملالات القديمة نصف جنزير من نوع «م – 3». أما أهم تطور نوعي فيما يتعلق بالسلاح المدرع الإسرائيلي، والذي لم يأخذ مداه الكامل حتى نهاية سنة 1978، فهو الحصول على دبابات «مركفا» الإسرائيلية الصنع، والتي صممت لتتوافق مع نظرية حرب المدرعات الإسرائيلية».[74]

وطالت عملية التحسين والتطوير سلاح المدفعية، الذي قال قائده، العميد أبراهام بار – دافيد، في سنة 1977، ما يلي: «إن حجم سلاح المدفعية قد تضاعف منذ حرب 1973، وأن نسبة 90٪ من مدافع السلاح محمولة، في مقابل نسبة 75٪ في سنة 1973. ويزيد مدى أكثر من نصف المدافع على 15 كلم». وأدى إدخال المدفع الأميركي M-109AL من عيار 155 ملم، إلى زيادة ملموسة في مدى المدفعية. والتحسينات المختلفة التي أدخلت على سلاح المدفعية – دقة المعلومات المعطاة للطواقم، وبيانات الأرصاد الجوية، والحاسبات الإلكترونية، أنواع الذخيرة ووفرتها – زادت من نجاعة أداء هذا السلاح. ومع التوسع في وحدات هذا السلاح، زادت الحاجة إلى مزيد من الطاقة البشرية المدربة، سواء في الخدمة الميدانية، أو في الاحتياط. «وربما كان أبرز تطور شهده سلاح المدفعية على صعيد العتاد، منذ حرب 1973، هو حصوله على صواريخ موجهة أرض – أرض، أميركية الصنع، من نوع «لانس» (Lance)، تطلق من مزاحف مركبة على آلية مدرعة. وقد زودت هذه الصواريخ برؤوس حربية عنقودية. وهي تستطيع إصابة أهدافها بدقة على بعد يبلغ نحو 75 كلم، ويمكن استخدامها لتدمير قواعد صواريخ أرض – جو، والأهداف الاستراتيجية الأخرى التي تقع ضمن مداها، مما يخفف بعض العبء على

(74) الأشقر، الأداة العسكرية الإسرائيلية، (مصدر سبق ذكره)، ص 102–103.

سلاح الجو... وحصلت القوات البرية أيضاً على أعداد كبيرة أخرى من الأسلحة التي تشكل تقدماً نوعياً بالنسبة إلى الأسلحة التي كانت تملكها قبل حرب 1973، بينها صواريخ مضادة للدبابات من نوعي «تاو» (Tow)و«دراغون» (Dragon)، وقواذف مضادة للدروع من نوع «لاو» (Law)وصواريخ موجهة مضادة للرادار من نوع «ستاندارد آرم» (Standard ARM) يمكن إطلاقها من منصات مركبة على شاحنات». [75]

«وأدى ازدياد حجم القوات البرية إلى تبني نظام الفيالق(Corps) ، حيث يضم كل فيلق 3 – 4 أوغدات. والأغدا هي مجموعة عاملة يزيد حجمها على حجم الفرقة في الجيوش العربية. ويقول مارتن فان كريفلد، أنه في حين كان لدى الجيش الإسرائيلي عند اندلاع حرب 1973 ست أوغدات، وتم في أثناء الحرب تجميع أوغدا سابعة، أصبح لديه في سنة 1976، 10 – 11 أوغدا... ويمكن أخذ فكرة عن تركيب أوغدا مدرعة مثلاً من خلال تقرير مراقب الدولة الذي نشر في سنة 1978، والذي جاء فيه أن المراقب زار أوغدا في الاحتياط، تضم عدة ألوية مدرعة، لواء مدفعية، كتيبتي اتصال وصيانة، وحدة استخبارات، كتيبة هندسة، مخازن طوارئ، ومقر قيادة». وحصل سلاح البحرية على أسلحة جديدة: «المزيد من زوارق الصواريخ من طرازي «ريشف» و«ريشف المحسّن»، وإعادة تسليح هذه الزوارق بصواريخ بحر – بحر من نوع «غبريئيل – 2»، التي يبلغ مداها نحو 42 كلم، في مقابل مدى 22 كلم لصواريخ «غبريئيل – 1». كما تم شراء 100 صاروخ موجه ضد السفن من نوع «هاربون» (Harpoon) أميركية الصنع. وتم شراء ثلاث غواصات بريطانية الصنع، وثلاث طائرات إسرائيلية الصنع، من نوع «سي سكان» (Sea Scan) للمراقبة البحرية وخرق الأهداف البحرية، كما تم الحصول على عدد كبير من الزوارق الصغيرة من إنتاج محلي ومن الخارج». [76]

وقد حصل تطور كبير في سلاح الجو، سواء من حيث عدد الطائرات ونوعيتها، أو من حيث تسليحها، ومعدات الحرب الإلكترونية التي تحملها. وفي أواخر سنة 1978، قدّر عدد ما يملك سلاح الجو الإسرائيلي من الطائرات كالتالي: «مقاتلات ف – 15 أميركية الصنع، 23؛ مقاتلات كفير الإسرائيلية الصنع، 100؛ مقاتلات فانتوم ف – 4 أميركية الصنع، 200 – 210؛ طائرات سكايهوك أ – 4 القاصفة الأميركية الصنع، 250+؛ طائرات هوكاي للمراقبة الجوية والإنذار المبكر أميركية الصنع، 4؛ طائرات بوينغ – 707 للنقل، وطائرات صهريج، ومقر عمليات طائر، 10؛ طائرات فانتوم

(75) المصدر السابق، ص 103-105.
(76) المصدر السابق، ص 105-106.

رف – 4 للاستطلاع، 12 – 15؛ طائرات هيركوليس سي – 130 للنقل الثقيل وطائرات صهريج أميركية الصنع، 24 – 30؛ طوافات مسلحة ضد الدبابات أميركية الصنع، 6+؛ طوافات ثقيلة، 49». كما حصل سلاح الجو بعد حرب 1973، «على أعداد كبيرة من صواريخ جو – جو وجو – أرض، بينها أنواع حديثة جداً، كصواريخ جو – جو من نوع AIM-7F و AIM-9L وصواريخ جو – أرض من أنواع «مافريك» و«لوز – 1»، وغيرها». كما حصل على أنواع جديدة من معدات التشويش الإلكتروني للتقليل من الخطر الذي تشكله الصواريخ المضادة للطائرات. وكذلك حصل الدفاع الجوي على صواريخ مضادة للطائرات من نوعي «هوك المحسّن» و«شاباريل»، ومدافع حديثة مضادة للطائرات من نوع «فولكان» و«بوفورز ل – 70»، ومدافع ثنائية الفوهات من عيار 23 ملم. «ولا بد عند الحديث عن سلاح الجو الإسرائيلي من الإشارة إلى تطور مهم حدث فيه سيكون له بعض التأثير على المعارك البرية، وهو استخدام الطوافات المسلحة بصواريخ مضادة للدبابات. فقد حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على طوافات مسلحة من نوع «هيوي كوبرا» تستخدم في القتال ضد الدبابات، كما تم تسليح عدد من الطوافات الأخرى بصواريخ مضادة للدروع. وهناك أيضاً 30 طوافة خفيفة مضادة للدبابات، أميركية الصنع، تحت الطلب، وسيبدأ تسلمها في سنة 1979». [77]

إلا أنه على الرغم من التبجح الكثير حول استخلاص العبر وإصلاح الخلل في الجيش الإسرائيلي بعد حرب 1973، فإن التقارير، الرسمية والصحفية، تظهر عيوباً في الأداء العسكري خلال «عملية الليطاني» (1978)، و«عملية سلامة الجليل» (1982). «قال مراقب الدولة في خلاصة تقريره عن عملية الليطاني، التي استمرت من 15 إلى 28 آذار/ مارس، والتي قتل فيها 21 جندياً، أن مستوى الاستعداد لدى بعض الوحدات كان ناقصاً، على الرغم من أن العملية بدأت بمبادرة إسرائيلية. كما أن وجود معلومات استخبارية خاطئة، إضافة إلى سوء توزيعها، أدى إلى حدوث هجمات مرتجلة. وقد قتل جنود وأصيب آخرون، ودمرت معدات بسبب خرق الانضباط وعدم تنفيذ الأوامر». وأشار مراقب الدولة إلى الأعطال في الدبابات، وذكر أنه «وجد أن 27 دبابة تعطلت في اليوم الأول من العملية، لا بسبب الألغام وطبيعة المنطقة فقط، بل بسبب أخطاء ارتكبها القادة أيضاً». وبالنسبة إلى استدعاء الاحتياط، ذكر مراقب الدولة في تقريره أنه «وجد، عندما دقق في أوضاع لواء اشترك في العملية، اختاره بصورة عشوائية، أن الاتصال

(77) المصدر السابق، ص 106-107.

بنحو 150 جندياً احتياطياً تابعين للواء، لم يكن ممكناً عشية العملية، لأن بطاقات استدعائهم لم تصلهم». هذا مع العلم أنه جرت سبعة تمارين استدعاء لهذا اللواء، خلال الأشهر التسعة السابقة. ووجدت أخطاء في المعلومات الاستخبارية، وخلل في الخرائط المشفّرة. واشار التقرير إلى الإسراف في الرماية (انظر أعلاه)، وإلى التقصير في التعامل مع الألغام المزروعة، كما إلى الخلل في إعداد المعدات الهندسية اللازمة، وإلى العيوب في مخازن الطوارئ والصيانة. ونوّه المراقب بشكل خاص إلى عدم الانضباط وتنفيذ الأوامر والتعليمات، وإلى استشراء حالة النهب في صفوف القوات التي دخلت إلى الجنوب اللبناني.[78]

«التعاون الاستراتيجي» الأميركي – الإسرائيلي

كان التوقيع على «مذكرة التفاهم» (التعاون الاستراتيجي) بين إسرائيل والولايات المتحدة (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981) بمثابة التصريح عن انخراط الجيش الإسرائيلي في التشكيل العسكري الذي يجري إنشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر» (انظر أعلاه). وكان هذا التشكيل يقوم على قاعدة التواجد العسكري الأميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن السلم أو الحرب، وذلك في قواعد ثابتة أو عائمة. كما يعتمد على قوات التدخل السريع الأميركية، بكل ما يترتب على ضرورة نقلها بسرعة، وبالتالي، وصولها على عجل إلى ساحة عملها، من تطوير المرافق المحلية – مطارات وموانئ وغيرها – ووضعها تحت تصرف تلك القوات عند الحاجة. وكذلك، كان مخطط التشكيل ينطوي على تحديد مناطق تحشيد للجيوش، وتخزين للأعتدة والذخائر والمؤن والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها، بحراستها وصيانتها...إلخ. كما تنطوي فكرة هذا التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وربطها ببعضها في مخطط يمكنها من مساندة بعضها بعضاً عند الحاجة؛ وكل ذلك في إطار ما أسمي «الإجماع الاستراتيجي»، بين بعض دول المنطقة، بموازاة «التعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل (انظر أعلاه).

وقد رأت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن الإعلان عن التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، كان بمثابة «حلم قد تحقق» (انظر أعلاه). فمن زاوية نظر تلك القيادة، جاء هذا الإعلان ليضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بموقع إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية العامة، وليؤكد أنها ذخر استراتيجي هام

(78) المصدر السابق، ص 213–218.

للولايات المتحدة، وليست عبئاً على دافع الضريبة الأميركي. كما اعتبرت الإعلان ترسيخاً لعلاقة إسرائيل الخاصة بالولايات المتحدة، التي تشكل ركيزة أساسية فيما تسميه «الأمن القومي». ورأت أن من شأن هذا الإعلان، الذي يثبت أمن الشق الإمبريالي من المشروع الصهيوني، أن يرفد الشق اليهودي بمقومات الحياة، كونها كانت تتطلع إلى أن يعود انخراط الجيش الإسرائيلي في هذا التشكيل بمردود اقتصادي وفير، يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني الذي لا يزال في قيد الإنشاء. وفوق ذلك، كانت تلك القيادة ترى أن الموقع المتميز لإسرائيل في العلاقة مع أميركا، والأهمية التي تحظى بها آلتها العسكرية في التشكيل الذي تشيده الولايات المتحدة في المنطقة، من شأنهما أن يعيناها على ابتزاز أطراف التشكيل الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني من الصراع العربي/ الإسرائيلي. وكانت تعتقد أن بمقدورها، عبر فاعليتها في التشكيل، أن تشطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في المنطقة، وبالتالي، أن تتقدم خطوة أخرى نحو تثبيت أمن إسرائيل الاستراتيجي، عبر تغييب الشعب الفلسطيني عن مسرح الأحداث. فإذا نجحت إسرائيل في تحقيق هدفها هذا، تكون استطاعت وصل الحلقة بين أمن شقي المشروع الصهيوني، بحيث يصب مردود الجهد المبذول في أحدهما بالآخر؛ مما يعني بالضرورة فصل الحلقة التي تربط البعد الوطني الفلسطيني بالقومي العربي في عملية الصراع، وبالتالي، جعل تلك الحلقة مفرغة لا يصب طرفها الواحد بالآخر. ووصل الحلقة بين أمن شقي المشروع الصهيوني، وفي المقابل، فصل الحلقة الفلسطينية – العربية في الصراع، هما في قلب العقيدة الأمنية الإسرائيلية على الصعيد الاستراتيجي الأعلى (انظر أعلاه).

وكانت مسألة دور إسرائيل الاستراتيجي في السياسة الأميركية موضع جدل على الساحة الأميركية، وحتى في المؤسسة الحاكمة هناك، قبل الإعلان عن التعاون الاستراتيجي وبعده. وانقسمت الآراء على هذا الصعيد بين جماعتين غير متكافئتي القوة والتأثير: «أولئك الذين يدعون إلى الإفادة من وضع إسرائيل كذخر استراتيجي للولايات المتحدة؛ وأولئك الذين يعتبرون إسرائيل عبئاً، ويقترحون تقليص الضرر الذي يمكن أن تسببه للمصالح الأميركية من خلال تقديم الضمانة لها». وبالطبع، كانت الغلبة في هذا الجدل للجماعة الأولى على صعيد القرار السياسي، بدليل الإعلان عن التعاون الاستراتيجي، بعد فترة طويلة من محاولة الإدارات الأميركية المتعاقبة الإبقاء على «العلاقة المتميزة» مع إسرائيل يكتنفها الغموض. وأشار أصحاب الرأي القائل بأن إسرائيل هي ذخر استراتيجي هام إلى موقعها الجغرافي، الذي يقدم امتيازات استراتيجية جمة؛ فهي تشكل قاعدة تحشيد مثالية لعمليات التدخل السريع. وادعوا أنها على هذا

الصعيد تفوق في أهميتها قاعدة «دييغو غارسيا» في المحيط الهندي. وقد برزت الحجة الجغرافية لإثبات أن إسرائيل هي ذخر استراتيجي في إعلان نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» (13 تشرين الأول/ أكتوبر 1982)، بعنوان «الثقة بإسرائيل تعزز قوة أميركا». وجاء فيه: «إن تحشيد حضور عسكري ذي مغزى هنا [أميركا] قد يستغرق أشهراً. وبوجود إسرائيل كحليف، فالأمر يستغرق بضعة أيام فقط». ويشير هؤلاء إلى توفر البنية التحتية والمرافق اللوجستية، التي تتميز بها إسرائيل عن سواها من دول المنطقة؛ هذا فضلاً عن توفر الطواقم المدربة. ففيها تتوفر المطارات والموانئ ومرافق الدعم والخدمات الطبية ومستودعات التخزين للعتاد والأسلحة، والتي تستطيع الطواقم المحلية أن تشغلها بكفاءة عالية. (79)

وادعى أنصار إسرائيل على الساحة الأميركية بأن خبراتها العسكرية والقتالية هامة جداً، إذا وضعت في خدمة قوات التدخل السريع. ولعلها قادرة بقواها الذاتية على تأمين عملية التدخل الأميركي في مراحلها الأولى، فهي تستطيع كبح عمليات مقاومة عصابية لحركة قوات التدخل السريع. ويبدي هؤلاء تقديراً عالياً جداً للخبرات التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي، والتي اكتسبها عبر تجاربه الميدانية في الحروب المختلفة والمعارك الجوية والبرية والبحرية، على حد تعبيرهم. وهم يؤكدون أن هذا الجيش امتلك تجربة كبيرة في استخدام الأسلحة الأميركية، وبالتالي، فبإمكانه تقديم اقتراحات بناءة لإجراء تحسينات عليها؛ وقد قامت بذلك الصناعات العسكرية الإسرائيلية فعلاً. ونظراً للتعاون بين البلدين، فقد أفادت الصناعة العسكرية الأميركية من هذه الخبرات، وأدخلتها في تطوير الأسلحة بتكلفة أقل، الأمر الذي وفّر مبالغ طائلة على دافع الضريبة الأميركي. وهناك من يذهب بعيداً في تقدير قيمة التجربة الإسرائيلية في تحسين أداء الأسلحة الأميركية. وكذلك، فالداعون إلى تعزيز العلاقة مع إسرائيل يؤكدون على أهمية إسهامها في حقل الاستخبارات؛ فهم يُعلون المعرفة الإسرائيلية في شؤون البلدان التي قدم منها المهاجرون اليهود، وخاصة المعرفة في شؤون دول الشرق الأوسط. وهم يصلون إلى استخلاص أن الخدمات التي تقدمها إسرائيل إلى الولايات المتحدة لا تقدر بثمن، وقد وفرت عليها مبالغ طائلة في التجارب والأبحاث، أو في جمع المعلومات، وبالتالي، فهي ذخر استراتيجي هائل. (80)

ويؤكد أصحاب منظور أن إسرائيل هي ذخر استراتيجي على أهمية قدراتها

(79) Mansour, Beyond Alliance, (op. cit.), pp. 2-5.
(80) Ibid, pp. 5-8.

العسكرية وإمكاناتها العالية في التدخل والردع، وبالتالي، يشيرون إلى النتائج السلبية على الولايات المتحدة إذا تراجعت قدرة إسرائيل وتدنت فاعلية أدائها العسكري. وفيما يتجاهلون دور إسرائيل في خلق حالة التوتر في المنطقة، فإنهم يستخدمون هذه الحالة لحضّ الإدارة الأميركية على تعزيز العلاقات مع إسرائيل وتكريسها. وهم يحتجون بأن تآكل مصداقية الولايات المتحدة مع حلفائها، على خلفية عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، من شأنه أن يشجع خصومها على التمادي في اختبار صدقيتها. وهؤلاء يعلون انتصار إسرائيل في حرب 1967، وبالتالي، قوتها الرادعة، التي أثبتت فاعليتها أكثر من مرة، وأدت إلى حالة معينة من الاستقرار، وحتى حماية بعض الأنظمة الموالية للغرب، مما أدى إلى استمرار تدفق النفط إلى الدول الصناعية بأسعار معقولة. وهم لا يتورعون عن التهويل بأهمية إسرائيل في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، ومع الدول العربية التي كانت تقيم علاقات صداقة معه. (81)

ولا يتردد أصحاب نظرية أن إسرائيل ذخر استراتيجي للولايات المتحدة في الإطراء على الخدمات التي من شأنها أن تقدمها للمصالح الأميركية على المدى البعيد. وهم يؤسسون طروحاتهم هذه على فكرة التماثل الحضاري والثقافي، وبالتالي السياسي، بين إسرائيل والولايات المتحدة؛ ومن هنا متانة الروابط بينهما وديمومتها. وإسرائيل في نظرهم هي صديق ثابت لأميركا، ولعلها الوحيدة في ذلك بين دول المنطقة، ويؤكدون أن خصوصية هذه العلاقة تستثني الدول الأخرى. فإسرائيل، كما يدعون، هي الأكثر وثوقاً كحليف، نظراً إلى وحدة القيم والمصالح بين الطرفين، خلافاً لما هو عليه الحال مع الدول الأخرى. ويذهب بعض هؤلاء إلى أن تحسن موقع أميركا في الدول العربية هو نتاج قوة إسرائيل، التي أقنعت بعض الدول العربية بعدم جدوى الاستمرار في مناهضة النفوذ الأميركي. وبناء على كل ذلك، فهم يعطون الأولوية لدور إسرائيل الاستراتيجي، ويدعون للمحافظة عليه وتعزيزه، مهما كانت النتائج، حتى وإن أدى ذلك إلى التضحية بمسار التسوية، الذي في نظرهم سيحول إسرائيل من ذخر إلى عبء بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وفي الواقع، فهم ضد عملية التسوية، ويفضلون الإبقاء على الضعف العربي، والمحافظة على القوة الإسرائيلية، بما يديم حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وحتى التخلي عن عملية التسوية، لأن في ذلك خدمة لإسرائيل وللمصالح الأميركية كما يرونها. (82)

(81) Ibid, pp. 8-10.
(82) Ibid, pp. 15-34.

في المقابل، هناك على الساحة الأميركية، من يرى أن العلاقة المميزة مع إسرائيل هي عبء على الولايات المتحدة، وأن قوتها ليست أمراً ثابتاً إلى الأبد، وبالتالي، فلا جدوى عسكرية أو سياسية منه، وهو يلحق ضرراً بعلاقة الولايات المتحدة مع أصدقائها العرب. وهؤلاء لا يطرحون التخلي عن إسرائيل، وإنما ضمان بقائها في إطار تسوية سياسية مقبولة. وهم يرون أن ضمان مصالح أميركا يتأتى عن تلبية مطالب العرب العادلة. وعلى العموم، فهؤلاء يرون أن الزمن لا يعمل في صالح إسرائيل، بل على العكس؛ ومن هنا، دعوتهم لإنجاز تسوية سياسية بأسرع ما يمكن. وفيهم من يميز بين ضمان أمن وجود إسرائيل «واستقلالها وسلامة أراضيها»، وبين صيانة احتلالها للأراضي العربية. وبذلك، تختلف طروحاتهم عن تلك التي يتبناها أصحاب منظور «الذخر الاستراتيجي». ومهما يكن، فالواضح أن يد أنصار إسرائيل كانت العليا في صنع القرار السياسي الأميركي. وقد برز ذلك بشكل صارخ بعد حرب 1967، حيث كشفت السياسة الأميركية القناع عن جوهر مضمونها بالنسبة إلى كون إسرائيل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط. وهذا المضمون، الذي تشكل تدريجياً (انظر أعلاه)، أصبح بعد تلك الحرب عنصراً أساسياً في الحسابات الاستراتيجية الأميركية بالنسبة إلى المنطقة. ومنذئذ، تطورت رعاية أميركا للآلة العسكرية الإسرائيلية وصولاً إلى التعاون الاستراتيجي، الذي بموجبه تعهدت الولايات المتحدة الجيش الإسرائيلي وتطويره بكل ما يلزم، الأمر الذي تسارعت وتيرته بعد حرب 1973، وما زالت مستمرة إلى الآن (1998).[83]

ومنذ السبعينات، توالت الاتفاقات العسكرية المعقودة بين إسرائيل والولايات المتحدة، ولعل أبرزها ما يلي: 1) تبادل المعلومات العسكرية (كانون الأول/ ديسمبر 1970). ومنذ نهاية 1970 حتى تموز/ يوليو 1982، أضيف إلى هذا الاتفاق 19 ملحقاً، كل منها يغطي مشروعاً للتبادل. وفي الفترة ما بين تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 1982 (أثناء حصار بيروت)، أضيفت 6 ملاحق. 2) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، وقع اتفاق يتعلق بإنتاج بعض مواد العتاد العسكري في إسرائيل، بترخيص من الولايات المتحدة. 3) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، أقيمت مجموعة لتقويم أنظمة الأسلحة، بغرض استخلاص العبر من حرب 1973. 4) مذكرة اتفاق (19 آذار/ مارس 1979) بشأن التعاون في مجال «البحث والتطوير» (R&D)، ودخول شركات إسرائيلية في عقود عسكرية أميركية، تم توسيعها في سنة 1981 و1983، والتي بموجبها تشتري الشركات الأميركية

(83) Ibid, pp. 36-42, 68-69.

عتاداً صنع في إسرائيل. 5) استكمال القائمة في اتفاق كانون الأول/ ديسمبر 1982، لحماية المعلومات السرية المتبادلة بين الطرفين (1983). 6) «أمر توجيهي بشأن قرار الأمن القومي – 111» (111 - NSDD)، في تشرين الأول/ أكتوبر 1983، الذي بموجبه اكتسب التعاون الاستراتيجي زخماً جديداً، واتخذ أبعاداً إضافية، الأمر الذي تمخض في السنوات اللاحقة عن مزيد من الاتفاقات. 7) توسيع مذكرة 1979 بشأن البحث والتطوير (آذار/ مارس 1984)، لإنتاج طائرة «لافي» في إسرائيل، الأمر الذي أوقف لاحقاً. 8) إشراك إسرائيل في مشروع «حرب النجوم»، الأمر الذي وفر لإسرائيل فرصة كبيرة للتعاون مع الشركات الأميركية، أسوة بحلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين الذين دعوا للمشاركة، بكل ما يترتب على ذلك من فوائد مالية، ومن الحصول على معارف تكنولوجية لصناعة الصواريخ المضادة للصواريخ. 9) إعلان ريغن (شباط/ فبراير 1987) عن رفع مستوى عضوية إسرائيل في التحالفات الأميركية، وفتح سوق السلاح الأميركية أمام إسرائيل للشراء والبيع. 10) مذكرة وقعت في نيسان/ أبريل 1988، لمدة خمس سنوات، تجمل الاتفاقات السابقة. وفي هذه الفترة، أجريت مناورات عسكرية مشتركة بين الجيشين، الإسرائيلي والأميركي. كما أقيمت ورشات تصليح للجيش الأميركي في إسرائيل (حزيران/ يونيو 1986). وكذلك جرى تخزين للعتاد الأميركي في مستودعات في إسرائيل، يمكن للجيش الإسرائيلي استخدامها عند الحاجة. ويلفت النظر أن الخلافات السياسية بين الإدارة الأميركية وحكومة إسرائيل، وكذلك أعمال التجسس التي قامت بها أجهزة المخابرات الإسرائيلية على الساحة الأميركية (الجاسوس بولارد)، لم تغير شيئاً من طبيعة العلاقة بين الطرفين.[84]

وقد جاء غزو إسرائيل للبنان (6 حزيران/ يونيو 1982) بعد أن طورت علاقتها بالولايات المتحدة من خلال «مذكرة التفاهم» (التعاون الاستراتيجي)، التي وقعها وزيرا الدفاع – الأميركي، كسبار واينبرغر، والإسرائيلي، آريئيل شارون – في واشنطن (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981). ومن خلال مذكرة التفاهم هذه، تكرس الدعم المالي الأميركي لإسرائيل بمبلغ ثلاثة مليارات دولار سنوياً، منها 1,8 مساعدة عسكرية، و1,2 مليار معونة اقتصادية. واعتبرت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية مذكرة التفاهم تتويجاً للعلاقات الطويلة الأمد مع الولايات المتحدة، واساساً لتحالف عسكري استراتيجي بينهما. وعلى أرضية هذا التحالف، وخلفية «الإجماع الاستراتيجي» و«معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية»، قام الجيش الإسرائيلي باجتياح لبنان

(84) Ibid, pp. 172-180.

(انظر أعلاه). «كان الجيش الإسرائيلي العامل – أي بدون القوات الاحتياطية – يتألف عشية الحرب من: 169,000 جندي، مزودين بالأسلحة التالية: 3,200 – 3,600 دبابة، 4,000 ناقلة جنود مدرعة، حوالي 2,200 مدفع من عيارات مختلفة، حوالي 710 طائرات مقاتلة ومقاتلة – قاذفة، 140–160 طائرة استطلاع، 100–110 طائرات نقل، 160–190 طائرة عمودية، 24 زورق صواريخ، 3 غواصات، 145 منصة لإطلاق صواريخ بحر – بحر، 24 أنبوباً لإطلاق الطوربيد، 42 زورق دورية صغيراً، 6 زوارق إنزال، مجموعات من الصواريخ المختلفة لاستعمالها في البر والبحر والجو. وتنتظم هذه القوة البشرية والسلاحية في 26–28 لواء مدرعاً، و12–15 لواء مشاة ميكانيكياً، و9–12 لواء مشاة، و15 لواء مدفعية، و6–7 ألوية مظليين. أما القوات الجوية والبحرية فتنتظم في تشكيلاتها الخاصة بها... واشترك في عملية غزو لبنان نحو 100–125 ألفاً من القوات البرية، وجميع تشكيلات القوات الجوية، ومعظم القوات البحرية. وبذلك يبلغ مجموع ضباط القوات المسلحة الإسرائيلية وأفرادها المشتركين في العملية 125–150 ألفاً، ومعهم حوالي 1,600 دبابة، و1,600 ناقلة جند مدرعة، و600 مدفع وراجمة صواريخ».[85]

وفي تقدير بلغت قوة إسرائيل العسكرية عام 1985 ما يلي:

– القوات المسلحة النظامية: 175 ألف جندي (بينهم 120 ألف مجند).
– بعد 24 ساعة من الاستنفار: 275 ألف جندي.
– بعد 72 ساعة من الاستنفار: 550 ألف جندي. (فيكون الاحتياطي الإجمالي العام: 375 ألف جندي).

1 – القوات البرية:

– القوات النظامية الدائمة: 135 ألف جندي.
– الاحتياطي: 315 ألف جندي.
– المجموع عند التعبئة بعد 72 ساعة: 450 ألف جندي.

– سلاحا المدرعات والمدفعية:

(أ) المدرعات: 4,400 دبابة موزعة كما يلي: 1,100 دبابة «سنتوريون» (معدلة في إسرائيل)، 1,400 دبابة «م – 60» (معدلة في إسرائيل)، 650 دبابة «م – 48 باتون» (معدلة في إسرائيل)، 650 دبابة «مركفا – 1و2»، 450 دبابة «ت أي – 67»،

(85) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 677. (هناك خلاف في المصادر حول هذه الأرقام).

150 دبابة «ت أي – 73» و«ت 62» (معدلة في إسرائيل)، 10,600 عربة قتال واستطلاع وناقلة جند.

(ب) المدفعية: 1,165 مدفع ميدان/ هاوتزر ذاتي الحركة، 450 مدفع ميدان/ هاوتزر مقطور، 500 راجمة صواريخ متعددة الفوهات، 1,000 هاون متوسط وثقيل (معظمها ذاتي الحركة)، 1,000 مدفع عديم الارتداد مضاد للدبابات، 500 مدفع مضاد للطائرات ذاتي الحركة، 1,000 مدفع مقطور مضاد للطائرات، 6,000 منصة إطلاق صواريخ مضادة للدروع، 41 بطارية صواريخ مضادة للطائرات (تتألف من 150 منصة إطلاق ونحو 2,360 صاروخاً)، صواريخ تكتيكية أرض – أرض.

2 – القوى الجوية:

– القوات النظامية الدائمة: 30 ألف جندي.
– الاحتياطي: 50 ألف جندي.
– المجموع عند التعبئة بعد 72 ساعة: 80 ألف جندي.

عدد الطائرات: 1,393 طائرة موزعة كما يلي: 758 طائرة (قتالية ومساندة)، 18 طائرة رصد وإنذار وعمليات إلكترونية، 8 طائرات صهاريج، 64 طائرة نقل، 237 طائرة هيليكوبتر، 250 طائرة تدريب (منها 110 طائرات وردت ضمن عديد الطائرات القتالية)، 178 طائرة ارتباط ونقل ومهمات خفيفة متنوعة. يضاف إلى ذلك: طائرات موجهة بدون طيار.

عدد الأسراب العاملة: 42 سرباً (منها 24 سرباً قتالياً).

عدد الصواريخ: 10 آلاف صاروخ جو – جو، 8 آلاف صاروخ وقذيفة موجهة جو – أرض.

3 – القوات المحمولة جواً:

«وتأتي في الأهمية بعد سلاحي الطيران والمدرعات. فهي الذراع الثالثة للقوة الضاربة الإسرائيلية، إذ بينما يتم القصف الجوي بالطائرات والخرق البري بالمدرعات تكون القوات المحمولة جواً خلف خطوط العدو تعمل على تدمير مراكزه الإدارية وشلّ إمداداته وقطع مواصلاته ريثما تتمكن القوات البرية، بمساندة الطيران، من تأمين الاتصال بها والاندفاع معها من جديد نحو مراكز أخرى للعدو». وكانت نواة هذه القوات في

«الوحدة 101»، التي أنشئت في آب/ أغسطس 1953 (انظر أعلاه). وقد تطورت هذه القوات مع الزمن؛ «وقد بلغ هذا السلاح عام 1985 خمسة ألوية مظليين وقوات محمولة جواً مجهزة بعدد من طائرات الهيليكوبتر الحديثة المتطورة المعدة للمهمات الهجومية المسلحة ومهمات الإنزال».

4 – سلاح البحرية:...

(7) **حتى عام 1985**، تضمن هذا السلاح ما يلي:

أ – العديد:

- القوات النظامية الدائمة: 10 آلاف جندي.
- الاحتياطي: 10 آلاف جندي.
- المجموع عند التعبئة (بعد 72 ساعة): 20 ألف جندي.
- عدد القطع العاملة. 102.
- عدد القطع القتالية: 28 قطعة سطح و3 غواصات.
- الوحدات الجوية التابعة للأسطول البحري: 7 طائرات دورية ومكافحة سفن وغواصات، 4 طائرات هيليكوبتر لمهمات البحث والإنقاذ.
- الوحدات البرية التابعة للأسطول: 500 كوماندوس بحري.

ب – التشكيلات الرئيسية:

- غواصات: تشكيل واحد.
- قطع سطح هجومية صاروخية: 3 تشكيلات.
- سرب طائرات واحد للدورية والاستطلاع ومكافحة السفن والغواصات.
- كتيبة كوماندوس بحري (500 رجل).

ج – المعدات

- 3 غواصات دورية هجومية فئة «فيكرز – 206» مسلحة بطوربيدات وصواريخ سطح – سطح.
- سفينتا حراسة «كورفيت» صاروخيتان (فئة ساعر 5 و4) مسلحتان بصواريخ سطح – سطح «هاربون» و«غبريئيل – 3» وصواريخ سطح – جو «براك».
- 9 زوارق هجومية صاروخية فئة «ريشف» أو «ساعر – 4».

- 9 زوارق هجومية صاروخية فئة «ساعر – 2».
- 3 زوارق هجومية زلاقة (هايد روفويل) فئة «شمريت» (فلاغستاف – 2).
- زورقا دورية صاروخيان فئة «دفورا».
- 53 زورقاً للدوريات الساحلية من مختلف الفئات.
- سفينة إنزال دبابات فئة «بات شيفا».
- 6 زوارق إنزال دبابات فئة «آش».
- 3 سفن إنزال متوسطة.
- 3 زوارق إنزال متوسطة.
- سفينتا دعم ومساندة لوجستية.
- سفينة تدريب واحدة.
- مركبتان حوامتان (هوفر كرافت) للدعم والإنزال فئة «سي لاند – 3». [86]

في غزو لبنان، كان الجيش الإسرائيلي يتمتع بتفوق، كمي ونوعي، مطلق، وفي جميع أنواع الأسلحة التي استخدمت في القتال، ضد قوات الثورة الفلسطينية، وجزء من الجيش السوري بداية، جرى تعزيزه في أثناء المعركة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي قيل أنها بذلت لسدّ الثغرات العسكرية التي برزت في حرب 1973، فإن القتال في لبنان (1982) كشف أن دروس «حرب يوم الغفران» لم تستوعب تماماً. لقد تمتع سلاحا الجو والبحر الإسرائيليان بسيطرة كاملة، كل في مجاله، أما على الأرض فكان الوضع مختلفاً. ففي بيروت، كما في الجبل والبقاع، لم تحقق القوات البرية الإسرائيلية أهدافها المتوخاة، على الرغم من تفوقها، عدداً وعدة، فضلاً عن المساندة التي تلقتها من سلاحي الجو والبحر. فعلى سبيل المثال، كان تقدم لواء المظليين على الطريق الجبلي إلى بيروت بطيئاً جداً، مع أنه كان مدعوماً بالدبابات والمدفعية والمضادات والمشاة ووحدات الهندسة وسلاحي الجو والبحر. هذا مع العلم بأن القوات المقاومة على هذا المحور كانت محدودة. وكذلك كان الأمر على محور جبال الشوف، باتجاه ظهر البيدر، على الطريق الدولي دمشق – بيروت. أما في البقاع فكان الوضع أسوأ بكثير: «فبالنسبة إلى قيادة أطر كبيرة، وظف الجيش الإسرائيلي، لأول مرة، في حرب لبنان إطاراً عسكرياً تحت قيادة الجنرال بن – غال، في البقاع اللبناني؛ ومشاكل قيادة وسيطرة حالت دون عمل هذا الإطار بشكل فعال». وقد تلكأ تقدم القوات في هذا الإطار على المحاور الثلاثة، الأمر

(86) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 513–517.

الذي حال دون وصولها إلى الطريق الدولي بيروت – دمشق، وبالتالي، تطويق القوات السورية في لبنان.[87]

والمشاكل اللوجستية التي برزت في حرب 1973 تكررت في غزو لبنان. «ونتيجة لذلك، عانت وحدات كثيرة من نقص في المواد الأساسية اللازمة في قتال مستمر، مثل الماء وقطع الغيار». وفي لبنان أيضاً، أساءت شعبة الاستخبارات مرة أخرى تقدير الجهد الذي كانت سوريا على استعداد لتوظيفه في الدفاع عن لبنان؛ وفي النتيجة، واجه جيش الدفاع الإسرائيلي ضعف عدد القوات المتوقعة في أماكن، لم يكن من المفترض أن تتواجد فيها. لم يجرِ إصلاح جذري في شعبة الاستخبارات نتيجة لهذا الفشل». وعلى العموم، فإنه بينما تغلب الجيش الإسرائيلي على بعض الإخفاقات التي تكشفت في حرب 1973، فقد بقيت عدة مشاكل بانتظار الحل. «لقد واجه جيش الدفاع الإسرائيلي الآن مهمة مثلثة الجوانب: أولاً، الاستمرار في رفع سوية المجالات التي أثبتت نفسها في حرب لبنان، وبالتحديد، التفوق الجوي. تعزيز الجيش النظامي، والتعاون بين القوات. ثانياً، كان من الواجب التعامل مع المجالات التي أظهرت إشكاليات في حرب لبنان أيضاً، مثل القيادة والسيطرة على أطر كبيرة. وقد أقيم فريق في شعبة التدريب بغرض معالجة هذه المسألة بالتحديد؛ وعقدت عدة دورات في السنوات اللاحقة لقادة الألوية والفرق؛ وأُعيدت كتابة دفاتر العمل الخاصة بالعقيدة القتالية للقيادات والأركان، وأُدخلت تعديلات كبيرة في كلية القيادة والأركان العامة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. والمهمة الثالثة التي واجهت جيش الدفاع الإسرائيلي كانت الدخول إلى الجيل الجديد من الأسلحة الموجّهة بدقة، والتي تشكل إلى حدّ ما تغييراً أساسياً في حقول متعددة».[88]

«واجه الجيش الإسرائيلي في غزوه لبنان مشكلات وثغرات، وعانى نواقص، لا تنبع من غياب أسلحة حديثة وتقنية حديثة أو من نقص في كثافة النيران، فهذه الأمور موفورة لدى الجيش الإسرائيلي. ولكن المشكلات والثغرات والنواقص، كما لحظها بعض المحللين العسكريين، تعود، في أساسها، إلى بنية التشكيلات وتنظيمها، وأسلوب التنسيق بين الأسلحة والتشكيلات، وإلى أسلوب تدريب الجنود، وتدريب القادة بشكل خاص، وإلى بعض التغييرات التي حدثت في المذهب العسكري الإسرائيلي. ومن أمثلة ذلك، أن القوات الإسرائيلية المهاجمة كانت ميالة إلى عدم الإسراع في الهجوم، وإلى الاعتماد على قوة النيران أكثر من اعتمادها على الحركة والهجوم... ثمة أفكار كثيرة قيلت عن أداء الجيش

(87) EZI, p. 687.
(88) EZI, p. 687.

الإسرائيلي في حرب 1982. وقد أشار بعضها إلى أن هذا الجيش «أظهر قدراً ضئيلاً من الفعالية في الحرب». وقد نشرت إحدى الصحف الأميركية مقالاً ذكرت فيه، أن بعض الباحثين الأميركيين ذهلوا من سوء تنفيذ العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب. يضاف إلى ذلك أن بعض الوزراء الإسرائيليين فوجئوا عندما اتضح لهم أنه يمكن الانتصار في ميدان القتال، ويمكن في الوقت نفسه «أن تُمنى بهزيمة استراتيجية..» وقالوا: «لقد حققنا، عسكرياً، نصراً كبيراً وضخماً، وهُزمنا استراتيجياً. لقد منينا بهزيمة استراتيجية»...».[89]

وعندما تجاوزت الحرب الحدود المعلنة لها، والتي كانت تحظى بإجماع رسمي وشعبي (انظر أعلاه)، أخذت تبرز معارضة لاستمرارها، بداية في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، ومن ثم انتقلت إلى الشارع، ووصلت إلى صفوف الجيش نفسه، خاصة عندما وصل إلى مشارف بيروت (انظر أعلاه). «انتشرت حركات الاحتجاج والرفض في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبخاصة بين جنود الاحتياط وضباطه، حتى أنهم أسسوا جماعات منظمة منها «جنود ضد الصمت»، و«للأمر حدود» و«مجموعة الشجاعة»، ووجهوا عرائض ورسائل إلى الحكومة، وعقدوا مؤتمرات صحفية، وطالبوا وزير الدفاع بالاستقالة. وقد لاقت هذه الحركات بعض القبول في صفوف القوات المشاركة في الحرب، وأثارت بعض التساؤل بشأن قدرة القيادة على السيطرة على الجنود، وبخاصة الاحتياطيين منهم. ولهذا حاولت الحكومة محاصرة هذه الحركات، والتخفيف من تأثيرها، سواء في الجيش أو في الرأي العام. لكن هذه الإجراءات لم تنجح، بدليل اتساع حركة الاحتجاج مع التوسع في مدى الحرب وطول مدتها. واشتدت الحركة مع دخول الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية وحدوث مذبحة صبرا وشاتيلا». وظهرت «حركة السلام الآن» عندما تخطى الجيش الإسرائيلي مسافة 40 كلم داخل لبنان، وخاصة عندما بدأت القيادة السياسية/العسكرية تعد لدخول بيروت عنوة. «ودعت إلى تظاهرة كبيرة في تل أبيب يوم 3/7/1982، شارك فيها حوالي 100 ألف متظاهر طالبوا باستقالة وزير الدفاع. وتتالت أنشطة هذه الحركة، حتى بلغت ذروتها في التظاهرة التي جرت في تل أبيب يوم 25/9، في إثر مذبحة صبرا وشاتيلا، والتي شارك فيها 400 ألف متظاهر أي ما يعادل 10٪ من عدد سكان إسرائيل».[90]

ولعل في معارك الجبل والبقاع في مواجهة الجيش السوري، حيث عندما تكشفت

(89) الموسوعة الفلسطينية، 5/2، ص 707.
(90) المصدر السابق، ص 712.

غايات القوات الغازية (الوصول إلى الطريق الدولي دمشق – بيروت)، وعزمت القيادة السورية على منعها من ذلك، ما يثبت عجز الجيش الإسرائيلي، بكل زخمه، عدداً وعدة، من تحقيق الأهداف التي توخاها، وهو الذي طالما تبجحت قيادته بمبدأ «التشبث بالهدف». أما في معركة بيروت، وعلى الرغم من حصاره لها، فقد انكسرت محاولات ذلك الجيش اقتحامها، المرة تلو الأخرى، بفعل ضراوة المقاومة التي أبداها المدافعون عن المدينة، بصرف النظر عن عدم تكافؤ القوى بين الغزاة والمقاومين. وقد تميز تقدم الجيش الإسرائيلي بالبطء الشديد في قضم المواقع الصغيرة في محيط بيروت، علماً بتفوقه الناري الهائل، سواء بالمدفعية والدبابات من البر، أو بالقصف الجوي والبحري. «وكان القصف المعادي يستهدف مواقع القوات المدافعة، ومستودعاتها وخطوط إمدادها، ومقرات قياداتها، ومرابض مدفعيتها ودباباتها. وكان العدو يلجأ في رماياته كلها إلى القصف المساحي، بوتيرة عالية، سواء قبل الهجوم أو في أثنائه. وكان القصف التمهيدي يستمر عدة ساعات. ولا تبدأ القوات بالتقدم بعده إلا عندما يتشكل لديها اقتناع بأن الأرض غدت أمامها خالية من المدافعين... وبمثل ما كان القصف المعادي يوجه إلى الأهداف العسكرية، كان في الوقت ذاته يستهدف السكان الآمنين والمؤسسات المدنية، ومنها المشافي ودور العبادة والمدارس ومراكز التجارة والسياحة، بغية إنزال أكبر خسائر ممكنة بالأرواح والممتلكات وتخريب البنية الاقتصادية، وخلق ضغط معنوي متزايد على إرادة المدافعين القتالية». ومع ذلك، لم يستطع الجيش الإسرائيلي دخول بيروت، إلا بعد خروج القوات الفلسطينية والسورية منها، وذلك بعد الاتفاق السياسي الذي عقده المبعوث الأمريكي، فيليب حبيب، بين قيادة منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية (انظر أعلاه).[91]

(91) المصدر السابق، ص 713. (ملاحظة: بالنسبة إلى الفترة اللاحقة، انظر أعلاه باب «استباحة لبنان»).

ثانياً: هيكلية الجيش الإسرائيلي

يتألف الجيش الإسرائيلي من قوات نظامية، هي الأصغر عدداً، وأخرى احتياطية، هي الأكبر. وتتفاوت نسبة الأولى إلى الثانية حسب نوع السلاح، فهي أصغر في القوات البرية عموماً، منها في سلاح الجو والبحرية، في حين تتشكل شعب عسكرية معينة من عناصر نظامية فقط، كشعبة الاستخبارات مثلاً. والقوات النظامية تتألف من الجنود والضباط المحترفين في المراتب المختلفة، ومن المجندين في الخدمة الإلزامية (3 سنوات للرجال، وسنتان للنساء)، ممن يسري عليهم نظام التجنيد العسكري. أما قوات الاحتياط فتضم جميع الذين تركوا الجيش النظامي، حتى سن 50 للرجال و38 للنساء. والجيش يشمل القوات البرية والجوية والبحرية، وبعض الأسلحة الأخرى غير التقليدية (النووية والكيميائية والبيولوجية، والصواريخ الناقلة لها). وتقوده هيئة أركان عامة برئاسة ضابط برتبة جنرال (راف ألوف)، هو أعلى سلطة في الجيش، وهو رئيس هيئة الأركان العامة (روش همطيه هكللي – «رمطكال»). وتضم هيئة الأركان العامة الشُعب المنسّقة التالية: الأركان العامة؛ المستودعات؛ الطاقة البشرية؛ الاستخبارات. أما الأركان المهنية فتضم قادة مختلف الأسلحة، وضابط التثقيف الرئيسي، وضابطة سلاح النساء الرئيسية، والحاخام العسكري الرئيسي، والمدّعي العام العسكري. بينما تقسم شعبة التخطيط إلى فرعين، أحدهما تابع لهيئة الأركان العامة، والآخر لوزارة الدفاع. وللأركان العامة مجلس، هو المؤسسة العليا في هيئة الأركان. ويجتمع مرة في الأسبوع – أو وفقاً للضرورة – برئاسة رئيس هيئة الأركان. ويحضر وزير الدفاع الجلسات عندما تدعو الضرورة إلى ذلك. ويتألف المجلس من: رؤساء الشعب العسكرية، وقائد كل من سلاحي الجو والبحر، وقائد الأسلحة البرية، وقادة المناطق العسكرية الثلاث، ورئيس قسم التدريب، ومساعد رئيس شعبة الأركان العامة، ورئيس وحدة الأبحاث والتطوير،

والمستشار المالي لرئيس الأركان، والمتحدث باسم الجيش، والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة، والسكرتير العسكري لوزير الدفاع. ويحضر الجلسات أيضاً مساعد وزير الدفاع كضابط ارتباط بين الوزارة وهيئة الأركان، كما يحضرها أيضاً رئيس شعبة الأمن القومي في وزارة الدفاع.[92]

رئيس الأركان العامة

ورئيس الأركان هو القائد العسكري الأعلى للقوات المسلحة الإسرائيلية، ووحده فيها يحمل رتبة «جنرال (راف ألوف). ويصدر قرار تعيينه عن مجلس الوزراء، بناء على توصية وزير الدفاع. وهو يتولى منصبه لمدة ثلاثة أعوام، يمكن تمديدها إلى أربعة. ويخضع رئيس الأركان للحكومة، ويكون مسؤولاً أمام وزير الدفاع، ممثل الحكومة في شؤون الجيش. وهذا الوزير هو الذي يصدر أنظمة القيادة العليا، ومن حقه أن يحيل ذلك على رئيس الأركان، الذي من صلاحيته إصدار أنظمة هيئة الأركان. ويخضع تعيين الضباط من رتبة عقيد فما فوق لموافقة وزير الدفاع، بترشيح من هيئة الأركان أو رئيسها. ودعوة الاحتياط من صلاحية وزير الدفاع وحده، لكن من حقه إحالة هذه الصلاحية على رئيس الأركان عندما يتعلق الأمر بالمناورات والأعمال الأخرى التي حددت مسبقاً في برامج العمل. ويمكن لرئيس الأركان أن يدعى إلى جلسات الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن كمستشار فني لوزير الدفاع. وعلى الرغم من أنه لا يشارك في عملية اتخاذ القرارات بصفة رسمية، فإن لمشورته ومشورة مجلس القيادة العسكرية تأثيراً كبيراً في صنع القرارات الحكومية المتعلقة بالأمن. وهو يصوغ، بالتعاون مع أركانه، العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي، على أساس سياسة الحكومة بالنسبة إلى الخارجية والأمن.[93] وقد تعاقب على رئاسة الأركان منذ قيام إسرائيل إلى الآن (1998) ستة عشر جنرالاً، هم: 1) يعكوف دوري (1948 – 1949)؛ 2) يغئيل يدين (1949 – 1952)؛ 3) مردخاي مكلف (1952 – 1953)؛ 4) موشيه دايان (1953 – 1958)؛ 5) حاييم لاسكوف (1958 – 1961)؛ 6) تسفي تسور (1961 – 1963)؛ 7) يتسحاق رابين (1964 – 1968)؛ 8) حاييم بار – ليف (1968 – 1972)؛ 9) دافيد إلعازار (1972 – 1974)؛ 10) مردخاي غور (1974–1978)؛ 11) رفائيل إيتان (1978– 1983)؛

(92) الأشقر، رياض (تأليف)، إبراهيم، كمال (تحديث)، قيادة الجيش الإسرائيلي (1960 – 1987)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1988، ص 4-5. (لاحقاً: الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلي).

(93) الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلي، ص 5-6.

12) موشيه ليفي (1983 – 1987)؛ 13) دان شومرون (1987 – 1991)؛ 14) إيهود براك (1991 – 1994)؛ 15) أمنون شاحاك (1995 – 1998)؛ 16) شاؤول مُفاز (1998 –).[94]

شُعب الأركان العامة

تنقسم الأركان العامة إلى خمس شُعب، في كل منها عدد من الأقسام يوازي مجالات نشاطها:

1 – شعبة الأركان العامة (العمليات)

وهي أهم شعب الأركان العامة، ورئيسها (ضابط برتبة لواء «ألوف») يأتي في المرتبة الثانية بعد رئيس الأركان، وينوب عنه في غيابه. وقد مرّ برئاسة هذه الشعبة جميع رؤساء الأركان قبل توليهم منصبهم الأعلى، فيما خلا الجنرالين مردخاي غور وشاؤول مُفاز. كما تولى رئاستها جميع نواب رئيس الأركان، فيما خلا حاييم بار – ليف، الذي عين نائباً لرئيس الأركان يتسحاق رابين، فيما ترأس هذه الشعبة اللواء عيزر وايزمن (1967)؛ ويسرائيل طال، الذي أعفي من رئاسة هذه الشعبة وبقي نائباً لرئيس الأركان بعد حرب 1973، ولم يُرفَّع إلى رئاسة الأركان، التي تولاها مردخاي غور. وتشرف شعبة الأركان العامة (العمليات) على نشاطات الأسلحة البرية، وتنسّق بينها. وتُعدّ، في قسم العمليات، الخطط القتالية والعملياتية والمناورات لقوات الجيش. وتشرف كذلك على الاتصالات، والإلكترونيات، وقيادة التدريب، والدفاع الإقليمي، والاستيطان، والحكم العسكري، والدفاع المدني، ووحدة الحاسبات الإلكترونية، وقيادة الناحل. وهي الشعبة الوحيدة في الجيش الإسرائيلي التي تضم أكثر من ضابط برتبة لواء، علاوة على رئيس الشعبة؛ فرئيس قسم التدريب يحمل رتبة لواء، وكذلك رئيس قسم الحكم العسكري. وقد شهدت بنية هذه الشعبة تطورات متعددة منذ إنشاء الجيش الإسرائيلي (1948)، عندما كانت تدعى «شعبة العمليات». وقد فصل عنها قسم التدريب ثم أعيد وأُلحق بها في منتصف الخمسينات، لكنه احتفظ بأهمية خاصة. وكانت شعبة الاستخبارات قسماً منها حتى عام 1953، حين فصلت وحوّلت إلى شعبة مستقلة، يرئسها لواء (ألوف). وكذلك فصلت شعبة التخطيط (تشرين الثاني/ نوفمبر 1973) لتصبح وحدة مستقلة. كما نقل قسم وسائل القتال إلى وحدة الأبحاث والتطوير، الذي يخضع رئيسها لوزارة الدفاع أيضاً.

(94) EZI, p. 688.

ورئيس قسم الحكم العسكري، الذي هو منسّق شؤون المناطق المحتلة، يخضع بحكم منصبه لوزير الدفاع أيضاً. (95)

وتتألف شعبة الأركان العامة من الأقسام التالية:

1) **قسم العمليات**، وهو المسؤول عن إعداد خطط الحرب، والنشاط العملاني لقوات الجيش، والاستعداد وتجنيد القوات، ومعالجة شؤون الأمن الجاري.

2) **قسم التدريب**، وهو أهم أقسام شعبة الأركان العامة، ويرأسه ضابط برتبة لواء، وهو عضو في مجلس هيئة الأركان العامة. ومهام القسم الرئيسية هي: وضع العقيدة القتالية للجيش، وإجراء أبحاث ودراسات لعقائد الجيوش العربية القتالية، ووضع إجابات عليها، تختبر في التدريبات والمناورات؛ تخطيط مناورات الجيش وتنظيمها والإشراف عليها؛ استخلاص دروس الحروب والعمليات العسكرية الأخرى؛ تنظيم الرياضة البدنية في الجيش؛ تنسيق أعمال قيادة التدريب؛ والإشراف على توجهات مجلة «معرخوت» التي يصدرها الجيش. ولرئيس قسم التدريب أربعة مساعدين للشؤون التالية: المناورات، والعقائد القتالية، والعقائد القتالية لجيوش العدو، والشؤون التاريخية.

3) **قسم الحكم العسكري**، الذي يتولى رئيسه تنسيق شؤون المناطق المحتلة.

4) **قسم الاستيطان والدفاع الإقليمي**، وهو يتولى تنسيق أعمال الدفاع في المناطق العسكرية الثلاث. ويخضع هذا النظام الدفاعي، من الناحية التنظيمية، لقيادة المنطقة التي توجد فيها المستعمرات الحدودية. ويوجد في كل منطقة قيادة للدفاع الإقليمي، يتولى هذا القسم تنسيق أعمالها. «وفي شعبة الأركان العامة، أيضاً، مجلس هو عبارة عن إطار تجري فيه مناقشة أعمال الشعبة، بهدف تدقيق برامج العمل والإشراف على تنفيذها، وبهدف الإعداد لاجتماعات مجلس هيئة الأركان العامة. ويتولى رئيس الشعبة رئاسة هذا المجلس الذي يشترك فيه: قادة أسلحة المدرعات والمشاة والمظليين والمدفعية والهندسة، ورؤساء أركان قيادات المناطق الثلاث، وضباط من شعب وأسلحة أخرى، ورؤساء أقسام شعبة الأركان العامة، ورؤساء الدوائر في قسم التدريب، وممثل عن شعبة الاستخبارات العسكرية، وقائد الناحل، وقائد الدفاع الإقليمي والمدني، ونائب قائد سلاح المشاة والمظليين، ورؤساء الدوائر في وحدة الأبحاث والتطوير، وممثل عن الحكم العسكري في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وآخر عن المتحدث الرسمي باسم الجيش». (96)

(95) الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلي، ص 6-8.
(96) المصدر السابق، ص 8-9.

2 – شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)

أنشئت شعبة الاستخبارات العسكرية في آذار/ مارس 1953، بعد أن كانت قسماً في شعبة الأركان العامة، وذلك في إطار التخطيط لإنشاء جهاز الاستخبارات والأمن الميداني في الجيش وتطويره، وبهدف تزويد هيئة الأركان العامة بتقدير موقف ومعلومات استخبارية. ومن المهام الرئيسية لهذه الشعبة: 1) تقديم تقويمات استخبارية عن السياسة الأمنية المعادية، وتقديرات عن استعدادات العدو للحرب ونشاطات الأمن الجارية لديه، وتوزيع معلومات استخبارية على جهات في الجيش وبعض الجهات الحكومية الأخرى. 2) مسؤولية قيادية في شؤون الأمن الميداني على مستوى الأركان العامة ووحدات شعبة الاستخبارات، وتأمين توجيه مهني في موضوعات الأمن الميداني على درجات مختلفة، وتأهيل جهاز الأمن الميداني بصورة عامة، وتحديد أهدافه. 3) توجيه أعمال الرقابة العسكرية على وسائل الإعلام وتشغيلها. 4) توجيه أجهزة جمع المعلومات وتشغيلها. 5) برمجة أعمال وضع الخرائط وتطويرها ومراقبتها والإشراف على توزيعها. 6) تطوير وسائل خاصة للعمل الاستخباري. 7) تطوير عقيدة استخبارات في مجالات الأبحاث وتجميع المعلومات والأمن الميداني. 8) تأهيل جهاز الاستخبارات للقيام بالأعمال المنوطة به، وذلك من خلال الوحدات التابعة له ومن خلال المدارس العسكرية. 9) مسؤولية قيادية للملحقيات العسكرية الإسرائيلية في الخارج، والاتصال بالملحقين العسكريين الأجانب في إسرائيل، ومسؤولية العلاقات الاستخبارية التي يقيمها الجيش الإسرائيلي مع الجهات الأجنبية. 10) تنسيق سياسات الاستخبارات والأمن الميداني والإعلام العسكرية مع جميع المؤسسات الاستخبارية الأخرى في إسرائيل. (97)

وتضم شعبة الاستخبارات العسكرية، التي يرئسها ضابط برتبة لواء، الأقسام التالية: قسم تجميع المعلومات، وقسم الأبحاث، وقسم الاتصالات الخارجية، وقسم الرقابة والاستخبارات القتالية، وقسم الاستخبارات البحرية، وتشكيل جوي للاستخبارات. وقد أنشئ سنة 1976 سلاح للاستخبارات، تابع لشعبة الاستخبارات العسكرية، أنيطت به مسؤولية الشؤون التنظيمية في الشعبة، وإعداد دورات التدريب المهني لرجال الاستخبارات والإشراف على تنفيذها. وحتى نشوب حرب 1973، كانت شعبة الاستخبارات العسكرية الهيئة الوحيدة في إسرائيل، الموكلة بتقويم المعلومات الاستخبارية. وكان قسم الأبحاث في الشعبة يُعد هذا التقويم. لكن، بعد أن حُمّلت هذه الشعبة مسؤولية الإخفاق في تقديم تقويم صحيح للاستعدادات العسكرية العربية لحرب

(97) المصدر السابق، ص10.

1973، أصبح كل من «شعبة البحث السياسي والعلاقات الخارجية»، التابعة لوزارة الخارجية، و«مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة» (الموساد) التابعة لمكتب رئيس الحكومة، تعد تقويمات للمعلومات الاستخبارية. وبعد حرب 1973، تمّ تنظيم أجهزة المخابرات في إطار «لجنة رؤساء المصالح الاستخبارية»، بحيث تكون كل التقويمات الاستخبارية موضع بحث جماعي في إطار هذه اللجنة، وتصل معلوماتها بصورة منسقة إلى الجهات المعنية. ويدعى إلى اجتماع هذه اللجنة، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين فيها، أحياناً: قائد الشرطة، ووزير الشرطة، ووزير الداخلية، أو ضباط كبار من الاستخبارات، وسلاح البحر، وسلاح الجو.(98)

3 – شعبة التخطيط

أنشئت هذه الشعبة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، بهدف التخطيط لبناء الجيش في مجالات: التطوير، وبناء القوة، وأبنية المعسكرات وبنيتها التحتية وغيرها، والعقائد القتالية، وسياسة الأمن القومي. كما أنيط بها: دراسة تأثير الحروب في نمو وحدات الجيش، ووضع تقديرات استراتيجية للأوضاع القائمة والممكنة، ووضع أهداف الدولة الاستراتيجية – السياسية، وإعداد الدولة لأوضاع الطوارئ. وكُلفت الشعبة، أيضاً إعداد تحليلات وتقديرات وتوصيات في شأن كل ما يتصل بالمحادثات والاتصالات والعلاقات بالدول العربية والدول الأخرى. ونتيجة اتساع مجال عمل الشعبة التخطيطي، ومسّه الأمور السياسية، تقرر سنة 1975 جعلها هيئة مشتركة بين الجيش ووزارة الدفاع. واستمر هذا الوضع حتى آخر سنة 1978، حين تم تقسيم هذه الشعبة إلى شعبتين منفصلتين، يرأس كل واحدة منهما ضابط برتبة لواء: الأولى، شعبة الأمن القومي في وزارة الدفاع؛ والثانية، شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة، وينحصر نشاطها في الموضوعات العسكرية، أي في القضايا المتعلقة ببناء الجيش وحجم القوات والبنية وغيرها. وأضيفت إلى هذه الشعبة دائرة التخطيط والتنظيم التي كانت تابعة لشعبة الأركان العامة. وفي المقابل، نقلت إلى شعبة الأمن القومي دائرتان كانتا تابعتين لشعبة التخطيط السابقة، هما: الدائرة السياسية – الاستراتيجية، ووحدة المستشار للشؤون الاستراتيجية. كما نقل إليها ثلاثة فروع تعمل في مجالات التسويات السياسية وتحليل المعارك والتخطيط للبنية التحتية. وتقرر أن يبقى رئيس شعبة الأمن القومي عضواً في مجلس هيئة الأركان، على أن يتبع وزير الدفاع ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة.(99)

(98) المصدر السابق، ص 10–11.
(99) المصدر السابق، ص 12–13.

4 – شعبة الطاقة البشرية

تتحمل هذه الشعبة مسؤولية التخطيط للطاقة البشرية وتوجيهها، من مرحلة كونها ملزمة بالانضمام إلى الخدمة العسكرية الإلزامية حتى تركها الخدمة الاحتياطية والخدمة في الدفاع المدني. كما تتحمل مسؤولية انضباط الجندي كفرد، وتثقيفه، وتحديد امتيازاته وواجباته. ويرأس هذه الشعبة ضابط برتبة لواء. وتتولى الشعبة تنسيق وتوجيه أعمال كل من: ضابط التثقيف الرئيسي، وضابطة سلاح النساء الرئيسية، وضابط الشرطة العسكرية الرئيسي، وضابط الصحة الرئيسي، باستثناء أمور الصيانة والإخلاء الخاضعة لشعبة المستودعات، وقيادة الغدناع، والحاخامية العسكرية، والمدعي العام العسكري. وفي الشعبة أربع هيئات تنفيذية رئيسية: قاعدة استيعاب وتصنيف، وسلاح شؤون الأفراد، وإدارة الملاك، وإدارة المدفوعات. كما فيها أيضاً أربعة أقسام هي: أ – قسم التخطيط، وهو مسؤول عن التخطيط لحاجات الجيش من الطاقة البشرية، وتفحّص إمكانات الطاقة البشرية في الدولة من وجهة النظر العسكرية، والتخطيط لحركة الطاقة البشرية في الاحتياط وبرمجتها، ومعالجة شؤون الترابط الاقتصادي؛ ب – قسم الرقابة، وهو مسؤول عن تصنيف المهن في الجيش، وتحليل مضمون الدورات العسكرية، وتصنيف الجنود وتوجيههم من خلال التشخيص النفساني، وإدارة شؤون الحاسب الإلكتروني التابع للشعبة؛ ج – قسم الأشخاص، ومهمته معالجة أمور الإعانة والتقاعد، وشروط الخدمة وأوضاعها، والحكم العسكري والانضباط، واستخدام المدنيين في الجيش، والاتصال بالصليب الأحمر؛ د – قسم المصابين، ويتولى إدارة معالجة المصابين، والتنسيق مع وزارة الدفاع لإعادة تأهيل الأرامل والأيتام، ومعالجة الشؤون المتعلقة بالأسرى.(100)

5 – شعبة المستودعات

وتعنى هذه الشعبة بالشؤون التالية: التخطيط لحاجات الإمدادات والتموين، وإدارة شؤون الإمداد والتموين للجيش بواسطة أسلحة ومراكز صيانة، وتحديد التوجهات التي تتعلق بنوعية المعدات (باستثناء الأسلحة)، ونوعية الأبنية العسكرية، ودمج الإمكانات المتوفرة في الدولة في برامج الصيانة في الجيش. ومراكز الصيانة هي الهيئات التنفيذية لشعبة المستودعات، وهي خاضعة مباشرة لرئيس الشعبة، الذي يحمل رتبة لواء. أما المراكز الرئيسية فهي: الوقود، والذخيرة، والغذاء، وقطع الغيار، والبناء، والتجهيزات، والتجهيزات العامة، وتجديد الآليات وصيانتها، وتجديد أجهزة الاتصالات والإلكترونيات

(100) المصدر السابق، ص 13–14.

وصيانتها. وتتولى الشعبة تنسيق أعمال بضعة أسلحة تعمل في مجال الإمدادات والتموين، وهي: سلاح التسليح، وسلاح الصيانة، وسلاح الهندسة (في مجالي الصيانة والبناء)، وسلاح الاتصالات والإلكترونيات (في مجالي الصيانة والبناء)، وسلاح الخدمات الطبية (في مجالي الصيانة والإخلاء). وفي الشعبة خمسة أقسام هي: قسم الإعداد وشراء التجهيزات، وهو مسؤول عن تجهيز الجيش؛ قسم الصيانة، ويعتبر بمثابة قسم العمليات للشعبة؛ قسم الميزانيات والمراقبة؛ قسم التنظيم والمنهجية؛ قسم الرقابة والتدريب الذي يتحمل مسؤولية أعمال الرقابة والتفتيش.[101]

القيادات العسكرية

قيادات المناطق الثلاث

في الجيش الإسرائيلي تسع قيادات، خمس منها ميدانية: المناطق العسكرية الثلاث – الشمالية والوسطى والجنوبية – وقيادة منفصلة لكل من سلاحي الجو والبحر. والأربع الأخرى قيادات تنظيمية (غير ميدانية) وهي: الناحل والغدناع والتدريب والأسلحة البرية. وتتولى قيادة المنطقة الشمالية مسؤولية النشاط العسكري على الجبهتين – السورية واللبنانية؛ والوسطى على الجبهة الأردنية؛ والجنوبية على الجبهة المصرية. وقيادة المنطقة هي أكبر إطار إقليمي، عملاني وإداري، للقوات البرية الإسرائيلية. ويرأسها ضابط برتبة لواء، يتبعه مباشرة ضابط برتبة عميد يتولى رئاسة أركان قيادة المنطقة. ووفقاً لأنظمة القيادة العليا، على قائد المنطقة: أن يتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن في منطقته، سواء في أوقات السلم أو الحرب؛ أن يعدّ القوات الخاضعة له للحرب، وقيادتها عند نشوب القتال؛ أن يعدّ خططاً قتالية وفقاً لتوجيهات هيئة الأركان العامة؛ أن يحافظ على الإدارة الإقليمية في منطقته. وبما أن قائد المنطقة هو قائدها العسكري، فهو مسؤول عن تشغيل أنظمة الدفاع في أوقات الطوارئ؛ ولديه صلاحية تعيين العسكريين حتى رتبة نقيب (سيرن) في جميع الوحدات الخاضعة له.[102]

وتعاون قائد المنطقة هيئة أركان كبيرة، تقسم إلى أركان منسّقة وأخرى مهنية. وتقرر بعد حرب 1973 إنشاء قيادة مؤخرة لكل قيادة منطقة. وتضم الأركان المنسّقة، التي يشرف عليها قائد المنطقة أو رئيس أركانها: ضابط شعبة الأركان العامة في المنطقة، وضابط شؤون الأفراد فيها، وضابط الإمداد والتموين. وضابط شعبة الأركان العامة في

(101) المصدر السابق، ص 14–15.

(102) المصدر السابق، ص 16.

المنطقة يأتي في المرتبة الثالثة بعد قائد المنطقة ورئيس أركانها؛ وهو ينسق نشاطات الضباط القياديين للاستخبارات والمدفعية والهندسة والاتصالات والأمن والحكم العسكري في المنطقة. وجميع هؤلاء ينتمون إلى الأركان المهنية في المنطقة. ولضابط الأركان العامة عدد من المساعدين، أهمهم ضابط العمليات للمنطقة. أما ضابط شؤون الأفراد في المنطقة، فيتولى تنسيق أعمال الضباط القياديين للصحة والتثقيف والشرطة العسكرية والحاخامية العسكرية وسلاح النساء والنيابة العامة العسكرية في المنطقة. وجميع هؤلاء، باستثناء المدعي العام العسكري في المنطقة، ينتمون أيضاً إلى الأركان المهنية في قيادة المنطقة. ويتولى ضابط الإمدادات والتموين في المنطقة تنسيق أعمال الضابطين القياديين للتسليح والتموين في المنطقة، بالإضافة إلى ضابطي الهندسة والاتصالات والإلكترونيات في الشؤون التي تتعلق بمجال عمله.[103]

قيادات الأسلحة والخدمات

تتفاوت درجة الاستقلالية للأسلحة والخدمات في الجيش تبعاً لأهميتها وظائفها. ففي حين يحمل من هم على رأس بعض هذه الأسلحة والخدمات لقب «قائد» (الجو، والبحر، وقيادة الأسلحة البرية، والناحل، والغدناع، وكلية الأمن القومي، والكلية المشتركة للقيادة والأركان)؛ يحمل الآخرون لقب «ضابط رئيسي» (المدرعات، والمشاة، والمظليون، والمدفعية، والهندسة، والتسليح، والاتصالات والإلكترونيات، والتثقيف، والحاخامية العسكرية، والصيانة، والنساء، والشرطة العسكرية، والصحة، وشؤون الأفراد والاستخبارات). وسلاحا الجو والبحرية يتمتعان باستقلال ذاتي أكثر من الأسلحة الأخرى، لكنهما يخضعان طبعاً لهيئة الأركان العامة من حيث تنفيذ الخطط العامة القتالية. أما قيادة الأسلحة البرية، التي شكلت سنة 1983، فتضم أسلحة المشاة والمظليين والمدرعات والمدفعية والهندسة وقسم الاستخبارات الميدانية (أي الاستطلاع). وهي تتولى إعداد القوات البرية في مجال العقيدة القتالية، وتطوير المعدات، والتأهيل والتدريب والطاقة البشرية؛ لكنها لا تتولى السيطرة على القوات المقاتلة التي تتبع لشعبة الأركان العامة. وقد أسست هذه القيادة في ضوء تجربة حرب سنة 1973، لتعزيز التنسيق والتعاون بين صنوف الأسلحة البرية، وتنفيذ العقائد القتالية المنسجمة مع متطلبات الحرب الحديثة. أما الأسلحة والخدمات الأخرى التابعة لهيئة الأركان فهي: التسليح، والاتصالات، والإلكترونيات، والصيانة، وجهاز التثقيف، وشؤون الأفراد، والنساء،

(103) المصدر السابق، ص 16.

وسلاح «الناحل» الذي يجمع بين التدريب العسكري والعمل الزراعي الاستيطاني، ومنظمة «الغدناع» التي تنشط في المدارس المتوسطة لتوفير الثقافة العسكرية والتدريب الأولي، وكذلك الحاخامية العسكرية والمستشار المالي لرئيس الأركان، وسلاح الخدمات الطبية، وإدارة الناطق العسكري. ولإعداد الضباط القادة، هناك «كلية الأمن القومي»، التي تدرب المسؤولين المدنيين أيضاً، وكلية الأسلحة المشتركة للقيادة والأركان.[104]

قيادة الأسلحة البرية

وافقت الحكومة الإسرائيلية على تشكيل قيادة للقوات البرية (7 آب/ أغسطس 1983)؛ وتضم هذه القيادة أسلحة: المشاة والمظليين؛ المدرعات؛ الهندسة؛ المدفعية؛ ووحدة الاستخبارات الميدانية. وكان يتولى قيادة كل هذه الأسلحة، في السابق، ضابط سلاح رئيسي برتبة عميد (تات - ألوف)، باستثناء سلاح المدرعات الذي كان يتولى قيادته ضابط برتبة لواء (ألوف). وقد شهد موضوع تشكيل قيادة الأسلحة البرية تاريخاً من الصراعات داخل الجيش، يعود إلى سنة 1953. ففي تلك السنة قُدّم اقتراح بتشكيل قيادة خاصة، تكون مسؤولة عن العقائد القتالية والتدريب للقوات البرية. ولم يجر العمل بهذا الاقتراح، ولا بمقترحات شبيهة ظهرت في السنة ذاتها، وتكررت في سنوات لاحقة. وهكذا، بقي الوضع على حاله إلى ما بعد حرب 1973، التي أدت نتائجها إلى إعادة تقويم كل من العقائد القتالية وبنية الجيش، في ظل الانتقادات التي وجهت إلى أداء القوات البرية. وفي ضوء دروس حرب 1973، كلف اللواء شموئيل غونين في سنة 1975 بإعداد مشروع لقيادة القوات البرية، وجُمّد المشروع. وأُعيد طرحه في سنة 1977، عندما كلف وزير الدفاع، عيزر وايزمن، اللواء يسرائيل طال إعادة النظر فيه. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، أعلن رئيس هيئة الأركان، رفائيل إيتان، إنشاء القيادة الجديدة، وإعادة اللواء طال إلى الجيش، رئيساً لها. ولقي المشروع معارضة شديدة من كبار الضباط. فلم يمارس طال مهمات القيادة، وتعثر تنفيذ المشروع. ولم يعلن الجيش الإسرائيلي بنية تفصيلية كاملة للقيادة المستحدثة وهيكليتها، نظراً إلى أن ترتيبات نقل الصلاحيات إلى قيادة الأسلحة البرية تمت بالتدريج، بدءاً بإعلان اللواء دان شومرون (18 نيسان/ أبريل 1984) أن المرحلة الثانية من بناء قيادة الأسلحة البرية قد بدأت، وهي تتعلق بتعريف طابعها المهني المميز، ورصد ميزانية مستقلة لها، ونقل صلاحيات من هيئة الأركان العامة إليها، وصولاً إلى ما اعتبره اللواء أمير دروري، عند تركه منصبه كقائد

(104) ذياب، زهير، دليل إسرائيل العام، (مصدر سبق ذكره)، ص 297.

للأسلحة البرية (27 آب/ أغسطس 1986)، أن عملية تأسيس قيادة الأسلحة البرية قد استكملت.[105]

ونظراً إلى طابع المهمات الموكلة إلى قيادة الأسلحة البرية، وهي معالجة ميزانية الأسلحة البرية، وتحديد العقيدة القتالية، وتطوير الأسلحة للقوات البرية، والتسلح، والتدريب، والإعداد المهني للطاقة البشرية، والحجم الإجمالي للقوات، فإن التغييرات التي حدثت فيها كانت كالتالي: التغيير الأهم الذي طال قيادة سلاح المدرعات، التي كانت سابقاً أكبر قيادات الأسلحة البرية (انظر أدناه). كما جرى تقليص صلاحيات قيادات الأسلحة البرية الأخرى الخاضعة للبنية القيادية الجديدة، وهي أسلحة المشاة والمظليين والمدفعية والهندسة (انظر أدناه). ومن جهة أخرى، نقلت صلاحيات إلى قيادة الأسلحة البرية من شعبة الطاقة البشرية، مثل تعيين الضباط حتى رتبة مقدم في الأسلحة البرية التابعة لها، والمداولة العامة فيما يتعلق بتعيين الرتب العليا في هيئة الأركان العامة كما يحدث في الأسلحة الأخرى. وأخذت القيادة البرية صلاحيات مركزية من شعبة المستودعات في مجال تحديد ميزانيات تسليح القوات البرية، بما في ذلك الذخائر. وقد نُقلت الاستخبارات الميدانية من شعبة الاستخبارات إليها. وحُوّل إليها أيضاً بعض الصلاحيات التي كانت تقع ضمن دائرة التوجيه في هيئة الأركان العامة (نظرية التوجيه، والسلامة في أثناء التدريبات، وتدريب المستويات العليا من القيادات). وقد جاءت المعارضة الأقوى للقيادة الجديدة من قسم التدريب في شعبة الأركان العامة، إذ كان أحد المقترحات الأولى المتعلقة بإنشاء هذه القيادة الجديدة يقضي بأن تكون القيادة البرية عبارة عن توسيع لصلاحيات قسم التدريب. وقد أصبحت قيادة الأسلحة البرية تشرف على مدرسة الضباط. والقيادة الجديدة ليست بديلاً للهيكلية السابقة للأسلحة البرية، وإنما هي نوع من القيادة العليا. وتحت إشرافها تواصل الأسلحة البرية وقياداتها العمل الذي يتعلق بحاجاتها ومهماتها الخاصة، لكنها تتبع قائد الأسلحة البرية، وقراراتها تخضع لقيادته. ومن نتائج استحداث القيادة الجديدة، مركزة العديد من الوظائف الإدارية التي كانت منوطة سابقاً بقيادة وحدات الأسلحة البرية، وقد تطال تلك القيادات ذاتها. وقد أصبح من السهل نقل ضباط من سلاح إلى آخر، مما يكسبهم فوائد التجربة المتعددة في الأسلحة المختلفة.[106]

بعد حرب 1967، أصبحت الفرقة هي التشكيل القتالي الرئيسي في القوات البرية؛

(105) الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلي، ص 18-20.
(106) المصدر السابق، ص 20-22.

وهي تتألف في العادة من ثلاثة إلى خمسة ألوية، بحيث يتراوح عديدها بين 15,000 و20,000 جندي، والقوات البرية تشمل تشكيلات المدرعات والمشاة الميكانيكية والمظليين والمدفعية والهندسة والخدمات والوحدات اللوجستية، وفقاً للمهمات القتالية. وفي حرب عام 1982، شكّلت قيادة فيلق (3 – 4 فرق)، قاتل في البقاع اللبناني، بقيادة اللواء أبيغدور بن – غال، وبرزت في أدائه ثغرات متعددة (انظر أعلاه). وقد كان هناك في البدء معارضة لتشكيل الفرق، ومن ثم الفيلق، لأنه يتعارض مع مبدأ المرونة في الحركة، إلا أن ضرورة التعاون بين صنوف الأسلحة في الحرب الحديثة، ونمو القدرة العربية عددياً، فرضا على الجيش الإسرائيلي تبني تشكيل الفرق بقيادة دائمة. أما اللواء، فيشكل من 4 كتائب، والكتيبة من 3 – 4 سرايا. ويبلغ تعداد الجيش الإسرائيلي أكثر من 500 ألف: 136 ألفاً منها في القوات النظامية والخدمة الإلزامية، و363 ألفاً في الاحتياط، بالإضافة إلى 7,500 من وحدات الناحل، و6,000 من حرس الحدود. وفيه نحو 12 فرقة مدرعة وآلية، بالإضافة إلى 4 فرق مشاة إقليمية. وهناك أيضاً 5 ألوية مستقلة مدرعة وميكانيكية، و5 ألوية من القوات المظلية والمحمولة جواً. وبما أن المذهب القتالي يركز على الحركة والمناورة السريعة في مسارح المعارك، فإن الاعتماد الأساسي هو على القوات المدرعة والآلية، لأنها تضمن هذين العنصرين. ويقدر عدد دبابات القتال الرئيسية بحوالي 4,000 دبابة، علماً بأن إسرائيل تنتج دبابة «مركفا» بمختلف طرزها (1 و2 و3)، وتضاف أعداد منها سنوياً إلى هذا السلاح. كما يستخدم هذا السلاح دبابات أميركية الصنع «أم – 60، أم 3» و«أم 60 المحسنة/ مغاش 7» وغيرها. ويبلغ عدد ناقلات الجنود المدرعة القتالية والاستطلاعية حوالي 5,300، وتشمل بصورة رئيسية الناقلات الإسرائيلية «أخزريت» و«نغمشيت» و«رامتا» والناقلة الأميركية _«أم – 113». ويضاف إلى ذلك 2,800 ناقلة نصف مجنزرة («أم – 2» و«أم – 3») وغيرها. ويقدر مجموع قطع المدفعية الثقيلة من مختلف الأعيرة (من مدافع هاون عيار 120 ملم إلى عيار 203 ملم، ومدافع مقطورة وذاتية الحركة ومدافع هاوتزر وصاروخية) بـ 1925 قطعة. وذلك علاوة على منصات إطلاق مختلف الأسلحة المضادة للدروع. كما أن القوات الأرضية مزودة بأنظمة الدفاع الجوي من صواريخ «تشابريل» و«ستنغر»، إلى جانب المدافع المختلفة الأعيرة.[107]

وتعتبر الحضيرة (المجموعة) التي تضم 9 –12 فرداً أصغر تشكيل لقوات المشاة والمشاة الميكانيكية في الجيش الإسرائيلي. وبينما تضم الفصيلة 3–4 حضائر، تتألف فصيلة

(107) ذياب، زهير، دليل إسرائيل العام، ص 298–299.

الدبابات من 3 دبابات. وتضم السرية 3–4 فصائل، والكتيبة 3–4 سرايا، واللواء 4 كتائب من مختلف الأنواع، والأوغدا من 2–5 ألوية، وبعض الوحدات المعاونة (وفقاً لمتطلبات المهمة القتالية المكلفة بها الأوغدا في زمان ومكان معينين خلال سير العمليات القتالية). وأخيراً الفيلق الذي يضم 3–4 أوغدات. أما في سلاح المدفعية، فتعتبر البطارية أصغر وحدة قتالية، وتضم 4–6 مدافع (عادة 6 مدافع)، وتليها كتيبة المدفعية وتضم بضع بطاريات (3 بطاريات عادة)، ثم الفوج المدفعي (أو اللواء المدفعي) الذي يضم بضع كتائب (3–5 كتائب غالباً). وكان اللواء في السابق هو التشكيل الأساسي في القوات البرية الإسرائيلية. وكانت الأوغدا، التي تضم بضعة ألوية، تشكيلاً قتالياً غير ثابت الحجم، لتنفيذ مهمة محددة، ولم تكن تشكيلاً محدداً دائماً مثل الفرقة. وقد شكلت الأوغدا أول مرة عشية حرب سنة 1956، وحاربت اثنتان منها في سيناء في تلك الحرب. وكان للأوغدا قيادة وقائد محددان، وكان جهاز أركان الأسلحة الخاضعة لشعبة الأركان العامة فيها كاملاً ومحدداً، كما كان لها جهاز اتصالات وقيادة مدفعية. وفي المقابل، كانت أجهزة شؤون الأفراد والإمدادات والتموين فيها مقلّصة. وكان يُضم إلى الأوغدا، قبيل القيام بعملية ما، ألوية ووحدات مختلفة تتلاءم، في عددها ونوعيتها، مع طبيعة المهمة المزمع تنفيذها.[108]

وكانت قيادة المنطقة العسكرية تقدم الخدمات اللوجستية وتلك المتعلقة بشؤون الأفراد مباشرة إلى الألوية، لأن الأوغدا لم يكن لديها اكتفاء ذاتي في هذين المجالين. وبعد حرب 1956، استمر الجيش الإسرائيلي في إنشاء الأغدات، ووسع تدريبها، وأشرك عدداً منها في حرب 1967. غير أنه تبين أن المساعدة المتبادلة بين الألوية التي تحارب ضمن أوغدا واحدة كانت ضعيفة بصورة عامة. ومن هنا، جرى نقاش في قيادة الجيش بعد حرب 1967 في شأن إنشاء أوغدات محددة ودائمة. وعندما تسلم الجنرال حاييم بار – ليف رئاسة الأركان، وافق على إنشاء أوغدا دائمة تجريبية في سيناء، كانت الأولى الدائمة، وأُطلق عليها اسم «قيادة القوات المدرعة في سيناء»؛ لكن هذه التسمية ألغيت بعد حرب 1973. وقد ثارت بعد ذلك قضايا لم تكن متوقعة، لأن تلك الأوغدا كانت مسؤولة – ضمن أمور أخرى – عن تحصين خط الجبهة خلال حرب الاستنزاف (1968 – 1970). وفي حين كان سلاح المدرعات يتولى مسؤولية تطوير الأوغدا الدائمة وإدخال التعديلات عليها، كانت قيادة منطقة الجنوب مسؤولة عن كل ما يتعلق بتحصين خط الجبهة من خلال الأوغدا. ويبدو أن التجربة نجحت، فتم في أواخر سنة 1969 إنشاء أوغدا دائمة ثانية في قيادة

(108) الأشقر، قيادة الجيش الإسرائيلي، ص 32–33.

منطقة الشمال. واستمر إنشاء الأغدات الدائمة بعد حرب 1973. وعندما ازداد عدد الأغدات، قرر الجيش إنشاء قيادات أعلى، أطلق عليها اسم الفيالق، يحمل قائدها رتبة لواء. ويبدو أن الأوغدا تتشكل من الوحدات التالية: أربعة ألوية مقاتلة، قد ينتمي بعضها – بالإضافة إلى المدرعات والمشاة الميكانيكية – إلى سلاح المشاة والمظليين؛ تشكيل مدفعية؛ كتيبة هندسة؛ وحدات خدمات؛ وحدات لوجستية. ويعتقد أن الأوغدا تضم ما بين 12,000 و17,000 ضابط وجندي، يتولى قيادتها ضابط برتبة عميد، تعاونه هيئة أركان تقسم إلى أركان منسّقة وأخرى مهنية. (109)

1 – سلاح المدرعات

قبل دمجها في إطار القوات البرية، كانت قيادة سلاح المدرعات تنظيمية، غير ميدانية، في الجيش الإسرائيلي. وكانت مسؤولة عن: وضع العقائد القتالية للقوات المدرعة وتنظيمها، واختبار وسائل القتال الملائمة لها، وتدريب الطاقة البشرية وإدارتها، وقيادة مدرسة المدرعات، وقيادة الوحدات والتشكيلات المدرعة، وتأهيل أطقم الدبابات وقوات المشاة الميكانيكية ووحدات الاستطلاع. لكنها ليست مخولة قيادة القوات المدرعة في زمن السلم أو الحرب، لأن ذلك من مسؤولية قادة المناطق العسكرية. وبعد انضواء سلاح المدرعات تحت قيادة الأسلحة البرية، أصبحت مهماته الأصلية تنسّق مع باقي الأسلحة البرية، ويجري تدريبات مشتركة – إلى جانب تدريباته الخاصة – مع هذه الأسلحة في إطار برنامج قيادة القوات البرية. ولم يعد قائد سلاح المدرعات، الذي كان يحمل رتبة لواء، عضواً في هيئة الأركان العامة، بل أصبح قائد القوات البرية يمثل كل أسلحتها في هيئة الأركان العامة. وصار قائد سلاح المدرعات يحمل لقب «ضابط رئيسي»، وهو برتبة عميد (تات – ألوف). (110)

2 – سلاح المظليين والمشاة

أنشئت قياد سلاح المشاة والمظليين في كانون الثاني/ يناير 1969، بدلاً من قيادة قوات المظليين. أما قيادة قوات المشاة فكانت تابعة في السابق لقسم التدريب في شعبة الأركان العامة. وكان الهدف من إنشاء قيادة هذا السلاح جعلها إطاراً لتطوير وسائل القتال والعقائد القتالية لقوات المشاة والمظليين، وتنسيق برامج التدريب والتأهيل، وإعداد

(109) المصدر السابق، ص 33–34.
(110) المصدر السابق، ص 22–23.

القوات للقتال. ومع مرور الزمن، خصوصاً بعد حرب 1973، تطورت هذه القيادة فأصبحت مسؤولة أيضاً عن بناء الطاقة البشرية وتصنيفها، ومارست دور قيادة فوق – لوائية لوحدات المشاة والمظليين التي كانت تنفذ عمليات خاصة في الأراضي العربية. وبعد إنشاء قيادة الأسلحة البرية أصبح هذا السلاح بإشرافها، وبالتالي، صارت برامج التأهيل والتدريب، وتطوير وسائل القتال والعقائد القتالية، من مهمات قيادة الأسلحة البرية في إطار دمج هذه القوات وقتالها المشترك. ويحمل قائد سلاح المشاة والمظليين لقب ضابط رئيسي، وهو برتبة عميد. (111)

3 – سلاح المدفعية

يعمل سلاح المدفعية بإشراف قيادة الأسلحة البرية، لجهة برامج التأهيل والتدريب وتطوير الوسائل والعقائد القتالية. وقياد سلاح المدفعية مسؤولة عن تأهيل الطاقة البشرية وتقديم المشورة المهنية في كل ما يتعلق بالمدفعية، باستثناء المدافع المضادة للطائرات التي تتبع سلاح الجو، والمدفعية المضادة للدبابات التي تتبع سلاح المشاة والمظليين. وتقاتل تشكيلات هذا السلاح ضمن الأوغدوت والألوية. ويوجد في قيادة كل منطقة عسكرية ضابط مدفعية رئيسي لتلك المنطقة، ويحمل قائد سلاح المدفعية لقب «ضابط رئيسي»، وهو برتبة عميد. (112)

4 – سلاح الهندسة

مهمة هذا السلاح مساعدة القوات البرية في التحرك نحو أهدافها، والتغلب على عوائق متنوعة، أو بناء عوائق أمام تقدم العدو. وهناك تسعة مجالات أساسية يعمل فيها هذا السلاح، وهي: المتفجرات والألغام، والهندسة المدرعة، ومد الجسور وعبور الموانع المائية، وإزالة المتفجرات والألغام، والبناء، وتقوية الطرق وإعدادها لاستخدام القوات، والتجهيزات الآلية الثقيلة، والتمويه والخداع الهندسي، والحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية. ويخضع هذا السلاح لقيادة الأسلحة البرية لجهة برامج التأهيل والتدريب...إلخ. وفي حالة الحرب، شأنه شأن باقي الأسلحة البرية، تكون هيئة الأركان العامة قيادة له، وتتبع وحداته لقيادات المناطق العسكرية والأوغدوت. ولدى السلاح ثلاث مدارس مهنية، هي: مدرسة الهندسة العسكرية، ومدرسة العبور، ومدرسة الحرب الكيماوية والبيولوجية

(111) المصدر السابق، ص23.
(112) المصدر السابق، ص 23–24.

والنووية. وقد أصبحت هذه المدارس بإشراف قيادة الأسلحة البرية. ويحمل قائد سلاح الهندسة لقب «ضابط رئيسي»، ويكون برتبة عميد. [113]

الأسلحة التابعة لهيئة الأركان العامة

1 – سلاح التسليح

يتولى هذا السلاح المهمات الأساسية التالية: توفير الإمدادات وخدمات السلاح، ووضع برامج تقنية، وإجراء برامج وأبحاث تطوير تتعلق بقدرات الإمداد للسلاح، وبرمجة جهاز الصيانة وفقاً لخطط الحرب، وتنظيم جهاز الصيانة وتأهيله للقيام بواجباته على مختلف المراتب. ويرأس هذا السلاح ضابط برتبة عميد، ويتبع رئيس هيئة الأركان. ويتولى رئيس شعبة المستودعات تنسيق أعماله والإشراف عليها. والجهاز المتشعب من هذا السلاح، مبني على أساسين: التنظيم والتخطيط، بما في ذلك قاعدة تدريب مهنية تابعة للسلاح؛ التنفيذ، وينقسم بدوره إلى قسمين: الأول على مستوى الأركان العامة، إذ لدى السلاح مراكز إمداد وتخزين للمعدات القتالية وقطع الغيار والذخائر والمتفجرات، ومراكز تجديد الآليات وصيانتها. والثاني يشمل وحدات سلاح التسليح في المناطق العسكرية، والورش بأنواعها كافة، وكتائب خدمات التسليح، وغير ذلك من أطقم الصيانة التي قد يرافق بعضها القوات المقاتلة في الخطوط الأمامية. [114]

2 – سلاح الاتصالات والإلكترونيات

وهو سلاح مهني يعمل في مجال الاتصالات والسيطرة في القوات البرية. وله علاقة وثيقة بسلاحي الجو والبحر في شؤون الاتصالات والإلكترونيات. والمسؤولية الأساسية لهذا السلاح هي: تأمين الاتصالات وقدرات السيطرة والرقابة للقوات البرية من مرتبة هيئة الأركان حتى التشكيلات الميدانية؛ شراء أجهزة اتصالات ومعدات إلكترونية لمصلحة الجيش وتطويرها واستيعابها. ولهذا السلاح مشاغل للإلكترونيات على مستويات متعددة، ابتداء من الأركان العامة حتى الوحدات الميدانية. ويكون قائد هذا السلاح برتبة عميد.

---

(113) المصدر السابق، ص 24.
(114) المصدر السابق، ص 24–25. (الفقرات التالية مأخوذة من المصدر نفسه، ص 25–31).

3 – سلاح الصيانة

وقيادة هذا السلاح مسؤولة عن التخطيط لمعدات الإمدادات والتموين التي يحتاج الجيش إليها، واختبار المعدات الجديدة. ويعمل هذا السلاح في مجال تطوير معدات حديثة، وتحسين المعدات والتجهيزات الموجودة. وهو مسؤول أيضاً عن توفير توجيه مهني لضباط التموين في قيادات المناطق، وفي التشكيلات ومراكز التجهيز التابعة لشعبة المستودعات. وكان يطلق على هذا السلاح اسم سلاح التموين، لكنه حوّل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 إلى سلاح الصيانة. ويتولى قيادته ضابط برتبة عميد.

4 – جهاز التثقيف

ويعمل هذا الجهاز، الذي يقوده ضابط برتبة عميد، في: تأمين التأهيل الثقافي للقادة، ورفع المستوى الثقافي والتربوي للجنود طوال فترة خدمتهم، وتعليم اللغة العبرية للجنود الذين لا يعرفونها جيداً، والتركيز على معرفة إسرائيل وتاريخها، والإشراف على الإذاعة العسكرية والمنشورات التي يصدرها الجيش، وبينها مجلتا «بمحنيه» و«سكيرا حُدشيت».

5 – سلاح شؤون الأفراد

أنشئ هذا السلاح في أواخر سنة 1976، لرعاية وتدريب الطاقة البشرية التي تعمل في حقل شؤون الأفراد، ووضع سياسة موحدة في الجيش في هذا المجال. وقد ضم إلى هذا السلاح لدى إنشائه جميع العسكريين الذين يعملون في مجال شؤون الأفراد، بدءاً بالكتائب وانتهاء بالمناطق العسكرية وشعبة الطاقة البشرية. ويعتبر هذا السلاح، الذي يتولى قيادته ضابط برتبة عميد، أحد الأجهزة التنفيذية الأساسية في شعبة الطاقة البشرية، في كل ما يتعلق بأمور: تنقل الطاقة البشرية داخل الجيش وتسجيلها؛ إعطاء الأذونات في مغادرة الجنود العاملين أو الاحتياطيين إسرائيل؛ استدعاء العسكريين إلى الدورات، بما في ذلك دورات الضباط، ومن ثم التأكد من حصولهم على التأهيل الكافي؛ وقبول المتطوعين في الجيش الدائم.

6 – سلاح النساء

أُنشئ هذا السلاح سنة 1948 لإشغال المجندات بأية مهمة يمكنهن توليها، كبعض المهمات الإدارية وقيادة السيارات العسكرية، والتمريض، والاتصالات اللاسلكية،

وتشغيل حاسبات إلكترونية، وذلك بهدف تفريغ أكبر عدد ممكن من الرجال للمهمات القتالية. وبناء عليه، توجد مجندات في مختلف وحدات الجيش وهيئاته وأسلحته البرية والبحرية والجوية، وهن يعملن في مجالات عدة غير قتالية. وتعتبر قائدة سلاح النساء، التي تحمل رتبة عقيد، المسؤولة الوحيدة عن خدمة المجندات في أي سلاح أو هيئة يعملن فيها، كما تعتبر مستشارة رئيس هيئة الأركان في كل ما يتعلق بشروط الخدمة الخاصة بالفتيات. وتوجد ضابطة سلاح نساء رئيسية في كل منطقة عسكرية وفي كل سلاح، تشرف على عمل المجندات في تلك المنطقة أو ذلك السلاح.

7 – الناحل

كلمة ناحل هي اختصار للاسم الكامل لهذا السلاح «نوعر حلوتس لوحيم» (شباب طلائعي محارب). وقيادة الناحل تنظيمية غير ميدانية، وعلى رأسها ضابط برتبة عقيد. ويوزع المتطوعون في الناحل نشاطهم بين التدريب العسكري والعمل الزراعي والاستيطاني. غير أنه منذ 1959، شُدد على النشاط العسكري للناحل، فأنشئ الناحل المظلي، وزيدت المناورات التي تقوم بها وحدات الناحل وتوزعت. وقد اشتركت وحدات من الناحل في «العمليات الانتقامية» في الخمسينات، وفي حروب 1956 و1967 و1973. وبعد حرب 1973، قُلّصت فترة التدريب الزراعي لمتطوعي الناحل مرة أخرى، بهدف زيادة التأهيل العسكري، وأصبح أفراد من الناحل يخدمون في وحدات المظليين والمدرعات والهندسة والمدفعية وغيرها. لكن قيادة الناحل تستمر، في الوقت نفسه، في إنشاء المستعمرات الاستيطانية. وفي حين يتولى رئيس شعبة الأركان العامة تنسيق أعمال قيادة الناحل، فإن علاقاتها بالهيئات المدنية تتم من خلال شعبة الشباب والناحل في وزارة الدفاع. كما أن وحدات الناحل تخضع، من الناحية العملانية، لقيادات المناطق العسكرية التي توجد فيها، لا لقيادة الناحل. وقد شُكّل لواء مشاة من الناحل في أواخر سنة 1983، يضم مجندين جدداً كان معظمهم يخدم في لبنان. وكانت هذه أول مرة تشكل فيها قوة من الناحل على مستوى لواء.

8 – الغدناع

وكلمة «غدناع» اختصار للاسم «غدودي نوعر»(كتائب شباب). وقيادة الغدناع تنظيمية، غير ميدانية، ويتولى قيادتها ضابط برتبة عقيد. وفيها أربعة أقسام: العمليات، والتثقيف، والإدارة، والمستودعات. ولقيادة الغدناع بعثات في المناطق العسكرية الثلاث،

وتتبع لها سبع قواعد تدريب. ويتولى رئيس شعبة الطاقة البشرية تنسيق نشاطات قيادة الغدناع والإشراف عليها، لكن للقائد علاقات بشعبة الشباب والناحل في وزارة الدفاع أيضاً. وتنشط الغدناع في المدارس المتوسطة بالتنسيق مع وزارة التعليم ومديري تلك المدارس. ويستثنى الطلاب العرب من التدريب على السلاح. ومن أبرز أهداف الغدناع: توفير ثقافة أمنية وإعداد عسكري للشباب تحضيراً لخدمتهم في الحرس المدني والجيش، واستخدام الشباب في مهمات أمنية في حالات الطوارئ. وقد عملت الغدناع في مجالات: إعداد المخازن، وورش الصيانة، وقواعد التموين، وبناء التحصينات على الحدود مع كل من سوريا ولبنان والأردن.

9 – الحاخامية العسكرية

وهي جزء من شعبة الطاقة البشرية. لكن الحاخام العسكري الرئيسي يعمل باستقلال ذاتي، وهو أعلى سلطة دينية وقضائية – دينية في الجيش. وتضم قيادة الحاخامية العسكرية الفروع التالية: فرع التنظيم الذي يشمل قاعدة الحاخامية العسكرية الرئيسية المسؤولة عن الجنود في الخدمة النظامية أو في الاحتياط؛ فرع الملاءمة الدينية والسبت، وهو مسؤول عن الحفاظ على احترام يوم السبت في الجيش، إذ تمنع جميع النشاطات، باستثناء النشاطات الأمنية والحفاظ على توافق الطعام الذي يقدم إلى الجنود أو يوضع في المخازن، مع المتطلبات الدينية اليهودية؛ فرع العلاقات الزوجية والدفن الذي يعالج أمور الجنود الدينية والخلقية الشخصية، والتأكد من هوية قتلى الجيش وتأمين دفنهم في إسرائيل؛ فرع الحياة الدينية الذي يعمل في مجال تطوير الحياة والنشاطات الدينية للجنود، ويصدر نشرات دينية، ويوزع كتب التوراة.

10 – المستشار المالي لرئيس الأركان

وهو من المناصب المهمة في هيئة الأركان العامة، ويحمل صاحبه رتبة عميد، ويشترك في جلسات مجلس هيئة الأركان العامة، وهو الضابط الوحيد الذي يحمل رسمياً لقب مستشار رئيس الأركان. وقد تقرر، منذ بداية الستينات، أن يتولى من يشغل هذا المنصب رئاسة شعبة الميزانيات في وزارة الدفاع، وبذلك أصبح خاضعاً للمدير العام للوزارة بموازاة خضوعه لرئيس الأركان. والمهمات الرئيسية للمستشار المالي – رئيس شعبة الميزانيات هي: تقدير ميزانية الدفاع من خلال الاتصال برؤساء الشعب وقادة الأسلحة؛ الإشراف على تنفيذ الإنفاق؛ تقديم المشورة إلى رئيس الأركان العامة

في جميع الشؤون المتعلقة بالميزانيات والأمور المالية؛ تمثيل الجيش أمام لجان الكنيست، وفي مكتب مراقب الدولة ووزارة المالية، فيما يتصل بجميع شؤون مالية الجيش وميزانيته.

11 – سلاح الخدمات الطبية

ومهمات هذا السلاح الأساسية هي: تحديد معايير التصنيف الطبي والنفسي للجنود والمجندين، لإرسالهم إما إلى الوحدات المقاتلة وإما إلى الخطوط الخلفية؛ تأمين المعالجة الطبية للجنود المرضى والمصابين لإعادتهم إلى وحداتهم في أقصى سرعة ممكنة؛ تخطيط برامج التلقيح وتنفيذها؛ تقديم المشورة الطبية على مختلف المستويات؛ شراء المواد الطبية وتخزينها؛ تدريب الأطقم الطبية وأطقم الإسعاف. وبما أنه لا توجد مستشفيات عسكرية في إسرائيل، فإن المستشفيات المدنية تخصص أسرة للجيش عند وقوع حوادث أو حروب، كما تنضم إليها أطقم طبية عسكرية. ويتولى قيادة سلاح الخدمات الطبية ضابط برتبة عميد.

12 – المتحدث باسم الجيش

يحتل هذا المنصب ضابط يعتبر ممثلاً للجيش ومندوباً له في اتصالاته بالجمهور ووسائط الإعلام. وكان المتحدث الرسمي يخضع لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، لكنه، بعد حرب 1973، أصبح خاضعاً مباشرة لرئيس الأركان. كما أصبح عضواً في مجلس هيئة الأركان العامة. والمتحدث باسم الجيش مسؤول، بين أمور أخرى، عن: نشر بيانات الجيش الرسمية، ولقاءات رجال الجيش مع الصحافيين، وإقامة علاقات مع وسائط الإعلام المحلية والأجنبية ومع المراسلين والكتاب العسكريين، وترتيب زيارات ضيوف الجيش، وتنظيم محاضرات الضباط للمواطنين...إلخ.

13 – كلية الأمن القومي

وهي أعلى مؤسسة للدراسات الأمنية في الجيش الإسرائيلي. وقد افتتحت في تشرين الأول/ أكتوبر 1963، وأغلقت في تموز/ يوليو 1967، بعد أن أجرت أربع دورات. بلغ مجموع الأشخاص الذين اشتركوا فيها 102، منهم 39 ضابطاً، والباقي من المسؤولين الكبار في وزارات الحكومة والمؤسسات الأخرى التي تعالج شؤون «الأمن القومي». ولكن أعيد فتحها (1 أيلول/ سبتمبر 1977)، بعد إعادة تنظيمها. وتقرر ألا تزيد نسبة

المدنيين فيها على الثلث. كما تقرر أن تستمر كل دورة عاماً كاملاً، تقسم إلى أربعة فصول دراسية، هي: الأول، وهو مخصص للدراسة التمهيدية والنظريات الاستراتيجية واتخاذ القرارات، والبنية التحتية لدولة إسرائيل؛ الثاني، ويتضمن دراسات عن المجتمع في إسرائيل واليهود في العالم، والأقليات في إسرائيل، وموضوعات اقتصادية وتكنولوجية – علمية؛ أما الثالث والرابع فهما مخصصان لدراسة نظرية الأمن: استراتيجيات إسرائيل، والجهاز المسؤول عن التنفيذ – وزارة الدفاع والجيش والإنتاج العسكري. كما يعطى طلاب الكلية دروساً في اللغتين، الإنكليزية والعربية، ومحاضرات عن اليهودية وتاريخ العلوم. أما طاقم التدريس فيتألف من ضباط كبار وأساتذة جامعات ومعاهد ثقافية عليا.

14 – كلية الأسلحة المشتركة للقيادة والأركان

ومهمة هذه الكلية، التي يتولى قيادتها ضابط برتبة عميد، هي: تأهيل الضباط الكبار لشغل مناصب مختلفة في الأركان المنسّقة لقيادات المناطق، وفي التشكيلات والمستويات الموازية في سلاحي الجو والبحر؛ توفير الأسس المطلوبة لتولي مناصب أركان في هيئة الأركان العامة، وفي قيادات الأسلحة البرية والبحرية والجوية وأسلحة الجيش الأخرى؛ توسيع ثقافة الضباط في الدراسات الأكاديمية والعسكرية. وقد افتتحت هذه المدرسة (الكلية فيما بعد) في أيار/ مايو 1954، وتخرج منها 2000 ضابط تقريباً حتى سنة 1975. وتم في سنة 1969 دمج الدروس الأكاديمية في الدروس العسكرية، وذلك بترتيب خاص مع جامعة تل أبيب. وتشتمل الدروس الأكاديمية على: علوم اليهودية؛ التاريخ العام وتاريخ اليهود؛ دروس الشرق الأوسط والحضارة الإسلامية؛ مدخل إلى الاقتصاد؛ علم الاجتماع وعلم النفس. ويجب أن يدرس الطالب بعد تخرجه عاماً إضافياً في إحدى الجامعات للحصول على شهادة بكالوريوس. وبينما تستمر الدورة للقوات البرية 11 شهراً، تقام في المدرسة دورات منفصلة لسلاحي الجو والبحر. ويفترض فيمن ينضم إلى المدرسة أن يكون برتبة نقيب فما فوق، ومعظمهم من خريجي دورات قادة سرايا في المشاة أو المدرعات، أو من خريجي دورات عسكرية متقدمة. ويعطى الدارسون المحاضرات في أطقم تضم 12 – 13 ضابطاً، ولكل طاقم مدرّب دائم. ومعظم المدربين من قادة الألوية السابقين، أو ممن خدموا في مناصب موازية.

سلاح الجو

يعتبر الرفّ، الذي يضم 4 – 6 طائرات، أصغر وحدة قتالية عملانية في سلاح الجو الإسرائيلي، ويليه السرب، وهو الوحدة القتالية الأساسية، ويتألف من 3 – 4 رفوف، بالإضافة إلى وحدات مساندة وخدمات. ويؤلف كل 3 – 4 أسراب، مع وحدات مساندة وخدمات أخرى، جناحاً جوياً. أما أكبر تشكيل في هذا السلاح، فهو اللواء الجوي الذي يضم عدة تشكيلات من الطائرات (مقاتلات، أو طائرات هيليكوبتر، أو نقل، أو غير ذلك)، وخدمات صيانة، ومخازن ذخيرة، ووحدات دفاع جوي، وخدمات طبية. واللواء الجوي مسؤول أيضاً عن صيانة القاعدة الجوية التي تخدم الأسراب فيه، ويبلغ عديد سلاح الجو الإسرائيلي 86,5 ألفاً، منهم 32,5 ألفاً نظاميون ويؤدون الخدمة العسكرية، و54 ألفاً احتياطيون. ويقدر عدد الطائرات المقاتلة بـ 742 طائرة من مختلف الطرز. ويعتبر هذا السلاح حديثاً وقوياً؛ فمعظم الطائرات الأميركية المستخدمة فيه من النسق الأول. وتضفي كفاءة الطيارين والفنيين العالية والصيانة المتطورة عليه فعالية قتالية عالية. وأهم ميزات سلاح الجو الإسرائيلي القاعدة التقنية التي بني عليها بمساعدة الولايات المتحدة، والتي وفرت له التفوق الالكتروني. وعلى هذا الصعيد تقوم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وخاصة في السنوات الأخيرة، بدور كبير، راح يتسع ليطال تحديث أسلحة جوية لدول أخرى (تركيا).[115]

وتشمل طُرز الطائرات المقاتلة والمعترضة وطائرات الدعم الأرضي كلاً من طائرات «ف – 15 إيغل»، وكذلك الطراز المحسّن منها «ف – 15 آي» ذات المدى الأبعد، وطائرات «ف – 16» من مختلف الأنواع للمهمات المتعددة، و«ف – 4 فانتوم»، التي جرى تحسينها إلكترونياً، و«أ – 4 سكاي هوك». كما تنتج إسرائيل طائرة «كفير» للأغراض المتعددة. وتزود هذه الطائرات بصواريخ جو – جو أميركية من طرازي «سايدوندر» و«سبارو»، والصواريخ الإسرائيلية «شفرير»، بالإضافة إلى صواريخ جو – أرض من طُرز «ستاندرد آرم» و«مافريك» و«ول آي» و«شرايك». كما صنعت إسرائيل صاروخ «بوب آي». وبعض هذه الصواريخ مخصص لتدمير رادارات الدفاعات الأرضية – الجوية. وتشمل القنابل الأنواع المعدنية غير الموجهة والمجهزة بأجهزة توجيه أو بأشعة الليزر. ولدى إسرائيل نحو 253 طائرة هيليكوبتر للمهمات القتالية والاستطلاعية، أمثال «أباتشي» و«كوبرا» و«ديفندر»، وللنقل. وفي حيازتها أيضاً 93 طائرة نقل تقريباً من طرز

(115) ذياب، زهير، دليل إسرائيل العام، ص 299.

أميركية وإسرائيلية، بعضها مخصص للتزويد بالوقود جواً. ولديها 136 طائرة تدريب يمكن استخدام بعضها في مهمات قتالية. وإضافة إلى ذلك، يمتلك سلاح الجو طائرات الإنذار المبكر والقيادة والتجسس الإلكتروني من طرازي «إي – 2 هوك آي» و «بوينغ – 707». إلى جانب الطائرات الموجهة من بُعد لخرق الدفاعات الجوية والتشويش الراداري، والتي تصنع إسرائيل بعضها كلياً. ويشكل الدفاع الجوي جزءاً من سلاح الجو، ويعتمد على الاستطلاع المتقدم بواسطة طائرات الإنذار المبكر ونظام راداري متكامل وصواريخ أرض – جو من طرازي «هوك» و«هوك المحسّن». وخلال حرب الخليج سنة 1991، زوّدت إسرائيل بنظام الصاروخ «أرو» («حيتس» – السهم) المضاد للصواريخ.[116]

سلاح البحر

يعتبر الفصيل البحري، الذي يضم قطعتين على الأقل، أصغر وحدة قتالية في سلاح البحر. أما التشكيل البحري الأساسي، فهو «الأسيطل» (الأسطول الصغير –Flotilla)، ويضم مجموعة من القطع البحرية من النوع نفسه. ويعتقد أن هناك قيادة لكل من أسطولي زوارق الصواريخ في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. ويبلغ عدد القوات البحرية نحو 19 ألفاً، منهم 9 آلاف نظاميون ويؤدون الخدمة الإلزامية. ولديها قرابة 58 قطعة بحرية معظمها مصنع محلياً أو بمساعدة أميركية وفرنسية. وفي حيازتها 3 غواصات من الطراز البريطاني «فيكرز»، واثنتان حديثتان من طراز «دولفين» الألماني الصنع. وهي تمتلك أيضاً أنواعاً مختلفة من سفن الحراسة «ساعر 2،3،4،5»، وزوارق الدورية السريعة «دفورا» و«دبّور» المزودة بصواريخ بحر – بحر من طُرز «هاربون» و«غبرييل»، والصواريخ المضادة للصواريخ «براك»، إلى جانب المدافع المضادة للصواريخ والطائرات. ويضاف إلى ذلك 11 سفينة إنزال صغيرة ومتوسطة. ومع أن هذا السلاح يعتبر صغيراً نسبياً، فإن تسليحه متفوق، ولا سيما في المجالين الصاروخي والإلكتروني، بالإضافة إلى طائرات الهيليكوبتر الهجومية البحرية.[117]

(116) المصدر السابق، ص 299–300.

(117) المصدر السابق، ص 300.

الأسلحة غير التقليدية

1 – القدرة النووية

إن عزم إسرائيل على امتلاك الأسلحة غير التقليدية – النووية والكيماوية والبيولوجية، ووسائل نقلها إلى أهدافها – ينسجم تماماً مع دورها الوظيفي كثكنة استيطانية في المنطقة – تطويع دولها لإملاءات المشروع الصهيوني بشقيه، الإمبريالي والاستيطاني (انظر أعلاه). فلكي تحقق هذا الهدف، كان لا بد لها أن ترفد الآلة العسكرية التي دأبت على بنائها وتطويرها، بقوة رادعة إضافية من الأسلحة غير التقليدية – أسلحة الدمار الشامل. وتعتقد القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن امتلاكها لمثل هذه الأسلحة من شأنه أن يدفع دول المنطقة المستهدفة إلى الإقلاع عن التفكير باستمرار المقاومة لهذا المشروع، وبالتالي، الرضوخ لغاياته. فبناء القدرة النووية الإسرائيلية وسواها، لا يقع في إطار الإجراءات الدفاعية، كما تدعي، وإنما هو في صلب استراتيجية ما تراه «أمن دورها الوظيفي»، الذي هو بطبيعة الحال عدواني. وفي الواقع، فإن إسرائيل قد بدأت تطور قدرتها النووية في حين لم تكن مهددة وجودياً، وإنما مشكوك في أهليتها دوراً وظيفياً، وما يعكسه ذلك على احتلالها الموقع الذي تتطلع إليه في الاستراتيجية الإمبريالية إزاء المنطقة. ومهما يكن، فإن إسرائيل تنكر حيازتها أسلحة نووية، مع أنها تقر بامتلاكها القدرة على إنتاجها. إلا أن التقدير السائد يذهب إلى عكس ذلك، ويؤكد أنها تملك مخزوناً من الرؤوس النووية، يتراوح بين العشرات والمئات منها. وتصر إسرائيل إعلامياً على أنها إذ تملك الخيار النووي، فإنها لن تكون الأولى في إدخال هذه الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط. وهي تعتمد استراتيجية ردع نووي مغلفة بالغموض، إذ تعتقد أن ذلك أكثر جدوى من الردع المعلن، إقليمياً ودولياً. ولا تزال تصر على الامتناع من الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968، وترفض إخضاع منشآتها النووية إلى التفتيش الدولي. في المقابل، وإمعاناً منها في التمويه على قدرتها النووية، تدعي القبول بمبدأ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (بما فيه إيران) بعد حلول السلام الكامل، أي بعد استكمال عملية التطويع في المنطقة، وبالتالي، استقرار مرتكزات الأمن الاستراتيجي لمشروعها الاستيطاني.

لقد بدأت إسرائيل منذ قيامها التفكير في حيازة القدرة النووية، الأمر الذي زادت وتيرة تسارعه في الخمسينات؛ فشكلت فيها لجنة الطاقة النووية (1952)، وعقد اتفاق مع الولايات المتحدة، لبناء مفاعل «ناحل سوريك» (1955)، وهو مفاعل معدّ للأبحاث

النووية بقوة 5 ميغاواط، وخاضع لتفتيش وكالة الطاقة النووية الدولية في فيينا. وكانت إسرائيل (1954) تفاوض فرنسا سراً بشأن تعاون نووي أشمل، وتوصلت إلى اتفاق لتزويدها بمفاعل «ديمونا»، الذي بدأ تشغيله في أواخر سنة 1963، ولم يجر حتى الآن إخضاعه للتفتيش الدولي. وبحسب المعلومات الأولى، كانت قوة هذا المفاعل 24 ميغاواط، وهو ما يمكنه من إنتاج كميات من مادة البلوتونيوم، تكفي لصنع رأس نووي واحد سنوياً. على أن بعض المعلومات اللاحقة قدرت قوة المفاعل بـ 40 ميغاواط، أي ما يمكنه من إنتاج كميات من البلوتونيوم، تكفي لصنع رأسين أو ثلاثة رؤوس سنوياً. وفي سنة 1974، كشفت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) أن إسرائيل قادرة على تصنيع الرؤوس النووية. وفي سنة 1986، جاء ما كشفه الفني الإسرائيلي، مردخاي فعنونو، الذي عمل سابقاً في المنشآت النووية الإسرائيلية ليلقي مزيداً من الضوء على قوة مفاعل ديمونا ويضعها في درجات أعلى، وليوضح أن البرنامج العسكري النووي الإسرائيلي أشمل وأكثر تعقيداً مما كان معروفاً سابقاً. وقد بنيت المختبرات ومحطة الفصل (أي فصل البلوتونيوم عن الشوائب) ومركز التجميع في طبقات تحت الأرض.[118]

وتستخلص إسرائيل اليورانيوم الطبيعي من الفوسفات. وقد قامت أيضاً بشراء أو بتهريب كميات منه ومن اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية من عدة مصادر أوروبية وأميركية وجنوب أفريقية. وبحسب ما أفاد به رئيس الطاقة النووية الفرنسية السابق، خلال فترة التعاون الفرنسي – الإسرائيلي في الستينات، فإنه كان هناك تعاون في مجال تصميم الأسلحة أيضاً، لا في مجال التقنية فقط. وهذا الأمر سيان، فالتعاون العلمي والتقني العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا الغربية يضع العلماء الإسرائيليين في مركز يتيح لهم الإطلاع بصورة طبيعية على التقنية النووية في مختلف مجالاتها.[119] ويشير ستيفن غرين إلى أن إسرائيل حصلت على مواد نووية من شركة أميركية، كانت تعمل في أبولو – بنسلفانيا، باسم «NUMEC» (The Nuclear Materials and Equipment Corporation)، كانت على علاقة مع «وكالة الطاقة الذرية» الأميركية الحكومية. ويورد الكاتب مقتطفاً من تقرير مدير شعبة الأمن في تلك الوكالة، حيث يقول: «إن التفتيش الأمني في «نوميك» قد كشف العديد من الثغرات الأمنية التي تعود إلى غياب بذل الجهد من جانب إدارة «نوميك» لوضع برنامج أمني ملائم وفعال والحفاظ عليه. ويقترن بذلك... اتفاق مع

(118) المصدر السابق، ص 301.
(119) المصدر السابق، ص 301.

إسرائيل، تعمل «نوميك» بموجبه مستشاراً فنياً ووكالة للتدريب والمشتريات لها في الولايات المتحدة». ويورد غرين أدلة على أن هذه الشركة، التي يملكها أشخاص يهود، عملوا سابقاً في وكالة الطاقة النووية الأميركية، قد زودت إسرائيل بمواد نووية. ويشير أيضاً إلى أن الإدارات الأميركية، منذ عهد آيزنهاور، وخاصة في ولاية جونسون، قد غضت الطرف عن نشاط إسرائيل النووي، وحتى على الساحة الأميركية نفسها. والمهم، أن الإدارات الأميركية المتعاقبة لم تمارس ضغطاً فعلياً على إسرائيل لإجبارها على إخضاع منشآتها النووية للتفتيش، ناهيك عن فرض عقوبات عليها، أسوة بما فعلته مع دول أخرى، وصولاً إلى استعمال القوة العسكرية ضدها.[120]

وتختلف المصادر حالياً في تقدير مخزون إسرائيل من الرؤوس النووية؛ وتتراوح التقديرات بين 60 و200 رأس، طبقاً لتقدير كميات اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم التي حصلت عليها. وبحسب ادعاء فعنونو، فقد أنتجت إسرائيل أيضاً مادتي التريتيوم والليتيوم، وهما تزيدان في فاعلية التفجير النووي. إلا أن المصادر العلمية لا تزال تشك في قدرة إسرائيل على تطوير القنبلة الهيدروجينية، إذ أن هذا الأمر، وخلافاً لتطوير رؤوس نووية، يتطلب إجراء تجارب. لكن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي) أشارت إلى أن هناك توجهاً لإنتاجها.[121] ومهما يكن، فالتقدير هو أن إسرائيل لن تتخلى عن خيارها النووي حتى في حال نجاح المسار التسووي الجاري. وما دامت لم تتخلّ عن دورها الوظيفي، فهي لن تعمد إلى التنازل عن هذا الخيار؛ بل على العكس، فهي تعزو استجابة الدول العربية للتسوية، أولاً وقبل كل شيء، إلى تفوقها العسكري. وحتى في حال توصل مسار التسوية إلى نتائج ملموسة، فإن منظور القيادة السياسية/ العسكرية إلى موقع إسرائيل في الوضع الذي سيتشكل لاحقاً، يستند إلى المزاوجة بين التفوق الاقتصادي والعسكري، بذريعة ميزان القوى الجغرافي والديمغرافي بينها وبين دول المحيط. وليس أدلّ على ذلك من أن تلك القيادة بدأت توسع دائرة دور إسرائيل الوظيفي، عندما بدأت تلوح في الأفق إمكانية نجاح مسار التسوية.

3 – الصواريخ البالستية

وفي حينه، امتد التعاون الفرنسي – الإسرائيلي ليطال مجال الصواريخ البالستية، الأمر الذي نتج عنه تطوير الصاروخ «يريحو – 1» بمدى يتراوح بين 200 و480 كلم،

(120) Green, Taking Sides, (op. cit.), pp. 157-167.

(121) ذياب، دليل إسرائيل العام، ص 301–302.

وقدرة على حمل رأس تقليدي أو نووي يزن 250 كلغ. وفي سنة 1972، تسلمت إسرائيل من الولايات المتحدة الصاروخ «لانس»، الذي يبلغ مداه 110 كلم، ويستطيع حمل رأس تقليدي أو نووي بوزن 250 كلغ أيضاً. وفي أوائل الثمانينات، طورت إسرائيل الصاروخ «يريحو – 2» بمدى يتراوح بين 490 و750 كلم؛ وهو مخصص لرؤوس نووية زنة 450 – 680 كلغ. ومع أواخر العقد، أتبعته بـ «يريحو – 3»، وهو صاروخ ذو مدى يتراوح بين 800 و1480 كلم، ويستطيع حمل رأس نووي زنة 750 كلغ، وهو من مرحلتين. ويعتقد أن العمل جار الآن على تطوير صاروخ بمدى أبعد من «يريحو – 3»؛ إذ أصبحت إسرائيل تعتبر إيران من دول المواجهة. وقد أظهرت إسرائيل قدرتها في هذا المجال حين أطلقت القمر الصناعي «أوفك – 1» (1988) بزنة 110 كلغ تقريباً، بواسطة صاروخ «شافيط – 2» المكون من ثلاث مراحل. وفي سنة 1990 أطلقت قمراً آخر «أوفك – 2»، وأتبعته (1995) بـ «أوفك – 3». وأعلنت صراحة أن القمر يمر بفضاء كل من سوريا والعراق وإيران، كما أعلنت قدراته التجسسية. ومن الواضح أن ذلك جزء من الضغط النفسي الذي تمارسه إسرائيل، إذ أن الأقمار الصناعية الأميركية ترصد هذه الدول منذ وقت طويل. ويعتقد البعض أن بالإمكان إجراء تعديلات على «شافيط – 2» ليصبح قادراً على حمل رأس نووي أو تقليدي زنة 900 كلغ إلى مدى نحو 3000 ميل بحري، أو راس زنة 500 كلغ إلى مدى نحو 4700 ميل بحري؛ وهذا يضعه في منزلة الصواريخ العابرة للقارات.[122]

3 – الأسلحة الكيماوية

نقيضاً لموقفها من الأسلحة النووية، تحاول إسرائيل استبعاد السلاح الكيماوي من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة، نظراً لعلمها بأن بعض دولها قد طور القدرة على صنع الرؤوس الكيماوية التي يمكن إيصالها بالصواريخ البالستية. وبناء على ذلك، وقعت اتفاق حظر الأسلحة الكيماوية (1993)، في محاولة للضغط على تلك الدول للانضمام إليها. وعلى الرغم من إنكار المسؤولين الإسرائيليين صنع أسلحة كيماوية، فالاعتقاد السائد، حتى باعتراف أميركا، أنها تنتجها وتخزنها. وهناك معلومات عن وجود محطة لإنتاج غاز الأعصاب قرب ديمونا، بالإضافة إلى محطات أخرى ومختبرات أبحاث متعددة. كما تجري مناورات تشمل التدريب على العمليات التي يستخدم فيها السلاح الكيماوي لمعرفة تأثيره في البيئة القتالية، إضافة إلى توفير الأقنعة الواقية لجميع السكان، والتأكيد على اتخاذ الإجراءات الاحتياطية في المنازل

(122) المصدر السابق، ص 303–304.

والملاجئ ضد هذا السلاح. وسبق أن وقعت إسرائيل اتفاق جنيف (1969)، الذي يحفظ للدول الموقعة حق استخدام السلاح الكيماوي كرد انتقامي بالمثل. وقد يعطي ذلك دليلاً على امتلاكها مثل هذه الأسلحة.[123]

4 – الأسلحة البيولوجية

لم تنضم إسرائيل إلى اتفاق حظر الأسلحة البيولوجية (1972)، بذريعة أن الاتفاق لا يشتمل على نظام تحقق وتفتيش. وتتفق المصادر على وجود معاهد للأبحاث ومحطات لإنتاج الأسلحة الجرثومية في إسرائيل على الرغم من إنكارها ذلك رسمياً. بيد أن السؤال المهم الذي يميز الأسلحة البيولوجية عن النووية والكيماوية هو مدى صدقيتها الردعية وقابلية استخدامها عسكرياً. وما يمكن قوله هو أن السلاح النووي والبيولوجي هو سلاح الملاذ الأخير؛ بينما القيود الاستراتيجية والعسكرية والسياسية المفروضة على استخدام السلاح الكيماوي ميدانياً قد تكون أقلّ صرامة مما هي عليه على السلاحين الآخرين.

وتجدر الإشارة في هذين المجالين إلى ما يلي: «في مجال الأسلحة الكيميائية والجرثومية حرصت إسرائيل على امتلاك مخزون كبير منها. ولتحقيق ذلك، حشدت إسرائيل عدداً كبيراً من العلماء المتخصصين بمجالات الكيمياء والفيزياء، بلغ عددهم 30 عالماً، وذلك بحسب مصادر سنة 1989. وسخرت إمكانات عدد من مختبرات الأبحاث المتخصصة لهذا الغرض. ومن أمثلة ذلك مختبرات «التخنيون» ومعهد «كازلي» للأبحاث الكيميائية في القدس، وكلية «ديمونا ساكلر» للأحياء الدقيقة في جامعة تل أبيب، و«المعهد الكيميائي» في إيلات، وأقسام الكيمياء في جامعتي بن – غوريون وتل أبيب. وإضافة إلى الفرق العاملة في هذه المختبرات والمعاهد، تم ربط نحو 300 خبير بمجالات الأسلحة الكيميائية والجرثومية من مهاجري الاتحاد السوفياتي السابق، والذين سبق لهم أن عملوا في هذه المجالات في بلدهم الأصلي. وفي مجال الإنتاج، قام المسؤولون بتكثيف وتوسيع وتطوير الوحدات المعدة لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية والبيولوجية لتأمين مخزون استراتيجي هائل منها تكفي لتشكيل سلاح رادع وفعال. وهناك خمس منشآت تعمل في إنتاج هذه المواد، هي: 1 – منشأة المنطقة الصناعية «رمات حوفاف» في النقب، بالقرب من بئر السبع. 2 – منشأة المنطقة الصناعية في الخان الأحمر (معاليه أدوميم) بالقرب من القدس. 3 – منشأة رمات غان وريشون لتسيون. 4 – منشأة كيشون في شمالي حيفا. 5 – منشأة رابينتكس في منطقة يزرعيل [مرج ابن عامر]».[124]

(123) المصدر السابق، ص 304–305.
(124) المصدر السابق، ص 305؛ الريس، نزار، دليل إسرائيل العام، (مصدر سابق)، ص 240–241.

ثالثاً: الصناعة العسكرية الإسرائيلية

لقد سبقت الصناعة العسكرية اليهودية قيام إسرائيل؛ إذ واكبت عملياً تشكيل الهاغانا (انظر أعلاه). فقادة الهاغانا سعوا منذ تأسيسها لتخزين أكبر كمية ممكنة من الأسلحة في مستودعات المنظمة. «ومن أجل ذلك، بذلوا جهداً كبيراً لتطوير فرعين للحصول على الأسلحة، أُرسي أساسهما في العشرينات، وهما: «ريخش/ قسم مشتريات السلاح»، لشراء الأسلحة من مصادر أجنبية في البلد وخارجه؛ و«تاعس»، لصناعة الأسلحة والذخيرة في الورش والمصانع السرية التابعة للمنظمة»[125]. وفي أثناء «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939)، تلقى الفرعان دفعة قوية من التطوير وتوسيع النشاط. «أدت الأحداث إلى تطور كبير في الصناعات العسكرية («تاعس») التابعة لمنظمة الهاغانا. فحتى سنة 1936، كانت هذه الصناعات محصورة كلها في الورش الصغيرة في حي بوروخوف [تل أبيب]، ودأب عدد قليل من العمال المتفانين على تلبية حاجات المنظمة من المنتوجات القليلة. وفي بداية تلك السنة، شرع المسؤولون عن «تاعس» في البحث عن مكان آخر لعملهم. إذ خيّل إليهم أنهم معروفون في ذلك الحي أكثر من اللازم. وبعد بحث طويل، وجد مكان موافق هو مصنع الجلود التابع للأخوين يعقوب وبنيامين ليفكوفيتس، على شاطئ البحر في تل أبيب، الذي أجرت فيه لعدة أعوام تدريبات على الرماية بالبندقية لقادة المنظمة في المدينة». وفي هذا المصنع (المؤسسة أ) بدأ إنتاج القنابل اليدوية وقنابل البندقية. «وعندما اتسع نطاق العمل، أصبح من الضروري إنشاء مسبك خاص لصهر المعادن، تحدد مكانه في كيبوتس ناعن... وتطورت المؤسسة في ناعن بمرور الوقت. «بعد عام من العمل، تم خلاله تجهيز مخزون كبير من المنتوجات، أُنشئ قسم لتصنيع المواد [المتفجرات]. وفي العام الثالث، أنشئ قسم لتعبئة القنابل اليدوية، ثم قسم آخر

(125) الثورة العربية الكبرى، (مصدر سابق)، ص 400.

لتركيب الصاعق والمتفجرات في القنابل اليدوية. كما أنشئت مخابئ سرية في أمكنة عديدة في المستعمرة. وكان المشروع بأكمله قائماً في وسط المستعمرة، وأطلق عليه اسم المحَدَدة ب. ولم يعرف معظم أعضاء المستعمرة بأنه يجري في الكيبوتس إنتاج أسلحة للهاغانا. ومع ذلك نقل المشروع بعد ثلاثة أعوام من إنشائه إلى كفوتسات شيلر القريبة، لداعي الحذر والأمن». [126]

ولإنتاج المواد المتفجرة، جندت الصناعة العسكرية بقيادة يسرائيل زفولدوفسكي (1937) عدداً من علماء الكيمياء البارزين، بينهم الأخوان إرنست وفيليكس بيرغمان. وكان هذا الأخير قد اقترح إدخال مادة متفجرة باسم «فنتا أريتريتول، تترانترات» في تصنيع القنابل والمقذوفات. (أما إرنست بيرغمان فقد رافق الصناعة العسكرية الإسرائيلية حتى مرحلة الذروة. وفي الأربعينات أصبح رئيساً لمعهد وايزمن للعلوم (رحوفوت)، ومن ثم رئيساً لهيئة الطاقة النووية الإسرائيلية). «ونجح رجال الصناعة العسكرية في رحوفوت في إنتاج 5 كلغ من المادة المتفجرة الجديدة في المختبر. وبعد عدة تجارب كانت نتائجها جيدة، شرعوا في إنشاء معمل لإنتاجها... وأقيم المعمل في معصرة العنب القديمة في رحوفوت... وأنتج المعمل حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية عدة أطنان من هذه المادة، التي نجح رجال الصناعة العسكرية بواسطتها في صنع كميات كبيرة من القنابل اليدوية ذات النوعية الجيدة». ثم ما لبث زفولدوفسكي أن شكّل «لجنة استشارية من خيرة الكيميائيين في البلد (لجنة كيميائية – فنية)، شارك فيها الأخوان د. دافيد (إرنست) ود. فيليكس بيرغمان من معهد زيف [معهد وايزمن – رحوفوت]، وبروفسور إيليوف، ود. هايمان ود. كلوغاي من التخنيون، وآخرون». وعملت هذه اللجنة في حلّ «المشكلات الكثيرة المتعلقة بإنتاج المواد المتفجرة، والغازات، والمواد الدخانية، والإشعال، والإضاءة، وما شاكل ذلك». [127]

وأجمل كتاب «تاريخ الهاغانا» حصيلة إنتاج الصناعة العسكرية لسنة 1938، كما يلي: «في سنة 1938، العام الأول لعمل زفولدوفسكي (عمير)، وصل إنتاج الصناعة العسكرية إلى كميات كبيرة، أنتجت «المؤسسة أ» آنذاك أكثر من 17,500 قنبلة يدوية، و16,000 قنبلة بندقية. وأنتج المعمل في رحوفوت، الذي دعي بالاسم السري «المختبر»، 2800 كلغ من المواد المتفجرة. وبالإضافة إلى ذلك أنتجت الصناعة العسكرية، تلك السنة، المئات من مخازن الرصاص للمدافع الرشاشة، وطلقات بالستية (من أجل إطلاق

(126) المصدر السابق، ص 408–410.
(127) المصدر السابق، ص 410–412.

قنابل البندقية)، وزوايا قائمة لتصويب مدافع الهاون، وقنابل يدوية من أجل التدريب. وبإشراف يسرائيل يشفه أُنشئ في حيفا، بينما كانت الأحداث في بدايتها، معمل لصنع القنابل من أجزاء الأنابيب. ولم يكن هذا المعمل خاضعاً لسلطة الصناعات العسكرية «تاعس»، وإنما لقيادة حيفا. وتولى مسؤوليته يكوتيئيل شيفح، المسؤول الأول عن مستودعات حيفا، ومجموعة من طلاب المعهد الفني على رأسها غرشون ريطوف... وتوصل رجال حيفا إلى إنجازات مهمة في إعداد القنابل اليدوية والقذائف. وأقدم على صناعة القنابل اليدوية، في فترة لاحقة أيضاً، رجال الهاغانا في القدس، بمبادرة من إليك سوحتشبر... وتم بهذه الطريقة سدّ حاجات القدس والمستعمرات المجاورة. وكان هدف القيادة القطرية للهاغانا توزيع مراكز صناعة الأسلحة، كي تستطيع كل منطقة أن تؤمن حاجاتها من هذه المنتوجات قدر الإمكان وقت الطوارئ». وفي تلك السنة أيضاً، تقرر البدء بإنتاج مدفع الهاون من عيار 3 بوصات، تقليداً للمدفع الذي كانت تستخدمه القوات البريطانية ضد الثوار العرب. وكانت بولندا مصدراً هاماً للسلاح والذخائر، وحتى لآلات التصنيع العسكري؛ فأقامت الهاغانا مركزاً فيها لتهريب السلاح والعتاد والآلات. [128]

وفي تقويم لعمل الصناعة العسكرية، ورد في الكتاب المذكور ما يلي: «خلال فترة قصيرة، لا تتعدى العامين، شهدت الصناعة العسكرية تطوراً مهماً. فقد ازداد عدد المصانع والمشاريع، واشتريت آلات جديدة تعمل بدقة، واستبدلت أساليب الإنتاج القديمة بأساليب أكثر تطوراً. كما أنشئ سنة 1939 مشغل خاص («مختبر») لإنتاج أدوات مساعدة مختلفة لصنع المنتوجات في مختلف المؤسسات، وأيضاً لتركيب أجهزة حساسة وآلات للقياس... وقد التفّ حول الصناعة العسكرية لفيف من الخبراء والمهندسين والكيميائيين، الذين كرّسوا كل طاقاتهم ومشاعرهم لأداء المهمة المطلوبة منهم. ووصل عددهم إلى خمسين شخصاً، وهو عدد محترم جداً إذا أخذنا في الاعتبار أوضاع السرية الشديدة التي كان يجري العمل في إطارها. وقد اتضح أن إمكان الاستفادة من الأسلحة الشرعية ونجاح عمليات شراء الأسلحة من الخارج تسببا، بصورة غير مباشرة، بتقليص تطور الصناعة العسكرية المحلية». ومعلوم أنه في تلك السنوات كان التعاون مع سلطات الانتداب في ذروته، وحصلت الهاغانا من خلاله على أسلحة وذخائر بصورة «شرعية». [129]

(128) المصدر السابق، ص 412–414.
(129) المصدر السابق، ص 417.

لقد وفّرت الحرب العالمية الثانية فرصة كبيرة للهاغانا لاقتناء السلاح بأشكال مختلفة وتكديسه، وكذلك لتطوير الصناعة العسكرية من خلال تقديم الخدمات للجيش البريطاني في المنطقة (انظر أعلاه). أما بعد الحرب، وفي أثناء تصعيد المنظمات الصهيونية الإرهاب ضد السلطة البريطانية وقواتها العسكرية، فقد تعرضت هذه الصناعة لخطر التدمير. وفي هذه الفترة، كان عضوا القيادة القطرية للهاغانا، يسرائيل غليلي ويسّخار سيتكوف، يشرفان على تلك الصناعة. وكان حاييم سالفين قد انسحب من إدارتها (شتاء سنة 1944)، التي انتقلت إلى أيدي يوسف روخيل (أفيدار)؛ وتولى مسؤولية القيادة القطرية عنها (1946 – 1947) يوسف يزراعيلي، الذي تولى إدارة المشروع الفعلية. «وفي أثناء النضال ازداد الخطر على المؤسسات الكثيرة التابعة للصناعة العسكرية، التي كانت موزعة في زوايا مختلفة من المدن والقرى. إن مطاردة السلطات لرجال «حركة التمرد»، ومراقبة الساحل لمنع هجرة المهاجرين غير الشرعيين، وعمليات المنشقين التي تمت منذ خريف سنة 1946 من دون تنسيق مع الهاغانا – كل ذلك أدى إلى احتمال افتضاح أمر «المؤسسات» ووقوعها في قبضة السلطات. ونجمت ضرورة لتعزيز أساليب التغطية والتمويه والحذر... وقد اعتبرت المستعمرات الزراعية الجماعية (الكيبوتسيم) أفضل الأماكن ملاءمة لـ «مؤسسات» الصناعة العسكرية».[130]

وفي هذه الفترة وسّعت الصناعة العسكرية مؤسساتها، ونوّعت إنتاجها، خاصة في مجال الذخائر، بواسطة آلات استوردت من بولندا، وأخرى من بريطانيا، وأدخلت إلى البلد بطرق ملتوية. «وقد أنتجت المؤسسة [الجديدة]، منذ بداية عملها في صيف سنة 1946 حتى نهاية أيلول/ سبتمبر 1947، نحواً من مليوني رصاصة ستن... وفي الوقت نفسه، استمر العمل العادي في باقي «مؤسسات» الصناعة العسكرية على جري العادة. فأنتج عام 1945/ 1946 أكثر من مئة مدفع هاون عيار 2 بوصة و44,500 قذيفة هاون. كما استمر إنتاج الرشيشات بكامل طاقته. فتم في ايار/ مايو 1946 إنتاج الدفعة الأولى (450 رشيشاً)، وحتى سنة 1946 – الدفعة الثانية (1000 رشيش)، وبدئ فوراً بإنتاج الدفعة الثالثة واشتملت على: 3,300 ستن... وفي عام 1946/ 1947، شُرع في إنتاج قنابل يدوية من طراز مِلز على نطاق واسع في «مؤسسة» خاصة أنشئت لهذه الغاية في تل موند، أنتجت خلال عامٍ واحد ما يزيد على 53,000 قنبلة. وأنشئت سنة 1946 في حانيتا «مؤسسة» خاصة لإنتاج أجهزة مختلفة. وقد أنتجت فيها أجهزة لصنع كبسولات قدح، وستنات وعيارات نارية، وأجريت تجارب الرماية بالستن في الكهوف المجاورة... ويمكننا

(130) حرب فلسطين، (مصدر سابق)، ص 53–54.

أخذ فكرة عامة عن حجم العمل في الصناعة العسكرية من أرقام الاستثمارات المالية فيه، التي قفزت من 109,000 جنيه فلسطيني سنة 1945 إلى 155,447 جنيهاً فلسطينياً سنة 1946، وإلى 158,057 جنيهاً فلسطينياً سنة 1947. وارتفعت قيمة إنتاج الصناعة العسكرية من 77,538 جنيهاً فلسطينياً سنة 1945 إلى 114,235 جنيهاً فلسطينياً سنة 1946، وإلى 117,515 جنيهاً فلسطينياً سنة 1947. كما ارتفع عدد ساعات العمل من 297,075 ساعة سنة 1945 إلى 369,920 ساعة سنة 1946، وإلى 380,663 ساعة سنة 1947. وكان السبب في ضآلة الزيادة في عام 1946/ 1947 الضربة التي وجهتها السلطات البريطانية إلى «مؤسستي» الصناعة العسكرية الرئيسيتين في صيف سنة 1947».[131]

وفيما استمرت الصناعة العسكرية تتطور في حدود الإمكانات المتوفرة للاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد فتح أمامها مجال لإحداث نقلة نوعية في وضعها، من خلال العمل على الساحة الأميركية، لشراء آلات التصنيع وتمويله من قبل أثرياء اليهود هناك. «ففي الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وجه سالفين رسالة إلى القيادة العليا، أبدى فيها رأيه في أنه مع انتهاء الحرب ستنشأ فرص هائلة لشراء معدات من فائض القطاع الاقتصادي الحكومي في الولايات المتحدة، ولتأسيس مشروع كبير للصناعة العسكرية على نطاق تصنيعي». ووافقت «القيادة العليا» على اقتراح سالفين، الذي جرى تمويله من متمولين يهود مناصرين للصهيونية في الولايات المتحدة. وقد تم ذلك بعد أن التقى دافيد بن – غوريون بعدد منهم (حزيران/ يونيو 1945) في نيويورك، ووعدوا بتقديم الأموال اللازمة (انظر أعلاه). وبعد أن اطلع يعكوف دوري (الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لأركان الجيش الإسرائيلي) على الإمكانات المتوفرة في الولايات المتحدة، والتي نجح سالفين في شق الطريق إليها، وذلك في أثناء زيارة عمل له في أميركا (انظر أعلاه)، كتب في إحدى رسائله إلى القيادة في أوائل سنة 1946: «في مجال نشاطات شيفح (سالفين) هناك نتائج مشجعة جداً... والتقدم في جميع بنود عمله كبير جداً... هناك إمكانات غير عادية، والأمور أسطورية تقريباً. وكان من الأمور المهمة جداً نجاحه في إيجاد لغة مشتركة مع فريق من المساعدين الأوفياء من الأميركيين. «على الرغم من الجنون والصعوبات الهائلة المقترنة بالعمل مع شيفح، فإنه يكسبنا شرفاً ومكانة في نظر الجميع، إضافة إلى المشروع الضخم الذي يتشكل بالتدريج».[132]

(131) المصدر السابق، ص 54–56.
(132) المصدر السابق، ص 58–60.

وبالفعل، فقد أنشئت في الولايات المتحدة، بعيد انتهاء الحرب، وكالة حكومية باسم «إدارة موجودات الحرب» (War Assets Administration)، أشرفت على عملية الانتقال من الصناعة العسكرية إلى المدنية. وقد بيعت بواسطتها الآلات الصناعية الضخمة بأبخس الأثمان، على أساس كونها خردة، وبحسب وزنها. «فالآلة التي كانت كلفتها 10,000 دولار ووزنها 5 أطنان، بيعت – عادة – بـ 125 دولاراً. وكان يضاف إلى سعر الآلة التي تحتوي على محرك نحو 3 – 5 دولارات لكل قوة – حصان. وقد قدم سالفين، في نهاية سنة 1945، ميزانية تقديرية للمشتريات بلغت مليوناً من الدولارات تقريباً. ووافق له [أليعزر] كابلان [عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية] على مخصصات مقدارها 600,000 دولار، تصرف على دفعات شهرية مقدار كل دفعة 100,000 دولار... ومن أجل تولي شراء الآلات أنشأ سالفين ومساعدوه أربع شركات وهمية. وقام سالفين من حين إلى آخر – بصفته ممثلاً لهذه الشركات – بزيارة للمصانع التي كانت برسم التصفية... وقد تم شراء 50 آلة لفحص العيارات النارية بمبلغ 120 دولاراً مع أن سعر الواحدة منها 18,000 دولار، وذلك لأنها كانت موجودة في قبو ومن الصعب إخراجها ولم يتحمس أحد لشرائها. ولما كان حجم الصناعة العسكرية في أرض – إسرائيل لا يسمح بتشغيل أكثر من آلة واحدة أو آلتين، فقد باع سالفين معظم الآلات، واكتفى بإرسال عشر منها إلى أرض – إسرائيل. وإلى جانب آلات إنتاج السلاح، التي كانت تباع بحسب الوزن، اشترى سالفين أيضاً آلات أخرى، كان في الإمكان تحويلها بسهولة إلى صناعات أخرى، مثل آلات خراطة، ثمنت بوصفها آلات مستعملة بثلث قيمتها. لكن حتى هذا الثلث بلغ عدة آلاف من الدولارات لكل آلة».(133)

وقد اشترى سالفين بهذه الطريقة حوالي 2,000 آلة من أنواع مختلفة، تم نقلها إلى البلد على أنها آلات صناعية عادية. «وقد تم استلام الشحنات في البلد بتفان كبير من قبل فريق من عمال الميناء اليهود في حيفا، نظمه إلياهو سَخروف. وقام بالدور المركزي في هذا الفريق إلياهو بيرنشتاين، مدير شركة «شروتي يام» [الخدمات البحرية]، الذي كان آنذاك موظفاً كبيراً في قسم الجمارك الحكومي وضليعاً في الإجراءات الحكومية... وعلى الرغم من التغطية «الشرعية» للعملية – في الولايات المتحدة والبلد – فإن إ. بيرنشتاين واجه صعوبات مختلفة من جانب موظفي الجمارك الكبار، لكن بفضل العلاقات والرشاوى معاً، توصل المسؤولون عن تخليص الآلات إلى تفادي الكشف عن البضاعة كلياً، ومرت حمولات تزن مئات الأطنان بسلام عبر الميناء، وبما أنها وصلت بوصفها معدات للتطوير

(133) المصدر السابق، ص 60–61.

الصناعي، فإنه حتى لم تدفع عليها رسوم جمركية لحكومة الانتداب». ولإقامة نظام إنتاج متكامل، أقيمت شركة لشراء عدد من الآلات الجديدة. «وتم شراء نحو 300 – 400 طن من أنواع الفولاذ، شحنت إلى البلد تحت ستار رخص لشراء آلات نسيج. وبذلت جهود لشراء مواد صناعية مساعدة (مثل حامض النتريك) ومواد متفجرة، وشحنت – ضمن مواد أخرى – 5 أطنان من المواد المتفجرة الباليستية المخصصة لقذائف الهاون. وقد اشتريت المادة من إحدى الدول الأوروبية، وأرسلت بطرائق مختلفة إلى الولايات المتحدة وعبئت في براميل لمسحوق الآجر المقاوم للحرارة. ووصلت إلى البلد في خريف سنة 1947، بعد فترة طويلة من عودة سالفين، وأفادت منها صناعة القذائف في حرب الاستقلال فائدة جمة».(134)

ويتضح من روايات المسؤولين عن العمل على الساحة الأميركية، أن السلطات هناك غضت الطرف عن هذا النشاط، الذي تشعب وامتد إلى كندا، وانخرط فيه المئات من المواطنين الأميركيين، اليهود وسواهم. «ومع اتساع العمل ازدادت المشاريع. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1946، بدأ سالفين يهتم بشراء معدات لإنتاج مدافع رشاشة. واتصل بمهندس سلاح أميركي متقاعد يدعى كارل إيكدل، وبناء على مشورته وقع الاختيار على نموذج المدفع الرشاش الأميركي الخاص بسلاح البحرية: «جونستون». وتعهد المهندس بإعداد الأجهزة المطلوبة لإنتاج المدفع الرشاش، والتي يبلغ عددها 5,000 تقريباً. وتم إنتاج الأجهزة في كندا، حيث كانت أجور اليد العاملة أرخص كثيراً من الولايات المتحدة. وأقيمت من أجل هذه الغاية ورشة كبيرة في مصنع لقطع الغيار في تورنتو. وقد وصلت الورشة إلى مرحلة إنتاج المدفع الرشاش. لكن نماذج وتصاميم الآلات لم تصل إلى البلد إلا بعد قيام الدولة». واستطاع سالفين أن يرسل «13 شحنة، تضمنت 700 – 800 صندوق، وما يقارب الـ 95٪ من جميع المعدات اللازمة لإقامة مصنع للرصاص والمواد المتفجرة». وقد استعان، بالإضافة إلى فريق العمل التابع له، بعدد كبير من الأشخاص. «وكان يعاونهم عدد من المساعدين والمستشارين اليهود من رجال الأعمال والعلاقات العامة،... كانوا مجرد يهود يعدون بالمئات، غير مستعدين للدخول في أمور كبيرة، لكنهم كانوا يتقدمون للمساعدة في كل مرة... كما لقي القائمون على العمل موقفاً متعاطفاً من جانب أميركيين مسيحيين كثيرين، منهم من كان على علم بالهدف الذي هم في خدمته، ومنهم من أراد أن يساعد المشروع اليهودي في أرض – إسرائيل، من دون أن يعرف تماماً الهدف من وراء النشاط الذي يشارك فيه. وقد كانت للخبرة

(134) المصدر السابق، ص 62–63.

المكتسبة من جراء القيام بشراء الآلات وتوضيبها قيمة كبرى، وخصوصاً المعلومات المتعلقة بإنتاج المواد المتفجرة التي قدمها إيغناتس غراغيروف، وهو مهندس يهودي من أصل روسي، عمل 30 عاماً في هذه المهنة، وقدم كل خبرته «هدية لشعب إسرائيل»، على حد تعبير سالفين».(135)

وعشية حرب 1948، تطورت الأمور بسرعة فائقة. فأقيمت مصانع الأسلحة بالمعدات التي شحنت من الولايات المتحدة، وأخذ الإنتاج العسكري نمطاً أكثر تنظيماً. وقد فصل فرع إنتاج السلاح عن «المشاريع الكيماوية» (إنتاج المتفجرات)، التي كانت الحاجة إليها كبيرة جداً. «وكان الدور الذي تعين على المشاريع الكيماوية أن تقوم به في الأشهر الأولى لحرب الاستقلال كبيراً. وقد عملت بارتباط وثيق مع المختبر المركزي التابع للصناعة العسكرية، الذي كان الدكتور شفايغر مديره». وفي المقابل، بدأ العمل المحموم في إقامة مصانع السلاح. «وفي 6/10/ 1947، أخطر بن - غوريون سالفين «بأن يطلب كل ما هو لازم فوراً، والأموال موضوعة في تصرفه». وطلب سالفين مليوني جنيه فلسطيني: 800,000 للمواد (فولاذ ونحاس ومواد كيمياوية)، و1,200,000 جنيه فلسطيني لـ 20,000 بندقية، و10,000 مدفع رشاش، و10,000 مسدس، و5,000 رشيش، ونحاس من أجل 4,500,000 رصاصة. وبناء على التجربة المكتسبة في الولايات المتحدة، أنشئت شركة للتمويه باسم «بالايندنت» من أجل تنفيذ الطلبات والمشتريات، وسجل يوليوس فايلر مديراً لها».(136)

وعندما بدأ القتال بعد قرار التقسيم (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، اكتشفت قيادة الهاغانا أن السلاح المتوفر لديها قليل، وتنقصه المواصفات المطلوبة لظروف المعركة، كما أن إنتاج الصناعة العسكرية لم يكن يتمتع بمستوى عال من الجودة. «لقد كان الشيء الأساسي الذي ينقص المقاتلين اليهود في الأشهر الأولى للحرب هو السلاح: سلاح بالكميات اللازمة لمتطلبات المعركة». ويقول أحد ضباط الهاغانا: «لقد كان المدى الفعال للستن، الذي تخصصت الصناعة العسكرية التابعة للهاغانا بإنتاجه، قليلاً جداً، وكان ملائماً لحرب الشوارع، لكنه لم يسعف كثيراً قوافل السيارات بعد أن اكتشف حملة البنادق العرب أنهم إذا تمركزوا على بعد مسافة معينة من الطريق الذي تتحرك عليه القوافل، فإن الستن يصبح أداة تخويف فقط». ولأسباب تتعلق بالإنتاج والتخزين، كان جزء من السلاح والعتاد فاسداً. ويصفه أحد أفراد الهاغانا كالتالي: «إن الرشاشين اللذين

(135) المصدر السابق، ص 63-64.
(136) المصدر السابق، ص 66-67.

كانا بيدنا في هذا القطاع - روى أحد أبناء حولون بعد هجوم فاشل لوحدته على تل الريش في الشهر الأول للحرب - توقفا عن العمل بسبب عطل طرأ في منتصف العملية، ولم نستطع تزويد المقاتلين ببديلين لهما. وكانت الذخيرة القليلة المتوفرة لدينا فاسدة في معظمها، ولم يعد في الإمكان الركون إليها... كما كانت حالة القنابل اليدوية سيئة... لقد كان السلاح القليل المعدّ لوقت الضيق مخبأ في مخابئ سرية، ولما أخرج كان معظمه صدئاً ومملوءاً بالطحلب، والجزء الأكبر منه غير صالح للعمل». ويروي قائد عملية اقتحام حي أبو كبير في يافا، يسرائيل شحوري، والتي باءت بالفشل أن: «15 ستناً من أصل 23 كان يحملها الشبان الذين اقتحموا أبو كبير، لم تعمل. وكان عدد كبير من مخازن الرصاص تالفاً. لا أحزمة، ومخازن الرصاص سيئة وغير ملائمة للستنات، والنوابض غير صالحة، وخطافات الرشاشات ملتوية، وصواعق القنابل لم تنفجر، إنتاج فج وسيئ».(137)

لقد وقعت حرب 1948 والصناعة العسكرية الإسرائيلية في مرحلة الانتقال إلى وضع صناعي أكثر تقدماً. وإزاء الطلب المتعاظم على السلاح والذخائر، كان على تلك الصناعة أن تبذل كل جهد مستطاع لتلبية الحاجات، وأن تعمل على تلافي العيوب في الإنتاج، وتصنع أنواعاً جديدة من القنابل والأسلحة. ويورد كتاب «تاريخ الهاغانا» الإحصائيات التالية: «وكان الناتج الذي تدفق على الجبهة هو الرشيشات. حتى نهاية أيار/ مايو 1948، زُوِّد المحاربون بـ 10,404 قطع منها. وبلغ إنتاج الرصاص للرشيش في أيار/ مايو 1948، نحو 400,000 رصاصة شهرياً. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر 1947 حتى نهاية أيار/ مايو 1948، تم إنتاج 2,115,000 رصاصة للرشيش، كما استمر إنتاج قنابل ملز، ووصل نحو 77,000 قنبلة يدوية من هذا الطراز إلى المستودعات في تلك الفترة. وتم إنتاج 31 مدفع هاون عيار 3 بوصات و130,500 قذيفة لها. وكانت الصناعة الحربية تستخدم في ربيع سنة 1948 أكثر من 300 عامل في مصانعها العشرة، وعمل أكثر من 200 عامل لتلبية طلبيات جزئية في مصانع خارج نطاق شبكة «مؤسسات» الصناعة الحربية».(138)

ومبكراً في عمر هذه الصناعة العسكرية، التي بنتها وأدارتها الهاغانا مباشرة، تم إشراك مصانع مدنية في إنتاج الأسلحة. «إن الضغط الكبير على الصناعة الحربية، والظروف السياسية التي تغيرت أدت إلى نشوء مشاركة متزايدة من جانب الصناعة المدنية في إنتاج

(137) المصدر السابق، ص 402-403.
(138) المصدر السابق، ص 408.

الأسلحة... في البداية، كلفت المصانع «الخارجية» إعداد الألغام على مختلف أنواعها: ألغام حذائية، ألغام ضد الأشخاص، ألغام ضد المركبات، وأنواع أخرى. وقد بدأت هذه المنتوجات بالوصول إلى مستودعات دائرة التسليح التابعة للهاغانا، ومنها إلى الوحدات المقاتلة في أشهر آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وأيار/ مايو [1948]... كما أوكل إلى الصناعة المدنية أيضاً إنتاج السلاح المضاد للدروع، «بيات» (أو متلر، بحسب تعبير تلك الفترة). منذ صيف سنة 1947، بدأ إلياهو سوحتشبر وعدد من مساعديه بمعالجة إنتاج «بيات» وقذائفه في المختبرات المختلفة للجامعة في القدس. «صنعناه قطعة قطعة في ورش مختلفة»... روى سوحتشبر – «... وكانت الصعوبة الرئيسية تتمثل بالقذيفة. لم نستطع التوصل إلى صنع قذيفة حقيقية، وفي النهاية توصلنا بصورة ما إلى صنع قذيفة تجريبية، اختبرت في منطقة البحر الميت». ومع بداية حرب الاستقلال، استمرت التجارب لإنتاج القذيفة في قبو مبنى «هبيما» [مسرح] في تل أبيب ونجحت. وخلال نصف السنة الأولى تم صنع الـ 48 «بيات» الأولى، وأرسلت إلى الوحدات المقاتلة (خلال الأشهر الأربعة التالية صنع نحو 600 بيات أخرى)». (139)

وقد لخص كتاب «تاريخ الهاغانا» إنجازات الصناعة العسكرية في تلك المرحلة كما يلي: «ومع زوال الرقابة البريطانية عن منطقة تل أبيب، استمر من دون توقف إنشاء مصانع لإنتاج السلاح في نحلات يتسحاق بالقرب من تل أبيب. وقد تم تشييد المباني كمباني صناعية عادية، وبدئ بتركيب المعدات. وقد سجل دافيد بن – غوريون، الذي تفقد إحدى هذه المؤسسات في أثناء تشييدها في نهاية كانون الثاني/ يناير 1948 – في يومياته – أن الصناعة الحربية «وأنبوب المياه في النقب هما المشروعان الكبيران ذوا الأهمية التاريخية غير العادية اللذان نفذا في العامين الأخيرين»... ولم تتوصل هذه المصانع الجديدة إلى مرحلة الإنتاج إلا بعد 15 أيار/ مايو 1948، إذ ينتمي تاريخها إلى تاريخ تطور الصناعة الحربية في دولة إسرائيل، ويرتبط بتاريخ جيش الدفاع الإسرائيلي. وفيما يتعلق بنا، من الجدير ذكره أن نعود فنذكر أن جذور مشروع الصناعة الحربية الكبير في الدولة تعود إلى تلك الورشة الصغيرة التي أنشئت سنة 1933 في مؤسسة المياه في حي بوروخوف [تل أبيب]. وفي إبان أيام النضال ضد البريطانيين والعرب أُرسيت الأسس لتوسيعه إلى مشروع رسمي كبير، ونقله إلى مجال الصناعة». (140)

(139) المصدر السابق، ص 408–409.
(140) المصدر السابق، ص 409.

الصناعة العسكرية بعد قيام إسرائيل

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل، كان طبيعياً أن تعمد قيادتها السياسية/ العسكرية إلى إيلاء الصناعة العسكرية الأهمية الكبيرة، خاصة وقد زالت القيود التي كان الانتداب يفرضها عليها في السابق. وبموازاة النقلة النوعية التي تمت في بنية الجيش، وبالتالي، عسكرة إسرائيل (انظر أعلاه)، أُنشئت صناعة عسكرية بوتيرة سريعة، أدت دوراً هاماً في عسكرة اقتصادها، وتبلور «مجمع صناعي – حربي» فيها خلال فترة قصيرة نسبياً. وفي الواقع، فإنه في سنوات إسرائيل الأولى، كانت صناعتها ذات التقنية العالية محصورة أساساً في إنتاج الأسلحة. «فبعد قيام الدولة، أصبحت المشاريع السرية المختلفة شرعية، ووسعت نشاطها. والورشات المتواضعة تحولت إلى شبكة متعددة الأوجه من المشاريع الصناعية التي تنتج أسلحة وذخائر متقدمة، بما في ذلك أنظمة الصواريخ ومحركاتها، كما المدافع والبنادق... ». وكان قطاع التصنيع العسكري هو الأكثر تقدماً في إسرائيل على الدوام. «والعناصر الأربع الرئيسية من صناعة الأسلحة التي تملكها الدولة هي: «الصناعة العسكرية الإسرائيلية» (IMI)، المتخصصة في الأسلحة الخفيفة، المدفعية والذخيرة؛ «صناعة الطائرات الإسرائيلية» (IAI)، المتخصصة في الطائرات، الصواريخ والزوارق البحرية؛ «هيئة تطوير وسائل القتال» (Refael)، المتخصصة في البحث والتطوير وأنظمة الصواريخ؛ وإنتاج الدبابات التابع للجيش». وكانت شركة «سولتام»، المتخصصة في صناعة الهاونات الثقيلة هي الأولى بين مصانع الأسلحة التي لا تملكها الدولة؛ إذ أنها أُنشئت بشراكة بين «سوليل بونية» (التابعة للهستدروت) والشركة الفنلندية «تامبالا» (1950). (141)

ومنذ بداية الخمسينات، بدأت الصناعة العسكرية الإسرائيلية تصدر إنتاجها إلى الخارج، الأمر الذي تعزز بعد حرب السويس (1956). ففي تلك الحرب، غنم الجيش الإسرائيلي أسلحة كثيرة، إضافة إلى الكميات الكبيرة التي تدفقت عليه من فرنسا؛ فتقلص اعتماده على الصناعة المحلية لتلبية احتياجاته من السلاح. ولذلك، تحولت هذه الصناعة إلى التصدير، وراحت تبحث عن أسواق لإنتاجها، الأمر الذي توفر لها بفعل انتمائها السياسي إلى المعسكر الغربي؛ كما توجهت نحو إنتاج بعض السلع المدنية. وكان رشيش «عوزي» باكورة صادراتها إلى هولندا وبلجيكا وألمانيا والنمسا وبورما. «ولأول مرة تجاوزت قيمة صادرات الصناعة العسكرية مليون دولار. وبحلول سنة 1972، كانت

(141) Aharoni, Yair, The Israeli Economy, Dreams and Realities, London, 1991, p. 264. (Henceforth: Aharoni, Israeli Economy).

قيمة صادراتها عشرة أضعاف مستواها في سنة 1966، وفي سنة 1978 غطت أكثر من 55٪ من مجمل الإنتاج. وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز» (7 كانون الأول/ ديسمبر 1986)، صدّرت الصناعات العسكرية 80٪ من إنتاجها في منتصف الثمانينات». وبالنسبة إلى صناعة الطائرات، والتي تعتبر من أكبر الصناعات الإسرائيلية، فقد احتل التصدير موقعاً متقدماً. «وقامت الصناعة الجوية الإسرائيلية بأول مبيعاتها في الخارج سنة 1954 إلى بورما. وفي سنة 1955، قامت بأعمال صيانة لصالح فرنسا، وفي عام 1962 للولايات المتحدة. وقد ازداد عدد العاملين فيها من 670 شخصاً في سنة 1956 إلى 21,000 منذ 1979. وشكلت الصادرات 23٪ من إنتاجها في سنة 1975، و60٪ في 1980، و59٪ في 1985».(142)

وتجمع المصادر الإسرائيلية والأجنبية على أهمية الصناعة العسكرية في إسرائيل، وأثرها على نواحي الحياة فيها. «وكان لجهود الدفاع نتائج رئيسية ومتشعبة في جميع نواحي المجتمع الإسرائيلي، والاقتصاد، والصناعة. لقد أثرت في المواقف والحوافز، كما في المؤسسات والنمو... وليس هناك تعريف واضح لما يشكل القطاع الدفاعي، ذلك لأن عدداً قليلاً من الشركات ينتج لصالح جيش الدفاع الإسرائيلي والأسواق العسكرية الأجنبية فحسب، وغالبية الشركات تنتج خليطاً من السلع العسكرية والمدنية. وقد قدر بأن ما بين 58,000 و120,000 شخص يعملون في الصناعات العسكرية، بالاستناد إلى التعريف المستعمل. والتقدير الأدنى يعادل 20٪ من قوة العمل الصناعية، وما بين 4 – 5٪ من مجمل قوة العمل، بما في ذلك ما يقارب 50٪ من علماء إسرائيل ومهندسيها. وأعلن دليل مبيعات الدفاع الإسرائيلية لعام 1987/ 1988 عن 180 شركة، الأمر الذي يشير إلى حجم هذا القطاع. وصناعات الطيران الإسرائيلية(IAI) ، وهي أكبر شركة صناعية في إسرائيل، هي منتج دفاعي رئيسي. وكانت مبيعاتها سنة 1990، 1,4 مليار دولار، صُدِّر منها 1,1 مليار دولار. وقدرت قيمة مجمل إنتاج قطاعات المعادن، والآلات، والإلكترونيات، والسلع الكهربائية، في سنة 1989، بحوالي 7,5 مليار دولار، أي حوالي 19٪ من الناتج القومي العام. وهذا الرقم يتضمن مبيعات مدنية، ولذلك، فهو يميل إلى الأعلى كتقدير لإنتاج الصناعات العسكرية. إلا أنه، على أي حال، مؤشر إلى حجم قطاع، تلعب فيه اعتبارات لا تتعلق بالسوق دوراً هاماً. وقد ارتفعت قيمة الصادرات الأكثر ارتباطاً بالدفاع، من 806 مليون دولار في سنة 1980، إلى 1,332 مليون دولار في سنة 1985، وإلى 2,532 مليون دولار في سنة 1990. وكان أكثر من نصف هذا المبلغ قيمة بضائع إلكترونية

(142) Aharoni, Israeli Economy, p. 256.

وكهربائية، تليها وسائل النقل، ثم الآلات.(143)

وباستثناء «الصناعات العسكرية الإسرائيلية» (تاعس)، التي أنشئت في الثلاثينات (انظر أعلاه)، شهد العقد الأول لقيام إسرائيل وضع الأسس لهذا «المجمع الصناعي – الحربي»، الذي خبر بدوره قفزات نوعية في العقود التالية. «وتحول «سلاح العلوم» الذي تم إنشاؤه ضمن جيش الدفاع، خلال حرب الاستقلال، إلى قسم البحث والتخطيط في وزارة الدفاع، وهو يعرف الآن باسم «رفائيل» (هيئة تطوير الوسائل القتالية). وفي سنة 1954، وبعد فترة من التحضير دامت نحو أربعة أعوام، تم إنشاء شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية» بغرض فحص وصيانة الطائرات والمحركات. وكانت الفكرة الأساسية منها إنشاء مصنع لتجميع الطائرات العسكرية والمدنية على حد سواء. وفي أواخر الخمسينات، أُقيم مركزان للبحوث النووية في النقب وفي ناحل سوريك، كما تأسست شركة «تاديران» في الفترة نفسها. وكان عمل مراكز التجديد والصيانة التابعة لجيش الدفاع، التي أنشئت في أواسط الخمسينات، محصوراً في البدء بصيانة العربات أساساً. ومنذ أوائل الستينات، بدأت هذه المراكز، إعادة تأهيل الدبابات القديمة، بما في ذلك الدبابات التي استولت عليها إسرائيل في حملة سيناء سنة 1956، ودبابات «شيرمان» التي اشترتها كخردة ثم أعادت تأهيلها». وفي الواقع، فإن التفكير بإنشاء صناعة عسكرية كبيرة قد سبق قيام إسرائيل. «إن فكرة إنشاء صناعة أسلحة حديثة محلية لإنتاج الطائرات والدبابات والمدفعية، بدأت مع حاييم سالفين، الذي كان المدير العام للصناعات العسكرية في الأربعينات [انظر أعلاه]. وعشية حرب الاستقلال، كان سالفين يضع تصاميم هذه الصناعة، لكن الأحوال الرديئة والقصور الاقتصادي وانعدام الثقة، وفوق كل هذا وذاك انعدام القدرة، حالت دون انطلاق المشروع».(144)

وعندما أوشكت هذه الصناعة على الإقلاع (في نهاية الخمسينات وبداية الستينات)، دار نقاش حول مستقبلها ومآلها. «فالنظرية الأولى التي طالما احتضنها ودافع عنها رئيس الأركان يتسحاق رابين، واعتنقها أيضاً العديد من ضباط الأركان، كانت تفترض أن إسرائيل غير قادرة على تطوير وإنتاج كافة الأسلحة الحديثة التي تحتاج إليها. لذا، فهي ملزمة بالحصول من مصادر خارجية على المعدات الأساسية التي تحتاج قواتها إليها (أي الطائرات والدبابات وناقلات الجند المدرعة والمدافع والزوارق)، وتعدّها

(143) Rivlin, Paul, The Israeli Economy, USA, 1992, pp. 44-45. (Henceforth, Rivlin, Israeli Economy).

(144) بيري، يورام، أمنون، المجمع العسكري – الصناعي في إسرائيل، دراسة استطلاعية، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985، ص 26–28. (لاحقا: بيري ونويباخ، المجمع العسكري – الصناعي).

بحيث تفي بحاجات جيش الدفاع الخاصة. وكان هذا المنطق يفترض قدرة إسرائيل على الحصول، بطريقة أو بأخرى، على السلاح بكلفة أقل من كلفة الإنتاج المحلي المستقل. وفي الوقت ذاته، يجب أن تطور إسرائيل قدراتها التكنولوجية لإدخال التحسينات اللازمة على هذا العتاد». وقد أثبتت هذه النظرية مصداقيتها في الواقع العملي، عندما استطاعت الصناعة العسكرية تحسين دبابات «شيرمان» و«سنتوريون» القديمة وتحديثها؛ وكذلك في تطوير طائرة «كفير» النفاثة، في أواخر الستينات وبداية السبعينات، حيث تم الدمج الناجح بين تصميم فرنسي لجسم الطائرة وبين محرك أميركي لها. في المقابل «كانت الحجة المضادة تقول أن على البلد أن يطور بنفسه جميع الأعتدة القتالية التي يحتاج إليها جيش الدفاع». وقاد هذا الخط مدير عام وزارة الدفاع في حينه، شمعون بيرس. «لكن صحة هذا الرأي تعرضت لامتحان عسير في الستينات وأوائل السبعينات. فأصاب هذا الفشل فيما أصاب، في تلك الفترة، صاروخ «شافيط2» الذي لم يكن أكثر من خدعة انتخابية، والذي لم ينل نصيبه من الموارد الكافية. وكذلك، فإن صواريخ أرض – أرض من طراز «لوز» لم تدخل الخدمة الفعلية. ولم تر النور فكرة تطوير بندقية آلية إسرائيلية بكاملها: إذ أن بندقية «غليل» مبنية وبصورة أساسية على البندقية «كلاشينكوف»، ولا يمكن القول إنها إنتاج مستقل». وقد صرفت مبالغ على تطوير صاروخ «غبريئيل»، إلا أن سلاح البحر قرر تجهيز زوارقه بصاروخ «هاربون» الأميركي الصنع؛ فتوقف إنتاج «غبريئيل»، الذي استخدم في حرب 1973. (145)

في البداية، تغلبت وجهة النظر الأولى، وكان الميل إلى الحصول على السلاح من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة، أكبر من التوجه إلى تصنيعه محلياً. إلا أن أصحاب وجهة النظر الثانية انتهزوا فرصة توقف فرنسا عن تزويد إسرائيل بطائرات «ميراج» متطورة، بعد حرب 1967، وكذلك امتناع بريطانيا عن تزويدها بدبابة «تشيفتين»، لتعزيز موقفهم الداعي إلى تطوير الإنتاج المحلي. وهكذا شهدت الصناعة العسكرية الإسرائيلية طفرة نوعية بعد حرب 1967، أفادت كثيراً من تدفق الأسلحة الأميركية على إسرائيل، «وشهدت هذه الفترة بروز الرأي القائل بأن على إسرائيل ألا تعتمد على مصدر وحيد خارجي للسلاح، بل عليها أن تطور قدرتها الذاتية على إنتاج نظم الأسلحة الرئيسية. وهكذا، وفي أعقاب حرب الأيام الستة، اتخذ القرار بتطوير وإنتاج مقاتلة نفاثة إسرائيلية. لكن النماذج الأولى التي تلقاها سلاح الجو لم تلق استحساناً كبيراً. وفي الواقع مرت عشر سنوات أخرى قبل أن تدخل هذه الطائرة سلاح الجو الإسرائيلي كطائرة

(145) بيري ونويباخ، المجمع العسكري – الصناعي، ص 28–29.

مقاتلة». وفي المقابل، عزز الفشل في الحصول على دبابة «تشيفتين» التوجه نحو إنتاج الدبابة الإسرائيلية «مركفا»؛ إلا أن الدفعة القوية على هذا الصعيد جاءت في أعقاب حرب 1973. «ومن أجل التوفير، تحولت منشآت جيش الدفاع الخاصة بإعادة تأهيل الدبابات، في أواسط السبعينات، إلى خطوط إنتاج وتجميع الدبابة «مركفا». وكما في أي مشروع للتطوير، كانت الكلفة الفعلية ضعف ما ورد في التوقعات واستمرت فترة التطوير عقداً من السنين، كما أن كلفة الإنتاج المستمرة فاقت هي الأخرى كثيراً ما ورد في الخطط الأصلية. فكلفة إنتاج دبابة واحدة من طراز «مركفا» تبلغ نحو مليونين من الدولارات، في مقابل مليون دولار لدبابة «م –60» الأميركية الصنع». وقد استغرق إنتاج هذه الدبابة وقتاً أطول مما كان مخططاً، «ولم تخرج الدبابات الأولى من خطوط الإنتاج وتدخل الخدمة الفعلية إلا في أواخر السبعينات». وفي المحصلة، وبعد سنوات من الدراسات والإعداد، تقرر التوقف عن إنتاج طائرة «لافي»، لأسباب متعددة، ليس أقلها التكلفة العالية، حتى بالمقارنة مع الطائرات الأميركية الصنع من الصف الأول، والتي تحصل عليها إسرائيل كجزء من الدعم العسكري في إطار «التعاون الاستراتيجي» (انظر أعلاه). (146)

«أما «رفائيل» فقد أنتجت صواريخ جو – جو هي آخر ما توصل إليه العلم، وطورت أجهزة توجيه دقيقة فريدة من نوعها، وحاسبات إلكترونية لضبط نيران المدفعية، وطائرات [القتال]، بالإضافة إلى نظم الحرب الإلكترونية الجوية والبحرية. وفي أواخر الستينات، أنجزت شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية» تطوير الصاروخ بحر – بحر «غبريئيل»، الذي تم تثبيته في زوارق بنيت في فرنسا استناداً إلى المواصفات الإسرائيلية. وفي مرحلة لاحقة، تم بناء زوارق الصواريخ هذه في أحواض السفن الإسرائيلية. وشملت عملية التوسع هذه أيضاً ابتكارات عديدة في ميادين أجهزة الاستخبارات والتنصت، والحرب الإلكترونية المضادة، التي منحت جيش الدفاع الإسرائيلي تفوقاً تكتيكياً في ساحات القتال. وعلى الرغم من أن للدبابات والطائرات والصواريخ وقعاً ظاهراً أكبر، فإن جيش الدفاع اشترى أيضاً من الصناعات العسكرية كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة، والذخيرة، وأجهزة الاتصال، وأعتدة القتال، والمعدات المساندة، وتشكيلة من قطع الغيار التي تعتبر حيوية في الجيوش الحديثة كافة». (147)

(146) المصدر السابق، ص 30–31.
(147) المصدر السابق، ص 31–32.

تطوّر مجمّع «الصناعات العسكرية الإسرائيلية»

هذا المجمع هو المنظمة الصناعية/ التجارية العاملة في إطار وزارة الدفاع، والتي تقوم بتصنيع الأسلحة والذخائر، وتزويد الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع بها، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى الخارج. وكان يعمل بها في سنة 1989 حوالي 12,000 عامل، في 38 مصنعاً ومرفق عمل، موزعة على 16 مركزاً في جميع أنحاء البلد. وقد كانت الصناعة العسكرية الرائدة في فلسطين، وتعود بداياتها إلى العشرينات، بالتوازي مع تشكيل الهاغانا (انظر أعلاه). وكانت تدعى بالاسم المختصر «تاعس» (الصناعة العسكرية في البلد)، وأقيمت رسمياً في سنة 1933، في تل أبيب. وفي سنة 1934 شكلت «لجنة تاعس» كفرع من الهاغانا، وسيطرت على شبكة الإنتاج في منطقة تل أبيب، وأقامت الروابط مع هيئات التطوير في مواقع أخرى (انظر أعلاه). وظلت مواقع الإنتاج مبعثرة، وبالتالي، إدارة المنظمة مقسمة، إلى حين قيام إسرائيل. وإذ واجهت ظروفاً صعبة قبل ذلك، فإنها نجحت في إنتاج بعض أنواع الأسلحة (رشيش ستن) وذخائرها والقنابل اليدوية «ملز» والمتفجرات والألغام، وصولاً إلى مدفع الهاون من عيار 2 و3 بوصة وقذائفها. وقد تم تهريب الجزء الأكبر من آلات التصنيع من الولايات المتحدة، حيث جمعت من المصانع العسكرية التي جرت تصفيتها بعد الحرب (انظر أعلاه). ولعل أهم إنجازات تلك الفترة تأسيس اللجنة العلمية، التي انبثقت عنها «هيئة تطوير الوسائل القتالية» (رفائيل). [148]

وبعد حرب 1948، قُسّمت الصناعات العسكرية الإسرائيلية إلى عدد من فروع الإنتاج، تعمل في أطر إدارية منفصلة (آب/ أغسطس 1950). وكان رؤساء الفروع يخضعون إلى إدارة مركزية، يرأسها المدير العام لهذه الصناعات؛ ولكل فرع إدارة خاصة به. وقد حققت هذه الصناعات نجاحها الأول في إنتاج رشيش «عوزي»، الخفيف ومتعدد أوجه الاستعمال، وكذلك في إنتاج قذائف الهاون. وفي سنة 1953، وقعت «تاعس» عقد التصدير الأول من المتفجرات إلى هولندا، بمبلغ 140,000 جنيه إسرائيلي. وفي سنة 1954، رفعت «تاعس» مبيعاتها في الأسواق الخارجية، سواء لناحية عدد البلدان التي يجري التعامل معها، أو لناحية حجم الصفقات؛ وبلغت قيمة صادراتها في تلك السنة حوالي 600,000 دولار. وازدهرت هذه الصناعة في حرب 1956، إذ زودت الجيش الإسرائيلي بمواد التدمير، وذخيرة مضادة للدبابات، وتجهيزات ومعدات للطائرات، وألغام، وقنابل إضاءة ودخان، وقذائف هاون، وآلاف رشيشات عوزي. إلا أنها ما لبثت بعد الحرب

(148) EZI, pp. 720-721.

أن واجهت أزمة، نظراً لتقلص طلبات الجيش من إنتاجها، الأمر الذي هددها بالشلل. ولكنها عوضت عن ذلك بزيادة التصدير، خاصة من رشيش عوزي. فباعت أولاً إلى هولندا ما قيمته 700,000 دولار، كما وقعت عقوداً أخرى مع بلجيكا وألمانيا والنمسا وبورما. وفي عام 1961، دخلت فرعاً جديداً من التصدير، حيث وقعت عقداً مع شركة داسّو (Dassault) الفرنسية، التي تنتج طائرات الميراج، لإنتاج خزانات وقود إضافية للطائرات، قابلة للقذف من الجو بعد نفاذ ما تحمله من وقود. وكذلك، فمنذ بداية الستينات، راحت «تاعس» تعمل على إعداد وتطوير وإنتاج صواريخ، وغيرها من تجهيزات الطائرات القتالية؛ فأنتجت مدفع الطائرة من عيار 30 ملم، وكذلك المدفع المضاد للطائرات من عيار 106 ملم، وهو دوّار وغير مرتد. [149]

وكانت حرب 1967 نقطة تحول هامة في «تاعس» وإنتاجها؛ فقد ترك نوعان من المنتجات أثرهما على هذه الصناعات – القنابل الجوية وذخيرة المدفعية – خاصة في فترة حرب الاستنزاف (انظر أعلاه). فقبل تلك الفترة، كان إنتاج القنابل الجوية يعد بمئات الوحدات سنوياً؛ إلا أنه مع نشوب حرب الاستنزاف قفز الطلب على هاتين المادتين فجأة. وبعد إعادة تنظيم سريعة، تمكنت «تاعس» من تزويد سلاح الجو الإسرائيلي بأكثر من 100,000 قنبلة ما بين 1970 و1972. وكذلك، وعندما تصاعدت حرب الاستنزاف، زاد الطلب على ذخيرة المدفعية من جميع الأنواع، فقفز إنتاج قذائف 155 ملم للمدفعية ثلاثة أضعاف. وفي هذه الفترة، عززت «تاعس» إنتاج محركات الصواريخ، وتم احتراق عدد من الأسواق، وأقيمت علاقات جديدة بالتعاون مع شركات دولية، تعمل في صناعة أنظمة الصواريخ وتجهيزاتها. ومع انتقال الجيش الإسرائيلي من السلاح الأوروبي إلى الأميركي، توفر للصناعة العسكرية مصدر جديد وهام للمعلومات والمعرفة. وفي بداية السبعينات، عقدت «تاعس» اتفاقاً مع حكومة الولايات المتحدة لإنتاج تجهيزات لطائرة سكايهوك، ما لبث أن توسع ليشمل طائرات فانتوم وغيرها. وقد أعطى هذا الاتفاق دفعاً كبيراً لتطور «تاعس» التقني. وفي الفترة ما بين 1967 و1972، تضاعفت طاقة إنتاج «تاعس» سبع مرات؛ فيما تضاعفت قوة العمل مرتين؛ وعدد منتجاتها، التي طُوّر الكثير منها في مرافقها الخاصة، تضاعف ثلاث مرات. [150]

وقامت «تاعس» بخطوات كبيرة في حقل أنظمة الصواريخ. وخلال فترة قصيرة،

(149) EZI, p. 721.
(150) EZI, p. 721.

امتلكت طاقة تقنية صناعية قوية، مكنتها من تطوير وإنتاج أنظمة أسلحة صاروخية، ومحركات، ورؤوس صواريخ حربية. وكان محرك الصاروخ جو – جو «شفرير» من أول المنتجات التي وفرتها «تاعس» بشكل منتظم بعد سنة 1966. ولاحقاً تولت صناعة محرك الصاروخ «غبريئيل» الذي كانت تستخدمه البحرية الإسرائيلية، وتصدره الصناعات الجوية. وقد اتخذت هذه الصناعة وجهة محددة في نهاية حرب 1967. وكانت الخطوة الأولى إنتاج الصواريخ المؤسسة على قاعدة الصاروخ الروسي 240 ملم (كاتيوشا)، الذي وقع في أيدي الجيش الإسرائيلي خلال تلك الحرب. وفي عام 1968، توجهت إحدى دول «الناتو» بطلب لتطوير محرك صاروخ مدفعي متوسط المدى، وبعد تلبية الطلب، أدخل إلى تسليح الجيش الإسرائيلي. ولأول مرة في تاريخ وزارة الدفاع، تم تطوير سلاح صاروخي مدفعي أصيل، تم إنتاجه لسلاح المدفعية الإسرائيلي، فيما «تاعس» كانت المتعاقد الوحيد. وبموازاة ذلك، أوكلت وزارة الدفاع (1972) إلى «تاعس» تطوير محركات صواريخ بحر – بحر من الجيل الجديد، بمدى يساوي ضعف مدى «غبريئيل»، وبأداء محسّن كثيراً. وفي العامين 1972 و1973، توسعت نشاطات «تاعس» إلى حقول جديدة من البحث والتطوير (R&D) والإنتاج، وراحت تنهي عملاً بعد آخر في حقول المعدات والإضاءة والتدخين، وتحسين المنتجات القائمة. كما أنتجت بندقية «غليل» على نسق «الكلاشنيكوف» الروسي.[151]

وواجهت «تاعس» اختباراً صعباً في حرب 1973، وأثبتت حيويتها للجيش الإسرائيلي، خاصة في الفترة التي سبقت الجسر الجوي الأميركي (انظر أعلاه). فقد زودته بالذخائر ووسائل القتال على مختلف الجبهات. وخلال أسابيع الحرب الثلاثة، وفرت حوالي 5,000 طن من المعدات والأسلحة والذخائر؛ وبلغت قذائف الدبابات فقط 50,000 طلقة. ومن المنتجات التي وفرتها «تاعس» بكميات كبيرة، ذخيرة الأسلحة الخفيفة، وخزانات الوقود المقذوفة، وصواريخ 240 ملم، وسبطانات مدافع الدبابات، ومنصات إطلاق صواريخ غبريئيل وشفرير، وأسلحة خفيفة، وذخيرة 76 ملم للبحرية. وفي العامين التاليين لتلك الحرب، تعلمت «تاعس» دروساً كثيرة منها. فقد أعادت تنظيم ذاتها لإنتاج أسلحة أكثر تقدماً، وبكميات أكبر بكثير، بموازاة التغييرات التي حصلت في الجيش (انظر أعلاه). ومع التحول الكامل إلى الطائرات الأميركية الصنع، تركز الإنتاج على عتادها ومعداتها وتجهيزاتها المساعدة المطلوبة، من قذائف 20 ملم، ومدافع «فولكان» ومنصات قنابل E=MER وTER، ذات طاقة من ثلاث إلى ست قنابل لكل واحدة. لقد ازدادت

(151) EZI, pp. 721-722.

الحاجة للاحتفاظ بمخزون أكبر، فتضاعف الإنتاج مرتين وثلاث في بعض المنتجات. وفي سنة 1974، أنشئت وحدة خاصة، «تاعس معرخوت» (أنظمة)، ركزت أساساً على الإلكترونيات، وعلى تطوير أنظمة أسلحة وإنتاج صواعق القرب والتوقيت. وفي تموز/يوليو 1979، أنشئت وحدة «هنكاي» (هندسة أنظمة) كوحدة خاصة، مما وسع النشاط في دراسة أداء وتطور أنظمة الأسلحة التي تنتجها «تاعس»، وفي تخطيط وإنتاج أنظمة وهندسة صناعية.[152]

وتميزت السنوات 1974 – 1984، بنمو الإنتاج، وتوسع البنية التحتية، وزيادة النجاعة التنظيمية، وإدخال مجالات جديدة من التطوير، وبالتالي، ارتفاع الصادرات إلى ذرى جديدة. فارتفع عدد العاملين في «تاعس» من 9,000 (1974) إلى أكثر من 14,000 (1984). وتطور إنتاج هذه الصناعة بشكل منتظم ومطّرد، مما زاد في معدلات التصدير. وكان الإنجاز الأهم على هذا الصعيد دخول السوق الأميركية، بعد الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي». وقد آذنت هذه الفترة ببداية «ثورة» في التصنيع التقليدي: التحول إلى أنظمة أسلحة متقدمة. وفي حقول معينة طورت «تاعس» طاقة إنتاج، تمكنت من خلالها تغطية احتياجات الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى تصدير كميات كبيرة. فالقذيفة الحديثة 105 ملم، ذات الطاقة الحركية (م111)، المضادة للدبابات، جرى تطويرها في مختبر «تاعس»، وأثبتت نجاحها، ليس في الجيش الإسرائيلي فحسب، وإنما في الخارج أيضاً، فتوالت عليها الطلبات من دول كثيرة، بما فيها الدول الأوروبية. وحتى سنة 1988، كانت مبيعات (م – 111) قد بلغت 350 مليون دولار، لأكثر من 25 بلداً. وإلى جانب تطوير أسلحة كثيرة كانت تنتج سابقاً، وزاد الطلب عليها للتصدير، طورت «تاعس» نظاماً مدفعياً صاروخياً، من عيار 290 ملم، يضم أنماطاً متقدمة من صواريخ عيار 290 ملم ومنصات جديدة، مركبة على هيكل دبابة. وكذلك، أنتجت نظاماً مدفعياً صاروخياً، من عيار 190 ملم لمدى 30 كلم(LAR 160) ، بسيطرة إلكترونية؛ ونظام أسلحة محمولة (ب – 300) للاستعمال ضد المدفعية والمواقع المحصنة. وهذا السلاح يضم منصة صواريخ متقدمة، برأس حربي مضاد للدبابات، ومصمم للحلول محل البازوكا. وقد زودت إسرائيل البحرية الأميركية بمئات آلاف الوحدات منها. وفي المحصلة، أصبحت الولايات المتحدة سوقاً رئيسية للصناعة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى علاقاتها التجارية مع 60 بلداً آخر.[153]

(152) EZI, p. 722.
(153) EZI, pp. 722-723.

وتضم «تاعس» الفروع التالية:

1 – «مافلين» (كلمة مركبة من الحروف الأولى لعبارة عبرية تعني مصانع إنتاج الأسلحة)، وهي تتألف من مجموعة من المصانع تنتج أساساً بندقية «غليل»، ورشيش «عوزي»، ومدفعاً مضاداً للطائرات، ومدافع 105 ملم للدبابات، ونظم أسلحة فرعية لصواريخ جو – جو.

2 – «مافلات» (كلمة مركبة من الحروف الأولى لعبارة عبرية تعني مصانع إنتاج الذخيرة)، وهي تتألف من مجموعة من المصانع تنتج وتجمّع كل أنواع الذخيرة التي تنتجها شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية: من ذخيرة خفيفة للبنادق إلى ذخيرة الدبابات والمدفعية، وأصناف القنابل الجوية المختلفة، والقذائف الصاروخية، والقنابل المضيئة والدخانية واليدوية، ووسائل التخريب، والألغام.

3 – «مافكام» (كلمة مركبة من الحروف الأولى لعبارة عبرية تعني مصانع المنتوجات الكيماوية)، وتنتج هذه المصانع المواد المتفجرة والارتجاجية وعدداً من المنتوجات الكيماوية المصنوعة من مواد خام أساسية. وهي أكبر مزود للقطاعات والشركات الأخرى في البلد بهذه المنتوجات.

4 – المختبر المركزي: يتعاطى هذا المختبر تطوير الوسائل القتالية المتقدمة لمصلحة جيش الدفاع الإسرائيلي، كما ينجز أعمالاً لمصلحة وحدة المقاييس التي تضع المقاييس العائدة للمواد المتفجرة والأعتدة القتالية.

5 – الصناعات العسكرية الإسرائيلية في حيفا، وهي تشكل مجموعة من المصانع العاملة في إنتاج العناصر المعدنية المكونة لذخيرة المدفعية، والقنابل الجوية، وخزانات الوقود الخارجية [للطائرات]، ونظم وقود الدبابات، ومنتوجات أخرى.

6 – الصناعات العسكرية الإسرائيلية في القدس، وهي مجموعة من المصانع تعمل في إنتاج النقاط الحادة لقنابل الطائرات، وقطع الذخيرة، والصواعق، والعناصر المكونة للقنابل.

7 – «أشوت – أشكلون»، وهو معمل اشترته شركة «الصناعات العسكرية الإسرائيلية» في أواخر الستينات، وينتج في الغالب الأجزاء التي تتألف منها دبابة «مركفا».[154]

(154) بيري ونويباخ، المجمع العسكري – الصناعي، (مصدر سابق)، ص 14-15.

صناعة الطائرات الإسرائيلية

وهي الصناعة الجوية في إسرائيل، وكبرى شركاتها الصناعية، التي تتوزع مرافقها على جميع أنحاء البلد، لكن المركز الرئيسي في مطار اللد. وتتبع الشركة إلى القطاع العام الذي تملكه الدولة؛ إلا أن أعمالها تُدار على أساس تجاري صرف. ولها عدد من الشركات الفرعية في المنطقة الحرة، والتي تعمل في مجال الخدمات، والمشتريات، والتسويق. ويشرف على نشاطها مجلس إدارة من 18 عضواً، يقدم تقريره إلى هيئة الشركة الحكومية. ومجلس الإدارة يضم رئيس هذه الصناعة، وعدداً من الأشخاص القياديين المؤهلين من الوسط الصناعي، والتجاري، والمهني، والعسكري، والحكومي. وفي سنة 1989، اشتغل فيها 16,500 عامل. وكانت هذه الشركة الحكومية قد بدأت عملها (1953) في موقع مجاور لمطار اللد. ومن بين العاملين السبعين الأوائل، كان كثيرون قد خدموا في سلاح الجو الإسرائيلي. ولم يكن قرار إنشاء هذه الصناعة سهلاً ومباشراً، إذ كان هناك من رأى أن إسرائيل، كدولة صغيرة وفقيرة، واحتياجاتها على هذا الصعيد محدودة، لا تستطيع تحمل وزر هكذا صناعة مكلفة. ومع ذلك، اتخذ قرار إنشائها. ومنذ البداية أثبتت جدواها، حيث أنها وفرت العمل لنخبة تكنولوجية وإنتاجية، كما قدمت الكثير من الوسائل الأمنية للدولة. وإذ سميت في البداية «بيدك آفييشن» (عَمرة الطيران)، فقد ضم ترخيصها وعملها الأولان خدمة أعتدة سلاح الجو الإسرائيلي، وصيانة هياكل الطائرات المدنية وإصلاحها، وكذلك محطات الطاقة وقطع الغيار.[155]

ومنذ تأسيسها حتى حرب السويس (1956)، توسعت «بيدك» كثيراً في عملها. فقد حصلت (1955) على شهادة من «سلطة الطيران الفدرالية الأميركية»، وكذلك من «مجلس التسجيل الجوي البريطاني»، ومن «هيئة الطيران المدني الإسرائيلية»، ومن عدد كبير من الدول وشركات قطع الغيار العالمية. وكان يعمل فيها عشية الحرب 670 عاملاً؛ وفي أثنائها، وفيما نصف طاقة عملها مجندة، أنجزت «بيدك» إصلاح وإعداد جميع الطائرات التي كانت في مشاغلها، إضافة إلى تلك التي أُعطبت في الحرب. وإزاء منافسة قوية، حصلت على عقد كبير مع شركة «إل – عال» الإسرائيلية، لإصلاح محركات طائرات «كونستليشن» التابعة لها. كما بدأت بتقديم الخدمات للمحركات النفاثة في سلاح الجو الإسرائيلي؛ ووضعت برنامجاً لإصلاح، وإعادة بناء، وبيع طائرات (C-47) للنقل إلى شركة خطوط جوية أجنبية. وفي الفترة ما بين 1956 و1968، حققت هذه الشركة إنجازات كبيرة. فمبكراً في سنة 1957، بدأت تقوم بتجميع طائرة

(155) EZI, pp. 671-672.

«فوغا» بترخيص من فرنسا، الأمر الذي رفدها بتقنية فرنسية. وفي تموز/ يوليو 1960، كانت «بيدك» تنتج الأجزاء الرئيسية من تلك الطائرة. كما قامت بتعديل عدد من طائرات «بوينغ ستراتوكروز» للنقل، وزودت الجيش الإسرائيلي بها لأغراض مختلفة. وفي 1961، بدأ العمل على مخطط طائرة لرجال الأعمال، إلا أنه لم يلبث أن توقف. ثم أعيد إحياؤه عندما اشترت «بيدك»، لقاء مليون دولار، حقوق إنتاج الطائرة النفاثة «كوماندور»، وأدواته ومخزونه، من شركة «ركويل ستاندارد» الأميركية، الأمر الذي تمخض عن إنتاج طائرة «عرفا». وكانت «بيدك» قد أنتجت صاروخ «غبريئيل»، الذي بيع منه (1968 – 1978) ما قيمته مليار دولار لدول مختلفة. كما دخلت الشركة حقل إنتاج الأنظمة الإلكترونية والقطع المركبة منذ منتصف الستينات، فأنتجت أجهزة اتصال برية ومحمولة جواً، وراداراً محمولاً جواً، كما عملت لفترة قصيرة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية الطبية. وفي حرب 1967، أثبتت «بيدك» قدرتها ونجاعة أدائها؛ وقدمت طائرة «فوغا» دعماً كبيراً لجبهات القتال، كما فعلت طائرة «ستراتو كروز» في نقل القوات والعتاد.[156]

وفي 1 نيسان/ أبريل 1968، أُنشئت شركة «صناعة الطائرات الإسرائيلية» بعد أن كانت «بيدك» قد توسعت جداً. وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، قامت طائرة «عرفا» بطلعتها الأولى؛ وحصلت على التأهيل (1972)، وبدأ الإنتاج، ودخلت الخدمة المدنية والعسكرية (1978) في عدد من الدول؛ وبيع منها أكثر من 80 طائرة. وبعد شراء تصاميم طائرة «كوماندور» وحقوق إنتاجها، غُيِّر اسمها إلى «كومودور جت»، وحصلت على التأهيل في الولايات المتحدة (كانون الأول/ ديسمبر 1971)، وبدأ إنتاجها بمعدل واحدة في كل شهر. ولاحقاً تطور الإنتاج وتوسع، وضم طائرة «وستوند» العسكرية، إضافة إلى المدنية. وفي هذا العقد، دخلت الصناعات الجوية، التي أصبحت «بيدك» جزءاً منها، حقل إنتاج الطائرات النفاثة المقاتلة من طراز «كفير»، والتي لا تزال النماذج المتقدمة منها تعمل في سلاح الجو الإسرائيلي. وقد استأجرت البحرية الأميركية عدداً منها للتدريب؛ كما اشترت الإكوادور وكولومبيا عدداً منها. وأسفر تطوير طائرة «كفير» عن تصدير ما قيمته مئات ملايين الدولارات منها. كما دخلت هذه الشركة، التي تضخم حجمها، حقل إنتاج الزوارق البحرية، فأنتجت طرازي «دبّور» و«دفورا». وفي السبعينات والثمانينات، تطورت الصناعة الجوية إلى مجمع ضخم، متعدد الفروع والمهام. إلا أن الشركة تلقت ضربة بعد إلغاء مشروع إنتاج طائرة

(156) EZI, p. 672.

«لافي» (1987)، فركزت على الصادرات لتعويض الخسائر منذ 1989، والتي ضمت تشكيلة واسعة من الأسلحة المختلفة، وطائرات بلا طيار، وأجهزة إلكترونية، وصواريخ مختلفة، آخرها صاروخ «حيتس» (سهم،Arrow)، ضد الصواريخ البالستية، والذي ينتج بدعم تمويلي من قبل الولايات المتحدة، وكذلك إطلاق الأقمار الصناعية من سلسلة «أوفك».[157]

وكما هو الحال في الصناعات العسكرية الأخرى، فإن الأقسام في «صناعة الطيران الإسرائيلية» هي الوحدات الأكبر، وعلى رأس كل منها نائب للمدير العام للشركة، ويشتمل كل من الأقسام الخمسة على عدد من المصانع، وهي:

1 – قسم الهندسة: ويوظف ما يزيد على 2500 مهندس وفني، ويتعاطى في الأساس مهمات وضع التصاميم والخطط لنظم الطائرات الرئيسية. وفي تصرفه منشآت تصميمية واختبارية متقدمة، كأنفاق الريح ونظم تخطيط مبرمجة بالكمبيوتر.

2 – قسم إنتاج الطائرات: وقد أنتج طائرة «كفير» وطائرة «وستوند»، وقبلهما طائرة «عرفا». وكانت تكاليف إنتاج «عرفا» مرتفعة، وصعب عليها اختراق السوق، فلم تحقق أرباحاً كبيرة. «وبعد سنوات عديدة، عمد مراقب حسابات الدولة إلى إجراء كشف سطحي للمشروع. أخيراً، وفي سنة 1982، تم إيقاف إنتاج الطائرة. ومن وجهة النظر التجارية البحتة، كانت طائرة «عرفا» تشكل استثماراً هزيلاً عاد على الشركة بانعكاسات اقتصادية سلبية».

3 – قسم اختبار الطائرات: وهو أقدم الأقسام وأكبرها وأكثرها ربحية، ويعمل في فحص وصيانة الطائرات العسكرية والمدنية. وعمليات القسم متنوعة جداً، وتشمل نطاقاً واسعاً من أصناف طائرات الركاب والطائرات المقاتلة.

4 – قسم الإلكترونيات: ويشمل المصانع العاملة في الإلكترونيات التابعة للشركة. ويشمل أيضاً مصنع «إلتا» الكائن في أشدود. وهو ينتج تشكيلة واسعة من المنتوجات كرادار طائرة «كفير»، ونظم الحرب الإلكترونية، ونظم القيادة والسيطرة لصواريخ بحر – بحر «غبريئيل»، واتصالات مؤمنة، ورادار للقوات البرية، ونظم توجيه الذخائر لطائرة «كفير»...

5 – قسم التكنولوجيات المتكاملة: وهو يعمل في إنتاج نظم غير تحليقية أساساً.[158]

(157) EZI, pp. 672-673.

(158) بيري ونويباخ، المجمع العسكري – الصناعي، ص 15–17.

«رفائيل» (هيئة تطوير وسائل القتال)

انبثقت هذه الهيئة عن سلاح العلوم (انظر أعلاه)، وهدفها الرئيسي هو تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجيا المتقدمة جداً. وفي البداية، كانت الهيئة قسماً من وزارة الدفاع، و لم تحصل على صفة الهيئة إلا في أواسط الستينات. وهذه الصفة تتوسط كونها قسماً من أقسام وزارة الدفاع، ووحدة اقتصادية قائمة بذاتها. ومدير «رفائيل» العام مسؤول تجاه مدير عام وزارة الدفاع، وأموال الهيئة تستمد من صنوف أسلحة الجيش الإسرائيلي التي تقدم الطلبات بشأن مشاريع التطوير أو الإنتاج المتنوعة. وللعمال في هذه الهيئة صفة موظفي الحكومة، لكنهم يتمتعون بامتيازات العاملين في حقول البحث بمعاهد التعليم العالي. وهي أكبر هيئة للبحث والتطوير في إسرائيل، ومسؤولة عن توفير أنظمة الأسلحة التي تطورها لمصلحة الجيش الإسرائيلي وللتصدير إلى الخارج. وتتم عمليات الهيئة في عدد من مختبرات ومعاهد البحوث، التي أصبحت لديها الخبرة الكافية كي تقدر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بسرعة، وعلى تطوير منتوجات جديدة. وفي الماضي، تعاطت «رفائيل» تطوير صواريخ أرض – أرض، وصاروخ أرض – جو («شافيط – 2»)، ونظم التوجيه، ونظم الحرب الإلكترونية. وفي السنوات الأخيرة، انهمكت في تطوير أجيال جديدة من صواريخ جو – جو، وأجهزة كمبيوتر متقدمة لضبط النيران، ووسائل إلكترونية ومادية للتضليل، وقنابل «ذكية»، ووسائل إلكترونية للتعطيل والتشويش. وفي سنة 1983، كان يعمل في «رفائيل» 6,000 موظف تقريباً، معظمهم من الفنيين ذوي الكفاءات العالية. وبلغت قيمة منتوجاتها نحو 300 مليون دولار، على الرغم من أنه لا يمكن قياس مجمل إنتاجها بمعايير مادية صرفة. وقد آثرت «رفائيل»، بسبب القيود الإدارية والتنظيمية، أن تركز على تطوير النظم لا على إنتاجها. لذا، فإنه يتم تلزيم جزء كبير من العمل الإنتاجي إلى متعهدين فرعيين، ولا تجرى في مرافق الهيئة إلا عمليات التجميع والاختبار. (159)

«ماسا» (مراكز التجديد والصيانة)

في إطار القسم اللوجستي في الجيش الإسرائيلي، يعمل عدد من مراكز التجديد والصيانة («ماسا: كلمة مركبة من الحروف الأولى لهذه العبارة العبرية)، تستخدم عمالاً مدنيين تابعين للجيش الإسرائيلي. ومنذ أواسط الخمسينات، اختص أحد هذه المراكز بتجديد عربات القتال المدرعة. وفي البدء، كان يقوم بتجديد العربات نصف المجنزرة العائدة

(159) المصدر السابق، ص 18.

للحرب العالمية الثانية، ودبابات شيرمان المتقادمة، وذلك بتزويدها بمدافع من عيار 90 ملم وبمحركات وجنازير جديدة. وعندما رفضت بريطانيا أن تبيع إسرائيل دبابات «تشيفتين»، بعد حرب 1967، بدأ الجنرال يسرائيل طال يضغط لإنتاج دبابة إسرائيلية. لكن خطط تطوير وإنتاج الدبابة الإسرائيلية لم تأخذ طريقها إلى العمل إلا بعد حرب 1973، ونتيجة لعملية طويلة من الدراسة والتقويم. وبما أن سلاح المدرعات الإسرائيلي ذاته لم يطلب مثل هذه الدبابة، فإن الجنرال طال هو الذي قرر حاجات الدبابة وخصائصها، بالإضافة إلى إشرافه على إنتاجها. وقد ركزت «ماسا» منذ سنة 1978، على تخطيط وإنتاج دبابة «مركفا»، وتم تلزيم معظم أجزائها وعناصرها المكونة إلى متعهدين فرعيين، وخصوصاً إلى شركة «أوردان»، التي زودتها بالقوالب البالستية كافة. وتقوم «ماسا» نفسها بعملية تجميع الدبابة النهائية. وهناك ما يزيد على 50 شركة تزود القطع للدبابة، من مقاعد الطاقم إلى المدافع التي تنتجها شركة «الصناعات العسكرية الإسرائيلية»، إلى أدوات التسديد وتحديد الاتجاه التي تنتجها شركة «إل – أوب»، وخزانات الوقود التي تنتجها شركة «فرانز ليفي»، والبطاريات التي تنتجها شركة «شناب»...إلخ. وتقدر كلفة إنتاج دبابة «مركفا» واحدة بمليوني دولار تقريباً. وهذه هي المرة الأولى الرئيسية التي يعمد فيها الجيش الإسرائيلي إلى التزام مهمة تتضمن وضع خصائص أحد المنتوجات والتخطيط له وتجميعه؛ مع أن ذلك ليس من مهماته. (160)

وبتضافر عمل هذه الهيئات، وبالتعاون مع شركات أخرى في القطاع الخاص، أصبحت إسرائيل تنتج طيفاً واسعاً من وسائل القتال، قوّمه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، رفائيل إيتان، (كانون الأول/ ديسمبر 1980) بقوله متبجحاً أن لبلده «قدرة غير محدودة في الحقول العسكرية والصناعية والأمنية، وبأن في إمكانه إنتاج كل ما يحتاج إليه لحماية نفسه». وبالفعل، فمنذ سنة 1972، أصبحت إسرائيل تنتج نفاثة مقاتلة مصممة محلياً، ذات سرعة تبلغ 1,5 ماك، كما تنتج عرباتها المصفحة المقاتلة. وبعد ثلاثة أعوام، أنتجت طائرة «كفير سي – 2»، المقاتلة النفاثة. وعندما بدأت بتسويق صواريخ جو – جو، وصواريخ بحرية، تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ومجهزة بمقياس ارتفاع، كانت قد باشرت العمل على إنتاج جيل جديد من الصواريخ الطوافة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. وتم الكشف (1981) عن نظام «براك» الصاروخي المضاد للصواريخ. كما جرى تصميم وتطوير دبابة «مركفا»، ذات الدرع المتمتع بمقاومة عالية للقذائف، وهي مجهزة بعدد من الحاسبات الإلكترونية، وتحمل ضعفي كمية الذخيرة التي يحملها غيرها من

(160) المصدر السابق، ص 21–22.

الدبابات. وقد زودت بنظام إخماد الحرائق، الذي طورته مؤسسة «سبكترونكس» الإسرائيلية. وهذا النظام ذو قصور ذاتي يتولى إخماد الحرائق داخل الدبابة قبل نشوبها. ولائحة الأسلحة المصنعة في إسرائيل طويلة، منها: الأسلحة الخفيفة والذخيرة وأجهزة الاتصال، والطائرات المقودة من بعد، وأنظمة الحرب الإلكترونية، والمعدات البحرية المتدرجة من أنظمة القيادة والسيطرة إلى الصواريخ والأخرى المضادة لها، وإلى مجموعة منوعة من زوارق الدورية («دبّور» و«دفورا») وغير ذلك.(161)

ومبكراً اعتمدت حكومة إسرائيل سياسة مشاركة المؤسسات المدنية، من القطاعين – العام والخاص – في الصناعة العسكرية، أسوة بنهجها في القطاع الصناعي بشكل عام (انظر أعلاه). وقد أقيمت خطوط الإنتاج العسكري في عدد من المصانع مثل: «أمكور» و«تاديران» و«سولتام» و«فولكان» وغيرها، التي عملت بموجب عقود فرعية مع الصناعات الحربية، عن طريق تزويدها بمنتوجات وسيطة وقطع غيار ولوازم متممة لأنظمة جاهزة. وما زالت هذه السياسة متبعة؛ إذ يعمل عدد كبير من العمال المدنيين في المشاريع العسكرية, وتبعاً لذلك تنخرط 800 شركة تقريباً، العديد منها مدني، في إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية. وقد استخدم، على سبيل المثال، نحو 160 مصنعاً في إنتاج طائرة «كفير»؛ وكذلك الأمر في دبابة «مركفا»، التي يأتي نحو 40٪ من القطع اللازمة لها من القطاع الخاص. وتتعاقد «تاعس» بصورة فرعية مع 500 مصنع مدني تقريباً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «رفائيل». كما عمدت الشركات، في معرض تلبية الحاجات العسكرية، إلى تنويع نشاطها بإنتاج تجهيزات معقدة في حقلي الطب والعلوم وأغراض صناعية أخرى. غير أن التركيز الأساسي يبقى على تطوير الأسلحة؛ فمثلاً، خصص 70٪ من إنتاج الصناعات الإلكترونية بين سنتي 1977 و1982 للإنتاج الحربي، وذلك في مقابل ما يتراوح بين 10 – 15٪ للاتصالات.(162)

ومن أهم الشركات العاملة في حقل إنتاج المعدات العسكرية، بالتعاقد مع الهيئات الحكومية المذكورة أعلاه، ما يلي:

1 – «تاديران»

أنشئت هذه الشركة في أواخر الخمسينات، نتيجة دمج شركة «تادير»، التي كانت تنتج المصابيح الكهربائية، مع شركة «ران»، التي كانت تنتج البطاريات الجافة. وقد تم

(161) بحبح، بشارة، إسرائيل وأميركا اللاتينية – البعد العسكري، (ترجمة: أسامة البابا)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987، ص 25-26. (لاحقاً: بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية).
(162) بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية، ص 35-36.

ذلك بمبادرة من وزارة الدفاع وتمويلها، فأصبحت «تاديران» مشتركة بين الدولة وشركة «كور» التابعة للهستدروت. وعملت في إنتاج البطاريات الجافة للاستعمال في الأجهزة اللاسلكية العسكرية. وفيما بعد، وأيضاً بدعم من وزارة الدفاع، بدأت «تاديران» تطور الأجهزة اللاسلكية ذاتها. وفي أواخر الستينات، باعت الحكومة حصتها في الشركة إلى «جي. ت. إي» (جنرال تلفون أند إلكترونكس) الأميركية، الأمر الذي أتاح للشركة الإسرائيلية الإطلال على تقنيات أميركية متقدمة. ثم ما لبثت «جي. ت. إي» أن باعت حصتها إلى «كور» التي أصبحت تملك «تاديران» لوحدها. وتعمل «تاديران» كشركة صناعية، وتركز على إنتاج معدات الاتصال العسكرية والمدنية، إلا أنها تنتج سلعاً استهلاكية مدنية كالبرادات والغسالات ومكيفات الهواء وغيرها، بالإضافة إلى تشكيلة منوعة من البطاريات. وفي السنوات الأخيرة، بدأت تنتج طائرات بدون طيار لمهمات الاستطلاع الآني. وفي عام 1982، كان ثلث القوة العاملة في الشركة (4,000 عامل) منهمك في الإنتاج العسكري؛ وبلغت قيمة المبيعات العسكرية من إنتاجها 200 مليون دولار، أي ما يساوي 30٪ من مجمل مبيعاتها. وقد بلغت نسبة الصادرات من مبيعاتها العسكرية 45٪. وقد حققت هذه الشركة إنجازات كبيرة في السنوات اللاحقة.(163)

2 – «إل – أوب»

وقد أنشئت هذه الشركة المتفرعة عن «تاديران»، التي تشترك في ملكيتها مع مستثمرين من القطاع الخاص، في أواسط الستينات. وكان إنتاجها الرئيسي آنذاك يتكون من البوصلات وأدوات التوجيه الأخرى. وفي السنوات الأخيرة، اتجهت هذه الشركة إلى ميدان التكنولوجيا المتقدمة. فأخذت تنتج نظم الرؤية الليلية غير النشيطة، وأدوات تحديد الاتجاه، وأجهزة تحديد المدى، ونظم المراقبة البعيدة المدى، والبوصلات. ومعظم إنتاج الشركة ذو طابع عسكري، وزبونها الرئيسي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وفي هذا المجال – معدات الملاحة والتصويب – أنتجت الشركة الجهاز المستخدم في المقاتلة «كفير»، وجهاز قياس المدى الليزري الذي يستخدم في دبابة «مركفا». وتوظف الشركة 1,200 شخص تقريباً، وبلغت مبيعاتها (1982) نحو 80 مليون دولار؛ وارتفعت كثيراً في السنوات اللاحقة.(164)

(163) بيري ونوبياخ، المجمع العسكري – الصناعي، ص 18-19.
(164) المصدر السابق، ص 19-20.

3 – «إلبت»

وهي قسم من مجموعة «إلرون»؛ وتأسست في الستينات. وتملكها شركة «دسكاونت أنفستمننس». وهي تصنع معدات لاسلكية وأجهزة اتصال للجيش الإسرائيلي، وكذلك الحاسبات الإلكترونية، ونظم الشيفرة المتخصصة. وقد أنتجت معدات التصويب والرمي الخاصة بالطائرات والدبابات، مثل جهاز التصويب المستخدم في دبابة «مركفا». (165)

4 – «سولتام»

أنشئ هذا المصنع شراكة بين رجل أعمال فنلندي (شركة تامبالا)، وبين شركة «سوليل بونيه»، التابعة للهستدروت (1950). وما زالت هذه الشراكة قائمة في المصنع ذاته، الكائن قرب «يوكنعم» في الجليل الأسفل، وفي شبكة تسويقه العالمية ومركزها لندن. وفي أوائل الستينات، اختص مصنع «سولتام» بإنتاج مدافع الهاون وذخيرتها؛ واشترت ألمانيا الغربية جزءاً من منتوجه. ولاحقاً بدأ المصنع إنتاج مدافع هاون من عيار أثقل، بالإضافة إلى ذخائر متنوعة لتلك المدافع. وفي أواسط السبعينات، بدأ ينتج مدافع بعيدة المدى، واتجه جزء كبير من إنتاجه نحو التصدير. وقد أدى سقوط شاه إيران (1979) إلى هبوط كبير في صادرات «سولتام» (ما بين 50 –60 مليون دولار). وبالإضافة إلى المدافع وقذائفها وصواعقها، ينتج هذا المصنع قدور الطبخ المصنوعة من الألومينيوم للاستهلاك المحلي. وفي سنة 1982، كان يعمل به حوالي 1,500 شخص، وبلغت مبيعاته نحو 80 مليون دولار؛ وزادت كثيراً بعد ذلك. (166)

5 – «إليسرا»

وتشارك فيها «تاديران» مستثمرين أميركيين؛ وكانت تعرف في السابق باسم «أ. أ. ل». وتنحصر منتوجاتها الرئيسية في ميدان نظم الاتصال المدنية والعسكرية. ويذهب 40٪ تقريباً من إنتاجها إلى الجيش، بينما يتجه الباقي إلى وزارة الاتصالات والسوق المحلية. وكان للشركة في السابق اتفاق مع شركة «سيمنز» السويسرية، إذ كانت تعمل في تصنيع منتوجات هذه الشركة وتسويقها في إسرائيل. وقد انقطعت هذه العلاقة، وراحت «إليسرا» تبحث عن شركة أجنبية أخرى، تحصل منها على الخبرة في

(165) المصدر السابق، ص22.
(166) المصدر السابق، ص 20–21.

ميدان المقاسم الرقمية. وكانت «إليسرا» (1983) توظف نحو 1,170 شخصاً، وبلغت قيمة إجمالي مبيعاتها نحو 50 مليون دولار. (167)

6 – أحواض السفن الإسرائيلية

تملك الدولة هذه الشركة بالكامل، وهي تنتج زوارق الصواريخ وسفن إنزال الدبابات لسلاح البحرية الإسرائيلي، كما تتعاطى أعمال الفحص والصيانة له. وفي أواخر الستينات، وبعد إغراق المدمرة «إيلات»، والدروس المستفادة من حرب 1967، قرر سلاح البحرية أن يشتري زوارق صغيرة وسريعة، تحمل صواريخ بحر – بحر إسرائيلية الصنع. وهكذا، وفي أوائل السبعينات، كانت إسرائيل تملك أداة فريدة في نوعها للقتال البحري في المياه الساحلية. واستغلت شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية» هذه الفرصة، فباعت ما قيمته 500 مليون دولار من صواريخ بحر – بحر «غبريئيل» حتى سنة 1976. لكن شركة أحواض السفن الإسرائيلية، التي كانت تتمتع بالخبرة الكافية لإنتاج الزوارق القادرة على حمل الصواريخ، لم تستطع تطوير شبكة تسويق ملائمة، باستثناء وحيد – جنوب أفريقيا، التي فرضت طلباتها فرضاً على الشركة – ففشلت في بيع حتى زورق صواريخ واحد في الخارج. وهكذا، أضاعت الشركة فرصة تجارية ذهبية. (168)

7 – محركات «بيت شيمش»

أنشئت هذه الشركة في أواخر الستينات، كمشروع مشترك بين حكومة إسرائيل وإي. شيدلوفسكي، الذي يملك شركة فرنسية لإنتاج المحركات النفاثة. وفي البدء، كان هدف الشركة إنتاج وتجميع محركات نفاثة لمقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي الفرنسية الصنع. ولكن بعد تحول سلاح الجو إلى طائرات أميركية الصنع، ومع بداية إنتاج طائرة «كفير»، بدأت الشركة إنتاج وتجميع محركاتها. وقد انتقلت ملكية الشركة سنة 1977، في أعقاب مشكلات إدارية عويصة، من الحكومة الإسرائيلية إلى شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية» (بالشراكة مع شيدلوفسكي). وبعد مرور ثلاثة أعوام، عادت حصة شركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية» إلى الحكومة التي اشترت حصة شيدلوفسكي. وقد جاءت هذه الخطوة متوازية مع المناقشات الدائرة بشأن تطوير طائرة «لافي»، ضمن

(167) المصدر السابق، ص 23.
(168) المصدر السابق، ص20.

افتراض أن تقوم شركة «بيت شيمش» بإنتاج المحركات لهذه الطائرة الجديدة. ومن الصعب الحصول على معلومات موثوق بها بشأن عمليات هذه الشركة التجارية، على الرغم من أن من المعروف أنها شركة تخسر باستمرار. وكانت الشركة (1983) تستخدم 1,000 شخص تقريباً، معظمهم من بلدة بيت شيمش. وبقدر ما يمكن التحقق منه، فإن قيمة منتوجات تلك السنة لم تتعدَّ 30 مليون دولار. [169]

8 – شركات أخرى

بالإضافة إلى مجموعة الشركات الواردة أعلاه، والتي توفر مجتمعة ما يفوق 80٪ من إنتاج إسرائيل العسكري، تجدر الإشارة إلى عدد من الشركات الأخرى التي لها روابط وثيقة بالمؤسسة الدفاعية، حتى لو لم تكن منتوجاتها تتعلق بالأمن مباشرة: فهناك شركة «شيلون» الكائنة في كريات غات، والتي تنتج كمامات الغاز؛ وشركة «فرانز ليفي» التي تنتج معدات الوقاية والمظلات للطيارين والمظليين؛ وهناك «حغور» التي تنتج المعدات لحزام الذخيرة الخاص بالجنود، بالإضافة إلى الخيم والسترات الواقية من الرصاص؛ وهناك شركة «سبكترونيكس» التي تنتج نظم إخماد الحريق وكبحه في الدبابات وناقلات الجنود المدرعة. [170]

ولقد تضافرت جهود هيئات الصناعة العسكرية ومؤسساتها والشركات التابعة لها والمتعاقدة معها، لإنتاج تشكيلة واسعة من الأسلحة والمعدات الحربية المتقدمة، أسهمت في رفع قدرة الجيش الإسرائيلي القتالية، وفي فتح أسواق كبيرة لتصديرها إلى الكثير من دول العالم، مما كان له أثر إيجابي في دعم الاقتصاد الإسرائيلي وتطبيق مبدأ «الصناعة من أجل التصدير». وفي إشارة إلى بعض أبرز تلك المنتوجات العسكرية، يمكن إدراج ما يلي: «في مجال الصواريخ، هناك صواريخ أرض – أرض، التي يقف على قمتها الصاروخ «يريحو – 2»، وهناك الصاروخ «بطَحون – 3»، والصاروخ سطح – جو «براك». وتم كذلك إنتاج صاروخ بحر – بحر، تزيد سرعته عن ضعفي سرعة الصوت، ويتمتع بقدرة عالية على المناورة، وله رأس ذو توجيه ذاتي يمكنه أن يميز الأهداف الحقيقية من التمويهية، ويمكن تركيبه على سفينة مسلحة بصواريخ. أما شركة «ألتا» للصناعات الإلكترونية، فتخصصت بتطوير وإنتاج أجهزة الرادار واللاسلكي والحواسب الإلكترونية وأجهزة الحرب الإلكترونية. ومن هذه الأجهزة جهاز رادار لكشف

(169) المصدر السابق، ص 23–24.
(170) المصدر السابق، ص 24.

المناطق المخفية، التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، وجهاز استطلاع إلكتروني ضوئي، يمكن وضعه في أي مكان واستخدامه في الكشف عن الفدائيين، ويعتبر أفضل جهاز استطلاع في العالم. وقد أنتجت شركة «ميغل»، المتخصصة بإنتاج وسائل الحماية، جهازاً يحتوي على مجسّ ذاتي التكيف يوصل بالأسلاك في السياج الأمني لاكتشاف محاولات أفراد اختراق هذا السياج». [171]

وفي مجال الطيران، حققت الصناعات الجوية إنجازات ملموسة. «فقد أنتجت طائرة صغيرة من دون طيار، أطلقت عليها اسم «سكاوت»، وهي تحمل آلة تصوير تستطيع الدوران دورة كاملة، والتقاط الصور وعرضها على الشاشة، أو بثها لأجهزة الاستقبال على بعد 400 كلم. أما الطائرة «بايونير – 1» فهي طائرة من دون طيار مطوّرة عن نموذج «سكاوت». وقد استخدمها الأميركيون في حرب الخليج الثانية سنة 1991. ولهذه الطائرة محطة أرضية مجهزة لاستقبال المعلومات. وهذه المحطة مجهزة لاستقبال الصور التلفازية المنقولة خلال الاستطلاع وعرضها. وتستطيع هذه الطائرة البقاء في الجو لمدة تتراوح بين 6 – 9 ساعات. وهي مجهزة بحاسوب مركزي مبرمج سلفاً، مع إمكان تخطي البرنامج وإدخال أوامر فورية من مشغّل المحطة الأرضية، وذلك بحسب مقتضيات الموقف. والطائرة مجهزة بآلة تصوير تلفازية خاصة للعمل في ظروف إضاءة قليلة، وآلة للتصوير بالأشعة تحت الحمراء، وهي مجهزة أيضاً بشبكة اتصالات رقمية وأجهزة إعاقة وتشويش إلكتروني». [172]هذا طبعاً بالإضافة إلى أنواع أخرى من الطائرات المقاتلة النفاثة وطائرات النقل والتزويد بالوقود في الجوّ (انظر أعلاه).

المجمع الصناعي – الحربي الإسرائيلي

لقد كان طبيعياً أن تتبلور في إسرائيل مكونات المجمع الصناعي – الحربي. فهذه الدولة الاستيطانية، بطبيعة خصائصها الذاتية، وظروف نشأتها وارتباطاتها الدولية، وبالتالي، دورها الوظيفي، كان لا بد لها أن توفر التربة الخصبة لتنامي مثل هذا المجمع. وفيما تتذرع اعتذاريات الصهيونية وأنصارها بالواقع الموضوعي الذي فرض عليها ذلك – أي عداء المحيط لها، ورفضه التسليم بقيامها وصيرورتها – فإن التدقيق في ملابسات نشوء هذا المجمع وتطوره، يثبت أن القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية قد أقدمت على بنائه عن وعي وتخطيط مسبقين. فكما رعت الحكومة التطور الاقتصادي في إسرائيل

(171) الريّس، نزار، دليل إسرائيل العام، (مصدر سابق)، ص 239–240.
(172) المصدر السابق، ص 240.

بشكل عام، والصناعي منه بوجه خاص، فقد احتضنت الصناعة العسكرية، وظلت المالك الرئيسي لها إلى الآن (1998). وفي المحصلة، فكما تطورت إسرائيل (الثكنة) كامتداد للمعسكر الإمبريالي الغربي (المركز)، هكذا أصبح جيشها إحدى قطعات الآلة العسكرية الغربية، وتحديداً الأميركية، وبالتالي، تطور المجمع الصناعي - الحربي فيها، كفرع للأصل في البلد الأم (الولايات المتحدة الأميركية). وكما شكلت الأداة العسكرية العمود الفقري للمشروع الصهيوني الاستيطاني، هكذا أيضاً كانت المؤسسة العسكرية ركيزة أساسية للتطور الصناعي الإسرائيلي. ومن خلال هذه المؤسسة، استطاعت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية التحكم بسيرورة الاقتصاد في المستوطَن، وبالتالي، تحديد مساره نحو الرسملة -أي تطبيع علاقاته مع جذوره الإمبريالية (انظر أعلاه). وبموازاة عسكرة المستوطَن على الطريق إلى اتخاذه شكل «الثكنة الاستيطانية»، هكذا جرت عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي على الطريق إلى المجمع الصناعي - الحربي. وقد أدت الصناعات العسكرية، وما يرافقها من أبحاث علمية وتطوير تكنولوجيات حديثة، دوراً كبيراً في تعزيز الصناعات الأخرى ورفدها بالمعارف المتقدمة. هذا، بالإضافة إلى أن تلك الصناعات قد عهدت إلى شركات مدنية بإنتاج أجزاء معينة من الأسلحة التي وضعت تصاميمها، عن طريق التعاقد. الأمر الذي عاد على تلك الشركات بالفوائد المالية، كما بالمعارف التقنية...إلخ.

لا خلاف بين الباحثين وذوي الاختصاص حول تأثير الصناعات العسكرية على الاقتصاد في إسرائيل وتطوره؛ لكنهم يتباينون في تعليل ظاهرة المجمع الصناعي - الحربي فيها، وفي الأسباب التي قادت إلى نشوئه وتبلوره. وحتى المنافحون عن إسرائيل يقرون بوجود هذه الظاهرة فيها، ولكنهم يبررون ذلك بخصوصية الحالة الإسرائيلية، وبالتالي، يحاولون تمييزها عن قريناتها في الدول الرأسمالية الأخرى. وفي سعيهم الذرائعي هذا، يقلبون غايات إسرائيل العدوانية في إطار دورها الوظيفي، إلى ضرورات موضوعية يتطلبها الحفاظ على «أمنها الأساسي والجاري». ويرى بعضهم «أن مجمعاً صناعياً - حربياً موجود في أية دولة تمتلك كلاً من المؤسسة العسكرية والقطاع الصناعي العسكري». وفي التعريف العام للمصطلح، «فإن إسرائيل تمتلك مثل هذا المجمّع أيضاً». إلا أنهم يستدركون: «ولكن، من الصعب اعتبار الحالة الإسرائيلية واحدة تعكس الانسجام الأيديولوجي والتماسك الداخلي بين أعضائها، أو السلوك كلاعب سياسي متميز». ومع ذلك: «فإن نواة المجمع الصناعي - الحربي الإسرائيلي هي ائتلاف مؤسسات مختلفة، يشارك ممثلوها في مسار صنع السياسة الأمنية الوطنية على مستوى عالٍ». وهم يعللون ذلك

بالذرائع التالية: «1 - تنخرط إسرائيل في صراع عسكري طويل الأمد ومضنٍ، وليس له - على الأقل في المستقبل القريب - حلّ. 2 - إن أمن إسرائيل معرض للخطر الشديد في مثل هذه المواجهة، بسبب تدني موقعها لناحية الطاقة البشرية والسلاح بالمقارنة مع الدول العربية. 3 - إسرائيل لا تسمح لنفسها الاعتماد على أحد سواها في مسائل الأمن». [173] وإذ لا ينفك هؤلاء يسوقون هذه الذرائع، فلا يضيرهم كون الحقائق في الواقع الملموس تثبت عكس حججهم. وبالفعل، فقد استطاعوا تعميم هذه المقولات الزائفة والمضللة، وبالتالي جعلها عنصراً أساسياً في الوعي العام لطبيعة الصراع في المنطقة، بل في الوعي العربي أيضاً، حتى بين من يدّعون الخبرة في الموضوع. وينعكس ذلك في الكثير من الكتابات العربية التي تتناول «العقيدة العسكرية الإسرائيلية» ومرتكزاتها، والتي تعبّ من هذه المقولات المجندة في خدمة المشروع الصهيوني.

إن الدور الوظيفي الذي سعت إليه القيادة السياسية/ العسكرية في إسرائيل (انظر أعلاه)، كان لا بد له أن يعسكرها جملة وتفصيلاً، في الطريق إلى تحقيق غاياته. ويبرز هذا الهدف من خلال سعي عناصر المجمع الصناعي - الحربي المستمر فيها، لزيادة المصروفات العسكرية، والطاقة البشرية في الجيش، والمشتريات العسكرية (من الداخل والخارج)، والتوظيف في إنتاج الأسلحة، وتعزيز النشاط الاستخباري، ومحاربة ما تسميه «الإرهاب»، وكذلك إيلاء النظام الأمني استقلالاً في صنع السياسة العسكرية، وأولوية على المجمعات الأخرى، وغيرها من السياسات العامة. وعلى الرغم مما يبدو من خلافات ثانوية بين عناصر هذا المجمع في شؤون سياسية معينة، فإنها تلتقي حول ما تسميه «الأمن القومي» لإسرائيل، وكذلك حول إدراك أن مصلحتها الذاتية وركيزة قوتها تكمنان في النشاط الذي تمارسه الآلة العسكرية الإسرائيلية. وإذ ينفي المنافحون عن إسرائيل أن يكون المجمع الصناعي - الحربي الإسرائيلي يشوه الوقائع لخدمة مصالحه، ويبرئونه من العمل ضد المصلحة العامة إلى حد كبير، فإن أحدهم يقول: «ومع ذلك، فلا يمكننا أن نستبعد إمكانية أنه يفهم المصلحة العامة بشكل خاطئ، بسبب مفاهيمه الذاتية المشوهة للواقع، والتي قد تكون ناجمة عن دوره ومهمته في صنع السياسة الوطنية، وعن المصالح المتعلقة بالمؤسسة الحاكمة، وبالمهنة الشخصية لعناصره. وإذا لم تكن هذه المصالح تشكل الأساس لبعض السياسات التي يدافع عنها المجمع، فإنها بالتأكيد تشكل على الأقل نتيجة ثانوية لمتابعة مثل هذه السياسات». والعناصر الرئيسية لهذا المجمع هي: «1 - قوات

(173) Mintz, Alex, «The Military - Industrial Complex, The Israeli Case», The Journal of Strategic Studies, London, vol.6, No. 3, Sept. 1983, pp. 106-107. (Henceforth: Mintz, «Military - Industrial Complex»).

الدفاع الإسرائيلية. 2 – فروع المخابرات (مثل الموساد). 3 – وزارة الدفاع. 4 – الصناعات العسكرية (سواء التي تملكها الحكومة، أو التي هي مشاريع غير حكومية). 5 – ممثلون سياسيون. وينضوي في الأعضاء المشاركين مؤسسات مترابطة تبادلياً مع القطاع العسكري، مثل هيئة الطاقة النووية، وجماعات الجنود القدامى...، والهيئات المسؤولة عن الأمن المدني، مثل شرطة الحدود، والوحدة المضادة للإرهاب والحرس المدني، والمستفيدين من العقود العسكرية (مثل متعهدي التحصينات وتجار السلاح)، ومنظمات مثل «آيباك» (اللوبي اليهودي الأميركي الذي يساعد في الحصول على مساعدة عسكرية لإسرائيل)، ومتعاطفين مع المجمع وغيرهم».[174]

وتتضح علاقة هذه العناصر داخل المجمع الصناعي – الحربي في إسرائيل، من خلال مراقبة حركة العسكريين المحترفين، وخاصة كبار الضباط، وانتقالهم في أطر ذلك المجمع. «ويظهر أن هذا الانتقال شائع، ولكنه يتقدم أساساً في اتجاه واحد، يحتل فيه كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي المتقاعدون مناصب مفتاحية في مركبات المجمع (المناصب السياسية المسؤولة عن صنع سياسة الأمن، والصناعات العسكرية، وفروع المخابرات...إلخ). كما لوحظ انتقال (بطيء) من الصناعات العسكرية إلى وزارة الدفاع». وقد درس بعض الباحثين موضوع تمثيل العسكريين المحترفين في النخبة السياسية الإسرائيلية. «وأشار بيري، مثلاً، إلى أنه ما بين حرب الاستقلال 1948 و1977، أصبح ثلث الجنرالات المتقاعدين منخرط في مهام سياسية بالكامل. ومنذ حرب الأيام الستة 1967، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد كبار ضباط الاحتياط في هيئات صنع القرار المفتاحية، مثل الوزارة والكنيست... ويمت بصلة أكبر لدراستنا انتقال الضباط الكبار إلى مناصب ذات مسؤولية مباشرة عن أمن إسرائيل (وزير دفاع، نائب ومساعد وزير الدفاع ومدير عام وزارة الدفاع) ومناصب مفتاحية في الصناعات العسكرية وغيرها من عناصر المجمع الصناعي – الحربي. فحتى سنة 1967، لم يشغل منصب وزير الدفاع قط ضابط كبير في الجيش، فيما ثلاثة ضباط شغلوا المنصب منذئذ. واتجاه مماثل لوحظ في منصب نائب ومساعد وزراء الدفاع، (وفيما ضابط احتياطي كبير واحد شغل هذا المنصب قبل 1967، فإن أربعة قد شغلوه منذئذ)».[175] وفي الواقع، فإن هذا النهج قد تعزز في السنوات اللاحقة، حيث نادراً ما يعود ضابط كبير بعد سنّ التقاعد إلى الحياة المدنية العادية؛ والأمثلة على ذلك كثيرة، وهي بارزة بشكل صارخ، سواء في المؤسسات السياسية

(174) Mintz, «Military - Industrial Complex», pp. 107-108.
(175) Ibid, p. 108.

أو الصناعة العسكرية الحكومية، وحتى في المرافق العامة والشركات الخاصة على مختلف أنواعها.

«ويجب أيضاً ملاحظة انتقال كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أقسام أخرى من المجمع. فرؤساء «الموساد»، شرطة الحدود، الحرس المدني، الإدارة المدنية [في المناطق المحتلة 1967]، وإدارة المطارات، وما شابه ذلك، هم الآن دائماً تقريباً من كبار الضباط. ويسود وضع مماثل في الشركات الحكومية التي تعتبر أساسية للأمن (مثل شركة الكهرباء، مصافي النفط، وإل – عال [شركة الطيران])، فيما هناك نهج أكثر حداثة هو «إسقاط الجنرالات بالباراشوت» في الصناعة العسكرية، وبشكل أساسي في الصناعات العسكرية التي تملكها الدولة، وغيرها من مرافق التصنيع المفتاحية التي تزود جيش الدفاع الإسرائيلي (مثل صناعات الطيران الإسرائيلية، ومحركات بيت شيمش، إلبت، كور والصناعات المعدنية المتفرعة منها). ومديرو مشاريع صناعية عسكرية مفتاحية، مثل «مركفا» و«لافي»، هم أيضاً ضباط احتياطيون كبار... وهكذا يظهر أن هناك شبكة من الضباط العسكريين الكبار في مناصب مفتاحية تمتد على كل فروع المجمع، بكل ما يرافق ذلك من تشعبات هكذا وضع: (أ) تشابك المصالح بين الضباط وأمكنة عملهم المستقبلية، وتحوّل الضباط الكبار المتقاعدين إلى عملاء سلاح لشركات متعددة الجنسيات، وتزويد جيش الدفاع الإسرائيلي بأنظمة أسلحة من قبل ضباط احتياط أنشأوا مشاريع خاصة، وغير ذلك – أي تشابك المصالح بين المزوّد والزبون. (ب) محدودية الوصول إلى هذه المواقع المفتاحية في المجمع بالنسبة إلى أعضاء آخرين في المجتمع الديمقراطي. (ج) التأثير المتزايد للمجمع كمجموعة ذات خلفية ومصالح مشتركة – في صياغة المفاهيم والسياسات». وتجدر الإشارة إلى أن جمهور المستوطنين في إسرائيل عموماً، لا ينفر من هذه الظاهرة، بل على العكس، يحبذها ويؤيدها، ويعتبرها ضرورية. والإسرائيلي العادي يُجلّ ضباط الجيش، كما يتباهى بصناعة إسرائيل العسكرية.[176]

ويؤكد باحثان إسرائيليان درسا ظاهرة المجمع الصناعي – الحربي في إسرائيل، يورام بيري وأمنون نويباخ، ما يلي: «إن وجود قاعدة اجتماعية مشتركة تربط بين أصحاب المناصب العليا في المؤسسات الثلاث ذات العلاقة، أي المؤسسة العسكرية والسياسية والصناعية، هو شرط مسبق لقيام أي مجمع عسكري – صناعي. وهذا الشرط، في النموذج الإسرائيلي لهذا المجمع، موجود بصورة لافتة للنظر، وذلك على الرغم من أنماط الزعامة المختلفة القائمة داخل الجهاز البيروقراطي الحكومي والصناعة من جهة،

(176) Ibid, pp. 108-109.

وداخل الجيش من جهة أخرى». وأورد الباحثان أدلة على استخلاصهما هذا، وذهبا إلى حد القول: «ومنذ الأربعينات حتى الفترة الأخيرة من السبعينات، كانت هناك روابط سياسية واجتماعية وثيقة تربط بين مجموعة من رجال الأعمال الحرة، الذين أسسوا وطوروا وأداروا الصناعات العسكرية، وبين الشرائح السياسية في المؤسسة الدفاعية. وفي إسرائيل فإن قطاع الدفاع برمته، بما في ذلك جناحه العسكري – على الأخص المدني – كان ولا يزال يعتبر قطاعاً حيوياً من جانب الحزب الحاكم. لذا، فإن تحديد الهوية السياسية شرط لا بد منه للتوظيف في المؤسسة الدفاعية عامة، وفي المستويات الإدارية العليا خاصة. وبعد أن اتضح أن قيادة جيش الدفاع، ناهيك بالقيادات العليا في وزارة الدفاع ذاتها، تشمل هي الأخرى أشخاصاً يدينون بالولاء لأحزاب معينة – وإن لم ينتموا رسمياً إلى تلك الأحزاب – فقد أصبح الرابط السياسي هو الذي يربط بين المراتب العليا في جيش الدفاع وبين وزارة الدفاع والصناعات العسكرية، حيث تركزت السلطة في يد زعامة الحزب الحاكم السياسية... لكن هذه الروابط كانت اجتماعية أيضاً، بالإضافة إلى كونها سياسية. فالأطر الاجتماعية المشتركة، وأنماط الحياة المتشابهة، والصداقات الشخصية، وأحياناً العلاقات العائلية أيضاً، كانت كلها تعزز هذه الروابط المتبادلة. ومن هنا نجمت قيم هذه الجماعات ومصالحها المشتركة». (ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التوجهات تعززت في الفترة اللاحقة للسنوات التي تغطيها هذه الدراسة).[177]

وأورد الباحثان عدداً من الأمثلة التي لعبت فيها العلاقات الشخصية والسياسية دوراً هاماً في اتخاذ القرار بشأن الإنتاج العسكري، وخاصة في صناعة الطيران الإسرائيلية. ونوّها بالعلاقة بين تسفي دار، مدير عام شركة «كور»، وبين دافيد بن – غوريون، وليفي إشكول من بعده. وكذلك بالعلاقة بين أل شويمر، مدير عام «الصناعات الجوية الإسرائيلية» (1954 – 1977)، (والذي كان مرتبطاً بقسم المشتريات في البنتاغون في أواخر الأربعينات)، وبين شمعون بيرس، الذي كان مديراً عاماً لوزارة الدفاع، ومن أنصار دافيد بن – غوريون الأوفياء. وخلصا إلى القول: «في أوائل السبعينات، بدأت التساؤلات تحوم حول إدارة «الصناعات الجوية الإسرائيلية»، وأجرى مراقب الدولة المالي تحقيقاً في بعض القضايا، وأخذ البعض منها طريقه إلى المحاكم. وخلال هذه الفترة بكاملها (1972 – 1976) كانت الشريحة العليا في «الصناعات الجوية الإسرائيلية» تتمتع بالدعم الكامل من المؤسسة الأمنية التي نجحت، في الواقع، في عرقلة إنشاء نظام مدني فعال للمراقبة العامة... ولم تتم معالجة العديد من المشكلات الإدارية، داخل «الصناعات

(177) بيري ونويباخ، المجمع العسكري – الصناعي، ص 44-45.

الجوية الإسرائيلية»، إلا بعد التغيير السياسي الذي تم سنة 1977، حين عمد وزير الدفاع، عيزر وايزمن، إلى تعيين أحد زعماء الحزب الليبرالي، يسرائيل ساخروف، رئيساً لمجلس إدارة «الصناعات الجوية الإسرائيلية». وتم هذا الأمر نتيجة الدور الأكثر فعالية الذي قام به مجلس إدارة الشركة؛ مما أدى إلى سيطرة أكثر صرامة على عمليات «الصناعات الجوية الإسرائيلية». وما كان لهذا الأمر أن يحدث في الماضي، وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين المؤسستين، السياسية والأمنية، وبسبب الدعم غير المحدود من المؤسستين لمسؤولي «الصناعات الجوية الإسرائيلية»... »[178]

وكما شكلت حرب 1967 منعطفاً في نواح متعددة من الحياة في إسرائيل، هكذا أيضاً كانت بالنسبة إلى المجمع الصناعي – الحربي. لقد قطعت عسكرة إسرائيل شوطاً كبيراً في تلك الحرب، ومن جرائها، فكان طبيعياً أن ينعكس ذلك على بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جرى التعبير عنه، ضمن أشياء أخرى، في طفرة المجمع الصناعي – الحربي، وأثره على الصناعة عامة، والعسكرية منها خاصة. «فمنذ أواسط الستينات، ظهر إلى الوجود نمط جديد في شبكة المجمع العسكري – الصناعي الاجتماعية. فازداد عدد كبار الضباط الذين تولوا مناصب رئيسية في الصناعات العسكرية بعد تقاعدهم من الخدمة العسكرية الفعلية، بينما بدأ عدد آخر منهم – من الذين دخلوا ميدان الصناعة المدنية – بتوجيه ذلك القطاع أيضاً نحو الإنتاج العسكري. وتشمل الأمثلة لهذه النزعة رئيس الأركان السابق، تسفي تسور، الذي أصبح رئيس شركة «كلال»، واللواء يشعياهو غَفيش، الذي تولى رئاسة شركة «كور»، وقائد سلاح الجو السابق، بني بيلد، الذي أصبح مديراً لشركة «إلبت»، وقائداً آخر لسلاح الجو هو دافيد عفري، الذي عين رئيساً لشركة «الصناعات الجوية الإسرائيلية»... ووجد عدد آخر من ضباط جيش الدفاع السابقين أعمالاً لهم في مختلف فروع المجمع العسكري – الصناعي، فالتحق بعضهم بوزارة الدفاع نفسها، وأصبح البعض الآخر وكلاء لمنتجي الأسلحة الإسرائيليين، أو ممثلين لشركات الأسلحة الأجنبية. وهناك مثال بارز لهذه الفئة الأخيرة هو مردخاي هود، الذي كان هو الآخر قائداً لسلاح الجو، وأصبح يمثل شركة «نورثروب» في إسرائيل. وفي العام 1981/ 1982، اقترح هود أن يشتري سلاح الجو مقاتلات «ف – 18» من إنتاج «نورثروب»، وأن تشارك «نورثروب» في تطوير طائرة لسلاح الجو مستقبلاً، وذلك عوضاً عن طائرة «لافي». (وقد ظهر هود في قائمة حزب عيزر وايزمن لانتخابات الكنيست سنة 1948.

(178) المصدر السابق، ص 45-47.

وكان وايزمن نفسه قائداً لسلاح الجو قبل أن يدخل مضمار السياسة والأعمال التجارية) ». [179]

وقد استمر هذا النهج في السبعينات، حيث برز هذا المجمع بكل تشعباته، وراح فيما بعد يعزز مواقعه، بكل ما يترتب على ذلك من منعكسات احتماعية وفوارق طبقية. وفي منتصف الثمانينات، استكملت رسملة الاقتصاد الإسرائيلي – العملية التي بدأت في الخمسينات بقيادة بن – غوريون (انظر أعلاه). وكان للجيش والصناعات العسكرية دور أساسي في هذا المسار؛ وبه انسجمت «الثكنة» مع «المركز» إلى حد كبير، الأمر الذي أخذ دفعة قوية بعد الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل والولايات المتحدة (انظر أعلاه)، وصار المجمع الصناعي – الحربي الإسرائيلي فرعاً للأصل الأميركي، بطبيعة الحال. «ففي السبعينات، انتقل عدد كبير من الأشخاص من مؤسسة إلى أخرى (عسكرية، وحكومية – بيروقراطية، وصناعية)، مما أدى إلى قيام وضع أصبح فيه ذوو المراكز العليا في المؤسسات الثلاث أكثر تجانساً فيما بينهم، وأزالت هذه التنقلات الفوارق التي كانت تفصل سابقاً بين فئات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، كالفارق بين المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المؤسسية الذين حملوا عقيدة جماعية، وبين رجال الأعمال الحرة الماديين الذين ارتكزت عقيدتهم على المبادرة الفردية. وكذلك، أدى اضمحلال الفوارق بين القطاعات الاقتصادية إلى تماثل وتشابه متزايدين على المستويين السياسي والاجتماعي... وكانت النتيجة، بحسب العديد من الدراسات السوسيولوجية، قيام طبقة اجتماعية عليا في إسرائيل، يتميز أفرادها بعلاقات شخصية وثيقة، ويفكرون ويتصرفون بالطريقة نفسها، ولهم آراء متشابهة حيال القضايا السياسية والعديد من المصالح المشتركة أيضاً، ويتشاركون كذلك في النظرة الخاصة حيال قضايا البلد الأمنية، والتي توصلوا إليها أيام عضويتهم في المنظمات العسكرية السرية، قبل قيام الدولة، أو خلال فترة الخدمة في جيش الدفاع. وكان من نتائج رؤية الواقع هذه، أنهم تبنوا نظرة إيجابية تجاه تعزيز الصناعة العسكرية». [180]

وفي الواقع، فإن إسرائيل بطبيعة نشأتها، وظروف تطورها بعد الإعلان عن استقلالها، وكذلك علاقاتها مع «البلد الأم» (الولايات المتحدة)، قد وفرت الأرضية الملائمة لنشوء المجمع الصناعي – الحربي فيها؛ وظل تبلوره وصياغة العلاقات بين مركباته مسألة وقت فحسب. وفي أجواء إسرائيل المناسبة، وفي تربتها الاجتماعية الخصبة، نما هذا المجمع

(179) المصدر السابق، ص 47–48.
(180) المصدر السابق، ص 48.

وترعرع بوتيرة متسارعة. ففي إطار دورها الوظيفي، الذي رعته قيادتها السياسية/ العسكرية، وما يترتب عليه من بناء آلة عسكرية مؤهلة للقيام به، كان طبيعياً لإسرائيل أن تولّد المجمع الصناعي – الحربي فيها، كامتداد لذلك المجمع في «المركز». والكيان السياسي الإسرائيلي بمجمله، ظل منذ نشوئه يعمل على تطبيع علاقته بذلك المركز، وبالتالي، على ملاءمة نفسه مع إملاءات «العلاقة المميزة» التي تربطه بالبلد الأم، الأمر الذي يفترض بطبيعة الحال التماثل إلى درجة كبيرة. «ويعزى نجاح صناعة السلاح الإسرائيلية إلى مزيج من العوامل المحلية والخارجية؛ فعلى الصعيد المحلي، هناك تجمع كبير من العمال المهرة والعلماء والمهندسين، وسياسة حكومية تشجع بفعالية إنتاج السلاح والبحث الحربي، وإجماع شعبي واسع يحبذ إنتاج الأسلحة وتصديرها. وتوفرت على الصعيد الخارجي استثمارات ضخمة، وتم نقل التكنولوجيا من الخارج، وهي عوامل حاسمة في تطوير الصناعة وتوسيعها». [181]

فالتجمع الاستيطاني الإسرائيلي يتألف في الأصل من المهاجرين اليهود وأبنائهم من الجيل الأول والثاني والثالث؛ وقد حمل هؤلاء من بلادهم الأصلية مؤهلات علمية وتقنية، جرى توظيفها في تطوير الكيان الإسرائيلي، دون تكلفة تقريباً. وفي الواقع، فإنه منذ «الهجرة الرابعة» (العشرينات)، وضع المستوطنون الأساس لبناء صناعة يهودية في فلسطين، الأمر الذي تعزز بوصول «الهجرة الخامسة» (الثلاثينات)، وأدى إلى تفوق القطاع الصناعي اليهودي على العربي، حتى قبل قيام إسرائيل (انظر أعلاه). وقد استمر هذا المسار في العقود اللاحقة، وصولاً إلى «الهجرة الروسية» الأخيرة (الثمانينات والتسعينات). «يشكل العنصر البشري في إسرائيل أفضل مورد لديها. فهي تملك أعلى نسبة من تجمع العلماء والمهندسين في العالم: إذ يتفرغ ثلاثة إسرائيليين من كل ألف (كمعدل وسطي) للبحث والتطوير، بالمقارنة مع 2,5 من ألف في الولايات المتحدة و2,4 من ألف في اليابان. وتنشط 500 شركة تقريباً في الأبحاث والتطوير، ويزداد هذا العدد 100 شركة تقريباً كل سنة. وعدا ذلك، يزداد عدد العلماء والمهندسين (البالغ حالياً [1982] عشرة آلاف وعشرين ألفاً على التوالي) بمعدل سنوي يبلغ 16 في المئة». وقد تضافر هذا المخزون العلمي والتقني مع سياسة القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية في إنشاء صناعة الأسلحة، ليعززا البحث والتطوير في مجال الصناعات العسكرية. «وكانت إسرائيل تنفق حتى أوائل الستينات بين 5 و10 ملايين دولار على البحث والتطوير الحربيين، في وقت بلغ فيه مجموع الإنفاق الحربي 200 مليون دولار فقط. وازدادت هذه

(181) بجبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية، ص 37.

الأرقام من 20 إلى 30 مليون دولار عام 1966 – 1967، وتضاعفت تقريباً عام 1969 – 1970، لتبلغ 50 مليوناً. ويخصص للقطاع العسكري 46 في المئة من مجموع ما تنفقه الحكومة على البحث والتطوير، بالمقارنة مع 2 في المئة في اليابان، و3 في المئة في هولندا، و8 في المئة في كندا». [182]

وتبقى سياسة المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، ودور المجمع الصناعي – الحربي في صنعها، وبالتالي، تركيزها على تطوير الصناعات العسكرية، من العوامل الرئيسية في إيصال تلك الصناعات إلى مستواها الحالي. فالدولة تملك الصناعات العسكرية، التي تديرها شركات حكومية، و«هيئة تطوير الوسائل القتالية» (رفائيل) تتبع لوزارة الدفاع، وهي أضخم مؤسسة في إسرائيل للبحث والتطوير، وتعمل في مجال أنظمة الأسلحة على مختلف أنواعها. والشركات الرئيسية الأخرى هي ملك للدولة، ولها شبكة واسعة من التعاقدات مع شركات في القطاع الخاص؛ ويتولى المناصب العليا فيها ضباط كبار متقاعدون. «يخضع البحث والتطوير والتصنيع، في المجال العسكري، لإشراف وزارة الدفاع المباشر وغير المباشر. وتدفع الدولة من أجل شراء وسائل الإنتاج، وتغطي نفقات تطوير أنظمة السلاح الجديدة كافة، أكان ذلك التطوير عن طريق مؤسسات تملكها الدولة أم عن طريق مؤسسات خاصة، وتنسق الجهود متى تعددت المؤسسات المشاركة». والدولة تتحمل المسؤولية الأعلى عن بيع جميع ما ينتج من سلاح في إسرائيل؛ وتتولى لجنة وزارية، مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الصناعة والتجارة، اتخاذ القرار بشأن المبيعات. «ولدى الترخيص بالتصدير، تؤخذ المعلومات من الجيش الإسرائيلي، فيما يتعلق بالأصناف الحربية التي لا يمكن بيعها، ومن وزير الخارجية بخصوص الدول التي لا يمكن بيعها السلاح. وتتولى وزارة الدفاع الأعمال اليومية المتعلقة بالتنسيق وتنفيذ تحويلات الأسلحة المرخص بها، وبصورة أدق، من قبل قسم مختص اسمه «مكتب المبيعات العسكرية»، ويرأسه نائب المدير العام لتصدير السلاح. وبالإضافة إلى عرض جميع صفقات السلاح المحتملة وطلبات الأسلحة ورعاية تنفيذ كل عملية مبيع، ابتداء من الترخيص بالتصدير حتى خدمة ما بعد المبيع، يتعاطى مكتب المبيعات العسكرية التسويق والإعلان وبدء الاتصالات بالزبائن المحتملين وتطويرها، والعمل وسيطاً بين الزبون والجهة المعنية. وهكذا، فإن مكتب المبيعات العسكرية يمثل الدولة، والجيش الإسرائيلي، والصناعة العسكرية الخاصة في المبيعات جميعاً؛ فمكاتب مبيعات الصناعة، والعملاء، وتجار الأسلحة الخاصون، يمرون جميعاً بهذا المكتب، إذ إنهم يشكلون امتداداً لوزارة الدفاع، وذلك

---

(182) المصدر السابق، ص 38.

بغض النظر عن وضعهم القانوني». [183]

وكما لم يكن لإسرائيل أن تقوم، ولا لجيشها أن يبنى، لولا الاحتضان الإمبريالي، وخاصة الأميركي، لهما، هكذا ما كان لصناعتها العسكرية، وبالتالي، لمجمعها الصناعي – الحربي أن يتطورا لولا الدعم الخارجي، وتحديداً الأميركي، بالأشكال المختلفة. فبصرف النظر عن الإمكانات الداخلية المتوفرة لديها، سواء لناحية القوة العاملة أو الالتزام الحكومي، ما كان لإسرائيل أن تبني مؤسستها العسكرية لولا المساهمات الضخمة التي وردت عليها من الخارج، على صعيدي رأس المال ونقل التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال لا الحصر: «ساهمت الولايات المتحدة في ميزانية إسرائيل العسكرية في الفترة من عام 1977/ 1978 إلى عام 1981/ 1982، بنسبة ثلث الميزانية. وارتفعت هذه النسبة إلى 37 في المئة عام 1982/ 1983. كما تزود الولايات الولايات المتحدة إسرائيل، أيضاً، بمبالغ ضخمة من المساعدات لتعويم الاقتصاد؛ فلإسرائيل الحصة الكبرى من مساعدات صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) الأميركي في العالم، إذ حصلت على 30 في المئة من قيمة المساعدات لعام 1982/ 1983 (Sipri, Yearbook 1984, pp .105-106) . وكذلك، فقد اعتمدت إسرائيل على شركائها في الخارج للحصول على التكنولوجيا المتقدمة – من فرنسا وألمانيا الغربية، قبل حرب 1967، ومن الولايات المتحدة، بعدها. «ولم تستورد من أوروبا الآلات والأدوات وخطوط الإنتاج فحسب، بل استوردت أيضاً مصانع حربية بأكملها». ومع ذلك، ظل معظم الأسلحة المصنوعة في إسرائيل يحتوي على عدد كبير من المكونات الأجنبية. «وجاء في تقرير للمحاسب العام في الولايات المتحدة لسنة 1983، وتحت عنوان «مساعدة الولايات المتحدة لدولة إسرائيل» أن معظم صادرات إسرائيل لعام 1981/ 1982 احتوى على مكونات مستوردة بنسبة 36 في المئة. واكتسبت إسرائيل، حتى في حقل الإلكترونيات بالذات، خبرة تقنية من الولايات المتحدة بلغت نسبتها 35 في المئة تقريباً». [184]

ولم تتوقف صناعة الأسلحة الإسرائيلية عند حد الاقتباس عن الصناعات الأخرى، أو استخدام بعضها مركبات في إنتاجها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير. «إذ ثبت، في الحقيقة، أن العديد من المنتوجات الإسرائيلية هو بصورة أساسية نسخة معدلة ومحسنة عن أنظمة السلاح الأجنبية القائمة. وذهب أحد الرسميين الأميركيين، كما جاء في مجلة «Aviation Week and Space Technology»، إلى حد الشكوى «أن الإسرائيليين لجأوا في

---

(183) المصدر السابق، ص 39–40.

(184) المصدر السابق، ص 46–51.

حالات عدة إلى استعمال نظام أميركي ادعوا، بعد أن أدخلوا تعديلات طفيفة عليه، أنه ليس بنظام أميركي، وباعوه للتصدير»...». وفي الواقع، فإن معظم ما تنتجه إسرائيل من طائرات هو في الواقع طرز معدلة عن طائرة ميراج الفرنسية، «فحيثما لم تقدم المساعدة تلقائياً، استعملت وسائل أخرى لهذه الغاية، فقد سرق عملاء إسرائيليون سنة 1969 مخطوطات عائدة إلى محركات أتار 9 – سي، المستعملة في طائرات ميراج – 3 وميراج – 5. وبعد أن تسلحت بالخطط المفصلة لكل من المحرك والهيكل، بدأت إسرائيل بناء الميراج وتجهيزها بمحرك أتار بصورة سرية». وفي المرحلة اللاحقة من تطور الصناعات الجوية الإسرائيلية، أنتجت طائرة كفير، التي جمعت بين محرك أميركي الصنع (ج – 79)، الذي تنتجه شركة «جنرال إلكترك»، وهيكل الميراج – 5 الفرنسية. «لكن المساهمة الأوروبية في صناعة السلاح الإسرائيلي تضاءلت تضاؤلاً كبيراً، وخصوصاً منذ أواخر الستينات. وبرزت الولايات المتحدة، في المقابل، ليس كالمصدر الأساسي للسلاح الشديد التعقيد فقط، بل أيضاً كشريك لا غنى عنه في تصنيع السلاح». [185]

إن الاطلاع، ولو السطحي، على شبكة العلاقات في صناعة السلاح، بين الشركات الأميركية والإسرائيلية، وخاصة منذ الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بين حكومتي البلدين (1981)، يظهر أن هذه الصناعة في إسرائيل تطورت كمغامرة مشتركة بينهما، تستجيب لحاجات كل منهما. وقد بلغت المساهمة الأميركية فيها حداً من التنوع والشمول، اختفت معه الحدود بين الشركات التابعة لكل منهما، فأصبحت كتلة واحدة تقريباً. وعندما فتحت ملكية الشركات الإسرائيلية أمام المساهمين الأميركيين، أصبحت أسهمها تباع في سوق الأوراق المالية الأميركية (بورصة نيويورك). والإسهامات الأميركية في تطور الصناعة العسكرية الإسرائيلية كثيرة وكبيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: [186]

1 – تشجيع، وحتى تمويل، البحث والتطوير العسكريين في المؤسسات العلمية الإسرائيلية. وقد لحظ الملحق أ، (19 آذار/ مارس 1979)، من مذكرة الاتفاق الأميركية – الإسرائيلية، البحث والتطوير (R&D) المشتركين. وحدد البلدان اتفاقاً للبحث والتطوير (آذار/ مارس 1984) ينص على تبادل المعلومات في شأن «التجهيز واللوجستية». ومنذ سنة 1977، أصبحت «المؤسسة الثنائية للأبحاث والتطوير» قناة

(185) المصدر السابق، ص 51–53.

(186) الفقرات التالية مأخوذة عن: بجبج، إسرائيل وأميركا اللاتينية، ص 53–65.

تمويل رئيسية للشركات الإسرائيلية المهتمة بتطوير وتصنيع المنتوجات التي تحددها الشركات الأميركية. وعلاوة على ذلك، أفادت إسرائل من قابلية انتقال المهندسين والعلماء المرتبطين بمشاريع دفاعية أميركية أو مختبرات الأسلحة. وفي الفترة ما بين 1967 – 1972 مثلاً، هاجر نحو 3 آلاف تقني وعالم أميركي إلى إسرائيل، واستمر هذا التيار لاحقاً.

2 – نقل التقنية الأميركية في صناعة الأسلحة إلى إسرائيل. «وضع الأميركيون فعلاً أسلحتهم وتقنيتهم المتطورة كافة، ويعني ذلك أحسن طائراتهم المقاتلة والصواريخ والرادار ومصفحاتهم ومدفعيتهم، في متناول إسرائيل. وفي المقابل، استعملت إسرائيل هذه المعلومات، فأدخلت التعديلات على المعدات الأميركية لزيادة تطورها التقني، الذي ينعكس بصورة ملموسة من خلال عروضها العسكرية».(Klieman, Aaron, Israel's Global Reach, 1985, p .175). وقد أرسي الأساس لنقل التكنولوجيا في «الاتفاقية الرئيسية لتبادل البيانات من أجل التطوير الدفاعي» (Master Defense Development Data Exchange)، بين إسرائيل والولايات المتحدة (22 كانون الأول/ ديسمبر 1970). وهي «تسمح وتسهل تبادل المعلومات المهمة لتطوير أنظمة عسكرية متكاملة، بما فيها الدبابات وأجهزة المراقبة والإلكترونيات الحربية، وأسلحة جو – جو وجو – سطح، والهندسة». وقد أبرم الطرفان لغاية آب/ أغسطس 1982، 25 ملحقاً مستقلاً لتبادل المعلومات، تغطي مشاريع خاصة. واستمر هذا النهج لاحقاً.

3 – تأمين الوصول إلى التقنية من خلال مساهمة الشركات الأميركية في ملكية الشركات الإسرائيلية، أو العكس. فعلى سبيل المثال، تشترك «الصناعات الجوية الإسرائيلية» والشركة الأميركية «كروم ألوي» في شركة «توربوكروم المحدودة»؛ وهي شركة لتلبيس المعادن الصلبة في إسرائيل، وتستعمل خبرة الشركة الأم. واشترت شركة «إلبت» لصناعة الكمبيوتر 70٪ من أسهم شركة «إنفرامتركس»، التي تصمم وتصنع أنظمة الأشعة تحت الحمراء والرؤيا الليلية... فتسنى لها الوصول إلى خبرة الشركة الأميركية الأم. وكانت شركة «جنرال تلفون أند الكترونكس» الأميركية شريكة في «تاديران» الإسرائيلية، وهي ثالث أكبر مصدر للسلع الحربية في إسرائيل. وقائمة الشراكات المثلية طويلة. «ويعود نجاح إسرائيل في اجتذاب المستثمرين الأجانب، بصورة رئيسية، إلى الأرباح والإعانات المهمة التي توفرها لرأس مال الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التنازلات التي تقدمها بالنسبة إلى نفقات البحث والتطوير، والتدريب، وإيجار المباني

والمنشآت والأراضي التابعة للمعامل».

4 – الحصول على تنازلات من الشركات الأميركية التي تشتري إسرائيل الأسلحة منها، بدعم فدرالي (1,8 مليار دولار سنوياً)؛ وخصوصاً في تلك المجالات التي تستخدم فيها التكنولوجيا. «وفي معظم الحالات، تتضمن الاتفاقيات التجارية بين إسرائيل والشركات الأميركية بنداً يتعلق بالاستخدام المجاني لتجهيزات البائع بهدف الإنتاج في إسرائيل، والتخلي عن نفقات البحث والتطوير. كما أنها تشترط تسليمها أجهزة محاكاة، ولوائح بقطع الغيار وبائعيها». وقد سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بالمشاركة في إنتاج أجهزة دفاع أميركية بصورة تفضيلية. «وهناك حالياً بين إسرائيل وجميع الشركات الأميركية الرائدة في إنتاج الأسلحة، مثل: «مكدونل – دغلاس» و«جنرال داينمكس» و«جنرال إلكترك» و«برات أند وتني» و«غاريت آيريسرتش»، اتفاقيات مجيزة لإنتاج المحركات وغيرها من القطع المكونة للطائرات».

5 – السماح للشركات الإسرائيلية بدخول المناقصات في بعض عقود الدفاع الأميركية، التي لا تقع تحت أحكام قانون «إشتر أميركياً» (Buy American Act)، وذلك بمقتضى مذكرة اتفاق (19 آذار/ مارس 1979). وقدرت قيمة التعاقدات التي وقعتها شركات إسرائيلية (1981) بما يتراوح بين 50 و100 مليون دولار من السلع بموجب ذلك الاتفاق. وبموجب مذكرات لاحقة، حصلت إسرائيل على عقود أكبر، خاصة بعد الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل والولايات المتحدة (Memorandum of Understanding on Strategic Cooperation) وتضمنت مذكرة التفاهم هذه «مبادرة التجارة الدفاعية» (Defense Trade Intitiative)، وهي مجهود مشترك بين كل من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع الأميركية لزيادة قدرة صناعات إسرائيل العسكرية على التنافس، ولإفساح المجال أمام وزارة الدفاع للحصول على تجهيزات مصنوعة في إسرائيل، بما يبلغ قيمته 200 مليون دولار سنوياً. «وقد برزت الولايات المتحدة فعلاً كزبون مهم للمعدات الإسرائيلية. وشكلت المنتوجات الحربية لسنة 1978، 26,5٪ من مجمل صادرات إسرائيل إلى الولايات المتحدة. وبلغت هذه النسبة، سنة 1980، 37٪.(Israel's Business and Investor's Report, Aug 1981)».

6 – الإذن لإسرائيل في شراء حق إنتاج معدات حربية ذات تصميم أميركي، وفي إدخال تعديلات عليها، وبيعها في الخارج. فمثلاً اشترت إسرائيل (1967)، حق إنتاج نفاثة أميركية سمتها فيما بعد نفاثة رجال الأعمال «وستوند». غير أن النفاثة المصنوعة في إسرائيل يدفعها محرك مختلف، وإن كان من صنع أميركي. وتم تسويق «وستوند» كطائرة

مدنية وللاستطلاع العسكري. وبيع منها نحو 300 طائرة حتى أيلول/ سبتمبر 1984. وبدأت «الصناعات الجوية الإسرائيلية» (1981)، العمل على جيل متطور من هذه النفاثة، وهو «وستوند أسترا». وتم تسويق هذه الطائرة، التي تبلغ سرعتها 0,8 ماك وبمدى 3,000 ميل بحري، اعتباراً من أواخر سنة 1984.

7 – منح إسرائيل حقوق الصيانة للأسلحة التي تشتريها من الولايات المتحدة؛ «إذ تتضمن عقود بيع التجهيزات الأميركية لإسرائيل، في كثير من الأحيان، شرطاً أساسياً بالصيانة في إسرائيل، وذلك «حتى لو لم يكن ذلك مربحاً اقتصادياً». وقد اكتسبت «بيدك آفييشن»، وهي قسم من «الصناعات الجوية الإسرائيلية» لتصليح وإعادة تأهيل الطائرات، خبرتها من صيانة أنواع كثيرة من الطائرات المدنية والعسكرية. ومنحت الولايات المتحدة إسرائيل (1972) تسهيلات للتمكن من إصلاح محرك «الفانتوم» ج – 79، وساعدتها فيما بعد في بناء الورش اللازمة. كما ساعدتها أيضاً بأن أجازت لها بناء ورش لتجميع 67٪ من محركات ج – 79 المركبة في طائرات «كفير» المصنوعة في إسرائيل. «ووافقت إسرائيل، في أواخر سنة 1984، على «إعارة» الولايات المتحدة 12 طائرة «كفير» (بلا مقابل) لتشارك في المناورات الجوية، آخذة دور «ميغ – 21» السوفياتية، وذلك في مقابل عقد صيانة لطائرات «كفير» بقيمة 70 مليون دولار».

8– مرونة الولايات المتحدة في السماح لإسرائيل «بالاستعمالات المتسمة بالإبداع وغير المتقيدة» لأموال صندوق المبيعات الحربية الأجنبية(FMS) . «وحصلت إسرائيل، في الفترة من سنة 1974 لغاية 1981، على قروض من الصندوق بلغت 13,5 مليار دولار، وهو رقم يمثل ما يزيد على نصف إجمالي الصادرات الممولة بواسطة صندوق المبيعات الحربية الأجنبية (البالغ 24,85 مليار دولار). وبمقتضى القانون الأميركي، يجب إنفاق قروض ومنح صندوق المبيعات الحربية الأجنبية على مشتريات التجهيزات الحربية من المصانع الأميركية. غير أن البنتاغون منح إسرائيل وحدها ما لا يقل عن 98,5٪ من الإعفاءات البالغة 3,4 مليار دولار، مما فسح لها مجال استعمال المساعدة العسكرية الأميركية في شراء ما أنتجته بذاتها». وسمحت الولايات المتحدة لإسرائيل، أيضاً، بإجراء ترتيبات العوض من الصفقات التي استعملت فيها قروض من الصندوق. وهكذا، أصبح في إمكان إسرائيل – حتى وهي تشتري تجهيزات صنعت في أميركا بأموال أميركية – الإصرار على الذين اشترت منهم أن يشتروا منها بدورهم، ضمن نسبة مئوية معينة من قيمة العقد، بضائع إسرائيلية أو خدمات (تطلب إسرائيل بصورة عامة ما نسبته 25٪ من قيمة

المشتريات التي تبلغ مليون دولار أو أكثر). كما سمح لإسرائيل باستعمال القروض في تطوير أنظمة السلاح لديها، وليس للشراء فقط، وهو ما تفردت به من بين متلقي مساعدات الصندوق. وإلى أن أوقفت إسرائيل مشروع إنتاج طائرة «لافي»، تلقت من الولايات المتحدة الأموال والتكنولوجيا لتطوير الطائرة.

تجارة السلاح الإسرائيلية

إن أفضلية «الثكنة الاستيطانية» على الأخرى العسكرية، تقاس بمعيار التكلفة والمردود في أداء المهمة المطلوبة، على الأقل من زاوية نظر «المركز». ومع ذلك، فللثكنة نفسها مصلحة في الحفاظ على حاجة المركز إليها، الأمر الذي يدفعها، ولو ظاهرياً، لإبراز تفوق مردود نشاطها على تكلفته، مما يفترض سعيها لإنتاج أكبر قدر ممكن من مستلزمات أداء دورها الوظيفي محلياً. وهي كلما زادت إنتاجها هذا، كلما توفرت لديها الشروط لتعزيز حصتها في الشراكة مع المركز، وبالتالي، لتوسيع هامش دورها في صنع القرار المشترك. وفي الحالة الإسرائيلية، كان طبيعياً أنه بموازاة مركزية الآلة العسكرية فيها، أن يتعاظم موقع الصناعة العسكرية في اقتصادها، وبالتالي، في صادراتها. «إن القطاع العسكري يبرز أيضاً بوضوح في صادرات إسرائيل. وبحسب تقديرات أجنبية، قد تجاوزت الصادرات العسكرية الإسرائيلية قيمة مليار دولار سنوياً، وتشكل حوالي 25٪ من مجمل صادرات إسرائيل [1983]، و30٪ من مجمل الصادرات عدا الألماس، و75٪ من صادرات الإلكترونيات والمنتوجات المعدنية، التي يصدر منها أكبر صانع لأنظمة الأسلحة – صناعة الطيران الإسرائيلية – حوالي 40٪. ونسبة صادرات إسرائيل العسكرية من مجمل الصادرات هي الأعلى في العالم... وأنماط تمركز مثيلة تظهر بالنسبة إلى التوظيف في البحث والتطوير: 46٪ من مجمل مصروفات الحكومة الإسرائيلية في هذا الحقل مخصصة للمشاريع العسكرية، في مقابل 2٪ في اليابان، 3٪ في هولندا و8٪ في كندا». (187)

وقد أدى التركيز على صناعة الأسلحة إلى تكثيف اعتماد الصناعة الإسرائيلية على اقتصاد الحرب، بكل ما يترتب على ذلك. فلم يعد إنتاج الأسلحة متوقفاً على حاجة إسرائيل منها، وإنما على حيويته في الاعتبارات الاقتصادية، أي العمالة والأرباح، ودور الصناعات العسكرية على هذين الصعيدين. وكان من جراء ذلك أن دُفعت الحكومة إلى التوظيف في إنتاج أنواع من الأسلحة لأغراض تشغيل الأيدي العاملة

(187) Mintz, «Military - Industrial Complex», pp. 111-112.

وجني الأرباح. «وبالفعل، فقد جرى الادعاء (في مناقشة موازنة الدفاع لعام 1981) بأن التخفيض في موازنة الدفاع قد يقود إلى بطالة جماعية في مصانع السلاح، سواء التابعة منها للدولة أم للقطاع الخاص». وكان لا بد لهذا النمط الاقتصادي أن ينعكس سلباً على قطاعات الصناعة الأخرى. «فهو يخدم تقليص الموارد للرفاه ومشاريع التنمية (في الزراعة، الطبابة، والتعليم، على سبيل المثال). إذ أن التوظيف الروتيني والدائم في البحث العسكري، وفي التطوير والبنية التحتية الصناعية، يجعل التوظيف في الحقول الأخرى صعباً جداً. وقد أشار بعض الباحثين، إلى الآثار السلبية للصناعة العسكرية على استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً للتقلبات في سوق السلاح العالمية. ونوّه هؤلاء بالمنعكسات الأخلاقية والاجتماعية السلبية على ما أسموه «المجتمع الإسرائيلي»: «لقد تطورت إسرائيل الآن كمجتمع، يقوم قطاعه الاقتصادي ويعتمد بشكل ما على إنتاج الأسلحة وتصديرها؛ فجزء هام من مواطنيها يعمل في صنع أدوات التدمير؛ والدولة اليهودية تزود العالم بأنظمة أسلحة». (188)

وقد عكست طبيعة إسرائيل، كمركز إقليمي مضاد لحركة شعوب المحيط، نفسها على نشاطها في حقل تجارة السلاح. فهذه التجارة، أكثر من سواها، تخضع لاعتبارات سياسية، إقليمية ودولية، تلتقي عليها «الثكنة» مع «المركز». وأخذاً في الاعتبار الصورة التي سعت الصهيونية إلى إضفائها على كيانها الاستيطاني – إسرائيل – فقد كانت هذه التجارة عامل إحراج. ولذلك، عمدت القيادة السياسية/ العسكرية في إسرائيل إلى التستر على هذا الجانب من دورها الوظيفي. وفي إشارة تُلمح ولا تفصح، يقول بعض الباحثين في هذا الموضوع: «كانت قضية صادرات الأسلحة الإسرائيلية، منذ البدء وخلافاً لسائر الصادرات الأخرى، قضية تثير الحساسية في أوساط صانعي القرار السياسي في البلد. ولعل السبب الذي حمل مؤيدي تصدير الأسلحة على أن يخشوا الانتقاد العلني لهذا الفرع من الاقتصاد الإسرائيلي، هو مضامين هذه الصادرات بالنسبة إلى صورة إسرائيل الذاتية كدولة يهودية، ومفهوم اليهود كـ- «أهل الكتاب». وفي الوقت ذاته، يجب ألا يسهى عن البال أن المشكلة كانت تكمن، في البداية، في أسواق التصدير لا في صادرات الأسلحة نفسها. فقد شهدت فترة أوائل الستينات، على سبيل المثال، انهيار صفقة أسلحة بين شركة «سولتام» وألمانيا الغربية. وخلال ما تبقى من الستينات، كانت صادرات الأسلحة الإسرائيلية تتجه، في الغالب، نحو أغراض سياسية أمنية، مما يفسر غطاء السرية الذي كان يلف الموضوع برمته؛ ففي العديد من الأحيان، لم تشأ إسرائيل

(188) Ibid, p.112.

أن يُعرف أنها المزودة لأنواع معينة من السلاح أو الذخيرة. وفي كل حال، فإنه كان يغشي صادرات الأسلحة الإسرائيلية، منذ البداية، قدر أكبر من السرية من معظم الدول الأخرى. ولم يكن السبب يختص بالعوامل التجارية أو المالية بقدر ما كان يختص بالحاجة إلى الكتمان بالنسبة إلى المشترين».[189]

ففي سياق دورها الوظيفي، وإمعاناً منها في زعزعة استقرار الدول العربية الناشئة، عمدت إسرائيل إلى تزويد الحركات الانفصالية بالسلاح، إلى جانب «المستشارين» العسكريين، الذين جندتهم من أجهزة مخابراتها. وفي البداية (الخمسينات والستينات)، كان الحافز السياسي التخريبي هو الغالب في اتخاذ قرار تزويد إسرائيل جماعات خارجة على حكومات دولها بالسلاح والمدربين والمستشارين...إلخ. «خلال الفترة موضوع البحث، أوردت التقارير باستمرار أن إسرائيل كانت تزود بالأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى الثوار الأكراد في العراق والثوار في اليمن الجنوبي والسودان، وخلال العقد المنصرم الفئات المسيحية في جنوب لبنان وشماله. وكانت إمددات الأسلحة هذه، بثمن أو من دون ثمن، تهدف إلى خدمة أهداف إسرائيل العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط... ». كما زودت إسرائيل دولاً معينة على أطراف الوطن العربي بالسلاح، لتجنيدها في مقاومة تيار القومية العربية، وانتشار النفوذ السوفياتي فيها. «على الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية قد حلت اليوم محل الاعتبارات العسكرية – السياسية، فيما يختص بصادرات الأسلحة الإسرائيلية، فإن هذه الأخيرة لا تزال تقوم بدور مهم. ففي أوائل الستينات، كانت مبيعات السلاح أحد سبل الحصول على النفوذ، وإقامة روابط ودية مع دول آسيوية وأفريقية تقع خارج نطاق دول المواجهة. وعلى سبيل المثال، فإن إمدادات الأسلحة الإسرائيلية إلى إثيوبيا وكينيا وأوغندة كانت تمثل جزءاً من استراتيجية إسرائيل لدعم تلك الدول الأفريقية، التي كانت تسعى لمجابهة التيارات الراديكالية العربية. كما أن الاعتبارات السياسية، وإن اختلفت في النوعية، كانت في أساس علاقات إسرائيل التجارية بالبرتغال وألمانيا الغربية في الخمسينات».[190]

وفي حالات معينة حلت روابط تجارة السلاح وتوابعها محل العلاقات الدبلوماسية. إذ امتنع بعض الدول، لأسباب ذاتية، عن إنشاء علاقات علنية مع إسرائيل. «وفي إطار علاقات كهذه، تكون هناك في العادة علاقة وثيقة بين أجهزة المخابرات في البلدين.

(189) بيري ونويباخ، المجمع العسكري – الصناعي، ص 59.
(190) المصدر السابق، ص 59–63.

وكانت علاقات إسرائيل بإيران في ظل حكم الشاه وبالمغرب من هذا النوع: إذ أن هذه العلاقات كانت تشمل شريحة من العلاقات الشخصية برئيس الدولة، وشريحة ثانية من التدريب والتوجيه لحرس رئيس الدولة الخاص أو لأجهزة الأمن الداخلي، وشريحة ثالثة أوسع من الصلات بين المؤسسات العسكرية. وكثيراً ما تنشأ شريحة رابعة من العلاقات الاقتصادية، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بتأسيس صناعة أسلحة محلية. أو إذا كان في إمكان روابط التجارة العسكرية أن تتغير وتصبح روابط تجارية مدنية؛ فالعون الممنوح لنظام عيدي أمين في أوغندا كان ينبع من هذا النوع من الاعتبارات السياسية... وفي عدد لا بأس فيه من الأحيان، يكون الهدف من صادرات الأسلحة إنشاء العلاقات بخصوم الحكم القائم لا به. والهدف هنا هو السعي للإتيان بحكومة تكون أكثر مودة تجاه إسرائيل، أو لإضعاف حكومة مركزية لا تساند إسرائيل. وتشمل الأمثلة، في هذا المضمار، المعونة الإسرائيلية للأكراد في العراق، وللثوار في إريتريا».[191]

وكان طبيعياً، والحالة هذه، أنه كلما تعاظمت قوة إسرائيل وتنامت صناعتها العسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة، أن يتسع مجال نشاطها التخريبي، وفقاً لإرادة المركز، وبالنيابة عنه، حيث يمتنع عليه، لأسباب مختلفة، داخلية وخارجية، القيام بالمهمة بنفسه. وفي هذا الإطار، تقع صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى الأنظمة الدكتاتورية والعنصرية، كما هو الحال مع بعض دول أميركا اللاتينية، ومع حكومة البيض العنصرية في جنوب أفريقيا سابقاً. ولعل أبرز هذه الأمثلة هو انخراط إسرائيل، بطلب من إدارة ريغان (الثمانينات)، في فضيحة «إيران غيت»، حيث شكلت قناة لتزويد إيران بالسلاح، بديلاً من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ونقل الأموال العائدة عن هذا النشاط، لعمل تلك الوكالة في دول أميركا الوسطى، تجاوزاً لقرارات الكونغرس. «في السبعينات والثمانينات، ظهرت إلى الوجود اعتبارات سياسية جديدة في ميدان صادرات الأسلحة. وأحد هذه الاعتبارات يتعلق بالنشاط الذي بذلته إسرائيل لمصلحة الإدارة الأميركية. فبسبب العراقيل الداخلية التي تواجهها واشنطن في سعيها لتزويد بعض الدول بالأسلحة، خصوصاً في أميركا اللاتينية – وهي عراقيل تتمثل في الغالب بالمعارضة في الكونغرس ضد صفقات الأسلحة لدول تنتهك حقوق الإنسان – أصبحت إسرائيل شريكاً ملائماً للإدارة الأميركية، تزود هذه الدول بالأسلحة، وبمباركة واشنطن. وعلى الرغم من أن المعلومات المتوفرة عن هذه الصفقات ضئيلة طبعاً، فإن تفاصيل

(191) المصدر السابق، ص 63–64.

بعضها قد ظهرت للعيان في السنوات الأخيرة، وكثيراً ما أدى ذلك إلى خلافات دبلوماسية». [192]

وفي الفترة ما بين سنة 1977 و1984، على سبيل المثال، باعت إسرائيل أسلحة لأكثر من عشرين بلداً، أهمها:

أفريقيا: كينيا، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وسوازيلاند، وزائير، وزيمبابوي.

آسيا: أندونيسيا، وإيران، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان.

أميركا الشمالية: المكسيك، والولايات المتحدة.

أميركا الوسطى: السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا.

أميركا الجنوبية: الأرجنتين، وبوليفيا، وتشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وفنزويلا.

وقد قايضت إسرائيل بعض هذه الدول السلاح بالمواد الخام التي تحتاجها: «وهكذا دفعت إيران بالنفط ثمن بعض الأسلحة التي تلقتها، بينما زودت جنوب أفريقيا بالفحم والفولاذ واليورانيوم في مقابل المنتوجات العسكرية الإسرائيلية. كما أن صادرات الأسلحة قد تؤدي إلى توسيع النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في الخارج، إذ أن تزويد بلد ما بالسلاح وقطع الغيار قد يحمل في طياته إنشاء مراكز تدريب إسرائيلية في ذلك البلد، مع ما يتبع ذلك من فرص للحصول على عقود لمشاريع البنية التحتية والإسكان وشق الطرق، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من التوسع في العلاقات الاقتصادية، وهكذا دواليك». ولا بد من الإشارة إلى أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية تعتمد على الموافقة الأميركية. [193]

ويتصدر بعض دول أميركا اللاتينية قائمة مستوردي السلاح الإسرائيلي، وبموافقة الولايات المتحدة طبعاً، أو حتى بطلب منها. وقد ارتفعت قيمة هذا السلاح بالتدريج، خاصة بعد الإعلان عن التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، إذ أصبحت صناعة الأسلحة في إسرائيل، وبالتالي، صادراتها مغامرة إسرائيلية - أميركية مشتركة. «تحولت أميركا اللاتينية، منذ العقد الأخير، إلى أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي بلا منازع؛ إذ استوردت نحو 50 إلى 60 في المئة من مجمل صادرات إسرائيل العسكرية. وبحسب ما أوردته مؤسسة ستوكهولم للبحث السلمي الدولي(SIPRI) ، ذهب ثلث قيمة صادرات إسرائيل من السلاح، البالغة 1,2 مليار دولار، إلى الأرجنتين والسلفادور وحدهما سنة 1980. كما ازدادت مؤخراً صادرات السلاح الإسرائيلي إلى آسيا وأفريقيا. ويعود

(192) المصدر السابق، ص 64.
(193) المصدر السابق، ص 68-69.

ذلك جزئياً كحصيلة ثانية لنجاح إسرائيل في استعادة صداقات قديمة، وخصوصاً في أفريقيا. ومع ذلك، تبقى أميركا اللاتينية سوقاً رئيسية باستيرادها من ثلث إلى نصف إجمالي مبيعات إسرائيل من السلاح. وليس مصادفة أن تستمر نشرات المبيعات العسكرية الإسرائيلية في الصدور باللغتين الإنكليزية والاسبانية». [194]

وعلى الرغم من تقلب العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل ودول أميركا اللاتينية، فقد بقيت مبيعات الأسلحة أهم مظاهر العلاقات الإسرائيلية - الأميركية اللاتينية. «وحتى نهاية سنة 1984، كان ثمة ثمانية عشر بلداً أميركياً لاتينياً على الأقل قد اشترى معدات عسكرية، أي جميعها حقاً ما عدا غويانا وسورينام وغويانا الفرنسية والأوروغواي. وراوحت الأصناف المصدرة من الأجهزة الإلكترونية المعقدة، والقاذفات المقاتلة، وأنظمة الصواريخ، وزوارق الدورية، إلى الأسلحة الصغيرة وذخيرتها، وفائض المخزون المعاد تأهيله، وغنائم الأسلحة من منظمة التحرير الفلسطينية. وتملك القوات الجوية لأميركا اللاتينية 48 نفاثة كفير مقاتلة من أصل 56 صدّرتها إسرائيل، وجميع طائرات عرفا الثمانين باستثناء حفنة منها. وبحسب رئيس معهد ترومان في الجامعة العبرية بالقدس، إدي كوفمان، لا تشكل أميركا اللاتينية السوق الخارجية الرئيسية للأسلحة الإسرائيلية فحسب، بل هي تختلف نوعياً أيضاً عن غيرها من الأسواق، لأن مشترياتها تتضمن الطائرات والأسلحة الضخمة، بالإضافة إلى الأجهزة الإلكترونية والاتصالات. وقد بيعت الصفقات الكبرى في الإجمال، والتي تضمنت أنظمة الصواريخ، وزوارق الدورية، والطائرات النفاثة، إلى الجيوش الأكثر تطوراً في أميركا اللاتينية. وعلى الرغم من أن الصادرات إلى أميركا الوسطى، التي تتكون بصورة أساسية من أسلحة صغيرة وأجهزة إلكترونية واتصالات وطائرات لمكافحة التمرد، هي أكثر تواضعاً على نحو مطلق، فإن أهمية إسرائيل النسبية كمصدر ومستشار عسكري هي أكبر كثيراً، نظراً إلى أن قوات أميركا الوسطى أصغر وأقل تطوراً». [195]

وكانت الإكوادور أول دولة أميركية لاتينية تشتري طائرات كفير (1981)؛ وتبعها عدد آخر من تلك الدول، بعد سماح إدارة ريغان بذلك، خلافاً للحظر الذي فرضته إدارة سلفه، كارتر، على تلك الصفقة. وعدا السلاح، استعان بعض الأنظمة الدكتاتورية العسكرية في أميركا الوسطى والجنوبية بالخبرات الإسرائيلية في مجال قمع الجماهير وحركات التحرر في بلادها. «وتؤكد المصادر الإكوادورية أن دور إسرائيل

(194) بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية، ص 75.
(195) المصدر السابق، ص 87-88.

الاستشاري العسكري يعود إلى الستينات، ويتضمن تدريب قوى الأمن الحكومية، بالإضافة إلى أنها أحاطت القوات الجوية بجهود مكثفة. ويقال أن مستشارين [إسرائيليين] دربوا العسكريين الإكوادوريين على الحرب التقليدية، وعلى تكتيكات مكافحة التمرد. ووصلت أبرز حادثة تتعلق بدور المستشارين العسكريين الإسرائيليين إلى الصحافة سنة 1977؛ فقد نشرت جريدة «هآرتس» اليومية الإسرائيلية، وتبعتها صحف أخرى في 22 و23 و28 آذار/ مارس، أن مجموعة من الإسرائيليين - تعمل بصفة شخصية - تقدمت من عدد من الدول الأميركية اللاتينية، وبينها الإكوادور، بعرض لتزويدها بمعدات عسكرية حديثة جداً وبخدمات عسكريين إسرائيليين لمساعدتها في مقاومة الإرهاب. وكان من بين هؤلاء: رحبعام زئيفي، وهو لواء إسرائيلي متقاعد؛ بتسالئيل مزراحي، وهو متعهد من تل أبيب ذو ارتباط بالإجرام المنظم؛ حاييم توبول، وهو ممثل ذو شهرة عالمية، عميل سابق للموساد. ويبدو أن اللواء زئيفي وحاييم توبول قد اجتمعا بوزير إكوادوري، إذ أن التقارير لم توضح ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية هي التي بدأت الاتصالات أم المجموعة الإسرائيلية. وأكد اللواء زئيفي أنه ناقش نواياه مع «عدد كبير من الشخصيات المسؤولة» في إسرائيل، وأن رئيس الوزراء رابين على علم بالمشروع. وبحسب اللواء زئيفي، فإن الحكومة الإسرائيلية ستتفحص أي مشروع مقترح ولها حق نقضه. وكان اللواء زئيفي لا يزال يعمل، في ذلك الوقت، في خدمة الحكومة مستشاراً لرئيس الوزراء في شؤون مكافحة الإرهاب، واستقال مؤخراً». (196)

وعلاقات إسرائيل بدول أميركا الوسطى ونزاعاتها الحدودية، كما صراعاتها الداخلية، وثيقة جداً، إذ أن إسرائيل تزود تلك الدول بالسلاح، وتسهم في تدريب قواتها على القتال والقمع الداخلي، كما تقدم لعسكرييها المستشارين في شؤون إرهاب الدولة ومكافحة حركات التحرر. ولا شك في أن إسرائيل تقوم بهذه المهمة نيابة عن الولايات المتحدة، وبالتعاون مع بعض أجهزتها السرية، تجاوزاً لسياسات الكونغرس وقراراته المعلنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، التي يخرج عليها بشكل صارخ حلفاء واشنطن من حكام دول أميركا الوسطى. «إن دول المنطقة جميعاً هي من الزبائن المهمين، الذين وقعوا اتفاقات عسكرية مع إسرائيل، باستثناء نيكاراغوا التي لم تشتر سلاحاً من إسرائيل منذ قلب حكومة سوموزا. وذكرت «New York Times» بنهاية سنة 1982، نقلاً عن رسميين أميركيين، أن إسرائيل كانت المورد الأكبر لتجهيزات جنود المشاة في كل من السلفادور وغواتيمالا، وكان لها «دور مماثل» في الهندوراس وكوستاريكا. ولا يقتصر دور إسرائيل في

(196) المصدر السابق، ص 152.

المنطقة على توفير السلاح والأجهزة الإلكترونية والاتصالات العسكرية، بل يشمل سلسلة طويلة من المساعدات العسكرية، مثل التدريب، والمشورة في شأن مكافحة التمرد، والاستخبارات ومشاريع التنمية الزراعية العسكرية المبنية على غرار مشاريع الناحل، التي تعود إلى الستينات. وعلاوة على ذلك، فإن الروابط العسكرية الإسرائيلية - الأميركية الوسطى مشحونة بالأهمية السياسية التي قلما توفرت في غير هذه المنطقة من أميركا اللاتينية». (197)

وقد واجهت الصناعات العسكرية الإسرائيلية حالة من الجمود والهبوط في التسعينات؛ إذ تراجعت مبيعاتها نتيجة لعدة عوامل، داخلية وخارجية. فقد خفضت إسرائيل نفقاتها العسكرية، كما اشترى الجيش الإسرائيلي معدات من الخارج. وفوق ذلك، تراجع التوظيف المالي الاستثماري في تلك الصناعات، كما تقلصت الصادرات إلى أسواق أوروبا الغربية والولايات المتحدة، التي تشكل 25٪ من مجمل الصادرات العسكرية الإسرائيلة. وانعكس ذلك تقليصاً في عدد العاملين في الصناعات العسكرية بنحو 20 ألف عامل. وتحول بعض الشركات إلى الصناعات المدنية. في المقابل، فتحت صناعة الطيران مجالاً جديداً لعملها في تحديث الطائرات الأميركية (فانتوم) والروسية (ميغ - 21). «وقد تم عقد صفقة مع تركيا لتحسين وتحديث طائرات «ف - 4 فانتوم»... علماً بأن الشركات الإسرائيلية تقوم حالياً بتحديث الطائرة المقاتلة «ميغ - 21» السوفياتية الصنع في بعض دول أوروبا الشرقية. كما عقد اتفاق أولي مع روسيا الاتحادية لتطوير طائرة نقل مدنية بصورة مشتركة». وهناك معلومات عن عقد صفقات كهذه مع الهند والصين؛ ويفيد بعضها أن إسرائيل قد تسعى «لإدخال بعض عناصر طائرة «لافي» الملغاة إلى الجيل الجديد من الطائرات المقاتلة الصينية الصنع، وكذلك تطوير نظام الدفاع الصاروخي ضد الصواريخ البالستية بعد قيام إسرائيل بتزويد الصين ببعض المعلومات عن نظام «باتريوت» الأميركي». (198)

(197) المصدر السابق، ص 179.

(198) ذياب، زهير، دليل إسرائيل العام، ص 307.

الفهرس

ع - ٦٠٣/٤/٢٠٠٢

هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء، وهو حصيلة جهد استغرق عدة سنوات . وكانت الفكرة وراء وضعه تنطوي على محاولة التأسيس لوعي معرفي، قومي عربي ، وسليم لطبيعة المشروع الصهيوني كمغامرة مشتركة بين المراكز الامبريالية وكل منها في حينه، وبين الحركة الصهيونية العالمية في محطات تبلورها المتتالية، الأمر الذي تجلى في إقامة إسرائيل كدولة يهودية في الظاهر، وصياغتها على شكل ثكنة - استيطانية في الجوهر.

يتضمن الجزء الثاني من الكتاب ثلاثة فصول هي: الفصل الثالث : « البلد الأم الامبريالي »، الذي يتتبع علاقات النشاط الصهيوني بالدول العظمى، وصولاً إلى « التعاون الاستراتيجي » مع الولايات المتحدة الأميركية. ويتناول الفصل الرابع: « دور الثكنة الوظيفي »، حروب إسرائيل العدوانية ضد الأمة العربية، وصلتها بالمصالح الامبريالية في المنطقة . كما يقدم الفصل الخامس: « المؤسسة العسكرية الإسرائيلية »، عرضاً عن الجيش والصناعة العسكرية في إسرائيل.

